

W0520

فتاویٰ عالمگیری

جلد - ثالث

كتاب البيوع جلد ثالث عالمكبرى

- | | |
|--|---|
| ١٩ الفصل الاول في جنس المبيع بالثمن | ١ الباب الاول في تعريف البيع وركنه |
| ٢٠ الفصل الثاني في تسليم المبيع | وشرطه وحكمه وانواعه * |
| يكون قبضا وما لا يكون قبضا * | ٢ الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد |
| ٢٧ الفصل الثالث في حكم قبض المبيع | البيع وفي حكم المقبوض على سوم |
| بغير اذن البائع * | الشراء وغيره * |
| ٢٩ الفصل الرابع فيما ينوب قبضه من | ٣ الفصل الاول فيما يرجع الى |
| قبض الشراء وما لا ينوب * | انعقاد البيع * |
| ٣١ الفصل الخامس في خلط المبيع | ١٢ الفصل الثاني في حكم المقبوض |
| والجناية عليه * | على سوم الشراء * |
| ٣٦ الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين | ١٥ الفصل الثالث في معرفة المبيع والتمن |
| من المؤنة في تسليم المبيع والتمن * | والتصرف فيهما قبل القبض * |
| ٣٧ الباب الخامس فيما يدخل تحت | ١٧ الباب الثالث في الاختلاف الواقع |
| المبيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل * | بين الايجاب والقبول * |
| ٣٧ الفصل الاول فيما يدخل في بيع | ١٨ الباب الرابع في حبس المبيع بالتمن |
| الدار ونحوها * | وقبضه باذن البائع وغير اذنه وفي |
| ٢٣ الفصل الثاني فيما يدخل في بيع | تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون |
| الاراضى والكروم * | ونياية اجهة القبضين من الآخر والتصرف |
| ٢٨ الفصل الثالث فيما يدخل في بيع | في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين |
| المنقول من غير ذكر * | من المؤنة في تسليم المبيع او التمن * |

- ٥٠ الباب السادس في خيار الشرط *
 ٥١ الفصل الأول فيما يصح منه وما لا يصح *
 ٥٣ الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه *
 ٥٦ الفصل الثالث في بيان ما ينفذه إذا البيع وما لا ينفذ وفي بيان ما يفسخ به وما لا يفسخ *
 ٦٨ الفصل الرابع في اختلاف المتبائعين في اشتراط الخيار *
 ٧٠ الفصل الخامس في شرط الخيار في البعض والخيار لعير العاقد *
 ٧٣ الفصل السادس في خيار التعيين *
 ٧٦ الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد وفي جنابة المبيع بشرط الخيار وما يتصل به *
 ٧٧ الباب السابع في خيار الرؤية *
 ٧٧ الفصل الأول في كيفية ثبوت الخيار واحكامه *
 ٨٣ الفصل الثاني فيما يكون رؤية بعضه كروية الكل في ابطال الخيار *
 ٨٧ الفصل الثالث في شراء الامم والوكيل والرمول *
 ٨٩ الباب الثامن في خيار العيب *
 ٨٩ الفصل الأول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب وتفصيله *
 ٩٧ الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها *
 ١٠١ الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع *
 ١١٧ الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة *
 ١٢٩ الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها *
 ١٢٢ الفصل السادس في الصلح من العيوب *
 ١٣٥ الفصل السابع في الوصي والوكيل والمريض *
 ١٣٩ الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز *
 ١٣٩ الفصل الأول في بيع الدين بالدين وبيع الاثمان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض *
 ١٤٥ الفصل الثاني في بيع الثمار وانزال الكروم والاوراق والمبطخة وفي بيع الزرع والرطوبة والحشيش *
 ١٥٠ الفصل الثالث في بيع الموهون والمستأجر والمغصوب والآبق وارض الطبيعة والاجارة والاكارة *

- ١٥٥ الفصل الرابع في بيع الحيوانات *
- ١٥٧ الفصل الخامس في بيع المحرم
الصيد وفي بيع المحرمات *
- ١٦٠ الفصل السادس في تفسير الربوا
واحكامه *
- ١٦٦ الفصل السابع في بيع الماء والجمد *
- ١٦٧ الفصل الثامن في جهالة المبيع
او الثمن *
- ١٧٦ الفصل التاسع في بيوع الاشياء المتصلة
بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء *
- ١٨٠ الفصل العاشر في بيع شئين احدهما
لا يجوز البيع فيه وشراء ما باع باقل مما باع *
- ١٨٣ الباب العاشر في الشروط التي تفسد
البيع والتي لا تفسد *
- ١٩٩ الباب الحادي عشر في احكام البيع
الغير الجائز *
- ٢٠٠ الباب الثاني عشر في احكام البيع
الموقوف وبيع احدا لشريكين *
- ٢١٠ الباب الثالث عشر في الاقالة *
- ٢١٢ الباب الرابع عشر في المراجعة
والتولية والوضيعة *
- ٢٢٠ الباب الخامس عشر في الاستحقاق *
- ٢٢٦ الباب السادس عشر في الزيادة
في الثمن والخط والبراء من الثمن *
- ٢٢٩ الباب السابع عشر في بيع الابنة
والوصى والقاضي مال الصغير
وشرائهم له *
- ٢٣٥ الباب الثامن عشر في السلم *
- ٢٣٥ الفصل الاول في تفسيره وركنه
وشرائطه وحكمه *
- ٢٣٨ الفصل الثاني في بيان ما يجوز
السلم فيه وما لا يجوز *
- ٢٤٣ الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض
رأس المال والمسلم فيه *
- ٢٤٩ الفصل الرابع في الاختلاف الواقع
بين رب السلم والمسلم اليه *
- ٢٥٢ الفصل الخامس في الاقالة في السلم
والصلح فيه وخيار العيب *
- ٢٥٧ الفصل السادس في الوكالة في السلم *
- ٢٦٠ الباب التاسع عشر في القرض
والاستقراض والاستصناع *
- ٢٦٨ الباب العشرون في البيعات المكروهة
والارباح الفاسدة *
- ٢٧٢ فصل في الاحنكار *
- ٢٧٨ كتاب الصرف
- ٢٧٨ الباب الاول في تعريفه وركنه وحكمه
وشرائطه *

٢٨٠	الباب الثاني في احكام العقد بالنظر الى المعقود عليه *	٢٩٠	الفصل الثالث في الزيادة والحد في الصرف *
٢٨٠	الفصل الاول في بيع الذهب والفضة *	٢٩٦	الفصل الرابع في الصلح في الصرف *
٢٨٢	ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد والصفير بالصفير *	٢٩٩	الباب الرابع في انواع الخيارات في الصرف *
٢٨٣	الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما شابهها مما بيع فيه الفضة او الذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فيزيد او ينقص *	٣٠٣	ومما يتصل بهذا الباب *
٢٨٦	الفصل الثالث في بيع الفلوس *	٣٠٣	الباب الخامس في احكام العقد بالنظر الى احوال العاقلين *
٢٨٩	الفصل الرابع في الصرف في المعادن وتراب الصواغين ويدخل فيه الاستيجار لتخليص الذهب والفضة من تراب المعدن *	٣٠٣	الفصل الاول في الصرف في المرض *
٢٩١	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد الصرف قبل القبض *	٣٠٦	الفصل الثاني في الصرف مع مملوكة وقرابته وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وامينه ووكيله وصرف الوصي *
٢٩١	الباب الثالث في احكام تصرفات المتصاريفين بعد العقد *	٣٠٦	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف *
٢٩١	الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا ببذله وما لا يكون *	٣١١	الفصل الرابع في الرهن والحوالة والكفالة في الصرف *
٢٩٣	ومما يتصل بمسائل المقاصة وان لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المنتقى *	٣١٢	الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة *
٢٩٣	الفصل الثاني في المراجعة في الصرف *	٣١٣	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب *
		٣١٣	الباب السادس في المتفرقات *
		٣١٧	كتاب الكفالة
		٣١٧	الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشراؤها *

- ٢١٨ القسم الاول ما يرجع الى الكفيل *
 ٢١٩ القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل *
 ٢١٩ القسم الثالث ما يرجع الى المكفول له *
 ٢٢٠ القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به *
 ٢٢١ الباب الثاني في الفاظ الكفالة واقسامها واحكامها وما يتعلق بها *
 ٢٢١ الفصل الاول في الالفاظ التي تقع بها الكفالة ولا تقع *
 ٢٢٢ الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال *
 ٢٢٠ الفصل الثالث في البراءة من الكفالة *
 ٢٢٢ الفصل الرابع في الرجوع *
 ٢٢٨ الفصل الخامس في التعليق والتعجيل *
 ٢٢٩ الباب الثالث في الدعوى والخصومة *
 ٢٠٢ الباب الرابع في كفالة الرجلين *
 ٢٠٣ الباب الخامس في كفالة العبد والذمي *
 ٢٠٦ مسائل شتى من الكفالة *
 ٢٦٠ كتاب الحوالة
 ٢٦٠ الباب الاول في تعريفها وركنها وشرائطها واحكامها *
 ٢٦٨ الباب الثاني في تقسيم الحوالة *
 ٢٧٠ الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة *
 ٢٧٦ مسائل شتى من الحوالة *
 ٢٧٨ كتاب ادب القاضي
 ٢٧٨ الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء واقسامه وشرائطه ومعرفة من يجوز التقليد منه وما يتصل بذلك *
 ٢٨٢ الباب الثاني في الدخول في القضاء *
 ٢٨٢ الباب الثالث في ترغيب الدلائل للعمل بها *
 ٢٨٧ الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم *
 ٢٨٧ الباب الخامس في التقليد والعزل *
 ٢٩١ الباب السادس في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه *
 ٢٩٢ الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك *
 ٢٠١ الباب الثامن في افعال القاضي وصفاته *
 ٢٠٢ الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعواه وما يتصل بذلك *
 ٢٠٠ وما يتصل بهذا الفصل الرشوة *

- ٢٠٦ الباب العاشر في بيان ما يكون
حكماً وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد
وقوعه صحيحاً وما لا يبطل *
٢٠٨ الباب الحادي عشر في العدوى
وتسمير الباب والهجوم على الخصوم
وما يتصل بذلك *
٢١٢ الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي
بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه وفي القضاء
بأقل من شهادة الاثنين *
٢١٤ الباب الثالث عشر في القاضى يجد
في ديوانه شيئاً لا يحفظه وفي نسيانه قضاء
وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ *
٢١٦ الباب الرابع عشر في القاضي
يقضى بقضية ثم بدأه أن يرجع عنها
وفي وقوع القضاء بغير حق *
٢١٧ الباب الخامس عشر في أقوال القاضي
وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل *
٢٢٠ الباب السادس عشر في قبض المحاضر
من ديوان القاضي المعزول *
٢٢٦ الباب السابع عشر فيما إذا وقع القضاء
بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به *
٢٢٩ الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف
ما يعتقد المحكوم له أو المحكوم عليه
وفيه بعض مسائل الفتوى *
٢٣١ الباب التاسع عشر في القضاء
في المجتهدات *
٢٣٣ الباب العشرون فيما يجوز فيه
قضاء القاضي وما لا يجوز *
٢٣٨ الباب الحادي والعشرون في الجرح
والتعديل *
٢٤٥ الباب الثاني والعشرون فيما
ينبغي للقاضي أن يضعه على يده
مدل وما لا يضعه *
٢٤٩ الباب الثالث والعشرون في كتاب
القاضي إلى القاضي *
٢٧٧ الباب الرابع والعشرون
في التحكيم *
٢٨٢ الباب الخامس والعشرون في اثبات
الوكالة والورثة وفي اثبات الدين *
٢٩٢ الباب السادس والعشرون في
الحبس والملازمة *
٣٠٣ الباب السابع والعشرون في ما يقضى
به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد *
٣٠٦ الباب الثامن والعشرون في بيان حكم
ما يحدث بعد إقامة البينة قبل القضاء *
٣١٠ الباب التاسع والعشرون في بيان من
يشترط حضوره لتمام الخصومة والبينة
وحكم القاضي وما يتصل بذلك *

٥٧٠ الباب الخامس فيما يتعلق بالمحدود

في الشهادة على المحدود *

٥٧١ الباب السادس في الشهادة

في المواريث *

٥٨٠ الباب السابع في الاختلاف بين

الدعوى والشهادة والتناقض بينهما

وفيما يكون اكذابا للشهود وما لا يكون *

٥٨٦ الفصل الاول فيما يكون

المدعى به ديناً *

٥٨٨ الفصل الثاني فيما اذا كان

المدعى به ملكاً *

٥٩٢ الفصل الثالث فيما يكون المدعى به

عقداً او يكون سبباً من اسباب

الملك *

٥٩٥ الباب الثامن في الاختلاف

بين الشاهدين *

٦٠٦ الباب التاسع في الشهادة على النفي

والبيانات يدفع بعضها بعضاً *

٦١١ الباب العاشر في شهادة اهل الكفر *

٦١٨ الباب الحادي عشر في الشهادة

على الشهادة *

٦٢٢ الباب الثاني عشر في الجرح

والتعديل *

٦٢٩ وما ينصل بذلك شاهد الزور *

٥١٢ الباب الثلثون في نصيب الوصي

والقيم واثبات الوصية عند القاضي *

٥١٧ الباب الحادي والثلثون في القضاء

على الغائب والقضاء الذي يتعدى

الى غير المنقضى عليه وقيام بعض اهل

الحق من البعض في اقامة البينة *

٥٢٨ فصل في المتفرقات *

٥٣٠ كتاب الشهادات

٥٣٥ الباب الاول في تعريفها وركبتها

وسبب ادائها وحكمها وشرائطها

واقسامها *

٥٣٧ الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة

وحدادائها والامتناع من ذلك *

٥٤٥ الباب الثالث في صفة اداء الشهادة

والاستماع الى الشهود *

٥٥١ الباب الرابع فيمن تقبل شهادته

ومن لا تقبل *

٥٥١ الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته

لعدم اهليته لها *

٥٥٣ الفصل الثاني فيمن لا تقبل

شهادته لفسقه *

٥٥٧ الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للتهمة

اولزوم التناقض اولزوم نقض القضاء *

٦٣٠ كتاب الرجوع عن الشهادة.

٦٣٠ الباب الأول في تغميزة وركنه
وشرطه وحكمه *

٦٣١ الباب الثاني في رجوع بعض
الشهود *

٦٣٢ الباب الثالث في الرجوع من
الشهادة في الاموال *

٦٣٣ الباب الرابع في الرجوع من
الشهادة في البيع والهبة والرهن والغارية

والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة
والاجارة *

٦٣٧ الباب الخامس في الرجوع

من الشهادة في النكاح والطلاق
والدخول والخلع *

٦٣٤ الباب السادس في الرجوع من
الشهادة في العتق والتدبير والكتابة *

٦٣٥ الباب السابع في الرجوع من الشهادة
في الولاء والنسب والولادة والاولاد

والمواريث *

٦٤٠ الباب الثامن في الرجوع من الشهادة
في الوصية *

٦٣٢ الباب التاسع في الرجوع من الشهادة
في الحدود والجنايات *

٦٤٠ الباب العاشر في الرجوع من الشهادة
على الشهادة *

٦٤١ الباب الحادي عشر في المتفرقات *

٦٤٩ كتاب الوكالة

٦٤٩ الباب الأول في بيان معناها شرعا

وركنها وشرطها والفاظها وحكمها
وصفتها وما ينصل به *

٦٥٦ واما ما ينصل بذلك *

٦٥٧ ومنه صحة تعليقها *

٦٥٨ فصل في اثبات الوكالة والشهادة

عليها وما يتعلق به *

٦٧٣ الباب الثاني في التوكيل بالشراء *

٦٨٢ فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه

والاختلاف بين الموكل والوكيل *

٦٩٠ الباب الثالث في الوكالة بالبيع *

٧٠٢ فصل في الوكيل بالهبة *

٧٠٢ الباب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها

٧٠٢ الفصل الأول في الوكالة بالاجارة

والاستيجار والمزارعة والمعاملة *

٧٠٨ الفصل الثاني في توكيل المضارب
والشريك *

~~* رب يعز ولا يعز *~~ بسم الله الرحمن الرحيم وتتم بالخير

كتاب البيوع

وفيه مشرون بابا * الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأبوابه * أما تعريفه فمبادلة المال بمال بالتراضي كذا في الكافي * وأما ركنه فنوعان أحدهما الإيجاب والقبول والثاني التعاطي وهو الأخذ والأعطاء كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فأنواع أربعة شرط الانعقاد وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم أما شرائط الانعقاد فأنواع منها في العاقد وهوان يكون ماقلاً مميزاً كذا في الكفاية والنهاية * فيصح بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيع وأثره كذا في فتح القدير * وإن يكون متعدد فلا يصلح الواحد ما قد آمن الجانبين كذا في البدائع * إلا الأب ووصيه والقاضي إذا باعوا أموالهم من الصغير أو اشتروا منه وبشرط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر لليتيم والآل الرسول من الجانبين هكذا في البحر الرائق * والآل العبد يشترى نفسه من مولاه بأمرة كذا في العيني شرح الهداية * ومنها في العقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع بما أوجبه فان خالفه بان قبل غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو غير ما أوجبه أو ببعض ما أوجبه لم ينعقد إلا فيما إذا كان الإيجاب من المشتري فقبل البائع بانقص من الثمن أو كان من البائع فقبل المشتري بزيادة انعقد فان قبل البائع الزيادة في المجلس جازت كذا في البحر الرائق * ومنها في البدلين وهو قيام المايته حتى لا ينعقد متى هدمت المايته هكذا في محيط السرخسي * ومنها في البيع وهوان يكون موجوداً فلا ينعقد بين المعدوم وماله خطر العدم كبيع نتاج النجا والحمل كذا في البدائع * وإن يكون مملوكاً في نفسه وإن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه فلا ينعقد بيع الكلا ولو في أرض مملوكة له ولا بيع ماله مملوكاً وإن ملكه بعده إلا السلم والمقصوب لو باعه الغاصب ثم ضمنه نفذ بيعه هكذا في البحر الرائق * وإن يكون مالا متقوماً شرعاً مقدوراً التسليم في الحال أو في ثاني الحال

كذا في فتح القدير * منها سماع المئذنين كلاهما وهو شرط انعقاد البيع بالاجتماع فاذا قال المشتري اشتريت ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في الفتاوى الصغرى * فان سمع اهل المجلس كلام المشتري والبائع يقول لم اسمع ولا وقر في اذنه لم يصدق قضاء كذا في البحر الرائق * ومنها في المكان وهو اتحاد المجلس بان كان الايجاب والقبول في مجلس واحد فان اختلف لا ينعقد واما شرائط النفاذ فنومان أحدهما الملك او الولاية والثاني ان لا يكون في المبيع حق لغير البائع فان كان لا ينفذ كالرهون والمستاجر كذا في البدائع * واما شرائط الصحة فعامّة وخاصة فالعامّة لكل بيع ما هو شرط الانعقاد لان ما لا ينعقد لم يصح ولا ينعكس فان الفاسد عندنا منعقدنا فذا اذا اتصل به القبض ومنها ان لا يكون موقتا فان اقته لم يصح ومنها ان يكون المبيع معلوما والتمن معلوما علميا يمنع من المنازعة فبيع المجهول جهالة تفضي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع الشيء بقيمته وبحكم فلان ومنها الفائدة فبيع ما لا فائدة فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كذا في البحر الرائق * ومنها الخلو من الشرط الفاسد وهو انواع منها شرط في وجوده فركما اذا اشترى ناقة على انها حامل وان يكون المشروط مسطورا وشرط ما لا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع او للمشتري او للبيوع ان كان من بني آدم وليس بملايم للعقد ولا مما جرى به التعامل بين الناس وشرط الاجل في المبيع العين والتمن العين ويجوز في المبيع الدين والتمن الدين وشرط خيار منوب وشرط خيار موقت بوقت مجهول جهالة متفاحشة كهبوب الرقيم ومجيء المطر وقدم لان او متقاربة كالحصان والدياس وقدم الحاج وشرط خيار غير موقت اصلا وشرط خيار موقت بالزائد على ثلثة ايام كذا في البدائع * واما الخاصة فمنها معلومية الاجل في البيع بتمن مؤجل فيفسدان كان مجهولا ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين فبيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد الاقالة وبيع شيء بالدين الذي على فلان بخلاف ما اذا كان على البائع ومنها الممانلة بين البديلين في اموال الربوا ومنها الخلو من شبهة الربوا ومنها القبض في الصرف قبل الاقتراق ومنها ان يكون الثمن الاول معلوما في بيع المراجعة والتولية والاشتراك والوضيعة * واما شرط المزوم فخلوة من الخيارات الاربعة المشهورة وغيرها كذا في البحر الرائق * واما حكمه فنثبت الملك في المبيع للمشتري وفي الثمن للبائع اذا كان البيع با تا وان كان موقفا فنثبت الملك فيهما عند الاجازة كذا في محيط السرخسى * واما انواعه

كتاب البيوع (٢) باب الثاني * الفصل الاول

فبالنظر الى مطلق البيع اربعة نافذ وموقوف وفامد وباطل فالنافذ ما افاد الحكم للحال والموقوف ما افاده عند الاجازة والفامد ما افاده عند القبض والباطل ما لم يفده اصلا وبالنظر الى المبيع اربعة بيع العين بالعين وهي المقايضة وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم ودكسه هو بيع العين بالدين ككثر البياعات هكذا في البحر الرائق * وكذا باعتبار تسمية البدل ينوع الى اربعة انواع مساومة وهو بيع بالثمن الذي يتفقان عليه ومراوحة وهو بيع بمثل الثمن الاول وزيادة وتولية وهو بيع بالثمن الاول لاخير ووضيعة وهو بيع بانقص من الثمن الاول هكذا في محيط السرخسي *

الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على موم الشراء وغيره * وفيه ثلاثة فصول
الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع * قال اصحابنا رحمهم الله كل لفظين يثبتان من التملك والتملك على صيغة الماضي او الحال ينعقد بهما البيع كذا في المحيط * فارسية كانت او عربية او نحوهما هكذا في التاتارخانية * وينعقد بالماضي بلانية وبالمضارع بها على الاصح كذا في البحر الرائق * فاذا قال البائع ابيع منك هذا العبد بالف او ا بذله او ا مطيكة وقال المشتري اشتره منك او اخذه ونويا الايجاب للحال او كان احدهما بلفظ الماضي والاخر بالمستقبل مع نية الايجاب للحال فانه ينعقد وان لم ينو لا ينعقد هكذا في القنية * واما ما تمحض للحال كابيعة الآن فلا يحتاج اليها واما ما تمحض للمستقبال كالمقرون بالسين وسوف والا مر فلا ينعقد به الا اذا دل الامر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال اخذته فانه كالماضي كذا في النهر الفائق *
سئل ابو الليث الكبير عن قال لا خذ هذا الثوب بعشرة فقال اخذت ثم البائع قال لا مطيكة قال ليس له ذلك وكذلك المشتري ليس له ان يمتنع بعد قوله اخذت كذا في المحيط * ثم اذا كان بلفظ الامر فلا بد من ثلثة الفاظ كما اذا قال البائع اشترمني فقال اشتريت فلا ينعقد ما لم يقل البائع بعث او يقول المشتري بع مني فيقول بعث فلا بد من ان يقول تانيا اشتريت كذا في السراج الوهاج *
ولا ينعقد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بان يقول المشتري للبائع اتبيع هذا الشيء مني بكذا او ابعته مني بكذا فقال البائع بعث لا ينعقد ما لم يقل المشتري اشتريت كذا في البدائع * ولو قال لآخر (خريدي اين * جيزا از من) بكذا وقال الآخر اشتريته ولم يقل هو بعث لا يتم البيع كذا في الجلاصة * وحكى الامام الاجل طهيرا الدين عن عمه شمس الائمة الاوزجندی واستاذ شمس الائمة السرخسي انه ينعقد لان (فروختم) مضمر في قول البائع ومعناه (خريدي كه فروختم)

كتاب البيوع (٤) باب الثاني * الفصل الاول

كذا في المحيط * وهو المختار كذا في مختار الفتاوى * ولو قال اقلتك هذا العبد بالف درهم فقال الآخر قبلت اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف ينعقد البيع بينهما بلفظة الاقالة وقال الفقيه ابو جعفر روح لا ينعقد وبه اخذ الفقيه ابو الليث روح وهذا قول ابي حنيفة روح كذا في فتاوى قاضي خان * وينعقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط * ولو قال الرجل لآخر وهبت منك هذا العبد بالف درهم وقال الآخر قبلت صح البيع كذا في الخلاصة * ويصح الايجاب بلفظ الجعل كقوله جعلت لك هذا بكذا الماذكرة محمد رحمه الله ان القاضي اذا قال للدائن جعلت لك هذا بدينك كان بيعا وهو الصحيح بقوله رضيت وينعقد بلفظ اجزت بعد قوله بعته كذا في البحر الرائق * وكذلك لو قال المشتري اشتريت بكذا فقال البائع رضيت او امضيت او اجزت كذا في الاختيار شرح المختار * وكذا لو قال هذا العبد بيعك بدينك فقبل الآخر ينعقد البيع كذا في الغياثية * قال لغيره اشتريت عبدك بالف درهم فقال البائع قد فعلت او قال نعم او قال هات الثمن صح البيع بينهما وهو لا يصح كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال اشتريته بكذا فقال البائع هو لك او عبدك او فداك تم البيع كذا في الوجيز للكردي * ولو قال لا خربت منك كذا بكذا فقال اخذت تم البيع كذا في الخلاصة * ولو قال لا خربت فرمى بفرك فقال وانا فعلت ايضا فهذا بيع وعليه فتوى شمس الائمة الاوزجندی كذا في جواهر الاخلاطى * واذا قال لغيره هذا العبد عليك بالف درهم فقال الآخر قبلت يكون بيعا كذا في المحيط * قال بعته منك هذا العبد بالف وهبت الثمن منك وقال الآخر اشتريت لا يصح كذا في الوجيز للكردي * واما اذا باع بكذا من الثمن وقبل المشتري ثم ابراه من الثمن او وهبه او تصدق عليه صح ولو باعه وسكت من الثمن ثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الخلاصة * ويلزم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال بعته منك بغير ثمن لم يملك المبيع وان قبض كذا في الخلاصة * ولو قال بعته منك هذا العبد بالف درهم فقال المشتري اشتريته بغير شيء لا يصح كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اضاف البيع الى عضو من اعضاء المملوك ان اضافه الى عضو اذا اضاف العتق اليه يصح البيع بالاضافة اليه وما لا كذا في الذخيرة * في تجنيس الناصري لو قال (من فروختم ابن بنده را بهزار درهم تو خريدي

توخر يدي) فقال مجيبا له (خريدم) تم البيع اما لو قال (من فرو ختم اين بنده را بهزار درهم) فقال المشتري (خريدم) ولم يزد على هذا الا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في التناخرانية * ولو قال بعته بكذا بعد وجود مقدمات البيع فقال اشتريت ولم يقل منك صحيح وكذا على العكس كذا في فتح القدير * ومن ابي يوسف رحمه الله لو قال لآخر عبيدي هذا لك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة * وكذلك اذا قال ان وافقك فقال وافقني وكذلك اذا قال ان اردت او هويت فقال اردت او هويت فهذا بيع كله في الجواب واما في الا ابتداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة * قال ان كان هذا المصمت خمسمائة من وزن فقد بعته منك بكذا فقال المشتري فقد اشتريته ثم وزنه فكان كما قال البائع فليس يبيع الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس بتعليق كذا في القنية * رجل قال لآخر اذهب بهذا السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتها فهي لك بالف درهم فذهب بها جاز وكذا لو قال ان رضيتها اليوم فهي لك بالف درهم جاز وهي بمنزلة قوله بعته منك هذا العبد بالف درهم هل انك بالخيار اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * وهذا استحسان اخذ بها علما ونا الثلاثة كذا في الذخيرة * ولو قال بعته منك بالف ان شئت يوما الى الليل كان ذلك تنجيذا لا تعليقا كذا في البحر الرائق * بعته بالف ان رضى فلان ان وقت للرضاء وقتا حاز ان رضى كذا في الوجيز للكردي * وان اشترى ثوبا شراء فاسدا ثم لقيه فدا فقال اليس قد بعته ثوبك هذا بالف درهم فقال بلى فقال قد اخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فانكا ننا تاركا البيع الفاسد فهو جائز اليوم رجل باع من رجل مبدءا بالف درهم وقال ان لم تجتنى اليوم بالثمن فلا بيع بيني وبينك فقبل المشتري ولم يأت به بالثمن ولقيه فدا فقال المشتري قد بعته منك هذا بالف درهم فقال نعم قد اخذته فهذا شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال بعته بالف فان ام تاتي بالثمن الى سنة فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس هذا بالخيار وان شرط الى ثلاثة ايام فقال ان لم تاتي بالثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بيني وبينك جاز استحسانا ولو قال الى اربعة ايام يجوز واول جاء به في الثلاثة فقال لا اريد تاخير فاني اجيزه اذا جاء به في الثلث كذا في الخلاصة * اذا قال لآخر ان ادبت الى كذا درهم من هذا الثوب فقد بعته منك فادى الثمن في المجلس يكون ذلك بيعا فهذا بيع صحيح استحسانا ذكره في السير وكذلك

اذا قال (فروختم چون بها من رمد) فاعطاه الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحسانا كذا في المحيط *
 اشتريت جاريتك هذه بعشرة دنانير (فروختی) فقال (فروخته کیر) صح ان كان مراده تحقيق البيع
 كذا في القنية * وفي اليتيمة سئل الحسن بن علي عن رجل ساوم وكيل البائع السلعة باثنين وعشرين
 ديناراً فابى الوكيل الا بخمسة وعشرين فقال المشتري اترك لي هذه الثلاثة الدينار ورضي بذلك
 من غير ان يوجد منه قول وهناك شهود على انه رضى فطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك
 بيعاً فقال هذا القدر ليس ببيع الا ان يوجد الاجاب والقبول او ما يقوم مقامهما من الفعل كذا
 في التارخانية * ولا يجوز ان يناديه من بعيد او من وراء جدار * رجل في البيت فقال للذي
 في السطح بعته منك بكذا فقال اشتريت صح اذا كان كل واحد منهما يرى صاحبه ولا يلتبس
 الكلام بالمبعد كذا في القنية * والبعدان ان كان بحال يوجب الالئاس بقول كل منهما يمنع والا
 فلا كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لا خزان الناس يشترون كرمك هذا بالف درهم
 فقال بعته منك بالف درهم فقال اشتريته بها صح ان لم يكن على طريق الهزل وان اختلفا
 في الهزل والجدة فالقول قول من يدعي الهزل فان اعطاه شيئاً من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا
 في الخلاصة * قال الدلال للبائع (فروختي بدين بها) فقال (فروخته شد) ثم قال للمشتري (خريدي
 فقال (خریده شد) فان كان مرادهما تحقيق البيع ينعقد كذا في القنية * اذا قال لا خربعتك هدي
 هذا بكذا فقبضه المشتري ولم يقل شيئاً ينعقد البيع قاله الشيخ الامام المعروف (بخوار زاد) *
 كذا في السراجية * اشتريت منك طعاماً بالف فتصدق بها على المساكين ففعل في المجلس ثم وان
 لم يتكلم لدلالة القبول بخلاف التصديق بعد الافتراق لوجود الاضرار قبل القبول وكذلك
 لو قال بعته هذا الثوب بالف فاقطعه فمبصاً ففعل قبل الافتراق يتم البيع كذا في الوجيز
 للكردي * في الفتاوى لو قال لا خربعت منك هدي هذا بالف فقال الآخر هو حر لا يعتق
 كذا في الخلاصة * وذكر شيخ الاسلام والصدر الشهيد رحمهما الله في دعوى الجامع
 ان هذا جواب ويعتق العبد كذا في المحيط * ولو قال فهو حر متق ومليه الف درهم كذا
 في الخلاصة * وروى ابراهيم بن محمد ربح في رجل قال لغيره بعني غلامك هذا بالف درهم
 فقال بعته فقال المشتري هو حر قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله هو حر قبض منه
 له ومتق عليه وقال محمد ربح لا يعتق فلا يكون قابضاً بالاعتق كذا في المحيط *

كتاب البيوع (٧) الباب الثاني * الفصل الاول

وَالْأَكْلَ وَالرُّكُوبَ وَاللِّبْسَ بَعْدَ قَوْلِ الْبَائِعِ بَعْتُ رِضَاءً بِالْبَيْعِ كَذَا فِي الْعَيْنِ شَرْحُ الْهَدَايَةِ *
أَذَا قَالَ لغيره كل هذا الطعام بدرهم لي ملك فأكله كان هذا بيعاً وكان ما أكل حلالاً له ذكره
شمس الأئمة السرخسي في شرح كتاب الامتحان كذا في المحيط * رَجُلٌ كَانَ يَبِيعُ رَجُلًا
وَيَشْتَرِي مِنْهُ الثِّيَابَ فَقَالَ الْمُشْتَرِي كُلُّ ثَوْبٍ أَخَذْتُ مِنْكَ فَلَكَ فِيهِ رِبْحٌ دَرَاهِمٌ وَكَانَ يَأْخُذُ مِنْهُ
الثِّيَابَ وَالْبَائِعُ يَجِيزُهُ بِالشَّرَاءِ حَتَّى اجْتَمَعَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثَمَنُ عَشْرَةِ أَثْوَابٍ أَوْ أَكْثَرَ فَحَاسِبُهُ
وَإِعْطَاهُ لِكُلِّ ثَوْبٍ ثَمَنٌ وَرِبْحٌ دَرَاهِمٌ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ أَرْبَحَهُ وَالثِّيَابُ مِنْدَةٌ عَلَى
حَالِهَا فَالرِّبْحُ جَائِزٌ وَالشَّرَاءُ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثِّيَابُ مِنْدَةً عَلَى حَالِهَا فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَلَا يَجُوزُ
الرِّبْحُ رَجُلٌ سَأَلَ رَجُلًا بِثَوْبٍ فَقَالَ الْبَائِعُ أبيعُكَ بِخَمْسَةِ عَشْرَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا آخُذُهُ إِلَّا بِعَشْرَةِ
فَذَهَبَ بِهِ وَلَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ شَيْئاً فَهُوَ بِخَمْسَةِ عَشْرَ إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ فِي يَدَيِ الْمُشْتَرِي حِينَ مَا وَرَمَهُ
وَإِنْ كَانَ فِي يَدِ الْبَائِعِ فَآخُذُهُ مِنْهُ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْبَائِعُ فَهُوَ بِعَشْرَةٍ وَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي
وَقَالَ لَا آخُذُهُ إِلَّا بِعَشْرَةٍ وَقَالَ الْبَائِعُ لَا أبيعُكَ إِلَّا بِخَمْسَةِ عَشْرَ فَرُدَّ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي ثُمَّ تَنَاوَلَهُ مِنْ يَدِ الْبَائِعِ
فَدَفَعَهُ الْبَائِعُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَقُلِ شَيْئاً فَذَهَبَ بِهِ الْمُشْتَرِي فَهُوَ بِعَشْرَةٍ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي حَنَانٍ *
فِي الْمُجْتَبَى إِذَا مَضَى عَلَى الْعَقْدِ بَعْدَ اخْتِلَافِ كَلِمَتَيْهِمَا يَنْظُرُ إِلَى آخِرِهَا كَلَامًا مَا فِيحْكُمُ بِذَلِكَ
كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * وَلَوْ قَالَ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ ثُمَّ قَالَ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ
بِمِائَةِ دِينَارٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي قَبِلْتُ كَانَ الْبَيْعُ بِالثَّمَنِ الثَّانِي وَلَوْ قَالَ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ
فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ قَالَ بَعْتُ مِنْكَ هَذَا الْعَبْدَ بِمِائَةِ دِينَارٍ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَوْ خِبرَهُ وَقَالَ الْمُشْتَرِي
أَشْتَرَيْتَ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ الثَّانِي وَيَنْفَسَخُ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِي حَنَانٍ * وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ
بِجَنَسِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرَ نَحْوًا أَنْ يَبِيعَهُ مِنْهُ بِعَشْرَةٍ ثُمَّ بِأَمَةٍ بِتِسْعَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ عَشْرًا فَإِنَّ بَاعَهُ
بِعَشْرَةٍ لَا يَنْعَقِدُ الثَّانِي وَالْأَوَّلُ يَبْقَى بِحَالِهِ لِحُلُولِ الثَّانِي مِنَ الْغَائِثَةِ كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ * وَلَوْ قَالَ لَأَخْرَجْتُ
مِنْكَ عَبْدِي هَذَا بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَقَالَ الْمُشْتَرِي أَشْتَرَيْتَ مِنْكَ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَإِنْ قَبِلَ الزَّيَادَةَ
فِي الْمَجْلِسِ فَالْبَيْعُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ صَحَّ بِأَلْفٍ وَلَوْ قَالَ أَشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ بِأَلْفٍ فَقَالَ
الْبَائِعُ بَعْتُ مِنْكَ بِأَلْفٍ جَازَ الْبَيْعُ بِأَلْفٍ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ * وَلَوْ قَالَ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ بَعْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَالَ
قَبِلْتُ الْأَوَّلُ بِأَلْفٍ لَمْ يَجْزُ وَإِنْ قَالَ قَبِلْتُ الْبَيْعَ جَمِيعًا بِثَلَاثَةِ أَلْفٍ فَهُوَ كَقَوْلِهِ قَبِلْتُ الْآخِرَ بِثَلَاثَةِ
أَلْفٍ يَعْنِي يَكُونُ الْبَيْعُ بِأَلْفٍ وَإِنْ شَاءَ رَدُّهَا وَكَذَا

بلف وبمائة دينار وانما يلزمه الثاني وقيل يلزمه الثمنان والاول في الزيادات وهو وجه اذا قبل
الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدير * رجل قال لغيره بعتك هذا بلف درهم فقال
لا قبل بل اعطيتني بمحمس مائة ثم قال قد اخذته بلف قال ابو يوسف رحمه الله ان دفعة البه فهو رضاء
والا فلا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالأخر بالخيار ان شاء قبل
في المجلس وان شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير موقوف كذا في الجوهرة النيرة * وخيار
القبول بمتد الي آخر المجلس كذا في الكافي * ويشترط لصحة القبول حيوة الموجب فلو مات قبله
بطل الايجاب كذا في النهر الفائق * وايهما قام من المجلس قبل القبول بطل الايجاب وكذا لو
لم يتم ولكنه تشاغل في المجلس بشيء غير البيع بطل الايجاب فان كان قائما فعدتم قبل فانه يصح
كذا في السراج الوهاج * ومثل نصير ممن قال لأخربعت منك هذا العبد وفي يد المشتري قدح ماء
فسربه ثم قال اشتريت قال كان بيعا تاما وكذا لو اكل لقمة ثم قال اشتريت كذا في الذخيرة *
واما اذا اشتغل بالاكل يتبدل المجلس فلو ناما او نام احدهما ان كان مضطجعا فهي فرقة واما اذا ناما
جالسين لا يكون فرقة كذا في الخلاصة * واذا اغمى عليهما ثم افاتا وقبل جاز عندا بيوسف رحمه الله
وقال محمد رحمه الله اذا طال بطل كذا في التاتارخانية * رجل قال لغيره امطيتك هذا بكذا فلم يقل
المشتري شيئا حتى كلم البائع انساني في حاجة له بطل البيع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان
في الثريضة وقبل بعد الفراغ منها جاز كذا في القنية * ولو اضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز كذا في الوجيز
للكردري * ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشتريت لا ينقض البيع بينهما كذا في المحيط * وان
تعا ندا عقد البيع وهما يمشيان او يسيران على دابة واحدة او دابة بتين فان اخرج المخاطب جوابه
متصلا بخطاب صاحبه ثم اعتد بيهما وان فصل عنه وان قل فانه لا يصح وان كانا في محمل واحد
كذا في العيني شرح الهداية * في الخلاصة من النوازل اذا اجاب بعد ما مشى خطوة او خطوتين
جاز كذا في فتح القدير * وبه نأخذ كذا في النهر الفائق ناقلا من جمع التفاريق * وقال الصدر الشهيد
في الفتاوى في ظاهرها رواية لا يصح كذا في الخلاصة * وان اوجب احدهما وهما واقفان نسا
او سارا احدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب وان تباعا في السفينة في حال
سيرها فوجدت مكنته بين الخطا بين لا تمنع ذلك الا نعتاد وهي بمنزلة البيت كذا
في السراج الوهاج

في السراج الوهاج * واذا قال بعت من فلان الغائب فحضر في المجلس فلان وقال اشتريت
 يصح كذا في المحيط * ولو قال البائع بعت وقال المشتري اشتريت وخرج الكلامان معا
 ينعقد البيع هكذا كان يقول والدي رحمه الله كذا في الظهيرية * ولا بد من كون القبول قبل
 تغير المبيع كذا في البحر الرائق * فلو باع مصيرا ولم يقبل المشتري حتى تخمر ثم تخلل
 ثم قبل المشتري لم يجز وكذا لو ولدت الجارية ثم قبل المشتري وكذا لك لو باع مبدئين
 فلم يقبل المشتري حتى قتل احدهما فنقبض البائع الدية ثم قبل المشتري هكذا في التاتارخانية * رجل
 قال لاخر بعتك هذه الامة بالف درهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع ارش اليد
 الى البائع ولم يدفع فقال المشتري قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية * ذكر محمد رح في كتاب الوكالة
 مسئلة تدل على ان من قال لغيره بعت منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت ان البيع لا ينعقد
 بينهما ما لم يقل البائع بعد ذلك اجزت وبه قال بعض المشائخ وهذا ان البائع حين قال
 بعت منك فقد ملك العبد من المشتري فاذا قال المشتري اشتريت فقد تملك العبد وملكه
 النمن فلا بد من اجازة البائع بعد ذلك لئتملك النمن وعامة المشائخ على انه لا يحتاج الى
 اجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي من محمد رح كذا في الذخيرة * وللموجب
 ان كان ان يرجع قبل قبول الآخر هكذا في النهر الفائق * ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب
 كما في التاتارخانية وفي التيممة يصح الرجوع وان لم يعلم به الآخر كذا في البحر الرائق * ولو قال البائع
 بعت منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشتريت ينعقد
 البيع كذا في الظهيرية * ولو قال بعت وقال المشتري اشتريت وقارنها لاخر برجعت ان كان معا لائم البيع
 وان عاقبه البائع برجعت ثم كذا في الوجيز للكردي * واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع
 ولا خيار لواحد منهما الا من عيب او عدم رؤية كذا في الهداية * ولا يحتاج في تمام العقد الى
 اجازة البائع بعد ذلك وبه قال العامة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق * ولو قال المشتري اشتريت
 منك هذا العبد بالف وقال البائع بعت فقال المشتري لا اريده فليس له ذلك كذا في الذخيرة * وان قال
 لاخر بعت مني هذا الثوب بعشرة دراهم فقال له بعت فقال المشتري لا اريده فله ذلك هكذا في السراج
 الوهاج * رجل استباع من رجل ثوبا بنسعة دراهم فقال رب الثوب بالفارسية (بده درهم كم ندهم متدى)
 فقال الآخر رصيت فقال صاحب الثوب لا ابيع فله ذلك كذا في المراجعة * والكتاب كالحطاب وكذا

الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء الرسالة كذا في الهداية * قال تاج الشريعة وصورة الكتابة ان يكتب الى رجل اما بعد فقد بعث مبدى فلانا منك بكذا فلما بلغه الكتاب وقرأه وفهم ما فيه وقبل في المجلس صبح البيع كذا في العيني شرح الهداية * والرسالة ان يقول اذهب الى فلان وقل ان فلانا باع مده فلانا منك بكذا فجاءه فاخبره فاجاب في مجلسه ذلك بالقبول وكذا اذا قال بعث مبدى فلانا من فلان بكذا فاذهب يا فلان فاخبره فذهب فاخبره فقبل كذا في فتح القدير * وان اقال بعث هذا من فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل لا يصح ولو قبل عنه انسان في المجلس توقف على اجازته كذا في السراجية * ولو قال بعته منه فبلغه يا فلان فبلغه رجل آخر جاز كذا في المحيط * رجل كتب الى رجل اشتريت عندك هذا فكتب اليه رب العبد بعته منك كان بيعا كذا في الظهيرية * ولو كتب اليه بعني بكذا فوصل اليه فكتب بعته لم يتم ما لم يقل الكاتب اشتريت كذا في العيني شرح الهداية * كتب رجل الى آخر بعث مبدى هذا مني بكذا فكتب المكتوب اليه بعث منك مبدى هذا فهذا ليس ببيع كذا في المحيط * وبعد ما كتب شطر العقد او ارسل رسولا اذا رجع من ذلك صبح رجوعه سواء علم الرسول او لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية * ويصح رجوع الكاتب والمرسل من الايجاب الذي كتبه وارسله قبل بلوغ الآخر وقبوله سواء علم الآخر او لم يعلم حتى لو قبل الآخر بعد ذلك لا يتم البيع كذا في فتح القدير * اذا قال لآخر بعث منك هذا العبد بكذا فقال الآخر لرجل آخر قل اشتريت فقال لرجل اشتريت ينظر ان اخرج الكلام مخرج الرسالة صبح الشراء وان اخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصح كذا في المحيط * وقد يكون البيع بالاخذ والاعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع بيع التعاطي كذا في فتاوى قاضيهان * ولا فرق بين ان يكون المبيع خسيما او نفيسا وهو الصحيح كذا في التبیین * والشرط في بيع التعاطي الاعطاء من الجانبين مندشمس الائمة الحلواني كذا في الكفاية * وعليه اكثر المشائخ وفي البزازية هو المختار كذا في البحر الرائق * والصحيح ان قبض احدهما كاف لنص محمد رضى الله تعالى عنه على ان بيع التعاطي يثبت بقبض احد البدلين وهذا ينتظم الثمن والمبيع كذا في النهر الفائق * وهذا القائل يشترط بيان الثمن لا انعقاد هذا البيع بتسليم المبيع وهكذا حكى فتوى الشيخ الامام ابي الفضل الكرمانى كذا في المحيط * وهذا فيما ثمنه غير معلوم واما الخبز والمحم فلا يحتاج فيه الى بيان الثمن كذا في البحر الرائق * وفي الامتنع رجل

كتاب البيوع (١١) الباب الثاني * الفصل الاول

ماوم رجلا بشيء اراد شراءه منه ولم يكن معه وعاء ياخذه فيه ثم فارقه ثم جاء بالوعاء بعد ذلك واطماه الدراهم فهذا جائز كذا في المضمرات * في المنتقى له على آخر الف درهم فقال الذي عليه المال للذي له المال اعطيك بما لك دنانير فماومه بالدنانير ولم يقع بيع فقارقه فجاءه بها فدفعها اليه يريد الذي كان ساوم عليه ثم فارقه ولم يستأنف بيعا جاز الساحة كذا في فتح القدير * رجل اشترى وقراسن آخر بثمانية دراهم ثم قال للبائع ايت بقر آخر بهذا الثمن والقه هنا فجاء البائع بقر آخر والقي في ذلك الموضع فهذا بيع وله ان يطالب الأمر بثمانية دراهم كذا في المضمرات * في المجرد من ابى حنيفة رحمه الله ان اذا قال للحم كيف تبيع اللحم قال كل ثلثة ارطال بدرهم قال قد اخذت منك زن لي ثم بدأ للحم ان لا يزن فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان لكل واحد منهما الرجوع فان قبضه المشتري او جعله البائع في وعاء المشتري بامره تم البيع وعليه درهم وفي نوادر ابن سماعة من محمد رحمه الله اذا قال لقصاب زن لي ما عندك من اللحم او قال زن لي من هذا الجنب او قال من هذا الرجل على حساب ثلثة ارطال بدرهم فوزن له فلا خيار له كذا في المحيط * قال لمن جاء بقر بطيخ فيه الكبار والصغار بكم عشرة من هذه فقال بدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب بها والبائع ينظر او عزل البائع عشرة فقبلها المشتري تم البيع كذا في فتح القدير * دفع الى بائع الحنطة خمسة دنانير لي اخذ منه حنطة وقال له بكم تبيعها قال مائة دينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة لي اخذها فقال البائع فدا ادفع اليك ولم يجرب بينهما بيع وذهب المشتري فجاء غدا لياخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع ان يمنعها منه بل عليه ان يدفعها بالسعر الاول كذا في القنية * اشترى وسائد وطنافس لم تنسج ولم يذكر الاجل لا يصح ولونسج الوسائد وسلمه لا يصح والتعاطى انما يكون بيعا ان لم يكن بناء على بيع فاسدا وباطل وما اذا كان بناء عليه فلا كذا في الوجيز للكردري * قال لآخر بكم هذا القرص من الحطب فقال بكذا فقال سق الحمار فساقته لم يكن بيعا الا اذا سلم الحطب وانقد الثمن كذا في الصراجية * قال لقصاب كم من هذا اللحم بدرهم فقال منوبين قال زن فاعطى درهما فاخذه فهو بيع جائز ولا يعيد الوزن وان وزنه فوجده انقص رجع بقدره من الدرهم لان اللحم لان الانعقاد بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردري * رجل اتى قصابا كل يوم بدرهم والقصاب يقطع اللحم له ويوزنه وصاحب الدراهم يظن انه من وثن من اللحم في البلد هكذا هم وزن المشتري في البيت هو ما فوجدا اللحم ثلثين استارا يرجع على القصاب

بما يخص قدرا لنقصان من الدراهم ولا يرجع بقدر النقصان من اللحم هذا اذا كان الرجل من اهل البلدة التي وقع فيها البيع بوا ما اذا لم يكن من اهل هذه البلدة بان كان غريبا وقد اصطلح اهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجه لا يتفاوت فقال هذا الغريب لحباز او قصاب اعطني بدرهم خبزا وا اعطني لحما بدرهم فاعطاه اقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم ففي الخبز له ان يرجع كما اذا كان من اهل هذه البلدة وفي اللحم ليس له ان يرجع لان الاصطلاح والتمعير في الخبز متعارف فظهر في حق الكل وفي اللحم من الغرائب فلا يظهر في حق غير اهل البلدة كذا في الظهيرية * في مجموع النوازل رجل له على آخر دين وطالبه فجاء المطلوب بشعير قدرا معلوما وقال للطالب خذ به سعر البلد قال ان كان سعر البلد معلوما وهما يعلمان ذلك كان بيعا تاما فاما اذا لم يكن سعر البلد معلوما او كان معلوما الا انهما لا يعلمان ذلك لا يكون بيعا كذا في المحيط * ومن بيع التعاطى تسليم المشتري ما اشترى الى من يطلبه بالشفعة في موضع لا شفعة فيه وكذا تسليم الوكيل بعدما صار شراؤه لنفسه الى الموكل اذا قبضه الا مروا انكرا لا مرو قد اشترى له كذا في البحر الرائق نا قلا من المجنبى * ومن صورته ما اذا جاء المودع بامته غير المودعة وقال هذه امتهك والمودع يعلم انها ليست اياها وحلف فاخذها حل الوطؤ للمودع والامته التمكين وعن ابي يوسف ر ح لو قال للخياط ليست هذه بطانتى وحلف الخياط انها هي ومعه اخذها كذا في فتح القدير * ولو رد امته بخيار صيب والبائع متيقن انها ليست له فاخذها ورضى فهو بيع بالتعاطى هكذا في البحر الرائق * وكذا القصار اذا رد ثوبا آخر على رب الثوب وكذا الا مكاف كذا في الوافعات الحسامية * دفع اليه دراهم ليشتري منها لبطاطين المعينة فاخذها ويقول لا اعطيها بها واخذ المشتري منه البطاطين فلم يسترد هاو يعلم مادة السوقية ان البائع ان لم يرض يرد الثمن او يسترد المتاع والا يكون راضيا ويصيح خلفه لا اعطيها تطيبها لقلب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع كذا في القنية * قال خلف سالت اسدا ممن قال في السوق من عنده ثوب هروى بعشرة فقال له رجل انا فاعطاه قال هذا ليس ببيع الا ان يقول حين اخذه اخذته بعشرة فاذهب وانظر اليه وسالت الحسن من هذا فقال البيع جائز ولكل واحد منهما حق نقض هذا البيع كذا في المحيط * انقص الناني في حكم المفوض على سوم الشراء * رجل ساوم رجلا بثوب فقال البائع

فقال البائع هولك بعشرين وقال المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض
البائع بعشرة فليس هذا ببيع الا ان المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله ان يرد
ماله يستهلكه قال ابو حنيفة وابويوصى رضى الله تعالى عنهما القياس ان يكون عليه قيمته الا اذا
تركنا القياس بالعرف ويلزمه عشرون واذا اخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهلك
في يده كان عليه قيمته وكذا لو استهلك وارث المشتري بعد موت المشتري كذا في فتاوى قاضي خان *
واذا اخذ من رجل ثوبا وقال اذهب به فان رضيتته اشتريته فذهب به وضاع الثوب فلا شيء
عليه ولو قال ان رضيتته اخذته بعشرة فضايع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا
في التاتارخانية * ومن محمد رحمه الله رجل ماوم رجلا بثوب فاخذه على المساومة او دفعة اليه
وهو يساومه وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو على الثمن الذي قاله البائع ابدأ حتى يرد
عليه ومعنى قوله حتى يرد عليه ان يقول المشتري لا اخذ الا بتسعة او لا ارضى الا بتسعة كذا
في الذخيرة * رجل قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري اخذته بعشرة فذهب بالثوب فهلك
في يده فعليه قيمته ولو قال البائع بعد ذلك لا انقصه من عشرين فذهب به وهلك فعليه عشرون كذا
في الخلاصة * وفي فروق الكرابيس هذا الثوب لك بعشرة فتال هاته حتى انظر اليه او حتى اريه
غيرى فضايع قال ابو حنيفة رحمه الله لا شيء عليه يعني يهلك امانة وان قال هاته فان رضيتته اخذته
فضايع كان عليه الثمن والفرق انه في الاول امر بدفعه اليه لينظر اليه او ليريه غيره وذلك ليس ببيع
وفي الثاني امر بالاتيان به ليرضاه وبأخذه وذلك بيع بدون الامر فمع الامر اولى كذا في النهر الفائق *
وان اخذه لا على النظر ثم قال انظر فضايع لا يخرج الكلام الاخير من الضمان الواجب باول
المرّة كذا في الوجيز للكردي * طلب من البزاز ثوبا فامطاه ثلثة اثواب وقال هذا بعشرة والثاني
بعشرين والثالث بثلثين واحملها الي منزلك فاي ثوب ترضى به بعث منك فحمل الثياب
فاحترقت في منزل المشتري فان هلك الكل جملة ولم يدر انها هلكت على التعاقب او علم انها
هلكت على التعاقب لكن لم يعلم الاول هلاكا ولا الثاني ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل
ثوب وان علم الاول لزومه قيمة ذلك والاخر ان امانة عنده وان هلك الثوبان وبقي الثالث لزومه
قيمة نصف كل واحد منهما ان لم يعلم ايها هلك او لاورد الثالث لانه امانة وان هلك واحد وبقي اثنان
لزومه قيمة الهالك ويرد الثوبين فان احترق ثوبان وبعض الثالث ولا يدرى ايها احترق او لاورد ما بقي

من الثالث ولا يضمن نقصان المحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الصغير *
 وأن احترق أحدهما ونصف الآخر معا يرد النصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك جعل الأمانة
 في الهالك وامسك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو بقي من الثياب شيء ليس له ثمن كذا
 في الوجيز للكردي * ولو أن رجلا بعث رسولا إلى بزاز أن ابعث إلى بثوب كذا فبعث إليه البزاز
 مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصادقوا على ذلك فبئسما كان على
 الرسول وبعد ذلك أن كان هو رسول الأمر فالضمان على الأمر وإن كان رسول رب الثوب
 لا ضمان على الأمر حتى يصل إليه فإذا وصل إليه الثوب فهو ضامن كذا في الخلاصة * رجل دفع
 سلعة إلى مناد لينادي عليها فطوب منه بدراهم معلومة فوضعها عند الذي طالبه بها فقال ضاعت
 مني أو وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا ولا شيء على المنادي وهذا إذا كان ما ذوناله
 في الدفع إلى من يريد شراء ما قبل البيع وإن لم يكن ما ذوناله في ذلك كان ضامنا كذا في الظهيرية *
 الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشري فإراة الموكل فلم يرض به الموكل
 ورده عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح ضمن الوكيل
 قيمته ولا يرجع بها على الموكل إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء فيجوز أن ضمن
 الوكيل رجوعه على الموكل كذا في فتاوى قاضيهان * وفي تجنيس الناصري ثوب قباب
 من دلاله لا ضمان عليه ولو قباب من صاحب الحانوت وقد ساوم وانفقا على ثمن فعليه قيمة
 الثوب كذا في التاتارخانية * استباع قوسا وتقرر الثمن فمده باذن البائع أو قال له أن اكسر
 فلا ضمان عليك فمده فانكسر يضمن قيمته وإن لم يتقرر الثمن لا ضمان لو بالاذن وعن الإمام
 إراة الدرهم لينظر إليه فغمزه أو قوسا فمده فانكسر أو ثوبا فلبسه فتحرق ضمن أن لم يأمره بالغمز
 والمد واللبس وقيل أن كان لا يرى إلا بالغمز لا يضمن أن لم يجا وزو يصدق في أنه لم يجاوز كذا
 في الوجيز للكردي * رجل جاء إلى زجاج فقال له ادفع إلى هذه القارورة فاراها إياه فقال
 الزجاج أرفعها فرفعها فوقعت وانكسرت لا يضمن الزجاج لأنه رفعها باذنه وإن كان على سوم
 الشراء فالثمن ليس بمذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن إلا بعد بيان الثمن في
 ظاهر الرواية فإن كان القابض قال للزجاج بكم هذه القارورة قال الزجاج بكذا فقال أخذها فقال
 الزجاج نعم فأخذها فوقعت من يده فانكسرت كان عليه قيمتها هذا إذا أخذها باذن صاحبها

وان اخذها بغير اذن صاحبها كان ضامنا بين الثمن اولم يبين كذا في الظهيرية * رجل ساوم رجلا بقدر ح فقال لصاحب القدر ح ارني قد حك هذا فدفعه اليه فنظر اليه الرجل فوقع منه على اقداح لصاحب الزجاج فانكسر القدرح والاقدرح قال محمد رحمه الله لا يضمن القدرح لانه امانة ويضمن ساثر الاقداح لانه اتلفها بغير اذنه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشتري شيئا فاعطاه البائع غير المبيع غلطا فهلك ضمن القيمة لانه قبضه على جهة البيع وهو سوم ولو قال لغلामه اقبض فقبض غلطا فهلك لم يضمن كذا في التاتارخانية * الفصل الثالث في معرفة المبيع والثمن والتصرف فيهما قبل القبض قال القدر ح في كتابه ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن الا ان يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة * الا عيان ثلث ائمان ابد او مبيع ابد او ما هو بين مبيع و ثمن اماما هو ثمن ابد او فالدراهم والدنانير قابلها امثالها او اعيان اخر صاحبها حرف الباء ام لا والفلس ائمان لا تتعين بالتعيين كالدرهم وما هو مبيع ابد فهي الا عيان التي ليست من ذوات الامثال والعدديات المتقاربة الا الثياب اذا وصفت وضرب لها اجل لتصير ثمننا حتى لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب للثوب اجلا لم يجز وان ضرب له اجلا جاز ولو افرق قبل قبض العبد لا يبطل البيع كذا في محيط السرخسي * ولا يجوز البيع في الا عيان التي ليست من ذوات الامثال الا عينا كذا في العيني شرح الهداية * واماما ما هو مبيع و ثمن فهي المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة فان قابلها الا ثمان فهي مبيعة وان قابلها امثالها مكيل او موزون او عددي متقارب ينظر ان كان كلاهما مبيعا جاز وكلاهما مبيعان وان كان احدهما عينا والآخر دينا موصوف في الذمة فان جعل العين منهما مبيعا والدين ثمننا جاز ويشترط قبض الدين قبل التفريق وان جعل الدين منهما مبيعا والعين ثمننا لا يجوز وان قبض الدين قبل التفريق لانه يصير بائنا ماليس عنده ولا يجوز الا بجهة السلم وعلامته الثمن ان تصحبه الباء وعلامته المبيع ان لا تصحبه الباء وان كان كلاهما دينالما يجوز لانه بيع ماليس عنده كذا في محيط السرخسي * واذا عرفت المبيع والثمن فنقول من حكم المبيع اذا كان منقولا ان لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته في المشتري فهو الجواب في الاجرة اذا كانت الاجرة عينا وقد شرط تعجيلها لا يجوز بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح عن الدين اذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض فاما المهر وبذل الخلع وبذل الصلح عن دم العمد اذا كان عينا

فبيعه جائز قبل القبض وما لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجازته كذا في المحيط * ولو وهبه او تصدق به او اقرضه او رهنه من بائعه لم يجز عند ابي يوسف رح ويجوز عند محمد رح وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو زوج الجارية المشتراة قبل القبض يجوز كذا في الوجيز للكردي * هذا اذا تصرف المشتري في المنقول المشتري قبل القبض مع اجنبي وامان ان تصرف فيه مع بائعه فان باعه منه لم يجز بيعه اصلا قبل القبض كذا في المحيط * واو رهنه من البائع لم يصح ولو وهبه منه قبله ينفسخ البيع كذا في محيط السرخسي * وان لم يقبل البائع الهبة بطلب الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التاتارخانية ناقلا من شرح الطحاوي * قال محمد رح كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز الا بالقبض كالهبة ونحوها اذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية * وذكر الكرخي في مختصره اذا قال المشتري للبائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل فهو نقض للبيع ولو قال بعه لي لا يكون نقضا ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه ولم يقل لي او لنفسك فقبل فهو نقض للاول وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح لا يكون نقضا كذا في المحيط * ولو قال بعه ممن شئت فانه لا يصح هكذا في التاتارخانية ناقلا من الخلاصة * ولو قال المشتري للبائع قبل القبض امتقه فامتقه البائع جاز العتق من البائع وينفسخ البيع الاول ولا يقع العتق من المشتري عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله العتق باطل كذا في المحيط * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها او طأها او كان طعاما فقال كله فقبل فان ذلك يكون فسحا للبيع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسحا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ملك المنقول بالوصية او بالميراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط * اشترى دارا او عقارا فودها قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله ولو آجرها قبل القبض من البائع او غيره لا يجوز عند الكل وكذا لو اشترى ارضا فيها زرع زرعها وزرع بقل ودفعها الى البائع معاملة بالنصف قبل القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان * وفي النوازل اذا اشترى دارا ووقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر موقوف ان ادى الثمن وقبضها جاز الوقف كذا في المحيط * والتصرف في الاثمان قبل القبض والديون امتد الامور الصرف والسلم جائز عندنا كذا في الذخيرة *

وذكر الطحاوي أنه لا يجوز التصرف في القرض قبل القبض قال القدوري في كتابه هذا سهو والصحيح أنه يجوز كذا في المحيط * وفي السير الكبير إذا أسر العدو عبد المسلم وأحرزوه بدارهم فدخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجه إلى دار الإسلام فحضر المالك القديم وقضى القاضي بالعبد له بالثمن فلم يقبضه من يد المشتري من العدو حتى بامه أن بامه من الذي في يده يجوز وأن بامه من غيره لا يجوز قال وهو نظير ما إذا قضى القاضي برب العبد المشتري بالعيب على البائع فلم يقبضه البائع حتى بامه أن بامه من المشتري يجوز وأن بامه من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول * إذا أوجب البائع البيع في شيتين أو ثلثة وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الآخر أن كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وإن كانت متفرقة فله ذلك كذا في المحيط * وكذا إذا أوجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ليس له ذلك أن اتحدت الصفقة وإن تفرقت فله ذلك كذا في الكافي * وكذلك لو قال بعثك هذا العبد فقبل المشتري في نصفه لم يصح إلا أن يرعى الآخر في المجلس كذا في محيط السرخسي * قال القدوري وإنما يصح مثل هذا إذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصنة معلومة من الثمن فاما إذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة نحو أن أضاف العقد إلى عبد بين أو ثوبين لم يصح العقد إذا قبل المشتري في أحدهما وإن رضى به البائع كذا في الذخيرة * ثم لا بد من معرفة اتحاد الصفقة وتفرقها فنقول إذا اتحد البيع والشراء والثمن بان ذكر الثمن جملة والبائع واحد والمشتري واحد فالصفقة متحدة قيا ما واستحسانا وكذلك أن تفرق الثمن بان سمي لكل بعض من المبيع ثمنا على حدة واتحد الباقي بان قال البائع بعثك هذه الاثواب العشرة كل ثوب منها بعشرة كانت الصفقة متحدة أيضا وكذلك إذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن ذكر جملة بان قال البائع لرجلين بعث هذا منكما بكذا وقال المشتريان استرينا هذا منك بكذا كانت الصفقة متحدة كذا في المحيط * هذا هو الكلام في الاتحاد وأما الكلام في جانب التفرق فنقول أن تفرقت التسمية بان سمي لكل بعض ثمنا على حدة وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري اثنان أو كان أحدهما اثنين فالصفقة متفرقة وكذلك إذا تفرق الثمن وتكرر البيع أو الشراء والبائع والمشتري واحد بان قال البائع لرجل بعث منك هذه الاثواب بعثك هذا بعشرة بعثك هذا بحمسة أو قال المشتري اشتريت منك هذه الاثواب

اشتريت هذا بعشرة اشتريت هذا بخمسة كانت الصفقة متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية * وان اتحد
العقد وتعدد العاقد والتمن ففي القياس يتعدد دو في الاستحسان وهو قول الامام وعليه الفتوى لا يتعدد
كذا في الوجيز للكردي * اذا اشترى شيئين او اشياء مختلفة او شيئا واحدا ونقد بعض الثمن واراد
ان يقبض بعض المبيع فان كانت الصفقة واحدة ليس له ذلك وان كانت الصفقة متفرقة فله ذلك
فان اشترى رجل من آخر عشرة اثواب يهودية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم
وقال هذه العشرة ثمن هذا الثوب بعينه واراد ان يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصفقة متحدة
وكذلك لو ابرأ البائع المشتري من ثمن احده هذه الاثواب بعينه وقال المشتري انا اخذ ذلك الثوب
لم يكن له ذلك وكذلك لو اخرا لبايع ثمن ثوب بعينه شهرا لم يكن له ان يقبض ذلك وكذلك
لو ابرأه من جميع الثمن الا درهمين او اخر منه جميع الثمن الا درهما وكذلك لو وقع الشراء
على ان ثمن ثوب منها بعينه حال و ثمن الباقي مؤجل لم يكن له ان يقبض شيئا حتى ينقدا الحال
وكذلك لو كان الثمن مائة وللمشتري على البايع تسعون درهما فصا ر ذلك فصا صا بما
وجب على المشتري لم يملك المشتري قبض شيء من الثياب حتى ينقدا عشرة وكذلك
اذا كان ثمن احد الاثواب بعينه عشرة دراهم و ثمن الباقي مائة درهم فنقدا الدراهم ونقد
الدراهم لم يكن له ان يقبض شيئا منهما هكذا في المحيط * رجلان اشترى من رجل عبدا
بالف درهم فغاب احدهما وحضر الآخر فليس له ان يقبض شيئا من العبد ما لم ينقدا الثمن
جملة فان اوفى جميع الثمن قبض العبد كله ولا يكون متطوما فاذا حضر الغائب ليس له
ان يقبض حصته حتى يدفع الى الحاضر ما نقده من حصته فاذا فعل ذلك قبض نصيبه
كذا في المحيط * وان هلك العبد في يد الذي قبضه قبل ان يحضر الغائب او بعد ما حضر
قبل ان يطلبه هلك اماله حتى يرجع الذي قبضه بحصته وان حضر الغائب وطلب نصيبه
فمنعه حتى يستوفي ما نقد منه ثم هلك هلك بما نقد منه بمنزلة المبيع يهلك في يد البايع وهذا قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو كان البايع ابرأ احد المشتريين عن حصته من الثمن او اخر منه
شهرا لم يكن له ان يقبض حصته من العبد حتى ينقدا الآخر حصته من الثمن كذا في الذخيرة *
وان تعددت الصفقة في هذه الماثل انعكست الاحكام كذا في البحر الرائق * الباب الرابع في
حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البايع وغيره وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون ونيا به احد

القبضين من الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المنع قدين المؤنة في تسليم المبيع
او الثمن * وفيه ستة فصول * الفصل الاول في حبس المبيع * الثمن * قال اصحابنا رحمهم الله للبائع
حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن اذا كان كذا في المحيط * وان كان مؤجلا فليس للبائع ان
يجبس المبيع قبل حلول الاجل ولا بعده كذا في المبسوط * ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا
فله حبسه حتى يتم في الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع كذا في الذخيرة
وفي التفريد والمشتري ان لا يسلم الثمن اذا كان المبيع غائبا حتى يحضره كذا في التاتارخانية *
سواء كان هذا في المصرا الذي فيه المبيع او في مصرا آخر وللمتعة المؤنة باحضاره كذا في السراج الوهاج *
اذا استوفى الثمن وسلم المبيع او سلم بغير قبض الثمن او قبض المشتري باجازة البائع لفظا او قبضه
وهو يراه ولا ينهيه ليس له ان يسترده ليجبسه بالثمن وان قبضه بغير اذنه له ان ينقض قبضه كذا
في الخلاصة * ولو دفع بالثمن رهنا او كفلا به كفيل لم يسقط حق البائع في الحبس كذا في المحيط *
في الزيادات ولو حال البائع فربما على المشتري سقط حقه ولو حال المشتري البائع بالثمن
على انسان لم يسقط وذكر الكرخي ان هذا قول محمد بن ح وعنده ابي يوسف رحمه الله يسقط حق الحبس
كذا في محيط السرخسي * في الفتاوى ولو اعار البائع المبيع من المشتري او اودعه سقط حق الحبس
حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو كان الثمن مؤجلا فلم يقبض المشتري
حتى حل الاجل كان له قبضه قبل نقد الثمن وليس للبائع منعه كذا في الذخيرة * ولو اجله بالثمن
سنة فبره عينه فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالاجل سنة من حين يقبض المبيع في قول
ابي حنيفة رحمه الله وان كان سنة بعينها صار الثمن حالا وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الثمن
حال في الوجهين كذا في المحيط * ومحل الاختلاف فيما اذا امتنع البائع من التسليم اما اذا
لم يمتنع فابتداء من وقت العتد اجما كذا في البحر الرائق * ولو كان في البيع خيار لهما او لاحدهما
والاجل مطلق فابتداء من حين يلزم العتد وفي خيار الرؤية يعتبر الاجل من حين العقد كذا
في المحيط * اذا اخر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس كذا في البدائع * ولو اشترى عبدا فامتنعه
او دبره قبل القبض وهو مفلس ليس للبائع ان يجبسه ونفذ العتق ولا يسعى العلام في قيمته للبائع
عند ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة * وهو على ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كاتبه
قبل القبض او آجره او رهنه للبائع ان يرفع الى القاضي حتى يبطل هذه التصرفات بان لم تبطل

المتبرع

عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

حتى نقد المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الردن والاجازة كذا في الخلاصة * والمشتري
 اذا نقد الثمن كله او ابراه البائع من كله بطل حق الحبس كذا في البدائع * وفي المنتقى اشترى
 بابا فقبضه بغير اذن البائع وسمره بمسامير حديد او كان ثوبا فصبغه او ارضا فبنها او فرسها فللبائع
 ان يأخذها ويحبسها فان قال البائع انا انزع المسمار واقلع الكرم ليصير الارض كما كانت فان لم يكن
 في نزعته ضرر فله ان ينزعه وان كان فلا فانه هلك في يد البائع ضمن البائع قيمة المسمار والصبغ
 كذا في محيط السرخسي * ولو كان المبيع جارية فوطئها المشتري فان علقته وولدت فليس
 للبائع ان يحبسها وان لم تعلق ولم تلد فله ان يحبسها فلومات عند البائع فان احدث البائع
 منعا بعد الوطئ هلكت من مال البائع وان لم يحدث هلكت من مال المشتري هكذا
 في الوقعات السامية * في الروضة مبدى قال لولاه اشتريت نفسي منك بكذا فقال المولى بعث
 ليس له ان يمنعه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة * وكذا لو وكل اجنبى العبد ليشتريه من مولاه له
 فاعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حبسه للثمن كذا في البحر الرائق * الفصل الثاني
 في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وما لا يكون قبضا * من باع سلعة بثمن قيل للمشتري ادفع الثمن
 اولاً ومن باع سلعة بسلعة او ثمناً بثمن قيل لهما سلماً معا كذا في الهداية * وتسليم المبيع هو ان يتخلى
 بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم
 في جانب الثمن كذا في الذخيرة * وشرط في الاجناس مع ذلك ان يقول خلعت بينك وبين المبيع
 فاقبضه كذا في النهر الفائق * ويعتبر في التسليم ان يكون المبيع مفرزاً غير مشغول بحق غيره
 هكذا في الوجيز للكردي * واجمعوا على ان التخلية في البيع الجائز تكون قبضا وفي البيع الفاسد
 روايتان والصحيح انه قبض كذا في فتاوى قاضي خان * والتخلية في بيت البائع صحيحة
 عند محمد رحمه الله خلافاً لابي يوسف رح رجل باع خلافاً في دن في بيته فخلى بينه وبين المشتري
 فخنم المشتري على الدن وتركه في بيت البائع فهلك بعد ذلك فانه يهلك من مال المشتري
 في قول محمد رح وعليه الفتوى كذا في الصغير * رجل باع مكيلاً في بيت مكيلة او موزونا
 موازنة وقال خلعت بينك وبينه ودفع اليه المفتاح ولم يكله ولم يزنه صار المشتري قابضاً ولو انه دفع
 الى المشتري المفتاح ولم يقل خلعت بينك وبينه لا يكون قابضاً كذا في الظهيرية * وقبض المفتاح
 قبض

قبض الدار اذا تهيأ له فتحها بلا كلفة والا فليس بقبض كذا في مختار الفتاوى * ولو باع الدار وسلم المفتاح فقبض ولم يذهب الى الدار يكون قابضا قبل هذا اذا دفع اليه مفتاح هذا الغلق واما اذا لم يكن لم يكن ذلك تسليما وان دفع اليه المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فقبضه لم يكن ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال خذ لا يكون قبضا ولو قال خذ فهو قبض اذا كان يصل الى اخذه ويراه كذا في الذخيرة * وفي فتاوى الفضلي اذا قال لغيره بعث منك هذه السلعة وسلمتها اليك فقال ذلك الغير قبلت لم يكن هذا تسليما حتى يسلمه بعد البيع كذا في المحيط * ولو اشترى فلان ما وجارية فقال المشتري للفلام تعال معي او امش فتخطى معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضي خان * وكذا لو ارسله في حاجته كذا في فتح القدير * ولو باع دارا غائبة فقال سلمتها اليك فقال قبضتها لم يكن قبضا وان كانت قريبة كان قبضا كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان * والقريبة ان تكون بحال يقدر على اغلاقها والا فهي بعيدة كذا في البحر الرائق * اذا باع دارا من انسان ببلدة اخرى ولم يسلمها اليه الا باللفظ لم امتنع المشتري من تسليم الثمن كان له ذلك كذا في المحيط * اشترى عبدا في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خليتك فاشترى المشتري ان يقبضه ثم مات العبد فهو من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى * ولو اشترى ثوبا وامره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى غصبه انسان فان كان حين امره البائع بالقبض امكنه ان يمد يده ويقبض من غير قيام صح التسليم والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل باع من رجل ساجدة ملفاة في الطريق والمشتري قائم عليها فحلى البائع بينها وبينه فلم يحركها المشتري من موضعها حتى جاء رجل واحرقها كان للمشتري ان يضمه فان استحقها رجل كان للمستحق ان يضمه المحرق وليس له تضمين المشتري كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابي الليث اذا باع دارا وسلمها الى المشتري وفيها متاع قليل للبائع لا يصح التسليم حتى يسلمها اليه فارقة فان اذن البائع للمشتري بقبض الدار والمتاع صح التسليم لان المتاع صار ودعة عند المشتري كذا في الذخيرة * وكذلك اذا باع ارضا فيها زرع للبائع وسلم الارض الى المشتري لا يصح التسليم كذا في المحيط * ولو باع فطنا في فراش او حنطة في سنبل وسلم كذا كان امكن للمشتري قبض القطن اذا الحنطة من غير فتح للفراش ودق السنبل صار قابضا له وان لم يمكنه الا بالفتح والدق لانه تصرف في ملك البائع وهو لا يملك التصرف في ملكه ولو باع النمر على الشجر وسلم كذا كان صار

قابضاً لأنه يمكنه الجزاء من غير تصرف في ملك البائع كذا في البدائع * ولو اشترى دابة والبائع راكبها فقال أحملني معك فحملة فعطبت هلكت على المشتري قال القاهي إلا ما إذا لم يكن على الدابة سرج فإن كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قابضاً ولا فلا ولو كان راكبين فباع المالك منهما من الآخر لا يصير قابضاً كما إذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير * وذكر في الهاروني لو باع الأب دابة من ابنه الصغير في ماله وهو فيها ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضاً حتى يفرغ الأب فإن أنهدمت الدار والاب فيها ساكن يكون من مال الأب وكذلك لو كان فيها متاع الأب وماله وليس هو بساكن فيها وكذلك لو باع من ابنه الصغير جبة هي على الأب أو طيلساناً هو لابسه أو خاتماً في أصبعه لا يصير الابن قابضاً حتى ينزع ذلك وكذلك في الدابة والأب راكبها حتى ينزل فإن كان عليها حمولة حتى يحط منها كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرماك على الخروج منها فباعها من رجل وخلق بينها وبين المشتري ففتح المشتري الباب فغلبته الرماك فأنفلتت كان الثمن على المشتري سواء كان يقدر على أخذ الرماك أولاً وإن لم يفتح المشتري الباب وإنما فتحه رجل آخر وأنفلتت الرماك حتى خرجت الرماك ينظر إن كان المشتري لو دخل الحظيرة يقدر على أخذها يكون قابضاً ولا فلا كذا في الظهيرية * رجل له رماك في حظيرة فباع منها واحدة بعينها من رجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فتدخلت بينك وبينها فدخل ليقبضها فأنفلتت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله إن سلم الرماك إلى المشتري في موضع يقدر على أخذها بوهق ومعه ووهق الرماك لا تقدر على الخروج من ذلك المكان فهو قبض وإن كانت تقدر على أن تنفلت منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري يقدر على أخذها بوهق ولا يقدر بغير ووهق وليس معه ووهق كذا في فتاوى قاضي خان * وإن كان المشتري لا يقدر على أخذها وحده ويقدر على أخذها لو كان معه أموان أو فرس ينظر إن كان الأموان أو الفرس معه يصير قابضاً وإن لم يكن الأموان أو الفرس معه لا يصير قابضاً كذا في المحيط * وإن كانت الرماك في يد البائع وهو ممسك لها فقال للمشتري هاك الرماك فأنفلتت المشتري يدها بها أيضاً حتى صارت الرماك في أيديهما والبائع يقول للمشتري خلعت بينها وبينك وإن ألامسكها

منها لها منك وإنما امسكها حتى تضبطها فانفلتت من ايديهما فإلها لك على المشتري وإن كانت
الرمكة في يد البائع ولم يصل اليها يد المشتري فقال البائع للمشتري قد خليت بينها وبينك
فأقبضها فأنى انما امسكها لك فانفلتت من يد البائع قبل ان يقبض المشتري وهو يقدر على اخذها
من البائع وضبطها كان الهلاك على البائع كذا في الذخيرة * وإن اشترى طيرا يطير في
بيت عظيم إلا أنه لا يقدر على الخروج إلا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على اخذ طيرانه
وخلى البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير ذكرا ناطقى أنه يكون قابضا
للطير ولو فتح الباب غير المشتري أو فتحه الربيع لا يكون المشتري قابضا كذا في فتاوى
قاضيخان * سئل شمس الأئمة الأوزجندی عن فرس بين اثنين وهو في المرعى باع
أحدهما نصيبه من صاحبه وقال للمشتري اذهب وأقبض فهلك الفرس قبل ان يذهب
المشتري إليه قال الهلاك عليهما ووقع في زماننا ان رجلا اشترى بقرة من رجل وهي
في المرعى فقال له البائع اذهب وأقبض البقرة فافتى بعض مشائخنا ان البقرة ان كانت
برأى العين بحيث يمكن الإشارة اليها فهذا قبض وما لا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح
ان البقرة ان كانت بقربهما بحيث يمكن المشتري من قبضها لو اراد فهو قابض لها كذا
في المحيط * اشترى من آخر دهننا معينا ودفع إليه فارورة ليزنه فيها فوزن بحضرة المشتري صار
المشتري قابضا وإن كان في يد كان البائع أو في بيته وإن كان وزن بغيبة المشتري قيل يصير قابضا
وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاطى * وفي البرازية وكذا كل مكيل أو موزون اذا دفع إليه
الوعاء مكاله أو وزنه في وعائه كذا في البحر الرائق * ولو كان الدهن غير معين لا يصير قابضا ولا مشترى
سواء وزن بغيبته أو بحضرة ولا يحل للمشتري تصرف المالك فيه وهو المختار للفتوى هكذا
في جواهر الإخلاطى * ولو قبض بعد ذلك حقيقة الآن يصير مشترى قابضا حتى لو هلك هلك عليه
بالاتفاق كذا في الغيائية * ولا يحل له التصرف فيه إلا بعد الوزن ثانيا وعند البعض يحل التصرف
قبل إعادة الوزن وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى من آخر مشرة أو طال دهن
بدرهم فجاء بقارورة ودفعها إليه وأمره ان يكيل له فيها الدهن معين فلما وزن فيها رطلان كسرت
القارورة وسال الدهن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار فما وزن قبل الانكسار فإلها
على المشتري وما وزن بعد الانكسار فإلها على البائع ان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل

الانكسار وصب البائع فيه دهنًا آخر كان ذلك للبائع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرية * وأن دفع القارورة منكسرة إلى البائع ولم يعلم بذلك وصب فيه بامر المشتري فذلك كله على المشتري ولو أن المشتري أمسك القارورة بنفسه ولم يدفعها إلى البائع والمسئلة بحالها كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحيط * وذكر في المنتقى رجل اشترى منّا ودفع إلى البائع ظرفًا وامرته بأن يزن فيه وفي الظرف خرق لا يعلم به المشتري والبائع يعلم به فتلف كان التلف على البائع ولا شيء على المشتري وإن كان المشتري يعلم بذلك والبائع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعًا كان المشتري قابضًا للمبيع وعليه جميع الثمن وفيه أيضًا رجل اشترى كرامًا من صبرة وقال للبائع كله في جوالقي ودفع إليه الجوالق ففعل كان المشتري قابضًا كذا في فتاوى قاضيخان * وفي القدوري إذا اشترى حنطة بعينها فاستعار من البائع جوالقًا وامرته بأن يكيل فيها فنعل البائع فإن كان الجوالق بعينها صار المشتري قابضًا بكيل البائع فيها وإن كانت بغير عينها بان قال امرئي جوالقا وكلها فيه فإن كان المشتري حاضرًا فهو قبض وإن كان غائبًا لم يكن قبضًا وقال محمد رح لا يكون قبضًا عند قبضة المشتري في الوجهين حتى يقبض الجوالق فيسلمه إليه كذا في الفتاوى الصغرى * قال هشام في نوادره سألت محمدًا عن رجل اشترى من آخر شيئًا وامرته المشتري أن يجعله في ولاء المشتري فجعله فيه ليزنه عليه فانكسر الأناء وتوى ما فيه فهو من مال البائع لأنه إنما جعله ليزنه فيعلم وزنه لا للتسليم إلى المشتري فإن وزنه ثم انكسر الأناء فهو من مال البائع أيضًا وإن وزنه في شن للبائع ثم جعله في أناء المشتري ثم انكسر فهو من مال المشتري كذا في الذخيرة * ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة إلى الدهان وقال للدهان أبعث القارورة إلى منزلي فبعث فانكسرت في الطريق قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله إن قال للدهان أبعث علي يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فأنها تهلك على المشتري ولو قال أبعث علي يد غلامك فبعث فهلك في الطريق فالهلاك يكون على البائع لأن حضرة غلام المشتري يكون كحضرة المشتري وأما غلام البائع بمنزلة البائع كذا في فتاوى قاضي خان * وأن قال المشتري للبائع زن لي في هذا الأناء كذا وكذا وأبعث به مع غلامك أو قال مع غلامي ففعل فانكسر الأناء في الطريق قال هو من مال البائع حتى يقول

يقول أدفعه إلى غلامك أو قال إلى غلامي فإذا قال ذلك فهو وكيل فإذا دفعه إليه فكانه دفعه إلى المشتري فيكون الهلاك عليه كذا في المحيط * أذا قال المشتري للبائع ابعث إلى ابني واستاجر البائع رجلا يحمله إلى ابني فهذا ليس بقبض والاجر على البائع إلا أن يقول استاجر على من يحمله فقبض الاجير يكون قبض المشتري أن صدقته أنه استاجر ودفع إليه وإن أنكر استيجاره والدفع إليه فالقول قوله كذا في التاتارخانية * وفي مجموع النوازل لو اشترى وعاء هدي من عروى في السوق وأمره بنقله إلى حانوته فسقط في الطريق هلكت على البائع وكذا لو اشترى وقراة النبي في المصر على البائع أن ينقله إلى بيته ولو هلكت في الطريق هلكت على البائع كذا في الخلاصة * أشترى بقرة فقال للبائع سقها إلى منزلك حتى أجىء خلفك إلى منزلك واسوقها إلى منزلي فماتت البقرة في يد البائع فانها تهلك من مال البائع فان أدى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه أشترى دابة مريضة في اصطبل البائع فقال المشتري تكون هنا الليلة فان ماتت ماتت لي فهلكت هلكت من مال البائع لأن مال المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * باع من آخر جارية ووضعها عند منوط ليوفيه المشتري الثمن فضاقت عنده فهو على البائع ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية إلى المشتري بغير علم البائع قللبائع أن يسترد ها ومتى استرد هائلة أن لا يضعها على يد المتوسط إلا إذا كان المتوسط عدلا فان تعذر رد الجارية ضمن العدل قيمتها للبائع كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم ينقد الثمن فقال للبائع لا أتمنك عليه أدفعه إلى فلان فيكون عنده حتى أدفع إليك الثمن فدفع البائع إلى فلان فهلك عنده كان الهلاك على البائع لأن المدفوع إليه يمسكه بالثمن لا جل البائع فيكون يده كيد البائع كذا في الظهيرية * البائع إذا دفع المبيع إلى من في مبال المشتري لا يصير قابضا حتى لو هلكت بنفسه المبيع كذا في مختار الفتاوى * ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال للبائع تركته وهنا عندك بيتية الثمن أو قال تركته ودعته عندك لا يكون ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضيخان * لو ألتف المشتري المبيع في يد البائع أو أحدث فيه عيبا فهو قبض منه وكذلك لو فعله البائع بأمرة وكذلك لو طهنته أو دبره أو قرأن الجارية أم ولد له وكذلك لو فعله البائع بأمرة وإذا اشترى جارية بها حبل فاحتق ما في بطنها قبل القبض لا يكون قبضا لاحتمال أنه لم يصح احتاقه فلم يصير متلفا كذا في محيط السرخسي * وأن أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن

كقبض المشتري كذا في الوجيز للكردي * ألتفريدا إذا جنى على المبيع قبل القبض فاختار المشتري اتباع الجاني بنفس الاختيار يصير قابضا عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمهما الله كذا في التاتارخانية * ولو قتل المبيع قبل القبض فعفا المشتري من الدم فهذا اختيار منه للمبيع وللبيع أن يأخذ القيمة من القاتل فيكون رهنا في يده فإذا أدى المشتري الثمن رد القيمة على القاتل كذا في محيط السرخسي * وإذا أمر المشتري البائع بطحن الحنطة فطحن صار قابضا والدقيق للمشتري كذا في البحر الرائق * ولو أودع المشتري من البائع أوا عار منه أو آجرة لم يكن قابضا ولا يجب الأجر ولو أودع المشتري عند اجنبي أو عار منه فأمر البائع بالتسليم إليه يصير قابضا كذا في محيط السرخسي * إذا قال المشتري للبائع قل للعبد يعمل لي كذا فامر البائع بعمل صار المشتري قابضا كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه إلى الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضا وكذا لو أمر البائع أن يؤجره من فلان فعين أولم يعين ففعل جاز وصار المستاجر قابضا للمشتري أولا ثم يصير قابضا لنفسه والأجر الذي يأخذه البائع من المستاجر يحتسب من الثمن إن كان من جنسه وكذا لو أمر البائع العبد من رجل قبل التسليم إلى المشتري أو وهب أو رهن فأجازا لمشتري ذلك جاز ويصير قابضا كذا في فتاوى قاضيخان * وإن قال امتقه فامتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الإمام ومحمد ربح كذا في الوجيز للكردي * ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملا لا ينقصه كالقسارة والغسل باجرو وبغير أجر لا يصير قابضا ويجب الأجرة على المشتري إن كان باجروا إن كان عملا ينقصه يصير قابضا كذا في البدائع * ولو استأجر المشتري البائع لتعليم العبد أو حلق رأسه أو قص شاربه أو ظفره لا يصير قابضا وله الأجر إلا أن يكون شيء من ذلك يحدث نقصانا ولو استأجر البائع ليحفظه لم يصح لأنه واجب عليه كذا في التاتارخانية * ولو زوج المشتري أو أقر عليه بدین لم يكن قبضا منه استحسانا ولو وطئها الزوج في يد البائع فهو قبض في قولهم جميعا كذا في الحاوي * اشترى جارية فزوجهها قبل القبض فقبلها الزوج أو طسها قال ينبغي أن يصير قابضا كما لو وطئها كذا في القنية * قال في المنتقى اشترى جارية وزوجهها قبل القبض فماتت قبل أن يدخل بها الزوج ينتقض البيع وتموت من مال البائع ويكون المهر الذي على الزوج للمشتري وعليه حصته من الثمن بقسم الثمن على المهر وعلى قيمة الجارية فما

اصاب المهر من الثمن لزمه ويتصدق بالفضل ان كان في المهر فضل والمهر في هذا بمنزلة الولد قال
 ثمة ايضا اشترى عبد ايجارية فلم يتقابض حتى زوج المشتري الجارية من انسان بمائة درهم
 ثم مات العبد في يد بائعه قبل ان يدنعه الى مشتري العبد فان العقد ينتقض فيما بينهما ورجعت
 الجارية الى الذي كانت له ومهرها له ويرجع على مشتريها بقدر النقصان وذكر هذه المسئلة في موضع
 آخر من المنتقى وزاد في وضعها وقال رجل اشترى من رجل جارية بعبد فقبل ان يقبض
 المشتري الجارية زوجها المشتري من رجل بمائة درهم وقد كانت الجارية قبل التزويج تساوي
 ألفي درهم فنقصها التزويج خمسمائة ثم وطئها الزوج في يد بائع ثم مات العبد قبل التسليم الى
 المشتري قال المهر للذي باعها ويكون له الخيار ان شاء اخذ جارية ناقصة ولا شيء له غيرها
 وان شاء ضمن مشتريها قيمتها يوم وطئها الزوج ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل
 القبض فوطئها الزوج ثم مات العبد قبل التسليم فان بائع الجارية ان شاء سلم الجارية لمشتريها
 وضمنه قيمتها يوم وطئها هو وبحكم النكاح وان شاء نقض البيع فيها واخذ جارية من المشتري
 وفسد النكاح وبطل المهر والخيار في نقض البيع فيها وتركه الى بائعها ومن مشتريها وينتقض
 البيع بنقضه وان لم ينقضه القاضي ولو كان المشتري زوجها اياه بعد ما قبضها بامر وباقى
 المسئلة بحالها لم يكن للبائع سبيل على الجارية وبضمن المشتري قيمتها يوم قبضها وتسلم هي
 للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان المشتري قبضها بغير امر البائع ثم لقي
 البائع فزوجها اياه وقد علم البائع بقبضه لها ولم يعلم فان هذا لا يكون تسليمًا من البائع
 للمشتري لان تزويجه اياها قبل القبض صحيح فان وطئها البائع بعد ذلك في يد المشتري
 انحكم النكاح فان هذا تسليم من البائع بقبضه فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الامة
 سبيل كذا في المحيط * الفصل الثالث في حكم قبض المبيع بغير اذن البائع * لو قبض المشتري
 المبيع بغير اذن البائع قبل نقد الثمن كان للبائع ان يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين
 البائع لا يصير البائع قابضا ما لم يقبضه حقيقة كذا في فتاوى قاضيان * ولو تصرف المشتري
 في ذلك تصرفا يلحقه النقص بان باع او هب او رهن او آجر او تصدق نقض التصرف وان كان لا يلحقه
 الفسخ كالعتق والتدبير والا استيلا لم يملك البائع رده الى يده كذا في الذخيرة * ولو نقد
 المشتري بائعه الثمن فوجده البائع زيوفا او ستوقا او مستحقا او وجد بعضه كذلك كان له ان يمنع

المبيع فان كان المشتري قبضه بغير اذن البائع بعد ما نقد الزهوق او استوفى فللبائع ان ينقض قبضه ولو تصرف فيه المشتري نقض تصرفه اذ كان تصرفا يحتمل النقض هكذا في المحيط *
وان كان قبضه باذن البائع ينظر ان وجد هازيونا فردها لا يملك استرداد عند اصحابنا الثلاثة وان وجد متروفا او رصا صا او مستحقا واخذ منه له ان يسترد ولو كان المشتري تصرف فيه فلا سبيل للبائع عليه سواء كان تصرفا يحتمل الفسخ او لا كذا في البدائع * فان لم يجد البائع شيئا مما ذكرنا في الثمن حتى باع المشتري العبد او آجره او رهنه وسلم ثم ان البائع وجد في الثمن شيئا مما ذكرنا فجميع ما صنع المشتري في العبد جائز لا يقدر البائع على رده ولا سبيل له على العبد كذا في المحيط *
قال محمد ربح في الجامع واذا اشترى الرجل مصراعى باب او خفين او نعلين فقبض احدهما بغير اذن البائع ولم يقبض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع فلم يجعل قبض احدهما قبضا للآخر ثم قال ويتخير المشتري في المقبوض فقد جعلهما في حق الخيار كشيء واحد كذا في الذخيرة * ولو احدث باحدهما ميما قبل القبض يصير قابضا لهما جميعا كذا في الظهيرية * ولو قبض احدهما فاستهلكه او ميبه صار قابضا للآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل ان يحدث البائع فيه حبسا او منعنا هلك على المشتري ولو منعه البائع بعد ذلك ثم هلك هلك على البائع حتى سقط من الثمن بحصة كذا في الذخيرة * ولو جنى البائع على احدهما باذن المشتري صار قابضا لهما حتى لو هلك بعد ذلك هلك من مال المشتري ولو منع البائع احدهما بعد ذلك او منعهما كان عليه قيمة ما هلك ولو اذن البائع للمشتري في قبض احدهما كان اذنا في قبضهما حتى لو قبضهما ثم استرد البائع احدهما ليحبسه بالثمن صار ذا صبا كذا في المحيط * قال محمد ربح في الجامع رجل اشترى جارية من رجل بالف درهم ولم ينقد ثمنها حتى قبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل بما نقد ينار وتقا قبضها وغاب المشتري الاول وحضر بائعه واراها استردا البجارية من المشتري الآخر فان اقرا لمشتري الآخر ان الامر كما وصفه البائع كان للبائع الاول ان يسترد ها واذا استرد ها بطل البيع الثاني وان كذب المشتري الآخر البائع الاول فيما قال او قال لا ادري احق ما قال ام باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب كذا في الذخيرة *
فان حضر الغائب وصدق البائع الاول فيما قال لا يصدق على المشتري الآخر وان كذبه يقال

يقال للبائع الاول اقم البينة على ما ادعيت فان اقام البينة بمحض من المشتري الاول والثاني ردها القاضي على البائع الاول وانتقض البيع الثاني الا اذا نقد المشتري الاول الثمن قبل الرد على البائع الاول فم لا يرد لها القاضي على البائع الاول وان نقد المشتري الاول الثمن بعد ما اخذها البائع الاول سلمت الجارية للمشتري الاول ولم يكن للمشتري الآخر عليها سبيل كذا في المحيط * ولو ماتت الجارية في يدي المشتري الآخر كان للبائع الاول ان يضمن المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المرددة على البائع الاول قائمة مقام الجارية حتى لو هلكت عند البائع الاول انتقض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الاول بما نقد له من الثمن كما لو هلكت الجارية بعد الاسترداد في يد البائع الاول ولو لم تهلك القيمة في يد البائع حتى نقد المشتري الاول الثمن اخذ القيمة من بائعه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سبيل كما لم يكن له على الجارية سبيل في مثل هذه الصورة ويرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن الذي نقده واذا سلمت القيمة للمشتري الاول بنظر ان كانت من غير جنس الثمن لا يتصدق بشيء وان كانت من جنس الثمن يتصدق بالفضل ان كان ثمنه فضل كذا في النخبة *
 الفصل الرابع فيما ينوب قبضه من قبض الشراء وما لا ينوب * الاصل ان البيع اذا وقع والمبيع مقبوض مضمون على المشتري بقيمته ينوب قبضه من قبض الشراء لانه من جنس القبض المستحق بالشراء لان قبض الشراء مضمون بنفسه كذا في محيط السرخسي * اذا تجانس القبضان بان كانا قبض امانة او ضمان تناوبا وان اختلفا ناب المضمون من غيره لا غير كذا في الوجيز للمكردي *
 فان اكان الشيء في يده بنصب او مقبوضا بعقد فاسد فاشتراه من المالك مقدما صحيحا ينوب القبض الاول من الثاني حتى لو هلك قبل ان يذهب الى بيته ويصل اليه او يتمكن من اخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة * ولو جعل المنصوب بدل الصرف واقرقا لا يبطل وكذلك لو اقرقا من مجلس الصرف قبل قبض احد البديلين ثم اشترى القابض ما قبض يصير قابضا للحال لانه لو بقي المقبوض في يده على حكم عقد فاسد كان مضمونا بقيمته فناب من قبض الشراء كذا في محيط السرخسي * ولو كان في يده عارية او ودعة او رهنا لم يصرفا بغير العتد الا ان يكون بحضرته ويرجع اليه فيتمكن من القبض كذا في الحاوي * وان فعل المشتري في فصل الوديعه والعارية ما يكون قبضا منه لم اراد البائع ان يحبسها بالثمن لم يكن له ذلك

وان اخذها البائع من بيت المودع قبل ان يصل اليه يد المشتري كان له ذلك ولو كان المبيع بحضرتيهما فباعه منه لم يكن للبائع حبه كذا في المحيط * ولو ارسل فلان في حاجته ثم باع من ابنه الصغير جاز فان هلك الفلام قبل الرجوع مات من مال الاب لان يده عليه قائمة لكنها يد امانة فلا ينوب من قبض الشراء ولو رجع وتمكن الاب من قبضه صار قابضا لانه وليه فان رجع بعد بلوغ الابن لا يصير الاب قابضا ويقبض الابن بنفسه ولو اشترى من غيره للابن ثم بلغ الابن فحق القبض للاب كما كان كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى ابريق فضة بمائة دينار وقبض المشتري الا بريق ولم ينقد الدنانير حتى افترقا وبطل الصرف لعدم قبض احد البديلين في المجلس كان على المشتري رد الا بريق على البائع فان وضع المشتري الا بريق في بيته ولم يرد حتى لقي البائع فاشترى الا بريق منه شراء مستقبلا بدنانير ونقده الثمن ثم افترقا فالبيع جائز ويصير قابضا للابريق بنفس الشراء كذا في الذخيرة * ولو اشترى عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم تقايلا ثم اشتراه ثانيا وهو في يد المشتري صح الشراء ولو باعه من غير المشتري لم يصح ولا يصير قابضا بنفس العقد حتى لو هلك قبل ان يقبضه هلك بالعقد الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لان المبيع في يده بعد الاقالة مضمون بغيره وهو الثمن الاول امانة في نفسه فشابه المرهون فلا ينوب من قبض الشراء وكذا لو كان الثمن الاخير جنسا آخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى رجل فلانا بجارية وتقابضا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في منزله ثم تقايلا ثم اشترى احدهما من صاحبه ما قاله اياه قبل ان يدفعه اليه حتى جاز الشراء صار المشتري قابضا له بنفس الشراء حتى لو هلك قبل ان يصل يده اليه هلك على المشتري بالشراء الثاني ولم يبطل الاقالة لان كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون على قابضه بالقيمة هذا اذا تقايلا والعبد مع الجارية قائمين اما اذا تقايلا بعد ما هلك العبد بعد التقابض صححت الاقالة ووجب على مشتري العبد قيمته فان اشترى الذي في يده الجارية في هذه الصورة الجارية من بائعها قبل ان يدفعها اليه وليست الجارية بحضرتيهما ثم ماتت الجارية بعدا لشراء الثاني قبل ان يجدد المشتري لها قبضا هلكت بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء الثاني لان الجارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري بغيرها وهو قيمة العبد ومثل هذا القبض لا ينوب من قبض الشراء ولو كانا قائمين بعد الاقالة ثم اشترى كل واحد منهما من صاحبه ما في يده بدراهم ثم هلكا معا او على التعاقب هلك كل واحد منهما من مال اشتراه لان كل واحد منهما مضمون بضمان نفسه ولهذا لو هلك احدهما بعد الاقالة

قبل الشراء تجب قيمته ولو اشترى جارية بدراهم على ان المشتري بالخيار فيه ثلاثة ايام ثم تقابضانم فسخ
المشتري البيع بخيار الشرط فلم يرد ما على البائع حتى اشتراها منه شراء مستقبلا صم وكذا ك ينبغي
ان يصح شراء الاجنبي من البائع قبل قبض البائع فلو هلكت الجارية قبل ان يصل اليها يد المشتري
بطل الشراء الثاني وانفسخ وهلكت بحكم الشراء الاول لان المبيع في خيار الشرط بعد الفسخ مضمون
على المشتري بغيره وهو الثمن ولو كان الخيار للبائع والمسئلة بحالها صم الشراء الثاني واذا هلكت الجارية
هلكت بالشراء الثاني والجواب في الرد بخيار الرؤية وبخيار العيب نظير الجواب فيما اذا كان البيع
بشرط الخيار للمشتري كذا في المحيط * الاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع انفسخ
البيع بين البائع والمشتري في المنقول بسبب هو فسخ من كل وجه في حق الناس كافة فباعه
البائع قبل ان يقبضه من المشتري يصح بيعه باعه من المشتري او من اجنبي وفي كل موضع
انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ في حق المتعاقدين فقد جديد في حق غيره ما لو باعه من المشتري
يصح ولو باعه من اجنبي لا يصح وهذا اصل كبير حسن اشار اليه محمد رح في بيوع الجامع كذا
في الذخيرة * اشترى ابريق فضة بابريق فضة وتقابضا ثم تقايلا ثم تباعا قبل ان يفترقا ولم يتقابضا
ثانيا واقتربا بطل البيع الثاني والاقالة وعاد البيع الاول لان في المصارفة كل بدل مضمون
بعد الاقالة لصاحبه لا بنفسه اشترى ابريق فضة بدينار وتقابضا ثم انه زاد في الدينار صم اذا قبضها
البائع في مجلس الزيادة ولا يشترط تجديد قبض فيما يقابل الزيادة ولو لم يزد ولكن جدد البيع
على الابريق بزيادة او باقل من الثمن الاول يجب قبض الابريق والثمن الثاني وان لم يقبضا
انتقض وماد العقد الاول كذا في محيط السرخسي * الفصل الخامس في خلط المبيع والجنانية
عليه * في نوادر ابن سماعة عن محمد رح في رجل اشترى من آخر كركم حنطة بعينه وكر شعير بعينه
وام يقبضهما المشتري حتى خلطهما البائع قال يقوم كرم من هذا المخلوط وتقوم الحنطة قبل الخلط
ثم يقسم ثمن الحنطة على ذلك ويحط من المشتري ما دخل الحنطة من النقصان وياخذ المشتري
الكر وياخذ الشعير بثمنه وكذا لك لو باعه رطلا من زنبق ورطل من بنفسج فخلطهما ولو باع رطلا
من زنبق ومائة رطل من زيت وخلط الزنبق بالزيت فقد بطل البيع في الزنبق وللمشتري
ان ياخذ الزيت ان احب فياخذ منه مائة رطل وله الخيار فيه وان كان ذلك لم ينقصه ولو ان
رجلا كال من خابية زيت عشرة ارطال فاشترى منه رجل فلم يقبضها حتى خلطها بالبائع

بما في الخابية كان المشتري في اخذه بالخيار كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا بالف ولم يقبضه
حتى رهنه البائع بمائة او آجره او اودعه فمات يفسخ البيع ولا يكون للمشتري ان يضمن احدا
من هؤلاء الا انه اذا ضمنهم رجعوا على البائع ولو اماره او رهبه فمات عند المستعير او الموهوب له
او اودعه فاستعمله المودع فمات من ذلك كل المشتري بالخيار ان شاء امضى البيع وضمن المستعير
والمودع والموهوب له وليس للضامن ان يرجع على البائع وان شاء فسخ البيع كذا في فتاوى
قاضيخان * وكان للبائع ان يضمن المستودع القيمة لانه استعمله بغير امره وليس له ان يضمن
المستعير لانه استعمله بامر كذا في المحيط * رجل اشترى من رجل عبدا بالف درهم فلم يقبضه
حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ العبد بنصف الثمن وان شاء تركه فان اختار
فسخ العقد سقط عنه جميع الثمن وان اختار اخذ الا قطع فعليه نصف الثمن عندنا وكذلك
لو قتل البائع قبل القبض يسقط الثمن من المشتري عندنا وان شلت يد العبد من غير فعل احد
كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء ترك وان قطع اجنبي يد العبد فالمشتري
بالخيار فان اختار امضاء العقد فعليه جميع الثمن واتبع القاطع بنصف القيمة فاذا اخذ من القاطع
نصف القيمة تصدق بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن وان اختار المشتري فسخ البيع
فان البائع يتبع الجاني بنصف القيمة ويتصدق ايضا بما زاد من نصف القيمة على نصف الثمن لان
اصل الجناية حصلت لا على ملك البائع وان كان باعتبار المال يجعل كالحاصل على ملكه كذا في البسوط *
ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري باذنه او بغير اذنه فمات من جناية البائع سقط نصف الثمن
وازمه نصفه ولا شيء على البائع منه لان قبض المشتري مشابه بالعقد من حيث انه يفيد ملك
التصرف ويؤكد ملك العين فقد تخلل بين جناية البائع ومرايتها ملك التصرف للمشتري فيقطع
اضافته السراية اليه لان اختلاف الملك يمنع اضافة السراية اليها كما لو قطع يد عبد انسان ثم باعه
مولاه ومات منه عند المشتري لم يضمن الجاني الا في قطع اليد بخلاف قبض البائع للحبس بعد
قبض المشتري لان قبضه لا يفيد له ملكا تاما فلم يتخلل بين جنايته وسرايتها ملك فبقيت
السراية مضافة الى جنايته ولو قبض قبل نقد الثمن بغير اذنه فقطع البائع يده في يد المشتري
فمات منه سقط كل الثمن وان مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن كذا في محيط السرخسي *
اشترى

أشترى عبداً فقتله إنسان عدداً قبل القبض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح خير
المشترى في قول المحنفة رحمه الله أن اختار أمضاه بالبيع كان القصاص له وإن اختار نقض
البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رح أن اختار أمضاه بالبيع كان القصاص للمشتري
وإن اختار نقض البيع فلا قصاص ويكون القيمة للبائع ومحمد رح استحسن فقال يجب القيمة
في الحالين ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى قاضيخان * أشترى
عبداً ولم يقبضه فأمر البائع رجلاً أن يقتله فالمشتري بالخيار إن شاء ضمن القاتل قيمته ودفع
التمن إلى البائع وإن شاء نقض البيع فإن ضمن القاتل فالقاتل لا يرجع على البائع كذا في الذخيرة *
ولو كان مكان العبد ثوب فقال البائع لحياط أقطعه لي تميصاً باجراً أو بغير أجر لا يكون للمشتري
أن يضمن الحياط ويرجع بالقيمة على البائع كذا في المحيط * رجل أشترى شاة فأمر البائع إنساناً
بذبحها إن علم الذابح بالبيع للمشتري أن يضمنه إلا أنه لو ضمنه لا يرجع به على البائع وإن لم يكن
علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن يضمنه كذا في الظهيرية * ولو أن رجلاً له شاة أمر رجلاً بأن
يذبحها ثم باع الشاة قبل أن يذبح ثم ذبحها لما مور كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع
الذابح بذلك على الأمر وإن لم يعلم لما مور بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المشتري
هو الذي قطع يد العبد صار قابضاً لجميع العبد فإن هلك العبد في يد البائع من النطع أو من غيره
قبل أن يمنعه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وإن كان البائع منعه ثم مات من
القطع فعلى المشتري جميع الثمن أيضاً وإن مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن فإن
قطع البائع أولاً يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم برأ منهما جميعاً فالعبد لازم للمشتري
بنصف الثمن ولا خيار له ولو كان المشتري هو الذي قطع يده أولاً ثم قطع البائع رجله من خلاف
فبرأ منهما كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ العبد وأعطى ثلثة أرباع الثمن وإن شاء تركه وعليه
نصف الثمن ولو كان المشتري نقداً الثمن ولم يقبض العبد حتى قطع المشتري يده ثم قطع البائع رجله
من خلاف فبرأ منهما فالعبد للمشتري ولا خيار له فيه كذا في المبسوط * وعلى البائع نصف قيمة
العبد مقطوع اليد كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع أولاً قطع يده ثم قطع المشتري رجله فالعبد
لازم للمشتري بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن الذي أعطاه كذا في المبسوط * هذا
كله إذا برأت جنايتهما وإن سرت جنايتهما ومات منهما فإن بدأ البائع ونطح يده ثم قطع المشتري

رجله ومات منهما في يد البائع فان لم يكن الثمن منقود الزم المشتري بثلاثة اثمان الثمن لان
 يقطع البائع سقط نصف الثمن والمشتري بالقطع اقل نصف الباقي فبقي ربع المبيع تلف بسراية
 الجنايتين فكان الربع عليهما نصفين وان كان الثمن منقودا يرجع على البائع بنصف الثمن لا تلافه
 النصف اولا وبثمن قيمة العبد لان ثمنه تلف بسراية جنايته بعد قبض المشتري واما اذا بدأ المشتري
 فقطع يده ثم البائع والمسئلة بحالها فعليه خمسة اثمان الثمن ان لم يكن الثمن منقودا وان كان الثمن
 منقودا فعليه جميع الثمن وعلى البائع ثلثة اثمان القيمة هكذا في محيط السرخسي * واذا اشترى
 عبدا بالف درهم ولم ينقده الثمن حتى قطع البائع يده ثم قطع المشتري يده الاخرى او قطع الرجل
 التي في جانب اليد المقطوعة فمات من ذلك كله فقد بطل عن المشتري بقطع البائع يد العبد
 نصف الثمن ثم ينظر الى ما نقص العبد من جناية المشتري عليه في قطع يده او رجله فان كانت هذه
 الجناية نقصته اربعة اخماس ما بقي فقد تقرر على المشتري اربعة اخماس نصف الثمن ثم الباقي
 وهو خمس النصف تلف بجنايتهما فيكون نصف ذلك على المشتري فصار حاصل ما على المشتري
 من الثمن اربعة اثمان الثمن ونصف عشر الثمن وسقط عنه بجناية البائع وسراية جنايته خمسة اثمان
 ونصف مشترك في المبسوط * ولو قطع البائع يده اولا ثم المشتري وآخر رجله من خلاف قبل
 نقد الثمن ومات فعلى المشتري ثلثة اثمان الثمن وثلث ثمنه حصة جنايته وجناية الاجنبي ويرجع
 المشتري على الاجنبي بثمن القيمة وثلثي ثمنها لان نصف العبد تلف بجناية البائع فسقط نصف
 الثمن ونصف الباقي تلف بجنايتهما فتقرر على المشتري ربع الثمن ثم الربع الباقي تلف بجناية
 الكل فتلف بجناية كل واحد ثلثه ويحتاج الى حساب له ربع ولربعة نصف وثلث وذلك اربعة
 وعشرون ولا يتصدق بشيء من ذلك لانه ربح حصل في ملكه وضمانه ولو قطع البائع والاجنبي
 يده اولا ثم المشتري رجله من خلاف ومات فعلى المشتري بجنايته ربع الثمن وبالنفس ثلثا ثمنه
 ويرجع المشتري على الاجنبي بربع القيمة باليد وثلثي ثمنها بالنفس يكون على ما قلته في ثلث سنين
 ثم ما يجب على الاجنبي فهو على المشتري لانه لما جنى بعده صار مختارا اتباع الجاني ثم ما يأخذه
 من اليد ان كان اكثر من ربع الثمن تصدق بالفضل لانه وجب بجناية قبل القبض فكان ربح
 ما لم يضمن ولا يتصدق بشيء مما يأخذه من النفس لانه ربح ما قد ضمن لانه حدث بعد دخول المبيع
 في ضمانه كذا في محيط السرخسي * واو قطع المشتري واجنبي يده معانم قطع البائع رجله

من خلاف مائت من ذلك كله فالمشتري بالخيار فان اختار البيع فعليه من الثمن خمسة اثمانه
 وثلاث ثمنه ويسقط عنه ثمن الثمن وثلاثا ثمنه حصه ما تلف بجناية البائع وبسراية جنياته ثم يرجع
 المشتري على الاجنبي بثمانى القيمة وثلاثى ثمن القيمة ولا يتصدق بفضل ان كان في ذلك وان اختار
 المشتري نقض البيع لزمه من الثمن حصه ما تلف بجنياته وبسراية جنياته وذلك ثمن الثمن وثلاثا
 ثمن الثمن ويسقط عنه ما سوى ذلك ويرجع البائع على الاجنبي بثمانى القيمة وثلاثى ثمن القيمة
 فان كان فيه فضل تصدق بالفضل كذا في المبسوط * ولو اشترى رجل من رجلين عبدا ولم ينقد الثمن
 فقطع احدا لبا تعين يده ثم الآخر رجله من خلاف ثم نقض المشتري عبده ومات من ذلك كله
 في يد البائع فعلى المشتري للقاطع الاول ثمن الثمن وخمسة اسداس ثمنه ويرجع المشتري عليه
 بثمانى قيمة العبد وسدس ثمنها على ما قلته في ثلث سنين وعليه للقاطع الثانى ثمن الثمن وخمسة
 اسداس ثمنه ويرجع هو على ما قلته بثمانى قيمة العبد وسدس ثمن القيمة ويتصدق بما زاد على
 ما فرم الا فضل ما اخذ من النفس فانه يطيب له ولو اشترى رجلان من رجل ثم قطع احد المشتريين
 يده ثم الآخر رجله ثم البائع فقأ عينه ومات فان نقضا البيع فعلى الاول للبائع ثمن الثمن وسدس
 ثمنه وعلى الثانى ثمن الثمن وسدس ثمنه ويرجع البائع على الاول بثمانى القيمة وسدس ثمنها
 وعلى الثانى بثمانى القيمة وسدس ثمنها وان امضيا البيع فعلى كل واحد ثلثة اثمان الثمن وثلاث
 ثمنه ويرجع القاطع الثانى على الاول بثمانى القيمة وسدس ثمنها كذا في محيط السرخسى * رجل
 اشترى شاتين فنطحت احدهما الاخرى قبل القبض فهلكت خير المشتري ان شاء اخذ الباقي
 بحصتها من الثمن وان شاء ترك وكذلك لو اشترى حمارا وشعيرا فاكل الحمارا لشعير قبل القبض
 لان فعل العجماء جبار فصارتها هلكت بآفة سماوية رجل اشترى صبيدين فقتل احدهما الآخر
 قبل القبض خير المشتري ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا لو اشترى عبدا
 وطعا ما فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شىء من الثمن لان فعل آدمى معتبر فصار المشتري
 قابضا للهالك بفعل الاول كذا في فتاوى قاضى خان * ولو مات احد العبدین اخذ الباقي بحصته
 من الثمن ان شاء ولو اشترى دابتين وماتت احدهما قبل القبض فان شاء اخذ الباقي بحصته
 من الثمن وان شاء ترك وذكر في الجامع اشترى جارية فولدت قبل القبض ثم قتل احدهما
 صاحبه اخذ المشتري الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك فان اخذه ثم وجد به عيبا رده بجميع الثمن

هكذا في محيط السرخسي * ولو باع عبد ابرغيف بعينه ولم يتقابضا حتى اكل العبد الرغيف بصير البائع مستوفيا للثمن لان جنابة العبد في يد البائع مضمونة على البائع ولو باع حمارا بشعير بعينه فلم يتقابضا حتى اكل الحمار الشعير يفسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا للثمن كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الواو الجية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري قبل نقد الثمن فمنعها البائع فهلكت عنده لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق وهو المختار كذا في التاتار خانية * الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤونة في تسليم المبيع والثمن * الاصل ان مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا رح حتى انه لو اشترى حنطة وهو في المصروا الحنطة في السواد يجب تسليمها في السواد كذا في المحيط * لو اشترى حنطة في منبليها فعلى البائع تخليصها بالكدس والدوس والتذرية ودفعها الى المشتري هو المختار كذا في الخلاصة * والتبين للبائع كذا في النهار الفائق * ولو اشترى حنطة مكابلة فالكيل على البائع وصبها في وعاء المشتري على البائع ايضا هو المختار كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى ماء من سقاء في قربة كان صب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضيخان * وكل ما باع مجازفة من المقدرات كالتمر والعنب والثوم والجزر فقلعها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضا بالتخلية وان شرط الكيل والوزن فعلى البائع الا ان يخبر البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما ان يصدقه المشتري فلا حاجة الى الوزن او يكذبه فيزن بنفسه والصحيح المختار ان الوزن على البائع مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى اذا اشترى حنطة في سفينة فالخراج على المشتري واذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والخراج من البيت على المشتري وكذلك اذا باع حنطة او ثوبا في جراب وباع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب على البائع والخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط * واجرة الكيال والوزان والذراع والعداد على البائع اذا باعه بشرط الكيل والوزن والذرع والعد كذا في الكافي * واجرة وزان الثمن على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاخلاط * واجرة ناقد الثمن على البائع ان زغم المشتري جودة الثمن والصحيح انه على المشتري مطلقا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيخان

في فتاوى قاضيخان * هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح اما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج *
ولو اشترى على ان يوفيه في منزله جاز خلا فالحمد رح ولو اشترى حطباً في قرية وقال موصولا
بالشراء احمله الى منزلي لا يفسد كذا في الخلاصة * اذا اشترى وقرح حطب فعلى البائع ان ياتي
به الى منزل المشتري بحكم العرف وفي صلح النوازل من محمد بن سلمة قال في الاشياء التي
تباع على ظهر الدواب كالحطب والفحم وغير ذلك اذا امتنع البائع من الحمل الى منزل
المشتري اجبر به على ذلك وكذا الحنطة اذا اشترى على ظهر الدابة فان كانت صبرة اشترها
على ان يحملها الى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى * رجل اشترى صوفاني فراش
فاي البائع فتنقه فهذا على الوجهين اما ان كان في فتنه ضرراً ولم يكن ففي الوجه الاول لا يجبر
عليه لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مقدماً وما ينظر اليه المشتري فاذا رضيه اجبر
على فتنقه كله كذا في الوقعات الحسامية * في النصاب رجل اشترى داراً فطلب من البائع ان يكتب
صكاً على الشراء فاي البائع من ذلك لا يجبر على ذلك وان كتب المشتري من مال نفسه وامره
بالاشهاد وامتنع البائع من ذلك يؤمر بان يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج الى الاشهاد
لكن انما يؤمر اذا اتى المشتري بشاهدين اليه يشهدهما على البيع ولا يكلف بالخروج الى الشهود
كذا في المضمرات * فان ابي البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي فان اقربين يدي القاضي
كتب له سجلاً واشهد عليه كذا في المحيط * وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوجيز
للكرد ري * ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري
والصك القديم في يد البائع حجة له ايضاً كذا في الفتاوى الصغرى * فان ابي البائع يعرض
الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً هل يجبر البائع على ذلك قال الفقيه ابو جعفر
في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الخامس فيما يدخل تحت المبيع
من غير ذكره صريحاً وما لا يدخل * وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ومحوها *
قال محمد رح رجل اشترى منزلاً فوقعه منزل فليس له الا على الا اذا قال بكل حق هو له او قال
بمرافقه او قال بكل قليل وكثير هو فيه او منه وفي بيع الدار يدخل العلو تحت البيع وان لم يذكر
كل حق هولها او ما شبه ذلك كما يدخل السفلى وان لم يذكر كل حق هولها او ما شبه ذلك هكذا
في المحيط * ولو اشترى بيتاً لا يدخل علوه وان ذكر الحقوق ما لم ينص على العلو كذا في محيط المرخسي *

وان لم يكن عليه ملوكان له ان يبنى عليه ملوكا في المراج الرواج * قالوا هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف اهل الكوفة وفي عرفنايد خل العلوفى الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى (خانه) سواء كان صغيرا او كبيرا الادار السلطان فانها تسمى (سراي) كذا في الكافي * والجناح يدخل في البيع كذا في الينا بيع * والظلة التي يكون على الطريق فهو الساباط الذي احد طرفيه على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار اخرى او على الاسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار الا بد ككل حق هولها وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يدخل وان لم يذكر كل حق هولها اذا كان مفتحا الى هذه الدار وان ذكر الحقوق والمرافق يدخل عند ابي حنيفة رح في البيع اذا كان مفتحا في الدار وان لم يكن مفتحا الى الدار لا يدخل وان ذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط * ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية * اشترى بيتا في دار لا يدخل الطريق ومسبل الماء من غير ذكر ولو ذكر بحقوقه ومرافقه يدخل وهو الاصح هكذا في الفتاوى الصغرى * ومن اشترى منزلا في دارا ومسكنا فيها لم يكن له الطريق في هذه الدار الى ذلك المشتري الا ان يشترى به كل حق او بمرافقه او بكل قليل وكثير وكذا المسبل هكذا في فتح القدير * اشترى دارا لا يدخل فيه الطريق من غير ذكر وان باع دارا وقال بحقوقها وبمرافقها او قال بكل قليل وكثير له فيها اخل فيها وخارج منها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضى خان * والطريق ثلثة طريق الى الطريق الا عظم وطريق الى سكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص لا يدخل في البيع من غير ذكر امانصا او ما يذكر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر وكذا حق مسبل الماء في ملك خاص وحق القاء الثلج في ملك خاص لا يدخل في البيع الا بد كرا مانصا او بذكر الحقوق والمرافق كذا في المحيط * وللشرب والمرقسط من الثمن حتى لو باع دارا مع ممره فاستحققت الدار دون الممر ينقسم الثمن على الدار والممر هكذا في الكافي * واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له ان يرد البيع ان لم يعلم بالحال كذا في الوجيز للكردي * ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذكر كذا في المحيط * والخطب والنبن الموضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * وبيع العلودون السفلى جائزا اذا كان مبنيا فان لم يكن

مبنيا لا يجوز ثم اذا كان مبنيا لا يدخل طريقه في الدار الا اذكر الحقوق والمرافق كذا في السراج الوهاج * ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو انهدم هذا العلوان للمشتري ان يبنى عليه علوا آخر مثل الاول كذا في فتاوى قاضيخان * ولو بيع السفلى يجوز البيع مبنيا كان او منهدما كذا في شرح الطحاوى * ولو اشترى علوان المنزل واستثنى الطريق صح كذا في الكافي * ولو باع دارا ولم يذكر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيها من بيوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجمعها ويشتمل عليها حدودها الاربع من المطبخ والمخبز والكنيف كذا في المصنوعات * ويدخل في بيع الدار المخرج والمربط والبيرز كالحقوق والمرافق ولم يذكر وفي بيع منزل من الدار او بيت منها لا يدخل هذه الاشياء الا بالذكر وهذا اذا كان المخرج والمربط في الدار والمبيعة فاما اذا كان دارا خروا متصلا بالدار والمبيعة لا يدخل هذه الاشياء كذا في المحيط * واما اذا باع بيتا فاسم البيت يقع على مبنى مسقف عليه باب فيدخل حيطانه ومسقفه والباب كذا في السراج الوهاج * والقرية مثل الدار فان كان في الدار او في القرية باب موضوع او خشب اولين او حص لا يدخل شيء من ذلك في البيع وان ذكر الحقوق والمرافق وكذا لو اشترى دارا وقال بكل قليل وكثير هو فيها او منها لا يدخل شيء مما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع دارا وكان لها طريق قد سد صاحبها وجعل لها طريقا آخر فباها بحقوقها فله الطريق الثاني دون الاول كذا في محيط السرخسى * ولو باع بيتا بعينه من المنزل بحدوده وحقوقه فاراد المشتري ان يدخل المنزل او صاحب المنزل يمنعه من الدخول ويأمره بفتح الباب الى السكة فان كان البائع بين البيت الذي باعه طريقا معلوما في المنزل ليس له ان يمنعه وان لم يبين قال بعضهم ليس له ان يمنعه وهو الصحيح هكذا في الظهيرية * امرأة لها حجرتان ومسراح احدى الحجرتين في الحجرة الاخرى ومفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباعته الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجرة الاخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهما صكا قال ابو بكر البلخي رح ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترانا بمغلاها وعلوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه الحجرة لمشتريها على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى

فلمشتري الحجر الأول ان يرفع المستراح من حجرته او يعد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك ان كانت البائعة شرطت له المستراح في البيع كذا في فتاوى قاضي خان * مثل ابو بكر من امرأة لها حجرتان ومستراح احدي الحجرتين في الحجر الاخرى ومفتحه من الحجر الثانية فباعت الحجر التي مفتح المستراح فيها ثم باعت بعد ذلك الحجر الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منهما صكاً قال ان كانت كتبت في الصك الاول انه اشترها بسفلها وملوها ولم تكتب فيه دون المستراح الذي في الحجر الاخرى فالمستراح الذي في الحجر الاخرى للحجر الثانية على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي في الحجر الاخرى فلمشتري الحجر الاخرى ان يدفع المستراح من حجرته وان لم يدفع فله ان يعد مفتحه والمشتري الثاني بالخيار ان شاء اخذ حجرته بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان اشترطت له البائعة المستراح في البيع كذا في التاتارخانية فاقلا من الحاوي * دار فيها بيوت باع بعض البيوت بعينها بموافقتها ثم اراد البائع ان يرفع باب الدار الاظم وابى المشتري لم يكن للبائع ان يرفع وكذلك الوبايع بعض البيوت بموافقتها من حقوقها هكذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان للبائع في الدار المبيعة مسيل او طريق لدار له اخرى بجنبها وقال بكل حق فذلك كله للمشتري وله ان يمنعه وكذلك يؤمر برفع خشب على حائط المبيعة وكذلك السرداب الذي تحته للمشتري الا ان يستثنيه البائع والقول للمشتري انه ام يستثنيه ولو كان الطريق والخشب والسرداب لاجنبي بحق لازم بملك او اجارة فهو عيب لانه ليس له ان يمنعه وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس بلازم ولو قال البائع استثنيت ذاك فالقول قوله كذا في التاتارخانية * ولو اشترى دارا فيها بستان دخل في البيع صغيرا كان او كبيرا فان كان خارجا منها لا يدخل وان كان له باب في الدار كذا قال ابو سليمان رجل باع دارا ولاخر فيها مسيل ماء فرضى صاحب المسيل ببيع الدار قالوا ان كان له رقبة المسيل كان له حصته من الثمن وان كان له حق جري الماء فقط فلا قسط له من الثمن وبطل حقه اذا رضى بالبيع هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي العيون اذا باع دارا لانباء فيها وفيها بئر ماء وآجر مطوى في البئر واشياء اخر كلها متصلة بالبئر دخل تحت البيع وفي الأنوار اذا باع دارا وفيها بئر ماء وعليها بكرة ودلو وحبل فان باعها بموافقتها دخل الحبل والدلو

والد لو في البيع لانهما من المرافق وان لم يذكر المرافق لا يدخلان والبكرة تدخل على كل حال لانها مركبة والاصل ان ما كان في الدار من البناء او ما كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر الا ان كان شياً جرى العرف فيه فيما بين الناس ان البائع لا يضمن به ولا يمنع من المشتري فتح بدخل وان لم يذكر في البيع ومن هذا قلنا ان الغلق يدخل في البيع من غير ذكر لكونه متصلاً بالبناء كذا في المحيط * ولا يدخل القفل في بيع الحانوت والدور والبيت وان كان الباب مقفلاً فذكر الحقوق والمرافق او لم يذكر ويدخل مفتاح الغلق استحساناً كذا في فتاوى قاضيجان * ومفتاح القفل لا يدخل كذا في المحيط * ويدخل السلا ليم في بيع الدار والبيت ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة اختلفوا فيه والصحيح انها لا تدخل كذا في الظهيرية * والسرر نظير السلا ليم كذا في المحيط * والا جار يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب او لبن لانه مركب والجار في اصل الالة السطم غير انه اراد به هنا السترة المبنية على السطم ولا يدخل في بيع البيت كما لا يدخل العلو كذا في الظهيرية * والستور تدخل في بيع الدار ان كانت مركبة وان لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التاتارخانية * وفي العيون اذا اشترى دار او فيها رحي الابل وقد اشترىها بحقوقها ومرافقها لا يدخل رحي الابل ولا متاعها للمشتري وهذا بخلاف ما لو باع ضيعة وفيها رحي ماء فباها بكل حق هو لها حيث كان الرحي للمشتري وكذا كد ولا ب الضيعة للمشتري بمنزلة الرحي والآلية للبائع وكذلك جذومها كذا في الذخيرة * ولو اشترى بيت الرحي بكل حق هو له او بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رحي في الشروط ان له الحجر الاعلى والسفل كذا في الظهيرية * ولو باع نصف دهبلة من شريكه او غيره يدخل نصف الباب الخارج كذا في القنية * واذا كان درج في الدار من خشب او ساج اصلها في البناء فانها تدخل في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول واتصفت فهو للبائع وهذا مثل السلم كذا في المحيط * وكذلك السلاسل والقناديل المسمورة في السقف كذا في التاتارخانية ناقل من الفتاوى العتائية * اشترى دارا واختلفا في باب الدار فقال البائع هو لي وقال المشتري لابل هو لي فان كان الباب مركباً متصلاً بالبناء كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع او في يد المشتري وان لم يكن الباب مركباً وكان مقفلاً فان كانت الدار في يد البائع كان القول

قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى .
 اذا قال لغيره بعث هذا البيت وما اخلق عليه بابه فليس ما اخلق عليه بابه من المتاع للمشتري
 وهذا يقع على حقوقه كانه قال بعثك بحقوقه قال هشام قلت لابي يوسف رح ان قال له بعثك
 بما فيه من شيء قال هذا على حقوقه ايضا وان قال على ما فيه من المتاع فهذا جائز على ما فيه من المتاع
 كذا في المحيط * وفي النوازل مثل ابو بكر من رجل له داران في احدى الدارين سرداب مفتوحها
 في الدار الاخرى فباع التي مفتوحها اليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب للذي مفتوحها اليه وان
 باع الدار التي السرداب تحتها اولا ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتوحها اليه شيء * وسئل ابو نصر من
 رجل اشترى دارا وفيها سرداب مفتوحها الى دار المشتري واسفله الى دار جاره او كنيف مثل ذلك
 فتنازع الذي المفتوح اليه والذي اسفله قال السرداب لمن له المفتوح اليه فان اقام الذي اسفله اليه
 البينة قضى به له فان كان المشتري الذي اشتراه بحقوقه فله ان يرجع على بائعه بحصته من الثمن
 كذا في التارخانية * رجل له داران في سكة غير نافذة اسكن كل واحدة منهما رجلا فبنى
 احدا لساكنين ما باطا ووضع خشبة على حائط الدار التي هو فيها وعلى حائط الدار التي يسكنها
 الساكن الاخر وجعل باب الساباط الى الدار التي هو فيها لا غير ورب الدار يعلم ذلك ثم ان الباني
 طلب من رب الدار ان يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعها بحقوقها ومرا فقها ثم طلب الساكن
 الثاني من البائع ان يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فارد المشتري
 الثاني ان يرفع خشب الساباط عن حائطه كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى
 اشترى حائطاً يدخل ما تحته من الارض وكذا ذكر في التحفة من غير ذكر خلاف وفي المحيط
 جعله قول محمد والحسن رح وقول ابي يوسف رح انه لا يدخل وما اساسه فقبل الظاهر من مذهبه
 انه يدخل كذا في فتح القدير * اذا اشترى دارا او حائطا فانه لم حائط فوجد فيه رصا صا او ساجا
 او خشبا ان كان من جملة البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع ليبنى عليه ويسمى شيخ
 بالفارسية فهو للمشتري وان كان مودعا فيه فهو للبائع كذا في المحيط * وفي الفتاوى رجل باع
 حائطا يدخل الواح الحانوت في البيع سواء باع الحانوت بمرا فقه اولا هو المختار كذا في الخلاصة *
 ولو ملئ الحانوت ظلة كما تكون في الاسواق ان ذكر المراد في تدخل والا لا كذا في الوجيز للكردي *
 ولو باع الحاد حانوته يدخل كور الحداد في البيع وان لم يذكر المراد في كور الصائغ لا يدخل

وان ذكر المرافق لان كور الحداد مركب متصل وكور الصائغ لا يكون مركبا وزق الحداد الذي يشغ فيه لا يدخل كذا في فتاوى قاضيهان * وقد ر من النحاس يطبخ لاصحاب السويق فيه الحنطة او للضباضين يطبخ فيه الصبغ او للقصارين يوضع فيه الثياب للبائع كذا في المحيط * وجد م القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق كذا في الوجيز للكردي * ومقالة المواقين وهي التي يقل في السويق اذا كانت من حديد او نحاس فهي للبائع وان كانت في البناء كذا في محيط السرخسي * وان كانت من طين دخلت في البيع كذا في الذخيرة * والصندوق المثبت في البناء واجاجين الغمالين وخوابي الزياتين وحبابهم ودنانهم وخمها (فرو برده بزمين) او المثبت في البناء لا يدخل وليس هذه الاشياء من مناع الدار ولا من حقوقها ويستوى في هذه المسائل ان ذكر الحانوت مطلقا او بمرافقه او حقوقه كذا في المحيط * باع الحمام لا يدخل فيه القصاع والفنجات وان باعه بالمرافق كذا في الظهيرية * والبكرة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي * وقال السيد الامام هو القاسم في مرفنا للمشتري كذا في مختار الفتاوى * وتدخل القدور في بيع الحمام من غير ذكر هكذا في المحيط * وفي الحاوي مثل ابوبكر من مصابيح الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التاتار خانية * الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم * اذا باع ارضا او كروما ولم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا كل قليل وكثير فانه يدخل تحت البيع ماركب فيه للتأيد نحو الغراس والاشجار والابنية كذا في الذخيرة * ثم ان محمد ارج ذكر ان الشجر يدخل في بيع الارضين من غير ذكر ولم يفصل بين المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغيرة والكبيرة والاصح ان الكل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى * سواء كانت للحطب او غيره وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولا يدخل اليابسة فانها على شرف القطع فهي كحطب موضوع فيها هكذا في فتح القدير * قال مشائخنا ان كان الشجر يفرس للقطع كشجر الحطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى * والزرع والثمر لا يدخلان في البيع امتحانا الا ان يشترط المبتاع هكذا في الذخيرة * ولو باع الارض وقال بمرافقها لا يدخل الزرع والثمر في البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال بكل قليل وكثير هو فيها ومنها من حقوقها او مرافقها لم يدخل ايضا وان لم يقل من حقوقها او مرافقها يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى اذا قال بكل قليل وكثير هو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقل والرياحين وغير ذلك كذا

في الذخيرة * ولا يدخل في بيع الارض ما كان موضوعا فيها كالثمار المجذونة والزروع
المحصودة والخطيب واللبن الموضوع فيها الا ان بشرطه صريحا كذا في السراج الوهاج * ولو باع
ارضا فيها مقابر صح البيع فيما وراء المقابر ومطرح الحصائد ليس من مرافق الارض فلا يدخل
في البيع بذكر المرافق كذا في البحر الرائق * واذا باع الارض والكرم وقال بعث منك بحقوقها
او قال بمرافقها دخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونهما وذلك الشرب
والسيل والطريق الخاص كذا في اليتابع * ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع
الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال ابو يوسف رح يجوز البيع ويأخذ للنخلة
طريقا من اي نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متفاوتا لا يجوز في البيع كذا في فتاوى قاضيخان *
ورق التوت والاس والزعفران والورد بمنزلة الثمار واشجارها بمنزلة النخل كذا في التبيين *
باع ارضا فيها نطن لا يدخل من غير ذكر وهو كالتمر واما اصل القطن فقد قال لا يدخل وهو
الصحيح وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الارض من غير ذكر هذا ذكر الحاكم احمد السمرقندي رح
كذا في الظهيرية * الطرفاء وشجرة الخلاف تدخل تحت البيع وكذا الغبضة وكل ماله ماق
والا ما م الفضلى جعل قوائم الخلاف كالتمر بلغ آوان القطع اولا وبه يفتى كذا في الخلاصة *
ولو اشترى اشجارا لفرصاد لا يدخل الا وراق الا بالشرط كذا في لفتاوى الصغرى * وان كان
في الارض كراث فبيعت مطلقا فما كان على الارض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مغيبا منه
في الارض فالصحيح انه يدخل لانه يبقى سنين فيكون بمنزلة الشجر كذا في فتاوى قاضيخان *
واما القث وفارسية اسبست والرطبة فما كان على وجه الارض لا يدخل في البيع من غير ذكر
كالزروع والتمر واما اصول هذه الاشياء وهي ما كان مغيبا في الارض فمنهم من قال لا يدخل
لان لنهاية الاصول مدة معلومة فيما بين الناس فيكون كالزروع ومنهم من قال تدخل لان نهاية
هذه الاشياء تتفاوت تفاوتا فاحشا بتفاوت الاراضي فتكون كالاشجار وصارا لاصل ان ما كان
لقطعه مدة معلومة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غير ذكر وما ليس لقطعه
مدة معلومة فهو بمنزلة الشجر فلا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر والزعفران لا يدخل من غير
ذكر وكذلك اصله كذا في المحيط * ولا يدخل فيه ما ليس للبقاء وان كان متصلا به كالقصب والخطيب
والحشيش

والحشيش كذا في محيط العرخصى * وكل ماله ماق ولا يقطع اصله حتى كان شجرا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر وما لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الارض من غير ذكر لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط * بذرا أرضه وبها قبل ان ينبت لا يدخل في البيع لانه ما لم ينبت لا يصير تبعا ولونبت ولم يصرف له قيمة ذكر الفقيه ابو الليث رح انه لا يدخل فيه والصواب انه يدخل كذا في الظهيرية * وهو الصحيح هكذا في محيط العرخصى * وفي حاشية فتاوى الفضلي اذا باع ارضا فيها زرع لم ينبت ان كان البذر قد غرس في الارض فهو للمشتري والافه للبايع فان سقاه المشتري حتى نبت ولم يكن غرس عند البيع فهو للبايع والمشتري منطوع فيما فعل كذا في النهاية * ومن باع ارضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه فان كانت النخل مثمرة وقت العقد وشرط الثمر للمشتري فله حصته من الثمر فان كانت قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك وقيمة الثمر كذلك فان الثمن ينقسم اثلاثا اجما ما فلو فاتت الثمرة بأفء سماوية او اكله البائع قبل القبض فانه يطرح من المشتري ثلث الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثلثي الثمن وان شاء ترك في قولهم جميعا كذا في الهراج الوهاج * ثم يعبر في القصة قيمة الثمار حين اكلها البائع كذا في المبسوط * وان لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وانثرت بعده قبل القبض فان الثمرة للمشتري وتكون الثمرة زيادة على الارض والنخل مندهما وقال ابو يوسف رح على النخل خاصة وببانه اذا كان قيمة الارض خمسمائة وقيمة النخل كذلك والثمرة كذلك فاكل البائع الثمرة قبل القبض طر ح من المشتري ثلث الثمن مندهما وياخذ الارض والنخل بثلثي الثمن ولا خيار له عند ابي حنيفة طر ح خاصة وعند محمد رح له الخيار وقال ابو يوسف رح يطرح منه ربع الثمن وله الخيار ان شاء اخذ الارض والنخل بثلثة ارباع الثمن وان شاء ترك كذا في السراج الوهاج * وان كانت اثمرت النخيل مرتين اخذ المشتري الارض والنخيل بنصف الثمن وقال ابو يوسف رح ياخذها بثلثي الثمن وان اثمرت ثلث مرات اخذ الارض والنخيل بخمسي الثمن وسقط منه ثلثة اخماس الثمن حصه الثمر وعند ابي يوسف رح ياخذها بخمسة اثمان الثمن وان اثمرت اربع مرات ياخذها بثلثي الثمن وعند ابي يوسف رح ياخذها بثلثة اخماس الثمن وان اثمرت خمس مرات ياخذها بسبعي الثمن وعند ابي يوسف رح بسبعة اجزاء من اثني عشر جزء من الثمن كذا في المبسوط * ولو فاتت

الثمره بأفنه سماويه لا يطرح شئ من الثمن ولا خيار للمشتري في قولهم جميعا ولو كان مسمى للنخيل خمسمائة وللارض كذلك فان الثمره في هذا الفصل زياده على النخيل خاصة اجما ما فاذا اكله البائع طرح من المشتري ربعه ولا خيار للمشتري عند ابي حنيفة طرح وعندهما له الخيار كذا في الجوهره النيرة * ولو اشترى تالفه صغيره وتركها باذن البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع ان يأمر بقطعها ويكون الكل للمشتري وان تركها بغير اذن البائع حتى اثمرت ينصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاضي خان * وان اشترى ارضا وخلو ليس لها شرب وهولم يعلم بذلك فله الخيار هكذا ذكر في المنتقى كذا في المحيط * رجل اشترى ارضا بشر بها للبائع في القناه التي يسقى منها الارض ماء كثير ذكر في النوادر انه يقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكفي هذه الارض فيكون ذلك شراء مع الارض كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى ارضا الى جنبها افندق وبين الارض والافندق مسناة وطلى المسناة اشجار وجعل احد حدود الارض الافندق دخل المسناة وما عليها من الاشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في الظهيرية * من باع نخلا او شجرا فيه ثمر فثمرته للبائع الا ان يشترط المبتاع بان يقول المشتري اشتريت هذا الشجر مع ثمره سواء كانت موبدة او لا كذا في السراج النواج * ولا فرق بين ما اذا كان للثمر قيمه او لم تكن في الصحيح ويكون في الحالين للبائع هكذا في التبيين * رجل اشترى شجرة بشرط ان يقطعها تكلموا في جواز الصحيح انه يجوز للمشتري ان يقطعها من اصلها وان اشترى الشجرة بشرط القطع قال بعضهم ان بين مريض القطع او كان موضع القطع مغلو ما عند الناس جاز البيع والا فلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح وله ان يقطعها من وجه الارض فاما مروقها في الارض لا تكون له الا بالشرط كذا في فتاوى قاضي خان * واعلم بان شراء الشجر لا يحلو من ثلثة اوجه اما ان يشتريها للقطع بدون الارض وفي هذا الوجه يؤمر المشتري بقطعها وله ان يقطعها بعروقها واصلها يدخل في البيع وليس له ان يحفر الارض الى ما ينتهي اليه العروق لكن يقطعها على ما عليه العرف والعاده الا اذا اشترط البائع القطع على وجه الارض او يكون في القطع مضرة للبائع نحو ان يكون بقرب من الحائط او ما اشبهه فمؤمر المشتري ان يقطعها على وجه الارض فان قطعها او قطعها ثم نبت من اصلها او عروقها شجرة فانها للبائع وان قطع من اولى الشجرة فما نبت يكون للمشتري واما اذا اشتراها مع قرارها من الارض فانه لا يؤمر

المشتري بقلعها ولو قلعها فله ان يغرس مكانها اخرى واما اذا اشتراها ولم يشترط فعند البيوع وصف رج
الارض لا تدخل في البيع وعند محمد رج تدخل في البيع وله الشجرة مع قرارها من الارض
قال الصدر الشهيد والفتوى على ان الارض تدخل كذا في المحيط * وهو المختار كذا في البحر الرائق *
واجمعوا انه لو اشتراها للقطع لم يدخل ماتحتها من الارض كذا في النهر الفائق * وان اشتراها
للقرار يدخل اتفاقا كذا في البحر الرائق * وفي آتى موضع دخل ماتحت الارض من الشجرة
فانما يدخل بقدر غلط الشجرة وقت مباشرة ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلطا بعد البيع
كان لصاحب الارض ان ينحت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهى اليه العروق الاغصان وعليه الفتوى
كذا في المحيط * اشترى شجرة بعروقها وقد نبت من عروقها اشجار فان كانت الاشجار لنابتة
بحيث لو قطعت شجرة الاصل يبست صارت مبيعة والا فلا لانها اذا كانت يبست بقطع الشجرة
كانت نابتة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في النخبة * اشترى كرم ما تدخل الوثائل المشدودة
على الاوتاد المضروبة في الارض وكذا عمد الزراجين المدفونة اصولها في الارض من غير ذكر
هكذا في القنية * رجل له ارض بيضاء ولاخر فيها نخيل فباعها بارض باذن الآخر بالف وقيمة
كل واحدة منهما خمسمائة فالثمن بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بآفة سماوية خیر المشتري
بين الترك واخذ الارض بكل الثمن لان المشتري ملك النخل وصفا وتبعاء والثمن كله لرب الارض
لانتقاص البيع في حق النخل فلم يسلم للمشتري الا الارض والثمن بمقابلة ما يسلم للمشتري دون
مافات وان هلك نصف النخل فلرب النخل ربعه وثلاثة ارباع الثمن لرب الارض ولو اثمر النخل
ما يساوي خمسمائة فثلثا الثمن لرب النخل وثلثه لرب الارض وعند البيوع وصف رج نصفه لرب الارض
فان باع الارض والنخل وسمى لكل واحد ثمننا والارض والنخل لواحد ولرجلين ثم هلك النخل
سقط نصف الثمن لان النخل اصل من وجهه ووصف من وجهه فان لم يسم لها ثمن يكون تبعاء واذا سمي
لها صارت اصلا فان اهلكت هلكت بحصتها من الثمن ولو لم يهلك النخل ولكنها اثمرت قبل القبض
ثمرها يساوي خمسمائة فالارض بخمسمائة والنخل والثمر بخمسمائة عندهم كذا في المسكا في *
لو اشترى اشجار للقطع من وجه الارض وفي القطع ضرر بالارض واصول الشجر فليس له ان يقطع
لان فيه ضررا لصاحب الارض فله ان يدفع الضرر وينتقض البيع وهو المختار لانه عجز عن التسليم
معنى كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى ابي الليث ومن اشترى اشجار ليقطعها من وجه الارض

فلم يفعل حتى انى على ذلك مدة وجاء اوان الصيف فاراد المشتري ان يقطعها فان لم يكن في القطع ضرر بين بالارض واصول الاشجار له ان يتطعم لانه تصرف في ملكه وان كان فيه ضرر بين فليس له ان يقطع دفعا للضرر من صاحب الارض واصول الاشجار واذ لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصنع اخلف المشايخ فيه قيل يدفع صاحب الارض قيمة الاشجار الى مشتريها ويصير الاشجار له واختلغا فيما بينهم انه يدفع قيمتها مقطوعة او قيمتها قائمة عامتهم على انه يدفع قيمتها قائمة وهو الصحيح وقبل ينتقض البيع بينهما في الاشجار ويرد صاحب الارض على المشتري ما دفع اليه من ثمن الاشجار وبه كان يفتى الفقيه ابو جعفر روح واختاره الصدر الشهيد في واقعاته كذا في المضمرات * ولو طلب رجل من آخر ان يبيع منه اشجارا في ارضه للحطب فاتفقا على رجال من اهل البصر لينظروا الى الاشجار كم يكون منها من الاوقار فاتفقوا على ان هذه الاشجار خمسة وعشرون وقرا من الحطب فاشتراها بثمن معلوم فلما قطعها كانت اكثر من خمسة وعشرين وقرا فاراد البائع ان يمنع الزيادة من المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابي الليث رجل باع كرما بمجرى مائه وبكل حق هوله ومجرى مائه في مكة غير نافذة بينه وبين رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كان رقبة المجرى ملك البائع كانت الاشجار للمشتري وان لم يكن رقبة المجرى ملك البائع بل كان له حق مسيل الماء فالاشجار للبائع هذا اذا كان الغارس هو البائع اولم يكن الغارس معلوما فان كان الغارس غير البائع كانت الاشجار للغارس كذا في فتاوى قاضي خان * لو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع القرية البيوت والبناء دون المحترث كذا في محيط السرخسى * ولو باع قرية بارضها وللبائع قرية اخرى بجنبها فقال بعثك هذه القرية احد حدودها او الثانية او الثالثة او الرابعة قرية البائع يدخل ارض هذه القرية التي لم يبيعها في ارض القرية التي باعها بما يليها وان قال احد حدود هذه القرية ارض قرية كذا لم يدخل فيه ارض القرية التي لم يبيعها كذا في المحيط *

الفصل الثالث فيما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر * رجل باع غلاما وجارية كان على البائع من الكسوة قدر ما يوارى موثرته كذا في فتاوى قاضي خان * ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرف الا ان يكون ثيابا مرتفعة ليس للعرض فلا يدخل الا بالشرط لعدم العرف ان العرف

إذا عرف في نيباب البذلة والمهنة ثم البائع بالخيار أن شاء أعطى الذي عليه وإن شاء أعطى غيره لأن الداخل بحسب العرف كسوة مثلها لا بعينها ولهذا لم يكن لها حصنة من الثمن حتى لو استحق ثوب منها لا يرجع على البائع بشيء وكذا إذا وجد بها عيبا ليس له أن يردّها كذا في التبیین * ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعيبت ثم رداً لجارية بعيب ردها جميع الثمن كذا في البحر الرائق * ولو وجد بالجارية عيبا كان له أن يردّها بدون تلك الثياب كذا في التبیین * هذا إذا هلك أو مامع قيامها فلا بد من ردها وإن كان تبعا كذا في البحر الرائق * هشام عن أبي يوسف رح رجل باع جارية وعليها قلب فضة وقرطان ولم يشترط أن ذلك والبائع ينكر قال لا يدخل شيء من الحل في البيع وإن سلم البائع الحل لها فهي لها وإن سكنت من طلبها وهو يراها فهو بمنزلة كذا في الظهيرية * باع عبد له مال أن لم يذكر المال في البيع فماله لمولاه الذي باعه كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الصحيح كذا في جواهر الإخلاص * وإن باع العبد مع ماله فقال بعته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع وإن كان المال مينا جاز البيع إن لم يكن من الأثمان فإن كان من الأثمان فإن كان مال العبد دراهم والتمن كذلك فإن كان الثمن أكثر جاز وإن كان مثله أو أقل منه لا يجوز وإن لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان ثمن العبد دراهم ومال العبد دنانير أو على العكس جاز إذا تقابض في المجلس وكذا الوقبض مال العبد ونقد حصته من الثمن وإن افتراق قبل القبض بطل العقد في مال العبد كذا في فتاوى قاضيخان * ويدخل العذر في بيع الفرس من غير ذكر وكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار من غير ذكر لأن الفرس لا ينقاد إلا بمقود وكذا البعير بخلاف الحمار كذا في فتاوى قاضيخان * وأحبل المشدود في عنق الحمار يدخل في بيع الحمار للعرف إلا أن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي * ولو باع حماراً مؤكفاً يدخل الأكاف والبردة تحت البيع وإن كان غير مؤكف فكذلك هو المختار كذا في الخلاصة * وهكذا في الظهيرية * كذا اختاره الصدر الشهيد كذا في المحيط * ولا يتعين ذلك الأكاف بعينه كثوب العبد كذا في النهر الفائق * قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يدخل الأكاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على البائع ولم يفصل بين ما إذا كان الحمار مؤكفاً ولم يكن وهو الظاهر لأن الحمار إذا بيع مع الأكاف يقال (باجامه

كتاب البيوع (٥٠) الباب السادس * الفصل الاول

ميفروشم) كذا في فتاوى قاضيخان * ويدخل الاقتاب في بيع الحمار كذا في البحر الرائق *
 اذا باع مرسا عليه سرج فلا رواية لهذا في شيء من الكتب قالوا ينبغي ان لا يدخل الا بالتنصيص
 عليه او يكون الثمن كثيرا لا يشتري ذلك الفرس ماريًا بمثل ذلك الثمن كذا في العناية *
 ولجام الدابة والحبل المشدود على قرن البفر والجل لا يدخل الا بالشرط لعدم المعروف الا
 ان يكون العرف بخلافه هكذا في التبيين * وفصيل الناقة وفلوالركبة وجحش الاثان والعجول
 والحمل ان ذهب به مع الام الى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا ان يكون
 العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي * قال اصحابنا راجا شري سمكة فوجد في بطنها
 لؤلؤة فان كانت في الصدف تكون للمشتري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطان السمكة
 يرد لها المشتري على البائع ويكون عند البائع بمنزلة اللقطة يعرفها حولان ثم ينصدق كذا
 في فتاوى قاضيخان * وكل شيء لا يكون غذاء للسمكة فللبائع فما يكون غذاء للسمكة فهو للمشتري
 كذا في الذخيرة * وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة فتكون للمشتري كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو كان فيه منبر يكون للمشتري كذا في الذخيرة * ولو اشترى دجاجة فوجد فيها لؤلؤة فهي للبائع
 كذا في المحيط * وفي التجر يد وكل شيء يوجد في حوصلة الطير مما ياكله فهو للمشتري وان كان
 من غيره فهو للبائع كذا في التاتارخانية * ولو وجد لؤلؤة في بطن السمكة التي في بطن السمكة
 فهي للبائع ولو وجد في بطنها صدف فيه لحم وفي اللحم لؤلؤة كما تكون اللؤلؤة في الاصداف
 فهي للمشتري وكذا لو اشترى اصدا فلياكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها لؤلؤة في اللحم
 فهي له هكذا في الذخيرة * واعلم ان كل ما دخل تبعا لا يقابله شيء من الثمن ولذا اتى في الفقيه اشترى
 دارا فذهب بناءها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق اخذ الدار بالحصصة ومنهم من صوى بينهما
 بخلاف صوف الشاة لا يأخذ قسطا من الثمن الا بالتسمية كذا في النهر الفائق * الباب السادس
 في خيار الشرط * وفيه سبعة فصول * الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح * يصح البيع
 بشرط الخيار لا حد العاقدين ولهما جميعا عندنا وكذا خيار الشرط لا جنبي جائز عندنا كذا في
 فتاوى قاضيخان * وهو موضوع للفسخ لا للاجازة عندنا فانما الفسخ بمضي وقته تم العقد
 هكذا في المراج الوهاج * وهو على انواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار او على
 اني بالخيار اياها او على اني بالخيار ابدا وجائزا بالاتفاق وهو ان يقول على اني بالخيار ثلثة ايام

فما دونها ومختلف فيه وهو ان يقول على انى بالخيار شهرا او شهرين فانه فاسد عند ابي حنيفة رح
 جائز عند ابي يوسف ومحمد رح كذا فى العناية * فعند ابي حنيفة رح لا يجوز اكثر من ثلاثة ايام
 وعندهما يجوز ان اسمى مدة معلومة كذا فى مختار الفتاوى * والصحيح قول الامام كذا
 فى جواهر الاخلاطى * وان شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام اربا حتى فسد العقد فان اجاز
 فى الثلث صح العقد عندنا كذا فى الكافى * ولو شرط الخيار اكثر من ثلاثة ايام اولم يبين وقتا
 او نكرو وقتا مجهولا فاجاز فى الثلث او سقط الخيار بموته او بموت العبد او اعتقه المشتري
 او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزا كذا فى محيط السرخسى * واختلف المشايخ
 فى حكم هذا العقد فى الابتداء على قول ابي حنيفة رح فمنهم من يقول هو فاسد ثم ينقلب
 صحيحا بالا سقاط قبل اليوم الرابع وهو مذهب اهل العراق كذا فى النهاية * قيل وهو ظاهر الرواية
 كذا فى النهر الفائق * والا وجه انه موقوف فاذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن
 وهو مذهب اهل خراسان كذا فى النهاية * واختارها الامام السرخسى ونفى الاسلام
 وخبرهما من مشايخ ما وراء النهر كذا فى الفوائد الظهيرية والذخيرة كذا فى البحر الرائق *
 وان لم يوقت للخيار وقتا وبطل صاحب الخيار خياره بعد مضى الثلث لا ينقلب جائزا عند
 ابي حنيفة رح وعندهما ينقلب جائزا كذا فى السراج الوهاج * وفى الفتاوى اذا اشترط للمشتري
 خيار يومين بعد شهر رمضان والى شراء فى آخر شهر رمضان فالشراء جائز وله الخيار ثلاثة ايام اليوم
 الاخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال لا خيار له فى رمضان فالبيع فاسد كذا فى المحيط *
 وفى الخانية اشترى شيئا فى رمضان على انه بالخيار ثلاثة ايام بعد شهر رمضان فسد العقد فى قول
 ابي حنيفة رح وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على البائع فقال لا خيار لك
 فى رمضان ولك الخيار ثلاثة ايام بعد رمضان او قال البائع للمشتري ذلك فسد البيع عند الكل كذا
 فى فتاوى قاضى خان * واذا باع من آخر ثوبا بعشرة دراهم ثم ان البائع قال للمشتري لى عليك
 الثوب او عشرة دراهم قال محمد رح هذا عندنا خيار كذا فى المحيط * خيار الشرط يثبت فى البيع
 الفاسد كما يثبت فى البيع الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم ورطل من خمر على انه بالخيار
 فقبضه المشتري باذن البائع واهتقه لا يجوز لانا فدا ولا موقوفا كذا فى الفتاوى الصغرى * اذا باع
 على انه ان لم ينقدا لثمن الى ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد رح

في الاصل وهذه المسئلة على وجوه اما ان لم يبين الوقت اصلا بان قال على انك ان لم تشهد الثمن فلا بيع بيننا وبين وقتا مجهولا بان قال على انك ان لم تنقد الثمن اياما وفي هذين الوجهين العقد فاسد وان بين وقتا معلوما ان كان الوقت مقدرا بثلاثة ايام او دون ذلك فالعقد جائز عند علمائنا الثلاثة راجح وان بين المدة اكثر من ثلاثة ايام قال ابو حنيفة راجح البيوع فاسد وقال محمد راجح البيوع جائز كذا في المحيط * فان نقدا في الثلث جاز في قولهم جميعا كذا في الهداية * ولو اعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل ان ينقدا ثمن نفذ اعتاقه لان هذا البيع بمنزلة شرط الخيار للمشتري ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقد الثمن فالصحيح انه يفسد ولا ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الايام الثلاثة نفذ اعتاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البائع لا ينفذ اعتاق المشتري هكذا في فتاوى قاضيجان في فصل الشروط المفسدة * واذا باع عبدا ونقدا لثمن على ان البائع ان رد الثمن فلا بيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط الخيار للبائع كذا في الذخيرة * حتى اذا قبض المشتري المبيع يكون مضمونا عليه بالقيمة ولو اعتقه المشتري لا ينفذ عتقه ولو اعتقه البائع نفذ كذا في فتح القدير * ويجوز شرط الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى ان المشتري اذا قال للبائع او البائع قال للمشتري بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك صح وكان الخيار كما شرط له وان كان الخيار فاسدا فسد به العقد في قول ابى حنيفة راجح وقال لا يفسد ومن باع من آخر شيئا وقبض المشتري المبيع ومضى ايام فقال البائع للمشتري انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس لان هذا بمنزلة قوله لك الاقالة ولو قال انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار ثلاثة ايام كما سمي هكذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيجان * الفتاوى العتابية ولو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تعقده ثم اشتراه مطلقا لم يثبت الخيار في البيع صندا بى حنيفة راجح ولو قال المشتري على اني بالخيار في الثمن او في المبيع فهو كقوله على اني بالخيار كذا في التارخانية * وان شرط الخيار الى الليل والى وقت الظهر والى ثلاثة ايام كان له الخيار في جميع الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهي الخيار ما لم تمض الغاية في قول ابى حنيفة راجح وقال لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العمدية * هكذا ذكر المسئلة في الاصل و ذكر الحسن بن زياد من ابى حنيفة راجح بخلاف ما ذكر في الاصل فقال اذا باع على انه بالخيار الى الليل فله الخيار ما بينه

ما بينه وبين ان تغيب الشمس فاذا غابت الشمس بطل خياره عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * ولو شرط خيار ثلاثة ايام ثم اسقط منها يوما او يومين سقط ما اسقطه من ذلك وصار كأنه لم يشترط الا يوما كذا في السراج الوهاج * باع عبد علي انه بالخيار ثلاثة ايام علي ان له ان يغله ويستجد منه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره ولو باع كرمه علي انه بالخيار ثلاثة ايام علي ان ياكل من ثمره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع الاب والوصي شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو جائز فان بلغ الصبي في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الفتاوى الصغرى * الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه * اذا كان الخيار مشروطا للبائع فالمبيع لا يخرج من ملكه بالاتفاق والتمن يخرج من ملك المشتري بالاتفاق وهل يدخل في ملك البائع علي قول ابي حنيفة رح لا يدخل وعلي قولهما يدخل كذا في المحيط * ولو شرط الخيار لهما جميعا لا يثبت حكم العقد اصلا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الخيار مشروطا للمشتري فالتمن لا يزول من ملكه بالاتفاق والمبيع يخرج من ملك البائع بالاتفاق وهل يدخل المبيع في ملك المشتري علي قول ابي حنيفة رح لا يدخل وعلي قولهما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى * ويتنهي علي هذا الاصل المختلف مسائل منها ان من اشترى زوجته علي انه بالخيار ثلاثة ايام لم يفسد النكاح عند ابي حنيفة رح وعندهما يفسدان وطئها في المدة قبل الاختيار ان كانت بكره سقط الخيار اجماعا وان كانت ثيبا لم يسقط خياره وله ردها وعندهما يصير مختارا كذا في السراج الوهاج * وهذا اذا لم ينقصها الوطؤ فان نقصها ولو ثيبا امتنع الرد كذا في النهر الفائق * واجمعوا انها لو لم تكن زوجته فوطئها فانه يصير مختارا سواء كانت ثيبا او بكره كذا في السراج الوهاج * سواء نقصها الوطؤ او لم ينقصها كذا في النهاية * ومنها اذا ولدت المشتراة في المدة منه بالنكاح لا تصير ام ولد له عنده خلافا لهما كذا في الهداية * وهذا اذا ولدت في مدة الخيار وهي في يد البائع اما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري وولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير ام ولد له بالاتفاق لانها تعيبت بالولادة كذا في الكفاية * واذا اشترى جارية قد ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا تصير ام ولد له بنفس الشراء وخياره علي حاله الا اذا اختارها صارت

ام ولده وعندهما تصير ام ولد له بنفس الشراء وبطل خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج *
ومنهما لو كان المشتري قريبه لم يعتق عنده خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * ومنها ان من قال
ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى عبدا بشرط الخيار فانه لا يعتق عنده ابى حنيفة رح وعندهما يعتق
اما لو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى عبدا بشرط الخيار فانه يعتق بالاتفاق ومنها ان اشترى
جارية بشرط الخيار وقبضها فحاضت عنده في المدة فاخثارها لا يكتفى بتلك الحيضة في الاستبراء
عنده وعندهما يكتفى بها كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا وجد بعض الحيضة فيها كذا
في فتح القدير * واذا فسخ المشتري العقد ورد الجارية على البائع لا يجب على البائع الاستبراء
عنده ابى حنيفة رح سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض او بعده وعندهما ان كان الفسخ والرد
قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحسانا والقياس ان يجب وان كان الفسخ والرد
بعد القبض يجب على البائع الاستبراء قياسا واستحسانا كذا في المحيط * واجمعوا ان العقد لو كان بائنا
ثم فسخ العقد باقائه او غيرها ان كان قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وان كان
بعده يجب ولو كان الخيار للبائع ففسخ لا يجب الاستبراء فان اجازا لبيع فعلى المشتري
ان يستبرئها بعد جواز البيع والقبض بحیضة مستأنفة اجماعا كذا في السراج الوهاج *
ومنها اذا قبض المبيع ثم اودعه عند البائع وهلك عنده في مدة الخيار او بعدها يفسخ البيع عنده
وعندهما لا يفسخ ويلزمه الثمن كذا في المصمرات * اما لو كان الخيار للبائع فسلمه الى المشتري
ثم ان المشتري اودعه في مدة الخيار البائع فهلك في يده قبل نفاذ البيع او بعده يبطل البيع
في قولهم جميعا كذا في فتح القدير * ولو كان بائنا فقبضه المشتري باذن البائع او بغير اذنه والثمن
منقودا ومؤجل وله فيه خيار رؤية او خيار صيب فاودعه البائع فهلك في يد البائع هلك على المشتري
فلزمه الثمن بالاجماع كذا في النهاية * ومنها اذا اشترى العبد الماذون سلعة وشرط الخيار لنفسه
ثم ابرأه البائع من الثمن فان خياره على حاله ان شاء اختار ان يكون المبيع له بغير شيء وان شاء
فسخ البيع وعاد الى البائع بغير ثمن وعندهما نفذ البيع وبطل خياره كذا في المصمرات * واما لو كان
العقد بائنا فبرأ العبد الماذون عن الثمن بابراء البائع فليس له ان يرد السلعة لا بخيار الرؤية
ولا بخيار العيب بالاجماع ولو كان المشتري حرا والمثله بحاله ان يرد بخيار الشرط وان برأ
من الثمن في قولهم جميعا وهو ظاهر وكذا له ان يرد بخيار الرؤية ايضا قبل القبض وبعده وان برأ

من الثمن ولو وجد به عيبا فإراد أن يردّه بعد ما برأ من الثمن فإنه ينظر إن كان قبل القبض فله الرد وإن كان بعد القبض فلمس له الرد كذا في النهاية * ومنها إذا اشترى ذمي من ذمي خمرا أو خنزيرا فاسلما أو اسلم أحدهما قبل القبض بطل البيع سواء كان العقد باثنا أو بشرطا الخيار لهما أو لاحدهما ولو اسلما أو اسلم أحدهما بعد القبض فإن كان العقد باثنا جاز ولا يبطل وإن كان بشرط الخيار للبائع فاسلم البائع بطل البيع ولو اسلم المشتري لا يبطل وخيار البائع على حاله فإن اختار الفسخ عادت الخمر إليه وإن اختار الإجازة صارت الخمر للمشتري حكما والمسلم من أهل إن يملك الخمر حكما وإن كان الخيار للمشتري فاسلم بطل العقد في قول أبي حنيفة رخص وفي قولهما تم العقد ولا يبطل وإن اسلم البائع لا يبطل بالاجماع وخيار المشتري على حاله فإن اختار المشتري العقد صارت له وإن فسخ صارت للبائع والمسلم من أهل إن يملك الخمر حكما كذا في النهاية * ومنها حلال اشترى طبيا بالخيار فقبضه ثم أحرم والطبي في يده ينتقض البيع عنده ويرد إلى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع ينتقض بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري إن يردّه كذا في فتح القدير * ومنها مسلم اشترى من مسلم عسيرا بشرط الخيار فتحمر في المدة ففسد البيع ومندهما تم كذا في النهاية * ومنها أن الخيار إذا كان للمشتري وفسخ العقد فالزواج ترد على البائع عنده ومندهما للمشتري كذا في فتح القدير * باع عبدا بجارية على أن بائع العبد بالخيار ثلاثة أيام فاعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ متقه في قولهم ويبطل البيع وإن اعتق الجارية جاز ويكون إسقاط للخيار ويتم البيع ولو اعتقهما في كلام واحد نفذ متقه فيهما ويغرم قيمة الجارية ولا ينفذ اعتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للمشتري كانت الأحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بنتا للبائع العبد والخيار لبائع العبد لا تعتق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رخص ولكنه لو اعتقه أنفذ اعتاقه فيها ويكون ذلك إسقاطا للخيار كذا في فتاوى قاضي خان * مثل ممن اشترى عبدا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال ليس للبائع مطالبة الثمن ما لم يمض الثلث كذا في التاتارخانية نائلا من الحاوي * قال بشر سمعت أبا يوسف رخص يقول رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن إليه ولو دفع المشتري الثمن أجبرت البائع على دفع العبد إليه ولو دفع البائع العبد إلى المشتري أمرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار للبائع ونقد المشتري الثمن وأراد أن يقبض العبد فمنعه

البائع فله ذلك غير ان يجبر البائع على رد الثمن قال اصحابنا رح خيار الشرط يمنع تمام الصفقة
 فاذا كان الخيار للبائع او للمشتري والمبيع شيء واحد او اشياء لم يكن له ان يجيز العقد في البعض
 دون البعض سواء كان المبيع مقبوضا او لم يكن لانه تفريق الصفقة قبل التمام وانه لا يجوز
 بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفريق كذا في المحيط * ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض
 فهلك بعضه او استهلكه انسان فللبائع ان يجيز البيع في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
 وقال محمد رح اذا كان مما يتفاوت فهلك البعض انتقض البيع وليس للبائع ان يجيز في الباقي
 وان كان مكيلا او موزونا او معدودا غير متفاوت فهلك بعضه فللبائع ان يلزم البيع فيما بقي
 ولو استهلك المستهلك المبيع في يد المشتري فللبائع ان يلزمه البيع وباخذ الثمن في قول ابي حنيفة رح
 وقول ابي يوسف رح الاول وقال ابو يوسف رح بعد ذلك ليس للبائع ان يلزمه الا برضاء المشتري
 ولو هلك احد العبدین في يد البائع لم يكن له ان يلزم المشتري العبد الباقي الا برضاء كذا
 في الحاوي * الفصل الثالث في بيان ما ينفذه هذا البيع وما لا ينفذ وفي بيان ما يفسخ به
 وما لا يفسخ * من شرطه الخيار سواء كان بائعا او مشتريا او اجنبيا له ان يجيز في مدة الخيار
 باجماع الفقهاء وله ان يفسخ فان اجاز بغير حصة صاحبه يريد بغير مله جاز كذا في فتح القدير *
 شرط الخيار اذا كان للبائع فجواز البيع ونفوذه باحد ثلثة معان احدهما ان يجيز البيع بالقول
 في المدة كذا في السراج الوهاج * كان يقول اجزت البيع ورضيته واسقطت خيارى ونحو
 ذلك كذا في فتح القدير * ولو قال هويت اخذه او احببت او عجبني او وافقني لا يبطل
 كذا في البحر الرائق * والثاني ان يموت البائع في مدة الخيار فيبطل خياره بموته ونفذه
 كذا في شرح الطحاوي * والثالث ان يمضي مدة الخيار من غير فسخ ولا اجازة ممن له الخيار
 كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا اضمي عليه او جن ومضت الايام الثلاثة ولو انه افاق
 في مدة الخيار حكى من الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسى انه لا يكون على خياره
 وذكر شمس الائمة الحلواني رح انه على خياره قال رح وهو منصوص في الماذون وهو الاصح
 كذا في النخبة * والتحقيق ان الائمة والجنون لا يسقطان انما المسقط له مضي المدة من غير
 لختيار كذا في البحر الرائق * وكذلك لو بقي نائما حتى مضت المدة كذا في محيط السرخسى *

وان سكر من الخمر لم يبطل خياره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * وان سكر من البنج في المدة يبطل خياره حتى لو زال السكر من البنج في المدة ليس له ان يتصرف بحكم الخيار كذا حكى من الشيخ الامام الزاهد احمد الطراويسى رح والصحيح انه لا يبطل كذا في المحيط * وان ارتد وعاد الى الاسلام في المدة فهو على خياره اجماعا وان مات او قتل على الردة بطل خياره اجماعا وان تصرف بحكم الخيار بعد هاتوقف تصرفه عند ابى حنيفة رح ونفذ مندهما كذا في الذخيرة * وفسخه باحد الامرين اما بالقول او بالفعل اما بالقول بان يقول فسخت فبعده ذلك ينظر ان كان المشتري حاضرا يصح الفسخ ولا يحتاج فيه الى قضاء او رضاء وان كان غائبا لا يصح الفسخ ويكون موقوفا عند ابى حنيفة ومحمد رح خلافا لابى يوسف رح كذا في المحيط * والخلاف انما هو في الفسخ بالقول اما اذا فسخ بالفعل فانه يفسخ حكما اتفاقا في الحاضرة والغيبة والمراد بالغيبة عدم علمه وبالحاضرة علمه فلو فسخ في غيبته فبلغه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو بلغه بعد مضي المدة تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ وكذا اذا اجاز البائع بعد فسخه قبل ان يعلم المشتري جاز وبطل فسخه كذا في البحر الرائق * واما الفسخ بالفعل بان يتصرف البائع في مدة الخيار في المبيع تصرف الملاك كما اذا اعتق او دبر او كاتب وكذلك اذا باع من غيره وكذلك لو وهب وسلم يفسخ البيع ولو وهب ولم يسلم لا يفسخ البيع واذا رهن وسلم يفسخ البيع كذا في المحيط * واذا اجر ذكر في بعض المواضع انه يكون فسخا وان لم يسلمه الى المستاجر وبه اخذ عامة المشائخ رح كذا في الذخيرة * وان اسلم المبيع في مدة الخيار الى المشتري قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان سلمه على وجه الاختيار لا يبطل خياره ولا يملكه المشتري وان سلمه على وجه التمليك بطل خياره كذا في الفصول العمادية * والحاصل ان ما وجد من البائع في المبيع لو وجد منه في الثمن كان اجازة البيع يكون فسخا للبيع دلالة كذا في البدائع * رجل باع عبدا بثلثين في الذمة على انه بالخيار ثلثة ايام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار او ابراء من الثمن او اشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يفسخ البيع وابراءه وهبته ويبطل خياره لان الثمن في الذمة بمنزلة العروض كذا في الفصول العمادية * والبائع بالثمن الذي في ذمته شيئا كذا في البدائع ولو اشترى خياره ولا يجوز شراؤه ولو كان الثمن دينارا فلو اشترى

على ان يسقط الخيار فيحط منه من الثمن كذا او يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا باع عبدا بالف درهم على ان البائع فيه بالخيار ثلثة ايام فامطاه المشتري بهامانة دينار ثم ان البائع نقض البيع فالصرف باطل وكان عليه ان يرد الدينار كذا في المحيط * قال هشام سألت محمدا رح من رجل باع دارا على انه بالخيار ثلثة ايام فتواري المشتري في بيته اراد ان يمضي له الثلث فيجب له البيع هل يوخذ في هذا بالاعذار قال نعم ابعت اليه من بعذره فان ظهروا الا ابطلت خياره الا ان يجيء في الثلث قلت فان لم يات الخصم في الايام حتى كان آخر الثلثة الايام اتاك في وقت لا تستطيع ان تبعت اليه من قبلك الا عذار فسالك ان تبطل الخيار عليه قال لا افعل ذلك قلت فان قال الخصم اني امذرت اليه واشهدت فاختمني مني فاشهد لي بذلك قال اقول اشهدوا ان هذا قد زعم انه قد امذر الي صاحب في الايام الثلثة كان ياتيه كل يوم فيعذر اليه فيمحتفي منه فان كان الامر كما قال فقد ابطلت عليه الخيار واذا ظهر بعد ذلك وانكر سألت المدمي البيه على الخيار وعلى امذره كما كان ادعى كذا في الذخيرة * اشترى شيئا على انه بالخيار ثلثة ايام فجاء المشتري في الايام الثلثة الى باب البائع ليورد البيع فاختمني البائع منه فطلب المشتري من القاضي ان ينصب خصما من البائع ليرده عليه اختلفوا فيه قال بعضهم ينصب خصما نظر للمشتري وقال محمد بن مسلمة رح لا يجيبه القاضي الى ذلك ولا ينصب خصما لان المشتري لما اشترى ولم ياخذ منه وكلاما مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فان لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من القاضي الاعذار عن محمد رح فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي الى ذلك فيبعث مناد يا بنادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصمك فلانا يريد ان يرد عليك البيع فان حضرت والا نقضت البيع فلا ينقض القاضي البيع من غير اعذار وفي رواية لا يجيبه القاضي الى الاعذار ايضا فليل محمد رح كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري ان يستوثق فياخذ منه وكلاما ثقة اذا خاف الغيبة حتى اذا غاب البائع يرد على الوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى شيئا يتسارع اليه الفساد على انه بالخيار ثلثة ايام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري اما ان تفسخ البيع واما ان تاخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تجيز البيع او يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجانبين كذا في فتح القدير

كذا في فتح القدير * ولو باع شيئا مما ينسارع اليه الفساد بيعا باذاول لم يقبضه المشتري ولم ينتقد منه من حتى غاب كان للبائع ان يبيعه من آخر ويحل للمشتري الثاني ان يشتري وان كان يعلم ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الخيار للبائع او للمشتري فقال من له الخيار ان لم افعل كذا اليوم ابطلت خياري لا يبطل خياره وكذا لو قال ذلك في خيار العيب ولو لم يقل كذا ولكن قال ابطلت خياري فدا او قال ابطلت خياري اذا جاء غد فجاء غد ذكر في المنتقى انه يبطل خياره وليس هذا كالاول لان هذا وقت يجيء لا محالة بخلاف الاول كذا في الظهيرية * ولو باع جارية بعبد على انه بالخيار في الجارية فهبة العبد او مرضه على البيع اجازة وعرضها على البيع فسخ على الاصح كذا في البحر الرائق * رجل اشترى جارية على انه بالخيار فرد غيرها على البائع وقال هي التي اشتريتها فالقول قوله وللبيع ان يملكها ويطأها كذا في الوقعات الحسامية * بشر من ابي يوسف رح مسلم باع من مسلم مصيرا على ان البائع بالخيار وقبضها المشتري فصارت في يده خمر افقدا انتقض البيع ذكر المسئلة في المنتقى قال وضمن العصير وهكذا روى من محمد رح وقال الحاكم هو الفضل رح وقد قال في موضع آخر البائع على خياره ان سكت حتى مضى الثلث لزم المبيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشر ان البيع ينتقض لو لم يتخاضعا حتى صار خلافا فاختر البائع الزام البيع فله ذلك ولا يعتبر رضا المشتري في المشهور من الرواية كذا في الذخيرة * امنتقى باع عبدا على ان البائع بالخيار فان له في التجارة لا يكون هذا نقضا للبيع الا ان يلحقه دين ولو مضاه بعد ما لحقه دين لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو باع عبده على انه بالخيار ثلثة ايام وسلمه الى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا ابطالا للخيار كذا في الفصول العمدية في الفصل الخامس والعشرين * واذا باع عبدا على ان البائع بالخيار وقبضه المشتري وقتل العبد عند المشتري قتيلا ومات العبد وضمن المشتري قيمته للبائع اخذ اولياء الجناية القيمة من البائع وكان للبائع ان يرجع على المشتري بمثلها وهو بمنزلة الغصب رجل باع عبدا على انه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلث قد فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك قد اجزت البيع وقبل المشتري فهذا جائزا استحسانا ولو جنى البائع على المبيع في هذه الصورة جناية ونقصه فقال المشتري انا آخذة كذلك فليس له ذلك الا ان يسلم البائع له كذا في المحيط * ولو استهلك المبيع اجنبي والخيار للبائع

لا يفسخ البيع والبائع على خياره سواء كان المبيع في يد المشتري أو في يد البائع فان شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالضمان وكذلك لو استهلكه المشتري ان شاء فسخ البيع واتبع المشتري بالضمان وان شاء اجازة واتبعه بالثمن ولو تعيب المبيع في يد البائع فان كان بأفة سماوية أو بفعل المبيع لا يبطل البيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازة فان اجاز فالمشتري بالخيار فان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك لتغير المبيع قبل القبض وان كان بفعل البائع بطل البيع وان كان بفعل اجنبي لم يبطل البيع وهو على خياره ان شاء فسخ البيع واتبع الجاني بالارش وان شاء اجاز واتبع المشتري بالثمن والمشتري يتبع الجاني بالارش وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يبطل البيع والبائع على خياره ان شاء فسخ واتبع المشتري بالضمان وان شاء اجازة واتبع المشتري بالثمن وكذلك اذا تعيب في يد المشتري بفعل اجنبي أو بفعل المشتري أو بأفة سماوية فالبايع على خياره ان شاء اجاز البيع وان شاء فسخه فان اجاز اخذ من المشتري جميع الثمن غير انه ان كان التعيب بفعل الاجنبي للمشتري ان يتبع الجاني بالارش وان فسخ فان كان التعيب بفعل المشتري أو بأفة سماوية فالبايع باخذ الباقي وارش الجناية من المشتري وان كان التعيب بفعل اجنبي فالبايع بالخيار ان شاء اتبع الجاني بالارش وان شاء اتبع المشتري وهو يرجع بما ضمن على الاجنبي هكذا في البدائع * وروى ابو سليمان عن ابي يوسف رح في الامالي اذا جنى المبيع في يد البائع جناية والخيار له فان نقض البيع دفعه البائع او فداه فان امضى البيع او سكت حتى مضت المدة وقبله المشتري ورضى بعيب الجناية دفعه المشتري او فداه كذا في المحيط * رجل اشترى ابنة على ان البائع بالخيار ثم مات المشتري فاجاز البائع البيع حتى الابن ولا يرث اباؤه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع المكاتب او الماذون وشرط الخيار لنفسه فعجز المكاتب او حجر الماذون في مدة الخيار فقد لزم البيع وبطل الخيار في قولهم جميعا كذا في البنا بيع * باع شاة على انه بالخيار ثلثة ايام فجاء البائع صوفها في مدة الخيار يكون نقضا كذا في الفصول العمادية * ولو كان الخيار للبائع والجارية عنده فوطئت بشبهة انتقض البيع كذا في المحيط * ولو باع جارية على انه بالخيار ثلثة ايام فاكنت اكنسابا عند البائع او عند المشتري او ولدت اولادا فان الكل يدور مع الاصل ان تم البيع بينهما يكون للمشتري وان انفسح البيع بينهما يكون للبائع كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان الخيار للمشتري فنقض

هذا البيع بما ذكرنا من المعاني الثلاثة وبمعنى آخر هو ما وان يتصرف المشتري في المبيع تصرف الملاك والاصل فيه ان كان كل فعل باشر المشتري في المشتري بشرط الخيار له فعلا يحتاج اليه للامتحان ويحل في غير الملك بحال فالاشتغال به اول مرة لا يكون دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وكل فعل لا يحتاج اليه للامتحان او يحتاج اليه للامتحان الا انه لا يحل في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في الذخيرة * اذا كان الخيار للمشتري فباعه او اعتقه او دبره او كاتبه او رهنه او وهبه سلم او لم يعلم او اجر فهذا كله اجازة منه لان هذه التصرفات تختص بالملك هكذا في النهاية * وكذا لو اعتق بعضه كذا في النهر الفائق * الوطو والنقبيل بشهوة والمباشرة بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة اجازة من المشتري واما المس والنظر الى فرجها بغير شهوة لا يكون اجازة هكذا في البدائع * ولو نظر الى سائر امضائها بشهوة لا يسقط خياره لانه يحتاج اليه للامتحان بخلاف البائع لو لمس سائر امضائها او نظر الى فرجها الا من شهوة او نظر الى سائر امضائها من شهوة يجب ان يسقط خياره لانه لا يحتاج الى ذلك وهذه التصرفات لا تحل بدون الملك كذا في محيط الرخصي * وهذا الشهوة ان تنتشر آلتها او يزداد انتشارها وقيل ان يشتهي بقلبه ولا يشترط الا انتشار كذا في السراج الوهاج * رجل اشترى من آخر جارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ثم ان المشتري قبلها او لمسها او نظر الى فرجها ثم اراد ان يردّها وقال لم يكن ذاك بشهوة فالقول قوله مع يمينه هكذا روى عن محمد بن ح في المنتقى ثم قال الا يروى ان رجلا لو قبل امرأته او لمسها او نظر الى فرجها ثم قال لم يكن من شهوة كان القول قوله كذا همنا ولو كان به اشارة ثم قال كان ذلك منى بغير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدر الشهيد يقول في القبله يفتى بحرمه المصاهرة ما لم يتبين انه فعل بغير شهوة وفي اللبس والنظر الى الفرج كان يقول لا يفتى بالحرمه ما لم يتبين انه فعل بشهوة فعلى قياس ما قاله الصدر الشهيد ثمه يجب ان يقال في مسئلة المشتري اذا قبلها ثم قال لم يكن من شهوة ان لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط * ولو قبلها المشتري فقال قبلتها بغير شهوة ان كان في الفم لا يقبل قوله وان كان في سائر البدن فالقول قوله وهو على خياره كذا في السراج الوهاج * ذكر الصدر الشهيد ح في بيعه اذا نظرت الجارية الى فرج المشتري او قبلته او لمسته بشهوة فاقرا المشتري انها فعلته بشهوة فان فعلت ذلك يتمكن المشتري سقط خياره بالاجماع كذا في الفتاوى الصغرى * وان اختلفت اختلاسا

من غير تمكين المشتري وهو كاره لذلك فكذلك عند أبي حنيفة رح وروى من أبي يوسف رح انه لا يكون ذلك اجازة للبيع وقال محمد رح لا يكون فعلها اجازة للبيع كيف ما كان واجمعوا على انها لو باضعتته وهونائم بان ادخلت فرجه في فرجها بسقط الخيار هكذا في البدائع * اذا دها الجارية المشتراة الى فراشه لا يبطل خياره وكذا اذا زوجها الا اذا وطئها الزوج كذا في الفتاوى السراجية * وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العقد وبطل الخيار سواء كان بفعل البائع او بغير فعله وهذا قول أبي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الظهيرية * وان كان العيب مما يحتمل الارتفاع كالمرض فالمشتري على خياره ان شاء فسخ وان شاء اجاز وليس له ان يفسخ الا ان يرتفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ وازم البيع كذا في البدائع * ولو مرض العبد والخيار للمشتري فلقى البائع وقال نقضت البيع ورددت العبد عليك فلم يقبل البائع ولم يقبضه فان مضت المدة والعبد مريض لزم المشتري وان صح فيها فلم يرد حتى مضت المدة كان له ان يرد على البائع بذلك الرد الذي كان منه كذا في فتح القدير * واذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبراءة من المرض وذهاب البياض من العين فانها تمنع الرد والفسخ عند أبي حنيفة وابي يوسف رح كذا في السراج الوهاج * وان كانت الزيادة متصلة غير متولدة منه كصبغ الثوب وخطاطته ولت السويق بالسمن والبناء والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع وكذلك اذا كانت الزيادة منفصلة متولدة كالولد واللبن والصوف والعقرو الارش وغيرها فانها تمنع من الرد ايضا كذا في البنابيع * والمنفصلة الغير المتولدة كالغلة والكسب لا تمنعه اتفاقا كذا في النهر الفائق * فاذا اختار البيع فالزيادة له مع الاصل اجماعا وان اختار الفسخ يرد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رح وقال يرد الاصل لا غير الزوائد للمشتري كذا في السراج الوهاج * ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري والخيار له لينظر الى سيرها او قوتها او كان ثوبا فلبسه لينظر الى مقداره او كانت امة فاستخدمها لينظر ذلك منها فهو باق على خياره فان زاد في الركوب على ما يعرف به فهو رضا وسقط خياره فان ركبها لاحتاجته فهو رضا هكذا في السراج الوهاج * هذا اذا كان الاستخدام يسيرا فاما اذا كان كثيرا يخرج عن حد الامتحان والاختيار يكون لاختيار المالك كذا في المحيط * وان لبسه

وَأَنْ لَبَسَهُ لِيَسْتَدْفَأَ بِهِ وَهُوَ أَنْ يَلْبَسَهُ لِدَفْعِ هَازِيَةِ الْبَرْدِ بَطْلُ خِيَارِهِ كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ * وَأَنْ رَكِبَهَا لِيَسْقِيَهَا أَوْ يَشْتَرِي لَهَا عِلْفًا أَوْ لِيَرُدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَالْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ أَجَازَةً وَفِي الْأَسْتَحْدَانِ لَا يَكُونُ أَجَازَةً وَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * قِيلَ هَذَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَنَّ الرَّدُّ وَالسَّقْيُ وَالْعِلْفُ إِلَّا بِالرَّكُوبِ وَأَنْ أَمَكْنَ بَدُونِ الرَّكُوبِ يَبْطُلُ وَكَذَلِكَ الرَّكُوبُ لِحَمْلِ حُلْفٍ أَنْ كَانَ فِي وَعَاءٍ وَاحِدٍ لَا يَبْطُلُ وَأَنْ كَانَ فِي مَدْلَيْنِ يَبْطُلُ ذِكْرُهُ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ * وَأَنْ أَسْتَحْدَمَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَإِنْ كَانَ فِي النَّوعِ الَّذِي أَسْتَحْدَمَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى كَانَ اخْتِيَارُ الْمَلِكِ وَأَنْ كَانَ فِي نَوْعٍ آخَرَ لَا يَكُونُ اخْتِيَارًا وَلَا اكْرَاهًا عَلَى الْأَسْتِحْدَامِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى اخْتِيَارُ الْمَلِكِ فَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْأَجَارَاتِ فَقَالَ بَانَ بِأَمْرٍ بِحَمْلِ الْمَتَاعِ عَلَى السَّطْحِ أَوْ بِأَنْزَالِهِ مِنْ السَّطْحِ أَوْ بِتَقْدِيمِ الْفِعْلِ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ بِأَنْ تَغْمِزَ رِجْلَهُ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ مِنْ شَهْوَةٍ أَوْ بِأَنْ تَطْبِخَ أَوْ تَحْبِزَ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِسَيْرٍ أَوْ بِأَنْ يَأْمُرَهَا بِالطَّبْخِ وَالْحَبْزِ فَوَقَّ الْعَادَةُ فَذَلِكَ رِضَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ رَكِبَ الدَّابَّةَ لَيَعْرِفَ سَيْرَهَا ثُمَّ رَكِبَهَا مَرَّةً أُخْرَى أَنْ رَكِبَهَا لِمَعْرِفَةِ سَيْرِ آخَرٍ خَيْرُ الْأَوَّلِ بَانَ رَكِبَهَا أَوْ لَا لَيَعْرِفَ أَنَّهَا هَمَلًا جَئِمَ رَكِبَهَا ثَانِيًا لَيَعْرِفَ مَرَّةً مَعْدُومًا فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ وَالثُّبُوتُ إِذَا لَبَسَهُ مَرَّةً لِمَعْرِفَةِ الطَّوْلِ وَالْعَرْضِ ثُمَّ لَبَسَهُ ثَانِيًا يَسْقُطُ خِيَارُهُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَلَوْ اشْتَرَى أَرْضًا مَعَ حَرْثِهَا فَسَقَى الْحَرْثَ أَوْ فَصَلَ مِنْهُ شَيْئًا أَوْ حَصَدَهُ أَوْ عَرْضَ لِلْبَيْعِ بَطْلُ خِيَارِهِ لَا لَوْ مَرَضَهُ لَيَقُومُ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * وَلَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ نَخْلٌ فَصَرَمَ النَّخْلَ أَوْ لَقِحَ بَطْلُ خِيَارِهِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِ * وَلَوْ زَرَعَ الْأَرْضَ أَوْ حَرَّثَهَا فَهُوَ رِضَا مِنَ الْمُشْتَرِي وَمِنْ الْبَائِعِ فَسَخَ وَلَوْ كَانَ النَّهْرُ عَارِيَةً وَكَانَ يَسْقِي بِهِ كَمَا كَانَ يَسْقِي قَبْلَهُ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَكَذَا إِذَا أَعَارَهُ أَوْ آجَرَهُ سَقَطَ خِيَارُهُ سَوَاءً سَقَى مِنْهُ أَمْ اسْتَعِيرَ أَوْ لَمْ يَسْقِ كَذَا فِي التَّائَاتِ خَانِيَةِ نَافِلَةٍ مِنَ الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ * وَكَرَى النَّهْرَ وَكَبَسَ الْبَثْرَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَلَوْ أَنَّهُ دَمَتِ الْبَثْرُ ثُمَّ بَنَاهَا لَمْ يَعْذِ خِيَارُهُ كَذَا فِي النُّخْبَةِ * وَلَوْ سَقَى مِنَ نَهْرِ الْأَرْضِ دَوَابَّهُ أَوْ شَرِبَ بِنَفْسِهِ لَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ لِأَنَّهُ مَبَاجٍ وَلَوْ سَقَى مِنْ نَهْرِهَا أَرْضًا أُخْرَى فَهُوَ رِضَا بِخِلَافِ مَا إِذَا سَقَى مِنْهُ أَجْنَبِيًّا بِغَيْرِ عِلْمِهِ وَلَوْ رَمَتْ مَاشِيَةُ الْمُشْتَرِي الْكَلْبُ يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِخِلَافِ مَاشِيَةِ النَّاسِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَأَنْ اشْتَرَى الرَّجُلُ نَهْرًا أَوْ بَيْتًا وَهُوَ بِالْخِيَارِ فَوَقَعَتْ فِي الْبَثْرِ شَاةٌ فَدَامَتْ أَوْ وَقَعَتْ فِيهَا عَذْرَةٌ أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يَنْتَجِسُ الْمَاءُ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا قَبْلَ الْخُرْجِ وَإِذَا نَزَحَ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ جَنِينٌ طَهَرَ هَلْ لَهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْبَائِعِ لَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْكِتَابِ

واختلف المشايخ فيه قال بعضهم له حق الرد لان العيب زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له اثر فيكون المشتري على خياره على قياس ما لو حُم العبد في مدة الخيار في يد المشتري ثم انقطع منه الحمى في المدة كان المشتري على خياره وحكى الفقيه ابو جعفر من استاذنا: ابي بكر البلخي انه لا يكون له الرد ايضا بعد النزع لانه بقي بعد النزع نوع عيب فانه وان ظهر مر فالايظهر مند بعض العلماء كذا في الذخيرة * ولا يسقط خياره لو استثنى من البئر لشربه ووضوئه ودوابه لينظر الى كثرة الماء لانه محتاج اليه ولو سقى بها زرعاً بطل خياره لانه غير محتاج اليه لمعرفة قدر الماء هكذا في المحيط * ولو قطع حوافر الدابة او اخذ بعض مرقها لا يبطل كذا في فتم القدير * فان ودجها او قصد حنكها او بزفها فهو رضاء كذا في السراج الوهاج * ولو حمل عليها ملغاً يسقط خياره هكذا روى عن ابي يوسف رح وعنه محمد رح انه اذا حمل ملغاً لها عليها لا يسقط خياره ولو كان له دواب فحمل على جميع الدواب عليها فذلك رضاء هكذا في المحيط * اشترى بقرة او شاة على انه بالخيار فحلب لبنها بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية * وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وفي القدوري اذا سكن المشتري الدار او اسكنها رجلاً باجراً او غير اجراً ولم منها شيئاً او احدث فيها بناء او جصصها او طينها او هدم منها شيئاً فهو رضاء للبيع كذا في الظهيرية * ولو سقط حائط منها بغير صنع احد يسقط الخيار كذا في محيط السرخسي ولو اشترى داراً وهو ساكن فيها على انه بالخيار فدام على السكنى لا يبطل خياره كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان فيها ساكن باجراً فباعها البائع برضاء وشرط الخيار للمشتري فترك المشتري واستأدى الغلة فهذا رضاء كذا في الحاوي * المشتري بخيار الشرط اذا باع بخيار الشرط قبل يبطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * ولو نزع من الكتب لنفسه او لغيره لا يبطل وان قلب الاوراق وبالدرس منه يبطل كذا في البحر الرائق * قالوا ولو قيل بالانتعاض يبطل الخيار وبالدرس لا يبطل خياره فله وجه ويجوز الاخذ به كذا في فتاوى قاضيخان * وهو المأخوذ كذا في جواهر الاخلاط * ولو حجم الغلام او سقى دواء او حلق راسه فهو رضاء كذا في المحيط * وعن محمد رح اذا امر الغلام بجز راسه يعني راس الغلام فهذا ليس برضاء الا ان يزيد به الدواء كذا الطلي بالنورة الا ان يراد به الدواء وكذا فصل الراس واللحية وفي المنتقى اذا احتجم الخادم بامر المشتري فهو رضاء كذا في الظهيرية * ولو اشترى قناباً بخيار فراه بحجم الراس باجر فسكت

كان رضا لالوبلا اجر لانه لا استخدام الاثري انه لو قال احببني فحججه لم يكن رضا كذا في البحر الرائق * وفي الأصل اشترى جارية فامرها ان ترضع ولده لا يكون رضا كذا في الفصول العمادية * ولو امر الجارية بعد ما اشتراها على انه بالخيار بالمشط والدهن او اللبس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية * اشترى بشرط الخيار شيئا فقبضه او نقد ثمنه لا يبطل بذلك خياره كذا في الفصول العمادية * ابن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال او اكتسبه ثم استهلكه العبد بعلم المشتري بغير اذنه او بغير علمه لا يبطل خيار المشتري ولو وهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عنق الابن ولا يبطل الخيار في العبد ولو وهب للعبد ام ولد المشتري وقبضها العبد بطل الخيار في العبد قال ولا يشبه الولد ام الولد من قبل ان ام الولد تبقى على ملكه بعد بحكم الخيار والولد لا يبقى ولو ان المشتري استهلك المتاع الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روي ابن سماعة عن محمد رح هذه المسئلة كذا في الظهيرية * ولو اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول ابي حنيفة رح ولا يبطل في قول محمد رح وعن ابي يوسف رح فيه روايتان ولو قطع البائع يده قبل التسليم الى المشتري لا يبطل الخيار عند الكل ولو قطع اجنبي عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * واذا بيعت الدار بجانب الدار المشتراة بشرط الخيار للمشتري فاخذها المشتري بالشفعة فقد سقط خياره كذا في المحيط * والاخذ ليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه اخذ او لا كذا في النهر الفائق * المشتري بشرط الخيار اذا رهن بالنم في ايام الخيار جاز كذا في الفصول العمادية * واذا باضت الدجاجة في المدة سقط الخيار الا ان يكون مذرة واذا ولد الحيوان سقط الا ان يكون الولد ميتا كذا في البحر الرائق * وفي المنيع اذا ولدت في يد المشتري ولد اميتان لم ينقصها الولادة فهو على خياره كذا في المحيط * واذا كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع باجازه احدهما حتى يجتمعا عليه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل باع عبدا بامته على ان كل واحد منهما بالخيار في ما باع فاجاز باع العبد البيع وقد تفاضلت العبد في يد المشتري فقد لزمه وتم البيع وفيه رجل اشترى عبدا بجارية وشرط كل واحد الخيار لنفسه فيما باع ثم اعتق معا جاز عنق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها رجل اشترى من آخر عبدا بالدرهم وهما جميعا

بالخيار فقال البائع قد اجزت البيع بمحض من المشتري وقال المشتري بعد ذلك قد فسخت البيع بحضرة البائع فالبيع يفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قبل ان يرد في الايام الثلاثة او بعدها فعلى المشتري الثمن من قبل ان البائع قد الزم البيع وصار المشتري بالخيار دون البائع ولو اصابه عيب قبل هذه المقالة او بعدها فهو سواء وعليه الثمن ولا يستطيع رده بعد العيب الذي اصابه وان بدأ المشتري ففسخ العقد ثم ان البائع اجاز البيع ثم هلك العبد فعلى المشتري قيمته ^١ وكذلك لو اصابه عيب نقصه بعد هذه المقالة فالبيع منتقض برده المبيع ويرد نقصان العيب ولو اصاب العيب قبل ان يفسخ المشتري البيع ثم اجاز البائع فالبيع لازم للمشتري وعليه الثمن كذا في المحيط * واذا كان الخيار للبائع او للمشتري فتناقضا البيع ثم هلك عند المشتري قبل ان يقبضه البائع فعلى المشتري الثمن اذا كان له الخيار والقيمة ان كان الخيار للبائع كذا في المبسوط * ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار ورضي احدهما بالبيع صريحا ودلالة لا يرد الاخر بل يبطل خياره عند الامام وقال لا يرد البيع في نصيبه وعلى هذا الخلاف خيار الرؤية والعيب كذا في النهر الفائق * رجل اشترى مبداء من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين بالخيار فرضي احدهما بالبيع ولم يرض الآخر لزمهما البيع في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان *

الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار * اذا اختلفا فيه فالقول قول الذي ينفيه وان اختلفا في مقداره فالقول قول المقر باقصر الوقتين وان اختلفا في مضيه فالقول قول الذي ينكر مضيه كذا في المبسوط * اختلفا في شرط الخيار واقاما بينة فبينته مدمى الخيار او كذا في القنية * ان كان الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة فالقول لمن له الخيار رادى الفسخ او الاجازة والبينة بينة الآخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدمى الاجازة ايهما كان والبينة لمدمى النقض واما اذا كان الخيار لهما واختلفا في النقض والاجازة في المدة فالقول لمدمى النقض والبينة للآخر وان اختلفا بعد مضي المدة فالقول لمدمى الاجازة والبينة لمدمى النقض كذا في محيط السرخسي * هذا كله اذا لم يكن لبينتهما تاريخ ولو ارضت البينتان يقبل بينة ابيهما تاريخا ايهما كان على الفسخ والاجازة كذا في شرح الطحاوي * قال محمد رح في الجامع الكبير رجل باع مبداء من رجل بالف درهم على ان البائع فيه بالخيار ثمانية ايام وقبضه المشتري فمضت المدة

فمضت المدة فقال احدهما ايهما كان ان العبد مات في الثلث وانتقض البيع ووجببت القيمة وقال الآخر لاهل هوى ابقى فالقول قول من يدعى انه حي آق وان اقاما البينة كانت البينة بينه من يدعى انه حي ابقى ايضا كذا في المحيط * واما اذا اتصادقا على الموت فقال احدهما مات في الثلث وقال الآخر بعد الثلث فالقول لمدعيه في الثلث والبينة للآخر واما ان اتصادقا على الموت بعد الثلث في يد المشتري واختلفا في الفسخ والاجازة فاقام احدهما البينة ان البائع نقض في الثلث واقام آخره اجازة في الثلث فالبينة لمدعي النقض وقيل هذا قياس وفي الاستحسان البينة لمدعي الاجازة وان اتصادقا على الموت في الثلث والمسئلة بحالها فبينة مدعي الاجازة اولى ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلث واجازة البائع في الثلث وادعى الآخر الموت في الثلث ونقض البائع قبله فالقول لمدعي النقض والبينة للآخر ولو ادعى احدهما الموت بعد الثلث ونقض البائع في الثلث والآخر الموت في الثلث واجازة البائع قبله فالقول لمدعي النقض والبينة لخصمه وكذلك لو كان الخيار لهما فاختلغا على هذا الوجه كذا في محيط السرخسى * قال محمد رح في الجامع ايضا رجل باع عبدا على ان البائع بالخيار ثلثة ايام فقبضه المشتري وقيمته الف درهم فزادت قيمته في الايام الثلثة فصارت الفى درهم ثم مضت الايام الثلثة واقام البائع البينة ان المشتري قتله خطأ في الايام الثلثة بعد ما صارت قيمته الفى درهم وانكره المشتري فاقام المشتري بينة ان البائع قتله خطأ بعد مضي الايام الثلثة فالبينة بينة البائع ولو اقام احدهما البينة انه مات في يد المشتري في الايام الثلثة واقام الآخر البينة انه مات بعد الثلث كانت البينة بينة من يدعى الموت بعد الثلثة وان افضينا بوجوب ضمان القتل للبائع هنا كان للبائع ان يضمن ما قتله المشتري ولو اراد ان يضمن المشتري قيمة العبد يوم قبضه لم يكن له ذلك وكذلك ان اقام البائع بينة ان فلانا قتله في الايام الثلثة خطأ واقام المشتري بينة على ذلك الرجل او غيره انه قتله خطأ بعد مضي الايام الثلثة كانت بينة البائع اولى ويقضى للبائع على ما قتله القاتل بقيمته يوم القتل وان اختار تضمين المشتري القيمة لم يكن له ذلك ولو كان المشتري اقام البينة على البائع على ان البائع قتله في الايام الثلثة واقام البائع بينة ان المشتري قتله بعد الايام الثلثة فالبينة بينة البائع ولو اقام البائع بينة على ان هذا الاجنبى قتله بعد الايام الثلثة واقام المشتري بينة على ان هذا الاجنبى او غيره قتله في الايام الثلثة فالبينة بينة البائع وان اراد المشتري في هذا الوجه اثبات القتل على الذي اقام

عليه البائع البينة أنه قتله بعد الثلث وأراد تضمينه لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو اتفقا أن هذا الرجل خصبه في الثلث وأدعى البائع الموت في الثلث وأدعى المشتري الموت بعد الثلث فالبينة للمشتري ولو مكسافبينة البائع أولى والمشتري أن يضمن الغاصب قيمته كذا في محيط السرخسي * وكذلك إذا كان الغصب من اثنين كان للمشتري أن يأخذ الذي أثبت الغصب عليه بضمانه وإن لم يقيم البينة على ما وصفنا من القتل والموت فالقول قول من يدعى القتل والموت في الثلث كذا في المحيط *

الفصل الخامس في شرط الخيار في البعض والخيار لغير العاقد * ولو اشترى ثوبين أو عشرين أو دأبتين على أنه بالخيار في أحدهما ثلثة أيام أو على أن البائع بالخيار في أحدهما ثلثة أيام فهذه المسئلة على أربعة أوجه في ثلثة منها يفسد البيع فيهما جميعا وفي الواحد جاز فيهما جميعا أما الوجه الثلثة فأحدها إذا لم يعين الذي فيه الخيار ولم يبين ثمن كل واحد منهما على حدة والثاني إذا عين الذي فيه الخيار ولم يبين حصة كل واحد منهما من الثمن والثالث إذا بين حصتهما من الثمن ولم يعين الذي فيه الخيار والرابع إذا عين الذي فيه الخيار وبين حصتهما من الثمن فإن البيع جائز في أحدهما باقيا في الآخر الخيار فإن أجاز البيع من له الخيار أو مات أو مضت مدة الخيار من غير فسخ تم البيع فيهما وأزم المشتري ثمنهما وليس للآخر فسخ البيع في أحدهما ولا في كليهما حتى ينقذ ثمنهما كذا في البناء بيع * ولو اشترى كيليا أو وزنيا أو مبد أو أحدا على أنه بالخيار في نصفه صح فصل الثمن أولا ولا فرق بين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري فإن كان الخيار للمشتري فله أن يرد النصف الذي شرط له الخيار فيه وإن كان فيه تفريق لصفقة على البائع لأنه رضى بهذا التفريق كذا في الكافي * وإن اشترى الرجل من آخر عشرين كل واحد منهما بالف درهم وشرط الخيار في أحدهما بعينه للبائع حتى جاز العقد فقال المشتري أنا أخذ الذي لا خيار فيه وانقذ ثمنه لم يكن له ذلك ولو أراد البائع من المشتري أن ينقذ جميع الثمن وأبى المشتري لا يجبر عليه ولو أراد البائع أن يسلم الذي لا خيار فيه إلى المشتري ويقبض ثمنه من المشتري وتوقف العبد الآخر وقال المشتري لا أقبل منك ولا أعطيك شيئا من الثمن حتى تجيز البيع في الآخر فأخذهما أو تفسخ العقد فيه فأخذ العبد الذي تم البيع فيه بحصته فذلك إلى المشتري كذا في المحيط * ولو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشتري وبأخذ ثمنهما لم يجبر المشتري على ذلك وإن قال المشتري أنا أخذ العبدين وانقذ ثمنهما ليس

له ذلك الا برضاء البائع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصورة فاراد المشتري ان ياخذ العبد الذي وجب البيع فيه وياخذ ثمنه وابي البائع لا يجبر البائع عليه وكذا لك لو اراد البائع ان يسلم الى المشتري العبد الذي وجب فيه البيع وياخذ ثمنه وابي المشتري ذلك فذلك كله الى المشتري ولو قال المشتري انا آخذ العبدين وانقد ثمنهما وابي البائع ذلك لا يجبر البائع عليه ولو قال البائع للمشتري اعطيك العبدين واخذ الثمنين وانت على خيارك لا يجبر عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدا وشرط الخيار لغيره ثلثة ايام فايهما اجاز البيع جازوا بهما ففسخ البيع انفسخ فالبائع على هذا الشرط صحيح عند علمائنا الثلثة استحسانا كذا في الجامع الصغير * وان اجازا احدهما وفسخ الآخر فان عرف السابق منهما فهو اولي كذا في المحيط * وان فسخ احدهما واجاز الآخر معا فالفسخ اولي كذا في الحاوي * وهو الاصح هكذا في النهر الفائق * رجل امر آخر بان يبيع عبده بشرط الخيار للأمر فباعه باقا بغير خيارا وبشرط الخيار لنفسه توقف ولو امثل بان يشترط الخيار للأمر ثبت الخيار لهما فايهما اجازا ونقض صح غير ان المأمورا ان اجاز بطل خياره وبقي الأمر على خياره ويكون الباقي خيارا لاجازة حتى لا يتوقف بمدة وكذا لو امره بالبيع مطلقا وبشرط الخيار لنفسه فباع وشرط الخيار للأمر ولا جنبي ثبت الخيار لهما لما مر ان اشتراط الخيار لغير العاقد اشتراط لنفسه كذا في الكافي * واذا أمر رجلا بان يشتري له عبدا بعينه او بغير عينه وسمى له ثمننا وجنسا حتى صح الأمر وامره ان يشترط الخيار لنفسه يعني للمأمور فاشترى وشرط لنفسه او للأمر ولا جنبي نفذ على الأمر ولو امره ان يشترط الخيار للأمر فاشتراه بغير خيار او شرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الأمر ولكن يلزم المأمور كذلك لو امره بان يشترط الخيار لنفسه فاشتراه بغير خيار لنفسه لا ينفذ على الأمر ولو امره ان يشترط الخيار للأمر فاشتراه وشرط الخيار له كما امره به حتى نفذ على الأمر ثم اجاز المأمور البيع بطل خياره والأمر على خياره فان اجاز العقد كان العبد له وان رد كان الموكيل حتى لو هلك العبد بعد ذلك في يد الوكيل هلك من مال الوكيل ولو ان الوكيل لم يجز البيع من الابتداء حتى قال الأمر له رد العبد فلا حاجة لي فيه فهلك بعد هذا القول في يد الوكيل هلك من مال الأمر فان قال الوكيل بعد ما قال له الأمر رد هذا العبد رضيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الوكيل هلك من مال الأمر ولو باعه المأمور بعد الأمر بالرد من رجل توقف على اجازة الأمر أو اجاز البيع الثاني نفذ البيع الثاني والاول

ونثبت الملك له ويطيب له الربح ان كان في الثمن ربح وان نقض البيع الثاني صار الحال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وان نقض البيع الاول بعد البيع الثاني لزم العبد المأمور ولكن لا ينفذ عليه بيعه الذي كان قبل ذلك فان جدد المأمور بيعا بعد ذلك نفذ وطاب له الربح ان كان في الثمن ربح كذا في المحيط * واذا اشترى الرجل شيئا غيره بامره وشرط الخيار للأمر كما امره به حتى ينبت الشيا وللامر والوكيل ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك فقال البائع ان الأمر قد رضى والأمر غائب وانكر الوكيل ذلك فالقول للوكيل بلا يمين وذكر شمس الأئمة الحلواني رح ان في استحلاف الوكيل في هذه المسئلة روايتين وعلى اصح الروايتين استحلاف الوكيل كذا في النخبة * هذا اذا لم يقم البائع بينة على ما ادعى فاما اذا اقام البائع البينة ان الأمر قد رضى فان البيع لازم للأمر وان كان الأمر غائبا وان لم يقم له بينة على ذلك الا ان المشتري قد صدقه فيما ادعى من رضا الأمر ثم حضر الأمر في مدة الخيار وانكر الرضا وادعى انه نقض البيع بمحض من البائع ذكر ان الشري يلزم المشتري ولا يلزم للأمر حتى لا يكون للوكيل ان يرجع على الأمر بالثمن اذا لم يكن مدفوعا اليه هذا اذا قال الأمر هذه المقالة في مدة الخيار وما اذا قالها بعد المدة فان البيع يلزمه ولا يكون مصدقا فيما حكى لانه حكى امر الابل ملك استينافه للحال كذا في المحيط * ولو باع الاب او الوصي او المضارب او الشريك او الوكيل وشرط الخيار لنفسه او للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وتم البيع عندها بن يوسف رح كذا في محيط السرخسي * وقال محمد رح في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا اجاز البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الصغير * وان مضى وقت الخيار نقض البيع كذا في الكافي * ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فعجز في الثلث تم البيع في قولهم وكذلك الماذون اذا حجر عليه المولى في الثلث بطل الخيار كذا في المحيط * ولو اشترى الاب او الوصي شيئا للصبي بدين في الذمة وشرط الخيار ثم بلغ الصبي فاجاز الاب او الوصي جاز لعقد عليهما والصبي بالخيار ان شاء اجاز وان شاء فسخ فان اجاز الصبي تم البيع في حقه وان فسخ زال حق الصغير فيصح الشراء في حق الاب او الوصي لوجود الاجازة فان لم يحجز الصبي شيئا حتى مات الوصي بعدما رضى بالبيع او قبل ذلك فاليتيم على خياره فان لم يموت الوصي ومات العبد في يد الوصي في وقت الخيار او بعد مضيته ومات اليتيم في وقت الخيار

في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري أو بعده فالشري لازم للمشتري كذا في الذخيرة *
الفصل السادس في خيار التعيين * صح خيار التعيين في القيميات لا في المثليات
 فيما دون الأربعة استحسانا كذا في النهر الفائق * ولا يصح في الأربعة كذا في الكافي *
 وهو أن يبيع أحد العبدین أو الثلاثة أو أحد الثوبين أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحدا
 كذا في البحر الرائق * ويجوز خيار التعيين في جانب البائع كما جاز في جانب المشتري
 كذا في الظهيرية * وهو الأصح كذا في البحر الرائق * وإذا وقع البيع على هذا فقبضهما المشتري
 فأحدهما ملك المشتري مضمون عليه بالنمن والآخر ملك البائع أمانة في يده هكذا في المحاوي *
 ثم قبل يشترط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير
 قال شمس الأئمة وهو الصحيح وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قال فخر الإسلام
 هو الصحيح كذا في التبيين * وأن ترا ضيا على خيار الشرط مع خيار التعيين ثبت حكمه وهو
 جواز أن يرد كلا من الثوبين إلى ثلاثة أيام ولو بعد تعيين الثوب الذي فيه البيع ولورد أحدهما
 كان بخيار التعيين ونبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة قبل رد شيء وتعيينه بطل
 خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يعين كذا في فتح القدير * وإذا لم يذكر خيار الشرط
 فلا بد من تأقيت خيار التعيين بالثلث عنده وبمدة معلومة أيتها كانت عندهما كذا في الهداية *
 وإذا ذكر الخيار مطلقا ولم يوقت كان الكرخي يقول لا يجوز هذا البيع واليه إشار في الجامع الصغير
 وفي المأذون واليه مال شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة المرخسي وفخر الإسلام على
 البزدي كذا في المحيط * وأن شرط معه خيار الشرط وهلك من له الخيار بطل خيار الشرط
 ويثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يملك الوارث رد هما وإذا اختار أحدهما بقي الآخر أمانة
 فان كان الخيار للمشتري وهلك أحدهما قبل القبض تعين الهالك للأمانة والقائم للبيع وله الخيار
 في القائم يأخذه أو يردّه ولو هلكا بطل البيع كذا في محيط السرخسي * وأن كان الباقي
 اثنين له أن يأخذ أيهما شاء وأن شاء تركهما ولو هلك الكل بطل البيع كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع والقائم للأمانة فيردّه ولو هلك على التعاقب
 تعين الهالك أولا للبيع قبل الهلاك ولزمه ثمنه ولو هلكا معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما كذا
 في محيط السرخسي * وكذلك لو هلكا على التعاقب ولكن لا يدري السابق لزمه نصف ثمن

كل واحد منهما كذا في النهاية * ولو قال البائع هلك اخلاهما ثمنا وقال المشتري لابل ارضيهما
 ثمنا فالقول للمشتري كذا في محيط السرخسي * ولو اقام احدهما البينة على الانفراد قبلت بينته
 وسقط اليمين ولو اقاما جميعا فبينة البائع او لم يثبت احداهما في يد البائع قبل القبض فالمتعيب
 منهما لا يتعين للبيع والمشتري على خياره ان شاء اخذ المتعيب بجميع ثمنه وان شاء اخذ الآخر
 وان شاء تركهما وكذا ان تعيبا جميعا كذا في شرح الطحاوي * ولو قبضهما ثم تعيب احدهما
 في يده تعين ذلك للبيع والاخر للامانة وان تعيبا جميعا ان كان على التعاقب لزمه الاول
 ويرد الباقي الى بائعه ولا يضمن نقصان ما حدث به كذا في الينا بيع * وان اختلفا في الاول
 فعلى ما ذكر كذا في البحر الرائق * ولو تعيبا معا فلا يتعين احدهما للبيع وله ان يأخذ ايها شاء بثمنه
 وليس له ردهما جميعا وبطل خيار الشرط ولو ازداد عيب احدهما بعد ذلك او حدث به عيب
 آخر تعين ذلك للبيع كذا في الينا بيع ولو تصرف المشتري في احدهما تصرف المالك جاز تصرفه فيه
 ويكون مختار له ولزمه ثمنه وتعين الآخر للامانة ولو تصرف البائع في احدهما فتصرفه فيه موقوف
 ان تعين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وان تعين ذلك للامانة نفذ تصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي *
 ولو تصرف المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره في رد الذي لم يختار وليس له ان يرد هما
 كذا في المحيط * ولو باعهما المشتري ثم اختار احدهما صح بيعه فيه ولو صبغ المشتري احد الثوبين
 تعين هو مبيعا ورد الآخر ولو امتنعهما البائع متق الذي يرد عليه وان كان امتنق ما اختاره المشتري
 لا يصح امتنقه وان استولدهما المشتري تعينت الاولى للبيع وضمن مقر الاخرى للبائع
 ولا يثبت نسب ولدها منه لعدم الملك ويؤمر المشتري بالبيان اينهما استولدها اولا فان مات
 قبل البيان فخير التعيين للورثة وان لم يعلم الورثة الاولى منهما ضمن المشتري نصف ثمن
 كل واحدة ونصف مقرها للبائع وتسعيان في نصف قيمتهما للبائع وروى ان الولدين يسعيان
 ايضا في نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية * ولو وطئهما البائع والمشتري فولدتا وادعى
 كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها اولا وضمن مقر الاخرى ويثبت نسب
 ولد الاخرى من البائع ويضمن البائع مقر الاخرى للمشتري وان ما قبل البيان ولم يعلم
 ورثة المشتري الاولى منهما لم يثبت نسب الولدين من احد وعقروا ضمن المشتري نصف ثمن
 كل واحد منهما ونصف مقرها للبائع والبائع يضمن نصف مقر كل واحدة منهما للمشتري ويتقاصان

وولاؤهم بينهما كذا في البحر الرائق * ولو كان الخيار للبائع والمستلة بحالها فله ان يلزم المشتري
 اي ثوب شاء وليس للمشتري خيار الترك لان البيع من جانبه بات وله ان يفسخ البيع لان له في المبيع
 منهما الخيار وليس له ان يلزمهما جميعا لان المبيع احدهما ولو هلك احدهما قبل القبض او بعده
 هلك امانة والبائع بالخيار ان شاء الزم الباقي وان شاء فسخ البيع فيه وليس له ان يلزم الهالك
 وان هلكا جميعا قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض ان هلك احدهما قبل صاحبه
 يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك آخر الان الاول هلك امانة وان هلكا مع الزم نصف
 قيمة كل واحد منهما كذا في شرح الطحاوي * ولو تعيب احدهما او كلاهما قبل القبض او بعده
 فخيار البائع على حاله وله ان يلزم المشتري ايهما شاء فان الزم السليم فلا خيار له في تركه
 وان الزم المعيب ان كان بعد القبض فكذلك وان كان قبل القبض فهو بالخيار ان شاء رضى به
 وان شاء تركه كذا في الينا بيع * وان الزم المعيب ولم يرض به ليس له ان يلزمه الاخر بعد ذلك
 كذا في الظهيرية * وان شاء البائع فسخ البيع واستردهما كذا في شرح الطحاوي * وان تعيب
 كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما كذا في الينا بيع * ولو تصرف المشتري
 فيهما او في احدهما لا يجوز ولو تصرف البائع في احدهما يجوز تصرفه فيه وتعين الاخر للبيع وله
 خيار الالزام فيه والفسخ ولو تصرف فيهما جميعا يجوز تصرفه فيهما ويكون فسخا للبيع كذا
 في شرح الطحاوي * ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط كذا في الظهيرية * ابن سمانة
 في نوارده عن ابي يوسف رح رجل اخذ من رجل ثوبين على ان ياخذ ايهما شاء ان شاء اخذ
 هذا بعشرة وان شاء اخذ هذا بعشرين وان شاء اخذهما جميعا فصبغ احدهما واختاره وردا الآخر
 فقال البائع اخترت الذي ثمنه عشرون وقال المشتري اخترت الذي ثمنه عشرة فاقول
 في الثمن قول المشتري ولو ان المشتري قطع الثوب قميصا ولم يخطه ثم اختلفا في الثمن
 فان شاء البائع اخذ ما اقربه المشتري من الثمن وان شاء اخذ الثوب مقطوما وان كان القطع
 قد زاد فيه مثل الصبغ فلا سبيل للبائع عليه وله اقربه المشتري المعلى عن ابي يوسف رح رجل
 اخذ من رجل ثوبين على ان ياخذ احدهما بثمان مسمى فصاع احدهما وقطع الآخر فقال المشتري
 اخترت الذي قطعت ثم ضاع الآخر وانا فيه امين وقال البائع لا بل اخترت الذي ضاع ثم
 قطعت الآخر فعليك قيمة الذي قطعت مع ثمن الذي ضاع فان المشتري ضاع من نصف ثمن الذي

كتاب البيوع (٧٦) الباب السادس * الفصل السابع

ضام ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه كذا في المحيط * ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضاً الا ان ههنا ما يتعين للبيع يكون مضروباً بالقيمة والباقي كما قلنا في الجائز فان ما قاما ضمن نصف قيمة كل واحد منهما ولو اختلفا المشتري فحق احدهما والتعيين اليه ولو اختلف احدهما بعينه او بامه جاز وما به قيمته ولا يجوز اعتاق البهيم لا من البائع ولا من المشتري ولو اختلف البائع احدهما بعينه ثم اعتق المشتري ذلك او عينه للبيع او مات فعتق البائع باطل ولورد ذلك على البائع صح صحته ولو كان اعتقهما وردا عليه فحق احدهما والتعيين اليه كذا في الظهيرية *

الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد في جنابة المبيع بشرط الخيار وما يتصل به * رجل اشترى من آخر شيئاً على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضه ثم جاء ليرده على البائع بحكم الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينه كذا في الظهيرية * ولو كانت السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فاراد المشتري اجازة العقد في حين في يد البائع فقال البائع ما بعته هذا وقال المشتري لاهل بعته هذا لم يذكر محمد رح هذا الفصل في شيء من الكتاب وقالوا ينبغي ان يكون القول قول البائع هذا الذي ذكرنا اذا كان الخيار للمشتري فاما اذا كان الخيار للبائع ان كانت السلعة مقبوضة فجاء المشتري بسلعة ليردها على البائع في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقبضته مني فقال المشتري الذي بعته اواقبضتني هذا فالقول للمشتري مع يمينه وان كانت السلعة غير مقبوضة فاراد البائع الزام البيع في حين فقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر ان القول للمشتري مع يمينه كذا في الذخيرة * قال محمد رح رجل باع عبداً على انه فيه بالخيار ثلثة ايام فقتل العبد قتيلاً خطأ في مدة الخيار فعلم المولى ذلك فاجاز البيع وهو مالم بالجناية لم يصير مختاراً للفداء وصحت الاجازة وكان للمشتري الخيار لان العبد قد تعيب في ضمان البائع فان اختار المشتري اخذ بخير بين الدفع والفداء وان اختار نقض البيع بخير البائع بين الدفع والفداء هذا اذا كانت الجنابة في يد البائع فان كانت في يد المشتري وباقي المسئلة بحالها فالبايع على خياره فان اجاز جاز ويثبت الملك للمشتري وقت العقد ثم بخير المشتري بين الدفع والفداء فان كان الخيار للمشتري وجنى العبد في يد البائع كان المشتري خيار العيب ويبقى خيار الشرط ايضاً فان اختار الاخذ بخير بين الدفع

بين الدفع والفداء وان اختار النقص يخير البائع ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار لم يكن له ان يرده على البائع الا ان يغديه في مدة الخيار فم له ان يرده بخيار الشرط لزوال العيب ولو لم يقدواختار الدفع سقط خيار الشرط وتقرر العبد على ملكه عند الاقدام على الدفع فيجب عليه الثمن رجل اشترى دارا بشرط الخيار للبائع او للمشتري او كان البيع باتا فوجد في الدار قتيلا فعلى قول ابي حنيفة رح الدينة على عاقلة صاحب اليد على كل حال وعلى قول ابي يوسف ومحمد رج على عاقلة المشتري ان كان البيع باتا وعلى عاقلة من يصير الدار له بالفسخ والاجازة ان كان فيه الخيار ثم عندهما اذا كان البيع باتا والدار في يد المشتري حتى وجبت الدينة على عاقلة المشتري لم يذكر في الكتاب ان المشتري هل يتخير ويجب ان لا يتخير لان وجود القتل في الدار ليس بعيب حل بالدار لا حقيقة ولا اعتبارا فان الدار لا تصير مستحقة بضمان الجناية كذا في المحيط * الباب السابع في خيار الرؤية * وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في كيفية ثبوت الخيار واحكامه * شراء مال لم يره جائز كذا في الحاوي * وصورة المسئلة ان يقول الرجل لغيره بعت منك هذا الثوب الذي في كفي هذا او صفته كذا او الدرة التي في كفي هذه وصفتها كذا او لم يذكر الصفة او يقول بعت منك هذه الجارية المنتقبة واما اذا قال بعت منك ما في كفي هذا او ما في كفي هذه من شيء هل يجوز هذا البيع لم يذكره في المبسوط قال عامة مشائخنا اطلاق الجواب يدل على جوازه عندنا كذا في المحيط * من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه ان شاء اخذه بجميع ثمنه وان شاء رده سواء رآه على الصفة التي وصفت له او على خلافها كذا في فتح القدير * هو خيار يثبت حكما لا بالشرط كذا في الجوهرة النيرة * ولا يمنع ثبوت الملك في البدلين ولكن يمنع اللزوم كذا في محيط السرخسي * ولا يسقط بصريح الاسقاط قبل الرؤية ولا بعدها كذا في البدائع * وله ان يفسخ وان لم يره عند عامة المشائخ رح وهو الصحيح كذا في الفتاوى الصغرى * وان اجازة قبل الرؤية لم يجز وخياره باق على حاله فاذا رآه ان شاء اخذه وان شاء رده هكذا في المضمرات * وكما يثبت الخيار في المبيع للمشتري يثبت للبائع في الثمن اذا كان عينا كذا في فتاوى قاضي خان * وشرط ثبوت الخيار ان يكون المبيع ما يتعين بالتعيين فان كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت فيه الخيار كذا في البدائع * والمكيل والموزون اذا كان عينا فهو بمنزلة سائر الاعيان وكذا التبر من الذهب والفضة والالوانى ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ديننا في الذمة كالسلم

والدراهم والدنانير عينا كان او دينا والمكيل والموزون اذا لم يكن معينا فهو بمنزلة الدراهم والدنانير كذا في فتاوى قاضي خان * وانما ثبت في كل عقد يفسخ بالرد كالاجارة والصلح من دعوى مال والقسمة والشراء وما اشبه ذلك من العقود التي تنفسخ بالرد كذا في شرح الطحاوي * ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع وبدل الصلح من دم العمد وما اشبه ذلك من العقود التي يكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابله كذا في الذخيرة * الاستدراك في فوائد بعض الائمة استفتيت ائمة بخارا ان خيار الرؤية وخيار العيب هل يثبتان في الفاسد فاجابوا انهما يثبتان كذا في الفصول العمادية * واختلفا في انه مطلق او موقت قيل بانه موقت موقت امكان الفسخ بعد الرؤية لو تمكن من الفسخ بعد الرؤية ولم يفسخ يسقط خيار الرؤية وان لم يوجد الا جازة صريحا ولاد لانه كذا في البحر الرائق * والمختار انه لا يتوقف بل يبقى الى ان يوجد ما يبطله كذا في فتح القدير * وهو الصحيح كذا في البحر الرائق * وليس للبائع ان يطالب المشتري بالنقص ما لم يسقط خيار الرؤية منه كذا في فتح القدير * وخيار الرؤية لا يورث حتى ان المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لورثته الرد كذا في شرح الطحاوي * ولو باع شيئا لم يرده بان ورث شيئا لم يرده حتى باعه جاز البيع ولا خيار له في قول ابي حنيفة رح الآخر كذا في الذخيرة * ولو باع عينا بعين لم يرده وبدين ثم رآه فرده ينتقض البيع بحصة العين ولا ينتقض حصة الدين لانه لا خيار له في حصته كذا في محيط السرخسي * ومن اشترى ما رأى خيرا ان تغير وان لم يتغير لا يخير الا اذا لم يعلم عند العقد انه كان رآه من قبل فحينئذ يثبت له الخيار كذا في التبیین * وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البينة هذا اذا كانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان رأى امه شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير فالقول للمشتري كذا في الكافي * وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اختلفا فقال البائع للمشتري رأيت وقت الشراء وقال المشتري لم اره فالقول قول المشتري مع يمينه كذا في البدائع * وان كان المشتري محدود او اقر المشتري بقبض المحدود المشتري ثم قال بعد ذلك لم ارجع المحدود لا يقبل قوله كذا في المحيط * وقد قال اصحابنا رح اذا اختلفا بعد ذلك فقال البائع ليس هذا ما بعثك وقال المشتري هو ما بعثني

فالقول قول المشتري وكذلك في كل موضع ينفسخ العقد بقول المشتري وحده وكل موضع لا ينفسخ العقد بقوله الا برضى البائع او حكم الحاكم فالقول قول البائع في الجميع مثل الرد بالعيب كذا في شرح القدوري للقطع * رجل اشترى من الشاة المذبوحة كرشها قبل الساخ جاز بخلاف ما اذا باع من البطيخ بذره قبل القطع فانه لا يجوز وان رضى البائع بالقطع وان اجاز بيع الكرش قبل الساخ كان على البائع اخراجها وللمشتري خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان اشترى قبل النسخ لا يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * ولو نظر الى جراب هروي فقبله ثم ان صاحب الجراب قطع منه ثوبا ثم اخبره انه قطع منه ثوبا ولم يره اياه حتى اشترى بما في الجراب فهو بالخيار اذا رآه وكذلك لو عرض رجل ثوبين ثم لف احدهما في منديل وجاءه ولم يره واشتراه منه ولم يعلم ايها هو فهو بالخيار اذا رآه كذا في الحاوي * ولو اتاه بالثوبين جميعا ولف كل واحد منهما في مند بل وقال هذان الثوبان اللذان مرست عليك امس فقال اخذت هذا الثوب بعينه بعشرة وهذا الثوب بعينه بعشرة ولم يره حاله الشراء لا خيار له وان اشتراهما بثمن مختلف بان قال اخذت هذا بعشرين وهذا بعشرة فله الخيار ولو قال اخذت احدهما بعشرين ولم يعلم ايها هو فهذا فاسد هكذا في المحيط * وفي المنتقى اذا مرض على رجل جراب هروي فنظر الى كل ثوب ثم ان صاحب الثوب لف ثوبا من الجراب في منديل فاشتراه الذي مرض عليه الجراب فله الخيار اذا رآه وان كان بين صاحب الجراب انه من ذلك الجراب حتى بينه انه شيء يعرفه بعينه كذا في الذخيرة * واذا اشترى شيئا قد كل رآه وهو لا يعرفه بان رأى ثوبا في يد انسان ثم ان صاحب الثوب لفه في منديل وباعه منه او رأى جارية في يد انسان ثم رآها منتقبة عنده فاشترها منه ولم يعلم بانه ذلك الثوب او تلك الجارية فله الخيار اذا رآه بعد ذلك كذا في المحيط * اشترى رلوية ماء فله الخيار اذا رآه لان بعض الماء اطيب من بعض وكذا لو شرط من رجلة وهي من دجلة لان بعض المواضع اطيب من بعض كذا في محيط السرخسي * وخيار الرؤية يمنع تمام الصفقة حتى ان من اشترى من آخر عدل زطى فلم يره فتقبضه وحدث بثوب منه عيب فليس له ان يرد منه شيئا بخيار الرؤية كذا في الذخيرة * ولو اجاز العقد في بعض المبيع دون البعض بان اشترى ثوبين او عديدين لو ما شبه ذلك ورآهما بعد ما قبضهما ورضي باحدهما فقتال رضيت بهذا لم يجوزوا الخيار على حاله كذا في المحيط * ولو اشترى شيئين ورآهما ثم قبض احدهما فهو رواد ابن رستم

من ابي حنيفة رح ورؤية احدهما لا يكون كرويتهما الا اذا قبض الذي رآه فاتفقه فم يلزمه وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الظهيرية * رجلا ن اشترى شيئا لم يرياه وقبضا ثم نظرا اليه فرضى به احدهما واراد الآخر الرد ليس له الرد الا ان يجتمعا عليه وهذا قول ابي حنيفة رح وكذلك اذا كان البائع اثنين والمشتري واحد او الخيار للبائعين فنقض احدهما واجازا الآخر لا يجوز ما لم يجتمعا على الاجازة ولو ان رجلا ن اشترى جارية قدر آها احدهما فقبضاها فنظرا اليها الذي لم يرها واجتمعا على ردها فلها ذلك ولو ان الذي رآها قال رضيت وانفذت البيع قبل ان يرد الذي لم يرها كان للذي لم يرها ان يرد جميع المبيع ورضاء شريكه بمنزلة رؤيته كذا في المحيط * ومن رأى احد الثوبين فاشترىهما ثم رأى الآخر فله ان يرد هما او يمسكهما كذا في الكافي * ولو اشترى مدل زطى لم يره فليس منه ثوبا بطل خياره في الكل كذا في محيط السرخسى * والرد بخيار الرؤية فسخ قبل القبض وبعده ولا يحتاج الى قضاء ولا رضاء البائع وينسخ بقول ردت الا انه لا يصح الرد الا بعلم البائع عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البحر الرائق * واذا قبضه ثم رآه فهو على خياره ما لم يجز او يوجد منه ما يدل على الرضاء كذا في الظهيرية * والرضاء به يصح بعد الرؤية بمحض من البائع وبغير محضر منه بالاتفاق وهو على ضربين رضاء بالصرح ورضاء بالدلالة والرضاء الصريح ان يقول بعد الرؤية رضيت او يقول اجزت والرضاء بالدليل ان يراه بعد الشراء فيقبضه كذا في الذخيرة * وما يبطل به خيار الشرط من تعيب او تصرف يبطل به خيار الرؤية ثم ان كان تصرفا لا يمكن فسخه بعد وقوعه ونفاذه كالامتناع والتدبير او تصرفا يوجب حقا للغير كالبيع المطلق والرهن والاجارة يبطل قبل الرؤية وبعدها كذا في الكافي * فان باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب بقضاء قاض او بما هو فسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقضت الاجارة لا يعود خيار الرؤية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان تصرفا لم يتعلق به حق الغير بان باع بشرط الخيار لنفسه او وهب ولم يسلم او مرض على البيع لا يبطل خياره وان كانت هذه التصرفات فيه بعد الرؤية يبطل خياره كذا في الكفاية * ولو مرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية بطل خياره عند محمد رح ولا يبطل في قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * والصحيح قول ابي يوسف رح كذا في البدائع * ولو كاتبه ثم عجز فراه لم يكن له ان يرده بالخيار كذا في الحاوي

كذا في الحاوي * لو خرج بعض المبيع من يده أو نقص في يده أو زاد زيادة متصلة أو منفصلة فانه يبطل خياره كذا في السراج الوهاج * وكذا لو كان جارية فوطئها أو لمسه بشهوة أو نظر إلى فرجها من شهوة أو دابة فركبها لحاجة نفسه أو نحو ذلك هكذا في البدائع * ولو كان البيع بشرط الخيار للمشتري فهو كما أطلق حتى يسقط به الخيار قبل الرؤية كذا في العيني شرح الكنز * وكذا إذا باعه بيعاً فاسداً أو سلمه كذا في الظهيرية * وكذلك لو وهبه وسلمه قبل الرؤية كذا في محيط السرخسي * وكذا بنقد الثمن مع الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان * ولو هلك في يده شيء منه بطل خياره كذا في الحاوي * وأن تصرف فيه تصرفاً ينقصه وهو لا يعلم به بطل خياره كما إذا جزصوف الشاة المبيعة وهو لا يعلم انها المبيعة أو لبس الثوب ولا يعلم انه المبيع ونقص بلبسه كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى جارية لم يرها فادعياها البائع المشتري وهو لا يعرفها فماتت عنده فهو قابض وعليه الثمن لأنها ماتت في ضمانه كذا في محيط السرخسي * ولو استودعها المشتري البائع بعد ما قبضها فماتت عند البائع قبل ان يرضى المشتري فهي من مال المشتري وعليه الثمن كذا في المبسوط * وإذا اشترى خفاً فالبسه البائع وهو نائم فقام فمشى فيه وذلك ينقصه فقد بطل خيار الرؤية وإن لم ينقصه لا يبطل خيار الرؤية كذا في المحيط * ولو اشترى داراً لم يرها فبيعت داراً بجنيهاً فاخذها بالشفعة لا يبطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * وهو المختار كذا في النهر الفائق * في الكبرى ولو اشترى لؤلؤة في صدق قال أبو يوسف رح البيع جائز وله الخيار إذا رآه وقال محمد رح البيع باطل وعليه الفتوى كذا في المصمرات * ولو قال بعثك ما في هذا الجوالق أو ما في هذا البيت جائز وله الخيار إذا رآه ولو قال بعثك ما في هذه الدار أو ما في هذه القرية لا يجوز لأن الجهالة متغاخضة كذا في محيط السرخسي * وجائز ابتلع لؤلؤة تباعها مع اللؤلؤة لا يجوز البيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وإن باع اللؤلؤة بعد ما ماتت الدجاجة جاز البيع وللمشتري خيار الرؤية في اللؤلؤة وإن لم يكن رآها قبل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى متاعاً وحمله إلى موضع فله رده بعيب أو رؤية لورده إلى موضع العقد والافتكاك كذا في البحر الرائق * سواء أزدادت قيمته بالحمل أو انتقصت كذا في القنية * اشترى لبناً على أن يحمله البائع إلى منزل المشتري إن كان البيع بلفظ الفارسية جاز البيع وإن لم يكن رأى اللبن فراه بعد ما حمله البائع إلى منزله

كتاب البيوع (٨٢) الباب السابع * الفصل الاول

قال الفقيه ابو الليث لم يكن له ان يرد به خيار الرؤية لانه لو رده يحتاج الى الحمل فيكون ذلك بمنزلة عيب حدث عند المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * ومؤنة رد المبيع بعيب او بخيار شرط او رؤية على المشتري وفي جامع الفصولين لو اسكن المشتري في الدار رجلا لا يسقط خيار الرؤية الا ان اسكنه باجره كذا في البحر الرائق * ولو اشترى ارضا فان للاكار ان يزرعها بطل لان فعله بامره كفعله كذا في العيني شوح الكنز * ولو اشترى ارضا ولها اكار فزرعها الاكار برضي المشتري بان تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له ان يرد ها كذا في الكفاية * اذا امار الارض قبل ان يربها ليزرعها المشتري فان الخيار لا يسقط قبل الزرعة كذا في الفصول العمادية * وفي الاولوالجبة اراد ان يبيع ضيعته على وجه لا يكون للمشتري خيارا للرؤية فالحيلة ان يقرب ثوب لانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المقر له يستحق الثوب المقربه فيبطل خيار المشتري كذا في النهر الفائق * اشترى من آخر دارا لم يربها فآها ولم يقل (بسند آمد يانيامد) وقال لقوم (كواه با شيد بر خريدن من اين خانه را) ثم اراد ان يرد ها بخيار الرؤية ليس له ان يرد ها كذا في الذخيرة * رجل اشترى دارا هي في بلدة اخرى فقال البائع للمشتري سلمتها اليك ثم امتنع المشتري من اداء الثمن لعدم الرؤية وعدم القبض حقيقة كان له ان يرد ها بخيار الرؤية فان لم يرد ها يؤمر البائع بان يخرج مع المشتري الى تلك البلدة او يبعث وكيل الى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار اليه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان عبدا فوجده اعمى فقال اريد ان عتقه من كفارة يميني فان اجزى والارد دته فله ان يرد به بشر من ابي يوسف رح في رجل اشترى كرمي حنطة ولم يربها فان قال في احدهما قبل القبض او بعده فله خيار الرؤية فيما بقي كذا في الذخيرة * في المنتقى اشترى شيئا لم يره فقال للبائع بعه او قال بعه لنفسك فهذا اردا لساعة بامه البائع اولم يبعه ولو قال ذلك بعدما رآه لم يذ كر هذا الفصل في هذه المسئلة انما ذكره بعد هذا في مسئلة الشاة فقال اذا اشترى شاة ولم يقبضها حتى قال للبائع بعه او بعه لنفسك فهو سواء فان كان لم يربها فهو السامة نقض البيع ورد بخيار الرؤية وان كان قد رآها لم يكن نقضا حتى يقول قد قبلت ذلك وانا ابيع كذا في المحيط * اشترى شاة لم يربها فقال للبائع احلب لبنها فتصدق به او صبه على الارض ففعل بطل خياره في الشاة بقبض اللبن كذا في البحر الرائق ناقل من جامع الفصولين * ولو اشترى مبيدين فقتل احدا العبيدين انسان خطأ قبل القبض فاخذ المشتري

قيمته من قاتله وانفاقه لا يبطل خياره في الآخر كذا في الظهيرية * وفي الأصل اذا جرح العبد
 عند المشتري جرحا له ارش او كانت امة فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له ان يرد ها بخيار
 الرؤية فان وطئها غير المشتري بطريق الزنا او وطئها المشتري او كان الجرح من المشتري فليس
 له ان يرد الا ان يرضى البائع في المسائل الثلث فاذا ولدت ولدا فان بقى الولد فليس له الرد
 على كل حال وان مات الولد ان اوجبت الولادة نقصا ناظرا فليس له الرد الا برضاء البائع
 وان لم توجب هي نقصا ناظرا فكذاك على رواية كتاب المضاربة كذا في المحيط * ولو كانت
 دابة او شاة فولدت لم يكن له ان يرد ها وكذا لو قتل ولدا هو او غيره فان مات الولد كان
 له الرد كذا في الحاوي * ولو ان البائع جرح العبد عند المشتري او قتله ذكر في الأصل انه
 وجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحيط *
 ومن عيسى بن ابان اذا زوج المشتري الجارية قبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها
 فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العيب اكثر من المهر وقبل يفرم
 الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو حم العبد ثم ذهب الحمى منه كان له ان يرد
 اذا رآه ولو خاصمه الى القاضي وهو محموم فابى البائع ان يقبله فان القاضي يبطل الرد
 ويجيز البيع فان صح بعد ذلك لم يكن له ان يرد بعد قضاء القاضي ولو اشهد على رده بحضرة البائع
 وهو الصحيح ثم حم قبل ان يقبضه ثم انفلت منه الحمى وماد الى الصحة فهو لازم للبائع كذا
 في الحاوي * اشترى حنطة مجازنة قدر آفاق لم يقبضها حتى جفت ونقصت لا خيار له كذا
 في مختار الفتاوى * ثم اعلم ان كل من له الخيار يملك الفسخ الاثلاثة لا يملكونه الوكيل والوصي
 والعبد الماذون اذا اشترى شيئا باقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار صيب ويملكونه
 اذا كان خيار رؤية او شرط كذا في البحر الرائق * الفصل الثاني فيما يكون رؤية بعضه كرؤية
 الكل في ابطال الخيار * اصله ان غير المرئى ان كان تبعا للمرئى فلا خيار له في غير المرئى وان كان
 غير المرئى اصلا ينظر ان كان رؤية ما رأى لم يعرفه حال ما لم يره بقى خياره وان كان يعرفه
 بطل خياره كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى جارية او عبدا ورأى وجهه ورضى به لا يكون
 له الخيار بعد ذلك كذا في المحيط * وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه فهو كرؤية جميعه ولو رأى
 من بنى آدم الى جميع الاعضاء من غير الوجه فخياره باق كذا في المراح الوهاج * ولو اشترى

فرسا او بغلا او حمارا او نحو ذلك فرأى وجهه لا غير روى عن ابي يوسف ربح ان له الخيار
 ما لم يروجه و مؤخره وهو الصحيح كذا في البدائع * وقد قالوا ان قال اهل الصنعة والمعرفة
 بالدواب انه يحتاج الى النظر الى القوائم كان شرط في سقوط الخيار ايضا كذا في شرح القدوري
 للاقطع * ورؤية الحافر والناصية والذنب لا يكفي هو الصحيح كذا في الفتاوى الغبائية * وفي شاة الغنية
 لا بد من النظر الى ضرعها ومائر جسد ما كذا في الظهيرية * وان اشترى شاة اللحم لا بد من الجرس
 حتى لو راها من بعيد فهو على خياره كذا في البدائع * ولو اشترى بقرة حلوبا او ذاقة حلوبا فرأى
 كلها ولم ير ضرعها فله الخيار كذا في المراج الوهاج * وفيما يطعم لا بد من الذوق وفيما يشم لا بد
 من الشم وفي دفوف المغازي لا بد من سماع صوتها كذا في التبيين * اشترى مما يذاق فذاقه ليلا
 ولم يره سقط خياره كذا في الغنية * وان كان البيع منقولا لمس بحبوان فان كان شيء منه مقصودا
 كالوجه في الماء فواشبه ذلك لا يطل خياره ما لم يروجه وان لم يكن شيئا منه مقصودا كالكراس اذا
 رأى البعض ورعى به بطل خياره اذا وجد غير المرئي مثل المرئي في الصفة كذا في فتاوى قاضي خان *
 وان وجد دونه فله الخيار كذا في الذخيرة * ولو اشترى ثوبا واحدا فرأى ظاهره مطويا ولم ينشره فان كان
 ما ن جاليس بمنقش ولا بدى علم فلا خيار له وان كان منقشا فهو على خياره ما لم ينشره وير
 نقشه وان لم يكن منقشا ولكنه ذو علم فرأى علمه فلا خيار له وان لم ير علمه فله الخيار كذا
 في البدائع * ثم قيل هذا في مرفهم اما في مرفنا فما لم يرباطن الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر
 اخلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول زفر ربح وفي المبسوط الجواب على ما قال زفر ربح
 كذا في فتح القدير * ولا يكفي ان يرى ظهر الطمسة ما لم يروجه وموضع الرشى منها وما كان له
 وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا في الظهيرية * وقالوا في البساط لا بد من رؤية جميعه كذا
 في النهر الفائق * وفي اوسادة المشوة لو رأى ظاهرها فان كانت مشوة بما يحشى مثلها يبطل
 خياره وان كانت مشوة بما لا يحشى مثلها فله الخيار كذا في البحر الرائق ذالا من المعراج *
 ولو اشترى جبة مسطنة ورأى بطانتها فله الخيار اذا رأى ظاهرها سواء كانت البطانة مقصودة
 بان كان على فروا ولم يكن لان الظهارة مقصودة بكل حال الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة
 بان كانت شيئا حقيرا ولو رأى ظاهرها فليس له الخيار اذا رأى بطانتها الا ان كانت البطانة مقصودة
 بان كان

بان كان عليها فروكذا في التاتار خالية ناقلا من البرهانية * وفي فتاوى النسفى اذا اشترى
مكاسب وقد جعل وجوه المكاسب بعضها الى بعض فنظر المشتري الى ظهورها لا يبطل خيار
الرؤية ولو نظر الى وجوهها ولم ينظر الى الصرم يبطل خيار الرؤية كذا في الصغرى * وقيل
ينبغي ان ينظر الى الصرم في زماننا لتفاوته وكونه مقصودا كذا في فتح القدير * وفي تراب المعدن
وتراب الصواغين يعتبر رؤية ما يخرج ولو اشترى سرجا بأداته وقبضه ولم يزل يلبد ثم رآه فله
ان يرد الكل وكذا الرحى بأداتها اذا لم ير شيئا مبينا منها ثم رآه فله الخيار كذا في الظهيرية *
ولو اشترى خفين او مصراعين او نعلين ورأى احدهما كان له خيار الرؤية اذا رأى الباقي كذا
في فتاوى قاضي خان * وفي الفتاوى واذا اشترى نافجة مسك واخرج المسك منها فليس
له ان يردّها لرؤية او صيب لان الاخراج يدخل فيه صيبا حتى لو لم يدخل كان له ان يردّها كذا
في الذخيرة * اشترى قوصرة سكر لم يره ثم اخرجته من القوصرة وغربله سقط خياره كذا في البحر
الرائق * ولو اشترى دهنًا في قارورة فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على راحته او على اصبعه فهذا
ليس برؤية عند ابي حنيفة رح كذا في الخلاصة * ولو رأى ما اشتراه من وراء زجاجة او في
مرآة او كان المبيع على شفا حوض فنظره في الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره كذا في
السراج الوهاج * ولو اشترى سمكا في الماء يمكن اخذه من غير اصطيد فراه في الماء قال بعضهم
لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * ولو نظر الى المبيع من وراء مترقيق كان رؤية
كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المنتقى من محمد رح اذا رأى حبيب كرم فله الخيار حتى
يرى من كل نوع منها شيئا وفي النخل اذا رأى بعضه ورضي به بطل خيار الرؤية وجعل رؤية
نوع من انواع النخل جائزا على كله واذا اشترى رمانا حلوا وحامضا ورأى احدهما فله الخيار
اذا رأى الآخر وفيه أيضا اذا اشترى حمل نخل فرأى بعضه ورضي به لم يلزم البيع حتى
يرى كله فيرضى به وكذا لك النمار الظاهرة كلها ما يدخل منها في الكيل والوزن وما يدخل
في العد بعد ان يكون في رأس النخل والشجر كذا في الذخيرة * وهو المختار هكذا في المضمرات *
وان كان المبيع مقارا ذكر في مائة الروايات انه اذا رأى خراج الدار ورضي به لا يبقى خياره
قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل بناء فان كان فيها بناء لا بد من رؤية الداخل او ما هو لمقصود منه
ومليه القموى كذا في فتاوى قاضي خان * حتى اذا كان في الدار بيتان شتويان وبينان صيفيان

وبينا طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية صحن الدار ولا يشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو الا في بلد يكون العلو مقصودا كما في سمرقند وبعضهم شرط رؤية الكل وهو لا ظهر ولا شبه كذا في المحيط * وفي بيت الغلة يفتى بجواب الرواية انه يكفي برؤية الجدار خارج البيت كذا في الخلاصة * وان كان كرم ما ذكر في الكتاب انه اذا رأى رؤس الاشجار من خارج ورأى رأس كل شجرة ورضي به لا يبقى خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضي خان * وقالوا لا بد في البستان من رؤية ظاهره وباطنه كذا في البحر الرائق * واذا كان المشتري اشياء فرأى وقت الشراء بعضها دون بعض ان كان من المكيلات والموزونات فان كان في وماء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقى بخلاف ما رأى فيثبت له الخيار لكن خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان في ومائتين فان كان لكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة لختلف المشائخ فيه قال مشائخ العراق لا خيار له وهو الصحيح وان كان من جنسين او من جنس واحد على صفتين فله الخيار بلا خلاف كذا في البدائع * وان كان المبيع من العدديات المتفاوتة نحو الثياب التي اشتراها في جراب والبطاطين التي تكون في الشريحة وغير ذلك لا بد من رؤية كل واحد واذا رأى البعض فهو بالخيار في الباقي ولكن اذا اراد الرد يرد الكل كذا في الذخيرة * وفي العدديات المتقاربة نحو الحبوب والبيض رؤية البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المرئي او فوقه كذا في المحيط * لكن اذا رده يرد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * فان قال المشتري في هذه الفصول لم اجد الباقي على الصفة التي رأيت المرئي بل دونه وقال البائع لا بل وجدته على تلك الصفة فالقول قول البائع مع بمينه وعلى المشتري البينة كذا في الذخيرة * ولو اشترى شيئا مغيبا في الارض كالبصل والثوم والجزر وما اشبهه لم يكن برؤية بعضه مختارا وهو على خياره ما لم يرجمعه وهذا عند ابي حنيفة رح ومندهما اذا قلع شيئا منه يستدل به على الباقي ورضى به سقط خياره كذا في السراج الوهاج * وعامة المشائخ رح قالوا لم يذكر هذه المسئلة في ظاهرها الرواية وانما ذكرها في الامالى من ابي يوسف رح انه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال او يوزن بعد القلع كالثوم والجزر والبصل فقلع المشتري شيئا باذن البائع او قلع البائع ان كان المقلوع مما يدخل تحت الكيل او الوزن اذا رأى المقلوع ورضى به لزم البيع في الكل ويكون رؤية البعض كروية الكل اذا وجد الباقي كذلك وان كان المقلوع شيئا يسيرا لا يدخل تحت الوزن لا يبطل

خياره هذا اذا قلع البائع او قلع المشتري باذن البائع فان قلع المشتري منه شيئاً بغير اذن البائع
 لن كان المقلوع شيئاً له ثمن لزمه البيع في الكل رضى به او لم يرض كذا في فتاوى قاضي خان *
 وجد في ناحية اخرى من الارض اقل منها اولم يجد فيها شيئاً كذا في المحيط * وان كان المقلوع
 قليلاً لا ثمن له لا يبطل خياره والفتوى في هذه المسائل على قول ابي يوسف رح كذا في
 فتاوى قاضي خان * وان كان ذلك يباع عدداً كالنخل فروية البعض لا يبطل خياره فيما
 بقي اذا حصل القلع من البائع او من المشتري باذن البائع وان قلع المشتري بغير اذن البائع
 وكان المقلوع شيئاً له ثمن سقط خياره كذا في المحيط * وهو المختار كذا في فتح القدير * هذا اذا كان
 المغيب معلوماً وجوده في الارض فان باعته قبل النبت او بعد ما نبتت في الارض الا انه لا يدري اهو
 نابت في الارض او ليس بنابت لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الارض مثل البصل ونحوه
 وقلع البائع شيئاً من موضع وقال ابيعك على ان في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه كذا
 في فتاوى قاضي خان * وقال ابو يوسف رح ان باع جزراً فقال البائع اخاف ان اقلعه فلا ترصاه
 فيهلك على وقال المشتري اخاف ان اقلعه فلا يصلح لي فلا اندر على رده فمن تطوع منهما
 بالقلع جاز وان لم يتطوعا فسخ القاضي العقد بينهما كذا في شرح التدويرى للاقطع * ولو اشترى
 كردجين من الجزر فقلع فوجد في احد الكردجين جيد او قلع الآخر فوجده معيباً لا يرد شيئاً منه
 لانه تعيب بالقلع لكنه يرجع بنقصان العيب ولو اشترى جزراً في جوالق فوجد في اعلاه جزراً
 طويلاً وفي اسفله قصيراً صغيراً فان كان القصير لا يشتري بما يشتري به الطويل كان ميباً فيرجع
 بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان * وفي نوادر هشام سألت محمداً رح من رجل اشترى عشرة
 اجربة جزر في الارض فقبض الارض وبعث الغلام وامره بقلع الجزر فقلع كله ثم جاء المشتري
 هل له خيار الرؤية قال نعم قالت قد نقصه القاع ثلث القيمة قال وان نقصه كذا في المحيط *

الفصل الثالث في شراء الاممى والوكيل والرسول * بيع الاممى وشراؤه جائز
 باتفاق الائمة الثلاثة كذا في فتح القدير * وله الخيار اذا اشترى ولا خيار له فيما باعه كذا
 في السراج الوهاج * وتعليبه وجسه بمنزلة النظر من الصحيح فيما يجس وفي المشومات يعتبر
 الشم وفي المذوق يعتبر الذوق كذا في الذخيرة * ولا يشترط بيان الوصف في اشهر الروايات
 كذا في محيط السرخسى * فان كان ثوباً فلا بد من صفة طوله وعرضه ورفعته مع الجس وفي الحنطة

لا بد من اللمس والصفة كذا في الجوهرة النيرة * ولو اشترى ثماراً على رؤس الاشجار فانه يعتبر فيه الوصف لا غير في اشهر الروايات كذا في محيط السرخسى * ولا يسقط خياره في العقار حتى يوصف له وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القدوري للاقطع * وكذا الادابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالجنس والشم والذوق كذا في السراج الوهاج * وان وجد هذه الاسباب قبل العقد فلا خيار كذا في فتاوى التمر تاشي * ولو وصف له ثم رضى به ثم ابصر لا يعود الخيار كذا في البدائع * ولو اشترى البصير ثم مضى انتقل الخيار الى الوصف كذا في فتح القدير * ولو قال الا مضى قبل الوصف رضيت لم يسقط خياره كذا في الجوهرة النيرة * قال محمد رح في الجامع الصغير من ابى حنيفة رح اذا اشترى طعاماً ولم يره ووكل وكيلاً بقبضه فقبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري ان يرده ولو ارسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه ونظر اليه فللمشتري ان يرده وقال ابو يوسف ومحمد رح الوكيل والرسول سواء وللمشتري ان يرده ان شاء وان شاء اخذه كذا في الذخيرة * واصل المسئلة ان الوكيل بالقبض يملك ابطال خيار الرؤية منده خلافاً لهما وانما يملك ابطاله منده اذا قبضه وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا ثم اراد بعد ما نظرا بطل الخيار قصد افليس له ذلك كذا في الكافي * وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلي في قبض المبيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول ان يقول كن رسولا مني في قبضه او امرتك بقبضه او ارسلتك لتقبضه او قال قل لفلان يدفع اليك المبيع كذا في البحر الرائق نافلاص الفوائد * اما الوكيل بالشراء فرويته الموكل بالاتفاق كذا في المحيط * وليس للموكل اذا رأى ان يرده كذا في العيني شرح الهداية * واجمعوا على ان الرسول بالشراء لا يملك ابطال الخيار ولا يكون رؤيته رؤية المرسل وينتبت الخيار للمرسل اذا لم يره كذا في البدائع * واذا وكل انما ناو او ارسله قبل الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل والمرسل بنفسه يثبت له خيار الرؤية كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في المضمرات * الوكيل بالشراء اذا اشترى شيئاً كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل كان للوكيل خيار الرؤية كذا في فتاوى فاضل خان * وهذا اذا كان وكيلاً بشراء شيء بغير عينه فلو كان وكيلاً بشراء شيء بعينه قدره الموكل ولم يره الوكيل فليس للوكيل خيار الرؤية اذا اشتراه كذا في الفصول العمادية *

في الفصول العمادية * التوكيل بالرؤية مقصود الا يصح ولا تصير رؤيته كروية موكله حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل رجلا برؤيته وقال ان رضيته فخذ له لم يجز كذا في البحر الرائق فافلا من جامع الفصولين * ولو وكل رجلا بالنظر الى ما اشترى ولم يره ان رضى يلزم العقد وان لم يرض يفسخه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الراى والنظر اليه فيصح كما لو فوض الفسخ والاجازة اليه في البيع بشرط الخيار كذا في محيط السرخسى *
الباب الثامن في خيار العيب * وفيه سبعة فصول * الفصل الاول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه
 ومعرفة العيب وتفصيله * خيار العيب يثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج * وان اشترى شيئا لم يعلم بالعيب وقت الشراء ولا علمه قبله والعيب يسيرا وفاحشا فله الخيار ان شاء رضى بجميع الثمن وان شاء رده كذا في شرح الطحاوي * وهذا ان لم يتمكن من ازالته بلا مشقة فان تمكن فلا كحرام الجارية فانه بسبيل من تحليلها كذا في فتح القدير * وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصان كذا في شرح القدير للاقطع * ثم ينظر ان كان الاطلاع على العيب قبل القبض فلم يشترى ان يرد عليه وينفسخ العقد بقوله ردت ولا يحتاج الى رضاء البائع ولا الى قضاء القاضي وان كان بعد القبض لا ينفسخ الا برضاء او قضاء ثم اذا رده برضاء البائع كان فسخا في حقهما بيعا في حق غيرهما وان رد بفضاء كان فسخا في حقهما وفي حق غيرهما كذا في السراج الوهاج *
 وفي كل عقد ينفسخ بالرد ويكون مضمونا بما يقابل به يرد بالعيب اليسير والفاحش واما في كل عقد لا ينفسخ بالرد ويكون مضمونا بنفسه لا بما يقابل به كالمهر وبدل الخلع والتقصاص فانه لا يرد بالعيب اليسير وانما يرد بالعيب الفاحش كذا في شرح الطحاوي * وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكيلا او موزونا اما اذا كان مكيلا او موزونا فيرد باليسير ايضا كذا في الفصول العمادية * والفاحش من المهر ما يخرج منه من الجيد الى الوسط ومن الوسط الى الردي كذا في البحر الرائق * والحد الفاصل فيه كل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بان يقومه مقوم صحيحا بالف ومع العيب اقل ويقومه مقوم آخر مع هذا العيب بالف فهو يسير وما لا يدخل تحت تقويم المقومين بان اتفق المقومون في تقويمه صحيحا بالف واتفقوا في تقويمه مع هذا باقل فهو فاحش هذا هو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * واما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع للحال ملكا فيلزم كذا في البدائع * ويكون موزونا كذا في شرح الطحاوي * ولا يتوقف كذا في السراج الوهاج * واما شرائط ثبوت الخيار

فمنها ثبوت العيب عند البيع او بعده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار ومنها ثبوته عند المشتري بعد ما قبض المبيع ولا يكتفى بالثبوت عند البائع لثبوت حق الرد في جميع العيوب عند عامة المشايخ ومنها العقل في الاباق والسرقة والبول على الفراش ومنها اتحان الحالة في العيوب الثلاثة فان اختلفت لم يثبت حق الرد ومنها جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض فان كان عالما به عند احدهما فلا خيار له ومنها عدم اشتراط البراءة من العيب في المبيع عندنا حتى لو اشترط فلا خيار للمشتري كذا في البدائع قال القدوري في كتابه كل ما يوجب نقصانا في الثمن في عادة التجار فهو عيب وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده ان ما يوجب نقصانا في العين من حيث المشاهدة والعيان كالشلل في اطراف الحيوان والهشم في الاواني او يوجب نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا فيهما يعتبر فيه عرف الناس ان مدوه ميبا كان ميبا والا لا هكذا في المحيط * والمرجع في كونه ميبا او لا اهل الخبرة بذلك وهم التجار او ارباب الصنائع ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير * العمى والعور والحول والاصبع الزائدة والناقصة عيب كذا في المحيط * وكذا القبل مصدر الا قبل وهو الذي كانه ينظر الى طرف انفه والبرزخ وهو خروج الصدر هكذا في البدائع * وكذا الصمم والخرس وسائر العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الحاوي * والبحر والد فر عيب في الامة وليس بعيب في الغلام الا ان يكون فاحشا لان ذاهل على داعي الباطن والداء في نفسه عيب كذا في الكافي * وهكذا في البدائع والمبسوط والتبيين * والبحر عيب فيهما وهو انتفاخ ما تحت السرة هكذا في البحر الرائق * والقرن عيب وهو عظم ينبت في الفرج يمنع الوطى والعقل عيب وهو لحم ينبت في الفرج يمنع الوطى كذا في السراج الوهاج * وقيل ان يكون المأثى منها شبيه الكيس لا يلند الواطى بوطنها كذا في الظهيرية * ولو اشترى جارية قد كانت ولدت عند البائع او عند غيره ولم يعلم به المشتري ثم علم كان له ان يردها في احدى الروايتين وعليه الفتوى نفس الولادة في البها ثم ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا وبه يفتى كذا في المضممرات * والحبل عيب في الجارية كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى حبل فولدت عند المشتري لا خصومة له مع البائع فان ماتت في نفاها رجع بنقصان الحبل ان لم يعلم به عند الشراء كذا في البحر الرائق * وفي النصاب الحمل في البها ثم والدواب ليس بعيب الا ان يوجب نقصانا بينها وبه يفتى كذا

في المضمرات * والرتق عيب وامرأة رتقاء اذا لم يكن لها خرق الا المبال والفتق عيب وهو ريم في المثانة وربما يهيج بالمرء فيقتله ولا يكون ذلك الا لداء في البدن كذا في الظهيرية * والغناء في الجارية التي تتخذ ام ولد عيب كذا في المحيط * وفي البقالى لو كان ابوها اوجدها بغير رشد فهو عيب وفي نوادر بن رشيد عن محمد رح اذا كان ابوها اوجدها بغير رشد فهو عيب عندى في الجوار اللاتى تتخذن امهات اولاد اما غير ذلك فليس بعيب الا ان يكون عيبا عند النحاسين كذا في الذخيرة * والزنا عيب في الجارية قل ذلك او كثر وفي الغلام ان كان قليلا فليس بعيب وانما هي كبيرة ارتكبها ويجب عليه التوبة والاستغفار وان كان مد مناعلى الزنا بحيث يحل بمحمد مئة المولى فهو عيب كذا في الينابيع * وكذا اذا ظهر وجوب الحد عليه فهو عيب كذا في البدائع * واذا كانت الجارية ولد الزنا فهو عيب وليس بعيب في الغلام كذا في المحيط * والعيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد الا الزنا في الجارية فانه روى عن محمد رح في الامالى لو اشترى جارية بالغة وقد كانت زنت عند البائع فلم يشتري ان يرد ها وان لم تن عندى وفي زياد بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى جارية فابقت عنده ثم وجدها واستحقها مستحق بيينة فعيب الا باق لازم لها ابداء هذا نص على ان الباقي ايضا لا يشترط معاودة عنده فعلى هذا لا يرجع المستحق بنقصان العيب عليه وان لم يعاودها عنده وكذا من اشترى منه يرد ها عليه به من غير معاودة عنده والاول هو الظاهر كذا في التبيين * ولو اشترى عبدا يعمل به عمل قوم لوط فان كان مجانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان كان باجرا فلا بخلاف الجارية فانه يكون عيبا كيف ما كان كذا في القنية * وفي البرازية التخنت نوعان احدهما بمعنى الردى من الافعال وهو عيب والثانى الرهونة واللين في الصوت والتكسر في المشى فان قل لا يرد وان كثر رده كذا في البحر الرائق * والعنة عيب وكذا الخصى ولو اشترى عبدا على انه خصى فوجده فعلا لا يرد ولو اشترى على انه فعل فاذا هو خصى كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضيجان * والادرة عيب وهو عظم الخصيين كذا في الظهيرية * والثول عيب اذا كان ينقص الثمن وان كان لا ينقصه فليس بعيب والخال كذلك فقد يكون الخال زينة لا ينقص من المالية وهو ما اذا كان على الخد وقد يشينه اذا كان على راس الارنبه وذلك ينقص من المالية كذا في المبسوط * وهدم الختان في الغلام والجارية ليس بعيب اذا كانا جليبين او مولدين صغيرين وان كانا مولدين

كبير من فهو عيب كذا في محيط المرخسى * وهذا في عرف بلادهم فاما في دارنا فالجارية لا تختن لعدم الختان فيها لا يكون عيبا اصلا كذا في البدائع * وهكذا في فتاوى قاضيهان * فان طلق العبد الزوجة قبل الرد سقط الرد وان طلق الامة زوجها ان كان الطلاق رجعيا فله الرد لان المطلقة الرجعية في حكم الزوجة بدليل ان للزوج ان يراجعها بغير اذن سيدها وان كان الطلاق بائنا سقط الرد قال في الكرخى اذا كانت الجارية محرمة الوطى على المشتري برضاع او صهرية فليس بعيب مثل ان يكون اخته من الرضاعة او امه من الرضاعة او ام امرأته او ابنتها كذا في السراج الوهاج * والدين في العبد والامة عيب الا ان يقضى البائع ويبرىء الغرماء كذا في الخلاصة * وفي التنية الدين عيب الا اذا كان يسمي الا يعد مثله نقصا ناكذا في البحر الرائق * وكذا لك لو وجدته مرهونا او مستاجرا كذا في الينا بيع * وفي الكرخى اذا كان في رقبته جناية فهو عيب ويتصور هذا فيما اذا حدثت الجناية بعد العقد قبل القبض اما اذا كانت قبل العقد فبالبيع يصير البائع مختارا للجناية فان قضى المولى قبل الرد سقط الرد كذا في السراج الوهاج * وشرب الخمر ان كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية وفي العبد ليس بعيب الا ان يكون امرد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس مثله فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية كذا في الخلاصة * والسعال القديم عيب اذا كان من داء ما القدر المعتاد منه فلا يعد عيبا والبرص عيب والجذام عيب وهرقم تحت الجلد يوجد ننتنه من بعيد وربما ينقطع الاعضاء به هو افحش العيوب كذا في الظهيرية * والسن السوداء والخضراء عيب وفي الصفراء اختلاف الروايات كذا في المحيط * والسن الساقط عيب ضرر ما كان او غيره وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلاعى * وارتفاع الحيض عيب في الجارية البالغة وهى التى باغت سبعة عشر سنة وكذلك اذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج * ويعرف ذلك بقول الامة فتروا اذا انضم اليه نكول البائع قبل القبض وبعده وهو الصحيح كذا في الهداية * قالوا في ظاهره لا يقبل قول الامة فيه كذا في الكافي * ولوا شترى عبدا فوجده مقامرا ان كان يعد عيبا كالقمار بالنرد والشطرنج ونحوهما فهو عيب وان كان مما لا يعد عيبا مرفا كالقمار بالجوز والبطيخ يقال له بالفارسية (كوز باختن وستة زدن وخر بزه زدن) لا يكون عيبا كذا في الفصول العمادية

في الفصول العمدية * ولو وجد المملوك على غير الا سلام فهو عيب كذا في الحاوي *
 واذا اشترى عبدا على انه كافر فوجده مسلما لم يرد * وعلى العكس يرد كذا في التهذيب *
 وكذا اذا اشترى نصراني عبدا على انه نصراني فوجده مسلما لم يثبت له خيار كذا في السراج
 الرهاج * والعسر عيب وهو الذي يعمل بيساره ولا يستطيع ان يعمل بيمينه لان يكون اعسر يسرا
 وهو الا ضبط الذي يعمل باليدين كذا في المبسوط * والعشا عيب وهو ضعف بالبصر حتى لا يرى عند
 شدة الظلمة او شدة الضوء والعسم عيب وهو يبوسة وتشنج في الاعصاب والسلعة بالكسر عيب وهي
 زيادة تحدث في الجسد كالغدة تتحرك اذا حركت وقد تكون من حمصة الى بطيخة والسلعة بالفتة
 الشجة وفسرها شمس الائمة السرخسي بالقروح التي تكون على العنق كذا في الظهيرية * التحنف
 عيب وهو اقبال كل واحد من الابهامين الى صاحبه وقال ابن الاعرابي الذي يمشي على ظهر
 قدميه كذا في الظهيرية * والصدف عيب وهو التواء في اصل العنق والشدق عيب وهو تجمع
 مفراط في الفم كذا في المبسوط * والكي عيب الا ان يكون سمة كما يكون في بعض الدواب والفجج
 عيب وهو في آدمى تقارب صدور قدميه وتباعد عقبه والقدع عيب وهو المعوج الرسغ كذا
 في المحيط * وكثرة الدمع في العين عيب اذا كان من داء كذا في السراج الرهاج * والشر
 عيب وهو انقلاب في الاجفان كذا في الظهيرية * ريح السبل عيب كذا في الخلاصة *
 والجرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط * والظفر عيب وهو بياض يبدو في انسان
 العين يسمى بالفارسية نا خنه والشعر في جوف العين عيب كذا في الظهيرية * والصهوة وهي
 لون بين الصفرة والحمرة يعد عيبا في التركية والهندية لا في الرومية والصقالية لان مائة شعور
 اهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى قاضيخان * والشمط عيب وهو ان يكون بعض شعر الرأس
 او اللحم ابيض والبعض اسود كذا في مختار الفتاوى * ثم اللون المستوي في الشعر السواد
 وما سوى ذلك اذا كان ينقص الثمن ويعد التجار عيبا فهو عيب كذا في الظهيرية * وفي الحاوي
 ظهرت الجارية مخضوبة الرأس قال ان ظهر بها شمط ردها وان ظهر بها شقرة لا يرد لها الا اذا كان سواد
 الشعر مشروطا في البيع كذا في التاتارخانية * الابق والبول في الفراش والسرقة ليس بعيب في الصغير
 الذي لا يعقل بان كان لا يأكل وحده ولا يلبس وحده نا ما اذا كان صغيرا ما قلا فانه يكون به عيبا
 ولكن يوجب حق الرد عند اتحاد الحالة كذا في المضمرات نا قلا من الزاد * فاذا وجدت

هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في حال صفه فهو عيب يرد به اذا وجدت عندهما في حال كبره فكذلك واما اذا اختلفت مكان عند البائع في صفه وعند المشتري في كبره فلا يرد به كذا في الغيائية * وفيما عدا الجنون من السرقة والابق والبول على الفراش ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه ظاهر الجواب انه لا يشترط المعاودة في يد المشتري ومن المتأنيخ من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكر في شروحيهم ان معاودة هذه الاشياء شرط بلا خلاف من المتأنيخ وهكذا ذكره في عامة الروايات كذا في المحيط * لو وجد العيب القديم عند المشتري ثم زال قبل ان يرد بطل خياره كذا في السراج الوهاج * وحد الأباق انه اذا استخفى وغاب من مولاه تمردا فهو باق وهو اختيار الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني هو المختار و به يفتى كذا في مختار الفتاوى * الأباق مادون السفر عيب بلا خلاف بين المتأنيخ كذا في النهاية * اذا خرج من البلدة يكون عيبا بالاتفاق ان ابقى من المولى او من رجل كان عنده باجارة او حارية او ديرة فان لم يخرج منه اختلفوا فيه والاشبه ان يقال ان كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها وبيوتها لا يكون عيبا كذا في التبيين * ومن القرية الى مصر باق وكذا على العكس ولوابق من غاصب الى مولاه فليس بعيب ولوابق منه ولم يرجع لا الى المولى ولا الى الغاصب فان كان يعرف منزل مولاه ويقوى على الرجوع اليه فهو عيب وان لم يعرفه او لا يقدر فلا كذا في فتح القدير * وان ابق في دار الحرب من المغنم قبل ان يقسم ثم رد الى المغنم فهو ليس بأبق وان بيع في المغنم وقسم المغنم فوقع في سهم رجل فابق في دار الحرب يريد الرجوع الى اهله او لا يريد فهو آبق كذا في الظهيرية * والسرقة وان كانت اقل من عشرة دراهم فهو عيب وقيل مادون الدرهم نحو فلس او فلسين فليس بعيب والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى او من غيره الا في المأكولات فان سرقها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقها للبيع من المولى وغيره عيب هكذا في فتح القدير * وفي جامع النصولين لو سرق بصلا او بطيخا من الغلة او فلسا كما يمرق التلامذة لم تكن عيبا ولو سرق بطيخا من غلة لاجنبي فهو عيب وهو المختار كذا في البحر الرائق * وان سرق شيئا من المأكولات اللادخار يكون عيبا للمولى والا لاجنبي فيه سواء كذا في الفصول العمدية * واذا نقب البيت رام يخناس شيئا فهو عيب

كذا في الظهيرة * قال في الفوائد الظهيرية وهنا مسألة عجيبة وهي ان من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له ان يرد فان لم يتمكن من الرد حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له ان يرجع بنقصان العيب فاذا رجع بنقصان العيب ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد ما اعطى من النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ لا رواية لهذه المسئلة في الكتب ثم قال رض وكان والدي رح يقول ينبغي ان يسترد استدلالا بمسئلتين احدهما ان الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردها فان تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم ابانها زوجها كان للبائع ان يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية ان اشترى عبدا فوجده مريضا كان له ان يرده فان تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى من مرضه هل للبائع ان يسترد النقصان قالوا ان كان البرء بالمداواة لم يكن له ان يسترد والا فله ذلك والبلوغ ههنا لا بالمداواة فكان له ان يسترد كذا في النهاية وعدم استمساك البول صيب كذا في البحر الرائق * والجنون في الصغر عيب ابد او معناه اذا جن عند البائع في الصغر ثم جن في يد المشتري في الصغر او في الكبر يرد وقيل اذا اشترى عبدا قد جن عند البائع فله ان يرده وان لم يجن عند المشتري والجمهور على انه لا يرد ما لم يعاود عند المشتري هو الصحيح كذا في الكافي * ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة وما دونه لا يكون صيبا كذا في التبيين والعيني شرح الكنز * وفي الظهيرية من المحاضرات الطرار والنباش وقطع الطريق كالسارق صيب في العبد كذا في البحر الرائق * ولو اشترى عبدا امرد فوجده مخلوقا للحية او منتوفا للحية كان له ان يرده ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم انه كان عند البائع كذا في فتاوى قاضي خان * وان اشترى جارية تركية لا تعرف التركية او لا تحسن والمشتري عالم بذاك الا انه لا يعلم انه صيب عند التجار فقبضها ثم علم انه صيب فان كان هذا صيبا بينا لا يخفى على الناس كالعور ونحوه لم يكن له ان يردها وان لم يكن بينا يخفى على الناس كان له ان يردها واما اذا اشترى جارية هندية لا تعرف الهندية ينظر ان هذه اهل البصر صيبا فله الرد وان لم يعدوه صيبا فليس له الرد كذا في المحيط * اشترى جارية فوجدها لا تحسن الطبخ والخبز * اصلا ليس بعيب اذا لم يشترط وكذا في العبد فان كانا يحسنان ثم نسي في يد البائع فلم يشتري الرد كذا في الخلاصة * وفي الكبرى لو اشترى جارية فوجدها وجع العين ياتي مرة بعد اخرى

ان كان حديثا لا يرد وان كان قديما يرد كذا في التاتارخانية * واذا اشترى جارية فوجد بها
 وجع الضرس ياتي مرة بعد اخرى فان كان حديثا فليس له الرد وان كان قديما فله الرد كذا
 في التاتارخانية * وفي المحيط الامّة المشترأة اذا قالت بي وجع الضرس لم ترد بقولها كذا
 في السراجية * اذا كانت احدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء او احدهما كحلاء والاخرى
 بيضاء فهو عيب كذا في البحر الرائق * اشترى فلانا فظهر به حمى فهو عيب له ان يرده كذا
 في مختار الفتاوى * واذا اشترى جارية ثيبا على ان البائع لم يطأها ثم ظهر انه كان وطئها
 قبل البيع فليس له الرد كذا في المحيط * وفي المنتقى اشترى جارية على انها عذراء فقبضها وما نت
 في يده ثم ظهر انها كانت ثيبا لا يرجع على البائع بشيء سواء كان ذلك ينقصها او لا ينقصها رواد الحسن
 من ابي حنيفة رح وروى ابن مالك من ابي يوسف رح انه يرجع عليه بمقدار نقصانها كذا
 في الذخيرة * ولو اشترى جارية على انها صغيرة فاذا هي بالغة لا يرد ها كذا في الخلاصة *
 ولو اشترى جارية فوجدها ذميمة او مرداء ليس له حق الرد اذا كانت تامة الخلقة كذا في الظهيرية *
 اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث لا يستبين لها قبح ولا جمال كان له حق الرد فان
 امتنع الرد بسبب من الاسباب قومت محترقة الوجه كما هي وقومت صحيحة فبعض محترقة الوجه
 ولكن على القبح لا على الجمال فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط ناقلا من الزيادات *
 اذا اشترى جارية على انها جميلة فوجدها قبيحة ترد كذا في الخلاصة * رجل اشترى فلانا بركبتيه ورم
 فقال البائع انه ورم حديث اصابه ضرب فاورمه فاشتره المشتري على ذلك ثم ظهر انه كان قديما
 لا يرد قال رض وهذا ان لم يبين السبب واما اذا بين السبب ثم ظهر انه كان بسبب آخر فبعض الذي
 بين كان له ان يرد كما لو اشترى عبدا وهو محموم فقال البائع هو حمى غيب فاذا هو غير ذلك كان له
 ان يرد كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك اذا قال البائع ان كان قديما فجاوبه على ثم تبين انه قديم
 فليس له الرد وكذلك اذا اشتره على انه حديث فاذا هو قديم ليس له الرد ذكر المسئلة في فتاوى الفاضلي
 كذا في الذخيرة * اشترى فلانا ليس لاحد اذنية ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب الاذن وان كان
 * واسعا في الهندية ليس بعيب وفي التركية عيب ان مدوة عيبا كذا في الخلاصة * وكثرة الاكل
 تعد عيبا في الجارية دون الغلام كذا في مختار الفتاوى * وفي صلح الفتاوى اشترى جارية وبها
 قرحة

قرحة ولم يعلم المشتري انها عيب فله الرد والصحيح من الجواب في مسئلة القرحة ان كان هذا عيبا
 بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا بينا فله الرد كذا في الذخيرة *
 الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها * اشترى بقره فوجدها لا تحلب فان كان مثاها
 يشترى للحلب فله ان يرد وان كان مثاها يشترى للحم لا ولربكانت تاخذ بضرها وتمص جميع لبنها
 فهذا عيب كذا في الخلاصة * وقلة الاكل في الدواب عيب وليس بعيب في بنى آدم كذا
 في السراج الوهاج * وفي فوائد شمس الاسلام ولو كانت الدابة اكولة خارجا عن العادة
 ليس بعيب كذا في الخلاصة * اشترى حمارا لا ينهق فهو عيب كذا في التنية * ولو اشترى
 ثورا فاذا هو ينام (يعني كايوقت كاركردن مى خسد) يكون عيبا كذا في الفصول العمدية *
 ولو اشترى حمارا فوجده بطيء الذهاب فليس له الرد الا اذا اشترى على انه مجول وان كان
 يعثر كثيرا دائما فهو عيب وان كان في الاحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية * اشترى ديكاً
 فيصيح في غير الوقت له ان يرده كذا في مختار الفتاوى * رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الاذن
 ان اشترى هاللاضحية كان له ان يردها وكذا كل ما يمنع التضحية وان اشترى هالغير الاضحية
 لا يكون له ان يردها الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس وان اختلف البائع والمشتري فقال المشتري
 اشتريتها للاضحية وانكر البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاضحية كان القول قول
 المشتري اذا كان من اهل ان يضحى كذا في فتاوى قاضي خان * (كاريا كوسفند بليدى
 مى خورد اكر بيوسته خورد عيب بود واكردهفته يكبارياد وبارخورد عيب نبود) كذا
 في الفصول العمدية * وذكر في المنتقى ان الرجل اذا اشترى دابة فوجدها تاكل الذباب
 ان اكثر ذلك فهو عيب وان كانت تاكل في الاحايين فليس بعيب كذا في الظهيرية * اذا اشترى
 حمارا فنزاع عليه حمره هل يكون هذا عيبا برده حكي ان هذه المسئلة صارت واقعة ببخارا فلم يتفق
 اجوبة ائمة ذلك العهد واجاب القاضي الامام عبد الملك الحسين النسفي انه ان كان مقهورا
 فهو ليس بعيب وان سلم نفسه لذاك فهو عيب فاتفقوا عليه كذا في الذخيرة * والدخس عيب
 وهو ورم يكون في اطراف حافر الفرس والاطراف دون الحافر كذا في الظهيرية * والعزل عيب وهو
 ميلان في الذنب والمش عيب وهو شى يخرج في ماق الدابة يكون له حجم وليس
 له صلابة كذا في المحيط * وبل المخلاة عيب اذا نقص الثمن لاجله يعني اذا كان يحمل من ماء

فمنه ما يبتل به المخلاة التي جعل فيها علف كذا في محيط السرخسى * وخلع الرأس عيب وهو ان يكون له حيلة يخلع رأسه من المقود وان شد عليه كذا في الظهيرية * الخنف عيب وهو تدانى القدمين وتبا مد الفخذين كذا في المحيط * والحزن وهوان يقف ولا ينقاد والجفوح وهوان لا يقف عند اللجام عيب كذا في الخلاصة * والجرد بالذال المعجمة عيب وهو كل ما يحدث في عرقوب الدابة من تزايدا وانتفاخ عصب والزوائد عيب وهي اطراف عصب تتفرق عند العجاية وتنقطع عندها وتلصق بها والعجاية عصب في فرس البعير كذا في الظهيرية * والصكك عيب وهوان يصطك الساقان او الرجلان عند المشي كذا في محيط السرخسى * والمهقوع عيب خسرة في الاصل فقال ما خوذ من الهقعة وهي الدائرة التي تكون في صدره من جانبه الايسر ويكون ذلك ابيض يتشام به وفسر في المنتقى فقال المهقوع الذي اذا سار سمع ما بين خاصرته وفرجه صوت والانتشار عيب وهو انتفاخ في العصب عند الاتعاب وقيل هو اتساع مسود العين حتى كاد ياخذ البياض كله كذا في المحيط * اشترى فرسا فوجده كبير السن قيل ينبغي ان لا يرد الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدها كبيرة السن كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى آهواشترى بقرة تذهب من مكان المشتري الى مكان البائع قال لا يكون ميبا وفي الغلام بمرتتين او ثلث كذلك كذا في التاتارخانية * ومن اشترى ناقة مصراة وهي التي شد البائع ضمها حتى اجتمع اللبن فيه فصارت معها كالمصراة وهي الحوض فليس له ان يردها والتصرية ليس بعيب عندنا وكذلك لو سودا نامل عبده واجلسه على المعرض حتى ظنه المشتري كائبا او البسه ثياب الخبازين حتى ظنه خبازا فليس له ان يرده كذا في الظهيرية * اشترى خفين فوجد هما ضيقا لا يدخل رجلاه فيهما ذكروا شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة ان كان لا يدخل رجلاه لعله في رجلاه لا يردوان كان لا يدخل لعله في رجلاه يردون ذكروا شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل ان اشترى ثوبا ليلبسها فله الرد وان اشترى ثوبا مطلقا لا يرد وكان القاضي الامام علي الهندي يفتي بالرد اشترى ثوبا للباس او لغير اللباس فان وجدا حدهما اضيق من الآخر فان كان خارجا مما عليه خفاف الناس في العادة يرد والا فلا كذا في الظهيرية * ولو كان لا يدخل لعله في رجليه فقال البائع (د رهاي تو فراخ شود) فاخذ المشتري ولبس يوما فلم يتسع هل له ان يرد كانت واقعة الفتوى واجاب بعض الائمة انه لا يرد كذا في الفصول العمانية * اشترى مسجلا لا يسمع

الرجل مع اللقافة ويسعها بدونها فله الرد اذا اشترى لها لبسة كذا في القنية * في فتاوى الفضلي
اشترى جبة ووجد فيها فارة مينة فهو ميب وتاويل المسئلة اذا كان اخراجها بوجب نقصانا
في الجبة فان كان لا يحتاج الى التخرق ونقصان الجبة لا يكون ميبا كذا في الخلاصة * وفي الذخيرة
اذا اشترى ثوبا نجسا ولم يعلم به ثم علم وكان بحال اذا غسل لا ينقص الثوب لا يكون له حق الرد
على ما هو المختار للفتوى كذا في المضمرات * وان كان فيه دهن فهو ميب لان الدهن
فلما يزول كله فيبعد ميبا كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى حانوتا فوجد بعد القبض على با به
مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرد لانه علامة لا يبتنى عليه الاحكام كذا في القنية * باع سكنى له
في حانوت لغيره واخبرا لمشتري ان اجرة الحانوت كذا نظهر ان اجرة الحانوت كان اكثر
من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكنى بهذا السبب كذا في فتاوى قاضيخان * وكون نقب
المغلاق للبيت الذي يبيع في جدار الغير ميب وكذا لو كان في جداره نقب كبير بعد ميبا كذا
في الوجيز * اشترى ارضا فظهر انها مشرقة ينبغي ان يتمكن من الرد كذا في القنية * واذا اشترى
حنطة مشارا اليها فوجدها ردية فليس له حق الرد بالعيب وكذا اذا اشترى اناة فضة بعينها فوجدها
ردية من غير غش ولا كسر فلم يعتبر الرداءة في المكيل والموزون ميبا هكذا في المحيط * وان وجد
الحنطة مسومة او مغنة كان له ان يرد ها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى نقرة على
انها زخم دار فقبضها واذا بها فلم يكن زخم دار كان له ان يرد ها لان فوات المشروط بمنزلة
العيب كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى روتين قلعي فوجد فيه ترا با يرد بلا فصل بين
القليل والكثير كذا في الوجيز * ولو اشترى باقة من بقل فوجد في جوفها حشيشا فان كان يرد
ميبا فله الرد وكذلك لو اشترى قفة او قرطالا من الثمار فوجد في اسفلها حشيشا فله ان يرد
وكذلك اذا اشترى صبرة فوجد في اسفلها دكانا والباقة الدستجة وما ينسج من معف الطرفاء
ان صغر فهو قفة وان مظم فهو قرطال كذا في الظهيرية * رجل اشترى ارضا فوجد فيها طريقا
يمر فيه الناس كان له ان يرد بالحجة ولو اشترى كرما فوجد فيه بيوت النمل كثيرا كان له ان يرد
كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا لو وجد في الكرم ممر الغير او مسيل ماء الغير كذا في الخلاصة *
واذا اشترى كرما فظهر ان شربه على ناوق يوضع على ظهر نهر او على موضع آخر فله حق الرد
كذا في المحيط * وكذلك اذا كان بحال لا يمكن سقيه الا بعد ان يسكر النهر كذا في الظهيرية *

وكذا لو وجد حائطا واحدا مشتركا فهو عيب ولو وجد الحائط رهصا ان كانوا يعدونه عيبا فهو عيب
 كذا في الخلاصة * أشترى دارا ولها مسيل ماء الى ساحة الغير ثم ظهر انه بغير حق ولم يعلم
وقت الشراء انه بغير حق فله الرد وان شاء أمسكها ورجع بنقصانه كذا في القنية * أشترى أرضا
ونخلا ليس لهما شرب ولم يعلم به له الخيار كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى أشترى مصحفا
فوجد في حروفه سقطا أو اشتراه على انه منقوط بالنحو فوجد في نقطه سقطا قال هذا عيب يرد به وفيه
ايضا واذا اشترى مصحفا على انه جامع فاذا فيه آيتان ساقطتان أو آية ساقطة قال هذا عيب يرد به
ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده مصحفا قال المعلم ان فيه خطأ كثيرا قال ان كان فيه
خطأ الكتابة يرد به ويرجع بالثمن كذا في المحيط * ولو اشترى أرضا فنزلت منه وقد كانت
تنزع عند البائع فله ان يرد الا اذا رفع المشتري وجه الارض فيعلم انها نزلت لرفع التراب
أو جاء الماء الغالب من موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي * ولا ينظر ان يكون النز
في يد المشتري اكثر مما كان في يد البائع او كان مثل ذلك القدر بل اذا كان بعين ذلك السبب
يملك الرد كيف ما كان كذا في المحيط * وكذلك اذا اشترى كراما وقد ظهر في يد المشتري
بهارى ان كان بالسبب الذي كان في يد البائع يملك الرد كذا في الفتاوى الصغرى * أشترى
خبزا على انه مطبوخ بالماء الفرات ثم علم انه بخلافه فله الرد وكذا اذا لم يذكر لفظ الشرط كذا
في القنية * وكذا لو اشترى الحناء او نحوه على ان الكل مثل الجاشني وليس من جنس ما رآه
اول مرة يرد كذا في الخلاصة * أشترى خمسمائة قفيز حنطة فوجد فيها ترابا ان كان ذلك التراب
مثل ما يكون في مثل تلك الحنطة ولا يعدة الناس عيبا ليس له ان يرد ولا ان يرجع بنقصان العيب
وان كان مثل ذلك التراب لا يكون في تلك الحنطة ويعدة الناس عيبا فان اراد ان يرد الحنطة
كلها فله ذلك وان اراد ان يميز التراب فرده على البائع بحصته من الثمن ويحبس الحنطة ليس
له ذلك هذا اذا لم يميز فلو ميز فوجد ترابا كثيرا ويعدة الناس عيبا فان امكنه ان يرد كلها
على البائع ذاك الكيل لو خلط البعض بالبعض فله ان يرد وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل
لو خلطهما بان انتقص بالتقية ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الحنطة الا
ان يرضى البائع ان ياخذها ناقصة فيكون له ذاك وعلى هذا كل ما كان نظيرا لحنطة كالسمسم
 وغيره

وغيره لو اشتراه فوجد فيه ترابا فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط * ولو اشترى دهنًا فوجد فيه اللاي فهو كذلك حتى لا يرد اللاي وحده كذا في الخلاصة * ولو اشترى مسكا فوجد فيه رصاصا يميز الرصاص ويرد على البائع بحصته من الثمن قل او كثر كذا في الظهيرية * جعل ابو يوسف رح لجنس هذه المسائل اصلا فقال كل ما يسامى في قليله لا يميز كثيرة وكل ما لا يسامى في قليله كان له ان يميز كثيرة والرصاص في المسك لا يسامى في قليله فيميز كثيرة ويسامى في قليله التراب فلا يميز كثيرة عامة المشائخ اخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اشترى شحما فوجد فيه ملحاً كثيرا فهو على ما ذكرنا في الحنطة يجد فيها التراب كذا في المحيط * وفي فتاوى ابي الليث لو اشترى نقرة من نحاس فاذا بها فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس فله ان يمسك من الثمن بحسابه الا ان يشاء البائع ان ياخذها كذلك ويرد الثمن كذا في الذخيرة *

الفصل الثالث فيما يمنع الرد بالعيب وما لا يمنع وما يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع * الاصل

ان المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد واذا اشترى دابة فوجد بها جرحا فداها او ركبها لحاجته فليس له ان يردّها ولو داها من عيب قد برى اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه كذا في المحيط * الاستخدام مرة لا يكون رضا بالعيب الا اذا كان على كره من العبد واذا استخدم مرتين يكون رضا بالعيب وبه يغني كذا في المصمرات *

وفسر الاستخدام في كتاب الاجارات فقال بان يا مرة يحمل المتاع على السطح او بانزله من السطح او يامر بان تغمر رجله بعد ان لا يكون من شهوة او يامر بان تطبخ او تخبز بعد ان يكون يخبز فان امر بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الذخيرة * ولو ركب الدابة لينظر الى سيرها او لبس الثوب لينظر الى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط * واذا ركبها ليردها او ليسقيها او يشترى لها علفا فليس برضا اذا لم يجد بدا من ذلك بان كانت صعبة او هو ما جز من المشي او كان العلف في وعاء فان كان في وعائين فلا حاجة الى الركوب فكان رضا كذا في السراجية * ولو حمل عليها علف دابة اخرى وركبها ولم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الذخيرة * وان كان المشتري دارا فسكنها بعد ما علم بالعيب او رم منها شيئا او هدم بسقط خيارة كذا في البدائع * اشترى ظئرا فوجد بها عيبا فامرها ان ترضع صبيا لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطعم صبيا او باع فهو رضا كذا في محيط السرخسي * ولو حلب لبنها ولم يبع ولم ياكل

فكذلك الجواب في صلح الفتاوى ان الحلب بدون البيع او الاكل يكون رضا كذا في المحيط *
ومن ابي يوسف رح فيمن اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيها او للمشتري ثم وجد بها
عيبا فله ان يردّها ولو انه حلب لبنها واستهلكه او شربه ثم وجد بها عيبا لم يردّها كذا في الظهيرية *
اشترى بقرة فشرب من لبنها ثم اطلع على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول
العمادية * رجل اشترى شاة او بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع منها الولد كان له ان يردّها
ولم يكن ذلك رضا بالعيب وان كان هو اصل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شيئا فشربه
او سقاه ولده بعد ما علم بالعيب كان ذلك رضا بالعيب كذا في فتاوى قاضي خان * وان جزصونها
ثم وجد بها عيبا فان لم يكن الجز نقصا فله ان يردّها قال محمد رح الجز مندى ليس بنقصان
وفي موضع آخر من المنتقى اذا جزصونها بعد العلم بالعيب فهو رضا ولو اخذ من صرفها
فليس برضا كذا في المحيط * قيل له فان اشترى كرمانا ثم عنده نقطت ثماره ووضعها
على الارض ثم وجد بها لكرم عيبا لم يعلم به قال ان كان النطف لم ينقصه شيئا فله ان يردّه
كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى جارية على انها صالحة جاز البيع فان لم تكن
صالحة لا يكون للمشتري ان يردّها كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى عبدا فوجد به عيبا
فضربه بعد ذلك فان كان اثر الضرب فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه او ضربه سوطين
او ثلثة ولم يؤثر فيه كان له ان يرد كذا في الفصول العمادية * ولو اشترى عبدا في مينة بياض
فسأل بائعه منه فقال انه من الضرب ويزول الى عشرة ايام ومضت العشرة ولم يزل لا يردّه
كذا في الغنية * مثل على بن احمد عن رجل اشترى غلاما ثم ادعى عليه بعد ثلثة ايام ان له سعالا
وبقى هذا الغلام مدة ثلثين يوما او اكثر بعد هذه الدوى في يده واستعمله ثم بعد ذلك ادعى
عليه السعال هل له ان يردّه على ذلك العيب فقال ان استعمله بعدما علم بعيب فهو رضا كذا
في التاتارخانية ناقلا عن اليتيمة * واذا وطئ الجارية المشتراة ثم اطلع على عيب بها لم يردّها
ويرجع بنقصان العيب سواء كانت بكر او ثيبا الا ان يقول البائع انا اقبلها كذلك وكذلك اذا قبلها
بشهوة او لمساها بشهوة وان وطئها او قبلها بشهوة او لمساها بشهوة بعد ما علم بالعيب فانه رضى بالعيب
وليس له ان يردّها ولا يرجع بنقصان العيب واذا وطئها غير المشتري في بدالمشتري بزنا فليس له
ان يردّها بكر او ثيبا ويرجع بنقصان العيب الا ان يرعى البائع ان ياخذها كذلك

وان كان الوطؤ بالشبهة حتى وجب العقر على الواطئ فليس له الرد وان رضى به البائع كذا في المحيط * ولو اشترى جارية فزوجه لا يردها وطئها الزوج ام لا رضى البائع بالرد اولم يرز كذا في المضمرات * ويرجع بالنقصان كذا في محيط المرخسي * ولو كان لها زوج عندا البائع فوطئها عند المشتري فان كانت ثيبا فانقصها الوطؤ لا يردها الا برضاء البائع وان لم ينقصها له الرد هذا الذي ذكرنا في الثيب اذا وطئها في يد البائع مرة ثم وطئها عندا المشتري واماد لم يكن وطئها عند البائع وانما وطئها عند المشتري لم يذكر في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يرد كذا في المضمرات نافلا من النصاب * وان كانت بكر الا يرد ويرجع بالنقصان ولو قال البائع انا قبلها كذا لك فله ذلك كذا في محيط السرخسي * اشترى خشبة ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع فقطعها في الليل واقترانه ليس بها عيب ثم جدد العقد عليها بغير شرط فنظر اليها بالنهار فوجدها معيبة كان له ان يردها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى برز ونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد اذا لم ينقصه الخصاء كذا ذكره في فتاوى اهل سمرقند وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرعيني يفتي بخلافه كذا في الظهيرية * ولو اشترى ثوبا فوجده صغيرا لا يمكن قطعه فاراد رده فقال له البائع اره الخياط فان قطعه والارده على فاراه الخياط فاذا هو صغير لا يقطع فان له رده كذا في السراج الوهاج * وكذلك الخف والفلنسة كذا في الينابيع * وكذا اذا قضا درهم زهوا فقال للقبض انفقها فان راجت عليك والاردها على فقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله ان يردها استحسانا كذا ذكره في كتاب الصلح من النوازل كذا في الظهيرية * المشتري اذا وجد المبيع معيبا فقال له البائع بعه فان لم يشترده على فعرض فلم يشتر لا يرده كذا في الفتاوى الصغرى * ولو اشترى عبدا فاستقال البائع فابى ان يقبله قال هذا ليس بعرض على البيع فله ان يرده كذا في الظهيرية * رجل اشترى ثوبا فقطعه ولم يخط فوجده معيبا فليس له ان يرده فان قال البائع انا قبله كذا كان له ذلك وان باعه المشتري صار مبطلا حق الرد فلم يرجع بشيء علم اولم يعلم وان خاطه ثم وجد به عيبا كان له ان يرجع بالعيب فان قال البائع انا قبله كذا لم يكن له ذلك كذا في الجامع الصغير * وكذلك في السويق اذا لته بالسمن او العسل كذا في المضمرات * واذا عرضته على البيع بعد ما علم بالعيب او آجره او رهنه فذلك رضى بالعيب وليس له ان يرده بالعيب ولا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة * وفي القدوري شيئا وآجره ثم طلع على عيب فله

ان ينقض الاجارة ويرد المستاجر بالعيب بخلاف ما لو رهنه من غيره كذا في الظهيرية *
 اذا وهب المبيع بعدما اطلع على عيب به ولم يعلم فليس له ان يرده على بائعه ولو فعل شيئاً
 من ذلك قبل العلم بالعيب يعنى العرض والهبة بدون التسليم فهذا لا يكون رضا كذا
 في الذخيرة * رجل اشترى عبداً قبضة فوهبه لرجل وسلمه الى الموهوب له ثم رجع في الهبة
 بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء لم يكن له ان يرده في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
 ومن محمد رح ان له ان يرده كذا في فتاوى قاضى خان * اعلم ان الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة
 والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع كالصبغ وما اشبهه وانها تمنع الرد بالعيب بالاتفاق سواء
 قال البائع انا قبله كذا لم يقل ومتولدة من المبيع كالسمن والجمال وانجلاء البياض وانها لا تمنع الرد
 بالعيب في ظاهر الرواية كذا في الظهيرية * وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل بخان * فان ابى المشتري
 الرد واراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لا امطيك نقصان العيب ولكن رد على المبيع حتى ارد
 عليك جميع الثمن هل البائع ذلك على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ليس له ذلك وعلى
 قول محمد رح له ذلك كذا في الظهيرية * واما الزيادة المنفصلة فنوعان ايضا متولدة من المبيع
 كالولد والتمر وما هو في معناهما كالارض والعقروا نها تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر اسباب
 الفسخ عندنا وغير متولدة من المبيع كالكسب والغلة وانها لا تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر
 اسباب الفسخ وطريقه ان يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري مجابا
 بغير عوض كذا في المحيط * هذا ان كانت الزيادة قائمة في يد المشتري فاما اذا كانت هالكه
 فهلاكها ان كان بائنه مما وبتة له ان يرد الاصل بالعيب ويجعل كانها لم تكن وان كان بفعل
 المشتري فالبايع بالخيار ان شاء قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ويرد بالعيب وان كان
 بفعل اجنبى ليس له ان يرد ويرجع بنقصان العيب هكذا في البدائع * هذا اذا حدثت الزيادة
 بعد قبض المبيع اما اذا حدثت قبل قبضه وكانت متصلة حادثة منه فانها لا تمنع الرد وان كانت
 متصلة غير حادثة منه صار المشتري قابضاً بذلك وصارت الزوائد كانها حدثت بعد القبض
 فيمنع الرد ويرجع بالارض وان كانت منفصلة حادثة منه كالولد والصوف واللبس والتمر
 والارض والعقروا نها لا تمنع الرد فان شاء ردهما جميعا وان شاء رضى بهما بجميع الثمن كذا
 في السراج الوهاج

فی السراج الزهاج * ولو لم یجد بالمبیع عیبا لكن وجد بالزیادة عیبا فلیس له حق الرد الا اذا كان حدوث تلك الزیادة قبل القبض یورث نقصانا فی المبیع فحینئذ یمکن له الرد لاحتل النقصان فی المبیع کذا فی شرح الطحاوی * ولو قبض الزیادة والا صل ثم وجد بالمبیع عیبا یرده بحصته من الثمن لانه صار للزیادة حصة الثمن بعد قبضها ولو وجد بها عیبا یردها خاصة بحصتها من الثمن کذا فی القنیة * وان كانت منفصلة غیر حادثة منه کالکسب والهبة فانها لا تمنع الرد فاذا رده فالزیادة تكون للمشتري عند بیع حنیفة رح ولا یطیب له وعندهما الزیادة للبائع ولا یطیب له ایضا وان رضى بالعیب واختار المبیع فالمبیع مع الزیادة له اجماعا ولكن لا یطیب له کذا فی السراج الزهاج * ولو قبض المبیع مع هذه الزیادة ووجد فی المبیع عیبا فعند بیع حنیفة رح یرد المبیع خاصة بجميع الثمن وعندهما یرده مع الزیادة ولو وجد بالزیادة عیبا لا یردها ولو هاکت الزیادة والمبیع مع عیب یرده خاصة بجميع الثمن بالاجماع کذا فی القنیة * رجل اشترى حنطة فذهب الغبار منها عند المشتري وانتقص کیلها لیس له ان یردها وكذلك لو كان فیها رطوبة فجفت عند المشتري او اشترى خشبة رطبة فیبست عنده کذا فی فتاوی قاضی خان * وفي المنتقى اذا اشترى عبدا کاتباً او خبازاً وقبضه فنسى ذلك فی یده ثم اطلع علی عیب به فله ان یرده کذا فی الذخیرة * وفي المنتقى اذا اشترى من آخر تمرا بالری وحمله الی الکوفة ثم اطلع علی عیب به هناك وارا دان یرده قال محمد رح لیس له ذلك حتی یرده الی الری ولو كان مکان التمر جاریة اشار محمد رح الی انها لیس نظیر التمر حیث قال اری معر هذه ثمه وهن اقربا ولا اری لحملها تلك المؤونة کذا فی الظهیریة * قال محمد رح فی الزیادات اذا اشترى الرجل من آخر جاریة بیضاء احدى العینین وهو یعلم بذلك فلا خیار له فی ردھا فان لم یقبضها المشتري حتی انجلی البیاض ثم عاد البیاض فهی لازمة للمشتري ولا خیار له فی ردھا ومن ابی یوسف رح ان له الخیار بالصحیح ما ذکوه فی ظاهر الروایة الا یرى ان رجلا لو اشترى جاریة وثنیته ساقطة او سوداء والمشتري یعلم بذلك فلم یقبضها حتی نبتت الساقطة وذهب السواد عن ثنیته ثم سقطت تلك الثنية او عاد السواد فالجاریة لازمة للمشتري لان البائع لم یعجز عن تسلیم ما التزم بالعقد کما التزم ولوقبضها وهی بیضاء احدى العینین او ثنیته ساقطة وهو یعلم بذلك ثم انجلی البیاض ونبتت الثنية ثم عاد البیاض وسقطت الثنية ثم وجد بها عیبا آخر کان عند البائع یردها بذلك العیب ولو لم یعد البیاض

في العين التي ذهب عنها البياض لكن ابيضت العين الاخرى لم يكن له ان يرد الجارية بعيب ابدا ولو لم تبيض العين الاخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها البياض بفعل المشتري بان ضرب المشتري ميناها فابيضت ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له ان يرد ها فان قال البائع اذا قبلها كذلك واراد جميع الثمن كان للمشتري ان يرد ها عليه بخلاف ما اذا عاد البياض بضرب الاجنبى في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري ان يرد ها بالعيب وان رضى به البائع هذا الذي ذكرنا كله اذا اشترى بها مع علمه انها بيضاء احدى العينين واما اذا اشترى بها ولم يعلم بكونها بيضاء احدى العينين وقبضها ثم علم كان له ان يرد فان لم يرد حتى انجلي البياض لم يكن له ان يرد ها بعد ذلك وان استحقها سليمة لما لم يعلم بالعيب فان عاد البياض لا يكون له ان يرد ها ايضا واووجد بها عيبا آخر كان له ان يرد ها كذا في المحيط * اشترى جارية وهى بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلي البياض من ميناها ثم عاد بياضها فعلم بذلك كان له ان يرد ها ولو قبضها وهى بيضاء احدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلي البياض ثم عاد بياضها لا يكون له ان يرد ها كذا في فتاوى قاضى خان * وفي فتاوى الفضلى رجل اشترى جارية وفي احدى ميناها بياض فانجلي البياض ثم عاد فقبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله ان يرد ها كذا في المحيط في نوع معرفة العيوب * وكذلك اذا اشترى جارية وهى ساقطة الثنية او مسودة الثنية وهو لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال السواد او نبئت الثنية لم يكن له ان يرد ها وكذا لو سقطت الثنية او عاد السواد بعد ذلك لم يكن له ذلك ولو وجد بها عيبا آخر كان له ان يرد ها كذا في المحيط * فتف ريش الطائر المذبح يمنع الرد بالعيب كذا في القنية * وفي فتاوى ابى الليث اشترى عبدا وبه مرض فازداد المرض في يد المشتري فليس له ان يرد ها على البائع لكن يرجع بنفسه ان العيب كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبدا كان مضموما عند البائع كان يأخذه الحمى كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم به المشتري فاطبق عليه عند المشتري ذكر في المنتقى ان للمشتري ان يرد ها ولو انه صار صاحب فرش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمى فيرجع بالنقصان فلا يرد وكذا لو كان به قرحة فانفجرت او كان جديا فانفجر كان له ان يرد وان كان به جرح فذهبت يده من ذلك عند المشتري او كانت موضحة فصارت آمنة عند المشتري ليس له ان يرد كذا في فتاوى قاضى خان * واذا كان في المشتري حمى غيب في يد البائع وزال ثم عاد في يد المشتري ان عاد

ثانياً خباله الرد لاتحاد السبب ولو كان الثاني ربعا لا يكون له الرد لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في يده المشتري مرض فهو على هذا ويخرج من هذا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى *
 اشترى عبداً فقبضه فحمّ عنده وكان يحمّ عند البائع قال ابن الفضل المسئلة محفوظة عن اصحابنا انه ان حم في الوقت الذي كان يحم فيه عند البائع كان له ان يردّه او في غيره فلا كذا في النهر الفائق
 ناقلاً من الخانية * لو كان بالمبيع اثر قرحة وبدت ولم يعلم به فعادت قرحة واخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم يرد ويرجع بالنقصان هكذا في القنية * اشترى جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة اياماً ثم خاصمه فقال له البائع لم امسكتها طول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري انما امسكتها لانيظر انه هل يزول العيب قال محمد بن الفضل رح ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله ان يردّها على البائع وكذا اذا اراد الرد فلم يجد البائع والطعمه وامسكه اياماً ولم يتصرف فيها تصرفاً يدل على الرضاء ثم وجد البائع فله ان يرد قال الفقيه ابو الليث رح على هذا ادركت مشائخ زمانى رح كذا في الفصول العمادية * في المنتقى
 رجل اشترى من رجل عبداً ثم امر رجلاً ببيعه ثم علم الا مر بعد ذلك ان به عيباً قال ان باعه الوكيل بمحض من الموكل ولم يقل الموكل شيئاً فهذا منه رضاء بالعيب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري ان يرد العبد على بائعه بذلك العيب قال وكذا لك ان اعلمه الوكيل انه يذهب من فوره لبيعه فلم ينهه فهذا منه رضاء او اخبر الامر ان الوكيل ساوم به وهو عرضة لبيعه فلم ينهه فهذا منه رضاء بالعيب كذا في المحيط * اشترى سنجاباً وجلود الثعالب فبها للدبغ وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كما لو اشترى ابريسماً وبه فظهر به عيبه كذا في القنية * رجل اشترى ارضاً ليس عليها خراج فوجد بها عيباً ثم وضع عليها الخراج لا يكون له ان يردّها ولو اشترى عبداً وقبضه ثم رده على البائع بخيار الشرط او بخيار الرؤية او العيب ثم ذهبت عينه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهبت عيناه ضمن النقصان ولا خيار للبائع ولو اشترى داراً فباع بعضها ثم وجد بها عيباً قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا يرد ولا يرجع بشيء كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى كرمًا فاكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وان رضى البائع كذا في المحيط * ولو اشترى فيلقاً فشتمه ثم وجد به عيباً فله الرد كذا في القنية * اشترى تدوماً ودخله في النار ثم اطلع على عيب لم يردّه ولو اشترى ذهباً فادخله في النار ثم اطلع على عيب رده كذا في الذخيرة * وهكذا في الخلاصة *

أشترى حديد ليتخذ آلات النجارين وجعله في الكور ليحرقه بالنار فوجده ميبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرد كذا في القنية * ولو اشترى منشارا وحده ثم أطلع على عيب به لم يرد إلا برضاء البائع كذا في الصغير * ولو اشترى سكيناً فحده ثم وجد به عيباً أن حده بالمبرد ليس له أن يرد هالأنه ينقص منه وإن حده بالحجر له الرد كذا في الفصول العمادية * أشترى برمة جديدة فقال له البائع أطبخها فان ظهر بها عيب أقبلها بعد الطبخ وأرد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يرد بدون الرضاء ويرجع بنقصان العيب فلو علم العيب لكن لم يعلم أنه قديم فتصرف فيه تصرف المالك ثم علم قدمه لم يرد كذا في القنية * وإذا اشترى عبداً فوجده مباح الدم بقود أو برده أو قطع طريق يقتل فقتل عند المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عنده وقال لا يرد ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صافاً وغير صافاً فيرجع بفضل ما بينهما ولو اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به المشتري فقطع في يد المشتري له أن يرد على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقال لا يرد ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صافاً وغير صافاً فيرجع بفضل ما بينهما ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان عندهما كما بينا وعنده لا يرد إلا برضاء البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن لأن اليد من آدمي نصفه وقد تلفت بجنايتين وإن قتله البائع كذا لك يرجع المشتري على البائع بثلاثة أرباع الثمن فإن تداولته البيوع والأيدي ثم قطع أو قتل عند الأخير يرجع الباعه بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما هو بمنزلة العيب فيرجع الأخير على بائعه وهذا إذا لم يعلم المشتري به فإن علم به لم يرجع بشيء عندهما وعنده يرجع في أصح الروايتين لأنه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يمنع الرجوع كذا في الكافي * وهكذا في الجامع الصغير * فإن اعتقه المشتري بمال ثم قتل أو قطع فعندهما يرجع بالعيب وعند أبي حنيفة ربح لا وإن اعتقه بلا مال يرجع به عندنا كذا في الجامع الصغير * رجل اشترى عبداً وقبضه ثم باعه من البائع فوجد به البائع ميباً قديماً قال أبو يوسف ربح وهو قول أبي حنيفة ربح له أن يرد على المشتري الأول كذا في فتاوى قاضي خان * وفي المنتقى اشترى من آخر ديناراً بدرهم وتقاضا ثم أن مشترى الدينار ربح الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الآخر ميباً

قوله على المشتري الاول بغير قضاة كان للمشتري الاول ان يرد ها على بائعه بذلك العيب وعلى هذا ان قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فرد ها عليه بغير قضاة القاضي فله ان يرد ها على الاول كذا في الظهيرية * وفي المنتقى اشترى عبدا فوجده اعمى فقال المشتري للبائع اريد ان اعتقه من كفارة يميني فان جازمني والاردنته فله ان يرد كذا في المحيط * اشترى جراب ثوب عروى فوجد المشتري بالثياب ميبا وقد كان اتلف الجراب في المنتقى ان له ان يرد الثياب بجميع الثمن قال رض وينبغي ان يكون الجواب في الجارية والعبد اذا وجد بهما ميبا بعد ما اتلف ثوبهما كذلك وكان له ان يرد هما بكل الثمن كذا في الفصول العمادية * وفي المنتقى من محمد رح المشتري في خيار العيب اذا قال للبائع ان لم ارد عليك اليوم فقد رضيت بالعيب فهذا القول باطل وله الرد كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل دارا فادعى رجل فيها مسيل ماء واقام على ذلك بينة فهو بمنزلة العيب فان شاء المشتري امسكها بجميع الثمن وان شاء ردها فان كان قد بنى فيها بناء فله ان ينقض بناءه وليس له ان يرجع بقيمة بنائه كذا في الظهيرية * العبد الماذون اذا اشترى شيئا فوجده معيبا وقد ابراه البائع عن الثمن او وهب له الثمن وقبل العبد ذلك لا يملك الرد بالعيب ولو كان مكان العبد الماذون حران وجد به العيب بعد القبض لا يملك الرد وان وجد العيب قبل القبض فله الرد كذا في الذخيرة * اقر المشتري بعدما اطلع على عيب او قبله ان المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه فلان له الرد على البائع وبالعود الى المشتري بعد البيع مالم بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان فسحا كذا في الوجيز للكردي * ولو باع ثم رد عليه بعيب هو فسح من كل وجه ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرد كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبدا بكر موصوف بغير مينة وتقابض ثم وجد بائع العبد بالكرم ميبا وحدث به عنده عيب آخر فانه لا يرجع بشيء وان كان الكرم بعينه عند الشراء رجع في العبد بمثل نقصان العيب في الكرا لا ان يرضى البائع وهو مشتري العبد ان ياخذ الكرم بعينه ويرد العبد رجل استقرض من رجل كرا حنطة وقبضه ثم اشتراه منه بمائة درهم يعنى المستقرض اشترى الكرا المستقرض من المقرض ثم وجد بالكرم ميبا قال ابو يوسف رح له ان يرد بالعيب ولا يرد في قياس قول ابي حنيفة رح وكذلك ان كان القرض دراهم فاشترى المقرض بهاد نانيزو قبض الدنانير ثم وجد المقرض الدراهم المقرض زيوفا فله

بأحدهما عيباً بعد القبض كان له أن يرد المعيب منهما وكذا السيف المحلى والمنطقة كذا في النهر الفائق *
 وأن كان المشتري شيئاً واحداً فوجد ببعضه عيباً قبل القبض وبعده فليس له أن يرد المعيب خاصة
 وإن كان المعقود عليه مما يكال أو يوزن من ضرب واحد فوجد ببعضه عيباً ليس له أن يرد المعيب
 خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حكى الشيخ الإمام الزاهد أحمد الطواويسي أنه كان على
 قياس قول محمد روح يجب أن يرد بعض المكيل والموزون بالعيب وإن كان مجتمعاً إذا كان التمييز
 لا يزيد بالمعيب عيباً وكذا لك إذا وجد البعض صفاراً فإراد أن يغربل ويرد الصفار من الحب
 الذي هو من تحت الغربال ويمسك الباقي ليس له ذلك وكذلك إذا اشترى الجوز والبيض فوجد
 البعض صفاراً فإراد أن يرد الصفار خاصة ويمسك الباقي فليس له ذلك وحكى من الفقيه
 أبي جعفر الهندواني روح أنه قال ما ذكر من الجواب في المكيل والموزون محمول على ما إذا
 كان الكل في وعاء واحد أما إذا كان في أوعية مختلفة فوجد في وعاء واحد عيباً فإنه يرد ذلك
 وحده بمنزلة الثوبين والصنفين كالحنطة والشعير وكان يفتى به ويؤم أنه رواية من أصحابنا وبه
 أخذ شيخ الإسلام خواهرزاده روح ومن المشائخ من قال لا فرق بين ما إذا كان الكل في وعاء واحد
 أو أوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب وإطلاق محمد روح في الأصل يدل عليه وبه كان يفتى
 شمس الأئمة الصرخسي كذا في المحيط * قال الفقيه أبو جعفر فيما إذا اشترى لفائف إبريسم
 فوجد بعض ما في كل لفافة معيباً فإراد أن يرد ذلك خاصة بأن يميزا لمعيب فليس له
 ذلك ولو وجد لفافة منها كلها معيباً كان له أن يرد ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا
 في المحيط * وكذلك إذا اشترى مدداً كبة من الغزل فوجد في كل واحد شيئاً معيباً
 لا يكون له أن يميز ذلك ويرده خاصة وإن وجد بعض الغزل معيباً له أن يرد ذلك ويمسك
 ما لا عيب به كذا في الذخيرة * ولو استحق بعض المكيل والموزون لأخياره في رد ما بقي هذا
 إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله له أن يرد الباقي كذا في الهداية *
 وإذا كان المشتري ثوباً وقد قبضه المشتري ثم استحق بعضه فللمشتري الخيار في رد ما بقي
 كذا في النهاية * وإذا حدث عند المشتري عيب بآفة مما وية أو غيرها ثم أطلع على عيب
 كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرد المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذه

بعيبه الحادث عند المشتري فله ذلك اللهم الا ان يمتنع اخذه اياه لحق الشرع كذا في فتح الندير *
وكيفية الرجوع بنقصان العيب ان يقوم المبيع ولا يصيب به ويقوم وبه ذلك العيب فان كان تفاوت
ما بين القيمتين النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن واذا باع المشتري المبيع
بعد ما علم بالعيب فالاصل في هذا ان في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملك المشتري وامكنه
الرد على البائع اما بالرضا او بدون الرضا فاذا ازاله من ملكه بالمبيع او ما اشبهه لا يرجع
بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه فاذا ازاله من ملكه
بالمبيع او ما اشبهه يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم
بعيب حتى قتله هو وخيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قتله اجنبي لا يرجع بالنقصان قتله ممد او خطأ كذا في المحيط * * وان قتله بنفسه فكذلك
في ظاهر الرواية من ابي يوسف رحمه الله يرجع بنقصان العيب كذا في شرح التكملة * ومن اشترى
عبدا فحرره بلا مال او مات مده فاطلع على عيب رجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاء
كالا متاق ولو حرره بمال او كاتبه ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء كذا في الكافي * وهكذا
في محيط السرخسي * ولو اشترى جبة فلبسها وانتقصت باللبس ثم علم بفارة ميتة فيم افانه يرجع
بنقصان العيب الا ان يأخذها البائع ويرضى بنقصان اللبس كذا في فتاوى قاضي خان *
اشترى سمكة فوجدها معيبة وفاب البائع ولرا انتظار حضوره يفسد فشواها وباعها فليس له ان يرجع
بنقصان العيب ولا سبيل له في دفع هذا الضرر كذا في القنية * اشترى جد اراما فلم يعلم به
حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في النهر الفائق * قال في القدوري اذا اشترى طعاما
او ثوبا وخرق الثوب او استهلك الطعام ثم اطلع على عيب كان به لا يرجع بنقصان العيب بخلاف
ولو لبس الثوب حتى تخرق من اللبس او اكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال ابو حنيفة رحمه الله
لا يرجع بنقصان العيب وهو الصحيح وان اشترى عبدا وباع بعضه وبقي بعض لم يرد ما بقي
ولم يرجع بنقصان العيب بحصة ما باع بخلاف وهل يرجع بحصة ما بقي ففي ظاهر الرواية
من اصحابنا رحمه الله لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الذخيرة والمحيط * لو اشترى دقيقا فاما خبز
بعضه وجدته مرا قال ابو جعفر له ان يرد الباقي بحصته من الثمن ويرجع عليه بنقصان ما خبز منه
وهو قول محمد رحمه الله قال ابراهيم الليث وبه نأخذ كذا في لينايع * ولو اشترى طعاما فوجد به

هييا وقد اكل بعضه يرجع بنقصان عيب ما اكل ويرد ما بقي بحصته وهذا قول محمد رح
وبه كان يفتي الفقيه ابو جعفر وبه اخذ الفقيه ابو الليث وان باع نصفه يرد ما بقي عند
محمد رحمه الله ايضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع كذا في المضمرات * هذا
ان كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاء فان كان في وعائين في جوارقين او في
قوصرتين او ما شبه ذلك فاكل ما في احدهما او باع ثم علم بعيب كان عندا البائع كان له
ان يرد الباقي بحصته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى سمنا ذئابا فاكله
ثم اقر البائع انه كان وقعت فيه فارة وماتت فله ان يرجع بنقصان العيب عند ابي يوسف ومحمد رح
وعليه الفتوى كذا في المضمرات * اشترى خبزا فوجد اقل من السعر المعهود رجع بالباقي وكذا
كل ما ظهر سعرة كذا في السراجية * ومن اشترى بيضا او بطيخا او قثاء او خيارا او جوزا او قمرها او فاكهة
فكسره غير ما لم بالعيب فوجده فاسدا فان لم ينتفع به كالقرع او المر والبيض المذر يرجع بالثمن كله
لانه ليس بمال فيكون بيعه باطلا بخلاف ما لكسره عالما بالعيب لا يرد ولا يعتبر في الجوز صلاح
قشره وان كان ينتفع به مع فساد بان ياكله الفقراء ويصلح للعلف يرجع بحصة العيب كذا
في فتح القدير * الا اذا رضى به البائع هذا اذا لم يتناول منه شيئا بان تناول بعد مذاقه لم يرجع بشيء
ولو وجد البعض فاسدا او هو قليل جاز البيع استحسانا والقليل ما لا يخلو الجوز عنه عادة كالواحد
والاثنين في المائة وان كان الفاسد كثيرا لا يجوز ويرجع بكل الثمن كذا في الهداية * واذا اشترى
بيض النعامة فكسرها ووجدها مذرة ذكر بعض المشائخ انه يرجع بنقصان العيب ولا يرجع بجميع
الثمن لانه ينتفع بقشرها فكونها مذرة يكون عيبا فيها وهذا الفصل يجب ان يكون بالاخلاق
واما اذا اكسر بيض النعامة فوجد فيها فرخا ميتا اختلف المتأخرون منهم من قال لا يجوز لانه اشترى
شيئين واحدهما ميت ومنهم من قال يجوز لان الميت في معدنه كذا في المحيط * وجاز عند ابي يوسف
ومحمد رح في حصة الصحيح منه وفي النهاية هو الاصح كذا في النهر الفائق * اشترى بعيرا
فلما ادخله داره سقط فذبحه انسان بامر المشتري فظهر به عيب قديم كان للمشتري ان يرجع
بنقصان العيب على البائع في قول ابي يوسف ومحمد رح وبه اخذ المشائخ هذا اذا علم بالعيب
بعد الذبح اما اذا علم بالعيب ثم ذبحه هو لو غير بامر او بغير امره لا يرجع بشيء كذا في فتاوى
قاضي خان * اشترى حيوانا فذبحه بنفسه فاذا امعاه فاسدة فساد اقدما رجع بالنقصان عندهما

وعليه الفتوى ولو اكل معاه بعضه ثم علم رجع بنقصان ما اكل ويرد الباقي كذا في السراجية *
 واذا اشترى جملاً فظهر به عيب فوقع فانكسر منقه فنكره ليس له ان يرجع على البائع بشيء كذا
 في الذخيرة * رجل اشترى بعيرا او قبضة ثم وجد به عيبا فذهب به الى البائع ليرده فعطب في الطريق
 فانه يهلك على المشتري ثم المشتري ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في فتاوى
 قاضي خان * اشترى جارية فقبضها فابقت ثم علم بها عيبا لا يرجع بشيء مادامت حيا وان ماتت
 يرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى عبدا بجارية فتقا بضا فوطى المشتري
 الجارية ثم رأى صاحب العبد فلم يرخص او وجد به عيبا فردته بخير ان شاء ضمن مشتري الجارية
 قيمتها يوم قبض مشتريها وان شاء اخذ الجارية ولا يضمن النقصان ان كانت بكر او لا العقران كانت
 نيبا كذا في الذخيرة * رجل باع من رجل عبدا بامة وتقا بضا ثم وجد مشتري الامة بالامة
 اصبعاً زائدة وردها عليه بقضاء قاض واخذ العبد ثم ان مولى الامة اطلع على ان مشتري الامة
 قد كان وطئها قبل ان يستردها والوطي لا ينقصها شيئا وذلك بعد ما ماتت الامة في يد الذي
 ردت اليه او بعد ما باعها فليس له شيء كذا في المحيط * سئل حمير الوبري ويوسف بن محمد
 رحمه بن الحافظ رح عن قاض ثورا ببقرة وهي حامل فوادت عند المشتري ووجد الاخر بالثور
 عيبا فردة على صاحبه بماذا يرجع عليه بقيمة الثور ام بقيمة البقرة قالوا يرجع بقيمة البقرة كذا
 في التاتارخانية فانلا من اليتيمة * ولو اشترى ارضا فجعلها مسجدا ثم وجد به عيبا فانه لا يرد في
 ثلهم واختلفوا في الرجوع بنقصان العيب والمختار للفتوى انه يرجع كما لو اشترى ارضا
 فوقتها ثم علم بعيب ذكره لال انه يرجع بنقصان العيب كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى
 ثوبا وكفن به ميتا فان كان المشتري وارث الميت وقدا اشترى بشيء من التركة رجع بالارش
 ولو تبرع بالتكفين اجنبي لم يرجع بالارش العيب كذا في المحيط * اشترى شجرة فمطعها فوجدتها
 لا يصح الا لخطب يرجع بنقصان العيب الا ان ياخذ البائع متطوعة قالوا وهذا اذا اشترى بها
 لا لاجل الخطب اما اذا اشترى لاجل الخطب لا يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة * قال محمد
 رح في الجامع مسلم اشترى عسيرا او قبضة وتخمر في يده ثم اطلع على عيب لم يرد؛ ويرجع بنقصان
 العيب فان قال البائع اذا اخذ الخمر بعينها فليس له ذلك لان امتناع الرد لحق الشرع فان ام بخاصته
 في العيب حتى صارت خلا رجع بنقصان العيب ولا يرد؛ بالعيب الا ان يقبل البائع كذا في المحيط *

ولو أن نصرانيا اشترى من نصراني خمرًا وتقا بضا ثم أسلمها ثم وجد المشتري بالخمر ميبا لا يرد به بالعيب وإن قبله البائع كذلك ولكن يرجع بنقصان العيب فلن لم يرجع بنقصان العيب حتى صار الخمر خلا لم يرد به البائع بالعيب إلا أن يرضى البائع كذا في الذخيرة * مثل أبو القاسم ممن اشترى خلا فلما صلب في خابية المشتري ظهرا أنه منتن لا ينتفع به قال هو ما نته في يد المشتري فإن هلك أو فسد لا ضمان عليه وإن أهراقه المشتري بفساده قال إن كان بحال لا قيمة له إذا شهد عليه شاهدان فلا شيء عليه كذا في التاتارخانية * المشتري الثاني إذا وجد المبيع معيبا وقد تعذر الرد بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بنقصان العيب على البائع عنده أبي حنيفة رح خلا فالهما كذا في الصغير * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب كان عند البائع الأول فإن المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لأن البيع الثاني لا يفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح في الجامع الصغير رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وتقا بضا ثم أقر المشتري أن البائع قد كان اعتقه قبل البيع أو دبره أو كانت أمة فإقراره استولدها وانكر البائع ذلك وحلف لا يصدق المشتري على البائع ويكون العبد حرا في الإقرار بالعق وولاؤه موقوف وصار مدبرا موقوفا في مسألة التدبير وكذا في مسألة الاستيلاء وإن وجد المشتري بالمبيع ميبا علم أنه كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وكذا لك لو كان المشتري إقراره حرا لأصل والمسألة بحالها يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * ولو ادعى المشتري أنه باعه وهو ملك لفلان وصدقه المقر له وأخذه ثم وجد المشتري به عيبا لا يرجع بنقصانه ولو كذب المقر له فله رده كذا في محيط السرخسي * ولو علم بالعيب ثم أقربه لفلان وكذبه رده كذا في الكافي * ولو وجد به المشتري عيبا قديما وقد حدث عنده آخر حتى امتنع رده وذلك قبل الإقرار فرجع بنقصان العيب ثم أقربه المشتري للمقر له وصدقه المقر له لم يرجع البائع على المشتري بنقصان العيب الذي أخذ منه كذا في المحيط ولو اشترى عبدا وقبضه ثم قال بعته من فلان بعدما اشتريته واعتقه فلان وكذبه المدعي عليه في ما قال فإن العبد يعتق على المشتري بإقراره فإن وجد به

فبما بعد ذلك لا يرجع على البائع بشيء ولو ادعى المشتري انه باعه من فلان ولم يذكر ان فلانا
اعتقه وجحد فلان ذلك وحلف ثم وجد به عيبا فانه يرد على البائع كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى
من رجل عبدا بالف درهم وتقاضا فاقرا المشتري ان العبد كان لفلان اعتقه قبل ان اشتريته
وانكر البائع ذلك كله فاما ان صدقه المقر له في الملك والاعتاق او صدقه في الملك دون الاعتاق
او كذب به فيهما جميعا ففي الوجه الاول كان العبد مولى للمقر له فان وجد المشتري بالعبد عيبا قديما
لم يرجع بشيء وفي الوجه الثاني دفع العبد الى المقر له وكان عبدا له لا يعتق عليه وان وجد المشتري
به عيبا لم يرجع بشيء وفي الوجه الثالث متى العبد على المقر وكان الولاء موقوفه وان وجد المشتري
بالعبد عيبا قديما يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في المحيط * فان ما د فلان الى تصديقه
رجع البائع عليه بما اخذ من العيب ولو اقر انه كان لفلان فاعتقه بعد ما اشتريته لم يرجع بنقصان
العيب سواء صدقه المقر له او كذبه كذا في محيط السرخسي * الفصل الرابع
في دعوى العيب والخصومة فيه واقامة البينة * يجب ان يعلم بان العيب نوعان ظاهر يعرفه القاضي
بالمشاهدة والعيان كالقروح والعمى والا صبح الزائدة واشباهها وباطن لا يعرفه القاضي بالمشاهدة
والعيان والظاهر انواع قديم كالاصبع الزائدة ونحوها وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع
الى وقت الخصومة كثر الجدرى وما اشبه ذاك وحادث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع
الى وقت الخصومة كالتجراحت وما اشبهها وحادث لا يحتمل التقدم على مدة البيع واما الباطن
فنوعان نوع يعرف بآثار قائمة كالثيابة والحبل والداء في موضع لا يطلع عليه الرجال ونوع
لا يعرف بآثار قائمة كالسرقة والاباق والجنون فان كان الدعوى في عيب ظاهر يعرفه القاضي
بالمشاهدة ينظر اليه فان وجدته سمع الخصومة وما لا فلا فان كان العيب قديما او حديثا لا يحدث
من وقت البيع الى وقت الخصومة كان للمشتري ان يرد لاننا عرفنا قيامه للحال بالمعينة وتيقنا
بوجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله ولا يحدث في مثل هذه المدة الا ان يدعى البائع
مقروط حق المشتري في الرد بالرضا او غيره ويكون القول قول المشتري فيه مع يمينه كذا في
المحيط * ثم عند طلب البائع يمين المشتري يحلف المشتري باتفاق الروايات ومنه عدم طلبه
هل يحلف المشتري عامة المشائخ على انه لا يحلف في ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري
اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد بالعيب من الوجه الذي يدعيه لا نصا

ولادلالة وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة * وأن كان عيبا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ويحتمل التقدم عليه أو كان مشكلا فالقاضي يسأل البائع اكان به هذا العيب في يده قال نعم كان للمشتري حق الرد الا ان يدمى البائع موقوف حق المشتري في الرد ويثبت ذلك بنكوله أو بالبينة فان انكر فالقول قوله مع يمينه ان لم يكن للمشتري بينة على كونه هذا العيب عند البائع كذا في المحيط * وتكلموا في تحليفه قال مشائخنا رح الصحيح انه يحلف بالله ماله حق الرد عليك بهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي * وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * وأن كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يرد على البائع واما اذا كان العيب باطنا فان كان يعرف بأثر قائمة في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للقاضي بصارة بمعرفة الامراض ينظر بنفسه وان لم يكن له بصارة يسأل ممن له بصارة ويعتمد على قول مدلين وهذا احوط والواحد يكفي فاذا اخبره واحد عدل بذلك يثبت العيب بقوله في توجه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد كذا ذكر بعض المشائخ في شرح الجامع وفي شرح آداب القاضي للخصاف ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد او المثنى او اشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب مما لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وفي القدروى انه يرد بقولهما وهكذا ذكر بعض المشائخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة * وأن كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالجبل وما شبه ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة الواحدة العدة تكفي واثنان احوط فاذا قالت واحدة عدلة انها حبلى او قالت ثنتان ذلك يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان قالت او قالتا حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن حلف البائع فان نكل الآن يرد عليه وان قالت او قالتا كان ذلك عند البائع فان كان ذاك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحد هل يرد بقول المثنى ذكر بعض مشائخنا ان على قياس قول ابى حنيفة رح لا يرد وعلى قياس قولهما يرد ذكر الخصاف في ادب القاضي انه لا يرد في ظاهر رواية اصحابنا وفي القدروى انه لا يرد في المشهور من قول ابى يوسف ومحمد رح فيحلف البائع فاذا نكل فقد تأكدت شهادته بنكوله فيثبت الرد ذكر الصدر الشهيد في بيوع الجامع الصغير

وفي دعوى الحبل لو قالت امرأة انها حبلى وقالت امرأتان او ثلث ليس بها حبل يتوجه الخصومة على البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول المرأتين والثلث في انها ليس بها حبل ولو قال البائع للقاضي المرأة التي تقول انها حامل جاهلة ينبغي للقاضي ان يختار لذلك امرأة مألوفة كذا في المحيط * رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى انها خنتي قال محمد رح يحلف البائع البتة ما هي كذلك لانه لا ينظر اليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضيخان * والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع الى النساء لتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن اذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم لان دور الدماء يراه الرجال فجاز ان يثبت بشهادتهم كذا في المحيط * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يسمع دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل يسمع دعواه ويرى القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع ان ذلك لم يكن منده وان قلن ليست بحبلى فلا يمين على البائع كذا في فتاوى قاضيخان * والمرجع في الداء الى قول الاطباء كذا في الذخيرة * ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد رح روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام يسمع الدعوى وان كان اقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * فاذا سمع القاضي الدعوى سأل البائع اهي كما يقول المشتري فان قال نعم ردها على البائع وان قال هي كذا لك الحال وما كانت كذلك مندي توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيامه للحال فان طلب المشتري يمينه حلف فان حلف برى وان نكل ردت عليه وان اقام المشتري بينة لم تقبل على الانقطاع وتقبل على الاستحاضة وان انكر البائع الانقطاع في الحال هل يستحلف عند الامام لا وعندهما يستحلف كذا في النهر الفائق * قال في كتاب الاقضية اشترى جارية وطعن المشتري بشجة كانت بها مندا البائع وحلف القاضي البائع فنكل فردها المشتري عليه فادعى البائع بعد ذلك انها حبلى في يد المشتري وهي حبلى في هذه الساعة فالقاضي يسأل المشتري من ذلك فان قال مالي بها علم فالقاضي يريها النساء فان قلن هي حبلى لا يثبت الرد بقولهن ولكن يتوجه الخصومة على المشتري فيحلفه بالله ما حدث هذا الحبل

تؤكد فان حلف فلا شيء عليه والرد ماض وان نكل يثبت ما ادماه البائع فيردها على المشتري مع نقصان عيب الشجة فان قال البائع انا مسك الجارية مع الحبل ولا ضمن نقصان عيب الشجة كان له ذلك ولو ان القاضى حين سأل المشتري من الحبل قال هذا الحبل كان عند البائع ولم اعلم به سمع د صواه فيحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد اقرا المشتري بوجوده فکان للبائع ان يرد الجارية عليه ويرد معها نقصان الشجة وان نكل عن اليمين ظهر ان هذا العيب كان عند البائع وظهر ان الرد كان صحيحا قال ولو كان القاضى حين قضى بزد الجارية على البائع بعيب الشجة فقبل ان يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حبلتي وانه حدث عندا المشتري وقال المشتري لابل كان عند البائع فالقاضى لا يعجل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه انه حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط * وان اكان العيب باطنا لا يعرف باثارة قائمة بالبدن نحو الا باق والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد درج في الجامع ان يسأل القاضى البائع ايه هذا العيب في الحال قالوا انما يسأل البائع من ذلك اذا صبح د صوى المشتري وانما يصح د صوى المشتري اذا ادعى ان هذه العيوب كانت في يد البائع وتوجدت في يد المشتري الا ان في الجنون يصح د صوى المشتري بهذا القدر وفي الا باق والسرقة والبول في الفراش لا بد لصحتها من زيادة شيء وهو ان يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متحدة ويعنى بالاتحاد ان يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ وبعد البلوغ اما لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكفي لصحة الدصوى ولسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البلوغ او كان في ايديهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البلوغ فهذا يكفي لصحة الدصوى ولسؤال البائع كذا في الذخيرة * ان ادعى ابا ق ونحوه مما يتوقف الرد فيه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون لم يحلف البائع اذا انكر قيامه للحال حتى يبرهن المشتري انه ابق عنده اما لو اعترف بقيامه للحال فانه يسأل من وجوده عنده فان اعترف به رده عليه بالتماس من المشتري

فمن المشتري وان انكر طولب المشتري بالبينة على ان الابق وجد عند البائع فان اقامها رده
والا حلف بالله لقد باعه وسلمه وما ابق عنده قط فان برهن المشتري على قيامه للحال حلف البائع
بالله ما ابق عندك قط وان لم يبرهن ولم يقر البائع فعند الامام لا يحلف خلافا لهما هكذا
في النهر الفائق * ولا يحلف المشتري على الرضاء من غير دعوى البائع عند ابي حنيفة ومحمد
ثم اذا ادعى البائع كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يحلف بالله ما سقط حقتك
في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لا صريحا ولا دلالة كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا
في البحر الرائق * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فانكر البائع ان يكون عنده فاقام المشتري
شاهدين شهدا أحدهما انه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على اقرار البائع بالعيب لا يقبل
كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ابتاع في صفتين بان اشترى نصفه بخمسين دينارا ثم اشترى
منه النصف الآخر بمائة دينار ولم يعيب فيه وقال كان قبل البيعين وقال البائع حدث عندك
بعد هما فالقول للبائع ولو قال المشتري احلفه في النصف الثاني واتوقف في النصف الاول
لاني اتيقن بالعيب عند البيع الثاني واشك فيه عند البيع الاول له ذلك فان حلف لزم والابرد
وله ان يستحلفه بعده في النصف الاول كذا في الكافي * ولو خاصم المشتري في النصف الاول
قبل ان يخاصمه في النصف الثاني فنكل البائع من اليمين فرد عليه النصف الاول ثم
اراد رد النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك حتى يخاصم فيه خصومة مستقلة
كذا في المحيط * ولو خاصمه في النصفين له ذلك واقراره بالعيب في النصف الاول اقراره
في النصف الثاني بخلاف العكس ونكوله في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي *
اذا خاصمه في النصفين جميعا لم يكن على الواحد الا يمين واحدة لانه جمع بين الدعويين فيكتفى
بيمين واحدة كما لو جمع بين الديون في الدعوى وان نكل لزمه كل العبد وان حلف في النصف ونكل
في النصف لزمه ما نكل لا غير وما اذا كان البائع اثنين فباعا عبدا من رجل صفقة او صفقتين فمات
أحدهما وورثه الآخر ثم طعن المشتري بعيب فيه ان شاء خاصمه في احد النصفين وان شاء فيهما فان
خاصمه في احد النصفين حلفه فيما باعه على البتات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي *
فان حلف في أحدهما لم يقع به الاستغناء من اليمين في النصف الآخر وان نكل في أحدهما لم يكن
ذلك لازما في النصف الآخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يخلو ما ان يكون البيع صفقة

او صنفتين فان كانت صفتين حلفه على النصفين ويجمع بين اليمين بالله لقد بعته النصف وسلمته وما به هذا العيب ولقد باعه صاحبه نصفه وسلمه وما يعلم به هذا العيب وهذا بالاتفاق فاما اذا كانت الصفة واحدة فكذلك الجواب عند محمد رح وعند ابى يوسف رح يكتفى باليمين على نصيبه خاصة على البتات وينوب تلك من يمينته في النصف الذي باعه مورثه كذا في المحيط * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من عبدة ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فردها الثالث على بائعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قائرا ان كانت الجارية ادعت العتق كان الاول ان لا يقبل وان كانت الجارية ادعت انها حرة الاصل فان كانت حين بيعت وسلمت انقادت اذاك فهو بمنزلة دعوى العتق وان لم تكن انقادت ثم ادعت انها حرة الاصل لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل كذا في فتاوى قاضي خان * والصحيح انه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرا بالرق كان القول قولها في دعوى الحرية وللمشتري ان يرجع على البائع بالثمن كذا في جواهر الاخلاطى * ذكر في المنتقى رجل اشترى جارية والجارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والجارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية انا حرة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن فان قال المشتري الاول ان الجارية اقوت بالرق وانكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقرار الجارية بالرق كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الظهيرية اشترى عبيد احدهما بالف حاة والاخر بالف الى سنة صفة او صفتين فرد احدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع ردت مؤجل الثمن وقال المشتري بل معجله فالقول للبائع سواء هلك ما في يده المشتري او لا وتحالف ولو اختلفا في الثمنين فادعى البائع ان ثمن المردود كذا ومكس المشتري فالقول للمشتري كذا في النهر الفائق * باعه عبدا ووهب له عبدا آخر وقبضهما ومات احدهما واراد المحي بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالقول للبائع انه موهوب وللبائع ان يرجع في المحي وان ادعى المشتري ان الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه بالثمن ولكن انما يرجع البائع في المحي بعد ان يحلف انه ما به المحي وكذا المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد ان يحلف انه ما اشترى الميت

ورجع البائع على المشتري بقيمة الميت ولو اشترى عبدين ومات احدهما واراد رد الحي بالعيب وقال ثمنه دراهم وقال البائع دنانير فالقول للمشتري ولو كان العبد واحدا واراد رده بالعيب وقال البائع المبيع غيره فالقول له كذا في الكافي * من مخمدرح في الاملاء اذا اشترى الرجل من آخر عبدين بالف درهم صفقة واحدة ووجد باحدهما عيبا بعد ما تبضهما ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشتري كان قيمة المعيب الف درهم وقيمة الآخر الف درهم وقال البائع على مكس هذا لم يلتفت الى قول واحد منهما وينظرا الى قيمة العبدين يوم يختصمان فيه فان كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة الف درهم رد المعيب خاصة بنصف الثمن بعدما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا في الذخيرة * وان اقاما جميعا البينة على ما ادعيا اخذ ببينتهما جميعا فيما ادعيا من الفضل فيجعل قيمة المردود الف درهم على ما شهد به شهود المشتري ويجعل قيمة الآخر الف درهم على ما شهد به شهود البائع فيرد المشتري المعيب بنصف الثمن ولو مات احدهما والاخر قائم ووجد بالقائم عيبا واختلفا في قيمة القائم وفي قيمة الميت ولا بينة لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك ويقوم الباقي على قيمته يوم اختصما ولو اقاما البينة على قيمة الهالك فالبينة بينة البائع ايضا ولو لم يقيما بينة على قيمة الهالك واقاما البينة على الحي فالبينة بينة المشتري كذا في المحيط * وفي النوازل رجل اشترى خلافا خابية وحمله في جرة له فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع هذه الفارة في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في خابيتك فالقول قول البائع كذا في الظهيرية * وفي فتاوى اهل سمرقند اشترى دهننا بعينه في آنية بعينها واتى على ذلك ايام فلما فتح رأس الأنية وكان رأسها مشدورا منذ قبضها وجد فيها فارة ميتة وانكر البائع ان يكون في يد فارة فالقول قول البائع لانه ينكر العيب وتاويل المسئلة اذا كان رأسها مشدورا وقت القبض ولم يعلم انفتاحها بعد ذلك الى ان وجد فيها الفارة ولا عده اما لو عرف استمرارا لشدة وعدم انفتاح رأس الأنية الى ان وجد فيها الفارة فالقول للمشتري وله الرد كذا في المحيط * وان اشترى عبدا وقضه ثم جاء به وقال وجدته مخلوق اللحية فانكر البائع فالقول قول البائع فان اثبت المشتري انه مخلوق اللحية اليوم فان لم يكن ياتي على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشتري له ان يرد وان كان اتى على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يقم البينة انه كان مخلوق اللحية عند البائع

او استخلفه فنكل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى رجل باع من آخر عبداً وقبضه المشتري وطعن فيه بعيب وقال اشتريته اليوم ومثله لا يحدث في اليوم وقال البائع بعته منذ شهر ومثله يحدث في الشهر فالقول للبائع اشترى من آخر جارية ووجد بها عيباً فخاصم البائع الى صاحب الشرط والسلطان لم يوله الحكم ف قضى على البائع ودفعها اليه وقضى للمشتري بالثمن كله ومع المشتري ان يأخذ الثمن منه اشترى دابة واراد ان يرد ها بعيب وقال البائع قد ركبناها في حوائجك بعد ما علمت ا لعيب وقال المشتري لا بل ركبناها لارد ها عليك فالقول للمشتري وتاويل المسئلة على قول بعض المشائخ اذا كان لا يمكنه الرد الا بالركوب كذا في المحيط * ولو قال البائع ركبناها للسقى بلا حاجة ينبغي ان يسمع قول المشتري كذا في فتح القدير * ولو ادعى المشتري عيباً بالمبيع والبائع يعلم ان هذا العيب كان به يوم البيع ومعه ان لا يأخذه حتى يقضى القاضي عليه بالرد عليه وكان والدي رح يقول هذا اذا اشتراه البائع من غيره لانه اذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على بائعه اما لو لم يشتريها من غيره فعليه ان يأخذ ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرية * رجل اشترى شيئاً فعلم بعيب قبل القبض فقال ا بطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان كان ذلك في غيبة البائع لا يبطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال ا بطلت ا لبيع الصحيح انه لا يبطل البيع الا بقضاء اورضاء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل باع من آخر جارية فقال بعته وبها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع واراد ردها وقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي اقررت بها قد برأت وهذه قرحة حادثة عندك فالقول قول المشتري كذا في المحيط * لو قال بعته واحدى عينيهابيضاء وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء واراد ان يرد ها فقال البائع كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادثة بعينها اليسرى فالقول للمشتري وكذلك اذا قال البائع بعته او براسه شجة الى آخر المسئلة فان قال البائع في فصل الشجة كانت الشجة موضحة فصارت منتقلة عندك فالقول للبائع في هذا وكذا في فصل بياض العين لو قال البائع كانت بعينها نكتة بياض وقد اذن اد عندك والعين مبيضة كلها او ما منها فالقول للبائع وان كانت بعينها نكتة بياض فقال البائع كان البياض مثل الخردل او اقل من هذا قال اذا جاء

قال اذا جاء من هذا امر متقاربت جعل القول للمشتري وان تفاوت فالقول للبائع ولو قال بعثها وبها حمى فجاء المشتري بها محمولة يريد ردّها فقال البائع زادت الحمى لا يصدق البائع وكان للمشتري ان يردّها ولو قال البائع بعثها وبها عيب وجاء المشتري وبها عيب واراد ردّها فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وانما كان كذا وكذا فالقول قوله ولو قال بعته وبه عيب في رأسه فجاء به ليرده واراد ان يردّه بعيب برأسه فالقول للمشتري انه هذا العيب وان كذب البائع والحاصل ان البائع اذا نسب العيب الى موضع وسماه فالقول للمشتري وان لم ينسبه الى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع كذا في الذخيرة * ولو اشترى جارية فقبضها ثم جاء بربّها وقال وجدتها ذات زوج وانكر البائع او اقرانه كان لها زوج ولكنه مات والمشتري يدعى قيام الزوجية لم يثبت للمشتري الرد وله ان يحلف البائع ولو اقام المشتري البينة ان فلانا زوجها وهو ثائب لم يلتفت الى بينته الا اذا اقام البينة على اقرار البائع بالنكاح فانها تقبل ولو اقر البائع ان زوجها كان فلانا ولكن طلقها طلاقا بائنا قبل البيع والمشتري يدعى قيام الزوجية فالقول قول البائع فان حضر الزوج وادعى النكاح وانكر الطلاق فالقول قوله وللمشتري ردّها وان قال البائع بعثها منك ولها زوج ولكنه طلقها قبل ان اسلمها اليك او مات عنها وسلمتها اليك ولا زوج لها فالقول قول المشتري وله ان يردّها كذا في السراج الوهاج * لو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كن لها زوج عندي غير هذا الرجل ابانها او مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع كذا في فتاوى قاضيخان * وان اشترى خادما وقبضه فطعن بعيب به فجاء بالخادم ليرده فقال البائع ما هذا خادمي فقال المشتري هذا خادمك الذي اشتريت فالقول قول البائع مع يمينه كذا في الذخيرة * مبدى في رجل ادها اثنان كل واحدانه باعه من ذي اليد بكذا ولم ينقد الثمن وبرهناسلم المبيع لذي اليد بالثمنين فيقضى لكل واحد ثمن ادها وكذا لو قال انه عبده ولد في يده وباعه منه لان الدعوى في الثمن والكل فيه سواء فان وجد به عيبا رده بالعيب على واحد منهما ولا يرد عليهما وان رجع بالنقصان على احدهما له ان يرجع بنقصان على الآخر الا ان ياخذه معيبا ولو مات العبد في يد المشتري ثم علم بعيب قديم به رجع عليهما بنقصان العيب وكذا لو لم يمت ولكن قطع يده واخذا رشا ووجد به عيبا رجع بنقصانه عليهما ولا يملك الرد عليهما ولا يملك احدهما اخذه ولو ارخا ومبق تاريخ احدهما رد بالعيب على الآخر كان ذا اليد اشتراه من الاول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في الكافي *

رجل قال لا خزان عبيدي هذا آبق فاشترى مني فقال لا خري بكم شيعة فقال بكذا فاشتراه منه
ثم وجد المشتري آبقا فليس له ان يرد وهذا ظاهر في باعة المشتري من آخر فوجد المشتري
الثاني آبقا فارد ان يرد وانكر المشتري الاول ان يكون آبقا فاقام المشتري الثاني بينة
على مقالة البائع الاول لم يستحق به شيئا ولو قال البائع الاول للمشتري الاول بعتك هذا العبد
على انه آبق او على اني برى من اباقة والمسئلة بحالها كان للمشتري الاول بعتك هذا العبد
على المشتري الاول ولو قال البائع الاول بعته على اني برى من الابق ولم يقل من اباقة لم يرد
المشتري الاخر على المشتري الاول ما لم يقم البينة على انه باعه وهو آبق كذا في الظهيرية *
وفي المنتقى رجل اقر على عبده بددين ثم باعه من آخر ولم يذكر الدين ثم باعه المشتري
من آخر ولم يذكر الدين فان للمشتري الاول ان يرد المبيع فيه وليس هذا كالاقرار بالابق قبل البيع
وبعده في حق فسخ البيع الاخر بين المشتري وبين بائعه الذي لم يقر بالابق والاقرار بالزوج
كالاقرار بالدين في ان المشتري الاخر يرد على بائعه بالاقرار الذي كان من البائع الاول
كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا صيب به
فلم يتفق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله واقام البينة ان هذا العيب كان
عند البائع كان له ان يرد وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب لا يبطل حقه في الرد كذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال للذي ساومه اشتره فانه ليس به عيب كذا فلم يتفق بينهما بيع ثم
ان المشتري ادعى ذلك العيب وارد ان يرد على بائعه بذلك فليس له ذلك ولو كان مكان العبد ثوب
وباقي المسئلة بحالها لا يسمع دواه ولا يرد على بائعه في الوجهين جميعا ولو كان العيب
مما لا يحدث مثله اصلا ولا يحدث مثله في هذه المدة يرد القاضي العبد على بائعه كذا في المحيط *
رجل اقران امته ابقت ثم وكل وكهلا ان يبيعها ولم يبين انها آبقه فباها ما موره وتقابضا
ثم علم المشتري بذلك الاقرار وارد ها على بائعه وكذب بائعه وقال لم تأبق فليس للمشتري
ان يرد ها على الوكيل ولو ان الموكل قال للوكيل ان عبيدي آبق فبعه وتبرأ من اباقة فباعه
الوكيل ولم يتبرأ من اباقة ثم علم المشتري بمقالة الموكل قبل القبض فله ان يرد بذلك كذا
في الظهيرية * من الفصول اءامة واها اصبع زائدة ليردها على رجل فانكر الرجل بيعها

منه ثم اقام البينة على شرائه ثم قال البائع اشتريت مع براءة من كل عيب واقام البينة عليه لا يقبل كذا في الحمادية * رجل اشترى عبدا فاذا ان يرد به بالعيب واقام البائع البينة على اقراره انه باع العبد قبلت بينته وليس له ان يرد به بالعيب ولو اقام البائع البينة انه باع من فلان وفلان حاضر يحدد والمشتري الاول يحدد ايضا كان جعود هما بمنزلة الاقالة ولا يرد كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لجارية يا سارقة او يا آبهة او يا زانية او يا مجنونة او قال هذه السارقة فعلت كذا ونحوها لا يكون اقرارا منه بقيام هذه الاوصاف حتى لو باعها ثم وجدها للمشتري كذا لك لم يردّها على البائع بقوله ذلك كذا في مختار الفتاوى * اذا باع عبدا واقرار البائع والمشتري با باقه وكان ذلك منهما في عقد البيع ثم باعه المشتري من آخر وكنتم اباقه ثم باعه المشتري الثاني من آخر على انه مأمون وليس بأبق ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين البائع الاول والمشتري الاول من اقرارهما بالابق وقت جريان البيع لم يكن له ان يرد ولا يكون اقرار المشتري الاول با باقه نافذا على من لم يشتر منه من الباعة ولو ان المشتري الاول اشتراه من غير اقرار منه ومن البائع الاول با باقه ثم اقام المشتري الاول بينة على اباقه ورده القاضي على البائع الاول ثم ان البائع الاول باعه من ذلك المشتري او من رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري الثاني من رجل آخر ثم علم المشتري الآخر بالابق وبما جرى بين المشتري الاول وباعه من رد القاضي العبد عليه بالابق ببينة قامت فله ان يردّه على بائعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر جارية ثم ادهى انها آبهة واقام البينة على اباقها وردّها القاضي بذلك ثم اقام رجل البينة على انها امته ولدت في ملكه ونقض القاضي له بالجارية ثم باعها هو منه فخاصمه المشتري في اباقها واحتج عليه بحكم الحاكم بالابق فله ان يردّها كذا في الظهيرية * باع الامام او امينه غنيمة محرزة ووجد المشتري عيبا لا يرد عليهما كذا في الكافي * ولكن بنصب الامام رجلا للخصومة معه ولا يقبل اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو انكر وانما هو خصيم لا تباينه بالبينة واذا اقر منسوب الامام بالعيب انعزل ثم اذا رد بالعيب فانه ينضم الى الغنيمة ان كان قبل القسمة وان كان بعدها فانه يباع بالثمن وان نقص الثمن او زاد ان كان في بيت المال كذا في البحر الرائق * اشترى عبدا وبأه من ابنه في صحته ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه ثم وجد بالمشتري عيبا قديما كان له ان يرد الا انه يسأل القاضي حتى ينصب

نخصما من الميت فبرده الابن على ذلك الخصم ثم الابن يرد على بائع ابيه فان كان للميت وارث آخر يرد الابن على ذلك الوارث ثم يرد على بائع الميت ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين ما اذا كان الميت امثوني الثمن وبين ما اذا لم يستوف اطلاق محمد رح في الكتاب دايمل على التسوية في الوجهين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع الوارث من مورثه فمات المشتري وورثه البائع ووجد به عيبا رد الى الوارث الاخران كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا لو اشترى لنفسه من ابنه الصغير شيئا وقبضه واشهد ثم وجد به عيبا يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب من ابنه خصما يرد عليه ثم رده الاب لابنه على بائعه وكذا لو باع الاب من ابنه كذا في الوجيز للكردي * مكاتب اشترى اياه او ابنه لا يرد بالعيب ولا يرجع بنقصان فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب يرد المولى ويتولاه المكاتب فان باع المولى المكاتب او مات يرد المولى بنفسه فان ابرأ المكاتب قبل العجز لا يرد المولى وان ابرأ المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى امه واما اذا اشترى اخاه او عمه او اخته فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح هؤلاء ينتكثون معه فصارا للجواب فيهم والجواب في الابن والاب على السواء وعلى قول ابي حنيفة رح هؤلاء لا ينتكثون معه فملك ردهم بالعيب كما يملك بيعهم فان ابرأ المولى البائع من العيب قبل عجز المكاتب لا يصح ابرأؤه عنده واذا اشترى المكاتب ام ولده ووجد بها عيبا ان كان معها ولد لا يملك ردها كما لا يملك بيعها ولكن يرجع بنقصان العيب والمكاتب هو الذي يلى الرجوع فان ابرأ المكاتب البائع من العيب قبل العجز صح وان ابرأ المولى لا يصح وان لم يكن معها ولد فكذلك الجواب على قولهما وعلى قول ابي حنيفة رح له ان يردا هكذا في المحيط * اشترى من مكاتبه عبدا لا يرد المولى بالعيب ولا يخاصم بائعه كذا في محيط السرخسي * مكاتب او حر اشترى عبدا وكاتبه ثم وجد به عيبا لا يرد به ولا يرجع بنقصان العيب ايضا فان ابرأ المكاتب او الحر البائع صح الا ابرأه حتى لا يكون لمولى المكاتب بعد العجز ولا لوارث الحر ولاية الرد بالعيب ولو ابرأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الا ابرأه وكذلك وارث الحر اذا ابرأ البائع لا يصح ابرأؤه وان كان ذلك في مرض موت الحر ولو ان المولى ابرأ البائع بعد ما عجز المكاتب الاول قبل عجز الثاني او بعد عجز الثاني صح الا ابرأه

ضخ الأبراء وكذا وارث الحر إذا أبرأ البائع بعد موت المورث صح الأبراء ولو اشترى عبدا وباعه من آخر ثم مات المشتري الأول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع الأول فأبرأ وارث المشتري الأول البائع من العيب صح الأبراء حتى لو رد العبد عليه لا يستطيع حورده على البائع وإن كان الرد ممتنعا في الحال ولو كان المولى اشترى العبد أو لا من الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجد المولى بالعبد عيبا وأراد المولى أن يردّه على بائعه هل له ذلك لم يذكر هذا الفصل في الكتاب قال مشائخنا ينبغي أن لا يكون له ذلك كذا في المحيط * عبداً مازون مديون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه فعلم المولى بعيب في العبد فإن كان الثمن منقوداً أو كان ديناً بان كان ذراهم أو ديناراً أو مكيلاً أو موزوناً غير حين أو كان عرضاً لكنه هلكت في يد العبد حتى صار ديناً لا يردّه وإن لم يكن الثمن منقوداً ولكنه عرض قائم في يد العبد ردّه ورد قبل القبض في الوجه كذا في الكافي * مازون مديون اشترى عبداً فباعه من مولاة وقبضه ثم أبرأه الغرماء من الدين فوجد المولى بالعبد عيباً لا يردّه ولا يرجع بالنقصان وإن لم يقبض يردّه باع شيئاً من آخر ولم يقبض فوهب منه الثمن لا يرد المشتري بالعيب وإن كان قبض الثمن ثم وهب منه يردّه بالعيب كذا في محيط السرخسي * باع عبداً ووهب ثمنه للمشتري أو أبرأه ثم وجد عيباً رد قبل قبضه لا بعده كذا في الكافي * الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان منها * البيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه وهو قول أصحابنا رجح سواء سمى جنس العيوب أو لم يسم أشار إليه أو لم يشرو يبرأ من كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده إلى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحم وقال محمد رحم لا يبرأ من العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي * ولو شرط أنه بريء من كل عيب به لم ينصرف إلى الحادث في قولهم جميعاً وكذلك إذا خص ضرباً من العيوب صح التخصيص كذا في المحيط * ولو باع بشرط البراءة من كل عيب به وما يحدث فالبيع بهذا الشرط فاسد كذا في شرح الطحاوي * ولو اختلفا في عيب أنه حادث بعد العقد أو كان عنده لا أثر لهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم وعند محمد رحم القول للبائع مع يمينه على العلم أنه حادث هذا إذا أطلق ما إذا أبرأه مقيداً بعيب كان عند البيع ثم اختلفا على نحو ما ذكرنا فالقول للمشتري كذا في البحر الرائق * وإذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب في جارية ثم اشتراها أحد الشاهدين بغير البراءة

فوجد بها عيبا كان له ان يردّها وكذا لو شهدا على البراءة من الابق ثم اشترى بها احدهما فوجدها آفة فله ان يردّها ولو شهدا انه يبرأ من ابائهما ثم اشترى بها احدا الشاهدين فوجدها آفة فليس له ان يردّها هكذا في المبسوط * ولو تبرأ البائع من كل عيب يدخل فيها العيوب والادواء وان تبرأ من كل داء فهو على المرض ولا يدخل فيه الكى والاصبع الزائدة ولا ان يفرح قد برأ كذا في فتاوى قاضي خان * ولو تبرأ من كل فائلة فالغائلة السرقة والابق والفجور كذا في السراج الوهاج * ولو تبرأ من كل سن سوداء يدخل الحمراء والخضراء كذا في فتح القدير * ولو باع عبدا وتبرأ من كل فرح به دخل تحته القروح الدامية وآنا وقروح قد برئت ولا يدخل تحته آثار الكى لان الكى غير القروح كذا في المحيط * ولو أبرأ من كل آفة برأسه فاذا برأسه موضحة لا آفة لا يبرأ من الموضحة كذا في محيط السرخسى * رجل قال لأخراعت برىء من كل حق لى قبلك دخل العيب وهو المختار ولا يدخل الدرك كذا في الواقيات الحسامية * رجل اشترى ثوبا فراه البائع فيه خرقا فقال المشتري قد أبرأتك من هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك يريد ان يعقبض الثوب من البائع فرأى الخرق فقال المشتري ليس هذا مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شبرا وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري وكذا في زيادة بياض العين وكذا لو أبرأ من كل عيب بها او أبرأ من عيوبها ثم قال المشتري هذا حدث بعد الأبراء وكذلك لو قال أبرأتك من هذا البرص ثم قال هذا غير ذلك حدث بعد الأبراء كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال برئت اليك من كل عيب بعينه فاذا هو امور لا يبرأ وكذا لو قال برئت اليك من كل عيب بيده فاذا بيده مقطوعة لا يبرأ وان كان اصبع واحدة مقطوعة او اصبعين مقطوعتين برىء كذا في محيط السرخسى * وان كان مقطوعة اصبعين فهما عيبان ولا يبرأ اذا كانت البراءة من عيب واحد باليد وان كان الاصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال انا برأ من كل عيب بهذا العبد الا اباقه فوجده آفا فهو برىء عنه ولو قال الا الابق فله الرد بالابق كذا في المحيط * رجل باع ثوبا على انه برىء من كل شيء به من الخرق وكانت فيه خروق قد خاطها او رفعها او رفاها فهو برىء من ذلك وكذا لو كانت فيه خروق من حرق نار او عفونة فهو برىء منها كذا في فتاوى قاضي خان * اذا اشترى عبدا على ان به عيبا واحدا فوجده عيبين وقد تعد رده بموت او ما اشبه ذلك فعند ابى يوسف رح

الخيار الى البائع وقال محمد رح الخيار الى المشتري يرجع بنقصان اى العيبين شاء فيقوم العبد
وبه العيبان ويقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه فرجع بفضل ما بينهما وكذا لك
اذا وجد به ثلثة عيوب وتعيب عنده بعيب زائد حتى تعذر الرد يرجع بنقصان العيبين من الثلثة
اى ذلك شاء عند محمد رح فيقوم وبه العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ويقوم وبه العيوب الثلثة
فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط * اذا اشترى عبدين على ان باحدهما عيبا فوجد باحدهما عيبا
فليس له حق الرد ولو وجد به عيبين فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيبا فله
حق الرد فبعد ذلك ينظر ان كان ذلك قبل القبض ردهما جميعا وان كان بعد القبض يرد بهما شاء
وهذا قول محمد رح فالخيار الى المشتري عند محمد رح فان كان قبض احد العبدين ولم يعلم
بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبضه مع العلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالذى قبضه اولا
كان له ان يرد ايهما شاء فان اراد رد الذى قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع ليس لك ان ترده لانك
رضيت بعيبه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت الى قول البائع وان علم بقيام العيب بالعبدين
ثم قبضهما او قبض احدهما كان ذلك منه اختيار الهما كذا في الذخيرة * باع شيئا على انه
برىء من كل عيب لا يكون اقرارا بالعيب بخلاف ما لو شرط البراءة من عيب واحد او من عيبين
كان ذلك اقرارا بذلك العيب بانه اذا باع عبدين على انه برىء من كل عيب بهذا العبد بعينه
وسلمهما الى المشتري فاستحق احدهما ووجد المشتري بالآخر عيبا لزمه المعيب بحصته من الثمن
فيقسم الثمن على العبدين وهما صحيحان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري
على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبدين بثمن واحد على انه برىء من عيب واحد
بهذا العبد ثم استحق احدهما فوجد بالذى برىء عن عيب واحد به عيبا لزمه بقسم الثمن عليهما
على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق
رجع المشتري على البائع بذلك كذا في فتاوى قاضى خان * اذا باع من آخر عبدا على ان لا عيب به
ولكن تبرأ اليه من عيب واحد فاشتراه على ذلك وقبضه ثم وجد به عيبين وقد تعذر رده بسبب
من الاسباب يرجع بنقصان اى العيبين شاء من قيمته صحيحا بخلاف ما اذا لم يقل في الابتداء
لا عيب به فان هناك يرجع بنقصان اى العيبين شاء من قيمته معيبا بالعيب الآخر ولو اشترى عبدين
على انه برىء من كل عيب باحدهما فقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا لا يكون له ان يرد فان استحق الآخر

بقوله ذلك يرجع بحصته من الثمن فيقيم الثمن عليهما وهما صحيحان ولو اشترى بهما على انه برى من ثلث شجاج باحدهما فوجد باحدهما ثلث شجاج واستحق الآخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشجوج بثلث شجاج كذا في المحيط * وفي نوادر ابن جماعة من ابي يوسف رجل اشترى من رجل عبدا وضمن له رجل ميوبة فوجد به عيبا ورده فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله وهذا على العهدة وقال ابو يوسف رحمه الله هو ضمان للعيوب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرقة والعثاق فوجده حرا او مصر وقاض من وكذلك لو ضمن رجل العمى والجنون فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن ولو مات عنده قبل ان يرده وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري ان يرجع بذلك على الضامن كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري بحصته ما يجد فيه من العيوب من الثمن قال ابو حنيفة وا بـ يوسف رحمه الله يجوز ذلك فاذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له ان يرجع على الضامن بحصته العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضي خان * الفصل السادس في الصلح من العيوب * قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اشترى عبدا بالف درهم وقبضه ونقده الثمن ثم وجد به عيبا فانكر البائع ان يكون باعه وبه ذلك العيب ثم صالح البائع على ان يرد عليه درهم مسماة حاله او الى اجل فهو جائز ولو صالحه من العيب على دينار فان نقده قبل ان يتفرقا فهو جائز وان افترا قبل ان ينقده بطل الصلح ولو كان المشتري باعه وانتقد الثمن ثم اطلع على عيب به فصالح باعه منه على درهم لم يجز فان كان العبد مات عند المشتري الثاني فرجع على باعه بنقصان العيب ثم ان البائع الثاني صالح البائع الاول على صلح فعلى قول ابي حنيفة رحمه الله الصلح باطل وعندنا صحيح وان كان الثمن مكيلا او موزونا بغير مئنه وبين الكيل والوزن وتقابضا ثم وجد بالعبد عيبا فصالح فان وقع الصلح على بعض الثمن من جنسه فهو استيفاء لا استبدال فيجوز حالا ومؤجلا سواء كان الثمن قائما في يد المشتري او مستهلكا وان وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة نفى كل موضع حصل الافتراق فيه من عين بدين يجوز وفي كل موضع حصل الافتراق فيه من دين بدين لا يجوز وان كان الثمن مكيلا او موزونا بعينه وتقابضا وصالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا او بعينه فهو جائز ان كان الذي اخذه عوضا من العبد مستهلكا وان كان الذي

هو ثمن قائم بعينه لم يجز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا و جاز حالا اذا اوفاه قبل ان يتفرقا وكان بعينه كذا في المحيط * وزوال العيب يبطل الصلح فيرد على البائع ما بدله او حط اذا زال ولو زال بعد خروجه من ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب بدرهم جاز وان لم يجده عيبا ولو قال اشتريت منك العيوب لم يجز كذا في فتح القدير * طعن بعيب في عينها ثم صالح البائع من عينها على شيء جاز وان لم يذكر العيب وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب كذا في المحيط * ولو وجد به عيبا فاصطلحا على ان يحط كل مشرة وباخذ الاجنبي نما وراء المخطوط ورضى الاجنبي بذلك جاز و جاز حط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فاذا هو متخرق وقال المشتري لا ادري تخرق عند القصار او عند البائع فاصطلحا على ان يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهما والبائع درهما جاز وكذلك لو اصابوا على ان يقبله البائع ويدفع اليه القصار درهما والمشتري درهما قيل هذا غلط وتاويله ان يضمن القصار او لا للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك الى البائع كذا في فتح القدير وفي فتاوى الفضلى اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فاصطلحا على ان يدفع البائع كذا درهما والجارية للمشتري فهو جائز وان اصابوا على ان يدفع المشتري ذلك والجارية للبائع لا يجوز الا اذا باعها منه باقل من الثمن الذي اشتراها منه بعد ان كان نقد الثمن كله كذا في الذخيرة * وهكذا في فتاوى قاضيخان * اشترى ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وحط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * قال في الاصل اشترى امة الخمسين دينارا وقبضها وطعن المشتري بعيب بها فاصطلحا على ان قبل البائع السلعة ورد عليه تسعة واربعين دينارا فالرد جائز وهل يطيب للبائع ما استفضل من الدينار ينظر ان كان البائع مقرا ان هذا العيب كان عنده على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يطيب ويجب عليه رده على المشتري وعلى قياس قول ابي يوسف رح لا يلزمه الرد واما اذا كان جا حدا ان هذا العيب كان عنده ان كان عيبا لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان عيبا يجوز ان يحدث مثله طاب الفضل للبائع بالاتفاق وان لم يقر ولم ينكر بل سكوت فهو ما لو انكر سواء كذا في الذخيرة * وان كان اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله فهذا وجب له الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فان قبضت في المجلس فكذلك الجواب

وان كانت الدراهم الى اجل لم يحز على وجه من الوجوه لانه صرف ولو كان مكان
الدراهم طعام موصوف الى اجل وهو ينكر ان العيب كان عنده على ان يرد عليه الثمن وتقابضا
قبل ان يتفرقا والعيب يحدث مثله فهو جائز وان تفرقا قبل ان ينقده الثمن بطل الطعام لانه دين
بدين وقسمت الدنانير على قيمة السلعة الصحيحة وقيمتها وبها العيب ويرد على المشتري ما اصاب
السلعة وامسك ما اصاب النقصان كذا في المبسوط * رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل القبض
فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة في المبيع فيقسم الثمن الذي
اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد باحدهما عيبا رده بحصته
من الثمن وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا من العيب حتى
لو وجد بالجارية عيبا ردها بحصة عيب العبد من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر
ابن سامة عن محمد بن رجل اشترى من آخر عبدا ووجد به عيبا قبل ان يقبضه وصالحه
من العيب على عبد آخر وقبضهما المشتري ثم استحق احد العبدين رجوع المشتري بحصة
المستحق من الثمن ايهما كان كانه اشترى بهما جميعا ولو قبض العبد المشتري ثم وجد به عيبا فصالحه
منه على عبد ودفع الثمن ثم استحق العبد المشتري يبطل الصلح في العبد الثاني كذا في المحيط *
وهكذا في فتاوى قاضيخان * صالحه من العيب على ركوب دابته في حوائجه شهرا فهو
جائز قالوا تاويله اذا شرط ركوبه في المصر اما اذا شرط ركوبه خارج المصر او اطلق لا يجوز
كذا في الذخيرة * استحق المبيع من يد المشتري ورجع على بائعه فصالحه بائعه على مال
قليل فللبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في الصغرى في مسائل الاستحقاق *
ادعى عيبا في جارية فانكر البائع فاصطلحا على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك
العيب ثم ظهر انه لم يكن بها هذا العيب او كان بها لكن برئت وصحت كان للبائع ان يرجع
على المشتري وياخذ ما ادعى من بدل الصلح كذا في الصغرى * ولو طعن في بياض بعينها
فصالح البائع من ذلك على ان حط منه درهمان كان جائزا فلوانه انجلي البياض بعد ذلك
رد الدرهم على البائع وكذلك لو طعن بحبل فيها فصالحه البائع على ان حط منه درهمان
ثم ظهر انه لم يكن بها حبل فانه يرد الدرهم وكذلك لو اشترى امه فوجدتها منكوبة فاراد
ان يرد ما على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا كان على المشتري رد الدراهم

كذا في المحيط * اشترى ثوبا فقطعه فمبصا وخاطه فباعه بعد ذلك ولم يبعه حتى اطلع على عيب به او كان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذلك اذا صبغه بصبغ احمر ثم باعه او لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يحطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند ابى حنيفة رح وعندهما بمنزلة النطع مع الخياطة كذا في الذخيرة * اشترى حمارا ووجد به عيبا قديما فادار الرد فصولح بينهما بدينار واحد ثم وجد به عيبا آخر فله ان يرد مع الدينار كذا في القنية * في المنتقى رجل اشترى من آخر كرا حنطة بعشرة دراهم وقبض الكروا ثم يدفع الثمن حتى وجد بالكرو عيبا ينقص العشر فادار رد فصالحه البائع من العيب على كرا شعير بعينه فانه جائز وحصه الشعير نقصان العيب وان كان بغير مينة ووصفه وسمى اجله فهو باطل لانه صار بمنزلة سلم لم يدفع اليه رأس ماله فان دفع مشرا الثمن وقال هذا حصه كرا شعير فهو جائز والشعير سلم وكذلك اذا دفع اليه كل الثمن ولو دفع اليه مشرا لثمن ولم يقل هذا حصه الشعير فان الذي نقده من جميع الثمن فيثبت مشرا كرا الشعير ويبطل تسعة اعشاره كذا في المحيط * الفصل السابع في الوصي والوكيل والمريض * ولو باع الوصي مال الميت يلزمه العهدة ويرد عليه بالعيب ولو اشترى عبدا بالف وقبضه قبل نقد الثمن فمات المشتري من دين الف سوى الثمن ولا مال له سوى العبد فوجد الوصي به عيبا فرده على البائع بغير قضاء لا ينقضه الغريم وياخذ الوصي من البائع نصف الثمن ويدفعه الى الغريم وكذلك لو قال بغير عيب كذا في محيط السرخسي * ولو ان البائع لم يقبل هذا العبد من الوصي حتى خاصمه الى القاضي فان كان القاضي علم بدين الغريم الآخر لا يرد بل يبيعه ويقسم الثمن بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين الغريم الاخر وخصص الوصي البائع في العيب رده بالعيب على البائع ويبطل الثمن الذي للبائع على الميت فان اقام الغريم بينة على دينه خير البائع المردود عليه ان شاء امضى الرد وضمن الغريم الآخر نصف ثمن العبد فيصير الثمن بينهما نصفين وان شاء نقض الرد ورد العبد حتى يباع في دينهما كذا في الذخيرة * فان كان العبد مات او حدث به عيب آخر عند البائع او اعتقه او دبره او استولد بعد رد القاضي تعين عليه ضمان نصف الثمن فان كانت قيمة العبد يوم الرد اكثر من ثمنه مما يتغابن فيه جعل ذلك عفوا وان كان اكثر مما لا يتغابن فيه لم يجعل ذلك عفوا كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا اشترى عبدا في صحته بالف درهم

وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجد بالعبد عيبا فرد به بغير قضاء
او استقال البيع البائع فاقاله فان برأ من مرضه فجميع ما صنع صحيح وان لم يبرأ من مرضه
ومات وقيمة العبد مثل الثمن او اقل منه ولا مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي
اذا رد العبد بغير قضاء او اقاله البيع وقيمة العبد مثل الثمن او اقل منه ولم يقبل البائع العبد
حتى خاصم المشتري البائع الى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي يرد العبد
عليه سواء علم بدين الغريم الا خرا ولم يعلم فان مات المشتري من مرضه بعد ما رده عليه
فالجواب فيه كالجواب في الوصي اذا رده بالعيب بقضاء ولم يعلم القاضي بدين الغريم الا خرا
الا انه متى كانت قيمة العبد اكثر من الثمن فانه لا يخير المردود عليه بل ينقض الرد ويباع
العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفاً ولو قال انا امسك العبد واراد نصف القيمة حتى يزول المحاباة
لم يكن له ذلك كذا في المحيط * الوكيل بالبيع اذا باع ثم خوصم في عيب فقبل المبيع بغير قضاء لزم
الوكيل ولا يلزم الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل ان يخاصم الموكل فان خاصمه واقام البينة
على ان هذا العيب كان عند الموكل لا يقبل بينته هذا اذا كان عيبا يحدث مثله وان كان قديما
لا يحدث ذكر في عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والماذون انه يلزم الوكيل وهو الصحيح
وبه اخذ الفقيه ابو بكر البلخي وان كان الرد بقضاء القاضي فان كان بالبينة لزم الموكل قد يما
كان العيب او حديثا وان كان القضاء بنكول الوكيل فكذلك عند علمائنا وان رد على الوكيل
بإقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان ذلك رداً على الموكل وان كان عيبا يحدث
مثله لزم الوكيل وللوكيل ان يخاصم الموكل فان اقام الوكيل بينته ان هذا العيب عند الموكل
رده على الموكل كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم يكن له بينة فله ان يحلف الموكل فان نكل رده
عليه وان حلف لزم الوكيل وهذا كله اذا كان الوكيل حراً عاقلاً فان كان مكاتباً او عبداً ما دوننا
فالتخصومة في الرد بالعيب معهما ولا يرجعان على المولى ولكن يباع الماذون فيه ويلزم الدين
المكاتب كذا في المحيط * الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه مادام حياً ما فلا من اهل لزوم العهدة
فان لم يكن من اهل وجوب العهدة بان كان عبداً مسجوراً او صبياً مسجوراً كان الرد الى الموكل
فان كان من اهل وجوب العهدة فمات الوكيل ولم يدع وارثاً ولا وصياً كان الرد الى الموكل
كذا في فتاوى قاضيخان

كذا في فتاوى قاضي خان * من امر عبد غيره بان يشتري نفسه للأمر من مولاه بالف درهم فقال نعم فأتى مولاه وقال بعني نفسي لفلان بالف درهم ففعل فهو للأمر فان وجدا الأمر بالعبد ميبا و اراد خصومة البائع فان كان العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به وان لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد والذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان للعبد الرد من غير استطلاع رأي الأمر كذا في الذخيرة * الوكيل بالشراء اذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها اليه حتى وجد بها عيبا كان له ان يردّها كان الموكل حاضرا او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بامر الموكل فان ادعى البائع في الوجه الاول ان الموكل رضى بالعيب والموكل غائب وطلب يمين الوكيل او الموكل ليس له ذلك فندنا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا لم يستحلف ورد الوكيل التجارية على البائع ثم حضر الموكل وادعى الرضاء فاراد استرداد الجارية من يد البائع فله ذلك كذا في الذخيرة * وان اقام البائع بينة على ما ادعى قبلت بينته وان اقر الوكيل ان الموكل رضى بالعيب صم اقراره حتى لا يبقى له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضي خان * وان اقر الوكيل انه ابراه الأمر صدق على نفسه ولزمه المبيع الا ان يرضى الأمر او يقوم بينة على ذلك فيلزم الأمر كذا في محيط السرخسي * ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيل بالخصومة في العيب فادعى البائع ان المشتري رضى بهذا العيب لا يملك رده حتى يحضر الموكل فيخلف كذا في المحيط * الوكيل بالشراء اذا اشترى ومسلم الى الموكل فوجد الموكل به عيبا رده على الوكيل ثم الوكيل يرد على البائع كذا في فتاوى قاضي خان * الوكيل بالشراء اذا اشترى ووجد بالمشتري عيبا قبل القبض وابرا البائع من العيب جاز ولزم الأمر وان كان بعد القبض لزمه دون الأمر كذا في الخلاصة * المشتري من الوكيل يرد بالعيب عليه وان وصل الثمن الى الموكل كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بالشراء اذا اشترى العبد الذي وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض يخير الوكيل بسيرا كان العيب او فاحشا فان رده ار تدوان رضى فان كان العيب يسيرا ينفذ على الموكل وان كان فاحشا فعلى الوكيل استحسانا الا ان يشاء الأمر كذا في الصغرى * وذكر في المنتقى ان على قول ابي حنيفة رح اذا كان المبيع مع العيب يساوى بالثمن الذي اشتراه فرضى به الوكيل فانه يلزم الأمر وفي الزيادات الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لزم الأمر وان رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والفاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان قبل القبض

او بعده كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال الأمر للمشتري حين رأى العيب لا أرضى به فرضي به المشتري فلا امر ان يلزمه المأمور كذا في الصغرى * وذكر في المنتقى لو وكل رجلا ببيع عبد له فافر الوكيل انه أبى ولم يعلم انه اقربه قبل الوكالة او بعد الوكالة ثم باع العبد من رجل وتقاضاهم اطلع على مقالة الوكيل فله ان يرده على الوكيل وليس للوكيل ان يرده على الموكل ولو كان المشتري سمع اقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشتراه منه لم يكن له ان يرده على الوكيل كذا في المحيط * وان وجد المشتري من الوكيل عيبا اخذ الثمن من الوكيل ان كان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فمن الموكل كذا في الوجيز للكردي * من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر عيبا فرده على المشتري الاول ان رده قبل القبض بقضاء او برضا فله ان يرد على المشتري الاول ان يرده على بائعه فان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رده على المشتري الاول فان كان الرد بقضاء يمينه او بنكول المشتري الاول او باقراره بالعيب فله ان يرده اذا ثبت ان العيب كان عند البائع الاول ومعنى القضاء بالقرار انه انكر الاقرار فثبت بالبينة وان رده برضا المشتري الاول فالمشتري الاول لا يرده على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض وفيما لا يحدث كالا صبيغ الزائدة سواء في الصحيح كذا في الكافي * وفي المنتقى اشترى من أخردار او اسلمها الى انسان ثم افترقا قبل القبض ثم رأى المشتري بالدار عيبا فله ان يرد على بائعها وان لم يتفرقا حتى تناقضا السلم فكذلك له ان يرد على بائعها وهذا يجب ان يكون على قول محمد رح لان بيع العتق قبل القبض لا يجوز عنده كذا في الذخيرة * قال محمد رح رجل اشترى من آخر عبدا بالف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وتقاضاه ثم ان المشتري لقي بائعه وزاد في الثمن خمسين دينارا حتى صحت الزيادة ودفع المشتري الزيادة الى البائع ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فرده على البائع بقضاء قاض استرد الثمن والزيادة جميعا وكان للمشتري الاول ان يرده على بائعه كذا في المحيط * ولو ان البائع مع المشتري جدد ابعا ثانيا باقل من الثمن الاول او باكثر ثم رده بالعيب لم يكن للبائع الثاني ان يرده على البائع الاول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله او لا يحدث مثله كذا في الحلاصة * ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن برضا بعينه ثم وجد بالعبد عيبا رده على الاول بقضاء رده المشتري الاول على البائع الاول وان لم يجد المشتري الثاني بالعبد عيبا سكت هلك العرض قبل ان يقبض البائع الثاني بقيمة العرض خمسون دينارا فانه

ينتقض العقد في ثلث العبد ويعود ذلك الثلث الى البائع الثاني فان وجد المشتري بعد ذلك بالعبد عيبا ورد الثلثين الباقيين على البائع الثاني بقضاء فان للبائع الثاني ان يرد العبد على البائع الاول بذلك العيب وان كان لم يهلك العرض لكن اقاله البيع في ثلث العبد ثم وجد بالباقي عيبا لا يرد على بائعه كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وامسك العبد ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع الاول كان له ان يرد على بائعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبد عيبا كان عند البائع ليس له ان يرد على بائعه كذا في فتاوى قاضي خان * والمشتري متى علم انه صادق في دعوى البيع لا يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى الا اذا عزم ان لا يخاصم الثاني اذا وجد بينه يوما من الدهر فحينئذ يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الذخيرة * ولو صدقه في البيع ثم قال انه كان تلجئة او كان فيه خيار الشرط او خيار الرؤية او كان بيعا فاسدا فينتقض كان له الرد بالعيب على بائعه ولو تصادق بعد البيع انهما الحقابه الخيار ثم نقضه صاحب الخيار لم يرد على البائع ولو اقرا عند القاضي بالبيع ثم جحد انهما اقرا عنده بشيء جعل القاضي جحودهما فسحا حتى لو اراد الاخر امساكه او اعتاقه لا يصح ولا يرد الثاني بالعيب على البائع الاول كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ووجد به عيبا فاراد ان يرد فاقام البائع بينة ان المشتري اقرا انه باعه من فلان قبلت بينته ولم يكن للمشتري ان يرد سواء كان فلان حاضرا او غائبا ولو كان البائع اقام البينة ان المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنهما يجحذان البيع والشري لم يرد المشتري الاول كذا في الذخيرة * ما ومه غلاما باني عشر فابى وقال وهبته لك وقبضه المشتري ووهب له الدنانير الاثنى عشر وقبضها ثم وجد الموهوب له بالعبد عيبا ليس له ان يرد كذا في القنية * الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز * وفيه عشرة فصول

الفصل الاول في بيع الدين بالدين وبيع الاثمان وبطلان العقد بسبب الافتراق قبل القبض *

بيع الدين بالدين جائز اذا تفرقا من المجلس بعد قبض البدلين حقيقة او حكما وبعد قبض احد البدلين حقيقة والاخر حكما سواء كان مقد صرفا ولم يكن اما بعد قبض البدلين حقيقة بان اشترى من آخر ديننا رابعة عشر دراهم حتى كان العقد صرفا ولم يكن الدراهم

والدنا نير بحضرتهمائهم نقد في المجلس وتفرقا جاز وكذا لك اذا اشتري فلوسا او طعاما بدرهم حتى لم يكن صرفا ولم يكن الكل بحضرتهمائهم نقد في المجلس وتفرقا جاز وما بعد قبض البديلين حكما بان كان لرجل على آخر عشرة دراهم والاخر عليه دينار فاشترى كل واحد منهما ماعليه بماله على صاحبه حتى كان العقد صرفا ولم يكن صرفا بان كان له على آخر فلوس او طعام والاخر عليه دراهم فاشترى كل واحد منهما ماعليه بماله على صاحبه وتفرقا كان العقد جائزا وما بعد قبض احد البديلين حقيقة والاخر حكما بان كان لرجل على رجل عشرة دراهم فاشترى من عليه الدراهم بدینار ونقد الدينار وتفرقا عن المجلس فالعقد جائز وكذلك ان كان لرجل على رجل حنطة فاشترى من عليه الحنطة الحنطة بالدراهم ونقدها في المجلس جاز وذكر في صلح الفتاوى مسألة الحنطة وقال لا يجوز البيع وان نقد الدراهم في المجلس قالوا وما ذكر في صلح الفتاوى محمول على ما اذا كانت الحنطة مسلمان فيها ما اذا كانت الحنطة قرضا او ثمن بيع جاز البيع على ما ذكرنا كذا في المحيط * واذا حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين لا غير اما حقيقة او حكما فان حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين حقيقة جاز في غير الصرف ولم يجز في الصرف بيانه في من اشترى دينارا بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا قبض الدينار ولم يسلم العشرة ولم يسلم الدينار حتى تفرقا كان البيع باطلا ولو اشترى فلوسا او طعاما بدرهم حتى لم يكن العقد صرفا وتفرقا بعد قبض احد البديلين حقيقة يجوز ما اذا حصل الافتراق بعد قبض احد البديلين حكما لا غير لا يجوز سواء كان العقد صرفا ولم يكن بيانه في من اذا كان له على رجل دينار فاشترى من عليه الدينار بعشرة دراهم حتى كان العقد صرفا وتفرقا قبل نقد العشرة كان باطلا وكذا لك اذا كان عليه فلوس وطعام فاشترى من عليه الفلوس او الطعام بدرهم وتفرقا قبل نقد الدراهم كان العقد باطلا وهذا فصل يجب حفظه والناس عنه فاعلمون كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر الف درهم بمائة دينار ونقد المشتري الدراهم الدنا نير ولم ينقد بائع الدراهم الدراهم وقد كان لبائع الدراهم على مشتريها الف درهم دين قبل نقد الصرف فقال بائع الدراهم لمشتريها اجعل الف التي لي عليك بالدراهم التي وجبت لك على بعقد الصرف فرضي به المشتري جاز وهذا استحسان والمقاصد بدین وجب بالشري بعد نقد الصرف بان اشترى من آخر دراهم بدینار ونقده ولم يقبض

ولم يقبض الدراهم حتى اشترى مشتري الدراهم من بائعها بها ثوبا فقال بائعها لمشتريها اجعل
الدراهم التي لي عليك بالدراهم التي لك على بعقد الصرف وتراضيا عليه ذكر في رواية ابي سليمان
انه يجوز واليه اشار في الزيادات وذكر في رواية ابي حفص انه لا يجوز ذلك وهو الصحيح هكذا
في المحيط * ولو تباعا فللسا بعينه بفلسين باعيا فهما جاز البيع بينهما كل واحد منهما حتى اهلك
احدهما قبل القبض بطل العقد ولو اراد احدهما ان يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي *
ولو باع فللسا بغير عينه بفلسين بغير اعيانهم لا يجوز وان تناقضا في المجلس ولو باع فللسا بعينه بفلسين
بغير اعيانهم او على العكس لا يجوز ما لم يقبض ما كان دينا في المجلس كذا في محيط السرخسي *
قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني كل جواب في الفلوس فهو الجواب
في الدراهم البعارة امني بها الغطarf وكذلك الجواب في الرصاص والسترق قالوا يجب
ان يكون في العدالي كذلك كذا في الذخيرة * حتى لو باع واحد منهما باثنين يجوز بعد
ان يكون يدا بيد هذا هو المختار للفتوى كذا في الغيائية * ولو تباعا فلوسا بدراهم على ان كل واحد منهما
بالخيار وتقا بضا وا فترقا بطل البيع ولو كان الخيار لاحدهما فكذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما
يجوز كذا في البدائع * ذكر القدوري في شرحه ايضا قال محمد رح واذا اشترى فلوسا بفلوس
على ان كل واحد منهما بالخيار وتقا بضا وتفرقا على ذلك فالبيع فاسد ولو كان احدهما بالخيار
فالبيع جائز ويجب ان يكون هذا قول ابي يوسف ومحمد رح يريد به اذا كان الخيار لاحدهما
كذا في الذخيرة * ولو باع فللسا بعينه بفلسين باعيا فهما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي *
لو اشترى بفلوس كاسدة في موضع لا تنفق فان كانت باعيا فهما جاز وان لم تكن معينة لا يجوز
قال محمد رح في الجامع واذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام وقبضه ثم ان المستقرض
اشترى من المقرض الكرا الذي له عليه بمائة درهم جاز ووجب عليه للمستقرض كرامته
فيصح شراؤه بخلاف ما اذا اشترى غير من عليه الكرا حيث لا يجوز واذا جاز الشراء ان نقد المائة
في المجلس فالشراء ماض على الصحة وان ا فترقا من غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف
ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرا حنطة ثم ان كل واحد منهما اشترى ما عليه صاحبه بماله
على صاحبه وتفرقا حيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي ذكر في الكتاب قول ابي حنيفة
ومحمد رح واما على قول ابي يوسف رح فالمستقرض لا يصير ملكا للمستقرض الا بالاستهلاك

بعد القبض فام يجب في ذمة المستقرض للحال شيء فلا يصح الشراء فاذا استهلكه ثم اشتراه الآن يصح الشراء بخلاف ثم اذا نقد المشتري وهو المستقرض للمائة في المجلس ثم وجد بالكر القرض ميبا لم يردده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبرض مستهلكا كان الجواب كما قلنا الان الفصل الاول يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذا لك الجواب في كل مكبل وموزون غير الدراهم والدنانير والفلوس اذا كان قرضا ولو كان المستقرض اشترى الكرا الذي عليه بالقرض بكم مثله جاز اذا كان عينا وان كان دينارا لا يجوز الا اذا قبضه في المجلس فان وجد المستقرض بالقرض ميبا لم يردده ولم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الاول ولو اشترى المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند ابي حنيفة ومحمد رحم علي قول ابي يوسف رحمه يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض عين القرض صح عند ابي حنيفة رحمه وعلي قول ابي يوسف رحمه لا يصح كذا في المحيط * رجل اقترض رجلا الف درهم على انها جياذ وقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم اذا صح الشراء همنا بالاتفاق فان لم ينقد الدنانير في المجلس وانفردا بطل العقد فان قبض الدنانير في المجلس فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زيوفا او نبهرجة لم يرددها ولا يرجع بنقصان العيب هذا ايضا كذا في التاتارخانية * رجل له عشرة دراهم صحاح فاراد ان يبيع من انسان باثنى عشر درهما مكسرة لا يجوز فان اراد الحيلة فالحيلة في ذلك ان يستقرض منه اثنى عشر درهما مكسرة فيقبضه العشرة ثم يبرئه من درهمين كذا في الواقعات السامية * اذا ادعى رجل على غيره شيئا مما يكال او يوزن او يعد فاشترى المدعى عليه من المدعى بمائة دينار ثم تصادقا انه لم يكن للمدعى على المدعى عليه شيء فالعقد باطل تفرقا او لم يتفرقا ولو ادعى دراهم او دنانير او فلوسا فاشترى المدعى عليه بدراهم ونقد الدراهم ثم تصادقا انه لم يكن عليه شيء ففى مسئلة الدراهم والدنانير ان لم يتفرقا ورجع بمثل ما اشترى في المجلس يصح العقد ولو تفرقا فمن المجلس بطل العقد وفي الفلوس لم يبطل العقد وان تفرقا عن المجلس قبل قبض ما اشترى كذا في الذخيرة * واذا باع درهما كبيرا بدرهم صغير او درهما جيدا بدرهم رديء يجوز لان لهما فيه غرضا صحيحا فاما اذا كانا مستويين في القدر والصفة فبيع احدهما بالآخر قال بعضهم لا يجوز واليه اشار محمد رحمه في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام ابو احمد كذا

في المحيط * الدرهم المضروبة على ثلاثة انواع احدها ان يكون ثلثاها صفرا وثلثها فضة او ثلثة ارباعها صفرا وربعها فضة او خمسة اسداسها صفرا وسدسها فضة او كان الصفر هو الغالب ونوع منها ان يكون ثلثاها فضة وثلثها صفرا وثلثة ارباعها فضة وربعها صفرا او كانت الفضة هي الغالبة ونوع منها ان يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا والنصف من هذا والنوع الاول من الدرهم يجعل في الحكم كشيئين مختلفين صفرا وفضة ولا يكون احدهما مغلوبا لصاحبه ويعتبر كل واحد منهما على حدة وان اشترى بهذا النوع من الدرهم فضة خالصة او ماله حكم الفضة الخالصة فان كان وزن الفضة الخالصة اقل من وزن الفضة التي في الدرهم او يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن الفضة التي في الدرهم او كان لا يدري وزنها لا يجوز البيع عند ملما ئنا وان كان وزن الفضة الخالصة اكثر من وزن الفضة التي في الدرهم يجوز البيع ويكون الفضة بالفضة والزيادة من الفضة الخالصة بازاء الصفر ويرامى فيه شرائط الصرف حتى انه لو اخل بشرط من شرائطه فسد الصرف وبطل في الصفرا ايضا ولو اشترى بهذا النوع من الدرهم ذهابا يجوز كيف ما كان ولو اخل بشرط من شرائطه بطل الصرف وبطل البيع في الصفرا ايضا ولو تباعا هذا النوع من الدرهم بعضها ببعض يجوز كيف ما كان متفاضلا او متساويا والتقا بض فيهما جميعا من شرطه كذا في شرح الطحاوى * واذا اشترى درهم اكثرها غش واقلها فضة بدرهم من هذا الجنس واحد منهما نسبته لا يجوز ان كانت رائجة وكذلك اذا اختلفا جنسا لا يجوز اذا كان احدهما نسبته وكذلك اذا كان المنقود رائجا والنسبته كاسدة مردودة كذا في الغيائية * الوجه الثاني ان يكون الفضة في الدرهم المغشوشة غالبية بان كان ثلثاها فضة وثلثها صفرا فبيعت بالفضة الخالصة لم يجز الاسواء بسواء كذا في الذخيرة * وكذا يبيع بعضها ببعض لا يجوز الامتثال بمثل كذا في البدائع * الوجه الثالث ان يكونا على السواء بان كانت الدرهم المغشوشة نصفها فضة ونصفها صفرا فبيعت بالفضة الخالصة فان كانت الفضة التي في الدرهم غالبية على الصفرا لا يجوز بيعها الا وزنا بوزن وان لم تكن غالبية بان كانا على السواء فهو بمنزلة الوجه الاول هكذا في المحيط * ولا يجوز البيع بها ولا اقراضها الا وزنا الا اذا اشار اليها في المبايعة فيكون بياننا لقدرها ووصفها كما لو اشار الى الجياد ولا ينتقض البيع بهلاكها قبل التسليم وفي الصرف كغالب الغش حتى لو باعها بجنسها جاز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص اكثر

كتاب البيوع (١٢٢) الباب التاسع * الفصل الاول

مما فيه كذا في النهر الفائق * قال في الجامع واذا كانت الدراهم ثلثاها صغرا وثلثها فضة فاشترى بها رجل متاعا وزنا جاز على كل حال ولا يتعين تلك الدراهم وان اشترى بدراهم مسماة من هذه الدراهم بغير معينها عددا وهي بينهم وزنية فلا خير في ذلك وان اشترى بعينها عددا فلا بأس به وان كان تعامل الناس المباعدة بها وزنا فبعد ذلك ان ادعى من غيرها يحتاج الى وزن هذه الدراهم المشار اليها وان ادعى معينها صح من غير وزن كما في الدراهم الخاصة ولو عين هذه الدراهم ومماها وقال اشتريت منك هذا المتاع بهذه الدراهم وهي كذا كذا درهمان اراد به تعمية الوزن وكانت تباع في ما بين الناس وزنا وقع ذلك على الوزن هذا اذا كان بينهم وزنا وان كان بينهم عددا فاذا اشترى بها بغير معينها عددا جاز وان كان فيها الخفاف والنقال كذا في الذخيرة * وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا فهي بمنزلة الدراهم الزيوف والنهرجة ان اشترى بها شيئا ان لم تكن مشارا اليها لا يجوز الشراء الا وزنا كما لو كان الكل فضة زيفا وان كانت مشارا اليها يجوز الشراء بها من غير وزن وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صغرا فالجواب فيها كالجواب فيما اذا كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا سواء كذا في المحيط * ومن اشترى بها سلعة فكسدت وترك الناس المعاملة بها بطل البيع عند ابي حنيفة رح ثم ينظر ان كان المبيع قائما بعينه اخذه البائع وان كان هالكا ضمن المشتري قيمته يوم القبض وقالوا لا البيع جائزا لان عند ابي يوسف رح يجب عليه قيمتها يوم القبض وعند محمد رح آخر ما يتعامل الناس بها واذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا الخلاف كذا في الينا بيع * وشرط في العيون ان يكون الكساد في سائر البلاد فلو كسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند ابي حنيفة رح قالوا وما ذكر في العيون قول محمد رح واما على قولهما فلا ينبغي ان ينتفى البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع كذا في فتح القدير * ولو اشترى رجل من آخر ثوبا بدراهم بعينها من التي ثلثها فضة وثلثها صغروا وهي عندهم وزنا او عددا فلم ينقدها حتى ضاعت لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها وهذا اذا علم عددها وزنها حتى يتمكن المشتري من اعطاء مثلها عددا او وزنا كما قال محمد رح في الكتاب اما اذا لم يعلم ينتقض البيع وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صغرا فهو بمنزلة الدراهم النهرجة والزيوف لا ينتقض البيع بهلاكها ويرد مثلها وزنا ان علم وزن المشار اليه فان لم يعلم

فان لم يعلم ينتقض البيع وكذلك الجواب في ما اذا كان نصفها فضة ونصفها اصفر او ان كانت الدراهم ثلثاها صفرا وبيعت وزنا بيع السلم يجب ان يتعين بالتعيين فيبطل البيع بهلاكها قبل التسليم كذا قاله مشائخنا رح كذا في المحيط * ولو كسد هذا النوع من الدراهم وصارت لا تروج بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكامدة والزيف والرصاص حتى يتعين بالاشارة اليها ويتعلق العقد بينهما حتى يبطل العقد بهلاكها قبل النقد لكن قالوا هذا اذا كان العاقدان مالين بحال هذه ويعلم كل واحد منهما ان الآخر يعلم بذلك واما اذا كانا لا يعلمان او يعلم احدهما ولا يعلم الآخر او يعلمان لكن لا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد لا يتعلق بالمشار اليه ولا بجنسها وانما يتعلق بالدراهم الرائجة التي عليها تعامل الناس في تلك البلدة هذا اذا صارت بحيث لا تروج اصلا واما اذا كانت يقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم الدراهم الزيفة فيجوز الشراء بها ولا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بجنس تلك الدراهم الزيف ان كان البائع يعلم بحالها خاصة وان كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بجنس المشار اليه وانما يتعلق بالجيد من نقد تلك البلدة كذا في البدائع * وفي الخلاصة والبرزازية من المنتقى غلبت الفلوس او رخصت فعند الامام الاول والثاني او ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا ملية قيمتها يوم البيع والقبض وعليه الفتوى انتهى اى يوم البيع في البيع ويوم القبض في القرض كذا في النهر الفائق * واذا كانت الدراهم صنوفاً مختلفة منها ماثلتها فضة وثلثاها صفرو ومنها ما ثلثاها فضة وثلثها صفرو ومنها ما نصفها فضة ونصفها صفراً فلا بأس ببيع احدي هذه الصنوف بالصنف الآخر متفاضلا يدا بيد ولا خير في ذلك نسيئة فاما اذا باع جنسا منها بذلك الجنس متفاضلا ففي ما اذا كانت الفضة خالصة لا يجوز الا مثلا بمثل وفي ما اذا كان الصفرا لبا او كانا على السواء يجوز متساويا ومتفاضلا ويشترط ان يكون يدا بيد باعتبار صورة الفضة وعلى قياس هذه المسئلة قالوا اذا باع من العد الى التى في زماننا واحدا باثنين يجوز بعد ان يكون يدا بيد هذه الجملة من الجامع الكبير كذا في المحيط * قال ومشائخنا لم يفتوا بجواز ذلك في العد الى الغطرفة لانها امر الاموال في ديارنا فلوا بيع التفاضل فيه يفتى باب الربوا كذا في الهداية والتبيين *

الفصل الثاني في بيع الثمار وانزال الكروم والاوراق والمبطخة

وفي بيع الزرع والرطوبة والحشيش * بيع الثمار قبل الظهور لا يصح اتفاقا فان باعها بعد ان تصير منتفعا بها يصح وان باعها قبل ان تصير منتفعا بها بان لم يصلح لتناول بنى آدم وعلف الدواب

فالصحيح انه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال هذا اذا باع مطلقا او بشرط القطع فان باع
بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يتناه عظمها فان تناهى عظمها فبا معها مطلقا او بشرط القطع
صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياسا عند ابي حنيفة وابي يوسف ورح وصح استحسانا عند محمد ورح
وفي الاسرار ان الفتوى على قوله كذا في الكافي * وفي التحفة الصحيح قولهما كذا في النهر الفائق *
ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب انه لا يصح وكان شمس الائمة
الحلواني والفضلي يفتيان بالجواز في الثمار والباز نجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان المرجوح
اصلا في العقد والمعدوم تبعا استحسانا لتعامل الناس والاصح انه لا يجوز كذا في المبسوط *
ولو اشترها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل وان تركها بلا اذنه وزاد ذاتا تصدق
بما زاد في ذاته وان تركها بعدما تناهى لم يتصدق بشيء وان باع مطلقا وتركها على النخل
وأجر النخل مدة معلومة بطلت الاجارة وطاب له الفضل كذا في الكافي * ولو اشترها مطلقا
من الشطع وانمرت ثمرة فان كان قبل تخلية البائع بين المشتري والثمار فسد البيع وان كان بعده
لم يفسد ويشتركان والقول للمشتري في مقدار الزائد مع يمينه وكذا في الباز نجان والبطيخ
والحيلة في كون الحادث للمشتري ان يشتري اصول الباز نجان والبطيخ والرطوبة ليكون
الحادث على ملكه كذا في النهر الفائق * اشترى انزال الكروم وبعضها نبي وبعضها قد انضج
فان كان كل نوع بعضه نبي وبعضه قد انضج جاز وان كان بعض الانواع نيا والبعض قد انضج
لا يجوز والصحيح انه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضها نبي وبعضها
قد انضج او الكل نبي لا يجوز وكذلك ان كان مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه وبعضه
نبي او الكل نبي لا يجوز وهذا اذا باع من اجنبي فان باع من شريكه افتى ركن الاسلام
على السعدي انه لا يجوز كذا في المحيط والذخيرة * والحيلة في ذلك ان يبيع الكل ثم يفسخ
البيع في النصف او الثلث ونحو ذلك ولو باع نزل الكرم بعدما انضج وادرك مشاما او غير مشام
جاز كذا في السراجية * اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كارجاز البيع وله حصة
من الثمن وان لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى * ولو اشترى ثمرة بد اصلاح
بعضها وصلاح الباقي يتقارب وشرط الترك جاز عند محمد ورح وان كان يتاخر ادراك البعض
تاخر اكثير البايع جائز في ما ادرك ولم يجز في الباقي كذا في الخلاصة * وان اشترى الرجل

عنب كرم على انه الف من فلم يخرج منه الا قد وتسعمائة من فلهمشتري ان يطالب البائع بحصة مائة من من الثمن كذا في الظهيرية * أشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفاً صح ولو ترك الاغصان فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة كذا في البحر الرائق * ولو أشترى اوراق فرصاد بعدما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال الفقيه ابو جعفر ان اشترى الاوراق باغصانها وبين موضع القطع لا يكون للمشتري ان يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجبر على جزها الا ان يكون قطع الاغصان بضرباً لشجرة فحينئذ يخير البائع ان شاء فسخ البيع وان شاء رضى بالقطع وان اشترى الاوراق بدون الاغصان ان اشترىها على ان يأخذها من ساعته جاز وان اشترىها على ان يأخذها شيئاً فشيئاً لا يجوز وكذا لو اشترىها على ان يتركها على الشجرة وان اشترىها ولم يشترط شيئاً فان اخذها في اليوم جاز وان لم يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * والحيلة في ذلك ان يشتري الشجرة باصلها يأخذ الاوراق ثم يبيع الشجرة من البائع او يهبها له كذا في مختار الفتاوى * وبيع قوائم الخلاف يجوز وان كانت تنمو ساعة فساعة وبيع الكراث يجوز وان كانت تنمو من الاسفل لمكان التعامل فاما ما لا تعامل فيه وهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية * قال الامام الفضلي الصحيح ان بيع قوائم الخلاف لا يجوز كذا في فتح القدير * ولو كانت المبطخة لو احدث فباع قبل ان يخرج الحدجة بهذا اللفظ (ابن خبار زارار و ختم) يجوز البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدجة ثم ما يخرج من الحدجة يخرج على ملكه ولو اراد ان يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة ان يشتري الحشيش وشجار البطيخ ببعض الثمن ويستاجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض اياماً معلومة وفي الجامع الصغير لا يجوز كذا في الخلاصة * وينبغي ان يقدم ببيع الاشجار والثمار او الحشيش ويؤخر الاجارة فانه لو قدم الاجارة لا يجوز كذا في مختار الفتاوى * ولو باع اشجار البطيخ واعاد الارض يجوز ايضا الا ان الاعارة لا تكون لازمة ويكون له ان يرجع كذا في فتاوى قاضي خان * مبطخة بين شريكين باع احدهما نصيبه من انسان لا يجوز لان في قلعه ضرراً يلحق غير البائع والا انسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به فينبغي ان يشتري كل المبطخة من الشريكين ثم يفسخ كذا في المحيط * رجل قال لغيره (ابن خبار زارار و ختم بد) د رم) فكان ذلك قبل

ان يخرج الحدة قال ابو بكر محمد بن الفضل رح يجوز ويكون البيع ما في شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدة بعد ذلك كانت الحدة للمشتري وان كان البيع بشرط الترك لا يجوز البيع فان كانت المبطحة مشتركة فباع احدهما نصيبه منها لا يجوز فان باع نصيبه من المبطحة وسلم الى المشتري كان نصيب البائع للمشتري ما لم ينقض البيع ولو اجاز الشريك الذي لم يبع بيع صاحبه ورضى به كان له ان لا يرضى بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * باع الزرع وهو بقل ان باعه على ان يقطعه المشتري او يرسل فيها دابة لتأكله جاز وان باعه على ان يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا بيع الرطبة وفارسيتها سبست زار على التفصيل المذكور هو المختار وهو ما خوذ الفقيه ابي الليث كذا في جواهر الاخلاطى * في فتاوى ابي الليث ارض بين رجلين فيها زرع لهما باع احدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه من غير شريكه بدون الارض فان كان الزرع مدركا يجوز وان كان غير مدرك لا يجوز الا برضاء صاحبه باع مطلقا وبشرط القطع وان باع بشرط الترك لا يجوز وان رضى به صاحبه ولو باع احدهما نصف الزرع مع نصف ارضه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم في الفصل الاول اذا لم يجز بيع نصف الزرع لو لم يفسخ العقد حتى ادرك الزرع انقلب العقد جائزا وان كان الزرع في الفصل الاول مع الارض مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه من الزرع من شريكه بدون الارض لا يجوز ان لم يكن مدركا كذا في المحيط * وهو المختار للفقيه ابي الليث هكذا في محيط المرخسي * وعلى هذا القطن وسائر انواع الزرع اذا كان مشتركا بين اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه بدون الارض وما اذا باع نصف الزرع مع نصف الارض من شريكه او من اجنبي بغير رضاء شريكه جاز وفي الاجناس اذا باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في المحيط * وفي الفتاوى الصغرى اذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنبي لا يجوز ولو كان بين ثلاثة باع احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما جاز كذا في الظهيرية * وان كان الزرع بين رب الارض والاكارف باع رب الارض من الاكارف نصيبه لا يجوز ولو باع الاكارف نصيبه من رب الارض جاز لانه لا يحتاج في التسليم الى القسمة ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الاصغر قال نصير مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الارض او غيره

او غيره لا يجوز في الاصل اذا باع رب الارض وفيها زرع بينه وبين الاكار جعلت على وجهين الاول ان يكون الزرع بقلا وفي هذا الوجه يتوقف البيع على اجازة المزارع سواء باع الارض مع الزرع او بدون الزرع فان كان باع الارض مع جميع الزرع واجاز المزارع البيع في الارض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع فما اصاب الارض فهو لصاحب الارض وما اصاب الزرع فهو بين رب الارض والمزارع نصفان وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار ان شاء تربص حتى يدرك الزرع وان شاء نقض البيع وان كان صاحب الارض باع الارض وحدها فان اجاز المزارع البيع فالارض للمشتري والزرع بين رب الارض والمزارع وان لم يجز المزارع البيع فالمشتري بالخيار وان كان صاحب الارض باع الارض بحصته من الزرع واجاز المزارع البيع اخذ المشتري الارض وحصة رب الارض من الزرع بجميع الثمن وان لم يجز فالمشتري بالخيار وان اراد المزارع ان يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح انه ليس له ذلك اذا كان الزرع مدركا وقت البيع وفي هذا الوجه ان باع الارض وحده او مع نصيبه من الزرع جاز البيع من غير توقف وان باع الارض مع جميع الزرع ينفذ البيع في الارض ونصيب رب الارض من الزرع ويتوقف في نصيب المزارع فان اجاز المزارع ذلك ينفذ البيع في حصته ايضا وكان له من الثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الارض وان لم يجز يخير المشتري اذ لم يعلم بالمزارعة وقت الشراء كذا في الذخيرة * ارض فيها زرع فباع الارض بدون الزرع او الزرع بدون الارض جاز وكذا لو باع نصف الارض بدون الزرع وان باع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز الا ان يكون بينه وبين الاكار فبيع الاكار نصيبه من صاحب الارض جائز وان باع صاحب الارض نصيبه من الاكار لا يجوز هذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض واما ان كان من قبل الاكار ينبغي ان يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان مدركا جاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارعة الجامع الاصغر مزارع بالثلث باع نصيبه من الزرع من رب الارض او من غيره لا يجوز كذا في المحيط * ذكر شيخ الاسلام ان رب الارض اذا باع نصيبه من الزرع بدون الارض من اجنبي او باع المزارع نصيبه من اجنبي والزرع لم يدرك حتى لم يجز البيع لدفع الزرع من صاحبه ثم ان صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جائزا كذا في الذخيرة * ثم بيع نصف الزرع بدون الارض انما لا يجوز

في موضع كان لصاحب الزرع حق القرار بان زرع في ملكه اما اذا لم يكن له حق القرار بان كان متعديا في الزراعة كالغاصب جاز بيع نصف الزرع وعلى هذا اذا باع نصف البناء بدون الارض ان كان محققا في البناء لا يجوز وان كان متعديا جاز كذا في المحيط * في التيممة ذكر البقال من اشترى ارضا فزرعها فاشرك في الزرع والارض جاز ولو اشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في التاتارخانية * اشترى فصنا على شجرة يجوز ولو اشترى بقلا في مبقلة لا يجوز كذا في القنية * ولو اشترى رطبا على رؤوس النخل بنمر على الارض جزافا من غير الكيل لا يجوز كذا في التهذيب * دفع ارضه الى رجل معاملة بالنصف على ان يغرس فيها فغرس توتا ثم باع صاحب الارض ارضه ونصيبه من الاغراس بعد مضي المدة صح فلو باع المشتري من آخره البيع وهذا يجب ان يكون على قول محمد رح واما على قولهما يصح لان بيع العقار قبل القبض جاز عندهما وعليه الفتوى كذا في المضمرات * واذا باع جزء من الكراث بعد ما ملا يجوز وان باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك هذا في سائر البقول اذا باع منه جزء بعد ما ملا يجوز وان باع كذا وكذا جزء لا يجوز وكذلك في الفصيل اذا باعه بعد ما ملا الفصيل في الحال يجوز البيع وكذلك هذا في الاشجار اذا باعها وهي ثابتة ليقطع او ليقلع في الحال فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز بيع الكلا واجارته وان كان في ارض مملوكة غير ان لصاحب الارض ان يمنع الدخول في ارضه واذا امتنع فلغيره ان يقول ان لي في ارضك حقا فاما ان توصلني اليه او تحشه وتدفعه لي هذا اذا نبت بنفسه فاما اذا كان سقى الارض واعدت الانبات فنبت ففي الذخيرة والمحيط والنوازل يجوز بيعه لانه ملكه وهو مختار الصدر الشهيد ومنه لو خندق حول ارضه وهبها للانبات حتى نبت القصب صار ملكا له وعليه الاكثر كذا في البحر الرائق * ولو احتشه انسان بلا اذنه كان له الاسترداد هو المختار كذا في جواهر الاطلاعي * والحيلة في جواز اجارته ان يستأجر الارض لا يقف الدواب فيها ولمنفعة اخرى بقدر ما يريد صاحبه من الثمن والاجرة فيحصل به مرضهما كذا في البحر الرائق * ويدخل في الكلا جميع انواع ما ترعاه الدواب رطبا كان اويا بما يخلاف الاشجار لان الكلا ما لا ساق له والاشجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز بيعها اذا نبت في ارضه والكماة كالكلا كذا في التبيين * وبيع بيض صيد في ارضه لم يوجدا لا يجوز كذا في الحاوي * الفصل الثالث في بيع المرهون

والمستأجر والمغصوب والأبق وأرض الطبيعة والأخارة والأكارة * اختلف في بيع المرهون
 عامتهم على أن بيعه موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر الأخلاطى * حتى لو قضى الراهن
 الدين أو أبرأ المرتهن من الدين أو رد الرهن عليه أو أجاز ورضى به تم البيع ولا يحتاج إلى
 تجديد العقد كذا في الغيائية * وأن لم يجره المرتهن بيعه وطلب المشتري من القاضي التسليم
 فالقاضي يفسخ العقد بينهما كذا في المحيط * وبيع المستأجر نظير بيع المرهون موقوف عند عامة
 المشائخ وهو الصحيح وللمشتري الخيار إذا لم يعلم وقت الشراء أن المشتري مرهون أو مستأجر
 كذا في الذخيرة * قال الصدر الشهيد الصحيح أن جواب ظاهر الرواية له الخيار وإن كان عالما به
 كذا في الغيائية * ولو أراد المستأجر فسخ البيع ذكر الصدر الشهيد أن له ذلك في ظاهر الرواية
 وفي رواية الطحاوى ليس له ذلك وذكر شيخ الإسلام خواهر زادة أن فيه روايتين والفتوى
 على أنه ليس له ذلك كذا في الفصول العمادية * ولو كانت الإجارة طويلة فباع ثم جاء أيام الفسخ نفذ بيعه
 عند أكثر المشائخ كذا في فتاوى قاضيهان * واختلفوا في المرتهن قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم
 لا وهو الصحيح كذا في الغيائية * ثم إذا لم يجر المستأجر حتى انفسخت الإجارة بينهما نفذ البيع السابق
 وكذا المرتهن إذا لم يفسخ حتى قضى الدين نفذ البيع السابق وليس للراهن والآخر حق الفسخ
 أصلاً فإن أجاز المستأجر البيع نفذ ولا ينزع منه حتى يصل إليه ماله كذا في الفصول العمادية *
 وأن كان المستأجر مما يحتمل الهلاك عند المستأجر بعد الحبس لا يسقط الدين بخلاف الرهن
 كذا في فتاوى قاضى خان * باع الدار الموحرة بغير رضا المستأجر ثم زاد المستأجر في الإجارة
 وجدد العقد ينفذ البيع الموقوف لأن تجديد الإجارة يتضمن فسخ الأول فينفذ البيع كذا في القنية *
 إذا باع الآجر المستأجر من رجل بغير إذن المستأجر ثم باعه من المستأجر جاز البيع من المستأجر
 وهو نقض البيع الأول ولو باعه من رجل ثم باعه من رجل آخر فجاز المستأجر البيع الأول
 والثاني نفذ البيع الأول وبطل الثاني كذا في الصغرى * ولو باع عبده المأجور وسلمه إلى المشتري
 فقبضه لم يكن للمستأجر أن يضمه بخلاف المرتهن فإن له أن يضمه قيمته كذا في محيط السرخسى *
 سمع المستأجر البيع فقال للمشتري في إيجارتي ولكن من كرمك أن تتركني حتى آخذ الإجارة
 التي دفعتها إليه فهو إجازة وينفذ البيع كذا في القنية * والمشتري من الراهن إذا باع أو أعنيق
 ثم أجاز المرتهن البيع نفذ بيعه وصنقه بالأخلاف كذا في الفصول العمادية * وإذا باع الراهن الرهن

بغير اذن المرتهن ثم باعه من المرتهن جا ز البيع من المرتهن وهونقض البيع الاول كذا في المحيط *
 وَاذا باع الراهن المرهون من رجل بغير اذن المرتهن ثم باعه من رجل آخر بغير اذن المرتهن
 ثم اجاز المرتهن احدا البيعين نفذا لبيع الذي لحقته الاجازة والتمن للمرتهن يستوفي منه حقه
 كذا في الصغير * ولو كان مكان البيع الثاني رهن او اجارة واجاز المرتهن الرهن او الاجارة
 ينفذ البيع ويبطل الرهن والاجارة كذا في الذخيرة * باع عبدا مرهونا فامتنقه المشتري قبل
 ان يقبضه من المرتهن عتق ويضمن قيمته للمرتهن ولا تمن للبائع عليه كذا في محيط السرخسي *
 باع الراهن الرهن وقبض الثمن ثم باعه من آخر قبل الفك ثم افتكه فالسابق اولى كذا في القنية *
 اذا باع المغمصوب من غير الغاصب فهو موقوف هو الصحيح فان اقر الغاصب تم البيع وازمه
 وان جحد والمغمصوب منه بينة فكذلك كذا في الغيائية * وان لم يكن له بينة ولم يسامه حتى هلك
 انتقض البيع كذا في الذخيرة * ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم الى المشتري لم يجز
 ويكون باطلا لا فاسدا وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب اذا باع المغمصوب
 ثم ضمنه المالك جا ز بيعه ولو اشتراه الغاصب من المالك او هبه منه او ورثه منه لا ينفذ بيعه
 قبل ذلك كذا في الفصول العمادية * وروى بشر من ابي يوسف رح في رجل فصب من آخر طعاما
 وتصديق به وكان قائما في يد المساكين حتى اشتراه الغاصب من المغمصوب منه جا ز شراؤه
 ويرجع في صدقته ولا يجوز عن كفارة عن يمينه وان استهلك المساكين الطعام بعد الشراء
 ضمنوا وان لم يشتر وضمن قيمته جازت صدقته واجزت عن كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام
 مستهلكا حال ما اشتراه الغاصب من المغمصوب منه في ايدي المساكين فالشراء باطل الا
 ان يقول اشترى منك مالك على من الطعام فتح يجوز الشراء وجازت الصدقة للمساكين
 قال محمد رح في الجامع رجل فصب من آخر عبدا ثم ان الغاصب امر رجلا حتى يشتريه
 له من مولا فاشترى صحيح الشراء وصار الا مرقا بضائه بنفس الشراء وكذلك لو امر رجل اجنبي
 الغاصب ان يشتريه له ففعل صحيح وصار الا مرقا بضائه بنفس الشراء كذا في المحيط * ابن مامة
 من محمد رح رجل فصب من آخر عبدا وباعه الغاصب من رجل ومله الى المشتري ثم
 ان الغاصب صالح مولا منه على شيء قال ان صاحبه على القيمة سرا هم اود نائير جا ز بيع الغاصب
 وان صالح

وان صالح على مرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل وبطل البيع الاول كذا في الظهيرية * وان اعتقه ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه كذا في مختار الفتاوى * والمشتري من الغاصب اذا اعتق ثم اجاز المالك البيع لا ينفذ عتقه تياسا وهو قول محمد رح وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح ينفذ استحسانا ولو كان المشتري من الغاصب بامه ثم اجاز المالك البيع الاول لا ينفذ بيع المشتري بلا خلاف الغاصب اذا باع المغمصوب من رجل ثم بامه المشتري من الآخر حتى تداولته الايدي ثم ان المالك اجاز مقدما من العقود جاز ذلك العقد فصب عبدا وباعه من انسان ثم ان المشتري بامه من آخر ثم ان المالك ضمن الغاصب فانه ينفذ البيع الاول ويبطل بيع المشتري كذا في الفصول العمادية * ولو قطعت يده عند المشتري واخذ المشتري ارشها ثم اجاز المولى بيع الغاصب كن العرش للمشتري ويتصدق بما زاد على نصف الثمن واذا مات العبد او قتل ثم اجاز المولى لا يصح اجازته واذا كان المشتري اعتق العبد فقطعت يده ثم اجاز المولى بيع الغاصب كان الارش للعبد كذا في التاتار خانية * هشام من ابي يوسف رح في رجل غصب من رجل عبدا وباعه ثم جاء المغمصوب منه واجاز البيع قال ان كان المغمصوب منه يقدر على اخذ العبد فاجازته جائزة والافلاوان كن اغتصبه بالرى والعبد بالكوفة والغاصب والمغمصوب منه كلاهما بالرى فاجاز المغمصوب منه البيع قال محمد رح امضاؤه جائز وقال ابو يوسف رح اذا علم انه في الاحياء فامضاؤه جائز وان لم يعلم احى هو ام ميت فامضاؤه باطل وهذا قول ابي يوسف رح الآخر كذا في الظهيرية * ولو خاصم المالك الغاصب وقضى له ثم اجاز البيع يصح في ظاهر الرواية ولو لم يعلم قيام المغمصوب بان ابق فاجازته يصح الاجازة في ظاهر الرواية وكل ما حدث من كسب وولد ومقروا رهن قبل الاجازة فللمشتري كذا في محيط السرخسى * قال في الجامع رجل غصب من الآخر جارية وغصب آخر من رب الجارية عبدا وتبايعا العبد بالجارية ووثقه بضائم بلغ المالك ذلك فاجازته كان باطلا ولو كان مالهما رجلين فبلغهما فاجازا كان جائزا وصارت الجارية لغاصب الغلام والغلام لغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه كذا في المحيط * واما اذا غصب احدهم ادراهم والاخر دنانير من رجل واحد وتبايعا وتقاضا واقترا فاجاز المالك جاز ويضمن كل واحد مثله وان لم يجز بطل والفلس مثل الدراهم والدنانير واما اذا غصب احدهم ادراهم والاخر منه جارية ايضا وتبايعا فاجاز المالك جاز فان اخذ

فاصب الجارية الدراهم ثم اجاز المالك وهلك بئذ ذلك امانة ولكن يضمن المشتري الجارية مثل درهمه فان اجاز قبل قبض فاصب الجارية الدراهم ثم قبض وهلك عندئذ فله ان يضمن ايهما شاء فان ضمن المشتري لم يرجع على البائع وان ضمن البائع يرجع على المشتري بمثلها فكان له وان ارجع بها سلم له ما اخذه كذا في محيط الصرخسى * بيع الآبق لا يجوز فان عاد من الآبق وسلمه الى المشتري روى من محمد رح انه يجوز وبه اخذ الكرخى وجماعة من مشائخنا وهكذا ذكر القاضى الاسبيجى رح في شرحه والمذكور في شرحه اذا ظهر الآبق وسلمه الى المشتري يجوز البيع وايهما امتنع اما البائع عن التسليم او المشتري من القبض يجبر عليه ولا يحتاج الى بيع جديد الا اذا كان المشتري رفع الامر الى القاضى وطلب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضى وفسخ القاضى العقد بينهما ثم ظهر العبد حينئذ يحتاج الى بيع جديد وروى عنه رواية اخرى انه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج الى بيع جديد وبه اخذ جماعة من مشائخنا وبه كان يفتى ابو عبد الله البلخى وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع في باب البيوع السادسة كذا في المحيط * قالوا والمختار هذا وتاويل الرواية الاولى انهما يتراضيان عند عود العبد كذا في الغيائية * وان جاء رجل الى مولى الآبق وقال ان عبدك الآبق عندي وقد اخذته فبعه منى فباعه جاز كذا في الذخيرة * فاذا جاز بيعه فان كان حين قبضه اشهد انه قبض هذا ليرده على مالكة لا يصير قابضا فان هلك قبل ان يرجع عليه انفسخ البيع ورجع بالثمن وان لم يشهد يصير قابضا هكذا في فتح القدير * ولو قال هو عند فلان وقد اخذه فبعه منى فصدقه فباعه لا يجوز لكنه فاسد اذا قبضه المشتري ملكه كذا في البحر الرائق * اذا اشترى عبدا وابق قبل القبض فان المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد ولا يكون للبائع ان يطالب المشتري بالثمن مالم يحضر العبد الآبق كذا في الذخيرة * ولو باع الآبق من ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له اوليته في حجره جاز وامتناع الآبق من الكفارة جائز اذا علم حيوته ومكانه كذا في النهاية * واذا ابق العبد المغصوب من يد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من الغاصب وهو آبق فالبيع جائز كذا في الذخيرة * وبيع ارض الخراج جائز يربد به ارض السود وكذلك ارض القطيعة يجوز بيعها وهي التي اقطعها الامام لقوم وخصمهم بها كذا في الحاوى * واما بيع ارض الاخارة والاكارة فالاخارة هي الارض الخراب يأخذها الانسان بامر صاحبها فيبعمها ويزرعها والاكارة الارض التي في يد الاكارة فنقول ان باعها

صاحبها جاز وان باع الذي له اثارها واثارها لا يجوز واذا باع الارض وهي في عقد مزارعة آخر قال شمس الاثمة الحلواني المزارع اولى في مدته من ايها كان البذر فان اجاز المزارع البيع فلا اجر لعمله وفي مجموع النوازل ان اجازة المزارع يكون كل النصيبين للمشتري يريد به اذا كان في الارض غلة وان لم يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهر الثمار او لم يظهر وقيل الجواب في مسألة الارض على التفصيل ان كان البذر من المزارع لا يجوز في حقه وان كان من رب الارض وقد القى البذر لا يجوز وان كان الارض فارغة يجوز وكذا في الكرم ان لم يظهر الثمار يجوز البيع وبه كان يفتى ظهير الدين كذا في المحيط * وان لم يزرع ولكن المزارع كرب الارض وحفر الانهار وغير ذلك في ظاهر الرواية ينفذ بيعه وهو الاصح ولو باع الكرم لم ينفذ في حق العامل سواء عمل في الكرم او لم يعمل كذا في الفصول العمادية * ولو اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان المسجد معمورا فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد وان اشترى ضيعة فيها قطعة من الوقف لا يجوز كالسجدة كشمس الاثمة الحلواني وشمس الاثمة السرخسي رح وقال ركن الاسلام على السعدي رح يجوز وفي التفريد ذكر رجوعهما الى قول ركن الاسلام هو المختار ولو باع ارضا مملوكة مع ارض موقوفة ولم يستثن حصنة المملوكة من الموقوفة من الثمن يجوز في المملوكة في اصح القولين ولو اشترى ملكا وفيه طريق العامة لا يفسد البيع والطريق ميب وفي المنتقى الطريق ان كان ليس بمحدد ولا يعرف قدره فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود في المسجد اختلف المشائخ رح فيه والمختار انه لا يشترط وبه يفتى واستثناء الحياض وطريق العامة على هذا وفي المقبرة لا بد من ذكر الحدود الا اذا كانت ربوة كذا في مختار الفتاوى * جبل فيه كبريت فحمل منه وبيع الاباس به وكذلك لو حمل من حجرة فباع وكذلك لو كان فيه اشجار فستق فحمل الفستق فباع وكذلك الملم وهذا كله اذا لم يكن المكان ملكا لاحد فان كان لا يجوز بيع شيء مما ذكرنا كذا في التاتارخانية *

الفصل الرابع في بيع الحيوانات * بيع السمك في البحر او لبثرا لا يجوز فان كانت له حظيرة فدخلها السمك فاما ان يكون امدها لذلك او لا فان كان امدها لذلك فما دخلها ملكه وليس لاحد ان يأخذه ثم ان كان يوخذ بغير حيلة صطياد جاز بيعه وان لم يكن يوخذ لا بحيلة لا يجوز بيعه فان لم يكن امدها لذلك لا يملك ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه الا ان يسد الحظيرة وان ا

دخل فم يملكه ثم ينظر ان كان يوخذ بالحيطة جاز بيعه والا لا يجوز ولولم يعدها لذلك ولكن اخذ
 ثم ارسله في الحظيرة مذكاة فان كان يوخذ بلا حيطة جاز بيعه او بحيطة لم يجز كذا في فتح القدير *
 وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء اذا قبضه المشتري وراة فله الخيار واذا اخذ سمكة
 وجعلها في حب ماء فالجواب فيه على التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط * وان كانت
 في نهر مظيم لا يجوز بيعها بحال وان قدر على التسليم بعد البيع وكذلك لو ملك السمكة ثم انفلتت
 من يده فوعدت في النهر غير ان ههنا ان قدر على التسليم بعد البيع فقبل ان يفسخ العقد جاز وللمشتري
 خيار الرؤية سواء رآها قبل ذلك او لم يرها وهذا عند ابي الحسن الكرخي وقال مشائخ بلخ رح
 لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم كذا في الينابيع * وان كان في الحظيرة سمك وقصب وباع السمك
 والقصب جملة فان كان لا يمكن اخذ السمكة الا بصيد فالبيع فاسد في الكل اصطاد السمك
 قبل ذلك او لا وان كان يمكن اخذ السمك من غير صيد ان لم يكن اصطاد السمك قبل ذلك
 فالبيع فاسد في السمك وهل يفسد في القصب قالوا على قياس قول ابي حنيفة رح يفسد وعلى
 قياس قولهما لا يفسد والصحيح ان على قولهما يفسد العقد في القصب وان كان اصطاد السمك قبل
 ذلك يجوز البيع في الكل عندهم جميعا كذا في الذخيرة * والحمام اذا علم مددها وامكن تسليمها
 جاز بيعها اما اذا كانت في بروجها ومخارجها مسدودة فلا اشكال في جواز بيعها واما اذا كانت
 في حالة طيرانها ومعلوم بالعادة انها تجيء فكذلك كذا في فتح القدير * واذا اراد الرجل
 ان يبيع برج حمام مع الحمام ان باع ليلا جاز وفي المنتقى اذا باع طيرا في الماء او سمكا فيه
 وهي مما يرجع اليه او طيرا يطير في السماء ويرجع اليه فالبيع جائز ويسلم اذا رجع وكذلك
 الطير الذي الف وهو داجن ويرجع اليه وان توحشت بعد الف ولا يوخذ الا بصيد فباعه
 لم يجز بيعه كذا في الذخيرة * بيع فرس مات لا يجوز اذا كان لا يمكن اخذه الا بحيطة
 كذا في السراجية * ولا يجوز بيع النحل اذا كان مجموعا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح
 الا اذا كان في كوارثها مسل فاشترى الكوارث بما فيها من النحل وقال محمد رح يجوز اذا كان
 مجموعا كذا في الحاوي * بيع النحل يجوز عند محمد رح وعليه الفتوى كذا في الغيانة *
 وفي فتاوى ابي الليث اذا اشترى العلق الذي يقال له بالفارسية مرغك يجوز به اخذ الصدر الشهيد
 كذا في المحيط

كذا في المحيط * وهو المختار ولو استأجر انسانا ليرمل عليه العلق جاز بالاتفاق كذا في الخلاصة * وبيع بذر القز وهو بيع بذر الفيلق يجوز عند أبي يوسف ومحمد رحم وعليه الفتوى وبيع دود القز وهو دود الفيلق يجوز عند محمد رحم ايضا وعليه الفتوى كذا في الواقعات * ولا يجوز بيع هوام الارض كالحية والعقرب والوزغ وما اشبه ذلك ولا يجوز بيع ما يكون في البحر كالضفدع والسرطان وفيرة الاسماك ولا يجوز الا انتفاع بجلده او عظمه كذا في المحيط * وفي النوازل ويجوز بيع الحيات اذا كانت ينتفع بها في الادوية وان كانت لا ينتفع بها لا يجوز والصحيح انه يجوز بيع كل شيء ينتفع به كذا في التاتارخانية * بيع الكلب المعلم عندنا جائز وكذلك بيع السنور وسباع الوحش والطير جائز عندنا معلما كان او لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * وبيع الكلب الغير المعلم يجوز اذا كان قابلا للتعليم والا فلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * قال محمد رحم وهكذا نقول في الاسد اذا كان بحيث يقبل التعليم ويصاد به انه يجوز البيع فان الفهد والبازي يقبلان التعليم على كل حال فيجوز بيعهما على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العنابية ويجوز بيع الذئب الصغير الذي لا يقبل التعليم وقال ابو يوسف رحم صغيرة وكبيرة سواء كذا في التاتارخانية * وبيع الفيل جائز وفي بيع القردة روايتان من ابي حنيفة رحم في رواية يجوز وهي المختار كذا في محيط السرخسى * ويجوز بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * ويجوز بيع بناء بيوت مكة ولا يجوز بيع اراضيها كذا في الحاوى * وبيع دور بغداد وحوادث السوق التى للسلطان لا يجوز ولا شفعة فيها كذا في التهذيب * الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع المحرمات * بيع المحرم الصيد لا يجوز وكذلك بيع صيد المحرم لا يجوز كذا في المحيط * ولا يجوز بيع صيد في المحرم باع او حلال كذا في السراجية * حلالا لان في المحرم تباعا صيدا في الحل جاز عند ابي حنيفة رحم ولكن يسلمه بعد ما خرج منه الى الحل وعند محمد رحم لا يجوز كذا في محيط السرخسى * ولو احرم وفي يده صيد لغيره فباعه مالكة وهو حلال جاز ويجبر على التسليم وملكه الجزاء ان تلف ولو وكل محرم حلالا ببيع صيد فباعه فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحم وقال البيهقي باطل كذا في الحاوى * ولو وكل الحلال محرم ما يبيع صيد او شرائه لا يجوز ولو وكل رجل رجلا ببيع صيد فاحرم الامر وباع الما مور فالبيع جائز في قول ابي حنيفة رحم وعندهما باطل كذا في المحيط * ولو اشتري حلال من حلال صيدا فلم يقبضه حتى

أحرم أحدهما انتقض البيع كذا في الحاروي * ولا يجوز بيع ذبيحة المجوسي والمرتد وغير الكتابي وكذلك لا يجوز بيع ما تركت التعمية عليه عمدا كذا في الذخيرة * وفي التجريد وكذلك ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التاتارخانية * ولا يجوز بيع ما ذبح المحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحاروي * ويجوز بيع ذبائح أهل الكتاب كذا في المحيط * أهل الكفر إذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبيحتهم وذبيحتهم أن يخنقوا الشاة أو يضربوها حتى ماتت جاز كذا في الواقعات * ولو تباع الذميان خمر أو خنزير أو ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع يريد به إثبات حق الفسخ ولو تقابضا الخمر ثم أسلم أو أسلم أحدهما جاز البيع قبض الثمن أو لم يقبض كذا في الحاروي * وإذا اشترى الذمي عبدا مسلما جاز وأجبر على بيعه صغيرا كان البائع أو كبيرا كذا في التاتارخانية ناقلا من التجنيس * ولو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما شراء فاسدا أجبر على رده ويجبر البائع على بيعه ولو اعتقه الذمي أو دبره جاز ويسعى المدين وكذلك إن كانت أمة يستولدها ويوجع الذمي ضربها ولو كاتبها جازت الكتابة ولا ينتقض وكذا إذا اشترى الذمي مصحفا وكذلك إذا ملك الذمي شقصا من عبد مسلم فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان أحد المتعاقدين مسلما والآخر ذميا لم يجز بينهما إلا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا ببيع الخمر أو شرائه جاز في قول أبي حنيفة رخص وقال لا يجوز ولو أن يتامى النصراني أسلم عبد لهم أجبروا على بيعه فإن كان لهم وصى بأمه وإن لم يكن جعل القاضي لهم وصيا فباعه لهم ولو وهب مسلم عبدا مسلما لكافر أو تصدق به عليه وسلمه إليه جاز وأجبر على بيعه كذا في الحاروي * وفي العيون لا بأس ببيع عظام الفيل وغيرة من الميتات الأعظم الآدمية والخنزير وهذا إذا لم يكن على عظم الفيل وأشباهه دسومة فاما إذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل سمرقند إذا ذبح كلبه وباع لحمه جاز وكذا إذا ذبح حمارة وباع لحمه وهذا فصل مختلف المشائخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة هذا اللحم بعد الذبح واختيار الصدر الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الذخيرة * ويجوز بيع لحم السباع والحمرا المذبوحة في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي * وأما جلود السباع والحمور والبغال فما كانت مذبوحة أو مذبوغة جاز بيعها وما لا فلا هذا بناء على أن الجلود كلها تطهر بالذكاة أو بالدباغ الأجلد الإنسان والخنزير وإذا ظهرت بالذكاة جاز الانتفاع بها فيكون محللا للبيع وأما

شعر الميتة وعظمها وصوفها وقرنها فلا بأس بالانتفاع بها وبيع ذلك كله جائز وأما العصب ففيه روايتان في رواية جاز الانتفاع به وبيعه كذا في المحيط * ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للخزازين ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا يجوز الانتفاع بها وهو الصحيح كذا في الجامع الصغير * ولو أخذ شعر النبي صلى الله عليه وسلم ممن عنده وأعطاه هدية عظيمة لا على وجه البيع والشراء فلا بأس به كذا في السراجية * ولم يجز بيع لبن امرأة ولو في قدح حرة كانت أمانة ولم يضمن مثله كذا في الكافي * وعن أبي يوسف رح يجوز بيع لبن الأمة هو المختار كذا في مختار الفتاوى * ولا ينقذ بيع الملائيم والمضامين والمملوق ما في رحم الأنثى وعلى هذا يخرج بيع عصب الفحل والحمل كذا في البدائع * ولا يجوز بيع الحر والخمر والخنزير والميتة كذا في التهذيب * ويجوز بيع السرقين والبعر والانتفاع بهما وأما العذرة فلا يجوز الانتفاع بها مالم تختلط بالتراب ويكون التراب غالباً وكذا بيع العذرة لا يجوز مالم تختلط بالتراب غالباً كذا في المحيط * بيع سرقين الرباطات لا يجوز إلا إذا جمعه رجل فباعه كذا في السراجية * ويجوز بيع خرد الحمام إن كان كثيراً وهبته كذا في القبية * والحلال إذا اختلط بالحرام كالخمر والفأرة يقع في السمن والعجين فلا بأس ببيعه إذا بين مالم يغلب عليه أو استويا كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بالانتفاع به من غير الأكل وفي الخانية وإذا وقعت قطرة من البول أو الدم في خل أو زيت لا يجوز بيعه كذا في التاتارخانية * وما كان الغالب عليه الحرام لم يجز بيعه ولا هبته وكذلك الزيت إذا وقع فيه ودك الميت فإن كان الزيت غالباً جاز بيعه وإن كان الودك غالباً لم يجز والمراد من الانتفاع حال غلبة الحلال الانتفاع في غير الأبدان وأما في الأبدان فلا يجوز الانتفاع به كذا في المحيط * ويجوز بيع البربط والطبل والمزمار والدف والنرد وأشباه ذلك في قول أبي حنيفة رح وعندهما لا يجوز بيع هذه الأشياء قبل الكسر ذكر المسئلة في إجازات الأصل من غير تفصيل وذكر في السير الكبير تفصيلاً على قولهما فقال إن باعها ممن لم يستعملها ولا يبيع هذا المشتري ممن يستعملها فلا بأس ببيعها قبل الكسر فإن باعها ممن يستعملها أو يبيعها هذا المشتري ممن يستعملها لا يجوز بيعها قبل الكسر قال شيخ الإسلام رح ما ذكر من الإطلاق في الأصل محمول على التفصيل المذكور في السير كذا في الذخيرة * وإن تلفها إنسان فإن كان الاتلاف بأمر القاضي لا يضمن وإن لم يكن بأمر القاضي فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى على قولهما كذا في التهذيب *

ولو باع عبدا بما يرعى ابله في ارض المشتري او بما يشرب من ماء بئر جاز وكذا الوبايع عبدا بجارية من جوارى البائع او من جوارى المشتري ولم يعينها يشعده كذا في محيط السرخسى * قال ابو حنيفة رح يجوز بيع الا شربة المحرمة كلها الا الخمر وعلى مستهلكها الضمان وقال ابو يوسف و محمد رح لا يجوز بيعها ولا يجب الضمان على مستهلكها كذا في المحيط * وفي الفتاوى العنابية ولا باس ببيع العصير ممن يتخذ خمر ولا يبيع الارض ممن يتخذ كنيسة كذا في التاتارخانية * ولا يجوز بيع المكاتب والمدبروام الولد ومعتق البعض كذا في الحاوى * ولو باع ام الولد وسلمها لاهلها المشتري وكذلك معتق البعض وكذلك المدبر مندنا كذا في فتاوى قاضى خان * ولو رضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان والظاهر الجواز كذا في الهداية * وفي الجمع المكاتب اذا جاز بيعه لا يعمد هو المختار من الرواية وعليه عامة المشائخ كذا في مختار الفتاوى * ولو هلك الحروام الولد والمدبر والمكاتب في يد المشتري لم يضمن وقال يضمن في المدبروام الولد قيمتهما وهو رواية عن ابي حنيفة رح بخلاف المكاتب فانه لا يضمن المشتري اذا قبضه ومات عنده اتفاقا كذا في الكافي * ولو باع مالا متقوما بمكاتب او ام ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى بميتة او دم لا يملكه لانه ليس بمال لعدم تمولهما فعلى هذا لو اشترى بجلد الميتة وذلك جلد يمسكه الناس للدباغة ينعقد ولو اشترى عبدا بميتة او دم وقبضه وهلك هل يضمن قيمته ذكر في السير الكبير انه لا يضمن عند ابي حنيفة رح ويضمن عندهما كذا في محيط السرخسى * وذكر شمس الائمة السرخسى انه يضمن وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضى خان * واولاد الاماء من اولئك بمنزلة الاصول وكذلك الولد المشتري في حال الكتابة والوالدان وامام من سواهم من ذوى الارحام فلا يدخلون في الكتابة ويجوز بيعهم في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز كذا في الحاوى * الفصل السادس في تفسير الربوا واحكامه * وهو في الشرع عبارة من فضل مال لا يقابله عوض في معاوضة مال بمال وهو محرم في كل مكيل وموزون بيع مع جنسه وعلمته القدر والجنس ونعنى بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن فاذا بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والملح او الموزون كالذهب والفضة وما يباع بالا واتي بجنسه

مثلا بمثل صمح وان تفاضل احدهما لا يصح وجيده ورديه سواء حتى لا يصح بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا الامثلا بمثل ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين ومادون نصف صاع في حكم الحفنة ولو تباعا مكيلا او موزونا غير مطعوم بجنسه متفاضلا كالجنص والحد يد لم يجز عندنا وان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء وان وجد احدهما ومدم الآخر حل الفضل وحرم النساء وان مدام حل الفضل والنساء كذا في الكافي * وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكيل ابدان ترك الناس الكيل فيه مثل الحنطة والشعير والتمر والملمح وكل شيء نص على تحريمه وزنا فهو موزون ابدان وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة كذا في السراج الوهاج * ومالا نص فيه ولكن عرف كونه كيليا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكيل ابدان اعتاد الناس بيعه وزنا في زماننا وما عرف كونه موزونا في ذلك الوقت فهو موزون ابدان ومالا نص فيه ولم يعرف حاله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتبر فيه عرف الناس فان تعارفوا كيله فهو مكيل وان تعارفوا وزنه فهو وزني وان تعارفوا كيله ووزنه فهو كيلى ووزنى وهذا كله قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * فعلى هذا الوبايع البر بجنسه متساويا وزنا او الذهب بجنسه متساويا كيلا لم يجز عندنا وان تعارفوا ذلك كذا في الكافي * فلو باع المكيل وزنا او الموزون كيلا لا يجوز وان تساويا فيما بيعه حتى يعلم تساويهما بالاصالة كذا في النهر الفائق * قال الشيخ الامام واجمعوا على ان ما ثبت كيله بالنص اذا بيع وزنا بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص اذا بيع كيلا بالدرهم يجوز كذا في الذخيرة * وكل ما يباع بالامناء او بالاواقى كالدهن ونحوه فوزنى كذا في مختار الفناوى * فلو بيع ما ينسب الى الرطل والاوقية كيلا بمكيل متساويين يعرف قدرهما كيلا ولا يعرف وزن ما يحلها لا يجوز ولو تباعا كيلا متفاضلا وهما متساويان في الوزن صمح كذا في فتح القدير * وفي المبسوط الحنطة العفنة مع الحنطة الجيدة جنس واحد وكذلك السقى مع البخسى والفارسي مع الدقل في التمر جنس واحد مع اختلاف الوصف وكذلك العلكة مع الرخوة كذا في الظهيرية * وقد اعتبروا الجودة في الاوال الربوية في مال اليتيم فلا يجوز للموصى بيع جيدة بردى وينبغي ان يكون الوقف كذلك كذا في النهر الفائق * وصمح بيع البيضة بالبيضتين والتمرة بالتمرتين والجوزة بالجوزتين وصمح بيع الفلاس بالفلسين باصيانها عند ابي حنيفة

وأبي يوسف رح ومحمد رح لا يجوز كذا في الكافي * وصح بيع العنب بالزبيب منه أكلا عند
 خلافا لهما وكذا كل ثمرة لها حال جفاف كالتيين والشمش والجوز والكمثرى والرمان والاجاص
 يجوز بيع رطبها برطبها وبابسها بابسها كذا في النهر الفائق * ولا بأس ببيع الناطف بالتمر متفاضلا
 الا ان يكون ذلك في موضع يباع التمر فيه وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسيئة وان كان في موضع
 يباع التمر فيه كبلا جازت النسيئة ايضا كذا في فتاوى قاضي خان * ذكر ابو الحسن الكرخي
 ان ثمار النخيل كلها جنس واحد واما بقية الثمار فثمرة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب
 كلها جنس واحد وان اختلفت انواعها وكذلك الكمثرى كلها جنس واحد وان اختلفت
 انواعها وكذلك التفاح كلها جنس واحد حتى لم يجز بيع نوع من العنب بنوع آخر متفاضلا
 وعلى هذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع الكمثرى بالتفاح متفاضلا وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا
 كذا في الذخيرة * بيع العنب بالدبس ينبغي ان يجوز كيف ما كان كذا في القنية * ويجوز بيع الحنطة
 المبلولة بالحنطة المبلولة والمبلولة باليابسة والرطبة بالرطبة واليابسة واليابسة والبرطب
 والزبيب المنقع بالزبيب المنقع والمنقع بغير المنقع عندهما ومحمد رح لا يجوز الا اذا علم انهما
 اذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسى * وفي بيع الحنطة المقلية بغير المقلية اختلاف المشائخ رح
 والاصح انه لا يجوز وان تساويا كيلا واما بيع المقلية بالقلية فيجوز اذا تساوا كيلا كذا في المحيط *
 ولا يصح بيع البر بالدقيق والسويق متساويا او متفاضلا وصح بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا عندنا
 كذا في الكافي * بيع النخالة بالدقيق عند أبي يوسف رح يجوز على طريق الاعتبار بان
 كانت النخالة الصفة اكثر من النخالة في الدقيق ومحمد رح لا يجوز على طريق الاعتبار
 بل اذا تساويا كيلا كذا في الصغرى * واذا باع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز كما لا يجوز بيع
 الحنطة بالحنطة وزنا وبيع السويق بالسويق وبيع النخالة بالسويق نظير بيع الدقيق بالدقيق
 واذا باع دقيقا منخولا بدقيق غير منخول جاز اذا تساويا كذا في الذخيرة * وبيع الدقيق بالحمص
 يجوز كذا في القنية * وبيع الحنطة بالخبز والخبز بالحنطة وبيع الخبز بالدقيق والدقيق بالخبز قال
 بعضهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعلية الفتوى لان الحنطة كيلى وكذا الدقيق والخبز وزنى فيجوز
 بيع احدهما بالآخر متفاضلا ومتساويا اذا كانا نقدين وان كان احدهما نسيئة اذا كان الخبز نقدا
 جاز عند ملأنا وان كان الحنطة او الدقيق نقدا والخبز نسيئة عند أبي يوسف رح يجوز

وهو رواية من أبي حنيفة رح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية * وقال أبو حنيفة رح لا بأس بالخبز قرص بقرصين يدايدوان تفاوتاً كبيراً فهذا نص على أن بيع الخبز يجوز كيفما كان عندهم كذا في القنية * وفي المجتبى باع رقيقاً نقداً برقيقين نسبته يجوز ولو كان الرقيقان نقداً والرقيق نسبته لا يجوز ولو باع كسرات الخبز يجوز نقداً ونسبته كمفما كان كذا في النهر الفائق * ولا يجوز استقراض الخبز وزناً ولا معدداً عند أبي حنيفة رح وقال محمد رح يجوز بالوزن والعدد جميعاً للمتعامل وقال أبو يوسف رح يجوز بالوزن وعليه الفتوى كذا في التبیین * وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد رح كذا في البحر الرائق * وبيع المدقيق بالسويق لا يجوز عند أبي حنيفة رح تساوياً أو تفاضلاً وعندهما يجوز تساوياً أو تفاضلاً بعد أن يكون يدايد كذا في المحيط * وفي الأصل ولا خير في بيع الحنطة بالحنطة مجازفة قالوا وهذا إذا كانت الحنطة بحيث تكال فاما إذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض بالبعض وكذلك الجواب في كل مكيل وموزون وإن بيعت الحنطة بالحنطة مجازفة ثم كيلتا فكانتا متساويتين لا يجوز والأصل أن في كل موضع اعتبرت المماثلة بين البدلين في المعيار الشرعي شرط الجواز العقد يشترط العلم بالمماثلة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الذخيرة * أن اشترى طعاماً بطعام مثله فجعله له وترك الذي اشترى ولم يقبض حتى افترقا فلا بأس به عندنا والتقابض في المجلس في بيع الطعام بال طعام من جنسه أو من خلاف جنسه ليس بشرط عندنا كذا في المبسوط * ولو باع الحنطة بالشعير متفاضلاً يدايدوا فإن كان في الشعير حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعير وكذا لو بيعت الحنطة بالحنطة لا يجوز إلا متساوياً وإن كان في كل واحد من الجانبين حبات الشعير كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى حنطة في منبليها بحنطة مذرة لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذرة أكثر كذا في الظهيرية * وأن باع قصيل حنطة بحنطة كيلاً وجزافاً جازاً لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق * في الأصل ولو باع الزيت بالزيتون أو دهن السمسم بالسمسم أو شاة على ظهرها صوف بصوف أو شاة في صرمها لبن بلبن أو العصير بالعنب أو الرطب بالدبس أو اللبن بالسمن أو القطن بحب القطن أو النوى بالتمر أو دارقها صغائح ذهب بذهب أو صيفاً مفضضاً بفضة أو الحنطة المنفأة بحنطة في منبليها إذا كان الخالص والمفصول أكثر من المكنون والمضمون جاز عندنا وإن كان المفصول أقل أو مثله أو لا يدري لا يجوز البيع بالأجماع وهذا إذا كان الثقل في البدل الآخر

متموما وان لم يكن متقوما لا يجوز البيع كما اذا باع السمن بالزبد لا يجوز الا اذا علم ان السمن الخالص مثل مافيه فيجوز هذا التقييد مروي عن الشيخين في ح نضا كذا في محيط السرخسي * ولو باع القطن بغزله جاز عند محمد رح وهو اظهر ولو باع المحلوج بغيره جاز اذا علم ان الخالص اكثر مما في الآخر ولو باع غير المحلوج بحسب القطن فلا بد ان يكون الخالص اكثر من الذي في القطن هكذا في النهر الفائق * والكرباس بالقطن يجوز كيفما كان بالاجماع كذا في الهداية * ولا بأس بغزل قطن بتياب قطن يدا بيد وكذا خزل كل جنس بتيابه اذا كانت لا يوزن تلك التياب كذا في القنية * ويجوز بيع قفيز سمس مربى بقفيزي سمس غير مربى والزيادة بازاء الرائحة وقال ابو يوسف رح انما تعتبر الرائحة اذا كانت تزيد في وزنه بحيث لو خلس نقص كذا في الحاوي * ودهن البنفسج والخمير جنسان والادهان المختلفة اصولها اجناس كذا في فتح القدير * والخل والزيت جنسان وكذا اذا اختلف الادهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وان كان اصلهما واحدا فلو ايجوز بيع قفيز دهن سمس مربى بقفيزي دهن سمس غير مربى وجعلوا الرائحة التي فيه بازاء الزيادة ولا يجوز بيع رطل زيت مطيب برطل زيت غير مطيب لان الرائحة زيادة فكانه باع زيتا بزيت وفضل كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى واذا باع مكوك سمس مربى بنفسج بخمس مكاك سمس غير مربى يدا بيد يجوز وان كان المرءى مثله في الكيل لا يجوز وكذا لك سويق ملتوت بسمن ومحل سكر بسويق غير ملتوت وغير محلى كذا في المحيط * ولو اشترى شاة بلحمها فان اشترى بلحم شاة مذبوحة مسلوخة استخرج شحمها وامعاؤها ان تساويا جازوا لا بلا وان اشترى بلحم شاة مذبوحة غير مسلوخة ان كان اللحم اقل مما في المذبوحة او مثله او لا يدري لا يجوز وان كان اللحم اكثر مما في المذبوحة جاز وان اشترى باللحم شاة حية في القياس لا يجوز الا ان يعلم ان اللحم اكثر من لحم الشاة وهو قول محمد رح وفي الاستحسان يجوز على كل حال وهو قولهما كذا في فتاوى قاضيخان * ويشترط التعيين واما نسبته فلاه كذا في النهر الفائق * ولو اشترى شاة مذبوحة بشاة حية يجوز اجماعا ولو اشترى شاتين حيتين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى شاتين مذبوحتين مسلوختين بشاة مذبوحة غير مسلوخة جاز لانه لحم بلحم وزيادة اللحم في الشاتين المسلوختين بازاء سقط الآخر ولو اشترى شاتين

شأنين مذبوختين غير مسلوختين بشاة مذبوحة معلوخة لم يجزلان زيادة اللحم مع اسقط ربوا
ولو اشترى شاتين مسلوختين بشاة مذبوحة معلوخة لم يجزلان كليهما لحم والزيادة ربوا الا اذا كانا
معتوبين في الوزن يجوز حينئذ كذا في شرح الطحاوى * واللحوم معتبرة باصولها فالبقر
والجواميس جنس واحد لا يجوز بيع لحم احدهما بالآخر متفاضلا والابل جنس واحد مرا بها
وبخنها وكذلك الغنم جنس واحد ضأنها ومعزها كذا في النخبة * الفتاوى العنابية واللحم النى
بالمطبوخ يجوز مواء عند اصحابنا رح ويحرم التفاضل الا ان يكون في المطبوخ شىء من التوابل
كذا في التاتارخانية * لحم الابل والبقر والغنم والبانها اجناس مختلفة يجوز بيع البعض البعض
متفاضلا بيدا بيد ولاخير فيه نسبة وكذا الالية واللحم وشحم البطن اجناس مختلفة يجوز بيع البعض
بالبعض متفاضلا بيدا بيد ولاخير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضى خان * واما شحم العناب ونحوه
فتابع للحم وهو مع شحم البطن والالية جنسان وكل ذلك لا يجوز نسبته واما الرؤوس والاكارع
والجلود فيجوز بيدا بيد كيف ما كان الانسيئة كذا في فتح القدير * ويجوز بيع خل الخمر
بخل السكر متفاضلا كذا في الحاوى * وصمغ ايضا بيع خل الدفل بخل العناب متفاضلا كذا
في النهر الفائق * ولوباع الخل بالعصير متفاضلا لا يجوز لان العصير يصير خلاى الثانى كذا في الظهيرية *
وفي نوادر ابن ممامة من ابي يوسف رح في لبن المخيض مع لبن الحليب اذا كان المخيض
اثنين والحليب واحدا لا بأس به وان كان المخيض واحدا والحليب اثنين فلاخير فيه من قبل
ان الحليب فيه زيادة زبد وقيل ايضا فيما اذا كان الحليب اثنين ان كان الحليب بحيث لو اخرج
زيادة نقص من رطل فهو جائز وان كان لاينقص فلاخير فيه كذا في المحيط * ولا بأس ببيع لحوم الطير
واحدا باثنين يدا بيد ولاخير فيه نسبة كذا في فتاوى قاضى خان * وروى عن ابي حنيفة رح انه جاز
بيع الطير بلحم الطير متفاضلا وان كان من نوع واحد كذا في الحاوى * ولا بأس بان يبيع دجاجة
بدجاجتين مذبوحت مشويات كن او نيات كذا في مختار الفتاوى * ولا بأس بالسمك واحدا
باثنين لانه لا يوزن فان كانا جنس منه يوزن فلاخير فيما يوزن الامثلا بمثل كذا في الظهيرية *
وكل مصر لا يوزن فيه اللحم لا بأس بان يباع طابق بطابقين وينظر في ذلك الى حال اهل البلدة
كذا في فتاوى قاضى خان * ولوباع كوز ماء بكوزى ماء جاز في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
لان الماء عندهما ليس بكيلى ولا وزنى فيجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا والجمدان كان يباع وزنا

فبيع بالجمد يجوز مقيدا بشرط التساوي كذا في الظهيرية * والحديد والرصاص والشبه اجناس
 كذا في النهر الفائق * واذا باع ثوبا منسوجا بالذهب الخالص لا بد لجوازه من الاعتبار وهو
 ان يكون الذهب المنفصل اكثر كذا في المحيط * والثياب تتجنب باصولها وصفاتها وان جمعها الاسم
 كالمهروى مع المروى والمروى الذى ينسج ببغداد غير الذى ينسج بخراسان كذا في الحاوى *
 وكذا المتخذ من الكتان مع المتخذ من القطن وكذلك الزند نجى مع اللوزارى جنسان
 مختلفان كذا في التحلاصة * واللبد الارمنى والطالفانى جنسان هكذا في النهر الفائق *
ولا باس ببيع غزل القطن بالكتان او الصوف بالشعر واحد باثنين فان كان احدهما نسيئة لا يجوز
 لمكان الوزن كذا في الظهيرية * وكذلك غزل خز بغزل قطن كذا في المحيط * وفي المنتقى
 ولا يصح غزل قطن ليس بغزل قطن خشن الامثلا بمثل كذا في الذخيرة * ولا يجوز بيع الثمر المطلق الذى
 استخرج منه النوى بغير المعلق الامثلا بمثل هكذا في الظهيرية * ولو باع لبدا بصوف ان كان اللبد
 بحال لو نقص يعود صوفا يعتبر المساواة في الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيخان *
 ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلا بمثل كذا في القنية * ولا ربوا بين المولى وعبد هذا اذا لم يكن عليه دين
 يستغرق برقبته فان كان عليه دين لا يجوز وفي المحيط في كتاب الصرف لا ربوا بينهما وان كان
 عليه دين كذا في التبيين * والمدبر وام الولد كالعبد بخلاف المكاتب كذا في البحر الرائق *
والتفا وضمان لا ربوا بينهما وكذا شريكا لعنان اذا تبايعا من مال الشركة وان كان من غيره
 لم يجز كذا في التبيين * ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب هذا قولهما وقال ابو يوسف رح
 ثبتت بينهما الربوا في دار الحرب وكذا اذا دخل اليهم مسلم با ما ن فباع من مسلم اسلم
 في دار الحرب ولم يهاجرا اليها جازا الربوا معه عند ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح
 لا يجوزوا ما اذا هاجرا اليها ثم عاد الى دارهم لم يجز الربوا معه كذا في الجوهرة النيرة * وكذا
 لو اسلما ولم يهاجرا كذا في النهر الفائق * وان اتبايعا بيعا فاسدا في دار الحرب فهو جائز وهذا
 عند ابى حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف رح لا يجوز كذا في التبيين * الفصل السابع
 في بيع الماء والجمد * لا يجوز بيع الماء في بئر ونهر هكذا في الحاوى * وحيلته ان يواجر الدلو والرشاء
 هكذا في محيط المرخسى * فاذا اخذه وجعله في جرة او ما اشبهها من الاوعية فقد احرزه
 فصارا حق به فيجوز بيعه والتصرف فيه كما لصيد الذى ياخذه كذا في الذخيرة * وكذلك

كتاب البيوع (١٦٧) الباب التاسع * الفصل الثامن

ماء المطر يملك بالخيار كذا في محيط السرخسى * وأما بيع ماء جمعه الانمان في حوضه ذكر شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده في شرح كتاب الشرب ان الحوض اذا كان مجصصا او كان الحوض من نحاس او صفر جاز البيع على كل حال وكأنه جعل صاحب الحوض محرزا للماء بجعله في حوضه ولكن يشترط ان ينقطع الجرى حتى لا يختلط المبيع بغير المبيع وان لم يكن الحوض من الصفر والنحاس ولم يكن مجصصا فقد اختلف المشايخ رح فيه على حسب اختلافهم في بيع الجمدة في الصيف قال محمد رح والمختار في هذه المسئلة انه ان سلم او لا على سوم البيع ثم باعه بعد التسليم جاز وان باع اولاهم سلم لا يجوز كذا في المحيط * والصحيح انه يجوز بيعها قبل التسليم ان سلم الى ثلثة ايام وان سلم بعد ثلثة ايام لا يجوز كذا في محيط السرخسى * رجل باع الجمدة الاصح انه يجوز سلم او لا ثم باع او باع اولاهم سلم وهو اختيار الفقيه ابى جعفر والاصح ان يسلم اولاهم يبيع كذا في فتاوى قاضى خان * وكان الفقيه ابن نصر محمد بن سلام البلخى يجوز البيع بعد التسليم وقبله اذا لم يتخلل بين البيع والتسليم مدة طويلة بان سلم بعد البيع بيوم او يومين ولو سلم بعد ثلثة ايام لا يجوز وعلى هذا اكثر مشايخ ما وراء النهر ثم اذا جاز البيع ثبت للمشتري خيار الرؤية اذا رآها حين وقع التسليم فان رآها بعد ما وقع التسليم فان وقع لتمام ثلثة ايام لم يكن له خيار الرؤية وان وقع التسليم قبل ذلك يبقى له خيار الرؤية الى تمام ثلثة ايام من وقت العقد كذا في المحيط * واذا باع الشرب وحده لا يجوز واذا باع الشرب مع الارض يجوز واذا باع ارضا مع شرب ارض اخرى لم يذكر محمد رح هذا الفصل وحكي من الفقيه ابى نصر بن سلام رح انه يجوز وقال الفقيه ابو جعفر اليه اشار محمد رح كذا في الذخيرة * رجل اشترى من السقاء كذا وكذا قربة من ماء الفرات قال ابو يوسف رح ان كانت القربة بعينها جاز لمكان التعامل وكذا البراوية والجرة وهذا استحسان وفي القياس لا يجوز اذا كان لا يعرف قدرها وهو قول ابى حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان * واذا خال غيره امق د و ابى كذا شهر ادرهم لم يجوز ولو قال كل شهر كذا قربة فهو جائز اذا اراد القربة ولو قال لغيره اسقيك ملاقرا حلك ماء ففتح له من نهر وسقاء فلا شيء له ولو قال امق د و ابى من نهرى او من حوضى كذا فذلك جائز كذا في الذخيرة *

الفصل الثامن في جهالة المبيع او الثمن * ومن اطلق الثمن في البيع بان ذكر القدر

فدون الصفة كان على غالب نقد البلد وان كانت النقود مختلفة فعد البيع الا ان يبين احده
او يكون اروج فينصرف اليه وهذا اذا كانت مختلفة في المالة فان كانت سواء فيها جازا لبيع
اذا اطلق اسم الدراهم وينصرف الى ما قدر به من اى نوع شاء وذا بان يكون الواحد احاديا
والآخر ثنائيا او ثلاثيا فمالية الاثنين او الثلث كمالية الواحد من الاحادى ولا يسمى الواحد
من الثنائى او الثلاثى درهما بل ينصرف الدرهم في عرفهم الى احدا لاشياء وهو الواحد
من الاحادى والاثنان من الثنائى والثلث من الثلاثى كذا في الكافي * واذا اشترى الرجل
شيئا من غيره ولم يذكر ثمنه كان البيع فاسدا ولو ان البائع قال بعت منك هذا العبد
بلاثمن وقال المشتري قبلته كان البيع باطلا كذا في الظهيرية * رجل قال لمد يونه الذي عليه
عشرة دراهم بعتنى هذا الثوب ببعض عشرة وبعتنى هذا الثوب الآخر بما بقى من عشرة
فقال نعم قد بعتهك فهو جائز وان قال بعتنى هذا ببعض عشرة وبعتنى هذا الآخر ببعض عشرة
فقال نعم قد بعتهك كان فاسدا لانه بقى من عشرة شيء مجهول بخلاف الاول فانه لم يبق من عشرة
شيء كذا في فتاوى قاضيخان * جهالة المبيع والتمن مانعة جواز البيع اذا كان يتعد معها التسليم
وان كان لا يتعد لم يفسد العقد كجهالة كيل الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كيلها وكجهالة
عدد الثياب المعينة بان باع اثوابا معينة ولم يعرف عددها كذا المحيط * واذا قال بعت منك هذه
الصبرة كل قفيز منها بدرهم قال ابو حنيفة رح يجوز البيع في قفيز منها بدرهم ولا يجوز البيع في الباقي
الا اذا علم المشتري جملة القفزان قبل التفرق فله الخيار ان شاء اخذ كل قفيز بدرهم وان شاء
ترك ويلزمه البيع بدرهم وقال ابو يوسف ومحمد رح يجوز البيع في جميع الصبرة كل قفيز منها
بدرهم سواء علم الجملة او لم يعلم وكذلك لو قال بعت منك هذه الصبرة كل قفيزين منها بدرهمين
او كل ثلاثة اقفزة بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف كذا في شرح الطحاوى * فان لم يتنازعا
حتى كالا البائع او بعضها وسلمها الى المشتري لزم في جميع ما يسلمه عندها بحنيفة رح ويبطل
في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزن في تبعية ضرر كالعسل والزيت وغيرهما من الموزونات
كذا في المضمرات * واما الحكم في الذرمى اذا قال بعت منك هذه الارض كل ذراع منها
بكذا قال ابو حنيفة رح لا يجوز البيع في الكل لاني الذراع الواحد ولا في الباقي الا اذا علم المشتري
جملة الذرعان

جملة الدارمان في المجلس فله الخيار وان تفردا قبل العلم تاكد الفساد وقال ابو يوسف ومحمد رحم
يجوز البيع في الكل كل ذراع بما سمي له من الثمن ولا خيار له وكذلك اذا قال بعت منك
هذا الثوب كل ذراعين بدرهمين او قال كل ثلثة اذرع بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف
وكذلك الحكم في الوزني الذي في تبعية مضرة للبائع واما الحكم في العددي فانه ينظر ان كان
متقاربا فالحكم كما ذكرنا في الكيلوي والوزني وان كان عدديا متغا وتأنحوان يقول بعت منك
هذا القطيع من الغنم كل شاة منها بعشرة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الذرمي ولو قال
بعت منك هذا القطيع كل شاتين بعشرين درهما لا يجوز البيع في الكل في قولهم جميعا وان علم
الجملة في المجلس واختار البيع لا يجوز ايضا كذا في شرح الطحاوي * ولو باع الصبرة الاقفيزا منها
جاز في جميعها الاقفيزا منها بخلاف ما اذا باع هذا القطيع من الغنم الا شاة منه بغير عينها فالبيع فاسد
كذا في السراج الوهاج * ولو باع لؤلؤة على انها تزن مثقالا فوجدها اكثر سلمت للمشتري كذا
في فتاوى قاضي خان * ولو باع هذه الحنطة وهذا الشعير كل قفيز بدرهم ولم يسم جملتها فالبيع
فاسد في الكل عند ابي حنيفة رح حتى يعلم الكل فاذا علم فله الخيار ان شاء اخذ كل قفيز من الحنطة
بدرهم ومندهما يجوز في الكل ولو قال قفيز منهما بدرهم جاز البيع على قفيز واحد ونصفه من الحنطة
ونصفه من الشعير ولا يجوز في الباقي فاذا علم كله فله الخيار عند ابي حنيفة رح ولو باعهما على
ان كل واحد عشرة افقرة كل قفيز بدرهم لزمه كل واحد بنصف الثمن وهو عشرة حتى لو وجد
بأحدهما عيبا بعد القبض رده خاصة بنصف الثمن ولو باع كل قفيز منهما بدرهم ثم وجد بأحدهما
عيبا رد المعيب خاصة بحصته من الثمن فان كانت قيمة الحنطة ضعف قيمة الشعير رد الشعير
بثلث الثمن والحنطة بثلثيه ولو قال القفيز منهما بدرهم فكانه قال كل قفيز منهما بدرهم ولو باع
صبرة حنطة وقطيع غنم على ان الصبرة عشرة والقطيع عشرة كل شاة وقفيز عشرة ان وجد
كل واحد عشرة جاز البيع وان وجد القطيع احد عشر فسد البيع في الكل وان وجد القطيع
عشرة والصبرة احد عشر صح البيع ولو وجد كل واحد تسعة جاز وي طرح منه عشرة دراهم
وله الخيار ولو وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة جاز البيع ويقسم كل عشرة على شاة وقفيز
والشاة الزائدة يضم اليها قفيز من هذه الحنطة فاذا تبين حصته جملة الحنطة يطرح منها عشرة
ويحبر في الكل بين الاخذ ببقية الثمن وبين تركه وان وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة فسد البيع

في قفيز من الصبرة لجهالة ثمنه لانه لا يعرف ثمنه الا بعد القسمة عليه والشاة الفائنة والصفة منى
فسدت في البعض فسدت في الكل عند ابي حنيفة رح وعندهم لا يفسد في الكل فيجوز في تسعة اقسام
وتسعة اقفة وله الخيار كذا في محيط السرخسى * في القدورى اذا قال بعت منك هذا اللحم
كل رطل بكذا فالبيع فاسد في الكل عند ابي حنيفة رح وقال البيه جاز في الجميع ولا خيار
له هكذا في المحيط * رجل اشترى العنب كل وقربكذا والوقر عندهم معروف ان كان العنب
منهم من جنس واحد يجب ان يجوز في وقر واحد عند ابي حنيفة رح كما في بيع الصبرة كل قفيز
بدرهم وان كان العنب اجناسا مختلفة لا يجوز البيع اصلا عند ابي حنيفة رح كبيع قطع الغنم
وعندهما اذا كان جنسا واحدا جاز في كل العنب كل وقربما قال وكذا اذا كان الجنس مختلفا
هكذا اورد الصدر الشهيد في الفتاوى والفقيه ابواليث جعل الجواب بالجواز فيما اذا كان العنب
من جنس واحد متفقا وان كان من اجناس مختلفا قال الفقيه الفتوى على قولهما تيسير الامر على
المسلمين كذا في الخلاصة * في المنتقى رجل قال لا خربعتك هذه السفينة الا جر كل الف بعشرة دراهم
فالبيع فاسد ولو قال الا خربعتك منه الف بعشرة فان عدله الف تم البيع فيها ولكل واحد منهما ان يمنع
من البيع ما لم يعد له كذا في المحيط * وفي البرازية اشترى عنب كرم على انها الف من فظهر
تسعمائة طاب للبائع بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام يفسد العقد في الباقي
كذا في البحر الرائق * وان كان المبيع كيليا وسمى جملة كيله يتعلق العقد بما سمي منه
كما اذا قال بعت منك هذه الصبرة على انها مائة قفيز كل قفيز درهم او على انها مائة قفيز
بمائة درهم وسمى لكل قفيز ثمننا اوله يسم فان وجد كما سمي فيها ونعمت ويكون للمشتري
والا خيار له وان وجدها اكثر من مائة قفيز فالزيادة لا تدخل في البيع ويكون الزيادة للبائع
ولا يكون للمشتري الا مقدار ما سمي منها بمائة درهم والا خيار له ايضا وان وجدها اقل من مائة
قفيز فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بحصته من الثمن وان شاء ترك وي طرح حصة النقصان
موا سمي لكل قفيز ثمننا على حدة او سمي لكل ثمننا واحدا وتعين المقصود باول الكيل ولا عبدة
للكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات التي ليس
في بعضها مضره هكذا في شرح الطحاوى * وان اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة
او ارضا على انها مائة ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة الثمن

وان شاء ترك وان وجدها اكثر من الذراع الذي سماه فهو للمشتري ولا خيار للبائع
وان نقص فقد فات الوصف المرغوب فيمختل رضاه فيخير ولا يحط شيء من الثمن كذا في الكافي *
ولو قال بعت منك هذا الثوب او هذه الارض على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدها عشرة
لزمته بعشرة دراهم ولا خيار له وان وجدها خمسة عشر ذراعا فهو بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع
بدرهم وان شاء تركها وان وجدها تسعة اذرع او اقل اخذها بحصتها ان شاء كذا في الينابيع * لو اشترى ثوبا
على انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم فوجدته عشرة اذرع ونصف اخذه بعشرة ان شاء وان وجدته تسعة
ونصفا اخذه بتسعة ان شاء عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان وجدته عشرة ونصف اخذه باحد عشر
وان وجدته تسعة ونصف اخذه بعشرة ان شاء وقال محمد رح ان وجدته عشرة ونصف اخذه بعشرة
ونصف وان وجدته تسعة ونصف اخذه بتسعة ونصف والصحيح قول ابي حنيفة رح قالوا هذا
في مذروع يتفاوت جوانبه فاما في مذروع لا يتفاوت جوانبه كالكراس اذا اشترى على انه عشرة
اذرع هكذا فوجدته زائدا لا يسلم له الزيادة كذا في محيط السرخسي * وكذلك في جميع الدرهميات
كالخشب وغيره وكذلك في كل وزني في تبعيضه ضرر كالاناء المصوغ من الصفر
والنحاس وغيرهما نحو ان يقول بعت هذا الاناء على انه عشرة اماء بمائة درهم فوجدته ناقصا او زائدا
سمى لكل من ثمننا ولم يسم كذا في المضمرة * رجل قال ابيعك هذا الثوب من هذا الطرف
الى هذا الطرف وهو ثلثة مشرذرا ما فاذا هو خمسة مشرذرا ما فقال البائع غلطت لا يلتفت
الى قوله ويكون للمشتري بالثمن المسمى تضاعوفي الديانة لا يسلم كذا في الظهيرية *
واوباع مصوغا من الفضة على ان وزنه مائة بعشرة دنانير وتقابضا او مترقائما وجد وزنه مائتين
فهو كله للمشتري بعشرة دنانير ولا يزداد في الثمن شيء وان وجدته ثمانين او تسعين فالمشتري
بالخيار لو سمي لكل عشرة ثمن فقال بعت منك على انها مائة بعشرة دنانير كل وزن عشرة دنانير
وتقابضا ثم وجد وزنه مائة وخمسين ان علم بذلك قبل التفرق فله الخيار ان شاء زاد في الثمن
خمسة دنانير واخذ كله بخمسة مشرذرا وان شاء ترك وان علم بعد التفرق بطل البيع
في ثلث المصوغ وله الخيار في الباقي فان شاء رضي بثلثية بعشرة دنانير وان شاء رد الكل
واسترد الدنانير وان وجد خمسين وعلم ذلك قبل التفرق او بعده فله الخيار ان شاء رده ويسترد
عشرة دنانير وان شاء رضي به واسترد من الثمن خمسة دنانير وكذلك لو باع مصوغا من ذهب

بدراهم فهو على هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوي * ولو باع مصوفا بجنمه مثل وزنه فوجده از يد فان علم بها قبل التفريق فله الخياران شاء زاد في الثمن وان شاء ترك وان علم بها بعد التفريق بطل لفقد القبض في قدرها فان وجد اقل فله الخياران شاء رضى بها واسترد الفضل وان شاء رد الكل سواء سمي لكل وزن درهم درهم او لا كذا في البحر الرائق * واما الحكم في العددي فانه ان كان عدديا متقاربا كالجوز والبيض فحكمه كحكم الكيلوي والوزني ويتعلق العقد بمقداره اذا سمي لكل ثمنا واحدا او سمي لكل واحد ثمنا على حدة وان كان عدديا متفاوتا كالغنم والبقر ونحوهما فان لم يسم لكل واحد منهما ثمنا كما اذا قال بعت منك هذا القطيع من الغنم على انه مائة بالف درهم او سمي كما اذا قال كل شاة بعشرة فان وجده مائة كما سمي فيها ونعمت وان وجده زيادة فالبيع فاسد في الكل سمي لكل واحد ثمنا ولم يسم فان وجده اقل ان لم يسم لكل واحد ثمنا فالبيع فاسد ايضا وان سمي لكل واحد منها ثمنا على حدة فالبيع جائز ولكن له الخياران شاء اخذ الباقي بما سمي من الثمن وان شاء ترك وكذا لك الحكم في جميع العدديات المتفاوتة ولو قال بعت منك هذا القطيع من الغنم كل شاتين بعشرين درهما وسمي جملته مائة فالبيع فاسد وان وجده كما سمي كذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى على انها اكثر من عشرة اقتره فوجدها اكثر من عشرة جاز وان وجدها عشرة او اقل لايجوز وان اشترى على انها اقل من عشرة فوجدها اقل جاز وان وجدها عشرة او اكثر لايجوز ومن ابي يوسف رح انه يجوز في الدار على انها عشرة اذ راع في الوجه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واما اذا باع الحنطة على انها اقل من كرا واكثر من كرا فوجدها اقل او اكثر جاز وان وجدها كرا تاما فسد البيع واما اذا باعها على انها كرا واقل جاز كيفما كان ولزمه لانه ان وجد كرا او اقل فهو المسمى وان وجدا اكثر فزيادة لم تدخل تحت البيع فيرد هاوله الكرمائة وكذا لو باعها على انها كرا واكثر لانه اذا وجد اقل بطرح حصة النقصان ويخير كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى حنطة على انها كرا فوجدها ينقص فغير يفسد العقد في الباقي عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح وعلى هذا اذا اشترى مائة جوز كل جوزة بفلس فوجد بعض الجوز خاوي فان العقد لايجوز كذا في الحاوي * ويتعدى الفساد الى الباقي عند ابي حنيفة رح وكذلك اذا اشترى مائة بيضة

بيضة كل بيضة بدائق فوجد البعض مذرة فان العقد فاسد في المذرة ويتعدى الفساد الى الباقي
عند ابي حنيفة رح وعلى قياس هذه المسائل يخرج ما اذا اشترى عبدا معينا في كرم معين على انه كذا منا
فوجد كذا لك او اقل او اكثر كذا في المحيط * ولو باع مدلا على انه عشرة اثواب فنقص ثوب
او زاد فعد البيع كذا في الكافي * ولو بين ثمن كل ثوب ونقص صح بقدره وخير وان زاد فسد
وقيل عند ابي حنيفة رح يفسد في فصل النقصان ايضا والصحيح انه يجوز كذا في التبيين * رجل
عند حنطة او مكيل آخر او موزون ظن انها اربعة آلاف من فاعها الاربعة نفر لكل واحد منهم الف
من ثمن معلوم ثم وحده ناقصا قال بعضهم لهم الخيار ان شاءوا اخذوا من الموجود بحصته من الثمن
وان شاءوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم ان الجواب فيه على التفصيل ان باع منهم جملة فكذلك
وان باع منهم على التعاقب فالنقصان على الاخير دون الاولين وهو بالخيار ان شاء اخذ ما
وجد وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رح في الجامع اذا اشترى الرجل
من غيره زق زيت بمائة درهم على ان له الزق وما فيه من الزيت على ان وزن ذلك كله
مائة رطل فوزن ذلك فوجد كله تسعين رطلا الزق من ذلك يشرون رطلا والزيت سبعون
فان النقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على قيمة الطرف وعلى قيمة ثمانين رطلا من زيت
فما اصاب الزيت يطرح ثمنه ويجب الباقي وكان للمشتري الخيار فيما بقي ان شاء اخذ
بما قلنا وان شاء ترك وقال اكثر مشائخنا رح ينبغي ان يفسد العقد في الكل عند ابي حنيفة رح
وان وجد المشتري الزق ستين رطلا والزيت اربعين رطلا فان كان الزق لا يبلغ ذلك القدر
في مبيعات الناس كان للمشتري الخيار ان شاء اخذ الكل بكل الثمن وان شاء ترك وان
وجد المشتري الزق مائة رطل والزيت خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الزق
عشرين رطلا ووزن الزيت مائة رطل لزم المشتري الزق وثمانون رطلا من الزيت بجميع الثمن
ويرد الباقي على البائع وكذلك لو كان الزق على حدة والزيت على حدة فاشترى بها جملة
كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * رجل اشترى زيتا على ان يزنه بطرفه ويطرح عنه مكان
كل طرف خمسين رطلا فهو فاسد ولو اشترى على ان يطرح عنه بوزن الطرف جاز كذا
في الجامع الصغير * ولو اشترى زيتا في ظرف وسمن في ظرف آخر فاشترى بهما بغير ظرف على
ان يكون ذلك كله مائة رطل فوجد السمن اربعين رطلا والزيت ستين فانه يرد من الزيت

على البائع عشرة ارطال ويطرح من ثمن السمن مقدار عشرة ارطال من الثمن وكذلك
 اذا اشترى حنطة في جوالق وشعيرا في جوالق آخر بغير الجوالق على ان الكل مأنة من فهو
 على هذا وكذلك اذا اضاف المأنة الى ثلاثة اصناف من المكيالات دخل تحت العقد من كل صنف
 ثلث المأنة كذا في المحيط * ويجوز البيع بائنا بعينه لا يعرف قدره وبوزن حجر بعينه لا يعرف
 قدره وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه لا يجوز الاول اصح كذا في الكافي * وهذا اذا
 كان الاثاء لا ينكس بالكبس ولا ينقبض ولا ينسط كالقصعة والخزف واما اذا كان ينكس كالزنبيل
 والقفة فلا يجوز الا في قرب الماء استحسانا بائنا مل فيه وكذا اذا كان الحجر يتفتت وكذا اذا
 باعه بوزن شيء يخف اذا جف كالخيار والبطيخ كذا في التبيين * ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة
 بقاء الاثاء والحجر على حالهما ولو تلفا قبل التسليم فسد البيع كذا في البحر الرائق * في المنتقى
 رجل معه درهم قال اشتريت منك هذا الثوب مثلا بهذا و اشار الى ما معه من الدرهم فوجده
 متوقفا للبيع فاسد كذا في المحيط * رجل اراد ان يشتري جارية فجاء بصرة فقال اشتريت
 هذه الجارية بهذه الصرة او قال بما في هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقد البلد فله ان يردّها
 ويرجع بنقد البلد وان وجدها نقد البلد جاز ولا خيار للبائع بخلاف ما اذا قال اشتريت هذه الجارية
 بما في هذه الحقيبة ثم رأى الدراهم التي كانت فيها كان له الخيار ويسمى هذا خيار الكمّية
 لا خيار الرؤية لان خيار الرؤية لا يثبت في النقود كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اشترى
 شيئا برقمه وله يعلم المشتري رقمه فالعقد فاسد فان علم بعد ذلك ان علم في المجلس جاز العقد
 وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح يقول وان علم بالرقم في المجلس لا ينقلب
 جائزا ولكن ان كان البائع دائما على ذلك الرضى ورضى به المشتري ينعقد بينهما عقد ابتداء
 بالنراضى كذا في الذخيرة * وان تفرقا قبل العلم بطل وكذا لو باع بما باع فلان والبائع يعلم
 والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صح والابطل كذا في الخلاصة * رجل باع ثوبا
 برقمه ثم ان البائع باعه من آخر قبل ان يبين الثمن جاز بيعه من الثاني ولو ان البائع اخبر الاول
 بالثمن فلم يجزه حتى باعه البائع من آخر لم يجز بيعه من الثاني ولو استهلكه قبل العلم بالثمن
 كان عليه القيمة والرقم يسكون القاف ملامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا
 في الظهيرية * وفي الاصل اذا قال اخذت هذا منك بمثل ما يبيع الناس فهو فاسد ولو قال بمثل

كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع جزء من خمسة اسهم او سهمين منها ونصيبى منها او من خمسة انصباء او جزءا ونصيبا فيها جاز مندا بيمينه فخرج استحصانا لافيا ما كذا في البحر الرائق * رجل اشترى من آخر مائة او ارضا وذكر حد ودها ولم يذكر ذرها لا طولا ولا عرضا جازا للمشتري اذا صرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز فلولم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يتع بينهما تجاحد وقد مر فاجمع المبيع كذا في الخلاصة * رجل باع حنطة مجموعة في محفورة من ارض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة قالوا كان له الخيار وان كان يعلم منتهى المحفورة الا انه لم يعلم مبلغ الحنطة جازا لبيع ولا خيار له الا ان يخرج تحتها كان او نحو ذلك كذا في الظهيرية * رجل قال بعت منك هذه المائة الشاة بهذه المائة الشاة كلا منها بشاة فالبيع فاسد رجل قال لاخر بعت منك هذه البقرة وهى حية كل رطل بدرهم فقبضها فضاقت منه ضمن قيمتها ومن محمد رح في من قال بعتك هذه الشاة كل ثلاثة ارطال بدرهم بوزن جشته فالبيع باطل وكذلك اذا قال وزنها خمسون رطلا فاشترى منه كل ثلاثة ارطال بدرهم وكذا اذا قال بعتك هذه الرمانة بوزنها درهم كذا في المحيط * اذا قال لغيره بعت منك عبدا بكذا ولم يسمه ولم يره المشتري فالبيع باطل لان المبيع مجهول بسبب عبدا لغيره وعبدا اخر له وكذلك اذا قال بعتك عبدا فالبيع فاسد اذا كان له عبدا اخر فان اتفق البائع والمشتري ان المبيع هذا العبد فالبيع جائز واختلف المشائخ في معنى قوله البيع جائز منهم من قال معناه ان البيع الاول يجوز اذا اتفقا ومنهم من قال ينعتد بينهما بيع آخر بالتعاطى لان ينقلب البيع الاول جائزا كذا في الذخيرة * وفي شرح كتاب العناق اذا قال لغيره بعت منك عبدا الى بكذا وله عبدا واخذ ان قال عبدا الى في مكان كذا جاز البيع وان لم يقل في مكان كذا قال شمس الاثمة الحلواني رح عامة المشائخ على انه لا يجوز البيع قال رح وهو الصحيح كذا في المحيط * رجل قال لغيره بعت منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم لما تحويها الدار كان البيع فاسدا ولو كان مكان الدار بيت والمسئلة بحالها يجوز وكذا لك هذا في هذا الصندوق والجوالق كذا في الظهيرية * الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة بغيرها وفي البيوع التى فيها استثناء * لا يجوز بيع لبن في صرع ولا ولد في بطن ولا يجوز بيع صوف على ظهر

على ظهر الغنم في الرواية المشهورة كذا في محيط السرخسى * ولو سلم الصوف واللبن بعد العقد لم يجز أيضا ولا ينقلب صحيحا كذا في البحر الرائق * ولا بيع في حب الفحل كذا في شرح الطحاوى * ويجوز بيع الحنطة في منبليها مكابلة وموازنة وإن لم تشتد الحبوب بعد كذا في القنية * ولم يجز بيع المزبنة وهو بيع النمر على النخل بتمر مجذون مثل كيل ما على النخل من التمر حزر أو ظنا والمحاقله وهو بيع الحنطة في منبليها بحنطة مثل كيلها خرصا كذا في النهر الفائق * ولو اشترى تبين تلك الحنطة لا يجوز ولو اشترى التبين بعد الكدس قبل التذرية جاز كذا في الخلاصة * ولم يجز أيضا بيع الملامسة وهي أن يتساوما سلعة ويتفقا على أنه إذا لمسها المشتري فقد باعها منه ولم يجز أيضا بيع القاء الحجر وهو أن يلقى حصاة وثمة أثواب فأى ثوب وقع عليه كان هو المبيع ولا فرق بين كونه معينا وغير معين لكن لا بد أن يسبق تراضيها على الثمن وكذا المنابذة وهو أن يبتذل كل منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه على جعل البتذبيعا كذا في النهر الفائق * ولو باع الجبل دون الحنطة جازوا الجبل ساق الحنطة كذا في الظهيرية * ولو اشترى الصدف ولم يسم اللؤلؤة جازوله اللؤلؤة كذا في الخلاصة * إذا باع البذر الذي في البطيخ ممن يريد البذر ورضى صاحب البطيخ أن يقطع له البطيخ فالباع باطل ولم يجز أصلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * وكذا بيع النوى في التمر وحل السهم وزيت الزيتون وإن سلم البائع ذلك للمشتري لم يجز كذا في الحاوى * دفع اليه فزلا ينسج له حمامة من سداه فنسجها ثم اشترى منه الأبريسم الذي نسجه فيه جاز كذا في القنية * وفي العيون لو باع حبا في بيت لم يمكن اخراجه إلا بقلع الباب يجوز واجبره على تسليمه خارج البيت وإن سلم المشتري أن لا يقدر أن يسلم اليه البائع في البيت فإن لم يقدر إلا بالكسر كسره وأخرجه وقيل البيع باطل كذا في مختار الفتاوى * ولو باع حب هذا القطن لا يجوز وفي المنتقى واختار الفقيه أبو الليث رح أنه يجوز كذا في الخلاصة * ولو باع الجلد والكرش قبل الذبيح لا يجوز فإن ذبح بعد ذلك ونزع الجلد والكرش وسلم لا ينقلب العقد جائزا كذا في الذخيرة * ولو باع جذما في سقف أو ذراعا من ثوب من طرف منه معلوم أو ذراعا من خشبة من موضع بعينه أو حلية سيف لا يتخلص إلا بضرر أو نصف زرع لم يدرك أو كان ذلك بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من غير شريكه فالبيع فاسد فإن رضى البائع أن يقطع الجذع أو يقطع الذراع من الثوب أو الخشبة

او الحلية من السيف او يحصدا لزوم اذا كان كله له فللمشتري ان يفسخ قبل ان يفعل شيئا من ذلك فان فعل البائع قبل ان يفسخ المشتري لزومه العقد ولا خيار له كذا في الحاوي * وبيع موضع الجذع من الحائط وهبته لايحوز بالاتفاق كذا في مختار الفتاوى * وبيع الفص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لايحوز والخاتم امانة في يد المشتري وان لم يكن فيه ضرر جاز وعليه ثمن الفص ان هلك الخاتم في يده وان كان فيه ضرر لاشيء عليه ان هلك كذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن سمانة قال سألت محمدا من باع فصا في خاتم او جذعا في سقف ولا ينزع ذلك الا بضرر يملكه المشتري او هو موقوف قال هو موقوف لايملكه مادام للبائع فيه خيار ان شاء سلم وان شاء لم يسلم اشارة الى ما قبل القلع فاذا صار بحال لا يقدر البائع فيه على الا متناع من دفعه يملكه المشتري فان لم يخاصم المشتري في ذلك حتى باع البائع الخاتم باسره او باع البيت من انسان آخر ودفعه اليه قال محمد رح بيع البائع ثانيا ينقض بيعه اولا كذا في المحيط * ذكر في المنتقى اصلا في جنس هذه المسائل فقال كل ما اجبر البائع على دفعه الى المشتري فقبضه على ذلك البيع مضاع لزمه وكل ما لم اجبره على دفعه الى المشتري فدفعه اليه لا يكون قابضا ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في الذخيرة * رجل باع صوفيا في فراشه فابى البائع فتقه ان كان في فتقه ضرر لم يحوز وان لم يكن في فتقه ضرر يحوز فان اختلفا في الفتق فعلى البائع ان يفتق شيئا حتى ينظر اليه المشتري فاذا رآه ورضى به اجبر على فتح الباقي وكذلك بيع الجزر في الارض على هذا كذا في الخلاصة * ويشترط لجواز بيع العمارة في الحانوت والاشجار في الارض ان لا يلحقها ضرر بالقلع في الاملاك للباعة كذا في القنية * قال ابن سمانة قلت لمحمد رح رأيت ان اغتصبت جذعا فسقت به بيتا او اغتصبت اجرا فبنيت به دارا واغتصبت مسارا فجعلته في باب ثم انى بعث البيت والدار والدار يحوز البيع في ذلك واذا علم المشتري يكون له الخيار في رد الدار والبيت والباب قال البيع جائز وليس للمشتري فيه خيار كذا في المحيط * اكار له صارة في ضيعة رجل فباع العمارة ان كانت العمارة بناء او شجرا جازا اذا لم يشترط الترك في الارض وان كان كرا با او كرى انهارا ونحو ذلك لايحوز كذا في الظهيرية * ولو كان المبيع دارا او ارضا بين رجلين مشا ما غير مقسوم فباع احدهما قبل القسمة بينا منها بعينه او قطعة بعينها فالبيع لايحوز ولا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه بخلافه اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع جائز كذا في شرح الطحاوي * ولا يحوز بيع المسيل وهبته

ويجوز بيع الطريق وهبته كذا في التبيين * ولو باع أمة في بطنها ولد موصى به لأخرف أجاز الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شيء له من الثمن وإن ولدت قبل القبض فله حصته من الثمن إلا إذا مات قبل القبض فلا حصته له وإن ولدت قبل القبض ولم يجز الموصى له أو امتنعه أخذ المشتري الآن بحصتها من الثمن ولا يصح الإجازة بعد الولادة بحال كذا في التاتارخانية * ولو استثنى من المبيع ما يجوز أفراداً بالعقد جاز الاستثناء كما لو باع صبرة الأصاها منها أو دناس خل أو دهن الأشرة أمناء وكذلك لو كان عددًا متقاربًا جاز البيع ولو استثنى منه ما لا يجوز أفراداً بالعقد لا يصح استثناءه كما لو باع جارية الحملها أو شاة الأمصوا منها أو قطيعاً من الغنم أو شاة أو سيفاً محلياً إلا حليته لم يجز كذا في محيط السرخسى * ولو باع بناء أو دار أو استثنى ما فيه من الخشب أو استثنى ما فيه من اللبن والأجر والتراب يجوز إذا اشتراه للنقص كذا في القنية * ولا يجوز أن يبيع الثمر ويستثنى منها أرطاً لا معلومة هذا إذا باعها على رأس الشجر أما إذا كان مجدوداً فباع الكل الأصاها منها فإنه يجوز قالوا هذه رواية الحسن وهو قول الطحاوي وأما على ظاهر الرواية ينبغي أن يجوز ولو باع نخلاً واستثنى منه نخلاً معلوماً جاز كذا في السراج الوهاج * ولو باع صبرة بمائة إلا عشرها فله تسعة أعشارها بجميع الثمن ولو قال على أن مشرها إلى فله تسعة أعشارها بتسعة أعشار الثمن خلا لما روي من محمد بن روح أنه بجميع الثمن فيهما ومن أبي يوسف روح لو قال أبيعك هذه المائة الشاة بمائة على أن هذه لي، أو ولي هذه فسد ولو قال الأ هذه كان ما بقي بمائة كذا في فتح القدير * ولو قال هذه المائة لك بمائة درهم الأنصفها فإن النصف بمائة درهم ولو قال ولي نصفها كان النصف بخمسين درهماً كذا في المحيط * ولو باع أخصاً أو مدلاً بذلك واستثنى واحداً غير معين فالبيع فاسد ولو استثنى معيناً جاز كذا في الخلاصة * وكذلك الحال في كل عدد من متفاوت كذا في فتح القدير * ولا يجوز بيع جارية اعتق ما في بطنها ونظيرها إحدى عشرة مسألة أحدها يجوز العقد والاستثناء وهي مالواوصى بالأم واستثنى الجنين أو أوصى بالحمل واستثنى الأم صح الاستثناء وأربعة منها يفسد العقد والاستثناء وهي ما لو باع أمة أو كاتبة أو استأجرها أو صالح عليها من دين واستثنى الجنين فسدت هذه العقود وستة يجوز العقد ويبطل الاستثناء وهي ما لو وهب الأم أو تصدق وسلمها أو أمهرها أو صالح عليها من دم العمد أو خالع عليها أو اعتق الأم واستثنى الجنين في هذه العقود بطل الاستثناء ونفذت العقود عليها كذا في محيط السرخسى *

وفي الامالي من محمد رح اذا قال الرجل لغيره بعتك هذا العبد بالف درهم الا نصفه بخمسمائة درهم فالبيع جائز في جميع العبد بالف وخمسمائة وكذا لو قال الانصفه بمائة درهم فالعبد كله للمشتري بالف ومائة درهم وفي الامالي من محمد رح اذا قال له بعتك هذا العبد بالف درهم على ان لي نصفه بثلاثمائة درهم او ستمائة درهم او قال بثلاث الثمن او قال بمائة دينار فالبيع فاسد في هذا كله كذا في المحيط * رجل باع رقبة الطريق على ان يكون للبائع فيها حق المرور جاز وكذلك لو باع صاحب الدار السفلى على ان يكون للبائع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية * ذكر ابن سماعه في نوادره من محمد رح اذا قال لغيره ابيعك هذه الدار الا طريقا فيهما من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طوله وعرضه وشرط ذلك لنفسه او لغيره فالبيع جائز والثمن الذي سمى كله ثمن ما بقي من الدار سوى الطريق ولو قال في بيع الدار على ان للبائع عليها طريقا ووصف طوله وعرضه لايحوز ذلك كذا في المحيط * ولو قال ابيعك داري هذه بالف على ان لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جاز البيع ولو قال بعتك هذه الدار لا يباها جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع ارضا الا هذه الشجرة بعينها بقرارها جاز البيع وللمشتري ان يمنع من تدلي اقصان الشجرة في ملكه كذا في البحر الرائق * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين ابي يوسف وزفر رح اذا قال لغيره بعتك هذه الدار بالف درهم الامانة ذراع فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح البيع جائز والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البائع شريكا معه في الدار بالمائة الذراع وان شاء ترك كذا في المحيط * ولو قال ابيعك هذا الطعام بالف درهم الا عشرة اقفة منها فالبيع فاسد في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح البيع جائز وللمشتري الخيار اذا ازل منه عشرة الاقفة ولو باع بمائة لا دينارا كان بتسع وتسعين كذا في البحر الرائق * الفصل الحادي عشر

في بيع شيئين احدهما لايحوز البيع فيه وشراء ما باع باقل مما باع * ومن جمع بين حر و عبد او شاة ذكية وميتة وباعهما بطل البيع فيهما سمى لكل واحد ثمن اولم يسم عند ابي حنيفة رح وعندهما ان سمى لكل واحد ثمن اصح في العبد والذكية كذا في الكافي * وكذلك لو اشترى شاتين مسلوختين فان احدهما ذبيحة مجوسى او ذبيحة معلم ترك التسمية عليهما عمدا فان ذلك والميتة سواء عندنا كذا في المبسوط * وان جمع بين قن ومدبر او مكاتب او ام ولد او بين عبده و عبد غيره صح في القن والعبد

والعبد بالحصّة من الثمن ومن جمع بين وقف وملك وأطلق صبح في الملك في الأصح كذا في الكافي *
 ولو اشترى دين من خل ثم ظهر أن أحدهما خمران لم يبين حصّة كل دين من الثمن فالعقد فاسد
 في الكل وإن بين فكذلك عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز العقد في الخل كذا في الذخيرة *
 وإذا اشترى عبيدين وقبض أحدهما ولم يقبض الآخر حتى باهما جميعا بالف على أن كل واحد
 بخمسائة جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط * رجل اشترى مملوكا فباعه
 مع مملوكه قبل أن يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة *
 وإذا اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى باعه مع آخر له من البائع بالف درهم
 كل واحد بخمسائة فإنه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الذخيرة *
 وفي المنتقى رجل اشترى دارا وطريقا من طرق المسلمين محدودة معلومة يعنى جمع بين الدار
 وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بعد ما قبضهما المشتري فإن شاء المشتري رد الدار
 وإن شاء أمسكها بحصتها إذا كان الطريق مختلطا بالدار فإن كان مميزا لزمته الدار بحصتها
 ولم يكن له الخيار وإن كان الطريق ليس بمحدد ولا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق
 مسجد خاص يجمع فيه فالقول فيه مثل الطريق المعلوم فإن كان مسجد جماعة فسد البيع كله هكذا
 ذكر في بعض النسخ وفي بعضها وإن كان مسجد جامع فسد البيع كله لأن بيع المسجد الجامع
 لا يجوز ولا يحل وكذلك إذا كان مهدوما أو أرضا ساحة لأبناء فيها بعد أن يكون في الأصل مسجد
 جامع وإذا كان الأرض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه كان الشيخ الإمام
 الأجل ظهير الدين المرغيناني رح يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما إذا صالح المدعى عليه
 مع المدعى من دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبدا بخمسائة نقد وخمسائة له
 على فلان أو بخمسائة إلى العطاء فسد البيع في الكل ذكره القدوري في شرحه كذا في المحيط *
 وإذا اشترى من آخر محدودا بعشرة دراهم والف من من الحنطة وبين أوصافها إلا أنه لم يبين
 مكان الإيفاء للحنطة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رح في حصّة الحنطة هل يتعدى الفساد
 إلى الباقي على قوله قال ينبغي أن لا يتعدى كذا في الذخيرة * ولم يجز شراؤه وشراءه من لا يصح
 شهادته له ما باع بنفسه أو بيع له بأن باع وكيله باقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشتريه
 أو من وارثه لا من الموهوب له والموصى له والبيع لم ينقص ذاتا واتحد الثمنان جنسا والدينان

جنس الدراهم ههنا وفي الشفعة كذا في الكافي * وكذلك ان بقى عليه شئ قبل نقد الثمن كذا في المحيط * وفي الفتاوى العنابية و لو باعه بدنانير ثم اشتراه بدراهم باطل لا يجوز و لو باعه بدنانير ثم اشتراه بتمر الفضة باقل جاز و اذا اشتراه بالفلوس باقل قبل على قول محمد رح لا يجوز وعلى قياس قولهما يجوز كذا في التاتارخانية * و لو اشترى بجنس آخر او بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب * و لو اشتراه باكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن او بعد جاز و لو رخص السعر فانتقص من حيث السعر فاشتراه باقل مما باع لم يجوز ولا عبرة للسعر كذا في الخلاصة * و لو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو احال البائع على المشتري ثم اشتراه باقل مما باع كذا في القنية * و لو باع المشتري من رجل ثم ان البائع الاول اشتراه من المشتري الثاني باقل مما باع جاز فان ما المشتري الى المشتري الاول ان ما بسبب هو فسخ في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول ان يشتريه باقل مما باع وان ما دليه بسبب هو فسخ في حقهما بيع جديد في حق الثالث كان للبائع ان يشتريه باقل مما باع كذا في المحيط * وفي الفتاوى العنابية و لو قبض الثمن ثم اشتراه باقل جاز و لو وجدها زبونا فردها لم يبطل الجواز وكذا لو صالحه من الثمن على ثوب وقبضه ثم اشتراه باقل ثم وجد بالثوب عيبا فرد لا يفسد الشراء و لو وجد الدراهم ستوقا فسد الشراء و لو باعه ثم اشتراه ابوه او ابنه باقل جاز في حال حيوته وبعد موته و اذا باع المضارب ثم اشتراه رب المال باقل لم يجوز وان كان فيه ربح و لو اشترى عبدا بمائة وقبضه ثم باع من البائع امة بثلاثمائة درهم ثم اشترى الامة بالعبد وبمائة جاز في نصف الامة كذا في التاتارخانية * باع عبدا بالف نسيئة و شرط الاختار لاجنبى فجاز المشروط له الخيار البيع ثم اشتراه الاجنبى بخمسة مائة قبل نقد الثمن جاز وان كان البائع هو الذى اشتراه لم يجوز كذا في السراجية * و لو ان المشتري وهب السلعة من انسان و وهبه الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم ان المشتري باعه من البائع باقل جاز وكذلك لو ان المشتري باع العبد من انسان ثم اشتراه ثم باعه من البائع باقل مما باع جاز و لو ان المشتري وهبه من انسان وسلمه ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز اذا وكل بينع مبدله بالف فباعه الوكيل ثم اراد الوكيل ان يشتريه باقل مما باع لنفسه او لغيره بامره قبل نقد الثمن لا يجوز و لو باع المدير او المكاتب او العبد لم يكن للمولى ان يشتريه باقل هكذا في المحيط * و لو باع ثم وكل آخر حتى يشتري باقل جاز عنده كذا في الخلاصة * صم البيع في المضموم الى شراء ما باعه باقل قبل النقد

كما لو اشترى امة بخمسمائة ثم باعها وبعها اخرى من البائع قبل نقد الثمن بخمسمائة جاز البيع في التي لم يشتريها منه وتصدق في الاخرى كذا في البحر الرائق * وفي القدرى ولا يجوز ان يبيع سلعة بثمن حال ثم يشتريها بذلك الثمن الى اجل ولو باعه بالف درهم نسيئة الى سنة ثم اشتراه بالف درهم الى سنتين لا يجوز وان زاد على الثمن درهما او اكثر جاز ويجعل الزيادة في الثمن الثانى بمقابلة النقصان المتمكن بزيادة الاجل كذا في المحيط * الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي لا تفسد * يجب ان يعلم بان الشرط الذي يشترط في البيع لا يخلوا ما ان كان شرطا يقتضيه العقد ومعناه ان يجب بالعقد من غير شرط فانه لا يوجب فساد العقد كشرط تسليم المبيع على البائع وشرط تسليم الثمن على المشتري واما ان كان شرطا لا يقتضيه العقد على التفسير الذي قلنا الا انه يلازم ذلك العتد ونعنى به انه يؤكد موجب العقد وذلك كالبيع بشرط ان يعطي المشتري كفيلا بالثمن والكفيل معلوم بالاشارة او التسمية حاضر في مجلس العقد قبل الكفالة او كان غائبا من مجلس العقد فحضر قبل ان يتفرقا وقبل الكفالة جاز البيع استحسانا وكذا البيع بشرط ان يعطي المشتري بالثمن رهنا والرهن معلوم بالاشارة او التسمية جاز البيع استحسانا وان لم يكن الرهن من مقتضيات العقد الا ان الرهن يؤكد موجب العقد قال في المنتقى وان لم يكن الرهن معيناً ولكن كان مسمى ان كان مرصداً لم يجز فان كان مكيفاً او موزوناً موصوفاً فهو جائز وان لم يكن الرهن معيناً ولا مسمى وانما شرطاً ان يرهنه بالثمن رهناً فالبيع فاسد الا اذا تراصيا على تعيين الرهن في المجلس ودفعه المشتري اليه قبل ان يتفرقا او يعجل المشتري الثمن ويبطل الاجل فيجوز البيع استحساناً كذا في المحيط * واذا لم يكن الكفيل معيناً ولا مسمى فالعقد فاسد وان كان الكفيل جاضراً في مجلس العقد واهى ان يقبل الكفالة اولم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا واخذ في عمل آخر فالبيع فاسد استحساناً قبل بعد ذلك اولم يقبل كذا في الذخيرة * ولو شرط ان يرهن كرحنطة حيدة جاز لان هذه الجهالة لا تفسد البيع ولو شرط فيه رهناً معيناً امتنع من تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري اما ان يدفع الرهن او قيمته او الثمن او يفسخ العقد كذا في محيط السرخسى * واذا امتنع المشتري هذه الوجوه فللبائع ان يفسد البيع كذا في البدائع * واذا اشترى شيئاً بشرط ان يكفل فلان بالدرك فهو كالبيع بشرط ان يعطي المشتري بالثمن رهناً او بنفسه كفيلاً فانه يصح اذا كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد وكفل كذا في الصغرى * ولو باع على ان يحيل البائع

وجلا بالثمن على المشتري فسد البيع قياسا واستحسانا ولو باع على ان يحبل المشتري البائع على غيره بالثمن فسد قياسا وجاز استحسانا كذا في الظهيرية * وقيل في الحرالة ان باع بشرط ان يحبل المشتري بجميع الثمن على غريمه فسد البيع ولو شرط ان يحبله بنصف الثمن على غريمه جاز ذكر الحاكم في مختصره انه يجوز مطلقا وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وان كان الشرط شرطا لا يلايم العقد الا ان الشرع ورد بجواز كالحيار والاجل اولم يرد الشرع بجوازه ولكنه متعارف كما اذا اشترى نعلا وشراكا على ان يحذوه البائع جاز البيع استحسانا كذا في المحيط * وان اشترى صرما على ان يخرز البائع له خفا او قلنسوة بشرط ان يبطن له البائع من منده فالبيع بهذا الشرط جائز للتعامل كذا في التاتارخانية * وكذا لو اشترى خفا به خرق على ان يخرز البائع او ثوبا من خلقاني وبه خرق على ان يحيطه ويجعل عليه الرقعة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى كرها ما بشرط القطع والحياطة لا يجوز لعدم العرف كذا في الظهيرية * وان كان الشرط شرطا لم يعرف ورود الشرع بجوازه في صورة وهو ليس بمتعارف ان كان لاحد المتعاقدين فيه منفعة او كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه من اهل ان يستحق حقا على الغير فالعقد فاسد كذا في الذخيرة * ولو باع مبدا على ان يسلمه المشتري قبل نقد الثمن كان البيع فاسدا كذا في الظهيرية * رجل قال لرجل بعتك عبدى هذا بالف درهم على ان تعطينى عبدك هذا او قال على ان تجعل لى عبدك هذا فسد البيع لانه شرط الهبة في البيع ولو قال بعتك عبدى هذا بالف درهم على ان تعطينى عبدك هذا زيادة جاز ويكزن ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع مبدا على ان المشتري منى بآعه فالبائع احق بنمته فالبيع فاسد كذا في السراج الوهاج * بعث منك هذا الحمار على انك مالم تجاوزه هذا النهر فردته على اقبله منك والا فلا لا يصح وكذا اذا قال مالم تجاوزه الى الغد كذا في القنية * ولو اشترى شيئا لبيعه من البائع فالبيع فاسد ولو اشترى ثمر البجذه البائع او يقرض البائع المشتري الفا فالبيع فاسد كذا في الخلاصة * ولو باع شيئا على ان يهب له المشتري او يتصدق عليه او يبيع منه شيئا او يقرضه كان فاسدا ولو باع على ان يقرض فلانا الاجنبى كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان * ثم اذا شرط منفعة المعقود عليه انما يفسد العقد اذا كان المعقود عليه من اهل ان يستحق حقا على الغير وذلك الرقيق فاما سوى الرقيق من الحيوانات

من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حقا فاشترط منفعته لا يفسد العقد حتى لو اشترى شيئا من الحيوان سوى الرقيق بشرط ان لا يبيعه او لا يهبه فالبيع جائز وان كان في هذا الشرط منفعة للمعقود عليه كذا في المحيط * ولو باع عبدا او جارية بشرط ان لا يبيعه وان لا يهبه ولا يخرجها من ملكه فالبيع فاسد كذا في البدائع * وان باع عبدا على ان يطعمه المشتري جائز وان باع على ان يطعمه خبيصا او لحما كان فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا باع عبدا بشرط ان يعتقه المشتري فالبيع فاسد في ظاهر رواية اصحابنا رح حتى لو اعتقه المشتري قبل القبض لا ينفذ عتقه ولو قبضه ثم امتنعه ينقلب العقد جائزا استحسانا في قول ابي حنيفة رح حتى يلزمه الثمن وعلى قولهما لا ينقلب جائزا حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط * واجمعوا انه لو هلك في يده قبل الاتفاق لزمت له القيمة وكذلك لو باع من رجل او وهبه من رجل وجبت عليه القيمة كذا في التار تار خانية * اشترى جارية على ان يكسوها القز او على ان لا يؤذيها ففسد البيع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع جارية على ان يدبرها المشتري او على ان يستولدها فالبيع فاسد كذا في البدائع * وان كان شرط المنفعة جري بين احد المتعاقدين وبين اجنبي بان اشترى على ان يقرض البائع فلان الاجنبي كذا وقبل المشتري ذلك ذكر الصدر الشهيد رح في شرح الجامع في باب الزيادة في البيع من غير المشتري ان العقد لا يفسد ذكر القدوري رح ان العقد يفسد وصورة ما ذكر القدوري رح اذا قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا على ان تقرض او على ان تقرض فلانا وذكر ان العقد فاسد كذا في الذخيرة * وفي المنتقى قال محمد رح كل شيء يشترط على البائع وهو يفسد العقد فاذا شرط على الاجنبي فهو باطل من جملة ذلك اذا اشترى دابة على ان يهب هوله مشرين درهمين فهو باطل وكذا لو قال على ان يهب لي فلان مشرين درهمين او كل شرط يشترط على البائع لا يفسد العقد فاذا شرطه على الاجنبي فهو جائز وهو بالخيار كذا في الحلاصة * اذا اشترى شيئا على ان يحط فلان الاجنبي كذا منه جاز البيع وهو بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاء تركه وروي ابن سماعة عن ابي حنيفة رح اذا اشترى من آخر شيئا على ان يهب البائع لابن المشتري او لاجنبي من الثمن كذا فسد البيع كذا في البحر الرائق * اذا باع ثوبا على ان لا يبيعه المشتري او لا يهبه او دابة على ان لا يبيعه او يهبها او طعاما على ان لا ياكله ولا يبيعه ذكر في المزارعة ما يدل على

جواز البيع وهكذا روى الحسن في المجرى من البيعة ربح وهو الصحيح هكذا في البدائع *
وهو الظاهر من المذهب كذا في الهداية * وروى الحسن عن أبي جيفة ربح اذا اشترى من آخر
دابة على ان لا يعلفها فالبيع جائز وكذلك اذا قال علي ان ينحرها وان قال علي ان يبيعها
من فلان او علي ان لا يبيعها منه فالبيع فاسد ولن قال علي ان يبيعها ويهبها ولم يقل من فلان
فالبيع جائز قال في المنتقى وهكذا روى ابن سبابة عن محمد بن جهم وان اشترى علي ان لا يبيع
الا باذن فلان او اشترى دارا على ان لا يهدمها او لا يبنيتها الا باذن فلان فالبيع فاسد كذا
في المحيط * رجل باع شيئا على ان يشتريه لنفسه لا يجوز البيع ولو قال بعبت منك هذا بمائة درهم
مجانا ورشوة جاز البيع هكذا في فتاوى قاضيجان * ولو اشترى علي ان يؤدي الثمن من بيعه
فهو فاسد كذا في البحر الرائق * واوباع دارا على ان يتخذها مسجد للمسلمين فسد البيع وكذا
لو باع طعاما على ان يتصدق به على الفقراء وكذا لو باع بشرط ان يجعلها سقاية او مقبرة للمسلمين
فسد البيع كذا في فتاوى قاضيجان * وفي لعتائمه ولو شرط ان يتخذ بيعة او يتخذ العصير خمر اجاز كذا
في التاتارخانية * ولو قال ابيعك هذا بثلاثمائة درهم وعلي ان يخدمني سنة او قال بثلاثمائة درهم علي
ان يخدمني سنة او قال بثلاثمائة درهم ويخدمك سنة كان فاسدا لان هذا بيع شرط فيه الاجارة وكذا
لو قال ابيعك مبدى هذا بخدمتك سنة كذا في فتاوى قاضيجان * ولو باع ثوبا على ان يحرقه المشتري
او دارا على ان يحرقها فالبيع جائز والشرط باطل كذا في البدائع * وان كان شرط اليه فيه منفعة ولا مفعة
نحو ان يبيع طعاما بشرط ان ياكله او ثوبا بشرط ان يلبسه فالبيع جائز كذا في المحيط * ولو اشترى جارية
بشرط ان يطأها فاسد عند محمد بن جهم في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *
في المنتقى اذا قال لغيره ابيعك هذا العبد بالف درهم لك علي فلان قضاء مني لك من فلان
فالبيع جائز وهو متطوع من فلان وفي نوادر ابن سبابة عن محمد بن جهم اذا باع الرجل
عبد له من رجل بالدين الذي للمشتري علي فلان وهو الف ورضي به فلان فهو جائز والمال
للبايع على الغريم الذي عليه الدين كذا في المحيط * واذا باع عبدا من رجل علي ان يذبح المشتري
ثمنه الى الغريم للبايع كان البيع فاسدا وكذلك اذا باع عبدا من انسان على ان يضمه المشتري
منه الف فالغريم له كان البيع فاسدا كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره بعت منك من فلان علي
ان اجعل لك بمائة درهم جعل علي ذلك فباعه من ذلك الرجل بالف درهم ولم يذكر الشرط

في البيع جاز البيع ولا يلزمه الجعل وان كان المطاء كان له ان يرجع فيه وكذا لو قال بع مبدك من فلان على ان اهب لك مائة درهم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى اذا قال لغيره اشترى منك هذا بالمانعة التي على فلان فهو فاسد وان قال ابيعك ثوبى بمائة لك على فلان ملين ان يرى فلان مما عليه لك فهو جائز كذا في المحيط * رجل باع شيئاً وقال بعث منك بكذا على ان اصط من ثمنه كذا جاز البيع ولو قال ملين ان اهب لك من ثمنه كذا لا يجوز ولو قال بعث منك بكذا على ان اصططت منك كذا او قال ملين ان وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب حط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترى عبداً وشرط الخيار لنفسه شهراً على انه ان ارضه على بيع او استخدمه فهو على خياره فالبيع فاسد واذا كان لرجل على رجل دينار فاشترى منه ثوباً على ان لا يقاصه فالبيع فاسد في ظاهر رواية اصحابنا حتى لو امتنعه المشتري قبل القبض لا ينفذ متعه ولو امتنعه بعد القبض ينقلب العقد جائزاً عند ابي حنيفة رح استحسننا حتى يلزمه الثمن وعلى قولهما لا ينقلب جائزاً حتى يلزمه القيمة كذا في المحيط * رجل اشترى انزال كرم بشرط ان يبني البائع حيطانه فسد البيع ولو قال البائع اشترى ابني الحوائط جاز البيع ولا يجبر على البناء ولكن يخير المشتري اذا لم يبن ان شاء امسك وان شاء رد كذا في الظهيرية * باع شيئاً على ان يعطيه بالتفريق ان كان ذلك شرطاً في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن شرطاً ولكن ذكر بعد البيع كن للبائع ان ياخذ جملة كذا في مختار الفتاوى * ولو اشترى بشرط ان يوفيه في منزله فانه ينظر ان كان المشتري في المصر ومنزله ايضا فيه فالبيع جائز بهذا الشرط استحسننا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كان منزله خارج المصر او المشتري خارج المصر ومنزله في المصر لا يجوز بالاجماع وكذا لك اذا كان كلاهما في غير المصر ولو كان بشرط الحمل الى منزله لا يجوز بالاجماع كذا في شرح الطحاوى * اشترى حطباً في قرية شراء صحيحاً وقال موصولاً بالبيع واحمله الى منزلي جاز البيع لان هذه مشورة وليس بشرط ان شاء حمل وان شاء لم يحمل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترى من آخر داراً على ان يسلم فلان المبيع له ولم ان لفلان فيها شيئاً ولم يعلم فالبيع فاسد وقال الحسن ان علم ان له فيها شيئاً فان سلم المبيع جاز والا كان بالخيار في حصص البائع فان شاء اجازة وان شاء ابطله كذا في المحيط * واذا قال المشتري زدتك في الثمن مائة على ان تبيعني بالف درهم ففعل جاز البيع وكان البيع بالف ومائة

وكذلك اذا قال اهب لك زيادة في الثمن كذا في الذخيرة * باع مبدا على ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر فسد البيع هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالف الى شهر على ان يؤدي اليه الثمن في بلد آخر جاز البيع بالف الى شهر ويبطل شرط الايفاء في بلد آخر لانه باع بالف الى اجل معلوم وانما ذكر الايفاء في بلد آخر لتعيين مكان الايفاء وتعيين مكانه فيما لاحمل له ولا مؤنة لا يصح وان كان شياً له حمل ومؤنة يصح تعيين مكان الايفاء ويجوز البيع ايضا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل باع على انه بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا والى شهر بكذا والى شهرين بكذا لم يجز كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره ابيعك هذا الزق وهذا الزيت الذي فيه على ان الزق خمسون رطلاً والزيت خمسون كل رطل منهما بدرهم فوجد الزق متين وطلاً والزيت اربعين فان الثمن ينقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الزق ثم يزداد على الثمن حصة العشرة الارطال التي وجدها زائدة في الزق وينقص من الثمن حصة عشرة الارطال التي وجدها ناقصة من الزيت ثم يقال له ان شئت فخذ وان شئت فدع كذا في المحيط * اذا باع برذونا على انه هملاج فالباع جازر واذا اشترى شاة على انها حامل او اشترى ناقة على انها حامل ففي ظاهرها رواية لا يجوز كما لو باع على ان معها ولدا كذا في الذخيرة * ولو استقرض من آخر الف درهم ببخارا على ان يوفيه مثلها بسمرقندا واستقرض ببخارا الف درهم الى شهر على ان يوفيه مثلها بسمرقندا لا يجوز كذا في المحيط * ولو باع شاة على انها حبلية فسد البيع كذا في الظهيرية * ولو اشترى جارية على انها حامل فقد ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح ان المشائخ رح اختلفوا في جواز هذا البيع بعضهم قالوا لا يجوز كما لو شرط الحمل في البهائم وقال بعضهم البيع جائز قال الفقيه ابو بكر البلخي رح وهذا القول اصح مندى كذا في الذخيرة * وروى من الفقيه ابي جعفر الهندواني رح انه قال هذا الشرط اذا كان من البائع يجوز لبيع وان كان من المشتري لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى جارية للظورة على انها حامل لم يجز البيع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو باع جارية وتبرأ من الحبل وكان لها حبل اولم يكن فالبيع جائز كذا في المبسوط * ولو اشترى بقرة على انها حلوب اولبون قال الطحاوي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ رض وقال الكرخي رح يجوز وبه اخذ الفقيه رح وبه يفتي الصدر الشهيد رح وبه يفتي كذا في الخلاصة * باع جارية

بائع جارية ظفرا على انها ذات لبن ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان البيع فاسد وذكر من الفقيه ابي جعفر روح انه جائز لان هذه بمنزلة الفسامة فصار كما لو اشترى عبدا على انه كاتب او خباز و ثمة يجوز كذا ههنا وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الغيانية * ولو اشترى بطيخة على انها حلوة اوزيتا وسمسا على ان فيه كذا منا من الدهن او ارزاخا على انه يخرج الارز الابيض من المانة كذا منا او شاة او ثورا حيا على ان فيه كذا منا من اللحم فسد البيع في الكل لتعذر معرفته قبل العمل كذا في القنية * ولو باع شاة على انها تحلب كذا كذا فالببيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى على انها تضع بعد شهر فالحقد فاسد كذا في الذخيرة * قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقال البائع انا ابيعها كذلك ثم باعها لغيره مرسل من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد كذا في القنية * اشترى جارية على انها تغني كذا كذا صوتا فاذا لا تغني جاز ولا خيار له قالوا وهذا اذا ذكر هذه الصفة على وجه التبري من العيب وفي الفتاوى ان البيع بهذا الشرط فاسد على قول ابي حنيفة روح واحدى الروايتين من محمد روح والماخوذ به هو الاول وعلى هذا بيع الكبش النطاح والديك المقاتل اذا كان شرط ذلك على وجه التبري منه يجوز ايضا كذا في الغيانية * اشترى جوزا على انه فاسد لا يجوز البيع الا ان يكون كثيرا يشترى مثله للحطب كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى حمامة على انها تصوت كذا كذا صوتا فالببيع فاسد لانه لا يمكن اجبار الحمام على ذلك والمشروط لا يمكن التعرف منه للحال فيفسد كذا في الظهيرية * وفي الاصل اذا باع كلبا على انه عقور وحمامة على انها دواة لا يجوز الا ان يبين ذلك على وجه العيب كذا في الذخيرة * ولو اشترى دارا واشترط مع الدار الفناء لا يجوز باع ارضا وشرط ان يحدث المشتري فيها حدا فاستحقت فالببيع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لان البائع لا يضمن الحفر وما شاكلة وانما يضمن البناء والغرس والزرع كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى جارية على انها تحبز كل يوم كذا او تكتب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة * باع زرعها وهو بقل على ان يرسل المشتري فيها دوا به جاز استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد به اخذ بعض المشائخ كذا في فتاوى قاضي خان * اشترى ارضا على ان خراجها على البائع فالببيع فاسد ولو شرط البعض على البائع ان شرط عليه شيئا من خراج الاصل فكذلك وان شرط عليه زائدا على خراج الاصل جاز اشترى ارضا على

ان خراجها ثلثة دراهم ثم ظهر انه اربعة او قال اربعة ثم ظهر انه ثلثة بالبيع فاسد هذا اذا كان علم ذلك فان لم يعلم خالتيه جائز والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخراجها كلها وان شاء تركها ولو اشترى الارض الخراجية بغير خراج او ارضا بغير خراج اشتراها مع الخراج بان كان للبائع ارض خراجية وضع خراجها على هذه الارض فباها ولم يعلم المشتري ذلك فالبيع فاسد كذا في الخلاصة * اشترى عبدا على ان يكون مرقته على البائع ابدًا وجنونه عليه الى ان يستهل الهلال فمجن قبل ان يستهل الهلال فرده على البائع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا المشروط فاسد فان رده على البائع بحيث تناله يده فقد برى منه ولا شيء للبائع عليه كذا في فتاوى قاضي خان * مثل القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي من ارض خراجها عشرة باها مالها مع خراج خمسة مشرزا د عليها من خراج ارض اخرى قال البيع فاسد وكذا في جانب النقصان قبل وان لم يعلم مقدار اصل الخراج على هذه الارض واختلف البائع والمشتري في المقدار فادعى المشتري اقل وادعى البائع اكثر هل ينظر الى خراج مثل هذه الارض في تلك القرية واذا اراد المشتري ان يحلف البائع ما يعلم ان اصل خراج هذه الارض كذا في ذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان فمثل وما قوله ان كانت البلدة خراجية الا انه لا يعلم كيف وضع اصل الخراج غير انهم يوزعون الخراج على الشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل ارضا بغير خراج او بخراج قليل هل يجوز فقال هذا عرف مخالف لحكم الشرع كذا في الذخيرة * اشترى ارضا على ان البائع يتحمل خراجها فقبضها المشتري فاخذها الشفيع بالشفعة طنامنه ان البيع بهذا الشرط جائز ثم ظهر له انه كان فاسدا قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفيع حق الشفعة مالم يبطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفيع اخذها بتراضيها كان ذلك بيعا مبنيا فان شرطا في الاخذ بالشفعة ان يتحمل البائع خراجها كان للشفيع ان يرد والا فلا كذا في الظهيرية * ولو اشترى بشرط (انكهما يكان بار كسند) البيع فاسد وكذا لو باع بشرط ان لا يؤخذ منه الجبائية ولو اشترى على ان الجبائية الاولى ليس على المشتري واتفقا على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة * اذا باع ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطا في البيع جاز ثم يظن ان كان خراجها كثير امثل ما بعد ذلك صيا في الناس يخير المشتري بسبب العيب وان لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاضي خان * واذا باع ارضا وقال ان خراجها كذا ثم ظهرت

الزيادة ان كانت الزيادة شيئاً يعدة الناس ميلاً فله الرد واذا اشترى داراً على انها حرة من النوائب
 فاذا يطالب المشتري بالنوائب فله ان يردّها على بائعه ان كان حياً وعلى ورثته ان كان ميتاً
 وكذلك اذا اشترى على ان قانونها نصف دانق فاذا هو اكثر فله ان يردّها واذا باع حانوتاً
 على ان غلتها مشرون فاذا هي خمسة مشرفان اراد بذلك انها كانت تغل فيما مضى كذا
 فلا يفسد به العقد وان اراد بذلك انها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وان اطلق ولم يفسر ولم يرد
 به شيئاً فالعقد فاسد كذا في المحيط * باع ارضاً على ان فيها كذا كذا نخلة فوجدها المشتري
 ناقصة جاز البيع ويخير المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك ولو باع داراً على ان
 فيها كذا كذا بيتاً فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع ويخير المشتري على هذا الوجه ولو باع ارضاً
 على ان فيها كذا كذا نخلة مليها ثمارها فباع الكل بثمارها وكان نخل فيها غير مثمرة فسد البيع
 كما لو باع شاة مذبوحة فاذا رجليها من الفخذ مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان *
 واذا باع ارضاً على ان فيها نخيلاً واشجاراً فاذا ليس فيها نخيل واشجار فالبيع جائز ويخير المشتري
 واذا باع بنخيلها واشجارها فهذا مالها على ان فيها نخيلاً واشجاراً سواء وكذا لك لو باع
 داراً بسفليها وعلوها فاذا املولها كان للمشتري الخيار واذا قال بعتك هذه الدار باجذاعها وابوابها
 وخشبها فاذا ليس فيها اجذاع ولا ابواب ولا خشب فهو بالخيار وان كان فيها بابان وجذعان فلا خيار له
 وان كان فيها باب واحد وجذع واحد فله الخيار ولو قال بعتكها بما فيها من الاجذاع والابواب
 والخشب والنخيل فلم يجد شيئاً من ذلك فلا خيار له اذا اشترى سيفاً على انه محلي بمائة
 درهم فضة او نعل على انها مشرقة بشراك او خاتماً على ان فصه باقوت او نصاً على انه مركب
 فيها حلقة ذهب فاذا لا شراك الى آخره او كانت هذه الاشياء كما شرطت فتلف الشراك
 واشباه ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور ان شاء اخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء
 ترك الا اذا اشترى فصاً على انه مركب في حلقة ذهب فلم توجد الحلقة فان في هذه الصورة
 البيع فاسد والجملة في ذلك ان كل شيء يباع ويدخل فيه في البيع تبعاله من غير ذكر ذلك الغير
 فاذا بيع ذلك الشيء وشرط ذلك الغير معه في البيع ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وان شاء ترك وكل شيء يباع ولا يدخل
 فيه في بيعه تبعاله من غير ذكره فاذا بيع ذلك الشيء وشرط غيره معه في البيع ولم يوجد ذلك الغير

فالمشتري باخذ ذلك الشيء بحصته كذا في المحيط * باع ثوبا على انه مصبوغ بالصفر فاذا هو ابيض
 جاز البيع ويخير المشتري كما لو باع دارا على ان فيها بناء فاذا لا بناء فيها جاز البيع ويخير المشتري
 بخلاف ما لو اشترى ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصفر كان فاسدا كما لو باع دارا على
 ان لا بناء فيها وكان فيها بناء يفسد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع دارا على ان بناءها آجر
 فاذا هو لبن ذكر في التجريد انه فاسد كذا في الخلاصة * وكذا لو باع ثوبا على انه مصبوع بالاصفر
 فاذا هو مصبوع بالزعفران فسد البيع ولو اشترى كرابا على ان مداه الف فاذا هو الف ومائة
 يسلم اليه الثوب ولو اشترى على انه صدامي فاذا هو خماسي خير المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن
 وان شاء ترك كذا في فتاوى تاضيخان * واذا قال بعتك هذا الثوب القز والخز وكان مختلطا
 فان كان السدي مما شرط واللحمة من غيره فالبيع باطل وان كانت اللحمة مما شرط فالبيع جائز ويخير
 المشتري في فصل القز وفي الخبز لا خيار للمشتري ان كانت اللحمة خزا والسدي من غيره قال
 بشر سالت ابا يوسف رح عن رجل اشترى من آخر ثوبا على انه كتان فاذا نلته قطن فله ان يرد
 وان قطعه لم يرجع بشيء ولو كان اكثره قطن فالبيع فاسد كذا في المحيط * اشترى سويقا على انه لته
 بمن من السمن وتقابضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لته بنصف من جاز البيع ولا خيار للمشتري كما
 لو اشترى صابونا على انه متخذ من كذا جرة من الدهن ثم ظهر انه اتخذ من اقل من ذلك والمشتري
 كان ينظر الى الصابون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار وكذا لو اشترى قميصا على انه متخذ
 من عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري ولو باع من آخر ابريسما فوزنه
 البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال وجدته ناقصا ان كان يعلم انه انتقص
 من الهواء لا شيء على البائع وكذا لو كان النقصان مما يجري بين الوزنين وان لم يكن النقصان
 من الهواء ولا مما يجري بين الوزنين فان لم يكن المشتري اقرا نه كذا منا فله ان يمنع حصته
 المقصان ان كان لم ينقده الثمن وان كان نقده رجع عليه بذلك وان كان المشتري اقرا نه قبض
 كذا منا ثم قال وجدته اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يشترده رجل
 باع حبا من طعام ثم ظهر النصف تبنا فانه ياخذ بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى بئرا من حنطة
 على انه عشرة اذرع فوجده اقل يخير المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك وكذا
 لو اشترى

لو اشترى كذا با على انه كتاب النكاح من تاليف محمد ربح فاذا هو كتاب الطلاق او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تاليف محمد ربح قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السؤال على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف انواعه وهو لا يمنع الجواز ولو اشترى شاة على انها نعجة فاذا هي مع جاز البيع ويخير المشتري ولو اشترى بعير املى انه خراسي فلم يجده خراسيا كان له ان يردده كذا في فتاوى قاضيهان * واذا باع شخصا ملى انها جارية فاذا هو غلام فلا بيع بينهما وهذا استحسان اخذ به ملماونا والاصل في هذه المسئلة وما يجانسها ان الاشارة مع التسمية منى اجتماعنا في العقد فوجد المشار اليه على خلاف المسمى ان كان الخلاف من حيث الجنس فالبيع باطل حتى ان من باع فصا ملى انه ياقوت فاذا هو زجاج كان البيع باطلا وان كان المشار اليه من جنس لمسمى الا انه يخالفه في الصفة فالعقد جائز والمشتري الخيار اذا رآه كما لو اشترى فصا ملى انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر كذا في المحيط * اشترى ثمن ثوب ملى ان حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد المشتري صوفنا اختلفوا فيه قال بعضهم يفسد البيع فيرده المشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقصان وهذا اصح هكذا في الظهيرية * ولو باع جبة ملى ان ظهارتها كذا وبطانها كذا وحشوها كذا فوجد الظهارة ملى ما شرط والبطانة والحشو ملى خلافه فالبيع جائز ويخير المشتري وان كانت الظهارة من غير ما شرط فالبيع باطل واذا باع قباء ملى ان بطانته قوهى فاذا هو مروي فالبيع جائز ويخير المشتري وكذلك اذا قال حشوه قز فاذا هو قطن كذا في المحيط * اشترى ارضا ثم امتنع عن ايفاء الثمن وقال اشتريتها ملى انها جريبان فاذا هي انقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطت لك شيئا كان القول قول البائع في انكار الشرط مع يمينه باع حمارا وقال (بان شرط ميغروشم كه غارنى است) كان للمشتري ان يرد وكذا لو قال ابيعك على ان لا ترجع على بالثمن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اشترى جارية ثيبا ملى ان البائع لم يكن وطئها ثم بان ان البائع كان وطئها لزم البيع ولا يكون للمشتري ولاية الرد كذا في الظهيرية * ولو اشترى جارية ملى انها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري لم اجدها بكر او قال البائع بعثها وسلمتها وهي بكر فذهب المول قول البائع مع اليمين ويحلف لقد بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر انه يربها النساء وذكر في كتاب الاستحسان انه يربها النساء كذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن سماعة رجل اشترى

من آخر سمكة على انها عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد في بطنها حجرا وزنه ثلثة ارطال او نحو ذلك و السمكة على حالها فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك وان كان قد شواها قبل ان يعلم بذلك فاني اقوم السمكة على انها عشرة ارطال واقومها وهي سبعة ارطال فيرجع بحصة ما بينهما وان وجد في بطنها طينا او ما اشبه ذلك مما تاكل السمكة لزمه البيع ولا خيار له وقال محمد بن رح فيمن اشترى من آخر طستا على انه عشرة امناء فقبضه فاذا هو خمسة امناء فهو بالخيار ان شاء امسكه بجميع الثمن وان شاء ترك وان حدث به عيب عند المشتري و ابى البائع قبوله لاجل العيب فانه ينظر الى الطست فان كان قيمته على عشرة امناء عشرين وعلى خمسة امناء عشرة والعيب نقصه على قيمته خمسة امناء درهما فانه يرجع على البائع بنصف الثمن لنقصان الوزن ويرجع ايضا بعشر الثمن لاجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط * اشترى بعيرا على انه لا يصيح فوجده يصيح كان له ان يردده وهذا الجواب ظاهر فيما اذا كان يصيح زيادة على العادة بحيث يعد ذلك عيبا عند الناس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى جارية على انها لم تلد فظهر انها كانت ولدت ولدا كان له ان يردّها كذا في الظهيرية * رجل قال لغيره بع عبدك من فلان بالف درهم على ان يكون الثمن على والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع ولو قال بع عبدك من فلان بالف درهم على اني ضامن لك بخمسمائة درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى ثوبا على انه نيسابوري فاذا هو بخاري او عمانية على انها شيرستاني فاذا هو سمرقندي البيع فاسد كذا في الخلاصة * اشترى جارية على انها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يردّها اشترى ثوبا على انه هروي فاذا هو بلخي البيع فاسد عند اصحابنا الثلاثة وفي نوادر بشر من ابى يوسف رح اذا اشترى سفينة على انها ساج فاذا فيها غير الساج قال ان كان شيئا لا بد من ان يكون فلا خيار له وهو بجميع الثمن يريد بهذا انه اذا استعمل فيها شيء من غير الساج لا يصلح ذلك الشيء الا من غير الساج ولو كان كل السفينة من غير الساج فلا بيع بينهما وروى بشر عن ابى يوسف رح رجل قال لغيره بكم هذا الثوب الهروي والثوب مصنوع صنع الهروي فقال بكذا فباعه قال قال ابو حنيفة رح هو مثل الشرط انه هروي وهو تولى يريد بهذا التبيين انه هروي كان البيع باطلا كذا في المحيط * اذا شرط الاجل في المبيع العين فسد العقد وان شرط الاجل في الثمن والثمن دين فان كان للاجل

معلوماً جاز البيع وإن كان مجهولاً فسد البيع ومن جملة الآجال المجهولة البيع إلى النيروز والمهرجان وقد ذكر محمد رَحَّ مُسْئَلَةُ النيروز والمهرجان في الجامع الصغير وأجاب بالفساد مطلقاً والصحيح من الجواب في هذه المسئلة أنها إذا لم يبين النيروز المجوس أو نيروز السلطان فالتعقد فاسد وإذا بينا أحدهما وكانا يعرفان وقته لا يفسد العقد هكذا في المحيط * ولم يجز بيع إلى قدوم الحاج والحصاد والدياس والنفط والجذاز كذا في الكافي * وأن اشترى إلى فطر النصارى وقد دخلوا في الصوم جاز وقبل دخولهم في الصوم لا يجوز فإن اسقط الأجل الفاسد قبل مضيه ينقلب العقد جائزاً استحساناً وعند زفر رَحَّ لا ينقلب جائزاً والصحيح قولنا لأن مشائخنا قالوا العقد موقوف فيظهر أنه كان جائزاً باسقاط المفسد وهكذا روى الكرخي عن أبي حنيفة رَحَّ نصاً وهو الصحيح وأما سائر البياعات الفاسدة روى الكرخي عن أصحابنا أنه ينقلب جائزاً بحذف المفسد والصحيح أنه لا ينقلب جائزاً كذا في محيط السرخسي * ولو باع مطلقاً أجل الثمن إلى هذه الأوقات جاز كذا في النهر الفائق * وأن أجله إلى شهر الربيع فهو باطل وإن قال في رجب أجلتك إلى رجب فهو على الرجب القابل وإن قال إلى أنسلاخه فالإسلاخ هذا الرجب والبيع إلى الميلاد فاسد هكذا ذكر محمد رَحَّ في الكتاب فإن كان المراد ميلاد البهائم فالجواب على ما اطلق في الكتاب وإن كان المراد ميلاد عيسى عَمَّ فما ذكر من الجواب محمول على ما إذا لم يعرفنا وقته كذا في المحيط * رجل اشترى مننا ما بالف درهم إلى عشرة أشهر على أن يطعنه الثمن أي نتد كان يومئذ كان البيع فاسداً رجل باع عبداً بالف على أن ينقده كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عند مضي الشهر كان فاسداً كذا في فتاوى قاضي خان * إذا اشترى مسكاً وزناً فوجد فيه الرصاص فهو بالخيار إن شاء رد الرصاص وحط من الثمن بتدريز الرصاص وإن شاء ترك وإذا اشترى سمناً وزناً فوجد فيه رطلاً قد قال محمد رَحَّ إن كان رطلاً قد يكون مثله في السمن ولا يعد عيباً لزمه بجميع الثمن وإن كان يعد عيباً فإن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن كان مما لا يكون مثله في السمن فإن شاء أخذه بخصته وإن شاء ترك رجل اشترى من آخر جراب ثياب هروية أو غيرها أو اشترى قوصرة تمر فلم يقبضها حتى عمداً لبائع وأخرج الثياب من الجراب أو أخرج التمر من القوصرة ثم باع الجراب أو القوصرة وترك الثياب أو لم يبع الجراب والقوصرة لكنه انتفع بها قال المتأخر لا يلزم للمشتري ليس له أن يمنع من الثياب

والتمر لكان الحراب والقوصرة كذا في المحيط * أشترى حبة لؤلؤة وشرط لها وزنا وتقابضا ثم وجدها ناقصة وقد استهلكها قال لا يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رح ولكنه استقيم ذلك وترك قياسه فيه لأن نقصان اللؤلؤ يحط من الثمن شيئا كثيرا وجعل له أن يرجع بالنقصان وفي باب الاجارة وفي آخر كتاب الصرف إذا باع على أن وزنها مثقال فإذا هو مثقالان فالزيادة تسلم للمشتري بغير ثمن لأن الوزن فيما يضره التبعض بمنزلة الوصف كذا في الذخيرة * أشترى بستانا فيه نخيل وشجر وشرط أنه عشرة اجربة وقبضه بغير مساحة فاكل ثمرة سنين ثم وجده تسعة اجربة لم يرد ولم يرجع بشيء في قياس قول أبي حنيفة رح كذا في المحيط * ومن محمد رح فبمن اشترى ارضا فيها نخيل وكرم على أنها عشرة اجربة واكل ثمرها سنين ثم تبين انها خمسة اجربة قال تقوم هذه الارض وهي خمسة اجربة بكم تساوى ولو كانت عشرة اجربة في مثل حالها بكم تساوى فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الذخيرة * رجل معه قفيزان من حنطة في زنبيل فباع قفيزا من رجل بدرهم ولم يقبض حتى باع من آخر قفيزا منه بدرهم ثم هلك اخذ القفيزين فالمشتري بالخيار فيه ان شاء اخذ كل واحد منهما نصف القفيز الباقي بنصف الثمن وان شاء ترك وان ترك احدهما نصيبه فاراد الآخر ان ياخذ القفيز كله بدرهم فليس له ذلك الا ان يشاء البائع فان قبض المشتري الآخر قفيزا ولم يقبض الاول شيئا ثم ان المشتري الآخر رد ذلك القفيز على البائع بعيب بغير قضاء قاض فليس للمشتري الاول في القفيز المردود شيء انما له ان ياخذ القفيز الباقي او يترك فان خلط البائع احدا لقفيزين بالآخر انتقض بيع المشتري الاول وان لم يخلط البائع وكان قد رد عليه بعيب بقضاء قاض وليس بالقفيز الباقي عيب فاراد المشتري الاول ان ياخذ الباقي دون المردود وابي البائع الا ان ياخذ نصف كل واحد منهما فذلك للبائع فلو هلك القفيز الباقي عنده وبقي المردود الذي به عيب فاراد المشتري الاول تركه فذلك له وان اراد اخذ كله فله ذلك وان شاء ان ياخذ نصفه ويترك نصفه فعل ولو كان القفيز الها لك هو المردود الذي به عيب والقفيز الباقي هو الاول الذي لم يكن به عيب فللمشتري ان ياخذ نصفه وليس له ان ياخذ كله فان سلم البائع كله فللمشتري ان يمتنع كذا في المحيط * رجل اشترى ارضا بشرها فاذا اشرب لها فاراد المشتري ان ياخذ الارض بحصتها ويرجع على البائع

على البائع بحصة الشرب من الثمن فله ذلك كذا في الذخيرة * إذا اشترى طعاما مكايلا
وقبضه فانه لا ياكله ولا يبيعه ولا ينتفع به حتى يكيله وكذلك اذا كان البائع ابتاعه واكتاله من باعه
بحضرة المشتري لم يجزله ان يقتصر على ذلك الكيل ولا يبيع ولا ياكل حتى يكتاله فانيا كذا
في المحيط * ثم عامة المشايخ حملوا في ما اذا كالم البائع قبل البيع والمشتري يراه اما اذا كاله
بعد العقد فيجوز التصرف فيه وان لم يعد الكيل والوزن وعليه الفتوى كذا في التهذيب *
وان كاله البائع بعد البيع عند غيبة المشتري اختلفوا فيه والصحيح انه يشترط كيل آخر كذا
في التاتارخانية * وإذا اشترى من غيره حنطة مجازفة وباعها بعد ما قبضها من غيره مكايلا فانه
يكفي فيه كيل واحد وكذلك اذا استقرضه من رجل كرحنطة على انه كثر ثم باعه مكايلا
فانه يكف كيل واحدا ما كيل المشتري وما كيل البائع المستقرض بحضرة المشتري ولو اشترى حنطة
مجازفة وباعها من غيره بعد ما قبضها مجازفة او استفاد حنطة من ارضه او بالهبة وباعها من غيره
مجازفة او ملك حنطة ثمنا على انه كرو قبضها وباعها مجازفة قبل الكيل فهو جائز كذا رواه ابن سماعة
عن محمد بن رح واذا اشترى مكايلا وباعه من غيره مجازفة قبل ان يكيل هل يجوز ظاهرا ما اطلق
محمد بن رح في الاصل يدل على انه لا يجوز وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا باعه مجازفة قبل ان يكيله جاز
ولو باعه مكايلا قبل ان يكيله لا يجوز فصارت المسئلة روايتان وكل جواب مرفته في المكيلات
فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط * إذا اشترى من آخر ثوبا على انه عشرة اذرع كان له
ان يبيعه وان يتصرف فيه قبل الذرع وإذا اشترى من آخر عدد يابشرط العدهل يجب اعادة العد
لم يذكر محمد بن رح هذا الفصل في الكتب الظاهرة قالوا وقد ذكر الكرخي ان على قول ابي حنيفة رح
يشترط اعادة العدهل باحة التصرفات وعلى قولهما لا يشترط وفي شرح القدوري اما المعدودات
فيجب اعادة العدي رواية وفي رواية لا يجب وصح القدوري هذه الرواية اشترى طعاما مكايلا
او موازنة شراء فاسدا وقبض بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبيع الثاني جائز وانما يعتبر اعادة
الكيل في البيعين الصحيحين كذا في الذخيرة * قال محمد بن رح اذا اشترى كرا من طعام مكايلا
بمائة درهم فاكتاله من البائع لنفسه ثم انه والى رجلا بالثمن الاول لم يكن للمشتري ان يقبضه
الا بكيل مستقبل وان كان المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني اكتاله لنفسه بمحض
من المشتري فان اكتاله المشتري الثاني فوجده يزيد فميزا رد الزيادة على المشتري الاول

هو ان كانت هذه الزيادة زيادة تجرى بين الكيلين او زيادة لا تجرى فان ردها للمشتري الثاني على الاول ينظر ان كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري الاول لا يرد لها على بائعه وان كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها للمشتري الاول على بائعه فان وجد المشتري الثاني ناقصا كان للمشتري الآخر ان ياخذ المشتري الاول بحصته سواء كان النقصان يدخل بين الكيلين او لا يدخل فان كان النقصان مما يدخل بين الكيلين يرجع المشتري الاول على بائعه وان كان مما لا يدخل وثبت ذلك بالبينة او بتصديق البائع يرجع بذلك وكذلك لو كان البيع الثاني مزاحمة ولو كان المشتري الاول باع من الطعام قفيزا ودفعه الى المشتري ثم باع الباقي على انه كرمثل ما اشتراه تولية فكتاله الثاني فوجده كرا تاما فذلك حائز ولا خيار له لكن ثمن الكرمثل قسم على احدى اربعين قفيزا فما اصاب القفيز بسقط من المشتري الثاني وذلك جزء من احدى واربعين جزء من الثمن ولزمه الباقي وعند محمد ربح بخير ان شاء اخذ الكل بجميع الثمن وان شاء ترك ولو كان العقد الثاني مزاحمة وباقي المسئلة بحاها فعلى قول ابي حنيفة ومحمد ربح بخير المشتري ان شاء رده وان شاء امسكه بجميع الثمن كذا في المحيط * اشترى كرا بمائة درهم على انه اربعون قفيزا فاكثاله وتعاضا فابتل نصار خمسين فافسده الماء ثم باع مزاحمة او تولية ولم يبين جازول للمشتري منه اربعون قفيزا وبقيت له عشرة اقفة وان باع هذه العشرة الزائدة مزاحمة او تولية باعها على خمس الثمن وهذا على قياس قولهما وعلى قياس قول ابي حنيفة ربح لا يبيع هذه العشرة مزاحمة ولو اصابه الماء بعد الكيل الثاني قبل القبض اخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاء كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى كرا حنطة بمائة درهم على انه اربعون قفيزا وكاله فاذا هو اربعون قفيزا فقبضه المشتري ثم تقا لا يبيع ثم اكثاله البائع فاذا هو يزيدا وينقص قفيزا وتصار فان ذلك من نقصان الكيل او من زيادة الكيل فالزيادة مع الاصل للبائع والنقصان عليه حتى لا يحط شيء من الثمن وكذلك لو اصابه الماء فزاد قفيزا ورضى به البائع فذلك كله له الا ان يكون لم يعلم به فله ان يرده بالعيب ويبطل الاقالة ويعود البيع الاول وكذلك ان كان رطبيا وقت البيع وهو كرتام ثم جف وانتقص صندا لمشتري ثم تقا لا فاكثاله فانتقص وعلم انه من الجفاف او تصارفا عليه فذلك كله للبائع ولا يحط من الثمن شيء كذا في المحيط * الاصل ان المبيع ان كان صينا مشارا اليه بيع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبائع وبعده

للمشتري وان لم يكن المبيع مينا مشار اليه فالزيادة الحادثة بعد الكيل قبل القبض للبائع وبعد القبض للمشتري اذا اشترى طعاما على انه قفيز بدرهم فابتل قبل الكيل ثم كاله فاذا هو قفيز وربع بسبب البتل فان شاء اخذ منه قفيزا وان شاء ترك وان ازداد بعد الكيل بمحض من المشتري قبل القبض فالزيادة له ويخير لمكان البتل وان انتقص بعد الكيل اخذه بجميع الثمن ولو انتقص قبله اخذه بحصته من الثمن كذا في محيط السرخسي * ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فكان قفيزا فلم يقبضه المشتري حتى اصيد عليه الكيل فاذا هو يزيد او ينقص قدر ما يكون بين الكيلين لزمه بجميع الثمن لان المعقود عليه تعين بالكيل ولم يظهر خطأ الكيل الاول حتى لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما لا يجزي بين الكيلين ان كان زائدا لزيادة على بائعه وان كان ناقصا اخذه بحصته من الثمن في الحالين جميعا كذا في المحيط * واذا اشترى قفيزا من صبرة بدرهم فعزل البائع منها قفيزا او كاله للمشتري ولم يسلمه اليه فاصاب الصبرة والمعزول ماء وزاد كل قفيز ربعا للبائع ان يعطى للمشتري قفيزا لا غير من اي الطعامين شاء وللمشتري الخيار في قبوله ولو نقص الصبرة والمعزول بان كان نديا فجفى كان له قفيز تام ولا خيار لواحد منهما ولو اشترى قفيزا من صبرة فقبض قفيزا من جملتها ثم رده بعيب انتقض البيع واذا تباعا قفيزا بقفيز باعيا نهما فابتل احدهما بعد الكيل قبل القبض فزاد ربعا فذلك للمشتري ويخير ولا يفسد البيع لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل الكيل يخير صاحب الطعام اليابس بين اخذ قفيز وبين الترك عند ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا تباعا قفيزا من صبرة بقفيز بعينه وكال صاحب الصبرة قفيزا منها ولم يسلمه اليه حتى اصابها والمعزول ماء فصاحب القفيز اليابس بالخيار ان شاء اخذ قفيزا رطبا وان شاء ترك وعند محمد رح يفسد البيع ولو ابتل المعزول خاصة فعليه تسليم قفيز من اليابس ولا خيار لواحد منهما كذا في محيط السرخسي * الباب الحادي عشر في احكام البيع الغير الجائز * البيع نومان باطل وفاسد فالباطل ما لم يكن محله مالا متقوما كما لو اشترى خمرا او خنزيرا او صيدا الحرام او الميتة او دما مصفوحا فهو لا يفيد الملك واما الفاسد وهو ان يكون بدلا مالا كما لو اشترى بخمرا وخنزير او صيدا الحرام او مدبرا او مكاتب او ام الولد او ادخل فيه شرطا فاسدا او نصرة فانه ينقصد البيع بقيمة المبيع ويملك عند القبض كذا في محيط السرخسي * واختلف المشائخ انه مضمون ام امانة قال بعضهم هو امانة وقال بعضهم يكون مضمونا عليه كذا في شرح الطحاوي * ويشترط ان يكون القبض

بإذن البائع وما قبضه بغير إذن البائع في البيع الفاسد فهو كما لم يقبض وفي الزيادات إذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونهيه فإن قبضه في المجلس يصح القبض استحسانا ويثبت الملك فيه للمشتري وإن قبض بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه لاقياسا ولا استحسانا ولا يثبت الملك فيه للمشتري وإذا كان له بالقبض نقبض في المجلس أو بعد الافتراق من المجلس صح قبضه ويثبت الملك قياسا واستحسانا إلا أن هذا الملك يستحق النقص ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشترى شراء فاسدا بتمليك أو انتفاع لكن مع هذا لو تصرف فيه تصرفا نفذ تصرفه لا ينقض تصرفه ويبطل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا يحتمل النقص بعد ثبوته كالبيع واشباهه أو لا يحتمل النقص كالاتفاق واشباهه إلا الإجازة والنكاح فانهما لا يبطلان حق البائع في الاسترداد كذا في المحيط * لو أعتقه أو باعه المشتري أو بره بطل حق الفسخ وكذا لو استولدها وتصير الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري قيمة الجارية وهل يغرم العقر ذكر في البيوع أنه لا يغرم وفي الشرب روايتان والصحيح أنه لا يضمن العقر وكذا لو كاتبه وعلى المشتري قيمته فإن أدى بدل الكتابة وعق تقرو على المشتري ضمان القيمة وإن عجز ورد في الرق أن كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فللبائع أن يسترد وإن كان بعد ما قضى عليه بالقيمة لأسبيل على العبد للبائع ولو أوصى به صحت الوصية ثم إن كان الموصى حيا فللبائع حق الاسترداد وإن مات بطل حقه فإن الثابت للموصى له ملك جديد بخلاف الثابت للوارث بأن مات المشتري شراء فاسدا فللبائع أن يسترد من ورثته وكذا إذا مات البائع فلو ورثته ولاية الاسترداد كذا في البدائع * ولو قطع الثوب وخاطه أو بطنه وحشاه ينقطع حق البائع في الفسخ كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى ثوبا شراء فاسدا وقبضه وقطعه ولم يخطئه حتى أودعه عند البائع فهلك ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المبيع فضاء فبنى المشتري فيها بناء أو غرس أشجارا بطل حق الفسخ عندهما وعند محمد رح لا يبطل كذا في محيط السرخسي * الواجب في البيع الفاسد القيمة أن كان المبيع من ذوات القيم والمثل أن كان مثليا وهذا إذا هلك عند المشتري أو استهلكه أو وهبه وسلمه وينقطع حق الاسترداد للبائع وكذا لو رهن أو باع المشتري من آخر فلو أفتك الرهن ورجع في الهبة وما كان المبيع إلى البائع بما يكون فسحا للبائع أن يسترد وهذا إذا لم يقبض

وهذا اذا لم يقض القاضي بالقيمة فان قضى ليس له حق الاسترداد كذا فى الخلاصة * وان كان المبيع قائما فى يد المشتري لم يزد دولم ينتقص فانه يرد على البائع ويفسخ البيع فيه الا ان الفساد كان قويا دخل فى صلبه وهو البديل او المبدل فكل واحد منهما يملك فسخه فى حضرة صاحبه مندهما ومندابى يوسف رح يملك بحضرة صاحبه وبغير حضرة صاحبه واذا لم يكن الفساد قويا دخل فى صلبه وانما دخل الفساد بشرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين فكل واحد منهما يملك فسخه قبل القبض واما بعد القبض فالذى له الشرط يملك فسخه بحضرة صاحبه ولا يملك الآخر ولو ازداد المبيع فى يد المشتري فلا يخلو اما ان تكون متصلة او منفصلة وكل واحد منهما على ضربين اما ان تكون متصلة متولدة من الاصل كالحمى والجمال وانجلاء بياض او غير متولدة كالصبغ فى الثوب والسمن فى السويق والبناء فى الساحة والمنفصلة متولدة من الاصل كالولد والعقرو الارش والشمرو الصوف او غير متولدة من الاصل كالكسب والغلة والهبة والصدقة فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا ينقطع حق البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل كالصبغ وغيره انقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة او المثل ان كانت من المنليات وكذلك لو كان قطنافغزله او زلا فنسجه او حنطة فطحنها انقطع حق البائع عنه وتحول الى القيمة او المثل ولو كانت الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل فانها لا تمنع الفسخ وله ان يردهما جميعا ولو كانت الولادة نقصتها يجبر النقص الواقع فيها بالحدوث منها ولو هلكت هذه الزوائد فى يد المشتري فلا ضمان عليه ويغرم نقصان الولادة ولو استهلك هذه الزوائد يضمن ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللبائع ان يسترد الزيادة وياخذ من المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فللبائع ان يسترد المبيع مع هذه الزوائد ولا يطيب له فان هلكت الزيادة فى يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه ايضا فى قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما يغرم ولو استهلك المبيع والزوائد قائمة فى يد المشتري تقرر عليه ضمان المبيع ويثبت الزيادة للمشتري وان انتقص المبيع فى يد المشتري ان كان النقصان بآفة سماوية فللبائع ان ياخذ المبيع مع ارش النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري وبفعل المعقود عليه فاما ان كان النقصان بفعل الاجنبى فالبايع بالخيار فى الارش ان شاء اخذ من الجانى ولا يرجع على المشتري وان شاء اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجانى ولو قتله الاجنبى فللبائع ان يضمن

المشتري قيمته ولا سبيل له على القاتل والمشتري يرجع على عاقلة القاتل بالقيمة في ثلث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صار مستردا حتى انه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه حبس من البائع صار مستردا ويكون هلاكه على البائع وان وجد منه حبس ثم هلك بعده فانه ينظر ان هلك من سرية جناية البائع صار مستردا ايضا ولا ضمان على المشتري وان هلك لا من سرية جنائته فعليه ضمانه ويطرح حصة النقصان بالجناية ولو قتله البائع او سقط في بئر حفرها البائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها وباعها وربح فيها تصدق بالربح ولو اشترى بثمنها شيئا آخر فربح فيه طاب له الربح كذا في السراج الوهاج * رجل اشترى دارا شراء فاسدا وقبضها فخربت خرابا فاحشا ثم خاصم البائع الى القاضي ف قضى القاضي للبائع بتيمة الدار يوم قبض المشتري كان للشفيعة ان ياخذها من المشتري بتلك القيمة رجل اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه ثم اعتقه او قتله و قيمته يوم القتل والاعتاق * كثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى من رجل عبدا بمكاتب او مدبرا وبام ولد وتقا بضا ملك مشتري العبد العبد ومشتري المكاتب والمدبر وام الولد لا يملكه وان قبضه باذن البائع وكذلك لو اشترى عبدا بمال الغير بغير اذن صاحبه ملك مشتري العبد العبد ولا يملك الاخر ما قبض حتى يجيز مالكة البيع وكذلك لو اشترى من رجل عبدا بشرب او بماء غير مرفوع في حوض او نهر او بئر او اشترى بذرا غير محصور فهو على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي * من اشترى جارية شراء فاسدا ليس له ان يطأها فان وطئها ولم يعلقها كان للبائع ان يستردها فاذا استردها ضمن المشتري مقرها للبائع وان اعلقها يضمن قيمتها فاذا وجبت القيمة فعلى تول شمس الائمة السرخسي لا مقر عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسئلة روايتان على رواية كتاب البيوع لا مقر عليه وعلى رواية كتاب الشرب عليه العقر هكذا في المحيط * رجل اشترى امة شراء فاسدا فلم يقبضها حتى امتقها فاجاز البائع اعتاقه منعت على البائع ولا شيء على المشتري ولو اشترى عبدا شراء فاسدا فقال للبائع قبل القبض اعتقه منى فاعتقه البائع منه كان العتق على البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه ثم قال للبائع هو حر لم يعتق فان قال بعد ذلك هو حر ان كان الكلام الاول بحضرة المشتري متق كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى حنطة شراء فاسدا فامر البائع

ان يطحنها فطحنها كان الدقيق للبائع وكذا لو كانت شاة فامر البائع بذبحها فذبحها ولو اشترى قفيز حنطة شراء فاسدا وامر البائع قبل القبض ان يخلطها بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى امه شراء فاسدا وزوجها بمهر مسمى فوطئها الزوج وقد كانت بكر اثم ان البائع خاصم فيها واخذها فالنكاح جائز والمهر للبائع ثم ان كان فيه وفاء بما نقصها من ذهاب العذرة فلا شيء على المشتري وان كان النقصان اكثر من المهر رجع به على المشتري كذا في المحيط * ولا يجوز بيع جارية بجاريتين الى اجل فان قبضها وزهبت عندها عندها ونصو قيمتها ولو نقضها غير المشتري كان للبائع خيار ان يضمن الفاقى والمشتري بقيمته ثم رجع المشتري على الفاقى ولو ولدت ولدين ومات احدهما اخذ الجارية والولد الباقي ولم يضمنه قيمة الميت ويضمن نقصان الولادة الا اذا كان في الولد وفاء ولومات الولد بجنايته يضمن قيمته ولومات الام وحدها اخذ الولدين وقيمة الام كذا في محيط السرخسى * اشترى عبدا شراء فاسدا وقبضه باذن البائع ونقده الثمن ثم اراد البائع ان يأخذ عبده كان للمشتري ان يحبس العبد منه الى ان يستوفي الثمن فان مات البائع ولا مال له غير العبد كان المشتري احق بالعبد من غرماء البائع فيباع بحقه فان كان الثمن الثانى مثل الثمن الاول اخذه المشتري وان فضل الفضل لغرماء البائع وان كان الثمن الثانى اقل كان هو اسوة لسائر غرماء البائع يضرب هو معهم ببقية حقه في ما يظهر من التركة وان مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمته ولو اشتراه بالدفدين كان له على البائع قبل الشراء شراء فاسدا وقبضه باذن البائع ثم ان البائع اراد استرداد المبيع بحكم فساد البيع واراد المشتري حبسه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فاذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري فغنى ما اذا وقع الشراء فاسدا لا يكون المشتري احق بالعبد كذا في المحيط * رجل باع عبدا ببيع فاسدا ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراه البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ويقال ابرأتك من الغلام ثم ملك عند المشتري كان برياً من الغلام لانه اذا ابراه من الغلام فقد اخرجته من ان يكون مضمونا وصار امانة فلا يضمن عند الهلاك كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى غلاما بخمسمائة وقيمته خمسمائة شراء فاسدا وقبضه نازدات قيمته من قبل السعر حتى صار يساوى الفاقباعة فعليه خمسمائة لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو فصب عبد اقيمته الف فازدادت

قيمته حتى صارت الفين ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان وصل الى الغاصب بعد ما اشتراه فعليه الفان وان لم يصل حتى مات فعليه الف لان الزيادة في الغصب امانة وانما تصير مضمونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجد كذا في الظهيرية * فأصب العبد اذا اشتراه من المغصوب منه شراء فاسدا واعتقه نفذ اعتاقه لانه اعتقه بعد القبض كذا في فتاوى قاضيجان * ولو رد المشتري المبيع على بائعه في الشراء الفاسدا انفسخ العقد على اى وجه رد عليه ببيع او هبة او صدقة او بعارية او ودیعة وكذلك لو باعه من وكيل البائع بالشراء وسلم اليه برى من ضمانه ولو باعه من عبد البائع وهو ماذون له في التجارة وليس عليه دين لا يجوز لكن البيع فاسد ينفسخ عليه ولا يبرأ من الضمان حتى يصل المبيع الى البائع ولو كان العبد ماذونا في التجارة وعليه دين صح البيع وتقرر عليه الضمان للبائع ولو كان اشترى من العبد الماذون عليه دين وقبضه باذنه ثم باعه من سيده جاز بيعه من السيد وتقرر عليه الضمان للعبد وان كان العبد لادين عليه لا يجوز ابيع الثانى ولكن ينفسخ البيع الاول ويبرأ من ضمانه بالرد على السيد لان رده على مولى العبد كرده على العبد ولو باعه من مضارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا ينفسخ البيع ولو كان البائع وكىلا لغيره بالشراء فاشترى من المشتري منه لموكله صح البيع الثانى ويثبت عليه الثمن للمشتري وتقرر له الضمان على المشتري الاول فيلتقيان قصاصا الا اذا كان في احد هما فضل يرد كذا في شرح الطحاوى * ولو كان المبيع ثوبا فصبغه المشتري بصبغ يزيد من الاحمر والاصفر ونحوهما روى عن محمد رح ان البائع بالخيار ان شاء اخذه واعطاه مازاد الصبغ فيه وان شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو باع ارضا بيعا فاسدا فجعله المشتري مسجدا لا يبطل حق الفسخ ما لم يبين في ظاهر الرواية فان بناه بظل في قول ابى حنيفة رح وغرس الاشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضيجان * وفي نوادر ابن سماعة عن ابى يوسف رح رجل اشترى عبدا شراء فاسدا ثم ان المشتري اذن له في التجارة فلحقه دين ثم ان البائع خاصم المشتري في استرداد العبد فانه يرد اليه ولا سبيل للغرماء عليه ويضمن المشتري الاقل من قيمة العبد ومن الدين للغرماء كذا في المحيط اشترى جارية شراء فاسدا وقبضها باذن البائع ثم انه يريد ان يستردها من المشتري بحكم فساد البيع فاقام المشتري بينه وبينها من فلان بكذا فارصدقه

فان صدقه البائع فيه ضمنه فيمتها وان كذب في ما قال كان له ان يسترد هاهنا فان اشترى البائع الجارية ثم حضر الغائب وصدق المشتري كان له ان يسترد الجارية من البائع وان كان البائع الاول صدق المشتري في ما قال واخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الاول استرداد الجارية سواء صدق الذي حضر المشتري الاول او كذب به ولو قال بعته من رجل ولم يسمه وكذب به البائع كان للبائع ان يسترد هاهنا فان استرد ثم جاء رجل فقال المشتري عنيت هذا فان كذب ذلك الرجل المشتري فلا استرداد ماض وان صدق فكذلك كذا في المحيط *

اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد ان كان يدعى الفساد بشرط فاسد او اجل فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان ادعى الفساد لمعنى في صلب العقد بان ادعى انه اشتراه بالف درهم ورطل من خمر والاخر يدعى البيع بالف درهم في ظاهر الرواية القول قول مدعى الصحة ايضا والبيينة بينة الاخر كما في الوجه الاول هكذا في فتاوى قاضي خان * الباب الثاني عشر في احكام البيع الموقوف وبمع احد الشريكين * اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقلين والمعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه ايضا كذا في فتاوى قاضي خان * ثم اذا صححت الاجازة في ما اذا كان الثمن شيئا يتعين بالتعيين وكان الثمن قائما فالثمن يكون للبائع دون المجهز ويرجع المجهز على البائع بقيمة ماله ان كان من ذوات القيم وبمثلته ان كان من ذوات الامثال هكذا في المحيط * ولو ملك الثمن في يد البائع قبل الاجازة او بعدها هلك اماته ولو هلك المبيع في يد المشتري فللمالك ان يضمهما اليهما شاء فان ضمن المشتري يرجع بالثمن على البائع ان نقده وان ضمن البائع فان كان المبيع مضمونا عنده نفذ البيع وان كان اماته عنده فان سلم او لاثم باع نفذ البيع وان باع او لاثم سلم لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري كذا في محيط السرخسي * وان امات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك يملك المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صبيا او محجورا عليه فيتوقف هذا اذا لم يضاف الفضولي الى غيره فان اضافه بان قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف والصحيح انه يكفي في التوقف ان يضاف

في احدا لكلامين الى فلان وفي فروق الكرا بيسي لوقال اشتريت لفلان بكذا والبائع يقول بعث منك بطل العقد في اصح الروايتين هكذا في النهر الفائق * وان قال البائع للفضولي بعث هذا منك لاجل فلان فيقول الفضولي قبلت او اشتريت او يقول اشتريت منك هذا لاجل فلان فيقول بعث ينفذ العقد على المشتري ولا يتوقف ولا يتأيت في موضع آخر لوقال صاحب العبد للفضولي بعث منك هذا العبد بكذا وقال الفضولي قبلت لفلان او قال اشتريت لفلان او بدأ الفضولي فقال اشتريت منك هذا العبد لفلان فقال البائع بعث منك فالصحيح ان العقد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي هكذا في المحيط * رجل قال لغيره اشتريت عبدك هذا من نفسي بالف درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد اجزت وسلمت قال محمد بن حريز يجعل كلام المولى بيعا السامة رجل باع عبد الغيرة بغير ان نه فقال المولى قد احسنت واصبت ووفقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله ان يرد وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لوقال كفتني مؤنة البيع احسنت فجزاك الله خيرا لم يكن ذلك اجازة للبيع الا ان محمد بن حريز قال قوله احسنت واصبت يكون اجازة استحسانا كذا في فتاوى قاضي خان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانا راض بالبيع او اجزته مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي * وفي المنتقى ان قوله بئس ما صنعت اجازة بشر من ابي يوسف رحمهما الله تعالى رجل باع عبدا رجلا بغير امره فبلغه الخبر فقال للبائع قد وهبت لك الثمن او تصدقت به عليك فهذا اجازة ان كان قائما كذا في الظهيرية * بلغ مالك ان فضوليا باع ملكه فسكت لا يكون اجازة ولو بلغ البيع فاجازه قبل علمه بمقدار ثمنه ثم علم المقدار ورد البيع فالمعتبر اجازته لارده باع الفضولي او المودع بلاذن المودع فبرهن المالك على اجازة البيع حال قيام المبيع لا يتمكن من اخذ الثمن من المشتري الا ان يكون وكيل من الفضولي في قبض الثمن باع عبد غيره فمات العبد ثم ادعى المالك انه كان امره بالبيع يصدق وان قال بلغني البيع واجزته لا يصدق كذا في الوجيز للكردي * رجل باع عبدا رجلا بغير ان نه بمائة درهم فجاء المشتري الى مولاه واخبره ان فلانا باع عبده بكذا فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد اجزت قال محمد بن حريز ان كان فلان باعه بمائة درهم او اكثر فهو جائز وان كان باعه باقل من مائة لا يجوز وكذا لو باعه بمائة دينار لا يجوز واجازته تكون على الصنف الذي ذكر وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جائز فهو على ما وصفنا ولو قال ان باعك بمائة درهم اجزت ذلك لم يجز ولا يكون ذلك

اجازة بل يكون عدة فان باعه بعد هذا ان شاء اجاز وان شاء لم يجز كذا في فتاوى قاضيخان *
 باع ثوب غيره بغير امره فصبغه المشتري فاجاز رب الثوب البيع جاز ولو قطعة وخاطه لم يجز
 لان المبيع قد هلك كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى الفضولي شيئا لغيره ولم يصف الى غيره
 حتى كان الشراء له فظن المشتري والمشتري له ان المشتري له فسلم اليه بعد القبض بالثمن الذي
 اشتراه به وقبل المشتري له فاراد ان يسترد من صاحبه بغير رضا لم يكن له ذلك ولو اختلفا
 فقال المشتري له كنت امرتك بالشراء وقال المشتري اشتريته لك بغير امرك فالقول قول المشتري له
 لان المشتري لما قال اشتريته لك كان ذلك اقرارا منه بامره كذا في البدائع * رجل اشترى
 عبدا شراء فاسدا بالف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة دينار ان قبضه البائع كان ذلك فسخا
 للبيع الفاسد ومالم يقبضه لم يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * رجل باع عبدا لغيره بغير اذن صاحبه
 بالف درهم وقبله المشتري وباهه آخر من آخر بالف درهم بغير امر صاحبه وقبله المشتري الثاني
 توقف العقدان واذا بلغ المولى ذلك فاجازهما ينصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين
 الخيار كذا في المحيط * وكذلك لو كان الفضولي واحدا باعه منهما وقال الكرخی مسئله الفضولي في ما
 اذا باعه منهما معا لانه لوه' قب بين العتدين كان الثاني فسخا للاول ومن اصحابنا من لا يجعل الثاني
 فسخا للاول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسى * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن حرج رجل
 باع ثوب غيره من ابن نفسه بغير امره وماله والابن صغير ماذون او باعه من عبده الماذون له وعليه دين
 ازاد دين عليه ثم ان البائع اعلم رب الثوب انه قد باع ثوبه ولم يعلمه ممن باعه لا يجوز ذلك الا في عبده
 المدينون كذا في المحيط * والبيع احق من النكاح والاجارة والرهن حتى لو باع فضولي امته رجل وزوجها
 فضولي آخر من آخر او آجرها او رهنها فاجازهما المولى معاجاز البيع وبطل غيره والعنق والكتابة
 والتدبير احق من غيرها والهبة والاجارة احق من الرهن والهبة احق من الاجارة والبيع احق من
 الهبة في الدار واستويا في العبد كذا في الكافي * ولو قال اشتريت عبدك هذا من نفسي ومن فلان
 بالف درهم يعني امس فقال المولى قد رضيت لم يجز في شيء ولو قال اشتريت عبدك هذا امس
 اشتريت نصفه من نفسي بخمس مائة ونصفه من فلان بخمس مائة فهو جائز في النصف الذي
 اشتراه من فلان اذا قال المولى اجزت كذا في المحيط * والمشتري نسخ البيع قبل الاجازة
 وكذا للفضولي قبلها كذا في الوجيز للكردي * ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي

يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة والده او وصيه او جده او القاضي وكذا المعتوه والصبي المحجور ان ابلغ سفيا يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى او من مال وهب له او اشترى شيئاً يتوقف على اجازة المولى وان باع رجل مبداه الماذون المديون بغير اذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء وان باع المولى العبد الماذون بغير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك ثم اجاز الغرماء بيعه صحته ويهلك الثمن على الغرماء وان اجاز بعضهم البيع ونقض بعضهم بحضرة العبد والمشتري لا يصح الاجازة ويبطل البيع ومن الموقوف اذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من اعيان ماله ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع ومنه المرتد اذا باع او اشترى يتوقف ذلك ان قتل على رده او مات او لحق بدار الحرب بطل تصرفه وان اسلم نفذ بيعه اذا دفع ارضه مزارعة مدة معلومة على ان يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل او لم يزرع فباع صاحب الارض يتوقف على اجازة المزارع هكذا في فتاوى قاضيخان *

رجل اشترى من رجل ثوبا فباعه البائع من آخر بفضل عشرة دراهم ثم اجاز المشتري البيع لا يجوز بالا اجازة كذا في الحاوي * جارية بين رجلين باعها احدهما بغير اذن الشريك وقبضها المشتري فاصتقها ثم اجاز الشريك البيع لا يجوز في حصته كذا في فتاوى قاضي خان * في ثوب ادرا بن سماعة اذا باع احد الشريكين نصف الدار مشاعا ينصرف ذلك الى نصيبه ولو باع فضرى نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع الى نصيبهما فان اجاز احدهما صح في النصف الذي هو نصيب المجيز وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد وزفر رح البيع جائز في ربعها كذا في المحيط * رجلان بينهما صبرة من طعام فباع احدهما قفيزا من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فاجاز الشريك بيعه او لم يجز جاز البيع ويكون جميع الثمن للبائع وان باع احدهما قفيزا فاجاز الشريك ثم كاله للمشتري فضاع ما بقى كان للشريك على البائع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك اجاز البيع حتى ضاع ما بقى من الطعام اخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل احدهما قفيزا من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فاجاز الشريك بيعه كان الثمن بينهما نصفين وان لم يجز الشريك بيعه واخذ من المشتري نصف ما باع فاراد المشتري ان يرجع على البائع

على البائع بتمام القفيز ليس له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء رجع بنصف الثمن على البائع وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضي خان * قرية مشتركة بينهما باع احدهما منها دوراً وقراحين او ثلثاً جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجوز وكذا اذا باع حجرة منها لم يجوز وكذا بيع طريق في ارض بينهما لا يجوز الا برضاة ولو باع البيت من الدار ثم باع بقية الدار جاز في النصف واذا باع نصف بناء من غير ارضه لم يجوز كذا في المحيط * واذا كانت الحنطة او الموزون مشتركة بين اثنين فباع احدهما نصيبه من شريكه او من الاجنبي فنقول اذا كانت الشركة في المال بسبب الخلط منهما باختيارهما او بالاختلاط من غير اختيارهما يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبي الا باذن شريكه واذا كانت الشركة بسبب الميراث او الشراء او الهبة يجوز بيع احدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبي بعد اذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى * ذكر في النوازل باع نصيباً له من الشجرة بغير اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار بلغت او ان القطع جاز البيع وان لم يبلغ فالبيع فاسد في الوقعات نخل بين شريكين وعليها تمر وارض بين اثنين وفيها زرع قال لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي ان يجوز كذا في المحيط * واذا قال لا خربت منك نصيبى من هذه الدار بكذا وعلم المشتري بنصيبه ولم يعلم البائع جاز بعد ان يقر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد رَحِمَهُمَا لا يجوز علم البائع او لم يعلم وقال ابو يوسف رَحِمَهُمَا لا يجوز علم البائع او لم يعلم كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كان ثياب بين رجلين او غنم او ما اشبه ذلك مما ينقسم فباع احدهما حصته من شاة او ثوب فانه يجوز وليس لشريكه ان يبطله في رواية محمد رَحِمَهُمَا وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز الا باجازة شريكه وبه اخذ الطحاوى رَحِمَهُمَا كذا في المحيط * بثرو ارض بين رجلين باع احدهما نصيبه من البئر بطريقه في الارض جاز البيع في البئر ولا يجوز في الطريق وهو الصحيح ويتوقف على اجازة صاحبه فلو اجاز شريكه جاز البيع في الكل وان باع نصف البئر بغير طريق جاز هكذا في محيط السرخسى * اذا باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من اجنبي او من شريكه وان باع نصف البناء بدون الارض من اجنبي او من شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق اما اذا كان بغير حق جاز بيع نصفه من اجنبي ومن شريكه كذا في المحيط * ومن باع عبد رجل واراد المشتري رد العبد وقال انك بعته بغير امر صاحبه وجهد البائع ذلك وقال

بل بعثك بامر صاحبه فاذا المشتري بينه على اقرارها حب العبد انه لم يأمره ببيعه او اقام بينه على اقرار البائع بذلك لا يقبل بينته وان اقر البائع عند القاضي ان رب العبد لم يأمره بالبيع بطل البيع ان طلب المشتري ذلك ولو جحد رب العبد امره عند القاضي وغاب وطلب بائعه الفسخ فسخ القاضي البيع بينهما فان طلب المشتري تأخير الفسخ ليحلف الأمر على عدم الأمر ثم يؤجر فلو حضر الأمر وحلف اخذ العبد وان نكل ما د البائع ولو حضر وجحد الأمر عند القاضي والمشتري غائب لم يأخذ العبد وللبائع ان يحلف رب العبد بالله ما امرتني ببيعه فان نكل ثبت امره وان حلف ضمن البائع ونفذ بيعه ولو مات رب العبد قبل حضوره وورثه بائعه وجحد الأمر وبرهن لا يقبل بينته وان برهن على اقراره بمشترية بعدم الأمر بعد موته تقبل ولو ورثه البائع وخبره فان ادعى غيره جحد الأمر يسمع ولمشترية ان يحلف بالله ما تعلم ان المولى ما أمره ببيعه فان نكل ثبت الأمر وان حلف اخذ نصف العبد ورجع المشتري على البائع بنصف الثمن وخير في النصف الآخر هذا اذا اقر المشتري بان العبد ملك الأمر فلو جحد لفا قول الأمر حتى يبرهن على ملكه كذا في الكافي * الباب الثالث عشر في الاقالة * قال ابو حنيفة رحمه الله في فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق غيره ما الا ان لا يمكن جعلها فسخا بان ولدت المبيعة فيبطل كذا في الكافي * اذا باع جارية بالف درهم وتقايلا العقد فيها بالف درهم صححت الاقالة وان تقايلا بالف وخمسمائة صححت الاقالة بالف ويلغو ذكر الخمسمائة وان تقايلا بخمسمائة فان كان المبيع قائما في يده المشتري على حاله لم يدخله ميب صححت الاقالة بالالف ويلغو ذكر الخمسمائة فيجب على البائع رد الالف على المشتري وان دخله ميب يصح الاقالة بخمسمائة ويصير المحطوط بازاء النقصان ولو كانت الاقالة بجنس آخر ذكر في عامة الكتب انها تصح الاقالة عند ابي حنيفة رحمه الله بالثمن الاول ويلغو ذكر جنس آخر وان ازداد المبيع ثم تقايلا فان كان قبل القبض صححت الاقالة سواء كانت الزيادة منصلة او منفصلة وان كانت بعد القبض ان كانت منفصلة فالاقالة باطلة عنده وان كانت منصلة صححت الاقالة عنده هكذا في المحيط * اقلني حتى اؤخر كك الثمن سنة او اقلني حتى اضع عنك خمسين تصح الاقالة لا التأخير والمحط وقال الثاني جاز ايضا اصله ان الاقالة تصح عند الثاني بلفظين احدهما ماض والآخر مستقبل كقوله اقلني فقال الآخر اقلت وقال محمد رحمه الله لا ابيضا بين كالبائع واختار في الفتاوى قول محمد رحمه الله كذا في الوجيز للكردي * رجل باع شيئا ثم قال للمشتري

اقلنى بالبيع فقال قد اقلتك لم يكن ذلك اقالة في قول البيهقي ومحمد رح في ظاهر الرواية حتى يقبل البائع بعد ذلك قلب كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال المشتري تركت البيع وقال البائع رضيت واجزت يكون اقالة كذا في الخلاصة * بيع بمن باذنه (فقال ادا) لا تصح الاقالة ما لم يقل (يذيرتم) وبه يفتى كذا في الوجيز للكردي * ولو طلب البائع الاقالة من المشتري فقال المشتري هات الثمن وقبل البائع فهو كقول البائع اقلنى كذا في الخلاصة * جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا ادفعه بهذا الثمن فاخبر به المشتري فقال انا لا اريده ايضا لا يفسخ كذا في القنية * وينقعد بالتعاطى ولو باع احد الجانبين هو الصحيح كذا في النهر الدائق * قبض الطعام المشتري وسلم بعض الثمن ثم قال بعد ايام ان الثمن خال فرد البائع بعض الثمن المقبوض فمن قال البيع ينقعد بالتعاطى من احد الجانبين جعله اقالة وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردي * اشترى ابريسما فاخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملي فخذته وادفع الى الثمن فاي البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة لا بيع مبتدأ طلب البائع من المشتري ففسخ البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ورفعه اليه فاخذه منه ورد المبيع فهو فسخ كذا في القنية * باع من آخر ثوبا فقال له المشتري قد اقلتك البيع في هذا الثوب فاقطعه قميصا فقطع البائع قميصا قبل ان يتفرقا ولم ينكلم بشيء كان اقالة كذا في فتاوى قاضيخان * وشرط صحة الاقالة رضا المتقايين والمجالس وتقابض بدل "الصرف في اقالته وان يكون المبيع محل الفسخ بسائر اسباب الفسخ كالرد بخيار الشرط والرؤية والعيب عندا ببيهقي ومحمد رح فان لم يكن بان ازداد زيادة تمنع الفسخ بهذه الاسباب لا تصح عندا ببيهقي ومحمد رح وقيام المبيع وقت الاقالة فان كان هالك وقت الاقالة لم تصح واما قيام الثمن وقت الاقالة ليس بشرط اذا تبايعا عينا بدين كالدراهم والدينارين او لم يعينا والفلوس والمكيل والموزون والعدييات الموصوفة في الذمة ثم تقايلا والعين قائمة في يد المشتري صححت الاقالة سواء كان الثمن قائما او هالكا وان تقايلا بعد هلاك العين لم تصح وكذا ان كانت قائمة وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع بطلت الاقالة وكذا اذا كان المبيع عديين وتقابضا ثم هلكا ثم تقايلا لا تصح الاقالة وكذا الركان احدهما هالك وقت الاقالة والاخر قائما وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل الرد بطلت الاقالة ولو تبايعا عينا بعين وتقابضا ثم هلك احدهما في يد مشتريه ثم تقايلا صححت الاقالة وعلى مشتري الهالك قيمته ان لم يكن له مثل ومثله

ان كان له مثل فيسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين وكذلك لو تقايلا والعينان قائمان ثم هلك
احدهما بعد الاقالة قبل الرد لا تبطل الاقالة هكذا في البدائع * ولو هلكا قبل التراد بطلت الاقالة
كذا في المحيط * رجل باع من آخر كرم او سلم فاكل المشتري نزلها سنة ثم تقايلا لا تصح وكذلك لو هلك
الزيادة متصلة او منفصلة او استهلكها اجنبى كذا في الخلاصة * ولو اسلم عبدا في طعام فقبض الطعام
فمات العبد ثم تقايلا صححت الاقالة ويأزمه قيمته كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى عبدا بنقرة
او بمصوغ وتقابضا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تقايلا والفضة قائمة في يد البائع صححت الاقالة
وعلى البائع رد الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد ذهبا لافضة ولو كان العبد وقت الاقالة ثم هلك
قبل الرد على البائع فعلى البائع ان يسترد الفضة ويسترد قيمة العبدان شاء ذهبا وان شاء فضة كذا
في البدائع * رجل اشترى صابونا رطبا وقبضه فجف منه وانقص وزنه بالجفاف ثم تفاسخا
البيع صح الفسخ ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل النقصان رجل اشترى لحما
او سمكا او شيئا يتسارع اليه الفساد فذهب المشتري الى بيته ليحيىء بالثمن فطال مكثه وخاف
البائع ان يفسد كان للبائع ان يبيعه من غيره استحسانا وللمشتري الثانى ان يشتري من البائع
ثم ينظر ان كان الثمن الثانى اكثر من الثمن الاول كان عليه ان يتصدق بالزيادة وان كان
انقص فالنقصان يكون من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضى خان *
رجل اشترى حمرا او قبضه ثم جاء بالحمرا بعد اربعة ايام ورده على البائع فلم يقبل البائع
صريحا واستعمل الحمرا ايا ما ثم امتنع من رد الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية *
باع امة وانكرا لمشتري الشراء لا يحل للبائع ان يطاءها ما لم يعزم على ترك الخصومة لان البيع
لا يفسخ بجهود المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة حل له ان يطاءها وكذا لو باع
جارية ثم انكر البيع والمشتري يدعى لا يحل للبائع ان يطاءها فان ترك المشتري الدوى
وسمع البائع انه ترك الخصومة حل له الوطؤ كذا في فتاوى قاضى خان * اشترى من رجل
عبدا بامه وتقابضا ثم ان المشتري باع نصفه من رجل ثم اقال البيع في الامة بعد ذلك جازت
الاقالة وكان عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يبع لكن قطعت يد العبد واخذ الارش ثم اقال
البيع في الامة كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبدا بالف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد
فقال له

فقال له البائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والتمن كان ذلك نقضا للبيع ولا يصح هبة
التمن كذا في فتاوى قاضيخان * قوم في السفينة وقد اشترى قوم من رجل منهم في السفينة
امتنعة فحيف الغرق ووقع الاتفاق على القاء بعض الامتنعة من السفينة حتى تخف السفينة فقال
يائع الامتنعة من طرح منكم المتاع الذي اشترى مني فقد افلته البيع فطرحوا صحت الاقالة
استحسانا كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا ثم ادعى انه باعه من البائع باقل مما اشتراه
قبل نقد التمن فسد البيع وادعى البائع انه اقال البيع كان القول قول المشتري في انكار الاقالة
مع يمينه ولو كان البائع يدعى انه اشتراه من المشتري باقل مما باع والمشتري يدعى الاقالة
يحلف كل واحد منهما كذا في الظهيرية * الوكيل بالبيع يملك الاقالة قبل قبض التمن
في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله والوكيل بالشراء ذكر شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام
المعروف (بحر الرزاق) انه لا يملك الاقالة كذا في فتاوى قاضي خان * ويصح اقالة الموكل
مع البائع والمشتري واقالة الوارث والوصي جائزة ولا يجوز اقالة الموصي له كذا في القنية *
ويجوز الاقالة في المكمل من غير وكيل ولا يصح تعليق الاقالة بالشرط بان باع ثوبا من زيد فقال زيد
اشترته رخيصة فقال ان وجدت مشتريا بالزيادة فبعه منه فوجد فباعه بازيد لا ينعقد البيع الثاني
كذا في الوجيز للكردي * والاقالة لا تبطل بالشروط الفاسدة عند ابي حنيفة رحمه الله لانها فسخ كذا
في محيط السرخسي * من له دين مؤجل اذا اشترى بذلك الدين ممن عليه شيئا وقبضه ثم تقايلا
لا يعود الاجل ولورده بالعيب بقضاء كان فسخا من كل وجه فيعود الاجل ولو كان بالدين كفيل
لا يعود الكفالة في الوجهين كذا في الفتاوى الكبرى * باع بقره ثم قال لمشتريها بعثها منك رخيصة
فقال المشتري ان كانت رخيصة فبعتها واشترى فيها لنفسك واوصل الى تمن بقرتي النى بعثها مني
فباعها وربح فان كان قبل القبض او بعده لكن قال له مشتريها بعها لنفسك فهو فسخ والربح له والا
فهو توكيل والربح للموكل باعت ضيعة مشتركة بينها وبين ابنها البائع واجاز الابن البيع ثم اقامت
الام واجاز الابن الاقالة ثم باعها ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لان بالاقالة
يعود المبيع الى ملك العاقد لا الى ملك الموكل والمجيز اشترى كرما بالذهب دفع مكانه حنطة
ثم تقايلا البيع قيل له ان يطلب الحنطة اشترى بدراهم خياد ودفع زبوا مكانها وتجاوز بها
البائع ثم تقايلا للمشتري ان يرجع الى البائع بالخيار اشترى شيئا له حمل ومؤنة ونقله

الى موضع آخر ثم تقايلا بمؤنة الرد على البائع اشترى بقرة وتقايضا ثم تقايلا والبقرة بعد في يد المشتري
يجلبها وياكل لبنها فللبائع ان يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري تبطل الاقالة
ولا يسقط ضمان اللبن من المشتري لظهور الاقالة في حق القائم دون الهالك كذا في القنية *
ولو اشترى ارضاً مع زرعها وحصد المشتري ثم تقايلا صححت في الارض بحصتها من الثمن
بخلاف ما لو تقايلا بعد اذ راكمه فانها لا تجوز كذا في النهر الفائق * رجل اشترى شيئاً وتقايضا
ثم كسدت الدراهم ثم تقايلا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة كذا في الخلاصة *
ولو اشترى ارضاً فيها اشجار فقطعها ثم تقايلا صححت الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائع
من قيمة الاشجار وبسليم الاشجار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الاشجار واذا لم يعلم به
وقت الاقالة بخير ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في القنية * اقالة الاقالة
جائزة الاقالة السلم كذا في النهر الفائق * ولو باع بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع
من غيره لم يجز ولو قال البائع البيع ثم اقال البائع بائعه الاول جاز وكذا بيعه من بائعه يجوز
كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضيعة * المراجعة بيع
بمثل الثمن الاول وزيادة ربح والتولية بيع بمثل الثمن الاول من غير زيادة شيء والوضيعة بيع
بمثل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط * ولو باع شيئاً مراجعة ان كان الثمن
مثلياً كالكيل والموزون جاز البيع اذا كان الربح معلوماً سواء كان الربح من جنس الثمن الاول
اولم يكن وان لم يكن مثلياً كالعروض ان باعه مراجعة ممن لا يملك العرض لا يجوز وان باعه
ممن يملك ذلك العرض ان باعه بالعرض الذي في يده وربح عشرة جاز وان باعه بربح
(دع يارده) لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس جاز وله الخيار فاذا اختار العقد يلزمه احد عشر متحسناً
وكذا لو باعه التولية ولا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس جاز وله
الخيار وهكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى ثوباً بعشرة فاعطى بهادينارا او ثوباً ف رأس المال
العشرة حتى لو باعه مراجعة لزم المشتري الثاني عشرة ولو اشترى ثوباً بعشرة خلاف نقداً لبلد
فباعه بربح درهم فالعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح الى رأس المال فقال
ابيعك بربح (دع يارده) فالربح من جنس الثمن كذا في المحيط * ولو اعطى الزبوف مكان الخيار وتجوز بها
البائع فله ان يبيع مراجعة على الخيار كذا في الحاوي * ولو اعطاه بالثمن مريضاً او رهناً فهلك

يبيع مـرابحة على الدراهم كذا في محيط المرخصى * باع متاعا مـرابحة واخبره ان رأس ماله مائة دينار فلما اراد ان يدفع الثمن قال اشتريته بدنانير شامية والبيع ببغداد قال ليس له الا نقد بغداد وان اقام بينة انه اشتراه بدنانير شامية قبلت بينته ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط * ولو وهب المشتري المبيع من اعدان ثم رجع في الهبة فله ان يبيع مـرابحة وكذا لو باعه ثم رد عليه بعين او خيار او اقاله فلو تم البيع فيه ثم رجع اليه بميراث او هبة لم يكن له ان يبيعه مـرابحة واذا كان المبيع جملة مما يكال او يوزن او يعد وهو غير متفاوت كان للمشتري ان يبيع بعض تلك الجملة وان كان جملة مما يختلف او عدديا متفاوتا فان باع بعضها مشاعا مـرابحة جاز وان باع معيناً فان كان الثمن جملة لم يجوز ان يسمي لكل واحد ثمناً جاز يبيعه مـرابحة على ما سمي له في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الحاوي * ولو اسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما ونوعهما وصفتهما وذرعهما على السواء وقبضهما عند محل الاجل واراد ان يبيعهما مـرابحة على خمسة يكره ما لم يبين وقال لا يكره كذا في الكافي * واذا اشترى ثوبا واحدا واحترق نصفه فليس له ان يبيع النصف الثاني بنصف الثمن وان كان الباقي نصف الثوب باعتبار الذرعان كذا في المحيط * فاصب العبد اذا قضى عليه بقيمة العبد عند الاباق ثم صاد العبد من الاباق فله ان يبيعه مـرابحة على القيمة التي فرم الا انه يقول قام على بكذا وكذا واشترى عبدا بخرق قبضة نابق يقضى القاصى عليه بالقيمة للبائع كذا في الفتاوى الكبرى * رجل وهب لرجل ثوبا على عوض اشترط وتقابضا فليس له ان يبيعه مـرابحة في قياس قول ابي حنيفة رح كما في الصلح واما في قياس قول ابي يوسف رح فان العوض مثل قيمة الهبة فلا باس بان يقول قام على بكذا ولا يقول اشتريته رجل ورث عبدا فباعه بالف ثم اقال البيع بعد التقابض او قبله فاراد ان يبيعه مـرابحة لم يبيعه في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في الحاوي * ولو اشترى مخنوم حنطة بمخنومى شعير بغير عينهما ثم تقابضا فلا باس بان يبيع الحنطة مـرابحة وكذلك كل صنف من المكيل والموزون بصنف آخر ولو اشترى قفيزا من الحنطة بقفيزى شعير بغير عينهما ثم باع الحنطة بربح ربع الحنطة لم يجوز هذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة ثم باعه بربح درهم كذا في المحيط * ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد ثمناً لا يجوز بيع احدهما مـرابحة وان سمي لكل واحد منهما ثمناً جاز مندهما وعند محمد رح لا يجوز ومن اشترى شيئا واغلى في ثمنه فباعه مـرابحة على ذلك جاز

وقال ابو يوسف رح اذا زاد زيادة لا يتغابن الناس فيه فاني لا احب ان يبيعه مرابحة حتى يبين رجلا ان
اشترى مكيلا او موزونا او معدودا متقاربا واقتسماه جاز لكل منهما ان يبيع حصته مرابحة ولو كان
بيا با ونحوها فاقسمها لم يجز لكل واحد منهما بيع حصته مرابحة كذا في محيط السرخسى * اشترى
دنانير بدراهم فاراد ان يبيع الدنانير مرابحة لا يجوز كذا في الظهيرية * اشترى متاعا ورقم
بأكثر من ثمنه فباع مرابحة على الرقم جاز ولا يقول قام على بكذا وكذا الورث ارا تهب
مالا وباع برقمه وهذا اذا كان عند البائع ان المشتري يعلم ان الرقم غير الثمن اما اذا علم
ان المشتري يعلم ان الرقم والنمن سواء فانه كان خيانة فله الخيار كذا في محيط السرخسى *
ولو اشترى نصف عبد بمائة ثم اشترى النصف الآخر بمائتين فله ان يبيع أى النصفين شاء
مرابحة على ما اشتراه فان شاء باع الكل على ثلثمائة درهم مرابحة كذا في الحاوى * ويجوز ان يضم
الى رأس المال اجرا لقصاره والصبغ والطراز والقتل والحمل وسوق الغنم والاصل ان صرف
التجار معتبر في بيع المرابحة فما جرى العرف بالحاقه برأس المال يلحق به وما لا فلا كذا في الكافي *
ولا يحمل عليه ما انفق عليه في سفره من طعام ولا كراء ولا مؤنة لانعدام العرف فيه ظاهر كذا
في المبسوط * ولا يضم اجرة الراعى والتعليم للعبد صنامة او قرآنا او علما او شعرا او كراء بيت الحفظ
وعلى هذا لا يضم اجرة سائق الرقيق وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا لا يضم اجرة الطبيب
والرائض والبيطار وجعل الآبق واجرا الحفان والغداء في الجنابة وما يوخذ في الطريق من الظلم
الا اذا جرت العادة بضمه كذا في النهر الفائق * ولا يلحق اجرة الحجامة ولا يزيد اجرا لكيا لين
في ثمن الطعام كذا في الحاوى * ويضم اجرة السمسار في ظاهر الرواية ولا يضم ثمن الجلال
ونحوها في الدواب ويضم الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان مرفا وزيادة ويضم حلف الدواب
الا ان يعود عليه شيء متولد منها كالبا نها وصوفها ومنه ما يسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف ما اذا
آجر الدابة او العبد والدار واخذ اجرة فانه يراعى مع ضم ما انفق عليه لان الغلة ليست متولدة من
العين وكذا داجاة اصاب من بيضها يحتجب بما نال وما انفق ويضم الباقي ويضم اجرة التجصيص
والتطيين وحفر البئر في الدار ما بقيت هذه فان زالت لا يضم وكذا سقى الزرع والكرم وكشحه
توقصر الشوب بنفسه او طين او عمل هذه الاعمال لا يضم شيء منها وكذا التطوع متطوع بهذه الاعمال
او باعارة

أوباعارة كذا في فتح القدير * ويضم نفقة كرى الانهار وجعل القناة والمسناة والكراب وفرس الاشجار
 مادامت باقية وكذا نفقة اجر الجاز للثمر واللفاط ولا يضم اجر الحافظ كذا في محيط السرخسى *
 وإذا اشترى شاة واستاجر من يذبحها ويسلخها ويملحها فانه يضم ذلك كله الى رأس ماله وكذلك
 اذا اشترى نجاسا واستاجر من يضربه آنية يحتسب بذلك وكذلك الخشب ينحته ابوا با
 وكذلك اذا اشترى حطبانا اتخذ منه فحما فانه يحتسب اجر الموقد واللاتون والنقالين
 كذا في المحيط * ولو زوج مبداه لم يلحق مهره برأس المال ولو زوج امته لم يحط مهرها
 من رأس المال ولو اشترى لؤلؤة فنقبتها باجر يضم اجرة الى الثمن واما اليا فوثة فان كان ثقبها
 ينقصها فلا يضم وان كان يزيد خيرا او لا بد منه يضم ولو اشترى ثوبا وبطانة فاتخذها جبة وحشاها
 قطناورته او وهب له يضم اجرة القطن والخياطة الى ثمنه وكذلك لو ورث الثوب وبطنه بالفرو والذى
 اشتراه او كان الفرو مبرانا والظها رة شراء يضم ثمن الفرو والخياطة اليه ولو كان ثوبان احدهما شراء
 والاخر مبراث فباعهما مربعة وقال يقومان على بعشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره بشيء
 ولو صبغ الثوب الموروث بعصفر وانفق عليه درهماتم باصهما مربعة وقال يقومان على بكذا جاز
 كذا في محيط السرخسى * وان خان في المراجعة فهو بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء
 ترك وان خان في التولية حطها من الثمن وهذا عند ابى حنيفة رح فلو هلك المبيع قبل ان يرد
 او حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الخيانة لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره عندا بيع حنيفة رح
 وهو المشهور من قول محمد رح كذا في الكافي * اذا كان بالمبيع عيب فدلس فلما علم رضى به
 فله ان يبيعه مربعة وكذا لو اشتراه مربعة فجاء به صاحبه فله ان يبيعه مربعة على ما اخذ به كذا
 في الحاوى * واذا حدث بالمبيع عيب في يد البائع او في يد المشتري بأفة سماوية او بفعل المشتري
 او بفعل المبيع فله ان يبيعه مربعة بجميع الثمن من غير بيان عند علمائنا الثلاثة ولو كان الحادث
 من فعله او فعل اجنبى لم يبيعه مربعة حتى يبين وكذلك اذا حدث من المبيع نماء وهو قائم
 في يده كالنمرة والولد والصوف او هلك بفعله او فعل اجنبى لم يبيعه مربعة حتى يبين ولو هلك
 بأفة سماوية فجاز له ان يبيعه مربعة من غير بيان ولو اشترى جارية ثيبا فوطئها جاز له ان يبيعه مربعة
 من غير بيان وان كانت بكرالم يبيعها مربعة حتى يبين كذا في المحيط * واذا اشترى ثوبا فاصابه
 قرض فارا وحرقت نار يبيعه مربعة بلا بيان وان تكفر الثوب ينشره وطيه فانتقص لزمه البيان كذا

في الكافي * ولو استغل الدار والارض من غير نقص دخل فيها جاز له ان يبيعه مرة واحدة
من غير بيان ولو اشترى نسيئة لم يبيعه مرة واحدة حتى يبين وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن
مشروطا الا انه متعارف مرسوم في ما بين التجار مثل البياع يبيع الشيء ولا يطالبه بالثمن جملة
بل ياخذه منه منجما في كل شهرا وكل عشرة ايام فكثر المشائخ على انه ليس له ان يبين
ثم في الاجل المشروط اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان شاء رضى به وامسكه
وان شاء رده كذا في المحيط * فان استهلك المشتري المبيع او هلك فعلم بالاجل ازم البيع كذا
في النهر الفائق * ولو اشترى بالدين ممن عليه الدين شيئا وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل
ذلك من غيره فليس له ان يبيعه مرة واحدة من غير بيان وان كان يشتريه بمثل ذلك الثمن من غيره
فله ان يبيعه مرة واحدة سواء اخذه بلفظ الشراء او بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح
والشراء هكذا في الظهيرية * وفي كل موضع وجب البيان ولم يبين فاذا علم المشتري بذلك
فالمشتري بالخيار ان شاء مضى البيع بالثمن كله وان شاء رد المبيع فان لم يكن المبيع قائما
في يده لزمه جميع الثمن ولا خيار له كذا في الحاوي * واذا حط البائع عن المشتري بعض الثمن
بأه مرة واحدة بما بقي بعد الحط وكذلك لو حط عنه بعدما باع حط ذلك عن المشتري الثاني
مع حصته من الربح ولو كان ولا حط ذلك على المشتري الآخر ولو زاد المشتري في الثمن
بأه مرة واحدة على الاصل والزيادة جميعا وهذا مذهب علمائنا الثلاثة ولو اشترى ثوبا لم ينقد ثمنه
ثم بأه مرة واحدة جاز فان اخرا الثمن عنه شهرا بعد ذلك لم يلزمه ان يؤخر عن المشتري كذا
في المحيط * ولو هب الثمن كله جاز له ان يبيعه مرة واحدة على ما اشترى كذا في الحاوي * ومن اشترى
ثوبا وباع بربح ثم اشترى طرح كل ما ربح ان باعه مرة واحدة وان احاط بثمنه لم يبيعه مرة واحدة وهذا
عند ابى حنيفة رح وعندهما يبيعه مرة واحدة بالثمن الاخير فاذا اشترى ثوبا بعشرة ثم بأه بخمسة عشر
وتقابض ثم اشترى بعشرة يبيعه مرة واحدة بخمسة ويقول قام على بخمسة ولا يقول اشتريته بخمسة ولو اشترى
بعشرة وبأه بعشرين ثم اشترى بعشرة لا يبيعه مرة واحدة اصلا عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته اشترى
ثوبا بعشرة وبأه من سيده بخمسة عشر بأه سيده مرة واحدة على عشرة واذا اشترى سيده بعشرة وبأه
من العبد بخمسة عشر بأه العبد مرة واحدة على عشرة والمكاتب كالماذون ولو بين انه اشترى
من سيده الماذون المديون او من مكاتبه له ان يبيعه مرة واحدة على خمسة عشر كذا في الكافي *

ولو اشترى رب المال من المضارب مال المضاربة باعه مرة واحدة على حصته من الربح وكذا لو اشترى ممن لا يقبل شهادته له عند أبي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى من شريك له شركة هنان فلا بأس أن يبيعه مرة واحدة وهذا إذا كان الشيء لشريكه خاصة واشتراه لنفسه فاما إذا كان الشيء من الشركة واشتراه لخاصة نفسه فله أن يبيعه نصيب شريكه مرة واحدة على ما اشتراه ويبيع نصيب نفسه مرة واحدة على الثمن الأول كذا في الحاوي * رجل اشترى عبداً بال ألف درهم وتما بضائمه باعه مرة واحدة على ألف ومائة درهم وقد تقابضائمه بلغ المشتري الثاني أن شراء الأول كان بال ألف فحاصمه في ذلك فاقام بينة عليه بذلك فقال بائعه قد كنت اشتريتك بال ألف درهم ثم وهبته له ثم اشتريته بال ألف ومائة لم يصدق على ذلك فان طلب يمين المشتري على علمه وقال المشتري شهدني حين وهبته واشتريته بال ألف ومائة استخلفته على علمه ولولم يدع بيعه هذا ولكنه قال هذه المائة الزائدة انفتتها عليه في طعامه وفي حملته من الذي قد اشتريته فيه إلى هذا البلد فان كان انما باعه مرة واحدة على ما قام عليه فالقول قوله مع يمينه وان قال قد اشتريته بال ألف ومائة فباعه على ذلك لم يقبل قوله في هذه المائة انها نفقة رجل اشترى ثوباً بخمسة عشر درهماً ونقد الثمن ثم باعه بربح (دع يارده) واخبرانه قام علي عشرة ثم انتقد عشرة وربحها ثم قال بعده غلطت قام علي بخمسة عشر وكذب المشتري فانه لا يقبل بينة البائع على ما ادعى من رأس المال وان صدقه المشتري في ذلك قيل له اعط خمسة دراهم ونصفاً او رد المبيع في قول أبي يوسف ربح واما في قياس قول أبي حنيفة ربح فلا يوجب أخذ المشتري بزيادة انما يتدال للبائع ان شئت فانسح المبيع وخذا الثوب ورد ما انتقدت وان شئت فسلم المبيع بالذي انتقدت لا يزداد عليه ولو قال المشتري انما اشتريته بخمسة فخننت وسميت رأس مالك عشرة واراد استخلافه على ذلك فلا يمين على البائع في قول أبي حنيفة ربح ولو اقر البائع ان رأس ماله خمسة او قامت على ذلك بينة فانه يرد في قول أبي يوسف ربح واما في قول أبي حنيفة ربح فلا يرد شيئاً ان شاء المشتري رد المبيع وان شاء امسك بالثمن الذي نقده وان كان اشتراه تولية في المسئلتين جميعاً فانهما يتردان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف ربح وكذا لك قال ابو حنيفة ربح في النقصان وكذا لك قياس قوله في الزيادة وكذا لك لو ابتاعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الوجوه في (دع يارده) كذا في المحيط * وإذا باع الرجل المتاع بربح (دع يارده)

او ما شاكل ذلك فاذا علم المشتري بالثمن ان شاء اخذه وان شاء ترك وان علم بالثمن قبل العقد فليس له ان يردوا اذا اشترى رجل ثوباً بخمسة دراهم واشترى آخر ثوباً بسنة دراهم ثم باعهما جميعاً صفقة واحدة مرابحة او مواضعة فالثمن بينهما على قدر رأس مالهما كذا في الجاوي * ولو اشترى ثوباً يساوي عشرة عشرة واشترى آخر ثوباً بعشرة يساوي عشرين وامره ببيعه مع ثوبه فقال قام علي بعشرين وابعك بربيع عشرة فاشتراهما وتبضعهما ووجد بثوب الامر عيباً واراد رده فقال المشتري اشريتهما صفقة واحدة بعشرين وانقم الثمن والربح اثلاثاً فاردته بثلثي الثمن وقال البائع بصفتين فردته بالنصف فالقول للمشتري مع يمينه بالله ما يعلم ان الامر كما قال البائع وان اقاما البينة فالبينة للمشتري وياخذ من البائع ثلثي الثمن ويرجع المأمور على الامر بنصف الثمن خمسة عشر ويغرم خمسة في ماله ولو ادعى المشتري صفتين وادعى البائع صفقة فالقول للبائع والبينة للمشتري كذا في الكافي * فان وجد المشتري العيب بثوب المأمور رده بعشرة وان اقاما البينة فالبينة بينة المشتري وان وجد العيب بثوب الأمر رده بخمسة عشر لان المشتري ادعى فيه خمسة عشر وقد اقر البائع بخمسة زائدة فان شاء صدقه واخذ منه وان شاء ترك قال مشائخنا رح هذا اذا كان البائع مصراً على اقراره فاما اذا لم يكن مصراً على اقراره لا ياخذ بتلك الخمسة كذا في المحيط * ومن وثق رجلاً بشياً بما قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع فان علمه البائع في المجلس صح البيع وللمشتري الخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه كذا في الكافي * ولو اشترى ثوباً بعشرة فباعه برضيعة (ده يارده) يجعل كل درهم من رأس المال احد عشرة جزء فيكون الجملة مائة وعشرة فيسقط منها جزء واحد من احد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه برضيعة (ده دو ازده) يجعل كل درهم اثنا عشر فيكون مائة وعشرين ويسقط منها عشرون كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الاستحقاق * استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية كذا في المحيط * واختلف في البيع متى يفسخ والصحيح انه لا يفسخ ما لم يرجع على بائعه بالثمن حتى لو اجاز المستحق بعد ما قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح كذا في النهر الفائق * اذا كان المشتري شيئاً واحداً كالثوب الواحد والعبد فاستحق بعضه قبل القبض او بعده

عند البيع فقبضها المشتري ولم تقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر ودى لم تكن حاضرة
عند البيع الثاني وقبضها المشتري ثم قالت انا حرة فان القاضى يقبل قولها ويرجع بعضهم
على بعض بالثمن فان قال المشتري ان الجارية اقرب بالرق وانكر المشتري الثاني ذلك
وليس للمشتري الاول بينة على اقرارها بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري
الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه كذا في فتاوى قاضى خان * رجل
في يده عبد باع نصفه من رجل ولم يسلم حتى باع نصفه من آخر وسلم النصف اليه ثم جاء
رجل واستحق نصف العبد بمينة كان المستحق من البيعين جميعا وان كان المشتري الاول
قبض العبد ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضاه جميعا
كان المستحق منهما رجل اشترى عبد ين من رجل بالف درهم وقبضهم اثم استحق نصف
احدهما فان العبد الثاني يكون لازما للمشتري بحصته من الثمن وله الخيار في العبد الذى
استحق نصفه في قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية * ولو باعه نصفه واودعه النصف او باع النصف
ثم باع نصفه بمينة او دم لم يكن المشتري خصما للمستحق ولو باع من رجل نصفه واودع
من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي * اشترى ارضا وممرها فاستحققت
هل يرجع على بائعه بما انفق في عمارتها لا رواية لهذه المسئلة قيل لا يرجع مثل شمس لا سلام
الا وزجندى ممن اشترى جارية فظهرت انها حرة وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارث له
ولا وصى غير ان بائع الميت حاضر قال القاضى يجعل للميت وصيا حتى يرجع المشتري
عليه ثم هو يرجع على بائع الميت كذا في المحيط * رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع
المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بالتسليم الى البائع
ولو اشترى شيئا قد اقرانه ملك البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل اليه
بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع كذا في فتاوى قاضى خان * رجل اشترى امه
وقبضها ونقد الثمن ثم استحقها رجل بالبينه فاراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع
قد علمت ان الشهود شهود زور وان الامه كانت لى وقال المشتري انا شهدان الامه كانت لك
وانهم شهدوا بزور لا يبطل حق المشتري في الرجوع بالثمن الا ان الجارية لو وصلت اليه يوما
من الدهر بوجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع كذا في الظهيرية * اشترى امه وقبضها ثم اشتراها

منه اهل الحرب ثم اشتراها هذا الرجل منهم ثم استحققت بالبيعة وقضى القاضي للمستحق ان ياخذ
 فله ان يرجع بالثمن على بائعها الاول كذا في المحيط * اشترى جارية وضمن له آخرا لدر
 فباع من آخر وذلك من آخر وتقا بضوائهم استحققت فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى
 يقضى عليه وكذا لك الكفيل لا يرجع الا ول عليه حتى يقضى عليه فان اقام واحد منهم البيعة
 ان العبد عبد البائع بعد ما قضى به للمستحق لم يقبل بينته وان كان العبد لم يستحق ولكنه اقام البيعة
 انه حر الاصل او انه كان عبد الفلان فامتنعه او اقام رجل البيعة انه عبده دبرة فقضى بشي من ذلك
 فلكل واحد ان يرجع على بائعه قبل القضاء عليه ولذلك المشتري الاول ان يرجع على الكفيل
 قبل الرجوع عليه كذا في الحاوي * اشترى امه وقبضها فادعاها آخر فاشتراها منه ايضا ثم استحققت
 وقد ولدت للمشتري قال محمد رح يرجع بالثمنين على البائعين فان كانت جاءت بالولد لاكثر
 من ستة اشهر من وقت اشتراها من الآخر رجوع بقيمة الولد التي يفرمها للمستحق على البائع
 الاخر وان جاءت لاقل من ستة اشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما
 قال محمد رح ويضمن البائع في الارض المشتراة اذا استحققت البناء والغرس والزرع وضمن
 الزرع ان ينظر ما قيمته فيضمنه البائع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وقبضها ثم جاء رجل
 واستحق نصفها ثم ان المشتري اقام البيعة انه اشتراها من المستحق ولم يوفت لذلك وقتا قال محمد رح
 لا يرجع المشتري على البائع بشي من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاها آخر فاشتراها
 المشتري من المدعي ايضا فانه لا يرجع على البائع بشي ولو اقام المشتري البيعة على انه اشتراها
 من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بينته وكان له ان يرجع على البائع بنصف الثمن كذا
 في فتاوى قاضيخان * ابن سماعة عن ابي يوسف رح في الاملاء رجل اشترى من رجل ارضا
 بيضاء بنى فيها بناء ثم استحققت الارض وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء فهدمه ثم استهلكه
 فلا شيء على البائع من قيمة البناء وهذا اختيار منه له وان لم يستهلكه ولكن المطر افسده كان البناء
 صحيحا فصار طينا او كسره رجل فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وان شاء البائع
 اخذ النقص على تلك الحالة واعطاه قيمة البناء مبنيا ويدفع عنه ما حدث في النقص من النقصان
 من كل وجه فان اختار هذا فالمشتري بالخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وكذا كل فساد
 يدخله

هذا في جميع النسخ الحاضرة والعبارة المناسبة للمقام كان كان او بان كان

او بعده فللمشتري الخيار في الباقي ان شاء اخذه بالحصنة وان شاء ترك وان كان المشتري شيئين كالثوبين والعبدين فلم يقبضهما حتى استحق احدهما او قبض احدهما ثم استحق الآخر فللمشتري الخيار في الآخر وان استحق بعد القبض فلا خيار له في الآخر وان تفرقت الصفقة عليه وان كان المشتري مكيلا او موزونا استحق بعضه قبل القبض فللمشتري الخيار في ما بقي وان استحق بعضه بعد القبض فعن ابي حنيفة رح روايتان كذا في المحيط * رجل له ثلثة اقفزة حنطة باع منها قفيزا ثم باع منها قفيزا من رجل آخر ثم باع منها قفيزا من ثالث ثم قال لهم الاقفزة الثلثة ثم استحق رجل من الكل قفيزا فانه ياخذ القفيز الثالث كذا في الظهيرية * اذا استحق المبيع او المغصوب مذباع او غصب رجع بثمنه وبرئ الغاصب اشترى ثوبا او غصبه وخاطه قميصا او برا وطحنه او شاة وشواها فاستحق لا يرجع بثمنه ولا يبرأ الغاصب بل للمالك تضمينه ولو لم يخط ولم يشور رجع بالثمن وبرئ الغاصب ولو برهن ان الراس له وآخران اللحم له وآخران الجلد له لم يرجع على البائع بالثمن وكذا لك لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يحظه وبرهن رجل ان الكمين له وآخران الدخريص له وآخران البدن له لا يرجع المشتري على البائع بالثمن كذا في الكافي * واذا استحق المبيع قبل القبض فادعى المتبايعان ان البائع اشتراه من المستحق وقبضه ثم باعه من المشتري يقبل بينهما فان لم يجد بينة فنقض القاضي البيع بينهما ورد البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع فنقض النقص ويلزم المشتري الاخير فان كان المتبايعان نقضاه من غير قضاء بان طلب المشتري الثمن منه فاعطاه لا يرتفع نقضهما بحال وان نقض المشتري بغير قضاء البائع لا ينقض حتى ينقضه القاضي كذا في الحاوي * وفي المنتقى رجل اشترى عبدا بالف درهم وهب البائع الثمن للمشتري قبل القبض او بعده ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو اجاز مستحق العبد العقد قبل ان يقضى له بالعبد فان البيع جائز والهبة جائزة في قول ابي حنيفة رح ان كانت الهبة قبل قبض الثمن ويضمن البائع مثله لرب العبد ولا يجوز الهبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون لرب العبد كذا في المحيط * اشترى من رجل عبدا ثم وهبه لرجل ثم باعه الموهوب له من رجل فاستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع رجع كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبدا وقبضه فوهبه من آخر او تصدق به على رجل ثم جاء رجل

واستحقه من يد الموهوب له او من يد المتصدق عليه كان للمشتري ان يرجع بالنمن على بائعه
ولو اشترى عبدا وباعه من رجل وسلم فاستحق من يد الثاني لا يرجع المشتري الاول
بالنمن على بائعه قبل ان يرجع المشتري الثاني عليه في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى
قاضي خان * مبيعة ولدت عند المشتري لا باستيلاده فاستحققت ببينة تبعها ولدها وان اقربها
لرجل لا يتبعها ولدها واذا قضى بالاصل للمستحق ولم يعلم بالزوائد تدخل الزوائد تحت القضاء
وكذا اذا كانت الزوائد في يد آخر وهو غائب لم يدخل الزوائد تحت القضاء كذا في الكافي *
واذا قال عبد لمشتراشترني فانا عبد فاشتراه فاذا هو حر فان كان البائع حاضرا او غائبا فبينة
معروفة فلا شيء على العبد وان كان البائع غائبا فبينة غير معروفة بان لم يدر مكانه فان المشتري
يرجع على من قال له اشترني فانا عبد بمادفع الى البائع من النمن ثم يرجع على من باعه بما رجع
المشتري به عليه ان قدره كذا في البحر الرائق * ومن ادعى حقا مجهولا في دار فانكر المدعى عليه
ذلك فصولح منه على مائة درهم فاخذها المدعى فاستحق بعضها لم يرجع على المدعى
ولو ادعى كلها فصالحه على مائة درهم فلا بد من نقض الصلح ولو اقام البينة عليه لا يقبل بينته
الا اذا ادعى اقرار المدعى عليه بالحق فصح الدوى فيقبل البينة كذا في الكافي *
ولو ادعى قدرا معلوما كربعها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل منه رجع بحساب
ما استحق كذا في البحر الرائق * اشترى امة وقبضها فادعت انها حرة الاصل او ملك فلان
او معتقة او مدبرة او ام ولده وصدقها فلان او حلف المشتري فنكل لا يرجع بالنمن على البائع
وان برهن على انها ملك المستحق لا تقبل وعلى اقرار البائع على انها ملك المستحق تقبل
ولو برهن المشتري على انها حرة الاصل وهي تدعى او برهن على انها ملك فلان وهو
امتقها او دبرها او امتولدها قبل شرائه تقبل ويرجع بالنمن على البائع كذا في الكافي * اشترى
جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية انها حرة فردها
الثالث على بائعه بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني ردها على الاول فلم يقبل الاول قالوا
ان كانت الجارية ادعت العتق كان للاول ان لا يقبل وان كانت ادعت انها حرة الاصل فان كانت
حين بيعت وسلمت انفادت لذلك فهو بمنزلة دعوى العتق وان لم تكن انفادت
ثم ادعت انها حرة لم يكن للبائع الاول ان لا يقبل رجل اشترى جارية وهي لم تكن

يدخله بجناية احد فالمشتري بالخيار والبائع بالخيار فان اتفقا على وجه من ذلك امضى بينهما وان اختلفا ترك في يد المشتري وضمن البائع فضل ما بين النقص الى البناء وان كان النقصان من غير جناية احد فهو مثل ذلك في قول ابي يوسف رح كان للمشتري ان يمسكه ويرجع بفضل ما بين الهدم الى البناء كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وبنى فيها وغاب ثم ان البائع باعها من آخر ونقض المشتري الآخر بناء الاول وبنى فيها بناء ثم جاء الاول واستحقها فان كان الثاني بناها بالآلات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول حصة بناء الاول من الدار العاصرة ونقض البناء الاول للمشتري الاول ان كان قائما وان كان الثاني استهلكه ضمن قيمة ذلك للمشتري الاول وان بنى بنقض الاول فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول حصة البناء من الدار العاصرة وللمشتري الاول ان يمسك البناء وليس للمشتري الثاني دفعه فان زاد المشتري الثاني في ذلك زيادة اعطاء قيمة الزيادة من غير ان اعطاه اجرا عامل كذا في الذخيرة * اشترى جارية وقبضها فولدت له ثم اعتقها وتزوجها فولدت له ولدا آخر ثم استحققت فليس عليه الا عقروا احد وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق ولكنه زنى والعياذ بالله فولدت له اولادا ثم انها استحققت لم يغرم للمستحق الا مقرا واحد او صار ذلك العتق كان لم يكن وثبت نسب الاولاد ويغرم قيمتهم ويرجع على البائع بقيمة الاولاد الذين كانوا قبل العتق ولا يرجع بقيمة الاولاد الذين كانوا بعد العتق كذا في المحيط * واذا اشترى امه من انسان فاستحققت من يده بالملك المطلق وقضى الفاضى بالامه للمستحق وقصر يد المشتري من الامه ورجع المشتري على البائع بالثمن فاقام بينه ان هذه الامه ولدت في ملكه من امته وان القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع علي بالثمن قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق وبعض مشائخنا ابوا ذلك فقالوا ينبغي ان لا يشترط حضرة المستحق وهكذا حكى في فتاوى شمس الائمة السرخسى بفرغانة كذا في الظهيرية * جارية بين رجلين اشترىها من رجل واستولدها احدهما وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف مقرها ثم استولدها ثانيهما استحقها مستحق وقضى القاضى له بالجارية وبقيمة الولدين وبالعقر على المستولد فان المستولد يرجع على الشريك بما ضمن له ثم يرجعان بالثمن على البائع ويرجع على البائع بنصف قيمة الولدين حصته من الشراء ولا يرجع بالنصف الثاني كذا في الذخيرة * وفي نوادر ابن سامة عن ابي يوسف رح رجل باع من رجل ساجنة ملقاة في الطريق

وقبض الثمن وخلق بين المشتري وبين الساجد ولم يحركها المشتري من موضعها فقد صار قابضاً لها
فإن أحرقها رجل فهي من مال المشتري فإن جاء مستحق استحقها بيينة فإنه بالخيار أن شاء
ضمن المحرق وإن شاء ضمن البائع إن كان البائع هو الذي أحرقها في ذلك الموضع ولا سبيل
للمستحق على المشتري أن لم يكن المشتري حركها من ذلك الموضع كذا في المحيط * استحق
حماراً من يد رجل ببخارا وقبض المستحق عليه السجل وباعه بسمرقند فقدمه إلى قاضي سمرقند
واراد الرجوع عليه بالثمن وظهر سجل قاضي بخارا فامر البائع بالبيع ولكنه أنكر الاستحقاق
وكون السجل سجل قاضي بخارا فام المستحق عليه البيينة أن هذا السجل سجل قاضي بخارا
لا يجوز لقاضي سمرقند أن يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن مالم يشهد الشهود
أن قاضي بخارا قضى على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه
من يد المستحق عليه كذا في الذخيرة * فلو قال البائع في الدفع أن الحمار نتج في ملك بائعي
وليس لك الرجوع علي وإقام البيينة تقبل أن كانت بحضرة المستحق ويشترط حضرة الحمار
وقال الامام ظهير الدين لا يشترط حضرة الحمار وكذا في دعوى العبد الحرية إذا رجع المشتري
على البائع بالثمن لا يشترط حضرته ولا يشترط حضرة المستحق عليه في الحمار كذا في الخلاصة
في كتاب الدعوى * الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والخط والابراء عن الثمن *
الزيادة المتولدة من المبيع كالولد والعقر والأرش والثمر واللبن والصرف وغيرها مبيعة كذا
في محيط السرخسي * فإن حدثت قبل القبض كان لها حصة من الثمن وإن حدثت بعد القبض
كانت مبيعة تبعا ولأحصة لها من الثمن أصلا ولو اتلف البائع النماء المتولد من المبيع قبل القبض
مقط حصته من الثمن ويقسم الثمن على قيمة الأصل يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك
ولأخيار للمشتري عند ابتيحة رح وقاله الخيار ولو استهلك النماء اجنبي ضمن قيمته وكان
مع الأصل مبيعا كذا في المحيط * الزيادة في الثمن والمثمن جائزة حال قيامهما سواء كانت
الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه ويلتحق بأصل العقد ولو زدم المشتري بعد ما زاد يجبر إذا
امتنع وفي الرد بالعيب وغيره يعتبر الزيادة كأنه باعه مع هذه الزيادة وإذا زاد في الثمن لأبد
أن يقبل الآخر في المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا بطل كذا في الخلاصة * وإنما تصم الزيادة
إذا كان المبيع محل العقد ولو أجرا للمشتري أو رهن أو ذبيح أو خاط أو اتخذ سيفاً أو قطعت يده

واخذ المشتري ارشها صحت الزيادة الا انه لو باع من المهرتهن والمستاجر او باع بعد الذبح
والخياطة وغيرهما لا تصح ولو اعتق او كاتب او دبر او استولد او مات او قتل او وهب او باع
او طحن او نسج او تخمر او اسلم مشتري الخمر لا يصح الزيادة كذا في الكافي * وان كان دقيقا
فخبزه او اخذ اللحم تلية او سكبا جاوشاة فجعلها اربا اربا ثم زاد في الثمن لا يصح هكذا في الخلاصة *
ولو زاد بعد ما صار الخمر خلاصحت الزيادة بلا خلاف كذا في الذخيرة * ولو اشترى عبدا
بالف فباعه من آخر بمائة دينار فزاد الاخر خمسين دينارا او رد بعيب بقضاء رجع بالثمن
والزيادة ولو زاد المشتري الثاني عرضا يساوي خمسين دينارا نصف الثمن فهلك العرض قبل
قبض المشتري الاول ينقسخ البيع في ثلث العبد ولورد بثلثي العبد بعيب بقضاء رد كل العبد على بائعه
الاول ولو تقايلا في الثلث ثم رد ثلثيه بقضاء لا يرد شيئا كذا في الكافي * ثم في كل موضع تصح الزيادة
من المشتري تصح من الاجنبي ايضا كذا في المحيط * ولو زاد الاجنبي ان زاد بامر المشتري
يجب على المشتري ولا يجب على الاجنبي وان زاد بغير امره فهي موقوفة ان اجاز المشتري
لزمنه وان لم يجز بطلت ولو كان حين زاد ضمن من المشتري او اضافها الى مال نفسه لزمنه
الزيادة بعد ذلك فان كان بامر المشتري يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة * الزيادة المتولدة
لاتزاحم المبيع في الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع
دون الرائد والتمن ينقسم اولا على المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما اصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد
ويعتبر قيمته الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه رجل اشترى جارية
قيمتها الف درهم بالف درهم فولدت الجارية قبل القبض ولدا قيمته الف درهم ثم ان البائع زاد المشتري
غلا ما يساوي الف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصارت الف درهم ثم قبضهم المشتري ونقد
الالف ثم وجد بالولد عيباردة بنثلث الالف وان وجد بالام عيباردها بسدس الالف وان وجد
بالزيادة عيباردها بنصف الالف وكذلك لو لم تلد الجارية لكن عينها بيضاء وقت العقد فذهب
البياض من عينها ثم ان عبدا فقا عينها عند البائع فدفعه مولاه بالجناية الى البائع ثم زاد البائع المشتري
عبدا يساوي الفافهذا والاول سواء اذا قبضهم المشتري ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد
وعلى قيمة الزيادة يوم زاد ثم ما اصاب الجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة العبد
المدفوع بالغين يوم قبضه المشتري فاذا وجد باحدهم عيبارده بالحصصة اما اذا كانت عيناه صحيحتين

عند البيع وقيمتها الف درهم تضرب عبد عنها عند البائع حتى ابيضت فدفعه مولاه الى البائع
ثم زاد البائع المشتري عبدا يساوي الف درهم ثم قبضهم المشتري فيقسم الثمن اولا على قيمة
الجارية يوم العقد وعلى قيمة الزيادة نصفان ثم ما اصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد
المدفوع نصفان قلت قيمة العبد او كثرت ولوماتت الجارية بسبب غير فقهى العين ثم زاد
البائع المشتري في البيع دابة تساوي الف درهم ورضى به المشتري صححت الزيادة فاذا
قبض المشتري بقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد والعبد المدفوع يوم
قبض المشتري فحصة الجارية تسقط بهلاكها قبل القبض وحصة الولد او العبد المدفوع بقسم عليه
وعلى الزيادة يعتبر قيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد والعبد المدفوع يوم قبض المشتري
فان لم يقبض المشتري شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة هلكت بحصتها ويتخير المشتري ان شاء
اخذ الولد او العبد المدفوع بحصة من الثمن وان شاء ترك وهذا الخيار غير الخيار الذي ثبت
له بهلاك الجارية قبل القبض وان هلك الولد او العبد المدفوع قبل القبض وقيمت الزيادة للبائع
ان يمسك الزيادة من المشتري كذا في المحيط * ولو اشترى اميتين بالف فولدت احدهما وادا
فماتت فزاد البائع عبدا وقيمة كل واحد الف وازداد الولد الف فقبضهم قسم الثمن اولا على
الاميتين نصفين فما اصاب الام قسم على الام وولدها اثلاثا اعتبارا لقيمة الولد يوم القبض
وقيمة الام يوم العقد وسقط قسطها بهلاكها وثلث الثمن للولد ثم قسم العبد الزيادة على ما في الولد
والحية من الثمن فيستتبع الولد خمسى العبد والحية ثلثة اخماسه ونعم ما في الولد من الثمن
وهو ثلث الف عليه وعلى خمسى الزيادة اسداسا بقدر قيمتهما وقيمة خمسى الزيادة اربعمائة
وقيمة الولد الفان يجعل كل اربعماية سهما فصار خمسا الزيادة سهما وصار الولد خمسة اسهم وما في
الحية عليهم او على ثلثة اخماس العبد اثمانا بقدر قيمتهما وقيمة الحية الف وقيمة ثلثة اخماس الزيادة ستمائة
فجعل كل مائتين سهما فتكون الامة خمسة اسهم وثلثة اخماس الزيادة ثلثة اسهم فيكون الكل
ثمانية اسهم فلو هلك العبد قبل قبضه ظهر ان لا يقابله شيء وان الام هلكت بنصف الثمن والنصف
في الحية والزيادة يتبع الحية وخبر المشتري لتخير المبيع قبل القبض واوبى وقيمت الف سقط
بموت الام الربع وفيه ربع فيقسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة لانه يقسم بين الولد والحية
اثلاثا

اثلا نائلناه تبع لها وثلاثة تبع للولد ارباعا بقدر قيمتها ربعه في ثلث الزيادة وثلاثة ارباعه في الولد وما في الحبة عليها وعلى ثلثي العبد اخما ما ثلثة اخماسه في الحبة وخمسة في ثلثي الزيادة كذا في الكافي * اشترى مبددين بالف قيمة احدهما الف وقيمة الآخر خمسمائة ثم صار قيمة الاول القائم زاد المشتري يقسم الزيادة عليهما يوم البيع اثلاثا وان كان احدهما هالك يوم الزيادة صحت الزيادة بقدر القائم وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * في المنتقى رجل اشترى مبددين صفقة واحدة بالف درهم وتقابضا ولم يتقابضا حتى زاد المشتري مائة في ثمن احدهما مبددين بعينه ا وقال في ثمن احدهما ولم يعين لا يجوز الزيادة وان كان لكل واحد منهما ثمن على حدة وزاد في ثمن احدهما بعينه جاز وكذا اذا زاد في ثمن احدهما لا بعينه وجعل القول قول المشتري في اضافة الزيادة الى احد الثمنين وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب اذا اشترى مبددين صفقة واحدة بالف درهم ثم زاد المشتري في ثمن احدهما مبددين بعينه القياس ان يجوز ويقسم الثمن على العبدين ثم يدخل الزيادة في حصة العبد الذي زيدت فيه وكذلك اذا زاد جارية في ثمن احدهما بغير عينه جاز وكان للمشتري ان يضيفها الى ايهما شاء وكذلك اذا زاد مرضا كذا في المحيط * باع امته فلم يقبضها حتى زاد البائع امته اخرى ثم استحققت الاولى ليأخذ المشتري الباقية بحصتها من الثمن كذا في محيط السرخسي * حط بعض الثمن صحيح ويلتحق باصل العقد عندنا كالزيادة سواء بقي محلا للمقابلة وقت الخطا ولم يبق محلا كذا في المحيط * اذا وهب بعض الثمن من المشتري قبل القبض او ابرأه من بعض الثمن فهو حط فان كان البائع قد قبض الثمن ثم حط البعض او وهب بان قال وهبت منك بعض الثمن او قال حطت بعض الثمن منك صح ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشتري ولو قال ابرأتك من بعض الثمن بعد القبض لا يصح الا ابراء كذا في الذخيرة * واذا حط كل الثمن او وهبه او ابرأه عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتحق باصل العقد وان كان بعد قبض الثمن صح الحط والهبة ولم يصح الا ابراء كذا في المحيط * الا ابراء من الثمن بعد الاقالة يجوز والمبيع امانة في يد المشتري بعد الاقالة كذا في التاتارخانية * باع غلاما بيعا فاسدا وتقابضاه ابرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال ابرأتك من الغلام فهو براء كذا في السراجية * الباب السابع عشر في بيع الاب واليصى والقاضي مال الصغير وشرائهم له * يجوز بيع الاب عن ابنه الصغير وشرائه من نفسه استحسانا

ويرجع الحقوق الى الصبي ويقوم الاب مقامه فيها وهذا لو بلغ ملك مطالبة الاب بالثمن واوباع
الاب من غيره فبلغ لا يملك المطالبة بنفسه كذا في محيط السرخسي * واختلف المشائخ في انه
هل يشترط لتمام هذا العقد الايجاب والقبول والصحيح انه لا يشترط حتى ان الاب لو قال بعت
هذا من ولدي فلان بكذا او قال اشتريت من مال ولدي هذا بكذا افانه يتم العتد ولا يشترط
ان يقول بعت هذا من ولدي واشتريت ويجوز هذا البيع من الاب بمثل القيمة وبما ينبغي للناس
فيه والجد ابوالاب عند انعدام الاب بمنزلة كذا في المحيط * باع الاب ضيعة او عقار لابنه الصغير
بمثل قيمته فان كان الاب محمودا او مستورا عند الناس يجوز وان كان مفسدا لا يجوز وهو الصحيح
وان باع منقولا وهو مفسد في رواية لا يجوز الا اذا كان خير للصغير وهو الاصح وبيع الاب
على ابنه الكبير المجنون جنونا طويلا جاز وقصيرا لا يجوز والمجنون الطويل مقدر بشهر فصا مدا
والقصير بمادونه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * الاب والوصى اذا باع عقارا للصغير
قال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل رح ان رأى القاضى نقض البيع خير للصبي كان له نقضه
كذا في فتاوى قاضيخان * باع الاب من الصغير شيأ بمثل الثمن فاجاز القاضى نقضه وكذا لو جعل البائع
وصيا فاجازه وينفذ كذا في القنية * ومن كان له ابنان صغيران فباع مال احدهما من الآخر بان
قال بعت عبدا بنى فلان من ابني فلان جاز واذا بلغا فالعهد عليهما في الصحيح كذا في المحيط *
الاب اذا باع ماله من ولده الصغير لا يصير قابضا بنفس البيع حتى لو هلك المال قبل ان يصير بحال
يمكن من القبض حقيقة هلك على الوالد كذا في فتاوى قاضيخان * والثمن الذي لازم بشراء مال
ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى ينصب القاضى وكيلأ من الصغير فيقبضه من ابيه ثم يرد اليه فيكون ودعة
من ابنه في يده وفي ما باع دارة من ابنه وهو فيها ساكن لا يصير الابن قابضا حتى يفرضها الاب ويشترط تسليمها
الى امين القاضى كذا في محيط السرخسي * فان ما دار الاب بعد ما تحول عنها فسكنها او جعل فيها مائة
او اسكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة الغاصب كذا في المحيط * رجل اشترى لولده الصغير ثوبا او خادما
ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع بالثمن على ولده الا ان يشهد انه اشتراه لولده ليرجع عليه وان
لم ينقد الثمن حتى مات يوخذ الثمن من تركته ثم لا يرجع بقية الورثة بذلك على هذا الوالدان كان الميت
لم يشهد انه اشتراه لولده وان اشترى لابنه الصغير وضمن الثمن ثم نقد الثمن في القياس يرجع
على الولد وفي الاستحسان لا يرجع وان قال حين نقد الثمن نقدته لا يرجع على الولد كان

له ان يرجع على الولد كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اشترى لولده الكسوة والطعام يرجع بثمنه عليه وان لم يشهد عليه لانه ما موربه غير متطوع فيه بخلاف شراء الدار والعقار كذا في محيط السرخسى * الاب اذا باع مال الصبى وسلم قبل استيفاء الثمن يملك استرداد المبيع ليحبسه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة * امرأة اشترت لولدها الصغير ضيعة بما لها على ان لا ترجع على الولد بالثمن جاز استحسانا وتكون الام مشترية لنفسها ثم تصير هبة منها لولدها الصغير وصلة وليس لها ان تمنع الضيعة عن ولدها كذا في فتاوى قاضى خان * دار لرجل وله امرأة بينهما ابن صغير فقالت المرأة اشتريت منك هذه الدار لابننا بما له وقال الاب بعثها يجوز كذا في الخلاصة * ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجنبى فقالت المرأة لهما اشتريت منكما هذه الدار لابنى بما له فقالا بعنا جاز لان الاب لما جوز شراء هاجملة الدار فقد اذن لها شراء الجملة كذا في فتاوى قاضى خان * ذكر هشام ان الاب اذا اشترى عبدا بنه الصغير لنفسه شراء فاسدا فمات العبد قبل ان يستعمله الاب او يقبضه او يامر به عمل مات من مال الصغير ولو باع عبدا له من ابنه الصغير بيعا فاسدا ثم اعتقه الاب جاز عتقه كذا في المحيط * ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الصبى كانت العدة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى قاضى خان * وكل الاب رجلا يبيع عبدا لاب من ابنه لا يجوز ان كان الابن صغيرا لا يعبر من نفسه الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل جاز والصحيح ان حقوق العقد تثبت للوكيل وتكلموا في ان الامر يكون متصرفا لنفسه او للصغير والصحيح انه متصرف للصغير نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الابن فعلى الاب وما كان من جانب الاب فعلى الوكيل وكذلك لو وكل ببيع مال احد ابنيه من آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فتبايعا جاز وكل الاب رجلا يبيع عبدا بنه فباعه الوكيل من الاب جاز كذا في محيط السرخسى * وفي نوادر ابن سماعة في من باع عبدا بنه الصغير من رجل بالف درهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يحز اقراره ولو قال في مرضه قد قبضتها من فلان فضاقت كان مصداقا ولو قال قد قبضتها واستهلكتها لم يكن مصداقا ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا اخذ منه الثمن ان يرجع به على الاب او في ما له كذا في المحيط * اذا اشترى الاب ذارحم محرم من الصغير بما له نفذ على الاب دون الصغير كذا في محيط السرخسى * وان شترى للمعترة امه استولدها بالنكاح يلزم الاب

قياسا وفي الاستحسان يجوز على المعتوه شراء واحدة من ذلك والاصح هو الاول كذا في الذخيرة *
ولو اشترى لابنه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينفذ عليه وينفذ على الاب فبعد ذلك ان كان
المشتري قريبا من الاب منق عليه وان كان اجنبيا منه كام الصغير والمعتوه او اخيهما او اختهما
لا يعتق عليه كذا في المحيط * باع الاب ملك ابنته فقال الابن كنت بالغاً حين باعته بغير اذني
وقال الاب كنت صغيراً فالقول قول الابن ولو ماتت وخلفت اولادا صغارا وكبارا فباع ابو الصغير
شيئاً من التركة قبل القسمة يصح في حصة الصغير اذا كان بمثل القيمة كذا في القنية * ولو اشترى
الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول ابىحنيفة رح اذا كان خير اليتيم والخيرية في غير العقار ما تال
شمس الائمة ان يبيع مال نفسه ما يساوي خمسة عشر بعشرة وان يشتري لنفسه ما يساوي عشرة
بخمسة مشرو تفسير الخيرية في العقار عند البعض ان يشتري لنفسه بضعف القيمة وان يبيع
من اليتيم بنصف القيمة كذا في فتاوى قاضيخان * ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول
ابىحنيفة رح هل يكتفى بقوله بعته او اشتريت كما في الاب او يحتاج الى الشطرين لم يذكر
محمد رح هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر الناطقي في واقعاته انه يحتاج فيه الى الشطرين بخلاف
الاب كذا في المحيط * ولو باع الوصي ماله من اجنبي بمثل قيمته يجوز وقيل انما يجوز تصرفه
باحد شرائط ثلثة اما ان يبيع بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او يكون على الميت دين
لا وفاء الاب به وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو امر الوصي رجلاً بان يشتري شيئاً
من مال اليتيم فاشترى لموكة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * الصبي الماذون له اذا باع
مال نفسه من الوصي فانه كبيع الوصي بنفسه ولو باع الصبي الماذون من الاجنبي بغبن فاحش
يجوز عند ابىحنيفة رح كذا في المحيط * وصى باع مقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه الا انه يبيع
لينفق الثمن على نفسه قالوا يجوز البيع ويضمن الثمن لليتيم اذا انفق الثمن لنفسه كذا في فتاوى
قاضيخان * ولو اشترى الوصي لاحد اليتيمين من الآخر لا يجوز وكذلك ان اذن لهما بالتجارة
ليتباعا لا يجوز لان الوصي لو با شر ذلك لا يصح فكذلك من استفاد التصرف من جهته وكذلك
لمواذن لعبيدهما في التجارة فباع احدهما من صاحبه لا يجوز وفي الاب يجوز في الابنين وعبيدهما
كذا في محيط السرخسي * القاضي اذا باع ماله من اليتيم او اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز
كذا

كذا في فتاوى قاضى خان * القاضى اذا اشترى من الوصى شيئاً من مال اليتيم جاز وان كان هذا القاضى جعله وصياً كذا في الفتاوى الكبرى * أحد الوصيين اذا باع مال اليتيم من الوصى الآخر لا يجوز في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان * وصى اشترى لليتيم من مديون اليتيم داراً بعشرين قيمتها خمسون ديناراً فلما استوفى الدين اقال بيعة لا يجوز كذا في القنية * الوصى اذا باع مال اليتيم بالنسيئة اذا كان التاجيل فاحشاً بان لا يباع هذا المال بهذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الجحود عند حلول الاجل او هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجحود ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصى رجل استباع مال اليتيم من الوصى بالف ورجل آخر استباعه بمائة والف والاول اولى من الثانى قالوا ينبغى للوصى ان يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضى خان * ولو باع الوصى التركة من غيره فان كان الورثة صغاراً جاز بيعه في كل شيء ضياعاً كان او عقاراً او عروضاً سواء كانوا حضوراً او غيباً على الميت دين او لا لكن انما يبيع بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله قال شمس الائمة في ادب القاضى هذا جواب السلف وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع العقار باحدى الشرائط الثلاث اما ان يرغب المشتري بضعف قيمتها او للصغير حاجة الى ثمنها او على الميت دين لا وفاء له الا به فلو كانت الورثة كلهم كباراً او كانوا حضوراً اولادهم على الميت لا يملك التصرف في التركة اصلاً لكن يتقاضى ديون الميت ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطاً بالتركة اجمعوا انه يبيع كل التركة وان لم يكن مستغراً قايبع بقدر الدين وفي ما زاد على الدين يبيع مند ابى حنيفة رح ايضاً وعندهما لا يبيع وان لم يكن في التركة دين لكن الميت او وصى بوصايا ان كانت الوصية بالثلث او دونه انفذها وان كانت اكثر من الثلث انفذ بقدر الثلث وما بقى للورثة ولو اراد ان يبيع شيئاً من التركة لتنفيذ الوصية اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ما ذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم يقض الورثة الدين ولم ينفذ الوصية من خالص ملكهم اما اذا فعلوا لم يبق للوصى ولاية بيع التركة اصلاً وان كانت الورثة غيباً وحده من محمد رح

وفي المنقول عنه قال شمس الائمة الحلواني في شرح ادب القاضى للخصاف *
 كذا في جميع النسخ العاكبرية وفي المنقول عنه بتذكير الضمير في الموضعين *

ثلاثة ايام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف هلاك العقار
 اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يملك بيعها وان كانت التركة مشغولة بالدين في العروض يبيعها
 مطلقا بقدر الدين والزيادة على الدين وفي العقار على ما ذكرنا وان كانت الورثة بعضهم صغارا
 والبعض كبارا ان كان الكبار فيها والتركة خالية عن الدين وعن الرصية فانه يبيع المنقول ومن العقار
 يبيع حصة الصغار ويبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مستغرقة يبيع العقار
 والمنقول وان كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وبيع الزيادة
 على ما ذكرنا من الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت التركة خالية يبيع حصة الصغار
 من العقار والمنقول بالاجماع وبيع حصة الكبار على ما ذكرنا من الخلاف وان كانت التركة
 مشغولة بالدين ان كان مستغرقا يبيع الكل وان كان غير مستغرق يبيع بقدر الدين وفي الزيادة
 على الخلاف كذا في الخلاصة * وكل ما ذكرنا في وصي الاب فكذلك في وصي وصيه ووصي الجد
 ابي الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في
 خصلة وهو ان القاضي اذا جعل احدا وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل احدا
 وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام من محمد رح وصي
 يتيم باع فلانا لليتيم بالف درهم قيمته الف درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة
 الخيار فصارت الف درهم فليس للوصي ان ينفذ البيع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح
 كذا في المحيط * امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت انها وصيته ولزوجها اولاد صغار ثم قالت
 المرأة بعد مدة ام اكن وصية قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا تصدق المرأة على المشتري
 وبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ انها كانت وصية جاز بيعها وان كذبوها
 بطل فان كان المشتري سرق من الارض المشتراة لا يرجع المشتري على المرأة بشيء هذا اذا ادعت
 المرأة بعد البيع انها لم تكن وصية وان ادعى صبي انها باعت ولم تكن وصية يسمع دعوى
 الصبي اذا كان ما ذكرنا في التجارة اولى الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضي والوصي
 ونحوهما فان مجز من استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي بضمن البائع
 قيمة العقار بالبيع والتسليم كذا في فتاوى قاضيخان * للصبي او المعتوه اب او وصي اوجد صحيح
 فان القاضي للصبي او المعتوه في التجارة وابي ابو فاذنه جائز ان كان ولاية القاضي مؤخره

من ولاية الاب او الوصي كذا في القنية * الباب الثامن عشر في السلم * وفيه ستة فصول *
 الفصل الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه * اما تفسيره فالسلم عقد يثبت به الملك
 في الثمن عاجلا وفي المثل آجلا اما ركنه ان تقول لأخرا سلمت اليك عشرة دراهم في كرحنطة
 او اسلفت ويقول الآخر قبلت * وينعقد السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح كذا في محيط
 السرخسي * اما شرائطه فنوعان نوع يرجع الى نفس العقد ونوع يرجع الى البدل اما الذي يرجع الى نفس
 العقد واحد وهو ان يكون العقد عاريا من شرط الخيار للعاقدين او لاحدهما بخلاف خيار المستحق فانه
 لا يبطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد اختلفا من القبض واجاز المستحق فالسلم صحيح
 ولو ابطل صاحب الخيار خياره قبل الافتراق بابدانها ورأس المال قائم في يد المسلم اليه ينقلب
 العقد جائزا عندنا وان كان هالكا او مستهلكا لا ينقلب الى الجواز بالاجماع كذا في البدائع * اما الذي
 يرجع الى البدل فستة عشر ستة في رأس المال وعشرة في السلم فيه اما الستة التي في رأس المال
 احدها بيان الجنس انه دراهم او دنانير او من المكيل حنطة او شعير او نحو ذلك * والثاني بيان النوع انه
 دراهم فطرية او عبدالية او دنانير محمودية او هرورية وهذا اذا كان في البلد نقود مختلفة واما اذا كان
 في البلد نقد واحد ذكر الجنس كاف * والثالث بيان الصفة انه جيد او ردي او وسط كذا في النهاية *
 والرابع بيان قدر رأس المال وان كان مشارا اليه في ما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون
 والمعدود وقال ابو يوسف ومحمد رحم لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغيره
 اسلمت اليك هذه الدراهم في كبر ولم يدروا وزن الدراهم او قال اسلمت اليك هذا البر في كذا منا
 من الزعفران ولم يدروا قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح كذا في الكافي * ولو كان رأس المال
 مما لا يتعلق العقد بقدره من الذرعيات والعدديات المتفاوتة لا يشترط اعلام قدره ويكتفى بالاشارة
 بالاجماع كذا في البدائع * ولو اسلم في شيئين مختلفين ورأس المال مكيل او موزن لم يجز
 حتى يبين حصة كل واحد منهما من رأس المال في قول ابي حنيفة رحم وان كان من غير المكيل
 والموزون لم يحتج الى التفصيل وقال ابو يوسف ومحمد رحم يجوز في ذلك كله كذا في الحاوي
 لو اسلم جنسين ولم يبين قدرا واحدا هما بان اسلم دراهم ودنانير في مقدار معلوم في البر فبين قدر
 احدهما ولم يبين الآخر لم يصح السلم فيهما كذا في البحر الرائق * والخامس كون الدراهم
 واندنانير منتقدة وهو شرط الجواز عند ابي حنيفة رحم ايضا مع اعلام القدر كذا في النهاية *

والسادس ان يكون مقبوضا في مجلس السلم سواء كان رأس المال ديناً او مينا عند عامة العلماء استحساناً وسواء قبض في اول المجلس او في آخره لان سادات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما يمشيان فقبض قبل ان يفترقا با بدانهما جاز كذا في البدائع * في النواذر لو تعاقد ا عقد السلم ومشيا ميلا او اكثر ولم يغب احدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فافترقا جاز كذا في الذخيرة * ولو ناما او نام احدهما ان كانا جالسين لم يكن ذلك فرقة لتعذر الاحتراز عنه وان كانا مضطجعين فهو فرقة كذا في فتاوى قاضى خان * وفي النوازل رجل اسلم عشرة دراهم في عشرة افرة حنطة ولم يكن الدراهم عنده فدخل بيته ليخرج الدراهم ان دخل حيث يراه المسلم اليه لا يبطل السلم وان توارى عنه بطل كذا في الخلاصة * ولو خاض احدهما في الماء وغمس فيه فان كان الماء صافيا بحيث يرى بعد الغمس لم يثبت الافتراق وان كان كدرا لا يرى بعد الغمس يثبت الافتراق كذا في مختار الفتاوى * ولو ابى المسلم اليه قبض رأس المال في المجلس اجبر الحاكم عليه كذا في المحيط * واما الشروط التي في المسلم فيه فاحدها بيان جنس المسلم فيه حنطة او شعير والثاني بيان نوعه حنطة مقية او بخسية او جبلية او سهلية والثالث بيان الصفة حنطة جيدة او ردية او وسط كذا في النهاية * اسلم في (كندم نيكو) او قال (نيك) او قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذ به كذا في الغيائية * والرابع ان يكون معلوم القدر بالكيل او الوزن او العدد او الذرع كذا في البدائع * وينبغي ان يعلم قدره بمقدار يؤمن فقده من ايدي الناس ولو علم قدره بمكيال بعينه كقوله بهذا الا نام بعينه او بهذا الزنبيل او بوزن هذا الحجر لا يجوز ان كان لا يعلم كم يسع في الاناء ولا يعرف وزن الحجر كذا في جواهر الاطلاعي * وكذا في الذرعات ينبغي ان يعلم قدره بذرع يؤمن فقده من ايدي الناس وان اعلمه بخشبة بعينها ولا يدري كم هي او بذراع يده او يد فلان لا يجوز كذا في الذخيرة * ولا يصح بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه اذا كان كيل الرجل وذراعه مغاير الكيل العامة وذراعهم واما اذا كانا موافقين لكيل العامة وذراعهم فتقيده بذلك يكون لغوا والسلم جائز كذا في البنايع * ولا بد ان يكون المكيال مما لا ينقبض ولا ينسبط كالقصاع مثلاً فان كان مما ينكبس بالكبس كالزنبيل والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا روي عن ابي يوسف رح كذا في الهداية *

الخامس ان يكون المسلم فيه مؤجلا باجل معلوم حتى ان سلم الحال لا يجوز واختلف في ادنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه عن محمد ربح انه قدر ان ناه بشهر وعليه الفتوى كذا في المحيط * ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا كذا في فتاوى قاضيخان * السادس ان يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل او على العكس او منقطعا فيما بين ذلك وهو موجود عند العقد والمحل لا يجوز كذا في فتح القدير * وحد الوجود ان لا ينقطع من السوق وحد الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت كذا في السراج الوهاج * وان السلم في ما يوجد الى حين المحل ولم يقبضه حتى انقطع في ايدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء انتظر لوجوده كذا في الينابيع * السابع ان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير واما البرهمل يجوز فيه السلم فعلى قياس رواية الصرف لا يجوز وعلى قياس رواية كتاب الشركة يجوز كذا في النهاية * الثامن ان يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعة من المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة والذريات كذا في المحيط * فلا يجوز السلم في البيوت ولا اطرافه من الرؤوس والاكارع وكذا لا يجوز في العبيد والاماء لا خلافا في العقل والاخلاق كذا في السراج الوهاج * التاسع بيان مكان الايفاء في ماله حمل ومؤنة كاهل ونحوه كذا في الكافي * وهو الصحيح كذا في النهر الفائق * قال ابو يوسف ومحمد ربح ليس بشرط ولكن ان شرطه صح وان لم يشترطه يتعين مكان العقد للتسليم كذا في الكافي * واذا شرط رب السلم على المسلم اليه ان يوفيه السلم في مصر كذا ففي اي موضع دفعه اليه من ذلك المصرفة ذلك وليس لرب السلم ان يكلفه في موضع آخر كذا في المحيط * قيل هذا اذا لم يكن المصرم عظيما فان كان عظيما بين نواحيه فوسخ لا يجوز ماله يدين ناحيته منه لان جهالتها مفضية الى المنازعة كذا في محيط السرخسي * في ماله حمل له ومؤنة كالمسك والكافور لا يشترط تعيين مكان الايفاء بالاجماع وهل يتعين مكان العقد للايفاء في رواية البيوع والجامع الصغير يتعين وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والينابيع * وذكر في الاجارات انه لا يتعين ويوفيه في اي مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية * فلو عين مكانا قيل لا يتعين لانه لا يفيد حيث لا يلزم بنقله ومؤنة ولا يختلف ما ليته باختلاف الامكنة

وقيل يتعين وهو الاصح كذا في العناية * ولو عقد السلم في البحر او على شاطئ البحر
في ماله حمل ومؤنة سلم اليه في اقرب الاماكن منها كذا في الينايع * العاشر ان لا يشمل
البدلين احد وصفى علة الربوا النقد وهو القدر او الجنس وهذا مطرد الا في الاثمان فانه يجوز اسلامها
في الموزونات لحاجة الناس كذا في محيط السر حسي * اما بيان حكم السلم هو ثبوت الملك لرب السلم
في المسلم فيه مؤجلا بمقابلة ثبوت الملك في رأس المال المعين او الموصوف معجلا للمسلم اليه كذا في النهاية
وان اصح السلم فاحضر المسلم اليه المسلم فيه لا خيار لرب السلم فيه الا ان يجد على خلاف الشروط فيجبر
المسلم اليه باحضار ما وقع عليه العقد كذا في الينايع * الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
اذا سلم ثوبا هرويا في ثوب هرومي لا يجوز وان اباع قفيز حنطة في قفيز شعير لا يجوز ايضا كذا في الذخيرة *
ويجوز ان يسلم مايكال في مايوزن اذا كان الموزون مما يصلح ان يكون مسلما فيه بان يكون مبيعا
مضبوطا بالوصف حتى اذا سلم الحنطة في الذهب والفضة لا يجوز عندنا ويكون مقدا باطلا
وهو الاصح ويجوز ان يسلم مايوزن في مايكال هكذا في المبسوط * ولا يسلم مايوزن في مايوزن اذا كانا
مما يتعينان في العتد كالحديد في الزعفران واما اذا سلم الدراهم والدنانير في الوزنيات يجوز
ولو سلم نقرة فضة او تبراس من الذهب او المصوغ في الزعفران قال ابو يوسف رح يجوز ولو سلم
الفلوس في الوزني يجوز الا اذا سلمها في جنسه ولو سلم اواني الصفر في الوزنيات ان كانت
الاواني تباع وزنا لا يجوز وان كانت تباع مده يجوز الا انه لا يجوز كما قلنا في الفلوس هكذا
في شرح الطحاوي * ولا يجوز اسلام المكيل في المكيل وان اختلف النوعان مما لا يكال ولا يوزن
فلا باس به واحدا باثنين يدا بيد ولا باس به نسيئة ان كان المسلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه
يلتحق بذكر الوصف بذوات الامثال حتى لو سلم ثوبا هرويا في جوهرة او درة لا يجوز وكذا
في الحيوان عندنا وان كان من نوع واحد مما لا يكال ولا يوزن فلا باس به اثنان بواحد يدا بيد
ولا خيرة فيه نسيئة على قول ملما ثنا حتى لو سلم هرويين في ثوب هرومي لا يجوز عندنا هكذا
في المبسوط * ولو سلم مكيلا في مكيل او موزون او شيئا في جنسه وغير جنسه بطل العقد في جميعه

كذا في جميع النسخ العالمية الحاضرة وفي العيني شرح الكنز ومنه الغفران لا يشمل
البدلين احد وصفى علة ربوا الفضل وفي فتح القدير ان لا يشمل البدلين احد علة الربوا

في قول البيهقي رحمه الله وصنعهما يصح في حصة الموزون وخلاف الجنس كذا في الحاوي * ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على أن يكون حلول بعضه في وقت وحلول بعضه في وقت ولا يحتاج إلى بيان حصة كل واحد منهما وإذا لم يقبض حتى فات المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عند علمائنا الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار أن شاء انتظر إلى وقت وجود مثله فيها خذمنه وإن شاء لم ينتظر ولم يصبر إلى ذلك الوقت واخذ رأس ماله كذا في شرح الطحاوي * وإذا أسلم الدراهم في الزعفران يجوز ولا بأس بأن يسلم الفلوس في الحديد والرصاص وما أشبهه وإذا أسلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمراد من الفلوس الرائجة أمالوك كانت كاسدة لا يجوز أسلامها في الحديد والرصاص ولو أسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وإن أسلم السيف في الصفر يجوز إذا كان السيف يباع مدها وإن كان يباع وزنا لا يجوز كذا في المحيط * ولا يجوز أسلام الحنطة في الدراهم المؤجلة عندنا وإذا لم يصح سلمها قال عيسى بن إبان رح يبطل العقد أصلاً قال شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رح هو الصحيح هكذا في الظهيرية * ولو أسلم في المكيل وزناً كما إذا أسلم في البر والشعير بالميزان ففيه روايتان والمعتمد الجواز وعلى هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كيلاً كذا في البحر الرائق * وإذا أسلم في اللبن في حينه كيلاً أو وزناً معلوماً إلى أجل معلوم جاز وكذلك الخل والعصير نظير اللبن ثم ذكر في اللبن حينه قال شمس الأئمة رح هذا في ديارهم لأن اللبن كان ينقطع من أيدي الناس في بعض الأوقات أما في ديارنا لا ينقطع فيجوز في كل وقت والخل يوجد في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير لا يوجد في كل وقت فيشترط السلم في حينه أيضاً كذا في الذخيرة * ويجوز السلم في السمن كيلاً ووزناً إلا رواية من محمد رح لا يجوز وزناً وكذا كل ما يكال بالرطل يجوز كيلاً ووزناً كذا في التاتارخانية نافلاً من الفتاوى العنابية * ولو أسلم في حنطة حديثة قبل حداثتها لا يصح عندنا لأنه أسلم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما إذا أسلم في حنطة موضع أنه إن كان مما لا يتوهم انقطاع طعامه جاز السلم فيه كما إذا أسلم في حنطة خراسان والعراق أو فرغانة وكذا إذا أسلم في طعام بلدة كبيرة كسمرقند وبخارا أو كاشان جاز ومن مشائخنا من قال لا يجوز إلا في طعام ولاية والصحيح أن الموضع المضاف إليه الطعام إن كان مما لا ينفد طعامه فالبايجوز السلم فيه سواء كان ولاية أو بلدة كبيرة وإن كان مما يحتمل أن ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كارض بعينها أو قرية بعينها كذا

في البدائع * ولو كانت النسبة الى قرية لبيان الصفة لا لتغييس المكان كالحشمراني ببخارا يصح لان ذكره لبيان الجودة كذا في الكافي * ولو اسلم في حنطة هراة لا يجوز ولو اسلم في ثوب هراة يجوز اذا اتى بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر ابن سماعة رح يجوز ان يسلم المروي البغدادي في مروي مروي وكذلك المروي البغدادي في مروي الاهواز ومروي الواسط كذا في المحيط * ولو اسلم قطناً هروياً في ثوب هروى جاز كذا في فتاوى قاضيهان * ولو اسلم شعيراً في مسيح من شعراوصونا في لبدا وخزافي ثوب خزان كان لا ينقض شعراً جاز وان كان ينقض ويعود شعراً كاللبد لا يجوز ولو اسلم غزلاً في ثوب غزل جاز كذا في محيط السرخسى * وكل معدود تفاوت آحاده كالبطيخ والرمان لم يجز السلم فيه مدداً كذا في الحاوي * ويجوز السلم في العدديات المتقاربة حتى يجوز في الجوز والبيض مدداً او كيلاً او وزناً وذكر في الزيادات انه يجوز السلم في الجوز والبيض متى بين بيض الدجاجة والا وزان لم يسم وسطاً ولا جيداً لانه لما سقط التفاوت من حيث القدر فلا يسقط من حيث الصفة او لى كذا في محيط السرخسى * وعن ابي يوسف رح كل ما يتفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متفاوت وكل ما لا يتفاوت آحاده في القيمة فهو مددي متقارب وعن ابي يوسف رح اذا اسلم بيض الاوز في بيض الدجاج او بيض النعام في بيض الدجاج جاز وان اسلم بيض الدجاج في بيض النعام او اسلم بيض الدجاج في بيض الاوزان كان في حين بقدر عليه جاز وان كان في حين لا يتقدر عليه لا يجوز هـ كذا في المحيط * ويجوز السلم في الكافد مدداً ولو اسلم بالوزن رأيت في جواب الفتاوى انه يجوز ايضاً كذا في الاضمرات * ويجوز السلم في الفلوس مدداً في ظاهر الرواية كذا في البناء بيع وهو الصحيح هـ كذا في النهاية * ويجوز السلم في الباذنجان مدداً او كذا الكمثرى والمشمش ذكره الزندريسي رح كذا في فتاوى قاضيهان * وروى الحسن ان السلم في البصل والثوم يجوز كيلاً وعدد لانه مددي متقارب كذا في محيط السرخسى * قال ولا خير في السلم في الزجاج الا ان يكون مكسوراً فيشترط وزناً معلوماً وكذا لك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم على وجه لا تفاوت فيه كذا في المبسوط * اليتيمة اذا اسلم في اوانى الذهب والفضة وجعل رأس المال ذهباً فلا يجوز السلم فيها هـ كذا في التاتارخانية * ولا يجوز السلم في الاوانى المتخذة من الزجاج لانه مددي متفاوتة

ويجوز في الطوا بيق اذا بين نوعا معلوما وفي الاواني المتخذة من الخنز ان بين نوعا معلوما
 عند الناس يجوز وكذا الكيزان كذا في الظهيرية * ولا بأس في اللبن والآجر اذا سمى ملبنا معلوما
 وانما يصير اللبن معلوما اذا نسب طوله وعرضه وعمقه الى ذراع العامة فان كان اهل الامة
 اصطلاحوا على ملبن واحد فلا حاجة الى بيان الملبن كذا في التنابيع * وكذا السلم في الثياب
 بعد بيان الطول والعرض بالذرعان المعلومة كربا ما كان او حريرا ولا يشترط ذكر الوزن في الكرياس
 واختلفوا في الحرير والصحيح انه يشترط كذا في فتاوى قاضي خان * وان بين الوزن ولم يبين
 الذرع لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهرزاده في شرحه اذا شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذرعان
 اما لا يجوز السلم اذا لم يبين لكل ذراع ثمننا واما اذا بين لكل ذراع ثمننا يجوز كذا في المحيط *
 ولو اسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز وان ذكر الوزن
 ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى انه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن
 لا يجوز ايضا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا اشترط كذا ذراعا مطلقا فله ذراع وسط اعتبارا بالمنظر
 من الجانبين واختلف المشائخ رح في تفسير قوله فله ذراع وسط بعضهم قالوا اراد به المصدر
 وهو فعل الذرع لا الاسم وهو الخشب يعني لا يمد كل المد ولا يرخى كل الارحاء وقال بعضهم
 اراد به الخشب لان خشب الذرع تتفاوت في الاسواق فمنها ما يكون اقصر ومنها ما يكون اطول
 قال شيخ الاسلام والصحيح انه يحمل عليهما اذا اشترط مطلقا فيكون له الوسط منهما نظرا للجانبين
 كذا في الذخيرة * قال في الاصل ولا بأس بالسلم في الثياب كذا في الفتاوى وفيما ناهى عن السلم في الثياب
 اذا كان معلوما جاز والا فلا خيرة وتداخلف المشائخ رح فيه قال بعضهم انه مكمل على كل حال
 وقال بعضهم ان تعارف الناس وزنه فهو موزون وان تعارفوا ككيله فهو مكيل كذا في المحيط *
 ولا يجوز السلم في ثياب الصواغين والمعادن كذا في التارخانية ناقلا عن العتابية * ويجوز السلم
 في البسط والحصر والبوارى اذا اشترط من ذاك ذراعا معلوما وصفة معلومة وصفة معلومة كذا
 في الحاوى * ويجوز في الجوالق والمسوح والاكسية بصفة معلومة طولا وعرضا ورقعة لانه يمكن
 ضبطها بالنصف ولا يجوز في الفرى لانه متفاوتة كذا في محيط السرخسى * ولا خيرة في السلم
 في جلود الابل والبقر والغنم وان بين من ذلك ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة * وفي البسط
 ولا يجوز السلم في الادم والورق الا ان يشترط من الورق والادم ضربا معلوما بطول والعرض والجودة

(٥) والنسخ هنا مختلفة ففي واحدة منها بالغاء وهو الظاهر وفي الاخرى بالغين وفي بعضها بالغين

فحينئذ يجوز السلم فيه كالثياب وكذلك الا دم اذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيه
 بذكر الوزن على وجه لا يتمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهيرية * ولا يجوز
 في الرأس والاكارع كذا في الخلاصة * ولا يصح السلم في اللحم عند ابي حنيفة رح وقال يجوز
 اذا بين جنسه ونوعه وسنه وموضعه وصفته وقدره كشاة خصى مثني من الجنب والفخذ سمين
 مائة رطل وفي منزوع العظم روايتان والاصح عدمه وفي الحقائق والعيون الفتوى على قولهما
 اذا حكم الحاكم بجواز صح اتفاقا كذا في البحر الرائق * ويجوز السلم في الالية والشحم عند الكل
 كذا في الظهيرية * والسلم في السمك لا يخلو ما ان يكون طريا او مالحا ولا يخلو ما ان يسلم فيه
 عددا او وزنا فان اسلم فيه عددا لا يجوز طريا كان او مالحا وان اسلم فيه وزنا ان كان مالحا يجوز
 وان كان طريا فان كان العقد في حينه والاجل في حينه ولا ينقطع فيما بين ذلك فانه يجوز ولا فلا
 كذا في شرح الطحاوي * وان اسلم السمك الصغار بالكيل او الوزن فالصحيح انه يصح في
 الصغار كذا في الينابيع * وفي الكبار من ابي حنيفة رح روايتان في ظاهر الرواية منه وهو قولهما
 يجوز قال في الاصل ولا خير في السلم في شيء من الطيور كذا في محيط السرخسي *
 وفي الحيوانات التي لا تتفاوت كالعصافير قيل لا يجوز وهو الاصح ولا يجوز في لحوم الطيور
 قيل هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تحبس للتوالد لانه بمعنى المنقطع تاما ما يقتنى ويحبس للتوالد
 قيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وقيل يجوز بالاتفاق وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي *
 ولا يجوز السلم في الخبز عند ابي حنيفة ومحمد رح لا وزنا ولا عددا وعلى قول ابي يوسف رح
 يجوز وزنا واختارا لمشاخ رح للفتوى قول ابي يوسف رح اذا اتى بشرائطه لحاجة الناس
 لكن يجب ان يحنط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي حتى لا يصير استبدالاً
 بالمسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط * ولا يجوز اسلام الخبز في الحنطة والدقيق وعندهما يجوز وعليه
 الفتوى كذا في التهذيب * ويجوز السلم في الدقيق كيلا ووزنا كذا في الظهيرية * ولا خير في السلم
 في شيء من الجواهر واللؤلؤ اما الصغار من اللآلى التي تباع وزنا وتجعل في الادوية يجوز السلم
 فيها وزنا ولا بأس بالسلم في الجص والنورة كيلا لانه مكيل معلوم وهو مقدور التسليم في كل
 وقت كذا في المبسوط * ولا بأس بالسلم في الدهن اذا اشترط من ذلك ضربا معلوما قيل المرئى وغيره
 سواء هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * ولا بأس بالسلم في الصوف وزنا وان اشترط كذا كذا

صبرة بغير وزن لم يجز ولو اسلم في صوف غنم بعينها لم يجز وكذلك البانها وممونها ولاخير في السلم في السمن الحديث والزيت الحديث والحنطة الحديثة وهي التي تكون في هذا العام ولاباس بالسلم في نصل السيف يريد به اذا كان معلوم الطول والعرض والصفة ولايجوز اسلام الصوف في الشعر لانه يجمعهما الوزن قال شمس الائمة الحلواني هذا اذا كان الشعر يباع وزنا وان كان لا يباع وزنا فلا يحرم النساء كذا في المحيط * ويجوز سلم الذميين في الخمر ولايجوز في الخنزير فان اسلم احدهما بطل والمسلم والنصراني سواء في احكام السلم ما خلا الخمر كذا في محيط السرخسي * ولاباس بالسلم في القطن والكتان والابر يسم والنحاس والتبر والحديد والرصاص والصفر والشبه وهذه الاشياء من ذوات الامثال والحناء والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال نظير هذه الاشياء واما الرياحين الرطبة والبقول والحطب فهذه الاشياء ليست من ذوات الامثال فلايجوز السلم فيها ولاباس بالسلم في الجبن والبصل اذا كان معلوما عند اهل الصنعة على وجه لايتفاوت هو الصحيح كذا في المحيط * واذا اسلم في الجذوع ضربا معلوما وسمى طوله وغلظه واجله والمكان الذي يوفيه فيه فهو جاز وكذلك الساج وصنوف العيدان والخشب والقصب واملام الغلظ في القصب باعلام مايشد به الطن بشرا وذرار او نحو ذلك فعند ذلك لايجري المنازعة بينهما كذا في المبسوط * ولاخير في السلم في الرطبة كذا في الذخيرة * والغزل من ذوات الامثال ذكره شمس الائمة السرخسي وذكر الطحاوي ان كل ما كان موزونا فهو مثلي كذا في المحيط * ولاباس بالسلم في طست او قمقمة او خفين او نحو ذلك اذا كان يعرف وان كان لايعرف فلاخير فيه كذا في الهداية * ولاباس بالسلم في الثقت وزنا كذا في الخلاصة * واذا اسلم في الماء وزنا وبين المشارع جاز واذا جاز في الماء جاز في الجمد ايضا كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الثالث في ما يتعلق بقبض رأس المال والمسلم فيه * لايجوز للمسلم اليه ان يبرئ رب السلم من رأس المال فان ابراه وقبل رب السلم البراءة بطل عقد السلم وان رد البراءة لم يبطل كذا في المحيط * ولايجوز ان ياخذ عوض رأس المال شيئا من غير جنسه فان اعطاه من جنس اجود منه او ارد في الصفة فرضي المسلم اليه بالاردى جاز وان اعطاه اجود من حقه اجبر على اخذه وقال زفر رح لايجبر ولا ياخذ الابرصاء وهو المختار كذا في السراج الوهاج * ولايجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو اعطاه السلم جيدا مكن الردى * يجبر رب السلم على القبول مندبا وان اعطاه ردبا مكن الجيد لايجبر ولو كان السلم ثوبا جيدا

فجاء بشوب رديء وقال خذ هذا وارده عليك درهمان فهذه ثمانى مسائل اربعة في المذروعات واربعة في المكيلات والموزونات اما المذروعات اذ اكل السلم ثوبا فجاء المسلم اليه بازيد ووصفا او ذرعا وقال خذ هذا وزد لي فيه درهمان جازو ويكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذراع الزائد ولو جاء بشوب رديء او بغيره وانقص درهم او قال خذ هذا وارده عليك درهمان ففعل لا يجوز ولو اعطاه الرديء وقال خذ هذا ولم يقل وارده عليك درهمان فقبل جازو ويكون ذلك ابراء من الصفة وان كان السلم من المكيلات والموزونات بان اسلم عشرة دراهم في عشرة اقفة من الحنطة فأتى بحنطة جيدة وقال خذ هذا وزد لي درهمان لا يجوز ولو جاء بلعد مشرقفزا وقال خذ هذا وزد لي درهمان او جاء بتسعة اقفة وقال خذ هذا وارده عليك درهمان فقبل جازو ولو جاء بعشرة اقفة رديئة وقال خذ هذا وارده عليك درهمان لا يجوز ومن ابي يوسف رح انه يجوز في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في الظهيرة * ويصح الحوالة والكفالة والارتهان برأس المال فان فارق رب السلم للمسلم اليه قبل القبض بطل العقد وان كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس ولا يضرهما اختراق الكفيل والمحتال عليه اذ اكل المتعاقدان في المجلس ولو اخذ به رهنا فافترقا والرهن قائم انتقض العقد ولو هلك في المجلس مضى العقد على الصحة ولو اخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن اصدار مستوفيا ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم اليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم لحق بالرهن الا انه لا يجعل الرهن بدينه بل يباع بجنس حقه حتى لا يصير مستبدلا بالمسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط * وانه اجاء المسلم اليه الى رب السلم فخلع بينه وبين السلم يصير قابضا بالتخلية كما في دين آخر كذا في فتاوى قاضيخان * ويجوز الحوالة بالمسلم فيه وكذلك الكفالة الا ان في الحوالة يبرأ المسلم اليه في الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار ان شاء طالب المسلم اليه وان شاء طالب الكفيل ولا يجوز لرب السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل ان يستبدل مع المسلم اليه عند الرجوع في اخذ بدل ما أدى الى رب السلم كذا في البدائع * ولو كان بالمسلم كفيل فاستوفى الكفيل السلم من المسلم اليه على وجه الاقتضاء ثم باعه ورع فيه فذلك حلال له اذا قضى رب السلم طعاما مثله ولا خلاف في هذا اذا تقرر ملكه باداء طعام السلم وانما الخلاف في ما اذا اكل المسلم اليه هو الذي قضى رب السلم طعام السلم فانه يرجع على الكفيل بطعام مثل ما دفع

ما دفع اليه ثم قال في هذا الكتاب فمار به يطيب للكفيل وهو قول ابي يوسف ومحمد رحم وذكروا محمد من ابي حنيفة رحمه انه قال احب الى ان يرد على الذي قضا ولا اجبر عليه في القضاء وفي كتاب الكفالة قال يتصدق بالفضل هذا اذا قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فاما اذا قبضه على وجه الرمانة بان يسلم اليه المسلم اليه طعام السلم ليكون رسوله في تبليغه الى رب السلم فتصرف فيه وربح فالربح لا يطيب له في قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في المبسوط * ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرائرك او قال كله واعزله في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضا كذا في فتاوى قاضي خان * ومن اسلم في كرفا صر رب السلم المسلم اليه ان يكبل له في غرائر رب السلم ففعل ورب السلم غائب لم يكن قابضا حتى لو هلك هلك من مال المسلم اليه كذا في الهداية * ولو كان رب السلم حاضرا يصير قابضا بالاتفاق سواء كانت الغرائر له او للبائع هكذا في فتح القدير والعيني شرح الهداية * ولو دفع رب السلم غرائره الى المسلم اليه وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرائر ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يصير قابضا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو طحنه بامر رب السلم لم يصير قابضا كذا في الحاوي * فاذا اخذ رب السلم الدقيق كان حراما كذا في التاتارخانية * وان امره بصبه في البحر في السلم ففعل هلك من مال المسلم اليه كذا في العناية * ولو امر رب السلم غلام المسلم اليه او ابنته بقبض السلم ففعل كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وكل رب السلم وكيل ايدفع رأس المال الى المسلم اليه صح فان دفع الوكيل وهما في المجلس بعد صح وان قام الوكيل من المجلس قبل الدفع وذهب وهما في المجلس بعد لا يبطل السلم وان ذهب رب السلم من المجلس او المسلم اليه قبل دفع الوكيل بطل السلم وكذلك لو كان المسلم اليه وكل رجلا بالقبض ان اسلم الى رجل درهم في حنطة ثم ان المسلم اليه اشترى من رجل حنطة على انها كروا وفي رب السلم من كرا السلم فانه يحتاج لا باحة التصرف فيه من الاكل والبيع واشباه ذلك الى كيلين كيل للمسلم اليه وكيل لرب السلم ولا يكفي لرب السلم كيل المسلم اليه وان كان رب السلم حاضرا حين اكمال السلم اليه وكذلك لو ان المسلم اليه امر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج الى ان يكيله مرتين او لا للمسلم اليه بحكم النيابة عنه ثم يكيله لنفسه ولا يكفي بكيل واحد وكذلك لو كان المسلم اليه دفع الى رب السلم درهم حتى يشتري له حنطة بشرط الكيل وقبضه

وكاله ثم قبضه قضاء بحقه فعليه ان يكيله ثانيا لنفسه كذا في المحيط * ولو اشترى المسلم اليه حنطة مجازفة او استفاد من ارضه او بميراث او بهبة او وصية واوفاه رب العلم وكاله بمحض منه فيكتفى بكيل واحد كذا في النهاية * ولو استقرض الطعام بكيل وسلمه الى رب السلم لم يحتمل الى اعادة الكيل كذا في الحاوي * وكل جواب عرفته في المكيلات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط * وان كان رأس المال مينا فوجده المسلم اليه مستحقا او معيبا فان لم يجز المستحق او لم يرض المسلم اليه بالعيب بطل السلم سواء كان بعد الافتراق او قبله وان اجاز المستحق او رضى المسلم اليه بالعيب جاز السلم سواء كان قبل الافتراق من قبض رأس المال او لا ولا سبيل للمستحق على المقبوض وله ان يرجع على الناقد بمثله ان كان مثايا كذا في البدائع * وان كان رأس المال دين او قبضه فلا يخلوا ما ان يوجد مستحقا او متوقا او زيوفا ولا يخلوا ما ان يوجد ذلك في المجلس او بعد الافتراق فان وجده مستحقا في المجلس فان اجاز المستحق جاز اذا كان رأس المال قائما نص على ذلك في الجامع وان لم يجز انتقض القبض بقدره من الاصل فصا ركانه لم يقبض فان قبض مثله في المجلس جاز والا فلا كذا في محيط السرخسي * وان وجدها متوقفة ان كان ذلك في مجلس العقد فان تجوز به المسلم اليه لا يجوز فاما اذا رده وقبض الجيد مكانه في المجلس جاز كذا في المحيط * وان وجدها زيوفا او نبهرجة وكان ذلك في مجلس العقد فان تجوز المسلم اليه جاز وان رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز وان افتراق قبل الاستبدال بطل السلم كذا في الذخيرة * واما اذا وجد شيئا منها مستحقا وكان ذلك بعد الافتراق من المجلس ان اجازة المالك وكان رأس المال قائما جاز وان رد بطل السلم بقدره عندهم جميعا واما اذا وجد شيئا منها متوقفة وكان ذلك بعد الافتراق من المجلس بطل السلم بقدره قل او كثر تجوز به اورد استبدال مكانه اولم يستبدل ولا يعود جائزا بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط * واما اذا وجد شيئا منها زيوفا وكان ذلك بعد الافتراق فان تجوز به جاز وان لم يجوزه ورده اجمعوا على انه اذا لم يستبدل في مجلس الرد فان السلم يبطل بقدر ما رد واما اذا استبدل مكانه في مجلس الرد ففي رواية الاستحسان لا يبطل متى كان الرد قليلا وبه اخذ علما ونا رحمهم الله وان كان كثيرا فعند ابى حنيفة رح يبطل ومندهما لا يبطل استحسانا كذا في الذخيرة * ثم اتفقت الروايات الظاهرة المشهورة عند ابى حنيفة رح ان ما زاد على النصف كثير واما النصف ففيه روايتان وفي رواية الثالث

كثير وهو الاصح والاحوط كذا في محيط السرخسي * وفي الحاوي قال تصير كان شهداد يقول المسلم اليه اذا وجد في الدراهم زيوفا بعد ما افترقا ينبغي ان ياخذ البديل اولاً ثم يرد الزيوف قال الفقيه هذا احتياط فلورود الزيوف واخذ البديل قبل ان يفرقه يجوز ايضا في قول علما ئنا اذا كان اقل من النصف كذا في التاتارخانية * ولو وجب على المسلم اليه دين مثل رأس المال هل يصير رأس المال قصاصا بذلك الدين ام لا فهذا لا يخلو اما ان وجب دين آخر بالعقد واما ان وجب بالقبض فان وجب بالعقد فاما ان وجب بعقه متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متأخر منه فان وجب بعقد متقدم على السلم بان كان رب السلم باع من المسلم اليه ثوبا بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى اسلم اليه عشرة دراهم في حنطة فان جعل الدين قصاصا او تراغيا بالمقاصة يصير قصاصا وان ابى احدهما لا يصير قصاصا وهذا استحسان وان وجب بعقد متأخر من السلم لا يصير قصاصا وان جعله قصاصا هذا اذا وجب الدين بالعقد فاما اذا وجب بالقبض كالغصب والقرض فانه يصير قصاصا سواء جعله قصاصا او لا بعد ان كان وجب الدين الآخر متأخرا عن العقد هذا ان تساوى الدينان فاما اذا تفاضلا بان كان احدهما افضل والاخر دون فرضى احدهما بالنقصان وابى الآخر فانه ينظر ان ابى صاحب الفضل لا يصير قصاصا وان ابى صاحب الادون يصير قصاصا كذا في البدائع * قال محمد راجح في الزيادات رجل اسلم الى رجل مائة درهم في كره حنطة وسط الى اجل معلوم ودفع اليه رأس المال ثم ان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بكر حنطة وسط مثل المسلم فيه وقبض الكره ولم يعلم العبد اليه حتى انتقض العقد بموت العبد او بالرد بخيار الشرط او الرؤية او بالرد بالعيب قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او بعد القبض بقضاء حتى انفسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان على رب السلم ان يرد الكره الذي هو ثمن العبد حكما لا نفعا ان اعتد في العبد فان قال بائع العبد وهو رب السلم انا امسك الكره المقبوض وارد مثله كان له ذلك فان لم يرد رب السلم الكره الذي هو ثمن حتى حل السلم صار قصاصا بكر السلم تقاصا ولم يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل السلم ولكن قبض الكره الذي هو ثمن كان بعد السلم ثم انفسخ البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكره الذي هو ثمن قصاصا بالسلم عند حلول الاجل ولو كان مشتري العبد وهو المسلم اليه رد العبد بعد القبض بالتراضي او تقابلا للعقد في العبد وباقي المسئلة بحالها فان الكره الذي هو ثمن لا يصير قصاصا بالسلم في الفصا لين

تقاصا ولم يتقاصا ولو كان مقد البيع وقبض الكر قبل مقد السلم وباقى المسئلة بحالها فان الكرا الذي هو ثمن العبد لا يصير قصاصا بكر السلم وان تقاصا كذا في المحيط * ولو وجب على رب السلم دين بقبض مضمون نحو ان يغصب منه او يستقرض بعد السلم يصير قصاصا ولو كان غصب منه كرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قصاصا صار قصاصا سواء كان بحضورتهما او لم يكن ولو كان الكرو دية عند رب السلم قبل العقد او بعده فجعله المسلم اليه قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون الكر بحضورتهما او يرجع رب السلم فيحلى به ولو غصب منه كرا بعد العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصا ولو كان الغصب واقعا قبل العقد فلا بد من ان يجعله قصاصا وهذا كله اذا كان الغصب في مثل الحق فان كان في اجود او دون لم يصير قصاصا في الجيد الا برضاء المسلم اليه وفي الردى والابرضاء رب السلم هكذا في الحاوي * اسلم الى آخر ما نة في كرا فاشترى المسلم اليه منه كرا مثله بما تبين مؤجلا وقبضه فان كان قائما في يده فاراد رب السلم ان يقبضه من كرا السلم لم يجز فان قبضه وطحنه فعليه مثله ولا يصير الواجب عليه قصاصا بالسلم وان رضيا به فان قبض الضمان ثم قضاها ياء من كرا السلم جاز ولو لم يطحن ولكن تعيب عنده فان شاء المسلم اليه اخذه وان شاء ضمنه فان ضمنه مثله لا يصير قصاصا وان اخذه ثم قضاها جاز فان اختار اخذ الكر بعينه ولم يسترد فجعله قصاصا جاز اذا رضيا به جميعا ولو اصاب على المقاصة قبل ان يختار المسلم اليه شيئا لم يذكره محمد رح في الكتاب وقد قالوا انه يجوز ولو لم يجعله قصاصا واسترد المسلم اليه الكرا المعيب ثم غصبه رب السلم ورضى به فهو قصاص ولا يلتفت الى رضاء المسلم اليه وانما غصب الكرا المبيع اجنبى من المسلم اليه ثم احوال المسلم اليه رب السلم على الغاصب ليقبضه من سلمه لم يجز والحوالة باطلة فان تعيب عند الاجنبى ورضى به رب السلم جاز وكذلك لو كان ودية عند الاجنبى ورضى به رب السلم الا انه اذا هلك الكرا المبيع قبل قبضه في الغصب لا تبطل الحوالة وفي الودية تبطل هكذا في محيط السرخسى * رجل اسلم الى رجل في قفيز من رطب وجعل اجله في حينه حتى كان جائزا فاعطاه المسلم اليه مكانه تفيزا من تمر او اسلم في قفيز من تمر فاعطاه مكانه قفيزا من الرطب وتجوز به رب السلم فهو جائز في قول ابي حنيفة رح وعندهما ان كان المسلم فيه قفيز رطب فاعطاه مكانه تمر الا يجوز على كل حال وصا ركما لو اسلم في ثلثة

في ثلثة ارباع قفيز تمر ثم اسنوفى قفيزا من تمر وان كان اسلم في قفيز من تمر فاعطاه قفيزا من رطب فهو على وجهين مندهما اما ان يقبضه على وجه الاستيفاء بان يقول المسلم اليه لرب السلم خذ * بحقك او قضاء لحقك او قضاء من حقك او ما اشبه ذلك من العبارات او يقبضه على وجه الصلح والابراء بان يقول خذ صلحا بحقك او قضاء من حقك على انى يرى مما كان لك قبلى ففى الوجه الاول هو باطل وفي الوجه الثانى وهو ما اذا كان على طريق الصلح والابراء ينظر الى هذا الرطب كم ينقص اذا جف فان علم ذلك يبنى على ما يعلم وان لم يعلم يبنى ذلك على اكثر ما لا يزيد عليه النقصان فان علم انه اذا جف ينقص مقدار الربع او علم انه لا يزيد النقصان على الربع ويبقى ثلثة الارباع ينظر بعد هذا ان كانت قيمة القفيز من الرطب مثل قيمة ثلثة ارباع قفيز من تمر او اقل فالصلح جائز وان كانت قيمة قفيز من الرطب اكثر من قيمة ثلثة ارباع تمر السلم بطل الصلح رجل اسلم الى رجل في قفيز من حنطة فاعطاه مكانه قفيز حنطة متقية لم يحز في قولهم جميعا وكذلك لو اسلم في قفيز بصر اخضر او اصفر في حبه وامطاه مكانه قفيز بصر مطبوخ او اسلم في قفيز حنطة فاعطاه مكانه قفيز حنطة مطبوخة او اسلم في قفيز حنطة فاعطاه مكانه قفيز دقيق لا يجوز ولو اسلم في قفيز حنطة فاعطاه قفيزا من حنطة قد وقع في الماء حتى انتفخ فهذا جائز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح لا يجوز ولو اسلم في زيتون فاخذ مكانه زيتا لا يجوز وان علم انه اقل مما في الزيتون كذا في المحيط * الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه * ان وقع الاختلاف في جنس المسلم فيه بان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كره حنطة وقال المسلم اليه اسلمت عشرة دراهم في كره شعير تحالفا استحسنانا ان لم يكن لهما بينة ويبدأ بيمين المسلم اليه في قول ابي يوسف رح الاول وفي قوله الآخر يبدأ بيمين رب السلم كذا في المحيط * واذ تحالفا للقاضى يقول لهما ماذا تريدان فان قالانفسخ العقد او قال احدهما ذلك ففسخ القاضى العقد بينهما وان قالانفسخ تركهما رجاء لان يعود احدهما الى تصديق صاحبه كذا في الذخيرة * وايهما بكل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوى * وايهما اقام بينة قبلت بينته وان اقاما البينة ان لم يتفرقا من مجلس العقد بعد فعند محمد رح يقضى بعقدين يقضى على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم اليه بكر حنطة وكره شعير وان تفرقا من المجلس ونقد رب السلم عشرة لاخير يقضى بعقد واحد بينة رب السلم وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بعقد واحد بينة رب السلم على كل حال كذا في المحيط *

وإن اختلفا في قدر السلم فيه فهذا أو ما لواختلفا في جنس المسلم فيه سواء وان اختلفا في صفة المسلم فيه ولا بينة لواحد منهما القياس ان يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفان وبالقياس ناخذ فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته طالبا كان أو مطلوبا فان اقاما جميعا البينة فعلى قولهما لا شك انه يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم واما على قول محمد رح ذكر في بعض المواضع انه يقضى بعقدين وانه قياس وبه ناخذ كذا في الذخيرة * ومن اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة فقال المسلم اليه شرطت رد يا وقال رب السلم لم تشتر شيئا فالقول قول المسلم اليه وفي عكسه قالوا يجب ان يكون القول ارب السلم عند ابي حنيفة رح وصندهما القول للمسلم اليه كذا في الهداية * وإن اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنسه بان قال رب السلم اسلمت اليك عشرة دراهم في كرحنطة وقال المسلم اليه لابل اسلمت الي دينار في كرحنطة ولا بينة لواحد منهما فانهما لا يتحالفان قياسا ويكون القول قول رب السلم وفي الاستحسان يتحالفان فان اقاما البينة فعند محمد رح يقضى بعقدين على رب السلم بدینار وعشرة دراهم ويقضى على المسلم اليه بكرى حنطة ان لم يتفرقا من مجلس العقد ولم يذكر في الكتاب قول ابي حنيفة واهي بوصف رح في هذه الصورة وذكر ابن سماعه في نوادره منهما انه يقضي بعقدين وذكر الكرخي انه يقضي بعقد واحد ببينة المسلم اليه وهو الصحيح وان وقع الاختلاف في قدر رأس المال او صفته فالجواب فيه كالجواب في ما اذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه او قدره كذا في المحيط * الأصل انهما اذا اختلفا في جنس المسلم فيه او قدره او صفته او في رأس المال من هذه الوجوه واقاما البينة فعندهما يقضى بعقد واحد ما امكن فان تعذر فبعقدين وصند محمد رح يقضى بعقدين فان تعذر فبعقد واحد كذا في محيط السرخسي * اذا اختلفا في المسلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين ان اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس رأس المال ولا بينة لهما يتحالفان قياسا واستحسانا فان اقام احدهما بينة قبلت ببينته وان اقاما البينة يقضى بالعقدين ان لم يتفرقا من مجلس العقد بخلاف وان وقع الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال ولا بينة لهما يتحالفان واذا اقام احدهما بينة قبلت ببينته وان اقاما البينة قضى بعقدين عند محمد رح ان لم يتفرقا من مجلس العقد وعندهما يقضى بعقد واحد وان اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه فالجواب في حق التحالف ان يتحالفا قياسا واستحسانا والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب

في ما اذا اختلفا في صفة المسلم فيه او في صفة رأس المال لا فير لكل جواب عرفت ثم في اقامة البينة عندهم فهو الجواب هنا كذا في الذخيرة * واذا كان رأس المال عينا بان كان مرصا ان اختلفا في جنس المسلم فيه فان الجواب في التحالف ان لا يتحالفا قياسا ويكون القول قول المسلم اليه ولكن في الاستحسان يتحالفان ثم الجواب الى آخرة على ما بينا وان قامت لاحدهما بينة يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا في قدر المسلم فيه فالجواب في حق التحالف والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم جميعا وان اختلفا وفي صفة المسلم فيه ان لم يقد لاهدهما بينة فالقياس على ما مضى ان يتحالفا وفي الاستحسان لا يتحالفان وبالقياس ناخذ وان قامت لاحدهما بينة يقضى بها وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا كذا في المحيط * فان اختلفا في جنس رأس المال ولم يقد لاهدهما بينة القياس ان لا يتحالفا ويكون القول لرب السلم وفي الاستحسان يتحالفان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فعلى قول محمد رح يقضى بعقدين وعلى قول ابي حنيفة واهي يوسف رح يقضى بعقد واحد على رواية الكرخي وهو الاصح وان اختلفا في مقداره ان لم يقد لاهدهما بينة فالقياس ان يكون القول لرب السلم ولا يتحالفان الا انهما يتحالفان استحسانا بالاثار وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم وان اختلفا في صفة ان لم يقد لاهدهما بينة فانهما لا يتحالفان قياسا واستحسانا ويكون القول لرب السلم فان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وان اختلفا فيهما ان اختلفا في جنس رأس المال وجنس المسلم فيه ان لم يقد لاهدهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة يقضى بعقدين وان اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم يقد لاهدهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة فاما اذا كانا اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه ولم يقد لاهدهما بينة فانهما يتحالفان قياسا واستحسانا وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى بعقد واحد وتقبل بينة كل واحد منهما في اثبات الزيادة كذا في الذخيرة * وان اختلفا في مكان الابناء قال ابو حنيفة رح القول قول المسلم اليه ولا يتحالفان وقال صاحباه يتحالفان قيل بخلاف على العكس

والاول اصح كذا في فتاوى قاضي خان * وهذا اذا لم يقم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى ببينته طالبا كان او مطلوبا وان اقاما جميعا البينة ذكرانه يقضى ببينة الطالب ويقضى بعقد واحد كذا في المحيط * ولو اختلفا في اجل السلم فالاختلاف فيه لا يوجب التحالف والتراد عنده صلاتنا الثلاثة رح كذا في شرح الطحاوي * فلو اختلفا في اصل الاجل فان كان المدعى للاجل رب السلم فالقول قوله ولو ادعاه المسلم اليه وانكره رب السلم فالقول قول المسلم اليه والعقد صحيح استحسانا في قول البيهقي رح وقال القول قول رب السلم والعقد فاسد كذا في الحاوي * هذا اذا لم يقم لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة فبليت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الاجل كذا في المحيط * وان اتفقا على شرط الاجل واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع يمينه كذا في فتاوى قاضي خان * هذا اذا لم يكن لاحدهما بينة وان قامت لاحدهما بينة يقضى ببينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب ولا يقضى بعقد بين عندهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو اختلفا في مضي الاجل بعدما اتفقا انه شهر فالقول قول المطلوب كذا في التهذيب * وان قامت لاحدهما بينة تقبل بينته وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدره ومضيه فالقول في القدر قول رب السلم والقول في المضي قول المسلم اليه ولو اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المسلم اليه على اثبات زيادة انه لم يرض كذا في شرح الطحاوي * واذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس فاقام رب السلم البينة انهما تفرقا قبل قبض رأس المال واقام المسلم اليه انه قبض رأس المال قبل الافتراق فان كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبينة بينة المسلم اليه والسلم جائز كذا في الذخيرة والمحيط * وان كانت الدراهم في يد رب السلم باعيا لها فقال المسلم اليه اودعتها اياه او فصببتها بعد القبض وقد قامت البينة على القبض كان القول قوله ويقضى بالدراهم كذا في الحاوي * وان قامت لاحدهما بينة فان قامت لرب السلم لا تقبل وبينه المسلم اليه تقبل وان لم يقم لاحدهما بينة فان كانت الدراهم في يد المطلوب ان كان الطالب لا يدعي عليه فصبا ولا وديعة وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين على واحد منهما وان ادعى الطالب الغصب عنه او الوديعة بعد ما انكر القبض في المجلس فالقول قول المطلوب وان كانت الدراهم في يد رب السلم فان كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب فصبا ولا وديعة بعد ذلك

(٥) كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة ان يقال على اثبات زيادة الاجل وانه لم يرض

فلا يمين على واحد منهما وإذا أدمى المطلوب الغصب أو الوديعة بعدما أدمى قبض رأس المال في المجلس وانكر الطالب فمن مثائخذ من قال القول قول المطلوب مع يمينه فيحلف ويجوز التسلم ويأخذ رأس المال من رب السلم ومنهم من قال بأن هذا كذا إذا قال الطالب لم تقبض مفصلاً بأن قال أسلمت إليك وسكت ثم قال إلا أنك لم تقبض أو قال أسلمت إليك ولم تقبض بالعطف لا بالاستثناء فاما إذا قال موصولاً لم تقبض والمطلوب يقول قبضت يجب أن يكون القول قول الطالب في هذه المسئلة ولا يكون القول قول المطلوب هكذا في المحيط* إذا جاء المسلم إليه بعدما تفرقا من المجلس بنصف رأس المال وقال وجدته زيوفاً إن صدقه بذلك رب السلم كان له أن يرد على رب السلم وإن كذبه في ذلك وانكر أن يكون من دراهمه وأدمى المسلم إليه أنه من دراهمه فإن كان المسلم إليه أقر قبل ذلك فقال قبضت الجياد أو قال قبضت حتى أو قال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم ففي هذه الوجوه الأربعة لا يسمع دعواه بالزيادة حتى لا يستحلف رب السلم أما إذا قال قبضت الدراهم في القياس أن يكون القول لرب السلم وفي الاستحسان القول للمسلم إليه وأما إذا قال قبضت فالقول للمسلم إليه كذا في الذخيرة* ولو أقر قبض الدراهم ثم أدمى أنها ستوفة لا تقبل وإن قبض ولم يقرب شيء ثم أدمى أنها ستوفة قبل قوله هكذا في فتاوى قاضيخان* وإذا وجد بعض رأس المال نبهرجه أو مستحقة فاختلفاً فقال رب السلم هو ثلث رأس المال وقال المسلم إليه هو النصف فالقول قول رب السلم مع يمينه ولو كان ستوقاً أو رصاصاً فاختلفاً في ذلك فالقول قول المسلم إليه كذا في الحاوي* وإذا شرط في السلم في الثوب الجيد فجاء بثوب وأدمى أنه جيد وانكر الطالب فالقاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا الحوط والواحد يكفي فإن قال جيد أجبر على القبول كذا في الخلاصة* رجل قال لأخز أسلمت إلي عشرة دراهم في كرحنطة إلا أنني لم أقبضها أو قال أسلفتني إلا أنني لم أقبضها فإن ذكر قوله إلا أنني لم أقبضها موصولاً للكلامه صدق قياساً واستحساناً وإن ذكر مفصلاً بأن سكت مائة ثم قال إلا أنني لم أقبضها صدق قياساً ولم يصدق استحساناً ثم إذا لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع يمينه هذا إذا قال أسلمت إلي مائة أو قال دفعت إلي عشرة أو قال نقدتني لكن لم أقبضها قال أبو يوسف رح لا يصدق وصل أم فصل كما لو قال قبضت ثم قال لم أقبض وقال محمد رح يصدق إن وصل وإن فصل لا يصدق كذا في المحيط*

وأن اختلفا فقال رب السلم شرطت لي أن توفيني في محلة كذا وقال المسلم اليه امطيك في محلة اخرى غير تلك اجبر رب السلم على القبول كذا في الذخيرة * وإذا كان الشرط في عقد السلم ان يوفيه في مكان كذا فقال المسلم اليه خذه في مكان آخر وخذ مني الكراء الى ذلك المكان فقبضه كان جائزا ولا يجوز اخذ الكراء وعليه رد ما اخذ من الكراء وهو بالخيار ان شاء رضى بقبضه وان شاء رده حتى يوفيه في المكان الذي شرط له فان هلك المقبوض في يده فلا شيء له كذا في المبسوط * ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله بعد ما يوفيه في محلة كذا بان قال علي ان توفيني في درب سمرقند ثم توفيني بعد ذلك في منزلي بكلا باد عامة المشائخ على انه لا يجوز قياسا واستحسانا وكان الفقيه ابو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في المحيط * ولو شرط ان يوفيه اياه في منزله ابتداء بعض مشائخنا رح قالوا القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحاكم الشهيد هذا القياس والاستحسان في ما اذا لم يبين منزله ولم يعلم المسلم اليه انه في اى محلة اما اذا بين او علم المسلم اليه ذلك يجوز قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * لقي رب السلم المسلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الايفاء فيه فله مطالبة بالمسلم فيه ان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط اودونه قال رضى الله عنه وافتنى بعض مفتي زماننا بأنه لا يتمكّن من المطالبة وهذا الجواب احب الى الافى موضع الضرورة وهو ان يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيعجز رب السلم عن استيفاء حقه كذا في القنية *

الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب * يجب ان يعلم بان الاقالة في السلم جائزة كذا في المحيط * فان تقايلا في كل المسلم فيه جازت الاقالة سواء كانت الاقالة بعد حلول الاجل او قبله وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه او هالكاً ثم اذا جازت الاقالة فان كان رأس المال مما يتعين بالتعيين وهو قائم فعلى المسلم اليه رد عينه الى رب السلم وان كان هالكاً مما له مثل فعليه رد مثله وان كان مما لا مثل له فعليه رد قيمته وان كان رأس المال مما لا يتعين بالتعيين فعليه رد مثله هالكاً او قائماً وكذلك اذا قبض رب السلم المسلم فيه ثم تقايلا والمقبوض قائم في يده جازت الاقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض وان تقايلا السلم في بعض المسلم فيه فان كان بعد حل الاجل جازت الاقالة بقدره اذا كان الباقي جزء معلوماً من النصف والثلث ونحو ذلك من الاجزاء المعلومة والسلم في الباقي الى حل اجله عند عامة العلماء وان كان قبل حل الاجل ان لم يشترط في الاقالة تعجيل الباقي جازت الاقالة ايضا والسلم في الباقي الى حل اجله

ون اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والاقالة صحيحة وهذا على قياس قول ابي حنيفة ومحمد ربح لان الاقالة مندهما نسخ كذا في البدائع * وان اراد رب السلم ان يستبدل برأس المال شيئا بعد الاقالة لم يجز استحسانا وبه اخذ علماؤنا الثلاثة كذا في المحيط * واجمعوا ان قبض رأس المال بعد الاقالة في باب السلم في مجلس الاقالة ليس بشرط لصحة الاقالة كذا في التاتارخانية ناقلا من السغناقي * رجل اسلم جارية في كرحنطة فقبضها المسلم اليه ثم تقايلا فماتت في يد المسلم اليه صحت الاقالة وعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقايلا بعده لأك الجارية جازا ايضا وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير * سئل علي بن احمد عن رجل اسلم اذا اشترى المسلم فيه من المسلم اليه قبل القبض باكثر من رأس المال او برأس المال هل يكون ذلك اقالة السلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون اقالة كذا في التاتارخانية * باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه باكثر من رأس المال او برأس المال لا يصح ولا يكون اقالة كذا في القنية * تقايلا اسلم ثم اختلفا في رأس المال فالقول للمطلوب ولو تقايلا السلم بعد ما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم اختلفا في مقدار رأس المال يتحالفان هكذا في محيط السرخسي * في فتاوى ابي الليث رح رجل اسلم اثنى رجل في كرحنطة فقال رب السلم للمسلم اليه ابرأتك من نصف السلم وقبل المسلم اليه وجب عليه رد نصف رأس المال لان هذه اقالة في نصف السلم هكذا قاله ابو نصر محمد بن سلام والفقهاء ابو بكر الاسكاف رح كذا في الذخيرة * رب السلم اذا وهب المسلم فيه من المسلم اليه كانت اقالة للسلم ويلزمه رد رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * في الفتاوى العنابية ولو تفا سحار رأس المال مرض فباعه رب السلم من المسلم اليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه ايضا نصراي اسلم في خمر ثم اسلم احدهما فهو كالاقالة حتى لا يجوز الاستبدال برأس المال بعد الفسخ كذا في التاتارخانية * في نوا درابن رستم من محمد رح رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة وله عليه ايضا كرا الى سنة فاقاله السلم على ان يعجل له الكرا النسيئة قال الاقالة جائزة والكرا الى اجله كذا في المحيط * واذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على ان يرد عليه مائتي درهم او مائة درهم وخمسين كان باطلا فاما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس المال كان جائزا وكذا اذا قال على خمسين من رأس المال لان الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة وبعد هذا اختلف المشايخ رح في قوله صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس المال انه يصير اقالة في جميع السلم

او في نصف العلم وان قال صالحك من السلام على ما نتي درهم من رأس المال لا يجوز
يريد بقوله لا يجوز انه لا يثبت الزيادة اما يقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام
في شرحه و اشار شمس الائمة السرخسي في شرحه الى انه يبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا
كذا في الذخيرة * واذا أسلم الرجلان الى رجل في طعام فصالحه احدهما على رأس ماله
فالصالح موقوف عند ابي حنيفة ومحمد رح فان اجازة الآخر جاز وكان المقبوض من رأس المال
مشترا بينهما وما بقي من طعام العلم مشتركا بينهما وان لم يجز فالصالح باطل وعند ابي يوسف
رح الصالح جائز بين المصالح والمسلم اليه وكذلك لو كان بالمسلم كفيل فصالح احد صاحبي السلم
مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصالح مع الاصيل على الخلاف الذي بينا كذا في المبسوط *
وهذا اذا اسلما عشرة دراهم مشتركة الى رجل في كرم من الطعام فان لم يكن العشرة مشتركة
بينهما لكن اسلما عشرة دراهم ثم نقد كل واحد منهما خمسة لم يذكر محمد رح هذا في البيع
وذكر بعض المشائخ رح في شرح البيوع انه يجوز هذا الصالح في حصة المصالح بالاجماع
وبعضهم قالوا هذا ليس بصحيح فقد ذكر في صالح الاصل هذا الفصل وذكر فيه قول ابي حنيفة رح
على حسب ما ذكر في الفصل الاول ولم يذكر في شيء من الكتب ما اذا قال احد ربى السلم
عقد السلم بحصته قد اختلف المشائخ رح على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا في المحيط *
اذا أسلم رجل واخذ بالسلم كفيلان ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف على اجازة
المسلم اليه سواء كانت الكفالة بامره او بغير امره ان اجاز جاز وان لم يجز بطل ويبقى السلم
على حاله في قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك لو صالح الاجنبي رب السلم على ذلك
هذا اذا كان رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والثوب ونحوه يتوقف الصالح على اجازة
المسلم اليه في قولهم وان قال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم
هي والصالح سواء وقال بعضهم يتوقف في قولهم جميعا كذا في الظهيرية * قبض البر المسلم فيه وتعييب
هنده وجدبه عيبا قديما فعند ابي حنيفة رح ان قبله المسلم اليه مع العيب الحادث عاد السلم
وان ابى فله ذلك وقال ابو يوسف رح ان ابى ان يقبله معيبا رد عليه مثل ما قبض ويوجع بما شرط
في السلم وقال محمد رح ان ابى ان يقبله رجع عليه بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكافي *

من قبض ما اسلم فيه ثم اصاب فيه عيبا رده وان وجد به عيبا آخر فالمسلم اليه بالخيار ان شاء رضى بزيادة العيب وقبلة وسلم اليه سلمه غير معيب وان ابي قبوله قال ابو حنيفة ربح بطل حق رب السلم وليس له حق الرد ولا الرجوع بحصة العيب هذا اذا كانت زيادة العيب عند رب السلم بآفة صاوية او بفعل رب السلم فاما اذا كان بفعل الاجنبي واخذ رب السلم قيمة النقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للمسلم اليه قبوله بزيادة العيب لاجل الارش وبطل حقه في العيب في قول ابو حنيفة ربح هكذا في شرح الطحاوي * قال هشام في نوادره سألت ابا يوسف ربح من رجل اسلم عشرة دراهم في ثوب فاخذه وقطعه ثم وجد به عيبا قال ليس له ان يرجع بنقصان العيب وعنه ايضا قال مالت محمد ارح من رجل اسلم الى رجل درهمين احدهما في الحنطة والاخر في الارز ودفعهما اليه ثم وجد احدهما مستورا قال ان كان دفعهما اليه معا فسدت في نصف الحنطة ونصف الارز وان كان دفع اليه كل درهم على حدة فان اقاما البينة فالبينة بينة الذي اسلم اليه وان لم يقم لهما بينة تحالفا وفسد السلم كله ومن ابراهيم بن رستم من محمد ربح قال رجل اسلم الى رجل خمسة دراهم في خمسة افقرة حنطة وخمسة دراهم في خمسة افقرة شعير خمسة للحنطة على حدة وخمسة للشعير على حدة فاصاب درهما مستورا يعنى بعدما تفرقا فقال رب السلم هو من الحنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فالقول قول رب السلم وان تصادقا ليعلم ان من ايهما قال يردا لمسلم اليه درهما آخر على رب السلم وينقص من كل واحد منهما خمسة وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف ربح في رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كرحنطة وخمسة دراهم في كرشعير فاعطاه عشرة للحنطة ثم اعطاه خمسة للشعير ثم وجد درهما مستورا بعد ما تفرقا فقال المسلم اليه وهو من دراهم الحنطة وقال رب السلم هو من دراهم الشعير قال ان كان المسلم اليه اقربا لاستيفاء القول قول رب السلم وان لم يكن اقربا لاستيفاء القول قوله وان تصادقا لهما لا يدريان من ايهما هو قال يكون نصفه من العشرة ونصفه من الخمسة فينقص عشرة الحنطة ونصف عشرة الشعير وان كان اعطاه خمسة مشر في صفقة واحدة فانه ينقص ثلثا عشرة الحنطة وثلث خمس الشعير كذا في المحيط * الفصل السادس في الوكالة في السلم * من وكل رجلا يسلم له دراهم في كرحنطة فاسلمها الوكيل بشروط السلم جاز كذا في شرح التكملة * والوكيل هو الذي يطالب بتسليم المعلم فيه عند محل الاجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم ان كان الوكيل نقد دراهم الموكل اخذ المسلم فيه ودفعه الى الموكل وان كان نقد دراهم نفسه

(٥) قوله من قبض ما اسلم فيه الى قوله هكذا في شرح الطحاوي لم يوجد الا في نسخة واحدة من النسخ الحاوية
(٦) هكذا طبع سابقا والظاهر نصف عشر الحنطة وعشر الشعير

ولم يدفع الية الذي وكله شيئاً يرجع بما نقد على الموكل كذا في الذخيرة * ولهذا الوكيل ان يقبض السلم فاذا قبض كان له ان يحبس من الأمر حتى يعتوفي الدراهم فان هلك المقبوض في يده ان هلك قبل ان يحبس من الموكل يهلك امانته وان هلك بعد الحبس قال ابو يوسف رح يهلك هلاك الرهن وقال محمد رح يسقط الدين قلت قيمة الرهن او كثرت وذكر شمس الأئمة السرخسي ان هذا قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * فان كان دفع رأس المال من مال الموكل واخذ بالسلم كفيلاً او رهناً جازاً اذ احل السلم فاخر الوكيل او ابرأ الذي عليه الطعام منه او رهبه له جاز ويضمن الوكيل للموكل وكذا ان احال به على ملىء او غير ملىء و ابرأ الاول جاز عليه خاصة ويضمن الأمر بطعامه وان اقتضى الطعام ان ون من شرطه جاز وللموكل ان يضمنه مثل طعامه وان تارك الوكيل السلم جاز ويضمن الطعام للموكل في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الحاوي * وان انال السلم جاز ويكون ضامناً للموكل مثل السلم في قول ابي حنيفة ومحمد رح هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا عقد الوكيل عقد السلم ثم امر الموكل باء رأس المال وذهب الوكيل فقد بطل السلم وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلاً يقبض رأس المال وذهب من المجلس قبل ان يقبض وكيله رأس المال بطل السلم كذا في الذخيرة * واذا خالف الركيل بالسلم فاسلم في غير ما امره الموكل بالسلم فيه كان للموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء ضمن المسلم اليه فان ضمن الركيل بقى السلم صحيحاً على الوكيل وان ضمن المسلم اليه ان ضمنه وهما في المجلس يعنى الركيل والمسلم اليه ونقد الوكيل دراهم اخر فاسلم جائز وان ضمنه بعد ما تفرقا عن المجلس فان السلم يبطل كذا في المحيط * قال واذا دفع الى رجل عشرة دراهم ليسلم في طعام فتناول الوكيل رجلاً فباعه فان اضاف العقد الى دراهم الأمر كان العقد للأمر وان اضاف الى دراهم نفسه كان عاقداً لنفسه وان عقد العقد بعشرة مطلقة ثم نواها للأمر فالعقد له وان نوى لنفسه فالعقد له فان لم يحضر نية فان دفع دراهم نفسه فالعقد له وان دفع دراهم الأمر فهو للأمر في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح هو عاقداً لنفسه ما لم ينو عند العقد انه للأمر وان تكاذب في النية فقال الأمر نويته لي وقال المأمور نويته لنفسه فالطعام للذي نقد دراهمه بالاتفاق كذا في المبسوط * ولو وكل رجلاً ان يأخذ له دراهم في طعام فاخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام للسلم على الوكيل وللوكيل على موكله دراهم قرض ولو اسلم وكيله في طعام فقبض الموكل السلم او فسخ العقد مع المسلم اليه جاز

استحسنا ناول للمسلم اليه ان يمتنع من دفعه اليه كذا في خزانة الاكمل * واذا وكل رجلين اي سلفا فاسلم احدهما لم يجز وان اسلما ثم تارك احدهما المسلم اليه لم يجز في قولهم جميعا كذا في الحاوي * رجل وكله رجلان كل واحد منهما ان يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فاسلم لهما في مقدجا وان خلط الدراهم ثم اسلم كان السلم له ويكون صامنا لهما بالخلط كذا في فتاوى قاضي خان * وان اسلم دراهم كل واحد منهما على حدة الى رجل واحد ثم اقتضى شيئا فادعى كل واحد من الأمرين انه من حقه فالقول قول المسلم اليه فان كان هو غائبا فالقول قول الوكيل فاذا قدم المسلم اليه وكذب الوكيل فالقول قول المسلم اليه ولو وكله بثوب يبيعه بدراهم فاسلمه في طعام الى اجل فهو عاقد لنفسه وان امر ببيعه ولم يسم له الثمن فاسلم في طعام الى اجل جاز على الأمر في قول ابي حنيفة رح ولم يجز في قواهما كذا في المبسوط * ولو امره بان يسلم دراهمه الى رجل بعينه فاسلم الى غيره لم يجز كذا في خزانة الاكمل * واذا وكله بالسلم فادخل الوكيل في مقد السلم شرطا فسد لم يضمن الوكيل كذا في الحاوي * قال واذا وكله ان يسلم له عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق والحنطة عندنا استحسنا قالوا هذا اذا كانت الدراهم كثيرة فاما اذا كانت قليلة فانما ينصرف الى الخبز فاما الدقيق ففيه روايتان في رواية هو بمنزلة الحنطة وفي رواية هو بمنزلة الخبز وهذا القياس ثابت في الوكيل بالشراء فاذا وكله ان يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير او غيره فهو مخالف وللموكل ان يضمن الوكيل دراهمه وان شاء اخذها من المسلم اليه كذا في المبسوط * ولو وكل ذميا بعقد السلم جاز مع الكراهة كذا في خزانة الاكمل * الوكيل بالسلم اذا اسلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * واذا وكل الوكيل رجلا بقبض السلم ممن عليه فقبضه برمي الذي عليه السلم فان كان وكيل الوكيل عبده او ابنه الذي في عياله او اجيره فهو جائز على الأمر وان كان اجنبيا فالوكيل الاول يكون ضامنا للطعام ان ضاع في يدي وكيله وان وصل الى الوكيل الاول برمي هو وكيله من الضمان كذا في الحاوي * وليس للوكيل بالسلم ان يوكل غيره الا ان يقول الموكل اصنع ماشئت كذا في خزانة الاكمل * الوكيل بالسلم اذا اسلم الى نفسه او مفاوضه او عبده لا يجوز وان اسلم الى شريك له شركة عنان جاز اذا لم يكن ذلك من تجارتها وان اسلم الى ولده او زوجته او احدا بويه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضي خان *

ولو قال اسلم مالي عليك في كرحنطة ان عيين رجلا بعينه صحت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا فكذلك عندهما وقال ابو حنيفة رح لا يصح الوكالة كذا في الينايع * قال واذا دفع الوكيل الدراهم مسلما على ما امر به الامر ولم يشهد على المسلم اليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم اليه بدراهم زيوف ليرد عليه فقال وجدتها فيها فهو مصدق وان كان اشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه انه زيوف معناه اذا اقر المسلم اليه باستيفاء الجياد او باستيفاء حقه او باستيفاء رأس المال فهو مناقض بعد ذلك في دعواه انها زيوف فلا يسمع ذلك منه ولا يقبل بينته عليه ولا يتوجه اليمين على خصمه فاما اذا اقربا ستيفاء الدراهم فاسم الدراهم يتناول الزيوف والجياد فلا يكون مناقضا في قوله وجدتها زيوفا كذا في المبسوط * اذا اسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كما في البيع اتفق عليه مشائخ زماننا بشر من ابي يوسف رح في الاملاء رجل اسلم الى رجل عبدا في كرحنطة ودفع اليه العبد ثم ان المسلم اليه باع العبد من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا ورده على المسلم اليه بغير حكم ثم ان رب السلم مع المسلم اليه اراد ان يتقايلا السلم فان قال رب السلم للمسلم اليه رد على العبد واهرا تك من السلم او قال ابرأ تك من السلم بهذا العبد او قال اقلني السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وان قال اقلني السلم ولم يذكر العبد او قال ابرأني من السلم وخذ رأس مالك ولم يذكر العبد فقد انتقض السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط * رجل باع من آخر عبدا بثوب موصوف في الذمة فهذا على وجهين اما ان لم يضرب في الثوب اجلا او ضرب ففي الوجه الاول لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز فلما افترقا قبل القبض لا يبطل العقد كذا في الوقعات الحسامية * وان زاد رب السلم في رأس المال جاز عاجلا ولا يجوز آجلا فان نقدتها في المجلس صح وان تفرقا قبل قبض الزيادة بطل من السلم بقدر الزيادة وان زاد المسلم اليه ينظر ان كان رأس المال عينا وهو قائم جاز عاجلا وآجلا وان كان رأس المال دينا ان زاد المسلم اليه عينا جاز عاجلا وآجلا وان زاد دينا درهم او دينار يشترط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض والاستصناع * ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالمكيل والموزون والعددي المتقارب كالبيض ولا يجوز في ما ليس من ذوات الامثال كالحيوان والنبات والعدديات المتفاوتة

المنفاوته ويملك المقبوض بالقرض الفاسد لان الاقراض الفاسد تمليك بمثل مجهول فيفسد ومملكه
بالقبض كالمقبوض في البيع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد يتعين الرد فاما في القرض الجائز
اذا كان قائما في يد المستقرض لا يتعين في الرد وهو بالخيار ان شاء رده وان شاء رد مثله كذا
في محيط السرخسى * ثم في كل موضع لا يجوز القرض لا يجوز الانتفاع به لكن يجوز بيعه كذا
في الفصول العمادية * ويصح استقراض الخبز وزنا لاعددا عند ابي يوسف رح وعليه الفتوى
كذا في الكافي * وهكذا في فتاوى قاضي خان والظهيرية * وفي نوادر هشام من ابي يوسف رح
انه قال لا ضرورة ولا خبر في قرض الحنطة والدقيق بالوزن وكذلك التمروان كان حيث يوزن
كذا في المحيط * ذكر في الاصل اذا استقرض الدقيق وزنا لا يرد وزنا ولكن يصطلحان على القيمة
ومن ابي يوسف رح في رواية يجوز استقراضه وزنا استحسانا اذا تعارف الناس ذلك وعليه الفتوى
كذا في الغيائية * ولا يجوز استقراض الحطب والخشب والقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول
فاما الحناء والوسمة والرياحين اليابسة التي تكال فلا بأس باستقراضها هكذا في الفصول العمادية *
واستقراض القرطاس عددا جائز كذا في الخلاصة * ويجوز استقراض الجوز كيلا وكذا استقراض
البان نجان عددا هكذا في المحيط * وفي الفتاوى العتابية من ابن سلام رح قرض اللبن والآجر عددا
يجوز اذا لم يتفاوت كذا في التاتارخانية * ويجوز استقراض اللحم وهو الاصح كذا في محيط السرخسى *
واستقراض اللحم وزنا يجوز كذا في الصغيرى * واستقراض العجين في بلادنا يجوز وزنا والمختار
كذا في مختار الفتاوى * واستقراض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا كذا في التاتارخانية *
واستقراض الجمد وزنا يجوز ولو استقرض في الصيف وملم في الشتاء يخرج من العهدة والجمد من
ذوات القيم ولو قال صاحب الجمد لا آخذ العام منك قال ابو بكر الاسكاف لا اعلم ههنا بدله
سوى ان يدفع الذي عليه الجمد مثل وزنه جمد او يطرح في مجمدة صاحبه حتى يبرأ عما عليه
وقال القاضي الامام فخر الدين رح المخرج مندي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول
مثل ما كان عليه كما لو استقرض من آخر حنطة فاعطى مثلها بعد ما تغير سعرها فانه يجبر المقرض
على القبول كذا في مختار الفتاوى * ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا ولا يجوز عددا كذا
في التاتارخانية * قال محمد رح في الجامع اذا كانت الدراهم ثمانية اصة وثلاثها صفرا فاستقرض رجل
منها عددا وهي جارية بين الناس عددا فلا بأس به وان لم يجرب بين الناس الا وزنا لم يجز استقراضها

الاوزنا وان كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثها صفرا لا يجوز استقراضها الاوزنا وان تعامل الناس
التبايع بها عددا وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صفرا لا يجوز استقراضها الاوزنا كذا في المحيط *
سئل من السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه ام هو من ذوات القيم فقال الذي يجوز
بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه وذكر في واتعات حسام الدين ان السرقين من ذوات القيم
يجب على متاعه القيمة وعلى هذا لا يجوز استقراضه وفي التجريد لو افترض مؤجلا او شرط التاحيل
بعد القرض فالاجل باطل والمال حال بخلاف ما اذا اوصى بقرض من ماله فلا نال الى شهر هكذا في
التأخرانية * ولا فرق بين ان يؤجل بعد استهلاك القرض او قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير *
والحيلة في لزوم تأجيل القرض ان يحيل المستقرض على احد بدينه فيؤجل المقرض ذلك الرجل
المحتال عليه فيلزم كذا في البحر الرائق * قال محمد رح في كتاب الصرف ان ابا حنيفة رح
كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان اقترض غلة
ليرد عليه صحاحا او ما اشبه ذلك فان لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فاطاه المستقرض اجود
مما عليه فلا باس به وكذلك اذا اقترض رجلا دراهم او دنانير ليشتري المستقرض من المقرض متاعا
بثمن غال فهو مكروه وان لم يكن شري المتاع مشروطا في القرض ولكن المستقرض اشترى
من المقرض بعد القرض بثمن غال فعلى قول الكرخي لا باس به وذكر الخصاص في كتابه وقال
ما احب له ذلك وذكر شمس الائمة الحلواني انه حرام وذكر محمد رح في كتاب الصرف ان السلف
كانوا يكرهون ذلك الا ان الخصاص لم يذكر الكراهة انما قال لا احب له ذلك فهو قريب من الكراهة
لكنه دون الكراهة ومحمد رح لم يرب ذلك بأما فانه قال في كتاب الصرف المستقرض اذا اهدى
للمقرض شيئا لا باس به من غير فصل فهذا دليل على انه رفض قول السلف قال شيخ الاسلام
خواهر زاده رح ما نقل من السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة وهي شري المتاع بثمن غال
مشروطة في الاستقراض وذلك مكروه بخلاف وما ذكر محمد رح محمول على ما اذا لم تكن
المنفعة وهي الهدية مشروطة في القرض وذلك لا يكره بخلاف هذا اذا تقدم القرض على البيع
فاذا تقدم البيع على القرض وصورة ذلك رجل طلب من رجل ان يعامله بمائة دينار فباع
المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا باربعين دينارا ثم اقترض مئتين دينار
حتى صار للمقرض على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاص

ان هذا جائز وهذا مذهب محمد بن سلمة امام بلخ فانه روى انه كان له سلع وكان اذا استقرض انسان منه شيئاً كان يبيعه او لا سلعة بثمن خال ثم يقرضه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من المشائخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض جرنفعا ومن المشائخ من قال ان كان في مجلس واحد يكره وان كانا في مجلسين مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الائمة الحلواني يفتى بقول الخصاص ويقول محمد بن سلمة كذا في المحيط * ولا بأس بهدية من عليه القرض والافضل ان يتورع من قبول الهدية اذا علم انه يعطيه لاجل القرض بل لقراءة او صداقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض معروفاً بالجد والسخاء كذا في محيط السرخسى * وان لم يكن شيئاً من ذلك فالحالة حالة الاشكال فيتورع عنه حتى يتبين انه اهدي لاجل الدين قال محمد ربح لا بأس بان يجيب دعوة من كان عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الافضل ان يتورع من الاجابة اذا علم انه لاجل الدين او اشكل عليه الحال قال شمس الائمة ما ذكر محمد ربح محمول على ما اذا كان يدعوه قبل الاقراض اما اذا كان لا يدعوه او كان يدعوه قبله في كل عشرين يوماً وبعد الاقراض جعل يدعوه في كل عشرة ايام او زاد في الباجات فانه لا يحل ويكون خبيثاً وان ارجع في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطاً في القرض فلا بأس به كذا المحيط * رجل له على رجل درهم فظفر بدراهم مديونه كان له ان ياخذ دراهم المديون اذا لم يكن درهم المديون اجود او لم يكن مؤجلاً وان ظفر بدنانيره في ظاهر الرواية ليس له ان ياخذها وهو الصحيح المديون اذا قضى الدين اجود مما عاينه لا يجبر رب الدين على القبول كما لو دفع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كما لو اعطاه خلاف الجنس وهو الصحيح ولو كان الدين مؤجلاً فقضاه قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جازوا جمعوا على ان الدانق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين كثير لا يجوزوا ختلفوا في نصف الدرهم قال ابو نصر الدبوسي ربح نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة يرد الزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختياراً هل يحل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة او صحاحداً لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض هكذا في فتاوى قاضي خان * وما اذا كانت الدراهم صحاحداً

يضرها الكسر فان كان الرجحان زيادة يمكن تمييزها بدون الكسر بان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان الرجحان زيادة لا يمكن تمييزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة ولو اقرضه بالكوفة على ان يوفيه بالبصرة لا يجوز كذا في المحيط * ويكره السفينة الا ان يستقرض مطلقا ويوفي بعد ذلك في بلد آخر من غير شرط كذا في فتاوى قاضي خان * في المنتقى ابراهيم بن محمد رح رجل قال لا خراقرضني الفاعلي ان اعيرك ارضي هذا تزرعها ما دامت الدراهم في يدي فزرع المقرض لا يتصدق بشيء واكره له هذا كذا في المحيط * ولو استقرض الفلوس او العدلى فكسدت قال ابو حنيفة رح عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها وقال ابو يوسف رح عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رح عليه قيمتها في آخر يوم كانت راحة عليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * وبعض مشايخ زماننا افتوا بقول ابي يوسف رح وقوله اقرب الى الصواب في زماننا كذا في المحيط * رجل اقترض الدراهم البخارية ببخارا ثم لقي المستقرض في بلدة لا يقدر على تلك الدراهم قال ابو يوسف رح وهو قول ابي حنيفة رح يمهله قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوفى منه بكفيل والا يخذ قيمتها وقيل هذا اذا لقيه في بلد ينفق فيه تلك الدراهم لكنها لا توجد فانه يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا وما اذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فانه يغرم قيمتها كذا في فتاوى قاضي خان * وان اقترض النصراني نصرا نيا خمر اثم اسلم المقرض سقطت الخمر ولو اسلم المستقرض فعن ابي حنيفة رح سقوطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد رح كذا في البحر الرائق في المتفرقات * استقرض وزنيا او كيليا فانقطع ذلك من ايدي الناس يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحرث على قول ابي حنيفة رح هو المختار وبه يفتي كذا في مختار الفتاوى * رجل له على رجل جبار فخذ منه زيوفا ونهرجة او متوفة ورضى بها جاز فان انفقها كره وعن ابي يوسف رح انه يكره استقراض المزيفة والنهرجة وعلى المستقرض مثلها فان كسدت كان عليه قيمتها رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فلقية المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذه الطالب بحقه فليس له ان يحبس المطلوب ويؤمر بالمطوب بان يوثق له حتى يعطى طعامه اياه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اقترض رجلا الف درهم وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك بالدنانير فان عين له شخصا بان قال له مع فلان ففعل جاز

فعمل جاز بالاجماع وان لم يعين شخصاً ففعل قال ابو حنيفة رح لا يجوز على المقرض وقال يجوز فان اراد الطالب ان ياخذ الدنانير من المستقرض ودفع اليه المستقرض باختياره جاز ذلك وهذا عندهم جميعاً كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم قرضاً فصالحه على مائة منها الى الاجل صح الحط والمائة حاله وان كان المستقرض جاحداً للقرض فامائة الى الاجل رجل اقترض رجلاً كراماً من الحنطة ثم ان المستقرض اشترى القرض من المقرض بدراهم جاز سواء كان القرض قائماً في يد المستقرض او لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * واذا جاز الشراء ان نقد الدراهم في المجلس فالشراء ماض على صحته وان لم ينقدها في المجلس بطل وهذا بخلاف ما اذا وجب للمستقرض على المقرض كرحنطة ثم ان كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بما لصاحبه عليه حيث يجوز وان افترقا ثم اذا نقد المشتري الدراهم في المجلس ثم وجد بالكره عيباً لم يرد به بالعيب ولكن يلزمه مثل المقبوض ويرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان القرض المقبوض مستهلكاً كان الجواب كما قلنا عند الكل وكذا الجواب في كل مكيل وموزون غير الدراهم والفلوس اذا كان قرضاً كذا في المحيط * ولو اشترى ما عليه بكر مثله جاز ان كان عينا ولا يجوز ان كان ديناً الا اذا قبضه في المجلس فان وجد بالمقروض عيباً لا يرجع بنقصان العيب كذا في محيط السرخسي * ولو اقترض كراماً من طعام فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكرم بعينه من المقرض فالبيع باطل ولا يتضمن نقض الاقراض اما لو باع المستقرض من المقرض كراماً القرض بعينه صح كذا في خزائن الاكمل * رجل اقترض من رجل مائة درهم على انها جياذ فقبضها ثم اشتراها المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صح ثم اذا صح الشراء هنا لو افترقا من المحاسن من غير قبض البدل وهو الدنانير يبطل الصرف وان قبض الدينار قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم القرض زيوفاً او نبهجة لم يردّها ولا يرجع بنقصان العيب ولو وجدها ستوفة او رصاصاً يردّها على المقرض وبعد هذا ان لم يتفرقا من المجلس وقد نقد الدنانير واستوفى مائة درهم جياذ في المجلس يصح العقد وان تفرقا من المجلس بطل الصرف وكان للمستقرض ان يسترد دنانيره هكذا في المحيط * ولو كان الدين على المستقرض دنانيراً وقلوماً فاشترى بدراهم ثم وجدها زيوفاً او نبهجة او ستوفة نفى الدنانير الجواب ما ذكر في جميع الاحوال وكذا لك الجواب في الفلوس ان كانت زيوفاً او نبهجة اما اذا وجد الفلوس ستوفة وقد تفرقا بعد قبض الدراهم كان العقد جائزاً

كذا في المحيط * في الفتاوى الخلاصة التصرف في القرض قبل القبض الصحيح انه يجوز كذا في التاتارخانية * ولا يجوز اقراض العبد التاجر والمكاتب والصبي والمعتوه لانه تبرع وهؤلاء لا يملكون الشيء واذا اقترض الرجل صبيا او معتوها فاستهلكه لاضمان عليه هكذا اطلق في نسخ ابي حفص رح وفي نسخ ابي سليمان رح قال وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح اصاب في قول ابي يوسف رح فهو ضامن لما استهلك وهو الصحيح وان اقترض عبدا صحجورا عليه فاستهلكه لم يأخذه به حتى يعتق وهو على الخلاف الذي بينا وان لم ينص عليه وعند ابي يوسف رح يواخذ به في الحال كما في الوديعه وان وجد المقرض ماله بعينه عند احد من هؤلاء فهو احق به كذا في المبسوط * رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعتها الى الأمر فان المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور على الأمر ولو بعث رجل بكتاب مع رسول الى رجل ان ابعث الي كذا درهم فاقترض الك علي فبعث مع الذي اوصل الكتاب روى ابو سليمان عن ابي يوسف رح انه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل اليه ولو ارسل رجل رسولا الى رجل وقال ابعث الي بعشرة دراهم قرضا قال نعم وبعث بها مع رسوله كان الأمر ضامنا لها اذا اقران رسوله قبضها كذا في فتاوى قاضي خان * ولو بعث رجلا ليستقرضه الف درهم فاقترضه فضايع في يده ان قال الرسول اقترض لفلان المرسل فهي للمرسل وعليه الضمان ولو قال الرسول اقترضني لفلان المرسل فاقترضه وضايع في يده فعلى الرسول فالحاصل ان التوكيل بالا قراض يجوز وبالا استقراض لا يجوز والرسالة بالاستقراض للأمر جائزة وان اخرج الوكيل بالاستقراض الكلام مخرج الرسالة يقع القرض للأمر وان اخرج مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه يصير مستقرضا لنفسه ويكون ما استقرض من الدراهم له وله ان يمعنها من الموكل ولو دفع الموكل اليه شيئا ليرهن بصير الوكيل رهنه لا يصير ضامنا للرهن كذا في الفصول العمادية * استقرض عشرة دراهم وارسل عبده ليأخذها من المقرض فقال المقرض دفعتها اليه واقرا العبد به وقال دفعتها الى مولاي وانكر الموكل قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على العبد كذا في البحر الرائق * استقرض رجل من رجل كرحنطة وامره ان يزرعه في ارض المستقرض فقد صح القرض وصار المستقرض قابضا بصلاله الى ملكه كذا في التاتارخانية * رجل استقرض من رجل دراهم فاتاه المقرض بالدراهم فقال له المستقرض انها في الماء قال محمد رح لا شيء

على المستقرض كذا في فتاوى قاضي خان * وإذا أقرض على أن يكفل فلان جازحاً صراً كان
او غائباً كفل أولم يكفل كذا في الفصول العمدية * رجل أقر فقال استقرضت من فلان الفازيونا
او قال الفان بهرجة وانفقها وادعى المقرض انها كانت جياذاً قال ابو يوسف رح القول قول
المستقرض في النبهرجة والزيف اذا وصل ولا يصدق اذا فصل كذا في فتاوى قاضي خان *
رجل اشترى كرحنطة بعينه ثم قال للبائع اترضني تفيز حنطة او قال اترضني هذا القفيز وخالط
به السكر الذي اشتريته منك ففعل وصب الشراء على القرض او القرض على الشراء قال
ابو يوسف رح يصير فاضلاً بهما جميعاً وهكذا روى عن محمد رح كذا في الفصول العمدية *
وهارية لشيء يجوز قرضه قرض ومارية كل شيء لا يجوز قرضه عارية كذا في محيط السرخسى *
رجل عليه ألف لرجل فدفع الى الطالب دينار فقال اصرفها وخذ حقك منها فاخذها فهاكت قبل
أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهاكت الدراهم في يده
قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال
الدافع اليه ولو دفع المطارب الى الطالب الدينار وقال خذها قضاء لحقك فاخذ كان داخلاً
في ضمانه ولو دفع المطلوب الى الطالب دينار وقال بعها بحقك فباعها بدراهم مثل حقه واخذها
يصير قابضاً حقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اراد المقرض أن يأخذ حقه بعينه
من المستقرض ليس له ذلك وللمستقرض أن يعطيه غيره كذا في خزائن الاكمل * عشرون رجلاً
جاءوا واستقرضوا من رجل وامروه أن يدفع الدراهم الى واحد منهم ودفع ليس له أن يطلب
منه الا حصته وحصل بهذا رواية مسئلة اخرى ان التوكيل بقبض القرض يصح وان لم يصح
التوكيل بالاستقراض كذا في القنية * الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالنمسوة
والخف والاراني المتخذة من الصفرو النحاس وما شبه ذلك استحساناً كذا في المحيط * ثم لما
جاز الاستصناع في مال الناس فيه تعامل اذا بين وصفاً على وجه يحصل التعريف اصاب في مال التعامل
كالاستصناع في الثياب بان يأمر حائكاً ليحكي له ثوباً بغزل من عند نفسه لم يجوز كذا في المحامع الصغير
وصورته ان يقول للخفاف اصنع لي خداماً اديمك يوافق رجلي ويريه رجله هكذا او يقول
للمصانف اصنع لي خاتماً من فضتك وبين وزنه وصفته بكذا وكذا لك لو قال لسفاه اعطني شربة
ماء بفلس او احتجم باجر فانه يجوز التعامل الناس وان لم يكن قد رما يشرب وما يحتجم

من ظهره معلوما كذا في الكافي * الاستصناع ينقذ اجارة ابتداء ويصير بيعا انتهاء قبل التسليم
بساعة هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى * ولا خيار للصانع بل يجبر على العمل ومن ابى حنيفة ربح
ان له الخيار كذا في الكافي * وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * والمستصنع بالخيار ان شاء
اخذه وان شاء تركه ولا خيار للصانع وهو الاصح كذا في الهداية * والاصح ان العقود عليه
المستصنع فيه ولهذا الرجاء به مفروفا عنه لانه صنعته او من صنعتته قبل العقد جاز كذا في الكافي *
ولا يتعين الا بالاختيار حتى لو باعه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز هذا هو الصحيح كذا
في الهداية * وان ضرب الاجل في مال للناس فيه تعامل صار مسلما عندها بى حنيفة ربح حتى لا يجوز
الابشرائط السلم ولا يثبت فيه الخيار وعندهما يبقى استصناعا ما ويكون ذكر المدة للتعجيل وان
ضرب الاجل في مال تعامل فيه صار مسلما بالاجماع كذا في الجامع الصغير * هذا اذا كان ضرب المدة
على وجه الاستمهال بان قال شهرا او ما اشبه ذلك اما اذا ذكر على وجه الاستعجال بان قال
على ان تفرغ منه فدا او بعد غد لا يصير مسلما في قولهم جميعا كذا في الصغيرى * رجل استصنع
رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل ما امرتك وقال الصانع بل فعلت
قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على رجل انك استصنعت الى
في كذا وانكر المدهى عليه لا يحلف كذا في البحر الرائق * الباب العشرون في البياعات *
المكروهة والارباح الفاسدة * العريضة التي فيها الرخصة هي العطية دون البيع وتفسير العريضة
ان يهب الرجل ثمرة نخلة من بستانه لرجل ثم يشق على المعري دخول المعري له في بستانه
كل يوم لكون اهله في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان
ذلك تمرا مجذوزا به بالحرص ليدفع ضرورة من نفسه ولا يكون محال للوعد وهي جائزة عندنا
كذا في المبسوط * اختلف المشايخ في تفسير العينة التي ورد النهي عنها قال بعضهم تفسيرها
ان ياتي الرجل المحتاج الى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرضى المقرض على الاقراض
طمعا في الفضل لا يناله في القرض فيقول ليس يتيسر على الاقراض ولكن ابيعك هذا الثوب
ان شئت باثني عشر درهما وقيمتها في السوق عشرة اشترى في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض
فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة ليحصل لرب الثوب ربح
درهمين

درهمين بهذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة وقال بعضهم فتفسيرها ان يدخل بينهما ثلثا
 فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثنى عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المستقرض من الثالث الذي
 ادخله بينهما بعشرة ويسلم الثوب اليه ثم ان الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض
 بعشرة ويسلم الثوب اليه وياخذ منه العشرة ويدفعها الى طالب القرض فيحصل لطالب القرض
 عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح
 العينة جائزة ما جور من عمل بها كذا في مختار الفتاوى * البيوع الذي تعارف اهل زماننا
 احتيالا للربوا وموه ببيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن
 في يد المرتهن لا يملكه ولا يطلق له الا انتفاع الابان ما لبيعه وهو ضامن لما اكل من ثمره
 واستهلك من شجره والدين ساقط بهلاكه في يده اذا كان به وفاء بالدين ولا ضمان عليه
 في الزيادة اذا هلك من غير صنعه وللبائع استرداد اذا قضى دينه ولا فرق عندنا بين الرهن
 في حكم من الاحكام كذا في الفصول العمدية * وعليه فتوى السيد ابو شجاع السمرقندي
 وفتوى القاضي على السعدي ببخارا وكثير من الائمة على هذا كذا في المحيط * وصورته
 ان يقول البائع للمشتري بعث منك هذا العين بدين لك علي على اني متى قضيت الدين
 فهو لي او يقول البائع بعثك هذا بكذا على اني متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى كذا
 في البحر الرائق * والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا
 ثم ينظر ان ذكر شرط الفسخ في البيع فسد البيع وان لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظ البيع
 بشر الوفاء او تلفظا بالبيع الجائز ومندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع
 من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المراجعة جازا البيع ويلزم الوفاء بالوعد كذا
 في فتاوى قاضي خان * وفي النسفة مثل ممن باع داره من آخر بثمن معلوم ببيع الوفاء وتقابضا
 ثم استاجرهما من المشتري مع شرائط صحة الابارة وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر قال لا
 كذا في التارخانية * باع كرمه من آخر ببيع الوفاء وتقابضاه باعه المشتري من آخر بيبعا باتا وسلم
 وغاب فللبائع ان يحاصم المشتري الثاني ويسترد منه الكرم وكذا اذا مات البائع والمشتريان
 ولكل ورثة فلورثة المالك ان يستخلصه من ايدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني
 ان يرجعوا بما ادعى من الثمن الى بائعه في تركته التي في ايدي ورثته ولورثة المشتري الاول

ان يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم الى ان يقضوا الدين كذا في جواهر الاطلاعي *
 في فتاوى ابي الفضل سئل من كرم بيد رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل واشترطت انها
 متى جاءت بالثمن رد عليها نصيبها ثم باع الرجل نصيبه هل للمرأة فيه شفعة قال ان كان البيع
 بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها او في يد الرجل كذا في المحيط *
 وفي العتابة بيع الوفاء وبيع المعاملة واحد كذا في التاتارخانية * التلجنة هي العقد الذي ينشئه
 لضرورة امر فيصير كالمذموم اليه وانه على ثلاثة اضرب احدها ان يكون في نفس المبيع
 وهوان يقول لرجل اني اظهر اني بعت دارى منك وليس ببيع في الحقيقة ويشهد على ذلك ثم يبيع
 في الظاهر فالبيع باطل والثاني ان يكون التلجنة في البذل فجوان يتفقا في السران الثمن الف
 ويتبايعان في الظاهر بالفين فالثمن هو المذكور في السرو يصير كأنهما هزلا في الزيادة وروى ابو يوسف رح
 ان الثمن هو المذكور في الظاهر والثالث ان يتفقا في الباطن ان الثمن الف درهم ويتبايعان
 في الظاهر بمائة دينار قال محمد رح القياس ان يبطل العقد وفي الاستحسان يصح بمائة دينار
 كذا في الحاوي * ومن ابي حنيفة رح بيع التلجنة موقوف ان اجاز اه جاز وان رداه بطل كذا
 في التهذيب * ولو اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا بذلك فهو باطل ولا يجوز باجازهما كذا في الحاوي *
 ادعى احدهما التلجنة وانكرا لآخر فالبيعة على المدعى واليمين على المنكر كذا في التهذيب *
 بيع الزنار من النصارى والفلنسة من المجوس لا يكره وبيع المكعب المفضض من الرجل اذا علم انه
 اشتراه للبس يكره وبيع الغلام الامرد ممن يعلم انه يعصى الله يكره كذا في الخلاصة * من يبيع
 ويشترى على الطريق ولم يضر تعوده للناس لسعة الطريق لا باس به وان اضربهم فالمختار انه لا يشتري
 منه لانه اذا لم يجد مشترى لا يقعد فكان الشراء منه امانة على المعصية كذا في الغيانية * رجل اشترى
 من التاجر شيئا هل يلزمه السؤال انه حلال ام حرام قالوا اينظران كان في بلد وزمان كان الغالب فيه
 هو الحلال في اسواقهم ليس على المشتري ان يسأل انه حلال ام حرام ويبنى الحكم على الظاهر
 وان كان الغالب هو الحرام او كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يحتاط ويسأل انه حلال ام حرام
 رجل مات وكسبه من الحرام يبنى للورثة ان يتعرفوا فان عرفوا اربابها ردوا عليهم وان لم يعرفوا
 تصدقوا به كذا في فتاوى قاضي خان * رجل اراد ان يبيع السلعة المعيبة وهو يعلم يحجب ان يبينها فلولم يبين
 قال بعض مشائخنا يصير فاسقا مردود الشهادة قال الصدر الشهيد لا ناخذ به كذا في الخلاصة

رجل اشترى شيئاً بعشرة دراهم صغار فدفع اليه العشرة وبعضها كباراً وهو لا يعلم لا يحل للبائع ان يأخذها ويصرفه الى حوائجه سئل مشائخ بلخ من بيع الطين الذي يؤكل قال لا يعجبني بيعه اذا لم ينتفع به الا للاكل لانه يضر ويقتل كذا في المحيط * في الاشربة للامام السرخسي بيع العصير ممن يتخذ خمر الايكة عندا ببحنيقة رح وعندهما ايكة ويجوز البيع * بيع العنب ممن يتخذ الخمر على هذا الخلاف كذا في الخلاصة * رجل باع شاة من كافر يقتله خنقا او يضرب على الرأس حتى يموت قالوا باس ببيعه رجل استام من رجل شيئاً بثمن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وانما يفعل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو النجش المنهى عنه وان كان الذي استام يطلب الشراء باقل من قيمته فلا باس لغيره ان يزيد حتى يرغب المشتري في الزيادة الى تمام قيمته وهو ما جور في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا اذا اراد الرجل ان يبيع ماله لاحتاجته فطلب منه بدون قيمته فزاد رجل الى تمام قيمته فلا باس بذلك وهذا محمود غير مذموم كذا في السراج الوهاج * ولا باس ببيع من يزيد وهو يبيع الغنم * وبيع من كسدت بضاعته والاستيلاء على سوم الغير مكروه والفرق بين المزايدة وبين الاستيلاء على سوم الغير ان صاحب المال اذا كان ينادي على سلعته فطلبه انسان بثمن فكف عن النداء وركن الى ما طلب منه ذلك الرجل فليس للغير ان يزيد في ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير وان لم يكف عن النداء فلا باس لغيره ان يزيد ويكون هذا بيع المزايدة ولا يكون استيلاء على سوم الغير وان كان الدلال هو الذي ينادي على السلعة وطلبه انسان بثمن فقال الدلال حتى اسأل المالك فلا باس للغير ان يزيد بعد ذلك في هذه الحالة فان اخبر الدلال المالك فقال بعه بذلك راقبض الثمن فليس لاحد ان يزيد بعد ذلك وهذا استيلاء على سوم الغير كذا في المحيط * وذكر بيع الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلدة في قحط وهو ان يبيع من اهل البلد رغبة في الثمن الغالي فيكرة فان لم يكن كذلك فلا باس به كذا في الكافي * وقيل صورته ان يجيء البادي بالطعام الى مصرف يتوكل الحاضر من البادي وبيع الطعام ويغالي السعرو في المجتبى هذا التفسير اصح كذا في فتح القدير * وكرة البيع عند اذان الجمعة والمعتبر الاذان بعد الزوال كذا في الكافي * من اشترى جارية ببيعاً فاسداً او تقابضاً وبعها وربح فيها يتصدق بالربح وان اشترى البائع بالثمن شيئاً وربح فيه طاب له الربح لان الجارية

مما يتعيسى بالتعيسى فيتعلق العقد بها فيؤثر الخبث في الربح والدرهم والدنانير لا تتعينا في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يؤثر الخبث فيه وهذا إنما يهتكم على الرواية الصحيحة وهي أنها لا تتعين كذا في العناية * هذا في الخبث الذي لفساد الملك وإن كان الخبث لعدم الملك كالغصب والامانات إذا خان فيها المؤمن فإنه يشمل ما يتعين وما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحم كذا في التبليس * ولو أدهى على آخر ألف درهم فقضاء ألف وتصرف القابض فيه وربح ثم تصادقا أنه لم يكن عليه دين طاب له ربحه كذا في الكافي * من استقرض من آخر ألفا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض ألف وربح فيها طاب له الربح في نوادر هشام قال سألت محمدا رحم من رجل باع من آخر حنطة ثم إن البائع باعها من آخر فقبضها المشتري الثاني واستهلكها والمشتري الأول بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ الثاني فإن أخذه بمثلها فباعه بأكثر من رأس المال قال طاب له الفضل قلت إن أبا يوسف رحم يقول يتصدق بالفضل فأبى محمد رحم أن يقبل ذلك وقال إنما يتصدق بالفضل إذا أخذ قيمته درهم قال أبو يوسف رحم رجل اشترى عبدا وقبضه ومات عنده فأقام رجل بينة أنه اشترى قبله قال له إن يضمه قيمته ويتصدق بفضل القيمة على الثمن وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحم رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا بألف درهم فاشترى له بندق البلد فاعطاه الأمر وضحا ونقد المشتري في ثمن المتاع فله هل يطيب له الفضل قال إن علم الأمر بذلك وحلله منه فهو طيب له وإن لم يعلم فإن في نفسه ما فيها من هذا ولم يجب بشيء كذا في المحيط * غصب من رجل عبدا وباعه بعبد ثم باع العبد الثاني بعرض ثم باع العرض بدرهم فعلى قول الإمام يتصدق بالفضل بما ضمن من قيمة العبد المغموب وكذا إذا غصب ألف درهم واشترى بها عبدا فباعه بالفين ثم اشترى بهما عرضا وباعه بأكثر من ذلك قال القاضي في المسئلتين يطيب له الفضل ولو اشترى أمة شراء فاسدا وباعها بأمة فإنه يحل له وطؤه هذه الأمة ولم يكن له وطؤها الأولى قال القاضي لو باع هذه الأمة الثانية يتصدق بما زاد على قيمة الأولى التي ضمن فبعتها ووافق الإمام في البيع الفاسد فإنه يقول لو باع المبيعة بيعا فاسدا بعرض ثم باع ذلك العرض بفضل مما ضمن من قيمة المبيع بالبائع الفاسد أنه يتصدق بالفضل وجعل البيع الفاسد من الغصب كذا في جواب الأخطا *

من محمد رح لو اشترى دارا وقد أجرها البائع من رجل فقال المشتري انى اسكت حتى يتم
الاجارة فهو جائز والاجر للبائع يتصدق به كذا في الحاوى * اشترى دجاجة بخمس بيضات
بعينها فلم يقبضها حتى باضت الدجاجة خمس بيضات يأخذ المشتري الدجاجة والبيضات
ولا يتصدق بشيء ولو استهلك البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بيضات يأخذ المشتري
الدجاجة بثلاث بيضات وثلاث بيضة ولو اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها وباضت خمسا
قبل القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلاثها كذا
في محيط السرخسى * لو اشترى نخلا بمد من رطب بغير عينه ولم يقبض النخل حتى حملت
رطبه فان الثمن يقسم على قيمة النخل والرطب الحادث يسلم له من الرطب الحادث قدر ما يصيبه
من الثمن ويتصدق بالزيادة وان كان اشترى النخل برطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق
بشيء كذا في فتاوى قاضى خان * بشر من ابى يوسف رح لو باع درهما من نصرانى
بدرهمين ثم اسلم قال ان عرف صاحبه فليرد عليه الفضل وان لم يعرف يتصدق به رجل
اشترى امه بيعة فاسدا وقبضها فباعها ثم قضى عليه القاضى بالقيمة للبائع الاول فاداه اليه وابراه
البائع الاول من الثمن وفى الثمن الثانى فضل على القيمة التى اداه فانها يتصدق بذلك
الفضل فى قول ابى حنيفة وابى يوسف رح وانما طاب للمساكين على قياس اللقطة وقال
هذا الربح لا يطيب لهذا المشتري وان كان فقيرا لانه يكتبه بمعصية ويطيب للمساكين
وهو اطيب لهم من اللقطة * وان لم يتصدق بالربح حتى عمل بالثمن وربح ربحا وتبعته فيها ميوع
كلها ربح قال يتصدق بالفضل فى جميع ذلك ولو غصب مالا او عمل بوديعة او مضاربة وخالف فيها
وربح يتصدق بالفضل فى قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح يطيب له الفضل ولو اشترى بغير
الغصب ونقد الغصب او اشترى بالغصب ونقد غيره فانه كذلك فى قول ابى يوسف رح وقال ابو حنيفة
رح لا يتصدق فى هذا كذا فى المحيط * من ابى يوسف رح فى رجل اشترى امه بالف درهم فولدت
فى يدا البائع ولدان ثم قبضها وفيهما زيادة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قاتلا فى يدا البائع
فاختار المشتري ان يتبع القيمة وينقد الثمن فانه يتصدق بالفضل ولو قتل الرلد وحده فانه انما يتصدق

على قياس اللقطة

كذا فى النسخ الحاضرة كلها والظاهر تذكر الضمير وتنبيه

بفضل قيمته على حصته من الثمن من قبل ان الفضل لم يقع في ضمانه كذا في الحاوي *
ولو اشترى عبدا بالف درهم فقتله مبد قبل القبض فمدفع به واخذ المشتري وفي قيمته فضل على الثمن
فليس عليه ان يتصدق به ولو باع هذا العبد بفضل اكثر مما كان فيه واقل فانه يتصدق بالفضل ولا يجاوز
ما كان فيه وانما يتصدق بالاقل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد
ولو باع هذا العبد بعرض لا يتصدق بشيء وان كان فيه فضل فان باع ذلك العرض بالدرهم
او دنانير فيها فضل فاني انظر الى قيمة العبد المدفوع بالجناية يوم قبضه فان لم يكن فيه فضل يومئذ
لم يتصدق بشيء وان كان في قيمته فضل يومئذ نظرا الى ذلك الفضل والى هذا الربح الذي
صار في يده فيتصدق باكثر منهما كذا في المحيط * الحسن من ابي حنيفة رح في البيوع فصب
من آخر كرا حنطة يساوي خمسين وباعه بمائة ثم ضمنه صاحب الكرم مثله تصدق بالفضل
وان كان ثوبا طاب له كذا في التا تاريخانية * ولو اشترى عبدا بالف وقيمته الفان فقتل في يد البائع
فاختار المشتري اخذ القيمة وهي الفاد وهم ولم يتصدق باحد الالفين حتى ضاع احد الالفين وبقى
الالف الآخر لا يتصدق بشيء ولو لم يضع حتى اشترى بما ربح تصدق باحد الالفين وحصته
من الربح عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يتصدق بربح الالف فان هلك الف درهم
منها بعد ما تصرف فيها فعليه التصديق بالالف ولو كان صالحا مع القاتل من القيمة على عبد
واعتق العبد لم يلزمه التصديق بشيء فان كان اعتقه على مال او كاتبه على مال فكذلك
لا يتصدق بشيء الا في خصلة ان يكون العبد يوم قبضه يساوي اكثر من رأس ماله ويكون الذي
اعتقه عليه مثل قيمته او اكثر فيتصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا
في المحيط * فصل الاحتكار * الاحتكار مكروه وذلك ان يشتري طعاما في مصر ويمتنع
من بيعه وذلك يضر بالناس كذا في الحاوي * وان اشترى في ذلك المصر وحبسه ولا يضر
باهل المصر لانه لا يضر به كذا في التا تاريخانية نا فلا من التجنيس * واذا اشترى من مكان قريب من المصر
فحمل طعاما الى المصر وحبسه وذلك يضر باهله فهو مكروه هذا قول محمد رح وهو احدى الروايتين
من ابي يوسف رح وهو المختار كذا في الغيائية * وهو الصحيح كذا في جواهر الاطلا *
وفي جامع الجوامع فان جلب من مكان بعيد واحتكر لم يمنع كذا في التا تاريخانية * وان اشترى
طعاما في مصر وجلبه الى مصر اخر واحتكر فيه فانه لا يكره كذا في المحيط * وكذا لك لو زرع

ارضه وادخر طعامه فليس بمحتكر كذا في الحاوي * لكن الافضل ان يبيع ما فضل من حاجته اذا اشتد حاجة الناس اليه كذا في التاتارخانية ناقلا من المضممرات * واذا قلت المدة لا يكون احتكرا واذا طالت المدة يكون احتكرا ومن اصحابنا انهم قدروا الطويلة بالشهر فما دونه قليل ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين ان يتربص للغلاء وبين ان يتربص للقحط فوبال الثاني اعظم من وبال الاول وفي الجملة التجارة في الطعام غير محمود كذا في المحيط * والاحتكار في كل ما يضر بالعامية في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الاحتكار بما يتقوت به الناس والبهائم كذا في الحاوي * قال محمد رح للامام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على اهل المصر ويقول للمحتكر بما يبيع الناس وبزيادة يتغابن الناس في مثلها كذا في فتاوى قاضي خان * ولا يصعب الاجماع الا اذا كان ارباب الطعام يتحملون ويتعدون عن القيمة وعجز القاضى من صيانة حقوق المسلمين الا بالتسعين فلا بأس به بمشورة اهل الراى والبصر هو المختار وبه يقتضى كذا في الفصول العمادية * فان سعر فباع الخبز باكثر مما سعر جاز بيعه كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع منهم بما قدر الامام من الثمن جاز بيعه كذا في التاتارخانية * واذا رفع امر المحتكر الى الحاكم فالحاكم يا مرة يبيع ما فضل من قوته وقوت اهله على اعتبار السعة وبنيهاة من الاحتكار فان انتهى فيها ونعمت وان لم ينته ورفع الامر الى القاضى مرة اخرى وهو مصر على ما دته ومظه وهدنة فان رفع اليه مرة اخرى حبسه وعزرة على ما يرى ذكر القدورى في شرحه واذا خاف الامام الهلاك على اهل المصر اخذ الطعام من المحتكرين وفرق بين المحتكرين فان اوجد واردا ومثله وهذا صحيح كذا في المحيط * وفي المضممرات وهل ينبغى للقاضى ان يبيع على المحتكر طعامه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف وقيل يبيع بالاتفاق في الملتقط لو خيف الهلاك على الناس امر الجالب ان يبيع مثل ما امر المحتكر كذا في التاتارخانية * والتلقى اذا كان يضرب اهل البلدة فهو مكروه وان كان لا يضرب فلا يكره اذا كان لا يلبس على اهل القافلة سعر اهل البلدة ولا يغرمهم بان اخبرهم ان قيمة الطعام في المصر كذا او صدق وان البس عليهم سعر اهل البلدة فهو مكروه كذا في المحيط * من ابي يوسف رح ان امر ابا قدموا الكوفة وارادوا ان يمتاروا منها ويضربوا لك بادل الكوفة يمنعون من ذلك كما يمنع اهل البلد من الشراء السلطان اذا قال للخبازين بيعوا عشرة امناء بدبرهم ولا تنقصوا

من ذلك شيئاً فاشترى رجل من أحدهم عشرة أمناء بدرهم والخباز يخاف أن نقص بضربه
السلطان لا يحل أكله لأنه في معنى المكره والحيلة أن يقول المشتري للخباز بعني الخبز كما تحب
فيصم البيع ويحل الأكل فلو اشترى عشرة أمناء كما أمر به السلطان ثم قال الخباز اجزت ذلك
البيع جاز وحل للمشتري أكله كذا في الفتاوى الكبرى * ويكره أن يلقي في النحاس دواء
فيبيضه ويبيعه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير دار الضرب وإن كانت جناداً وأما
لو صاغ الفضة لاهله ويلقي فيه النحاس فلا بأس به ويجوز أن يرش البناز للثوب ليلينه كمن
فسل وجهه جاريته وبزينةا لبيعها ويكره أن يلبس الحديد بالردىء وإن يصبغ اللحم بالزعفران
ولا بأس ببيع المغشوش إذا كان الغش ظاهراً كالحنطة بالتراب وإن طحنه لم يجز حتى يبينه ويكره
أن يضع عند الخباز أو القصاب أو نحوه دراهم ليأخذ منه ما شاء ولكن يودعه ويأخذ منه ما شاء بشيء
مسمى من ذلك وإن دفعها إليه على وجه البيع ضمن ولا يحلف لترويج السلعة وعن أبي بكر الباقى
يأثم الفقاهى بالصورة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح الفقاع وكذا الحارس بقوله لا اله الا الله
عند الحراسة كذا في التاتارخانية * صبى جاء الى الفامى بفلس أو بخبز وطلب منه شيئاً ينتفع به
في البيت كالمالح والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وإن طلب منه جوزاً أو فستقا
أو نحو ذلك مما يشتري الصبى لنفسه مادة لا يبيع صبى يبيع ويشتري وقال أنا بالغ ثم قال
بعد ذلك لست ببالغ فإن كان حين أخبر من البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنة
اثني عشر وأكثر لا يعتبر جحوده وإن كان سنة دون ذلك لا يصح أخبارة بالبلوغ فيصم
جحوده كذا في فتاوى قاضى خان * رجل في يديه ثوب قال وكلنى فلان ببيعه
وأنا لا أنقص من عشرة فطلب انسان بتسعة أن وقع في قلبه أنه قال ذلك ليروج السلعة بعشرة
وسعه أن يشتري وإن لم يقع ذلك في قلبه لا يسعه الشراء منه كذا في الخلاصة * اشترى ثوراً أو فرساً
من خرف لاستيناس الصبى لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه كذا في القنية * اكتسب مالاً من حرام
ثم اشترى شيئاً منه فإن دفع تلك الدراهم الى البائع أو لأنم اشترى منه بتلك الدراهم فإنه لا يطيب
له ويتصدق به وإن اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها فكذلك في قول الكرخى
وأبى بكر خلافاً لأبى نصران اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غيرها واشترى مطلقاً
ودفع

ودفع تلك الدراهم واشترى بدراهم اخرى ودفع تلك الدراهم قال ابو نصر يطيب ولا يجب عليه ان يتصدق وهو قول الكرخي المختار قول ابي بكر الا ان اليوم الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبير * رجل اشترى دارا فوجد في جذوعها دراهم قال بعضهم يردها على البائع فان لم يقبل البائع يتصدق بها وهذا اصوب كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لا يجوز ان نقله الى بلدة كان عليه ان يتصدق به على الفقراء حصير المسجد اذ اصار خلقا جازا نيباع ويزاد في ثمنه ويشتري به آخر رجل دخل كرم صديقه فاكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لا يشعر به قالوا الاثم منه موضوع وينبغي ان يستحل من المشتري او يضمن له كذا في فتاوى قاضيخان * لا يعجبنا ان يدخل الرجل السوق ليشتري فاكهة ان ياكل منها ما له قيمة حتى يستاذن كذا في التا قارخانية * التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه والبيع جائز في الحكم ولو كان احدهما له والآخر لولده الصغير او لعبد او لمكاتبه لا يكره ولو كان كلاهما له فباع احدهما لولده الصغير يكره كذا في الخلاصة * وكذا لك ان كان كل واحد منهما لولد من اولاده له ان يفرق بينهما بالبيع ولو كان له من كل واحد منهما شقص لم اكره له ان يبيع شقصه من احدهما دون الآخر كذا في المبسوط * ولا يكره ان لم يكن بينهما محرمة كابني عم وابني خال او كان بينهما محرمة من الرضاعة والصهرية ولا يكره التفريق بين الزوجين وله رد احدهما بالعيب والدفع بالجناية والدين فان استولدا احدهما او دبره لا يكره بيع الآخر ولا باس ان يكتب احدهما او يبيعه نسمة بان قال ان اشتريتك فانت حرفبا عنه منه جاز كذا في محيط السرخسي * واذا كان احدا المملوكين له والآخر لزوجته او لمكاتبه فلا باس بالتفريق بينهما وكذا لك ان كان احدهما لعبد له تاجر وعليه دين وان كان المضارب فلا باس بان يبيع المضارب من عنده منهما كذا في المبسوط * ولو باع الام على انه بالخيار ثم اشترى الولد يكره التفريق ولو اشترى الام بالخيار والولد في ملكه كان له ردها اتفاقا كذا في النهر الفائق * حربي اخرج اخوين من دار الحرب فله التفريق بينهما ولو اشترى بهما من ذمي لم يجز التفريق واجبر على بيعهما معا كذا في محيط السرخسي * وان كان مالهما كافرا لا يكره التفريق سواء كان المالك حرا او مكاتب او مازنا عليه دين او لا دين عليه صغيرا او كبيرا وسواء كان المملوك مسلمين او كافرين او احدهما

مسلماً ولو دخل حربي دار الاسلام بامان ومعه صبدان صغيران او احد هما صغير والآخر كبير او اشترىهما في دار الاسلام من صاحبه الذي دخل معه بامان فاراد ان يبيع احد هما فلا بأس للمسلم ان يشتريه ولو اشترىهما من مسلم في دار الاسلام او حربي دخل بامان من ولاية اخرى غير ولايته يكره للمسلم ان يشتري احد هما هكذا في البدائع * ولو كان في ملكه ثلثة احدهم صغير جاز بيع احد الكبيرين كذا في النهر الفائق * ولو اجتمع من الصغير قريبان له فان استويا في القرب ان كانا مختلفين في الجهة كالا بويين وكالعمة والنخالة لا يبيعهم الا جميعا كفرا كانوا او مسلمين وكذلك الاخت لاب والاخت لام وان كانا متساويين في القرب والجهة كالا خوين والاختين لاب وام جاز بيع احدهما استحسانا واما ان كان احدهما اقرب كثلث اخوات متفرقات او ام وعمة او خالة فلا بأس ببيع الابعد وهو غير الام وصغير الاخت لاب وام وكذا جدته وعمته وخالته لا بأس ببيع العمّة والخالة ادماً ولد جارية بينهما وهما كفار في دار الحرب ثم اسروا وملكوا الا يباع احد الابوين امرأة معها صبينة فقالت هي ولدي كره التفريق وان لم يثبت النسب هكذا في محيط السرخسي * ويكره للمكاتب والعبد الناجر من التفريق ما يكره للحر كذا في الحاوي * واذا كان المالك كافراً فلا يكره التفريق هكذا في العناية *

كتاب الصرف

وفيه ستة ابواب * الباب الاول في تعريفه وركنه وحكمه وشرائطه * اما تعريفه فهو بيع ما هو من جنس الاثمان بعضها ببعض كذا في فتح القدير * واما ركنه فما هو ركن كل بيع كذا في البحر الرائق * واما حكمه شريعة فوقع المملك لكل واحد من المتصارفين في ما اشترى من صاحبه ابتداء كما في بيع العين كذا في محيط السرخسي * واما شرائطه فمنها قبض البدلين قبل الافتراق كذا في البدائع * سواء كانا يتعينان كالمصوغ اولا يتعينان كالمضروب لو يتعين احد هما ولا يتعين الآخر كذا في الهداية * وفي فوائد القدوري المراد بالقبض ههنا القبض بالبر لجم لا بالتخلية يريد باليد كذا في فتح القدير * وتفسير الافتراق هو ان يفرق العاقدان بابدانهما عن مجلسهما بان ياخذ هذا في جهة وهذا في جهة لو يذهب احد هملوي يقي الآخر حتى لو كانا في مجلسهما لم يبرحاً منه لم يكونا متفرقين وان طال مجلسهما الابعد الافتراق بابدانهما وكذا اذا ناما في المجلس او اغمى عليهما وكذا اذا قاما من مجلسهما معا وزهبا في جهة واحدة وطريق واحد وعشياً عيلاً او اكثر

ولم يفارق احدهما صاحبه فليسا بمتفرقين كذا في البدائع * ولو كان لاحدهما على صاحبه
الف درهم وللآخر عليه دينانير فنادى احدهما صاحبه من وراء الجدار ومن بعيد فقال بعثك
مالي عليك بما لك على لم يجز وكذلك لو تصارفا بالرسالة لانهما مفترقان باء انهما كذا
في محيط السرخسي * ولا اعتبار بالمجلس الا في مسألة وهي ما اذا قل الاب اشهد وانني
اشريت هذا الدينار من ابني الصغير بعشرة دراهم ثم قام قبل ان يزن العشرة فهو باطل كذا
روى من محمد رح لان الاب هو العاقد ولا يمكن اعتبار التفرق بالابدان فيعتبر المجلس كذا
في البحر الرائق * ثم فرق بين بيع الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وبين بيع الفلوس
بالدراهم او بالدنانير حيث لم يشترط في بيع الفلوس بالدراهم او بالدنانير قبض البدلين قبل
الاقتراق ويكتفى بقبض احد البدلين كذا في المحيط * ومنها ان لا يكون في هذا العقد
خيارا لشرط لاحدهما ومنها ان لا يكون في هذا العقد اجل كذا في النهاية * واذا شرط الاجل ثم تقابضا
قبل الاقتراق كان ذلك اسقاطا للاجل وصح ولو شرط الخيار ثم ابطا قبل الاقتراق او ابطله
الذي له الخيار جاز البيع استحسانا ولو كان فيه اجل فابطله صاحب الاجل قبل التفرق جاز
استحسانا كذا في الحاوي * ولو شرط النساء في احد البدلين في بيع الدراهم بالدنانير واشباه
ذلك ثم ان الشروط له النسبة نقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول ابي حنيفة رح
وذلك بان يشتري دينارا بعشرة دراهم الى شهر فنقد خمسة ثم افترقا لا يجوز بحصة الخمسة
فان اشتراه بخمسة نقد وخمسة نسبة فنقد الخمسة فافترقا فالصرف فاسد كله ولو نقد العشرة
جاز كذا في الذخيرة * ثم شرط الخيار والاحل يفسد الصرف من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد
وفوات القبض يفسد العقد بعد الصحة لان القبض شرط لبقاء العقد على الصحة مند بعضهم
وعند بعضهم شرط الصحة ابتداء والاول اصح وثمرة الخلاف تظهر في ما اذا فسد العقد في ما هو صرف
لعدم القبض يفسد في ما ليس بصرف عند ابي حنيفة رح على قول الآخرين ولا يفسد على قول الاولين
وهو الاصح حتى لو اشترى جارية وفي عنقها طوق فضة بفضة وتفرقا قبل القبض بطل البيع في حصة
الصرف لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترىها مع طوق فضة بفضة بشرط الخيار والاجل فسد
الصرف والبيع عند ابي حنيفة رح وعند عمال لا يفسد البيع كذا في محيط السرخسي * ان فسد الصرف
بسبب الاقتراق من المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد على البائع

بيانه في مسئلة ذكرها محمد رح في الجامع اشترى ابريق فضة بدنانارين وقبض الا ابريق ونقد ديناراً واحداً ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الاخر فسد البيع في نصف الابريق ولا ينعدى الفساد الى النصف الاخر فان غاب البائع فادعى انسان نصف الابريق لنفسه كان المشتري خصم له كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان المعتقد عليه من جنس واحد وهو التساوي في الوزن كذا في خزائنة المفتين * وان لم يكونا من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط التساوي كذا في التبيين *

الباب الثاني في احكام العقد بالنظر الى المعتقد عليه * وفيه خمسة فصول * الفصل الاول

في بيع الذهب والفضة * الدراهم والدنانير لا تتعينان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الا مثلاً بمثل تبرأ كان او مصرفاً او مضروباً ولو بيع شيء من ذلك بجنسه ولم يعرفا وزنهما او عرفا وزن احدهما دون الآخر او عرف احدهما متصارفين دون الآخر ثم تفرقا ثم وزنا وكانا سواء فالبيع فاسد فاما اذا وزنا في المجلس قبل الافتراق وكانا سواء جاز البيع استحساناً كذا في الحاوي * ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب اذا امتدل البدلان في كفة الميزان وان لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازة ومفاضلة كذا في محيط السرخسى * ابن سمانة عن ابي يوسف رح اشترى من آخر الف درهم بمائة دينار وصدق كل منهما صاحبه بالوزن وتقابضاً يعني قبل الوزن فهذا جائز وينتفع كل واحد منهما بما اشتراه ولو قال يعني هذه الدراهم التي في يدك بهذه الدنانير التي في يدي ولم يسميا عدداً ولا وزناً وتقابضاً جاز لكل واحد منهما ان ينتفع بما اشترى قبل الوزن والعقد هذا بيع مجازة وان قال يعني الف درهم بالف درهم وباعه وتقابضاً بغير وزن وصدق كل واحد منهما صاحبه ان هذا المقبوض الف درهم ثم وزن كل واحد منهما قبل التفرق او بعده فوجداهما سواء بسواء فهذا جائز ولو لم يصدق كل واحد منهما الاخر وتفرقا ثم وزنا فكانا سواء لم يجز من قبل انهما قد تفرقا على غير علم بانهما قد استوفياه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ولو باع قلب فضة محشوا بدراهم لم يعلم وزنها فالبيع باطل كذا في الحاوي * وبيع النهرجة والزيوف بالجياد لا يجوز الا متساوياً ولو باع الستوة بالجياد لا يجوز الا ان يكون الجياد

اكثر من الفضة في المستوفة كذا في محيط السرخسى * واذا بيعت الفضة السوداء والحمراء بالبيضاء كانت المماثلة شرطا كذا في الحاوى * واذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وان كان الغالب على الدينار الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تحريم التفاضل ما يعتبر في الجياد حتى لا يجوز بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض الامتساويا في الوزن وكذا لا يجوز استقراضها الا وزنا لاعداد وان كان الغالب عليهما الغش فليسا في حكم الدراهم والدينار وكذا في حكم العروض قال في المستصفى وهذا اذا كانت لا تخلص من الغش لانها صارت مستهلكة اما اذا كانت تخلص منه فليست بمستهلكة فاذا بيعت بفضة خالصة فهو كبيع نحاس وفضة فيجوز على وجه الاعتبار فاذا بيعت بجنسها متفاضلا جاز وهي في حكم شيئين فضة وصفر ولكنه صرف حتى يشترط القبض في المجلس لوجود الفضة فاذا شرط القبض في الفضة شرط في الصفر وان كانت الفضة او الغش سواء لم يجز بيعها بالفضة الا وزنا كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى دينار ودرهمين بدرهمين ودينارين فهو جائز ويكون الدينار بالدرهمين من ذلك الجانب والديناران بالدرهمين من هذا الجانب كذا في الحاوى * ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة كذا في الهداية * ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار جاز وكانت العشرة بمثلها والدينار بالدرهم كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى ثوبا ونقرة فضة بثوب ونقرة فضة فالثوب بالثوب والفضة بالفضة فان كان في احدي النقرتين فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب فان تفرقا قبل التقابض انتقض من ذلك حصة الصرف وجاز من الثوب بما يقابل كذا في الحاوى * اشترى ثوبا ودينارا بثوب ودرهم ثم افترقا قبل التقابض بطل في الصرف وجاز في ما بقى لانها اشياء مختلفة فلم يجب اعتبار المماثلة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما اصاب الدينار من الدرهم يكون صرفا وبطل لعدم القبض والباقي يكون بيعا فلم يفسد بترك القبض كذا في محيط السرخسى * ولو باع سيفا محلي بفضة بثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض السيف حتى افترقا بطل البيع كله كذا في الحاوى * واذا اشترى الرجل من الرجل الف درهم بمائة دينار وليس عند واحد منهما درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثل ما سمي ودفعه الى صاحبه قبل ان يتفرقا جاز وكذلك شراء تبر الذهب بتبر الفضة او تبر الفضة بتبر الذهب وهذا اذا كان التبر يروج بين الناس

رواج النقود كذا في المبسوط * وإذا اشترى ديناراً بدرهم وليس عندهما درهم ولا دينار فنقد
 أحدهما وتفرقا لم يجوز من اشترى شيئاً بدين وهما يعلمان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء ويكون
 هذا بمنزلة الشراء بغير ثمن ولو اشترى بدين مظنون ثم تصادقا على أنه لا دين عليه فالشراء صحيح
 بمثل ذلك الدين كذا في المحيط * وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها بمائة دينار والدرهم
 بيض فاعطاه مكانها موداً ورضى بها البائع جاز وكذا لو قبض الدرهم فاراد أن يعطيه ضرباً آخر
 من الدنانير سوى ما عينه لم يجوز الا برضاه كذا في المبسوط * تصارفا ولم يذكر النقدان كان في البلد
 نقد واحد يصرف الى نقد البلد ووزنه وان كانت نقود البلد مختلفة فان كان الكل في الرواج
 سواء ولا صرف لبعضها على البعض جاز البيع وإن كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع
 وان كان لبعضها فضل على البعض الا ان واحداً منها اروج فانه يجوز كذا في محيط السرخسي *
 وان كان نقد من ذلك معروفاً وشرطاً في العقد نفداً آخر فالعقد ينعقد على النقد المشروط فان اختلفا
 فقال أحدهما شرطت لي كذا افضل من النقد المعروف وقال الآخر لا اشتري ذلك فعليهما اليمين
 فإيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وان تحالفا ترادوا ان قامت لهما بينة اخذت بينة الذي
 يدعي الفضل منهما كذا في المبسوط * وما يتصل بهذا الفضل بيع الحديد بالحديد والصعر
 بالصفر وما يجري فيه الربوا بمنزلة الذهب والفضة في اعتبار المماثلة لا في وجوب التقابض كذا
 في محيط السرخسي * والحديد كله نوع واحد جيدة ورديته سواء لا يجوز البيع الا وزناً بوزن
 فان اختلفا قبل التقابض لا يبطل البيع ولكن يشترط ان يكون عينا بعين وكذلك هذا الحكم
 في سائر الموزونات كذا في الذخيرة * والرصاص والتلعى والاسرب رصاص كله من الوزني
 ولكن البعض اجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبعض الا مثلاً بمثل كذا في المحيط * ولا بأس
 بالنحاس الاحمر بالشبه الشبه واحد والنحاس اثنان يدا بيد من قبل ان الشبه قد زاد فيه الصنع
 فيجعل زيادة النحاس من احد الجانبين بزيادة الصنع الذي في الشبه ولا خير فيه نسيئة لانه نوع
 واحد وبزيادة الصنع في الشبه لا يتبدل الجنس ولانه موزون في المعنى متفق والوزن بهذه الصفة
 يحرم النساء ولا بأس بالشبه بالصفر الا بيض يدا بيد الشبه واحد والصفر اثنان لما في الشبه من الصنع
 ولا خير فيه نسيئة كذا في المبسوط * وكذلك لا بأس بالصفر الا بيض بالنحاس الاحمر والصفر واحد
 والنحاس اثنان يدا بيد ولا خير في هذا نسيئة لان الجنس والوزن يجمعهما وباحد الرصفين

يحرم النساء فبمجموعهما أو لى كذا في المحيط * ولو اشترى مثقالى فضة ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاث مثاقيل حديد كان جائزا بطريق ان الفضة بمثلها وزنا وما بقى من الفضة والنحاس بالحديد فلا يتمكّن فيه الربوا وكذلك مثقال صفر ومثقال حديد بمثقال صفر ومثقال رصاص فالصفر بمثله والرصاص بما بقى كذا في المبسوط * وفي التجريد الاوانى المتخذة من الصفر والحديد تصير عادة معدنية بالتعامل يجوز بيع بعضها ببعض كيفما كان كذا في التاتارخانية * لو تعارفوا ببيع هذه الاوانى بالوزن لا بالعد لا يجوز بيعها بجنسها الامتساويا كذا في النهر الفائق * وان اشترى اناء من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له اجلا وقبض الاناء فهو جائز ان دفع اليه الحديد قبل ان يتفرقا وان تفرقا قبل ان يدفع اليه الحديد فان كان ذلك الاناء لا يباع في العادة وزنا فلا بأس به وان كان الاناء يوزن فلا خير فيه ولو قبض الحديد في المجلس ولم يقبض الاناء حتى تفرقا لم يفسد العقد وكذلك ان اشترى رطلا من حديد بعينه برطلين من رصاص جيد بغير عينه وقبض الحديد وتفرقا قبل قبض الرصاص فسد البيع فان كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضا في المجلس او لم يتقابضا كذا في المبسوط * الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما شابهها مما يبيع فيه الفضة والذهب مع غيره وفي بيع ما يباع وزنا فيزيد او ينقص * ولو اشترى سيفا محلى بالفضة او لجاما مفضضا بفضة خالصة وزنها اكثر من الحلية جاز وان كان وزنها اقل من الحلية او مثلها او لا يدري لا يجوز كذا في محيط السرخسى * وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم بعد ذلك فكانت اكثر من الفضة التي في السيف فان علم وهما في مجلس العقد جاز البيع وان علم بعدما افترقا عن المجلس لم يجز البيع قال القدوري وكذلك لاختلاف اهل العلم فيه فقال بعضهم الثمن اكثر من الفضة التي في السيف وقال بعضهم لا بل هو مثلها لا يجوز البيع كذا في المحيط * واذا كانت الدراهم اكثر فافترقا قبل التقابض فان كانت الحلية لا تتخلص من السيف الا بضرر انتقص في الكل وان كانت تتخلص بغير ضرر بطل في الحلية وجاز في السيف وان كانت الحلية ذهبا والتمن دراهم جاز البيع كيفما كان ولو شرط تأجيل الثمن وهو من جنس الحلية او من غير جنسها بطل البيع في السيف كله سواء كانت الحلية تتميز بضرر او بغير ضرر وكذا لو تفرقا ولا حد هما خیار الشرط وان كان في البيع اجل فنته المشتري قدرا لحماية من الثمن جاز استحسانا وان ام ينص ان المقبوض من حصة الحلية كذا في الحاوى * والدار فيها صفائح ذهب او فضة يبيعها بجنسها

كالسيف المحلى كذا في محيط السرخسى * وإذا باع الرجل من آخر حلى ذهب فيه لؤلؤ وجوهر بدنانير وقبض المشتري الحلى فان كانت الدنانير مثل الذهب الذى فى الحلى او اقل او لا يدري لا يجوز البيع اصلا فى الذهب ولا فى الجوهر سواء امكن تخليص الجوهر من غير ضرر او لم يكن واما اذا كانت الدنانير التى هى ثمن اكثر من ذهب الحلى فانه يجوز البيع فى الذهب والجوهر ثم بعد ذلك ان نقد الثمن كله قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة وكذلك ان نقد حصة الذهب الذى فى الحلى وان لم ينقد شيئا حتى تفرقا فالعقد فى ما يخص الحلى من الذهب يفسد وفي ما يخص الجوهر ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه الا بضر يفسد وان امكن تخليصه من غير ضرر لا يفسد العقد فى الجوهر كذا فى المحيط * وان باعه بدنانير سيئة لم يجز لان فى حصة الحلية العقد صرف فيفسد بشرط الاجل واللؤلؤ والجوهر لا يمكن تخليصه وتسليمه الا بضر فانفسد العقد فى بعضه فسد فى كله كذا فى المبسوط * وان امكن تخليصه من غير ضرر يجب ان تكون المسئلة على الخلاف على قول ابى حنيفة رح لا يجوز البيع فى الجوهر وعندهما لا يفسد العقد فى حصة الجوهر كذا فى المحيط * اشترى سيفاً محلى بفضة وزنها اكثر من الحلية ونقد من الثمن قد رخصته الحلية وقال هذا من ثمنها او من ثمن السيف اولم يبين فهو من ثمن الحلية وجاز البيع فى الكل كذا فى محيط السرخسى * ولو قال هذا من ثمن النصل خاصة ينظر ان لم يمكن التمييز الا بضر يكون المنقود ثمن الصرف وصحاح جميعا وان امكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف كذا فى النهر الفائق ناقلا عن المحيط * ولو قال خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف لا يبطل ايضا ويجعل المقبوض من ثمن الحلية كذا فى التبيين * هشام قال ابو يوسف رح اذا باع حلية السيف بدونه لم يجز الا ان يبيعه على ان يقلعه المشتري فيقلعه قبل ان يتفرقا وان باعه ولم يقل على ان يقلعه ثم قال له البائع قبل ان يتفرقا قد اذنت لك فى قلعه فقلعه قال ان قلعه قبل ان يتفرقا جاز وان افرقا قبل ان يقلعه فهو باطل قال قلت له وان كان المشتري قد قبض السيف قال لم يجز

قوله لم يجز انما وجد فى نسخة واحدة واما ما سواها من النسخ الحاضرة ففى كلها ولم بدون لفظ المضارع والظاهر سقوطه من قلم الناسخ والله اعلم بحقيقة الحال

لانه لا يكون قابضا لحليته حتى يقلعها من السيف كذا في المحيط * ومن باع جارية قيمتها الف مثقال فضة وفي منقها طرق فضة فيه الف مثقال فضة بالف مثقال فضة ونقد من الثمن الف مثقال ثم افترقا فالذي نقد ثمن الفضة وكذا لو اشترى بها بالف مثقال الفانسيئة والفانقدا فان نقد ثمن الطوق وكذا لو قال خذ منهما صرف الى الطوق وصح البيع فيهما بخلاف ما لو صرح فقال خذ هذه الالف من ثمن الجارية فاذا قبضه ثم افترقا بطل في الطوق كذا في البحر الرائق * ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب ونقد عشرة دراهم ثم افترقا كان المنقود ثمن القلب خاصة استحسانا ولو نقد العشرة وقال من ثمنها جميعا فهو مثل الاول وان قال هي من ثمن الثوب خاصة وقال الآخر نعم او قال لا وتفرقا على ذلك ينتقض البيع في القلب وان كان قلب فضة لرجل قيمته عشرة دراهم وثوب الآخر قيمته عشرة دراهم فباعا من رجل بعشرين درهما فباع كل واحد منهما الذي له الا ان البيع صفقة واحدة ثم نقد المشتري صاحب القلب عشرة فلوله خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض ولو باعا جميعا الثوب وباعا جميعا القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا انتقض البيع في نصف القلب كذا في المبسوط * اشترى سيفا محلي بدنانير وقبضه وباعه من آخر قبل ان ينقده الدنانير وقبضه الثاني ولم ينقد الثمن حتى افترقوا بطل البيعان ورجع السيف الى الاول وان تقابض الاوسط والثالث دون الاول صح البيع للثاني وخرم المشتري الاول لبائعه قيمة السيف وكذلك لو باع الاوسط نصفه صح في نصفه ورد نصفه الى الاول وليس للاول ان يمتنع من القبول بعيب التبعض ويضمن قيمة النصف الثاني كذا في محيط السرخسي * وان كان السيف المحلي بين رجلين فباع احدهما نصيبه وهو النصف بدينار من شريكه او من غيره وتقابضا فهو جائز وان باعه من شريكه ونقده الدينار والسيف في البيت ثم افترقا قبل ان يقبض السيف انتقض البيع كذا في المبسوط * واذا اشترى سيفا محلي فيه مائة درهم من الحلية بمائتي درهم ثم علم ان فيه مائتي درهم فهذا على وجهين فان علم ذلك بعد ما تقابضا وتفرقا بطل العقد في الكل وان علم ذلك قبل ان يتفرقا فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن مائة اخرى وان شاء فسخ العقد في الكل وان علما في الابتداء ان وزن الحلية مائتا درهم وقد تباعا السيف بمائتي درهم ثم اراد المشتري ان يزيد مائة اخرى قبل ان يتفرقا فان العقد لا يجوز هكذا في الذخيرة * واذا باع قلب فضة على انها مائة درهم بمائة فوزنوه قبل الافتراق فوجدوه اكثر

فالمشتري بالخيار ان شاء زاد في الدراهم فاخذ بمثل وزنه وان شاء ترك وان كان ناقصا فكذلك ولو افرقا فوجدوه مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء اخذ ثلثيه بمائة وان شاء ترك وكذلك ان كان ناقصا ان شاء اخذه بمثل وزنه وان شاء ترك كذا في الحاوي * وان اشترى نقرة فضة بمائة درهم على ان فيها مائة وتقابضا فاذا فيها مائتا درهم كان للمشتري نصفها لا خيار له كذا في المبسوط * هذا اذا حصل الشراء بالجنس اما اذا حصل بخلاف الجنس بان اشترى ميفاصلي على ان حليته مائة درهم بعشرة دنانير واشترى ابريق فضة على ان فيه الف درهم بمائة دينار فاذا فيه الفان او اشترى نقرة فضة على انها الف درهم بمائة دينار فاذا فيه الفان فالعقد جائز في المسائل كلها واذا جاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في مسئلة النقرة لا تسلم للمشتوي من غير شيء وفي مسئلة الابريق تسلم للمشتري من غير شيء كذا في المحيط * ولو كان الثمن دنانير فوجد الاثاء ناقصا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ بكل الثمن وان شاء ترك هكذا في الحاوي * اشترى لؤلؤة بدرهم على ان وزنها مثقال فزادت فهي سالمة له ولو باع كل مثقال بكذا فزادت رد الكل او اخذ الزيادة بحصتها كالذراع في الثوب والدار وابع قلب فضة بدراهم وقال كل درهم بكذا اولم يقل فزاد ولم يتفرقا فله الخيار في اخذ الزيادة بحصتها ولم يسلم له الزيادة كذا في محيط السرخسي * ولو كان السيوف مموها بالذهب او الفضة فاشتراه بجنسه جاز البيع بكل حال ولا عبرة للتمويه لكونه مستهلكا فيه كذا في المضمرات * واذا اشترى لجاما مموها بفضة بدراهم باقل مما فيه او اكثر فهو جائز وكذلك لو اشترى دارا مموهة بالذهب بثمن مؤجل فانه يجوز وان كان لسقفوها من التمويه بالذهب اكثر من الثمن كذا في الحاوي *

الفصل الثالث في بيع الفلوس * الفلوس بمنزلة الدراهم اذا جعلت ثمنًا لا تتعين في العقد وان مئنت ولا يفسخ العقد بهلاكها كذا في الحاوي * اذا اشترى الرجل فلوسا بدراهم ونقد الثمن ولم يكن الفلوس عند البائع فالبيع جائز وان استقرض الفلوس من رجل ودفع اليه قبل الافتراق او بعده فهو جائز اذا كان قد قبض الدراهم في المجلس وكذلك لو افرقا بعد قبض الفلوس قبل قبض الدراهم كذا في المبسوط * وروى الحسن بن ابي حنيفة رح اذا اشترى فلوسا بدراهم وليس عند هذا فلوس ولا عند الآخر درهم ثم ان احدهما دفع وتفرق جاز وان لم ينقد واحد منهما حتى تفرقا لم يجز كذا في المحيط * لو باع الفلوس بالفلوس ثم افرقا قبل التقابض

بطل البيع ولو قبض احدهما ولم يقبض الآخر او تقابضاتم استحق ما في يدي احدهما بعد الافتراق
 فالعقد صحيح على حاله كذا في الحاوي * وان اشترى خاتم فضة او خاتم ذهب فيه فص او ليس فيه
 فص بكذا فلسا وليست الفلوس عنده فهو جائز تقا بضاقبل المتفرق او لم يتقابضا لان هذا بيع وليس
 بصرف كذا في المبسوط * ولو باع تبر فضة بفلوس بغير اعيانها وتفرقا قبل ان يتقابضا فهو جائز وان لم يكن
 التبر عنده لم يجز كذا في المحيط * ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس صح وعليه فلوس تباع بنصف درهم
 وعلى هذا لو قال بثلاث درهم او بربعة كذا في التبيين * وان اشترى بدانق فلسا وبقيراط فلس
 فهذا جائز استحسانا هكذا ذكر في الاصل قال شمس الائمة السملواتي رح هذا اذا كان الدانق
 والقيراط معلوما في ما بين الناس لا يختلف في معاملاتهم وان كان مختلفا ياخذ بعضهم عشرة وبعضهم
 تسعة لا يجوز العقد لمكان المنازعة ولم يذكر شيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الائمة السرخسي رح
 هذا التفصيل في شرحهما كذا في المحيط * ولو قال بدرهم فلوس او بدرهمين فلوسا فكذلك
 عند ابي يوسف رح يجوز وعند محمد رح انه لا يجوز ويجوز في ما دون الدرهم قالوا قول ابي يوسف رح
 اصح هكذا في الهداية * واذا اعطى رجل رجلا درهما وقال اعطني بنصفه كذا فلسا بنصفه درهما
 صغيرا فهذا جائز فان تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في الفلوس منتقضا
 في حصة الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى افترقا بطل البيع في الكل كذا في الدخيرة *
 ولو قال اعطني بنصفه كذا فلوسا بنصفه الباقي درهما صغيرا وزنه نصف درهم الاحبة فسد الكل
 عند ابي حنيفة رح وعندهما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط السرخسي * ولو كزر
 لفظ الامطاء كان جوابه كجوابهما وهو الصحيح كذا في الهداية * رجل باع درهما زائفا لا ينفق
 من رجل وقد علم عينه بخمسة دنانق فاس فهو جائز وكذلك ان باعه بنصف درهم فلوس ودرهم
 صغير وزنه دنانق اذا تقابضا قبل التفارق وان باعه اياه بخمسة دنانق فضة او بدرهم غير قيراط
 فضة لم يجز ولو قال بعني بهذه الفضة كذا فلسا فهو جائز وان باعه اياه بخمسة اسداس درهم او بنصف
 درهم لم يجز كذا في المبسوط * لو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حتى
 كسدت لم يبطل البيع قياسا ويتخير المشتري ان شاء قبضها كاسدة وان شاء فسخ البيع وهو قول
 زفر رح ويبطل البيع استحسانا ولو قبض خمسين فلسا فكسدت الفلوس بطل البيع في النصف ورد
 نصف الدرهم كذا في محيط السرخسي * ولو لم تكمد ولكنها رخصت او غلت لم يفسد البيع والمشتري

ما بقي من الفلوس كذا في الحاي * وان اشترى بدرهم فلوسا وقبضها ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم دين كذا في المبسوط * اشترى بالدرهم التي غلب عليه الغش او بالفلوس وكان كل منهما نافعا حتى جاز البيع ولم يسلمها المشتري الى البائع ثم كسدت بطل البيع والانقطاع من ايدي الناس كالفساد ويجب على المشتري رد المبيع ان كان قائما ومثله ان كان هالكا وكان مائيا والافقيته وان لم يكن مقبوضا فلا حكم لهذا البيع اصلا وهذا عند الامام وقال لا يبطل البيع واذا لم يبطل البيع وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند ابي يوسف رح يوم البيع وعند محمد رح يوم الكساد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الذخيرة الفتوى على قول ابي يوسف رح وفي المحيط والبيضة والحقائق بقول محمد رح يفتى رفقا بالناس كذا في البحر الرائق * اشترى متاعا بعينه او مرضا بعينه او فاكهة بعينها بفلوس ليست حنيفة فهو جائز واذا اشترى متاعا بعينه بفلوس بعينه فله ان يعطى غيرها مما يجري بين الناس ولو اعطى تلك الفلوس واختلفا ثم وجد فيها فلسا لا ينفق فردة فاستبدله هل ينتقض العقد ففي هذه الصورة وهي ما اذا كان الفلوس ثمن متاع لا يبطل العقد سواء كان المردود قليلا او كثيرا استبدل او لم يستبدل وان كانت الفلوس ثمن الدراهم فهذا على وجهين اما ان كانت الدراهم مقبوضة او لم تكن مقبوضة فان كانت مقبوضة فرد الذي لا ينفق واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد الكل في هذه الصورة لا ينفق وردها واستبدل او لم يستبدل فالعقد باق على الصحة وان لم تكن الدراهم مقبوضة ان وجد كل الفلوس لا ينفق فردها بطل العقد في قول ابي حنيفة وزفر رح استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل وقال ان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حاله وان لم يستبدل انتقض العقد وان كان البعض لا ينفق فردها فالقياس ان ينتقض العقد بقدره قليلا كان او كثيرا استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل في قول ابي حنيفة رح وهو قول زفر رح لكن ابا حنيفة رح استحسن في القليل اذا رده واستبدل في مجلس الرد ان لا ينقض العقد اصلا واختلف الروايات عن ابي حنيفة رح في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير ومادونه قليل وفي رواية اذا بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث وقال اذا ردها واستبدل في مجلس الرد لا ينتقض العقد قليلا كان المردود او كثيرا وهذا اذا كان الفلوس فلوسا قد تروج وقد لا تروج فاما اذا كانت الفلوس فلوسا لا تروج

فلوسا لا تزوج بحال وقد تفرقا نرد الفلوس ينتقض العقد استبدل في مجلس الرد او لم يستبدل فان
وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فرد : ينتقض العقد بقدره استبدل في مجلس الرد ولم يستبدل كذا
في الذخيرة * ولو اشترى فلوسا بدرهم واكثر قائم وجد شيئا من الفلوس مستحقا ولم يجزه المستحق
فان كان مشتري الفلوس نقدا الدرهم فانه يستبدل مثله ويجوز العقد وان لم يكن نقدا الدرهم
فالعقد ينتقض بقدر المستحق ان كان المستحق بعض الفلوس وفي الكل ان كان المستحق جميع الفلوس
كذا في المحيط والله اعلم * الفصل الرابع في الصرف في المعادن و تراب الصواغين ويدخل فيه
الاستيجار لتخليص الذهب والفضة من تراب المعدن * لو اشترى تراب ذهب بذهب او تراب
فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم ان مافيه مثل ما يعطى وكذا البرامه بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى
تراب الذهب بفضة او الفضة بذهب جاز بعد ان يكون يدا بيد وهو بالخيار ان ارأى مافيه وان لم يخلص
شيء من الذهب لم يجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى قفيزا من التراب
بغير مئنه بعرض او ذهب او اشترى عرضا بقفيز من التراب بغير مئنه لا يجوز البيع لان المعتقد مافيه
مجهول كذا في خزانه المفتين * ولو اشترى نصفه او ربعه جاز ويكون ما خلاص مشترك بينهما على قدر
ملكهما كذا في محيط السرخسى * ان كان التراب تراب ذهب وفضة ان بيع بذهب او فضة لا يجوز وان
بيع بذهب وفضة يجوز ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا يدري ان فيه ذهبا
اولا يدري ان فيه كليهما واحد هما ان بيع بذهب او فضة لا يجوز وكذلك اذا بيع بذهب وفضة
هكذا في المحيط * ولو اشتراه بتراب مثله لا يجوز ولو اشتراه بتراب خلاف جنسه جاز
ويكون صرفا ان خلاص منهما شيء وان لم يخلص منهما او من احد هما شيء بطل البيع كذا
في محيط السرخسى * ولو اشتراه بنوب او بعرض من العروض فالشراء جائز ولا يراعى فيه شرائط
الصرف كذا في شرح الطحاوى * وكذلك تراب الصواغين كذا في محيط السرخسى *
من الشعبي قال لا خير في بيع تراب الصواغين وهو غرر مثل السمك في الماء وبه نأخذ ولكن هذا
اذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة ام لا كذا في المبسوط * ابن سامة عن ابي يوسف رح
اذا اشترى تراب الصواغين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل انه اشترى
مافيه وليس البيع على التراب بدون مافيه واذا كان فيه ذهب او فضة جاز البيع وليس ينبغي للصائغ
ان ياكل من ثمن ما باع من تراب الصباغة من قبل ان مافيه متاع الناس الا ان يكون قد زاد

في متاعهم حين اوفاهم بقدر ما سقط من مالهم في التراب فان كان كذلك طاب له الاكل من ثمنه قال واكره للمشتري ان يشتريه حتى يخبره الصائغ انه قد اوفى الناس متاعهم من قبل ان علم المشتري محيط بان الصائغ لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المتفرقات * اشترى دارا فيها معدن ذهب بذهب لا يجوز وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي * ولو كان تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسما مجازنة بينهما لا يجوز لان القسمة كالبيع ولا يدري تساويهما مالم يخلص فاذا خلاص فاقسما بالوزن جاز كذا في شرح الطحاوي * واذا كان لرجل على رجل دين فاعطاه ترابا بعينه يدا بيد فان كان الدين فضة واعطاه تراب فضة لم يجوز ان اعطاه تراب ذهب جاز وله الخيار اذا رأى ما فيه كذا في الحاوي * واذا استقرض الرجل من آخر تراب ذهب او تراب فضة فانما عليه مثل ما خرج من التراب لانه هو المقصود والقول للمستقرض في مقدار ما خرج ولو استقرضه على ان يعطيه ترابا مثله لا يجوز كذا في المحيط * ولو حفر في المعدن ثم باع تلك الحفيرة لا يجوز لانه باع مالا يملكه لانه لم يقصد تملك تلك الحفيرة بل قصد تملك ما فيها فلم يصير الحفيرة ملكا له بخلاف ما لو احتفر حفيرة في الارض الموات فانه يملكها فانه بالاحتفار قصد تملكها استاجرا جيرا بتراب معدن بعينه جاز وهو بالخيار اذا علم ما فيه فان رده رجع على المواجه جرا جر مثله فان استاجر بوزن من التراب بغير مئنه لا يجوز استاجره ليحفره في المعدن بنصف ما يخرج منه لم يجوز له اجر مثله كذا في محيط السرخسي * ومن استاجر انسانا يخلص له ذهبا او فضة من تراب المعادن او من تراب الصواغين فهذا على ثلثة اوجه اما ان يقول استاجرتك لتخلص لي الف درهم فضة من هذا التراب او قال الف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدري ان هذا المقدار هل يخرج من هذا التراب المشار اليه او لا يخرج وانه لا يجوز واما ان يقول استاجرتك لتخلص لي الذهب او الفضة من هذا التراب بكذا وانه جائز واما ان يقول استاجرتك لتخلص لي الف درهم فضة من التراب ولم يشر الى التراب وانه لا يجوز ايضا بمنزلة ما لو استاجر ليحيط له قميصا بدرهم ولم يعين الكرباس كذا في المحيط * واذا ادفع لهما او جرزا الى رجل ليموهه بفضة وزنا معلوما يكون قرضا على الدافع ويعطيه اجرا معلوما فهو جائز ويلزمه الاجر والقرض وان اختلفا في مقدار ما صنع من الفضة فالقول قول رب اللجام مع يمينه ويحلف على علمه فان قال موهه بمائة درهم فضة على ان اعطيك

ثمها واجر مملك ذهابا عشرة دنانير بذ لك كله وتفرقا على ذاك فهو فاسد وقد تعذر ردها
فعليه رد مثلها وكان له اجر مثل عمله من الدنانير لا يجاوز به ما سمي كذا في المبسوط *
الفصل الثاني: مس في استهلاك المشتري في مقد الصرف قبل القبض * اشترى قلب فضة بدينار
وهشمة انسان قبل قبض المشتري فقال انا آخذ القلب واتبع المغسب بضمان القلب فله ذلك كذا في المحيط *
ولاشترى قلب فضة بدينار ودفع الدينار ثم ان رجلا احرق القلب في المجلس فللمشتري الخيار فان
اختار امضاء العقد واتباع المحرق بقيمة القلب من الذهب فان قبضه منه قبل ان يفارق المشتري
البائع فهو جائز ويتصدق بالفضل على الدينار ان كان فيه وان تفرقا قبل ان يقبض القيمة بطل
الصرف وعلى البائع رد الدينار واتباع المحرق بقيمة القلب في قول محمد رح وهو قول ابي يوسف
رح الاول ثم رجع وقال لا يبطل الصرف فامترافهما بعد اختيار المشتري تضمين المحرق قبل القبض
منه وقول ابي حنيفة رح كقول ابي يوسف رح الآخر كذا في المبسوط * اشترى سيفا محلي فيه
خمسون درهما بمائة درهم او عشرة دنانير ونقد الثمن ولم يتقبض السيف حتى افسد انسان شيئا
من حمائله او جفنه فاختار المشتري اخذ السيف وتضمن المغسب قيمة ما افسد فله ذلك فان قبض السيف
ثم فارق البائع قبل ان يقبض من المغسب ضمان ما افسد لا يضره ذلك وان لم يتقبض السيف
وفارق البائع فالتعد يفسد في الكل عندهم جميعا هذا اذا افسد شيئا منه واما اذا افسد الكل
بان احرقه بالنار فاختار المشتري اتباع المحرق ان اخذ منه قيمة الكل او قيمة حصة الحلية
قبل ان يفارق البائع فالتعد جائز في الكل وان لم يقبض قيمة الحلية حتى فارق البائع فالمسئلة
على الخلاف في قول ابي يوسف رح آخر وهو قول ابي حنيفة رح لا يبطل العقد اصلا وعلى قول
ابي يوسف رح اولاه وهو قول محمد رح يبطل كذا في المحيط * رجل اشترى سيفا محلي فيه خمسون
درهما فضة بمائة درهم فاحرق رجل بكرة من حليته فاختار المشتري امضاء البيع وتضمن المحرق
ونقد الثمن وقبض السيف ثم فارق قبل ان يقبض قيمة البكرة فالبيع ينتقض في البكرة خاصة دون السيف
عند محمد رح وفي قول ابي يوسف رح الآخر لا ينتقض البيع في البكرة ايضا كذا في المبسوط *
الباب الثالث في احكام تصرفات المتصارفين بعد العقد * وفيه فصول * الفصل الاول في التصرف
في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا ببدل له وما لا يكرن * اشترى ببدل الصرف شيئا منه
او من غيره او استبدل به قبل قبضه لا يجوز وبقي الصرف على حاله يقبضه ويتم العقد كذا

كتاب الصرف (٢٩٢) الباب الثالث * الفصل الاول

في محيط السرخسي * وإذا اشترى الرجل عشرة دراهم بدينار وتقابضا الا درهم واحد ابقي من العشرة وليس عند بائعها الدرهم العاشر فارد الذي اشترى الدراهم ان ياخذ عشر الدينار فله ذلك وهذا الجواب على هذا الاطلاق الذي قاله محمد رح يستقيم بعد ما تفرقا من مجلس العقد قبل نقد الدراهم العاشر فاما قبل التفرق اذا اراد ان ياخذ عشر دينار من مشتريه فليس له ذلك لان يرضى به مشتري الدينار فاما اذا قال له بعني بعشر الدينار فلوس اسمائة او عرضا مسمى فباعه به كان جائزا سواء باعه قبل التفرق او بعد التفرق وهذا بخلاف ما لو قال بائع الدينار بعني بالدراهم شيئا فباعه فانه لا يجوز سواء باعه به قبل التفرق او بعده كذا في المحيط * وان اشترى الرجل الف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم بيض فاعطاه مكانها سودا ورضى به البائع جاز ذلك وصاد من السود المضروب من النقرة السوداء لا الدراهم البخارية حتى لو باع دينارا بدراهم بيض وقبض مكان الدراهم البيض البخارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض الدراهم فاراد ان يعطيه ضربا آخر من الدينار سوى ما عينه لم يجز ذلك الا برضاه فان رضى به كان مستوفيا لا مستبد لا قبل هذا اذا اعطاه ضربا دون المسمى فان اعطاه ضربا هزوق المسمى فلا حاجة الى رضى مشتري الدينار به لانه اوفاه حقه وزيادة كذا في المبسوط * ولو اخذ الدراهم اجودا واردا مما يخالفه في الوصف وذلك المقبوض يجري مجرى الدراهم الواجبة بالعقد في معاملات الناس جاز وكان اقتضاء لا استبد الا كذا في المحيط * وفي كتاب الصرف اذا اشترى الف درهم بعينها بمائة دينار والدراهم بيض فاراد مشتري الدراهم ان يتبرع على بائعه بالجودة وابى بائعه بتبرعه فله ذلك قال شيخ الاسلام رح وهو نظير ما لو ابراه عن شيء من المقدار ورد من عليه كان له ذلك قال رحمه الله ايضا وهو نظير ما ذكر في الجاهع اذا كان لرجل على آخر الف درهم فانه بالى جواد وابى صاحب الدين ان يقبل ذلك لا يجبر عليه وان اتى بجنس حقه وزيادة لانه تبرع عليه وكان له ان لا يقبل تبرعه ومنته مكذاها قال وكذا لو اشترى منه ضربا من الدينار وقال للبائع اعطني دينارا غير هالم يكن له ذلك وان كان ما طلب دون حقه الا ان يرضى الآخرون في المشتق وللذي عليه السود ان يؤدى بيضا هي مثل السود او اجود منه ويجبر من له على القبول وكذا من عليه البيض اذا ادب سودا مثلها يجبر على القبول عند علمائنا الثلاثة رح كذا في الذخيرة * ولو ابرأ احد المتصارفين صاحبه او وهبه منه فقبل انتفض

الصرف وان لم يقبل لم يفسخ ولو وهب فلم يقبل واى الراهب ان ياخذ الموهوب اجبر على القبض كذا في محيط السرخسى * في المنتقى رجل باع من آخر قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم فدفع القلب ولم يقبض الدراهم حتى وهب مشترى القلب القلب منه ينظر ان يدفع مشترى القلب ثمن القلب قبل ان يتفرقا صح البيع وجازت الهبة وان تفرقا قبل ان يدفع ثمنه انتقض البيع وبطلت الهبة ورجع القلب الى بائعه وصار ذلك منافضة وفي نوادر ابن سماعة رجل اشترى من آخر دينارا بعشرين درهما وقبض الدينار ولم يدفع الدراهم حتى وهب الدينار لبائعه ثم فارقته قبل ان يدفع اليه الدراهم قال الهبة في الدينار جائزة ولبايع الدينار على مشريه دينار مثله كذا في المحيط * اشترى دينارا او له على بائع الدينار عشرة دراهم فجعله فصا صا حاز استحسانا كذا في محيط السرخسى * ومعنى المسئلة اذا باع بعشرة مطلقة كذا في الهداية * وان حدث الدين بعد الصرف فان لم يتقاصا لم تقع المقاصة وان تقاصا لا يصح في رواية وفي رواية تصح وهو الاصح كذا في الكافي * الحسن بن زياد عن ابي يوسف رح رجل له على آخر اف درهم فاشترى منه مائة دينار بالف درهم ثم تقاصا بما عليه قال ابو يوسف رح ان تقاصا قبل ان يتفرقا حاز وان تفرقا قبل ان يتقاصا بطل وهو قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط في فصل المتفرقات * وقال الفقيه ابو الليث رح في شرح جامع الصغير ان استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري او غصب منه فقد صار تقصا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض كذا في البحر الرائق * وما ينصل بمسائل المتقاصين وان لم تكن من هذا الباب ما ذكر في المنتقى وصورتها رجل له هند رجل وديعة والمودع على صاحب الوديعة دين هو من جنس الوديعة لم تصرف الوديعة قصاصا بدين قبل ان يجتمعا عليه وبعدما اجتمعا عليه لا يصير قصاصا ايضا ما لم يرجع الى هله فياخذها وان كانت في يده فاجتمعا على جعلها قصاصا لا يحتاج الى شىء غير ذلك ومتى صار ديننا صار قصاصا به وحكم المغصوب اذا كان المصوب قائما في يد رب الدين وحكم الوديعة سواء وحكم الدينين اذا كانا مؤجلين انه لا يقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا ان كان احدهما مؤجلا والاخر حالا او كان احدهما غلة والاخر صحيحا كذا في الذخيرة * الفصل الثاني في المراجعة في الصرف * اذا اشترى ذهبا بعشرة دراهم فباعه بربح درهم جاز كذا في الحاوى * واذا باع قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار وتقابضا ثم باعه بربح درهم او بربح نصف دينار جاز اما اذا باعه بربح

كتاب الصرف (٢٩٢) الباب الثالث * الفصل الثاني

نصف دينار فلانه يصير بائعا قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لان الجنس مختلف فلا يظهر الربح واما اذا باعه بربح درهم فما ذكر من الجواب ظاهر الرواية لانه يصير بائعا للقلب بدينار ودرهم وانه جاز لانه يجعل بازاء الدرهم من القلب مثله والباقي من القلب بازاء الدينار ومن ابي يوسف رح انه لا يجوز لان الدرهم يقابلة مثل وزنه من القلب على ما عليه الاصل ولوجوزنا ذلك كان الدينار بمقابلة تسعة اشرار القلب والدرهم بمقابلة عشر القلب فيكون بعض ماسمياه رأس المال ربحا في تسعة اشرار القلب وبعض ماسمياه ربحا رأس المال في عشر القلب وذلك تصحيح على غير الوجه الذي صرحا به كذا في المحيط * وفي مختصر خواهر زاده وان اشترى ذهبا بذهب أو فضة بفضة لم يجز مرا بحة اصلا كذا في التاتارخانية * ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة وضم معه ثوبا قد قام عليه بعشرة دراهم وقال يقوم على بعشرين درهما وباهما بربح درهم او بربح ده يازده فانه يجوز في الثوب بحصته ولا يجوز في القلب في قول ابي يوسف ومحمد رح ولا يجوز شيء من ذلك في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في شرح الحاوي * وكذلك لو اشترى جارية وطوق فضة فيه مائة درهم بالف درهم وتقاضاهما بمائة بربح ده يازده فالعقد فاسد في قول ابي حنيفة رح وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق وقد ذكر الكرخي رجوع ابي يوسف رح الى قول ابي حنيفة رح في مسألة الطوق واستدل به على رجوعه في نظائره كذا في المحيط * وان اشترى سيفا محلي بمائة درهم وعليته خمسون درهما وتقاضا ثم باعه المشتري مرا بحة بربح عشرين درهما او بربح ده يازده او بربح ثوب بعينه او بوضيعة نحو ذلك لم يجز كذا في المبسوط * ولو باع السيف بربح درهم فيما سوى الحلية جاز كذا في محيط السرخسي * واما اللجام المصنوع فلا باس بالمرا بحة فيه كذا في الحاوي * ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هوا وغيرة ثوبا بعشرة دراهم ثم باعهما بربح ده يازده جازت حصته الثوب ولا يجوز حصته القلب وهذا قولهما اما عند ابي حنيفة رح يفسد العقد كله كذا في المبسوط * ولو باعهما بوضيعة ده يازده فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باعهما مرا بحة كذا في المحيط * ولو اشترى فضة بخمسين درهما رزنها كذلك واشترى سيفا بخمسين درهما بجفنه وحمائله ثم انفق عليه خمسة دراهم وعلى الصياغة خمسة دراهم ثم قال يقوم على بمائة وعشرة وباعه مرا بحة بربح ده يازده او بربح عشرين درهما كان لك كله فاسدا كذا في الحاوي * ولو اشترى فضة بخمسة دنانير واشترى سيفا وجفنا وحمائل

بخمسة دنانير وانفق على صياخته وتركيبه ديناراً ثم باعه مرابحة على ذلك بربح ده يارده وتقابضا
كل حائزاً وكذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه ديناراً وثوب لا خريتم بدینارین، فبما هما بربح
دينار فان الربح على قدر رأس مال كل واحد منهما كذا في المبسوط * الفصل الثالث
في الزيادة والخط في الصرف * ولو ابتاع قلب فضة وزنه عشرة عشرة دراهم وتقابضا ثم حط منه
درهم، فقبل الخط وقبضه بعده، افترقا من مقام البيع وقبل ان يفترقا فسد البيع كله في قول ابي حنيفة ربح
وفي قول ابي يوسف ربح الخط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول صحيح وفي قول محمد ربح
العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المبتدأة فله ان يمتنع منه ما لم يسلم ولو زاده في الثمن درهما
وسلمه اليه فسد العقد في قول ابي حنيفة ربح وعندهما الزيادة باطله والعقد الاول صحيح كذا
في المبسوط * ولو اشترى قلب فضة وثوباً بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم وتقابضا
ثم حط البائع درهماً من ثمنهما جميعاً فان الخطوط يكون عنهما نصفه في الثوب فيصح البيع في الثوب
بنصفه من العشرين ويحط عن ثمنه نصف درهم وهذا بخلاف وكذا يصح نصف الخط
في حصة القلب عند ابي حنيفة ربح حتى يفسد العقد في كل القلب الا ان هذا فساد طاري فلا يفسد
به العقد في حصة الثوب وعلى قولهما الا يصح الخط في حصة القلب الا ان محمداً ربح جعله هبة مبتدأة و
هذا بخلاف ما لو قال حطتلك درهماً من ثمنها ولم ينزل جميعاً فان الخط يصح كله ويصرف الى الثوب
ويبقى العقد في القلب جائزاً كذا في الذخيرة * واذا اشترى الرجل سيفاً محلياً بمائة درهم
وحالته خمسون وتقابضا ثم ان بائع السيف حط عن ثمنه درهماً جاز كذا في المحيط * ولو تبايعا الجنس
بخلاف الجنس بان تصارا ديناراً بعشرة دراهم زاد احدهما صاحبه درهماً وقبل الآخر اخط منه
درهماً من ثمن الدينار جازت الزيادة والخط بالاجماع الا ان في الزيادة يشترط قبضهما قبل الافتراق
حتى لو افترقا قبل القبض بطل البيع في حصة الزيادة وما اخط فجائز سواء كان قبل التفرق
او بعده ووجب عليه رد المحيط ولو حط مشتري الدينار قبضاً طامته فبائع الدينار يكون شريكاً له
في الدينار كذا في البدائع * واذا اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بدینارین ان احدهما
زاد صاحبه شيئاً ينظر ان زاد بائع القلب وكانت الزيادة ثوباً ورعى به مشتري القلب فالزيادة
جائزة ولا يشترط قبض الثوب في الجنس وان كانت الزيادة ذهباً وكانت من قبل البائع
ينظر ان كانت الزيادة ديناراً او اكثر صحت الزيادة عند ابي حنيفة ربح وبطل العقد فاما على قولهما

لا يصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فهو جائز الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بائع القلب ثوبا او ذهبا وان كانت الزيادة من بائع القلب فضة فانه يجوز الزيادة وان كثرت وان كانت الزيادة من قبل مشتري القلب فان كانت الزيادة ثوبا يصح ولا يشترط قبضه في المجلس وان كانت الزيادة ذهبا فان كانت دينارا او اكثر جازت الزيادة الا انه يشترط قبض الزيادة في مجلسها وان لم يقبضها بطل العقد في القلب بحصة الزيادة وان كان مشتري القلب زاد فضة فان كانت الفضة مثل القلب او اكثر لا يجوز وان كانت الفضة اقل من القلب يجوز كذا في الذخيرة * ولو اشترى سيفا محلي بمائة درهم وحليته خمسون درهما وتقا بضائم زاده مشتري السيف درهما او دينار فهو جائز وان تفرقا قبل القبض ولو كان بائع السيف زاد دينار او فضة قبل الافتراق جاز وان تفرقا قبل ان يقبض انتقص من الثمن بحصة الديار كذا في المبسوط * ولو انه حط منه شيئا من الدراهم فهو جائز والحط ليس من الفضة كذا في الحاوي * قال في الجامع واذا اشترى ابريق فضة بمائة دينار وتقا بضائم التقياف زاد المشتري البائع في الثمن عشرة دنانير يصح الزيادة ويشترط قبضها في مجلسها ولا يشترط قبض الابريق في الحال وان كانت الزيادة تقابل الا ابريق في الحال الا انها لا تقابل الا ابريق حقيقة وانما تبا بطله تسمية كذا في المحيط * الفصل الرابع في الصلح في الصرف * اشترى ابريق فضة وزنه الف درهم بمائة دينار وتقا بضائم فوجد ابريق هيبا وانه قائم بعينه حتى كان له ردة فصالحه البائع على دنانير وقبضه المشتري او لم يقبض حتى تفرقا فالصلح ما مضى ذكر المسئلة في الاصل من غير ذكر خلاف وهو على قولهما مستقيم وكذا لك على قول ابي حنيفة رح على قول من يقول من المشائخ رح بان الصلح وقع من حصة العيب من الثمن لان حصته منه دنانير وبطل الصلح دينار ايضا فيكون هذا الصلح وانعا على جنس حقه فلا يكون صرفا وان وقع الصلح على عشرة دراهم فان قبضها المشتري قبل ان يتفرقا فالصلح جائز وان لم يقبضها حتى تفرقا بطل الصلح لانه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفا فان كانت الدراهم النوى وقع عليها الصلح اكثر من حصة العيب فالصلح جائز لان الصلح وقع من حصة العيب عند الكل مند بعض المشائخ وحصة العيب دينار و شراء الدينار درهم اكثر من قيمة الدينار جائز وعند بعض المشائخ الصلح وقع على الجزء الفائت وشراء الجزء الفائت بدراهم اكثر من قيمته يجوز

يجوز كذا في المحيط * أشترى إبريق فضة بمائة دينار، فوجدته معيبا فصالح من العيب على دينار وقيمة العيب أقل منه بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رح ومند هما لا يجوز إلا بقدر ما يتغابن الناس بمثله كذا في محيط الصرخي * أشترى عبدا بمائة دينار وتقا بضائم وجد بالعبد عيبا وخاصم بائعة فيه فافر البائع بالعيب أو جمعه وصالح المشتري من العيب على دينار فإنه على وجهين الأول أن يكون بدل الصلح أقل من حصة العيب من الثمن بأن كان حصة العيب من الثمن عشرة دنانير ووقع الصلح على أقل من عشرة دنانير وانفترقا قبل التقابض فالصلح جائز من مشائخنا رح من قال ما ذكر من الجواب على قولهما أما على قول أبي حنيفة رح ينبغي أن لا يجوز الصلح إذا انفترقا قبل التقابض ومن مشائخنا من قال لا بل ما ذكرهنا قول الكل والثاني أن يقع الصلح على أكثر من حصة العيب من الثمن فإن كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز وإن كانت بحيث لا يتغابن الناس في مثلها بان وقع الصلح على اثني عشر دينارا فعلى قول أبي حنيفة رح يجوز وعلى قولهما لا يجوز كذا في المحيط * ولو صالحته على دراهم مسماة وقبضها قبل أن يتفرقا جاز وإن انفترقا قبل القبض انتقض الصلح فإذا بطل الصلح استقبل الخصومة في العيب كما كان عليه قبل الصلح وكذلك أن ضرب الدراهم اجلائم فارقته قبل أن يقبضها أو شرط في الصلح خيارا ثم انفترقا قبل أن يبطل صاحب الخيار خياره كذا في المبسوط * وإذا أدهى على رجل مائة درهم فانكر المدهى عليه ذلك أو أقر ثم صالح منها على عشرة دراهم حاله أو إلى أجل ثم انفترقا قبل القبض فالصلح جائز وكذلك لو كان فيه خيار الشرط لواحد منهما فانفترقا قبل التقابض لا يبطل الصلح وإن كان صالحه على خمسة دنانير وانفترقا قبل التقابض بطل الصلح وإن انفترقا بعد القبض فالصلح صحيح كذا في الذخيرة * وأن فارقته بعد ما نقد البعض برى من حصة ما نقد ويلزمه حصة ما بقى وإن صالحه من المائة على ذهب تبرأ و مصوغ لا يعلم وزنه جاز أن قبضه قبل الافتراق كذا في الحاوي في الفصل الخامس في القرض والصرف فيه * وإذا ماتت امرأة وترك ميراثا من رقيق وثياب وذهب وفضة وحلي فيه جواهر ولآل وغير ذلك وترك زوجها وأباها وميراثها كله عند أبيها فصالح الأب زوجها على مائة دينار فهذا على وجهين الأول أن يعلم نصيب الزوج من الذئب المتروك وفي هذا الوجه أن كان بدل الصلح أكثر من نصيب الزوج من الذهب يجوز وإن كان مثله أو أقل لا يجوز الثاني

ان لا يعلم ذلك فلا يجوز الصلح وكذلك اذا صلحه على خمسمائة درهم فهو على هذين الوجهين
ايضا وان كان صلحه على مائة درهم وخمسين ديناراجاز الصلح كيفما كان فان وجد التقابض
بقي الصلح في الكل على الصحة وان لم يوجد التقابض يبطل الصلح هكذا ذكر في الكتاب
ويجب ان يقال بان الصلح في حصة الصرف يبطل وكذلك في حصة الآلى والجواهر التي
لا يمكن نزعها الا بضر واما في ما عدا ذلك من الثبات والمتاع والعروض فالصلح يبقى على الصحة
وان قبض الزوج الدراهم والدنانير التي هي بدل الصلح وكان الميراث في بيت الاب ولم يكن
حاضرا في مجلس الصلح فان الصلح يبطل بحصة الذهب والفضة هكذا ذكر في الكتاب وهذا
اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده حتى يكون نصيب الزوج امانة في يده وقبض الامانة
لا ينوب من قبض الشرى فيحصل الافتراق من غير قبض فيبطل حصة الصرف وحصة ما لا يمكن
تسليمه الا بضر كالجواهر المرصع واللؤلؤ المرصع فاما اذا كان جاحدا للزوج بما عنده كان الاب فاصبا
نصيب الزوج وقبض النصب ينوب من قبض الشرى فاذا قبض بدل الصلح فالافتراق حصل
بعد التقابض فلا يبطل الصلح في حصة الصرف وكذلك اذا كان الاب مقرا للزوج بما عنده
الا ان الميراث كان حاضرا في مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط * واذا ادعى
الرجل سيفا محلى بفضة في يدي رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير
ثم افترقا واشترى بالباقى منه ثوبا قبل ان يتفرقا وقبضه فان كان نقد من الدنانير بقدر الحلية
وحصتها فالصلح ماض وان كان نقد اقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد ايضا
كذا في المبسوط * اذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير وانكر المدعى عليه او اقرتم صالحه
المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله فهذا جائز سواء كان نقدا او نسئته كذا في المحيط *
وان اشترى قلب ذهب فيه عشرة مثاقيل بمائة درهم وتقابضا واستهلك القلب اولم يمتهلكه
ثم وجد به ميبا قد دلسه له فصالحه على عشرة نميئة فهو جائز ولو صالحه على دينار لم يجز الا ان يقبضه
قبل التفرق كذا في الحاوى * وان اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بد دينار وتقابضا ثم وجد
في القلب هشما ينقصه فصالحه من ذلك على قيراطى ذهب من الدينار على ان زاده مشتري القلب
وبع كرحنطة وتقابضا فهو جائز وان كان الحنطة بعينها وتفرقا قبل التقابض فهو جائز ايضا وان تقابضا
ثم وجد في الحنطة ميبا ردها ورجع بثمنها ومعرفة ذلك ان يقسم القيراطان على قيمة الحنطة وقيمة العيب

فما يخص قيمة الحنطة فهو ثمن الحنطة يرجع به كذا في المبسوط * وفي المنتقى اذا كان لرجل على رجل دراهم بخارية واصطلاحاً منها على دراهم لا يعرف وزنها قال انى انظر البخارية فان كان الغالب فيها النحاس فهو جائز على القليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح الا على مثل وزنها وان صالح على اجل لا يجوز من قبل ان هذا ليس على وجه الخط الا يرى لو كان له عليه الف درهم غلة فصالح منها على تسعمائة بيض لا يجوز ولو كان الدين الفايضا فصالح على تسعمائة سود جاز وكان هذا خطأ ولو صالحه على تسعمائة وام يشترط به فاعطاه بيضا جاز ذلك وقال ابو يوسف رح ان كان السود افضل لم يجز الصلح على سود اقل من وزن البيض وان كان سواء جاز الصلح من احدهما على الآخر باقل من وزنه كذا في المحيط * الباب الرابع في انواع الخيارات في الصرف * اذا اشترى الرجل من رجل الف درهم بمائة دينار واشترط الخيار فيه يومان اطل الخيار قبل ان يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل ان يبطله وقد تقابضا فالبيع فاسد وكذلك اذا كان الخيار للبائع اولهما طالت المدة وقصرت وكذلك الاناء المصوغ والسيوف المحلى والطوق من ذهب فيه لؤلؤ وجوهر لا يتخلص الا بكسر الطوق واما اللجام المموة وما اشبهه فان شرط الخيار في بيعه صحيح كذا في المبسوط * واذا اشترى بخارية وطوق ذهب فيه خمسون دينارا بالف درهم واشترط الخيار فيهما يومان فسد في الكل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يجوز في البخارية بحصتها من الثمن وكذلك اذا اشتراها بمائة دينار كذا في الحاوي * ولو اشتراها بمائة دينار وشرط الاجل فاشترط الاجل كاشترط الخيار كذا في المبسوط * وان اشتراها بحنطة او عرض جاز اشترط الخيار يوما او اكثر كذا في الحاوي * وان اشترى رطلا من نحاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو جائز لانه ليس بصرف كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رح ان اشترى فلوسا بدرهم على ان بائع الدراهم بالخيار فدفع الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى افرقا فالبيع فاسد وان كان الخيار لبائع الفلوس وقد قبض الدراهم فالبيع جائز وعلى قول ابي حنيفة رح ينبغي ان لا يجوز هذا العقد كذا في المحيط في فصل المنفقات * وليس في الدراهم والدنانير وسائر الديون خيار الرؤية وله خيار الرؤية فيما يتعين كالتيبر والحلى كذا في محيط السرخسى * واما خيار الاستحقاق فان كان العقد ورد على الدراهم والدنانير نحو ان يشتري دينارا بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار رجوع بنصف الدراهم وله نصف الدينار ولا خيار له كذا في الحاوي * وان استحققت الدراهم

واخذها المستحق بطل القبض وله ان يرجع بمثلها ولا يبطل العقد وان اجاز المستحق ذلك فانه ينظر ان حصلت اجازته بعد القبض جاز القبض وليس للمستحق على المقبوض مبيع وله ان يرجع على النافذ وان حصلت اجازته قبل القبض فوجود الاجازة وعدمه سواء فله ان ياخذ دراهمه ولا يبطل العقد وله ان ياخذ مثلها هذا اذا كان قبل الافتراق كذا في شرح الطحاوى * واما اذا وجدها او بعضها مستحقة وكان ذلك بعد الافتراق بآدم انهما ان اجازا المستحق وكانت الدراهم قائمة جاز واذا رد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا بطل الصرف بقدره قل او اكثر كذا في المحيط * اشترى عشرة دراهم بدينار وتقا بضائمه وجد زيوفا بعد الافتراق فاستبدل فاستحق تلك الدراهم الزيوف لم ينتقض الصرف عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رح ان كانت الزيوف قليلة ولو وجد الكل زيوفا انتقض الصرف استبدل ام لا كذا في محيط السرخسى * وان ورد العقد على شيء بعينه نحو ان يشتري قلبا فاستحق بعضه كان المشتري بالخيار ان شاء رد الباقي وان شاء امسكه بحضته فان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى اجاز البيع جاز البيع وكان الثمن فيما اجاز للمستحق باخذه البائع ويسلمه اليه كذا في الحاوى * لو اشترى انا مصوغا او قلب فضة بذهبت او بفضة تبرئتم استحق الاناء او القلب بطل البيع وان كانا في المجلس وهذا ان لم يجز المستحق العقد واما اذا اجاز العقد كذا في المبسوط * رجل له على آخر الف درهم غلة فاخذ بها تسعمائة وضح ودينارا فافتراقهم استحق الدينار فانه يرجع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل ان يفتراق يرجع عليه بدينار مثله وكذلك الجواب فيما اذا كان مكان الدينار مائة فلمس كذا في المحيط في فصل المتفرقات * واما اخبار الرد بالعيب فانه يثبت لمن يجد ميبا فيما صار له بعقد الصرف كذا في الحاوى * واذا باع دينارا بعشرة دراهم او مصوغا من الذهب وتقا بضائمه ان قابض الدراهم وجدها زيوفا او نبه رجعة فله ان يرد ها فان رد ها بعد الافتراق بطل الصرف عند ابي حنيفة وزفر رح وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا استبدلها في مجلس الرد جاز وان استبدلها قبل الافتراق جاز اجماعا وان وجد البعض زيوفا ان كان بسيرا لا يبطل العقد استحسانا كذا في السراج الوهاج * وان وجدها مستوفى وكان ذلك في مجلس العقد ليس له ان يتجاوز بها فان رد ها وقبض الجيد في المجلس جاز وجمل كانه اخر القبض الى آخر المجلس كذا في المحيط * وكذلك

وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له ان يردها ويأخذ الدراهم الجياد ولو علم انها ستوقه او رصاص وقت العقد فانه ينظر ان علم بالبيان والتسمية نحو ان يقول اشتريت منك هذه الدينير بهذه الدراهم المستوقه والرصاص فالبيع جائز ويتعلق العقد بعينها وان لم يسم انها ستوقه او رصاص لكنه قال اشتريت منك هذه الدينير بهذه الدراهم وأشار الى المستوقه والرصاص فان كانا يعلمان انها ستوقه او رصاص ويعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم فان العقد يتعلق بها بعينها وان كانا لا يعلمان ذلك او يعلم احدهما ولا يعلم الآخر او يعلمان جميعا ولا يعلم كل واحد منهما ان صاحبه يعلم ذلك فالعقد لا يتعلق بها بعينها ولكن يتعلق العقد بذلك القدر من الدراهم الجياد كذا في شرح الطحاوى * وأما اذا وجدها او بعضها ستوقه وكان ذلك بعد الافتراق بائدا نهما ان وجد الكل ستوقه بطل الصرف كله وان وجد البعض ستوقه بطل الصرف بقدره تجوز به اوردته واستبدل مكانه آخر او لم يستبدل كذا في المحيط * ولو وجد الدراهم ستوقه بعد الافتراق وقد هلك في يد المشتري فعليه قيمتها والصرف باطل ويرجع بالدينير كذا في التاتارخانية نافلا من التجريد * هذا كله اذا كان بدل الدينار دراهم لا يتعين للعقد واما اذا كان بدله مما يتعين للعقد نحو ان يشتري قلب فضة بد دينار او اذنة فضة او تبرأ من فضة بد دينار فتقا بضا ثم وجد المصوغ او النبر معيبا فان رضى بعيبه جاز وان لم يرض ورده بطل العقد سواء كان قبل الافتراق او بعده وقا بض الدينار بالخيما ران شاء رد عين المقبوض وان شاء رد مثله الا اذا ظهر فساد العقد من الاصل نحو ان يستحق المبيع او وجده بخلاف جنس مما سماه فلما فسد العقد استرد منه عين الدينار اذا كان قائما ومثله اذا كان هالكا كذا في شرح الطحاوى * اشترى سيفا محلي بدرهم فوجد في شيء منه هيبا يرد الكل دون البعض لانه شيء واحد والعيب في البعض يؤثر في الكل فان رد الكل بغير قضاء ثم افترقا قبل القبض بطل الرد لان الرد بالتراضي بيع جديد في حق ثالث والقبض في الصرف وجب حقا للمشرع وهو ثالث فكان افتراقه من قبض في حقه وبقضائه لا يبطل لانه فسح في حق الكل كذا في محيط المرخصى * وان تقايلا والمبيع انا فيماعه الذي ملكه بالاقالة من المشتري او غيره قبل القبض لم يجز في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح في الجامع الكبير ان باعه من المشتري جاز وان باع من غيره لم يجز كذا في الطحاوى * ولو اشترى ابريق فضة فيه الف درهم بالف درهم او بمائة دينار فتقا بضا وتفرقا ثم وجد الدراهم

وصاصا أو ستوقه فردا عليه كان له أن يفارقه قبل قبض الثمن وقبل استرداد البريق وكذلك
الزيوف في قول أبي حنيفة رح وعندهما في الزيوف يستبدله قبل أن يتفرقا من مجلس الرد كذا
في المبسوط * لو اشترى حلي ذهب فيه جوهر فوجد بالجوهر ميبا فإراد أن يرد : دون الحلي
لم يكن له أن يرد : إلا أن يرد كله أو يأخذ كله وكذلك لو اشترى خاتم فضة فيه فص
ياقوت فوجد بالفص أو بالفضة ميبا كذا في الحاوي * وإذا اشترى الرجل طستا أو آنا
لا يدري ما هو ولم يشترط له صاحبه شيئا فهو جائز وإن اشترى آنا فضة فاذا هو غير فضة فلا بيع
بينهما ولو كان فضة سوداء أو حمراء فيها رصاص أو صفر وهو الذي افسدها فهو بالخيار إن شاء
أخذها وإن شاء تركها كذا في المبسوط * ولو اشترى قلب فضة بذهب فوجد فيه ميبا فله أن يرد
فإن هلك في يده أو حدث فيه عيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب وللبيع أن يقول أنا
أقبله كذلك وإن كان الثمن فضة لم يرجع بالنقصان كذا في الحاوي * وإن لم يجد به ميبا ولكن
استحق نصفه ولم يرد النصف الباقي حتى انكسر لزمه النصف الباقي ورجع بنصف الثمن كذا
في المبسوط * ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتقابضا والديراهم زيوف فأنفقها المشتري وهو لا يعلم
فلا شيء له على البائع في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح يرد مثل ما قبض ويرجع بالجباة
وقال القدوري في شرحه والظاهر من قول محمد رح أنه مع أبي يوسف رح وذكر أبو الحسن الكرخي
رح قول محمد رح مع أبي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وذكر في فتح الإسلام وغيره أن قدهما قياس
وقول أبي يوسف رح استحسان كذا في فتح القدير * وعلى هذا الاختلاف إذا كانت العشرة من قرض
أو من مبيع كذا في الحاوي * ولو اشترى فضة فوجد هاردية بغير عيب لا يرد ها كذا في محيط السرخسي *
ولو قال بائع الدراهم لمشتريها برئت إليك من كل عيب ثم وجدها مستوقة لم يبرأ وإن وجدها
زيوفا برئ كذا في الحاوي * ومن محمد رح في من قال أبيعك هذه الدراهم وأراها آياها ثم وجدها
زيوفا قال يبدلها إلا أن يقول هي زيوف أو يبرئ من عيبها كذا في المحيط * ومن محمد رح
في من اشترى دنانير بدراهم وقبض الدنانير بها من ثالث ثم وجد بها عيبا فردها على الأوسط
بغير قضاء كان للأوسط أن يرد ها على الأول ولا يشبه هذا العروض كذا في محيط السرخسي * اشترى
خاتما من فضة فيه فص بدراهم أو دنانير وتقابضا ثم قلع المشتري الفص من الفضة والقلع لا يضر
بواحد منهما ثم وجد باحدهما عيبا رده وأخذ بحصته من الثمن وكذلك لو وجد باحدهما عيبا

قبل ان يقلع الفص من الفضة واراد ردهما جميعه اليه له ذلك ولكنه يقلع الفص من الفضة
ثم يرد الذي به العيب منهما وان كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد باحدهما
عيبا فان شاء اخذهما وان شاء ردهما وان لم يجد باحدهما عيبا ولكنهما افترقا قبل قبض الثمن بطل
البيع في الفضة ولزم المشتري الفص بحصته لان الذي بطل فيه البيع انما بطل بترك المشتري
دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والفص والفضة اذا كانا ميزالما يضرن لك بواحد منهما
بمنزلة السمن في الزق يباعان جميعا وبمنزلة الدقيق في الجواب وكذلك السيف المحلي او المنطقة
المحلاة او ما شبه ذلك من الجواهر يكون في الذهب فكل شيء من ذلك يكون نزعته لا يضر بواحد منهما
فكانهما شيان متباينان في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المنفرقات * ومما يتصل
بهذا الباب اذا اشترى دينار بعشرة دراهم وتقابضاهم جاء بائع الدينار بدراهم زيوف وقال
وجدتها في تلك الدراهم وانكر مشتري الدينار ان يكون هذه الدراهم من دراهمه فالمسئلة
على وجوه اما ان اقربائع الدينار قبل ذلك فقال قبضت الجيد او قبضت حقى او قال قبضت
راس المال او قال استرقيت الدراهم او قال قبضت الدراهم او قال قبضت ولم يزد عليه ففي الوجه
الاول والثاني والثالث والرابع لا يسمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستخلف مشتري الدينار
على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم اقول قول بائع الدينار
وعلى مشتري الدينار البيئته انه اطاع الجيد استحسانا وكذلك الجواب في الوجه السادس
وهو ما اذا قال قبضت ولم يزد على هذا ولو قال وجدتها ستوتة او رصاصا لا شك ان لا يقبل قوله
في الوجوه الاربعة وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط *

الباب الخامس في احكام العقد بالمظرا الى احوال العاقدين * وفيه ستة فصول * الفصل الاول
في الصرف في المرض قال محمد رح واذا بام المريض من وارثه دينار بالف درهم وتقابضا لا يجوز
في قول ابي حنيفة رح الا باجازة با في الورثة ويعتبر وصيته للوارث بالعين وكذلك اذا باعه
بمثل قيمته او اقل وعندهما اذا باعه بمثل قيمته او باكثر يجوز من غير اجازة ببقية الورثة ولو اشترى المريض
من ابنه الف درهم بمائتي دينار وتقابضا وله ورثة كبار فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز الا باجازة
الورثة سواء كان قيمة دراهم او اكثر او اقل ومندهما ان كان قيمة دراهم او اكثر
او اقل يجوز من غير اجازة با في الورثة وان كان قيمة دراهم او اكثر من الف درهم فان اجاز با في الورثة

ذلك جازوان لم يجيزوا بخير ابن المشتري ان شاء نقض البيع ورد الدينار واخذ درهمه وان شاء اخذ من الدينار مثل قيمة درهمه ورد الغسل كذا في المحيط * واذا باع المريض من اجنبي الف درهم بد ينار وتقاضاه مات المريض والدينار حنده ولا مال له غير ذلك فلمورثة ان يرد وامازاد على الثلث فاذا رد وكان المشتري بالخيار ان شاء اخذ ديناره ورد الالف وان شاء اخذ من الالف قيمة الدينار واخذ ايضا ثلث الالف كاملا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري ان ياخذ قيمة الدينار من الالف وثلث ما بقي من الالف كذا في الحاوي * ثم ان محمدا رح خير مشتري الدراهم بعد ذلك الدينار في يد المريض و فرق بين هذا وبين ما اذا هلك الالف في يد مشتري الالف ولم يجز الورثة ما صنعه المريض فان هناك لا يخير مشتري الالف بين الفسخ والاجازة بل ياخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الالف ويرد الباقي على الورثة كذا في المحيط وكذلك ان باع المريض سيفاً قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرون دينار ودينار وتقاضاها في الورثة ان يجيزوا كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ قدر قيمة الدينار من السيف وحليته وثلث السيف تاما بعد ذلك وان شاء رد كله واخذ ديناره وهذا وما سبق في التحريم سواء وما يختص به هذه المسئلة ان قيمة الدينار له من السيف والحلية جميعا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان المشتري بالخيار ههنا ان شاء اخذ دينارا مثل ديناره ورد البيع ويكون ذلك دينارا في تركة الميت يباع السيف حتى بنقد الدينار وان شاء كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وان كان المشتري ايضا قد استهلك ما قبضه جازاه منه قيمة الدينار وثلث الباقي وغرم ثلثي الباقي للورثة كذا في المبسوط * مريض له تسعمائة درهم لآمال له غيرها بها دينار قيمته تسعة دراهم وقبض المشتري الدينار وقبض الآخر مائة درهم وافترقا ثم مات المريض والدينار قائم في يده والدراهم كذلك فاجازة الورثة ههنا وعدم اجازتهم سواء ويسلم المشتري الدراهم مائة درهم يتسع الدينار وان كان قيمة المائة اكثر من تسع الدينار ويرد الورثة عليه ثمانية اشباع الدينار وكذلك لو كان مشتري الدراهم تيفض من الدراهم مائتي درهم او ثلثمائة درهم فاجازة الورثة وعدم اجازتهم سواء ويسلم للمشتري مائتا درهم يتسع الدينار او ثلثمائة بثلاثة اشباع الدينار وان كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم اربعمائة فههنا يحتاج الى اجازة

الى اجازة الورثة وان اجازت الورثة ذلك علم للمشتري اربع مائة درهم وسلم للورثة اربعة اشباع الدينار ولزم الورثة خمسة اشباع الدينار على المشتري وان لم يجز الورثة ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم واخذ ديناره وان شاء اخذ ما قبض من الدراهم قدر اربعة اشباع الدينار وثلاث جميع المال وذلك ثلث مائة ورد الباقي على الورثة وان لم يقبض مشتري الدراهم شيئا من الدراهم يرد الورثة ديناره وهل يجب على المشتري رد ذلك الدينار بعينه ام لا فالمسئلة على روايتين ولو لم يتفرقا ولم يمت المريض فزاده المشتري تسعة وخمسين دينارا وتقابضا فهو جائز كله ان كان قيمة كل دينار عشرة دراهم وان كان المريض وكل وكيلها مائة درهم من هذا الرجل بدينار ثم مات المريض قبل ان يتقابضا فقال المشتري انا اخذ تسع مائة بتسعين دينارا فهو جائز ان ارضى به الوكيل قالوا تاويل هذه المسئلة ان المريض وكل هذا الرجل ببيع الدراهم وفوض الراى اليه بان قال اصل فيها رأيك او قال ما صنعت فيها من شي فهو جائز حتى يكون بيع الوكيل جائزا على المريض مع المحابة فيكون بمنزلة بيع المريض فاذا زاد المشتري ورفع المحابة يجوز فاما اذا لم يفوض اليه الراى لم يجز وان زاد المشتري على اختلاف المذهبين اما على قولهما فلان الوكيل بالصرف وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه وبان ذلك اعتبارا لا يتحمل منه المحابة الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض واما على قول ابي حنيفة رح فلانه وكيل بالبيع من وجه وبالشراء من وجه فمن حيث انه وكيل بالبيع ان جاز تصرفه مع المحابة على المريض فمن حيث انه وكيل بالشراء لم يجز تصرفه مع المحابة على المريض فوقع الشك في جواز تصرفه على المريض فلا يجوز بالشك هكذا في المحيط * واذا اشترى من المريض الف درهم بمائة درهم وتقابضا ثم مات المريض من مرضه فهذا ربا وهو باطل من الصحيح او المريض جميعا والذي اعطى المائة ان يمسك المائة من الالف بمائة ويرد الفضل ولا وصية له هناك في المبسوط * قالوا وهذا على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد لا يتعين للرد فاما على الرواية التي يقول فيها ان المقبوض من الدراهم بحكم عقد فاسد يتعين للرد على الذي اعطى المائة ان يرد جميع الالف المقبوضة على ورثة الميت ويرجع عليهم بمائة ان كانت قائمة بعينها كذا في المحيط * فان كان اعطى على المائة ثوبا او دينارا كان ذلك بيعا صحيحا فان مات المريض وابنت الورثة ان يجيزوا يخير صاحب الدينار او الثوب فان شاء نقض البيع وان شاء كان له من الالف مائة مكان مائة وقيمة الدينار والعرض بطريق المعوضة

كتاب الصرف (٢٠٦) الباب الخامس * الفصل الثاني

وثلاث آلاف بطريق الوصية اذا كان الدينار والاخي قائما في ايدي الورثة كذا في المبسوط * وثلاث ما بقي ان كانا هالكين كذا في المحيط * واذا كان للمريض ابريق فضة فيه مائة درهم وقيمته بالدينارين ودينارا فباعه بمائة درهم قيمتها عشرة دنانير ثم مات المريض وابت الورثة ان يجيزوا فالمشتري بالخيار ان شاء رد البيع وان شاء اخذ ثلثي الابريق بثلثي المائة وثلثه للورثة كذا في الحاوي * الفصل الثاني في الصرف مع مملوكة وقرابته وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وامينه ووكيله وصرف الوصي * ليس بين المولى وعبده ربوا فان كان على العبد دين فليس بينهما ربوا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد سواء كان اشترى منه درهما بدرهمين او درهمين بدرهم كذا في المبسوط * وكذلك ام الولد والمدير كذا في الحاوي * ولو باع من مكاتبه درهما بدرهمين او درهمين بدرهم لا يجوز وكان ربوا ومعتق البعض عند ابي حنيفة رح بمنزلة المكاتب ومندهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط * والوالدان والزوجان والقرابة وشريك العنان في ماليس من تجارتهما في الربوا بمنزلة الاجانب والمالك بمنزلة الاحرار في ذلك فاما المتفاوضان اذا اشترى احدهما درهما بدرهمين من صاحبه فليس ذلك منهما بيعا وهو مالهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط * قال القدوري ولا يجوز فعل القاضي وامينه لليتيم وفعل الاب لابنه الصغير والوصي الا ما يجوز بين الاجنبيين وكذلك اذا اشترى الاب من مال ابنه لنفسه او المضارب باع من رب المال لم يجز الا ما يجوز بين الاجنبيين كذا في المحيط * واذا كان لليتيم درهم فصرفها الوصي بدنانير من نفسه بسعر السوق لم يجز وكذلك لو كان اداء فضة فباعه من نفسه بوزنه ولو كان في حجرة يتيمان لا حد لها درهم والاخر دنانير فصرفهما الوصي بينهما لم يجز كذا في الحاوي * واذا اشترى من مال اليتيم شيئا لنفسه نظرت فيه ان كان خير اليتيم امضيت البيع فيه والا فهو باطل وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاخر في قوله الاول وهو قول محمد رح لا يجوز اصلا للآثر الذي روينا من ابن مسعود رض كذا في المبسوط * قال وحكم القاضي في الصرف وحكم وكيله وامينه كحكم سائر الناس يريد به انه يشترط التقابض في المجلس ويكون التقابض اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب او اليتيم ولو باع مال اليتيم من نفسه او صرف دراهمه بدرهم نفسه او بدنانير نفسه لا يجوز كذا في الحاوي * الفصل الثالث الثالث في الوكالة في الصرف * اذا تصارف الوكيلان لم يسع لهما ان يتفرقا

كتاب الصرف (٢٠٧) . الباب الخامس * الفصل الثالث

حتى يتقابضا ولا يضرهما ضيعة الموكلين منهما كذا في الحاوي * تصارفا ووكلا بقبضه فتقا بض
الوكيلان قبل افتراق الموكلين جازو بعدا فترا فهما لا يجوز كذا في محيط السرخسي * وإذا
وكل الرجل رجلاين بدراهم بصرفانها فليس لأحدهما أن يصرف دون الآخر وإن عقدا جميعا
ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطل حصته الذاهب وهو النصف وبقيت حصة الباقي وهو النصف
كذا في الذخيرة * وإن وكلا جميعا رب المال بالقبض أو الأداة وذهب بطل الصرف كذا
في الحاوي * وإن وكله بأن يصرف له دراهم بدنانير فصرفها وتقابضا وأقر الذي قبض الدراهم
بالاستيفاء لم وجد فيها درهماز يفان قبله الوكيل وأقر أنه من دراهمه وجعدها موكل فهو لازم
على الوكيل كذا في المبسوط * ولو جحد الوكيل أن هذا من تلك الدراهم فأقام مشتريها بينة
أنه منها ولم يكن أقره بالاستيفاء تقبل بينته ويرد الدراهم على الوكيل ويلزم الأمر فمن
مشائخنا رح من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لأن هذه الصور ليست موضع إقامة البينة
فأقول لمشتري الدراهم استحسانا كما إذا جاء المسلم إليه بدراهم يزيف يدعي أنه من رأس المال
ولم يكن أقر بالاستيفاء وكما في بيع العين إذا جاء البائع يزيف يدعي أنه من الثمن ولم يكن
أقر بالاستيفاء فالحق قوله استحسانا نكذاهنا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام
خواهر زاده رح صحيح ما ذكر محمد رح في الكتاب وقال بل القول للمشتري استحسانا ولكن
مع اليمين فهو بهذه البينة اسقط اليمين والبينة لاسقاط اليمين مقبولة كما إذا أقامها المودع على الرد
أو الهلاك وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله بن الحسين بن أحمد رح يقول ليس
في الكتاب أن يشتري الدراهم يكلف بإقامة البينة وإنما فيه أنه لو أقامها قبلت ولعله
أقامها لدفع اليمين من نعمة فكان كالمودع قال وكذلك إذا استخلف الوكيل على ذلك
فنكل فردها عليه بنكوله لزم الموكل هكذا ذكر محمد رح وبعض مشائخنا قالوا هذا خطأ أيضا
لأنه لا يمين على الوكيل في هذه الصورة وإنما اليمين على المشتري لأن القول قوله شرعا ومن جعل
القول قوله شرعا يتوجه عليه اليمين فهو إنما يرد إذا حلف على ذلك أما أن يحلف الوكيل
فلا وإنما هو الصحيح من الجواب وكذلك إذا حلف مشتري الدراهم رد على الوكيل ويكون ذلك
ردا على الأمر لأنه رد على الوكيل بغير اختياره بما هو حجة في حق الأمر فيظهر ذلك في حقه
والمحققون منهم صححوا المذكور في الكتاب وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر

محمد روح على طريق القياس فان القياس ان يكون القول قول الوكيل مع يمينه كما في بيع العين كذا في المحيط * وإذا وكله بان يصرف له هذه الدراهم بدنا نير فصرفها فليس للوكيل ان يتصرف في الدنانير كذا في المبسوط * وإذا وكل الرجل رجلا بان يشتري له ابريق فضة بعينه بدراهم فاشترأه بدراهم كما امره ونوى ان يكون المشتري لنفسه كان المشتري للأمرو لو اشترأه بدنانير او مرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكله ان يشتري ابريق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشترأه بدراهم او دنانير كان المشتري للموكل ولو اشترأه بعرض او بشيء من المكبل او الموزون فالمشتري للوكيل كذا في المحيط * ولو وكله ببيع فضة بعينها ولم يسم ثمنها فباعها بفضة اكثر منها لم يجز ولم يضمن الوكيل والموكل احق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها بوزن فضته والباقي في يد الوكيل حتى يرده الى صاحبه كذا في خزائن الاكمل * قالوا تاويل ما قاله محمد روح ان الموكل احق بالفضة التي قبضها الوكيل ان الموكل اذا كان بحال لا يقدر على اخذ فضته بعينها بان فاب قابضها او كان حاضرا وقد استهلكها فمضى كانت الحالة هذه كان له ان ياخذ مما في يد الوكيل مثل فضته وزنا فاما اذا كان قادرا على اخذ فضته بعينها فانه ياخذها لا غير كذا في المحيط * وإذا وكل الرجل رجلا ببيع تراب فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري ان الفضة في التراب مثل الثمن فرضي جاز ذلك وله الخيار فيه فان رد بغير حكم جاز على الأمر وان تفرقا قبل ان يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي * وان باعه بعرض وقد علم ان في التراب ذهبا او فضة او كليهما جاز البيع مندا بيمينه رجلا فاما لهما وان لم يعلم ان فيه احدهما او كليهما فباعه بالعرض جاز مندا لكل كذا في المحيط * ولو وكله بان يبيع له سيفا محلي فباعه نسيئة فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل وكذا لك ان اشترط فيه الخيار او باعه باقل مما فيه نقدا فهو فاسد ولا ضمان على الوكيل ولو وكله بحلي ذهب فيه لؤلؤ وياقوت يبيعه له فباعه له بدراهم ثم تفرقا قبل قبض الثمن فان كان اللؤلؤ والياقوت ينزع منه بغير ضرر بطل البيع في حصة الصرف وجاز في حصة اللؤلؤ وان كان لا ينزع الا بضرر لم يجز شيء منه كذا في المبسوط * ولو وكله بان يشتري له فلوسا بدراهم فاشترأها وقبضها فكسدت قبل ان يسلمها الى امرئ فهي للأمرو ان كسدت قبل ان يقبضها الوكيل كان الوكيل بالخيار ان شاء ردها وان شاء اخذها فان اخذها فهي لازمة له دون الأمر الا ان يشاء الأمر ان ياخذها كذا في الحاوي * وإذا وكل الرجل

وكل الرجل رجلان يشتري له طوق ذهب بعينه بالف درهم، ودينم اليه الالف فاشترى الوكيل الطوق بالف درهم ونقد الثمن فقبل ان يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق في يد السائع كان للوكيل الخيار ان شاء امضى العقد واتبع الكسر بقيمة الطوق مصروفا من خلاف الجنس وان شاء فسخ العقد ودفع اليه البائع ان شاء عين تلك الدراهم وان شاء مثلها فان امضى الوكيل العقد واخذ من الكسر قيمة الطوق ليس للموكل ان ياخذ تلك القيمة من الوكيل وانما ياخذ منه تلك الدراهم التي دفعها اليه كذا في المحيط * فاذا اخذ الوكيل الضمان من الكا - ر تصدق بالفضل ان كان فيه كذا في المبسوط * واذا وكل رجلا بطوق ذهب ببيعه فباعه ونقد الثمن وسلم الطوق الى المشتري فجاء المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفرا امموها بالذهب فانكر الامر فالمسئلة على وجهين الاول ان يجحد الوكيل ذلك فاقام المشتري عليه البيعة بذلك اولم يكن للمشتري بينة فحلف الوكيل فنكل ورد القاضى الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق يلزم الموكل الوجه الثاني ان يقر الوكيل وفي هذا الوجه المسئلة على وجهين ايضا ان رد عليه بغير قضاء كان ذلك ردا على الوكيل وليس له ان يتخاصم الموكل في ذلك وان رد عليه بقضاء قاض لازم الوكيل ايضا ولكن للوكيل حق مخاصمة الموكل كذا في المحيط * واكره للمسلم توكيل الذمى او العربي بان يصرف له درهم او دنانير واجيزه ان فعل كذا في المبسوط * واذا وكله بدراهم يصرفها له فصرفها مع مبد للموكل فهذا على وجهين الاول ان لا يكون على العبد دين ففي هذا الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كما لو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا ضمان على الوكيل وان كان على العبد دين يجوز كما لو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا يضمن الوكيل المبيع الى العبد حتى يستوفي منه الثمن كذا في المحيط * وان وكله بالف درهم يصرفها له فباعها بدنانير وحط منه ما لا يتغابن في مثله لم يجز على الامر وان صرفها بعمرها عند مفاوض للوكيل او شريك له في الصرف او مضارب له في المضاربة لم يجز وان صرفها عند مفاوض الامر لم يجز كما لو صرفها الامر بنفسه وان صرفها عند شريك الامر في الصرف غير مفاوض فهو جائز وكذلك مضاربه كذا في المبسوط * واذا وكله بالف درهم يصرفها وهما بالكونة ولم يسم مكانا ففي اى ناحية من الكوننة صرفها جاز فان خرج بها الى الحبرة و صرفها فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا اذا لم يكن لما وكل به حمل ومؤونة فاما اذا كان له حمل ومؤونة كالعبد والطعام واشباه ذلك فباعها في بلد آخر غير الصكونة

كتاب الصرف (٣١٠) الباب الخامس * الفصل الثالث

ان لم ينقلها الى ذلك البلد جازا لبيع قيا ساوا استحسانا وان نقلها الى بلد آخر وباع ذكر
في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان رح اذا نقل الى مكة واستاجر بذلك فان ضاع او سرق منه
فهو ضا من وان سلم حتى باع اجزت البيع ولم الزم الأمر من الاجر شيئا وذكر في رواية ابي حفص
اجزت البيع اذا باعه بمثل ثمنه في الموضع الذي امره فيه ببيعه وذكر هذه المسئلة في كتاب الوكالة وقال
استحسن ان اضمنه ولا جيزا لبيع اتفق عليه رواية ابي سليمان ورواية ابي حفص فكان ما ذكر
في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه اذا سلم حتى باع انه يجوز لبيع جواب القياس
لاجواب الاستحسان فصار حاصل المسئلة ان في ماله حمل ومؤنه اذا باعه الوكيل في مصر آخر
جاز قيا ساوا لا يلزم الأمر شيء من الاجر وفي الاستحسان لا يجوز البيع كذا في الذخيرة * وهو الاصح
كذا في المبسوط * ومن وكل غيره بالف درهم يصرفها له ثم ان الموكل صرف تلك الالف فجاء
الوكيل الى بيت الموكل فاخذ الالف غيرها وصرفها فهو جائز وكذا لك لو كانت الاولى باقية
فاخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز وكذلك الدنانير والفلس كذا في الحاوي * ولو دفع الموكل
تلك الالف الى الوكيل فسرت منه او هلكت في يده بطلت الوكالة كذا في المحيط * واما امره ببيع
فضة بعينها او ذهب بعينه فباع غير ذلك لم يجز كذا في الحاوي * واذا وكله بدراهم يصرفها له
بدنانير وهما بالكوفة فصرفها بدنانير كوفية مقطعة فهو جائز في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
ومحمد رح لا يجوز الا اذا صرفها بدنانير شامية واعلم بان الوكالة تنصرف الى نقد البلد وقد كان
نقد البلد في زمن ابي حنيفة رح الكوفية المقطعة والشامية فانتهى على ما شاهد في زمنه وفي زمن
ابي يوسف ومحمد رح كان نقد البلد الشامية لا غير فانتبا على ما شاهد في زمنهما فهذا في الحقيقة
اختلاف عصر وزمان واذا وكله ان يشتري له بهذه الدنانير دراهم فله ولم يسم فله الكوفة او فله بغداد
فهذا على فله الكوفة يريد به اذا كان التوكيل بالكونة فان اشترى بها فله بغداد او فله البصرة
فان كان مثل فله الكوفة او فوقها جاز وان كان دون فله الكوفة لا يجوز ولو وكله بان يبيع هذه
الدراهم بكذا دنانير شامية فباع بدنانير كوفية فان كانت الكوفية غير مقطعة وكان وزنها مثل وزن
لشامية يجوز على الأمر قال وليس الدنانير في هذا كما لدراهم يريد ان في الدراهم لا يعتبر
زيادة الوزن بزيادة جودة وفي الدنانير يعتبر زيادة الوزن بزيادة جودة حتى قال لو وكله
بان يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شامية فباع بكذا دينار كوفية فان كانت الكوفية وزنها مثل

وزن الشامية جاز على الأمر ومالا ولا وقال في من وكل رجلان يبيع هذه الدنانير بكذا درهم غلة الكوفة فباها بغلة بغداد او بغلة البصرة قال ان كان غلة البصرة مثل غلة الكوفة جاز ولم يشترط ان يكون مثل وزن غلة الكوفة ولو قال بيعها بدنانير متق فباها بشامية لا يجوز على الأمر واذا اقترض الرجل رجلاً ألف درهم وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك ولا يبين مع من يصرف لا يصح التوكيل عند البيعة ربح ويقع الصرف للمستقرض وعلى قول ابي يوسف ومحمد ربح يصح التوكيل ويقع الصرف للمقرض وامان ذال اصرفها ولم يزد عليه لا يصح التوكيل عندهم جميعاً كذا في المحيط * رجل عليه ألف درهم لرجل فدفع الى الطالب دنانير فقال اصرفها واخذ حنك منها فاخذها فهلك قبل ان يصرفها هلك من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده قبل ان ياخذ منها حقه هلك من مال الدافع وان اخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطلب الى الطالب دنانير وقال خذها قضا لحقك فاخذ كان دخلاً في ضمانه ولو دفع المطلب الى الطالب دنانير فقال بيعها بحقك فباها بدراهم مثل حقه واخذها يصير قابضاً حقه بالقبض بعد البيع كذا في فتاوى قاضي خان * وان اؤكل رجلاً يبيع قلب له ووكله آخر يبيع ثوب له فباها جميعاً صفة واحدة بدنانير وعشرة دراهم على ان الدنانير ثمن القلب والدراهم ثمن الثوب كان جائزاً فان دفع القلب وقبض ثمنه فهو جائز ولا يشركه صاحب الثوب ولو باها بها بعشرين درهما ثم نقد عشرة دراهم كانت من ثمن القلب وكان البيع جائزاً ويجوز كلها لصاحب القلب ولا يشركه صاحب الثوب فيها كذا في الحاوي * الفصل الرابع في الرهن والحوالة والكفالة في الصرف * قال محمد ربح اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم بدینار فنقد الدينار واخذ بالدراهم رهناً فهو جائز كذا في المحيط * فان هلك وهو في المجلس هلك بما فيه وجاز العقد وان هلك بعد الافتراق بطل الصرف ولا يكون مستوفياً كذا في البحر الرائق * ولو افترق المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف واذا بطل الصرف بالافتراق بقي الرهن مضموناً على المرتهن باقل من قيمته ومن الدين وان برى الراهن من الدين لما فسد الرهن بالافتراق بخلاف ما لو ابرأ المرتهن الراهن من الدين حيث يبطل ضمان الرهن قال واذا اشترى الرجل من آخر سيفاً محلياً بدینار وقبض السيف ودفع بالدينار رهناً فالحكم ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة انه ان هلك الرهن قبل افتراقهما

بقي الصرف على الصحة وان اختلفا والرهن قائم بطل الصرف وبقي الرهن مضمونا بالاقل
من قيمته ومن الدين وان حصل الارتهاق بالسيف بان نقد المشتري الدينار واخذ بالسيف رهنا
فهلك الرهن منه قبل ان يتفرقا فان باع السيف بغيره السيف على مشتري السيف ولا يصير
مشتري السيف مضمونا للسيف بالهلاك ويضمن المرتهن للراهن الاقل من قيمة السيف
ومن الرهن كذا في المحيط * وكذلك لو كان مكان السيف منطقة او مرج مفضض او اناء مصوغ
او فضة تبر كذا في المبسوط * ويجوز الحوالة والكفالة بنمن الصرف فان سلم الكفيل او المصيل
او المحتال عليه في المجلس قبل ان يفرق المتعاقدين صح العقد وان افرق المتعاقدان او احدهما
وبقي الكفيل او المحتال عليه بطل الصرف كذا في السراج الوهاج * الفصل السادس
في الصرف في الغصب والوديعة * رجل غصب رجلا قلب فضة او ذهب فاستهلكه فعليه قيمته
مصوغا من خلاف جنسه عندنا والقول في الوزن والقيمة قول الغاصب مع يمينه كذا في المبسوط *
ثم اذا ضمنه القاضى قيمته من خلاف جنسه صار القلب ملكا له بالضمان فبعد ذلك ينظر ان قبض
المغصوب منه القيمة قبل ان يتفرق بقى التضمين صحيحا بالاجماع وان تفرقا قبل قبض القيمة
فذلك لا يبطل التضمين عند علمائنا الثلاثة وكذلك ان اصطليا على القيمة ولو اخر القيمة منه
شهر لجاز عند علمائنا الثلاثة ايضا كذا في الذخيرة * كذلك الرجل يكسر اناء فضة او ذهب لرجل
فعليه قيمته من خلاف جنسه سواء قل النقصان بالكسر وكثر كذا في المبسوط * وان اقصى الرجل
من آخر الف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار وقبض المائة الدينار قبل ان يتفرقا جاز وان لم يكن
الدرهم في يده وقت الشراء وكذلك ان صالح منها على مائة دينار وقبض مائة دينار قبل
ان يتفرقا ثم يستوى في هذا ان تكون الدراهم قائمة في منزل الغاصب او كانت مستهلكة
ففي الحالتين جميعا يجوز الشراء بالمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس كذا في المحيط *
وكذلك لو كان الذي غصبه اناء فضة ثم اشتراها الغاصب من المغصوب منه او صالحه على جنس
حقه او على خلاف جنس حقه وقبض المغصوب منه الدار قبل ان يتفرقا واما ان افرقا قبل
ان يقبض المغصوب منه المائة الدينار فالشراء لا يجوز قياسا ولا مستحسنا سواء كان المغصوب قائما
او مستهلكا واما المصير فان كان المغصوب من جنس كذا فله ان يشتريه الغاصب او يحكيه ان كان

معيًا ومعلق العاصب وتفرقا قبل قبض البدل القياسي ان يبطل الصلح وفي الاستحسان لا يبطل ولو كان المغصوب قائما في يد العاصب وهو مقربه ولا يمنع المالك من اخذه لا يجوز الصلح قيا ما واستحسانا كذا في الذخيرة * ولو اشترى المودع الوديعة بخلاف جنسها وتفرقا قبل ان يجدد المودع قبضها في الوديعة يبطل الصرف كذا في النهر الفائق * وان اودعه سيفا مسلحا فوضعه في بيته ثم التقي في السوق فاشتراه منه ثوب وعشرة دراهم ودفع اليه الثوب والعشرة ثم افترقا انتقض البيع كله وكذلك لو اشترى بدينق محلي فدفعه اليه ولم يقبض الوديعة من بيته حتى افترقا وان تقابضا قبل ان يتفرقا جازوا كانت غصة كل واحد منهما بغصة الآخر ومائل كل واحد منهما واصله بمائل الآخر ونصله كذا في الحاوي * فان كان في الحلية فقتل اضيق الفضل الى المائل من الجانب الآخر والنصل كذا في المبسوط * واذا كان لرجل عند آخر الف درهم وديعة فاشترى المودع بها مائة دينار واجاز صاحب الوديعة الشراء قبل ان يتفرقا جازوله على المستودع الف درهم وان اجاز بعد ما افترقا فان شاء صاحب الوديعة ضمن ماله المستودع ويحوز البيع وان شاء ضمنه بائع الدينار وانتقض الصرف كذا في المحيط في فضل المتفرقات * واذا كانت الدراهم او الدنانير وديعة عند رجل فباع الدراهم بالدنانير او الدنانير بالدراهم وتما بقا فباع صاحبها فاخذها من البائع فان كانا لم يتفرقا كان عليه مثلها وان كانا قد افترقا يبطل الصرف اذا اخذها المستحق وان لم يقبضها المستحق ولكنه اجاز البيع بخلاف ذلك عندنا وكان له مثلها على المودع كذا في المبسوط * الفصل السادس من في الصرف في دار الحرب * دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان او بغيره وعقد مع العربي عهد الربوا بان يشتري درهمين او درهمين او درهمين او درهمين الى اجل معلوم او باع منهم خمرا او خنزيرا او ميتة او دابة بمال فذلك كله جائز عند الطرفين وقال القاضي لا يجوز بين المسلم والعربي ثمة الا ما يجوز بين المسلمين كذا في جواهر الاخلاص * والفتاوى قولها ورأيت في بعض الكتب ان هذا الاختلاف في ما اذا اشترى منهم درهمين بدرهم اما اذا اشترى منهم درهمين بدرهمين لا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * وان دخل عربي البنا بامان فباعه مسلم على هذا الوجه لم يجز كذا في محيط العز بنسي * ولو قاعد المسلم الذي يغفل بامان رجلا انسلم هناك ولم يهاجر فباع درهمين بدينق محلي * واما التاجران من المسلمين في دار الحرب لا يجوز بينهما الا ما يجوز في دار الاسلام كذا في المبسوط * اسلام

حربان في دار الحرب فتبايعا بالربوا او بالخمير او بالخنزير ونحوه جاز ويكره عند البيهقي رحمه الله
وعندهما لا يجوز ويرد الفضل وان خرجا الينا قبل التقابض بطل العقد وصم في ما كان مقبوضا
كذا في محيط السرخسي * ولو ان تاجرا من المسلمين اعطى رجلا من اهل الحرب الف درهم
بالف درهم نسيئة كان جائزا كذا في المحيط * لو دخل تاجر اهل الحرب دارا بامان فاشترى
احدهم من صاحبه درهما بدرهمين لم اجزالا ما اجيز بين اهل الاسلام وكذلك اهل الذمة
اذا فعلوا ذلك كذا في المبسوط * وكذا الا سيران منا في دارهم هكذا في محيط السرخسي *
ولو ان حربيا باع من حربى درهما بدرهمين ثم خرجا الى دار الاسلام مسلمين او ذميين واختصما
الى القاضى فان كان ذلك بعد التقابض فالقاضى لا يتعرض لذلك ولا يبطله وان كان ذلك
قبل التقابض فان القاضى يبطله وكذلك لو ما قدام قد الربوا في دار الحرب ثم خرجا الى
دار الاسلام قبل ان يتقابضتا ثم تقابضا في دار الاسلام وتوافعا الى القاضى فالقاضى يرد ذلك ايضا كذا
في المحيط * وكذلك المسلم تبايع الحربى بذلك في دار الحرب ثم اسلم الحربى وخرج
الى دارنا قبل التقابض فان خاصمه في ذلك الى القاضى ابطله وان كانا تقابضا في دار الحرب
ثم اختصما لم انظر فيه كذا في المبسوط * الباب السادس في المتفرقات * في المنتقى رجل صارف
غيره دينار بعشرين درهما وتقابضتا ان بائع الدراهم وجد الدينار الذى قبضه ينقص قيراطا
قال له ان يرجع بدرهم حصه القيراط لان كل دينار عشرون قيراطا قال وله ان يرد الدينار
ويأخذ دراهمه لانه تعيب وان شاء امسكه ولا شيء له غير الدينار بعينه واما في قول ابى يوسف رحمه الله
فانه يرجع بنقصان الدينار ثم ان شاء امسك الدينار بعينه وان شاء رده ورجع عليه بنسعة عشر جزء
من عشرين جزء من دينار فيكون لبائع الدينار جزء ولهذا تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك
كذا في المحيط * وقال محمد رحمه الله اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاد عليها
دائنا فوهبه له ولم يدخله في البيع فهو جائز يريد بقوله لم يدخله في البيع ان الهبة له تكن
مشروطة في الشراء ان لو كانت مشروطة في الشراء لفسدت الشراء قالوا وانما تصح منه
هبة الدائى اذا كان الدرهم بحيث يضره الكسر واما اذا كان الدرهم بحيث لا يضره لا يجوز الهبة
كذا في الذخيرة * ابو سليمان من ابى يوسف رحمه الله اذا تصارف الرجلان دراهم بدنا بروتقابضا
وتفرقا فوجدت الدراهم من صنف غير الذى اشترط له ففي قول ابى يوسف رحمه الله ان يستبدلها

إذا كانت دون شرطه وإن كانت خيراً من شرطه فليس له أن يستبدلها وكذلك إذا كانت مثل الذي شرط تنفق في جميع البلدان والبيوع كما ينفق الذي شرط في البيع وإن كانت لا تنفق في بعض البيوع أو في بلد من البلدان فله أن يستبدلها وإن شاء تجوز بها وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فإن كان فيها هذا النقصان فهي بمنزلة النهرجة وإن كانت أكثر من الثلث انتقض بحساب ذلك كذا في المحيط * هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله عن باع درهما بدرهم فرجعه أحدهما فحلله صاحب الرجحان قال هذا جائز لأنه لا يقسم كذا في الذخيرة * إذا اشتري خاتم فضة فيه فص بدرهم أو دينارين ثم قبضها وميزهما قبل الافتراق أو بعده والتميز بضربه وافتراق قبل أن يدفع الثمن فالبيع فاسد في ذاك كله ويرد المشتري على البائع النص وما نقصه وإن كانت الفضة نقصت مع ذلك أو نقصت هي وحدها لا يقدر المشتري على ردّها ولكنه يغرم قيمتها مضافة من الذهب إلا أن يشاء البائع أن يأخذها وحدها ولا يغرم المشتري نقصانها كذا في المحيط * لو اشتري خاتم فضة فصه يا قوت بمائة دينار فذهب الفص مند البائع فهو بالخيار إن شاء تركه وإن شاء أخذ الحلقة بمائة دينار كذا في خزائن الأكمال * ولو كان اشتراه بدرهم كان له أن يأخذ الحلقة بوزنها من الفضة كذا في المحيط * وإذا أقرض الرجل رجلاً ألف درهم وأخذها كفيلاً ثم إن الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقبضها فهو جائز ويرجع الكفيل على الأصيل بالدراهم وإن الكفيل صالحه على مائة درهم لا يرجع على الأصيل إلا بمائة درهم هو الذي ذكرنا إذا صالح الكفيل مع الطالب وأما إذا صالح الكفيل مع الأصيل على عشرة دنانير وذلك قبل أن يؤدي الكفيل شيئاً إلى الطالب صح الصلح إذا قبض الكفيل الدنانير من الأصيل ثم صالح الكفيل مع الأصيل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لأن الكفيل ولا من الأصيل فيطالب الطالب إن شاء الأصيل وإن شاء الكفيل فإن طالب الكفيل وأخذ منه الألف لا يرجع الكفيل على الأصيل وإن طالب الأصيل وأخذ منه الألف كان للأصيل أن يرجع على الكفيل بالألف إلا أن يشاء الكفيل أن يعطى الأصيل الدنانير التي أخذها منه كذا في الذخيرة قوله إلا أن يشاء الكفيل معناه إذا قال الكفيل للأصيل حين أراد أن يرجع عليه بألف درهم أنا أعطيك الدنانير التي أخذتها منك ولا أعطيك ألف درهم فللكفيل ذلك لأن الكفيل يقول للأصيل إذا أخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبنى الصلح على الإحماض والتجوز بدون الحق وإنما رضيت أنا بالتجوز بدون حق بشرط أن يكون أنا المأثر به فضاء دين الطالب لعلمي

ان الطالب يرضى مني بدون الحق فاذا باشرت انت و اردت الرجوع على جميع الالف
 فقد فات فرضي من هذا الصلح فلا ارضى به وهذا يصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين
 ان يعطى الطالب الف درهم وبين ان يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط * النوار ربع عشرة دراهم
 صحاح باثنى عشر درهما مكسورة لا يجوز لانه ربوا والحيلة فيه ان يستقرض منه اثني عشر درهما
 مكسرة فيقضيه عشرة صحاح ثم يبرئه من درهمين ولو باع ثوبا بعشرة مكسورة الى اجل فلما
 حل الاجل جاء المشتري بتسعة صححة وقال هذه بتلك العشرة لا يجوز وحيلته ان يدفع
 هذه التسعة ثم يبرئه البائع من الدرهم الباقي فان خاف المشتري ان لا يفعل البائع ذلك فحيلته
 ان يدفع هذه التسعة وفسا او شيئا قليلا وصالحه على ذلك ومن محمد رح انه قال لو باع الدرهم
 بالدرهم وفي احدهما فضل من حيث الوزن وفي الآخر فلس من جاز ولكن اكرهه لان الناس
 يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه في ما لا يجوز وقال ابو حنيفة رح لا بأس به لانه امكن تصحيحه
 بان يجعل الفضل بازاء الفلوس كذا في محيط السرخسي * وفي المسمى رجل اشترى منطقة
 بمائة درهم على ان فيها خمسين درهما حليتها وتقا بضا وقد شرط له ان حليتها فضة بيضاء فكسرت الحلية
 فاذا هي سوداء جاز ذلك عليه ولم يرجع شيء وان وجد بعض الحلية رصا صا فالبيع فاسد
 وان كان قد استهلك الحلية ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص ورد السيروان كان
 نقص السيروان ما نقص السيروان ولم يجد فيها رصا صا ولكن فيها اربعين درهما حليتها فانه بالخيار
 ان شاء ردها وان شاء رجع بعشرة دراهم وان وجد فيها ميتين درهما حليته فالبيع فاسد اذا كانا قد تفرقا
 وان لم يتفرقا فان شاء المشتري زاد العشرة وجاز البيع وان شاء نقص البيع ولو كان الثمن دنانير
 فتفرقا والمسئلة بحالها فالبيع جائز كانه باع قلب فضة بدينار على انه عشرة دراهم فاذا هو عشرون درهما
 كذا في المحيط * من المجرد قال محمد رح صير في باع الف درهم بمائة دينار وليس عند الصير في
 دراهم اجبرنا الصير في على ان يشتري له او يحتقرض له الغبن حيث شاء حتى يوفيه اياه
 وكذا لك ان لم يكن عند الآخر الدنانير اجبرنا على ان يدفع الى الصير في مائة دينار
 ما لم يتفرقا فاما اذا تفرقا بطل الصرف كذا في خزائن الاكمل * باع انسان من صير في الف درهم
 خلة بنسمة وضم ومائة فلس وتعاضا ثم استحققت الالف الخلة من يدى الصير في بعدما تفرقا
 رجع الصير في

رجع الصيرفي على الذي اشترى منه الغلة بالتسعة مائة الوضع الذي اعطاه ويرجع عليه بمائة درهم غلة ثمن الفلس الذي اعطاه وان لم يتفرقا حتى استحققت الغلة رجع الصيرفي عليه بالف غلة مثلها وان لم يستحق شيء من ذلك حتى اقترقا ثم استحققت المائة الفلس رجع على الصيرفي بمائة فلس مثلها وان لم يستحق الفلوس ولكن استحققت التسعة مائة الوضع بعد ما افترقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة ثمن الوضع وان استحققت التسعة مائة الوضع والمائة الفلس بعد ما افترقا رجع على الصيرفي بتسعة مائة غلة ويرجع عليه بمائة فلس بدل الذي استحق وان استحق ما في يدي الرجل من الوضع والفلوس واستحق ما في يدي الصيرفي من الغلة فان كان بعد ما افترقا فقد انتقص البيع بينهما في جميع الدراهم والفلوس وان كانا لم يتفرقا يرجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من يده والبيع تام كذا في المحيط * الحسن بن زياد من ابي حنيفة ربح لاباس ببيع خاتم فيه فص بجائمين فيهما فصان وكذلك السيف المحلى بسيفين كذا في الذخيرة * ابن سامة من ابي يوسف ربح اذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة دراهم مكحلة لم يصح لأن هذه تنقص وما فيها من الكحل ليس له ثمن فيكون بما زاد من وزن البيض كذا في المحيط * قال ابو حنيفة ربح لاباس ببيع المغشوش اذا بينه او كان ظاهرا يرمى وهو قول ابي يوسف ربح وقال في رجل حمل الفضة على النحاس لا يبيعهما حتى يبين قال ولا باس بان يشتري بستوفة اذا بين وارى للسلطان ان يكسرها لعلها تقع في يدي من لا يبين كذا في الذخيرة * بشرى الاملاء من ابي يوسف ربح اكره للرجل ان يعطى الزيوف والنبرجة والمستوفة والمكحلة والبجارية وان بين ذلك وتجوز بها منه الاخذ من قبل ان اتفاهضر بالعوام وما كان ضررا عاما فهو مكروه وليس يصلحه تراضى هذين الحاضرين من قبل ما يتجوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن الفاجر الذي لا يخرج قال فكل شيء لا يجوز بين الناس فانه ينبغي ان يقطع ويعاتب صاحبه اذا انفق وهو يعرفه كذا في المحيط *

كتاب الكفالة

وفيه ابواب * الباب الاول في تعريف الكفالة وركنها وشرائطها * اما تعريفها قيل هي اسم الذمة الى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح كذا في الهداية * اما ركنها فالاجاب والقبول مند ابي حنيفة ومحمد ربح وهو قول ابي يوسف ربح اولا حتى ان الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفل بالمال او بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول الاجنبي عنه في مجلس العقد وخطاب

للمكفول له او خطاب اجنبى عنه بان قال الطالب لأخرا كفل بنفس فلان لي فقال كفلت او قال رجل اجنبى لغيره اكفل بنفس فلان او بمال من فلان لفلان فيقول ذلك الغير كفلت بصح الكفالة وتقف على ما وراء المجلس على اجازة المكفول له وللكفيل ان يخرج نفسه من الكفالة قبل ان يجيز الغائب كفالته اما اذا لم يوجد شيء من ذلك بان قال الكفيل كفلت بنفس فلان لفلان او بما لفلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما وراء المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبل لم تصح ثم رجع ابو يوسف رح وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده وجد القبول او الخطاب من غيره اولم يوجد كذا في المحيط * واختلفوا على قول ابي يوسف رح فقيل منده يجوز بوصف التوقف حتى لو رضى به الطالب ينفذ ولا يبطل وقيل جائز منده بوصف النفاذ ورضاء الطالب ليس بشرط منده وهو الاصح كذا في الكافي * وهو الاظهر كذا في فتح القدير * وفي البزازية وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وهكذا في البحر الرائق * وان وجد الخطاب او القبول من المكفول عنه بان قال المطلوب لرجل اكفل مني لفلان بنفسى او بماله ملي او كفل رجل بمال من مطلوب او بنفسه وقبل منه المطلوب ان وجد الخطاب او القبول من المطلوب في صحته فانه لا يصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح او لا ويكون خطاب المكفول منه او قبوله بمنزلة العدم وان كان الخطاب من المطلوب في مرضه ان خاطب وارثه بذلك بان تكفل منه بمال الذي لفلان عليه ثم مات من مرضه فالقياس ان لا تصح الكفالة مندهما وفي الاستحسان تصح حتى اذا مات اخذت الورثة بذلك بحكم الكفالة وان كان المكفول له غائبا هكذا في المحيط * ولو مات لامن تركه لا يؤخذ الورثة بادائه كذا في محيط السرخسى * وان قال ذلك لاجنبى فضمن الاجنبى المختلف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يصح هذا الضمان لان الاجنبى غير مطالب بقضاء دينه بدون التزام فكان المريض والصحيح في حقه سواء وقال بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين بأمرة يرجع في تركته فيصح هذا من المريض على ان يجعل قائما مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه بالقياس كذا في الكافي والتبيين والكفاية والنهاية والعينى * وهو الاوجه كذا في فتح القدير * ولو قالت الورثة للمريض صمنا للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والغرماء فيب لم تصح ولو قالوا ذلك بعد موته صحت الكفالة استحسانا كذا في فتاوى قاضى خان * واما شرائطها فاقسام اربعة القسم الاول

اما يرجع الى الكفيل فمنه العقل والبلوغ وانهما من شرائط الانعقاد فلا تنعقد كفالة الصبي والمجنون الا اذا استدان الولي ديناً في نفقة البتيم وامره بان يضمن المال منه فانه صحيح ولو امره بكفالة نفسه منه لم يجز كذا في البحر الرائق * واذا كفّل الصبي بنفسه او مال ثم بلغ واقرب الكفالة لا يؤخذ بها لانه اقرب كفالة باطلة فان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وانت رجل وقال الصبي كفلت وانا صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وانا مجنون او مغمي عليه او مبرم وانكر الطالب ذاك وقال كفلت وانت صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا فالقول قول الطالب كذا في المحيط * ومنه الحرية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا تجوز كفالة العبد المحجور والمأذون له في التجارة ولكنها تنعقد حتى يواخذ به بعد العتاق واما صحة بدن الكفيل فليس بشرط لصحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثلث كذا في البدائع * القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل فمنه ان يكون قادراً على تسليم المكفول به اما بنفسه واما بذائبه عند ابي حنيفة رح فلا تصح الكفالة بالدين من ميت مفلس عنده وعند ابي يوسف ومحمد رح تصح كذا في البدائع * والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في الزاد * ولو ترك مالا جاز بمقداره كذا في محيط السرخسي * ومندان يكون معلوما اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما بايعت احدا من الناس كانت الكفالة باطلة ولو قال كفلت لك بما لك على فلان او بمالك على فلان آخرا جاز ويكون للكفيل الخيار وان كان المكفول عنه مجهولا لعدم كونها مضافة هكذا فهم من الذخيرة والمحيط في فصل الكفالة مع الجهالة ومن النهاية ولا يشترط ان يكون حراً ما قلنا بالغاً كذا في البحر الرائق * فاذا ادعى رجل على صبي او مجنون شيئاً وكفل رجل بنفسه او بما عليه فييران وليه فانه يصح الكفالة سواء كان الصبي مآذوناً له في التجارة او غير مآذون وسواء كان مآذولاً او غير مآذول فان اخذ الكفيل باحضاره فاراد الكفيل ان يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من يلي عليه يجبر وان حصلت من غير اذن من يلي عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور فان كان مآذوناً في التجارة يؤمر واذا كفل منه بمال وادى في هذه الصورة كان له ان يرجع على الصبي وان كان محجوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا ادى الكفيل ما كفل منه لا يرجع على الصبي كذا في المحيط * القسم الثالث ما يرجع

الى المكفول له فَمَنْهُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِرَجُلَيْنِ كَفَلْتُ لِهَذَا بِمَالِهِ
فُلَانٌ وَهَؤُلَاءِ دَرَاهِمٌ أَوْ لِهَذَا بِمَالِهِ عَلَيْهِ فَهُوَ بِاطِلٍ لِحَالَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * لَوْ قَالَ لِقَوْمٍ
مَا بَا يَعْثُمُونَ أَنْتُمْ وَغَيْرُكُمْ فَعَلَى صَاحِبِهِ حَقُّ الْمَخَاطِبِينَ دُونَ غَيْرِهِمْ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * وَلَوْ قَالَ
مَنْ بَا يَعْثُمُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ وَاشَارَ إِلَى قَوْمٍ مَعْدُودِينَ فَلَنَا كَفِيلٌ مِنْكَ بِشِمْنِهِ جَازِلَانِ الْمَكْفُولِ لَهُ مَعْلُومٌ كَذَا
فِي خَزَانَةِ الْمُفْتِينَ * وَمَنْهُ وَهُوَ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِمَا أَنْ يَكُونَ مَا قَلَّا فَلَا يَصِحُّ قَبُولُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ
الَّذِي لَا يَعْقِلُ وَلَا يَجُوزُ قَبُولُ وَلِيَّهِمَا مِنْهُ وَأَمَّا حُرِيَّةُ الْمَكْفُولِ لَهُ فَلَيْسَ بِشَرَطٍ هَكَذَا فِي الْبِدَائِعِ
الْقِسْمُ الرَّابِعُ مَا يَرْجَعُ إِلَى الْمَكْفُولِ بِهِ فَمَنْهُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونًا عَلَى الْأَصِيلِ بِحَبْثٍ يَجْبِرُ الْأَصِيلَ
عَلَى تَسْلِيمِهِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * فَيَجُوزُ الْكِفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الْمُبِيعِ وَبِالْأَدْيُونِ وَالْأَمْيَانِ الْمَضْمُونَةِ
كَالْغَصُوبِ وَالْمَهْوَ فِي يَدِ الزَّوْجِ وَبِدَلِ الْخُلْعِ فِي يَدِ الْمَرْأَةِ وَبِدَلِ الصِّلَحِ مِنْ دَمِ الْعَمْدِ وَالْمُبِيعِ
بِيعَا فَاسَدَا هَكَذَا فِي التَّبْيِينِ * وَتَجُوزُ الْكِفَالَةُ بِالْمَقْبُوضِ عَلَى مَوْمِ الشَّرَاءِ أَنْ كَانَ الثَّمَنُ
مُجْمَعًا وَالْأَمَانَةُ هَكَذَا فِي النَّهْرِ الْفَائِقِ * وَلَا يَجُوزُ الْكِفَالَةُ بِالْأَمَانَاتِ كَالرُّدَائِعِ وَأَمْوَالِ
الْمُضَارِبَاتِ وَالشَّرَكَاتِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ لِأَمِينِهَا وَلَا تَسْلِيمُهَا هَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ *
وَكَذَا بِعَيْنِ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَعَارِ وَالْمُسْتَأْجَرِ هَكَذَا فِي الْكَافِي * وَأَمَّا الْكِفَالَةُ بِتَمَكُّينِ الْمَوْدِعِ مِنَ الْإِخْذِ
فَصَحِيحَةٌ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَكَذَا بِتَسْلِيمِ الرَّهْنِ بَعْدَ الْقَبْضِ وَبِتَسْلِيمِ الْمُسْتَأْجَرِ إِلَى الْمُسْتَأْجَرِ هَكَذَا
فِي الْكَافِي * أَمَّا الْكِفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الْعَارِيَةِ فَمَقْدَنْصٌ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي الْجَامِعِ أَنَّ الْكِفَالَةَ بِهِ صَحِيحَةٌ كَذَا
فِي الذَّخِيرَةِ * وَالْكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الشَّاهِدِ لِيَحْضُرَ مَجْلِسُ الْقَاضِي فَيَشْهَدُ لَا تَجُوزُ كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ *
وَمَنْهُ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا لِتَسْلِيمِ مَنْ الْكَفِيلُ وَعَنْ هَذَا قُلْنَا أَنْ مَنْ يَقْبَلُ مِنْ رَجُلٍ
بِنَاءً دَارَ مَعْلُومَةٍ أَوْ كِرَابَ أَرْضَ مَعْلُومَةٍ وَأَعْطَاهُ كَفِيلًا بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ شَرَطَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا جَازَتْ الْكِفَالَةُ
وَأَنْ شَرَطَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ بَعِيْنَهُ فَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِ الْعَمَلِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ كَفَلَ بِتَسْلِيمِ نَفْسِهِ فَهُوَ جَائِزٌ
وَكَذَا إِذَا تَكَرَّرَ ابْتِلَاؤُهُ إِلَى بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ وَاخْتِمْ مِنَ الْمَكَارِي كَفِيلًا فَإِنْ كَانَتْ إِلَّا بِغَيْرِ أَمْيَانِهَا
صَحَّتْ الْكِفَالَةُ كَفَلَ بِالْحَمُولَةِ وَهُوَ الْحَمْلُ أَوْ بِتَسْلِيمِ الْأَبْلِ وَإِنْ كَانَتْ الْأَبْلُ بِأَمْيَانِهَا صَحَّتْ الْكِفَالَةُ
بِالتَّسْلِيمِ وَلَا تَصِحُّ بِالْحَمْلِ عَلَيْهَا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَكَذَا مَنْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ فَكَفَلَ لَهُ رَجُلٌ
بِخِدْمَتِهِ فَهُوَ بِاطِلٌ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ * وَكَذَلِكَ لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْقَصَاصِ وَالْحُدُودِ وَكَذَا لَوْ كَفَلَ
بِنَفْسِ رَجُلٍ

بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا تصح الكفالة كذا في الذخيرة * ومنه ان يكون الدين صحيحا فلا تجوز
ببدل الكتابة كذا في النهاية * وبديل السعاية كبديل الكتابة فلا تصح كفالة احد عنه لانه كالمكاتب عنده
وعندهما هو حر عليه دين فتصح كذا في الكافي * ولا يشترط ان يكون معلوم القدر كذا في البحر الرائق *
الباب الثاني في الفاظ الكفالة واسماها واحكامها وما يتعلق بها * وفيه فصول * **الفصل الاول في الالفاظ**
التي تقع بها الكفالة ولا تقع * وللکفالة الفاظ ضمان وكفالة وحمالة وزمانة وضمانة او يقول على
اوالي كذا في شرح الطحاوي * **الفاظ الكفالة** كل ما ينبى عن العهدة في العرف والعادة كذا في التاتارخانية
فاقلا من التفريد * وتصح بكفالت عنه وبما عبر عن البدن حقيقة كنفسه وجسده او صرفا كوجهه ورأسه
ووجهه وبجزء شائع كنصفه وثلثه وجزئه كذا في الكافي * ولو قال كفلت بيده ورجله او نحوه مما
لا تصح اضافة الطلاق اليه لا تصح الكفالة كذا في فتاوى قاضى خان * ولو كفل بعينه لم يذكره
في الكتاب وحكى الفقيه ابو بكر البليخي انه ذال لا تصح الكفالة ولو بوى البدن صححت النية واما
من غير نية فيصرف الى العضو الفرد وهو عين الباصرة كذا في محيط السرخسى * وذكر
فصل الفرج في كتاب الطلاق ولم يذكر هنا قالوا ينبغى ان يصح اضافة الكفالة اليه متى
كان الفرج مضافا الى المرأة كذا في المحيط * اذا اضاف الجزء الى الكفيل بان قال الكفيل كفيل لك
نصفى او ثلثى فانه لا يجوز ذكره الكرخى في باب الرهن كذا في السراج الوهاج * ولو قال ملي
ان او افيك به صار كفيلاً فهذا وما لو قال ملي ان اسلم نفسك سواء وكذلك اذا قال ملي ان الفاك
به صار كفيلاً وهذا وما لو قال على ان آتيك به سواء كذا في المحيط * وفي اجناس الناطقى رح
اذا قال لك عندي هذا الرجل او قال دعه الي فهذا كفالة رأيت في بعض المواضع ان لم او افك
به ضد افعدى لك هذا المال فلم يراف به ضد الزمة المال كذا في الذخيرة * واما اذا قال هو لى
فينبغى ان يكون كفيلاً لان قوله لى بمنزلة قوله عندي كذا في المحيط * اذا كفل رجل بنفس
رجل ودفعه الى الطالب وبرى منه ثم ان الطالب لزم المطلوب فقال له الكفيل دعه وانا على
كفالتى او قال دعه وانا على مثل كفالتى ففعل فهو لازم له وهو كفيل بنفسه على ما كان عليه
وهذه كفالة مبتدأة لوجود القبول منه دلالة لانه ترك الملازمة بعد قوله دعه وانا كفيل كذا
في الذخيرة * ولو لم يترك الطالب فينبغى ان لا يكون كفيلاً لان الكفالة لا تصح بدون الطالب
ولم يوجد كذا في الفصول العمانية * ولو قال لرجل ما بايعت فلانا فهو على جاز لانه اضاف الكفالة

الى سبب الوجوب وهو المبايعة والكفالة المضافة الى وقت في المستقبل جائزة لتعامل الناس في ذلك كذا في محيط السرخسي * **ابن آدمي** فانكر المدمي عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان فعلى نضامن ولو قال مادمي فلا كذا في التاتارخانية * **ولو قال** لاخر اذفع الى فلان كل يوم درهما فانا ضامن لك فاعطاه حتى اجتمع عليه مال كثير فقال الامر لم ارد هذا كله يلزمه جميع ذلك كذا في خزائن المفتين * **ولو قال هو على حتى يجتمع او يوافيا او يلتقيا** فهو كفيل الى الغاية التي ذكرها هكذا في الظهيرية * **ولو قال انا ضامن حتى يجتمع او قال يلتقيا** لا يكون كفالة لانه لم يبين المضمون انه كفيل بنفس او مال كذا في فتاوى قاضي خان * **ولو قال** (آشنائي فلان بر من) قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيل بالنفس وقال الفقيه ابو الليث لا يكون كفيل وما قال الفقيه ابو جعفر ررح اترب الى مرف الناس كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الواهات الفتوى على انه يصير كفيل كذا في الظهيرية * **ولو قال** (فلان آشنائي من است) او قال (فلان آشناست) قالوا يكون كفالة بالنفس كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الكبرى وبه يفتي كذا في التاتارخانية * **لو قال** انا ضامن لمعرفته او بمعرفته فانه لا يصير كفيل وكان بمنزلة ما لو قال انا ضامن لك على ان ادلك عليه او اوقفك عليه كذا في المحيط * **ولو قال** معرفة فلان على قالوا يلزمه ان يدل عليه كذا في فتاوى قاضي خان * **اذا قال** (انجه ترا بر فلان است من بدهم) فهذا وعد لا كفالة وبعض مشائخنا ررح قالوا في قوله (انجه ترا بر فلان است من جواب كويم) ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بانه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله (جواب مال تو بر من) او (جواب مال تو من بكويم) انه لا يكون كفالة كذا في المحيط * **ولو قال** (بذرفتم) هذا ضمان صحيح **ولو قال** (قبيل كردم) قد اختلف المتأخرون فيه قيل لا يكون كفالة قيل ان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يرد يكون وعدا لضمانا **ولو قال** (هرچه ترا بروي ايد بر من) لا يكون كفالة **ولو قال** (هرچه ترا بر فلان بشكند) فهو على لا تصح كذا في خزائن المفتين * **لو قال** (بذرفتم فلان را كه فردا بتو تسليم كنم) هذه كفالة مطلقة لان قوله (بذرفتم فلان را) كفالة تامة وقوله (فردا بتو تسليم كنم) لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال كفلت بنفس فلان هذا فعلى قياس هذه المسئلة **لو قال** (بذرفتم تن فلان را كه هرگاه طلب كنى بتو تسليم كنم) يكون كفالة

مطلقة حتى لو سامة اليه قبل ان يطالبه منه يبرأ ولو قال (هركاه كذا طلب كنى فلان رائي او رايد رقتم) قيل ينبغي ان لا يكون كفيلا قبل ان يطلبه منه وان المسئلة هذه كانت واقعة الفتوى لوقال (اكر مال تو بر فلان فرورود من جواب كويم) لا يكون كفالة ولو قال (اكر فلان تا آن وقت مال تر نكذارد من جواب كويم) او قال (تا نتواند كذاردن من جواب كويم) لا تصح الكفالة كذا في الفصول العمادية * ومن القاضي الامام زكن الاسلام على السفدي انه قال اذا قال (اكر من فلان كس را حاضر نتوانم كردن جواب آن مال بر من) هذا لا يكون كفالة وفي فتاوى النسفي انه من قال اخبره ان الدين الذي اك على فلان انا ادفعه اليك انا اسلمه اليك انا اقضيه لا يصير كفيلا ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام نحو قوله كفلت ضمانت علي الى وكان الشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي المرعيني يقول اذا اتى بهذه الالفاظ منجز لا يكون كفالة واذا اتى بها معلقا بان قال ان لم يؤد فلان مالك عليه فانا اؤدي فانا اؤدم يصير كفيلا كذا في المحيط * لوقال لا تقوم باعيانهم (هرجه شما را از فلان آيد بر من) الاشياء عليه بهذا الضمان لان قوله (از فلان آيد) لفظ مجمل كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر ابن سماعه من محمد رح رجل له على رجل مال فقال رجل للطالب ضمانت لك ما على فلان انا قبضه منه وايدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه ويدفعه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس وفيه رجل غصب من رجل الف درهم فقاتله المنصوب منه واراد ان ياخذها منه فقال رجل لا تقاتله فانا ضامن بها آخذها واودعها اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت ديننا كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان القاضي كذا في المحيط * ومن محمد رح في من ادعى على انسان انه غصب عبدا فقال رجل انا ضامن بالعبد الذي تدعى قال هو ضامن حتى ياتي بالعبد فيقيم البينة فان لم يات به واستحقه ببينة فهو ضامن بقيمته واودع من انه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله فانا ضامن بقيمته العبد فهو ضامن ياخذ به من ساعته ولا يحتاج الى الاثبات بالبينة كذا في الخلاصة *

الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال * الكفالة بالنفس جائزة لانه يقدر على تسليمه بطريقة بان يعلم الطالب مكانه فيحمله بينه وبينه هكذا في الهداية * او يوافقه اذ اعاده او يكرهه بالحضور الى مجلس الحاكم وان لم يقدر عليه استعان باموان القاضي كذا في التبیین * من اخذ من رجل

كفيلًا بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفيلًا آخر ففهما كفيلان كذا في الهداية * والمضمون بها احضار المكفول به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضاره ان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان احضره فيها وان ابى حبسه الحاكم كذا في الكافي * هذا اذا لم يظهر مجزؤه واما اذا ظهر مجزؤه فلا معنى لحبسه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فيلزمه ويطالبه ولا يحول بينه وبين اشغاله كذا في التبيين وان اضربه ما لزمته استوثق منه بكفيل كذا في النهر الفائق * ولا يحبس اول مرة انما يحبس بعد الدفع مرتين او ثلث مرات هذا اذا كان مقراب الكفالة اما اذا كان منكرا فقامت البينة عليه او حلفه القاضي فتكل يحبس في اول مرة كذا في الظهيرية * وهذا ظاهر الرواية هكذا في النهر الفائق * وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في مائة الحقوق كذا في الظهيرية * ولو غاب المكفول بنفسه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجيئه فلن مضت ولم يحضره يحبس كذا في الهداية * وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وان اختلفا فقال الكفيل لا احرف مكانه وقال الطالب تعرف ينظر فان كانت له خرجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول الكفيل وان اقام الطالب بينة انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واحضاره كذا في التبيين * ولو لحق المكفول به بدار الحرب مرتدا ينظر فان كان الكفيل قادرا على رده بان كان بيننا وبينهم مواعدة على ان من لحق بهم مرتدا يردونه البنا اذا طلبنا فيمهل الكفيل قدر ذهابه ومجيئه وان لم يكن قادرا على رده بان لم يتقدم مواعدة على الوجه الذي قلنا فالكفيل لا يؤاخذ به كذا في الذخيرة * وفي كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب ان يستوثق الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الآخر فيضيع حقه كذا في التبيين * وجازت الكفالة بالنفس في القصاص وحد القذف والسرقة عند ابي حنيفة رح ولكن لا يجبر بل اذا سمحت وطابت نفسه باعطاء الكفيل كذا في محيط السرخسي * واما الحدود الخمسة لله تعالى كحد الشرب والزنا وحد السرقة على قول بعضهم فلا يجوز الكفالة فيها وان طابت نفسه كذا في الكفاية * واذا لم يجبر على اعطاء الكفيل فامدعى لازمه الى ان يقوم القاضي من مجلسه فان جاء ببينة والاخلى صبيته كذا في المحيط * ذكر شمس الائمة السرخسي رح في ادب القاضي ان في دعوى جراحة الخطاء وقتل الخطاء وشيء من الجراحات التي لا قصاص فيه وكل شيء

وكل شيء يجب فيه التعزير يجبر المطلوب على اعطاء الكفيل فان هذه الامور ودعوى المال على السواء كذا في النهاية * ولا يحبس في الحدود والقصاص حتى يشهد شاهدان مستوران او شاهد مدل يعرفه القاضي بالعدالة كذا في الكافي * الكفالة بالمال جائزة معلوما كان المال او مجهولا بامر المكفول منه او بغير امره والطالب ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل كذا في السراجية * ولو طالب احدهما ان يطالب الآخر له ان يطالبهما كذا في الهداية *
 الفصل الثالث في البراءة من الكفالة * قال اصحابنا رح الكفالة بالنفس متى صححت فالبراءة منها انما تكون باحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب وامابا براء المكفول له اياه منها واما بموت المكفول منه كذا في المحيط * اذا حضره وسلمه في مكان يقدر المكفول له ان يخاصمه كمصر برى الكفيل من الكفالة كذا في الكافي * سواء قبله الطالب اولا كذا في فتح القدير * وان سلمه في برا وسواد لم يبرأ كذا في الكافي * ولو كفل به في مصر فسلم في مصر آخر برى عندا بيمينه رح وعندهما لا يبرأ كذا في الهداية * وقولهما اوجه كذا في فتح القدير * وهذا اذا لم يشترط التسليم في مصر كفل فيه وان شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشائخ فيه كذا في الكفاية * ولو كفل على ان يسلمه في مجلس القاضي وسلمه في السوق برى كذا في الكافي * قال الامام السرخسي المناخرون من مشائخنا قالوا هذا بناء على مادتهم في ذلك الوقت اما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع كذا في ضاية البيان شرح الهداية *
 وفي الكبرى وبه يفتى كذا في التاتارخانية * وان شرط على الكفيل ان يدفعه اليه عند الامير فدفعه اليه عند القاضي او شرط ان يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير وشرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برى كذا في فتاوى قاضي خان *
 سألت ابا حامد عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جالسا مع قومه في خانقاه فجاء الكفيل بالمكفول منه وسلم المكفول منه على الجماعة وقال له الكفيل هذا هو المكفول منه ولم يجلس المكفول منه بل مخرج الى باب آخر هل يكون هذا القدر تسليما قال نعم كذا في التاتارخانية * رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول به وشرط الكفيل في الكفالة انه برى من الكفالة اذا وافاه المسجد الا عظم فوافاه به في ذلك المكان يومئذ واشهد على ذلك وتغيب الطالب برى الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك

في الكفالة بالنفس وحدها ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يواف به غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه وشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يواف الطالب غدا في المسجد الا مظم فيقبضه منه فهو منه بري ثم التقيا بعد الغد فقال الكفيل قد تغيبت وقال الطالب فدوات لا يصدق احدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وان اقام كل واحد منهما البينة على الموافاة في المسجد ولم يشهدوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو اقام الكفيل البينة على الموافاة في المسجد ولم يقم الطالب ببينة بري الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافاة رجل كفل بنفس رجل والمكفول به مجبوس عند القاضى فدفع الكفيل الى الطالب في السجن بري الكفيل وان كفل بنفس رجل وهو مجبوس ثم اطلق ثم اعيد الى الحبس فدفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثانى بشىء من التجارة او غير هاصح الدفع وبرى الكفيل وان كان الحبس الثانى بشىء من امور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حبس المكفول بنفسه بدين او غيره يواخذه الكفيل هكذا اطلق في الاصل قالوا وهذا اذا كان محبوسا في مصر او خرافا اذا كان محبوسا في المصر الذى وقعت فيه الكفالة في سجن القاضى الذى تخاصم اليه لا يطالب بالتسليم ولكن القاضى يخرج من السجن حتى يجيب خصمه ثم يعيده الى السجن فاما اذا كان محبوسا في المصر الذى وقعت فيه الكفالة ولكن في سجن قاض آخر بان كان في المصر قاضيان او حبس في سجن الوالى فالقياس ان يواخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يواخذ به ويكون الحكم فيه كالحكم في ما اذا كان في سجن هذا القاضى كذا في الذخيرة * وفي المنتقى اذا كان المكفول بالنفس محبوسا في سجن قاض آخر في هذا المصر فالقاضى يامر الطالب ان يذهب الى القاضى الذى حبسه ويكون خصومه منده كذا في المحيط * اذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في السجن لا يبرأ قال مشائخنا هذا اذا كان محبوسا في سجن قاض آخر اذا كان محبوسا في سجن القاضى الذى وقعت الخصومة اليه فقد اختلفوا في ما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهم منهم على انه يبرأ وهو الصحيح وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان يبرأ اذا كان محبوسا في المصر الذى وقعت الكفالة فيه استحسنانا وان كان محبوسا في سجن قاض آخر وفي سجن الوالى وقالوا ايضا وهذا اذا كان محبوسا من جهة غير الطالب فاما اذا كان محبوسا من جهة الطالب يبرأ

بالتسليم في الحالين لامحالة وفي الفتاوى اذا سلمه في السجن بناء على طلب الطالب يبرأ هكذا في الذخيرة * ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوب ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفلت به وانت حبسته بدين فلان آخر عليه من محمد رح ان القاضي يأمر باحضار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى الحبس كذا في فتاوى قاضيهان * المكفول به محبوب بدين عليه فاخرجه القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل قد دفعته اليك فان قال ذلك قدام القاضي برى من الكفالة وان قال في غير مجلس القاضي وهو ممنوع منه مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال محمد رح اذا تكفل بنفس رجل وسلمه اليه في المجلس مع من احضره من الحبس في مجلس القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة فلم كان المكفول به محبوبا في الدم فلا سبيل على الكفيل بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم ان المكفول به غائب ببعض الامصار يأمر القاضي الطالب ان يأخذ منه كفيلا بنفسه ويخرجه من السجن حتى يجيء بالمكفول به وكذلك لو حبسه بدين عليه فسأل منه فلم يوجد له في هذا المصرمال وكان ماله بخراسان فانه يخرجه ويأمره ان يأخذ منه كفيلا بنفسه على قدر المسافة فيبيع ماله ويقضي دينه كذا في محيط السرخسي * من كفل بنفس آخر ولم يقتل اذا دفعت اليك فانا برى * فدفعه اليه فهو برى * كذا في الهداية * ثم لا يخلوا ما ان يسلم بعد طلب الطالب منه وقبله فان سلمه اليه بعد ما طلب منه يبرأ وان لم يقل سلمت اليك بحكم الكفالة وان سلمه من غير طالب الطالب لا يبرأ ما لم يقل سلمت اليك بجهة الكفالة كذا في محيط السرخسي * ولو سلم الكفيل المكفول منه الى الطالب فابى ان يقبله يجبر على القبول كذا في التبيين * لو كفل بنفسه الى شهر ثم دفعه اليه قبل الشهر برى وان ابى المكفول له ان يقبله كذا في الخلاصة * وبرى بتسليم المطلوب نفسه من كفالته وتسليم وكيل الكفيل ورسوله كذا في الكنز * وشرط براءة ان يقول كل واحد من هؤلاء سلمت اليك بحكم الكفالة كذا في التبيين * ثم ان محمد ارح شرط في هذه المسئلة التسليم من كفالة فلان قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة قال مشائخنا شرط التسليم من الكفالة شرط لازم فاما شرط التسليم من كفالة فلان فانما يحتاج اليه اذا كان بنفسه كفيلا ن كل واحد منهما بعقد على حدة فاما اذا كان بنفسه كفيل واحد فلا حاجة الى ذكر فلان كذا في المحيط * لو ان رجلا اجنبيا ليس بما مورس المكفول به الى الطالب وقال سلمت من الكفيل ان قبل الطالب برى

الكفيل وان سكت الطالب ولم يقل قبلت لا يبرأ الكفيل ولو اخذ القاضى من المدمى عليه او امين القاضى كفيلا بالنفس بطلب المدمى او بغير طلبه وسلم الكفيل الى القاضى برى وان سلمه الى الطالب لا يبرأ هذا اذا لم يصف القاضى او امينه الكفالة الى الطالب فان اضاف وقال له القاضى او امينه ان المدمى بطلب منك كفيلا بالنفس فاعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل الى القاضى او الى امينه لا يبرأ وان سلمه الى الطالب برى كذا في فتاوى قاضى خان * اذا وكل الطالب رجلا بان ياخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه فهذا على وجهين اما ان اضاف الوكيل الكفالة الى نفسه ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل وان اضاف الكفالة الى الموكل ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للموكل فان دفع الكفيل المطلوب الى الموكل برى في الوجهين جميعا استحسانا كذا في الذخيرة * اما اذا سلمه الى الوكيل فان اضاف الى نفسه برى وان اضاف الى الموكل لا كذا في التاتارخانية * لو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فاحضره اقدمهم برئوا جميعا وان كانت الكفالة متفرقة لم يبرأ الباقيون كذا في البدائع * واما اذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية * ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حرا او عبدا كذا في فتح القدير * وكذا اذا مات الكفيل كذا في الهداية * الكفيل بالنفس اذا اعطى الطالب كفيلا بنفسه فمات الاصيل برى الكفيلان وكذا الوما الكفيل الاول برى الكفيل الثاني كذا في فتاوى قاضى خان * رجل كفل بنفس رجل فمات الطالب فالكفالة بالنفس على حالها فبعد ذلك ان دفع الكفيل المكفول به الى وصى الميت برى من الكفالة سواء كان في التركة دين او لم يكن وان دفع الى وارث الميت ان كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستغرقا او لم يكن وان لم يكن في التركة دين يبرأ من حصة المدفوع اليه خاصة ولو كان في المال فضل على الدين وقد كان الميت اوصى بثلاث ماله فدفع الكفيل المكفول به الى الوارث او الى الموصى له او الى الغريم لا يبرأ ولو دفع الى هؤلاء الثلاثة هل يبرأ قال شمس الائمة السرخسى الاصح حندي انه لا يبرأ كذا في الظهيرية * فان ادى الوارث الدين والوصية جاز ذلك الدفع الى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط * رجل كفل لرجل بالف درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل من الكفالة ويبقى المال على المكفول منه على حاله وان كانت الكفالة بغير امره برى المطلوب

في
الطحاوي

المطلوب ايضا لانه لما مات الطالب صار ذلك المال ميراثا لورثته ولو ملك الكفيل المال في حال
الحياة بالقضاء او بالهبة يرجع على المكفول منه ان كانت الكفالة بامرء وان كانت بغير امرء
لا يرجع على المكفول منه وكذا اذا ملك الكفيل المال بالارث هذا اذا مات الطالب والكفيل
وارثه وان مات الطالب والمكفول منه وارثه برى الكفيل لان المطلوب وهو الاصيل ملك
ما في ذمته فبرأ وبراء الاصيل توجب براءة الكفيل فان كان للطالب ابن آخر مع المطلوب برى
الكفيل من حصة المطلوب وبقي عليه حصة الابن الآخر كذا في فتاوى قاضي خان * وبرى الكفيل
بإداء الاصيل وبإبراء الطالب الاصيل كذا في الكافي * ويشترط قبول الاصيل * وموته قبل القبول
والرد يقوم مقام القبول كذا في النهر الفائق * ولورده ارتد ودين الطالب على حاله واختلف
مشائخنا رح ان الدين هل يعود الى الكفيل ام لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود كذا
في شرح الطحاوي * ولو وهب الطالب المال من المطلوب فمات قبل الرد فهو برى وان
لم يمت فرد الهبة فرد صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله كذا في المحيط * ولو كان
الابراء والهبة بعد موته فقبل ورثته صح ولورده ورثته ارتد وبطل الابراء في قول ابي يوسف رح
لان الابراء بعد الموت ابراء للورثة وقال محمد رح لا يرتد بردهم كما لو ابراء في حال حياته
ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوي * ولو ابراء الكفيل صح الابراء قبل او لم يقبل
ولا يرجع على الاصيل ولو وهب الدين له او تصدق عليه يحتاج الى القبول فاذا قبل كان له
ان يرجع كذا في غاية البيان شرح الهداية * ففي الكفيل حكم ابرائه والهبة له مختلف ففي الابراء
لا يحتاج الى القبول وفي الهبة والصدقة يحتاج الى القبول وفي الاصيل اتفق حكم الابراء
والهبة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوي * ولو ابراء المريض
وارثه من الكفالة بالنفس جاز لان المريض مرض الموت بمنزلة الصحيح في ما لم يتعلق به حق الغرماء
والورثة وحقهم لا يتعلق بالكفالة بالنفس لانها ليست بمال ولهذا لو كان الكفيل بالنفس
اجنبيا فابراء المريض لم يعتبر من الثلث وكذلك لو كان الكفيل بالنفس غير وارث وعلى المريض
دين محيط فابراء الكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ولو ابراء الكفيل
برى هو الاصيل لو صالح الكفيل مما استوجب بالكفالة لا يبرأ الاصيل كذا في الكافي * لو صالح
الكفيل او الاصيل الطالب على خمسمائة من الالف التي عليه فاما ان يذكر في الصلح براءتهما

فيبرء ان جميعا او براءة الاصيل فكذلك الحكم اولم يشترط شيء فكذلك او شرط ان يبرأ الكفيل
لا غير فيبرأ هو وحده من خمسمائة والالف على الاصيل كذا في التبيين * فالطالب بالخيار
ان شاء اخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء اخذ من الكفيل خمسمائة ومن الاصيل خمسمائة
ويرجع الكفيل على الاصيل بما ادى ان اصطحا بامرء وان كان بغير امرء فلا كذا
في شرح الطحاوى * لو ان الكفيل احال المكفول له على رجل فقبل المكفول له والمحتال عليه
برئ الكفيل والمكفول منه كذا في السراج الوهاج * واذا كفل رجل بنفس رجل ثم اقر الطالب
انه لاحق له قبل المكفول به له ان ياخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ ولو اقر وقال لاحق قبل المكفول به
لا من جهته ولا من جهة غيره ولا بولاية ولا بوصاية ولا بوكالة برئ الكفيل من الكفالة كذا
في الخلاصة * ولو قال لاحق لي قبل الكفيل يبرأ الكفيل وصار المنفى بهذا الاقرار الحقوق
النا بته كلها للطالب قبل الكفيل كذا في الذخيرة * ضمن له الف على فلان فبرهن فلان انه كان
قضاء اياها قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل ولو برهن انه قضاء بعد ما يبرء ان كذا في
البحر الرائق * لو ابرأ الكفيل الاصيل قبل الاداء الى الطالب من الدين او هبة منه يجوز حتى
لو ادى الكفيل الى الطالب بعد ذلك لم يرجع به على الاصيل كذا ذكره الامام قاضيخان
والامام المحبوبي كذا في النهاية * قال محمد رحم في الاصل الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي
على المكفول بنفسه على ان يبرئه من الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البراءة كذا
في المحيط * لو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس اذا كان يدمي عليه حقا آخر كذا
في التاتارخانية * والكفيل بالنفس اذا صالح على مال لاسقاط الكفالة لا يصح اخذ المال وهل
تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط كذا في الفصول الامترو شنية * وبه يفتى كذا
في الذخيرة * ولو كان كفيلًا بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس برئ كذا
في الفصول الامترو شنية * ولو قال المكفول له للكفيل برئت التي من المال فهو اقرار منه بالبقاء
حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذا كفل بامرء ولو قال للكفيل ابرأتك فهو ابراء لا اقرار منه
بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل ان يرجع بالمال على الاصيل وان قال الطالب للكفيل
برئت ولم يقل التي فهو ابراء عند محمد رحم وعند ابي يوسف رحم هو اقرار بالقبض كذا في الكافي *
ونيل ابو حنيفة رحم مع ابي يوسف رحم في هذه المسئلة وهو مختار صا حب الهداية

وهو اقرب الاحتمالين فالمصير اليه اولى كذا في العناية * هذا كله اذا غاب الطالب اما اذا كان حاضرا يرجع اليه في البيان لانه هو المفضل كذا في الاختيار شرح المختار * ولا خلاف بينهم انه لو كتب في الصك برى الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقرا رابا لقبض كذا في النهر الفائق * ولو قال الطالب للكفيل انت في حل من المال فهو كقوله ابرأتك باجماع من الاثمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في البراءة بالبراءة دون البراءة بالقبض كذا ذكره المحبر بي كذا في معراج الدراية * لو كفل بالثمن فاستحق المبيع برى الكفيل وكذا لو رده بعيب بقضاء او بغير قضاء او بخيار رؤية او شرط ولو كفل المشتري بالثمن لغريم البائع ثم استحق المبيع برى الكفيل ولو رده بعيب بقضاء او بغيره لا كذا في البحر الرائق * لو ان رجلا تزوج امرأة وكفل بالمهر رجل من الزوج ثم سقط كل المهر بالفرقة الكائنة من قبلها قبل الدخول بها او سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول بها برى الكفيل من كل المهر في الفصل الاول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكما لبراءة الزوج ولو ان امرأة تزوجت نفسها من رجل على الف درهم وامرت زوجها حتى يضمنها لغريم او احواله بها عليه او كفل بها عنه ثم وقعت بينهما من جهتها فرقة قبل الدخول بها حتى سقط كل المهر فان الزوج لا يبرأ من الكفالة وان ا بقيت الكفالة حتى ادى الزوج رجع بما ادى على المرأة وكذلك لو طلقها الزوج قبل الدخول بها ضمن مثل ذلك الا انه يرجع عليها بقدر النص كذا في المحيط * ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط كذا في الهداية * وهذا هو الظاهر كذا في غاية البيان * ويرى انه يصح كذا في الهداية * وهذا الوجه كذا في فتح القدير * قيل في وجه اختلاف الروايتين ان عدم الجواز انما هو اذا كان الشرط شرطاً محضاً لا منفعة للطالب فيه اصلاً كقوله اذا جاء غدا ونحوه لانه غير متعارف بين الناس واما اذا كان بشرط فيه نفع للطالب وله تعامل فتعلق البراءة به صحيح كذا في العناية * ولا يجوز تعليق براءة الاصيل بالشرط فلو قال للمطلوب اذا جاء غدا انت برى من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسى * رجل له دين على رجل فقال الطالب للمطلوب ان لم اقبض مالي عليك حتى تموت فانت في حل فمات المطلوب كانت البراءة باطلة ولو قال الطالب ان مت انا فانت في حل فهو جائز لانها وصية كذا في فتاوى قاضى خان * ومن ابنى يوسف رح لو قال الطالب للمطلوب اذا خرج فلان من السجن او اذا قدم من سفرة فانت برى من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كفيلاً بالانف من المسجون جاز البراءة كذا

في محيط المرضي * رجل كفل من رجل بمال فقال الكفيل للمكفول له ان وافيتك بنفسه
 خدا فانا بريء من المال جازو بريء من المال لمكان التعامل كذا في فتاوى قاضي خان * روى
 هشام عن ابي يوسف رح اذا ضمن مهر امرأة ابنة علي انه ان مات الابن او امرأته قبل البناء
 فهو بريء الضمان لازم والشرط باطل كذا في الفصول العمادية * ولو قال الكفيل با لنفس
 انا بريء منتماراه الطالب اولقيه فهذا جائز ويبرأ اذا رآه الطالب اولقيه في موضع يقدر على طلب
 حقه فيه كذا في محيط السرخسي * وفي الجرد من ابي حنيفة رح اذا قال الرجل لغيره انا كفيل لك
 بنفس هذا اليوم فاذا مضى اليوم فانا بريء قال اذا مضى اليوم فقد بريء كذا في المحيط *
 كفل بمال علي رجل علي انه متى سلم نفس المطلوب الى الطالب فهو بريء من المال وان اخذ الطالب
 المال من الضامن قبل ان يدفع الضامن اليه نفس المطلوب رجع ثم ان الضامن جاء بنفس المطلوب
 ودفع الى الطالب رجع الضامن على الطالب بالمال الذي دفع اليه كذا في الذخيرة * الطالب اذا حلق
 براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو علي وجوه ثلثة في وجه يجوز البراءة وبطل الشرط نحو ان تكفل
 رجل بنفس رجل فابراه الطالب من الكفالة علي ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة
 وبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له علي مال ليبرئه من الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب
 المال علي الكفيل ولا يبرأ الكفيل من الكفالة في رواية الجامع واحدى روايتي الحوالة والكفالة
 وفي رواية اخرى يبرأ من الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذاك رجل كفل
 بنفس رجل وبما عليه من المال فشرط الطالب علي الكفيل ان يدفع المال الي الطالب ويبرأه
 من الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل
 بنفس رجل خاصة فشرط الطالب علي الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك علي المطلوب
 فانه يكون باطلا كذا في فتاوى قاضي خان * الفصل الرابع في الرجوع * رجل قال لغيره اكفل
 لغلان بالني درهم مني او قال انقد فلانا الف درهم مني او قال اضمن مني الف درهم او قال اضمن
 له الف الف التي علي او قال اقضه ماله علي او قال اقضه مني او قال اعطه الف الف التي له علي
 او قال اعطه مني الف درهم او قال اوفه مني او قال ادفع اليه الف الف التي له علي او قال ادفعه
 مني الف درهم ففعل الما مورفانه يرجع على الآمر في هذه المسائل بما دفع في رواية الاصل كذا
 في فتاوى قاضي خان

في فتاوى قاضي خان * كل موضع صحت الكفالة فيه لو أدى الكفيل ما كفل به من عنده رجع على المكفول منه ولا يرجع قبل الاداء واذا أدى المال من عنده رجع بما كفل ولا يرجع بما أدى حتى لو أدى الزيوف وقد كفل بالحياد يرجع بالحياد ولو أدى مكان الدنانير الدراهم وقد كفل بالدنانير أو شيئاً مما يكال أو يوزن على سبيل الصلح رجع بما كفل به كذا في المحيط * والرجوع على الأمر ما يكون إذا كان الأمر ممن يجوز إقراره على نفسه بالديون حتى أن المكفول منه إذا كان صبياً محجوراً أو امرأة رجلاً بان يكفل منه فكفل وأدى لا يرجع وكذا العبد المحجور إذا أمر رجلاً بان يكفل منه فكفل وأدى لا يرجع عليه إلا بعد العتق وإذا كفل من الصبي المأذون بأمرة وأدى كان له أن يرجع بذلك كذا في العناية * لو قال أدفع أو ضمن أو اكفل له ولم يقل مني أو له على فان كان خليطاً له بان كان يأخذ الرجل منه ويدأبته ويضع عنده المال أو يكون في ماله يرجع على الأمر والأمر فلا كذا في محيط السرخسي * ذكر في الأصل إذا أمر حر بفالة من الصيافة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يذكر قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع الصيرفي على الأمر في قول أبي حنيفة رح وإن لم يكن حريفاً له لا يرجع إلا أن يقول مني ذكر في الأصل رجل قال لغيره وليس بخليط له أدفع إلى فلان ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع إليه على وجه يجوز دفعه كذا في فتاوى قاضي خان * لو أن رجلاً كفل من رجل حاضر مائة درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قد رضيت بكفالتك إن كان رضاه قبل قبول المكفول له كان للكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول منه كما لو أمره قبل الكفالة أن يكفل عنه وإن كان رضاه بعد قبول المكفول له لا يكون للكفيل أن يرجع بما أدى على المكفول عنه ولا يكون لرضاه صبرة كذا في الذخيرة * كفل عبد من سيده فعتق فاداه أو كفل سيده عنه بأمرة فاداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر كذا في الكافي * إذا تزوج امرأة والمرأة ساكنة في منزله بعلمها فنزل بها وضمن عنها الأجر فاداه لا يرجع عليها سواء كان بأمرها أو بغير أمرها نظير هذا ما لو ضمن الأب المهر من الابن الصغير لا يرجع على الابن والرواية محفوظة في الأب إذا شرط وقت الضمان والاداء أنه إنما ضمن وأدى لم يرجع على الابن إن له أن يرجع على الابن ففي المرأة يجب أن يكون الجواب كذلك كذا في الذخيرة * ولو كفل للبائع بالثمن فوهب البائع الثمن من الكفيل فقبضه الكفيل من المشتري ثم وجد المشتري بالمبيع ميباً قال رده على البائع

كتاب الكفالة (٢٢٢) الباب الثاني * الفصل الرابع

ويرجع عليه بالنمن وليس لواحد منهما على الكفيل سبيل كذا في محيط السرخسى * ولوادى الكفيل الثياب في السلم رجع بقيمتها ولو شرط في السلم التسليم في المصرو به كفيل فسلم الكفيل المسلم فيه خارج المصربرضاء رب السلم يرجع على المسلم اليه في المصركذا في التاتارخانية نقلا من العنابية * في نواد رابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل ادهى على رجل الف درهم وضمنها رجل بامر المدعى عليه ودفعها الضامن الى المدعى ثم ان المدعى مع المدعى عليه تصاد قاعا انه لم يكن على شيء فادعى المدعى يدعى ما قبض الى المدعى عليه ثم الضامن يرجع بهامى المدعى عليه وفي المنتقى رجل له على رجل الف درهم فامر الطالب المطلوب ان يضمن عنه لرجل الفاحالة او الى اجل قال ابو يوسف رح ان كانت الالف التي للأمر على المأمور حالة وضمن المأمور عنه الف الى اجل فلا مران يرجع عليه بالالف حلت او لم تحل وان كانت الالف التي للأمر مؤجلة فضمن عنه الف مؤجلة الى مثل ذلك الاجل ثم حلت لم يكن له ان يأخذ بها وكذلك لو كانت له عنده ودیعة وامره ان يضمن لغريمه عنه الف ليس له ان يأخذ كذا في المحيط * قال محمد رح في الاصل المعبر اذا اخذ كفلا ببرد المستعارة او المصوب منه اذا اخذ كفلا ببرد المصوب ثم ان الكفيل حمل المكفول به الى المالك كان للكفيل الرجوع على المستعير والغاصب بقيمة الحمل وهو جرم مثل حمله وهذا استحسان ولو كان مكان الكفالة وكلة بان وكل المستعير والغاصب وكلاهما في ذلك في منزل المعير والمصوب منه او حيث وقع الغصب او العارية فهو جائز ايضا ولكن لا يجبر التوكيل على النقل بخلاف الكفيل فان الكفيل يجبر على النقل كذا في الذخيرة * روى ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله في رجل كفل بالف درهم من رجل بامر ثم ان الذي عليه الاصل اذاها به حضر من الكفيل ثم جحد الطالب ذلك وحلف فاخذ من الكفيل فالكفيل ان يرجع به على المكفول عنه ولو كان الكفيل هو الذي دفع بمحضر ممن عليه الاصل ثم جحد الطالب القبض وحلف واخذ المال من الكفيل فليس للكفيل ان يرجع بما ادى على الاصل كذا في المحيط * ولو ضمن الوصى دين المييت يرجع في تركته كذا في التاتارخانية نقلا من العنابية * رجل اشترى عبدا بالف درهم وكفل رجل بالنمن من المشتري فنقد الكفيل البائع الثمن وقبض المشتري العبد ثم فاب الكفل قبل ان يرجع على المشتري بما نقد عنه من الثمن ثم جاء مستحق فاستحق العبد من يد المشتري فاداه المشتري ان يرجع على البائع بالثمن لم يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل

ثم اذا حضر الكفيل كان للكفيل الخيار ان شاء رجع بمادى على البائع وان شاء رجع على المشتري
واذا اختار تضمين احدهما لا يكون له ان يضم الآخر فان ضمن البائع فليس للبائع ان يرجع
على المشتري وان كان الكفيل ضمن المشتري من الابتداء فللمشتري ان يرجع على البائع بمادفع
ولو كان الكفيل حين نقد الثمن رجع على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري
ان يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو لم يستحق العبد ولكن ظهر انه كان حرا او مكاتباً او مدبراً
او كان المشتري جارية وظهر انها كانت ام ولد له كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق
قال محمد ربح واذا اشترى الرجل من آخر عبداً بالف درهم وكفل بالثمن كفيل من المشتري
بامره ونقد الثمن وغاب فمات العبد في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري كان للمشتري ان يرجع
على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بالثمن اولا يرجع فللمشتري ان يرجع العبد ولكن
وجد المشتري به عيباً ورده بقضاء او بغير قضاء اورده بخيار رؤيته او بخيار شرط كان للمشتري
ان يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو ان رجلاً اشترى من رجل عبداً
بالف درهم وكفل رجل بالثمن من المشتري بامره ثم ان الكفيل صالح البائع من الاف على
خمسين ديناراً والكفيل يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل
فائب فالمشتري لا يرجع على البائع وان حضر الكفيل اتبع البائع بالدنانير ولو اراد الكفيل
ان يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما اذا ادى الكفيل الدرهم فان هناك للكفيل
ان يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح بيع بان باع الكفيل خمسين ديناراً من البائع
بالف ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح سواء و اراد محمد ربح بهذه النسوية بين البيع
والصلح التسوية فيما اذا استحق به العبد بعد افتراقهما فان هناك البيع يبطل كما ان الصلح يبطل
واما اذا استحققت الدرهم وهما في المجلس بعد فالبيع لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يستحق العبد
ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع خمسين ديناراً بالدرهم
وقبض البائع الدينار كان للمشتري ان يرجع على البائع بالدرهم ولا سبيل للكفيل على البائع
ولو كان مكان البيع صلح بان صالح الكفيل البائع من الدرهم على خمسين ديناراً ثم مات العبد
قبل التسليم الى المشتري فهو نظير مسألة البيع الا انه فرق ما بين الصلح والبيع ففي الصلح للبائع
العبد الخيار ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد الف درهم وفي البيع لا يتخير بل يرد الف درهم

لا صحالة ثم في مسئلة الصلح اذا اختار البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وان اختار رد الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع فلو كان الكفيل مأمورا من جهة المشتري بان يقضى البائع الثمن فباع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن او صالحه من الثمن على خمسين دينارا يجوز ولو كان الكفيل كفل من المشتري بغير امر المشتري ثم ان الكفيل باع من البائع خمسين دينارا بالثمن او صالحه من الثمن على خمسين دينارا فالبيع لا يجوز على كل حال واما الصلح ان صالح على ان يكون الثمن الذي للبائع على المشتري للمتبوع فالصلح باطل ايضا وان صالح بشرط براءة المشتري عن الثمن جاز الصلح وان اطلق الصلح اطلاقا ولم يشترط شيئا صح الصلح فلموات العبد قبل التسليم الى المشتري او استحق نفى ما اذا اطلق الصلح اطلاقا لسبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البائع ويتخير البائع بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير كذا في الذخيرة * ان قضى نائبة غيره بامره رجع عليه وان لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره كذا في معراج الدراية * قال شمس الائمة هذا اذا امر به لامن اكراه اما اذا كان مكرها في الامر فلا يعتبر امره في الرجوع كذا في العناية * ذكر في السير المسلم اذا كان اسيرا في يدا اهل الحرب فاشتره رجل منهم ان اشتراه بغير امره يكون متطوعا لا يرجع بذلك على الاسير فيحلى سبيله وان اشتراه بامره في القياس لا يرجع المأمور على الآمر وفي الاستحسان يرجع سواء امره الاسير ان يرجع بذلك عليه او لم يقل على ان يرجع بذلك على وهو كما لو قال الرجل لغيره انفق من مالك على عيالي او انفق في بناء داري فانفق المأمور كان له ان يرجع على الآمر بما انفق وكذا الاسير اذا امر رجلا ليدفع الفداء وياخذه منهم فهو بمنزلة ما لو امره بالشراء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تكاثر ابلابا بغير اعيانها محامل وزوامل واخذ بها كفيلا ثم غاب الجمال وحمل الكفيل يرجع على المكاري باجر مثله يوم ضمن وكذلك في الكفالة بالخيطة واذا احال الكفيل صاحب الحق بدينه وابراه صاحب الحق كان للمحيل وهو الكفيل ان يرجع على الذي عليه الاصل في قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة وزفر رح ليس له ان يرجع عليه رجل له على رجل الف درهم فامر رجلا حتى كفل بها عنه للطالب ثم قال من عليه الاصل لرجل اكفل بنفس هذا الكفيل ففعل ثم اخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل

بالنفس على الذي امره بذلك سبيل ولو كان امر رجلا حتى كفل من الكفيل بالمال ثم ان الطالب اخذ الكفيل الثاني واخذ منه المال كان له ان يرجع على الذي امره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى كذا في المحيط * رجل قال لاخر هب لفلان منى الف درهم فذهب المأمور كما امر كانت الهبة من الأمر ولا يرجع المأمور على الأمر ولا على القابض وللأمر ان يرجع في الهبة والدافع يكون متبرعا ولو قال هب لفلان الف درهم على انى ضامن ففعل جازت الهبة وبضمن الأمر للمأمور وللأمر ان يرجع في الهبة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال افرضه منى او امطه منى حيث يرجع وان لم يقل على انى ضامن ولو امطى غير ما امره لم يرجع كذا في التاتارخانية نا فلا من العتابة * ولو قال افرض فلانا الف درهم فافرضه لم بضمن الأمر شيئا سواء كان خليطا له او لم يكن ولو وهب رجل مالا لاجنبى ثم ان الموهوب له امر رجلا ليعرض الواهب من هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر الا اذا قال له الأمر في الأمر على ان ترجع بذلك على فحينئذ يرجع وكذا لو قال كفر من يمينى بطعامك او اذ زكوة مالي بمال نفسك او اجمع منى رجلا بكذا او اصدق منى عبدا من ظهاري كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال الرجل لغيره هب لي الفاعلى ان فلانا ضامن لها وفلان حاضر فقال نعم ثم وهبه المأمور الف درهم فالهبة من الضامن ويكون المال فرضا للدافع على الضامن كذا في الذخيرة * قال محمد ربح في الجامع رجل له مائة رجل الف درهم دين فامر الغريم رجلا ان يقضى صاحب المال ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فانا ارجع عليك فصدقه الغريم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئا فالقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع المأمور على الأمر بشيء وان صدقه الأمر وكذلك لو كفل رجل من رجل بمال فامر المكفول منه فقال الكفيل بعد ذلك قضيت صاحب المال ماله وصدقه المكفول منه بذلك وكذبه صاحب المال وحلف واخذ ماله من المكفول منه لم يرجع الكفيل على المكفول منه ولو ان الأمر جحد القضاء ايضا فاقام المأمور بينة انه قضاء صاحب المال رجع المأمور على الأمر وتقبل هذه البينة على الطالب ايضا وان كان الطالب غائبا ولو ان الأمر قال للمأمور ان فلانا منى الغنابعة عبيدك بها كان هذا جائزا فان باعه العبد بهائم اختلفا فقال صاحب المال باعني الا انى لم اقبض العبد حتى هلك في يده وقال الأمر والبائع لابل قبضته فالقول قول صاحب المال مع يمينه فاذا حلف ثبت هلاك البائع قبل القبض

وذلك بوجوب انفساخ العقد من الاصل فيبطل به حكم المقاصة وكان لصاحب المال ان يرجع على غريمه وهو الامر ولا يرجع المأمور على الامر وان صدقته وان جحد الامر قبض الطالب فاقام المأمور بينة على الامر على قبض الطالب قبلت بينته ويكون هذا قضاء على الغائب ولو كان الامر قال له صالح فلانا من الالف التي له على مبدك هذا فصالحه فقال الطالب ثم قبض فهذا والاول سواء الا ان صاحب العبد يرجع على الامر بقيمة العبد وفي فصل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط * واذا ادعى على رجل انه كفل بنفس رجل بالف درهم له عليه ان لم يواف به غدا وشهد بذلك شاهدان وشهدا ان المكفول به امر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول منه ينكران المال والامر فقضى القاضي بتلك الشهادة على الكفيل ولم يواف به غدا فآخذ بالمال واذا كان الكفيل يرجع بذلك على المكفول به وان كان في زعمه انه لا يرجع له على الاصيل وان لم يكن بينهما كفالة الا ان القاضي كذبه في ذلك كذا في الظهيرية * او دعه القا او مبدأ واذن المودع للمودع ان يقضى بالف الوديعه دينه او يصالح غريمه من دينه على العبد فقال فعلت وكذب به غريمه واخذ حقه من المديون بعد ما حلف ضمن المديون الوديعه ولو اذن رب العبد للغريم ان يبيعه بدينه فقال بعت وسلمت وكذب به رب الدين وحلف عليه فان المودع لا يرجع على المديون كذا في الكافي * واذا كان للرجل على رجل الف درهم فقال المديون للرجل ادفع الي هذا الرجل الف درهم ليقبضها من الالف التي له على اني ضامن لك فقال المأمور دعت وصدقته الامر بذلك وكذب الطالب كان القول قول الطالب ورجع المأمور على الامر بالالف ولو كان المديون قال له ادفع الي فلان الف درهم قضاء مما له على اني ضامن بما تدفع فقال المأمور دعت وصدقته الامر بذلك وكذب الطالب وحلف ورجع على الغريم بدينه ثم يرجع المأمور على الغريم ولو جحد الامر الطالب الدفع واقام المأمور بينة على الدفع والقضاء فان المأمور يرجع على الامر بما دفع ويرجع الطالب على الامر بدينه في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية يرى الامر من دين الطالب كذا في المحيط * الفصل الخامس في التعليق والتعجيل يصح تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال ما بايعت فلانا فعلى وما ذاب لك عليه فعلى وما قضيتك فلان فعلى ثم ان كان الشرط ملائما بان كان شرط الوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع اولا مكان الاستيفاء كقوله اذا قد مز يد وهو مكفول منها ولتعذرا الاستيفاء

قوله اذا غاب عن البلد يصح وان لم يكن ملائماً لقوله ان هبت الريح وان جاء المطر وان دخل زيد الدار لا يصح والكفالة مما يصح تعليقها بالشرط فلا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعناق كذا في الكافي * رجل قال لغيره اذ بيعت فلانا شيء فهو علي فباعه شيئاً ثم باعه شيئاً آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال الرجل لغيره بايع فلانا فما بايعت من شيء فهو علي فهذا جائز استحساناً فاذا باعه شيئاً بلى جنس باعه وبلى قدر باعه لزم الكفيل ذلك فان جحد الكفيل وقال لم تبع شيئاً وقال الطالب بعته متاعاً بالف درهم وقبضه مني وصدقه المكفول منه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا على وجهين الاول ان يكون المتاع الذي ادى الى انه باعه قائماً في يده او في يد المشتري وفي هذا القياس ان لا يلزم الكفيل شيء وهكذا روى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة رح وفي الاستحسان يلزمه ويثبت في حقه الوجه الثاني ان يكون المتاع هالكا وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء ما لم يقم الطالب البيعة على البيع قياساً واستحساناً ولو قال الكفيل بعته بخمسمائة وقال الطالب بعته بالف واقرا المكفول عنه بذلك فانه يواخذ الكفيل بالف درهم وهذا على جواب الاستحسان ولو قال ما بايعته اليوم فهو علي فباعه المبيعين اليوم ازم الكفيل المالا لان جميعاً وكذلك اذا قال كلما بعته ولو قال ان بعته متاعاً او اذ بيعته متاعاً فانما ضامن لثمنه فباعه متاعاً نصفين كل نصف بخمسمائة احدهما قبل الآخر لزم الكفيل الاول دون الثاني ولو قال ما بايعته من زطي فهو علي فباع نيا بيهوديا او كر حنطة لا يلزم الكفيل شيء كذا في المحيط * رجل قال لاخر بايع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو علي او قال ان هلك مبدك هذا فانما ضامن به لانصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان * لو قال ما بايع فلانا اليوم ببيع فهو علي فباعه غير واحد لا يلزم الكفيل شيء روى بشر عن ابي يوسف رح رجل قال لغيره بع خادمك هذا فلانا بالف درهم على اني ضامن لهذا الالف فباعه بالفين لم يضمن الكفيل الا الالف ولو باعه اياه بخمسمائة ضمن خمسمائة ولو باع نصفها بخمسمائة ضمن خمسمائة كذا في المحيط * وفي الفتاوى العنابية ولو قال ما دابنته فهو على القرض والمبايعة ولورجع من الضمان قبل المبايعة او نهاه عن المبايعة معه لم يضمن كذا في التاتارخانية * ولو قال ما اقرضته اليوم فهو علي فباعه متاعاً لا يلزم الكفيل ثمنه كذا في المحيط * ان قال تكفلت لك بما عليه فقامت البيعة بالف عليه ضمنه الكفيل وان لم تقم البيعة فالقول للكفيل مع يمينه في قدر ما اقر به فان اقر المكفول منه

بأكثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكافي * رجل كفل في صحته فقال ما اقربه فلان لفلان فهو علي ثم مرض الكفيل وعليه دين يحيط بماله فاقرا المكفول منه ان لفلان عليه الف درهم لزم المريض جميع ذلك في جميع ماله وكذا لو اقرا المكفول منه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل وبخاصة المكفول له غرماء الكفيل كذا في فتاوى قاضيهان * ان قال ما ذاب لك علي فلان فهو علي او ما ثبت او ما قضى عليه فاقرا المطلوب بمال لزم الكفيل الا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا ان يقضى القاضي ولو قال مالك او ما اقر لك به امس فقال المطلوب اقررت له بالف لم يلزم الكفيل فان قال ما اقرنا قري الحال يلزمه ولو قامت بينة انه اقره قبل الكفالة بالمال لم يلزمه لانه لم يقل ما كن اقر لك ولو ابى المطلوب اليمين فالزمه القاضي لم يلزم الكفيل كذا في فاية البيان شرح الهداية * رجل قال لآخر ما ذاب لك علي فلان فهو علي ورعى به الطالب فقال المطلوب للطالب علي الف وقال الطالب لي عليه الفادهم وقال الكفيل ما للطالب علي المطلوب شيء ذكر في الاصل ان القول قول المطلوب ويجب الالف على الكفيل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو كفل بامرء بما ذاب عليه فقضى عليه بعد موت الكفيل اخذ من تركته وضرب الطالب مع غرمائه ان كان الاصيل ميئا وما اخذ وارث الطالب من تركته الاصيل بضرب فيه الطالب بما بقي من دينه وان شاء الطالب ضرب في تركه الاصيل مع غرمائه ثم يرجع بما بقي في تركه الكفيل كذا في التاتارخانية نقلا عن العناية * ولو ان رجلا كفل عن رجل بالف درهم بامرء علي ان يعطيه المكفول عنه هذا العبد رهنا ولم يشترط ذلك على الطالب ثم ان المكفول عنه ابى ان يدفع العبد كان له ذلك ولا يتخير الكفيل بين ان يمضى في الكفالة وبين ان يفسخ وان ام يسلم له شرط لان هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول منه ولم يجرب بينه وبين الطالب فلو ثبت له الخيار اذا لم يسلم له شرط لثبت له هذا الخيار من جهة المكفول عنه والمكفول عنه ليس له هذا الخيار بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بان قال للطالب اكفل لك بهذا المال علي ان يعطيني المطلوب بهذا المال عبده هذا رهنا فكفل علي هذا الشرط فابى المطلوب ان يعطيه الرهن فان الكفيل يتخير بين ان يمضى في الكفالة وبين ان يفسخها لان هناك ثبت له الخيار من جانب الطالب وللطالب هذا الخيار فان لم يبرئه فبفسخ الكفالة وله ان لا يبرئه فيبقى الكفالة فجاز

كتاب الكفالة (٢٢١) الباب الثاني * الفصل الخامس

الكفالة فجاز ان يثبت للكفيل هذا الخيار ومن جهته وكذلك لو قال للطالب اكفل لك بهذا المال على ان يعطيني المطلوب عبده هذا رهنا فان لم يعطني فانا بريد من المال وكفل بهذا الشرط فابى المطلوب ان يعطيه الرهن فانه يبرأ من الكفالة اذا قال للمطلوب اكفل منك بهذا المال على ان تعطيني كفيلا لا يتخيرا لكفيل بين ان يمضي في الكفالة وبين ان يفسحها ولو شرط على الطالب انه ان لم يعطيني كفيلا بائنا لم يبرأ من الكفالة فلم يعطه كفيلا فهو بريد كذا في المحيط * قال محمد رح اذا كفل رجل من رجل بالف درهم على ان يعطيها اياه من وديعة المطلوب عبده فالضمان جائز ويجبر المودع على ايفاء الدين من الوديعة وهذا استحسان فان هلك الوديعة فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة * وكذلك لو ان صاحب الوديعة طلب من المودع ان يضمن الوديعة حتى يدفعها الى فلان قضاء بدينه هذا ففعل كان جائزا وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء وفي المنتقى لو ان هذا الضامن رد دراهم الوديعة على صاحبها او اخذها صاحبها منه فالمال على الضامن كذا في المحيط * ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيها اياه من ثمن هذه الدار فلم يبيعها لم يكن على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة * قال ولو ضمنها على ان يقضيها من ثمن هذه الدار فباع الدار بعد لم يلزمه المال ولم يجبر على بيع العبد في الضمان فان باع العبد بعد ذلك بدراهم جعلت عليه ان يقضيه من تلك الدراهم استحسان ذلك كذا في المحيط * ولو ضمن من رجل مالا على ان يعطيه من ثمن هذا العبد والعبد للكفيل فمات العبد قبل ان يبيعه بطل الضمان من الكفيل وان باع العبد بمائة درهم وهي قيمته والدين الف لم يلزمه من الضمان الا بقدر قيمة العبد وقال ابو يوسف رح اذا ضمن على ان يعطيه من ثمن هذا العبد وليس العبد له فالضمان باطل ولو ضمن على ان يعطيه من ثمن عبده ولا عبده فالضمان لازم كذا في الذخيرة * رجل ضمن لرجل مائة درهم على ان يعطيه نصفها ههنا ونصفها با لري ولم يوقت فله ان ياخذ حيث شاء وان كان المضمون شيئا له حمل وموثة ياخذ حيثما شرط وان قال لغيره ضمننت لك الف درهم على ان لا يؤديها اليك فهو باطل ولو قال على ان لا يؤديها اليك في حيوتى فهو جائز وبوخذا المال من ميراثه بعد موته كذا في المحيط * ولو كفل بنفسه على انه ضامن لما قضى عليه قاضي الكوفة وقضى عليه قاض غير قاضها يلزمه ولو قال ما وجب لك على فلان بحكم فلان الحكم فهو على فوجب عليه بحكم غيره لا يلزمه وهذا

اذا كان كلا القاضيين حنفى المذهب فما اذا كان المذکور حنفى المذهب نقضى به قاض
شفعى المذهب لا يؤخذ به وفي زماننا يجب ان يصح التعيين كذا في محيط السرخسى * رجل
ادمى على رجل انه فصبه ثوبا فاخذ من المدمى عليه كفيل بنفسه وقال للكفيل ان لم ترده على
فدا فعليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لابل عشرون درهما فسكت المكفول له
قال محمد ربح في قياس قول ابي حنيفة ربح وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضى خان *
رجل له على رجل مائة درهم فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة على انه ان لم يواف به
فدا فعليه المائة التى له عليه صحت الكفالتان ثم اذا لم يواف به فدا صير كفيل بالمائة ويبقى الكفالة
بالنفس على حالها فان ادى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ من الكفالة بالنفس كذا
في خزائن المفتين * لو كفل بنفس رجل وجاء آخر وكفل بنفس الكفيل على انه ان لم يواف
بنفس الكفيل في وقت كذا فمال الذى للطالب على المكفول به الاول عليه صحت الكفالتان
بلا خلاف اذا كفل بنفسه على انه ان لم يواف به فدا فالالف التى للطالب على المكفول به على
والطالب يدمى على المكفول به مائة دينار ولا يدمى عليه الدراهم فلم يواف به فدا لا يجب
على الكفيل شىء من المال كذا في النخيرة * وفي المنتقى اذا كفل رجل بنفس رجل على ان المكفول
بنفسه ان غاب عنه فالكفيل ضامن لما عليه فغاب المكفول بنفسه الى الكوفة ثم رجع ودفعه الكفيل
الى الطالب فمال على الكفيل كذا في المحيط * رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به
فدا فعليه ما ادمى الطالب عليه ولم يواف به الغد وادمى الطالب عليه الف درهم وصدقه المطلوب
وجعلها الكفيل كان القول قول الكفيل مع اليمين على العلم كذا في فتاوى قاضى خان * ولو اقام
الطالب البينة على ذلك او نكل الكفيل لزم الكفيل الف كذا في المحيط * ولو كفل بنفس رجل
على انه ان لم يواف به فدا فعليه من المال ما اقربه المطلوب ولم يواف به الغد وافر المطلوب ان له
عليه الف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر كذا في فتاوى قاضى خان * والفرق ان في مسألة الاقرار
الكفالة اضيفت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجه وهى جائزة للتعامل اما في مسألة الدموى
الكفالة اضيفت الى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه لان الدموى ان كانت سبب
الوجوب في حق المدمى ليست بسبب الوجوب في حق المدمى عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة
الى ما هو سبب الوجوب من وجه فيرد الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة

لوجعلناها مضافة الى مجرد الدعوى فجعلناها مضافة الى دعوى يثبتها الطالب بالحجة حتى يصير سببا للوجوب من كل وجه حتى لا يلغو هذه الاضافة اصلا كذا في الذخيرة * لو كفل رجل بنفسه رجل بان لم يواف به فدا فعليه ما عليه فلقي الرجل الطالب فخاصمه الطالب ولازمه فاما ان كان على الكفيل وان لازمه الى آخر اليوم لانه لم يوجد من الكفيل امانة به ولو قال الرجل للطالب قد دعت نفسي اليك من كفالة فلان برىء الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بالنفس بامر او بغير امره كذا في البدائع * اذا شرط في الكفالة ان لم اوافك به فدا فعلي مالك عليه من المال ولم يسم مقدار المال صحت الكفالة الثانية ايضا فاذا لم يواف به فدا ان توافقوا على مقدار من المال او قامت البينة لزوم الكفيل ذلك وان اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لانكاره الزيادة اذا شرط في الكفالة بالنفس ان لم اوافك به فدا فعلي مائة درهم ولم يقل فعلي المائة التي عليه فلم يواف به فدا ينظر ان اقر الكفيل ان له عليه مائة درهم وقد كفل منه بذلك يصير كفילה وهذا ظاهر وان قال الكفيل لم يكن للطالب عليه شيء وكان هذا منى اقرارا للطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي منه بذلك معلقا بعدم الموافقة فالقياس ان لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه اخذ محمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول وفي الاستحسان لزوم الكفيل المال وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر كذا في المحيط * اذا قال ان لم اواف به منى دما به فعلي الالف التي له عليه ثم ان الطالب دما به فدفعه اليه مكانه فهو برىء من المال قال شمس الائمة السرخسي رح معنى قوله دفعه اليه مكانه سلمه في المجلس الذي دما به وقال شيخ الاسلام معناه انه كما دما به اشتغل باحضاره وبما هو اسباب تسليمه حتى دفع اليه كذا في الذخيرة * رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مالك فهو علي فتقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزوم الكفيل استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال ان لم اوافك به فدا فعلي مائة درهم مولى المائة التي لك عليه فلم يواف به فدا فهذه المسئلة لا تنافي على قول محمد رح وانما تنافي على قولهما وقد اختلف المشايخ فيها على قولهما قال بعضهم لا يصير كفילה من غريم آخر ولا يلزمه المال اصلا وقال بعضهم يصير كفילה من غريم كذا في المحيط * اذا قال ان لم اوافك به فدا فامائة الدرهم التي لك علي فلان آخر علي فالكفالة الثانية جائزة بالاتفاق ان كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بان كان الدين

وجب عليهما بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل من صاحبه وان كان ذلك الرجل اجنبيا من المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح حتى لو لم يواف به خدا الزمه المال وعلي قول محمد رح الكفالة الثانية باطله بخلاف ما اذا قال ان لم اوافك به خدا فالمال الذي لك عليه علي فلان وفلان حاضر وتيل فانه يجوز اذا قال ان لم اوافك به خدا فعلي المائة درهم التي لك عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لمائة درهم فلو لم يواف به ما لا يلزمه المال بخلاف كذا في الذخيرة * اذا قال ان لم اوافك به خدا فالمال الذي لفلان علي فلان آخر علي لا تصح الكفالة الثانية اذا قال ان لم اوافك به خدا فالمال الذي لفلان آخر علي هذا المكفول به علي لا تصح الكفالة الثانية بخلاف هكذا ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام اذا قال ان لم اواف به خدا فانا كفيل بنفس فلان سمي رجلا آخر للطالب عليه حق فالكفالة الثانية جائزة حتى انه اذا لم يواف به خدا يصير كفيل بنفس الثاني كذا في المحيط * رجل كفل بنفس رجل علي انه ان لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فتغيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل ولم يدفعه الي الطالب واشهد علي ذلك فالمال لازم علي الكفيل وكذا لو شرط علي الكفيل مكانا فجاء الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فتغيب الطالب كان المال لازما علي الكفيل وعلي قول المناخرين من المشائخ وهو قول ابي يوسف رح اذا تغيب الطالب يرفع الكفيل الامر الي القاضي لينصب القاضي وكيفا للغائب ويسلم الكفيل الي الوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * في الجامع الصغير رجل لزم رجلا وادعي عليه مائة دينار اولم يدع المائة الدينار بل ادعي عليه حقا مطلقا او مالا مطلقا او دنانير مطلقة ولم يبين قدرها فقال رجل دعه وانا كفيل بنفسه فان لم اوافك به خدا فعلي مائة دينار ورضي به الطالب فلم يواف به خدا فعليه مائة دينار في الوجهين من ابي يوسف رح اذا ادعي صاحب الحق المائة الدينار وهو قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * واذا كفل بنفس فلان علي انه ان لم يواف به خدا فالمال الذي عليه للطالب عليه فمات المكفول به قبل مضي الغد ثم مضى الغد يصير كفيل بالمال فان مات الكفيل قبل مضي الاجل فان وافى ورثة الكفيل بالمكفول به الي الطالب قبل مضي الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه الي الطالب من جهة الكفالة قبل انقضاء

قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية * ان لم يوافق به حتى مضى الغد
لزم الكفيل المال كذا في الذخيرة * ولو كفل بنفس رجل لرجل على انه متى طال به بتسليمه
سلمه اليه فان لم يسلمه فعليه ماله عليه فمات المكفول بالنفس فطالب الكفيل المكفول له بالتسليم
حتى مجز من التسليم هل يلزمه المال قال رضى الله عنه كان والذى يقول لاروايه لهذه المسئلة
وينبغي ان لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلم يوجد الشرط فلم تنتجز الكفالة
بالمال كذا في الظهيرية * قال ابو حنيفة رح لو قال لرجل ان قتلك فلان فانا ضامن لديتك وقال المضمون له
قد رضيت فهو جائز ولو قال ان شحكت او قطع يدك او قتل صديقك او فصبك فانا ضامن لقيمته
ورضى المضمون له فهو جائز ولو قال من قتلك من الناس او من فصبك فانا ضامن لديتك
فهو باطل كذا في محيط السرخسى * ان كفل بنفس رجل على انه ان لم يوافق فدا فهو وكيل
بخصومته ضامن لما ذاب عليه ورضي به المطلوب فذلك جائز كله فان وافى به في الغد فهو برى
من ذلك كله وان لم يوافق به في الغد صار كفيلاً بالمال وكفيلاً بالخصومة فان سلم المكفول به
بعد ذلك برى من الكفالة بالنفس وهل يبرأ من الوكالة بالخصومة ومن الكفالة بالمال فلا شك انه
لو لم يشترط براءته منهما متى وافى به انه لا يبرأ وان اشترط براءته منهما يبرأ من الكفالة بالمال
ولا يبرأ من الوكالة بالخصومة ولو كفل بنفسه على انه ان لم يوافق به فدا ففلان رجل آخر وكيل
في خصومته فما قضى به عليه ففلان رجل آخر ضامن له ورضوانه فهذا جائز لانه اتحد الطالب
والمطلوب في الكفالتين اما اختلف الكفيل وذلك غير مانع ولو كفل بنفس رجل على انه
ان لم يوافق به فدا فهو وكيل في خصومته ورضى الطالب بذلك ولم يوافق به في الغد وهو وكيل
بالخصومة فان قضى عليه بشيء لا يلزم الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فللطالب ان لا يقبل
ذلك منه لانه متبرع في الاداء ومتى قبل منه لا يرجع على المطلوب بذلك ولو كفل بنفس رجل
الى اجل مسمى على انه ان لم يوافق به فهو ضامن لما ذاب عليه ووكيل في الخصومة
ورضى الطالب بذلك فاراد الطالب ان ياخذ الكفيل بالكفالة بالنفس قبل الاجل فليس له ذلك
وهذا على ظاهر الرواية وليس له ان يخاصمه قبل مضى الاجل ايضا ولو كفل رجل بنفس رجل
وجعله المكفول به وكفيلاً بالخصومة ضامناً لما ذاب عليه ورضى الكفيل بذلك ثم مات الكفيل
فلا خصومة بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد الطالب المكفول به وخاصمه الى القاضي

فما قضى له عليه بشىء كان في مال الكفيل ولكن لا بد من خصومة الطالب مع المطلوب في اثبات الطالب حقه بالحجة وقضاء القاضي بذلك ويكون بعد ذلك بالخيار ان شاء اتبع المطلوب وان شاء اتبع تركة الكفيل فان اختار اتباع المطلوب فادى المطلوب المال والمطلوب لا يرجع بمال من على احد وان اختار اتباع تركة الكفيل وادى وارجعوا بما ادوا على المطلوب كذا في المحيط *
 لو قال ان مجز غريمك من الاداء فهو على فالحجزي يظهر بالحس ان حبسه ولو لم يؤد لزم الكفيل كذا في الفصول العمادية * اذا قال المطلوب للطالب ان لم اوافك بنفسى فدا فعلى المال الذى تدعى فلم يوافق لا يلزمه شىء ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فان اخذ مالك فانا ضامن فسلكه فاخذ ماله كل الضمان صحيحا والمضمون منه مجهول ومع هذا جوز الضمان ولو قال له ان اكل ابنك سبع او اتلف مالك سبع فانا ضامن لا يصح كذا في الفصول الاسنروشنية * رجل كفل من رجل بدين على ان فلانا وفلانا يكفلان منه بكذا وكذا من هذا المال فابى الاخران ان يكفلا قال الفقيه ابو بكر البلخي الكفالة الاولى لازمة ولا خبر له في تركه الكفالة كذا في فتاوى قاضى خان * لو قال الطالب المطلوب احلى على فلان بمالى عليك على انك كذا لك ضامن ففعل فهو جائز وله ان ياخذ ايهما شاء وهذا بمنزلة الكفالة ولا يبرأ الاصيل لان الحوالة بشرط الضمان على الاصيل تنقلب كفالة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لاخر ضمنت لك مالك على فلان على ان احبلك به على فلان مرضى الطالب فان احواله الضامن على فلان فهو جائز وان ابى فلان ان يقبل الحوالة فالضامن ضامن على حاله ان شاء الطالب اخذه وان شاء اخذ الذى عليه الاصل ولو قال ضمنت لك مالك على فلان على ان احبلك بها على فلان الى شهر فهذا على ان يحيله بها على فلان متى شاء ويكون على المحتال عليه الى شهر كذا في المحيط * ويجوز تأجيلها الى اجل معلوم والجهالة اليسيرة فيها متحملة كذا في التبيين * وجميع الآجال في ذلك على احواء وهل يثبت الاجل ان كان من الآجال المتعارفة يثبت سواء كان اجلا يتوهم حله للحال او لا يتوهم كما لو كفل بنفس رجل الى ان يقدم المكفول له من سفره وان لم يكن من الآجال المتعارفة ان لم يتوهم حله للحال اصلا كما لو كفل الى القطاف او الى النير ورا الى الحصاد او الى الديار من جاز ويثبت الاجل وان كان يتوهم حله للحال لا يثبت الاجل كما لو كفل

بنفس فلان الى ان يهب الريح او الى ان يمطر السماء كذا في الظهيرية * قال محمد رح في الاصل اذا كفل رجل بنفس رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام وما اشبه ذلك فهو جائز واذا صححت الكفالة فانما يطالب الكفيل بعدمضي شهر ولا يطالب به في الحال في ظاهر الرواية من اصحابنا كذا في المحيط * وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغير وفيه يفتى كذا في التآريخانية * لو قال كفلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر بخلاف لو قال كفلت بنفس فلان شهرا او قال ثلاثة ايام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم هذا لو قال الى ثلاثة ايام سواء ومنهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ بمضي المدة واليه مال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رح كذا في الظهيرية والمحيط * روي من محمد رح في من قال لغيرة كفلت لك بما لك على فلان على انك متى طلبته فلي اجل شهر فهو جائز فمتى طلب منه فله اجل شهر فاذا مضى شهر كان له ان يأخذ متى شاء بالطلب الاول ولو شرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطالبه متى شاء بالطلب الاول كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى رجل كفل بنفس رجل على انه كلما طالبه منه فله اجل شهر فمتى طلب منه فله اجل شهر من يوم طلبه واذا مضى شهر من ذلك الوقت فله ان يأخذ متى شاء بالطلب الاول ولا يكون له بالطلب الثاني اجل شهر آخر واذا دفعه اليه ان قال حين دفعه اليه برئت اليك منه فهو بريء منه في ما يستقبل ولو دفعه ولم يبرأ منه فله ان يطالبه منه ثانيا ولا يكون ذلك براءة له في ما يستقبل فاذا دفع اليه مرة ولم يبرأ فطالبه بعد ذلك فللكفيل اجل شهر آخر ايضا من يوم طلبه منه كذا في الذخيرة * ولو كان له دين مؤجل على آخر فآخذ منه كفيلا ثبت على الكفيل مؤجلا ولو كان الدين عليه حالا وكفل به رجل مؤجلا صححت الكفالة وتأخر منهما جميعا الا ان يشترط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا يتأخر الدين حينئذ من الاصيل كذا في خزائن المفتين * اذا تكفل من رجل بالف مؤجلة مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثته على المكفول منه الا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل الدين في حقه ويبقى مؤجلا في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول له متاعه الكفيل دون ورثته الاصيل ينتظر حتى يحل الاجل كذا في السراج الوهاج * واذا كان لرجل على رجل الف درهم حالة من ثمن بيع فكفل بها رجل الى سنة فهذا على وجهين ان اضاف

الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجلني يثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يصفه
 الاجل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضى به الطالب يثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل
 جميعا واذا كان للرجل على رجل الف درهم موجد فكفل بها كفيل الى اجل مسمى ذلك
 الاجل او دونه او اكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل الذي مسمى ولو كان المال
 حالا على الاصيل فاخر الكفيل المكفول منه الى اجل صحح التأخير في حق الكفيل والمكفول منه
 ولا يصح في حق الطالب وان اخر الطالب المطلوب الى اجل صحح التأخير في حق المطلوب
 والكفيل جميعا واذا اقر الكفيل الى اجل صحح التأخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط *
 ولورد الكفيل التأخير ارتد كذا في خزائنه المفتين * فان أدى الكفيل في ما اذا اقر الطالب الكفيل
 خاصة قبل مضي الاجل لا يرجع على الاصيل ما لم يمض الاجل كذا ذكر في مائة الروايات
 كذا في المحيط * ذكر في المبسوط واذا كان المال من ثمن بيع او غصب وبه كفيل فاخر الطالب
 من الاصيل الى سنة فابى ان يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا في النهاية *
 واذا كفل بالمال رجل فكفل من الكفيل رجل آخر ثم الطالب اقر المال من الاصيل كان ذلك
 تأخيرا من الكفيل ولو اقره من الكفيل الاول فهو تأخير من الكفيل الآخر والمال على الاصيل
 حال كذا في المحيط * ولو كفل رجل من رجل بالف درهم الى سنة ثم ان الكفيل باع الطالب بها
 عبدا قبل الاجل وسلمه اليه ثم استحق العبد فالمال على الكفيل اذا اجله وكذا لورد المشتري
 بعيب بقضاء وان كان الرد بعيب بغير قضاء او تقايلا البيع لا يعود الاجل ولولم يبعه الكفيل عبدا
 ولكن قضاها ومجملها فوجدها ستوتة فردها كان المال على الكفيل الى اجله وكذلك لو وجدها
 زيوفا او نبهجة وردوها بقضاء او بغير قضاء وان كان حين اعطاه المال اعلمه انها زيوف وقبض
 مع ذلك فهو جائز كذا في الذخيرة * واذا كفل الرجل بمال وباع الاصيل من الطالب عبدا
 بذلك المال وسلمه اليه حتى برى الكفيل من الكفالة حكما يبراءة الاصيل ثم استحق العبد
 من يد الطالب او رده الطالب بالعيب بقضاء القاضي ما دام المال الى الكفيل ولورده بغير قضاء
 لا يعود المال على الكفيل كذا في المحيط * واذا كفل بالقرض مؤجلا الى اجل مسمى فالكفالة
 جائزة والمال على الكفيل الى الاجل الذي سماه وعلى الاصيل حال كذا في الذخيرة *
 واذا اقر

وَإِذَا أَخَّرَ الْكَفِيلُ وَالْأَصِيلُ شَهْرًا ثُمَّ أَخَّرَهُ مِنْهُ دَخَلَ الشَّهْرُ فِي السَّنَةِ وَالْأَجَالُ إِذَا اجْتَمَعَتْ انْقَضَتْ بِمُدَّةٍ وَاحِدَةٍ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي إِقْرَارِ الْأَصِيلِ فِي بَابِ الْخِيَارِ فِي الْكِفَالَةِ وَالْإِقْرَارِ بِالْأَدْيَانِ شَرْطَ الْخِيَارِ فِي الْكِفَالَةِ صَحِيحٌ صَوْرَةٌ مَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ إِذَا إِقْرَارَ الرَّجُلُ أَنَّهُ كَفَلَ لِفُلَانٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ عَلَى أَنَّهُ بِالْحَيَاةِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَنَّ صَدَقَةَ الطَّالِبِ يَثْبُتَ الْخِيَارُ وَإِنْ جَعَلَ الطَّالِبُ لَا يَثْبُتَ الْخِيَارُ مَا لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي الدَّعْوَى وَالْخَصُومَةِ * رَجُلٌ كَفَلَ مِنْ رَجُلٍ بِأَلْفٍ ثُمَّ أَدَّى الْكَفِيلُ أَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي كَفَلَ بِهَا قَمَارًا وَثَمَنَ خَمْرٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ وَاجِبًا لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَلَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَكْفُولِ لَهُ بِذَلِكَ وَالْمَكْفُولُ لَهُ بِجَمْعٍ لَا يَقْبَلُ بَيِّنَتَهُ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ الطَّالِبُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * وَلَوْ أَقَامَ الْكَفِيلُ الْبَيِّنَةَ عَلَى إِقْرَارِ الطَّالِبِ بِذَلِكَ لَا تَسْمَعُ الْبَيِّنَةُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ كَانَ الْكَفِيلُ أَدَّى الْمَالَ إِلَى الطَّالِبِ وَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَى الْمَكْفُولِ مِنْهُ وَالطَّالِبُ غَائِبٌ فَقَالَ الْمَكْفُولُ مِنْهُ كَانَ الْمَالَ قَمَارًا أَوْ ثَمَنَ مَبْنِيٍّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَأَرَادَ أَنْ يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْكَفِيلِ لَا يَقْبَلُ بَيِّنَتَهُ وَيُؤْمَرُ بِإِدَاءِ الْمَالَ إِلَى الْكَفِيلِ وَيُقَالُ لَهُ أَطْلُبْ خَصْمَكَ وَخَاصِمَهُ فَإِنْ حَضَرَ الطَّالِبُ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ مِنَ الْكَفِيلِ فَأَقْرَأَ الطَّالِبَ مِنْهُ الْقَاضِي أَنَّ الْمَالَ كَانَ ثَمَنَ خَمْرٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بِرِجْئِ الْأَصِيلِ وَالْكَفِيلِ جَمِيعًا فَلَوْ أَنَّ الْقَاضِي أَبْرَأَ الْكَفِيلَ ثُمَّ حَضَرَ الْمَكْفُولُ مِنْهُ فَأَقْرَأَ الْمَالَ مِنْ قَرْضٍ أَوْ ثَمَنٍ بِبَيْعٍ وَصَدَقَةَ الطَّالِبِ لَزِمَهُ الْمَالَ وَلَا يَصْدُقَانِ عَلَى الْكَفِيلِ وَالْحَوَالَةِ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْكِفَالَةِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ * ثَلَاثَةُ نَفَرٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى رَجُلٍ أَلْفٍ غَيْرَ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُمْ فَشَهِدَا أَنَّ مِنْهُمَا لِلثَّلَاثِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ كَفَلَ بِنَفْسِ الْمَطْلُوبِ تَقْبِلُ وَإِنْ كَانَ الدِّينُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا لَا تَقْبِلُ شَهَادَتَهُمَا كَذَا فِي الْكَافِي * إِذَا أَدَّى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ كِفَالَةَ بِنَفْسِ أَوْ مَالٍ وَجَاءَ بَشَاهِدَيْنِ شَهِدَا وَاخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ أَوْ فِي الْمَكَانِ فَالْقَاضِي يَقْبِلُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ وَإِنْ اتَّفَقَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَاخْتَلَفَا فِي الْأَجْلِ وَكَانَتْ الدَّعْوَى فِي الْكِفَالَةِ بِالْمَالِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا كَفَلَ بِهِ إِلَى شَهْرٍ وَقَالَ الْآخَرُ إِلَى شَهْرَيْنِ فَإِنْ كَانَ الدَّعْوَى يَدْمَى أَقْرَبَ الْأَجَلَيْنِ فَالْقَاضِي يَقْبِلُ شَهَادَتَهُمَا وَإِنْ كَانَ يَدْمَى أَبْعَدَ الْأَجَلَيْنِ لَا يَقْبِلُ شَهَادَتَهُمَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَإِذَا شَهِدَ الشَّاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ كَفَلَ بِهَذَا مِنْ فُلَانٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ غَيْرَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَالَ إِلَى سَنَةٍ وَقَالَ الْآخَرُ إِلَى حَالَةٍ وَالطَّالِبُ يَدْمَى أَنَّهَا حَالَةٌ وَجَعَلَ الْكَفِيلُ الْكِفَالَةَ أَوْ أَقْرَبَهَا وَأَدَّى الْأَجَلَ فَا لِمَالٍ عَلَيْهِ حَالٌ فِي الْوَجْهَيْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ الْمُفْتِينَ * وَأَنْ كَانَتْ الدَّعْوَى

في الكفالة بالنفس فشهدا أحدهما باجل شهر والآخر باجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل ايضا ان كان المدعى يدعى اقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يدعى ا بعد الاجلين لا تقبل وذكر شمس الاثمة السرخسي في شرحه من غير تفصيل ان هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * واذا شهد شاهد على الكفالة معاينة وشهد الآخر على اقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما واذا شهد شاهدان على الكفالة بالف درهم واختلفا في اللفظ فقال احدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها او قال احدهما انه قال هي التي وقال الآخر انه هي على فالشهادة جائزة كذا في الظهيرية * اذا ادعى على رجل مالا معينا بسبب كفالته له من رجل ولم يبين نسب المكفول منه هل يصح دعوته حكى فتوى شمس الاثمة الا وزجندى رح انه لا يصح الدعوى وهكذا كان يفتى ظهير الدين المرغيناني وذكر محمد رح في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل لا نعرفه باسمه ولكننا نعرفه بوجهه فهو جائز ويؤخذ به الكفيل وكذلك اذا قال لا نعرفه بوجهه ايضا يواخذ الكفيل ويقال للكفيل بين فان اتى الكفيل رجلا وقال المكفول به هذا وصدقه الطالب في ذلك فيها ونعمت ولم يكن عليه يمين وان كذبه يعتبر فيه الدعوى والانكار فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى الكفالة لا يشترط تسمية المكفول منه وذكر نسبه وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلا لان وضع هذه المسئلة ان الكفالة وقعت من شخص معين الا ان الشهود لا يعرفونه ولا يذكرون نسبه فتكون هذه الكفالة واقعة من شخص معلوم في نفسه وموضوع ما حكى عن شمس الاسلام ان المدعى قال ان هذا الرجل كفل من رجل فتكون الكفالة من شخص مجهول في نفسه فلا تصح كذا في النخبة * واذا شهد شاهدان على رجل بالكفالة بالنفس غير ان احدهما قال المكفول به زيد وقال الآخر المكفول به عمرو لا تقبل الشهادة ادعى الطالب كفالة احدهما او كفالتهم واذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفس رجلين واقام الشاهدان فشهدا على كفالة احدهما واختلفا في الآخر فشهدا احدهما على كفالته وسكت الآخر فيه فقال لا ندري اهوام غيره فان الكفيل يؤخذ بكفالة الذي اجمعا على كفالته ولا يقضى بكفالة الآخر واذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لابيهمما ولفلان بنفس فلان كانت الشهادة باطلة لانهما شهدا بلفظ واحد وقد بطلت بشهادتهما في حق ابيهما فبطل في حق الآخر ايضا واذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لفلان بنفس فلان على انه

ان لم يوافق به ضد فعله ما عليه وهو الف درهم فالشهادة جائزة فان شهد له شاهدان بالايفاء في ذلك اليوم فهو برى عن الكفالة وان اختلفا في المال فشهدا احدهما بالف درهم وشهد الآخر بخمسمائة واتفقا على الكفالة بالنفس فالقاضي يقضي بالكفالة بالنفس لانهما لم يختلفا فيها وفي الكفالة بالمال اختلفا واختلاف الشاهدين في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة عندا بيمينه روح سواء ادعى الطالب اقل المالين او اكثرهما فان اختلف الشاهدان بالمال فشهد احدهما بدرهم وشهدا الآخر بدنانير لم يجز شهادتهما في شيء من ذلك ادعى الطالب احدا الصنفين او جميعا وان اتفقا في المال انه الف درهم الا انهما اختلفا فقال احدهما عرض وقال الآخر ثمن مبيع وادعى المدعي انه ثمن مبيع فانه لا يقضى له بشيء الا ان يوفق ويقول كان لي عليه من ثمن بيع الا انه اقرب بين يدي شاهد آخر انه من قرض هذا اذا ادعى المدعي احدا الصنفين وان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وتضي له بالف درهم ولو كان الشاهدان كفيلين بالمال من صاحب الاقل لم يجز شهادتهما كذا في المحيط * هشام قال سالت محمد ارح من رجل ادعى على رجل انه كفل بنفسه فلان فانكره فانام المدعى بينة على الكفيل انه كفل له بنفسه والزمه الكفالة ثم ان الكفيل اقام بينة انه كفل بنفسه بامره قال لا قبل بينته كذا في الظهيرية * قال محمد ارح في الجامع رجل ضمن من رجل بما قضى له عليه ثم فاب المكفول به فاقام الطالب بينة على الكفيل ان له على الغائب الف درهم فانه لا يقضى له بذلك لاعلى الكفيل ولا على الاصيل لانه ادعى كفالة غير لازمة لان لزومه معلق بالقضاء على الاصيل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب اني قدمت المطلوب الى فلان القاضي واقمت عليه البينة بالف درهم بعد الكفالة وقضى لي عليه بذلك وانكر الكفيل فاقام الطالب البينة عليه بذلك قضى القاضي عليه بالالف كذا في الذخيرة * ولو برهن رجل على رجل ان له على فلان الغائب الف درهم وان هذا كفيل له منه بامره يقضى القاضي بالمال على الكفيل والمكفول منه وثبت امره فيرجع الكفيل بما ادعى على الامر وان ادعى الكفالة بغير امره قضى القاضي بالمال على الكفيل دون الاصيل ولو قال كفلت لي من فلان كل مالي عليه وانه كان عليه الف درهم وبرهن على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب ادعى الامرا ولا الا انه اذا كان بامر يرجع والا كذا في الكافي * اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة

وقالا لانعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن اشهدنا فلان وفلان ماى شهادتهما ان فلان بن فلان الفلانى
كفل لهذا الرجل بنفس فلان بن فلان الفلانى قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدي عليه
الكفالة انه فلان بن فلان بن فلان فواخذ به وان انكر يحتاج المدي الى شهود ويشهدون
ان المدي عليه فلان بن فلان الفلانى كذا في المحيط * الباب الرابع في كفالة الرجلين *
رجلان عليهما الف درهم لرجل ثمن متاع او قرض وكفل كل واحد منهما من صاحبه فما ادنى
احدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف فان زاد المؤدى على
النصف رجع بالزيادة كذا في الكافي * ولو قال هذا ما كفلت من صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز
المؤدى حصته كذا في المحيط * اذا كان ماى رجل الف فتكفل رجل من الالف كله ثم جاء آخر
فتكفل من جميع الالف ايضا ثم تكفل كل واحد من الكفيلين من الآخر بجميع الالف فما اذا
احدهما وقع شائعا منهما فيرجع على شريكه بنصفه كذا في شرح النافع * ثم يرجعان على الاصيل
ان شاء رجع بالجميع على المكفول منه فاذا ابرأ رب المال احدهما اخذ الآخر بالجميع كذا
في الهداية * واذا وجب على رجلين الف درهم بالشراء فكفل احدهما من صاحبه ولم يكفل الآخر عنه
فادى الكفيل شيئا وقال هذا مما كفلت به من صاحبي قبل قوله رجلا ان اشترى من رجل عبدا
بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم ان البائع اخرا على احد المشتريين
خاصة ثم ان هذا الذى اخرا منه ادنى نصف المال وقال هذا مما كفلت به من صاحبي قبل قوله
رجل له على رجل الف درهم من قرض اقرضه او من ثمن مبيع باعه وكفل له رجل بنصف المال
وكفل رجل آخر بنصف الآخر كفالتين متفرقتين او كفالة واحدة فادى الاصيل خمسمائة
ولم يقل شيئا كان المؤدى منهما ولو قال هذا مما كفل فلان فهو على ما قال وكذلك اذا كان الالف
متفرقا على الاصيل بان كان من قرضين او بيعين او كانا مالين وجبا بسببين * مختلفين بان كان
احدهما من قرض والاخر من ثمن مبيع وكفل احد الكفيلين باحد المالين وكفل الكفيل الآخر
بالمال الآخر فادى الاصيل خمسمائة وقال هي من التى كفل بها فلان وفلان فهو على ما قال
واذا كان باحدى الخمسمائتين كفيل فادى الاصيل خمسمائة وقال ادبتها من الكفالة قبل قوله
كذا في المحيط * اذا وجب عليه الالف من بيع ثم ان صاحب المال جعل نصف المال الى سنة

او وجب نصف الالف من الابداء حالاً ووجب النصف الآخر من الابداء مؤجلاً الى سنة وكفل بكل نصف كفيل على حدة ثم ان الاصيل ادى خمسمائة ولم يقل شيئاً فهو من الكفيل الذي كفل من الحال كذا في الذخيرة * واذا قال هي من الكفيل الذي كفل بما مؤجل قبل قوله كذا في المحيط * اذا كفل رجلان من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه على ان المال على احدهما الى سنة وعلى الآخر الى سنتين فهو جائز فان حل على صاحب السنة فاداه رجع به على الاصيل ولا يرجع به على الكفيل الاخر كذا في المحيط * المتفان اذا افترقا فلاصحاب الديون ان يأخذوا ايها شأوا بجميع الدين ولا يرجع احدهما على صاحبه حتى يؤدي اكثر من النصف فيرجع بالزيادة المكنان كتابة واحدة اذا كفل كل واحد منهما من صاحبه القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح ثم لو ادى احدهما شيئاً رجع على صاحبه بنصفه وان لم يؤد شيئاً حتى امتق المولى احدهما جاز العتق وبرى من النصف والمولى ان يأخذ حصته الذي لم يعتق ايها شاء فان اخذ الذي امتق رجع على صاحبه وان اخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشيء كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * كفل ثلاثة من رجل بالف درهم فادى احدهم برئوا جميعاً ولم يرجع احدهم على صاحبه بشيء ولو كان كل واحد كفلاً من صاحبه فاداهما احدهم رجع المودي عليهما بالثلثين ولصاحب المال ان يطالب بكل واحد منهم بالف هذا اذا ظفر بالكفيلين فان ظفر باحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث فان ظفرا بالغائب رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعاً على الاصيل بالالف فان ظفر بالاصيل قبل ان يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الالف قال ابو يوسف رح اذا اقر رجلان لرجل الف درهم على ان يأخذ بهذا المال ايها شاء فهذا بمنزلة كفالة كل واحد منهما من صاحبه بامره كذا في محيط السرخسي * الباب الخامس في كفالة العبد والذمي * لا تجوز كفالة العبد بالنفس والمال بغير اذن المولى الا ان يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي * والاذن بالتجارة لا يكون اذا نال بالكفالة كذا في الذخيرة * اذا اذن المولى في الكفالة فكفل من المولى او من اجنبي بمال صح الكفالة سواء كان العبد تاجراً او كان محجوراً عليه اذا لم يكن عليه دين وكذلك الاثمة والمدبرة وام الولد كذا في المحيط * ويباع رقبته بالكفالة بالدين الا ان يفديه المولى كذا في البدائع * وان كان على العبد دين وتمكفله من المولى او من اجنبي بمال باذن

المولى لا يلزمه شيء مادام رقيقا فاذا اعتق لزمه ذلك كذا في المحيط * أما كفالة المولى من العبد
تصح سواء كانت الكفالة بالنفس او بالمال وسواء كان على العبد دين او لم يكن كذا في النهاية *
ولا يجوز كفالة المكاتب من الاجنبي سواء ذن له المولى او لم يذن لكنه ينقذ حتى يطالب
بعد العتاق ولو كفل المكاتب من المولى جاز كذا في البدائع * من ضمن من عبد ما لا يؤخذ به
بعد عتقه فان اقر باستهلاك مال وكذبه سيده او اقرضه سيده او باعه وهو محجور ولم يسم حالا
او غير حال يؤخذ به الكفيل حالا كذا في الكافي * وكذا اذا اودعه شيئا فاستهلكه او وطئ امرأة
بشبهة بغير اذن المولى فانه لا يؤاخذ به في الحال واذا ضمنه انسان ولم يبين انه حال ولا غيره
كان على الكفيل حالا كذا في البحر الرائق * ثم اذا ادعى منه يرجع به بعد العتق ان كان بامر
كذا في التبيين * قال محمد بن روح في الجامع الصغير ادعى على عبد رجل دينا وكفل رجل بنفس
العبد ثم مات العبد برئ الكفيل كذا في الذخيرة * وان ادعى على ذي اليد رقبة العبد
فكفل بنفس العبد رجل ثم مات العبد فانما المدمى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته واوثبت
ملك المدمى باقرار ذي اليد او بنكوله من الحلف وقدمات العبد في يد ذي اليد قضى بقيمة
العبد على المدمى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء مما يلزم على الاصيل الا اذا اقر الكفيل
بما اقر به الاصيل وذكر الامام التمر تاشي ولا يصدق ذو اليد في موت العبد ويحبس هو والكفيل
فان طال الحبس ضمن القيمة كذا في النهاية * يجب ان يعلم بان اهل الذمة واهل الاسلام
في حكم الكفالة على السواء الا في الخمر والحنزير فان اكلن للذمي خمر على ذمي من فرض
او فصب فكفل به ذمي جاز فان اسلم احدهم فهذا على وجوه اما ان اسلم الطالب ففي
هذا الوجه برئ الكفيل من الخمر ومن قيمتها عندهم جميعا واما ان اسلم المطلوب ففي هذا الوجه
يبرأ من الخمر ومن قيمتها ويبرأ الكفيل ببراءته وهذا قول ابي يوسف رح وهو رواية من ابي حنيفة رح
وروي زفر من ابي حنيفة رح ان على المطلوب قيمة الخمر والكفيل على كفالته وهو قول محمد بن
واما ان اسلم الكفيل خاصة ففي هذا الوجه يسقط الخمر اصلا من الكفيل لا الى بدل في قول
ابي حنيفة رح آخر وهو قول ابي يوسف رح وعند محمد بن الطالب بالخيار ان شاء رجع على الكفيل
بقيمة الخمر وان شاء رجع على الاصيل بعين الخمر وان اسلموا جميعا سقط الخمر لا الى بدل
وكذلك ان اسلم الطالب والكفيل واسلم الطالب والاصيل سقط الخمر لا الى بدل وان اسلم

الكفيل والاصيل سقط الخمر لا الى بدل عند ابي حنيفة رح آخره و قول ابي يوسف رح وعند محمد رح
 للطالب ان يطالب ايها شاء واذا كان الخمر من ثمن مبيع واسلم الطالب والمطلوب فقد برى
 الكفيل من الخمر وقيمتها بالاجماع وان اسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعين الخمر
 ويبرأ الكفيل من الخمر وقيمتها عند ابي حنيفة رح آخره و قول ابي يوسف رح وعلى قول محمد رح
 يتحول الخمر الى القيمة في حقه وكان للطالب ان يطالبه بقيمة الخمر وان كان الخمر واجبا بسبب السلم
 ثم اسلم الطالب والمطلوب بطل السلم واذا انفسخ السلم برى الاصيل وبراءة الاصيل توجب براءة
 الكفيل وان اسلم الكفيل برى الكفيل بلا خلاف وبقي الخمر للطالب قبل المطلوب على حاله كذا
 في المحيط * والاصل ان اسلام الطالب يبطل الخمر اصل لان امتناع التسليم جاء من قبله لا سلامه
 واسلام المطلوب كذلك عند ابي يوسف رح لتعذر التسليم وعند محمد رح لا يبطل بل يحول الى
 القيمة لان الامتناع ما جاء من قبل صاحب الحق بل جاء من قبل من عليه الحق باسلامه والكفيل
 مطلوب في حق الطالب طالبا في حق المطلوب نصراني خالع نصرانيتين على خمر على ان كل
 واحدة كنبلة فاسلم او اسلم معا برثا من الكفالة ويتحول ما عليهما الى القيمة وان اسلمت احدهما
 يتحول ما عليها قيمة وبقي ما على الاخرى خمر فان ادت المسلمة القيمة لا ترجع على صاحبها
 وان ادت الكافرة جميع الخمر ترجع على المسلمة بقيمة ما ادت منها من الخمر فان اسلمت معا
 ولم يسلم الزوج يتحول ما على كل واحدة قيمة للكفالة والاصالة جميعا وايتهما ادت كل القيمة
 لا ترجع على صاحبها بشيء ولو تعا قينا يتحول ما عليهما قيمة وان ادت المسلمة الثانية ترجع على
 صاحبها بما ادت منها وان ادت المسلمة الاولى لا ترجع على صاحبها ولو اسلمت احدهما
 ثم الزوج ثم الاخرى تحول كل ما على الاولى قيمة ولا ترجع على صاحبها بشيء وتحول
 قيمة ما على الاخرى اصالة وبطل حق الزوج في ما عليها كفالة نصراني صالح نصرانيتين من دم
 له عليهما على خمر وكفل كل من الآخر نفى كالخلع في ما مر بلا تفاوت كذا في الكافي * ولو ان
 ذميا ادعى على ذمي خمر او خنزيرا وكفل بنفس المدعى عليه مسلم وجعله وكيفا في خصومة
 ضامنا لما قضى له عليه جازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة ايضا ولكن يكره فان اقيم عليه البينة
 وقضى بالخمر والخنزير هل يلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفله به قبل هلاك الخمر
 والخنزير نفى هذا الوجه لا يلزم الكفيل شيء وان كفله بعد هلاك الخمر والخنزير نفى الخمر

لا يلزمه شيء وفي الخنزير ان نضى القاضي على الاصيل بقيمته دراهم او ذئابير لزم الكفيل ذلك وان لم يقض لم يقض القاضي عليه بالقيمة فعلى قول ابي حنيفة رح لا يلزم الكفيل شيء لان الحق لا ينتقل من العين الا بقضاء القاضي فيصير كفيلا بالخنزير وعلى قولهما الحق ينتقل من العين الى القيمة بنفس الاستهلاك فيصير كفيلا بالقيمة وذلك جائز كذا في المحيط * وكفالة المرتد كسائر تصرفاته موقوفة والمرتدة كفالتها جائزة بالاتفاق كسائر تصرفاتها فان لحقت بدار الحرب ومبييت فان كانت الكفالة بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تنتقل الى المال كفل حربي بمال او نفس ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستامنا لزمه كفل مسلم لمرتد بنفس او مال ثم لحق المرتد بدار الحرب فورثته على حقه في الكفالة وان رجع واستوفى ورثته بقضاء الكفيل بريء وان لم يكن فله ان ياخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي * مسائل شتى * الكفالة بالدرك جائزة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل بالدرك فاستحق المبيع لم ياخذ الكفيل حتى يقضى به على البائع كذا في محيط السرخسي * وتجوز الكفالة بنفس البائع في الدرك كذا في التاتارخانية نافلا من العناية * وضمان العهدة باطل على ظاهر الرواية كذا في ذابغة البيان شرح الهداية * وصورتها ان يشتري عبدا من رجل مثلا فضمن للمشتري رجل بالعهدة وانما لا يجوز لان العهدة اسم مشترك قديق على الصك القديم ويطلق على العقد وعلى حقوق العقد وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان فبطل الضمان للجهالة كذا في التبيين * وضمان الخلاص باطل ايضا عند ابي حنيفة رح لان تفسيره منه تخليص المبيع من المستحق وتسليمه الى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن بما لا يقدر الوفاء ولو ضمن تخليص المبيع اورد الثمن صح الضمان لانه ضمن بما يمكنه الوفاء وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق ورد الثمن ان لم يجز المستحق كذا في الكافي * اذا باع رجل دارا مثلا وكفل رجل للمشتري من البائع بالدرك فكفالته تسليم المبيع واقرار منه انه لاحق له فيها حتى لو ادعى ان الدار ملكه او ادعى الشفعة او الاجارة لا يسمع دعواه كذا في التبيين * ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليمها وهو على دعواه كذا في الهداية * قال مشائخنا ملاذ كرم من الجواب محمول على ما اذا كتب شهد فلان البيع والشراء او كتب جرى البيع به هدي او كتب اقر بالبيع والشراء هدي اما اذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه بان كان

بان كان في صك البيع باع فلان كذا وهو يملكه وكتب هو شهد بذلك لا بصح دمواء بعد ذلك
 كذا في النهاية * واذا اخذ الكفيل بالدرك رهنا فالرهن باطل ولا ضمان كذا في المحيط *
 ومن كفل عن رجل بالف بامره فامره الاصيل ان يتعين عليه حريه افعل فالشراء للكفيل والربح
 الذي ربحه البائع عليه معناه الامر ببيع العينة مثل ان يستقرض من قاج عشرة فينبأ به عليه
 ويبيع منه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر مثالا يبيعه المستقرض بعشرة ويتحمل خمسة كذا في الهداية
 وهو مكره كذا في الكافي * رجل كفل من رجل بامره بالف عليه فتضمن الاصيل الكفيل فلا يبرأ اما ان
 قضاه على وجه الاقتضاء بان دفع المثل اليه وقال اني لا آمن ان ياخذ الطالب منك حقه فيبذرها قبل
 ان يؤدي فقبضه او على وجه الرسالة وهو ان يقول الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفع الى الطالب
 فليس الاصيل ان يسترد في كلا الوجهين فان تصرف الكفيل في ما قبض على وجه الاقتضاء
 وربح فيه فالربح له لا يجب عليه التصديق الا ان فيه نوع خبط على مذهب ابي حنيفة ربح
 ان انى الاصيل الدين واما اذا اقضاه الكفيل فلا خبط فيه اصلا في قولهم جميعا وان اقبضه
 على وجه الرسالة فالربح لا يطيب له في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وفي قول ابي يوسف ربح
 يطيب فاما ان كانت الكفالة في ما يتعين ككره نطة قبضها الكفيل من الاصيل قبل ان يؤدي
 الى الطالب وتصرف فيها فالربح له في القضاء قال ابو حنيفة ربح واحب الى ان يرد الى المكفول منه
 وهذا اصح ان ارد عليه بان كان فقيرا طاب له وان كان غنيا ففيه روايتان قال الامام فخر الاسلام
 الاشبه ان يطيب له هذا ان اقبضه على وجه الاقتضاء وان اقبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم
 من الاختلاف في ما لا يتعين من ابي حنيفة ومحمد ربح لا يطيب له وعند ابي يوسف ربح يطيب
 كذا في العناية * ان اراد انسان ان يكفل بنفس انسان ولا يصير كفيلا اصلا فالحيلة فيه
على ظاهر الرواية ان يقول الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيلا
بعد الشهر فانه لا يكون كفيلا اصلا لانه لا يصير كفيلا بعد الشهر لنفيها في ما وراء الشهر فلا يكون كفيلا
للحال في ظاهر الرواية لانه اذا كفل الى شهر يصير كفيلا بعد الشهر فاذا كفل الى شهر على ان لا يكون
كفيلا بعد الشهر لا يكون كفيلا اصلا كذا في الفصول العمادية * وفي مجموع النوازل رجل له على رجل
الف درهم وكفل بها كفيل فقال اطلبوب للطالب ان فلان قد كفل لك مني بهذه الالف وابرائي منها
لا اخرج من البين ويبقى لك الخصومة مع الكفيل فابراء منها يبرأ الكفيل ايضا لان براءة الاصيل توجب

براعة الكفيل وهذا ضرب من الحيل فيجب على الرجل ان يعلم بذلك حتى لا يبطل حقه واذ اكفل الرجل من رجل بمال بأمرة ورهنة المكفول منه رهنا فهو جائز فان هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفيا لما وجب له على المكفول منه حكما بهلاك الرهن ويكون الجواب فيه كالجواب في ما استوفاه حقيقة كذا في المحيط * لو كفل بنفس رجل على انه ان لم يواف به الى سنة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم ثم اعطاء المكفول منه بالمال رهنا الى سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للكفيل على الاصيل بعد وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يؤدك المال فهو ملي ثم اعطاء المكفول منه رهنا لم يجوز لو ابرأه الطالب من هذه الكفالة لا يجوز ويحوز الابراء على الاصيل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الا براء منه كذا في فتاوى قاضي خان * وكل رجل بان يعطى فلانا كفيلا بنفس الموكل ضامنا لاذاب عليه فاعطى نقض على الموكل بمال للطالب ان ياخذ الكفيل وليس للكفيل ان ياخذ الوكيل لان الوكيل ههنا بمنزلة الرسول لانه لم يوجد منه ايجاب العقد ولا قبوله وانما وجد منه مجرد الامر بالكفالة من المطلوب والامر بالعقد لا يراخذ بحقوق العقد كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى من محمد ربح برواية ابراهيم اذا قال ضمانت لفلان من فلان ما في هذا الكتاب او قال ما في كتاب القاضي فهو باطل ولو قال ضمانت لفلان من فلان ما عليه في هذا الكتاب فهو جائز كذا في الذخيرة * ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن او مضارب ضمن ثمن متاع فالضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليهما فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه وكذلك الرجلان باعوا صفة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن كذا في الهداية * وان باعوا صفتين بان باع كل واحد نصفه بعقد على واحدة ثم ضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن صح الضمان والوكيل بالنكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع اذا باع وضمن الثمن من المشتري صح الضمان كذا في الكافي * ولو ضمن لامرأة من زوجها نفقة كل شهر جاز وليس له الرجوع من الضمان في رأس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فله ان يرجع في رأس الشهر والفرق ان السبب في النفقة لم يتجدد من رأس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وسبب الاجرة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقبل كذا في الاختيار شرح المختار * فان مات الكفيل ثم سكن المستاجر شهر بعد ذلك فما لزم للمستاجر لزم ترك الكفيل ولا يبطل الكفالة بالموت كما لا يبطل

كفالة الدرك بخلاف كفالة النفس كذا في خزائن المفتين * وأيسر للكفيل بالاجران ياخذ المستاجر قبل ان يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له ان يرجع بذلك على المستاجر ان كانت الكفالة بامرء رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم فقال له انفقها على نفسك فجاء انسان وضمن للدافع هذه العشرة لا يصح الضمان لانه ضمن من الصبي مالم يضمن عليه وليس بمضمون عليه وليس ضمن قبل الدفع الى الصبي فقال ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على اني ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون الضامن مستقرضا للعشرة من الدافع امراله بدفعها الى الصبي ويصير الصبي نائباً عنه في القبض او لا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئاً وقبض الثمن فجاء انسان وكفل للمشتري بالدرك ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا تصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كان اخرس يكتب ويعقل وكتب كفالة على نفسه بنفسه او مال او كفل له رجل بشيء من ذلك وقبل هو في كتاب فذلك جائز كذا في المحيط * كفل برطب وقضي بالقيمة على اصيله لانقطاع اوانه بقي على الكفيل عين الرطب ولا يتحول منه لعدم المنبر وان اخذ القيمة من الاصيل برمي الكفيل وان أدى الرطب رجع على الاصيل كذا في الكافي * المريض مرض الموت اذا كفل من رجل بمال فان كان عليه دين يحيط بماله فالكفالة بأكملها باطلة وان لم يكن عليه دين جازت الكفالة بقدر الثلث وان كفل لوارث او من وارث لا يصح اصلاً وان كفل المريض من رجل بالف درهم ولادين عليه ثم افردين يحيط بماله لاجنبى ثم مات الكفيل كان المثرة او لى بتركة الكفيل من المكفول له واذا كان تركته اكثر من الدين الذي اقر به ينظر ان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صححت كلها وان لم يخرج كلها من ثلث ما بقي صح بقدر ثلث ما بقي كذا في المحيط * سئل عن ضمن مال الاجارة ثم انفسخت وتعاقدا مقدماً جديداً بذلك المال قال لا يبقى كفيلاً كذا في التاتارخانية * رجل له على رجل الف درهم مؤجل وطلب بالدين من المديون كفيلاً فالتقاضي لا يجبره على اعطاء الكفيل في ظاهر رواية اصحابنا وذكر في المنتقى ان يطالبه باعطاء الكفيل وان كان الدين مؤجلاً وذكر بعد هذا ان في الدين المؤجل لو اخذ التقاضي كفيلاً من الخصم الذي يريد ان يغيب ينفذه استدلالاً بالمرأة اذا طلبت الكفيل بنفقتها عند اعادة الزوج السفر فالتقاضي ياخذ منه كفيلاً بنفقة شهر هند ابى يوصف رح استحصانا رفقا بالناس قال الصدر الشهيد في رافعاته الفتوى في مسئلة النفقة

على قول أبي يوسف رح رفقاً بالناس ففي مائر الديون لو ائتمى . فمت بذلك كان حسنة رفقاً بالناس
 كذا في الذخيرة * إذا كفل رجل من رجل بمال عليه ثم اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول منه
 فاقرا الكفيل بمائة درهم وادعى المكفول له مئتين ديناراً واقر المكفول منه بكذا بلا شيء على الكفيل
 والمكفول منه ولو كان كذلك يحلف كل واحد منهما فان حلفا برئ من الدعوى وان حلف احدهما
 ونكل الآخر الذي نكل يلزمه والذي يحلف يبرأ من الغرم كذا في المحيط * لو قال لا خير كنت
 كفلت لك بالدين الذي لك عاني فتن الى شهر وبعد الشهر لا بل فانابرى من المطالبة وقال صاحب
 المال بل تكفلت بان لا اطالبك الى شهر وبعد الشهر اطالبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل
 قول الكفيل كذا في التاتارخانية * دا نال الرجل لغيره كفالت لك بنفس فلان ولم يكن المكفول له
بدى على المكفول به شيئاً فالكفالة جائزة ويجعل في حق الكفيل حضور المكفول به مجلس الحكم
 مستحقاً عليه للطالب فتكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الاصيل في زعم الكفيل والمدعى
 وكان بمنزلة ما لو كفل من رجل بمال والمكفول منه ينكر المال لان المال واجب في زعم الكفيل
 والمدعى وان خاصم الطالب الكفيل بالنفس الى القاضى فقال الكفيل انه لاحق له قبل المكفول به
 فالقاضى لا يلتفت الى قوله كذا في المحيط * رجل امر رجلاً ان يقضى المأمور به منه من مال نفسه
فامتنع المأمور من القضاء لا يجبر الا اذا قبل وكفل فيمنع يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضى بجان *
 في المنتقى رجل قضى رجلاً الف درهم في كيس فخاف ان ينقص من الف فضمن له رجل
 ما نقص من الف فوجدها وانما الا انها زيرف فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة رح من قبل انه
 لو انفقها لم يرجع بشيء وفي قول ابي يوسف رح يضمن الفاجياد ويرد الزهوف على الغريم اذا كان
 الدين بين رجلين فكفل احد الرجلين لشريكه بحصته فالكفالة باطلة واذا كان لامرأة على زوجها
 الف درهم من صداقها فكفل لها رجل من الزوج ثم ماتت المرأة فورئها زوجها واخوها فانه يبرأ الكفيل
 من النصف وبقي كفيلاً بنصف الاخ واذا ادعى مسلم على مسلم مالا وجده وادعى الطالب كفالة
 رجل من اهل الذمة عنه بمال بامر وجهده الكفيل فشهد له بذلك في بيان جازت شهادتهما
 على الذمى ولم تجز على المسلم حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الاصيل هكذا
 ذكره في مائة روايات كفا له الاصل وذكر في بعض الروايات انه لا تقبل هذه الشهادة اصلاً كذا
 في المحيط

في المحيط * الكفيل با لنفس او المال اذا اخرج نفسه عن مهدة الكفالة بحضرة المكفول له والمكفول منه لا يخرج ويبقى كفيل كما كان والوكيل اذا اخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل يخرج عن الوكالة و اشار في كتاب العيل الى ان له ان يخرج عن الكفالة وصورة ما ذكرتم اذا كان للرجل على رجل مال مؤجل او منجم قال رجل للطالب اذا حل مالك علي فلان فانا كفيل لك بنفسه او قال كل مالك نجم من هذه النجوم علي فلان فانا كفيل بنفسه لك عند كل نجم ثم اراد الكفيل ان يخرج من الكفالة قبل حلول المال فليس له ذلك قيد المسئلة بما قبل حلول المال فهذا الاشارة الى ان المال لو كان حالاً كان له ان يخرج من الكفالة كذا في الذخيرة * الكفالة والرهن جائز ان في الخراج كذا في الهداية * قيل المراد به الخراج الموظف كذا في الكفاية * واما النوائب فان اريد بها ما يكون بحق ككرب النهر المشترك للعامة واجر الحارس للمحلة والموظف لتجهيز الجيش وفي حق فداء الاسارى اذا لم يكن في بيت المال شيء فالكفالة به جائزة بالاجماع وان اريد بها ما ليس بحق كالجبليات الموظفة في زماننا على الخياط والصباغ وغيرهما للسلطان في كل يوم او شهر فانها ظلم اختلف المشايخ في صحة الكفالة بها كذا في فتح القدير * والفتوى على الصحة كذا في شرح الوقاية * ومن يميل الى الصحة الشيخ الامام علي البزدوي كذا في الهداية * وقال النسفي وشمس الائمة قاضي خان مثل قول فخر الاسلام لانها في حق توجه المطالبة فوق سائر الديون والعبرة في باب الكفالة للمطالبة لانها شرعت لا لتزامها ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوائب بالقسط يوجروا ان كان الآخذ في الاخذ ظالماً كذا في معراج الدراية * العقود التي يشترط فيها الكفالة اقسام ثلاثة قسم اذا كان الكفيل غائباً قبل الكفالة ولم يقبل او كان حاضراً ولم يقبل انه يفسد قياساً واستحساناً واذا كان حاضراً وقبل بصح استحساناً وذلك كل عقد تبطله الشروط الفاسدة نحو البيع والاجارة والسلم وقسم لا يفسد شرط الكفالة فيه سواء كان الكفيل حاضراً او غائباً قبل او لم يقبل وذلك كل عقد لا تبطله الشروط الفاسدة نحو القرض والعق علي مال والنكاح والصلم من دم العمد الا انه اذا لم يقبل الكفيل الكفالة لم تثبت الكفالة واذا قبل تثبتت فاما العقد لا يفسد باشتراط الكفالة في الاحوال كلها وقسم اذا شرط فيه الكفالة وقبل الكفيل بصح سواء كان الكفيل حاضراً او غائباً وما اذا لم يقبل لم يصح ذلك رجل له علي رجل الف درهم حاله من ثمن بيع او سلم وما له ان ينجمه نجوماً علي ان يكفل له فلان فقبل ان قبل الكفيل صح الباخر سواء كان الكفيل حاضراً او غائباً

وان لم يقبل لا يصح التأخير كذا في المحيط * رجلا ن في سفينة انتهيا الى مكان قليل الماء فقال
احدهما لصاحبه الق متاعك في الماء على ان متاعى بينى وبينك فهو فاسد ويضمن لصاحبه
نصف قيمة متاعه كذا في محيط السرخسى * وطريقه انه يصير مشتريا متاع الملقى بنصف متاعه
كذا في التارخانية نافلا عن فتاوى ابي الليث * لو ادعى على آخر (كه غلام تركه بمن بضاعت
دادى وكفتى كه اكروى خيانتى كند در مال تركه بضاعت گیرنده من در ضمانم وعهده ان
بر من است ووى چندین از مال من خیانت کرده است بر تو واجب است كه بدهى) يصح هذه
الدعوى كذا في الفصول العمادية * ولو طلب المدعى ان ياتيه المدعى عليه كفيلا بالمدعى به
فلا يخلوا ما ان كان منقولا او عقارا اودينا فان كان منقولا ينظر ان كان مثليا كالمكيل والموزون
لا يجبر على اعطاء الكفيل بالمدعى به لانه ليس عليه احضاره في مجلس الحكم وان لم يكن مثليا
كالعبد والداية والثوب يجبر على اعطاء الكفيل بالمدعى به فاما اذا كان المدعى به عقارا اودينا
لم ياخذ منه كفيلا كذا في محيط السرخسى * وذكر ابن سماعة في نوادره عن ابي يوسف رح
لو ان رجلا ذبح شاة لرجل فاكلها فضمن رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة عند ابيحنيفة رح
لانه ليس عليه شاة انما عليه قيمتها وكذلك لو اقترض رجل رجلا شاة وقبضها واستهلكها فضمنها
رجل عنه لم يلزمه الضمان لانه ليس عليه الشاة وكذلك كل شىء لم يتعاوضه الناس في ما بينهم
فهو مثل الشاة في قياس قول ابيحنيفة رح فهذه المسائل نص من ابيحنيفة رح ان حق المنصوب منه
بعد ذلك المنصوب في القيمة لافي العين وفي صلح الاصل من ابيحنيفة رح ان حق المستهلك عليه
في العين حتى قال يجوز الصلح عن المنصوب بعد الهلاك على اكثر من قيمته وقال
ابو يوسف رح فاما اذا فاقول اذا فصب شاة غيره وذبها فضمنها له آخر عند انا الزمة الضمان
وادع فيه القياس قال وكذلك الحيوان كله وكذلك لو فصب عبدا ومات عنده فضمن له
رجل اضمنه اياه الا ترى انه لو ابراه من عنده برى من قيمته فهذه المسائل نص من ابي يوسف رح
ان حق المنصوب منه بعد هلاك العين في عين المنصوب لافي قيمته كذا في الذخيرة * قال في الاصل
اذا فصب رجل عبدا من رجل او امته او شيئا من الحيوان او من العروض وكفل به كفيل صححت
الكفالة ووجب على الكفيل رد ماله ما دام قائما ورد قيمته ان هلك كما يجب على الاصيل
والقول في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف في ما بين الطالب والكفيل قول الكفيل وان اقر

الغاصب بقيمته اكثر مما اقربه الكفيل لزمه ولم يلزم الكفيل وان قامت بينة على زيادة القيمة اخذ الكفيل بالزيادة ولم يذكر في الكتاب ان الاصيل اذا حلف ونكل حتى لزمه الزيادة هل يلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب ان يكون المسئلة على التفصيل ان سبق من الاصيل اقرار بخلافه بان قال كانت قيمته خمسمائة والمغضوب منه يقول لاهل كان الفا فاستحلف الاصيل فابى ان يحلف حتى لزمه الالف لا يلزم الكفيل الالف وان لم يسبق منه اقرار بخلافه بان كان ما كتاحين ادعى المغضوب منه ان قيمته الف درهم فاستحلف فابى فانه يلزم الكفيل الالف كذا في المحيط * القاضي ياخذ من المدعى عليه كفيلة ثقة اذا طلب وقال لي بينة حاضرة والتقدير بثلاثة ايام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في كل ثلاثة ايام ولو امتنع المدعى عليه من اعطاء الكفيل يا امر القاضي بالملزمة ولا يجبه كذا في الخلاصة * والثقة من يكون معروف الدار او معروف الحانوت لا يمكنه ان يخفى نفسه وما وراء ذلك من كون الكفيل تاجرا او ما اشبهه من شهوات النفس فلا يلتفت اليه القاضي ومن يسكن بيتا او حجرة بكراء فليس بثقة فلو قال لا آخذ كفيلة ثقة فالقول قوله ويا امر المدعى ان يلزمه كما يلزم الغريم غريمه كذا في المحيط * ولو قال بينتي فمب او اقام شاددا واحدا او قال الآخر غائب لا ياخذ الكفيل كذا في الخلاصة * هذا اذا كان المدعى عليه مقيما في مصر ما اذا كان مسافرا لا يجبر على اعطاء الكفيل لكن يؤجله الى وقت قيامه في مجلس الحكم فان اتى المدعى ببينته والاخلي مبيله كذا في محيط السرخسى * وان ادعى الخصم انه مسا فروا نكر المدعى ذلك كان القول قول المدعى لان الاقامة في الامصار اصل كذا في فتاوى قاضي حان * ولو قال انا اخرج هذا او الى ثلاثة ايام يكفله الى وقت الخروج وان انكر الطالب خروجه ينظر الى زيه او يبعث من يثق به الى رفقائه يسألهم عن ذلك فان قالوا نعم اعد للخروج معنا يكفله الى وقت الخروج كذا في فتح الاجارة بعد السفر كذا في الخلاصة * شرط في الكتاب لاخذ الكفيل طلب المدعى ذلك من القاضي قالوا هذا اذا كان الرجل عالما يهتدى الى المحصومات اما ان كان جاهلا فالتقاضي يا امر المدعى عليه باعطاء الكفيل وان لم يطلب المدعى ذلك كذا في المحيط * واذا اعطى كفيلة بنفسه وامتنع من التوكيل لا يجبره القاضي ولا يامر به بالملزمة وان اعطاه وكفلا بالخصومة وامتنع من اعطاء الكفيل يجبر على اعطاء الكفيل كذا في الخلاصة * رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفال باذن المديون

فقضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن في يد الطالب ذكر في النوازل ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل وهو كما لو باع شيئاً واخذ بالثمن كفيلاً بامر المشتري فادى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يخاصم البائع ولا يرجع عليه وانما يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بما دفع الكفيل اليه رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الاصيل رهناً احدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك احد الرهنين عند المرتهن قال ابو يوسف رح ان هلك الرهن الثاني ان كان الرهن الثاني علم برهن الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين وان لم يعلم بذلك يهلك بجميع الدين وذكر في كتاب الرهن ان الثاني يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن كذا في فتاوى قاضي خان * في كتاب الرهن مبدئين نصرايين كاتباه كتابة واحدة على خمر فاسلم احدهما صار لكل قيمة وبقيت الكتابة وكذا لو كان العبد لواحد فمات واسلم احد ورثته وكذا لو كاتب عبده كتابة واحدة وكفل كل من صاحبه فاسلم المولى او احدهما نظيره كاتبهما او كاتبهما على رطب فانقطع او انه وقضى القاضى بالقيمة على احدهما صار ما على الآخر قيمة اذ لو بقي رطباً لتفرقت الكتابة كذا في الكافي * وكرة السفاتج وهو قرض استعاده المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرض جرنفعاً وصورته دفع الى تاجر عشرة ليدفعها الى صديقه وانما يدفع على سبيل القرض لا على سبيل امانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق فان لم تكن المنفعة مشروطة ولا كان فيه صرف ظاهر فلا بأس به كذا في الكافي في كتاب الحوالة * لو قال الرجل لغيره اكتب لي سفتجة الى موضع كذا على ان اعطيك هنا الى ايام فلا خير فيه كذا في الذخيرة * لو جاء بكتاب سفتجة الى رجل من شريكه او خليطه فدفعه اليه فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اثبتتها لك عندي او قال كتبها لك عندي فهو باطل كذا في الذخيرة * وان شاء دفع اليه المال وان شاء لم يدفع ذكر الطحاوى اذا قبل المدفوع اليه كتاب السفتجة وقرأ ما فيه لزم المال والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن او يقول كتبها لك على او قال اثبتها لك على كذا في فتاوى قاضي خان * والفتوى على ما تقدم كذا في الذخيرة * ومن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رح رجل اتفد

رجل انفذ اجيرا له الى مدينة من الدائن ثم انفذ الى الاجير بعد خروج الاجير من المدينة شيئا من السود زيان ثم كتب الرجل الى اجيره سفتجة باسم رجل فلما وصلت السفتجة الى الاجير قبلها وادى بعض المال وبذل الى صاحب السفتجة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السفتجة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا توفه المال ورد عليه كتاب السفتجة فقد بدأ لي في ذلك وقد تبدل الامر فهل للاجير ان يمتنع من اداء الباقي قال رح ان كان المكتوب له وهو صاحب السفتجة دفع المال الى الذي كتب له السفتجة وضمن له المكتوب اليه صح ضمان الاجير منه ولا يكون للاجير ان يمتنع من اداء الباقي وان لم يكن صاحب السفتجة دفع المال الى الكاتب لا يصح ضمان الاجير منه وكان للاجير ان يمتنع من اداء الباقي ولا يكون له ان يسترده ما دفع اليه هذا اذا كان الاجير ضمن المال لصاحب السفتجة وان لم يضمن كان له ان يمتنع من دفع المال الى صاحب السفتجة في الوجهين قال وبذل الخط بالباقي لا يكون ضمنا منه الا ان يقرب باللسان او يكتب لفلان على من المال كيت وكيت يشهد على ذلك شهود اكدافي فتاوى قاضيخان * في ديموي الفضلي اورد سفتجة من آخر الى بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه بقيته ان كان للذي كتب مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه ان يدفعه الى صاحب الكتاب وافر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه اجبر على دفعه وان لم يقربه لا يجبر وان لم يكن للذي كتب قبل المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة * تم كتاب الكفالة وينتله كتاب الحوالة

كتاب الحوالة

وهي مشتملة على ابواب * الباب الاول في تعريفها وركنها وشرائطها واحكامها * اما التعريف فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة هو الصحيح كذا في النهر الفائق * اما ركنها فهو الايجاب والقبول الايجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعا فالاجاب ان يقول المحيل للطالب احلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له ان يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت او نحو ذلك مما يدل على القبول والرضاء وهذا عند اصحابنا كذا في البدائع * اما شرائطها فانواع بعضها يرجع الى المحيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها الى المحتال به اما الذي يرجع الى المحيل فمنه ان يكون مافلا فلا يصح حوالة المجنون والصبي الذي لا يعقل ومنه

ان يكون بالغاً وهو شرط النفاذ دون الانعقاد فينعقد حوالة الصبي العاقل موقوفاً نفاذه على اجازة وليه واماً حريه المحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى يصح حوالة العبد فان كان ماذوناً في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في الحال اذا ادى ولم يكن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته وان كان محجوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فيصح من المريض كذا في البدائع * فاما رضا من عليه الدين وامره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى ان من قال لغيره ان لك على فلان كذا من الدين فاحتل به على ورضى بذلك صاحب الدين صححت الحوالة فان ادى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل ويبرأ كذا في النهاية * واما الذي يرجع الى المحتال له فمنه العقل لان قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من اهل القبول ومنه البلوغ وانه شرط النفاذ دون الانعقاد فينعقد احتياله موقوفاً على اجازة وليه ان كان الثاني املاً من الاول كذا في البدائع * ويجوز قبول الحوالة بمال اليتيم من الاب والوصى على املاء من الاول وان كان مثله في الملاءة اختلفوا على قولين كذا في البحر الرائق ناقلاً عن المحيط * ومنه الرضا حتى لو احتال مكرهاً لا يصح ومنه سجنس الحوالة وهو شرط الانعقاد عندا بي حبيبه ومحمد رح وعندا بي يوسف رح شرط النفاذ حتى ان المحتال له لو كان ماثباً عن المجلس ببلغه الخبر فاجاز لا ينعذ عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع * الا ان يقبل رجل الحوالة للغائب هكذا في فتاوى قاضي خان * واما الذي يرجع الى المحتال عليه فمنه العقل فلا تصح من المحنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة اصلاً ومنه البلوغ وانه شرط الانعقاد ايضاً فلا تصح من الصبي قبول الحوالة اصلاً وان كان عاقلاً سواء كان محجوراً او ماذوناً في التجارة وسواء كان الحوالة بغير امر المحيل او بامره وان قبل وليه عنه لا يصح ايضاً كذا في البدائع * ومنه رضاه وقبول الحوالة سواء كان عليه دين او لم يكن عند علمائنا رح كذا في المحيط * ولا يشترط حضرته لصحة الحوالة حتى لو احواله على رجل فائب ثم علم الغائب فقبل صححت الحوالة كذا في فتاوى قاضي خان * واما الذي يرجع الى المحتال به فمنه ان يكون ديناً لا زماً فلا يصح الحوالة بالاميان القائمة ولا بدين غير لازم كبذل الكتابة وما يجري مجراه والا صل ان كل دين لا يصح الكفالة به لا يصح الحوالة به كذا في البدائع * اما الحكمها فمنه براءة المحيل من الدين كذا في محيط السرخص * فلو ابرأ المحتال المحيل من الدين او وهبه له لا يصح عليه الفتيوى كذا

في الظهيرية * وإذا آحال الراهن المرتهن بالدين على غيره يسترد الرهن كذا في محيط العرخى *
وكذا لو آحال بدينه فرهن لا يصح كذا في الكافي * ولو آحال الزوج المرأة بصداقها لم تحبس نفسها
هكذا في البحر الرائق * ولم يرجع المحتال على المحيل الا ان ينوى حقه فاذا توى عليه عاد الدين
الى ذمة المحيل والتوى عند ابي حنيفة رح احد الامرين اما ان يجحد المحتال عليه الحوالة
ويحلف ولا بينة للمحيل ولا للمحتال له او يموت مفلسا بان لم يترك مالا مينا ولا ديناً ولا كفيلاً كذا
في التبيين * سواء كانت الكفالة بامره او بغير امره كذا في خزائن المغنين * ولو آحال الحويل الطالب
على الاصيل لم يعد عليه بالتوى كذا في التاتارخانية * ولو مات المحتال عليه مفلسا وعند المحتال له
رهن بالمال لغير المحتال عليه بان استعار المحتال عليه من آخر مينا فرهنه عند المحتال له او رهن
رجل عند المحتال له رهنا بالمال تبرما وجعل المحتال عليه مسلطاً على بيعه او لم يجعل يعود المال في
ذمة المحيل كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان صاحب الرهن لم ياخذ الرهن بعد مامات المحتال
عليه مفلسا حتى هلك في يده الرهن هلك بدين الذي هو مضمون به وان سقط الرهن عن المحتال
عليه بموته مفلسا ثم اذا هلك الرهن بدين الذي هو مضمون به ينظر بعد ذلك ان كان الراهن تطوع
في الرهن لا يرجع على احد شيء وان رهن بامر المحتال عليه او امتعار المحتال عليه شيئاً ورهنه
اتبع صاحب الرهن المحيل بالمال فياخذ منه وصار ذلك تركة للمحتال عليه فيقضى منها دين
فرمائه والراهن من جملة فرمائه كذا في المحيط * ولو مات المحتال عليه وقال المحتال له مات مفلسا
وقال المحيل بخلافه ففي الشافعي القول قول المحتال له مع اليمين على العلم وفي المبروط كما
في الشافعي كذا في النهاية * ولو ظهر للبيت مال كان له على ملىء او وديعة عند رجل او مدفون
ولم يعلم القاضي به يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة وبعود الدين الى المحيل رد القاضي
قضاءه فبعد ذلك ان لم يكن المحتال له اخذ شيئاً من المحيل رجع بدينه في المال الذي ظهر للمحتال
عليه وان كان قد اخذ شيئاً من المحيل رد عليه ما اخذه ولو كان القاضي يعلم ان للبيت ديناً
على المفلس فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقضى بطلان الحوالة كذا في المحيط * رجل آحال رجلاً
بدين له عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لا يدري اين هو بعمرته وعجزه فاراد المحتال
ان يرجع لحقه على المحيل لم يكن له ان يرجع بالدين عليه مالم يثبت موته كذا في فتاوى الجواهر *
وان ادعى المحيل ولم يقبل المحتال له يجبر على القبول كذا الخلاصة * ولا يكون متبرعاً اذا تبرع

من يقصد الاحسان الى الغير من غير ان يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر من نفسه حيث اسقط عن نفسه المطالبة والحبس حال افساره كذا في الكافي * ومنه ثبوت ولاية المطالبة للمحتال له على المحتال عليه بدين في ذمته ومنه ثبوت حق الملازمة للمحتال عليه على المحيل اذا لازمه المحتال له فكلما لازمه المحتال له فله ان يلزم المحيل ليخلصه من ملازمة المحتال له واذا حبسه له ان يحبسه اذا كانت الحوالة بامر المحيل ولم يكن على المحتال عليه دين مثله للمحيل وان كانت الحوالة بغير امره او كان للمحيل على المحتال عليه دين مثله والحوالة مقيدة بالدين لم يكن للمحتال عليه ان يلزم المحيل اذا لزم ولا ان يحبسه اذا حبسه كذا في البدائع * الباب الثاني في تقسيم الحوالة * وهي نومان مطلقة ومقيدة فالمطلقة منها ان يرسل الحوالة ولا يقيدهابشئ مما عنده من ودعة او فصب او دين او يحيله على رجل ليس له عليه شيء مما ذكرنا كذا في التبيين * فلو احال مطلقة لا يتعلق حق المحتال له بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه ولا بالودعة ولا بالفصب اللذين عنده بل بذمة المحتال عليه ويجب عليه اداء دين المحتال له من مال نفسه وللمحيل ان يقبض دينه ووديعته وفصبه منه ولا يبطل الحوالة باخذه فلو مات المحيل قسم دينه ووديعته وفصبه الذي قبل المحتال عليه بين فرمائه دون المحتال له كذا في الكافي * ثم المطلقة على نومين حالة ومؤجلة فالحالة منها ان يحيل المديون الطالب على رجل بالف درهم فيجوز ان يكون الالف على المحيل حالة ومؤجلة منها رجل له على رجل الف درهم من ثمن مبيع الى سنة فاحاله بها على رجل الى سنة فالحوالة جائزة ويكون المحتال عليه الى سنة ولم يذكر محمد رح ما اذا حصلت الحوالة مبهمة هل يثبت اجل في حق المحتال عليه قالوا وينبغي ان يثبت كما في الكفالة فان مات المحيل لم يحل المال على المحتال عليه وان مات المحتال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على المحتال عليه فان لم يكن وفاء رد المحتال له بالمال على الذي عليه الاصل الى اجله كذا في النهاية * واذا كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض فاحاله بها على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تاجيلا في القرض فان مات المحتال عليه قبل مضي الاجل مفلسا عاد المال الى المحيل حالا وكذلك لو كان المال حالا على المحيل من ثمن بيع او فصب فاحاله بها على رجل الى سنة ومات المحتال عليه قبل مضي

قبل مضي الاجل مفلسا فانه يعود المال الى المحيل حالا كذا في الذخيرة * رجل عليه الف حالة
 لرجل والمديون له على رجل آخر الف درهم حالة فاحال المديون الاول صاحب دينه على
 المديون الثاني حوالة مقيدة بما عليه صحت الحوالة فلون المحتال له آخر المحتال عليه الى سنة
 لا يكون للمحيل ان يرجع على مديونه مما كان له عليه فلوان المحتال له بعد التاخير ابراء المحتال عليه
 من دين الحوالة كان للمحيل ان يرجع على مديونه بدينه حالا كذا في فتاوى قاضي خان *
 رجل له على آخر الف درهم فاحال عليه غيريما له الى سنة ثم ادب المحيل المال الى المحتال له قبل
 السنة فله الرجوع على المحتال عليه حالا كذا في السراجية * اذا احتال رجل بالمال الى اجل
 ثم المحتال عليه احاله على آخر الى اجل مثل ذلك او اقل او اكثر لم يكس له ان يرجع على الاصيل
 حتى يقبض الطالب كذا في التاتارخانية * ولو احتال الاب والوصى بدين الصبي الى اجل
 لم يجز لكونه ابراء موقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان دين ورثة الصغير وان وجب بعقد هما
 جاز التاجيل مند ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في البحر الرائق * وليس للمحتال عليه ان يرجع
 على المحيل قبل ان يؤدي لكن اذا لزم فله ان يلزم واذا حبس كان له ان يحبس الاصيل
 حتى يخلصه من ذلك كما في الكفيل كذا في المحيط * واذا أدى المحتال عليه الى المحتال له
 او وهبه له او نصدق به عليه او مات المحتال له فورثه المحتال عليه يرجع في ذلك كله على المحيل
 ولو ابراء المحتال له المحتال عليه برئ ولم يرجع على المحيل كذا في الخلاصة * واذا قال للمحتال
 عليه قد تركته لك كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل كذا في خزائن الفتاوى * رجل عليه
 دين لرجل فاحال الطالب على رجل ليس للمحيل عليه دين فجاء فضولي وقضى المال
 من المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل كما لو أدى من مال نفسه وليس
 عليه دين ولو كان للمحيل دين على المحتال عليه فاحال الطالب على مديونه بذلك المال ثم جاء
 فضولي وقضى دين المحتال له من المحيل الذي عليه اصل المال كان للمحيل ان يرجع بدينه
 على المحتال عليه ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما يدعى ان الفضولي قضى منه
 والفضولي لم يبينه عند القضاء احدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي من ايها قضيت
 فان مات الفضولي قبل البينان او غاب كل القضاء من المحتال عليه هكذا في فتاوى قاضيخان *
 ويرجع المحتال عليه بالمحتال به لا بالمؤدى حتى لو كان المحتال به داهم فقد ائتمن عليه

فدنانيرا او بالعكس فتضارفا وتراعيها شرائط الصرف وصحت المصارفة والمحتال عليه يرجع على المحيل
بمال الحوالة لا بالمؤدى وكذا اذا باعه بالدرهم او الدنانير مرضا يرجع بمال الحوالة لا بالمؤدى
وكذا اذا اعطاه زيوفا يمكن الجياد وجوز المحتال له رجوع ذلك على المحيل بالجياد ولو صالح
المحتال له المحتال عليه فان صالحه على جنس حقه وبراءه من الباقي رجوع على المحيل بالقدر المؤدى
لانه ملك ذلك القدر من الدين فيرجع به وان صالح على خلاف جنس فان صالحه من الدراهم
على الدنانير او على مال آخر يرجع على المحيل بكل الدين كذا في البدائع * والمقيدة
على نوهين احدهما ان يقيد المحيل بالدين الذى له على المحتال عليه والثانى ان يقيد
الحوالة بالعين الذى له في يد المحتال عليه بالغصب او بالوديعة كذا في النهاية * اما المقيدة
بالعين فصورتها رجل له من دراهم الف درهم وديعة او غصب وعلى صاحب الوديعة او الغصب
لرجل الف درهم دين احوال صاحب الوديعة او الغصب الطالب على المودع والغاصب
بالف على ان يعطيه من الالف التى هى له من دية او غصب فليس للمحيل ان ياخذ
من المحتال عليه بعد الحوالة فان دفعها المودع الى المحيل صارضا منا لها فان اخذ المحيل ماله
من المحتال عليه ثم ان المحتال له اخذ ماله من المحتال عليه كان للمحتال عليه ان يرجع على المحيل
كذا في الذخيرة * واذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة فقال المودع ضاعت الوديعة بطلت
الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب لا تبطل الحوالة كذا في الخلاصة * وتواستحق الوديعة او الغصب
بطلت الحوالة كذا في الذخيرة * اما الحوالة المقيدة بالدين الذى كان للمحيل على المحتال عليه
فصورتها رجل له الف درهم احوال المطلوب الطالب بالالف على رجل للمطلوب عليه
الف درهم دين على ان يؤديها من الالف التى للمطلوب عليه كذا في النهاية * واذا كانت
الحوالة مقيدة بالعين التى هى للمحيل في يد المحتال عليه ثم ان المحتال وهب للمحتال عليه
ملكها عليه كذا في خزائن المفتين * ولو ابراء المحتال له المحتال عليه من الدين وقدا حاله بدينه مفيدا
للمحيل ان يرجع على المحتال عليه ولو وهب من المحتال ليس للمحيل ان يرجع على المحتال عليه
والهبة كمال استيفاء ولو ورث المحتال عليه من المحتال له لا يرجع المحيل على المحتال عليه
بدينه وان لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين ففى الهبة والارث يرجع المحتال عليه
على المحيل كذا في الكافي * المحتال اذا اخذ المال من المحيل بطريق التغلب وقال ان المحتال عليه

مفلس والحوالة مقيدة بالدين الذي للمحيل على المحتال عليه الصحيح انه يرجع المحيل على المحتال عليه بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزائن المفتين * ولو مات المحيل في ما اذا كان بالدين الذي على المحتال عليه او بالعين الذي في يد المحتال عليه وعليه ديون كثيرة ولم يدع شيئاً سوى الدين له على المحتال عليه او العين الذي له في يد المحتال عليه فالمحتال له لا يكون اخص بذلك استحساناً هكذا في الذخيرة * ويكون اسوة لغرماء المحيل هكذا في الهداية * ولو كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عندا لمحتال عليه فمرض المحيل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات المحيل وعليه ديون كثيرة لا يضمن المودع شيئاً لغرماء المحيل ولا يسلم الوديعة للمحتال له بل يكون بينه وبين غرماء المحيل بالحصص كذا في فتاوى قاضي خان * واذا حبس المودع الوديعة وادى من مال نفسه لم يكن متبرعاً استحساناً كذا في الكافي * رجل عليه الف درهم دين فاحال الطالب بها على رجل له عليه الف درهم على ان يؤديها من الالف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحيل فادى المحتال عليه ثم مات المحيل من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الالف التي على المحتال عليه سلم الالف للمحتال له وليس للغرماء في ذلك حق كذا في الخلاصة * لو كانت الحوالة مقيدة بثمن عبد كان للمحيل على المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار رؤية او شرط او ميب قبل القبض او بعده بقضاء قاض او ملك العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن من المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استحساناً كذا في فتاوى قاضي خان * ولو استحق العبد المبيع او استحق الدين الذي قيد به الحوالة من جهة الغرماء او ظهران العبد المبيع كان حراً تبطل الحوالة بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا احوال المولى فريماً من غرمائه على المكاتب فان اطلق الحوالة لا يجوز لان ضمان العبد باطل وان قيد الحوالة ببذل الكتابة يجوز بان يصير غريم المولى وكيلاً عن المولى والتركيب بقبض بدل الكتابة جائز ولا يعتق المكاتب قبل الاداء فان مات المولى قبل الاداء وعليه ديون كثيرة فالمحتال له يحاص سائر الغرماء في ما على المكاتب ولو ان المولى اعتق المكاتب حتى سقط بدل الكتابة لا تبطل الحوالة استحساناً وبه اخذ علماءنا الثلاثة واذا لم تبطل الحوالة وادى المكاتب بدل الكتابة الى المحتال له رجع بها على المولى كذا في المحيط * ولو كاتب المولى ام واده ثم احوال فريماً من غرمائه ببذل الكتابة ثم مات المولى بعتق ام الولد ولا تبطل

الحوالة استحسننا كذا في فتاوى قاضي خان * مكاتب احال ميده ببدل الكتابة على رجل مطلقة بطلت كذا في الكافي * ولا يعتق كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الحوالة مقيدة بدين او ودعة او فصب صحت ويكون توكيلاً للمحتال عليه باداء بدل الكتابة من مال المكاتب الذي عنده او عليه واذا صحت الحوالة برئ المكاتب او عتق فان تولى ما على المحتال عليه او عنده قبل الاداء بطلت الحوالة وعاد بدل الكتابة على المكاتب وبقي العتق كذا في الكافي * لو احال الطالب غريمه بالمال على الكفيل ببرأ الكفيل من الطالب والمطالب ان يطالب المكفول منه ولكفيل ان ياخذ المكفول منه حتى يحصله من الحوالة كذا في محيط السرخسي * وان امتنفي المحتال له المال من الكفيل برئ المكفول منه ولا يرجع بمادى على المحيل ولكن يرجع على المكفول منه هكذا في المحيط * وان ادى المكفول منه المال الى المحيل قبل ان يؤدى الكفيل الى المحتال له لم يكن للكفيل على المكفول منه سبيل لكنه ياخذ المحيل حتى يحصله من الحوالة ولا يبرأ الكفيل من حق المحتال له فان ادى الكفيل الى المحتال له بعد ذلك كان له ان يرجع على المحيل دون الاصيل كذا في محيط السرخسي * اذا احال الطالب غريمه على الاصيل حوالة مقيدة جازت الحوالة ولا سبيل للمحتال له على الكفيل وبرئ الاصيل والكفيل من مطالبة المحيل فان اراد الطالب بعد ذلك ان يحيل غريماً من غرمائه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم وبها كفيل وعلى رب الدين لرجلين الف درهم ودين كل واحد منهما الف درهم احال رب الدين احد غريميه على الكفيل حوالة مقيدة بذلك الدين واحال غريمه الاخر على الاصيل حوالة مقيدة بذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب وانهما على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الكفيل او بدأ بالحوالة على الاصيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صحت الحوالتان فاذا ادى الكفيل شيئاً لا يكون له ان يطالب المكفول منه بمادى ولكن يرجع على المحيل فلوان الكفيل لم يؤد شيئاً ولكن ادى المكفول عنه بنفسه برئ المكفول عنه بالاداء وبرئ الكفيل من دين الكفالة وصارت الحوالة مطلقة عند علمائنا الثلاثة واذا ادى الكفيل المال الى المحتال له لا يكون له ان يطالب المكفول منه ولكن يطالب المحيل وان برئ بالحوالة من الاصيل ثم بالحوالة

ثم بالحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطلة ولو وقعت الحوالتان معا جازتا كذا في الذخيرة * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بالمال على رجل وقبل المحتال عليه برى الاصيل والكفيل جميعا كذا في فتاوى قاضى خان * فان توى المال على المحتال عليه بموته مفلسا عاد الامر على الذى عليه الاصيل وعلى الكفيل وياخذ الطالب ايهما شاء ولو كان الكفيل احال الطالب بمأنة على ان ابرأه منها فللطالب ان ياخذ الذى عليه الاصيل والمحتال عليه فان مات المحتال عليه مفلسا في هذه الصورة فللطالب ان ياخذ الكفيل ايضا ولو ان رجلا قال للطالب متطوعا احتل على بهذا المال ففعل فالحوالة من الاصيل والكفيل جميعا ولو قال احتل على ان يبرأ الكفيل كانت الحوالة من الكفيل فلا يبرأ الذى عليه الاصل كذا في المحيط * رجل احال الطالب بدينه على رجل وقبل منه ذلك الرجل ثم ان الطالب احاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل انتفضت الحوالة الاولى والثانية ولا يبقى للطالب عليه شيء وللثاني ان يطالبه بدينه على مقتضى الحوالة كذا في خزانة المفتين * احال بمال من رجل على ان يعطيه من ثمن دارة هذه فالحوالة حائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع دارة ولا على اطعام ماله حتى يبيع دارة واذا باع دارة جبر على ان يعطيه ماله منها ولو احال على ان يعطيه ماله من ثمن دار المحيل بغير امره فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخسى * ولو امر المحيل بذلك حتى جازت لا يجبر المحتال عليه على الاطعام قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع ينظر ان كان البيع مشروطا في الحوالة يجبر عليه ولو باع المحتال عليه دار نفسه في الاول ودار المحيل في الثاني وادى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لانه الزم الاداء من الثمن وقد ادى الثمن بكماله هكذا في المحيط * ان كان لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه فاحاله احدهما على رجل بالف درهم فالمحتال له بالخيار ان شاء اخذ المحتال عليه بجميع الالف وان شاء اخذ منه بخمسائة ومن الذى لم يحله خمسمائة وليس له ان ياخذ الذى لم يحله بالزيادة على خمسمائة ورجع المحتال عليه على المحيل بخمسمائة وان اخذ منه الالف كلها رجع على المحيل بجميع الالف ثم المحيل يرجع على صاحبه بنصف ذلك قال في الجامع رجل له على رجل مائة درهم نبهجة ولامديون على رجل مائة درهم جيد فاحال الذى عليه النبهرجة على الذى عليه الجيد بدراهم جيد مكان الدراهم النبهرجة

على ان ياخذ هارمن الدراهم الجياد التي له عليه بدراهم النبهرجة والمحتال عليه فائب
فبلغه الحوالة فاجازها فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا وان كان المحتال عليه حاضرا او قبل الحوالة
جازا استحسانا كذا في المحيط * فان دفع قبل مفارقة المحتال له من المحيل جازوا لا بطل
وينتقض الحوالة ومادت الدراهم النبهرجة كذا في محيط السرخسى * فان افترقا ثم ادعى المحتال عليه
الجياد صم لان الحوالة ولو بطلت بقي الامر بالاداء وبرئ المحتال عليه من دين المحيل للمقاصة
ويرجع المحيل على المحتال له بالجياد بقبضه بعد فساد الصرف ثم يرجع المحتال له على المحيل
بدينه وهي النبهرجة كذا في الكافي * وكذا اذا قضى المحتال عليه المحتال له من الدراهم الجياد
في الحوالة الاولى برئ المحتال عليه وللمحيل ان يرجع على المحتال له فياخذ الجياد ويعطيه النبهرجة
وان لم يكن المانة على المحتال عليه وباقي المسئلة بحاله فللمحتال عليه ان يرجع على المحيل بالمانة
الجياد كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم نقد بيت المال وعليه زيوف فاحال رب الزيوف
على الذي عليه الجياد على ان يعطيه الجياد او على ان يعطيه الزيوف والجياد له بطلت
كذا في الكافي * سواء كان المحتال عليه حاضرا او غائبا قبل قياسا واستحسانا كذا في المحيط * فان ادعى
رجع على المحيل لانه ادعى بامره او على المحتال له لانه ادعى عليه بحكم حوالته فاسدة كذا في الكافي *
وان ارجع على المحتال له بالنبهرجة فالمحيل يرجع عليه بالجياد كذا في المحيط * ولو صالح
المحيل المحتال عليه من الجياد على زيوف على ان يحيل بها عليه صاحب الزيوف صم كذا
في الكافي * وبرئ المحتال عليه من الجياد وصار عليه الف درهم نبهرجة للمحتال له فان مات المحيل
في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة سوى دين المحتال له يؤخذ من المحتال عليه الف النبهرجة
ويقسم بين المحتال له وبين سائر الغرماء لو كانت الجياد عند المحتال عليه فصبها او ودعته وهي قائمة
فاحال المحيل صاحب النبهرجة على المستودع او على الغاصب فقال المحيل للمحتال عليه احلته
عليك بالجياد وتعطيها له بالنبهرجة فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل ان يفارق المحيل وكذلك
اذا قال المحيل للمحتال له قد احلته بدراهمك النبهرجة على فلان لتعطيها بها دراهم جيادا
عنده فالحوالة جائزة ان قبضها المحتال له قبل ان يفارق المحيل وان افترقا قبل القبض
بطلت المصارفة وان لم يفترقا ولو كن فارقهما المودع او الغاصب فالحوالة جائزة لانه ليس بعاقدة
كذا في المحيط * له زيوف وعليه جياد فاحاله على ان ياخذ الزيوف صم وكذا لو صالح المحيل

المحتال له من الجهاد على الزيوف على ان يحيل بها على فلان جا زفان مات المحتال عليه
 مفلا زجع بالزيوف الى المحيل على المحيل دراهم ودين المحيل دنانير فاحاله على ان يعطيه الدنانير
 او على ان يعطيه دراهم من الدنانير التي عليه بطلت الا ان تكون وديعة او فصباء وهي قائمة
 كذا في الكافي * الباب الثالث في الدعوى في الحوالة والشهادة * زعم المديون انه كان حال الدائن
 على فلان وقبلاه وانكره الطالب ثم سئل المديون عن البيعة على الحوالة ان حضرها والمحتال عليه
 حاضر قبلت وبرئ المديون وان غاب قبلت في حق التوقيف الى حضور المحتال عليه
 فان حضروا قريبا قال المديون برئ والا امر باعادة البيعة عليه وان كان الشهود غابوا او ماتوا
 حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بيعة وطلب حلفا حلف بالله ما احتال على فلان بالمال
 فان نكل برئ المطلوب كذا في البحر الرائق * غاب المحيل وزعم المحتال عليه ان ما على المحيل
 كان ثمن خمر لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة ولو دفع المال المحتال عليه
 الى المحتال واراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتال به كان ثمن خمر لا يسمع
 وان برهن ويقال للمحيل اد به الى المحتال عليه ثم خاصم المحتال فان برهن على المحتال
 ان ذلك كان ثمن خمر تقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل والمحتال كذا
 في الوجيز للكردي * ولو ان المحتال اقرب من يدى القاضى ان ماله من ثمن خمر فلا خصومة
 للمحتال له مع المحتال عليه فان حضر المحيل وقال لابل المال قرض لزمه المال ان صدقه المحتال
 في ذلك ولكن لا يلزم المحتال عليه شيء كذا في المحيط * لو احوال امرأته بصدقاتها وقبل الحوالة
 ثم غاب الزوج فاقام المحتال عليه بيعة ان نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته
 ولو ادعى انها كانت ابرأت زوجها من صداقتها او ان الزوج اعطاها المهر او باع بصدقاتها
 منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان *
 لو ان مسلما باع من مسلم خمر ا بالف درهم ثم ان البائع احوال مسلما على المشتري حوالة
 مفيدة بان قال احلت فلانا عليك بالالف التي عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو المشتري
 الالف كان من ثمن خمر وقال المحيل وهو البائع كان من ثمن مناع فالقول قول البائع
 المحيل فان اقام المحتال عليه بيعة على المحيل بذاك قبلت بينته وان لم تكن الحوالة مفيدة
 بل كانت مطلقة بان قال البائع للمشتري احلت فلانا مائة الف درهم لا تبطل الحوالة وان اثبت

المشتري على المحيل ان الالف عليه كان ثمن خمر كذا في المحيط * رجل له ملى رجل الف درهم فاحال صاحب الدين رجلا على المديون بالالف التى له عليه نقبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال المحيل للقابض ما كان لك على شيء وانما امرتك لنقبض المال منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض اليه وقال القابض بل كان لى عليك الف فاحلتنى بها عليه كان القول قول المحيل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ادعى المحتال عليه الدين ثم اختلفا فقال المحيل احلت بما لى عليك فقال المحتال عليه ليس لك على دين فارجع عليك فالقول قول المحتال عليه كذا في محيط السرخسى * واذا كان المحتال له غائبا فاراد المحيل ان يقبض ماله من المحتال عليه وقال احلته بوكالة ولم يكن له على دين قال ابو يوسف رح لا اصدقه ولا اقبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد رح يقبل قول المحيل انه وكله كذا في فتاوى قاضيهان * شهدا أحدهما انه احوال بما له على رجل وشهدا الآخر انه ضمن له على ابراء الاصيل اولم يذكرا البراءة والطالب يدعى الحوالة برئ الاصيل لانهما اتفقا على كون المحتال عليه ضامنا بشهادتهما الا ان براءة الاصيل تثبت باقرار الطالب بالحوالة فان قال الطالب ضمن بغير حوالة لم يبرأ الاصيل وياخذ ايهما شاء كذا في محيط السرخسى * واذا كان لرجل على رجلين الف درهم فاحالها على رجل لهما عليه مال فجحد الطالب الحوالة فشهد عليه ابناه او ابواه بالحوالة فشهادتهما جائزة وان شهدا بنا المطلوبين الاولين لا تقبل شهادتهما اذا دعى المطلوبان ذلك وان جحد تقبل شهادتهما كذا في المحيط * مسائل شتى * الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة بشرط مطالبة الاصيل كفالة كذا في السراجية * رب الدين اذا احوال رجلا على ضريمة وليس للمحتال له على المحيل دين فهذه وكالة وليست بحوالة كذا في الخلاصة * احوال عليه مائة من منحنطة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال له ملى المحيل فقبل المحتال عليه ذلك لاشيء عليه كذا في القنية * دفع السمسار دراهم نفسه الى الرستاقى ثمن ديس او قطن او حنطة لياخذ ذلك من المشتري فعجز السمسار عن اخذها من المشتري لافلاس يسترد هامن الآخذ استحسنا جري العادة في بلادنا ان السمسار يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري نصاركما لو احوال البائع على المشتري نصا قال رضى الله عنه والسماصرة في بخارا قوم

في بخار اقوم لهم جوانيت معدة للممصرة يضع فيها اهل الرسا تيق ما يريدون بيعها من الحبوب والفواكه ويتركونها فيبيعها الممصار ثم قد يتعجل الرستاقى الرجوع فيدفع اليه السمسار الثمن من ماله لياخذ من المشتري كذا في القنية * رجل احال على آخر بقدر من الغلة ثم باع المحتمل له من المحتمل عليه الغلة ان لم يقبض الثمن لم يصح لانه بيع كذا في جواهر الفتاوى * لو اشترى من رجل ديناً را بعشرة درهم ودفع بائع الدينار را اليه الدينار ولم يقبض الدراهم حتى كفّل بالدراهم رجل بامرء او بغير امرء جازت الكفالة فان لم يتفرقا حتى ابرأهما صاحب العشرة من العشرة برئ الكفيل سواء قبل او لم يقبل لانه في حقه ابراء محض واما المكفول منه فان قبل الابراء يصح والا فلا وان لم يتكفل احد لكن بائع العشرة احال بها صاحبه على رجل حاضر وقبل بجوز ويشترط القبض في مجلس العاقدين كما في الكفالة فان لم يتفرقا حتى ابرأ المحتمل المحتمل عليه من الدين صح الابراء وانتقض الصرف قبل الابراء ولم يقبل ولو كانت الحوالة بغير امرء من عليه الدراهم برئ المحتمل عليه لانه في حقه ابراء محض ويتوقف في حق بائع العشرة على رضاه وقبوله كذا في خزائن المفتين * في الموضع الذي كانت الحوالة فائدة اذا ادى المحتمل عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القابض وان شاء رجع على المحيل كذا في الخلاصة * اذا احال الرجل رجلاً بمال عليه على ان المحتمل له بالخيار فهو جائز وله الخيار ان شاء مضى على الحوالة وان شاء رجع على المحيل وكذلك ان احال عليه علمي ان المحتمل له متى شاء رجع على المحيل فهو جائز للمحتمل له الخيار يرجع الى ايها شاء كذا في المحيط * باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن فريماً له بطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باعه بشرط ان يحال بالثمن صح لانه يوكد موجب العقد كذا في الكافي * البائع اذا احال فريماً بماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن لا يبقى للبائع حق الحبس والمشتري اذا احال البائع على فريم له كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية رجل اشترى من رجل دابة بمائة وقبضها فاحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد عيباً بالدابة فردا بقضاء قاض لم يكن للمشتري ان يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع يحيله بها على المحتمل عليه شاهد ان المحتمل عليه اوفاً ثاباً ويكون القول قول البائع انه لم ياخذ المائة من المحتمل عليه وكذا لو كان رد بغير قضاء فانه لا يبوخذ المال من البائع وان كان البيع فاسداً

فابطله القاضي ورد الدابة رجع المشتري بما كان له على المحتال عليه كذا في فتاوى قاضيخان *
 اذا اخذ الخط من المحتال عليه بعدما قبل الحوالة ثم قال للمحيل انه مفلس فقال له المحيل ابعت
 الى الخط الذي اخذته منه واترك الحوالة فبعث الخط ولم يقل بلسانه شيئاً انفسحت الحوالة
 ولم يقل ابعت الخط لكن اخذ المال منه بالتغلب لو ادعى المحيل باختباره يرجع المحيل بماله
 على المحتال عليه كذا في الخلاصة * لو احال المشتري البائع بالثمن على رجل لم يملك
 حبس المبيع وكذا لو احال المرتهن الراهن لا يحبس الرهن كذا في البحر الرائق * المشتري
 اذا اعطى بالثمن كفيلاً ثم ان الكفيل احال البائع بالمال على انسان فاراد البائع اخذ المال
 من المشتري دون المحتال عليه ليس له ذلك كذا في الذخيرة *

كتاب ادب القاضي

وهو مشتمل على ابواب * الباب الاول في تفسير معنى الادب والعزاء واقسامه وشرايطه ومعرفة
 من يجوز التقلد منه وما يتصل بذلك * الادب هو التخلق بالاخلاق الجميلة والخصال الحميدة
 في معاشرتنا ومعاملتهم وادب القاضي التزامه لما ندب اليه الشرع من بسط العدل ودفع
 الظلم وترك الميل والمحافظة على حدود الشرع والجري على سنن السنة والقضاء لغة
 بمعنى الالتزام وبمعنى الاخبار وبمعنى الفراغ وبمعنى التقدير وفي الشرع قول ملزم يصدر
 عن ولاية عامة كذا في خزائنة المفتين * والاصل ان القضاء فريضة محكمة وسنة مقضية قد باشره
 الصحابة والتابعون وبعضهم عليه الصالحون ولكنه فرض كفاية كذا في الكافي * والقضاء على
 خمسة اوجه واجب وهو ان يتعين له ولا يوجد من يصلح غيره ومستحب وهو ان يوجد من يصلح
 لكنه هو اصلح واقوم به ومخير فيه وهو ان يستوي هو وغيره في الصلاحية والقيام به وهو مخير
 ان شاء قبله وان شاء لا ومكروه وهو ان يكون صالحاً للقضاء لكن غيره اصلح وحرام وهو ان يعلم
 من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من اتباع الهوى ما لا يعرفونه فيحرم عليه
 كذا في خزائنة المفتين * ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا
 في الهداية * من الاسلام والتكليف والحرية وكونه غير اعمى ولا محدوداً في قذف ولا اصم
 ولا اخرس واما الاطرش وهو الذي يسمع القوى من الاصوات فلا يصح جواز تربيته كذا
 في النهر الفائق * ويكون من اهل الاجتهاد والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الولاية

كذا في الهداية * حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز كذا في الملتقط *
لكن مع هذا لا ينبغي ان يقلد الجاهل بالاحكام وكذلك العدالة عندنا ليست بشرط جواز التقليد
لكنه شرط الكمال فيجوز تقليد الفاسق وينفذ قضاياه اذا لم يجاوز فيها حد الشرع لكن لا ينبغي
ان يقلد الفاسق كذا في البدائع * ولو قلد وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولكن لا ينعزل به
وبه اخذ عامة المشايخ ويجب على السلطان ان يعزله كذا في الفصول العمدية * ولو شرط
السلطان انه منى فسق ينعزل انعزل كذا في البرازية * ويجوز تقليد القضاء من السلطان
العدل والجاهل ولكن انما يجوز تقليد القضاء من السلطان الجائر اذا كان يمكنه من القضاء
بحق ولا يخوض في قضاياه بشرو ولا ينهاء من تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي اما اذا كان لا يمكنه
من القضاء بحق ويخوض في قضاياه بشرو لا يمكنه من تنفيذ بعض الاحكام كما ينبغي لا يتقدم منه
وفي السفناتى ولا يجوز طامته في الجور و ذكر في الملتقط والاسلام ليس بشرط فيه اى في السلطان
الذى يقلد كذا في التانار خانية * ويجوز تقليد القضاء من اهل البغى فانه ذكر في باب الخوارج
من سير الاصل اذا طلب اهل البغى على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فوضى با شياء ثم ظهر اهل
العدل على تلك المدينة فرفعت قضاياه الى قاضى اهل العدل فانه ينفذ منها ما كان مدلا وكذلك
لو قضى بشىء مما رآه الفقهاء بمضيه اذا كان مختلفا فيه كما في ما اثر القضاء وذكر الخصاص رح
في ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البغى ايضا لا ينفذ قاضى العدل قضاياه و اشار في الاضية
الى انه ينفذ فانه قال هم بمنزلة فاسق اهل العدل والفاسق يصلح قاضيا على اصح الاقاويل
وذكر الفقيه ابواليث رح في ادب القاضي من النوازل المتغلب اذا ولي رجلا قضاء بلدة
وقضى ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه امضاه وان خالف
ابطله وهو بمنزلة حكم المحكم وذكر في الفتاوى والتقليد من اهل البغى يصح وبمجرد
استيلاء الباغى لا ينعزل قضاة العدل ويصح عزل الباغى لهم حتى لو انهزم الباغى لا ينفذ
قضاياه بعد ذلك ما لم يقلد هم سلطان العدل ثانيا وذكر في الفتاوى ايضا يجوز صلوة الجمعة
خلف المتغلب الذى لا مهة له اى لا منشور له من الخليفة اذا كان سيرته في رعيته سيرة الامراء
يحكم في ما بين رعيته بحكم الولاية لان بهذا ينبت السلطنة فيتحقق الشرط ثم لا بد من معرفة اهل
البغى فاهل البغى هم الخارجون من الامام الحق بغير حق بيان ان المسلمين اذا اجتمعوا

على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليه بظلم ظلمهم فليسموا من اهل البغى وعليه ان يترك الظلم وينصفهم ولا ينبغي للناس ان يعينوا الامام عليهم لان فيه امانة على الظلم ولا ان يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه امانة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه بظلم ظلمهم ولكن ادموا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فهم اهل البغى فعلى كل من يقوى على القتال ان ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع فانه عليه السلام قال الفتنة نائمة لعن الله من ايقظها فان كانوا تكلموا بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج فليس للامام ان يتعرض لهم وفي زماننا الحكم في الغلبة ولا يدري العادلة والباغية لان كلهم يطلبون الدنيا كذا في الفصول العمادية * نصب القاضي فرض كذا في البدائع * وهو من اهم امور المسلمين واقوى واجب عليهم فكل من كان امرف واقدر واجه واهيب واصبر على ما اصابه من الناس كان اولي وينبغي للمولى ان يتمحض في ذلك ويولى من هو اولي لقوله عليه السلام من قلد انسان عملا وفي رعيته من هو اولي منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين كذا في التبيين * قالوا يستحب للامام ان يقلد القضاء من له ثروة وفضيلة لكيلا يطمع في اموال الناس كذا في محيط السرخسي * قال القاضي الامام ابو جعفر رح وهو صاحب كتاب الاقضية بعدما بين اهل القضاء ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا من كان هكذا ويريد ان المفتي ينبغي ان يكون مدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الرأي الا ان يفتي بشيء قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاك بما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوي في باب الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من العقل والضبط والعدالة والفهم كذا في المحيط * قد استقر رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما خبر المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد كما في حنيفة رح على جهة الحكاية وعرف ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك من المجتهد احد الامرين اما ان يكون له سند فيه او ياخذ من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن رح ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور هكذا ذكر الرازي فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر

بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عز و ما فيها الى مسجد روح ولا الى ابي يوسف رح نعم اذا وجد النقل من النوادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط كل ذلك تعويلا على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق * اجمع الفقهاء على ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد كذا في الظهيرية * ذكر في الملة تطوانا كان صوابه اكثر من خطائه حل له ان يفتي وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يحل له ان يفتي الا بطريق الحكاية فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء كذا في الفصول العمادية * والفاسق يصلح مفتيا وقيل لا يصلح قال العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به في المجمع وشرحه لا اختلاف في اشتراط اسلام المفتي ومقله وشرط بعضهم تيقظه نعم لا يشترط ان يكون حرا ولا ذكرا ولا ناطقا فيصح افتاء الاخر من حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قبل له آيجوز هذا فحرك رأسه اي نعم جاز ان يعمل باشارته وينبغي ان يكون مستزها من خوارم المروءة نقيه النفس سليم الذهن حسن التصرف والصحيح ان الافتاء غير مكروه لمن كان اهلا وعلى ولي الامر ان يبحث ممن يصلح للفتوى ويمنع من لا يصلح كذا في النهر الفائق * ومن شرائط الفتوى كون المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين لا يميل الى الاغنياء واعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من يصبق فنيا كان او فقيرا حتى يكون ابعد من الميل ومن آدابه ان ياخذ الكتاب بالحرمه وبقراءة المسئلة بالبصيرة مرة بعد اخرى حتى ينضح له السؤال ثم يجيب ومن شرطه ان لا يرمي بالكاغذ كما اعداه بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعظيم اسمه تعالى واجب واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقيب جوابه والله اعلم او نحو ذلك وقيل في المسائل الدينية التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب الله الموفق او يكتب وبالله التوفيق او يكتب بالله العصمة كذا في جواهر الاخلاط * وكان بعضهم لا ياخذ الرقعة من يدا امرأة ولا صبي وكان له تلميذ ياخذ منهم ويجمعها ويرفعها فيكتبها تعظيما للعلم والا حسن اخذ المفتي من كل واحد تواضعا ويجوز للشاب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقفا على الدرايات محافظا على الطاعات مجانب للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا او الجاهل صغير وان كان كبيرا كذا في البحر الرائق * يجب ان يكون المفتي حليما وزينا ليس القول منبسط الوجه كذا في العراجية * ولا ينبغي له ان يحتمل للفتوى اذا لم يسأل عنه واذا اخطأ رجع ولا يستحبي ولا يأنف كذا في النهر الفائق * وفي اشتراط معرفة الحساب لتصحيح مسائله وجهان ويشترط ان يحفظ مذهب امامه ويعرف قواعد واصاليه

وليس للاصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من ائمة الفقه وفحول المناظرين ان يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب الافتاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحيل ان فسد الاغراض وسؤال من عرف بذلك ولا يفتي في حال تغير اخلاقه وخروجه عن الاستدال ولو فرح ومدا نعة اخبثين فان افتى معتقدا ان ذلك لم يمنعه من درك الصواب صحت فتواه وان خاطر والاولى ان يتبرع بالفتوى ولا باخذ اجرة ممن يستفتي فان جعل له اهل البلد رزقا جازوا ان استوجرو جازوا والاولى كونها باجرة مثل كتبه مع كراهة وعلى الامام ان يفرض مدرسا ومفتا كفايته واكل اهل بلد اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يفتي اهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف اصطلاحهم كذا في البحر الرائق * ثم الفتوى مطلقا بقول الامام ثم بقول ابي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر ثم بقول الحسن بن زياد رحمهم الله وقيل اذا كان الامام في جانب وصاحبه في جانب فالفتوى بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا وفي الحاوي للقدمي الاصح ان العبرة لقوة الدرك كذا في النهر الفائق * وللمفتي والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين * ومن ابي يوسف رح انه استفتي في مسألة فاستوى وارتدى وتعم ثم افتى تعظيما لا مرا لافناء كذا في التبيين * الباب الثاني في الدخول في القضاء * اورد الخصاص في ادب القاضي احاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي الرخصة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون وترك الدخول امثلا واسلم واصلى في الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ ان بعد اجتماع شرائط القضاء في شخص هل يجوز له تقلد القضاء قال بعضهم يكره له التقليد كذا في المحيط * لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليه السلام من ابتلي بالقضاء فكا نماذبح بلا سكين وروى عن عبد الله بن وهب رح انه استقضى فلم يقبل وتجان ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يحدش وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من الصحابة من راس الكوفة فقال يا ابا عبد الله لو قبلت القضاء وعدلت كل خيرا فقال يا هذا او عقلك هذا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاء يحشرون مع العلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء والمشهور ان ابا حنيفة رح كلف القضاء فابى حتى ضرب تعيين مرطا فلما خاف على نفسه شاور اصحابه فمروا له ابو يوسف رح وقال لو تقلدت لنفعت الناس فقال ابو حنيفة رح لو امرت ان اصبر البحر مباحة لكنت اقدر عليه وكانى بك فاضيا فنكس رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك كذا في خزائن المفتين *

ودعى محمد روح الى القضاء فابى حتى قيد وحبس فاضطروا ثم تقلد كذا في العناية شرح الهداية *
 قال الكرخي والخصاف وملاء العراق وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا يسوغ مالهم يجبر عليه
 قال مشايخ ديار بالا بأس بقبوله لمن كان صالحا يأمن نفسه الجور والامتناع لغيره اولى فان الصحابة
 رض ومن تلاهم قبلوه بلا كره كذا في الوجيز للكردي * وكراهة التقلد لمن يخاف الخيف فيه
 وان امن لا يكره كذا في الكافي * وفي البنا بيع ولا ينبغي ان يطلب الولاية ولا يسأ لها فالطالب
 ان يقول للامام ولنى القضاء والسؤال ان يقول للناس لو اننى الامام قضاء مدينة كذا لاجبته
 الى ذلك وهو يطمع ان يبلغ ذلك الى الامام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلد بغير
 مسئلة فلا بأس بالقبول ومن سأل يكره له ذلك والذي عليه عامة المشايخ روح ان الدخول
 في القضاء رخصة والامتناع منه مزيمة وفي السراجية هو المختار كذا في التاتارخانية * ولا يطلب
 القضاء لا بقلبه ولا بلسانه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضاء فانه يفترض عليه صيانة لحقوق المسلمين
 كصلوة الجنائز كذا في الشمني * اذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء وامتنع واحد منهم لا ياتم
 كذا في المحيط * ولو امتنع الكل حتى قلد جاهل اشتركوا في الاثم كذا في العناية شرح الهداية *
 وفي البنا بيع وان وجد اثنان ودما من اهل القضاء ولكن احدهما افقه والاخر اروع فهو اولى
 من الافقه كذا في التاتارخانية * ولو قلد السلطان من لا يصلح القضاء وفي تلك البلدة من يصلح
 لذلك كان الاثم على السلطان كذا في شرح كتاب ادب القاضي للخصاف * القاضي اذا اخذ
 القضاء بالرشوة الصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه من تقلد القضاء بالرشوة او بالشفعاء
 اذا قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه امضاه وان خالف رأيه ابطله بمنزلة
 حكم المحكم والاصح ان الذى طلب القضاء بالشفعاء فهو الذى قلد سواء في حق نفاذ القضاء
 في المجتهدين والقاضي اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه في ما ارتشى ونفذ في ما لم يرتش وهو
 اختيار المرخي والخصاف وان ارتشى ولدا القاضي او كاتبه او بعض اموانه فان كان بامره
 ورضاه فهو مالوارتشى القاضي سواء ويكون قضاؤه مردودا وان كان بغير علم القاضي نفذ قضاؤه
 وكان على المرتشى رد ما قبض منه كذا في خزائن المفتين * الباب الثالث في ترتيب
 الدلائل للعمل بها * قال ينبغي للقاضي ان يقضى بما في كتاب الله تعالى وينبغي ان يعرف
 بما في كتاب الله تعالى من الناسخ والمنسوخ وينبغي ان يعرف من النامخ ما هو محكم وما هو منشا به

في تأويله اختلاف كما لاقرأ فان لم يجد في كتاب الله تعالى يقضي بما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يعرف الناسخ والمنسوخ من الاخبار فان اختلف الاخبار ياخذ بما هو الاشبه ويميل اجتهاده اليه ويجب ان يعلم المتواتر والمشهور وما كان من اخبار الآحاد ويجب ان يعلم مراتب الرواة فان منهم من عرف بالفقه والعدالة كالخلفاء الراشدين والعبادلة وغيرهم ومنهم من عرف بطول الصحبة وحسن الضبط والاخذ برواية من عرف بالفقه اولي من الاخذ برواية من لم يعرف بالفقه وكذلك الاخذ برواية من عرف بطول الصحبة اولي من الاخذ برواية من لم يعرف بطول الصحبة وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله عليه السلام يقضى فيها بما اجتمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم لان العمل باجماع الصحابة واجب فان كانت الصحابة فيها مختلفين يجتهد في ذلك ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان من اهل الاجتهاد وليس له ان يعالفهم جميعا باختراع قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا على ان ما مداه القولين باطل وكان الخصاف رح يقول له ذلك لان اختلافهم يدل على ان الاجتهاد فيه مجال والصحيح ما ذكرنا وان اجتمعت الصحابة على حكم وخالفهم واحد من التابعين ان كان المخالف ممن لم يدرك عهد الصحابة لا يعتد خلافه حتى لو قضى القاضي بقوله بخلاف اجماع الصحابة كان باطلا وان كان ممن ادرك عهد الصحابة وزاحمهم في الفتوى وسوغوا له الاجتهاد كشرع والشعبي لا ينعقد الاجماع لمخالفته وان جاء من بعض التابعين ولم ينقل من غيرهم فيه شيء فعن ابي حنيفة رح روايتان في رواية قال لا اقلدهم وهو ظاهر المذهب وفي رواية النوادر قال من كان منهم افتى في زمن الصحابة وسوغوا له الاجتهاد مثل شريح ومسروق بن الاعدع والحسن فاننا اقلدهم كذا في المحيط * فان كان شيء لم يات فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم وقضى به وان لم يجز شيء من ذلك فان كان من اهل الاجتهاد قاض على ما يشبهه من الاحكام واجتهد رأيه فيه وتحري الصواب ثم يقضى به برأيه وان لم يكن من اهل الاجتهاد يستفتى في ذلك فياخذ بفتوى المفتي ولا يقضى بغير علم ولا يستحيى من السؤال ثم لا بد من معرفة فصلين أحدهما انه اذا اتفق اصحابنا في شيء ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد رح لا ينبغي للقاضي ان يخالفهم برأيه

برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبد الله بن المبارك يؤخذ بقول ابي حنيفة زح لانه كان من التابعين وزاحمهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولولم يوجد الرواية عن ابي حنيفة واصحابه زح ووجد من المتأخرين يقضي به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحد من ذلك ولولم توجد من المتأخرين يجتهد فيه برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وفي شرح الطحاوي ثم اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص لا يجوز قضاؤه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأيا آخر لا يبطل ماضى ويقضى في المستأنف بما يراه وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف زح وقال محمد زح ان قضى في اول المرة بالاجتهاد ثم رأى غيره خيرا منه كان كما قال ابو حنيفة وابي يوسف رحمهما الله فان اختلف المتقدمون على قولين ثم اجمع من بعدهم على احد هذين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل على قول ابي حنيفة وابي يوسف زح لا يرفع وعلى قول محمد زح يرفع وذكر شيخ الاسلام شمس الائمة السرخسي زح انه يرفع الخلاف المتقدم بخلاف بين اصحابنا زح وانما يخالفنا في ذلك بعض العلماء وان اتفق اهل مصر على قول وانقرضوا فخرج هذا القاضي من قولهم وقضى بخلاف قولهم لما رأى الصواب بخلافه فان كان قد سبق هذا الاتفاق اختلف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يسعه الخلاف وبعضهم قالوا يسعه الخلاف فان لم يسبق هذا الاتفاق لا يسعه الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العتائية قاض استفتى في حادثة وافتى ورأيه بخلاف رأى المفتى انه يعمل برأى نفسه ان كان من اهل الرأى فان ترك رأيه وقضى برأى المفتى لم يجز عندهما كما في التحرى وعند ابي حنيفة زح ينفذ لصارفته فصلا مجتهدا فان لم يكن له رأى وقت القضاء وقضى برأى المفتى ثم حدث له رأى بخلافه قال محمد زح ينقضه هو وقال ابو يوسف زح لا ينقضه كما لو قضى برأيه ثم ظهر له رأى آخر كذا في التاتارخانية * وفي مالا نص فيه بخلافه ولا اجماع لا يخلوا ما ان كان القاضي من اهل الاجتهاد واما ان لم يكن من اهل الاجتهاد فان كان من اهل الاجتهاد وقضى رأيه الى شيء يجب عليه العمل برأيه وان خالف رأى غيره من اهل الاجتهاد والرأى لا يجوز ان يتبع رأى غيره لان ما أدى اليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهرا ولوا قضى رأيه الى شيء وهناك مجتهد آخر افقه منه له رأى آخر فادان بعمل برأيه من غير النظر فيه ويرجع رأيه لكونه افقه منه هل يسعه ذلك ذكر في كتاب الحدود ان عند ابي حنيفة زح يسعه ذلك وعند ابي يوسف

ومحمد رح لا يسهه الا ان يعمل برأى نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وان
اشكل عليه حكم الحادثة استعمل رأيه في ذلك وعمل به والافضل ان يشاروا اهل الفقه في ذلك فان
اختلفوا في حكم الحادثة نظري ذلك فاخذ بما يؤدي الى الحق ظاهر وان اتفقوا على رأي يخالف رأيه
عمل برأى نفسه ايضا لكن لا ينبغي ان يعجل بالقضاء ما لم يقض حق التأويل والاجتهاد وينكشف
له وجه الحق فاذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤدي اليه اجتهاده ولا يكون خائفا في اجتهاده
بعد ما بذل مجهوده لاصابة الحق حتى لو قضى مجازا لم يصح قضاؤه في ما بينه وبين الله تعالى
وان كان من اهل الاجتهاد الا انه اذا كان لا يدري حاله يحمل على انه قضى برأيه ويحكم بالصحة
حملا لامر المسلم على الصحة والسداد ما امكن هذا اذا كان القاضي من اهل الاجتهاد فاما اذا لم يكن
من اهل الاجتهاد فان عرف اقارب اصحابنا وحفظها على الاحكام والاتقان عمل بقول من يعتقد
قوله حقا على التقليد وان لم يحفظ اقاربهم عمل بفتوى اهل الفقه في بلده من اصحابنا وان لم يكن
في البلد الاثني واحد من اصحابنا يسهه ان ياخذ بقوله ونرجوان لا يكون عليه شيء كذا في البدائع *
والاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود وشرطا صيرورة المرأ مجتهدا ان يعلم من الكتاب والسنة
مقدار ما يتعلق به الاحكام دون المراعظ وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له الاجتهاد
والاول اصح كذا في الفصول العمدية * واصح ما قيل في هذا المجتهد ان يكون قد حوى
علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في القياس
ما لم يعرف الناس كذا في الكافي * قال واذا كان في البلد قوم من اهل الفقه شاورهم في ذلك
فاذا شاورهم واتفق رأيه ورأيهم على شيء حكم به وان وقع الاختلاف بين هؤلاء الذين شاورهم
نظرا الى اقرب الاقارب منده من الحق وامضى على ذلك باجتهاده اذا كان من اهل الاجتهاد
ولا يعتبر في ذلك كبر السن وكذا لك لا يعتبر كثرة العدد فالواحد قد يوفق للصواب
ما لا يوفق الجماعة وينبغي ان يكون هذا قول ابي حنيفة رح اما على قول محمد رح
يعتبر كثرة العدد وان لم يقع اجتهاده على شيء وبقيت الحادثة مختلفة ومشكلة عليه كتب الى
فقيه غير المصر الذي هو فيه والمشاورة بالكتاب منه قديمة في الاحداث الشرعية فان اتفق
الذين كتب اليهم القاضي على شيء ورأى القاضي يوافق رأيهم وهو من اهل الرأي
والاجتهاد مضى ذلك برأيه وان اختلفوا ايضا في ما بينهم نظرا الى اقرب الاقوال منده من الحق

اذا كان من اهل الاجتهاد وان لم يكن القاضي من اهل الاجتهاد في هذه الصورة وقد وقع الاختلاف بين اهل الفقه اخذ بقول من هو ائقته واورع عنده وان كان القاضي شاور قوما من اهل الفقه فاتفقوا على شيء ورأى القاضي بخلاف رأيهم لا ينبغي للقاضي ان يترك رأيه نفسه ويقضي برأيهم وان شاور القاضي رجلا واحدا كفى ولكن مشاورة الفقهاء احوط وان اشار ذلك الرجل الى شيء ورأى القاضي بخلاف رأيه فالقاضي لا يترك رأيه نفسه فان اهتم القاضي رأيه لما ان ذلك الرجل افضل وائقته عنده لم يذكر هذه المسئلة هنا وذكر في كتاب الحدود وقال لو قضى برأي ذلك الرجل ارجو ان يكون في معنة من ذلك وان لم يهتم القاضي رأيه لا ينبغي له ان يترك رأيه نفسه ويقضي برأي غيره كذا في المحيط * والمحيط

الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجوز للصحابي المجتهد ان يجتهد في عصر النبي صلعم قيل لا يجوز وقال اكثر العلماء يجوز لمن كان يبعد منه ولا يجوز لمن كان يقرب منه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * اختلفوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كان يجتهد في مالهم يروح اليه ويفصل الحكم باجتهاده بعضهم قالوا ما كان يجتهد بل كان ينتظر الوحي ومنهم من قال كان يرجع فيه الى شريعة من قبله لان شريعته شريعة لنا لم يعرف نسجه ومنهم من قال كان لا يعمل بالاجتهاد الى ان ينقطع طمعه من الوحي فاذا انقطع حينئذ كان يجتهد فاذا اجتهد صار ذاك شريعة له فاذا انزل الوحي بخلافه يصير باسحاله ونسخ السنة بالكتاب جائز عندنا وكان لا ينقض ما مضى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط * الباب الخامس في التقليد والعزل * اذا قلد السلطان رجلا قضاء بلدة كذا لا يصير قاضيا في سواد تلك البلدة مالا يقلد قضاء البلدة ونواحيها وهذا الجواب انما يستقيم على رواية النوادر لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط لنفاذ القضاء اما على ظاهر الرواية فالمصر شرط لنفاذ القضاء فلا يصير مقلدا على القرى وان كتب في منشوره ذلك اذا ملق السلطان الامارة والقضاء بالشرط واضافها الى وقت في المستقبل بان قال اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا اذا اتيت مكة فانت امام مكة او قال جعلتك قاضيا رأس الشهر جعلتك اميرا رأس الشهر فذلك جائز كذا في المتن * بالاجماع كذا في الخلاصة * ويجوز تعليق مزل القاضي بالشرط ايضا واذا قلد السلطان رجلا قضاء يوم يجوز ويتأقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان

فعلى هذا الرقيب القاضي اذابة نائبه في مسجد معين لا يكون للنائب ان يقضي في مسجد آخر
 كذا في المتن * وتعليق التحكيم لانسان بين اثنين والا ضانه الى وقت في المستقبل لا يصح
 وعليه القنوى وكذا يجوز استثناء مماع بعض الحكومات كد موى التلجئة في زماننا او دعوى
 شيء سأل به او مماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى وكذا لو قال لا تسمع خصومة
 فلان حتى ارجع من سفرى لا يجوز له ان يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا ينفذ كذا
 في خزائن المفتين * القاضي اذا قضى في حادثة في حق ثم امر السلطان ان يسمع هذه الحادثة
 ثانيا بمشهد من العلماء لا يفترض على القاضي ذلك كذا في الخلاصة * والامر شرط لنفاذ القضاء
 في ظاهرا لرواية وفي النوازل ليس بشرط وهو المختار كذا في خزائن المفتين * السلطان اذا قال
 جعلتك قاضيا ولم يذكر في اي بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذي هو فيه والمختار انه يصير قاضيا
 لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة * وهو الاظهر والاشبه وانا اجتمع اهل بلدة على رجل
 وجعلوه قاضيا يقضى في ما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل ومقد وامة مقد السلطنة
 او مقد الخلافة يصير خليفة وسلطانا كذا في المحيط * السلطان اذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له
 ان يستخلف الا اذا اذن له في ذلك صريحا او دلالة بان يقول له جعلتك قاضيا القضاة لان قاضى
 القضاة هو الذى يتصرف في القضاة تقليدا او مزا لا كذا ذكر في الذخيرة واجاب نجم الدين
 النسفى رح من محضر انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي مفقود من جهة قاضى القضاة
 وليس فيه ان قاضى القضاة ماذون بالاستخلاف من جهة السلطان كذا في الفصول العمادية *
 وكان القاضي الامام شمس الائمة الا وزجندى يقول اذا كتب السجل من الحاكم ينبغي
 ان يكتب فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان ماذون بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح
 من جهة فلان اذا قال السلطان لرجل جعلتك نائبي في القضاء بشرط ان لا ترشي ولا تشرب
 الخمر ولا تمتثل امر احد على خلاف الشرع فالقول صحيح والشرط صحيح واذا فعل شيئا
 من ذلك لا يبقى قاضيا كذا في المحيط * ولو قلد ثم وصل اليه ان لا تسمع خصومة فلان انزل
 في حق فلان كذا في الخلاصة * في العمانية لو ان الامام قلد رجلا للقضاء واذن له بالاستخلاف
 فامر القاضي رجلا لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار
 ولا يحكم

ولا يحكم هو بذلك لكن يكتب الى القاضي وينهى اليه حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة ان يحكم وانما يفعل ما امره القاضي واذ ارفع الامر الى القاضي فلن القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المدعى والمدعى عليه ويأمر باعادة البيعة فاذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فحينئذ يقضى القاضي بتلك الشهادة قال هذه مسئلة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلا يسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه بكتاب ففعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندي بكذا او يكتب الفاظ الشهادة او يكتب ان المدعى عليه اقر عندي بكذا فنقض القاضي القاضي بذلك من غير اعادة البيعة عنده فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا ان يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف ان ينظر الخليفة هل للمدعى شهودا ويكذب فلعل له شهودا الا انهم غير مدول وقد لا يتفق الفاظهم فيفوض القاضي النظر في ذلك الى الخليفة السلطان اذا قال قلدت قضاء بلدة كذا زيدا او عمروا لا يصح لان هذا تقليد للمجهول كذا في التاتارخانية * القاضي اذا لم يكن مازونا في الاستخلاف واستخلف غيره لا ينفذ قضاء خليفته سواء كان الاستخلاف في صحته او مرضه او سفره وان استخلف غيره باذن الامام يكون خليفته قاضيا من جهة الامام حتى لا يملك القاضي مزله الا اذا قال له الخليفة ول من شئت واستبدل من شئت فحينئذ يملك مزله بخلاف المأمور باقامة الجمعة فان له ان يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام القاضي اذا لم يكن مازونا بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس القاضي بين يديه جازولوان الخليفة لم يحكم بين بدى القاضي وحكم في ضيقه فرفع قضاؤه الى القاضي فاجاز نفذ قضاؤه عندنا كذا في فتاوى قاضي خان * وكذلك القاضي اذا اجاز حكم المحكم في المجتهدين كذا في الظهيرية * اذا استقضى الصبي ثم ادرك ليس له ان يقضى بذلك الامر والعبد اذا استقضى ثم منق كان له ان يقضى بذلك الامر وفي فتاوى النسفي مثل من سلطان مات واتفقت الرعية على ابن صغيره وجعلوه سلطانا ما حال القضاء والخطباء وتقليده لياهم مع عدم ولايته قال ينبغي ان يكون الاتفاق على وال عظيم فيصير سلطانا لهم ويكون التقليد منهم وهو يعد نفسه تبعا لابن السلطان ويعظمه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الوالي كذا في الذخيرة * السلطان امر عبده بنصب القاضي في بلدة ونصب بصب بطريق النيابة من السلطان ولو حكم بنفسه لا يصح كذا

في البرازية * واذا قال الخليفة لوالي بلدة (هر كرامى بايدت قضا تقليد كن) وعريته قلد من شئت
صم ولو قال (كسى را قضى تقليد كن) وعريته قلد احد الايصم اذا قال السلطان لامير من امرائه (فلان
ولايت شود ادم) او قال (ترا ادم) لا يملك تقليد القضاء وان جعله اميرا على بلدة وجعل خراجها
له واطلق له التصرف في الرعية على العموم كما يقتضيه الامارة فله ان يقلد وان يعزل كذا
في المحيط * الامام اذا لم يكن عدلا جاز احكامه وحكامه ولا يجوز تولية السلطان اذا كان صغيرا
وينبغي ان يكون الامام قريبا ولا يشترط ان يكون هاشميا وان لم يوجد من قريش فالاولى
ان يكون عدلا امينا عالما بشرائط القاضي السلطان المولى اذا كان صبيا فبلغ هل يبقى سلطانا
ام يحتاج الى تجديد الاصم انه يحتاج الى تقليد جديد السلطان اذا قلد رجلا قضاء بلدة وفيها
قاض ولم يعزله صريحا الاشبه ان لا يصير الاول معزولا كذا في المتنقط * السلطان اذا قلد قضاء ناحية
الى رجلين فتضى احدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قلد هما على ان يتفرد كل منهما بالقضاء يجوز
كذا في خزائن المفتين * وللسلطان ان يعزل ويستبدل مكانه آخر برتبة وبغير رتبة وقد صم
عن ابي حنيفة رح انه قال لا يترك القاضي على القضاء اكثر من سنة كذا في التاتارخانية *
ومن حق السلطان ان ينظر الى هذا القاضي اذا مضى عليه حول فيقول لافساد فيك ولكن
اخشى عليك ان تنسي العلم فعدوا درس العلم ثم عد اليها حتى تقلدك ثانيا كذا في النهاية *
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل ما لم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضا با بعد العزل قبل وصول
الخبر اليه جاز قضايه وهو نظير الوكيل لا يعزل قبل وصول الخبر اليه ومن ابي يوسف رح
لا يعزل وان علم بعزله حتى تقلد غيره مكانه صيانة لحقوق العباد واعتبره بامام الجمعة اذا عزل
وهذا اذا حصل العزل مطلقا فاما اذا حصل العزل معلقا بشرط وصول الكتاب اليه لا يعزل
ما لم يصل اليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب اليه ولم يعلم كذا في التاتارخانية * واذا مات
الخليفة وله قضاء ولاه فمهم على حالهم وليس هذا كوكالة وفي هداية الناطقى لومات القاضي
او عزل ينزل خلفاؤه من القضاء وكذلك اذا مات امير الناحية انعزل قضاته بخلاف ما اذا
مات الخليفة كذا في المتنقط * وفي جامع الفتاوى اذا ورد الكتاب من الامام الى عامل خراسان
ان يجمع الفقهاء او قوما مما هم لينظروا في امر القاضي فان رضوه فاقراروا والا فامزله فاجتمعوا
فلم يرضوا فاخذوا عامل الرشوة وكتب انهم رضوه وترك على ذلك حتى يحكم صم لانه لم يعزله

ولو كان في ابتداء التقليد اذا قلده فكتب انهم قد رضوا وقلده لا ينفذ حكمه كذا في التاتارخانية *
القاضي اذا اعمى ثم ابصر فهو على قضائه كما لو اسلم بعد الردة ولكن قضاءه لا ينفذ في حال
مما وردته اربعة خصال اذا حصلت بالقاضي صار معزولا لذهاب البصر وذهاب السمع وذهاب
العقل والردة كذا في خزنة المفتين * اذا مزل القاضي قبل ينعزل نائبه واذا مات لا والفتوى
على انه لا ينعزل بعزل القاضي لانه نائب من السلطان او العامة وبعزل نائب القاضي لا ينعزل القاضي
كذا في البزازية * السلطان اذا قلده رجلا فرد القاضي ذلك ان قلده مشافهة ليس له ان يقبل
بعد ما رد وان قلده مغايبة بان بعث اليه منشورة فردة ثم قبله فله ذلك وان كان التقليد بالرسالة
فردة كان له ان يقبل بعد ذلك ما لم يعلم السلطان بالرد القاضي اذا قال مزلت نفسي او اخرجت
نفسى من القضاء وسمع السلطان ينعزل اما بدون سماع السلطان فلا وكذلك اذا كتب كتابا
الى السلطان انى مزلت نفسي واتى الكتاب السلطان صار القاضي معزولا كذا في خزنة المفتين *
الباب السادس من في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه * في النوازل السلطان اذا حكم
بين اثنين لا ينفذ وفي ادب القاضي للمخصاف ينفذ وهو الاصح وبه يفتى كذا في الخلاصة *
اذا كان القاضي من قبل الخليفة لا من قبل الامير فليس للامير ان يقضي ولو قضى لا ينفذ قضاؤه
قال هشام سمعت ابا يوسف رح يقول اذا كان القاضي من الاصيل يعنى من الخليفة ثم مات
فليس للامير ان يولى قاضيا وان كان اميرا بعشرها وخراجها وان حكم هذا الامير لم يجز حكمه
وكذا ان ولى هذا الامير قاضيا من قبله لم يجز حكمه فان جاء هذا القاضي الذى ولاه هذا
الامير كتاب الخليفة من الاصيل لا يكون ذلك امضاء للقضاء كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل
مثل شيخ الاسلام ابو الحسن من القاضي اذا كانت له خصومة على انسان فخاصم عند خليفته
في الحكم فقضى له هل ينفذ قضاؤه قال لا لان قضاء الخليفة له كقضائه لنفسه بنفسه قال ابو الحسن
رح لمن ابتلى بمثل هذا ان يطلب من السلطان الذى ولاه ان يولى قاضيا اخر حتى يختصما اليه
فيقضى بينهما او يتحاكما الى حاكم محكم ويتراضيا بتضائه فيقضى بينهما وينفذ ومن المشائخ رح
من جوز ذلك وقال بنفاد حكم خليفته له وعليه وفي النوازل ما يدل عليه فقد ذكره رجل
خاصم السلطان الى القاضي فجلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض قال ينبغي
للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضى بينهما وقد صح

كتاب ادب القاضي (٣٩٢) الباب السابع

ابن يهوديا ادمي علي هارون الرشيد مروي في زمن ابي يوسف بين يدي ابي يوسف رح
 لسمع ابي يوسف رح خصومته علي هارون الرشيد وذكر الخصاص في ادب القاضي ان عيارض
 قلد شريحا و خاصم عنده في حادثة قال الخصاص لو ان قاضيا قضى للامام الذي ولاه بقضية
 او قضى عليه بقضية جاز وكذلك لو قضى لولد الامام او والده او زوجته وكذلك قاضى القضاة
 لو خصم الي قاض ولاه فقضى له او عليه جاز وكذلك لو ان الامام ولي قاضيا علي مثل خراسان
 فامر ان يولي قضاة علي الصكر و يفعل ثم خاصم القاضي الاعلى الي بعض من ولاه نقضاؤه
 جائز له وعليه والذي يدل علي القول الاول ما ذكر هشام في نوادره قال سألت محمدا رح
 عن قاض وجبت له شفعة جوار قبل رجل فلم يعطها اليه و جحدوا الي الذي في بلده ليس
 ممن يولي القضاء كيف يصنع قال ينبغي للوالي ان يقول لهما اختارا رجلا ليحكم بينكما قلت فان
 ابي الرجل ذلك يجبر عليه قال نعم فقد اشار الي التحكيم ولم يقل بان خليفة القاضي يحكم بينهما
 وجوار التحكيم من القاضي صرف باثر ممرض فانه حكم زيد بن ثابت في خصومة كانت بينه وبين
 ابي هريرة رض و حكم شريحا في خصومة اخرى كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمدا رح
 عن قاضى البلدة اذا مات و واليها ممن لا يولي القضاء ايجبر الخصوم علي رجل محكم بينهم
 قال اما كل شيء يحتاج فيه الي ان يرجع المقضى عليه الي آخر فلا يجوز ولا يجبر عليه و اما ما كان
 من قرض او غصب يجبر عليه وفي المنتقى اذا خاصم ابن القاضي غيره اليه او خاصم غيره ابنه
 اليه ينظر فيه فان توجه القضاء علي ابنه ينضى علي ابنه وان توجه لابنه يتركهما ويقول لهما
 اختصما الي غيري كذا في المحيط * ويجوز قضاء القاضي للامير الذي ولاه وكذلك قضاء القاضي
 الاسفل للقاضي الاعلى و للقاضي الاسفل ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما ماتت امرأته
 ولا يجوز ان كانت امرأته حية و كذا لو قضى لامرأة ابيه بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب
 حيا لا يجوز كذا في فتاوى قاضى خان * الامام يقضى بعلمه بعد القذف و القصاص و التعزير
 كذا في السراجية * الباب السابع في جلوس القاضي و مكان جلوسه و ما يتصل بذلك * الحاكم
 يجلس للقضاء جلوسا ظاهرا في المسجد كيلا يشبه مكانه علي الغرباء و بعض المقيمين كذا في العناية *
 والمسجد الجامع اولى ثم الذي يقام فيه الجماعات وان لم يصل فيه الجمعة كذا في النهر العائق *

قال الشيخ فخر الاسلام على البزدوى رح هذا اذا كان الجامع في وسط البلد اما اذا كان في طرف من البلدة ينبغي ان يختار مسجدا آخر في وسط البلدة كيلا يلحق لبعض الخصوم مشقة بالذهاب الى طرف البلدة وان جلس في مسجد حيه فلا بأس به هكذا روى عن بعض السلف انهم كانوا يجلسون في مسجد حيهم قال فخر الاسلام هذا اذا كان مسجد حيه في وسط البلدة ويختار مسجد السوق لانه اشهر كذا في المحيط * فاذا دخل القاضي المسجد فاحب اليه ان يبدأ فيصلي ركعتين او اربعا والا ربع افضل لانه صلوة النهار ثم يدع الله تعالى ان يوفقه ويسدده للحق ويعصمه من معاصيه ثم يجلس للحكم واذا اراد ان يجلس معه قوما من اهل الفقه والكرامة اجلسهم قريبا منه وكذلك اهل الامانة يكونون بقرب منه ولا بأس بان يجلس وحده اذا كان عالما بالقضاء كذا في محيط السرخسي * وان كان جاهلا يستحب له ان يقعد معه اهل العلم كذا في التبيين * ويشاورهم كذا في النهر الفائق * ولا يشاورهم عند الخصومة كذا في البزازية * ويضع القمطر الى جانبه من يمينه لان فيه السجلات والمحاضر والصكوك فيجب ان يكون معدا بين يديه ويجلس كاتبه ناحية عنه حيث يراه حتى لا يخدع بالرشوة فيزيد في الفاظ الشهادة او ينقص كذا في محيط السرخسي * لو جلس في دارة لا بأس به ويأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل ذلك كذا في الهداية * والا ولى ان يكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في النهر الفائق * ذكر في المبسوط ولا بأس بان يقضى في منزله او حيث احب لان عمل القضاء لا يختص بمكان كذا في التاتارخانية * ولو جلس في بيته لا بأس به عندنا لو كان في وسط البلدة كذا في البزازية * وفي الخانية فاذا جلس القاضي في المجلس او في دارة ياخذ بوابا ليمنع الخصوم من الازدهام ولا يباح للبواب ان ياخذ شيئا ليأذن بالدخول كذا في التاتارخانية * ثم اذا قضى في المسجد خرج للحائض والدابة ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا كذا في النهر الفائق * ولا بأس بان يقعد على الطريق اذا كان لا يضيق على المارة كذا في التبيين * اذا دخل القاضي المسجد فلا بأس بان يسلم على الخصوم يريد به تسليمه ما مائتم مختلف المشائخ فيه منهم من قال ان سلم عليهم فلا بأس به وان ترك وسعه ليبقى الهيبة ويكثر الحشمة ولهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا لا يستلمون ومنهم من قال عليه ان يسلم ولا يسعه الترك وهكذا الوالى والامير اذا دخل عليه ان يسلم ولا يسعه الترك هذا هو الكلام وقت الدخول فاما اذا جلس ناحية من المسجد

للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه ومن هذا قال بعض مشائخنا من هذا جرى
الزعم ان الناس متى دخلوا على الولاة والا مرء لا يسلمون عليهم وهم لا يسلمون على الناس
لان القاضي متى جلس للحكم لا يسلم ولا يسلمون عليه فالوالي والامير اولى وليس الا مركما ظنوا
والصحيح ان الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق ان الوالي والامير
انما جاس للزيارة لا للفصل والحكم والسلام تحية الزائرين فاما القاضي انما جلس للفصل والحكم
لا للزيارة فلا يسلمون عليه وان سلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا باس بان يرد عليهم السلام وهذا اشارة
الى انه لا يجب عليه رد السلام بل يتخير ان شاء رد وان شاء لم يرد كذا في ادب القاضي للمصنف *
وان اراد القاضي جوابه ينبغي ان لا يزيد على قوله وعليكم ويسلم الشاهد على القاضي ويرد عليه
كذا في التاتارخانية * وحكى عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح انه
كان يقول من جلس لتفقه تلاميذه فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام وكذا كان يقول
في من جلس للذكر اى ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد السلام واذا جلس القاضي
لفصل الخصومات ينبغي ان يقوم بين يديه رجل يمنع الناس من التقدم بين يديه في غير وقتهم
ويمنعهم من اساءة الادب ويقال له صاحب المجلس وله اسامى الشرطى والعريف والجلواز
وينبغي ان يكون معه سوط الادب وينبغي ان يكون امينا وينبغي ان لا يكون طمعا حتى لا يرتشى
فلا يميل الى بعض الخصوم ولا يترك تاديبه اذا اساء الادب واذا جلس الحضان بين يدي
القاضي ورأى القاضي ان يامر صاحب المجلس ليقوم ببعده منه حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين
وبين القاضي فلا يعلم به احد الخصمين ولا يلقيه شيئا فعل ذلك وان كان مامونا وتركه بقرب منه
فلا باس والحاصل ان القاضي يعمل مافية النظر والاحتياط في امور الناس ولا ينبغي لهذا الرجل
ان يسار باحد الخصمين كذا في المحيط * والاولى ان يبعث امينا الى موضع جلوسه قبل مجيئه
فيحفظ من جاء اولا فاولا فيقدمهم على ذلك ولا يقدم واحدا على من جاء قبله لفضل منزلته
او سلطنته وان رأى ان يبدأ بالغرباء فعل وان كانت فيهم كثرة بحيث يشغلونه من اهل المصر
قدمهم على منازلهم مع الناس ويقدم النساء على احوال الرجال على حدة وان جعل للنساء
يوما على حدة فهو اسرلهن كذا في الحاوي * فقه حنفى قال محمد رح الذي يرجع من ليله
الى اهله بمنزلة المقيم والذي يبيت في غير اهله بمنزلة الغريب الا ان الغريب يعنى المسافر اشد

حالا كذا في المحيط * واذا رأى التقديم لاجل الغربة لا يصدق في قوله انى فريب عازم
على الرجوع الى وطنى لكنه يسأله البينة على انه فريب هكذا روى من محمد رح لكن لا يشترط
العدالة في هذه الشهادة وشهادة المستور تكفى ومن اصحابنا من قال ان القاضي يسأله مع
من يرهو السفر فيسأل الرفقة انهم متى يخرجون وان فلانا هل يخرج معهم فان قالوا نعم حينئذ
يتحقق العذر واذا اجتمع على باب القاضي ارباب الشهود والايمان والغرباء والنساء فقدم
 القاضي ارباب الشهود فله ذلك وان قدم الغرباء فله ذلك وان قدم النساء فله ذلك كذا
 في محيط السرخسى * وينبغي للقاضي اذا تقدم اليه الخصمان ان يسوى بينهما في المجلس
ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط * ويسوى بينهما في النظر والكلام ولا يمارا احدهما
ولا يشير اليه كذا في خزائن المفتين * بيده ولا برأيه ولا بحاجبه كذا في العناية * ولا يضحك
في وجه احدهما كذا في خزائن المفتين * ويجتنب المزاح مطلقا معهما او مع احدهما او مع فبرهما
في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه يذهب بالمهابة كذا في التبيين * وكذلك لا ينبغي له ان يطلق
بوجهه الى احدهما في شيء من المنطق ما لا يفعل بالآخر مثله كذا في المحيط * ولو كان ميل قلبه الى
احد الخصمين واجب ان يظهر حجته لا يوحذه لانه لا اختيار له فيه كذا في الخلاصة * والحاصل
ان القاضي مأمور بالتسوية في ما يقدر على التسوية وفي ما في وسعه وكل شيء يقدر على التسوية
بينهما فيه لا يعذر بتركها فيه وما لا يقدر على التسوية فيه لا يواخذ بترك التسوية فيه كذا في المحيط *
فان كان احدهما سلطانا او عالما فجلس السلطان مجلسه والحضم على الارض ينبغي للقاضي
ان يقوم من مكانه ويجلس على الارض ويجلس خصمه في مكانه كيلا يكون تفضيلا على الآخر
كذا في الخلاصة * ولا يضيف احد الخصمين الا ان يكون خصمه معه كذا في النهاية * ولا يتكلم
احدهما بلسان لا يعرفه الآخر كذا في البدائع * وفي مختصر خواهرزاده ولا يخلو باحد الخصمين
في منزله كذا في التاتارخانية * ولا ينبغي للقاضي ان يفعل ما يؤدى الى التهمة كذا
في خزائن المفتين * ويكره ان ياتى منقه على احد الخصمين اى يعرض عنه بعدما كان مقبلا
عليهما وهذا منهي شرعا ويكره ان ياذن لاحد الخصمين بان يدخل في منزله ومن لم يكن له خصومة
فلا بأس بان ياذن له القاضي بالدخول عليه للسلام او لحاجة تعرض كذا في محيط السرخسى *
ولا يقعد احد هما من جانب اليمين والآخر من جانب اليسار لان جانب اليمين افضل فيكون

تقدم له على صاحبه يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه ان يدعو فيه بين الادب
والدين وبين الخليفة والرمية وبين الدمي والشريك كذا في التبيين * قال صاحب الاضية
وينبغي ان يكون جلوسهما بين يدي القاضي على قدميهما من ارجلهم ان يكون لك بحيث يسمع
كلاهما من غير ان يرفع اصواتهما وينبغي للقاضي ان يجلس في المجلس ان يستند ظهره الى الحراب
وكان الرسم في زمن الخصاف وغيره ان يجلس مستقل القبلة بوجهه ورسم زماننا ان يجلس ويضع
أرجل القاضي بين يدي القاضي ليكون احب في اعين الناس ويجب ان يكون قيامهم ببعضهم
القاضي حتى لا يسمعوا ما يدور بين القاضي وبين من تقدم اليه من الخصوم ولا يعرفون رأي
القاضي في بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يحتالون لابطاله كذا في المحيط * انا تقدم خصمان سأل
المدعي من دماء هكذا ذكر الخصاف رح وصاحب كتاب الاضية ابو جعفر وهذا فصل
اختلف فيه المشايخ بعضهم قالوا ليس للقاضي ان يسأل المدعي من دماء ولكن يسكت ويسمع
ما ادعاه المدعي وقال بعضهم يسأل منه اخذ الخصاف رح وصاحب كتاب الاضية وهكذا ذكر
في معاصر ابن سناء وهكذا ذكر في المنتقى وذكر الشيخ الامام فخر الاسلام على البزدوي رح
ان على قول ابي يوسف رح القاضي يسأل وعلى قول محمد رح لا يسأل بل يسكت وفي الخانية
واذا جلس الخصوم بين يديه قال ابو يوسف رح يستنطقهم فيقول ايكما المدعي فاذا عرف المدعي
يقول له ماذا تدعي وقال محمد رح لا يفعل ذلك وقول ابي يوسف رح ارفق كذا في التارخانية *
فاذا حضرا فهو بالخيار ان شاء بدأهما بالكلام فقال مالكما وان شاء تركهما حتى يبدءا بالنطق
وهو احسن كيلا يكون مهتجا للخصومة كذا في التبيين * ثم اذا سأل اوله سأل له ولكن ادعي بنفسه سأل
القاضي المدعي عليه من دعوى المدعي هكذا ذكر صاحب الاضية وذكر الخصاف رح في ادب
القاضي ان القاضي يكتب دعوى المدعي في صحيفة وينظر فيها صحيح هوام فاسد فان كان فاسدا
لا يقبل على المدعي عليه ولكن يقول للمدعي قم فصم دعواك هكذا ذكر الخصاف في موضع من
ادب القاضي وفي موضع آخر ان القاضي لا يقول له ذلك ويأخذ بعض مشائخنا رح ولكن يقول
دعواك هذه فاسدة فلا يلزمني سماعها وهذا ليس بتلفيس بل فتوى بالفساد وان كانت دعواه
صحيفة فالقاضي يسأل للمدعي عليه ويقول ان خصمك ادعي عليك كذا وكذا فانا نقول
هكذا

هكذا ذكر الخفاف رح وصاحب كتاب الاقضية وفيه اختلاف المشائخ رح ايضا في نحو ما ذكرنا في جانب المدعى فان مند بعض المشائخ رح لا يسأله القاضي الجواب ولكن ينظر اليه ليأتي بالجواب كذا في المحيط * فاذا تكلم صاحب الدعوى اسكت الآخر واستمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجة لانهما اذا تكلموا معالا يتمكن من ان يفهم كلام واحد منهما قال ثم يا مرة بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر وهذا اللفظ يدل على انه يستنطق الآخر وان لم يسأل المدعى ذلك واختار بعض القضاة انه لا يفعل ذلك الا عند سؤال المدعى والا صرح مند نا انه يستنطق الآخر وان لم يلتمس المدعى ذلك كذا في السفناني * ولا يلحق الشهود بقوله اتشهد بكذا واستحجته ابو يوسف رح في مالاتهمة فيه كما اذا كان امينا مالم لا يكسب بتلقيه صلما وربما يحصر من الكلام لحشمة القاضي ومهاجرة المجلس فكان في تلقيه احياء حق المسلم في القينة والحزاة ان المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول ابي يوسف رح ان حصل له زيادة علم بالتجربة كذا في شرح ابي المكارم * لا ينبغي للقاضي ان يلحق احدا الخصمين حجة ولكن اذا طلب يمينه فحينئذ جاء او ان الاستحلاف ان لم يكن للمدعى بينه حاضرة نيسأله مند ذلك الك بينه وفي النوازل سئل ابو نصر من رجلين تقدم ما الى القاضي فقال احدهما ان لي على هذا الرجل الف درهم ولم يزد على هذا قال سأل المدعى عليه في ذلك وقال ابو بكر تقدم رجلان الي يحيى بن اكرم فقال احدهما ان لي على هذا الف درهم فقال له يحيى قد اخبرتنى خبرا فمات شاء يعني ان هذه الدعوى غير صحيحة مالم يقل مرة ليعطى حقى او نحو ذلك قال ابو نصر وهذا عندنا ليس بشيء وهذا ما لا يجود عليه لانهم لم يتقدموا الا للطلب ثم اذا سمع جواب المدعى عليه كتب جوابه في قرطاس او امر الكاتب ان يكتب ذلك بين يديه بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان يوم كذا بكذا ليلة خلت من شهر كذا من سنة كذا ثم ان كان القاضي يعرف المدعى عليه والمدمى اثبتهما في رقعة معرفة وكتب حضر فلان واحضر معه فلانا وان لم يعرفهما ارسل الكتابه ارسالا وكتب حضر رجل ذكر انه فلان بن فلان ينسبه الى ابيه وجده او الى مواليه فيكتب ذكرانه فلان مولى فلان بن فلان فان كان له تجارة او صناعة يعرف بها ينسب اليها زيادة في التعريف وكذلك يحليه زيادة في التعريف ولكن يحليه بما يزينه لا بما يشبهه واحضر رجلا ذكر انه فلان على نحو ما ذكرنا في جانب المدعى ثم يكتب فادى فلان بن فلان يعني المدعى الذي حضر

على فلان بن فلان بمعنى المدعى عليه الذي احضره معه كذا او كذا يكتب دعواه من غير زيادة ونقصان ثم يكتب فيسأل القاضي المدعى عليه فلان بن فلان عما ادعى عليه فلان بن فلان من الدعوى الموصوفة في هذا الكتاب فان كان قد اقربته كتب اقراره وفي الخاتمة ويأمر المدعى عليه بإيفاء الحق كذا في التاتارخانية * وان كان قد جحد يكتب جحوده ليعلم بعد ذلك انه هل ينبغي له ان يسأل البيعة عليه ام لا وينبغي ان يكتب الجحود بلفظه ولا يحوله الى لسان العربية الا اذا امكن ان يحول من غير زيادة ونقصان ومن غير ان يدخل فيه كلمة مبهمه مشتركة فان الجحود يختلف حكمه باختلاف انواعه فان المودع اذا جحد الايداع اصلا ثم ادعى الرد او الهلاك لا يسمع دعواه ولو قال ليس على تسليم ما ادعيت ولا قيمتها ثم ادعى الهلاك او الرد تسمع دعواه فيكتب عبارته بلسانه من غير زيادة ونقصان حتى يبنى عليه حكمه وهذا الذي ذكرناه رسم قضاة ديار الخصاص وصاحب كتاب الاقضية ومرف زمانهما والقضاة في زماننا على رسم احسن من هذا فان المدعى في زماننا ياتي كاتب باب القاضي حتى يكتب دعواه في بياض فيكتب حضر القاضي يكتب اسم القاضي الذي يرفع اليه الحادثة ويترك موضع التاريخ ثم يكتب اسم المدعى ونسبه ويكتب اسم المدعى عليه ونسبه ويكتب دعواه بشرائطه ثم يترك موضع الجواب فاذا جلس المدعى او وكيله للخصومة يدعى وكيله من ذلك الكتاب ويسأل القاضي المدعى عليه الجواب من دعواه فاذا اجابه بالاقرار او بالانكار دفع البياض الى القاضي حتى يكتب التاريخ في اوله والجواب في آخره بعبارة المدعى عليه ثم ان كان الجواب بالاقرار امره القاضي بالخروج من مهدة ما اقربته وان كان بالجحد والقاضي يقول للمدعى ان خصمك قد جحد دعواك فماذا تريد هكذا ذكر الخصاص وصاحب الاقضية وهو اختيار بعض المشائخ وانه على الاختلاف فان قال المدعى حلفه بالقاضي يقول للمدعى الك بيعة على ما هو رأي الخصاص وصاحب كتاب الاقضية وهو قول بعض المشائخ فان قال لاحلف القاضي المدعى عليه وان قال نعم لي بيعة فالقاضي يأمره باحضارها ويكتب اسماء الشهود فيه وانسابهم وحذاهم محالهم او يأمر الكاتب حتى يكتب ذلك فاذا حضر المدعى شهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان فاذا جلس الشهود بين يدي القاضي وجاءوا ان الشهادة اخذ القاضي البياض وسألهم من شهادتهم وان كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو اوثق واحوط ثم يقابل القاضي

لفظ شهادتهم بالدعوى فان كانت موافقة للدعوى وعرف القاضي الشهود بالعدالة يقول للمدعى عليه هل لك دفع فان قال نعم ولكن امهلنى حتى آتى به امهله وان قال لا وجه عليه القضاء وان لم يعرف القاضي اياهم بالعدالة يتوقف وان قال المدعى لى بينه حاضرة الا انى اطلب يمين المدعى عليه ان قال حاضرة فى المجلس فالقضى لا يجيبه ولا يحلف المدعى عليه بالاجماع كذا ذكره القدورى فى شرحه وان قال حاضرة فى بلدة فالقضى لا يحلف المدعى عليه فى قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح بجيبه وقول محمد رح مضطرب واذا كانت المسئلة مختلفة فان كان يرى استحلاله حلفه واذا حلفه وحلف وطلب من القاضى ان يعطيه رقعة ان فلانا ادعى على فلان كذا وحلفه وحلف حتى لا يقدمه الى هذا القاضى ثانيا او الى قاض آخر فيحلفه مرة اخرى اعطاه نظرائه والقاضى بالخيار ان شاء كتب ذلك فى رقعة على حدة وان شاء كتب ذلك فى البياض الذى كتب فيه الدعوى والانكار وكتب فيه التاريخ واعطاه ثم الدعوى لا تخلوا ما ان تقع فى العين او فى الدين فان وقع فى الدين والمدعى مكيل فانما يصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه اى انه حنطة او شعير ويذكر نومه انه سقى او برى او خريفى او ربيعى وصفته انه وسط او جيد او ردى ويذكر الحمراء او البيضاء فى الحنطة ويذكر قدره فيقول كذا قفيز الان الحنطة تكال بالقفيز ويذكر بقفيز كذا الان القفيز تتفاوت فى ذاتها ويذكر سبب الوجوب لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان بسبب السلم لا يجوز الاستبدال به ويحتاج الى بيان مكان الايفاء ليقع التحرز من موضع الخلاف وان كان من ثمن مبيع جاز الاستبدال به وبيان مكان الايفاء فيه ليس بشرط وان كان من فرض لا يجوز التاجيل فيه بمعنى لا يلزم ويذكر فى السلم شرائط صحته من اعلام جنس راس المال ووزنه ان كان وزنيا وانتقاده فى المجلس حتى يصح عند ابى حنيفة رح وتاجيل المسلم فيه شهرا او اكثر حتى يخرج من حد الاختلاف وكذا ما سوى ذلك من شرائط السلم ويذكر فى القرض القبض وصرف المستقرض الى حاجته لان عند ابى حنيفة رح لا يصير ديناً عليه الا بالاستهلاك وينبغى ان يذكر فى دعوى القرض ايضا انه اقضه كذا من مال نفسه لجواز ان يكون وكىلا فى الاقراض والوكيل فى الاقراض سفير ومعبور ولا يكون له حق الاخذ ولاحق المطالبة بالاداء وكذلك فى كل سبب من الاسباب يذكر شرائطه ايضا لان كل احد لا يهتدى الى العلم بشرائط الاخذ فينبغى ان يبين ذلك للقاضى حتى يتامل فيه القاضى

ان وجده صحيحا عمل به والارادة وان كان المدمى به وزنيا يذكر جنسه فان كان ذهابا وكان مضروبا
 يذكر كذا دينار او يذكر نوحه انه نسيا بوري الضرب او البخاري الضرب او ما شبه ذلك ويذكر
 صفته انه جيد او ردي او وسط واذا ذكر البخاري او النيسابوري لا يحتاج الى ذكر الاحمر لان البخاري
 او النيسابوري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد عليه عامة المشائخ وفي فتاوى النسفي
 اذا ذكر احمر خالص كفى ولا يحتاج الى ذكر الحميد ولا بد ان يبين انه من ضرب ابي وال
 عند بعض المشائخ رح وبعضهم لم يشترطوا ذلك وانه اوسع ويذكر الانتقال مع ذلك ويذكر نوع
 الانتقال وان لم يكن مضروبا لا يذكر كذا دينار بل يذكر كذا مثقالا فان كان خالصا من الغش
 يذكر كذلك وان كان فيه غش يذكر كذلك نحو والده نوحى او والده هشتى او والده ششى وما شبه
 ذلك فان كان المدمى به نقرة وكان مضروبا ذكر نوحها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيد او ردي
 وكذا ذكر قدرها كذا درهما وزن سبعة وهو الذي كل مشرة منها سبعة مثاقيل وان كانت فضة غير مضروبة
 ذكر فضة خالصة من الغش ان كانت خالية ويذكر نوحها كنقرة طمغاجى ويذكر صفتها انها جيد او ردي
 او وسط ويذكر قدرها كذا او كذا درهما وقيل اذا ذكر كذا طمغاجى كفى ولا يحتاج الى ذكر الجيد
 وان كان المدمى به دراهم مضروبة والغش فيها غالب فان كان يعامل بها وزنا يذكر نوحها وصفها
 ومقدار وزنها وان كان يعامل عددا يذكر عددها وان كان الدموى في العين فان كان المدمى به
 منقولا وهو هالك ففي الحقيقة الدموى في الدين وهو القيمة فيشترط بيان القدر والصفة والنوع
 والجنس على ما بينا وان كان قائما فان كان بحال يمكن احضاره مجلس الحكم فلا بد من الاحضار
 مجلس الحكم فلا بد من الاشارة اليه في الدموى والشهادة وان وقع الدموى في عين غائب
 لا يعرف مكانه بان ادمى رجل على رجل انه فصب منه ثوبا او جارية لا يدري انه قائم او هالك
 فان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة بان لم يعلم قيمته
 اشار في عامة الكتب الى انها مسموعة فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادمى رجل على رجل
 آخر انه رهن عنده ثوبا وهو ينكر قال يسمع دعواه وقال في كتاب الغصب رجل ادمى على غيره
 انه فصب منه جارية واقام بينة على ما ادمى يسمع دعواه ويسمع بينته وبعض مشائخنا قالوا
 انما يسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ما ذكر في الكتاب هذا وكان الفقيه ابو بكر الاحمسي
 يقول

يقول تاوريل المسئلة ان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت فغصب الجارية
 باقراره في حق الحبس والقضاء جميعا وعامة المشائخ على ان هذه الدعوى صحيحة والبيئة مقبولة
 ولكن في حق الحبس واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه قال فخر الاسلام على البزدوى
 اذا كانت المسئلة مختلفة ينبغي للقاضي ان يكلف المدعى بيان القيمة فاذا كلفه ولم يبين يسمع
 دعواه وهذا لان الانسان قد لا يعرف ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضربه او يتعذر عليه الوصول
 الى حقه واذا سقط بيان القيمة من المدعى سقط من الشهود من الطريق الاولى وان وقع الدعوى
 في العقار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى به ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة
 بدأ بالاعم وهو البلد او بالاخص وهذا فصل اختلف فيه اهل الشروط قال بعضهم يبدأ بالاعم وقال
 بعضهم يبدأ بالأخص ومنه عامة اهل العلم له الخيار ان شاء بدأ بالاعم وان شاء بدأ بالأخص ولا بد من
 ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد لزيق دار فلان ولا يذكر دار
 فلان لانه حينئذ يصير دار فلان مدعى به لان الحد يدخل في المحدود ومنه نا كذا اللفظين على السواء
 فان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر رواية اصحابنا وان ذكر ثلث حدود كفاه كذا في المحيط *
 الباب الثامن في افعال القاضي وصفاته * وينبغي للقاضي ان يتقى الله ويقضى بالحق ولا يقضي
 لهواه يضل به ولا لرغبته لغيره ولا لرغبة تزجره بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعاده طمعا في جزيل ثوابه
 وهربا من اليم هذا به فيتبع الحكمة وفصل الخطاب كذا في محيط الرخصى * القاضي هل يفتى
 فيه اقارب والصحيح انه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة *
 واتفقوا على انه لا يفتى للخصوم حتى لا يفتقروا على رايه فيشتغلون بالتلبيس وروى ابن سماعة عن
 ابي يوسف رح في رجلين تقدموا الى القاضي في امر وظن القاضي انهما تقدموا اليه ليعلما ما يقضى به
 في ذلك اقامهما من عند نفسه قال محمد رح في الاصل لا ينبغي له ان يبيع ويشترى في مجلس القضاء
 لنفسه قال شمس الائمة السرخسى رح ففى قوله لنفسه اشارة الى انه لا بأس بان يبيع ويشترى لينتيم
 او ميت مديون ولو باع واشترى لنفسه في غير مجلس القضاء فلا بأس به عندنا وفي الخانية والصحيح
 انه لا يفعل لافي مجلس القضاء ولا في غيره لان الناس يساهلون لاجل القضاء وينبغي ان يولى
 لذلك غيره ممن يتق به ولا ينبغي له ان يستقرض الا من صديق او خليط له كان قبل ان يستقرض
 فلا يخاصم اليه ولا ينهمه انه يعين خصما وكذلك الاستعارة ويشيع الجنازة ويعود المريض ولكن لا يطبل

مكثه في ذلك المجلس ولا يمكن احدا من الخصوم يتكلم معه في ذلك المجلس بشئ من الخصومات
وفي السغنائى وانما يعود المريض اذا لم يكن المريض من المتخاصمين اما اذا كان منهم فلا ينبغي
ان يعود كذا في التاتارخانية * ولا ينبغي للقاضي ان يكون فظا فليظا جبارا عنيدا وينبغي ان يكون
موثوقا به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه ويكون شديدا من
غير عنف لينا من غير ضعف كذا في التبيين * ويأمر اموانه بالرفق كذا في البرازية * وفي البنايع
ويكره ان يقضي بين الناس وهو غضبان كذلك لا يقضي اذا دخله نعاس ولا يقضي وهو رجائع
او عطشان وهذا اذا لم يكن جهة القضاء بينا فاما اذا كان وجه القضاء بينا فلا بأس ان يقضي
ومن هذا قال مشائخنا رح لا ينبغي له ان يتطوع بالصوم في اليوم الذي يريد الجلوس فيه للقضاء
كذا في التاتارخانية * ولا يقضى حال شغل قلبه بفرح او حاجة الى الجماع او برد او حر شديدا وداوفا
الاخشين كذا في النهر الفائق * لا ينبغي للقاضي ان يجلس للقضاء وهو ضجر او كظيظ من الطعام
فان مرض له هم او غضب او نعاس كف حتى يذهب ذلك عنه فيكون جلوسه صندا اعتدال امره
ويجعل سمعه وبصره وفهمه وقلبه الى الخصوم غير معجل لهم ولا يخوف اياهم فان الخوف يقطع
حجة الرجل كذا في الحاوى * فقه حنفى ويخرج في احسن ثيابه كذا في الظهيرية * وينبغي
وهو جالس متكئا او مترعما كذا في البرازية * ولكن القضاء مستويا افضل تعظيما لا مرا القضاء
كذا في التبيين * ولا ينبغي له ان يتعب نفسه في طول المجلس ولكن يجلس في طرفي النهار او ما
اطاق وكذلك الفقيه والمفتي كذا في المحيط * وان كان القاضي شابا ينبغي ان يقضى شهوته من اهله
قبل ان يجلس للقضاء كذا في السراجية * ولا يقضى وهو يمشى او يسير على الدابة وكذلك قال مشائخنا
رح في المفتي لا ينبغي له ان يقضى وهو يمشى لكن يجلس في موضع واذا استقر فيه اقبل ومنهم من
قال لا بأس بان يقضى في الطريق اذا كانت المسئلة واضحة كذا في المحيط * وفي العميون وينبغي للقاضي
اذا اختصم اليه الاخوة او بنو العم ان لا يعجل بفصل القضاء بينهم ويدافعهم قليلا لعلهم يصطلحوا
وفي الكبرى وهو لا يختص بالا قارب بل ينبغي ان يفعله ذلك اذا وقعت الخصومة بين الاجانب
كذا في التاتارخانية * الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك * ان كان القاضي
فقيرا محتاجا الاولى ان ياخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه فان كان فنيا نكلموا فيه والاولى
ان لا ياخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاضى خان * ولا ياخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التى

يعمل فيها لانه يعمل لاهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العناية *
 كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال يجعل كفاية عياله ومن يمونه من اهل واصرائه
 في مال بيت المال ولم ينقل من محمد روح ان القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة يختلف
 المتأخرون فيه والصحيح انه يأخذ كذا في التاتارخانية * القاضي اذا كان يأخذ من بيت المال
 شيئاً لا يكون ما ملا با لا جربل يكون عاملاً لله تعالى ويستوفي حقه من مال الله تعالى
 وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن وروى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه
 لما استخاف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عمر وعلي رضى الله تعالى عنهما
 واما عثمان رضى الله تعالى عنه كان صاحب ثروة وسار فكان يحسب ولا يأخذ كذا
 في الخلاصة * وينبغي للامام ان يوسع عليه وعلى عياله كيلا يطمع في اموال الناس وروى
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث كتاب بن اسيد الى مكة وولاه امره ان يوزع ثمانية درهم
 في كل عام وروى ان الصحابة رضوا اجروا لابي بكر رضى الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال
 وكان لعلي رضى الله عنه من بيت المال كل يوم قصعة من ثريد وروى ان علياً رضى الله تعالى عنه
 فرض له خمسمائة درهم في كل شهر كذا في البدائع * واما آجر كاتب القاضي واجر
 قسامه فان رأى القاضي ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وان رأى ان يجعل
 ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به وعلى هذا الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدمى
 وشهادتهم ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدمى فله ذلك وان كان في بيت المال سعة
 ورأى ان يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس به وفي التوازل قال ابراهيم سمعت ابا يوسف رح
 سئل من القاضي اذا جرى له ثلثون درهما في ارزاق كاتبه وثمن صحيفته وفراطيسه واعطى
 الكاتب مشرين درهما وجعل مشرة لرجل يقوم معه وكلف الخصوم الصحف بسعة ذلك قال
 ما احب ان يصرف شيئاً من ذلك من موضعه الذي سمي له كذا في التاتارخانية * الهدية
 ما يعطيه ولا يكون معه شرط والرشوة مال يعطيه بشرط ان يعينه كذا في خزائن المفتين *
 ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم او من جرت عادته قبل القضاء بمها داته لكن هذا اذا
 لم يكن للقريب او لمن جرت عادته بمهاداته خصومة وحاصل ذلك ان هدايا القاضي انواع هدية
 ممن له خصومة وليس له ان يقبلها سواء كان بين القاضي وبين المهدى مهادة قبل القضاء

اولم يكن وسواء كان بينهما قرابة او لم تكن وهدية ممن لا خصومة له وانها على لو عين اما ان يكون بينهما مهارة قبل القضاء بسبب قرابة او صداقة اولم تكن ان لم تكن لا ينبغي له ان يقبلها وان كان بينهما مهارة قبل القضاء فان اهداه بعد القضاء بمثل ما كان يهديه قبل القضاء فلا بأس بان يقبلها فيحمل ذلك على المباشرة السابقة بينهما حملا لا امر المسلمين على السداد والصالح بالقدر الممكن وان كان اهداه زيادة على ما كان يهديه قبل القضاء فانه لا يأخذ الزيادة قال الشيخ الامام فخر الاسلام البزدوى رح الا ان يكون مال المهدى قد ازداد فبقدر ما ازداد ماله اذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم اذا اخذ الهدية ولم يكن له اخذها اخذ المشائخ بعضهم قالوا يضعها في بيت المال وعامتهم قالوا بانها يرد على اربابها ان مرفهم واليه اشار في السير الكبير كذا في النهاية * وكذا في كل موضع ليس له ان يقبل كذا في الخلاصة * وان لم يعرف مهديها او عرفه الا انه كان بعيدا حتى تعذر الرد عليها يضعها في بيت المال وحينئذ يكون حكمها حكم اللقطة كذا في النهاية * فان كان المهدى يتاذى بالرد يقبل ويعطيه مثل قيمة هديته كذا في الخلاصة * ويقبل الهدية من الوالى الذى ولاه ولو كان للخليفة خصومة لم يقبل هديته الا بعد الحكم كذا في العنابية * ولو اهدى الرجل ائلا واعط شيئا كان له ان يقبل ويختص به كذا في المحيط * ويجوز للامام والمفتى قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة واما الكلام في دعوة القاضي قال محمد رح في الاصل لا بأس للقاضى ان يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة كذا في فتاوى قاضى خان * والصحيح ان المضيف لو علم ان القاضى لا يحضرها لا يتخذها فهي خاصة وان كانت يتخذها فهي عامة كذا في الكافي * ولم يفصل بين الدعوة الخاصة بين القريب وبين الاجنبى وكذا لم يفصل بينهما اذا كان بين القاضى وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجله اولم يكن وذكر القدورى ان القاضى يجيب الدعوة الخاصة في المحرم وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواتي في شرح ادب القاضي وذكر الطحاوى في مختصره ان على قول ابى حنيفة وابى يوسف رح لا يجيب الدعوة الخاصة من القريب وعلى قول محمد رح يجيب وذكر شمس الائمة السرخسى وشيخ الاسلام ان صاحب الدعوة ان كان ممن لا يتخذ الدعوة للقاضى قبل تقلد القضاء لا يجيب دعوته القريب والاجنبى فيه سواء

مراء واذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مرة وبعد القضاء في كل اسبوع مرة فالقاضي لا يجيب دعوته الا في كل شهر مرة وكذلك اذا كان صاحب الدعوة زاد في الباجات بعد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضي لا يجيب الدعوة الا ان يكون مال صاحب الدعوة قد زاد فبقدر ما ازداد من ماله ازداد في الباجات والقاضي يجيبه وهذا كله اذا لم يكن لصاحب الدعوة خصومة فاما اذا كان لصاحب الدعوة خصومة لا يجيب دعوته وان كان بينهما قرابة او بواسطة قبل القضاء كذا في المحيط * واما الدعوة العامة فان كانت بدعة كدعوة المبارزة ونحوها لا يحل له ان يحضرها لانه لا يحل لغير القاضي اجابتها فالقاضي اولي وان كانت سنة كوليمة العرس والختان فانه يجيبها لانه اجابة السنة ولا تهمه فيه كذا في البدائع * ومما ينصل بهذا الفصل الرشوة واعلم بان الرشوة انواع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا لا يتناء التودد والتحبب وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى اليه ونوع منها ان يهدي الرجل الى الرجل مالا بسبب ان ذلك الرجل قد خوفه فيهدى اليه مالا ليدفع الخوف من نفسه او يهدي الى السلطان مالا ليدفع ظلمه من نفسه او من ماله وهذا نوع لا يحل الاخذ لاحد واذا اخذ يدخل تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للمعطي الاعطاء عامة المشائخ على انه يحل لانه يجعل ماله وقاية لنفسه او يجعل بعض ماله وقاية الباقي نوع منها ان يهدي الرجل الى رجل مالا ليحوى امره في ما بينه وبين السلطان يعينه في حاجته وانه على وجهين الوجه الاول ان يكون حاجته حراما وفي هذا الوجه لا يحل للمهدى الاعطاء ولا للمهدى اليه الاخذ الوجه الثاني ان يكون حاجته مباحا وانه على وجهين ايضا الاول ان يشترط انه انما يهدي اليه ليعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل لاحد الاخذ وهل يحل للمعطي الاعطاء تكلموا فيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الاخذ وحل الاعطاء عند اكل ان يستاجر صاحب الحادثة يوما الى الليل ليقوم بعمله بالمال الذي يريد الدفع اليه فيصم الاجارة ويستحق الاجير ثم المستاجر بالخيار ان شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي يستاجره عليه مما يصح الاستيجار عليه كذا في المحيط * كتبليغ الرسالة ونحوه وان لم يبين المدة لا يجوز كذا في الخلاصة * وهل يحل للمعطي الاعطاء بدون هذه الحيلة تكلموا فيه قيل لا يحل وقيل يحل وهو الاصح هذا اذا اعطاه قبل ان يسوي امره اما اذا اعطاه بعد ان سوي امره ونجاه عن ظلمه

يحل للمعطي الامطاء ويحل للأخذ الاخذ وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح
 كذا في فتاوى قاضيخان * الوجه الثاني اذا لم يشترط ذلك صريحا ولكن انما يهدي اليه ليعينه
 عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشائخ رح وما متهم على انه لا يكره هذا اذا لم يكن بينهما
 مهادة قبل ذلك بسبب من الاسباب وما اذا كان بينهما مهادة قبل ذلك بسبب صداقة او قرابة
 فاهدى اليه كما كان يهدي قبل ذلك ثم ان المهدي اليه قام لاصلاح امره فهذا امر حسن لانه مجازاة
 الاحسان بالاحسان ومقابلة الكرم بالكرم نوع آخر ان يهدي الرجل الى سلطان فيقلدا لقضاء له
 او عملا آخر وهذا النوع لا يحل للأخذ الاخذ ولا للمعطي الامطاء كذا في المحيط * الباب العاشر في بيان
ما يكون حكما وما لا يكون وما يبطل الحكم بعد وقومه صحيحا وما لا يبطل * قال مشائخنا رح ينبغي
 للقاضي اذا اراد الحكم ان يقول للخصمين احكم بينكما وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا كان
 في التقليد خلل يصير حكما بتحكيمهما واذا قال القاضي ثبت عندي ان لهذا على هذا كذا وكذا
 هل يكون هذا حكما من القاضي كان القاضي الامام ابو عاصم العامري يفتي بانه حكم وهو اختيار
 شمس الائمة الحلواني واختيار الصدر الشهيد رح * وفي الخانية ومليه الفتوى وكان القاضي شمس الاسلام
 محمود الاوزجندی رح يقول لا بد وان يقول القاضي قضيت او يقول حكمت او يقول انفذت
 عليك القضاء وهكذا ذكرنا طق في واقعاته والمذكور ثم اذا ادعى رجل دارا في يد رجل فقال القاضي
 للمدعى عليه لا ارى لك حق في هذه الدار فهذا لا يكون حكما وهكذا كان يفتي الشيخ الامام
 ظهير الدين المرعيني رح وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدود
 فقال القاضي للمدعى عليه (اين محدود باين مدعي ده) فهذا لا يكون حكما من القاضي وينبغي
 ان يقول (حكم كردم باين محدود مراين مدعي را) والصحيح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط
 وان قوله ثبت عندي يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندي او قال صح عندي او قال علمت
 فهذا كله حكم واذا قال القاضي بعدما تضي في حادثة رجعت من قضائي او بدأ لي غير ذلك
 وفي الخلاصة او قال ابطلت حكمي وفي المحيط او قال وقفت على تلبيس الشهود واران
 ان يبطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة وفي فتاوى النسفي رح مبداء على حرية نفسه وقضى القاضي بها بينة
 اقامها العبد ثم قال العبد كذبت انا عبدهذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية فلا رواية لهذه المسئلة

في شيء من الكتب قال وينبغي ان لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالا ونقض القاضي بالمال للمدعي بالبينة ثم قال المدعي كنت كاذبا في ما ادعيت حيث يبطل القضاء واذا قال المدعي بعد القضاء المقضي به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة نفى الملك للحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي المقضي له اذا قال ما قضى به لي فهو حرام لي وامرانا لا يشتري ذلك له من المقضي عليه فهذا يبطل الحكم كذا في التاتارخانية * لو اتهم رجل البينة على ان هذا العين له بسبب الشراء او الارث ثم قال لم يكن لي قط اولم يقل قط لم يقبل بينته ويبطل القضاء اما لو قال هذا ليس ملكي لا يبطل القضاء كذا في الخلاصة * تكذيب المشهود له الشهود وتفسيقه اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه وتفسيقه اياهم بعد القضاء يبطل القضاء على ما هو اشارات الاصل والجامع وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول تفسيق المشهود له الشهود بعد القضاء لا يبطل القضاء وظن بعض مشائخنا رح ان ما قال القاضي الامام مخالف لاشارات الجامع وائس كذلك لان المراد مما ذكر في الجامع تفسيق ينشأ من تكذيب المشهود له وانه يوجب بطلان القضاء كما يمنع جواز القضاء والمراد مما قاله القاضي الامام نفس التفسيق بان قال هم زناه هم شاربوا الخمر لا تفسيق ينشأ من التكذيب ونفس التفسيق لا يمنع القضاء كما لا يبطل القضاء كذا في المنقط * قال محمد رح في الجامع واذا قضى القاضي بالدار للمدعي ببينة اقامها فاقرا المقضي له بالدار ان الدار دار فلان لاحق له فيها وصدقه فلان في ذلك فقال المقضي عليه للمقضي له قد اكدت شاهدك حين اقررت انها لفلان لاحق لك فيها واقررت بخطاء القاضي في قضائه فرد الدار على قيمتها فالقضاء ماض على حاله ولا سبيل للمقضي عليه لا على الدار ولا على المقضي له ولو لم يقل على هذا الوجه ولكن قال بعد القضاء هذه الدار لفلان ولم يكن لي قط بدأ بالافرار لفلان ثم بالنفي من نفسه او بدأ بالنفي من نفسه ثم بالافرار لفلان بان قال هذه الدار لم يكن لي قط وانما هي لفلان فان صدقه المقر له في جميع ذلك يرد الدار على المقضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للمقر له واما اذا صدقه المقر له في الافرار وكذبه في النفي بان قال المقر له الدار كانت للمقر وهبها لي بعد القضاء وقبضتها منه ذكر في الكتاب ان الدار يدفع الى المقر له وهذا الجواب ظاهري ما اذا بدأ بالافرار ثم بالنفي لانه يدعي بطلان الافرار بعد صحته ظاهرا والمقر له كذبه في بطلان افرازه فلم يبطل افرازه

ويضمن قيمة الدار في هذا الوجه للمقضي عليه لان في زعمه انه صاحب الدار وقد عجز عن تسليمها بسبب اقراره الاول فيضمن قيمتها كما لو انهدمت مشكل في ما اذا بدأ بالنفي وفي هذا الوجه ينبغي ان لا يصح اقراره لانه لما بدأ بالنفي فقد اكد بشهوده في ما شهدوا به لانهم شهدوا ان الدار من الاصل له وقد اقر انها ليست له من الاصل واقر بطلان القضاء وان الدار ملك للمقضي عليه فاذا قال بعد ذلك وان كان فلان جعل مقرا بملك الغير فينبغي ان لا يصح اقراره والجواب ان تصحيح اقراره واجب ما امكن وامكن تصحيح اقراره بتقديم اقراره على النفي والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقد منا اقراره تصحيحا ولكن يجب ان يكون قوله ولكنها فلان موصولا بالنفي لانه انما يقدم الاقرار ويؤخر تصحيحا اذا كان الكلام بعضه موصولا ببعض قالوا ما ذكر محمد رح في الكتاب ان المقر له اذا قال وهبها لي بعد القضاء فيبستها منه فهو لي بالهبة انما يصح هذا اذا غابا من مجلس القضاء حتى امكن للقاضي تصديق المقر له في ما ادعى من الهبة فاما اذا قال هذا في مجلس القضاء فقد علم القاضي بكذبه لانه لم يجري بينهما هبة فينبغي ان لا يصح اقرارا لمقر في هذا الوجه قالوا ايضا قول محمد رح في الكتاب ان القاضي يقضي بقيمة الدار للمقضي عليه على المقضي له قول محمد رح وهو قول ابي يوسف رح الاول ومنهم من قال هذا قول الكل ولو قال المنضي له هذه الدار ليست لي انما هي لفلان فهذا او ما لو قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها سواء حتى لا يبطل قضاء القاضي بالدار للمقضي له وفي الجامع اضرار رجل في يديه دار جاء رجل وادعى انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له واقام على ذلك بينة وقضى القاضي له بالدار ثم جاء رجل آخروا دعى انها داره اشتراها من اب المقضي له في حال حيوته وصدقة المقضي له بذلك فان الدار ترد على المقضي عليه ويبطل القضاء ويقال لمدمي الشراء اقم البينة على المقضي عليه انها كانت لاب المقضي له وانك اشتريتها منه فان اقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار له والا فلا كذا في المحيط *

الباب الحادي عشر في العدوي وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك *

فاذا تقدم رجل الى القاضي وادعى على رجل حقا والقاضي لا يعرف انه محق او مبطل فاذا اقدم على خصمه يريد انه طلب من القاضي ان يحضر خصمه فهذا على وجهين الاول ان يكون

ان يكون المدمى عليه فى المصر وان كان وجهين ايضا الاول ان يكون المدمى عليه رجلا صحيحا او امرأة صحيحة برزة مخالطة الرجال وفى هذا الوجه القياس ان لا يعديه وفى الاستحسان يعديه والاعداء على نوعين احدهما ان يذهب القاضى بنفسه والثانى ان يبعث من يحضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلا النوعين الا ان فى زماننا القاضى لا يذهب بنفسه الوجه الثانى من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدمى عليه فى المصر الا انه يكون المدمى عليه مريضا او امرأة مسخرة وهى التى لم يعهد لها الخروج فالقاضى لا يعديهما ونكلم المشائخ فى مقدار المرض الذى لا يعديه القاضى قال بعضهم ان يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه الحضور بالركوب وحمل الناس من غير ان يزداد مرضه وهذا القول ارفق واصح ثم اذا لم يحضرهما يعنى المريض والمخدرة ماذا يصنع القاضى فالمسئلة على وجهين ان كان القاضى مازونا بالاستخلاف يبعث خليفته اليهما فيقضى بينهما وبين خصومهما وان لم يكن القاضى مازونا بالاستخلاف يبعث القاضى اليه امينا من امثاله فقيهها ويبعث معه شاهدين مدين حتى يخبر القاضى بما جرى كذا فى الذخيرة * وانما يبعث شاهدين ممن يعرفان المرأة والمريض كذا فى المحيط * وينبغي للقاضى اذا بعث الامين ان يبين له صورة الاستخلاف وكيفية حلفه حتى اذا انكر المدمى عليه حلفه على ما هو رأى القاضى والناس مختلفون فى كيفية الاستخلاف ولهذا قال ببين له ذلك ثم اذا ذهب الى المدمى عليه فالامين يخبره بما ادمى عليه فان اقر بذلك اشهد عليه شاهدين بما اقر به وامره ان يوكل وكيله يحضر معه مجلس القاضى ليشهد عليه شاهدان بما اقر به بحضرة وكيله فيقضى القاضى عليه بحضرة وكيله وان انكر فالامين يقول للمدمى الك بينة فان قال نعم يامر المدمى عليه ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس القاضى ويقام عليه البينة بحضرة وكيله وان قال ليس لى بينة فالامين يحلف المدمى عليه فان حلف اخبر الشاهدان القاضى بذلك حتى يمنع المدمى من الدوى الى ان يجد بينة وان نكل من اليمين ثلث مرات امره الامين ان يوكل وكيله يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدان بنكوله ويقضى القاضى عليه بالنكول هكذا ذكر الخصاص فى ادب القاضى هذا اذا كان المدمى عليه فى المصر فا ما اذا كان المدمى عليه خارج المصر وهو الوجه الثانى من هذا الفصل وانه على وجهين ايضا الاول ان يكون قريبا من المصر والجواب فيه كالجواب فى ما اذا كان فى المصر فيعديه بمجرد

الدموي استعسنا وان كان بعيدا من المصر وهو الوجه الثاني لا يعديه والفاصل بين القريبت
والبعيد انه اذا كان بحيث لو ابتكر في اهله امكنه ان يحضر مجلس الحكم ويجيب خصمه وببيت
في منزله فهذا قريب فان كان يحتاج الى ان يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الذخيرة * ثم اذا
كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعى كيف يصنع القاضي اختلف المشايخ فيهم منهم من قال بامر
المدعى باقامة البينة على موافقة دعواه ولا يكون هذه البينة لاجل القضاء وانما تكون لاجل الاحضار
والمستور في هذا يكفي فاذا اقام امرا انسانا ان يحضر خصمه فاذا حضره امر المدعى باعادة البينة
فاذا اعاد فظهرت عدالة الشهود قضى بها عليه ومنهم من قال يحلفه القاضي فان نكل اقامه
من مجلسه وان حلف امرا انسانا ان يحضر خصمه والاول اصح وعليه اكثر القضاة كذا
في شرح ادب القاضي للخصاف * وان ارسل القاضي الى المدعى عليه من يحضره فلم يجده
فقال المدعى للقاضي انه توارى عني وسأل التسمير والختم يعني على باب دارة القاضي
يكلفه باقامة البينة على انه في منزله فان جاء بشاهدين يشهدان انه في منزله فالقاضي يسألهما
من اين علمتما فان قال رأياه فيه اليوم او امس او منذ ثلاثة ايام قبل القاضي ذاك ويسمروا مر
بالتختم كذا في المحيط * ويجعل بيته عليه سجن ويسد عليه اعلاه واسفله حتى يضيق عليه الامر
فيخرج كذا في الظهيرية * وان كانت الرؤية قد تقادمت لا يقبل ذلك منهما ثم جعل ما زان
على ثلاثة ايام متقدما قال شمس الائمة الحلواني الصحيح ان ذلك مفوض الى رأى القاضي وان
تقادمت رؤية الشاهدين الا انه كان لا يمكن للمدعى الدموي لتأخر خروجه قرعته بان كان القاضي
اقرع بين الخصوم ليعلم كل واحد ذنبه ومواه يقبل ذلك منه فان قال الخصم للقاضي بعدم اختم الباب
ومضى ايام انه قد جلس في الدار ولا يحضر فانصب الى منه وكيل اقيم عليه البينة فان ابا يوسف رح
كان يقول القاضي يبعث رسولا ينادي على بابه ومعه شاهدان فينادي الرسول على باب الخصم
ثلاثة ايام كل يوم ثلث مرات يا فلان بن فلان ان القاضي يقول احضر مع خصمك فلان بن فلان
مجلس الحكم والا نصبت عنك وكيلًا وقبلت البينة عليك بحضرة وكيلك فاذا فعل ذلك
ولم يحضر نصب القاضي عنه وكيلًا وسمع البينة عليه وامضى الحكم عليه بحضرة وكيله قال الخصاف
في ادب القاضي وقال غير ابي يوسف رح لا يرى ان انصب عنه وكيلًا فقد بين هنا مخالفا
لابي يوسف رح ولم يذكر المخالف فقبل المخالف ابو حنيفة رح لا محمد رح فقد روى ابن مامة

من محمد رح مثل قول ابي يوسف رح وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول رأيت في بعض روايات النوادر من ابي حنيفة رح مثل قول ابي يوسف رح وفي الكبرى وكان هذا فعلا متفقاً عليه ان القاضي ينصب له وكيلًا ويقضى بمحض من وكيله وفي الخانية قال ابو يوسف رح وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر القاضي المكتوب اليه على الخصم فان القاضي يوكل منه على نحو ما قلنا كذا في التاتارخانية * في نوادر هشام سألت محمد رح ما تقول في سلطان لانسان قبله حق ولا يجيبه الى القاضي فاخبرني ان ابا يوسف رح كان يعمل بالاعداء وهو قول اهل البصرة قال وصورة ذلك ان يبعث القاضي رسولا اليه من قبله ينادي على بابه ان القاضي يقول اجب ينادي بذلك اياما فان اجاب والا جعل القاضي لذلك السلطان الذي ابي ان يجيب وكيله فيخصم هذا المدعي فقلت له فهل انت تجعل له وكيلًا قال نعم فقلت افلا تكون قضيت على الغائب فقال لا وكان ابو حنيفة رح لا يعمل بالاعداء كذا في الذخيرة * واما الهجوم على الخصم وصورته ان يكون لرحل على رجل دين فتوارى المديون في منزله وتبين ذلك للقاضي فيبعث امينين من امثاله ومعهما جماعة من اموان القاضي ومن النساء الى منزله بغته حتى يهجموا على منزله ويقف الاموان بالباب وحول المنزل وعلى السطح حتى لا يدركه الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وحشمة فيامرن حرم المطلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل اموان القاضي ويفتشون الدار غرفتها وما تحت السرر حتى اذا وجدوه اخرجوه واذا لم يجدوه يامرون النساء حتى تنتش النساء فرما تزيأ بزي النساء فهذا هو صورة الهجوم واذا طلب المدم ذلك من القاضي هل يفعل القاضي قال صاحب الاقضية وسع فيه اصحابنا رح قالوا اراد به ابا يوسف رح فقد روى عنه انه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روى هشام من محمد رح مثل هذا ايضا واصل ذلك ما روى من عمر رضي الله تعالى عنه انه هجم على بيت رجلين احدهما قرشي والاخر ثقفى بلغه ان في بيتهما شرا بانوجد في بيت احدهما ورون الآخرون هذا قال اصحابنا رح لا بأس بالهجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان اذا سمع منه صورت فساد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال شمس الائمة الحلواني ظاهر المذهب عندنا انه لا يجوز الهجوم للقاضي كذا في المحيط * وان رأى القاضي ان يعطى المدعي طينا او خاتما او قطعة فرطاس لاحضار الخصم جاز كذا في الذخيرة * وهذا في خارج المصر وفي المصر

يبحث الاشخاص وقال الخصاف رح علي قلب هذا كذا في الخلاصة * والعضاة في هذا مختلفون بعضهم اختاروا دنع طينه وبعضهم اختاروا قطعة قرطاس وبعضهم اختاروا دفع الخاتم ولو اعطاه القاضي طينه او خاتما وذهب به الى الخصم واره ينبغي له ان يقول للخصم هذا خاتم القاضي فلان يد صوك اتعرفه فان قال نعم اعرفه ولكن لا احضر اشهد المدعي علي ذلك شاهدين حتى يشهدا عند القاضي بتمرده فاذا شهدا بذلك بعث القاضي من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي واختلف العلماء في اجرة الشخص بعضهم قالوا هي في بيت المال وبعضهم قالوا هي المتمرد كذا في الذخيرة * هو الصحيح كذا في فتاوى القاضي خان * اما مؤنة الموكل وهو الشخص الذي امره القاضي بملازمة المدعي عليه لاخرجه ذكر القاضي الامام صدر الاسلام انها على المدعي عليه ومالية بعض النضاة وبعض مشائخنا على انه على المدعي وهو الاصح ثم اذا حضر المدعي عليه مجلس القضاء فالتقاضي يامر المدعي باعادة البيعة على تمردة فاذا اعاد البيعة ماقبه على ما صنع من التمرد واساءة الادب وكذلك لو كان المدعي عليه في الابتداء قال احضر ثم لم يحضر الا انه يعاقب في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الاولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة يعنى في الشهادة على التمرد والمستور بكفى وهذا قول الخصاف ومن ابى حنيفة رح انه يشترط التعديل وهكذا روى عن محمد رح كذا في الذخيرة * وفي الخانية وكذا اذا سكنت المدعي عليه بعد ما رأى الخصم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر تعنته وفي الفتاوى العتابية واذا حضر عذرة بضرب او حبس على حسب حاله على ما يرمى ولو كان القاضي من الابتداء امر المدعي انه ياخذ طينه من عند الامير لا حضار المدعي عليه فذلك جائز وفي الفتاوى من اراد ان يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب الى باب القاضي فهو مطلق فيه شرعا ولكن لا يقتضى به وبعض مشائخ زماننا على انه انما يطلق له في ذلك اذا ذهب الى القاضي اولا وعجز عن استيفاء من جهة امالوا راد الذهاب الى باب السلطان اولا لا يطلق له في ذلك وبه يقتضى واذا ذهب الى باب السلطان والتمس جوب دار لا حصار خصمه واخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل للخصم ان يرجع بالزيادة على المدعي ينظر ان ذهب المدعي الى القاضي اولا وعجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعي وان لم يذهب الى القاضي اولا يرجع واذا كان المديون يسكن

يسكن في دار باجر وطالبة الغريم بالخروج الى باب الحاكم فامتنع فالقاضي هل يسمر الباب
 اختلف المشايخ رح فيه والصحيح انه يسمر وفي مجموع النوازل واذا كان المديون يسكن
 في دار زوجته وابي الخروج الى الحاكم فالقاضي يسمر الباب عليه لان العبرة في هذا الباب
 للمساكنة حتى لو ثبت عند القاضي انه نقل الامتعة منها ولم يبق ما كفاها لا يسمر الباب وفي الجامع
 الصغير وسئل عن دار بالشركة بين ورثة ولا خرد عوى على احد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان
 حتى يسمر الباب هل لسائر الشركاء ان يرفعوا الى الحاكم ليرفع المسمار قال ابو القاسم الاصغار
 يرفع لان التسمير على باب دار مشترك لاجل واحد منهم بمعزل عن العدل وفي الخانية
 ولو ادعى على صبي محجور حقا فان لم يكن له بينة على ما ادمى لا يحضره القاضي كذا
 في التاتارخانية * الباب الثاني عشر في ما يقضى القاضي بعلمه وما لا يقضى فيه بعلمه
 وفي القضاء باقل من شهادة الاثنين * القاضي اذا علم بحادثة في البلدة التي هو فيها فاض في حال قضائه
 ثم رفع اليه تلك الحادثة وهو في قضائه بعد يقضى بعلمه في حقوق العباد قيا ما واستحسانا
 في الاموال وغيرها كالنكاح والطلاق وغير ذلك على السواء ثم ان صاحب القضية ذكر
 في هذه المسئلة اذا علم بحادثة في حال قضائه وفي مجلس قضائه وذكر الخصاف في هذه المسئلة
 اذا علم في البلدة التي هو فيها فاض في حال قضائه في مجلس قضائه او في غير مجلس قضائه
 كذا في المحيط * اما في الحدود الخاصة لله تعالى وفي الولو الجينة نجوح الزنا والسرقه وشرب
 الخمر يقضى بعلمه قيا ولا يقضى بعلمه استحسانا وفي شرح الطحاوي الا في السرقة بانه يقضى
 بالمال دون القطع كذا في التاتارخانية * وفي القصاص وحد القذف يقضى بعلمه كذا
 في الخلاصة * الا انه اذا اتى بالسكران فالقاضي يعززه لاجل النهمة لما فيه من امارات السكر
 ولا يكون ذلك حدا واما اذا علم بحادثة قبل ان يقضى ثم استيقض ورفعت اليه تلك الحادثة
 وهو قاض فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقضى بذلك العلم وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح
 يقضى وعن محمد رح انه يرجع الى قول ابي حنيفة رح ولو لم يعلم بحادثة وهو قاض ولكن هو في مصر هو
 ليس بقاض فيه ثم حضر مصره الذي هو قاض فيه ثم رفعت اليه تلك الحادثة واراد ان يقضى
 بذلك العلم فهو على الخلاف الذي مر ولو لم يعلم بحادثة وهو قاض ولكن في رساتيق المصر الذي
 هو فيه فاض ثم دخل مصر ورفعت اليه تلك الحادثة لاشك ان على قولها يقضى بذلك العلم

كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة لفظ الثاني عشر

فاما على قول ابي حنيفة رح اختلف المشايخ رح فيه بعضهم قالوا اذا لم يكن مقلدا على القري
حتى كان له ان يقضى في مصر وليس له ان يقضى في القري لا يقضى بمنزلة ما لو علم بمصادره
في مصر هو ليس بقاض فيه ثم رجع الى مصره الذي هو قاض فيه واما اذا كان مقلدا على القري
بان كان في منشوره تقليد البلدة ونواحيها كان له ان يقضى وهذا القول يرجع الى ان المصر
ليس بشرط لنفاذ القضاء وهو رواية من ابي يوسف رح وقال بغض مشائخنا رح وان كان مقلدا
على القري ليس له ان يقضى بذلك العلم على قول ابي حنيفة رح وهذا القول يرجع الى ان المصر شرط
لنفاذ القضاء وهو ظاهر الرواية من اصحابنا رح وفي المنتقى وما سمع خارجا من المصر في اي وجه
خرج لم يحكم به الا ان يكون خرج للعبدين وكأنه سمع في مجلس قضائه وهذا على قياس
قول ابي حنيفة وزفر رح واما اذا علم وهو قاض في مصر ثم مزل من القضاء ثم اعيد اليه
بعد ذلك هل يقضى بذلك العلم لا شك ان على قولهما يقضى واما على قول ابي حنيفة رح
لا يقضى وفي نوادر اهل سماعة عن محمد رح في حاكم اخبر باعتاق رجل عبده او بطلاق
رجل امراته نلتا قال ان اخبره بذلك عدلان فينبغي ان يجتهد في طلب ذلك اشد الطلب وينظر
في امرة يريد بهذا اخبر ان فلانا متق عبده ثم امترق او طلق امراته نلتا ولا يعزل منها وان كان المخبر
واحدا عدلا وكان اكبر رايه انه صادق فالافضل في ذلك طلبه وان لم يفعل رجوت ان يكون
في سعة منه كذا في المحيط * الباب الثالث عشر في القاضي يجد في ديوانه شيئا لا يحفظه وفي سبانه
قضاء وفي الشاهد يرمى شهادته ولا يحفظ * اذا قضى القاضي بقضية واتى على ذلك زمان
ثم احتاج المقضى له الى تلك القضية فشهد شاهدان عنده ذلك القاضي انك قد قضيت بهذا
على هذا بكذا والقاضي لا يتذكر ذلك قال ابو حنيفة رح القاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يقضى
الا بما يحفظ وكان ابو يوسف رح اولا يقول القاضي يقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال لا يقبل
واجمعا على انهما اذا لم يبين المقضى عليه بان شهدا عند القاضي انك قضيت لهذا بكذا ولم يقولوا
على من قضيت ان القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الملتقط * اذا وجد القاضي شهادة شهود في ديوانه
اي في خريطة محتومة بختم القاضي والشهادة مكتوبة بخطه او بخط نائبه الا انه لا يتذكر تلك الشهادة
فعلى قول ابي حنيفة رح لا يقضى بتلك الشهادة وعلى قولهما يقضى وكذلك اذا وجد سجلا في خريطة
والخريطة محتومة بختمه والسجل مكتوب بخطه او بخط نائبه فللقاضي لا يمضي ذلك السجل.

عند ابىحنيفة رح وعندهما بمضى كذا في المحيط * لو تقدم رجل الى القاضي ومعه رجل فقال
انك قضيت لي على هذا الرجل بكذا من المال او بضيعة كذا وبحق من الحقوق والقاضي
لم يذكر فقام هذه شهود اعدوا يشهدون ان القاضي اشهدهم انه قضى لهذا المدعي على
هذا الرجل الذي معه بالحق الذي ادعاه لا ينفذ لك ولا يقضي به عند ابى يوسف رح رواه
عنه الحسن بن زياد وبسربن الوليد كذا في محيط المرخسى * والا وجد الشاهد شهادته مكتوبة
بخطه ولا بتذكر الحادثة فعمامة المشائخ رح ان هذا الفضل على الخلاف الذي مر ذكره وهو اظهر
وذكر شمس الائمة السرخسى ان على قول ابىحنيفة و ابى يوسف رح لا يسعة ان يشهد وعلى
قول محمد رح يسمعه ان يشهد وفي جامع الفتاوى ولا يحل له ان يشهد في قولهم جميعا وفي الولوالجية
والصحيح ان في هذه المسئلة ابا يوسف مع ابىحنيفة رح والمخالف في هذه المسئلة محمد رح
في النوازل وسئل ابو القاسم من شاهد على اقرار رجل يقول امرؤ خطي وامرؤ الرجل غير اني
لا اذكر الوقت والمكان قال اذا علم انه شاهد على ذلك وصرف المقر فعليه ان يشهد وفي جامع الفتاوى
واو كان تعيّا وكتب له لا يجوز ان يشهد ما لم يتذكر ومن هذا الجنس رواية الاخبار من رسول الله
صلعم اذا وجد الرجل سماعة مكتوبا في موضع امكن لا يتذكر ذلك لا يحل له ان يروي عند ابىحنيفة
رح وعندهما له ان يروي بشرط الرواية عند ابىحنيفة رح ان يحفظ الحديث من حين سمع الى
ان يروي وعندهما يحفظ ليس بشرط كذا في التاجار خانية * ذكر الخصاص قال محمد رح لو ضاع
محضر رجل من ديوان القاضي وفيه شهادة شهود له بحق من الحقوق والقاضي لا يذكر
ذلك فشهد كاتبه على قضاائه بشهادة شهود شهدوا عنده فانه لا يقبل فرق بين هذه وبين ما اذا ضاع
محجل من ديوان القضاء فشهد كاتبه عند القاضي انه امضى ذلك فللقاضي ان يقبل وكذا
اذا اقر رجل لرجل فشهد الكاتبان عند القاضي ان هذا اقر عندك لهذا بكذا وقد سمعناه قبل
القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد للقاضي في ديوان قاض قبله من اقرار او بينة فانه
لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محيط المرخسى *
واجمعوا انه لا يعمل بما يجد في ديوان قاض قبله وان كان مختوما كذا في البزازية * ولو ان قاضيا
حزل من القضاء ثم رد بعد ذلك على القضاء فانه لا يتضى بشيء مما كان في ديوانه الاول
من القضاء لانسان على انسان اذا لم يذكر بالاجماع وان ذكره فكذلك عند ابىحنيفة رح خلافا لهما

فاما اذا قامت البينة بحق عنده لانسان على انسان فقبل ان يقضى بها عزل ثم اعيد الى القضاء
 فرفعت اليه تلك الخصومة فان المدمي يكلف اعادة البينة تذكرا ولم يتذكر كذا في محيط السرخسي *

الباب الرابع عشر في القاضي يقضي بقضية ثم بدأ له ان يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق *

اذا قضى القاضي بقضية ثم بدأ له ان يرجع عنها فان كان الذي قضى به خطأ لا يختلف فيه الفقهاء
 رده لامحالة وان كان ذلك مما يختلف فيه الفقهاء امضاء لامحالة وقضى في المستقبل بما يرون
 كذا في الملتقط * وأعلم بان التحول من رأى الى رأى في المجتهدين جائز ثم قضاء القاضي
 اذا وقع بخلاف الواقع لا يخلو من وجهين اما ان اخطأ في ما قضى او تعمد الجور في ما قضى واقر
 بذلك فان اخطأ في ذلك وذلك على وجهين اما ان يكون ذلك في حق الله تعالى او في حقوق
 العباد فان اخطأ في حقوق العباد ان امكن التدارك والرد بان قضى بمال او صدقة او بطلاق او صفاق
 ثم ظهر خطأه بان ظهران الشهود مبيدا وكفارا او محدودون في القذف فانه يبطل ذلك القضاء ويرد العبد
 رقيقا ويرد المرأة الى زوجها ويرد المال الى من اخذ منه وان اخطأ في ما لا يمكن رده بان كان
 قضى بالقصاص واستوفى لا يقتل المقضى له بالقصاص وان تيقن انه قتل بغير حق وبصير صورة
 القضاء شبهة مانعة من وجوب القصاص ولكن يجب الدية في مال المقضى له وهذا كله اذا ظهر خطأ
 القاضي بالبينة او باقرار من المقضى له فاما اذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقضى له
 حتى لا يبطل قضاؤه في حق المقضى له وهو نظير الشاهد اذا رجع من شهادته لا يعمل رجوعه
 في حق المقضى له حتى لا ينقض القضاء ولكن الشاهد يضمن كذا هنا وان اخطأ وكان ذلك
 في حقوق الله تعالى بان قضى بحد الزنا او بحد السرقة او بحد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم
 والحد ثم ظهران الشهود مبيدا وكفارا او محدودون في القذف فضمن ذلك في بيت المال
 وان كان القاضي تعمد الجور في ما قضى واقربه فالضمان في ماله في هذه الوجوه كلها بالجناية والاتلاف
 ويعزر القاضي على ذلك لارتكابه الجريمة العظيمة قال ويعزل من القضاء ولم يقل وينعزل
 من القضاء فهذا اشارة الى ان القاضي بمجرد الفسق لا ينعزل ولكن يستحق العزل كذا
 في المحيط * الباب الخامس عشر في اقوال القاضي وما ينبغي للقاضي ان يفعل وما لا يفعل *

ذكر ابن سامة من محمد رح انه قال لا يجوز للقاضي ان يقول اقر فلان مندى بكذا يقضى به
 عليه من قتل

عليه من قتل او مال او طلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا اقيم حدا على احد بقول قاض اقر عندي بكذا حتى يقول معه الرجل العدل فاذا كان القاضي عندي مدلا والشاهد معه على ذلك عدلا ينبغي ان اقيم عليه واذا كانا غير مدلين لم يصدق قولهما ولو كان هذا الحاكم هو الذي لم قطع يد هذا باقرار زعم منه منته كان في القياس ان اقطع يده بيده ولكني ادرا عنه القصص لاختلاف الفقهاء في ان قول القاضي اقر عندي بكذا نافذ عليه قال واجعل الدية في ماله عليه هذا جملة ما ذكره ابن سماعة عن محمد رح واعلم ان اخبار القاضي من اقرار رجل بشيء لا يخلو اما ان يكون الاخبار من اقراره بشيء يصح رجوعه كالحد في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع واما ان يكون الاخبار من اقراره بشيء لا يصح رجوعه منه كالقصاص وحد القذف وسائر الحقوق التي هي لمعباد وفي هذا الوجه تبطل قوله في الروايات الظاهرة من اصحابنا رح وروى ابن سماعة عن محمد رح انه لا يقبل قوله قال شمس الائمة الحلواني ما ذكر في ظاهر الروايات قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ومحمد رحمه الله او لا وما روى ابن سماعة فهو قوله آخر ائمة في بعض النسخ وتقر رواية ابن سماعة مطلقة وفي بعضها مقيدة ففي بعضها لا يقبل قوله وفي بعضها لا يقبل قوله ما لم ينضم اليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشائخنا اخذوا بهذه الرواية في زماننا وذكر بعض مشائخنا رجوع محمد رح من هذه الرواية وكان شيخ الاسلام الزاهد امام الهدى ابو منصور الماتريدي يجعل هذه المسئلة على وجوه ان كان القاضي ما لماد لا يقبل قوله وان كان عدلا غير عالم يستفسر ان احسن ذلك قبل قوله وان كان جاهلا فاسقا او فاسقا غير جاهل لا يقبل قوله الا ان يعاين السبب وانكر بعض مشائخنا رح ذلك وقال مع جهله او فسقه لم يقبل قوله اصلا هذا اذا اخبر القاضي عن ثبوت الحق بالاقرار واما اذا اخبر عن ثبوت الحق بالبينه بان قال قامت بذلك بينة عندي ومدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك قبل قوله وله ان يحكم بها بخلاف الاقرار لان رجوع الخصم منه يعمل وهنا رجوع الخصم لا يعمل هذا الذي ذكرنا اذا اخبر القاضي عن شيء وهو قاض فاما اذا اخبر من شيء بعد العزل وصورته اذا عزل القاضي فجاء رجل وخاصة الى القاضي المقلد وقال انه دفع مالي وذلك كذا وكذا الى هذا بغير حق او قال انه قتل وليي فلانا وهو قاض بغير حق وقال العزول فعلت ما فعلت بقضاء قضيت عليه باقرار او بينة فعلى رواية ابن سماعة لا يقبل قوله وهو قاض فاولى ان لا يقبل قوله بعد العزل واما على الروايات الظاهرة فالمسئلة على وجهين

أما أن كان العين الذي وقع فيه الخصومة قائما أو هالكا وفي الوجهين جميعا لاضمان على القاضي وكذا لك إذا قال القاضي المعزول لرجل قضيت عليك لفلان بالف واخذتها منك ودفعتها اليه حين ما كنت قاضيا وقال الرجل لابل اخذتها بعد العزل ظالما فالقول قول القاضي على الروايات الظاهرة وهل ينزع ذلك الشيء من يد القاضي له ان كان قائما فهو على وجهين ان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي من الأصل لم آخذة من هذا ولم يقض القاضي المعزول لي به لا ينزع من يده وان كان صاحب اليد يقول هذا العين ملكي لان القاضي المعزول قضى لي به على هذا الرجل حال كونه قاضيا ينزع من يده ويسلم الى القاضي عليه قال في ادب القاضي وللقاضى ان يقرض اموال اليتامى وهذا مذهبنا كذا في المحيط * وينبغي ان يقرض قوما ثقات قال وشرط الثقة شيان الملاعة وحسن الخروج عن معاملة الناس وحقوقهم وان لا يكون لجوجا وبعض مشائخنا شرطوا شرطا ثالثا وهو ان يكون من اهل المصر وله دار يسكنها ولا يكون غريبا صاحب حجرة وان كان ذا مال وقال في كتاب الاقضية وانما يملك القاضي الاقراض اذا لم يجد ما يشتري به لليتيم ما يكون لليتيم منه فلة اما اذا وجد لا يملك الاقراض بل يتعين عليه الشراء هكذا روى من محمد رح وكذلك اذا وجد من يدفع اليه ماله مضاربة قال هشام فذكرنا عند محمد رح في اموال تجتمع للايتام عند القاضي اي ذلك افضل للقاضي دفعها ودفعه او بضمان فاخبرنا ان ابا حنيفة وابن ابي ليلى وابا يوسف رح كانوا يرون ان يدفعها بضمان قال وكذلك يقول محمد رح اذا كان الذي يضمن يوفي في المحياء والممات كذا في الذخيرة * وليس للقاضي ان يستقرض ذلك لنفسه وفي الفتاوى العنابية لا يشتريه وروى انه ان كان فيه خير جاز وفي المنتقى لو ان قاضيا باع مال اليتيم بنفقة او اودع مال يتيم او باع امينه بامرء وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد عنده قوم انهم سمعوا القاضي الاول يقول استودعت فلانا مال فلان اليتيم او يقول بعت فلانا مال فلان اليتيم بكذا او كذا فحصد فلان ذلك قال يقبل القاضي الثاني هذه الشهادة وبأخذ المستودع والمشتري بالمال وان لم يكن الاول اشهد هم انه قضى بذلك قضاؤه بذلك وقوله عليه مواء في مختصر خواهر زاده ولودع القاضي مال اليتيم الى تاجر فحصد التاجر قضى عليه بالمال وصدق القاضي عليه وكذلك اذا باع مال ميت فحصد المشتري امضى عليه البيع واذا قبض القاضي مال يتيم او غائب ووضعه في بيته ولا يعلم ابن هو

فهو ضامن وان علم انه دفعه الى قوم ولا يدري الى من دفعه فلا ضمان عليه وكذلك اذا قال القاضى دفعت الى ولى من اولياء الايتام ولا ادري الى من دفعته فلا ضمان عليه كذا فى التا تاريخية * ولو شهدوا انهم سمعوا من الناس انه قال اودعت مال اليتيم فلانا وبعته منه بكذا اخذه به ولو ادعى المودع الرد عليه وانكر القاضى فلا يمين عليه وكذا فى البيع اذا اراد المشتري رده بعيب فادعى القاضى البراءة يصدق بغير يمين ولو بلغ الصغير وضمن له القاضى ثمن ما باع جاز وكذا الوبايع امينه وضمن الثمن بخلاف الوكيل لان الحقوق ترجع اليه ولو باع الاب او الوصى وضمن الثمن للقاضى او اليتيم بعد بلوغه لم يجز كذا فى العنابية * وفى القنية القاضى اذا خلط مال الصغير بما له لا يضمن وقال رض للقاضى ان يأخذ ماله من والده اذا كان مسرفا ويضعه عند مدل الى ان يبلغ كذا فى شرح ابى المكارم * وفى الذخيرة ذكر فى اول كتاب اللقطة ان للقاضى ولاية اقراض اللقطة من الملتقط وذكر شيخ الاسلام ان للقاضى ولاية اقراض مال الغائب وللقاضى ولاية بيع مال الغائب اذا خاف التلف ولكن لما يبيعه اذا لم يعلم بمكان الغائب وفى الابانة اما اذا علم فلا وفى جامع الفتاوى قال محمد ربح القاضى يبيع مبداء المفقود ومنقول له ولا ينبغي ان يبيع عقاره ولو باع جاز والقاضى اذا باع على الايتام ما يساوى خمسة آلاف بالى وكبير الورثة ورفعوا الى آخروا قاموا بالبينة يفسخ البيع ولو فسخ وكتب اليه القاضى الاول ان قيمته يوم البيع الف درهم لا يعتبر بعد الفسخ ولو كان الكتاب قبل الفسخ وهو قاض يقبل ولا يعتبر بينة الايتام بعد ذلك وفى التا تاريخية * اذا وكل القاضى رجلا ببيع دار او غير ذلك فانه لا يقضى لوكيله ولا لوكيل ابيه وجده وكذا كل من لا يقبل شهادته له والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز كذا فى الخلاصة * وفى المنتقى ذكر فى الاصل وسبيل القاضى ان يرد المحصومة الى الصلح اذا لم يستبين له فصل القضاء واذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الاثمة الصرخى انه يقضى ولا يرد هم الى الصلح وذكر شيخ الاسلام انه اذا طمع فى الصلح حال استبانته وجه القضاء ردهم الى الصلح ولا يقضى ما لم يثبت من الصلح وذكر فى آخر ادب القاضى واذا طمع القاضى فى اصلاح الخصمين فلا باس بان يردهم ولا ينفذ الحكم عليهم ولا ينبغي ان يردهم باكثر من مرتين فان لم يطمع فى الصلح انفذ القضاء بينهم وان انفذ القضاء بينهم من غير ان يردهم

فهو في سعة منه يريد به وان طمع في الصلح وفي فتاوى النسفي اذا كان القاضي يتولى القسمة بنفسه حل له اخذ الاجرة وكل تكاح باشرة القاضي وقد وجب مباشرته عليه كتكاح الصغار والصغار فلا يحل له اخذ الاجرة عليه ومالم يجب مباشرته عليه حل له اخذ الاجرة عليه كذا في المحيط * واختلفوا في تقديره والمختار للفتوى انه اذا عقد بكرايا اخذ دينا راو في الثيب نصف دينار وحل له ذلك هكذا قالوا كذا في البرجندی * واذا اذن ببيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا ينبغي له ان ياخذ الاجر من مال اليتيم لاجل هذا الاذن ولو اخذوا ذن بالبيع لا ينفذ بيعه فريب مات في بلدة وترك اموالا لقاضي البلدة يترخص مدة يقع في قلبه انه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فاذا ترخص مثل هذه المدة ولم يحضر له وارث يضعها في بيت المال ويصرفها الى القناطير ونفقة الايتام واشباه ذلك واذا حضر الوارث بعد ما صرفها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الاصل اذا ارتاب القاضي في امر الشهود فرق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم ايضا اين كان هذا ومتى كان هذا يكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان لا يجب هذا على الشهود في الاصل فاذا فرقهم فان اختلفوا في ذلك اختلفا فيفسد الشهادة ردها وان كان لا يفسدها لا يرد ها وان كان بينهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة في نوادر ابن جماعة من ابي يوسف رح قال ابو حنيفة رح اذا اتهمت فرق بينهم ولا يلتفت الى اختلافهم في لبس الثياب وعدد من كان معهم من الرجال والنساء ولا الى اختلاف المواضع بعد ان يكون الشهادة على الاقوال وان كان الشهادة على الافعال فالاختلاف في المواضع اختلاف في الشهادة قال ابو يوسف رح اذا اتهمتهم ورأيت الريبة فظننت انهم شهود الزور افرق بينهم واسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندي اختلاف ابطال به الشهادة كذا في المحيط *

الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضي المعزول * ومن قلد القضاء يسأل اى اول ما يبدأ به من الاعمال هذا وهو ان يسأل اى يطلب من القاضي المنعزل ديوانه وينظر في حال المحبوسين ويبعث الى السجن من يحصيهم ويأتيه باصماتهم واخبارهم كذا في فتح القدير * القاضي المقلد يبعث رجلين من ثقاته وواحد يكفي والاثنان احوط فيقبضان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرخسى * وديوان القاضي خريطته التي فيها الصكوك والمحاضر ونصب

ونصب الاوصياء والقوام في الاوقاف وتقدير النفقات وما يشاكله كذا في المحيط * ثم اذا قضا
ديوان القاضي المعزول فنسخ السجلات تجمع في خريطة والصكوك تجمع في خريطة والمختصر
في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخة قيم الاوقاف فيجمعان كل نوع من هذه الانواع
في خريطة ويسألان القاضي المعزول شيئاً فشيئاً لينكشف لهما ما اشكل عليهما ومتى قضي ذلك
ليتملان على ذلك احترازاً عن الزيادة والنقصان ويأخذان ذلك بحضرة القاضي المعزول
وان لم يحضر لا يجبر عليه لكنه يبعث امينين ليسلما الديوان الى امين المقلد وسأل امينا المقلد
من اميني المعزول شيئاً فشيئاً لينكشف لهما ما اشكل عليهما كذا في محيط السرخسي * واذا
قبض ديوانه يقبضان الودائع واموال اليتامى ايضا ويكون عند المقلد ويأخذان اسماء المحبوسين
ايضا فالقاضي اذا حبس رجلاً بحق ينبغي ان يكتب اسمه واسم ابيه وجده والسبب الذي
لاجله حبسه وتاريخ الحبس وينبغي ان يذكر في تذكرته تاريخ الحبس من الوقت الذي اثبتته
القاضي المعزول لامن وقت صمله ويسألان القاضي المعزول من المحبوسين واسباب الحبس
ويسأل المحبوسين من اسباب الحبس ويجمع بينهم وبين خصومهم وان كان في المحبوسين
جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا حبسنا بغير حق فالقاضي المقلد لا يطلقهم ويأمر منادياً بالنبهاء
انا وجدنا فلانا وفلانا محبوسين فمن كان له عليهما حق فليأتنا فان حضر رجل فصل المحصورة
بينهم على وجهه والا اطلقهم بكفيل وتقدر مدة النداء والمدة التي يسمع فيها الاطلاق موكل
الى رأى القاضي قيل ما ذكرهنا من اخذ الكفيل قولها اما على قول ابي حنيفة رح لا يأخذ
قال الشيخ الامام شمس الائمة العرخسي ياخذ الكفيل ههنا على قول الكل كذا في المحيط *
الصحيح ان اخذ الكفيل ههنا بالاتفاق كذا في العناية * ثم اعلم بان الحبس انواع احدها الحبس
بالدين وانه يشتمل على فصول الاول اذا قال المحبوس حبست بدين فلان اقررت به عند القاضي
المعزول فالقاضي المقلد يجمع بين المحبوس وبين خصمه فلن صدق في ذلك اما الى الحبس
اذا طلب خصمه ذلك واما اذا الكرا المحبوس الدين وقال ان هذا يدعي علي شيئاً بغير حق
وقد حبسني ظلماً وخصمه يقول لي عليه كذا وقد حبسه بحق فالقاضي يأمر خصمه باقامة البينة
على ما ادعى فاذا اقام وعرفهم القاضي بالعدالة اداً حبسه وان لم يعرفهم لبا لعدالة واحتاج
الى السؤال اخذ كفيلاً بنفسه ويطلقه وان قال بعض المحبوسين انا محبوس بدين فلان فمرة

يأخذ منى كفيلا ويطلقنى فالقاضى يامر باحضار خصمه فاذا حضر وصدق المحبوس في اقراره والقاضى يعرف المقر له باسمه ونسبه او ام يعرفه ولكن شهد الشهود بذلك اولم يشهد الشهود بذلك وفي الوجوه كلها القاضى يامر المحبوس باداء المال اليه ولا يطلقه لتهمة المواجهة ويامر مناديا بالنداء على ما بينا فان لم يحضر له خصم آخر اطلقه في الوجوه كلها ولم يذكر الخصاف اخذ الكفيل في الوجه الاول والثانى وذكره في الوجه الثالث وبعض مشائخنا ذكر واخذ الكفيل في الوجوه كلها وكذلك اذا لم يجيء المحبوس بالمال لكن قال المقر له انا اختار الوقف وامهله واطلقه فالقاضى لا يطلقه ويحتاط بطريق الذى تلنا ثم يطلقه بكفيل وان قال لا كفيل لى او قال لا يجب على امطاء الكفيل اذ ليس لى خصم يطلب منى الكفيل فالقاضى يتأنى في ذلك ولا يعجل باطلاقه حتى ينادى فان لم يحضر له خصم بعد ذلك اطلقه النوع الثانى الحبس بسبب العقوبات الخالصة حق العبد كالقصاص اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لانى اقررت بالقصاص لفلان وجمع القاضى بينه وبين خصمه وصدقه خصمه في ما اقر ولا يخلو ذاك من احد وجهين اما ان يكون القصاص في النفس او في الطرف فان كان القصاص في النفس يخرج القاضى من السجن ويمكن خصمه من الاستيفاء ولا يتأنى وان كان القصاص في الطرف يخرج القاضى من السجن ايضا ويمكن خصمه من الاستيفاء ولكن لا يعجل في اطلاقه بجواز ان يكون لرجل آخر عليه حق في نفسه فيواضع مع هذا الرجل فيقر له بطريقه ليتخلص من السجن فيبطل حق الآخر في النفس الثالث الحبس بسبب العقوبات الخالصة حق الله تعالى نحو الزنا والسرقة وشرب الخمر اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لانى اقررت بالزنا عند القاضى المعزول اربع مرات في اربع مجالس فحبسنى ليقيم على الحد فالقاضى المقلد لا يقيم عليه الحد بتلك الاقارب فان اقر عنده اربع مرات في اربع مجالس اقام عليه الحد تقادم العهد اولم يتقادم فيرجمه ان كان محصنا ويجلده ان كان غير محصن ولكن لا يعجل في اطلاقه لجواز ان يجيء خصم في نفسه وان رجع من الاقرار صرح رجوعه كما الورجع عند الفلاني الاول ولكن لا يعجل القاضى في اطلاقه لتوهم الحيلة وان قال انما حبست لانه قامت البينة على بالزنا فحبسنى القاضى المعزول ليقيم على الحد فنقول البينة القائمة عند القاضى المعزول غير معتبرة في حق هذا القاضى فلا يقوم عليه الحد بتلك البينة ولو شهد الشهود عند هذا القاضى بزناه لا يقيم عليه الحد ايضا اذا كان العهد قد تقادم ولا يعجل في اطلاقه لتوهم الحيلة بل يتأنى ويطلقه بعد ذلك بكفيل

لما ذكرنا فان قال بعض المحبوسين انما حبست لاني اقررت بشرب الخمر عنده اولانه قامت
البينة على شرب الخمر فحبسني ليقيم على التحد فهذا القاضي لا يقيم عليه العهد عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وان قال انما حبست لاني قد اقررت بالسرقه من فلان اولانه قامت البينة
على بالسرقه من فلان فهذا القاضي يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضى عليه بالقطع لاذلك الاقرار
ولا تملك البينة ولكن لو اقر عند هذا القاضي يقضى عليه بالقطع تقادم العهد اولم يتقادم ولا يعجل
في اطلاقه ولو قامت عليه البينة ثانيا لا يقضى عليه بالقطع اذا تقادم العهد فحد الزنا وحد السرقه
في حق هذا الحكم على السواء الرابع الحبس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين
حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحبوسين انما حبست لاني قد قدفت
هذا الرجل بالزنا وصدقه هذا الرجل في اقراره استوفى منه حد القذف ولا يعجل القاضي
في اطلاقه ولو رجع مما اقر لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع من الحدود والحالصة لله تعالى اذا
قال القاضي المعزول نكح يدي فلان كذا وكذا من المال دفعته اليه وهو فلان بن فلان
فان صدقه الذي في يديه المال في جميع ذلك امر بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر وان قال دفع
الى فلان القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا ادرى ان عمل في هذا الوجه امر بالتسليم
الى المقر له ايضا وان كان صاحب اليد كذب القاضي المعزول في جميع ما قال فالقول قوله
وهذا ظاهرا ايضا وان كان صاحب اليد قال دفع الى القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو
لعلان آخرا في الذي اقر له القاضي فهذا على وجهين أحدهما هذا وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم
الى الذي اقر له القاضي الوجه الثاني اذا بدأ بالاقرار بالملك بان قال المال الذي في يدي
لعلان في الذي اقر له القاضي المعزول دفعه الى القاضي المعزول امر بالتسليم الى الذي اقر له
صاحب اليد فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن للثاني وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد رح
وعند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال القاضي المعزول في يد فلان الف درهم اصا به فلان اليتيم
من تركه ابيه وصدقه ذواليد في ذلك فان لم يدع احد من باقي الورثة ذلك المال فهو لليتيم
وان قال باقي الورثة لم يستوف منا احد حقه من تركه الميت كان ذلك المال مشتركين جميع
الورثة واليتيم من جملتهم الا انه ينبغي للقاضي المقلدان ينظر لليتيم ويحلف باقي الورثة بالله
ما استوفيتكم حقوقكم من تركه والدكم فلان وان قال القاضي المعزول هذا المال لعلان اليتيم

ولم يقل اصابه من تركه والده وادعى باقى الورثة انه من تركه والدهم وانهم لم يحتسبوا حقوقهم من تركه والدهم فالمال لليتيم لان القاضي المعزول هنا ما اقربا لملك لوالد اليتيم ليصير مقر الكونه ميراثا لورثته بل اقر لليتيم بالملك مطلقا وليس من ضرورة كونه مملوكا لليتيم ان يكون من تركه والده فبعد ذلك باقى الورثة يدعون لنفسهم حقا فى هذا المال ولا يصدقون الالبحة وان كان ما لا بصك على رجل قد كان القاضي بين فى الصك سببه واشهد فى الصك انه لفلان اليتيم واصابه من تركه والده الفلان وان سائر الورثة استوفوا حقوقهم فنقول مجرد الصك ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقى الورثة حقوقهم ليس بحجة وانما الحجة شهادة شهود يشهدون على اشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء او على اقرارهم بالاستيفاء فان شهد الشهود بذلك كان هذا المال لليتيم والافهوك سائر الورثة واذا قال القاضي المعزول ثبت مندى بشهادة الشهود ان فلانا وقف ضيعة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعها على يدى فلان وامرته بصرف فلا تها الى السبيل المشروطة فى الوقف وصدقه بذلك صاحب اليد فان كان اقرورته الواقف بذلك نفذ القاضي المقلد هذا الوقف وان كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم يقم عليهم بينة كان ميراثا بينهم ولكن يستحلف الورثة على علمهم فان حلفوا فلا مراض وان نكلوا قضى عليهم بالوقفية باقرارهم وان قامت البينة عليهم بذلك قضى القاضي ضيق عليهم بالوقفية كما لو قامت البينة على الواقف حال حيوته وان قال القاضي المعزول انه وقف على الارباب او قال على المسجد او بين وجه آخر من وجوه البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينفذه ولا يسأله عن التفصيل وهذا هو السبيل فى كل موضع يقع الاستفسار افا لقاضي المقلد بتركه ويكتفى بالاجمال وينبغى للقاضي ان يحاسب الامناء ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم كل سنة اشهر او كل سنة على حسب ما يرى حتى ينظر هل ادى الامانة فى ما فوض اليه او خان فان ادى الامانة قرر عليه وان خان استبدل غيره وكذلك يحاسب القوام على الاوقاف ويقبل قولهم فى مقدار ما حصل فى ايديهم من الغلات والاموال الوصى والقيم فى ذاك على السواء قال والاصل فى الشرع ان القول قول القابض فى مقدار المقبوض وفى ما يخبر من الانفاق على اليتيم او على الضيعة وما صرف منها فى مؤنات الراضى ان كان وصيا يقبل قوله

قوله في المحتمل وان كان في ما لا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر المحصاف في ادب القاضي
وفرق بين الوصي وبين القيم فالوصي من فوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من فوض اليه الحفظ
دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصي وبين القيم فاذا ادعى الوصي الاتفاق فقد ادعى
ما دخل تحت ولايته فيقبل قوله في المحتمل واذا ادعى القيم ذلك فقد ادعى ما لم يدخل تحت
ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشائخنا سوا بين الوصي وبين القيم في ما لم يكن للضيعة منه بد قالوا
يقبل قول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصي وقاسوا على قيم المسجد او واحد من اهل المسجد
اذا اشترى للمسجد ما لا بد منه نحو الحصى والحشيش والدهن او صرف شيئاً من غلات المسجد
الى اجر الخادم لا يضمن لكونه ماذوناً فيه دلالة فانه لو لم يفعل ذلك بتعطيل المسجد كذا ههنا ومشائخ
زماننا قالوا لا فرق بين الوصي والقيم والقيم في زماننا من فوض اليه التصرف والحفظ جميعاً كالوصي قال
وان اتهم القاضي واحداً منهم يريد به واحداً من الاوصياء في ما ادعى من الاتفاق على اليتيم او على الوقف
حلفه القاضي على ذلك وان كان اميناً كما مودع اذا ادعى هلاك الوديعة او ردها قال بعض
مشائخنا انما يستحلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً لان الاستحلاف يصح على دعوى صحيحة
ودعوى المجهول لا تصح وقال بعضهم يحلف على كل حال لانه انما يحلف نظراً لليتيم واحتياطاً له
وفي مثله يستحلف على كل حال وان اخبروا انهم انفقوا على الضيعة واليتيم من اموال الاراضي
وغلاتها كذا وبقي في ايدى هذا القدر فمن كان منهم معروفاً بالامانة فالتقاضي يقبل منه الاجمال
ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهماً فالتقاضي يجبره على التفصيل شيئاً فشيئاً ولا يقبل منه
الاجمال وليس تفسير الجبر ههنا الحبس وانما تفسيره ان يحضره القاضي المقلد يومين او ثلثاً يخوفه
ويهدده ان لم يغبر احتياطاً في حق اليتيم فان فعل ذلك ومع هذا لم يفسر القاضي يكتفى منه باليمين
وبنكوله قال وان قال الوصي للقاضي المقلد ان القاضي المعزول حاسبني فالتقاضي المقلد لا بدعه
الا بينة وان قال الوصي او القيم انفق على اليتيم او قال على الوقف كذا من مالي واراد ان يرجع بذلك
في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله الا بحجة بخلاف ما اذا ادعى الاتفاق من مال اليتيم او من مال
الوقف حيث يقبل قوله في المحتمل قال واذا ادعى القيم او الوصي ان القاضي المعزول اجرني مشاهرة
في كل شهر كذا وكذا او مسانحة في كل سنة كذا وكذا او صدقة القاضي المعزول في ذلك او لم يصدقها فالتقاضي
المقلد لا ينفذ ذلك فان قامت له بينة على فعل القاضي في حال قضائه قبلت وانفذ القاضي المقلد

ذلك نبعد هذا القاضي المقلد ينظر في ذلك ان كان ذلك مقدا راجر مثل عمله او دونه انفذ ذلك كله وان كان اكثر انفذ مقدا راجر مثل عمله وابطل الزيادة وان كان القيم قد استوفى الزيادة امره القاضي بالرد على اليتيم قال في الاصل وما وجدته القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة او قضاء او اقرار فهو باطل لا يعمل به القاضي المقلد الا ان يقوم بينة انه قضى به وانفذه وهو قاض يومئذ كذا في المحيط * الباب السابع عشر في ما اذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به *

الكلام في هذا الفصل في العقود والفسوخ وفيها اختلاف على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول قضاء القاضي في العقود والفسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهر او باطنا وعلى قول محمد وابي يوسف رح الآخر ينفذ ظاهر الا باطنا صورة المسئلة في العقود كثيرة من جعلتها رجل ادمى على امرأة نكاحا وهي تجسد واقام عليها شهادي زور وقضى القاضي بالنكاح بينهما حل للرجل وطؤها وحل للمرأة التمكين منه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول وعند محمد وابي يوسف رح الآخر لا يحل لهما ذلك من مشائخنا رح من قال انما ثبت نكاح مبدأ بقضاء القاضي اذا كان القضاء بمحضر من الشهود ومنهم من قال حضرة الشهود وثبت القضاء في هذه الصورة ليست بشرط كذا في الذخيرة * واجمعوا على ان قضاء القاضي بالنكاح بشهادة الزور في معتدة الغير ومنكوحته انه لا ينفذ كذا في النهاية * وصورة المسئلة في الفسخ كثيرة من جعلتها امرأة ادمت على زوجها انه طلقها نلتا واقامت على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتزوجت بزوج آخر بعد انقضاء العدة فعلى قول ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح الاول لا يحل للزوج الاول وطؤها ظاهر او باطنا ويحل للزوج الثاني وطؤها ظاهر او باطنا علم بحقيقة الحال ان الزوج الاول لم يطبقها بان كان الزوج الثاني احدا للشاهدين اولم يعلم بحقيقة الحال بان كان الزوج الثاني اجنبيا واما على قول ابي يوسف رح الآخر وهو قول محمد رح لا يحل للثاني وطؤها اذا كان ما لما بحقيقة الحال وان لم يعلم بحقيقة الحال يحل له وطؤها هكذا ذكر شيخ الاسلام في كنب الرجوع وهل يحل للاول وطؤها على قول ابي يوسف رح الآخر لا يحل له مع انه لا تقع الفرقة عنده باطنا وذكر شيخ الاسلام في كتاب الرجوع من الشهادات ان على قول ابي يوسف رح الآخر يحل للاول وطؤها سرا وعلى قول محمد رح يحل للاول وطؤها ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها الثاني الآن لا يحل للاول وطؤها سواء كان الثاني يعلم

بحقيقة الحال اولم يعلم وهذا الجواب على قول محمد رح ظاهر في ما اذا لم يعلم الثاني بحقيقة الحال لان الثاني تزوجها وهي في الباطن منكوحة الاول عند محمد رح الا ان الثاني لم يعلم به فكان نكاح الزوج الثاني فاسدا عنده فاذا دخل بها الثاني وجب عليها العدة من الثاني فلا يحل للاول وطؤها وان كانت امرأة الاول حتى تنقضي عدتها من الثاني مشكل في ما اذا كان الثاني عالما بحقيقة الحال لانه اذا كان عالما بحقيقة الحال لا يجب العدة من الثاني بهذا الدخول لانه تزوجها وهو يعلم انها منكوحة الاول فوقع نكاحه باطلا وكان هذا الوطؤ زنا ومنكوحة الانسان اذا زنت لا تجب عليها العدة ولا يحرم على الزوج وطؤها ومن جملة صورة الفسخ صبي وصبيته مبييا وهما صغيران فكبروا واعتقائهم تزوج احدهما الاخر ثم جاء حربي مسلما واقام بينة انهما ولداه فالعاضى يقضى بينهما ويفرق بينهما فان رجع الشاهدان من شهادتهما حتى تبين انهما شهدا بزور لا يسمع للزوج وطؤها عند ابي حنيفة رح لانه مقضى عليه بالحرمه وقد نفذ القضاء ظاهرا وباطنا وكذلك على قول محمد رح لا يسمع للزوج وطؤها لانه لا يعلم بحقيقة كذب الشهود ومن جملة صورة العقد اذا قضى العاضى بالبيع بشهادة الزور وانه على وجهين احدهما ان يكون الدموى من جانب المشتري بان ادعى رجل على غيره انك بعثت منى هذه الجارية بكذا واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري نفذ قضاؤه باطنا عند ابي حنيفة رح حتى يحل للمشتري وطؤها خلافا لمحمد رح وبعض مشائخنا قالوا يجب ان يكون مسئلة البيع على التفصيل عند ابي حنيفة رح ان كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية او اقل مقدار ما يتعين الناس فيه ينفذ قضاؤه باطنا وهكذا ذكر في المنتقى نصا من ابي حنيفة رح وان كان اقل مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا ينفذ قضاؤه باطبا لان طريق نصحيح القضاء باطنا عند ابي حنيفة رح في العقود والفسوخ ان القاضي بقضائه يصير منشأ لذلك التصرف وانما يصير القاضي منشأ في ماله ولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء بمثل القيمة او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه واما ما ليس له ولاية البيع باقل من القيمة قدر ما لا يتغابن الناس فيه لانه تبرم بمقدار الغبن فليس للقاضى ولاية انشاء التبرم وبعضهم قالوا لا ينفذ القضاء على كل حال لان البيع وان كان بغبن فهو مبادلة كذا في المحيط * الوجه الثاني ان يكون الدموى من جانب البائع وصورته رجل ادعى على آخر انك اشتريت منى هذه الجارية واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي

بذلك حل للمشتري وطو الجارية عند ابى حنيفة رح واما على قول محمد رح ابن عزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطو بها هذا اذا اقام المدعى شهود زور ولو لم يقيم المدعى شهودا وحلف المشتري ورد الجارية على البائع ان عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطو بها ثم اختلف المشايخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم من العزم بالقلب وقال بعضهم تفسيره ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكفي بمجرد النية بالقلب ومن جملة صورة العقد رجل ادعى على رجل هبة مقبوضة فاقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعى فعلى قول محمد رح ينفذ القضاء ظاهرا لا باطنا حتى لا يتل للمقضى له الانتفاع به ومن ابى حنيفة رح فيه روايتان في رواية لا ينفذ اذ ليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وفي رواية اخرى ينفذ باطنا لان للقاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في الذخيرة * في الصدقة روايتان من ابى حنيفة رح كذا في الكافي * واما الا ملاك المرسله فالقضاء فيها بشهادة الزور لا ينفذ باطنا بالاجماع كذا في الذخيرة * واجمعوا ان الشهود لو ظهر واصبدا او محدودين في قذف او كفار ينفذ ظاهر الا باطنا واجمعوا انه لو اقر بالطلقات الثلاث ثم انكرو وحلف وقضى له بها لا يحل له وطوها الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الامام فخر الدين قاضي خان رح كذا في الخلاصة * واما قضاء القاضي بالنسب بشهادة الزور فقد قيل انه على الخلاف وقيل انه لا ينفذ باطنا بخلاف صورة المسئلة امة ادعت على مولاها انها ابنته وانه اقر بذلك واقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطوها عند ابى حنيفة رح خلافا لمحمد رح عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يحرم بالاجماع فان مات الاب وترك ميراثا هل يحل لها اكله ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادة انه يحل لها اكله من غير ذكر خلاف واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل لها اكله بخلاف وبعضهم قالوا يحل لها اكل ميراثه بخلاف وان ماتت المرأة ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر انه يحل له اكل ميراثها قال شيخ الاسلام رح وهذا الجواب على قول الكل لان الحال لا تخلو اما ان كانت امته او ابنته فان كانت امته فهذا كسب امته فيحل له بالاجماع وان كانت ابنته كان ميراثها حلالا له بالاجماع قال محمد رح في الجامع اذا شهد شاهدان على رجل في شوال انه اعتق عبده في رمضان وفيه العبد يوم الشهادة الفا درهم وكانت قيمته في رمضان الفا فلم يعد لاحني صارت

صارت قيمته ثلثة آلاف درهم ثم عدل فقصى بشهادتهما ثم رجعا ضمننا قيمة العبد يوم متقه القاضي وذلك ثلثة آلاف كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى العنابية واذا قضى بعق امة ثم رجع الشهود فالعق ثابت ولاحد الشاهد بين ان يتزوجها وفي المنتقى شرط على قولهما ان يكون ذلك بعد القضاء بالقيمة على الشاهد بن كذا في التاتارخانية * واذا ادعت المرأة على زوجها انه ابانها بثلث او بواحدة فمحمد الزوج فحلفه القاضي فحلف فان علمت ان الامر كما قالت لايسعها الاقامة معه ولا ان يأخذ ميراثها كذا في النهاية * الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف مايعتقده المحكوم له او المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى * رجل قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها واحدة رجعية فراجعها ورافعته الى قاض يراها ثلثا فجعلها ثلثا وفرق بينهما او كان الزوج يراها واحدة باثنته فتزوجها ورافعه الى قاض يراها ثلثا وفرق بينهما نفذ هذا القضاء ظاهرا وباطنا حتى لايجل له المقام معها ولايسعها ان يمكثه من نفسها وان كان الزوج يراها ثلثا فرافعته الى قاض يراها واحدة باثنته او واحدة رجعية فجعلها واحدة باثنته او واحدة رجعية نفذ هذا القضاء باطنا عند ابي حنيفة ومحمد رح حتى يسعه ان يراجعها وان يتزوجها وعند ابي يوسف رح لاينفذ هذا القضاء باطنا ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استحسان الاصل والحاصل ان المبتلى بالحادثة ان كان ما ميلا رأي له فعليه ان يتبع حكم القاضي في ما يقضى في تلك الحادثة سواء حصل الحكم له بان حصل الحكم بالحل او حصل الحكم عليه بان حصل الحكم بالحرمة وان كان المبتلى بالحادثة نقيها له رأي وحكم القاضي بخلاف رأيه ان حصل الحكم عليه بان كان هو يعتقد الحل وقضى القاضي بالحرمة فعليه ان يتبع حكم الحاكم ويترك رأي نفسه بلا خلاف وان حصل الحكم له بان كان هو يعتقد الحرمة وقضى القاضي بالحل ذكر في بعض المراجع انه يتبع حكم القاضي ويترك رأي نفسه من غير ذكر خلاف وذكر في الاستحسان ان على قول ابي يوسف رح لا يترك رأي نفسه ولا يلتفت الى اباحة القاضي في ما يعتقد حراما وجه قولهما انا اجمعنا على ان المبتلى بالحادثة اذا كان ما ميلا وقضى القاضي له ينفذ قضاؤه فكذا اذا كان عالما ان قضاء القاضي ملزم في حق الناس كافة ترصيح ان القاضي يقضى بامر الشرع وما يصير مضافا الى الشرع فهو بمنزلة النص فلا يترك ذلك بالرأي كما لا يترك النص بالاجتهاد وابيوسف رح يقول الازام في جانب المقضى عليه فاما في حق المقضى له

فلا الزام ولهذا لا يقضى القاضي بدون طلبه وفي زعمه ان القاضي مخطئ في هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحيط * وفي نواردهشام من محمد رح رجل تزوج امرأة ثم جن جنوبا مطبقا وله والد فادعت المرأة انه كان حلف قبل الزوج بطلاق كل امرأة يتزوجها ثلثا قال نصب القاضي والده خصما فان نصبه ورأى ان هذا القول ليس بشيء فابطله وامضى النكاح ثم يبرأ الزوج وهو يرى وقوع الطلاق بهذا القول هل يسعه المقام معها قال نعم وعلى قياس قول ابي يوسف رح لا يسعه المقام معها لان الحكم وقع له وفي التحاوي ان كان الزوج عالما ونوى وقوع الطلاق بهذا القول فلا يسعه المقام معها وهو قول ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومحمد رح العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأى القاضي وفي الخانية ثم شرط محمد رح اكون الوالد خصما ان يكون جنون الزوج مطبقا اختلفت الروايات في المطبق وانفقت الروايات الظاهرة ان الجنون اذا كان يوما او يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خصما منه وينفذ تصرفاته في حالة الاقامة كما في الاقضاء فذكر الناطقي والشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان الجنون المطبق في قول ابي حنيفة رح مقدر بشهر وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * ولو ان فقيها قال لامرأته انت طالق البتة وهو يراها ثلثا فامضى رأيه في ما بينه وبينها وعزم على انها حرمت عليه ثم رأى بعد ذلك تطليقة رجعية امضى رأيه الذي كان عزم عليه ولا يردّها الى ان تكون زوجته برأى حدث من بعد بخلاف ما اذا قضى القاضي بخلاف رأيه الذي عزم عليه وكذلك لو كان في الابتداء يرى تطليقة رجعية فعزم على انها امرأته ثم رأى بعد ذلك انها ثلث تطليقات لم تحرم عليه ولو كان في الابتداء لم يعزم ذلك ولم يمض رأيه حتى رآها ثلثا لم يسعه المقام معها وكذلك لو كان في الابتداء يرى انها ثلث تطليقات الا انه لم يعزم عليه ولم يمض رأيه حتى رآها واحدة رجعية بعد ذلك فامضى رأيه وجعلها واحدة رجعية وسعه ذلك ولا يحرمها رأى آخر بعد ذلك وفي اول المنتقى لو ان فقيها قال لامرأته انت طالق البتة ويرى انها واحدة يملك الرجعة وعزم على انها امرأته فراجعها ثم قال لامرأة اخرى له انت طالق البتة وهو يرى يوم قال ذلك انها ثلث حرمت عليه المرأة الاخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما قولا واحدا تحل احدهما له وتحرم الاخرى عليه واذا كان المبتلى فقيها له رأى فاستغنى فقيها آخر فانما بخلاف رأيه يعمل برأى نفسه واذا كان المبتلى جاهلا فانه يأخذ بفتوى افضل الرجال

هذه عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة الاجتهاد له فان افتاء مفتي في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاض في تلك الحادثة بخلاف الفتوى والحادثة مجتهد فيها ان كان القضاء عليه يتبع رأي القاضي ولا يلتفت الى فتوى المفتي وان كان المفتي اعلم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان القضاء له فهو على الاختلاف الذي مر ذكره لان قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهاده فصارت هذه المسئلة عين تلك المسئلة وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد رح في رجل امس بفتية ابنائ بنازلة في امرأة فسأل عنها فقيه فافتاه بما مر من تحريم او تحليل فعزم عليه وامضاه ثم افتاه ذلك الفقيه بعينه او غيره من الفقهاء في امرأة اخرى له في حين تلك النازلة بخلاف ذلك فاخذ به وعزم عليه وسعه الامران جميعا ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء عن نازلة فافتاه بحلال او بحرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى سأل فقيه آخر فافتى بخلاف ما افتى به الاول فامضاه على زوجته وترك فتوى الاول وسعه ذلك ولو كان امضى قول الاول في زوجته وعزم عليه في ما بينه وبين امرأته ثم افتاه فقيه آخر بخلاف ذلك لا يسعه ان يدع ما عزم عليه وبأخذ بفتوى الآخر قال محمد رح وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وقولنا وفي القدوري اذ لم يكن الرجل المبتلى بالحادثة فقيها واستفتى انسانا وافتاه بحلال او بحرام فان لم يعزم على ذلك حتى افتاه غيره بخلافه فاخذ بقول الثاني وامضاه في منكوحته لم يجزله ان يترك ما امضاه فيه ويرجع الى ما افتاه به الاول كذا في الذخيرة * اذا حلف الرجل بطلاق كل امرأة ويستفتي فقيهها عدلا من اهل الفتوى وافتاه ببطلان اليمين وسع اتباع فتواه وامسك المرأة وفي النوازل اذا استفتى فقيهها فافتاه ببطلان اليمين فتزوج امرأة اخرى ثم استفتى فقيهها آخر فافتى بصحة اليمين يفارق الاخرى ويمسك الاولى عاملا بقولهما كذا في النازلة خانية * الباب التاسع عشر في القضاء في المجتهدين * قضاء القاضي الاول لا يخلوا ما ان وقع في فصل فيه نص مفسر من الكتاب والسنة المتواترة او اجماعا وما ان وقع في فصل مجتهد فيه من ظواهر النصوص والقياس فان وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر المتواتر او اجماع فان وافق قضاؤه ذلك نفذ الثاني ولا يحل له النقص وان خالف شيئا من ذلك رده وان وقع في فصل مجتهد فيه فلا يخلوا ما ان كان مجمعا على كونه مجتهدا فيه واما ان كان مختلفا في كونه مجتهدا فيه فان كان مجمعا على كونه محل الاجتهاد فاما ان كان المجتهد

هو المتضي به وما ان كان نفس القضاء فان كان المجتهد فيه هو المتضي به فرفع قضاؤه الى قاص آخر لم يرد الثاني بل ينفذه فان رده القاضي الثاني فرفع الى قاض ثالث نفذ قضاء القاضي الاول وابطل قضاء الثاني وان كان نفس القضاء مجتهدا فيه انه يجوز ام لا كما لو قضى بالحجر على الحر او قضى على الغائب يجوز للقاضي الثاني ان ينقض الاول اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الاول هذا اذا كان القضاء في محل اجمعوا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل اختلفوا انه محل الاجتهاد ام لا كبيع ام الولد انه هل ينفذ فيه قضاء القاضي عند ابي حنيفة وابي يوسف روح ينفذ لانه محل الاجتهاد عندهما لاختلاف الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين في جواز بيعها ومنه محمد روح لا ينفذ لوقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم على انه لا يجوز بيعها فخرج عن محل الاجتهاد في نظر ان كان من رأي القاضي الثاني انه مجتهد فيه ينفذ قضاءه ولا يرد وان كان من رأيه انه خرج من حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينفذ بل يرد كذا في البدائع * اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه بان قضى القاضي بحق على الغائب او للغائب هل ينفذ فيه روايتان من اصحابنا في رواية لا ينفذ وهكذا ذكر الخصاف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * قال ابن سماعة في نوادره كل امر جاء من النبي صلعم انه فعل وجاء عنه غير ذلك الفعل او جاء من احد من الصحابة وجاء من ذلك الرجل او من غيره من الصحابة خلافة وعمل الناس باحد الامرين دون الآخر وعمل باحد القولين ولم يعمل بالآخر وام يحكم به احد فهو متروك منسوخ فان حكم به من اهل زماننا لم يجز اشارة الى انه وان قضى بالنص لكن ثبت باجماع الامة انتساخه حيث لم يعمل به احد من الامة والعمل بالمنسوخ باطل غير جائز قال وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام اهل الامصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر يعني بعض الحكماء اشار الى انه بمجرد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل الاجتهاد ما لم يعتبر العلماء ولم يسوغوا له الاجتهاد فيه الا ترى ان عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما كان من فقهاء الصحابة ثم لما لم يسوغوا له الاجتهاد في ربوا النقد حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه لم يعتبر خلافة حتى لو قضى قاص بجواز بيع الدرهم بالدرهمين لم يجز قضاؤه ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس يشير

يشير الى ان العبرة بالحقيقة الاختلاف في صيرورة المحل مجتهدا فيه وهو اختيار الخصاف الا انه لم يعتبر الخلاف بيننا وبين الشافعي انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة رض ومن معهم ومن بعدهم من السلف والقاضي الامام علي السعدي اعتبر خلاف الشافعي رح في مسألة مذكورة في آخر السير الكبير وصورة تلك المسئلة لو ان اماما رأى مشركى العرب فسباهم وقسمهم جاز وليس للامام الآخر بعد ذلك ان يبطله لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي رح يقول بجواز استرقاق مشركى العرب وكذلك شيخ الاسلام الاجل شمس الائمة السرخسي ذكر في قضاء الجامع قول الشافعي رح في مسألة وخلافه واعتبره وحكم القاضي في الخلع انه فسخ او طلاق نظير حكمه في سائر المجتهدين وانه مختلف في ما بين الصحابة رض وفي المنتقى يشير الى ان العبرة لاشتباه الدليل بالحقيقة الاختلاف وهكذا ذكر محمد رح في الجامع وفي السير الكبير وهكذا ذكره صاحب الاقضية صورة ما ذكر في السير لورأى امام من ائمة المسلمين ان يقبل الجزية من مشركى العرب وقبل جاز وان كان هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا في الذخيرة وكما يصح ان يكون المسئلة مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك تصير مجتهدا لوقوع الاختلاف في مثلها كذا في البزازية * قضاء القاضي في المجتهدين نافذ لكن ينبغي ان يكون ما لم يوضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ قضائه روايتان والاصح انه ينفذ كذا في خزائنة المفتين * ولو ادعى المدعى في مسألة الصلح من الانكار بدل الصلح وقال المدعى عليه لا يلزمني اداؤه بسبب فساد الصلح لانه كان عن انكاره لانه لا يصح على قول ابن ابي ليلى والشافعي رح فاذا قضى عليه بصلح الصلح وابطل قول المخالف نفذ قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق الروايات كذا ذكر ظهير الدين رح في شروطه وذكر في شرح الطحاوى والجامع الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه ينفذ وليس لغيره نقض وله ان ينقضه هكذا روى من محمد رح وقال ابو يوسف رح ما ليس لغيره ان ينقضه ليس له نقضه والقاضي اذا كان مجتهدا وهو يعلم برأى نفسه وقضى برأى غيره قال ابو حنيفة رح ينفذ قضاؤه وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه واذا نسي رأيه وقضى برأى غيره ثم تذكر رأيه قال ابو حنيفة رح ينفذ قضاؤه وقال لا يرد قضاؤه كذا في الفصول العمدية * والفتوى على قولهما كذا في الهداية * وذكر

في الفتاوى الصغرى ان الفتوى على قول ابي حنيفة رح فقد اختلف الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولهم لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا لقصد جميل هذا كله في القاضي المجتهد فاما المقلد فانما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة رح مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك الحكم هذا كذا في فتح القدير * وان قضى في حادثة هي محل الاجتهاد برأيه ثم رفعت اليه ثانيا فتحول رأيه يعمل بالرأى الثاني ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأى الاول ولو رفعت اليه ثالثا فتحول رأيه الى الاول يعمل به ولا يبطل قضاؤه بالرأى الثاني بالعمل بالرأى الاول كما لا يبطل قضاؤه الاول بالعمل بالرأى الثاني كذا في البدائع * قال صاحب الاقضية واذا زنى رجل بام امرأته ولم يدخل بها فجلده القاضي ورأى ان لا يحرمها عليه فاقرها معه وقضى بذلك نفذ قضاؤه وذكر القدورى رح في شرحه فيمن تزوج امرأة زنى بها ابوه او ابنته وقضى القاضي بتنفيذ هذا النكاح في نفاذ هذا القضاء خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقال على قول ابي يوسف رح لا ينفذ قضاؤه وعلى قول محمد رح ينفذ قضاؤه كذا في المحيط * القاضي اذا قضى بجواز نكاح النى زنى باها او بابنتها نفذ عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح كذا في الفصول العمانية * واذا قضى قاض بجواز بيع امهات الاولاد لا ينفذ قضاؤه واعلم بان جواز بيع امهات الاولاد يختلف فيه في الصدر الاول فعمر وعلى رضى الله تعالى عنهما كانا لا يجوزان بيعهما وهكذا روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقال على رضى الله تعالى عنه آخرها يجوز بيعها ثم اجمع المتأخرون على انه لا يجوز بيعها وتركوا قول على رضى الله تعالى عنه آخرها بعد هذا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول محمد رح اما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ينبغي ان ينفذ وكأنه مال الى قول من قال ان المتقدمين اذا اختلفوا في شيء على قولين ثم اجمع من بعدهم على احد القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم من محمد رح يرفع خلافا لابي حنيفة وابي يوسف رح واذا ارتفع الخلاف المتقدم عند محمد رح لم يكن قضاء هذا القاضي في محل مجتهد فيه وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح اذا لم يرتفع الخلاف المتقدم كان هذا قضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسى رح يقول لا خلاف بين اصحابنا ان الاجماع المتأخرون يرفع الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير

محل الاجتهاد عند الكل فلا ينفذ عند الكل فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول الكل وذكر الخصاص في ادب القاضي انه لا ينفذ من غير ذكر خلاف وفي الباب الاول من اضية الجامع الكبير ان قضاء القاضي بجواز بيع ام الولد يتوقف على امضاء قاض آخر وهو الاصح فان امضاء قاض آخر بعده لا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطال قاض آخر بطل ولا يكون لاحد بعد ذلك امضاءه وكذلك هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها انها مختلفة وليست بمختلفة ان قضاء القاضي فيها يتوقف على امضاء قاض آخر ان امضاء قاض آخر ينفذ وليس لاحد بعد ذلك ابطاله وان ابطله قاض آخر بطل وليس لاحد بعد ذلك امضاءه وفي الزيادات لوان المسلمين اسروا اسارى من اهل الحرب واهرزوهم بدار الاسلام ثم ظهر عليهم المشركون ولم يحرزوهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين واخذوهم من ايديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني اولم يقتسموا قال في الكتاب الا ان يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اما ما يرى ما صنعه المشركون تملكا واحرازاً فحينئذ كان الفريق الثاني اولي كذا في المحيط * ذكر في السير الكبير ان الاستولى المشركون على مناع المسلمين واحرزوه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استنقذه منهم جيش من المسلمين قبل الاحراز بدار الحرب فذاك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المتاع بين من اصابه والقسم باطله والمتاع مردود على صاحبه فلن علم الامام الحال ورأى احرازهم بالعسكر احرازاً تاماً فخمسه وقسمه مع فنائم المشركين بين من اصابه من المسلمين ثم رفع الى قاض يرى ذلك غير احراز جاز ما صنع الاول ولم يطله ونظيره هذا ما قلنا فيمن قضى بشهادة الفساق على الغائب او بشهادة رجل وامرأتين بالنيكاح على الغائب ينفذ قضاؤه وان كان من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للنسوان شهادة في باب النكاح وليس للفساق شهادة اصلاً ولكن قبل كل واحد من الغصليين مجتهد فيه فينفذ القضاء من القاضي باجتهاده فيهما وما ذكر في السير الكبير نص على ان قضاء القاضي بالملك للكاثر بمجرد الاستيلاء قبل الاحراز بدار الحرب نافذ قيل وقد ذكر في شرح الجامع الكبير انه لا ينفذ كذا في الذخيرة * قال ولو قضى قاض بشاهد ويمين لا ينفذ قضاؤه وذكر في كتاب الاستحسان ان على قول ابي حنيفة وسفيان الثوري رح ينفذ قضاؤه وعلى قول ابي يوسف رح لا ينفذ وفي اضية الجامع من تعليتي ان القضاء بشاهد ويمين يتوقف

على امضاء قاض آخر ولو قضى بحل متروك التسمية عمدا ذكر في النوادر ان على قول ابي حنيفة
ومحمد رح ينفذ وعلى قول ابي يوسف رح لا ينفذ ولو قضى في جدا او قصاص بشهادة رجل وامرأتين
ثم رفع الى قاض آخر يرى خلاف رأيه فانه ينفذ قضاؤه ولا يبطله وفي السير الكبير اشترى
رجل دابة وجزا عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب فان كان البائع معه في العسكر خاصمه وان لم يكن
ينبغي له ان لا يركبها ولكن يسوقها معه حتى يخرجها الى دار الاسلام ولوركبها لحاجة نفسه او حمل
امتعته عليها سقط حقه في الرد وجد دابة اخرى اولم يجد فان اتى الامام واخبره فامره بالركوب فركب
سقط حقه في الرد ولو اكرهه على الركوب لما انه كان يخاف عليها الهلاك فركب ولم ينقصها ركوبه
فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وانت على ردك فركبها سقط حقه
في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك ورد بها با لعييب على طريق الاجتهاد لما قال له الامير
من ذلك ثم رفعت الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يمضي قضاء الاول ولو قضى با بطل
طلاق المكره نفذ قضاؤه واذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ
فيه بعضهم قالوا ينفذ قضاؤه واليه اشار محمد رح في كتاب الاكراه وكذا روى الحسن من ابي حنيفة رح
وما منهم على انه لا يجوز واليه اشار في السير الكبير فقد ذكر في السير الكبير في ابواب الفداء
اذا مات الرجل وترك رقيقا وعليه ديون فباع القاضي رقيقه وقضى ديونه ثم قامت البينة لبعضهم
ان مولاه كان دبره كان بيع القاضي بغيره باطلا ولو كان القاضي عالما بتدبيره فاجتهد وابطل تدبيره
ثم ولي قاض آخر يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع من الشهادات
والمذكور ثمه واذا شهد محدودان في قذف ولم يعلم القاضي بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم
فان كان من رأيه ان شهادة المحدود في القذف بعد التوبة حجة امضى قضاؤه وان لم يكن من رأيه
ذلك نقض قضاؤه ولو علم القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف في حال ابتداء الشهادة
ان كان من رأيه انه حجة يقضى بها وما لا فلا فهذا تنصيب على ان قضاء القاضي في المجتهد
انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه والى هذا القول اشار في الجامع ايضا وهكذا ذكر الخصاص
في كتابه كذا في المحيط * اذا قضى القاضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك الاصح انه لا يجوز
قضاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الائمة وهذا هو ظاهر المذهب كذا في خزائن المفتين *
وفي الخلاصة

وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعنى كونه عالما بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن يفتى بخلافه كذا في البحر الرائق * وهنا شرط آخر لنفاذ القضاء في المجتهدات ان يصير الحكم حادثة في ترمى فيها خصومة صحيحة بين يدى القاضي من خصم الى خصم كذا في الذخيرة * اذا قضى القاضي بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى ان شهادته حجة انما ينفذ قضاؤه لان هذا فصل مجتهد فيه وفي القضية الجامع من تعلقي من الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخبز اخزى اذا قضى القاضي بشهادة المحدود في القذف بعد التوبة ورفع قضاؤه الى قاض آخر انه لا يبطل الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراه حقا وعلم الثاني ان الاول يراه حقا بان اظهر الاول ذلك للثاني اولم يعرف الثاني ان الاول هل يراه حقا ام لا اما اذا علم الثاني ان الاول لم يرد ذلك حقا بان قال الاول الصحيح قول ابن عباس رض ان شهادته لا تقبل وان تاب كان للثاني ان يبطله كذا في المحيط * المحدود في القذف اذا قضى قبل التوبة فالقاضي الثاني يبطل قضاؤه لا محالة حتى لو نفذ ثم رفع الى قاض ثالث فله ان ينقضه لانه لا يصلح قاضيا بالاجماع فكان القضاء من الثاني مخالفا لاجماع فكان باطلا واما اذا كان بعد التوبة فلا ينفذ قضاؤه عندنا لكن لقاض آخر ان ينفذه حتى لو نفذ قاض آخر ثم رفع الى قاض ثالث ليس للثالث ان يبطله كذا في ادب القاضي للمخصاف * والفاسق اذا قضى فرفع الى قاض آخر فابطله ليس لقاض ثالث ان ينفذه كذا في محيط المرخسى * لو كان القاضي اعمى فقف نفاذه على امضاء قاض آخر واذا امضى لا يبطله الثالث وان لم يمضه الثاني لكنه ابطله وهو يرى بطلانه بطل اذا قضى بشهادة احد الزوجين مع آخر لصاحبه او بشهادة الوالد لولده او الولد لوالده نفذ حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه كذا في التاتارخانية * ولو فرق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأة واحدة برضا ع يرد قضاؤه كذا في الفصول العمادية * والقاضي المطلق اذا قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو يرى جوازه نفذ لان الاختلاف في صحة القضاء ومن الناس من يجوز ذلك وهو شريح كذا في التاتارخانية * في فتاوى قاضي ظهير الدين رح ولو قضى بشهادة النساء في حد او قصاص نفذ قضاؤه وليس لغيره ان يبطله اذا طو لب منه ذلك فانه روى عن شريح وجماعة من التابعين رض انهم جوزوا ذلك كذا في الفصول العمادية * ولو ان قاضيا قضى بشهادة شاهدين ثم علم انهما كافران يرد قضاؤه اذا ظهر ان قضاؤه وقع بخلاف الاجماع وان علم انهما عبداً فكذلك الجواب

ولو علم انهما اعميان فقد ذكر شمس الائمة السرخسي في شرح كتاب الرجوع ان الجواب فيها
 كالجواب في المحدود في القذف وذكر شيخ الاسلام رح ان الجواب فيها كالجواب في العبد بن
 وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه عبد آو صبي او نصراني استقضى وقضى بقضية ثم رفع قضاؤه
 الى قاض آخر فامضاه فانه لا يجوز له امضاؤه وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني مشكل
 في حق العبد بناء على ما ذكرنا ان القضاء معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهد الاصل والنصراني
 لا يصلح شاهدا في حق المسلم فلا يصلح قاضيا فاما العبد يصلح شاهدا عند مالك وشرع فيصلح قاضيا
 فاذا اتصل امضاؤه قاض آخر ينبغي ان ينفذ كما في المحدود في القذف ولو ان امرأة استقضيت
 جاز قضاؤها في كل شيء الا الحدود والقصاص فان قضت في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤها
 الى قاض آخر فامضاه نفذ امضاؤه وفي الخانية ولا يكون الغيرة ان يبطله ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام
 على البزدوي في مقدمة قضاء الجامع انه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى الفضلي رح كذا
 في التا تاريخانية * اذا قضى القاضي بقتل في قسامة لا ينفذ قضاؤه وصورته قتيل وجد في محلة
 وادعى اولياء القتل على رجل انك قتلت قال بعض العامة وهو قول مالك وقول الشافعي رح
 في القديم اذا كان بين المدعى عليه وبين القتل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه
 وبين دخوله في المحلة وجوده قتيلا مدة قريبة فالقاضي يحلف ولي القتل على دمواه فاذا حلف
 قضى له بالقصاص وعند نافية الدية والقسامة كذا في المحيط * واذا قضى بالقود ثم رفع الى قاض
 آخر ينقضه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان مالكا لم يكن موجودا في الصحابة فلم يكن
 قوله معتبرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وذكر في الذخيرة سئل شيخ الاسلام
 ابو الحسن السعدي رح عن قاض عن امراته ضيعة منقطة ولم يحلف لهذه المرأة نفقة فرفعت
 الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق بالعجز من النفقة ففرق بينهما هل
 يقع الفرقه قال نعم اذا تحقق العجز من النفقة قيل له فان كان للزوج هنا مقار واملاك هل يتحقق
 العجز قال نعم اذا لم يكن من جنس النفقة لانه لا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة لانه بمنزلة القضاء
 على الغائب قال صاحب الذخيرة وفي هذا الجواب نظروا الصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع
 هذا القضاء الى قاض آخر فاجاز قضاءه الصحيح انه لا ينفذ ذكر في مجموع النوازل سئل
 شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن اب الصغيرة زوجها من صغير وقيل ابوه وكبر الصغيران وبينهما

غيبه منقطعة وقد كان التزويج بشهادة الفسقة هل يجوز للقاضى ان يبعث الى شافعى المذهب ليبطل هذا النكاح بسبب انه كان بشهادة الفسقة قال نعم وللقاضى الحق ان يفعل ذلك بنفسه اخذا بهذا المذهب وان لم يكن مذهبه وهى مسئلة القضاء على خلاف مذهبه وكذا فى النكاح بغيرولى لو طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل دخول الزوج المحلل اذا قضى بصحة هذا النكاح وان لا يقع الطلاق اخذا بقول محمد رحم وقال نجم الدين رحم كان استاذى رحم لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شافعى المذهب ليعتد بينهما ويقضى بالصحة يجوز اذا لم يأخذ الكاتب والمكتوب اليه فيه شيئا وبهذا القضاء لا يظهر ان النكاح الاول حرام اوفيه شبهة وهكذا ذكر فى فتاوى النسفى وذكر فى الذخيرة ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ قضاؤه وهكذا ذكر فى الجامع الفتاوى ذكر فى نكاح المتنطق لو قالت امرأة فى محفل (اين شوى من است) وقال الرجل (اين زن من است) اختلفوا فى انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح صار متفقا عليه اذا تزوج امرأة عشرة ايام فاجازه قاض من القضاء جاز لان هند زفر رحم اذا تزوج امرأة الى شهر يصح ويبطل ذكر الوقت فلوقضى بجواز هذا النكاح ينفذ ولو قضى بجواز متعة النساء لا يجوز وصورته اذا قال لامرأة اتمتع بك كذا مدة بكذا المال بخلاف ما لو قال بلفظة الزوج بان قال تزوجتك الى شهرا والى عشرة ايام فانه لو قضى بذلك قاض يجوز ولو قضى برى نكاح المرأة بعيب عمى او جنون او نحو ذلك ينفذ قضاؤه لان عمر رض كان يقول برى المرأة الزوج بعيوب خمسة ولو قضى برى المرأة الزوج الواحد من هذه العيوب نفذ لان هذا مختلف بين اصحابنا رحم محمد رحم يقول بالرد ولو قضى بابطال المهر من غير بينة ولا اقرارا خذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح يوجب سقوط المهر لان الظاهر سقوطه اما بالايفاء وبالابراء فهذا القضاء باطل ولو قضى بان العنين لا يوجبل يبطل قضاؤه ويوجبل وفى الصغرى وحكم القاضى فى الخلع انه فسخ كالحكم فى سائر المجتهديات فان خواهر زاده رحم ذكر فيه اختلاف الصحابة رضى الله عنهم اجمعين فاذا قضى بكونه فسخا نفذ قضاؤه ولو قضى ببطلان الطلاق قبل النكاح او بالسلم فى الحيوان يجوز كذا فى الفصول العمادية * اذا راجع الرجل امرأته بغير رضاها ورفع الامر الى قاض يرى رضا المرأة شرطا كما هو مذهب الشافعى رحم فابطل الرجعة هل ينفذ قضاؤه وهل يكون هذا الفصل مجتهد فيه قيل ينبغى ان لا ينفذ قضاؤه لان اشتراط رضا المرأة ليس ظاهرا مذهب الشافعى رحم ولم يذكر فى كتبهم

ذلك واصحابنا رح يدعون الاجماع في ان رضا المرأة ليس بشروط لصحة الرجعة ويستدلون به على ان الرجعة استدامة النكاح وليست بانشاء للنكاح الا ان اصحاب الشافعي رح في سؤلاتهم يمنعون هذا الفصل وبهذا لا يصير المحل مجتهدا فيه فلا ينفذ قضاؤه كذا في الذخيرة * اذا طلق امرأته وهي حبلى او حائض او طلقها ثلثا قبل الدخول فقضى قاض يبطلان طلاق الحامل او الحائض و يبطلان ما زاد على الواحدة كما هو مذهب البعض لا ينفذ قضاؤه وكذا لو قضى ببطلان طلاق من طلقها ثلثا بكلمة واحدة او في طهر جا معها فيه فقضاؤه باطل ولو قضى ببطلان طلاق المكره نفذ قضاؤه واورفع الى قاض آخر يمضي قضاء الاول ذكر في فتاوى رشيد الدين رح ولو قضى بعدم وقوع طلاق السكران نفذ لانه مختلف بين الصحابة وذكر في باب دعوى النكاح من فتاوى رشيد الدين الزوج الثاني اذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانيا وهي في العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم حاكم بصحة هذا النكاح نفذ قضاؤه لان الاجتهاد في هذه الصورة مسافه ومذهب زفر رح ولو قضى بجواز خلع الاب على صغيرته نفذ ولو قضى بمضي عدة ممتدة الطهر بالاشهر حكى في حيفض منها ج الشريعة من مالك رح انه قال في المرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها ستة اشهر ولم ترفيها الدم يحكم باياسها حتى تنقضي عدتها بعد ذلك بثلاثة اشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما مثل ذلك فعلى هذا في ممتدة الطهر تبطل ان تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة اذا انقطع الدم على الخمسين او انقطع قبل ذلك بسنة او بسنتين في ما اختاره جدي شيخ الاسلام برهان الدين اذا طلقها زوجها ومضت عليها ستة اشهر ثم امتدت بثلاثة اشهر وقضى بذلك قاض ينبغي ان ينفذ لانه مجتهد فيه وهذا مما يجب حفظه فانها كثيرة الوقوع ولو قضى بنصف الجهاز لمن طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المرأة المهر منه وتجهزت لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الجمهور ولو قضى بالقرعة في رقيق اعتق الميت واحدا منهم نفذ قضاؤه لانه مجتهد فيه فما لك والشافعي رح يقولان بالقرعة كذا في الفصول العمدية * رجل اعتق نصف عبده او كان العبد بين اثنين اعتقه احدهما وهو معسر وتضى القاضي للأخر في بيع نصيبه فباع ثم اختصما الى قاض آخر لا يرى ذلك ذكر الخصاف ان القاضي الثاني يبطل البيع والقضاء وذكر شمس الائمة الحلواني حاكيا عن المشائخ رح ان ما ذكره الخصاف قول الخصاف وليس في هذا شيء من اصحابنا

من اصحابنا ولولا قول الخصاص لقلنا انه ينفذ قضاؤه لانه قضى في فصل مجتهد فيه كذا في الظهيرية * القاضي اذا قضى في مسألة الخمسة ينفذ قضاؤه لانه مختلف فيه وفي تناوين رشيد الدين رح ولو قضى بجواز رهن المشام ينفذ قضاؤه وكذا ذكر في شروط ابي نصر الدبوسي رح فانه قال واذا وقع الرهن مشاما ينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصح ولو قضى بجواز بيع الماء ليس لغيره ان يبطله وان ابطله ليس لغيره الاجازة في الجامع الفتاوى وفي السير الكبير ولو قضى بجواز بيع فسد بسبب اجل مجهول ينفذ قضاؤه اذا خوصم اليه في ذلك وحل للمشتري امساكه ولو قضى بجواز بيع المدبر ينفذ قضاؤه وامام بيع المكاتب برضاه يصح في اظهر الروايتين ولو قضى في الماذون في النوع انه لا يصير ماذونا في الانواع كلها ينفذ كذا في الفصول العمادية * وما يفعل القضاة من التفويض الى شافعي المذهب في نسخ اليمين الاضافة وبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح لي اجتهاد في ذلك اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقبل يصح التوفيز وان كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا في خزنة المفتين * وان فوض الى شفعوى ليقضى برأيه او ليقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التوفيز عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان قاضيا قضى بخلاص في دار استحققت من يد المشتري واخذ الضامن بدار مثلها ثم رفع الى قاض آخر ابطله وصورة المسئلة رجل باع دارا له وضمن البائع للمشتري الخلاص او ضمن اجنبى له الخلاص وتفسيره ان يقول الضامن للمشتري ان استحققت الدار المشتراة من يدك فانا ضامن لك استخلاص الدار احتال حتى استخلص لك الدار با لبيع او الهبة واسلمها اليك وان مجزت من تسليمها واستخلصها اشترت دارا مثلها واسلمها اليك فهذا الضمان باطل عندنا وعند بعض الناس يصح هذا الضمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول ابي حنيفة رح وهو اختيار صاحب الاقضية فاما على قول ابي يوسف ومحمد رح فتفسير ضمان الخلاص والعهدة والدرك واحد وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وعند ابي حنيفة رح تفسير ضمان الخلاص ما ذكرنا وتفسير ضمان الدرك ما قالا وتفسير ضمان العهدة ضمان الصك القديم الذي عند البائع ثم مندهما تفسير هذه الاشياء اذا كان واحدا وهو الرجوع بالثمن عند الاستحقاق كان هذا الضمان صحيحا واذا استحق المبيع من يد المشتري رجع بالثمن الى الضامن فتمت قضى قاض بصحة هذا الضمان واثبت للمشتري حق الخصومة مع الكفيل ينفذ هذا القضاء فاذا رفع الى قاض آخر

لا يبطله فاما اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء لما ذكرنا ولو ان امرأة رجل او ابنته عفت عن دم العمد وابطل ذلك قاض لما ان من رأيه انه لا عفو للنساء لانه لاحق لهن في القصاص كما هو مذهب بعض العلماء وقضى بالقود للرجل فقبل ان يقاد الرجل رفع الى قاض يرى عفو النساء صحيحا فالقاضي ينفذ ذلك العفو ويبطل القضاء بالقود وان كان هذا الرجل قد قتل نفذ فالقاضي الثاني لا يتعرض بشيء هكذا ذكر المحصاف وصاحب كتاب الاقضية * قالوا وينبغي ان يقال ان كان المقضى له بالقصاص عالما يقتص منه وان كان جاهلا يقضى عليه بالدية كذا في المحيط * وفي الفتاوى الخلاصة ولو قضى بجواز بيع المرهون والمستاجر ينقذ وفي الجامع الفتاوى ولو قامت عليه بينة زور ان امته بنته وقضى بذلك فانه ابنته في الحكم ولا يحل له ان يطأها ولا يحل له ان يأكل من ميراثها شيئا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة رح لا بأس بان يأكل ميراثها واذا قضى بالشهادة على الشاهدة في مادون مسيرة سفر نفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شاهد على خط ابنه لا ينفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شهود على وصية مختومة من غير ان قرئ عليهم امضاه الآخر وكذلك اذا قضى بما في ديوانه وقد نسي او قضى بشهادة شهود على صك لا يذكرون ما فيه الا انهم يعرفون خطوطهم وخاتمهم امضاه الآخر ولم يكن ينبغي للاول ان يفعل ذلك وهذا كله قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر رح وفي الخانية رجل حلف بطلاق او عتاق ان لا يأكل لحما فاكل سمكا فرافعه المرأة الى القاضي ففرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لا يرى السمك لحما فان الثاني يمضى قضاء الاول كذا في التاتارخانية * فاذا قال الغريم للطالب ان لم اقضك مالك اليوم فامرأته طالق ثلثا فتوارى الطالب وخشى الغريم ان لا يظهر اليوم فيبحث في يمينه فاخبر القاضي بالقضية فنصب القاضي من الغائب وكيلًا وامرا لو قيل بقبض المال من المطلوب حتى يبر بقبض المال وحكم به حاكم آخر فان ابا يوسف رح قال لا يجوز كذا ذكر في الاقضية وهذا قولهم وان خص قول ابي يوسف رح وذكر الناطقي رح ان القاضي ينصب من الغائب وكيلًا ويقبض ما على المطلوب فلا يبحث قال الناطقي وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * واذا ظهر الامام على بلدة من بلاد اهل الحرب واراد ان يمن عليهم بوقا بهم واراضيهم فله ذلك ويضع على رؤسهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج ولا يزاد على وظيفة ممرض في الاراضي بزيادة الطاقة عند ابي يوسف رح خلافا لحمد رح واجمعوا على انه ينقض من تلك

الوظيفة بنقصان الطاقة وبعد ما نقص من تلك الوظيفة اذا صارت الاراضى بحال تطبيق تلك الوظيفة يعاد اليها فان كان الامام وظف على اراضيهم مثل وظيفة عمر رض فليس ينبغي له ان يزيد على تلك الوظيفة وان كانت الاراضى تطبيق الزيادة بالاجماع وكذلك ليس له ان يحولها الى وظيفة اخرى بان كانت الوظيفة الاولى دراهم فاراد ان يحولها الى المقاسمة او كانت الوظيفة الاولى مقاسمة فاراد ان يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم تلك الوظيفة او حولهم الى وظيفة اخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رآيه ذلك ثم ولي بعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول صنع ما صنع بطيب انفسهم امضى الثانى ما فعله الاول وان صنع بغير طيب انفسهم فهو على وجهين ان فتحت الاراضى عنوة ثم من الامام بها عليهم امضى الثانى ما فعله الاول وان فتحت الاراضى بالصالح قبل ان يظهر الامام عليهم فحولهم الامام الى وظيفة اخرى او زاد على تلك الوظيفة بغير رضاهم فالثانى ينقض فعل الاول كذا فى الذخيرة *

الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضى وما لا يجوز * يجب ان يعلم بان الانسان لا يصلح قاضيا فى حق نفسه فاذا قضى القاضى لنفسه من كل وجه او من وجه لا ينفذ قضاؤه فبرانه ان اقضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض آخر واذا قضى لنفسه من وجه ينفذ بامضاء قاض آخر واذا قضى لغيره من كل وجه فان لم يصلح قاضيا بيقين لا ينفذ قضاؤه وان امضاه قاض آخر وان كان فى صلاحه اختلاف فاذا امضاه قاض آخر نفذ قضاؤه بالاجماع وان وقع الخلاف فى قضاء القاضى لغيره من كل وجه او قضى لغيره من وجه ولنفسه من وجه آخر يتوقف على امضاء قاض آخر قال فى كتاب الوكالة واذا وكل القاضى رجلا ببيع داره او اجارتها او بالخصومة له فى كل حق يطلبه قبل رجل او يطلب حقا قبله رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضى ان يقضى لوكيله ولا لوكيل وكيله وكذا لا يقضى لوكيل ابيه وان صلا ولا لوكيل ابنه وان سفل فلا يجوز للقاضى ان يقضى لعبده ولا لمكاتبه ولا لعبد من لا يقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذلك لا يجوز له ان يقضى لشريكه شركة مفاوضة او شركة صنان اذا كانت الخصومة فى مال هذه الشركة كذا فى المحيط * وكل من لا يجوز شهادته القاضى له لا يجوز القضاء له كالوالدين والمولودين والزوجة والزوج مندنا كذا فى شرح الطحاوى * ولو مات رجل ووصى للقاضى بثلث ماله ووصى الى رجل آخر لم يجز نفاؤه للميت بشىء من الاشياء وكذلك اذا كان

القاضي احد ورثة الميت لا يقضى للميت بشيء وكذلك لو كان الموصى له ابن القاضي او امرأته
او غيرهما ممن لا يقبل شهادته لهم او كان عبده هؤلاء وكذلك لو كان القاضي وكيل الرضى
في ميراث الميت لان القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضي على الميت دين
لا يجوز قضاؤه للميت بشيء واذا وكل احد الخصمين عبدا للقاضي او مكاتبه او بعض من لا يقبل
شهادته له لا يجوز له ان يقضى للوكيل على خصمه لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر
واذا وكل رجلا بالخصومة فاستغنى الوكيل فليس له ان يقضى في ذلك لان القضاء يقع للوكيل
من حيث الظاهر وليس له ان يقيم وكيلاً من موكله لانه ان اقام بحكم القضاء كان هذا قضاء للمغائب وان
اقام بحكم الوكالة فهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فان كان الموكل قال له
ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل رجلا بالخصومة جاز فليس له ان يقضى لهذا الوكيل قال
في الجامع الكبير اذا مات الرجل وله ديون على الناس بعضها على القاضي وبعضها على
من لا يقبل شهادته له نحو امرأته وابنه فادعى رجل عند هذا القاضي ان الميت اوصى اليه فاعلم
ان هنالك مسائل احدها هذه والحكم فيها ان القاضي اذا قضى بوصايته صح قضاؤه استحسانا
حتى لو قضى بعض من سمينا الدين الى هذا الوصى يبرأ ولورفع قضاؤه الى قاض آخر فان
القاضي الاخر يرضيه ولا ينقضه وبمثله لو ان القاضي لم يقض له بوصاية حتى قضى هو او بعض
من سمينا الدين ثم قضى له بوصايته لا يصح قضاؤه حتى كان للورثة مطالبة بالدين ولورفع
قضاؤه الى قاض آخر ابطله ثم ان محمدا رح سوي في الفصل الثاني بين القاضي وبين امرأته
وابنه وقال اذا رفع قضاؤه الى قاض آخر ابطله ولو امضاه كان باطلا بعض مشائخنا رح قالوا ينبغي
ان يكون الجواب في امرأته وابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشائخنا رح قالوا
ما ذكر من الجواب في حق ابنة مستقيم على قول محمد رح اما ما ذكر من الجواب في حق
امرأته غير مستقيم اصلا وقد ذكر في بعض الكتب ان قضاء القاضي لامرأته يتوقف على امضاء
قاض آخر ولو لم يدع احد الايصاء حتى جعل له القاضي وصيا ثم ان القاضي او بعض من سمينا
دفع الدين اليه يجوز الايصاء والنصب ويجوز الدفع اليه وبمثله لو قضى الدين اليه اولا
ثم نصب وصيا من الميت برأيه لا يصح النصب المسئلة الثانية مسألة دهرى النسب اذا كان
مكان

مكان د موى الوصاية د موى النسب في هذه المسئلة بان جاء رجل وادعى انه ابن الميت ووارثه واقام على ذلك بينة فقضى القاضي بنسبه بعد قضاء الدين اليه لا ينفذ قضاؤه وان كان قبل قضاء الدين ينفذ والمسئلة الثالثة اذا كان مكان د موى الوصاية والنسب د موى الوكالة بان غاب رب الدين ثم جاء رجل واقام بينة ان رب الدين وكله بقبض الدين الذي له على القاضي او على من سمي منا من ترابته فقضى القاضي بوكالته لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين اليه او بعد دفع الدين اليه فان رفع قضاؤه بالوكالة الى قاض آخر فان كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين يرد له لا محالة ولو اامضاء لا يجوز اامضاء وان كان القضاء بالوكالة من الاول قبل قضاء الدين اليه فامضاء الثانى جازا مضاؤه واذا نصب القاضي مسخر من فائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيل من الغائب لسمع الخصومة عليه وكذلك لو حضر رجل غيره عند القاضي لسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم ان المسخر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط * وذكر محمد راجح في شهادات الجامع رجل فائب فجاء رجل وادعى على رجل ذكر انه غريم الغائب وان الغائب وكله بطلب كل حق له على غرمائه بالكوفة وبالخصومة فيه والمدعى عليه ينكر وكالته فاقام المدعى بينة على وكالته فقضى القاضي عليه بالوكالة قال شيخ الاسلام هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر فانه قال ادعى رجل على رجل ذكر انه غريم الغائب ولم يقل ادعى رجل على رجل هو غريم الغائب كذا في الذخيرة * قال مشائخنا المتأخرون انما يجوز اقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم لا وهو اختيار الشيخ الامام الاجل برهان الائمة عبد العزيز راجح كذا في التارخانية * وقيل ينبغي ان يكون هذه المسئلة على روايتين لان هذا في الحاصل قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان في احدى الروايتين لا ينفذ لان نفس القضاء مختلف فيه وفي الرواية الاخرى ينفذ لان نفس القضاء ليس بمختلف فيه والى هذا مال شيخ الاسلام راجح وكان الشيخ الامام ظهير الدين راجح يقول في القضاء على الغائب يفتى بعدم الجواز والنفاذ كيلا يتطرقوا الى قدم مذهب اصحابنا راجح فلوان القاضي حكم على المسخر وامضاء قاض آخر صرح الا مضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله ان اقضى القاضي بعين في يدي رجل والمقضى به ليس في ولايته صرح القضاة ولكن لا يصح التسليم صورة المسئلة

بخاري ادمي دارا على سمرقندي عند قاضي بخارا ان الدار التي في يديه بسمرقندي محلة
كذا الى آخره ملكي وحقني وفي يديه بغير حق واقام بينة على دعواه فالقاضي يقضي بالدار
للمدعي ويصح قضاؤه لان المقتضى عليه حاضر الا ان التسليم لا يصح لان الدار ليست
في ولايته فيكتب الى قاضي سمرقند لا جل التسليم كذا في المحيط * اذا خاف صاحب الدين
غيبته لشهودا وموتهم واراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم يوكل غيره باثبات حقوقه
على الناس وجعل ما يريد اثباته على الغائب من طلاق او عتاق او بيع شرطاً للوكالة بان يقول
ان كان فلان باع عبده من فلان او طلق امرأته او اعترق عبده فانت وكيلي في اثبات حقوقي على
الناس اجمعين فقال ان فلانا العائب قد باع عبده او اعترق عبده وصرت وكيلاً في اثبات حقوق موكلتي
وان موكلتي هذا عليك الف درهم فيقول المدمي عليه بلى ان فلانا وكلك على هذا الوجه
ولكني لا اعلم ان الشرط قد وجد فيقيم المدمي البينة على الشرط فيقضي القاضي بالشرط الا ان
هذا فصل يختلف فيه المشايخ رح ان الانسان هل ينتصب خصماً من الغائب في اثبات
شرط حقه والصحيح انه لا ينتصب اذا كان شرطاً يتضرر به الغير كالطلاق والعتاق وما شبه
ذلك والصحيح ما ذكره محمد رح في الجامع وهو ان الرجل اذا اراد اثبات الدين على الغائب
ينبغي ان يقول لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان العائب
ثم ان صاحب الدين يحضر الكفيل الى مجلس القاضي ويقول ان لي على فلان الغائب الف
درهم وان هذا الرجل كفيل بجميع مالي على فلان ولي على فلان الف درهم قبل كفالة هذا الرجل
فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال على الغائب صح انكاره لان قوله كفلت لك بكل مالك على فلان
لا يكون اقراراً منه بالمال فاذا اقام المدمي البينة ان له على الغائب الف درهم كانت له عليه قبل
الكفالة يقبل بينته ويقضي له بالكفالة والمال لانه ادمي على الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر
فينتصب الحاضر خصماً من الغائب فيكون القضاء عليه حاضراً على الغائب حتى لو حضر
الغائب وانكر الدين لا يلتفت الى انكاره ولا يكون قضاء على المسخر لان المدمي في ما
ادعي على الكفيل صادق لا يبرئ المدمي الكفيل من المال والكفالة ويبقى المال له على الغائب
وكذلك لو كانت الكفالة على هذا الوجه بين يدَي القاضي وسواء فيما ذكرناه موى الكفالة
عن الغائب بامر او بغير امره كذا في الظهيرية * ولو ادمي رجل ان له على الغائب الف درهم

وان هذا الرجل كفل لي من الغائب بالالف التي لي عليه بامره فهذه وما تقدم سواء يقضى على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى ان له على الغائب الف درهم وان هذا الرجل كفل لي عنه بالالف التي لي عليه ولم يقل بامره وانكر المدعى عليه فانام المدعى البينة على ما ادعى فان القاضي يقضى بالالف على الحاضر فلا يكون ذلك قضاء على الغائب كذا في فتاوى قاضي خان * اختلف الناس في اخذ القصة منهم من قال لا يأخذ ولا يقرأ في اى حال كان ومنهم من قال لا يأخذ اذا جلس للقضاء اما اذا كان في داره او في فناء داره يأخذ ويقرأ وهو المذهب عندنا فان الخلفاء الراشدين رضوا كانوا يأخذون القصة وكذا من بعدهم من الامراء والخلفاء وهذا لان من الجائز ان يكون الخصم اعجميا لا يعرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه فلا بد من ان يستعين لغيره ليكتبه ويدفعه الى القاضي فيصير الحادثة معلومة للقاضي واذا اخذ القصة يقول للخصم اهذه قصتك فان قال نعم يقول انت كتبتها فان قال نعم يقول اهوه كما فيه فان قال نعم يقرأ فان كان فيه اقرار لا يقضى عليه باقراره الا اذا اعلمه القاضي ما فيه فان اعلمه واعترف به يقضى عليه باقراره على نفسه ونظيره اذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم ان احدا الخصمين اذا وكل بالقاضي ان اتهمه بالتلبيس والتدليس والتغلب على خصمه لا يقبل منه الوكالة وان مرف انه عاجز لا يقدر على البيان بنفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزائن المفتين * سئل القاضي الامام شمس الائمة الاوزجندى عن القاضي اذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة هل يقضى النائب بالشهادة بدون اعادة الدعوى قال لا الا ان يأمر القاضي بالحكم بملك البينة وسئل عن القاضي اذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وامرنا بئنه بالحكم وهو ماذون بالاستخلاف هل يصح هذا الامر اذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التاتارخانية * وفي ادب القاضي للخصاف وفي ابواب الشهادات ان قاضى بلدة حكم بمال على رجل وسجل ثم مات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاض آخر وانام البينة ان قاضى فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذى في هذا السجل للقاضى الثانى ان يجبره على اداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحيحا ولو قالت الشهود عند القاضي الثانى ان قاضيا من القضاة اشهدنا على قضائه بالمال عليه اهذا فالقاضى الثانى لا يجبره وكذا في سائر الافاويل اذا شهدوا على فعل ولم يذكروا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة *

الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل * لا يسأل القاضي من الشهود هذا الامام غير ان يطعن الخصم فيهم وقال يسأل وان لم يطعن الخصم فيهم والفتوى على قولهما وهذا في غير الحدود والقصاص اما فيهما فالقاضي يسأل منهم من غير طعن الخصم فيهم بالاجماع اذا طعن الخصم في الشهود لا يقضى القاضي بظاهرا لعدالة كذا في جوابه الا خلاطى *
 ثم ان الخصم عدل الشهود بعد ما شهدوا عليه فهو على وجوه ان قال هم عدول صدقوا في ما شهدوا به في هذه الشهادة على او قال هم عدول جائز شهادتهم على او قال شهدوا على بالحق او قال الذي شهدوا به في هذه الشهادة حق ففي هذه الوجوه الاربعة القاضي يقضى عليه بما شهدوا بالان هذه الالفاظ اقرار منه بالمال ويكون القضاء بالاقرار لا بالشهادة وان قال هم عدول الا انهم اخطأوا او قال هم عدول ولم يزد على هذا فان كان المشهود عليه مدلا من اهل التعديل فالقاضي يقضى بشهادتهما عند ابي حنيفة وابي يوسف روح من غير ان يسأل من المزكى بناء على ان العدل في المزكى ليس بشرط وعند محمد روح مالم يسأل القاضي من المزكى لا يقضى بشهادتهما كذا في المحيط * فان كان المدعى عليه فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضي اصدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى المشهود عليه اذا عدل الشهود قبل ان يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه انكر ما شهدوا به فطلب من القاضي ان يسأل من الشهود فان القاضي يسأل منهم وقوله قبل ان يشهدوا هم عدول لا يبطل حقه في السؤال لانه يمكنه ان يقول كان عدلا قبل الشهادة الا انه تبدل حاله رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل احدهما فقال هو عدل الا انه غلط او اوهم فان القاضي يسأل من الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او اوهم ليس بجرح فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدالتهما فجاز القضاء بشهادتهما وان شهد شاهدان على رجل بحق فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي شهد به فلان على حق او قال الذي شهد به فلان على هو الحق فان القاضي يقضى عليه ولا يسأل من الشاهد الآخر لان المشهود عليه اقر بالحق على نفسه فيقضى باقراره وان قال قبل ان يشهدوا عليه الذي شهد به فلان على حق او قال

على حق او قال الذى يشهد به فلان هذا على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضى سل منهما فانهما شهدا على بباطل وما كنت اظنهما يشهدان على بما شهدا به يلزمه ذلك ويسأل القاضي منهما فان القاضي يسأل من الشاهدين فان عدل افضى بشهادتهما وان لم يعدل لا يقضى لان قوله الذى يشهد به فلان على ليس باقرار فى الحال وانما يصير اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصرا اقرارا لم يوجد التعديل فاذا طلب من القاضي ان يسأل منهما سأل ولا يقضى قبل السؤال كذا فى فتاوى قاضى خان * التزكية نوعان تزكية السر وتزكية العلانية فتزكية العلانية ان يحضر المعدل مجلس الحكم ويسأله القاضي عن الشهود بحضرتهم فيزكيهم ويقول بحضرتهم هؤلاء عدول والتزكية فى السر ان يسأل القاضي المعدل عن الشاهد فى السر فيعده او يجرحه كذا فى الجواهر الاخلاطى * ولا بد ان يقول المزكى هو عدل جائز الشهادة لان العبد عدل غير جائز الشهادة كذا فى خزائن المفتين * وفى الظهيرية وعليه الاعتماد وفى الفتاوى العتابة قوله هو عدل فى ما اعلم لم يكن تعدى لا وقوله فى علمى او اعلمه عدل يصح قال فى ادب القاضي واذا قال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضى لا يكتفى به فقد يطلق هذا اللفظ على المستور وبعض مشائخنا قالوا انه تعديل ولو قال لا اعلم منه الاخيرا فقد ذكر فى ادب القاضي انه تعديل وانه موافق لما روى عن ابي يوسف رح ومن المشائخ رح من قال انه ليس بتعديل والاصح انه تعديل ومن محمد رح ان المزكى اذا كان ما لم يصير لا يكتفى به منه واذا كان غير عالم لا يكتفى به منه وان قال لا اعلم منه الاخلة من انواع الخير لا يكون هذا تعدى ولا وان قال هو عدل فى ما اعلمنا فقد قال بعض العلماء انه تعديل وهكذا روى من شريح والاصح انه ليس بتعديل وان قال هو عدل ان لم يكن شرب الخمر فهذا ليس بتعديل وان قال ان الله تعالى لا يعلم لا يكون تعدى بل يكون جرحا كذا فى التاتارخانية * وتعديل السر ان يكتب القاضي فى الرقعة اسماء الشهود وانسابهم وحلهم وقبائلهم ومجالهم وموقفهم ان كانوا من السوفية فيدفع الى المزكى فى السر فيسأل اهل الثقة والامانة من جيرانهم واما العلانية يا صرا لقاضى الطالب فيما تى يقوم يزكيهم فى العلانية بلفظة الشهادة فى مجلس القضاء ويشترط العدد لانه فى معنى الشهادة وبهذا لا يصح ممن هو ليس باهل الشهادة وان كان عدلا ولا بد فى تزكية العلانية ان يجمع بين المزكى والشاهد

ويكتفى بتزكية السرفى زماننا لان تزكية العلانية بلاء وفتنة وينبغى للقاضى ان يختار للمسئلة من الشهود
او ثق الناس واورعهم واعظمهم امانة واكثرهم بالناس خبرة واعلمهم بالتمييز غير معروفين
بين الناس كيلا يقصدوا بسوء او ينجدوا وينبغى للمزكى ان يسأل عن احوال الشهود ويتعرفها
من جيرانهم واهل سوقهم فان ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر الرقعة هو مدل مندى جائز
الشهادة والا كتب انه غير مدل وختم الرقعة ورد ها فيقول القاضى للمدى زوفى شهودك
ولا يقول جرحوا او يقول لم يحمد شهودك مندى لان هذا اقرب الى الستر والستر على المسلم
واجب بقدر الامكان كذا في خزانة المفتين * لوجمع القاضى بين تزكية السرفى وتزكية العلانية
فذلك احسن وتفسير الجمع ان المزكى اذا عدل الشهود فى السرفى لقاضى يجمع بين الشهود
والمزكى فى مجلسه ويقول للمزكى هؤلاء الذين زكيتهم قال فى كتاب الاتضية وينبغى ان يكون المعدل
فى العلانية هو المعدل فى السرفى هذا قول اصحابنا كذا فى المحيط * اذا احتاط القاضى واراد ان
يسأل غير الاول فانه يفعل مع الثانى كما فعل مع الاول ولا يعلمه انه سأل من حالهم من غيره
فان جرحه الاول وقد عدله الثانى تعارضوا صار كانه لم يسأل احدا فان عدله الثالث فالعدالة
اولى وان جرحه الثالث صار الجرح اولى والتعريف كالتعديل ويصح كلاهما من المرأة كذا
فى خزانة المفتين * تعديل العلانية لا يصح لمن يجوز شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب
والمرأة والمحدود فى القذف ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السرفى هؤلاء ويشترط
لتعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا فى فتاوى قاضى خان * والشهود الكفار يعدلهم المسلمون فان
لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمين عن عدول المشركين ثم يسأل اولئك عن الشهود وتزكية المدعى ليس
بشئ ولو شهد جماعة على التزكية واثنان على الجرح فالجرح اولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل
جرحهم ولو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة او اكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا ينبغى
للمعدل ان يجرحه والشاهدان لو عدل ابعدا ما تا فالقاضى يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا
ثم عدلا ولو خرسا او مميما ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما كذا فى خزانة المفتين * وينبغى ان لا يكون
المعدل فقير او لا طماعا حتى لا يتخذ بالمال وينبغى ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح
واسباب التعديل وان وجد ما لما فقيرا او غنيا غير ما لم يختارا لعالم وان وجد عالما ثقة لا يخالط
الناس ووجد ثقة غير عالم يخالط الناس يختار العالم لان العالم لا يقدم فى شئ حتى يصح ذلك

عنده فهو بعلمه يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكان العالم
 اولى من هذا الوجه والاولى ان لا يكون المزكى مغفلا ولا منزويا لا يحاط الناس لانه
 اذا كان مغفلا ولا يحاط الناس لا يعرف معاملتهم ولا ينكشف له حالهم ولا يمكنه تمييز العدل
 من غير العدل والعدل في المزكى ورسول القاضي الي المزكى وفي المترجم من الاعجمي
 ومن الشاهد او الخصم الاعجمي ليس بشرط عند البيهقي وابي يوسف رح والواحد يكفي
 وعند محمد رح العدد شرط والواحد لا يكفي ويكفيه الاثنان ان كان المشهود به حقا ثبت بشهادة
 رجلين عدلين وان كان حقا لا يثبت الا بشهادة الاربعة بشرط الاربعة واجمعوا على ان ماسوى
 العدد من سائر شرائط الشهادة سوى التلفظ بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ والبصيرة وان لا يكون
 محمد ودافى القذف شرط والحرية شرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع
 اذا كان المشهود عليه مسلما واجمعوا على ان التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا الاختلاف
 في تزكية السرفا ما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع وذكر ابو علي النسفي رح في كتابه
 من محمد رح ما يدل على ان العدد في تزكية السر منده ليس بشرط الترجمان اذا كان اعمى
 ذكر في غير رواية الاصول عن البيهقي رح لا يجوز ترجمته لان العمى جرح ومن ابي يوسف رح
 انه يجوز ترجمته والمرأة الواحدة اذا كانت حرة ثقة جاز ترجمتها عندهما كالرجل وهذا
 في الاموال وما يجوز شهادتها فيه وما في ما لا يجوز شهادتها فيه لا يجوز ترجمتها قال في كتاب
 الاقضية اذا اراد المزكى ان يعدل الشهود ينبغي ان يقول انهم عدول ثقات جائز الشهادة
 قال هو بلغ الالفاظ في التعديل وينبغي للمعدل ان يختار السؤال ممن اتصف بالاوصاف التي
 شرطنا في المزكى قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني انه يسأل من جيرانه اذا لم يكن بينه
 وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتحامل هو عليهم يعني لا يكون يده فيه فوق ايديهم نحو ان لا يعطي
 الجباية وما اشبهه وهو اختيار ابي علي النسفي رح ورواه من محمد رح وذكر من جملة
 من يسأل منه رفيق الشاهد وقريبه وان لم يجد في جيرانه واهل موقه من يصلح للتعديل يسأل
 اهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك تواتر الاخبار وكذلك اذا سأل من غير
 جيرانه واهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله او جرحه ووقع في قلبه انهم صدقة كان ذلك
 بمنزلة تواتر الاخبار وان اخبر بعضهم بعد التمه وبعضهم بجرحه فالحكم فيه كالحكم في اختلاف

المزكى في التعديل والجرح وان كان الشاهد غريبا لا يعرف اذا سئل منه في السرفا لقاضي يسأل الشاهد من معارفه فاذا سماهم سأل من معارفه في المرح حتى يظهر عنده انهم هل يصلحون للتعريف فاذا مدلوا سألهم من الشاهد واعتمد على خبرهم في الجرح والتعديل والا توقف فيه وسأل من المعدل الذي في بلدته انه كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولاية يتعرف عن حاله قال هشام سألت محمداً رح من رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخا فبعث القاضي امينا على جعل فسأل المعدل من الشاهد فاجعل على من * قال على المدمى كذا في المحيط * في نوادر ابن سماعة من محمداً رح ولا ينبغي للقاضي ان يسأل من الشاهد رجلا له على المشهود له مال اذا كان المشود له مفسا فلسه القاضي او ميتا قام وصيه على غيره بينة ونظير هذه المسئلة الشاهد اذا كان له على المشهود له مال وانه مفسا انه لا يقبل شهادته له لهذه التهمة وان لم يكن مفسا يقبل شهادته له ويصح تعديله للشهود لا نعدام هذه التهمة قال ولوان غريبانزل بين ظهرا نى قوم وشهد هذا الغريب عند القاضي في حادثة فسألهم القاضي او المعدل من حاله وقد مر فوه بالصلاح ولم يظهر منه ما يسقط عدالتهم هل يسعهم ان يعدلوه كان ابو يوسف رح اولا يقول ان مكث بينهم سنة اشهر ولم يعرفوا منه الا الصلاح وسعهم ان يعدلوه وان كان دون ذلك فليس لهم ان يعدلوه ثم رجع وقال اذا مكث بينهم سنة ولم يعرفوا منه الا الصلاح جاز لهم ان يعدلوه ومالا فلا وفي الصغرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رح انه على قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابراهيم انه قال من وقت في التزكية فهو مخطئ وهذا على ما يقع في القلب ربما يعرف رجل الرجل في شهرين وآخر لا يعرف في سنة وهذا القول اشبه بالفقه وينبغي ان يكون على قياس قول ابي حنيفة رح كذلك كذا في التاتار خانية * وقال محمداً رح لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان * ولوان صبيها بلغ وشهد بشهادة فحكمه حكم هذا الغريب الذي نزل بين ظهرا نى قوم لا يعدلونه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته والمدة التي يظهر فيها حاله عند هم مقدرة على قياس قول ابي يوسف رح كما بينا ولا يقدر عند محمداً رح بل هي على ما يقع في القلب ولوان نصرانيا اسلم ثم شهد فان كان القاضي مرفه مدلا في النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني

ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يسأل ممن عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه ان يعدله من غير تأن وقال بعض مشائخنا الصبي اذا راى حق الحكم ولم يزل رشيدا حتى بلغ ان شهادته مقبولة ويسع للمعدل ان يعدله وان لم يعرفه منه رشدا الى ان بلغ فانه يتأني فيه ويتربص مدة يظهر صلاحه ويقع في القلب انه عدل كما ذكر في الغريب وهذا القائل سوى بين الصبي وبين النصراني في اعتباره بالعدالة السابقة هو اختيار ابي علي النسفي رح ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في الذخيرة * في كتاب الاقضية من محمد رح في نصرانيين شهدا على نصراني وعدلا في النصرانية ثم اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضي بتلك الشهادة لانهما كافران وقت الاداء فان شهدا بذلك بعد الاسلام يعني اعادا شهادتهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم من حالهما لان ذلك التعديل لم يعتبر حجة على المشهود عليه بعد الاسلام لكونه تعديل الكافر حتى لو كان ذلك التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل حجة وقع معتبرا قال محمد رح في رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكبار ثم تاب وشهد عند القاضي قبل ان يأتي عليه زمان لا ينبغي للمعدل ان يعدله حتى يأتي عليه زمان وهو على توبة يقع في القلب انه صححت توبته كذا في المحيط * وبعض مشائخنا قدروا ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدروا بسنة والصحيح ان ذلك مفوض الى رأي القاضي والمعدل كذا في الظهيرية * وان كان هذا الفاسق شهد وهو فاسق ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على توبته على نحو ما ذكرنا فالقاضي لا يقضي بتلك الشهادة بل يأمر اعادتها فان اعادها ومدله المعدل فالقاضي يقبل شهادته ان كان لم يرد شهادته التي شهد بها في حال فسقه بفسقه ولو ان فاسقا معروفا فاب غيبة منقطعة سنة او سنتين ثم قدم ولا يرى منه الاصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل عنه فلا ينبغي للمعدل ان يجرحه لما كان رأي فيه من قبل ولا ينبغي له ان يعدله ايضا حتى يتبين عدالته وهو بمنزلة الغريب نزل ظهرا في قوم وكذلك الذمي اذا اسلم وقد عرف منه ما وجرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل ان يجرحه لما رأى فيه من قبل ولا يعدله ايضا حتى يظهر عدالته قال ولو ان رجلا عدلا مشهورا بالرضاء غاب ثم حضر وشهد وسأل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل ان يعدله وان كانت الغيبة منقطعة مسيرة سنة اشهر ونحوه فان كان رجلا مشهورا بالرضاء والعدالة كشهرة ابي حنيفة

وابن ابي ليلى رح فله ان يعدله وان لم يكن رجلا مشهورا فالمعدل لا يعدله واذا عدل الشهود عند القاضي وعرفهم القاضي بالعدالة فشهدوا عنده مرة اخرى فان كان بين التعديل وبين الشهادة الثانية مدة قريبة قضى القاضي بشهادتهم من غير سؤال وان طال الزمان وتقادم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيط * وتكلموا في القريب قال بعضهم مقدر بستة اشهر فمادون ستة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب والصحيح انه يفرض ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * وان عرف المزكى الشهود بالعدالة فمادون سنة او اكثر المدعى كانت باطله وان الشهود وهموا في بعض الشهادة فينبغي ان يبين للقاضي بما صح عنده من عدالة الشهود وهمهم في الشهادة وبطلان دعوى المدعى ثم القاضي يتفحص مما اخبره المزكى غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما اخبره المزكى رد شهادة الشهود وان لم يتبين له حقيقة ما اخبره المزكى قبل شهادة الشهود وان عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغي له ان يذكر جرحه صريحا بل يذكره بالتعريض او بالكناية بان يقول الله اعلم او ما شبهه تحرزا من هتك السر من المسلم بقدر الممكن وبعض مشائخنا قالوا لا بد وان يذكر الجرح ويذكر سببه لينظر القاضي فيه فان رآه جرحا رد شهادته وما لا فلا كذا في المحيط * اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه ان يعدله لان المعدل في هذا بمنزلة القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * في فتاوى ابي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فكاه المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله وعن ابن سلامة روايتان وعن الفقيه ابي بكر البلخي رح في ثلثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعليه الاثنان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادة اخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق لقول نصير وبه يفتى وفي النوازل اذا سئل المزكى عن حال الشاهد فسكت فهو جرح وفيه ايضا الشاهدان كان في السرفاسقا وفي الظاهر عدلان اراد القاضي ان يقضي فاخبر عن نفسه انه ليس بمعدل صح اقراره على نفسه ولكن لا يسعه ذلك الكلام في ذلك الوقت لانه يتضمن ابطال حق المدعى وهتك ستر نفسه كذا في المحيط * وان كانت الشهود شهدوا على هذا وقصاص سأل عنهم اخبارهم ويبحث عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك فاذا استقصى ربما يظهر سبب ما يوجب سقوط الحد عنه والحدود تدرب بالشبهات ولو قال المدعى بعد ما جرح المزكى شهودة انا اتى بمن يعدلهم من اهل الثقة والامانة او قال للقاضي اسمي لك

١ قوم من اهل الثقة فاسألهم منهم فسمى له قوما يصلحون للمسئلة قال فان القاضي يسمع قوله فان
 جاءه يقوم وعدلوا وسأل اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسأل اولئك الذين طعنوا فيهم بما يطعنون
 اليه لانه يجوز ان يكونوا جرحوا بشيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي
 وعند المعدلين فان بينوا جرحا عند الكل فالجرح اولي والا لا يلتفت الى ذلك واخذ بقول الذين
 عدلوه واذا قال المشهود عليه هذان الشاهدان صيدان وقال نحن حران لم نملك قط فهذا على
 وجهين ان عرفهما القاضي وعرف خبرتهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما
 وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما لان الاصل في الناس البحرية الا في اربع
 مواضع احدها اذا ان يقيم المدعى بينة او هما يقيمان بينة انهما حران فحينئذ يقبل شهادتهما
 فان قالوا سل منا لا يقبل ذلك منهما فان سئل منهما فاخبرا انهما حران فقبل شهادتهما كان
 ذلك حسنا كذا في خزائنه المفتين * وذكر في شهادات الاصل ان القاضي اذا اكتفى بالاخبار
 فحسن وان طلب على ذلك بينة فهو احب واحسن كذا في المحيط * وينبغي للقاضي ان يكتب
 ذكر اسمي من عدل في السجل ولا ينبغي ان يكتب اسماء جميع الشهود او لائم اسم من عدل
 والعدل ان يحترز من الفواحش التي فيها الحدود كذا في خزائنه المفتين * الباب الثاني
 والعشرون في ما ينبغي للقاضي ان يضعه على يدي عدل وما لا يضعه * اذا ادعت المرأة الطلاق
 على زوجها وطلبت من القاضي ان يضعها على يدي عدل لتجىء بالشهود فالقاضي لا يضعها
 على يدي عدل بمجرد الدعوى وان جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضي ان يضعها
 على يدي عدل حتى يأتي بالشاهد الآخر ينظر ان كان الطلاق رجعي لا يحول بينها وبين الزوج
 لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح وان كان الطلاق بائنا ان قالت المرأة شاهدي الاخر فائب
 وليس في المصبر فكذلك الجواب لا يحول بينها وبين الزوج وان قالت شاهدي الآخر
 في المصبر ان كان الشاهد الحاضر فاسقا فكذلك الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لان شهادة
 الفاسق ليست بحجة اصلا لا في حق الله تعالى ولا في حق العبد فصار وجودها والعدم بمنزلة
 فاما اذا كان عدلا فالقاضي يؤجلها ثلثة ايام وان حال بينها وبين زوجها فحسن هكذا ذكر في الاصل
 وذكر في الجامع بخلافه قال في الجامع اذا شهد شاهد واحد فالقاضي يمنع الزوج
 من الدخول عليها استحسانا واما اذا قامت شاهدين شاهدا على الطلاق البائن او على الثلث

لم يذكر هذا الفصل في الاصل وذكر في الجامع ان القاضي يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام مشغولا بتزكية الشهود وهذا مستحسان ولا يخرجها القاضي من منزل زوجها ولكن يجعل القاضي معها امرأة امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا ونفقة الا مينة في بيت المال فان زكيت الشهود فرق بينهما والاردت المرأة على الزوج فان طالبت المدة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة او كانت لها نفقة مفروضة لكل شهر فالقاضي يفرض لها النفقة وبأمر الزوج المفروض ولكن انما يفرض لها نفقة مدة العدة لاخير فاذا اخذت قدر نفقة العدة ان عدل الشهود سلم لهما ما اخذت وان ردت الشهادة وردت المرأة على زوجها رجع الزوج عليها بما اخذت كذا في الذخيرة * قال محمد ربح في متاق الاصل واذا ادعى العبد او الامة العتق على مولاه وليس لهما بينة حاضرة فانه لا يحال بينهما وبين المولى وان اقاما شاهدا واحدا فان قالا الشاهد الآخر فائب من المصرف كذلك الجواب وان قالا الشاهد الآخر حاضر في المصرف فان كان هذا الشاهد الذي اقاما فاسقا فكذلك الجواب وان كان عدلا ذكرانه لا يحال بينهما ايضا وهذا الذي ذكره صحيح في حق العبد اما في الامة فينبغي ان يقال لو حال بينهما فحس على رواية الاصل وعلى رواية الجامع يحال بينهما واما اذا اقاما شاهدين مستورين يحال بينهما جميعا الى ان يظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الامة يجري على اطلاقه لان في الامة يحال بشهادة الواحد اذا لم يكن الشاهد فاسقا فشهادة المستورين أولى وفي العبد محمول على ما اذا كان المولى مخوفا يخاف منه الاستهلاك ويغيب العبد وكان معروفا بذلك واما ان لم يكن بهذه الصيغة فلا يحال بينه وبين العبد وانما يؤخذ منه كفيل بنفسه وبه نفس العبد ثم طريق الحيلولة في الامة الوضع على يدي امرأة ثقة والامة تخالف المرأة فان هناك طريق الحيلولة ان يجعل معها امرأة ثقة ولا يخرجها من بيت الزوج فان اوضعت الجارية على يدي العدل وطلبت من القاضي النفقة فالقاضي يأمر المولى بالانفاق عليها وان اخذت نفقتها شهران لم يزك الشهود وردت الامة على مولاه لا يرجع المولى عليها بما انفق وان زكيت البينة فان انفق المولى عليها على وجه التبرع او اكلت في بيت المولى فلا رجوع عليها كما في مائر التبرعات وان اجبر القاضي المولى على ذلك يرجع المولى عليها وان كان

وان كان الشاهدان على متق العبد والامة فاسقين فلا شك ان في الامة يحال بينها وبين المولى
واما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات انه يحال وفي رواية لا يحال كذا
في المحيط * رجل ادمى جارية في يد رجل وادعت الامة انها حرة الاصل فهو على ثلاثة اوجه
اما ان لم يقيم الشهود او اقام شاهدا واحدا واقام شاهدين مستورين فان لم يقيم البينة وسأل القاضي
التحليل الى ان يحضر شهوده لا يجيب القاضي الى ذلك وان اقام على ذلك شاهدا واحدا
ينظر الى ان قال لا شاهد لي سوى هذا الواحد لا يحول بينها وبين ذي اليد وان قال لي شاهد
آخر في المصر اتى به في المجلس الثاني لا يحول بينهما قياسا ويحول بينهما استحسانا اذا كان الشاهد
مدلا واما اذا اقام شاهدين مستورين ينبغي للقاضي ان يضع الجارية على يدي امرأة ثقة مأمونة
يحفظها حتى يسأل من الشهود ولا يتركها في يدي الذي هي في يديه ومواء فيه ان كان المدمى عليه
مدلا وغير مدل وهذا اذا سأل المدمى من القاضي ان يضعها على يدي مدل فاما بدون
سؤاله لا يضعها وهذا اذا كانت الامة في يدي رجل اما اذا كانت في يدي امرأة وادها رجل
لا يضعها على يدي مدل وان سأل وكذا لك رجل ادمى أيم تكاها فالقاضي يكفلها
ولا يضعها على يدي مدل لانها حرة مالكة نفسها لا يخاف منها الوطأ الحرام وكذلك لو كانت جارية
بكر في منزل ابها فالقاضي لا يعزلها امرأة مع رجل ادعت انه تزوجها تكاها فاسدا واقامت بهينة
على ذلك وهو يزعم انه تزوجها تكاها صحيحا فانه يعزلها ويضعها على يدي مدل وكذلك رجل
ادمى امته في يد رجل وقال بعتها من هذا الذي هي في يديه بيعا فاسدا او اقام على ذلك بينته
وقال الذي هي في يديه اشتريتها شراء صحيحا او قال هي جاريته لم اشترها منه فالقاضي يعزلها
كذا في محيط السرخسي * عبد في يد رجل ادعا انه عبده واقام على ذلك شاهدين
لا يعرفهما القاضي لم يؤخذ من يد المدمى عليه ولكن ياخذ القاضي من المدمى عليه كفيلا بنفسه
وبنفس العبد ثم يأمر القاضي المدمى عليه ان يجعل الكفيل بنفسه وكفلا بالخصومة حتى انه
اذا غاب ولم يقدر الكفيل على احضاره فالدمى يصم الكفيل ويقضى القاضي عليه ولكن
ان ابى المدمى عليه ان يعطيه وكفلا فالقاضي لا يجبر بخلافه اذا ابى اعطاء الكفيل حيث
يجبر عليه وان لم يجد المدمى عليه كفيلا فالقاضي يقول للمدمى الزم المدمى عليه والعبد
فان كان المدمى لا يقدر على ذلك وكان المدمى عليه مخوفا على ما في يده بالاتلاف فرأى

القاضي ان يضع العبد على يدي عدل يضعه صيانة لحق المدمى وكذلك اذا كان المدمى عليه فاسقا معروفا بالفجور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يختص بالدموى والبيئة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالفجور مع الغلمان يخرج القاضي من يده ويضعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ثم اذا وضعه على يدي عدل امره ان يكسب وينفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب ولم يذكر مثل هذا في الامة لانها حاضرة من الكسب عادة حتى لو كانت الامة قادرة على الكسب بان كانت فسالة معروفة بذلك او خبازة تؤمر بالكسب ايضا ولو كان العبد عاجزا عن الكسب لارضه او صغره يؤمر المدمى عليه بالنفقة فاذا افرق بين العبد وبين الامة هكذا حكى من الفقيه ابي بكر البلخي والفقيه ابي اسحاق الحافظ رح وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل ادمى جارية في يدي رجل انها له واقام على دعواه بيعة فزكيت بيئته وقد كان القاضي وضعها على يدي عدل وهرب المدمى عليه قال امرت الذي هي في يديه يعني العدل ان يواجرها وينفق عليها من اجرها فان كان لا يواجر مثلها امرته ان يستدين في النفقة عليها فاذا حصل الياس من صاحبها امرت ببيعها فبدأت من الثمن بالدين فاديتة ووقفت الباقي من الثمن فاذا جاء الذي كانت في يديه قضيت عليه بقيمة الجارية لاني بعنتها على الذي هي كانت في يديه فان كان على المقضى عليه دين فمستحق الجارية احق بهذا الثمن من الغرماء لانها بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي عدل دابة او ثوب في يدي رجل ادمى آخر واقام بيئته وطلب المدمى من القاضي ان يضعه على يدي عدل لم يجبه القاضي ولكن يأخذ القاضي من المدمى عليه كفيلا بنفسه وبما وقع فيه الدموى ويجعل الكفيل بالنفس وكيفا بالخصومة اذا طابت نفس المدمى عليه ولا يجبرن واليد على النفقة عندنا بخلاف الرقيق فان قال المدمى عليه لا كفيل لي قيل للمدمى الزم المدمى عليه والمدمى به اثناء الليل والنهار ليصون به حقه فان كان الذي في يديه فاسقا مخوفا على ما في يده واهي ان يعطيه كفيلا وكان المدمى لا يتقدر على الملازمة فالقاضي يقول للمدمى انا لا اجبر المدمى عليه على ان يتفق على الدابة لكن ان شئت ان اضعها على يدي عدل فانفق عليها والا لا اضعها كذا في الذخيرة * قال هشام مالت محمد رح عن رجل في يده رطب او سمك طري او ما اشبه ذلك فادماه ا نعان انه له وقد منه الى القاضي وهو مما يفسد

ان تركه وقال المدعى بينتى فى المصر اضرهم قال لا اقف الى ذلك ولكن اقول له يعنى للمدعى ان شئت احلفه على ذلك فان حلف لم يكن له ان يتبعه وان قال انا احضر البينة يعنى اليوم فانى اؤجله الى قيام القاضى فاقول للمدعى عليه لا تبرح الى قيامه فان فسد الشئ فى ذلك الوقت لا يضمنه المدعى بحبسه عليه عمرو بن ابي عمرو محمد رح رجل اشترى من آخر سمكا او لحما طريا او فاكهة او ما اشبه ذلك مما يتسارع اليه الفساد ثم جعده البائع واقام المشتري على ذلك شاهد بين او شاهد واحد او احتاج القاضى الى ان يسأل الشهود فقال البائع هذا يفسد ان ترك حتى يعدل الشهود قال ان كان شهد للمدعى شاهد واحد وقال الشاهد الاخر حاصرا جل فى شهادة الاخر ما لم يخف الفساد فان احضر شاهده الاخر والاخلى بينه وبين البائع ونهى المشتري ان يتعرض له ولو كان اقام شاهد بين امر البائع بدفعه الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فاذا قبض المشتري اخذه القاضى وامر امينا ببيعه وقبض ثمنه ووضع الثمن على يدي مدل فان زكى البينة قضى بالثمن للمشتري وامر العدل بدفع الثمن الى المشتري وان لم يزك البينة سلم القاضى ذلك الثمن الذى على يدي العدل الى البائع ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رح اذا كان المدعى به منكرا وطلب المدعى من القاضى ان يضعه على يدي مدل ولم يكتف باعطاء المدعى عليه كفيلا بنفسه وبنفس المدعى به فان كان مدلا فالقاضى لا يجيبه وان كان فاسقا اجابه كذا فى المحيط * لو ادهى مقارا فى يدي رجل واقام بينة لا يأمره القاضى بالوضع على يدي مدل ولا بالكفيل به الا ان يكون ارضا فيها شجر فيه ثمر فيوضع على يدي مدل كذا فى محيط السرخسى * وفى ادب القاضى للخصاف فى باب ما لا يضعه القاضى على يدي مدل اذا قالت المرأة للقاضى لست آمن على نفسى من زوجى ان يقربنى فى حالة الحيض فضعنى على يدي مدل فالقاضى لا يلتفت الى ذلك امة بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليها فقال احدهما يكون مندى يوما ومندى يوما وقال الا خربل نضعها على يدي مدل فانى اجعلها عند كل واحد منهما يوما فلا تضعها على يدي مدل قال مشائخنا رح ويحتاط فى باب الفروج فى جميع المواضع نحو العتق فى الجوارى والطلاق فى النساء فى الشهادة وغير ذلك الا فى هذا الموضع فانه لا يحتاط لحشمة ملكه كذا فى الذخيرة * الباب الثالث والعشرون فى كتاب القاضى الى القاضى * اذا تقدم رجل الى القاضى فسأله ان يقبل بينة على حق على رجل

في بلد آخر ليكتب له كتاب الى قاضي ذلك البلد فالقاضي يسمع شهوده على حقه الذي يدمى
 وذكر الخصاص في ادب القاضي القاضي يكتب عند شطرا لشهادة بان اقام رجل عند القاضي
 شاهد او احدا بحق له قبل رجل او شهدت له امرأة او شهادة على شهادة فالقاضي يكتب بذلك كذا
 في محيط السرخسي * يجب ان يعلم ان كتاب القاضي على القاضي صار حجة شرعا في المعاملات بخلاف
 القياس لان الكتاب قد يفعل ويزور والخط يشبه الخط والحاتم يشبه الحاتم ولكن جعلناه حجة
 بالاجماع ولكن انما يقبله القاضي المكتوب اليه عند وجود شرائطه ومن جملة الشرائط البينة حتى
 ان القاضي المكتوب اليه لا يقبل كتاب القاضي ما لم يثبت بالبينة انه كتاب القاضي ومن جملة ما ممل
 فيه بالقياس الحدود والقصاص والمنقولات نحو العروض والنياب والعبيد والجواري على قول ابي
 حنيفة ومحمد رح و ابي يوسف رح الاول حتى لم يجوزوا كتاب القاضي في هذه الاشياء ثم رجع
 ابو يوسف رح وقال يجوز في العبيد في الابق ولا يجوز في غيرهم وعنه رواية اخرى انه يجوز في جميع
 المنقولات وبه اخذ بعض المتأخرين من مشائخنا وحكي من القاضي الامام المنتسب الى **الشيخ** الجواب
 انه كان يفتي ويجوز كتاب القاضي في النكاح والطلاق وفي كل حكم يمكن تحقق شرائط كتاب القاضي
 فيه من اعلام المشهود به وغير ذلك وفي مائر النقلات انما لم يجوز كتاب القاضي عندهما لان
 اعلام المشهود به في هذه الاشياء بالاشارة ولا اشارة عند الكتاب فلا يصح الدعوى والشهادة
 فلم يجوز الكتاب كذا في الملتقط * اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان ببلد كذا زوجني
 وانها تجمد نكاحي وان شهودي على النكاح ههنا فلا يمكنني الجمع بينها وبين شهودي فاكتب
 لي في هذا كتابا فان القاضي يسمع شهادة شهوده ويكتب له وكذا لو ادعت امرأة انها امرأة
 فلان الغائب او ادمى ولاء متافه او ولاء مولاه وكذا لو ادعت من نسبها بان قال رجل ان فلان
 بن فلان ابي وهو ينكر نسبي ولي بينة ههنا انه اقرانه ابنه او انه تزوج امي واني قد ولدت على
 فراشه ونسبت اليه فاقام على ذلك بينة فانه يكتب له كتابا وكذا لو ادعت رجل انه ابو فلان الغائب
 واقام البينة فطلب منه الكتاب ولو ادعت من انه اخو فلان الغائب او ادعت من انه عمه وطلب الكتاب
 فان القاضي لا يكتب الا ان يدعي اثرا او نفقة او يدعي من الحضنة والتربية في اللقيط او في الاب
 والابن يقبل البينة سواء كان ذلك في حيوته او بعد وفاته ولو ان رجلا وامرأة ادعيا ابنا او ابنة
 وقالوا

وقال هو معروف النسب منا وهو في يد فلان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو يستترقه وانما على ذلك بينه وطلبا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول ابي يوسف رح اما عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان يكتب في النسب الا ان ههنا لا يكتب فالحاصل انه اذا كان في دعوى البتة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يدعي فيقول هو ابني فصبه فلان الغائب فانه يكتب في قولهم وفي الدار والدار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعي عليه او في بلدة اخرى او في بلدة القاضي الكاتب واذا مرض شهود الكتاب في الطريق ابدأ لهم الرجوع الى وطنهم او ارادوا السفر الى بلدة اخرى فاشهد واقوما على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير اشهادهم ان يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأه علينا وختمه بحضورتنا واشهدنا عليه فاشهدوا انتم على شهادتنا هذه وكذا لو شهد هذه الشهود شهودا اخر ثلثا ورابعا واما وان كان كثيرا كذا في فتاوى قاضي خان * العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي الى القاضي وهو ان يكون الكتاب من معلوم يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني القاضي المكتوب اليه في معلوم يعني المدعي به لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعي عليه اما القاضي الكاتب ينبغي ان يكون معلوما ولاما انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم ابيه واسم جده او قبيلته اذا لم يذكر اسم ابيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم ابيه ولم يذكر اسم جده او قبيلته فعند ابي حنيفة رح لا يحصل التعريف وان كان مشهورا اكتفى بالاسم الذي كان مشهورا به وكذلك اذا كتب من ابي فلان اذا كان مشهورا بتلك الكنية كابي حنيفة رح وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به كابن ابي ليلى رح يكتفى به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوبا في الكتاب وكذلك اعلام القاضي المكتوب اليه شرط وانما يصير معلوما بما يوجب تعريفه من ذكر الاسم والنسب ولا يكفي بالشهادة على الاسم والنسب ان لم يكن مكتوبا وكذلك اعلام المدعي عليه شرط ثم عند ابي حنيفة رح لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم ابيه بل يشترط مع ذلك ذكر الجدة وعند ابي يوسف رح ذكر الجد ليس بشرط وقول محمد رح مضطرب وكان القاضي الامام ابو علي السفدي رح في الابتداء لا يشترط ذكر الجد ثم رجع

في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى وان لم يذكر اسم الجدة ونسبه الى القبيلة فان كان ادنى القبائل والافخاذ الذي يعرف بذلك فقد كفى بلا خلاف ويقوم مقام اسم الجدة لحصول الاعلام به فانه قلما يتفقان في ادنى الافخاذ في اسميهما واسم ابيهما وان نسبته الى اهل الافخاذ والقبائل بان قال تميمي او ما شبهه لا يكتفى به وان نسبته الى بلدة ولم ينسبه الى جده ولا الى قبيلته فقال كوفي او مصري فذلك لا يكفي له وان نسبته الى حرفته وصناعته ولم ينسبه الى القبيلة والجدة لا يكفي عند ابي حنيفة راج وعندهما اذا كان صناعة يعرف بها لامحالة يكفي وان كان ذكر اسم ابيه واقبه وانه يعرف بذلك اللقب لامحالة فانه يكفي وبدون ذلك لا يكفي وان ذكر اسمه واسم جده ولم يذكر اسم ابيه لا يكفي وان كتب من قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان فذاك يكفي بلا خلاف عند بعض مشائخنا راج لان كونه قاضيا من اسباب التعريف فيستغنى به من ذكر الجدة ولو كتب من فلان بن فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم فذلك لا يجوز في قول ابي حنيفة راج وفي قول ابي يوسف وزفر راج يجوز والظاهر ان محمد راج مع ابي حنيفة راج وابو يوسف راج توسع حين ابتلي بالقضاء ورأى احوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تسهيلات الامر على الناس من جعلتها هذه المسئلة كذا في المحيط * وعليه عمل الناس اليوم كذا في الخلاصة * وان كتب ان فلان على فلان السندي غلام فلان بن فلان الفلاني كذا او كذا جائز لان تعريف المملوك بالنسبة الى المالك فاذا نسبته الى مالك معروف بالشيعة او ذكر اسم المولى ونسبه الى ابيه وجده او الى قبيلته فقد تم تعريفه بذلك وان ذكر اسم العبد واسم المولى واسم اب المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر شمس الائمة السرخسي راج ان ذلك لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي لان التعريف يحصل بذكر ثلاثة اشياء كما في الحروق وقد وجد ثلاثة اشياء هو اسم العبد واسم المولى واسم اب المولى وان ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلته الخاص لا يكفي وان نسبته الى قبيلته الخاص فعلى قياس ما ذكره شمس الائمة في المسئلة المتقدمة لا يكفي وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكفي وان كتب ان فلان على فلان وهو لعبد السندي الحائك الذي في يد فلان بن فلان ان اراد الساكن في دار فلان بن فلان لا يكفي لان التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالملك دون البذل لانها عسى ان تكون بغير حق كذا في الذخيرة * ويجب

ان يقرأ الكتاب عليهم ليعرفوا ما فيه وليعلمهم به ان لم يقرأ اذ لا شهادة بلا علم ثم يختم بحضورتهم
ويسلم اليهم لئلا يتوهم التغييرو هذا عند البيهقي ومحمد رح لان من اصلهما ان علم الشهود
بما في الكتاب والختم بحضورتهم شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت
التحمل الى وقت الاداء شرط عندهما وقال ابو يوسف رح آخر شيء من ذلك ليس بشرط
والشرط ان يشهد هم ان هذا كتابه وخاتمه وهذه ان الختم ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك حين
ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمعاينة واختار شمس الائمة السرخسي رح قول ابي يوسف رح
كذا في الكافي * ذكر الخصاص وعمل القضاة اليوم انهم يسلمون المكتوب الى المدعي وهو
قول ابي يوسف رح وهو اختار الفتوى على قول شمس الائمة رح كذا في النهاية * اذا ثبت
من مذهب البيهقي ومحمد رح ان شهادة الشهود بما في الكتاب شرط ينبغي للقاضي الكاتب
ان يدفع الى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فيمكنهم الشهادة على ما في الكتاب
قبل فتح الكتاب فما قاله ابو حنيفة ومحمد رح احتياط وما قاله ابو يوسف رح توسع ومن الشرائط
عند البيهقي ومحمد رح ان يكون الكتاب معنونا بان يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي الى
فلان بن فلان القاضي حتى انه اذا لم يكتب فيه ذلك وانما كتب فيه ما فانا الله واياك فالقاضي
المكتوب اليه لا يقبله وعند ابي يوسف رح العنوان ليس بشرط انما الشرط ان يشهد الشهود ان
هذا كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وختمه واذا ثبت ان العنوان شرط عندهما فنقول ان كان
العنوان في الباطن وعلى الظاهر فالقاضي المكتوب اليه يعمل به وان كان العنوان في الباطن
لا غير يعمل به وان كان على الظاهر لا غير فالقاضي المكتوب اليه لا يعمل به وبعض المتأخرين
من مشائخنا رح اکتفوا بعنوان الظاهر كذا في المحيط * ويكتب الاسماء والا نساب في العناوين
جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة العنوان الظاهر في زماننا ان يكتب قبل
كتاب التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلد كذا وكذا ويكتب في جانب
اليمين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المبين ونحو ذلك الى القاضي الامام فلان
بن فلان قاضي بلد كذا والى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله
توفيقه وتوفيقهم فان كتب الى قاضي بلد كذا ولم يكن في البلدة الا قاض واحد قال الشيخ الامام
على بن محمد البزدوى يصح ذلك وان كان في البلدة قاضيان لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب

من قبل اليسار على الصدر من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المبين الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم ادام الله توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب بعد التسمية كتابي اطال الله تعالى بقاء فلان القاضي الى آخره كما هو الرسم في الكتاب ثم يكتب اما بعد ثم اذا كان القاضي يعرف المدعى بوجهه واسمه ونسبه يكتب في كتابه حضر في مجلس قضائي في بلدة كذا وانا مقيم بها نا فذا القضاء من فلان بن فلان كما هو الرسم فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته كذا في النهاية * والصحيح ان قوله في مجلس قضائي ليس بامر لازم بل اذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاء الا اذا كان بلدة فيها قاضيان كل قض على ناحية على حدة كذا في الملتقط * وان كان القاضي لا يعرفه وهو يقول انا فلان بن فلان يسأل عنه البيعة ويذكر في كتابه حضر رجل يزعم انه فلان بن فلان لم امره فسألت عنه البيعة ويذكر اسماء الشهود وانسابهم وحلهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان اولي وان لم يذكر اسماءهم وانسابهم واكتفى بقوله شهود اعدوا ولا صرفتهم بالعدالة وسألت عنهم فعدلوا وهرقوا بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك فشهدوا انه فلان بن فلان ويستقصي في تعريفه فان ذكر قبيلته مع ذلك كان ابلغ وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير خصم احضره ولا نائب من حضم حضر معه وادعى له دارا في بلدة كذا في مهلة كذا حدودها كذا في يدرجل يقال فلان بن فلان يعرف المدعى عليه على وجه التمام وان كان رجلا مشهورا لا يحتاج الى هذا بل يكتب فادعى على فلان بن فلان ولا بد ان يذكر ادعى المدعى انه فائب من هذه البلدة مسيرة سفر فلان بين العلماء اختلافا في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشائخنا قالوا لا يجوز في ما دون مسيرة السفر كما في الشهادة على الشهادة كذا في النهاية * كتاب القاضي الى القاضي في ما دون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية من ابي يوسف رح انه لو كان بحال لوغدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك يقبل وعليه الفتوى كذا في السراجية * وكتب وقد ثبت في بيته عندي بالبيعة العادلة لي علم القاضي المكتوب اليه ان كتابة الكتاب كانت بشرائطه ثم يكتب وانه اليوم مقيم بكورة كذا كذا في الملتقط * ثم يكتب وهو جاحد لدعوى المدعى هذا وشهوده على صحة دعواه ههنا ويتعذر عليه الجمع بينهما وبينهم فسألني الاستماع

الاستماع الى شهادتهم لاملئت بما صح عندي من شهادتهم الى القاضي فلان فاجبته اليه
 فاحضرهم وهم فلان وفلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلته وتجارته ان كان تاجرا ومسكنه
 ومصلاه ومحلته بنمام التعريف فشهد كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم
 شهادة مستقيمة متفقة اللفظ والمعنى هكذا روى عن محمد بن حنبل قالوا ينبغي ان لا يكفي بهذا القدر
 بل يفصر الشهادة ويبينها فيكتب اما الاول فشهد بكذا ويفصر شهادته ويصححها فان كان المدعي به
 مقارا يذكر موضعه وحدوده الاربعة وان كان غلاما يذكر اسم العبد وحليته وصفته وحرفته واسم المولى
 واسم ابيه واسم جده وكذلك في الدين يذكر جنسه وقدره وصفته كما هو المعروف فيكتب شهدوا
 ان فلان المدعي هذا علي بن فلان بن فلان هذا الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب في دعوى
 المدعي هذا وكذا يذكر جنس الدين ونوعه وصفته وجميع ما ذكرنا في الدعوى فواجب على فلان
 هذا المدعي عليه الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب اداء هذا المال ليقبضه لنفسه وقد اختلف
 المتأخرون في انه هل يشترط ذكر هذا والصحيح انه لا يشترط ويشترط بيان سبب الدين لتكون
 الشهادة موافقة لدعوى المدعي ثم يكتب وشهد كل واحد من الباقيين بمثل شهادته هذه وأشار
 في جميع مواضع الاشارات ولا يكتب على مثل شهادته ثم يكتب فأتوا بالشهادة علي وجهها
 وساقوها علي سننها وسمعتها واثبتها في محضر المجلد في ديوان الحكم ثم بعد ذلك ان صرف القاضي
 الشهود اثبت ذلك في الكتاب وهم معروفون عندي بالعدالة والرضا وان لم يعرفهم سال المزكى
 عن حالهم الواحد يكفي والاثنان احوط فان اتوا عليهم بالعدالة يكتب ورجعت في التعريف
 عن حالهم الى من اليه التزكية والتعديل وهم فلان وفلان ونسبناهم الى العدالة والرضا وقبول
 القول ثم القاضي الكاتب بعد ما ظهرت عنده عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق للمدعي
 يحلف المدعي بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم ان رسولك او وكيلك قبض منه واذا كتب
 الكاتب الكتاب على هذه الصفة التي ذكرنا يكتب في آخر الكتاب يقول القاضي فلان بن فلان
 بن فلان قاضي بلدة كذا كتب هذا الكتاب عنى بامرئ ان كان كتب الكتاب غيره وجرى
 الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين عنوان على ظاهرة
 وعنوان في باطنة وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة انصاف من الكاغذ
 وهو موقع بتوقيعي وتوقيعي هكذا كتبت التوقيع على صدره واشهدت عليه شهود اوهم فلان

فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان يذكر اسماءهم وانسابهم وحالهم وقرأت الكتاب عليهم واملايتهم بما فيه ليختلص الكتاب بمحضر منهم واشهدتهم على جميع ذلك وكتبت هذه الاسطر في آخره وهي كذا خطأ بخطي في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى و ينبغي ان يكتب بين يدي نسخة في يدي المدعي محتوما بتلك النسخة من غير زيادة ولا نقصان ونسخة اخرى في يد الشهود لان الشهادة بما في الكتاب شرط عند ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في فتاوى قاضي خان والمعنى هذا كذا في النهاية * ولم يكتب في الكتاب تاريخا لم يقبله وان كتب فيه تاريخا ينظر هل هو بطلان فاضيا في ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذا لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشهود على اصل الحادثة ولم يكتب مكتوبا لم يعمل به كذا في الخلاصة * ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب اليه ان يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه ولا ينبغي له ان يقبل البيعة على انه كتاب القاضي الاومعه خصمه ثم اذا جمع بينهما فالدعي يدعي حقه عليه فليسأل القاضي المدعي عليه على دموه فان اقر به التزمه القاضي ذلك باقراره ووقع الاستغناء عن الكتاب وان جحد دموه حتى احتاج المدعي الى اقامة الحجة يعرض الكتاب على القاضي فاذا مرض فاعاضى يقول له ما هذا فيقول كتاب القاضي فلان فيقول له القاضي هات البيعة علي ان هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط * فلو قبل الكتاب من غير حضرة خصمه جاز ولو سمع البيعة علي ان هذا كتاب القاضي من غير حضرة خصمه لا يجوز فحضرة الخصم شرط قبول البيعة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وقول محمد رحم في الشروط وان قبل ذاك وليس معه خصم جاز اراد به قبول الكتاب لا قبول البيعة على الكتاب كذا في الملنقط * فاذا شهد الشهود انه كتاب القاضي فلان بن فلان اليك وهو محتوم بخاتمه فحينئذ يقبل الكتاب ويقول هل قرأ عليكم وهل ختم بحضرتكم فان قالوا لا او قرأ علينا ولم يختم بحضرتنا او على العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرأ علينا وختم بحضرتنا واشهدنا يفتح الكتاب ولا يكتفى بقولهم ختم عندنا وبمشهدنا كذا في النهاية * لو شهدوا انه كتاب القاضي وخاتمه ولم يشهدوا بما فيه لم يقبل بهذه الشهادة عندهما وعند ابي يوسف رحم يقبل كذا في محيط السرخسي * واذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما في الكتاب رده وان كانت موافقة ان كان القاضي الكاتب كتب في كتابه عدالة الشهود او عرفهم القاضي المكتوب اليه بالعدالة فيقضي على الخصم بالحق وان لم يكن

كذلك سأل القاضي عن عدالة الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية * والاولى ان يكون الفتح بحضرة الخصم وان فتح بغير محضر منه جاز كذا في المحيط * ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال فاذا شهدوا انه كتاب فلان القاضي سلمه اليه في مجلس حكمه الى ان قال فتخه القاضي فلم يقبل فاذا شهدوا وعدلوا فاعلم بهذا انه لم يشترط العدالة للفتح والصحيح انه يفيض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بانه يفيض الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لرواية شرح ادب القاضي للصدر الشهيد ومخالف لما اختاره في المغنى حيث قال فيه وذكر الخصاف رح في ادب القاضي ان القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود ثم قال ما قاله محمد رح اصح اى تجوز الفتح عند شهادة الشهود مطلقا بان قال هذا كتاب القاضي وختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية * ذكر ابن سماعة عن محمد رح ان في قياس قول البيهقي رحمه رح اذا جاء بكتاب في حق ينبغي للقاضي ان يحضر المدمى عليه فاذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي تدمى عليه فان قال نعم سأله بعد ذلك أو كيل انت في الكتاب او صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البيهقي على انه كتاب القاضي وان قال انا وكيل الطالب وانا فلان بن فلان فانه يسأل البيهقي انه فلان بن فلان وان فلانا وكله فان اقام بيته على الكتاب قبل ان يقضى بينه وكالته القياس ان لا يقبله وهو قول البيهقي رحمه وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد رح ومن ابي يوسف رح روايتان قال ابن سماعة عن محمد رح اذا سمع القاضي البيهقي على الوكالة والكتاب فقبل ان يظهر عدالة الشهود مزل الكاتب ثم ظهرت هذا لتهم قضى القاضي بالامر بين جميعا وان عدلت بيته الوكالة ولم يعدل بيته الكتاب حتى مزل القاضي الكاتب فاذا راد الوكيل ان يقيم بيته اخرى على الكتاب والختم لا يقبل ذلك منه وان عدلت بيته الكتاب ولم يعدل بيته الوكالة حتى مزل الكاتب فاذا راد الوكيل ان يقيم بيته على ان فلا ناقد كان وكله يومئذ وعدلت الشهود قبلت البيهقي وقضى بالوكالة وهذا التفريع انما يأتي على قول محمد رح لا على قول البيهقي رحمه ثم ان قبل القاضي الكتاب وفتحه واتى بجميع الشرائط على نحو ما بينا هل يقضى بما في الكتاب ان علم القاضي ان الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان الفلاني او اقربه للخصم وشهد الشهود انه صاحب الكتاب يقضى وان لم يكن شيء من هذا سأل البيهقي انه فلان بن فلان وان سأل البيهقي قبل ذلك فهو احسن قصر للمسافة كذا

في المحيط * في الخانية فان اجاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضور الخصم وفتح الكتاب وقرأه على الخصم وفعل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا انه لم يحكم حتى فاب الخصم الى بلدة اخرى وطلب المدعي من هذا القاضي ان يكتب الى القاضي الذي خصمه في بلدة لا يكتب في قول ابي يوسف رح ويكتب في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويسمع القاضي المكتوب اليه دفع الخصم اذا قال لي دفع ولا يجوز الرسالة مكان الكتاب وان وجد جميع الشرائط ويجوز استعانة القاضي من امير المصر الذي ولاه من غير شرط الكتاب بكتابة او رسالة يبعث معه امينا وان كان لا مبر في مصر آخر يعتبر الشرائط من ختم الكتاب والشهادة على انه كتاب القاضي كذا في التا تاريخانية ذكر الخصاص في ادب القاضي واذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب او كان الكتاب منشورا وفي اسفله خاتم القاضي فان القاضي المكتوب اليه يقبل الكتاب اذا شهد الشهود ان هذا كتاب قاضي فلان وانه تراهم قال الخصاص مقبب هاتين المثلتين هذا قول ابي يوسف رح فاما على قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي المكتوب اليه لا يقبل الكتاب اذا لم يكن مختوما غير ان ابا يوسف رح يقول اذا كان الكتاب غير مختوم لا يصح الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب ذكر الفقيه ابو بكر الرازي والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ان قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا لان هذا مما ينجلي به الناس كذا في الذخيرة * والصحيح انه قول الكل في الكبرى امرأة وكلت فاثباوا شهدت شهود ابد لك فشهدوا بين يدي قاضي بلدتها ليكتب الى قاضي بلدة الوكيل ليحكم بالوكالة يقبل هذه الشهادة كذا في التا تاريخانية * وان كان المدعي يدعي دارا بالارث فالقاضي الكاتب يكتب في كتابه وذكر ان فلان بن فلان بن فلان مات ثم يكتب وترك دارا بالكوقة في بني فلان بن فلان الى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار ملكا وحقا فلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه الى ان توفي وخلف فلان لا وارث له غيره وترك هذه الدار المحدودة ميراثه ولا ينبغي ان يكتفى بذكر المدعي لاعلم له وارثا فمري ثم يذكر واتاني فلان المدعي بفلان وفلان فشهدا ان فلان بن فلان قد توفي الى آخر ما ذكرنا وان وقع الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي ان يكتب اليه بذلك كتابا فهذا على وجهين اما ان يكون

العقار في بلدة المدعى ويكون المدعى عليه في بلد آخر واما ان يكون العقار في بلد آخر غير البلدة التي فيها المدعى وانه على وجهين اما ان يكون في البلدة التي فيها المدعى عليه او يكون في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه وفي الوجهين كلاهما القاضي يكتب له بذلك كتابا لان العبرة في هذه الغيبة للمدعى عليه فبعد ذلك ان كان العقار في البلد الذي فيه المدعى عليه ووصل الكتاب الى المكتوب اليه فاما المكتوب اليه يعدل به بشرائطه على ما بينا ويحكم به للمدعى وامر المحكوم عليه بتسليمه الى المدعى وان امتنع المدعى عليه عن التسليم فالعاقبة يسلم بنفسه لان العقار في ولايته فيقدر على تسليمه وان كان العقار في البلد الذي فيه المدعى فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء يبعث المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى القاضي الكاتب حتى يقضى له عليه ويسلم العقار وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له القاضي قضية العقار ليكون في يده واشهد على ذلك ولكن لم يسلم العقار لان العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم اذا اورد المدعى قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب واقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه انه اذا قضى للمدعى وسجل له بامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعى امينا ليسلم الدار الى المدعى فان ابى ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا يحكي كيفية كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضور المدعى ويحكم عليه بالعقار وامر اياه ان يبعث معه احدا ليسلم العقار اليه وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعى الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاصل في ذلك برحمته الله وايانا بما يحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعى فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب سلم العقار الى المدعى واخرجه من يد المدعى عليه وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء يبعث المدعى عليه او وكيله مع المدعى الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضى للمدعى بالعقار بحضور المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعى وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه واذا اراد القاضي ان يكتب في العبد الا بق من دابى يوسف رح كيف يكتب صورته اذا كان لرجل بخاري مبدأ بق الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندي فاخبر به المولى وليس للمولى شهود سمرقند

فيها شهوده بخارا او طالب القاضى بشارا ان يكتب بما شهد شهوده عنده بالقاضى
 اجيبته الى ذلك ويكتب له كتابا الى قاضى سمرقند على ما بينا في الديون فبرانه يكتب شهد عندي
 فلان وفلان ان العبد المسمى الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا وكذا في المحيط * وسنه كذا
 وقبضته كذا وكذا الى الله تعالى * ملك فلان المدعى هذا وتدابيق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير
 سلطان وختم على كتابه شرايين يشعظان الى سمرقند ويعلمهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضى
 سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب الى قاضى سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى
 يمشيهما عنده قضى سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فاذا قبل القاضى
 الشهادتين تم ما وليت عد القلم عنده فتح الكتاب فان وجد حلية العبد المذكور معه فالما شهد به الشهود
 عند القاضى الكاتب رى هذا الكتاب اذا ظهر ان هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وان كانت موافقة
 قبل الكتاب وتفع العبد الى المدعى من غير ان يقضى له بالعد وبأخذ كفيلا من المدعى بنفس
 العبد ويجعل في حقه العبد ضارما من رصاص حتى لا يتعرض له احد في الطريق انه سرق ويكتب كتابا
 الى قاضى بخارا بذلك ويشهد شاهد ين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فاذا وصل الكتاب الى
 قاضى بخارا وشهد الشهود ان هذا كتاب قاضى سمرقند وخاتمه امر المدعى ان يحضر شهوده الذي
 يشهدوا عنده اول مرة فيشهدون بحضرة العبد انه ملك هذا المدعى فاذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضى
 بخارا الخلف الروايات من ابي يوسف رح ذكر في بعض الروايات ان قاضى بخارا لا يقضى للمدعى
 بالعبد ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضى سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهد ين على كتابه
 وخاتمه وملاقيه ويبعث بالعبد معه بسمرقند حتى يقضى له قاضى سمرقند بالعبد بحضرة المدعى عليه
 فاذا وصل الكتاب الى قاضى سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب
 وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعى بالعبد بحضرة المدعى عليه وابراء كفيلا المدعى وقال
 في رواية اخرى ان قاضى بخارا يقضى بالعبد للمدعى ويكتب الى قاضى سمرقند حتى يبراء كفيلا
 المدعى وعلى الرواية التي جوزا ابو يوسف رح كتاب القاضى في الإماء صورته ما ذكرنا في العبد
 فبران المدعى اذا لم يكن ثقة مأمونا بالقاضى المكتوب اليه لا يدفعها اليه وليكن يأمر المدعى
 حتى يجيء برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بها معه الى الاجتياط في باب الفروج واجب
 كذا في المحيط * اذا مات القاضى الكاتب قبل ان يصل الكتاب الى المكتوب اليه فالكتاب الى

لا يعمل بهذا الكتاب مندنا وقال ابو يوسف رح فى الامالى يعمل وهو قول الشافعى رح ولو قبله مع هذا وقضى به ثم رجع الى قاض آخر امضاه لان قضاءه صارف الاجتهاد وكذا لك الجواب فيما اذا مات بعد وصول الكتاب اليه قبل القراءة واما اذا مات بعد وصول الكتاب والقراءة فان المكتوب اليه يعمل به هكذا ذكر فى ظاهر الرواية * والصحيح ما ذكر فى ظاهر الرواية وان مزل القاضى الكاتب فالجواب فيه كالجواب فيما اذا مات كذا فى الذخيرة * لو لم يبق القاضى الكاتب اهلا للقضاء قبل وصول الكتابة اليه لا يقبله كذا فى الكافي * واما اذا مات المكتوب اليه او مزل واستعمل مكانه قاض آخر فوصل الكتاب الى الذى استعمل هل يعمل به ينظر ان كان فى الكتاب والى كل من يصل اليه الكتاب من قضاة المسلمين يعمل به وان لم يكن فى الكتاب والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا يعمل به عندنا قال فى كتاب الحوالة واذا جاء الرجل بكتاب القاضى الى قاض آخر فلم يجد خصمه ثمه فسأل الطالب القاضى المكتوب اليه ان يكتب له الى قاض آخر بما اتاه من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرائط الثبوت ما ذكرنا وهذا لان شهادة الشهود الذين شهدوا عند القاضى الكاتب صار منقولاً الى المكتوب اليه حكما فيعتبر بما لو شهدوا به وعنده حقيقة ولو شهدوا عنده حقيقة وطلب المدعى من القاضى ان يكتب له كتابا الى قاضى البلد الذى خصمه هناك اليس انه يكتب له كتابا كذا هناك الا ان القاضى المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والاثبات عند كتاب القاضى الاول بالحق على الغائب لا نفس الحق فيكتب وينسخ كتاب القاضى الاول لانه هو اصل الحجة وان شاء حكاة ذلك فى كتابه وكذلك ان كان المدعى قال للقاضى الاول انى لا اجد من الشهود من يصحبنى الى بلد الخصم فاكتب الى قاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد الخصم اجابه القاضى الى ذلك ولو كان المدعى قال للقاضى الاول اكتب الى قاضى مروا الى قاضى نيسابور حتى اذهب الى مرو فان وجدت خصمى ثمه والا ذهبت الى قاضى نيسابور فعلى قول ابى يوسف رح القاضى يجيبه الى ذلك وعند ابى حنيفة ومحمد رح لا يكتب على هذا الوجه فان رجع الطالب الى القاضى الكاتب الاول وقال اكتب الى قاضى بلدة اخرى لاني لم اجد خصمى فى تلك البلدة فانه لا يكتب له فى ذلك حتى يرد عليه ذلك الكتاب فاننا زدا الآن يكتب ولو ان القاضى الكاتب اراد ان يكتب له نائبا قبل رد ذلك الكتاب اليه مع

انه ليس له ذلك ينبغي ان يبين في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا بهذه التسمية
 ليزول به الالتباس كذا في الفخيرة * واذا كتب القاضي لرجل يدعي دينا على فائب كتابا
 وختم الكتاب ثم جاء المدعي وقال فقدت الكتاب والنمس كتابا آخر فان كان القاضي يتهمه لا يكتب
 كتابا آخر وان لم يتهمه كتب لكن يذكر في الكتاب الثاني اني كتبت اليك في هذه الحادثة كتابا
 في تاريخ كذا ثم جاءني فقال فقدت ذلك الكتاب فطلب مني وكتبت هذا الكتاب ويذكر
 التاريخ كيلا يأخذ الحق مرتين بكتابين ولو قال المدعي بعد ما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل
 من تلك البلدة الى بلدة اخرى فاكتب لي كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب ويذكر في كتابه كتب
 كتب له الى قاضي بلدة كذا في هذه الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة
 الى بلد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطا كذا في فتاوى قاضي خان * واذا كتب كتابا بحق
 لرجل على رجل فلم يخرج الكتاب من يده حتى حضر الخصم الذي اخذ الكتاب عليه فقدمه
 اليه فانه لا ينبغي للقاضي ان يقضي عليه بذلك حتى يعيد الادعى البينة على ذلك بحضرته
 وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو معه في المصر اطلع الله الامير وقص القصة
 والشهادة وبعث بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان امضاه الامير فهو جائز وان لم يكن
 معنونا ولا مختوما ولم يشهد عليه الشهود ان هذا كتاب القاضي وختمه وهذا استحسان والقياس
 ان لا يجوز وان لم يكن عليه عنوان باسم القاضي واسم الامير واسماء آبائهما واجدادهما
 ولا يكون محتوما ولا يشهد عليه ما هذا ان قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق او قرية
 ولا يقبل كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فيها منبر وجماعة وهذا على ظاهر الرواية
 لان على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء وكتاب القاضي حكم القضاء اما على الرواية
 التي لم يشترط المصر فيها لنفاذ القضاء فيقبل فيها كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضي الرساتيق
 وقاضي القرية ولو ان رجلا في يديه امانة واقام الاخر البينة انها له قضى بها القاضي له فقال الذي
 في يديه اني اشتريتها من فلان وهو في بلدة كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع شهودي واكتب لي
 فانه يكتب له ذلك بما يصح عنده ولو ان جارية في يدي رجل ادعت انها حرة الاصل بعدما
 اقرت بالرق واقامت البينة وقضى القاضي بحريتها فان اقام الذي في يديه البينة على انه اشتراها
 من فلان

من فلان الغائب بكذا او نقد الثمن وطلب من القاضي الكتاب بحجبه الى ذلك لانه يريد الرجوع بالثمن وانه دين ولو انها لم تقم البيعة على حريتها ولكن ادعت الحرية وانكرت اقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد بيعة على اقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بغير يمين عند ابصنيقة روح خلافا لهما فانهما يجعلان عليهما اليمين وان قال ذ واليد اني اشتريتها من فلان ونقدت الثمن فاسمع من شهودي لارجع عليه بالثمن لا يحجبه الى ذلك بخلاف المسئلة الاولى وكذلك اذا ادعت حرة الاصل بعدما قوت بالرق وصدقها صاحب اليد لا يرجع المشتري بالثمن على البائع وكذلك اذا انكرت الرق ابتداء وادعت حرة الاصل حتى كان القول قولها لا يكون للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع فان اراد المشتري ان يحلف البائع في هذين الفصلين ما يعلم انها حرة الاصل يريد به الرجوع بالثمن على البائع فله ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقربه يلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف لاشيء عليه وان نكل فقد اقرب بما ادعاه المشتري فيلزمه رد جميع الثمن ولو ان المشتري في هذين الفصلين لم يطلب تحليف البائع ولكنه اراد ان يقيم البيعة على حريتها يريد به الرجوع بالثمن على البائع سمعت بينته كذا في المحيط * ولو ان رجلا اورد على قاض كتابا من قاض على رجل بحق فوافي البلد وخدمات المطلوب فاحضر الطالب ورثة المطلوب او وصيه وجاء بالكتاب الى قاض واحضر شهوده على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي فالقاضي يقبل الكتاب ويسمع من شهوده على الكتاب بمحض من الوارث او الوصي وينفذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله واذا اورد على قاض كتاب قاض آخر بشيء لا يراه هذا القاضي وهو مما اختلف فيه الفقهاء فانه لا ينفذه فرقا بين الكتاب وبين السجل فانه اذا اورد السجل من قاض الى قاض آخر وهو لا يرى ذلك وهو مما اختلف فيه العلماء فانه ينفذه ويمضيه كذا في الملنقط * ولو ان رجلا اورد على قاض كتابا من قاض بحق على رجل وكان في الكتاب اسم المدعي عليه ونسبه وصناعته وفحذه وفي تلك الصناعة او في ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يقيم البيعة على المطلوب انه هو الذي كتب فيه الكتاب وان لم يكن في تلك القبيلة او الصناعة اثنان على ذلك الاسم انفذ القاضي عليه الحكم فان قال المطلوب في هذا الفخذ او في هذه التجارة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم يدفع عنه الخصومة من غير بيعة وان قال المطلوب انا

اقيم البينة ان في هذا المخذ او في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب فهذا على وجهين
 ان قال انا اقيم البينة ان في هذا المخذ او في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب يقبل هذه
 الشهادة ويندفع الخصومة منه وان قال انا اقيم البينة انه كان في هذا المخذ او في هذه التجارة
 رجل على هذا الاسم والنسب وانه مات لم يقبل ذلك منه الا ان يكون موت فلان بعد تاريخ
 الكتاب وشهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي الا ان يقبل ويندفع الخصومة وان كان الكتاب
 على ميت احضر القاضي بعض ورثته وسمع من الشهود وقبل الكتاب في نوادر ابن سماعة
 من محمد رح رجل له على رجل غائب مال مؤجل وسأل من القاضي ان يكتب له بذلك
 كتابا فانه يجيبه الى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الاجل على ما شهد به الشهود قال واذا ادعى
 المطلوب ان الطالب قد ابرأني من كل قليل وكثيرا وقال قضيت الدين الذي له على واقام
 على ذلك بينة وقال للقاضي اني اريد ان اقدم البلدة التي فيها الطالب واخاف ان يأخذني
 بالمال ويجحد الابرأ والاستيفاء وشهودي ههنا فاسمع من شهودي واكتب لي الى ذلك القاضي
 فانه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يكتب
 واجمعوا على انه لو قال جحدني الاستيفاء مرة وخاصمني مرة فانا اخاف ان يخصمني مرة اخرى
 فاسمع من شهودي فاكتب لي القاضي ذلك البلد انه يكتب ومن جنس مسئلة دعوى الابرأ
 على الغائب مسئلتان اخريان احدهما مسئلة الشفعة وصورتها رجل قال للقاضي اني اشتريت
 دارا و فلان الغائب شفعيها وقد سلم الشفعة واخاف اني اذا ذهبت ثمة يأخذني بالشفعة وينكر
 التسليم وطلب منه ان يسمع البينة على التسليم ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا الثانية
 مسئلة الطلاق وصورتها امرأة قالت للقاضي طلقني زوجي ثلثا وهو في بلدة كذا اليوم وانا اريد ان اذهب
 الى تلك البلدة واخاف ان زوجي ينكر طلاقى فاسمع من شهودي واكتب لي الى قاضي تلك
 البلدة فالقاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا فان كان هذا الذي حضر القاضي اخبره
 من الجحد والخصومة مرة سمع بينته وكتب له بذلك بلا خلاف ولو كان الطالب ابرأ المطلوب
 عند القاضي او كان الشفيع سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على اصل محمد رح
 ظاهر قالوا وعلى قياس قول ابي يوسف رح ينبغي ان لا يكتب واذا اراد القاضي ان يكتب بعلمه فاعلم
 بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه ففي كل موضع جاز له ان يقضى بعلمه جاز له ان يكتب

بعلمه الا ان في فصل الكتابة اختلف المشايخ رح على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه في صورة
وهو ما اذا علم بالحادثة قبل ان استقضى ثم استقضى بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كما لا يقضى
بذلك العلم وبعضهم قالوا يكتب وقال محمد رح في كتاب الوكالة رجل وكل رجلا بالخصومة
في دار في غير مصره وبقبضها وباجارتها وارا كتاب القاضي فالقاضي يكتب له في ذلك فبعد ذلك
ان كان القاضي عرف الموكل اثبت معرفته وان لم يعرف يكتب وقد سألته البيهقي على انه فلان
بن فلان على نحو ما بينا ثم يكتب وقد وكل فلان بن فلان يذكر اسم الوكيل ونسبه على ما قد منا
من رسم الكتابة فان وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار والى بالكوفاة في بني فلان واذا
وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفاة فالحاصل انه ينبغي للقاضي
ان يذكر في الكتاب ما يوكله به ثم ان كان الوكيل حاضرا حلا فزيادة في التعريف وان ترك
لم يضره وان كان غائبا بالكوفاة يكتب وكل رجلا ذكره فلان بن فلان الغلاني فهذا اشارة الى
ان توكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلمائنا رح الا انه لا يلزم الوكيل قبل قبوله دفعا للضرر
منه كما في توكيل الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه فالقاضي يحضر الذي في يده
الدار ويسأل البيهقي على الكتاب والخاتم بحضوره ويفتح الكتاب بعد ما قامت البيهقي عليه ويقراه
على الشهود حتى يشهدوا على ما فيه وبعد ما ذكر سأل الوكيل البيهقي على انه فلان بن فلان
فان اقامها سأل الذي في يديه الدار من الدار فان اقربها للموكل امره بدفعها اليه وان سأل
الوكيل البيهقي على انه فلان بن فلان الغلاني قبل ان يسأل البيهقي على الكتابة فحسن وهذا على
قول محمد رح اما على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان يسأل الوكيل او لا بيهقي على انه فلان بن فلان
ثم يسأله البيهقي على الكتاب وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والعروض والوديعة والدين قال
وللوكيل بالخصومة في الدار ان يخاصم من نازعه عملا باطلاق التوكيل ولو كان الموكل سمى رجلا بيهقي
فليس له ان يخاصم غيره وليس الموكيل بالاجارة الا ان يواجر الدار ويكون خصما لمن آجره منه
قال اذا وكلت امرأة بمهرها ونفقتها وكيلا وطلبت من القاضي كتابا في ذلك فينبغي للقاضي
ان يذكر في كتابه وذكرت ان لها على زوجها فلان بن فلان من المهر كذا او قد وكلت فلان بن فلان
بقبض ذلك من زوجها وبالخصومة فيه ان انكروا ان يكتب وبالخصومة فيه تحرز من قول ابي يوسف
ومحمد رح لان عندهما الوكيل بقبض الدين لا تملك الخصومة ويكتب ايضا وكلته بطالب نفقتها

من زوجها وبالخصومة فيها فان اوصل الكتاب الى القاضي يحضر الزوج ويسأل من المهر فان اقربة
امرء بالدفع الى الوكيل ولو كانت وكلته بمهرها وبالخصومة في نفقتها حتى يفرض لها كل شهر
نفقة مسماة وكل سنة كمرة مسماة فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبل البينة الا بحضور
الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك صده سألته من المهر فان اقربه اخذ منه ويفرض من النفقة
والكمرة ما يصلحها كذا في المحيط * وتوان رجلا جاء بكتاب القاضي فقبل ان يسمع القاضي شهادة
الشهود على الكتاب توارى الخصم في البلدة قبل على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح يبعث مناديا
ينا دى على بابه ثلثة ايام اخرج فان لم تخرج نصبت عليك وكلا وقضيت على الوكيل وعامة
المشا ئخ رح لم يصححوا هذا القول كذا في تناوى قاضيهان * قال في كتاب الاقضية واذا وكل الرجل
رجلا بالخصومة في ميب خادم اشتراه واخذ بذلك كتاب القاضي لم يجز لان الخادم لا يرد حتى
يحضر الموكل وهو المشتري فيحلف بالله ما رضى بالعيب وذلك لانه لو لم ينتظر يمين الموكل ورد
بالعيب يلحق البائع ضرر لا يمكن تداركه لان الفسخ ينفذ ظاهرا وباطنا فلا يقع التدارك بالنكول بخلاف
فصل الدين ثم ذكره هنا ان الوكيل لا يملك الرد حتى حضر المشتري ويحلف بالله ما رضى
بالعيب وان لم يدع البائع رضا المشتري وهكذا ذكر الخصاص والجصاص وهو رواية الحسن
عن ابي حنيفة رح وذكر محمد رح في المبسوط ان الوكيل يملك الرد بالعيب الا اذا ادعى
البائع رضا المشتري وجه ما ذكره هنا ان على القاضي صيانة قضائه عن النقص وجميع انواع
الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بانتظار يمين المشتري واعتبره بما اذا اراد المشتري الرد بالعيب
بعد موت البائع فان القاضي يستحلف المشتري بالله ما رضى بالعيب وان لم يدع الوارث
ذلك وجه ما ذكر في المبسوط ان القاضي نصب لفصل الخصومات لا لانشائها وفي الاستحلاف
بدون طلب المدعى انشاء الخصومة وهذا لا يجوز الا يرى انه لا يستحلف لولى في باب
القصاص بالله ما عفا بدون طلب القاتل والقصاص مما يندرى بالشبهات فلان لا يستحلف
ههنا لولى لان الاستحلاف لنظر البائع والبائع قادر على النظر لنفسه بان يدعى الرضى على
المشتري فاذا ترك المدعى لم ينظر لنفسه فلا ينظر له بخلاف المسئلة التى استشهد بها لان الميت
ما جز من النظر بنفسه والقاضى نصب ناظر الكل من عجز عن النظر لنفسه فلماذا يستحلف له كذا
في الذخيرة .

في الذخيرة والوالي على بلدة من بلاد المسلمين او على ناحية من بلاد المسلمين اذا اراد ان يكتب الكتاب الحكمي فان كان الخليفة قد ولاه القضاء جاز وان لم يوله لم يجوز لو كان هذا الوالي قد انساني واجاز له ان يقضى هل يقبل كتاب هذا القاضي بنظر ان كان الخليفة اذن لهذا الوالي بالتقليد قبل كتابه ومالا فلا ذكر في كتاب الا قضيه ان كتب الخليفة الى قضاته اذ اكل الكتاب في الحكم بشهادة شاهدين شهدا عنده بمنزلة كتاب القاضي الى القاضي لا يقبل الا بالشرائط التي ذكرناها واما كتابه انه ولي فلانا او عزل فلانا يقبل منه بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق ويمضى عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا بشي من المعاملات فانه يقبل بدون تلك الشرائط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه انه حق كذا هنا قال في الاصل ولا يقبل شهادة اهل الذمة على كتاب قاضي المسلمين اذ مسمى على ذمى وفي نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح رجل جاء بكتاب قاض الى قاض آخر وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بينه صاحب الحق على اصل الحق مصرا لمكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل الكتاب ويأمر الطالب ان يحضرا لبينة على اصل الحق ابراهيم من محمد رح اذا غلب الخوارج على بلدة واستقصوا عليها قاضيا من اهل البلدة فكتب هذا القاضي كتابا الى قاضي اهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم ان الشهود الذين شهدوا عند الكاتب من اهل البغي لا يقبل الكتاب وان كان يعلم ان الشهود من اهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم ان الشهود من اهل العدل او من اهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط * الباب الرابع والعشرون في التحكيم * تفسيره تصيير غيره حاكما فيكون الحكم في ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرهما بمنزلة المصلح كذا في محيط السرخسي * يجب ان يعلم بان التحكيم جائز وشرط جوازه ان يكون الحكم من اهل الشهادة وقت التحكيم وقت الحكم ايضا حتى انه اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت التحكيم وصار اهلا للشهادة وقت الحكم بان كان الحكم مبدا فامتنع او ذميا فاسلم وحكم لا ينفذ حكمه وهذا الحاكم يفارق حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه ولا يتعدى الى من لم يرض بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا في الملتقط * ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود في القذف والفاسق والصبي والفاسق اذا حكم يجب ان يجوز عندنا لكل واحد من المحكمين ان يرجع مالم يحكم

عليهما إذا حكم لزمهما كذا في الهداية * ثم المراد من عدم جواز تحكيم الذمي أن لو كان الذمي
محكما بين المسلمين أما لو كان الذمي محكما فيما بين الذميين فإنه يجوز وذكر في المبسوط أن
حكم الذمي بين أهل الذمة جاز لأنه أهل الشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما
عليه في حقهما كتقليد السلطان إياه وتقليد حكومة الذمي ليحكم بين أهل الذمة صحيح وتقليده بأن
يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم كذا في النهاية * ويصح التحكيم في ما يملك فعل ذلك
بأنفسهما وهو حقوق العباد ولا يصح في ما لا يملك فعل ذلك بأنفسهما وهو حقوق الله تعالى حتى يجوز
التحكيم في الأموال والطلاق والعناق والنكاح والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة
والقذف وذكر الخصاف ولا يجوز حكم المحكم في حد أو قصاص وذكر في الأصل أنه يجوز التحكيم
في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتهدات نحو الكنايات والطلاق والعناق وهو الصحيح
لكن مشائخنا امتنعوا من هذا الفتوى كيلا يتجاسر العوام فيه ولا يجوز حكمه في دم الخطاء لأن
العاقلة لم يرض به وحكم المحكم إنما ينفذ على من رضى بحكمه وإن قضى بالدية على القاتل
لا يجوز إلا أن يكون القاتل اقربا لقتل خطأ فحينئذ يجوز حكمه بالدية عليه حكم الذميين ذميا ثم
أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما أراد به في الحكم على المسلم لا على الذمي حتى
لو حكم للذمي على المسلم لا يجوز وأن حكم للمسلم على الذمي يجوز نص عليه في مواضع آخر
من المبسوط فإنه قال مسلم وذمي حكما ذميا جاز حكمه على الذمي دون المسلم وكذلك مسلم
وذمي حكما مسلما وذنميا فإن حكما المسلم على الذمي جاز وأن حكما الذمي على المسلم لا يجوز
كما لو حكما عبدا وحر فحكم لم يجز حكما لأن حكم العبد لا يجوز فبقي الحر منفردا بالحكم وقد رخصنا
بتحكيمهما فلا ينفرد أحدهما به حكم ذمي بين مسلمين فأجازاه لم يجز كما لو حكما في الابتداء
ذميا حكما ذميا فأسلم الحكم قبل الحكم فهو على حكومته مسلم ومرتد حكما حكما بينهما فحكم بينهما
ثم قتل المرتد أو لحق بدار الحرب لم يجز حكمه عليه ولو أسلم جاز عندنا بيمينه فخرج وعندهما جاز بكل
حال كذا في محيط السرخسي * ويجوز أن يجعل بينهما امرأة يعني يجوز إذا حكما بينهما امرأة وأراد به
في ما سوى الحدود والقصاص لما ذكرنا أن التحكيم يبتنى على الشهادة والمرأة تصلح شاهدة
في ما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكما ولا تصلح شاهدة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكما وقال
أبو يوسف رح لا يجوز التحكيم معلقا بالآثار ولا مضافا إلى وقت في المستقبل وقال محمد رح

يُصَحِّحُ فِي الْفِتَاوَى الْعَتَابِيَّةَ لَا يَصَحِّحُ عَلَيْهِ الْفَتَوَى كَذَا فِي النَّاتِجِ خَانِيَّةَ * صَوْرَةُ التَّعْلِيْقِ إِذَا قَالَ لِلْعَبْدِ إِذَا اعْتَقْتُ فَاحْكُم بَيْنَنَا أَوْ قَالَ لِلرَّجُلِ إِذَا أَهْلَ الْهَلَالِ فَاحْكُم بَيْنَنَا صَوْرَةُ الْإِضَافَةِ إِذَا قَالَ لِلرَّجُلِ جَعَلْنَاكَ حَكَمًا أَوْ قَالَ رَأْسَ الشَّهْرِ وَإِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى حَكْمٍ بِحَكْمٍ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ يُسْأَلَ فُلَانُ الْفَقِيهَةِ ثُمَّ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا جَازٌ وَكَذَا إِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى حَكْمٍ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ يُسْأَلَ الْفَقِيهَاءُ ثُمَّ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا بِمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ جَازٌ فَإِنْ سَأَلَ ذَلِكَ الْفَقِيهَةَ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ وَحَكْمُ بَيْنَهُمَا جَازٌ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِذَا سَأَلَ فَقِيهًا وَاحِدًا فِي الْفَصْلِ الثَّانِي وَحَكْمُ بِقَوْلِهِ جَازٌ أَيْضًا وَإِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى حَكْمٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا فِي يَوْمِهِ هَذَا أَوْ مَجْلِسِهِ هَذَا فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ مَضَى ذَلِكَ الْيَوْمُ أَوْ قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ لَا يَبْقَى حَكْمًا وَإِذَا رَفَعَ حَكْمَ الْحَاكِمِ الْمُحْكَمُ إِلَى الْقَاضِي الْمُرْتَبِي فَالْقَاضِي يَنْظُرُ فِي حَكْمِهِ فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِرَأْيِهِ نَفَذَهُ وَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لِرَأْيِهِ أَبْطَلَهُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْفَقِيهَاءُ وَإِذَا أَصْطَلَحَ الرَّجُلَانِ عَلَى حَكْمٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَعْلَمَا وَلَكِنَّهُمَا قَدْ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ وَحَكْمُ بَيْنَهُمَا جَازٌ وَإِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى فَائِزٍ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا فَقَدْ م وَحَكْمُ بَيْنَهُمَا جَازٌ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَإِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ فَابْتَدَأَ حَكْمُ بَيْنَهُمَا جَازٌ وَإِنْ اتَّقَدَمَا إِلَى أَحَدِهِمَا فَقَدْ مِينَاهُ لِلْخَصْمَةِ وَلَا يَبْقَى لِلْآخَرِ حَكْمًا كَذَا فِي الْمُلْتَقَطِ * وَإِذَا أَصْطَلَحَا عَلَى أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمَا أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَذَلِكَ بَاطِلٌ وَلَوْ سَافَرَ الْحَكَمُ أَوْ مَرَضَ أَوْ أَفْغَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ بَرَأَ وَحَكْمُ جَازٌ وَلَوْ مَضَى الْحَكْمُ ثُمَّ ذَهَبَ الْعَمَى وَحَكْمٌ لَمْ يَجْزُ وَلَوْ ارْتَدَّ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْعِيَّازُ بِاللَّهِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَحَكْمٌ لَا يَجْزُ وَلَوْ وَجَّهَ الْحَكْمُ لِلْقَضَاءِ عَلَى أَحَدِهِمَا بِرَيْدِهِ أَنْ الْحَكْمُ قَالَ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ قَامَتْ عِنْدِي الْحُجَّةُ بِمَا أَدْعِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ ثُمَّ أَنْ الذِّي تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْحَكْمُ عَزَلَهُ ثُمَّ حَكْمَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْفُذُ حَكْمُهُ عَلَيْهِ وَإِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ الْحَكْمَ بِالْخَصْمَةِ وَقَبْلَ الْحَكْمِ الْوَكَّالَةَ خَرَجَ مِنَ الْحُكْمَةِ ذَكَرَ فِي الْقَضِيَّةِ بَعْضُ مَشَائِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَذَا الْجَوَابُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِ لَابِلٍ مَا ذَكَرْنَا هُنَا قَوْلَ الْكَلِّ وَإِذَا اشْتَرَى الْحَكْمُ الْعَبْدَ الَّذِي اخْتَصَمَا إِلَيْهِ أَوْ اشْتَرَاهُ ابْنُهُ أَوْ أَحَدُ مَنْ لَا يَجُوزُ شَهَادَتُهُ لَهُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْحُكْمَةِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ أَخْبَرَ الْمُحْكَمُ بِإِقْرَارِ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ بِأَنْ يَقُولَ لِأَحَدِهِمَا مَنَعْتُ مِنْ هَذَا بَعْدَ الْإِثْمِ الشَّهْرِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ قَامَتْ عِنْدِي عَلَيْكَ بَيْنَةٌ لِهَذَا بِكَذَا فَقَدْ لَوْ مَضَى وَقَدْ الزَّمَنَكَ ذَلِكَ وَحَكْمَتْ بِهِ لِهَذَا عَلَيْكَ فَانْكُرَ الْمُقْضَى عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَقْرَعْنَدَهُ بِشَيْءٍ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ بِشَيْءٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى قَوْلِهِ وَمَضَى الْقَضَاءُ وَنَفَذَ

وان اخبر الحكم مثل ان يقول كنت حكمت عليك لهذا بكذا لم يصدق كذا في العناية * ولو
حكما رجلين لا بد من اجنماهما حتى لو حكم احدهما دون الآخر فان ذلك لا يجوز
ولا يصدق ان على ذلك الحكم بعد اقيام من مجلس الحكومة حتى يشهدا على ذلك فيهما
كما نثر الرمايا بعد اقيام من مجلس الحكومة فلا يقبل شهادتهما على قول با شراء كذا
في المبسوط كذا في النهاية * حكما رجلا فاجاز القاضي حكومته قبل ان يحكم ثم حكم بخلاف
رأى القاضي لم يجز حكما رجلا فنقض لاحدهما ثم حكما آخر ينفذ حكم الاول ان كان جائزا
عنده وان كان جورا ابطله حكما رجلا فحكم ثم حكما آخر فحكم بينهما سوى ذلك ولا يعلم بالاول
ثم رنعا الى القاضي فانه ينفذ حكمه الموافق لرأيه حكما رجلا ما دام في مجلسه فقال لم تحكم بيننا
وقال حكمت فالحكم مصدق ما دام في مجلسه ولا يصدق بعده اقام احدهما البينة على الحاكم
انه حكم له وانه يجحد يقبل بينته ولو شهد الحكم انه قضى بالبينة لفلان على فلان كما يجوز
من القاضي شهد شاهد ان ان الحكم قضى لفلان على فلان بالف وشهد آخر ان الحكم
ابراه من الالف المدعاة والحكم غائب او حاضر يقرأ وينكرية قضى بالبراءة ولو كانت الخصومة
في دار شهد شاهدان ان الحكم قد قضى بها لهذا وشهد آخر ان الآخر بمثله ان كانت الدار
في ايديهما يقضى بينهما وان كانت الدار في يدي احدهما يقضى له وان كانت في يدي اجنبي
لم يرز بحكمه يترك في يده كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الخصومة بينهما في الف درهم
واقام المدعى بينة ان الحكم قضى على المدعى عليه بالالف التي ادعاها يوم السبت واقام
المدعى عليه بينة ان المدعى عليه اخرجه من الحكومة قبل ذلك فحكمه باطل قال ولو كان
المدعى اقام البينة ان الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة واقام المدعى عليه بينة ان الحكم ابراه
من المال يوم السبت او كان المدعى عليه اقام بينة ان الحكم ابراه من المال يوم الجمعة
واقام المدعى بينة ان الحكم قضى له بالمال يوم السبت فان القضاء الاول نافذ والقضاء الثاني
باطل ولا يجوز كتاب الحكم الى القاضي وكذا لا يجوز كتاب القاضي الى حكم حكمه
رجلان بشهادة شهود شهدوا عنده كذا في المحيط * ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي الى قاض
لانه لم يكتب اليه الا اذ ارضى الخصمان ان ينفذ الحكم القضاء بينهما فيجوز ابتداء لانهم ارضا
بحكمه

بحكمه كذا في محيط الرخسى * وإذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة ثم شهدوا ولئك الشهود عند قاض آخر وعند حاكم آخر فانه يسأل منهم فان عدلوا اجازهم وان جرحوا ردهم بخلاف ما رد القاضي المولى شهادتهم واذا اختلفا على حكم يحكم بينهما واجاز القاضي حكومته قبل ان يحكم بينهما فهذه الاجازة من القاضي لغوحتى لو حكم الحاكم بخلاف رأى القاضي فللقاضى ان يبطله قال شمس الائمة المرخسى رح وهذا الجواب صحيح في ما اذا لم يكن القاضي ما ذونا في الاستخلاف. واما اذا كان ما ذونا في الاستخلاف فيجب ان يجوز اجازته ويجعل اجازة القاضي بمنزلة استخلافه اياه في الحكم بينهما فلا يكون له ان يبطل حكمه بعد ذلك كذا في المحيط * وليس للحاكم ان يفرض التحكيم الى غيره لان الخصمين لم يرضيا بتحكيمه غيره فان فوض وحكم الثانى بغير رضاها و اجاز الحاكم الاول لم يجز الا ان يجيزه الخصمان من مشائخنا من قال بان قوله فان اجازة الحكم الاول لا يجوز مما لا يكاد يصح كالوكيل الاول اذا اجاز بيع الوكيل الثانى جاز وكالقاضى اذا لم ياذن له في الاستخلاف اذا اجاز حكم خليفته جاز وذكر في السير انزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو اجاز الاول حكمه جاز وتاويل قوله ان اجازته باطلة اى اجازته تحكيمه وتفويضه الى الثانى باطلة لان الاذن منه بالتحكيم في الابتداء لا يصح فكذا في الانتهاء فاما اجازته حكم الثانى يجوز كانه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق ان الحكم لا يصح الا بالعبارة فلا يصح منه تنفيذ الحكم عليهما بعبارة غيره بخلاف اجازة الوكيل الاول بيع الثانى لان البيع ينقذ بدون العبارة بالتعاطى فكان المقصود بالتوكيل حضور رأى الوكيل منه البيع لا عبارة فاذا اجاز بيع الثانى فقد حضر رأيه ذلك العقد نصم وبخلاف اجازة القاضي حكم خليفته لان القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضى الخصمين فلا يملك ايضا اجازة قضاء الغير عليهما من غير رضاها كذا في محيط الرخسى * واذا حكم رجل بين رجلين ولم يكونا حكما فقالا بعد حكمه رضينا بحكمه واجزنا عليه فهو جائز واذا اطلق رجلان على ان يبعث كل واحد منهما حكما من اهله فهو جائز واذا قضى احدهما على احد الخصمين وقضى الآخر على خصم لا يجوز واذا حلف احد الخصمين ونكل عن اليمين وقضى عليه فقال المفضى عليه لا اجيز حكمه على واحلف فحكمه عليه ما غن ولو كان المدعى من الابتداء اقام البينة على دعواه وعدل ولو حكم الحاكم بها على المدعى عليه جاز فان انكر المقضى عليه الحكم فاذا ذكر التحكيم وادعى

المدعى ذلك كان للمدعى ان يحلفه فان نكل لزمه دعوى صاحبه وان كان المدعى اقام بينة على ما ادعى من التحكيم والحكم ينظر ان كان شهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قبلت شهادتهم وان كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا يقبل شهادتهم وفي الزيادات اذا رفع حكم الحكم في المجتهادات الى قاض وهو يرى خلافا ما حكم فينفذه مع ذلك ثم رفع الى قاض آخر يرى رد حكم الحكم ايضا فالقاضي الثاني لا يرد كذا في المحيط * لو ان رجلا ادعى على رجل بالف درهم ونازعه في ذلك فادعى ان فلان الغائب ضمنها له من هذا الرجل فحكما بينهما رجلا والكفيل غائب فاقام المدعى شاهدين على المال وعلى الكفالة بامره او بغير امره فحكم المحكم بالمال على المدعى عليه وبالكفالة منه فحكمه جائز على المال المدعى به لانه رضي بحكمه والكفيل لم يرض فصم التحكيم في حقهما دون الكفيل وكذلك ان حضر الكفيل والمكفول منه غائب فتراضى الطالب والكفيل والكفالة بذلك بامر المطلوب او بغير امره فحكم المحكم بذلك كان حكمه جائزا على الكفيل دون المكفول منه كذا في البحر الرائق * واذا حكم رجلا بينهما فقضى لاحدهما على صاحبه باجتهاده ثم رجع من قضاؤه وقضى للآخر فان القضاء الاول ماض والقضاء الثاني باطل واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقام احدهما البينة عند قاض ان الحكم قضى له على صاحبه هذا والمدعى عليه يجحد او يقر فانه يقبل بينته واذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم في ما بينهما فقضى لاحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكم في ذلك ثم رجع المقضى عليه من تحكيم هذا الحكم في ما بقى بينهما من الدعاوى فان القضاء الاول نافذ وما يقضى بعد ذلك لا ينفذ واذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما فاقام المدعى شاهدين عنده ان له على هذا الرجل وعلى كفيله الغائب فلان الف درهم فقال المدعى عليه الشاهدان مبدان فانه يسمع طعن المشهود عليه وان اقام الشاهدان عليه بينة ان مولاها قد كان اعتقهما وعدلت بينة العتق فالحكم بقضي بعنقهما في حق المشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت العتق في حق المولى بحكم الحكم وان كان حصل هذا من القاضي المولى يثبت العتق في حق المولى ويثبت المال على الكفيل فان جاء مولى العبدان وانكر العتق وقد مهما الى القاضي فان شهد هذان الشاهدان اللذان شهدا بعنقهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما فشهادتهما جائزة وان لم يكن لهما بينة على العتق وقضى القاضي برقمهما للمولى اطل حكم الحكم

قال ولو ادعى رجل قبل رجلين انهما فصباه ثوبا او شيئا من الكيلى او الوزنى فذاب احدهما ورعى الحاضر والادعى عليه يحكم بحكم بينهما فاقام المدعى بينة على حقه عليهما فانه يلزم الحاضر نصفه ولا يلزم العائب منه شيء وكذلك على هذا اذا ادعى رجل على ميت دين او ورثة فيب لا واحدا فاصطاح « اذا الوارث مع المدعى على حكم يحكم بينهما فاقام المدعى بينة على الميت بحقه وحكم الحكم بذلك لا يظهر حكمه في حق الغيب فيران في مسئلة الورثة يقضى على الحاضر بجميع الدين ويستوفي ذلك مما في يده وفي مسئلة الغصب يقضى على الحاضر بالنصف واذا اشترى من آخر عبدا وقبضه ونقد الثمن ثم طعن بعيب واصطاحا على حكم فقضى بالرد على البائع فهو جائز فان اراد البائع ان يحاصم بائعه في ذلك العيب لا يجوز ولو اصطاحوا جميعا على حكم هذا المحكم المشتري الثانى والمشتري الاول والبائع الاول ورد هو العبد على البائع الثانى فاراد البائع الثانى ان يرد على البائع الاول ليس له ذلك قياسا وانه ذلك استحسانا وجه القياس ان البائع الاول ليس خصم للمحال اذ لا خصومة معه في العيب قبل الرد على البائع الثانى فلا يصح تحكيمه معنى في العيب قبل الرد على البائع الثانى فصار وجود هذا التحكيم والعدم بمنزلة وانقض البائع الاول الحكومة بعد ما رد العبد على الثانى قبل ان يرد عليه صح النقض واذا صح العزل لا يملك المحكم رد العبد على البائع الاول بعد ذلك وان خاصم البائع الثانى البائع الاول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاض من القضاة فالقياس ان لا يرد القاضى على البائع الاول وفي الاستحسان يرد ولو ان رجلا باع سلعة لرجل باصرة فطعن المشتري بعيب فحكما بينهما حكما برضى الامر فردها المحكم على البائع بسبب ذلك العيب باقرار البائع او بنكوله او ببينة قاص فان كان الرد بالبينة او بنكول الوكيل فله ان يرد على الموكل وان كان الرد باقراره بالعيب وذلك صيب لا يحدث مثله رده على الموكل ايضا فان كان يحدث مثله لم يرد على الموكل حتى يقيم البينة ان هذا العيب كان عند الموكل وان كانت الحكومة بغير رضاء الامر لم يلزم الامر من ذلك شيء الا ببينة او كان صيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبدا لرجل باصرة فطعن المشتري بعيب به وحكما في ما بينهما رجلا برضاء الامر ورده ببينة او باقراره او بنكول كان ذلك جائزا على الامر وهذا ظاهر ولو كان التحكيم بغير رضاء الامر ورد ببعض ما ذكرنا فذلك الجواب وكان الرد جائزا على الامر كذا في المحيط في اليتيمة وسئل على بن احمد عن وصى الصغير ومن فريم اب الصغير اذا حكما رجلا فاقام

العرب على وصي الصغير بينة عنده هل للحكم ان يحكم على وصي الصغير بتلك البينة ام يكون للقاضي خاصة فقال ليس له ان يحكم بشيء فيه ضرر على الصغير ومثل منها ابو حامد فقال لا ومثل منها حمير الوبري فقال ان كان في حكم الحاكم نظر للصبي ينبغي ان يجوز وينفذ حكمه فيكون بمنزلة صلح الوصي كذا في التا تاريخية * الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين * قال ولو ادعى رجل ان رجلا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة غيه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل فائب ولم يحضر الوكيل احد الموكل قبله حق و اراد ان يثبت الوكالة فان القاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما قال وان حضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقر او جاحد له فان القاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذ له الوكالة قال فان احضر فرما آخر يدعى عليه حقا للموكل لم يحتج الى اعادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدعى قبله حقا للموكل قال ولو كان وكله وكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة الا بحضور من ذلك الرجل ولو كان وكله بطلب كل حق له قبل انسان بعينه ثم حضر واقام البينة قبل انسان بعينه ثم حضر واقام البينة على الوكالة ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا فانه يحتاج الى اقامة البينة على الوكالة مرة اخرى بخلاف الفصل الاول قال ولو ان الموكل حضر ليوكل عند القاضي هذا الوكيل فقال وكلت هذا الوكيل بطلب كل حق لي بالكوفة وبالخصومة في ذاك وليس معها احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل ويعلم انه فلان بن فلان الفلاني قبل القاضي وكالته وانفذها للوكيل فان احضر الوكيل احد يدعى عليه للموكل فتدغاب الموكل كان الوكيل خصما له قال فان كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة كذا في ادب القاضي للخصاف * وذكر الخصاف رح في ادب القاضي لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وادعى ان عليه الف درهم باسم فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي وان فلان الذي باسمه المال اقران هذا المال لي وان اسمه حارثة في ذلك وانه قد وكلني بقبض ذلك منه وبالخصومة فيه فالتقاضي يسأل المدعى عليه عن هذه الدعوى فان اقر بجميع ذلك امروا القاضي بدفع المال الى المدعى وهذا لما عرف ان الديون تقضى من مال المدين فان فراره منه بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فينفذ

ماله فينفذ نقد شرط الخصاف روح ان يدعى ان فلان الذي باسمه المال وكلني بقبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية وروى من ابي يوسف روح ان ذلك ليس بشرط بل اذا اقران المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعى امره بالدفع اليه ثم اذا اقر المدعى عليه بجميع ذلك وامره القاضي بدفع المال الى المدعى لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى اذا جاء الغائب وانكر التوكيل كان له ان يأخذ ماله من المدعى عليه وان جحد المدعى عليه الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه لي فالقاضي يقول للمدعي الك بينة على ما ادعيت من اقرار الرجل بالمال لك ومن توكيله اياك بقبض ذلك المال ثم شرط في الكتاب ان يقيم المدعى بينة على اقرار ذلك الرجل بالمال وعلى توكيله اياه بالقبض واقامة البينة على المال ليس بشرط لثبوت حق الخصومة وانما الشرط اقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي البينة على الوكالة بعد هذه المسئلة على وجهين ان اقام بينة على الوكالة ثبت كونه خصما فيطلب القاضي منه البينة على المال على نحو ما ادعى فان اقام البينة ليأخذ المال منه ويتعدى هذا القضاء الى الغائب حتى لو جاء الغائب وانكر التوكيل لا يكون له ان يأخذ المال من المدعى عليه وان لم يكن للمدعي بينة على المال واراد استحلاف المدعى عليه حلفه القاضي بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان ولا شيئا منه هذا اذا اقام المدعى بينة على الوكالة وان لم يكن للمدعى بينة على الوكالة فقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلان الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك فالقاضي يستحلفه بالله ما تعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكل هذا بقبض المال على ما ادعى هكذا ذكر الخصاف في ادب القاضي و اضاف هذا الجواب الى ابي يوسف ومحمد روح واختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا هذا الجواب على قول الكل الا ان الخصاف خص قول ابي يوسف ومحمد روح بالذكر لانه لم يحفظ قول ابي حنيفة روح لان قوله بخلاف قولهما والى هذا مال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهما وما على قول ابي حنيفة روح فينبغي ان لا يحلف المدعى عليه والى هذا مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي روح ثم اذا حلفه اما على الاتفاق او على الاختلاف ان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة فيقضى القاضي بالوكالة بحكم اقراره ثم سأل القاضي عن المال فان اقربا لمال على الوجه الذي ادعى امره بالتسليم وان انكر المال صار خصما للمدعى في حق استحلافه على المال واخذ المال ولا يصير خصما له في حق اثبات المال عليه بالبينة حتى

لو اراد المدمى ان يقيم عليه البينة بالمال فالقاضي لا يسمع بينته وكذلك لو كان المدمى عليه اقربا لو كالة من الابتداء صريحا الا انه انكر المال صار خصما للمدمى في حق الاستحلاف واخذ المال لاني حق اثبات المال عليه بالبينة ونظير هذا ما قال اصحابنا رح في رجل ادعى ان فلان بن فلان الغلاني وكله بطلب كل حق له قبل هذا وان له عليه الف درهم فاقر المدمى عليه بالوكالة وانكر المال وقال المدمى انا اقيم البينة بان هذا المال عليه لم يكن خصما له في ذلك ولكن يكون خصما في حق استحلافه وفي حق اخذ المال منه ان اقربا لمال وان كان المدمى عليه اقربا لمال وجحد الوكالة فالقاضي يسأل من المدمى بينة على الوكالة فان اقام ثبت الوكالة بالبينة وصار خصما مطلقا وان لم يكن له بينة واراد استحلاف المدمى عليه على الوكالة حلفه وهو على الاختلاف الذي قلنا فان حلف فقد انتهى الامر وان نكل ثبت الوكالة ولكن في حق اخذ المال منه لاني حق القضاء على الغائب قال ولوان رجلا جاء الى القاضي واحضر معه رجلا آخر فادعى انه وكيل فلان الغائب وكله بقبض الدين الذي له على هذا والخصومة فيه وبقبض العين الذي له في يده هذا وديعة وصدقة المدمى عليه في جميع ذلك فانه يؤمر بدفع الدين الى المدمى ولا يؤمر بدفع العين اليه كذا في المحيط * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان الغلاني على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا اتبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وقول ابي يوسف رح مضطرب ظاهر قوله انه يقبل البينة على الكل الا ان القاضي يتضى بالوكالة اولاً ثم يتضى بالمال ولا يحتاج الى اعادة البينة على المال وبراءة القاضي الترتيب في القضاء لاني البينة وهذا استحسان ومن ابي حنيفة رح انه قال اخذ بالقياس لظهور وجه القياس ومحمد رح اخذ بالاستحسان لم حاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والموصى به جملة والوارث اذا اقام البينة على النصب وموت المورث والدين من ابي حنيفة رح يشترط اثبات الخصومة اولاً ثم يقبل البينة على الحق كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وكله بقبض الدين ولم يتعرض للخصومة وجحد المدينون الوكالة والمال تبلى بينة الوكيل على الوكالة والمال

جميعا عند ابي حنيفة رح ومندهما يقبل بينته على الوكالة ولا يقبل بينته على المال وقال محمد رح في الزيادات رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس فاحضر الوكيل رجلا يدعي قبله حقا للموكل وهو جاحد للوكالة مقر بالحق او جاحد للحق واقام عليه البينة بالوكالة فقبل ان يظهره عدالة الشهود غاب الرجل ثم مدلت الشهود فالقاضي لا يقضي بالوكالة ما لم يحضر فان احضر رجلا آخر يدعي عليه حقا للموكل وهو جاحد للوكالة فنقض القاضي عليه بالبينة الاولى كن المدعي عليه الا ول خصما من جميع الناس في حق سماع البينة عليه لان مدعي الوكالة يحتاج الى اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة واحدة وانتصب الذي احضر خصما من الناس كانه وصار اقامة البينة عليه كاقامة لبينة على الكل ولو اقام على لكل وغاب واحد منهم اليس انه يقضى بها على الحاضر كذا ههنا واعتبر في الكتاب بينة قامت على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل او قامت على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل او قامت على الميراث حال حيوته فمات وحضر الوارث او قامت على وارث فغاب هذا الوارث وحضر وارث آخر فان في هذه الفصول يقضى بتلك البينة على الذي حضرنا نيا ولوان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانا مات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا وكذا من المال فاعلم بان هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يدعي دينا او يدعي مينا في يد ابيه فانه كان لابي فصبه هذا من ابيه او اودعه اياه ابوه او لا يتعرض بشيء فيذكر انه لابي مات ابوه وتركه ميراثا له لا وارث له غيره فان القاضي يسأل المدعي عليه من ذلك فان اقر بجميع ما ادعاه المدعي صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين اليه هذا اذا اقر بذلك واما اذا انكر ذلك كله فان اقام المدعي بينة على ما ادعى قبلت بينته وامر المدعي عليه بتسليم الدين والعين جميعا ويتبني ان يقيم البينة او لا على الميراث والنسب حتى يصير خصما ثم يقيم البينة على المال وان لم يكن للمدعي بينة واراد ان يحلف المدعي عليه على ما ادعى ذكر الخصاص انه روى من بعض اصحابنا رح انه لا يحلف قال الخصاص وفيها قول آخر انه يحلف ولم يبين القائل بعض مشائخنا رح قالوا الاول قول ابي حنيفة رح والثاني قول ابي يوسف ومحمد رح قال الشيخ على الرازي والشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح القول الثاني انه يحلف قول الكل ايضا قالوا هو الصحيح وذكر في موضع آخر ان ابا حنيفة رح كان يقول اولالا يستحلف ثم رجع وقال يستحلف ثم اذا استحلف على حاصل الدعوى بالله مال هذا عليك هذا المال الذي

يدعى من الوجه الذى يدعى وانه جواب ظاهر الرواية وان اقام المدمى بينة على النسب والموت دون المال استخلف على المال بخلاف وان اقام البينة على المال دون الموت والنسب لا يقبل بينته وان اقام البينة على النسب دون الموت والمال لا يقبل بينته ثم اذا اقرب دعوى المدمى كله وامر بتسليم الدين والعين الى المدمى لا يكون هذا قضاء على الاب حتى لو ظهر الاب حيا كان له ان يتبع المدمى عليه بحقه والمدمى عليه يتبع الابن ولو اقرب بالوراثة والموت وانكر المال يحلف على المال وهذا الجواب قول ابي حنيفة رح على ما ذكره شمس الائمة السرخسى رح او على قول ابي حنيفة رح اولا على ما ذكره في بعض المواضع اما على قول ابي يوسف ومحمد رح على ما ذكره شمس الائمة السرخسى رح او على قول ابي حنيفة رح آخر على ما ذكره في بعض المواضع ينبغي ان يحلف على العلم كذا فى المحيط * ولو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابا هذا قدم مات ولى عليه الف درهم دين فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدمى عليه هل مات ابيه ولا يا مره بجواب دعوى المدمى اولا فبعد ذلك المسئلة على وجهين اما ان اقر الابن فقال نعم مات ابنى او انكر موت الاب فان اقر وقال نعم مات ابنى سأله القاضي من دعوى الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفى الدين من نصيبه ولو انكر فاقام المدمى بينة على ذلك قبلت بينته وقضى بالدين ويستوفى الدين من جميع التركة لامن نصيب هذا الوارث خاصة ثم انما يقضى القاضي بالدين في تركة الميت بهذه البينة بعد ما يستخلف المدمى على القبض والابراء وان لم يدع الوارث ذلك بخلاف ما اذا وقعت الدعوى على الحي لان الهى قادر على الدعوى فلا يستخلف بدون دمواله بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاص في ادب القاضي وذكر في ادب القاضي من اجناس الناطقى في الجنس الرابع ان من ادعى دينافى تركة الميت واقام البينة على ذلك فالقاضي لا يحلف على الاستيفاء عند ابي حنيفة رح مالم يدع ذلك احد الورثة وعلى قول محمد وابى يوسف رح يحلف فما ذكر الخصاص في ادب القاضي قولهما هو اختيار الخصاص ثم اذا اراد الاستخلاف يستخلفه ما قبضته ولا شيأ منه ولا ارتهنت به منه رهنا ولا بشيء منه ولا احتلت به على احد ولا بشيء منه ولا تعلم رسولا او وكىلا لك قبض هذا المال ولا شيأ منه وان ذكر مع ذلك ما وصل اليك بوجه من الوجوه كان احوط وان لم يكن للمدمى بينة واراها

بينه واراد استخلاف هذا الوارث يستحلف على العلم عند علمائنا رح بالله ما تعلم ان لهذا على ابيك هذا المال الذي ادعى وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفي الدين من نصيبه وفي الخانية في ظاهر الرواية فان كان هذا الوارث المدعى عليه اقرب بالدين على الاب او انكر فلما حلف نكل حتى صار مقرا بالدين الا انه قال لم يصل الي شيء من تركه الاب فان صدقه المدعى في ذلك فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه الف درهم او اكثر واراد ان يحلفه يحلفه على البتات بالله ما وصل اليك من مال ابيك هذه الالف ولا شيء منه فان نكل لزمه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا اذا حلف المدعى على الدين او لا ثم حلفه على الوصول فلوان المدعى من الابتداء حين اراد ان يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على يمين فانه لم يصل الي من تركه الاب شيء وكذبه المدعى وقال لا بل وصل اليك من تركه الاب كذا وكذا او صدقه في ذلك الا انه مع هذا اراد استخلافه على الدين والقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الكبرى وكان الفقيه ابو جعفر رح قال في مثل هذا لا يسمع البينة على المدعى ولا يستحلف الوارث قبل ظهور المال وهو اختيار الفقيه ابي الليث رح وبه يفتى فان انكر الابن الدين ووصول شيء من التركة الى يده وكذبه المدعى في ذلك كله واراد استخلافه على الدين والوصول جميعا لم يذكر الخصاف رح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا يحلف يميننا واحدة بالله ما وصل اليك الف درهم ولا شيء من تركه ابيك ولا تعلم ان لهذا الرجل على ابيك ديننا من الوجه الذي ادعى فقد جمع بين اليمين على البتات وبين اليمين على العلم وانه جائز كما في حديث القسامة وما منهم على انه يحلف مرتين هذا الذي ذكرنا ان اقرب موت الاب واما اذا انكر موت الاب ووصول التركة اليه واراد الغريم استخلافه فقد وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب واجاب فيها انه يحلف على الوصول والموت يميننا واحدة لكن على الموت على العلم وعلى الوصول على البتات ما تعلم ان اباك مات ولا وصل اليك شيء من ميراثه وبه اخذ بعض المشائخ على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت وثبت وصول الميراث اليه يحلف على الدين على مله ولو انه اقرب بالدين والموت وان هذه الالف تركه الا انه احضر جماعة وقال هؤلاء اخوتي فهذه المسئلة على وجهين اما ان بدأ وقال هذه الالف تركه ثم قال هؤلاء اخوتي

وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم الى رب الدين وان بدأ بالاقرار بالاخوة ثم بالتركة والدين فقد اقر لهم بالشركة معه في التركة فصارت التركة مقسومة بينهم بالحصص واذا اقر بالدين والتركة بعد ذلك فانما يعمل باقراره في حقه يستوفى الدين من نصيبه خاصة كذا في التاتارخانية * قال ولو ان رجلا مات فادعى وارثه على رجل انه كان لابي عليه الف درهم دين وصار ميراثا له واقر المدعى عليه بالموت وانكر الدين فاراد الوارث ان يحلفه حلفه بالله ما كان لابي عليك الف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي ادعى وكذلك اذا اقام الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الاب عندنا وان اقر المدعى بالدين وادعى ان الاب قبض منه الدين او عرض المديون فقال قد يكون على الانسان دين ثم لا يبقى باعتبار ان صاحب دين يقبض ذلك منه وان لا احب ان اقر بشيء مخافة ان يلزمني واراد استخلافه يحلف الابن حينئذ على العلم بالله ما تعلم ان اباه قد قبض هذا المال قال في الزيارات رجل مات فجاء رجل وادعى انه وارث الميت لا وارث له غيره وان قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا ان قاضي بلد كذا شهدنا على قضائه ان هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقال الشهود لا ندري باي سبب قضى فان القاضي الثاني يجعله وارثا وينبغي للقاضي الثاني ان يسأل المدعى مانسبه من الميت وهذا السؤال ليس بشرط لتنفيذ القضاء حتى لو لم يبين المدعى سببا نفذ القاضي الثاني قضاء الاول واكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم انه باي سبب يستحق حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني ان ايهما اول بالميراث فان اخبر المدعى بسبب يكون به وارثا على وجه من الوجوه امضى قضاء الاول بالميراث ودفع المال اليه ولكن لا يقضى بالسبب الذي ادعى فان جاء رجل بعد ذلك وادعى انه اب الميت لا وارث له غيره واقام على ذاك بينة ينظر ان كان الاول بين سببا لا يرث مع الاب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كله للثاني وان كان الاول بين سببا يرث مع الاب بذلك بان بين انه ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب سدس الميراث وان ذكر الاول انه اب الميت واقام الثاني بينة انه ابن الميت يعطى الثاني خمسة الاسداس وان ذكر الاول انه اب الميت وادعى الثاني انه ابو الميت واقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بابوته جعل الميراث له لان ابوة الثاني ثبت بالقضاء بالبينة وابوة الاول لم تثبت الا باقراره لو جاء رجل واقام بينة انه ابو هذا الميت وقضى بابوته جعل الميراث له واقام الثاني بينة انه ابو الميت فالقاضي

لا يقبل بينته ولا يده خل مع الاول قال في الكتاب ولو ان القاضي الثاني حين قضي بالميراث للثاني قال الاول انا اقيم البينة عندك اني ابو الميت لا يثبت اليه وان اقام الاول بينة على ان القاضي الاول قضي بابوته جعل القاضي الثاني الميراث للاول ولو ان القاضي لم يقض بابوة الثاني حتى اقام الاول بينة على ابوته قضي القاضي بالميراث بينهما لاستوائهما في الدعوى والحجة والجواب في ولاء العتاقة كالجواب في الابوة بان ادعى الاول انه مولى الميت اعتقه وان القاضي الاول انما قضى به بالميراث لذلك وادعى الثاني انه مولى الميت اعتقه لانه لا يتصور ان يكون الشخص معتقاً من الاثنين من كل واحد منهما على الكمال كما لا يتصور ان يكون ابناً للاثنين لكل واحد منهما على الكمال فصار الولاء كالنسب من هذا الوجه وان سبق الحكم لاحدهما بالميراث بسبب الولاء فهو اولى وان اجتمعما قضي بينهما على نحو ما ذكرنا وان زعم الاول انه ابن الممت وان القاضي الاول قضي بالميراث لذاك واقام آخر بينة بمثله اشترك في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان زعم الاول انه ابن الميت واقامت امرأة بينة انها بنت الميت فالميراث بينهما اثلاثاً وان تقدم الحكم للاول ولو ادعى الاول انه ابن الميت او ابوة واقام آخر بينة انه اخو الميت لاشي للثاني ولو كان المقضي له امرأة زعمت انها زوجة الميت ثم جاء رجل واقام بينة انه اخو الميت اخذ منها ما زاد على الربع ولو اقام بينة انه ابن الميت اخذ منها ما زاد على الثمن وصار الحاصل ان القاضي الاول اذا قضى بوراثة الاول ولم يبين سبب الورثة واقام الآخر بينة عند القاضي الثاني على نسبه من الميت يسأل القاضي الثاني الاول من نسبه ان ذكر نسباً لا يرث مع الثاني فالميراث كله للثاني وان ذكر نسباً لا يرث الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسباً يرث الثاني معه يجمع بينهما في الميراث قال فان كان المقضي له الاول معتوها او صغير لا يعبر عن نفسه فاقام بعض ما ذكرنا بينة انه وارثه وبين نسبه من الميت فان كان الثاني ممن يحتمل السقوط بحال نحو الاخ والعم جعله القاضي ساقطاً للاول وان كان الثاني لا يحتمل السقوط فان القاضي يجعل للاول افضل الاشياء ويقضي للثاني باقل ما يكون بيانه في ما اذا كان الاول ذكرًا يجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني اباً يعطى له السدس لكونه اقل ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثمن لكونه اقل قال ولو ان امرأة اقامت بينة ان قاضي بلد كذا قضى بانها وارث هذا الميت وجعل كل الميراث لها نفذ القاضي الثاني ذلك كما ينفذ للرجل فان اقام بعد ذلك رجل بينة انه ابن الميت او ابوة او اقامت امرأة بينة انها زوجته

سأل القاضي الثاني المرأة الأولى عن سبب القضاء لها فان زعمت انها بنت الميت عامل معها بزعمها وان كانت المرأة الأولى صغيرة لا تغبر عن نفسها وكانت معترضة جعل القاضي لها أكثر ما يكون لها وجعل لهؤلاء أهل ما يكون لهم مع المرأة الأولى حتى لا يتفقد القضاء الأول الا في القدر المتيقن كذا في المحيط* اذا آدمى رجل على ورثة رجل دينا على الميت وقال ان ابا هذا قد مات ولي عليه كذا وقد اقر بذلك في حياته طاعا ومات قبل ان يوفي شيئا من ذلك وخلف من التركة في يدهؤلاء ما يفي بالدين المدعى به وزيادة ولم يبين اعيان التركة فالمختار للفتوى ان لا يشترط بيان اعيان التركة لاثبات الدين ولكن انما يثبت من القاضي الوارث بقضاء الدين اذا ثبت وصول التركة اليهم وعندنا نكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعى اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الا ملام رجل آدمى دارا في يد رجل وقال في دمواء هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لي ولاختي فلانة لا وارث له غيرنا وترك مع هذه الدار ثيابا وادابا فقسمن الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يدها المدعى عليه بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد ان يقول اخذت اختي نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال في دمواء مات ابي وتركها ميراثا لي واختي ثم اقرت اختي بجميعها لي وصدقتها في ذلك فالصحيح ان القاضي لا يسمع دعواه في الثلث لان هذا دعوى الملك في الثلث بسبب الاقرار ودعوى الملك بسبب الاقرار غير صحيحة وعليه فتوى مامة المشائخ كذا في الملتقط* ومن له الدين الموجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذلك المرأة اذا ارادت اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال سئل القاضي الامام شمس الاسلام الا وزجندى ممن آدمى على آخر عينا في يده وقال كان هذا ملك ابي مات وتركها ميراثا لي ولفلان وفلان سمى عدد الورثة ولم يبين حصته نفسه قال صح منه هذه الدعوى واذا اقام على دعواه البينة فالقاضي يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد ان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثا لي ولجماعة سواي وحصتي منه كذا وطالبه بتسليم ذلك قال لا يصح منه هذه

الدعوى

الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز انه لو بين كان نصيبه انقص رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم دين وانه مات قبل ان يوديها اليه وان في يدك الف درهم من ماله وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه واذا لا يسمع دعواه لا يحلف المدعى عليه ولو اتهم بينة لا يسمع بينته كذا في المحيط * مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت ورثته اسلمت قبل موته ولا ميراث لك فالقول للورثة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول للورثة ايضا كذا في الكافي * ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة الاستحقاق وهي محتاجة اليه اما الورثة فهم الدافعون ويشهد لهم ظاهر الحدوث ايضا ومن مات وله في يد رجل اربعة آلاف درهم ودیعة فقال المستودع هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا اقر لرجل انه وكيل المودع بالقبض وانه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه اقرب قيام حق المودع انه هوي فيكون اقرارا على مال الغير ولا كذا لك بعد موته بخلاف المديون اذا اقر بموكل غيره بالقبض لان الديون تقضى با مثاله فيكون اقرارا على نفسه فيؤمر بالدفع اليه ولو قال المودع لاخر هذا ابن الميت ايضا وقال الاول ليس للميت ابن غيري قضى بالمال للاول كذا في الهداية * في الفوائد الظهيرية في فصل الوديعة ان الم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم اراد الاسترداد هل له ذلك ذكر شيخ الاسلام علاء الدين رح انه لا يملك الاسترداد وكان والدي يحكى من استاذة ظهير الدين المرغيناني انه كان يتروى في جواب هذه المسئلة وفي فصل الوديعة اذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى ضاعت في يده هل يضمن قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن واذا قسم الميراث بين الغرماء او بين الورثة قال لا ياخذ من الغريم ولا من الورثة كفيلا وهذا شيء احتاط به بعض القضاة كذا في النهاية * وهو ظلم وهذا مندأ بكنيفة رح كذا في الهداية * وقال ياخذ الكفيل اى لا يدفع المال اليهم حتى ياخذ الكفيل وهذا الذي ذكره وهو الدفع الى المدعى انما يصح ان لو كان وارثا ممن لا يحجب بغيره واما اذا كان يحجب فالحكم بخلافه ذكر هذه المسئلة في ادب القاضي للمصدر الشهيد رح فقال واذا حضر الرجل وادعى دارا في يد رجل انها كانت لابيه مات وتركها ميراثا له فقام على ذلك بينة ولم يشهدوا على عدد الورثة ولم يعرفوهم لكن قالوا تركها ميراثا لورثته فانه لا يقبل هذه الشهادة ولا يدفع اليه شيئا حتى

يقيم بينة على عدد الورثة لانهم مالم يشهدوا لا يصير نصيب هذا الواحد معلوما والقضاء بغير المعلوم منعذروه هنا ثلثة فصول الأول هذا والثاني وهو ما اذا شهد الشهود انه ابنه ووارثه لانعرف له وارثا غيره فان القاضي يقضى بجميع التركة من غير قلموم والفصل الثالث اذا شهدوا انه ابن فلان مالمالك هذه الدار ولم يشهدوا له على عدد الورثة ولم يقولوا في شهادتهم لانعرف له وارثا غيره فان القاضي بتلوم زمانا على قدر ما يرى فان حضروا رث غيره فعم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ كفيلا بما دفع اليه قال ابو حنيفة رح لا وقال ابو يوسف ومحمد رح يأخذ ثم انما يدفع الى الوارث الذي حضر جميع المال بعد التلوم ان كان هذا الوارث ممن لا يحجب بغيره لكن يختلف نصيبه كالزوج والزوجة يدفع اليه اقل النصيبين قال محمد رح او فر النصيبين وهو النصف للزوج والربع للمرأة وقال ابو يوسف رح اقل النصيبين وقول ابي حنيفة رح مضطرب والمسئلة في ما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة اما اذا ثبت الدين والارث بالاقرار فيؤخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية * واذا كانت الدار في يد رجل واقام الاخر البينة ان اياه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الاخر في يد الذي هي في يديه ولا يستوثق منه بكفيل وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ان كان الذي هي في يديه جاحدا اخذ منه وجعل في يدا ميسر وان لم يجحد ترك في يده ولو كانت الدعوى في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه الى الحفظ والنزاع ابلغ فيه بخلاف العقار لانها محصنة بنفسها ولهذا يملك الوصي بيع المنقول على الكبير الغائب دون العقار وكذا حكم وصي الام والاخ والعم على الصغير وقيل المنقول على الخلاف ايضا وقول ابي حنيفة رح فيه اظهر لحاجته الى الحفظ واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة وقال الشيخ الامام على البزدوى رح وهو الاصح كذا في الكفاية * ويسلم النصف اليه بذلك القضاء لان احد الورثة ينتصب خصما من الباقيين فيما يستحق له وعليه دين كان او عينا لان المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة منه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه حاصل فيه لنفسه فلا يصلح نائب من غيره فلهذا لا يستوفي الدار الانصيبه وصار كما اذا قامت البينة بتدين الميت لانه انما يثبت استحقاق الكل على احد الورثة اذا كان الكل في يده ذكره في الجامع كذا في الهداية *

الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة * وان اجام رجل برجل الى القاضي واثبت عليه ماله

يبينة او اقر الرجل له فاقاضي لا يجسه من غير سوال المدعى هذا هو مذهبنا واذا سأل المدعى ذلك ذكر في كتاب الاقضية ان القاضي لا يجسه في اول الوهلة ولكن يقول له قم وارضه فان حاد مرة اخرى حبسه ولم يفصل بين الدين الثابت بالاقرار وبين الدين الثابت بالبينة وهو اختيار المحصاف والمذهب عندنا ان في فصل البينة يجس في اول الوهلة وفي فصل الاقرار لا يجس في اول الوهلة وفي الفتاوى العتابية حتى يظهر مما طلته ثم في فصل الاقرار اذا لم يجسه في اول الوهلة هل يجسه في المرة الثانية ذكر في بعض الروايات انه يجسه وفي بعضها انه لا يجسه انما يجسه في المرة الثالثة ثم اذا جاء اوان الحبس فان صرف القاضي يسارة حبسه وان لم يعرف يسارة لا يسأله الك مال هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا رح وهل يسأل المدعى الك مال فظاهر مذهب اصحابنا انه لا يسأل الا اذا طلب المدعى عليه ذلك كذا في التاتارخانية * فان سأل المديون من القاضي ان يسأل صاحب الدين الك مال سأل القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يجسه لانه لو اقر بعسره بعد الحبس اخرجته وقبل الحبس لا يجسه فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المديون انا معسر تكلموا فيه قال بعضهم القول قول المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وضمن المبيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك من ابي حنيفة رح وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالمبدل فلا يقبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال كان القول قول المديون وقال بعضهم كل ماوجب بعقده لا يقبل قول المديون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال كذا في فتاوى قاضي خان * فقد سلمت ان الفتوى على انه لا يجس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يجس في المهر والكدالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره المصنف تبعا لصاحب الهداية وذكر الطرسوسي في انفع الرسائل انه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيما التزمه بعقده ولم يكن بدل مال والعمل على ما هو في المتون لانه اذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمعتمد ما في المتون واذا لم يقدم ما في الشرع على ما في الفتاوى كذا في البحر الرائق * قال محمد رح في كتاب الحوالة ويجس في الديون كلها كائنا من كان من اخ او عم او خال او زوج او زوجة او امرأة او رجل مسلما كان او ذميا او حربيا مستامنا او صحيحا او زماما او مقعدا او اسل لم يقطع اليد قال الا ان يكون ابا او اما فانه لا يجس واحد من الابوين بدين الابن وكذلك لا يجس الجد والجد وان علوا

ومن ابيوسف رح انه يحبس قال الا ان يجب عليهما نفقته وكل من اجبرته على النفقة وابتغى حبسه ابا كان او اما او جدا او جدة او زوجا او مكاتب والعبد اذا جرى الحبس بمنزلة ما وصفت لك والعبد لا يحبس لمولاه وكذا لا يحبس المولى لعبدته اذا لم يكن عليه دين وان كان مديونا حبس فيه كذا في الذخيرة * واما الصبي الحر فبعض المشائخ رح ما لو الى الحبس وجعلوه كالبالغ وبعضهم قالوا اذا كان له وصى يحبس تاديبا حتى لا يعود لمثله وليضجر الوصى فيتسارع الى قضاء الدين وان لم يكن له اب او وصى لم يحبس * وما اذا كان مجورا عليه ذكر في بعض المواضع انه ان كان له اب او وصى يحبس بدينه يعنى الاب او الوصى وان لم يكن له اب او وصى نصب القاضى قيما ليبيع ماله بقدر الدين ويوفى الغرماء حقهم كذا في الملنقط * والمكاتب يحبس مولاه الا في ما كان من جنس الكتابة والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيره وفي رواية ابن سماعة يحبس في غير مال الكتابة والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيخان ويحبس المسلم بدين الذمى والذمى بدين المسلم وكذا المستأمن كذا في الخلاصة * وفي الكبرى والفتوى على الاول ويحبس في الحدود والقصاص اذا قامت البينة حتى يسأل من الشهود فاما قبل اقامة البينة فانه لا يحبس فان شهد شاهد مدل بذلك حبسه عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يحبس في حد القذف والقصاص كذا في التاتارخانية * وفي كفالة الاصل لا يحبس العاقلة في دية ولا ارش ولكن يؤخذ من عطيتهم ولو لم يكونوا من اهل العطاء وامتنعوا من الاداء يحبسون كذا في الخلاصة * وان طلب المدمى اليمين في القصاص فامتنع منه المدمى عليه ونكل فانه يحبس عند ابي حنيفة رح وكذلك في اليمين في القسامة ويحبس الدمار والذين مخوفون على المسلمين واهل الفساد حتى يعرف منهم التوبة والدار من يقصد اتلاف اموال الناس او انفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حبس في السجن حتى يظهر منه التوبة وينبغي ان يكون للنساء مجلس على حدة تحرزا من الفتنة ومن ابي حنيفة رح ان المرأة تحبس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجل وفي مختصر خواهر زاده يحبس الكفيل بالنفس كما يحبس في الدين قال نعم واذا حبس كفيل الرجل بامرء بالمال فلكفيل ان يحبس الذي عليه الاصل الا ترى ان الكفيل اذا طو لب بالمال له ان يطالب الاصيل فاذا لوزم كان له ان يلزم الاصيل

الاصيل فاذا اخذ من الكفيل كان له ان ياخذ من الاصيل كذا في التا تاريخانية * ولا ياخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على ان رب الدين لو اراد ان يحبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس كفيل الكفيل وان كثروا كذا في الخلاصة * فان حبس رجل في دين وجاء آخر يطالبه بالدين فان القاضي يخرج المطلوب حتى يجمع بينه وبين المدعى فان قامت للمدعى بينة عادلة او اقرا عادة الى السجن وكتب في ديوانه انه محبوس بحق هذا المدعى ايضا مع الاول حتى اذا قضى دين احدهما يبقى محبوسا بدين الآخر كذا في المحيط * لهما على رجل دين لا احدهما القليل وللآخر الاكثر لصاحب القليل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلا رضاه وان اراد احدهما اطلاقه بعدما رضيا بحبسه ليس له ذلك كذا في البرازية * لا ينبغي للقاضي ان يضرب محبوسا في دين ولا غيره ولا يصفد ولا يقيد ولا يغل ولا يمد ولا يجرد ولا يقيمه في الشمس واذا خاف القاضي على المحبوس في السجن ان يفر من حبسه حوله الى حبس اللصوص الا اذا كان يخاف عليه منهم لما بينه وبين اللصوص مداوة وعرف انه لو حوله اليهم لقصدوه ولا يحول كذا في محيط السرخسي * ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة كذا في الخلاصة * وان كان هذا المحبوس لا يزال يهرب من السجن يؤدبه القاضي باسواط كذا في الملتقط * ومتى حبسه القاضي يكتب اسمه ونسبه في ديوانه ويكتب من يحبس لاجله ويكتب مقدار الحق عليه ويكتب التاريخ ويكتب حبس فلان بن فلان بكذا او كذا درهما يوم كذا ومن شهر كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح في كتاب الحوالة والكفالة اذا حبس الرجل في الدين شهرين او ثلثة سأل القاضي عنه في السراوان شاء سأل عنه في السراول ما بحبسه كذا في المحيط * ثم اختلف الروايات في تقدير تلك المدة فمن محمد رح انه قدرها بشهرين الى ثلثة وعنه ايضا انه قدرها بربعة اشهر ومن ابي حنيفة رح برواية الحسن انه قدرها بستة اشهر وعنه برواية الطحاوي انه قدرها بشهر وكثير من مشائخنا رح اخذوا برواية الطحاوي وبعض مشائخنا رح قالوا القاضي ينظر الى المحبوس ان رأى عليه زى الفقر وهو صاحب عيال يشكو عياله الى القاضي البؤس وضيق النفقة وكان لنا عند جواب خصمه حبسه شهر ثم يسأل وان كان وقاها عند جواب خصمه وعرف تمرده ورأى عليه اماراة اليسار حبسه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كان فيما بين ذلك حبسه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرفي ناني وهو يحكي من حقه

شمس الائمة الاوزجندی وكثير من المشائخ رح قالوا ليس في هذا نقد بل لازم كذا في الذخيرة *
والصحيح انه مفوض الى رأي القاضي فان مضى ستة اشهر وعلم تغنته يديم الحبس وان مضى
شهر وظهر عجزه وسرته بان شهد وابا فلاسه خلاه ثم اذا سأل القاضي عنه فانما يسأل اهل الخبرة
من جيرانه ومن يخالطهم في المعاملة كذا في جواهر الاخلاطي * وانما سأل من جيرانه واصدقائه
واهل سوقه من الثقات دون الفساق فاذا قالوا لا نعرف له مالا كفى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان *
قال الشيخ الامام في شرحه هذا السؤال من القاضي بعد ما حجبته احتياط وليس بواجب فاذا
سأله عنه فقامت البينة على سرته اخرجته القاضي من الحبس ولا يحتاج الى لفظة الشهادة بل
اذا اخبر بذلك يكفي وان اخبره بذلك ثمة عمل بقوله واخرجته من السجن والا تثنان احوط
كذا في جواهر الاخلاطي * قالوا هذا اذا لم يكن الحال حال منازعة بان لم يجربين الطالب والمطلوب
منازعة بان ادعى المطلوب انه امر بعد ذلك وقال الطالب انه موثر لا بد من اقامة البينة
ومتى كانت الحالة هذه فان شهد شاهدان انه معسر خلى سبيله ولا يكون هذه شهادة على النفي
لان العسار بعد اليسار امر حادث فيكون شهادة بامر حادث لا بالنفي كذا في الذخيرة * فان اخبره
عدل او اثنان باعساره قبل الحبس فيه روايتان في رواية يقبل ولا يحبس وفي رواية الخصاص
لا تقبل ولا يحبس واليه ذهب مامة مشائخنا رح هو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وفي الخانية
وبعد ما خلى سبيله هل لصاحب الدين ان يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان له ان يلزمه وقال الشيخ
الامام شمس الائمة الحلواني رح احسن الاقويل في الملازمة ما روى عن محمد رح انه قال
يلزمه في مشيئته ولا يمنعه من الدخول الى اهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والخلاء
وفي الفتاوى العتابة ويطالب على باب داره حتى يخرج وليس له ان يحبس في موضع لان
ذلك حبس وليس له حق الحبس قال هشام سألت محمد رح فان كانت الملازمة تضرب عياله وهو ممن
يكنسب في سقى الماء في طوفه قال امر صاحب الحق ان يوكل فلاماله يكون معه ولا امنعه من طلب
قدر قوت يومه ولعياله وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شاء ترك اياما يعني هذا المفلس ثم يلزمه
على قدر ذلك قلت له فان كان ماملا يعمل بيده قال ان كان عملا يقدر ان يعمل به حيث يلزمه اي حيث
يجلس لازمه ويعمل هوئمه وان كان عملا لا يقدر الا على الطلب خرج وطلب فان كان في ملازمته ذهاب
قوته وقوت عياله امرته ان يقيم كفيلا بنفسه ثم يخلي سبيله فليست رزق الله تعالى وفي كتاب الانضبة

ان كان العمل سقى الماء ونحوه ليس لصاحب الحق ان يمنعه من ذلك ولكن اما ان يلزمه او يلزمه
 ذائبه او اجيره او فلامه الا اذا اكفاه نفقته او نفقة ماله وامطاه حينئذ كان له ان يمنعه من ذلك لانه
 لا ضرر على الملزوم في هذه الصورة وفيه ايضا ليس لصاحب الحق ان يمنع الملزوم ان يدخل
 في بيته لغايط او غداء الا اذا امطاه الغداء وامد موضعا آخر لاجل الغايط حينئذ كان له ان يمنعه من ذلك
 وفي الخانية فان قال المديون لا اجلس مع فلامك واجلس معك قال بعضهم كان له ذلك والصحيح
 ان في الملازمة الرأي الى صاحب الدين لا الى المديون ان شاء لازمه بنفسه وان شاء لازمه بغيره
 وفي الذخيرة قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح المذهب مندنا ان الطالب لا يلزم المطلوب
 في المسجد لان المساجد بنيت لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكى عن الفقيه ابي جعفر الهندي ان
 الطالب لا يلزم المطلوب باللياى ولو كان الرجل ممن يكتسب باللياى يلازم في اللياى كذا في
 التارخانية * وذكر الخصاص رجل حبس فريماله ثم غاب فسأل القاضي عن المحبوس فوجده معسرا
 ياخذ منه كفيلا ويخلي سبيله لانه ربما يغيب الطالب ويخفى نفسه ويريد ان يطول حبسه فيضرر
 كذا في محيط السرخسى * ومن محمد رح ان للطالب ان يلزم الغريم وان لم يامر القاضي به ملازمته
 ولا فلسه اذا كان مقرا بحقه فان قال الغريم احبسنى وابى الطالب الا الملازمة قال يلازمه كذا في الذخيرة *
 ليس للطالب ان يقيم في الشمس او على الثلج او في موضع يضربه كذا في الخلاصة * من محمد رح
 مثل من ملازمة المرأة قال آه فريمها ان يامر امرأة حتى تلازمها فليل له ان لم يقدر الغريم على
 امرأة تلازمها قال اقول لغريمها اجعل معها امرأة فتكون في بيتها وتكون انت على الباب او تكون
 المرأة في بيت نفسها وحدها ويكون الغريم على الباب قبل له اذا نهربت المرأة وتذهب قال ليس
 له الا ذلك وذكر ابن رستم من محمد رح يلازمها في موضع لا يخاف عليها الفتنة كالساجد والاسواق
 ونحو ذلك ان شاء برجال وان شاء بنساء وهذا في النهار واما في الليل فيلازمها بالنساء لا محالة
 فالحاصل انه يلازم على وجه يقع الامن من الفتنة من كل وجه ذكره لال في كتاب الوقف اذا
 شهد الشهود بعد مضي المدة انه فقير فالقاضي لا يخلي سبيله حتى يسأل في السروانه حسن فان
 وافق خبر السروانه الشهود لا يخلي سبيله ايضا حتى استخلف المحبوس ثم يخلي سبيله وان
 خالف خبر السروانه الشهود اخذ بخبر العدل في السر كذا في المحيط * وذكر الامام قاضي خان
 في الجامع الصغير وان رأى القاضي ان يسأل بعد الحبس قبل انقباض المدة كان له ذلك والبينة

على الافلاس قبل انقضاء المدة بعد الحبس مقبولة بالاجماع كذا في التتارخانية * وان اقام المحبوس بينة على مسرته و اقام صاحب الحق بينة على نساره اخذ بينة صاحب الحق ولم يذكر محمد درج في شيء من الكتب كيفية الشهادة على الافلاس وذكر الخصاص في كتاب الوقف كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود ان يشهدوا انه فقير لا نعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك من حد الفقر وحكي من الفقيه ابي القاسم انه قال ينبغي ان يقولوا انه مفلس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب ليله وقد اخترنا امره في امر والعلائية وهذا اتم وابلغ ثم اذا ثبت مسرته فالقاضي لا يحبس به بعد ذلك مالم يعرف له مالا وان قامت البينة على مسرته بعد ما مضت مدة في الحبس وكان الطالب غائبا والقاضي لا ينتظر حضور الغائب بل يخرج من السجن ولكن يأخذ كفيلا كذا في المحيط * واذا قامت البينة على مدار المحبوس فقبل ان يحكم القاضي باولاه اطلق رب الدين المحبوس فطلب المحبوس من القاضي ان يقضى بعسرته ببينة اقامها بحضرة رب الدين اجابه القاضي الى ذلك لان فيه فائدة حتى لا يحبس رب الدين ثانيا من ساعته وحتى لا يحبس دائن آخر كذا في الذخيرة * وان اكان الرجل محبوسا بدين وجاين فادى الى احدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدي حق الآخر وهذه المسئلة دليل على ان للمحبوس ان يؤثر بعض الغرماء على البعض وقد نص في فتاوى النسفي على ذلك وصورة المسئلة المذكورة ثمة رجل عليه الف درهم لثلاثة نفر لو احد منهم خمسمائة ولو احد منهم ثلثمائة ولو احد منهم مائتان فاجتمع الغرماء وحسوه بديونهم في مجلس القضاء وماله خمسمائة كيف يقسم ماله بينهم قال ان اكان المديون حاضرا فانه يقضى ديونه بنفسه وله ان يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق احد فيتصرف فيه على حسب مشيئته وان كان المديون غائبا والدين ثابت عند القاضي فالقاضي يقسم ماله بين الغرماء بالحصص وليس للقاضي ولاية تقديم بعضهم على البعض المرأة اذا حبست زوجها او بدين آخر فقال الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موضعا في السجن لتكون معي ذكر الخصاص في ادب القاضي في باب المطالبة بالمهر انه لا يحبسها وبعض قضات زماننا اختاروا الحبس لفساد الزمان هذا الباب المعصية عليها فانها ان لم تحبس وقد حبست زوجها تذهب حيث تريد كذا في الذخيرة * وفي نوادر

فواد رابن جماعة من محمد رح اذا مات الرجل وفي الورثة صغير وكبير وللميت على رجل دين
فبعضه الابن الكبير ثم اراد ان يطلقه لم يطلقه القاضي حتى يستوثق للصغار ولا يخرج المحبوس
في الدين من السجن لمجي شهر رمضان ولا للفطر ولا للاضحى ولا للجمعة ولا للصلوة مكتوبة ولا للحجة
فريضة ولا لحضور جنازة بعض اهله وان اعطى كفيلا بنفسه كذا في المحيط * ولا ميادة المريض كذا
في الخلاصة * اذا مات للمحبوس والدا وولد ولم يكن يحضره احد للغسل والتكفين يخرج القاضى
من السجن هو الصحيح اما اذا كان من يقوم بذلك لا معنى لاجراجه من السجن قيل ان المحبوس
يخرج بكفيل كان ثمة لجنازة الوالدين والاجداد والجندات والاولاد ولا يخرج لغيرهم وعليه الفتوى
كذا في جواهر الاحلاطى * وقيل في الوالدين والاجداد والجندات والولد لا بأس باخراجه اما في
غيرهم لا يخرج والفتوى على انه يخرج في قرابة الولاد بكفيل كذا في الكبرى * وحكى عن الشيخ
الامام ابى بكر الاسكاف رح انه قال في المحبوس في السجن اذا جن لم يخرج الحاكم من السجن
وذكر الخصاص رح في ادب القاضي ان المحبوس في السجن اذا مرض مرضا اضناه ان كان له خادم
يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للمعالجة وهكذا روى من محمد رح حتى قيل له وان مات
فيها كذا في المحيط * وفي انواع الناطقى لو مرض في الحبس واضاه ولم يجد من يخدمه يخرج
من الحبس هكذا روى من محمد رح هذا اذا كان الغالب هو الهلاك ومن ابى يوسف رح انه
لا يخرج والهلاك في السجن وغيره سواء وا لفتوى على رواية محمد رح كذا في الخلاصة *
قال محمد رح المحبوس ينور في السجن ولا يخرج الى الحمام ولو احتاج الى الجماع لا بأس
بان يدخل زوجته او جاريته في السجن فيطأهما حيث لا يطلع عليه احد وفي الفتاوى العنابية
وان لم يجد مكا خاليا لا يجامع وهل يترك ليكتسب في السجن اختلف المشائخ رح فيه
قال بعضهم لا يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم يمنع من ذلك وهو الاصح واليه اشار
الخصاص رح وفي الكبرى وقال القاضي فخر الدين الفتوى اليوم على انه لا يمنع من الاكتساب
ولا يمنع المسجون من دخول اهله وجيرانه عليه ولكن لا يمكنون من ان يمكثوا ثمة طويلا وفي المغناقي
قالوا وينبغي ان يحبس في موضع خشن لا ييسر له فراش ولا وطاء ولا احد يدخل عليه ليستانس
ليضجر قلبه المحبوس في الدين اذا امتنع من قضاء الدين وله مال فان كان ماله من جنس الدين
بان كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضى دينه من رايته بخلاف وان كان ماله من خلاف

جنس دينه بان كان الدين دراهم وماله عروض او عقار او دنانير فعلى قول ابي حنيفة رح لا يبيع العروض
والعقار وفي بيع الدنانير قياس واستحسان ولكنه يستديم حبسه الى ان يبيع بنفسه ويقضى الدين
وعندهما يبيع القاضي دنانيره وعروضه رواية واحدة وفي العقار روايتان وفي الخانية وعندهما في
رواية يبيع المنقول وهو الصحيح ويكون البيع على الترتيب يبيع الدنانير اولاً ثم العروض ثم وثم
ويقتضى دينه كذا في التاتارخانية * ذكر في كتاب العين والدين ان صاحب الدنانير اذا اقر بدهم من
عليه الدين او على العكس كان له ان يأخذ هذا بيان مذهب ابي حنيفة رح واما على قول ابي يوسف
ومحمد رح القاضي يبيع مال المديون بدينه ولكن يبدأ بدنانيره اذا كان الدين دراهم فان فضل الدين
عن ذلك يبيع العروض اولادون العقار فان لم يف ثمنه بدينه وفضل الدين منه حينئذ يبيع العقار
اما بدون ذلك لا يبيع العقار اصلاً وهذا على احدى الروايتين منهما وقال بعضهم على قولهما يبدأ
ببيع ما يخشى عليه التلف والتوى من عروضه ثم يبيع ما لا يخشى عليه التلف ثم يبيع العقار
واذا كان للمديون ثياب يلبسها ويمكنه ان يجزى بدون ذلك فانه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض
ثمنها ويشتري بما بقي ثوباً يلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه ان يجزى بمادون
ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكناً
لنفسه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه للحال حتى انه يبيع اللبد في الصيف والنطع
في الشتاء واذا كان له كانون من حديد او صفر يبيعه ويتخذ كانوناً من طين ثم آى قد رينرك
للمديون من ماله ويباع ما سواه لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى
عن عمر بن عبد العزيز ثلث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومركبه لانه يحتاج
الى ذلك كله وفي رواية اخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وبهذه الرواية اخذ بعض القضاة
وفي رواية قال يباع جميع ماله ويؤاجر ويصرف غلته الى غرمائه وفي ظاهر رواية صاحبنا رح
لا يؤاجر الا رواية روى عن ابي يوسف رح ولكن ان اجر هو نفسه واخذ الاجرة يترك له قوت
يومه وماله ويصرف ما سوى ذلك الى رب الدين ومن القضاة من قال انه ان كان في موضع
الحر يباع ما فوق الازار وان كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البرد حتى لا يباع جبته
وعمامته ويباع ما سوى ذلك ومن المشايخ من قال يترك له دستا من الثياب ويباع ما سوى
ذلك وبه اخذ شمس الاثمة الحلواني ومنهم من قال يترك له دستين من الثياب حتى اذا فصل

كتاب ادب القاضي (٥٥٢) الباب السابع والعشرون

أحدهما لبس الآخر وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رح روى الحسن من أبي يوسف رح اذا باع أمين القاضي مروض المديون في دينه وقبض الثمن وهلك ثم استحق المبيع رجع المشتري على الغريم ويرجع الغريم على المطلوب ولا يرجع المشتري على المطلوب ويجوز اقرار المحبوس بالدين لغيره بعد ان يحلف بالله ما اقربه على وجه التلجئة وهذا قول أبي يوسف رح واذا اقر المحبوس بالببيع يحلف المشتري بالله انه اشترى منه صحيحا ودفع الثمن اليه وما كان ذلك تلجئة كذا في المحيط * ولا يزوج المديون ليقضى دينها من مهرها كذا في الملتقط * وفي نوادر ابن سميعة من محمد رح رجل عليه دين وهو معسر ولدين على رجل ملي فان الحاكم يجبر المعسر حتى يتقاضا ماله على غريمه الموصوفان فعل وحبس غريمه الموصوفان الحاكم لا يحبس المعسر بما عليه وقال أبو يوسف رح اذا كان للمعسر دين على غريمه اخذ القاضي غريمه بدينه وقضى دين خرمائه ابن سميعة عن محمد رح في المحبوس بالدين اذا علم انه لامال له في هذه البلدة وله مال ببلدة اخرى يؤمر رب الدين ان يخرج من السجن ويأخذ منه كفيل بنفسه على قدر المسافة ويأمره ان يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان اخرج فلم يخرج الى ذلك الموضع حبسه كذا في الذخيرة * والمال غير متدر في حق الحبس حتى انه يحبس في الدرهم وفي اتل منه لان مانع الدرهم وما دونه ظالم كذا في الكفالة والحوالة من المبسوط كذا في النهاية * تشاتم الخصمان عند القاضي ان شاء حبسهما او مزرهما حتى لا يعود الى مثل ذلك القاضي فان عفا فحسن وان فعل ذلك احدهما عنده لا يعززه بل يطلب خصمه امكن بمنعه عن ذلك رجل يشتم الناس ان كان مرة يوءظ وان كان شاماً ضرب وحبس حتى يترك كذا في البزاية * الباب السابع والعشرون في ما يقضى به القاضي ويرد تضاؤه ومالا يرد * ما يجب اعتباره في هذا الفصل شيان أحدهما ان قضاء القاضي متى اعتمد سببا صحيحا ثم بطل السبب من بعد لا يبطل القضاء ان ثبت عدم سبب من الاصل بعد وجودة من حيث الظاهر فكذلك عند ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر عند أبي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح يبطل القضاء والثاني ان استحق المبيع على المشتري بوجوب توقف البيع السابق على اجازة المستحق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية قال محمد رح في الزيادات رجل اشترى من آخر جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالبينة والبائع والمشتري حاضران وقضى القاضي بها للمستحق ثم ادعى البائع والمشتري

ان المستحق بما من هذا البائع وملكها اليه ثم بما البائع من المشتري واقام البينة قبلت بينته فقد شرط محمد رح في الكتاب للقضاء بالجارية للمستحق حضرة البائع والمشتري وانه شرط لازم حتى لو حضر البائع دون المشتري او حضر المشتري دون البائع فالقاضي لا يقضى بها للمستحق وان لم يكن لهما بينة على ما ادعيا وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما لعجز البائع عن التسليم اجابه القاضي الى ذلك فان فسخ القاضي العقد بينهما ثم وجد البائع بينة واقامها على المستحق انه كان اشتراها وقبضها من المستحق قبل ان يبيعها من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له ان يلزمه المشتري وقول محمد رح في الكتاب ثم وجد البائع البينة واقامها على المستحق يشير الى ان شرط قبول هذا البينة اقامتها على المستحق ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع ثم استحقها مستحق بالبينة قضى بها للمستحق وبشرط حضرة المشتري لا غير وينقض القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية اذا طلب المشتري ويرجع المشتري بالثمن الى البائع فان اقام البائع بعد ذلك بينة على المستحق انه كان اشتراها منه وقبضها قبل ان يبيعها قضى القاضي بالجارية للبائع وبطل قضاء القاضي حتى كان للبائع ان يلزم الجارية المشتري وهذا قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح اما على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاخر لا يبطل قضاء القاضي بالفسخ ولا يكون للبائع ان يلزم المشتري ثم عند محمد رح لما كان للبائع ان يلزم المشتري الجارية وان ابي هل للمشتري ان يأخذها من البائع اذا ابي البائع ذلك لم يذكر هذا الفصل هنا قال مشائخنا رح وينبغي ان لا يكون له ذلك واليه اشار بعد هذا في هذا الباب هذا اذا فسخ القاضي العقد بينهما فلوان القاضي لم يفسخ العقد بينهما ولكن البائع مع المشتري اجتمعا على الفسخ حين استحققت الجارية من يدي المشتري ثم اقام البائع بينة على المستحق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له ان يلزم المشتري بلا خلاف وان اراد المشتري ان ينقض البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا رضاء ليس له ذلك فالمذهب انه لا بد لصحة النقص ههنا من قضاء او تراض منهما وان كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق ولكن طلب من البائع ان يرد الثمن عليه فرده عليه ثم اقام البائع بينة على المستحق على ما ذكرنا واخذ الجارية من المستحق ليس له ان يلزم المشتري اياها ولو كان البائع لم يرد الثمن حتى خاضع المشتري

المشتري الى القاضي فسخ العقد بينهما والزم البائع الثمن للمشتري فأخذه منه اولم يأخذه حتى اقام بينة على المستحق على ما قلنا واخذ الجارية كان له ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول رجل اشترى من آخر عبد ايمانه دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني ثم استحقه رجل على المشتري الثاني فاقام المشتري الثاني بينة على المستحق انه كان باعه من البائع الاول بكذا وسلمه اليه او البائع الاول باعه من بائعه وسلمه اليه قبلت بينته في ظاهر الرواية فان لم يقم المشتري الآخر بينة على ذلك ولكن خاصم بائعه وهو المشتري الاول في الثمن وقضى عليه بذلك ثم ان المشتري الاول اقام بينة على ان المستحق باعه من البائع الاول فسلمه اليه قبل ان يبيعه منه واخذ الغلام منه هل له ان يلزم المشتري الثاني على قول محمد وابي يوسف رح له ذلك وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ليس له ذلك فان لم يجد المشتري الاول بينة على ذلك ورجع البائع الاول بالثمن وقضى له به عليه فاقام البائع الاول بينة على ذلك المستحق على ما ذكرنا واخذ العبد من المستحق كان له ان يلزمه المشتري عند محمد وابي يوسف رح الاول وهل للمشتري الاول ان يلزم المشتري الثاني عند محمد وابي يوسف رح الاول ذكرانه ليس له ذلك رجل اشترى من آخر غلاما وقبضه ونقد الثمن فجاء مستحق واستحقه من يد المشتري بالبينة وقضى القاضي بالغلام للمستحق ثم اقام المشتري بينة على المستحق انه كان امر البائع ببيعه فباعه بامره قبلت بينته فان لم يقم المشتري البينة على ذلك ورجع على بائعه بالثمن وقضى له به ثم ان البائع اقام بينة على المستحق انه كان امر ببيع هذا العبد قبل ان يبيعه ينظر ان كان مادفع الى المشتري حين ما قبضه منه او امسك المقبوض ورد مثله او استهلك المقبوض وضمن مثله لا يقبل بينته وان كان الثمن قد هلك عند الوكيل وضمن الوكيل للمشتري مثله من ماله قبلت بينته فان قبلت بينته يسترد من المشتري مادفع اليه فبأخذ الغلام من المستحق ويدفعه الى المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول وان كان المشتري باع الغلام من آخر فاستحق من يد المشتري الاخير ورجع المشتري الاخير على المشتري الاول وقضى له به فاقام المشتري الاول بينة على امر المستحق للبائع بالبيع قبلت بينته وبأخذ العبد من يد المستحق ويلزم المشتري الاخير عند محمد وابي يوسف رح الاخير فلوان المشتري الاول لم يجد بينة على ذلك ولكن رجع على بائعه بقضاء او بغير قضاء فاقام البائع الاول بينة على امر المستحق فهو على الوجه

التي ذكرنا في المسئلة الاولى كذا في المحيط * قال محمد رح رجل رهن من آخر جارية بالف درهم عليه للمرتهن وقبضها المرتهن ثم اخذها الراهن بغير اذن المرتهن وباعها من انسان وسلمها اليه ثم ان المرتهن اقام بينة على الرهن قبلت بينته وهل يتمكن المرتهن من فسخ هذا البيع روى من محمد رح انه يتمكن والصحيح انه لا يتمكن والمشتري بالخيار ان شاء فسخ وان شاء صبر حتى يفتكها الراهن فيأخذها فان اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي العقد وقضى له بالثمن على البائع ثم ان البائع قضى المرتهن المال وامتردها ليس له ان يلزم المشتري ولو كان الراهن قد قضى الدين وقبض الجارية ثم باعها من هذا المشتري ثم ان المرتهن جحد القضاء وقضى القاضي له بالجارية رهنا وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد وفسخ ورد الثمن على المشتري ثم اقام البائع بينة على قضاء الدين واستردادها قبل البيع واخذها واراد ان يلزم المشتري هل له ذلك وقع في بعض نسخ محمد رح ان المسئلة على التفصيل ان كان المشتري لم يقبضها حتى استحقها المرتهن ليس له ذلك وان كان المشتري قبضها فله ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول خلا لابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر وقع في بعض النسخ ان له ان يلزم المشتري عند محمد رح وابي يوسف رح الاول مطلقا من غير تفصيل فهذا اطلاق يدل على ولاية الا لزام عند محمد رح وابي يوسف رح الاول سواء كانت الجارية مسلمة الى المشتري او لم تكن وهو الصحيح كذا في الملتقط * الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة البينة قبل القضاء * قال محمد رح في الجامع عدي في يد رجل جاء رجل وادعى انه عبده وانكر صاحب اليد مواده فذهب المدعى ليأتى بالشهود فباع صاحب اليد العبد من رجل وسلمه اليه ثم اودع المشتري العبد من البائع وغاب ثم ان المدعى امار صاحب اليد عند القاضي هذا ليقيم عليه البينة بحقه فهذه المسئلة على وجه اما ان علم القاضي بما صنع ذواليد او لم يعلم ولكن اقر المدعى بذلك وفي الوجهين جميعا لخصومة المدعى مع صاحب اليد وكذلك اذا اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعى بذلك وان لم يكن شيء من ذلك ولكن صاحب اليد اقام بينة على ما صنع فذكر انه ودعة في يده لفلان بشري كان بعد الخصومة فان القاضي لا يقبل بينته ولا يندفع عنه الخصومة واذا لم يندفع عنه خصومة المدعى وقضى القاضي عليه ببينة المدعى لوجهر المشتري بعد ذلك و اقام البينة على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بينته كذا في المحيط * والهيئة والصدقة في هذا بمنزلة البيع اذا اتصل بهما القبض

أكذا في الكبرى * ولو كان القاضي لم يقض بشهادة شهود المدعى حتى حضر المشتري دفع ذواليد
العبد اليه ويجعل القاضي المشتري خصما للمدعى ولا يكلف المدعى اعادة البينة واذ اقضى
القاضي على المشتري للمدعى يبطل البيع الذي جرى بينه وبين ذواليد ويرجع المشتري عليه
بالثمن وكذلك لو شهد على صاحب اليد رجل واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد فاقام المدعى
شاهدا آخر على المشتري قضى له بالعبد ولا يكلف اعادة الشاهد الاول وكذلك لو ان ذاليد باع
العبد من غيره ولم يسلمه الى المشتري حتى حضر المدعى واقام الذي في يديه البينة انه باع العبد
من فلان ولم يسلم اليه لا يلتفت الى بينة ذى اليد ويكون الجواب فيه كالجواب في ما اذا اقام بينة
على البيع والقبض ثم الايداع منه قال محمد رح في الجامع رجل في يده عبدا قام رجل بينة على انه
عبده اشتراه من الذي في يديه بالف درهم ونقده الثمن واقام ذواليد البينة انه عبدا فلان اودعه
وان الخصومة لا يندفع عنه ويقضى بالعبد للمدعى فلو لم يقض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر
المقر له وصدق ذواليد في ما اقر له به فالقاضي بأمر ذاليد بدفع العبد الى المقر له ثم يقضى القاضي للمدعى
الشراء بالعبد ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له فان قال المدعى انا اعيد البينة على المقر له كان له ذلك
وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لا ذواليد بخلاف ما اذا قال المدعى انا لا اعيد البينة
فان المقضى عليه في هذه الصورة ذواليد لا المقر له ولو ان القاضي لم يقض بالعبد للمدعى على الذي
حضر حتى اقام الذي حضر بينة انه عبدي اودعته من صاحب اليد او لم يقم البينة على الايداع
قبلت بينته وبطلت بينة مدعى الشراء ثم ان اعاد مدعى الشراء البينة على رب العبد انه كان للذي
في يديه وانه اشتراه منه بالف درهم ونقده الثمن فهذا على وجهين اما ان اعاد البينة على رب العبد
بعد ما قضى القاضي لرب العبد ببينة وفي هذا الوجه لا يقبل ببينته وان كان قبل القضاء يقبل بينة
مدعى الشراء متى اعادها على المقر له ثم هنالك مسائل اchiedا ما ذكرنا ان مدعى الشراء اقام شاهدين
فقبل القضاء له اقر صاحب اليد بالعبد لانسان وصدقه المقر له وثانها اذا اقام المدعى شاهدا واحدا على
الشراء من ذى اليد فاقر ذواليد بالعبد فلان الغائب ثم حضر وصدق المقر في اقراره فانه يومر بدفع العبد
الى المقر له فان اقام مدعى الشراء شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف القاضي
اعادة الشاهد الاول على المقر له ويكون المقضى عليه ذواليد دون المقر له المسئلة الثالثة مدعى
الشراء اذا لم يقم البينة على ذى اليد حتى اقر ذواليد ان العبد لفلان الغائب اودعه اياه ثم حضر

المقر له وصدقته ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى القاضي بذلك
كان المتضى عليه في هذه الصورة المقر له وفي آخر دعوى الجامع رجل في يديه دار جاء رجل
وادعى انها داره وطلب القاضي من المدعى البينة فقاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار
من رجل فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعى بشهود يشهدون ان الدار له
وقد علم القاضي ببيع المدعى عليه او اقر المدعى بذلك فلا خصومة بينهما وان كانت الدار في يد المدعى
عليه وكذلك لو اقام المدعى شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي فباع المدعى عليه الدار من رجل
فبيعه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي وجاء المدعى بالشاهد الآخر فالقاضي لا يسمع
خصومة المدعى اذا علم القاضي بالبيع او اقر المدعى بذلك ولو كان المدعى اقام شاهدين فعلا
فلم ينقض القاضي بشهادتهما ثم قاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار من المدعى لا يصح
حتى لو تقدم ما بعد ذلك الى القاضي فالقاضي يقضى عليه بتلك البينة وان اقر المدعى ببيعه او علم
القاضي بذلك فرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وروى ابن سماعة عن ابي يوسف رح انه
روى بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين وابطل بيع المدعى عليه وبينته في المصلين جميعا ووجه
الفرق على ظاهر الرواية انه باقامة الشاهدين ان لم يثبت حقيقة الملك للمدعى في المدعى به لكن ثبت
حق الملك لوجود الحجة بكمالها وحق الملك للمدعى في المدعى به يمنع صحة بيع المدعى عليه
صيانة لحق المدعى فالمدعى انما اقر ببيع باطل والقاضي علم ببيع باطلا فلا يصلح ذلك دافعا لخصومة
المدعى اما باقامة الشاهد الواحد كما لم يثبت حقيقة الملك للمدعى لم يثبت حق الملك لنقصان
في الحجة فكان تصرف المدعى عليه حاصلا في خالص ملكه فصح فالمدعى اقر ببيع صحيح والقاضي
علم ببيعا صحيحا فصلح دافعا لخصومة المدعى قال رجل في يديه عبد ادماه رجلان كل واحد منهما
يقيم البينة انه عبده او دعه الذي هو في يديه وذو اليد يجحد ذلك او لا يجحد ولا يقرب بل يسكت
فلم يقضى القاضي بشهادة الشهود لعدم ظهور عدالتهم حتى اقر ذو اليد لاحدهما بعينه انه عبده
او دعه فان القاضي يدفع العبد الى المقر له فاذا عدلت الشهود قضى بالعبد بينهما نصفين وكان
ينبغي ان يقضى بجميع العبد لاذي لم يقر له ذواليد لان المقر له لما صدق ذا اليد فيما اقر واخذ العبد
صار العبد ملكا له رقة ويذا فصارا المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج مع ذي اليد اذا اقاما البينة
على الملك

على الملك المطلق فيقضى بكل العبد للخارج واعتبره بما لو اقر ذواليد لاحدهما قبل ان يقيما البينة ثم اقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى كان العبد كله للذي لم يقر له ذواليد لما قلنا فهنا كذلك والجواب هو الفرق بينهما قبل اقامة البينة وبينهما بعدها ان التزكية لا تجعل البينة حجة بل يظهر من ذلك الوقت ان كونه حجة بينة الاستحقاق من ذلك الوقت فمتى كان لاقرار بعد اقامة البينة فعند ظهور العدة يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فيظهر ان الاقرار كان باطلا لصدوره من شخص ظهر انه ليس بمالك ومتى بطل الاقرار بطل التصديق ضرورة لانه مبني عليه فصار وجود الاقرار وعدمه بمنزلة فاما ان كانت الشهادة بعد الاقرار فظهر العدة لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فلا يتعين بطلان الاقرار وان لم يبطل الاقرار صار المقر له صاحب يدو غير المقر له خارجا فيقضى ببينة الخارج ولو اقام كل واحد من المدعين شاهدا او احدا على ما ادعاه ثم اقر ذواليد بالعبد لاحدهما يدفع العبد اليه ولا يبطل ما اقام كل واحد منهما من الشاهد الواحد فان اقام غير المقر له شاهدا آخر قضى بالعبد له فان لم يقض له حتى جاء المقر له بشاهد آخر قضى بالعبد بينهما نصفين الا ان يقول الذي لم يقر له ذواليد قبل ان يقضى بالعبد بينهما نصفين اني اعيد شاهدي الاول وقيمها مع شاهدي الآخر على المقر له فحينئذ يقضى بكل العبد له ولو قال غير المقر له قدمت شاهدي الاول او غاب يقال له هات بشاهد آخر على المقر له ويقضى لك بكل العبد فاذا اقام شاهدا آخر يضم الثاني مع الاول فيقضى بالعبد كله الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر مع الشاهد الاول او يقيم شاهدين مستقلين فيكون بينهما عِدَّة بين يدي رجل اقام رجلان كل واحد منهما البينة على انه عبده او دمه اياه وذواليد جاحدا وساكت فقضى بالعبد بينهما نصفين ثم ان كان احدهما اقام على صاحبه تلك البينة او غيرها ان العبد عبده لم ينتفع بتلك البينة ولا يقضى له على صاحبه بشيء ولو عدلت بينة احدهما ولم يعدل بينة الآخر ولم يقم الآخر شاهدا اصلا او اقام شاهدا واحدا فقضى به لمن عدل بينته ثم جاء الآخر ببينة مادية قضى له به لانه لم يصرم مقضيا عليه به من جهة صاحبه لانه لم يكن له في المقضى به لاحقية الملك ولاحق الملك لعدم الحجة الموجبة للقضاء على الانسان بازالة الاستحقاق الثابت له فاذا لم يكن الحق ثابتا له كيف يتصور ازالته فعلم انه لم يصرم مقضيا عليه فيسمع دعواه وبينته بعد ذلك ولو اقام احدهما البينة فلم يزك بينته حتى اقر ذواليدان العبد للذي لم يقم البينة او دمه اياه ودفع القاضي العبد الى المقر له ثم زكيت بينة الذي اقامها واخذ صاحب البينة العبد من المقر له

كتاب أدب القاضي (١٠) الباب التاسع والعشرون

ثم ان المقر له اتى بينة انه عبده اودعه اياه تبلى بينته وقضى له بالعبد فان قال المدعى وهو غير المقر له انا اعيد شهودي على المقر له هل تقبل بينته فهذا على وجهين ان كان ذلك بعد ما قضى بينته لا تسمع بينة المدعى وان كان ذلك قبل القضاء بينة المقر له قبلت بينة المدعى كذا في المحيط * الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضي وما يتصل بذلك * قال محمد راج اذ استحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق وقضى القاضي بالعبد للمستحق وقصريدا المشتري من العبد ورجع المشتري على بائعه بالثمن فاقام البائع بينة ان هذا العبد نتج في ملكي من امتي وان القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على الثمن قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق كذا في الملتقط * وكذا اذا اقام البائع البينة على ان هذا العبد نتج في ملك بائعي من امته قبلت بينته اذا اقامها بحضرة المستحق فان قيل كيف تقبل بينة البائع في هاتين الصورتين وان البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري لما مر ان القضاء بالملك المطلق على ذي اليد قضاء على من تلقى ذواليد الملك من جهته قلنا نعم البائع صار مقضيا عليه ولكن بالملك المطلق لا بالنجاع والبائع ههنا لا يقيم البينة على الملك المطلق وانما يقيم البينة على النجاع والمقضى عليه بجهة انما لا تقبل بينته في الجهة التي صار مقضيا عليه لا في جهة اخرى الا يرى ان من ادعى دابة في يد انسان ملكا مطلعا وصاحب اليد يدعى النجاع فلم يجد بينة على النجاع حتى قضى القاضي بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب اليد بينة على النجاع واقامها قبل بينته وقضى بالدابة له وان صار ذواليد مقضيا عليه لانه صار مقضيا عليه بالملك المطلق لا بالنجاع فقبلت بينة على النجاع لهذا اليه اشار في السير الكبير ثم ان محمد راج شرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة من البائع وبعض المسائخ ابوا ذلك قالوا ينبغي ان لا يشترط حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح بفرغانة وبعض مشائخنا قالوا لا بل حضرة المستحق شرط كما اشار اليه محمد راج وفي الذخيرة وقيل على قياس قول محمد وابي يوسف رح الاخر يشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول ابى حنيفة وابي يوسف رح الاول لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه وفي دعوى المستأجر يشترط حضرة الآجر والمستاجر لان الملك للآجر واليد للمستاجر وكذلك في دعوى الرهن يشترط حضرة الراهن والمرتهن لان الملك للراهن واليد للمرتهن وانما اراد الشفيع الاخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري

يشترط حضرة البائع والمشتري للقضاء بالشفعة فاذا استحق المستعار رجل بالبينة يشترط للقضاء له
حضرة المعير والمستعير جميعا وفي دعوى الضياع يشترط حضرة المزارعين اختلف المشايخ رح
بعضهم اشترطوا وبعضهم لم يشترطوا وبعضهم قالوا ان كان البذر من قبلهم يشترط حضرته وان كان
البذر من قبل رب الارض لا يشترط حضرته وان ادعى رجل نكاح امرأة ولها زوج ظاهر
يشترط حضرة الزوج الظاهر لامتناع الدعوى والبينة وان مات الرجل وترك اشياء يمكن
نقلها وعليه دين مستغرق لتركته وليس له وارث ولا وصي فالقاضي ينصب له وصيا ليبيع تركته
ولا يشترط احضار التركة لنصب الوصي وهل يشترط احضار الاثبات التركة فعقبيل يشترط وقيل لا يشترط
وان اقامت البينة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين
حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرته وان لم يكن احدهما حاضرا فالقاضي يطلقه بكفيل
ولو ادعى رجل على صغير شياؤه وصى حاضر يريد به الصغير المحجور عليه لا يشترط حضرة
الصغير هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بينهما اذا كان المدعى به دينيا
او مينا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي او وجب لابمباشرة وذكر الناطقي في اجناسه اذا كان
الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصغير وفي ادب القاضي للمخصاف رح اذا
وقع الدعوى على الصبي المحجور ان لم يكن للمدعى بيعة لا يكون له احضار الصغير
وان كان للمدعى بيعة والمدعى الاستهلاك فله حق احضاره ولكن يحضر معه ابوه حتى
اذا لزم الصبي شيء يؤدي عنه ابوه من امره وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى
شرط وبعض المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا او مدعى عليه ومنهم
من ابى ذلك اذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من القاضي ان ينصب عنه وصيا اجابه
القاضي الى ذلك وبشترط حضرة الصغير عند نصب الوصي للاشارة اليه ومن مشايخ زماننا رح
من ابى ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط احضار المهد مجلس الحكم والاول اقرب
الى الصواب واشبه بالفقه كذا في المحيط * ولو وقع الدعوى على مريض او على امرأة محدرة
لا يشترط احضارهما كذا في الذخيرة * وفي المآذون الكبير اذا لحقه دين التجارة وطلب الغرامه من
القاضي بيع العبد فالقاضي لا يبيع العبد الا بحضرة المولى وفي المآذون الكبير ايضا اذا شهد شاهدان
على العبد المآذون بنصب ائتمنة او بوعده امتهلكها او جعدها او شهدوا عليه باقراره بذلك

وشهدوا عليه ببيع او شراء او باجارة وانكر العبد ذلك ومولاه فائب قبلت شهادتهما ولا يشترط
حضره المولى ولو كان مكان العبد المازون عبد محجور عليه شهد شاهدان باستهلاك مال او
فصيب افتصبه وجحد العبد ذلك لا تقبل هذه الشهادة الا بحضرة المولى وقول محمد رح في
هذه المسئلة ان الشهادة لا تقبل معناه انها لا تقبل على المولى حتى لا يحاطب المولى ببيع العبد
اما تقبل الشهادة على العبد ويقضى القاضى عليه حتى يواخذ به بعد العتق هكذا ذكر شيخ
الاسلام في شرح المازون وان كان المولى حاضرا مع العبد فان كان المدعى ادمى استهلاك مال
او فصيب قال فالقاضى يقضى على المولى وان ادمى استهلاك ودية او استهلاك بضاعة
على العبد المحجور فعلى قول ابى حنيفة ومحمد رح القاضى لا يسمع هذه البيعة على المولى
وصدا ابى يوسف رح يسمع البيعة على المولى والصبي المازون الذى اذن له ابوه او وصي ابيه في التجارة
بمنزلة العبد المازون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قبلت شهادتهم ان كان
الذى اذن له فائبا واذا شهد الشهود على العبد المازون بقتل عمدا وقذف امرأة او زنا او شرب
خمر والعبد ينكر فان كان المولى حاضرا قضى له بذلك على العبد بلا خلاف وان كان العبد حاضرا
والمولى فائب فعلى قول ابى حنيفة ومحمد رح القاضى لا يقضى عليه بشىء وعلى قول
ابى يوسف رح القاضى يقضى له عليه بالحد والقصاص كما لو قامت البيعة عليه بالحد والقصاص
قبل الاذن وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبدان شهدوا على اقراره بالحدود والخالصة
لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة بالاجماع وان شهدوا على اقراره بالقذف
او القتل العمد تقبل البيعة حال حضرة المولى ويقضى بالقصاص وحد القذف وان كان المولى فائبا
فالمسئلة على الخلاف وان قامت البيعة على اقرار العبد ولو شهد الشهود على صبي مازون او معتوه
مازون له بقتل عمدا وقذف او شرب خمر او زنا فغيما عدا القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن
حاضرا او فائبا وفيما اذا شهدوا بالقتل الخطأ ان كان الاذن حاضرا تقبل الشهادة ويقضى بالدية
على العاقلة وان كان الاذن فائبا لا تقبل الشهادة وقبل لو قامت البيعة على قتل الصبي والمعتوه عددا
كان او خطأ ان كان الاذن حاضرا قبلت البيعة وقضى بالدية على العاقلة وان كان فائبا لا تقبل وان
شهدوا على اقرار الصبي والمعتوه ببعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا او فائبا
وان

وان شهدوا على عبد مأذون له بسرقة عشرة دراهم او اكثر وهو يجهل فان كان مولاه حاضرا قطع
عندهم جميعا وهل يضمن السرقة ان كان استهلكها يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه
وان كان المولى غائبا لا يقطع العبد عند ابي حنيفة ومحمد رح ويضمن السرقة وعند ابي يوسف رح
يقضى بالقطع وان كان الشهود شهدوا بسرقة اقل من عشرة دراهم يقضى بالقاضي بالمال ولا يقضى
بالقطع سواء كان المولى حاضرا او غائبا وان كان الشهود شهدوا على رجل المأذون بسرقة عشرة دراهم
والمولى غائب فالقاضي يقضى بالمال على العبد ولا يقضى بالقطع في قول ابي حنيفة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح يقضى بالقطع ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم او اكثر فان كان المولى
غائبا فالقاضي لا يقضى عليه بشيء لا بالقطع ولا بالمال عند ابي حنيفة ومحمد رح وان كان الشهود
شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقه فالقاضي لا يقبل هذه البينة اصلا ان كان المولى غائبا
وان كان حاضرا لا يسمع البينة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال
ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في المحيط * الباب الثلثون في نصب الوصي والقيم
وان ثبت الوصية عند القاضي * واذا ترك الرجل مالا في البلدة التي مات فيها وورثته في بلدة
اخرى فادعى عليه قوم حقوقا واموالا هل ينصب القاضي من الميت وصيا ليشبث الغرماء الديون
والحقوق على الميت ذكر الخصاص رح في ادب القاضي في اثبات الحقوق على الميت
ان هذه البلدة ان كانت منقطعة من تلك البلدة ولا يذهب العير من هنا الى ثمة ولا ياتي من ثمة
الى هنا يعنى في الغالب فالقاضي ينصب منه وصيا كذا في الذخيرة * وان لم يكن منقطعا لا ينصب
كذا في البرازية * واذا هلك الرجل وترك مروضا ومقار او عليه ديون ذكر الخصاص رح
في نفقاته في باب نفقة المرأة اذا مات الرجل ولم يوص الى احد وله اولاد صغار وكبار فالقاضي ينصب
وصيا في ماله وقال الشيخ الاجل شمس الائمة الحلواني رح وللقاضي ان ينصب الوصي في مال
الميت في ثلث مواضع احدها ان يكون على الميت دين او تكون الورثة صغارا او يكون الميت
او وصي بوصايا فينصب وصيا لينفذ وصاياه فانما ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع او في
ما عداها فلا وما ذكر الخصاص رح في ادب القاضي لا يخالف ما ذكره الشيخ الامام شمس الائمة رح لان
المراد مما ذكره شمس الائمة نصب الوصي بقضاء الدين والمراد مما ذكر الخصاص نصب القاضي
لا ثبات الدين واذا هلك الرجل وترك مروضا ومقار او عليه ديون وله ورثة كبار فامتنعت الورثة

من قضاء الدين ومن بيع التركة وقالوا الرب الدين سلمنا التركة ليك فانتم اعلم به فالقاضي هل ينصب وصيا للميت فقد قيل ينصب وقد قيل لا ينصب ويأمر الورثة بالبيع فان ابوا حبسهم حتى يبيعوا فاذا حبسهم القاضي ولم يبيعوا الآن يبيع بنفسه او ينصب وصيا للميت لبيع الوصي ايفاء لصاحب الدين بقدر الممكن واذا نصب القاضي وصيا في تركة الايتام والايتماء في ولايته ولم تكن التركة في ولايته او كانت التركة في ولايته والايتماء لم يكونوا في ولايته او كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكى عن الشيخ الامام شمس الاثمة رح انه قال يصح النصب على كل حال وبصير الرضي وصيا في جميع التركة اينما كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السغدري رح ما كان من التركة في ولايته يصير وصيا وما لا كذا في المحيط * القاضي اذا نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته حكى عن شمس الاثمة الحلواني رح انه اذا وقعت اطالبة في مجلسه صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام على السغدري رح انه لا يصح فان كان الموقوف عليهم في ولايته فان كانوا طلبة العلم او اهل قرية او اناسا معدودين او كان خانا او رباطا او مسجدا ولم تكن الضيعة الموقوفة في ولايته فنصب متوليا قال شمس الاثمة رحه يصح ويعتبر النظم والمراعاة وقال ركن الاسلام ان لم يكن المقضي عليه حاصرا لا يصح النصب وان كان حاضرا يصح النصب كذا في الذخيرة * رجل جاء الى قاض من القضاة وقال ان ابي فلان مات وعليه ديون وترك عروضا وعقارا ولم يوص الى احد وانا لا استطيع ببيع ما ترك لا قضي دينه لان اهل الناحية لا يعرفوني لا بأس للقاء ان يقول ان كنت صادقا فبيع المال واقض الدين ان كان صادقا وقع موقعه وان كان كاذبا لا يعمل امر القاضي وادامات الرجل وقد كان اوصى الى رجل اى جعله وصيا وقبل الوصي الوصاية في حياته او بعد وفاته وجاء الى القاضي يريد اثبات وصايته فالقاضي ينظر فيه ان كان اهلالا وصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح خصما حتى ان المدعى اذا كان عبدا او صبيا فالقاضي لا يسمع دعواه ما وهل ينقد تصرفهما اختلف المشايخ رح فيه والاصح انه لا ينفذ فان متق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضى بوصايته وان كبر الصبي فعلى قول ابي يوسف رح يسمع دعواه وعلى قول ابي حنيفة رح لا يسمع والخصم في ذلك وارث او وصى له او رجل للميت عليه دين او رجل له على الميت دين هذه الجملة من كتاب الاقضية * وفي المنتقى رواية ابراهيم رح مات وعليه دين واوصى بثلاث ماله او بدراهم مسماة لرجل واحدها الموصى له ثم جاء الغريم والورثة شهود وضيق وقدم

الموصى له الى القاضى فالموصى له لا يكون خصما له واما ان الوصية متى حصلت بقدر الثلث فالموصى له لا يعتبر بالوارث واذا حصلت الوصية بما زاد على الثلث وصحت الوصية بان لم يكن معه وارث فالموصى له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصى له في هذه الحالة بالوارث لان استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث والوارث ينتصب خصما للغريم ففي حق الموصى له يجب ان يكون الجواب كذلك وصاحب القضية ذكر الموصى له مطلقا من غير فصل بينهما اذا كان الموصى له بالثلث او بالزيادة على الثلث فيحتمل ان يكون المراد منه ما اذا كان الموصى له بالزيادة على الثلث ثم اذا اقام بينة على بعض هؤلاء ان المبيت او وصى اليه وانه قد قبل وصايته نظر القاضى فيه فان كان عدلا مرضى السيرة مهتديا في التجارة جعله القاضى وصيا وقضى بوصايته وان عرّفه بالفسق والخيانة لا يمضى ايصاءه وان عرّف منه ضعف رأى وقلة هداية في التصرف يمضى وصايته ولكن يضم اليه امينا مهتديا في التجارة حتى يتظاهرا في التجارة ولا يتلغا مال الصبى وان لم يظهر منه فسق ولم يعرف بذلك لكن اتهم به فالقاضى يسنده بمشرفه او يضم اليه وصيا آخر حتى لا يتفردا احدهما بالتصرف فيظهر النظر للميتيم كذا في المحيط * وتثبت الوصاية بالبينة وفي كتاب الوصاية اقرار الميت لانا من بديون ووصايا الاناس ووصايا بائنا من البر وحضر بعض الغرماء وقضى له بحقه ثم حضر آخر هل يقضى بتلك البينة في الوصية بانواع البريكتفى بتلك البينة بالاجماع وفي الغرماء والوصايا عند البيهقي رحمه الله لا يقضى بتلك البينة وعندنا يوسع في قضى كذا في الخلاصة * قال في كتاب الاقضية واوان رجلا حضر عند القاضى وادعى ان اخاه فلان بن فلان مات وترك من الورثة اباه فلان بن فلان وامه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامراته فلانة بنت فلان لا وارث له غيرهم وانه اوصى الى في صحة عقله وجواز تصرفه في جميع تركته واني قبلت منه هذه الوصية وتوليت القيام بذلك وانه كان لاهي هذا على هذا الرجل الذي حضر كذا من الدين وان اخي هذا مات قبل قبضه شيئا من هذا الدين وان على هذا الذي حضر قضاء هذا الدين الى لا صرفه الى ورثته والى ما امر به الميت فالقاضى يسمع دعواه ويسأل الخصم اولا عن الموت فان اقر بالموت توجهت عليه المطالبة من جهة الموصى لان حق المطالبة كان ثابتا للميت وبالموت تحول الى الموصى ثم يسأله من الدين فان اقر بالدين حينئذ يسأله عن الوصاية فان اقر بها ايضا لا يؤمر بدفع المال اليه حتى يثبت وصايته بالبينة وذكر المحقق في ادب القاضى رجل ادعى ان

فلان مات وانه كان اوصى اليه بقبض دينه الذي له على هذا الرجل والعين الذي في يديه وصدقه المدمى عليه في جميع ذلك امر بتسليم الدين والعين اليه وفي الجامع الكبير ان على قول محمد رح اولاً يؤمر المدمى عليه بتسليم الدين الى الوصى دون العين كما في الوكالة ثم رجع وقال لا يؤمر بتسليم الدين اليه ولا بتسليم العين فما ذكر في الاقضية يوافق قول محمد رح آخر على ما ذكر في الجامع ولو كان الغريم اقرباً لموت وانكراً للصيانة والمال كلف المدمى اقامة البينة على الوصية اولاً فاذا ثبت الوصاية بالبينة حينئذ يقيم البينة على المال وكذلك اذا انكر جميع ذلك كلف الوصى اقامة البينة على الوصاية والموت جميعاً لينتصب خصماً فاذا اقامها حينئذ تسمع البينة منه على المال فلو اقام البينة اولاً على المال ثم اقام البينة على الوصاية لا تقبل بينته على المال ويؤمر باعادتها وان كان الشهود على الوصاية والموت والمال فريقاً واحداً فاقام بينة على ذلك بطلت جملته قال ابو حنيفة رح لا تقبل بينته على المال ويؤمر بما دلتها وقال ابو يوسف تقبل بينته عليها ولا يؤمر بالاعادة ولكن اذا آل الامر الى القاضي والقاضي يقضى بالصيانة اولاً ثم بالمال هكذا ذكر المحصاف رح وفي موضع آخر ان القاضي لا يقبل البينة على المال عند ابي حنيفة رح وعند محمد رح يقبل قال ثمة وقول ابي يوسف رح مضطرب واذا اقر بالصيانة والموت وانكر المال ولم تكن المدمى بينة وطلب من القاضي ان يحلفه على المال اجابه القاضي اليه وان اقرباً للمال والموت وانكر الوصاية كان للقاضي ان ينصب وصياً ولو لم ينصب ليس له ان يستحلفه وان اقر بالصيانة والمال وانكر الموت هل يستحلفه عليه فالجواب فيه نظير الجواب في الوارث كذا في المحيط * آدمى الوصى او القيم ان القاضي المعزول آجرهما مسانعة او مشاهرة كل شهر بكذا فان القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا لو صدقة المعزول فان اقيمت البينة انه حال كونه قاضياً فعل ذلك قبلت البينة ثم ينظر ان كان قد راجر المثل او اقل ينفذ وان كان اكثر ينفذ بقدر اجر مثل عمله وابطل الزيادة وان استوفى ذلك امره برد الزيادة على اليتيم كذا في الخلاصة ولو كان اب الصغير مبدراً متلفاً مال الصغير ينصب وصياً يحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شيئاً ثم اطلع بعد موته على عيب نصب القاضي وصياً حتى يرد عليه وكذا اذا اشترى الاب من ابنه الصغير شيئاً فوجد به عيباً نصب القاضي وصياً حتى يرد الاب عليه كذا في البرازية *

الباب الحادي والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى الى غير المقتضى عليه
وقيام بعض اهل الحق من البعض في اقامة البينة القضاء * بالبينة على الغائب وللغائب لا يجوز
الا اذا كان منه خصم حاضر اما قصدي وذلك بتوكيل الغائب اياه واما حكمي وذاك بان يكون
المدعي على الغائب سببا لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة او شرط له على ما ذكر
الشيخ الامام فخر الاسلام على البزدوي رح وهكذا كان يقتضي القاضي الامام شمس الاسلام
محمود عبدالعزيز الازجندي رح وعند عامة المشايخ رح ان يكون المدعي على الغائب سببا
لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة اليه اشار محمد رح في الكتب في المواضع كذا في التاتارخانية
ثم سوى الشيخ الامام المعروف بحواهر زادة بينما اذا كان المدعي على الغائب والحاضر
شئيين وبينما اذا كان المدعي شياً واحداً فيشترط السببية لا انتصاب الحاضر خصماً من الغائب
في الفصلين جميعاً وذكر القاضي الامام ابو زيد في كشف المشكل وعامة المشايخ في شرحهم
ان السببية يشترط فيما اذا كان المدعي شئيين وهو الاشبه والا قرب الى الفقه بيان هذا الاصل
فيما اذا كان المدعي عليهما واحداً اذا ادعى رجل داراً في يد رجل انه داره اشتراها من فلان
الغائب وهو يملكها وقد فصبها ذواليد مني وقال ذواليد الدار اري فاقام المدعي بينة على
دعواه قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وينتصب الحاضر خصماً من الغائب
اما على ما ذكره شيخ الاسلام فلان المدعي على الحاضر والغائب شياً واحداً والمدعي على الغائب
سبب لثبوت المدعي على الحاضر لا محالة واما على ما ذكره عامة المشايخ فلان المدعي على الحاضر
والغائب شياً واحداً كذا في الذخيرة * اذا ادعى على رجل انه كفل من فلان بما يذوب له عليه
فاقر المدعي عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام المدعي البينة انه ذاب له على فلان كذا فانه يقضي
بها في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره
اذا ادعى الشفعة في دار هي في يد انسان وقال ذواليد الدار اري ما اشتريتها من احد فاقام
المدعي البينة ان ذاليد اشترى هذه الدار من فلان بالغ درهم وهو يملكها وانه شفعها فقضى
بالشراء في حق ذاليد والغائب جميعاً كذا في الفصول العمادية * بيان هذا الاصل فيما اذا كان
المدعي عليهما شئاً اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه
هما عبدان لفلان الغائب فاقام المشهود له بينة ان فلانا الغائب اعتقهما وهو يملكها فانه تقبل هذه

البينة وينبت العتق في حق الحاضر والغائب جميعا والمدعى شيان المال على الحاضر والعتق على الغائب الا ان المدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة لان العتق لا ينفك من ثبوت ولاية الشهادة بحال نصار الشىء واحدا من حيث المعنى فينتصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب جميعا كذا في الذخيرة * اذا قذف محصنا حنى وجب عليه الحد فقال القاذف انا مبدوع على نصف حد القذف وقال المقذوف لابل اعتقك مولاك ولى عليك حد الا حرار واقام بينة على ذلك تقبل ويقضى بالعتق في حق الحاضر والغائب حنى لو حضر الغائب وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حدا كاملا وعلى الغائب العتق لكن لما كان العتق سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر قضى بالبينة في حق الحاضر والغائب جميعا واذا قتل رجل ممدا وله وليان احدهما غائب فادعى الحاضر على القاتل ان الغائب عفا من نصيبه وانقلب نصيبى مالا وانكر القاتل فاقام المدعى البينة على ذلك تقبل ويقضى به في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية * واذا كان المدعى شيئين الا ان المدعى على الغائب ليس سببا لثبوت المدعى على الحاضر لا محالة بل قد لا يكون سببا لا ينصب الحاضر خصما عن الغائب بيان هذا الاصل في رجل قال لامرأة رجل غائب ان زوجك فلان الغائب وكلنى ان احملك اليه فقالت المرأة انه قد طلقنى ثلثا واقامت على ذلك بينة قبلت بينهما في حق قصر يد الوكيل منهما الا في حق اثبات الطلاق على الغائب حنى لو حضر الغائب وانكر الطلاق فالمرأة تحتاج الى اعادة البينة كذا في الذخيرة * جاء رجل الى عبد انسان وقال مولاك وكلنى بنقلى اياك اليه فبرهن العبد على انه حررة تقبل في قصر يد الحاضر لا في حق ثبوت العتق على المزر كل فلو حضر الغائب وانكر لا بد من اعادة البينة كذا في البرزنية * واذا كان المدعى عليهما شيان والمدعى على الغائب سبب لثبوت المدعى على الحاضر باعتبار البقاء لا بنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المدعى ولا يقضى ببينته لا على الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من آخر جارية ثم ان المشتري ادعى ان البائع قد كان زوجها من فلان الغائب قبل ان اشتريتها وقد اشتريتها ولم اعلم بذلك وانكر البائع دعواه فاقام على ذلك بينة يريد رد الجارية فالقاضي لا يقبل هذه البينة لا على الحاضر ولا على الغائب لان المدعى شيان النكاح على الغائب والرد على الحاضر والمدعى على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما

يدعيه على الحاضر من غير اعتبار البقاء فان البائع لو كان زوجها ثم ان الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد وانما السبب بقاء النكاح الى حالة الرد ولم يقم البينة على البقاء ولو اقام البينة على البقاء لا تقبل ايضا ولا يقضى بالرد لان البقاء تبع للابتداء فاذا لم يكن انه يجعل خصما في نفس النكاح لم يكن ان يجعل خصما في اثبات البقاء وكذا المشتري شراء فاسدا اذا اقام البينة انه باع من فلان الغائب يريد ابطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بينته لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب وكذلك لو ان رجلا في يديه دار بيعت بجنبها دار فاراد الذي في يديه الداران يأخذ المشتراة بالشفعة فقال المشتري للشفيع الدار التي في يدك ليس بدار لك انما هي لفلان واقام الشفيع البينة ان الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا يقضى بالشراء لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب ذكر في طلاق الجامع الصغير رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأته الحالف ادعت على الحالف ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت المرأة البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد ائتمى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق فان قيل ليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار فانت طالق ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها فلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق على الغائب بخلاف مسألة الجامع الصغير لان ذلك قضاء على الغائب لان فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل ان الانسان اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل على الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما من الغائب وان كان فيه ابطال حق الغائب ائتمى بعض المتأخرين انه تقبل البينة ويقضى على الحاضر والغائب جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينتصب الحاضر خصما من الغائب وبه كان يفتى ظهيرا الدين رح مسألة الجامع الصغير تدل على صحة هذا القول وما يفعله الوكلاء على باب القضاة اليوم من اثبات البيع او الوقف او الطلاق على الغائب بجعله شرطا لو كالة الحاضر وصورته ان يقول زيد مثلاً لجعفر ان كان عمرو ومثلاً باع داره او طلق امرأته او وقف ضياعه على سبيل كذا فانت وكيلى في اثبات حقى على الناس والخصومة فيها وقبضها ثم ان جعفرا احضر رجلا يدعي عليه ما لا ويدعي ان زيدا تدركه بقبض حقوته على الناس واثباتها والخصومة فيها والوكالة معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو وضياعه من فلان او طلاق عمرو وامرأته وان عمرو قد كان باع ضياعه او طلق امرأته قبل توكيل زيد اياى

وقد صرت وكيلاً من زيد بالخصومة في حقوقه وقبضها وان لزيد عليك كذا وكذا فيقول المدعى عليه لجعفران زيدا قد كان وكلك علي الوجه الذي قلت اني لاعلم ان هذا الشرط هل كان وهل صرت انت وكيلاً فيقيم جعفر البينة على بيع ممرودا ره او على طلاق امرأته فيقضي القاضي بالبيع على ممرودا وكالة الحاضر فهذا فتوى بعض المتأخرين ايضاً والاصح ان هذه البينة لا تقبل لما ذكر في الجامع الا صغر لان فيه ابطال حق الغير كذا في الذخيرة * اذا كمل رجل من رجل بالف درهم وغاب المكفول منه وادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي كفلت بها من فلان ثمن خمر وقال الطالب لا بل كان ثمن عبد فالقول قول الطالب فان اراد الكفيل ان يقيم بينته على الطالب بذلك لا تقبل بينته ولا ينتصب الطالب خصم له في ذلك بخلاف ما لو كان المطلوب حاضراً واقام البينة على الطالب على ان الالف التي يدعي علي من ثمن خمر حيث قبلت بينته كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلين عليهما الف درهم لرجل وكل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم جحد المال فاقام المدعى البينة على احدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة لم يأخذ الطالب شيئاً حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضي عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه كذا في فتاوى قاضي خان * وفي لوا در ابن سماعة من محمد رح رجل ادعى على رجل الف درهم لنفسه ولغائب من ثمن عبد او ثوب باعاه واقام البينة قال ابو حنيفة رح يقضي بنصيب الحاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف اعادة البينة وقال ابو يوسف رح يقضي بنصيب الحاضر والغائب جميعاً قال صاحب شرح الاقضية وذكر بعد هذا ما يدل على رجوع ابي يوسف رح الى قول ابي حنيفة ومحمد رح في الظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع ابي حنيفة رح وذكر في المنتقى قول محمد رح مع قول ابي يوسف رح قال في المنتقى وان كان الالف ميراثاً بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة اذا حضر بلا خلاف ثم على قول ابي يوسف ومحمد رح على ما ذكر في المنتقى اذا حضر الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بالخيار ان شاء يشارك المدعى فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان شاء اتبع المطلوب ويأخذ نصيبه منه وان لم يحضر الغائب حتى رجع الشاهدان من شهادتهما فان على قول ابي حنيفة رح يبطل حق الغائب ولا يقضى له بشيء ثم يشارك الغائب اذا حضر الحاضر فيما قبض ثم اذا شاركه الحاضر لا يرجع

لا يرجع على المطلوب بشيء واذا ادعى رجل انه ولان الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل
بالف درهم ونقدنا له الثمن واقام البينة على ذلك فعلى قياسي قول ابي حنيفة رح يقضى للحاضر
بنصف الدار فاذا قدم الغائب كلف اعادة البينة وعلى قول ابي يوسف رح يقضى بالدار كلها
للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يد رجل ثقة
قال ابو يوسف رح ولا اقسامها حتى يحضر الغائب قال في المنتقى فان قدم الغائب وجد الشراء
بطل نصيبه من ذلك وجاز نصيب الحاضر وقال هذا بخلاف وذكر اصل المسئلة في المنتقى على
الخلاف وذكر هذه المسئلة في المبسوط وقال تقبل هذه البينة في حق الحاضر ولا تقبل في حق الغائب
ولم يذكر فيها خلافا وذكر الخصاص رح المسئلة على الخلاف على حسب ما ذكر في المنتقى وذكرنا ان
على قول ابي يوسف رح ينزع نصيب الغائب من يد المدهي عليه بعض مشائخنا قالوا هذا اذا وصل
الثمن الى البائع كما هو موضوع المسئلة فان موضوع المسئلة ان المدهي قال ونقدنا له الثمن اما اذا كان
لم يصل لا ينزع وبعضهم قالوا نقد الثمن يحتاج اليه للدفع الى المشتري ونحن لاندفعه الى المشتري
بل نضعه على يد العدل ويد العدل في الحبس نظير يد البائع كما ان يد العدل في الرهن نظير يد المرتهن
في الحبس كذا في المحيط * ذكر في ديات المبسوط ان احد الورثة اذا اقام البينة على القصاص
على رجل ثبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكفى بقية الورثة اقامة البينة اذا حضروا
عند ابي يوسف ومحمد رح وعلى قول ابي حنيفة رح ثبت حق الحاضر بهذه البينة ولا يثبت
حق الغائب حتى يكلف الغائب اذا حضر اعادة البينة كذا في الذخيرة * وذكر في دموي المبسوط
دار في يد رجل اقام رجل البينة ان اياه مات وترك هذه الدار ميراثا له ولاخيه فلان لا وارث
له غيرهما واخوه غائب فان القاضي يقضي بحصة الحاضر وينزع نصيبه من يده ويسلمه اليه
واما نصيب الغائب فيترك في يد ذي اليد حتى يحضر الغائب في قول ابي حنيفة رح وعلى
قول ابي يوسف ومحمد رح ان كان صاحب اليد منكرا كما هو موضوع المسئلة حتى احثم الى
اقامة البينة يخرج نصيب الغائب من يده ويضعه على يد رجل وان كان مقرا بترك نصيب
الغائب في يده فان ترك نصيب الغائب في يد ذي اليد ثم حضر الغائب هل يكلف اعادة البينة
لم يذكر محمد رح هذا الفصل في كتاب الدموي واختلف المشائخ رح فيه على قول ابي حنيفة رح منهم
من قال يكلفه اعادة البينة كما في مسئلة القصاص ومنهم من قال لا يكلفه اعادة البينة وجعل هذه المسئلة

على الوفاق وهو الصحيح وقيل مسألة دعوى الدين بالارث تحتل ان تكون على
 الخلاف ايضا كمسئلة القصاص وصاحب الاقضية ذكرها مطلقة من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس
 بصحيح ومن جنس هذه المسئلة مسألة الهبة وصورتها رجل ادمى على رجل انه وهب له هبة
 ولفلان الغائب وسلمها اليهما فان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة صحت هذه الدعوى وقبلت
 بينته في حق الحاضر ون الغائب عندا بنى حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف رح تقبل بينته في حق
 الغائب ايضا كما في الشراء وان كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة بان كان دارالم تصح هذه
 الدعوى عندا بنى حنيفة رح لان هذه هبة الدار من رجلين فامدة وعندهما هبة الدار من رجلين
 صحيحة فتصح هذه الدعوى ومن هذا الجنس مسألة الرهن وصورتها رجل ادمى على رجل
 انى وفلان الغائب ارتهننا من هذا الرجل الدار التى في يديه بدين لنا عليه ثم انه استولى عليها
 واقام البينة على ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح لا تقبل هذه البينة لان هذه انما تقبل البينة في نصيب
 الحاضر لا غير وذلك متعذر رهنا لانه يصير رهن المشاع ورهن المشاع لا يجوز وما يحتمل القسمة
 وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس مسألة الوصية وصورتها رجل مات واوصى بوصايا
 شتى لانا من مختلفين في كتاب الوصية فحضر واحد منهم ممن اوصى له وقدم بعض الورثة واقام البينة
 على الوصية فعلى قول ابي حنيفة رح يقضى بنصيب الحاضر ون الغائب وعلى قول ابي يوسف رح
 يقضى بجميع الوصية حتى اذا حضر الغائب لا يكلف اعادة البينة ثانيا ذكر في كتاب الاقضية
 من ابي يوسف رح لو ان رجلا ادمى على رجلين مالا في صدك واحدهما حاضر يجحد والاخر
 غائب واقام على ذلك بينة فان ابا حنيفة رح قال اقضى بالمال على الشاهد والغائب جميعا قال الشيخ
 الامام ابو بكر الرازى رح هذا الجواب على اصل ابي حنيفة رح لا يستقيم لان الحاضر لا ينتصب
 خصما من الغائب فنده في جنس هذه المسائل قال المصنف ورواية في المنتقى عن ابي حنيفة رح
 انه قال اقضى على الحاضر بنصف المال وقال ابو يوسف رح اقضى على الحاضر والغائب بجميع
 المال واعلم ان محمدا رح ذكر هذه المسئلة في المبسوط واجاب في الكل على نمط واحد ان
 عند ابي حنيفة رح القضاء على الحاضر وللحاضر يقتصر عليه وصاحب الاقضية ذكر في هذه
 المسائل ان على قول ابي حنيفة رح يقتصر القضاء على الحاضر وذكر في بعضها انه يتعدى القضاء
 على الحاضر وذكر في بعضها انه يتعدى القضاء الى الغائب وتارة ذكر قول ابي يوسف رح مثل قول

ابى حنيفة رح وتارة ذكر قوله بخلاف قول ابى حنيفة رح وتارة ذكر قول محمد رح مع ابى حنيفة رح
وتارة ذكر قول محمد رح مع ابى يوسف رح بخلاف قول ابى حنيفة رح فكان من ابى حنيفة رح
روايتان في الفصول كلها وكذا من ابى يوسف رح روايتان وكذا من محمد رح روايتان واما الفرق
فلا وجه له رجل باع عبدا من رجلين بالف درهم على ان كل واحد منهما كفيل من صاحبه ثم ان البائع
لقى احد الرجلين واقام عليه البيعة ان له على هذا وعلى فلان الغائب الف درهم وكل واحد
منهما كفيل من صاحبه بامر فانه يقضى له على الحاضر بالف درهم فان حضر الغائب لم يكن له
ان يأخذ الا بخمس مائة وهي الاصلية عليه يريد به انه اذا حضر الغائب قبل ان يأخذ البائع
من الحاضر شيئا لا يكون للبائع ان يأخذ الذي حضر الا بخمس مائة وهي الاصلية عليه لان القضاء
على كفيله بها قضاء عليه والقضاء على المكفول منه لا يكون قضاء على الكفيل كذا في المحيط *
رجل له على رجل الف درهم وبها كفيل بامر ثم ان الطالب لقي الاصيل قبل ان يلتقى الكفيل
واقام عليه بيعة ان لي عليك الف و فلان كفيل بها بامر ك فانه يقضى عليه بالف درهم ولا يكون
هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يعيد البيعة عليه
كذا في الملتقط * ولو لقي الكفيل اولا وادعى ان لي على فلان الفا وانت كفيل بها لي منه
بامر واقام البيعة ثبت المال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصما من الاصيل اما الاصيل
فلا ينتصب خصما من الكفيل كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى رجل على رجل انك كفلت لي
وفلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منكما كفيل من صاحبه واقام على ذلك بيعة
وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب فله ان يأخذ الغائب بجميع الف لان حين قضى بها
على الحاضر قضى بها على انه كفيل من المطلوب وعن الكفيل الا يرى اني لو لم اجعله كفيل
من كل واحد منهما لم يكن له اذا ادعى ان يرجع بها كلها على الذي عليه الاصل وفي نوادر
بشر بن الوليد من ابى يوسف رح في رجل ادعى شراء دار من نفروهي في ايديهم وبعضهم حضور
وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاحد للبيع فاقام المدعى بيعة على دعواه فاقضى
لا يقضى الا على الحاضر في حصته عند ابى حنيفة رح وهو قول ابى يوسف رح ايضا هذا اذا كان
الحاضر مقر بنصيب الغائب وان كان جاحدا بنصيب الغائب فالقاضي يقضى بالدار كلها للمدعى
وان ادعى هبة او صدقة او رهنا من رجلين واحد الرجلين غائب والدار في يد الحاضر واقام بيعة

على الهبة وا لقبض او على الصدقة والقبض او على الرهن والقبض فان على قول ابى حنيفة رح لا تقبل هذه البينة في فصل الرهن لان منده القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشاع باطل ذام في الهبة فان كان ممالا يحتمل القسمة قبلت بينته في حق الحاصرون الغائب لان القضاء بنصيب المدعى ضره هنا ممكن لان الشروع فيه لا يمنع جواز الهبة واما على قول ابى يوسف رح ففى فصل الرهن القاضى لا يقبل هذه البينة اصلا وفي الهبة والصدقة ان كانت الهبة والصدقة ممالا يقسم يقضى على الحاضر والغائب جميعا حتى اذا حضر الغائب لا يكفى المدعى اعادة البينة عليه ويقضى عليه بذاك البينة وان كانت الهبة والصدقة ما يتقسم فالقاضى يقضى به الكلى ولكن ينفذ في النصف في الحال وفي النصف الاخر يتوقف الى ان يحضر الغائب فينفذ عليه قال ابن مامة من محمد رح رجل ادمى على رجل مالا يقضى القاضى له على المدعى عليه بينة اقامها المدعى ثم غاب للمضى عليه او مات وله ورثة وله مال في المصر في يد اقوام وهم مقرون به للمضى عليه قال لا ادفع الى المدعى من ذاك شيئا حتى يحضر القاضى عليه ان كان غائبا او ورثته ان كان ميتا لان القاضى نصب ناظر او ليس من النظر في حق الغائب دفع ماله الى المقضى له فلعل انه قضى هذا الدين او ورثته فتغننا الامر لذكاذ في المحيط* وفي نوادر ابن مامة من محمد رح ايضا اذا غاب المدعى عليه او مات بعد اقامة البينة عليه قبل قضاء القاضى وقد زكيت البينة في السر والعلانية لا يقضى حتى يحضر الغائب او نائبه او يحضر وارث الميت فاذا حضر واحد من هؤلاء فالقاضى يقضى بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة للقضاء ولو كان المدعى عليه اقربا ادمى ثم غاب فالقاضى يقضى عليه باقراره في حال غيبته بعد هذا ينظر ان كان المقربه ميتا فالقاضى يأمر لمن في يديه بالتسليم اذا كان الذي في يديه مقرا انه ملك المقرو في الدين اذا ظفر بجنس حقه يأمره بالخذ ولا يبيع في ذلك العروض والعفار وهذا قول ابى حنيفة رح وهو قول محمد رح قال محمد رح وقال ابو يوسف رح لا يقضى القاضى حتى يحضر الغائب في البينة والا قرار جميعا ذكر قول ابى يوسف رح هكذا والمحفوظ من ابى يوسف رح والمذكور عنه في مائة الكتب في هذا فالمدكور عنه في مائة الكتب انه كان يقول او لان القاضى لا يقضى في فصل البينة حتى يحضر الغائب وفي فصل الاقرار يقضى حتى ابلى بالقضاء وقال يقضى فيهما جميعا استحس ذلك حفظا

حفظا لاموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في الذخيرة * قال محمد رح في الزيادات امة في يدي رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له ابراهيم لرجل يقال له محمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي ايتها منك بالف درهم وسلمتها اليك الا ان عبد الله قد فصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جاريته فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضي بالثمن لبراهيم على محمد لانهما تصادقا على البيع والتسليم وتصادقهما حجة في حقهما فلو استحق احد الامة في يد عبد الله بعدما اخذ ابراهيم الثمن من محمد فاراد محمد ان يرجع بالثمن على ابراهيم وقال الجارية التي اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق لا يلتفت الى ذلك لان القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولم يتعد الى محمد والا صل ان القضاء بالملك المطلق على ذي اليد يكون قضاء على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك من جهته ولا يكون قضاء على الناس كافة وذواليد وهو عبد الله لا يدعى تلقى الملك من جهة محمد فلم يصير محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله ومالم يصير محمد مقضيا عليه لا يرجع بالثمن على ابراهيم والدليل على ان محمد الم يصير مقضيا عليه في هذه الصورة ان محمد ا لو اقام بينة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها قبلت بينته ولو صار مقضيا عليه لما قبلت بينته وكذلك لو ان الذي استحقها على عبد الله استحقها بالنتاج بان اقام بينة على انها جاريته ولدت في ملكه وقضى القاضي بها للمستحق لم يرجع بالثمن على ابراهيم وان ظهر بينة المستحق ان ابراهيم باع جارية الغير لان القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله ولم يصير محمد مقضيا عليه بانه وهو ان النتاج هنا غير محتاج اليه لان المستحق خارج الاترى انه لو اقام البينة على الملك المطلق قبلت بينته فسقط اعتبار دعوى النتاج وبقي دعوى الملك المطلق وفي دعوى الملك المطلق لا يصير محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله فكذا هنا قال في الكتاب الا يرى ان محمد ا لو اقام البينة على المستحق ان الجارية جاريته اشتراها من ابراهيم بكذا وهو يملكها انه يقضى بها لمحمد ولو صار محمد مقضيا عليه بالقضاء على عبد الله لما قضى له ولو اعاد المستحق البينة على محمد انها امته ولدت في ملكه قضى بها للمستحق وترجعت بينته على بينة محمد لان بينة النتاج لا يعارضها بينة الملك المطلق لان بينة النتاج اكثر ا ثباتا ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم في هذه الصورة لان محمد صار مقضيا عليه بهذا القضاء قال ولو لم يستحق

الجارية احدولكن لو اقامت الجارية البينة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها
رجع محمد بالتمن على ابراهيم لان محمد اطار مقتضيا عليه في هذه الصورة والقضاء
بالحرية وما الحق بها قضاء على الناس كافة لان الحرية تعلق بها احكام متعددة الى الناس من
اهلية الشهادة والقضاء والولاية وغير ذلك فانتصب ذواليد خصما على الناس كافة فكان القضاء
على ذى اليد قضاء على الناس كافة اما الملك المطلق فلم يتعلق به احكام متعددة الى الناس
كافة فلم ينتصب ذواليد خصما عن الناس كافة وكذلك لو اقامت البينة على عبد الله انها كانت
امته ائتمها وقضى القاضي بذلك رجع محمد بالتمن على ابراهيم هذا والقضاء بحرية الاصل
سواء كذا في المحيط * اما القضاء بالوقفية على ذى اليد هل يكون قضاء على الناس كافة حكى من
شمس الائمة الحلواني والقاضي الامام ركن الاسلام انه يكون قضاء على الناس كافة حتى
لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لا يسمع دعوته والحقة بالقضاء بحرية الاصل وفي فتاوى
ابى الليث انه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الارض لنفسه ملكا
مطلقا يسمع دعوته والحقة بالقضاء بالملك المطلق وبه اخذ صدر الشهيد رح كذا في الملتقط *
ادعى رجل دارا في يدي رجل ان اياه مات وتركها ميراثا له ولاخيه فلان واخوه منكروا دعوته
وزعم انه لا شيء له من الدار فانام المدعى بينة على دعوته وقضى له بنصف الدار ثم رجع اخوه
الى تصديقه لم يقض له بشيء فان جاء الغريم للميت بعد ذلك واثبت دينه بمحض من الوارث
ببينته وسأل القاضي ان يقضى للميت بالدار فان القاضي يستقبل القضاء فيقضى للميت بالدار
كلها بالشهادة الاولى وتباع الدار ويقضى الغريم حقه من ثمنها فان فضل شيء من ثمنها يجعل
نصفها للابن المدعى ويرد الباقي على المقضى عليه بالدار ولا يجعل للابن المنكر من الفضل شيئا
كذا في المحيط * ذكر في شهادات الجامع ان في دوى العين احدا لورثة انما ينتصب خصما
من الميت للمدعى في عين هو في يد ذلك الوارث لا في عين ليس في يده حتى ان من ادعى
مينا من التركة واحضر وارثا ليس ذلك العين في يد هذا الوارث الذي احضره لا يسمع دعوته
عليه وفي دوى الدين احدا لورثة ينتصب خصما من الميت وان لم يصل اليه شيء من التركة
قال اذا ادعى رجل على غيره انك كفلت لي من فلان بالف درهم لي عليه بامره وجحد المدعى عليه
بالكفالة واقام المدعى بينة على دعوته فالقاضي يقضى بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى

لو حضر الاصيل وانكر ما ادعاه المدعي كان للكفيل ان يرجع عليه بالمال من غير ان يحتاج الى اعادة البينة عليه فان حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال الى المدعي كان للمدعي الخيار ان شاء يطالب الكفيل بالمال وان شاء طالب الاصيل ومنى ادى الكفيل يرجع الى الاصيل بما ادعى ولا يحتاج الى اعادة البينة ولا يكون للاصيل ان يحتج على الكفيل بانكار الكفالة ولا امر ببطلان جحد لغيره لان الحكم بخلاف ذلك ولو كان المدعي ادعى الكفالة بالف درهم ولم يدع الامر واقام بينة على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا يتعدى ذلك القضاء الى الغائب حتى لو حضر لا يكون لاحد عليه سبيل الابعاد اعادة البينة هذا اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل فقد ادعاه الطالب كفالة مفسرة فاما اذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعاه كفالة مبهمه بان قال كفلت لي من فلان بكل مالي قبله ولم يعين المال ولم يقدر بتقدير بل ابهمه واطلقه وجحد الكفيل ذلك فاقام المدعي بينة على دعواه ان له على فلان الف درهم كانت قبل الكفالة قبلت بينته وقضى بالمال على الكفيل وتعدى القضاء الى المكفول منه الغائب حتى لو حضر كان للطالب ان يطالبه سواء ادعى الطالب الكفالة بامره او بغير امره غير انه ان ادعى الكفالة بامره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول منه وان ادعى الكفالة بغير امره فالكفيل لا يرجع عليه بما ادعى اما في حق وجوب المال للطالب فدعوى الامر وعدمه على السواء وكل جواب عرفته في الكفالة فهو الجواب في الحوالة هذا اذا كان الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول منه فائيب واما اذا كان الخصومة بين الكفيل والمكفول منه والطالب فائيب بان ادعى رجل وقال اني كفلت منك لفلان بكذا بامرک وقضيته ذلك منك فلئن ارجع عليك بذلك وجحد المدعي عليه دعواه ذلك كله او اقر بالكفالة بالامر ولكن انكر القضاء واقام المدعي بينة على دعواه فاقضى القاضي بالكفيل على المكفول منه لا ثباته ذلك بالحجة ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وانكر القبض لا يلغى الى انكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفالة قال واذا قال الرجل لغيره اضمن لفلان مني ثمن ما يعني به او ما دأبني او ما اقرضني ففعل ذلك وغاب المكفول منه ثم اقام المكفول بينة على مبايعته او مدينته او اراضه اياه بعد كفالة هذا الكفيل والكفيل يجحد ذلك كله قضى القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على المكفول منه الغائب حتى لو حضر وجحد ما ادعاه

المكفول منه لا يلتفت الى جموده ويلزمه المال من غير ان يحتاج المكفول له الى اعادة البينة وان غاب المكفول له وحضر المكفول منه فادعى الكفيل على المكفول منه ان المكفول له قد دأبك الف درهم واني قضيت منك من الكفالة التي امرتني بها وجهد الاصيل ذلك كله او اقرب المدابنة واكن جهد القضاء واقام عليه الكفيل البينة بذاك قضى القاضي بالمال للكفيل على المكفول منه لتبوت الاداء من الكفيل بعد المدابنة بالبينة العادلة ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة * ذكر في فتاوى رشيد الدين لوطالب رب الدين الكفيل بالدين فقال الفيل المديون اداء والمديون ذائب فاقام الكفيل بيته على اداء المديون تقبل وينتصب الكفيل خصما من المديون لانه لا يمكنه دفع رب المال الا بهذا فينتصب خصما كذا في الفصول العمادية * هشام عن محمد ربح قال سألت محمدا ربح عن قناة في قوم كثير فيهم الشاهد والغائب والصغير والكبير فاقام رجل البينة على بعضهم انهم احتفروا هذه القناة في ارضه فصبوا وهم قوم كثير لا نقدر على ان نجتمعهم قال جعلت لهم وكبلا وقضيت على وكيلهم كذا في المحيط * رجل باع من رجل نصف العبد بمائة دينار وادعه نصفه ثم غاب البائع فجاء رجل واقام البينة ان له نصف العبد الا خصومة بيته وبين المشتري اذا قام المشتري البينة على ما كان من البائع لان كل بائع في دار الدنيا اذا باع ينصرف بيعة الى ملك نفسه دون ملك شريكه وظهر ان المستحق شريك البائع والايدي حصل في النصف المقضي به فالاستحقاق ورد على الوديعة والمودع ولا ينتصب خصما كذا في الفصول العمادية * فصل في المتفرقات واذا كان علو رجل وسفل لا خرف ليس لصاحب السفلى ان يتدنيه وتداول ان ينقب فيه كوة بغير رضاء صاحب العلو وليس لصاحب العلوان يبني على علوه ولا ان يضع عليه جذعالم يكن ولا يحدث كنيفا الا برضاء صاحب السفلى عند ابي حنيفة ربح وقال اجاز لكل واحد منهما ان يصنع ما لا يضربه وقيل هذا تفسير لقول ابي حنيفة ربح يعني ان ابا حنيفة ربح انما يمنع مما منع اذا كان مضرا وما اذا لم يكن فلم يمنع كما هو قولهما فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يتضرر به الا خرفصلا * مجتمعنا عليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع بعلة الضرر لصاحبه وقيل ليس ذلك بتفسير له وانما الاصل عندهما الا باحة لانه تصرف في ملكه والملك يقتضي الاطلاق فلا يمنع منه الا بعراض الضرر فاذا لم يكن ضررا لا يمنع بالاتفاق وانما تظهر ثمرة الاختلاف اذا اشكل فعند هما لم يحجز

لم يجز المنع لان الاطلاق متيقن والبقين لا يزول بالشك والاصل عنده الحضر لانه تصرف في محل
تعلق به حق محترم للغير وهو صاحب العلوان قراره عليه ولهذا يمنع من الهدم اتفاقا وتعلق
حق الغير بمنع المالك من التصرف كما منع حق المرتهن والمستأجر المالك من التصرف
في المرهون والمستأجر والاطلاق بعارض وهو الرضى به دون عدم الضرر به فاذا اشكل لا يزول
المنع على انه لا يعرى من نوع ضرر بالعلوم من توهين بناء او نقضه فيمنع منه كذا في العداية *
والمختار للفتوى انه اذا اشكل انه يضر او لا يملك واذا علم انه يضر لا يملك كذا في البحر الرائق *
وان كانت زائفة مستطيلة تنشعب منها زائفة مستطيلة وهي غير نافذة وكذلك الزائفة الاولى ايضا
غير نافذة هكذا ذكر الامام التمر تاشي والفقهاء ابو الليث كذا في النهاية * فليس لاهل الزائفة الاولى
ان يفتحوا بابا في الزائفة القصوى لان فتحه للمرور ولاحق لهم في المرور اذ هو لا هلا خصوصا
حتى لا يكون لاهل الاولى فيما بيع فيها حق الشفعة بخلاف النافذة لان المرور فيها حق العامة
قبل المنع من المرور لاسيما فتح الباب لانه رفع جداره والاصح ان المنع من الفتح لان بعد الفتح لا يمكنه
المنع من المرور في كل ساحة وان كانت مستديرة قد لزق طرفاها فلمهم ان يعتصموا لان لكل واحد
منهم حق المرور في كلها اذ هي ساحة مشتركة ولهذا يشتركون في الشفعة اذا بيعت دار منها ومن
ادعى في دار دعوى وانكرها الذي هي في يده ثم صالحه منها فهو جائز وهي مسألة الصلح على الانكار
والمدعى وان كان مجهولا فالصلح على معلوم من مجهول جائز عندنا ومن ادعى دارا في يد
رجل انه وهبها له في وقت كذا فسئل البينة فقال جحدني الهبة فاشتريتها واقام المدعى البينة
على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقض اذ هو يدعى الشراء
بعد الهبة وهم يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعده تقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم
اقام البينة على الشراء قبلها ولم يقل جحدني الهبة فاشتريتها لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ
لان دعوى الهبة اقرار منه بالملك للمواهب عندنا ودعوى الشراء رجوع منه فعد مناقضا بخلاف
ما اذا ادعى الشراء بعد الهبة لانه تقرر ملكه عندها ومن قال لا خراش تربيت منى هذه الجارية
فانكر الاخران اجمع البائع على ترك الخصومة ومعه ان يطأها ومن اقرانه قبض من فلان عشرة
دراهم ثم ادعى انها زينة يوفى بصدق بخلاف ما اذا اقرانه قبض الجياد او حقه او الثمن او استوفى لاقراره
بقبض الجياد صريحا او لالة فلا يصدق والنهرجة كالزيف وفي الستوة لا يصدق لانه ليس من

جنس الدراهم والزيغ مازيفه بيت المال والنهرج ما يرد التجار والستورق ما يغلب عليه الغش
ومعنى قال لا خير لك على الف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل لي عليك الف درهم
فليس عليه شيء لان اقراره هو الاول وقدر تدبر المقر له والثاني دعوى فلا بد من الحجة او تصديق
خصمه بخلاف ما اذا قال لغيره اشتريت وانكر له ان يصدقه ومن ادعى على آخر مالا فقال ما كان
لك على شيء قط فاقام المدعى البيينة على الالف واقام هو البيينة على القضاء قبلت بيئته وكذلك
على الابراء وكذا لو قال ليس لك علي شيء قط ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا امر فك
لم تقبل بيئته على القضاء وكذا على الابراء وذكر القدرى رح انه تقبل ايضا لان المحتجب او المخدرة
قد تودى بالشغب على بابه فيأمر بعض وكلائه بارضائه ولا يعرفه ثم يعرفه بعد ذلك فامكن التوفيق
ومن ادعى على آخر انه باعه جارية وقال لم ابعها منك قط فاقام البيينة على الشراء فوجد بها اصبع
زايدة واقام البائع البيينة انه بريء اليه من كل عيب لم تقبل بيئته البائع ذكر حق كسب في اسفله
ومن قام بهذا الدكر الحق فهو ولي ما فيه ان شاء الله تعالى او كتب في الشرع فعلى فلان
خلاص ذاك وتسليمه ان شاء الله تعالى بطل الذكر كله عند ابي حنيفة رح وقال ان شاء الله هو
على الخلاص وعلى من قام بذكر الحق وقولهما استحسان ذكره في الافرار ولو ترك فرجة فاولوا
لا يلتحق به ويصير كفاصل السكوت كذا في الهداية * اراد ان يبني في داره تنورا للخبز الدائم كما
يكون في الدكاكين او رحن للطحن او مدقاق القصاريين لم يجز لان ذلك يضر بجيرانه ضررا
فاحشا لا يمكن التحرز منه وله ان يتخذ فيها حما ما لان ذلك لا يضر الا بالنداوة والتحرز عنها
ممكّن بان يبني بين نفسه وبين جاره حائطا بنورة قال الصدر الشهيد والجملة في هذه ان القياس
له ذاك كله لانه تصرف في ملكه لكن ترك القياس واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة قال
وكان والدي يفتي ان اكل ضررا بينا يمنع وبه يفتي وعن ابي يوسف رح اتخذ داره حما ما
وتأذى الجيران من دخانها فلم يمنع الا ان يكون دخان الحمام مثل دخانهم ولوا اتخذوا حظيرة
خلم والجيران يتأذون من نتن السرفين ليس لهم في الحكم منعه ولو حفر في داره بئرا نزهتها حائط جاره
لم يكن له منعه وقبل اذا اكل يعلم ذلك لامحالة فله منعه وهو خلاف قول اصحابنا سقط حائط بين
دارين ولا حد هما صورت وطلب من جاره ان يساعد في البناء قال اصحابنا لا يجبر وقال
الفقيه رح يجبر في زهانا و قيل ان كان يقع بصره في الصعود في دار جاره فله منعه من الصعود حتى

يتخذ ستره وان كان يقع في سطحه فلا كذا ذكر الامام التمرقاشي كذا في النهاية * شافعي المذهب
 اذا جاء الى القاضي وادعى الشفعة بالجوار والقاضي هل يقضى له بالشفعة لا ذكر لهذه المسئلة في شيء
 من الكتب وقد اختلف المشايخ رح فيها بعضهم قالوا لا يقضى ومنهم من قال يقضى ومنهم من قال
 اذا تقدم الى القاضي فالقاضي يقول له هل تعتقد وجوب الشفعة بالجوار ان قال نعم يقضى له بها وان
 قال لا اقامه من ذلك الموضع ولم يسمع كلامه قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح هذا وجه
 الاقوال واحسنها وفي المنتقى قضية ثلاثة ببغداد كل قاض على موضع معلوم فادعى رجل على
 رجل دعوى واختلاف فيمن يختصمان اليه بينهم فان كان منزل المدعى والمدعى عليه في موضع واحد
 يختصمان الى القاضي الذي هو في موضعهما وان كان منزلاهما مختلفين احدهما من هذا الجانب
 والاخر من ذاك الجانب قال ابو يوسف رح ذلك الى المدعى حيث شاء وقال محمد رح ذلك
 الى المدعى عليه يذهب حيث شاء وكذلك اذا كان احدا الخصمين مسكرا فاقال نذهب الى
 قاضي العسكروا لخصم الاخر كان بلديا فقال نذهب الى قاضي البلدة فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا في المسئلة المتقدمة كذا في المحيط * قال اذا قال القاضي لرجل قد ثبت عندي ان هذا
 سرق فاطع يده او قال انه زني فحداه او قال وجب عليه القصاص فاقتله فان له ان يقطع يده ويحدوه
 ويرجمه ويسعه ذلك عندهما وقال محمد رح لا يسعه ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا وحتى
 يشهد معه رجل آخر ان كان في حق تقبل فيه شهادة رجلين والى ثلاثة اخرى ان كان هذا
 في الزنا وقال بعض اصحابنا هذا على ثلاثة اوجه اما ان يكون القاضي عالما عادلا او عالما ظالما
 او عادلا جاهلا اما ان كان عالما عادلا فله ان يأخذ بقوله عند ابي حنيفة وابي يوسف رح من غير
 ان يستفسروا ان كان عالما ظالما فانه لا يأتمر بامره سواء فسر او لم يفسره وان كان عادلا جاهلا فانه
 لا يأتمر بامره حتى يفسره لانه ربما يخطئ في القضاء فيسأله من الحجج والمسئلة عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رح مصورة في القاضي العالم العادل وكذلك اذا قال القاضي اقر هذا
 الرجل عندي بالف درهم لهذا والمقر ينكر فقول القاضي مقبول عندهما وعند محمد رح لا يلزمه
 قبوله كذا في شرح الطحاوي * واذا اراد اثبات قضاء الخليفة عند قاضي الاصل يقول النائب
 عند قاضي الاصل اقر فلان فلان بكذا حكمت لعلاء على فلان بكذا فثبت اقرار فلان وحكم
 النائب وجميع ما اخبر النائب عند قاضي الاصل لان النائب قاض في المكان الذي الاصل فيه

قاض وقول القاضي في مكان قضائه مقبول كذا في الذخيرة * وإذا قضى القاضي بحضرة وكيل الغائب او بحضرة وصي الميت بقضى على الغائب وعلى الميت ولا يقضى على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه قضى على الميت وعلى الغائب ولكن بحضرة وكيله وبحضرة وصيه ذكر الخصاص في ادب القاضي في باب العدوى اذا امر القاضي رجلا بملازمة المدعى عليه لاستخراج المال ويسمى بالفارسية موكل فمؤنته على المدعى عليه كذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام وعليه بعض القضاة وبعض مشائخنا قالوا هي على المدعى وهو الاصح لان منفعته تعود الى المدعى واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقالت ورثته بعد موته ان ابانا اقرهم افر كذا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له عالم بذلك وارادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه واذا قال المديون ابيع مبدي هذا واقضي حقه ذكر صاحب شرح مختصر العصام رح في اول مكاتبه ان القاضي لا يحبس بل يؤجله يومين او ثلثة ادمى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادمى عليه في مجلس آخر انك استمهلتي مني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمهال جميعا فالقاضي يحلفه على المال او ملي الاستمهال وتقبل يحلفه على المال لانه بالاستمهال يعتزم مقرا او الاقرار حجة المدعى والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعى فانه لا يحلف بالله مالم يدمى بينه وفي نوادر ابن رستم من محمد رح رجل قال لا خرى عليك الف درهم فقال ذلك الرجل ان حلفت انها لك علي ادبها فحلف الرجل فادها اليه ان اداها على الشرط الذي شرط كان له ان يرجع في مادفع اليه رجل اخرج صكا باقرا ررجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقرارى يحلف المقر له كمن ادمى البيع على انسان فقال البائع بعته منك الا انك اقلتنى فانه يحلف مدعى الشراء رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدتين وقال لا ادري ايتهما الاولى يحلف لكل واحدة منهما مات زوجها قبل صاحبتهما فالقاضي يبدأ في التحليف بايتهما شاء فان احلفه لاحدهما وحلف يشب نكاح الاخرى وان نكل لزمة نكاح هذه وبطل نكاح الاخرى وهذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح فلا يجزى الاستحلاف في النكاح ادمى عليه بالدار اذا قال انا بنيت هذه الدار وادمى يعلم بذلك وطلب يمين ادمى لا يحلف ادمى لجواز ان يكون ادمى عليه هو الباني ويكون البناء

البناء للمدعي بان يبنى المدعي عليه بامر المدعي حتى لو قال المدعي عليه بنيت الدار لنفسي بغير
امر المدعي يحلف المدعي الحاكم المحكم اذا حلف المدعي عليه وحلف ثم ترافعا الى قاض مولى
خال القاضي المولى لا يحلفه ثانيا كذا في المحيط * وان كان الحاكم فاسقا عندنا كذا في فتاوى قاضي خان *
دار في يدي رجل ادعاها رجل انه غصبها منه فقال المدعي عليه هذه الدار كانت لي وقفتها علي
كذا وكذا واراد المدعي تحليفه يحلف عند محمد رح خلافا لهما بناء على ان غصب الدار يتحقق
عند محمد رح وكان في التحليف فائدة حتى لو نكل يقضي عليه بالقيمة ولو اراد ان يحلفه لياخذ
العين لا يحلف بالاتفاق لان الدار صارت مستهلكة لصيرورتها وقفها والغنوى على قول محمد رح
دفع الحيلة وهذا كرجل في يديه عبد قال هذا العبد لفلان اغتصبه من فلان فانه يصدق في اقراره
انه لفلان ولا يصدق على المقر انه اغتصبه من فلان ويصدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته
للثاني رجل في يديه ضيعة يزعم انها وقف جده وقفه على ابنه واولاد ابنه خاصة فجاء رجل وادعاها
وقال ان الواقف هذا وقفها علي جميع اولاده وانا من جملة اولاده واراد تحليف صاحب اليد
لا يحلف الا اذا كان في يد صاحب اليد شيء من فلة هذه الضيعة فح يحلفه على نصيب ادمي
لانه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وذو اليد ينكر فيحلف على ذلك ولا كذلك الوجه الاول
وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان الموقوف عليه حق الخصومة اما على قول
من يقول ليس له حق الخصومة ينبغي ان تكون الدعوى من المتولي حتى يحلف المدعي عليه
في الوجه الثاني قاضي العسكر لا ولاية له على غير العسكر ولا ينفذ قضاؤه على غير اهل العسكر الا اذا
شرط ذلك عند التقايد واذا كان الرجل من اهل العسكر وهو يعمل في السوق ويحترف فهو من اهل
العسكر مثل شمس الاسلام الا وزجندى رح ممن وقف ضيعة على علماء خواقندو سلم الى المتولي
ثم ادعى على المتولي فساد الوقفية بسبب الشيوع بين يدي قاضي خواقند فحكم بصحة الوقفية
على قول من يرى ذلك وقاضي خواقند من علماء خواقند هل ينفذ قضاؤه قال ينفذ قضاؤه لانه يصلح
شاهدا في هذا فيصلح قاضيا وانما يصلح شاهدا في هذا استدلالا بما ذكره هلال في وقفه اذ وقف الرجل
على فقراء جيرانه ثم شهد بعض فقراء جيرانه على الوقف فقلت شهادتهم لان الجوار ليس بلازم القاضي
لا يملك تزويج الصغار الا اذا كتب في منشوره ذلك اذ امانت القاضي قبل استيفاء الرزق من بيت
المال يسقط رزقه ذكره شمس الائمة الحلواني رح في اول باب الفتنة من ادب القاضي في فتاوى

النسفي قاضي كرخ وقاضي خيبر انه اذا التقيان قال احدهما للآخران فلانا اقر فلان بكذا لا يقضي به حتى يبعث اليه الرقعة اتباعا للسنة في كتاب القاضي الى القاضي قالوا هذا اذا لم يكن كل واحد منهما زمان الاخبار في مكان هو قاض فيه اما اذا كان كل واحد منهما في مكان هو قاض فيه ينبغي ان يقضي به لان القول اقوى من الرقعة كذا في المحيط * قاض باع مال اليتيم بنفسه او اودعه او باع امينه بامرته وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غيره فشهد قوم عنده انهم سمعوا القاضي الاول يقول بعت فلانا مال اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذا الوديعة في المتنقط ولو مات احد ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر الوارث بعد ذلك فالبيع ماض الفتاوى الخلاصة رجل له على آخر دماوى متفرقة من الدراهم والدنانير والضياع قال يجمع دماواه كلها ويحلف بمننا واحدا على ذلك كله رجل ادعى على رجل مالا فانكر المدعى عليه فاخرج المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه ان يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الخطيين مشابهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم يقضى بالقاضي على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه هذا خطي ولكن ليس على هذا المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا يصدق ويقضى عليه بالمال وخط الصراف والسمسار حجة مر فاوان لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والافرار فان شهد على نفسه بما فيه يكون اقرارا يلزمه وان كنت الخط بين يدي الشهود وقرأ عليهم كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال لهم اشهدوا على او لم يقل فان كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم اشهدوا على بما فيه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا ان علموا بما فيه وان لم يعلموا لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه العيون رجل مات وله فلام كاتبة على الف درهم وعلى الميت لانسان الف درهم فقضى المكاتب الغريم قضاء من دينه بغير امر القاضي في القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي الحانية رجل ادعى عبدا في يدي رجل فانكر المدعى عليه فاستحلف فشكل فقضى القاضي عليه بالنكول ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهدوا انه كان اشترى العبد من المدعى قبل ذلك كذا في التاتارخانية ومن قال مالي في المساكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وان اوصى بثلاث ماله فهو على ثلث كل شيء وتدخل فيه الارض العشرية عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح لا تدخل ولا تدخل

ارض الخراج بالاجماع ولو قال ما املكه صدقة في المساكين فقد قيل يتناول كل مال لانه اعم من لفظ المال والمقيد ايجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال ولا يختص في لفظ ملك فبقى على العموم والصحيح انهما سواء ثم اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الايجاب يمسك من ذلك قوته ثم اذا اصاب شيئاً تصدق بما امسك لان حاجته هذه مقدمة ولم يقدر على ريشة لا خلافاً لحوال الناس فيه وتقال المحترف يمسك قوته ليوم فصاحب الغلة لشهر وصاحب الضياع لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع اليه ما له ومن اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم ومن ابي يوسف رح انه لا يجوز في الفصل الاول ايضاً ومن اعلمه من الناس بالوكالة يجوز تصرفه لانه اثبات حق لا ازام امر ولا يكون النهي من الوكالة حتى يشهد صدقة شاهدان او واحد عدل وهذا عند ابي حنيفة رح وقاله والاول سواء وعلى هذا الخلاف اذا اخبر المولى بجناية عبده والشفيع والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اليها واذا باع القاضي او امينه عبد للغرماء واخذ المال فضاع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وان امر القاضي الوصي ببيعه للغرماء ثم استحق او مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصي ورجع الوصي على الغرماء وان ظهر للميت مال يرجع الغريم فيه بدينه قالوا ويجوز ان يقال يرجع بالمائة التي غرمها ايضاً لانه لحقه في امر الميت والوارث اذا بيع له بمنزلة الغريم والله اعلم بالصواب كذا في الهداية *

كتاب الشهادات

وهو مشتمل على ابواب * الباب الاول في تعريفها وركنها وسبب ادائها وحكمها وشرائطها واقسامها اما التعريف فهو اخبار صدق لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء كذا في فتح القدير * واما ركنها فلفظ اشهد بمعنى الخبر دون القسم كذا في التبيين * واما سبب ادائها فاما طلب المدهى منه الشهادة او خوف فوت حق المدهى اذا لم يعلم المدهى كونه شاهداً * واما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية * واما الشرائط فنومان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع

هو شرط اداء الشهادة اما الاول فممنه ان يكون ما فلا وقت التحمل فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وممنه ان يكون بصيرا فلا يصح التحمل من الاعمى وممنه ان يكون التحمل بمعاينة المشهود به بنفسه لا بغيره الا في اشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسامع من الناس هكذا في البدائع * ولا يشترط للتحمل البلوغ والحرية والا سلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيا او عبدا او كافرا او فاسقا بلغ الصبي واعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل شهادتهم كذا في البحر الرائق * اما الثاني فانواع منها ما يرجع الى الشاهد وهو العقل والبلوغ والحرية والبصر والنطق وان لا يكون محدودا في قذف عندنا وان يشهد لله تعالى ولا يجز الشاهد الى نفسه مغنما ولا يدفع من نفسه مغرما وان لا يكون خصما وان يكون سالما بالمشهود به وقت الاداء ذكره عند ابي حنيفة رح لا عندهما كذا في البدائع * والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لا جواز كذا في البحر الرائق * والشرط هو العدالة الظاهرة عند ابي حنيفة رح واما الحقيقة وهي الثابتة بالسؤال من حال الشهود بالتعديل والتزكية ليست بشرط وعند ابي يوسف ومحمد رح انها شرط كذا في البدائع * والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي * واحسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل من ابي يوسف رح ان العدل في الشهادة ان يكون مجتنباً عن الكبائر ولا يكون مصرا على الصفات ويكون صلاحه اكثر من فساد وصوابه اكثر من خطئه كذا في النهاية * واختلفوا في تفسير الكبائر واصح ما قيل فيه ما نقل من الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح انه قال ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر وكذلك ما فيه نبذ المروة والكرم فهو من جملة الكبائر وكذلك الامانة على المعاصي والفجور والحث عليها من جملة الكبائر وما عداها من الصفات كذا في المحيط * ومنها ما يرجع الى نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة القائمة على حقوق العباد من المدمى او نائمه وان تكون موافقة للدعوى والعدول في الشهادة بما يطلع عليه الرجال واتفاق الشاهدين والذكورة في الشهادة في الحدود والا سلام اذا كان المشهود عليه مسلما وعدم التقادم في الشهادة على الحدود وكلها الاحدا لقذف حتى لا تقبل الشهادة عليها اذا تقادم العهد بخلاف الاقرار لما عرف في كتاب الحدود والاصالة في الشهادة على الحدود والقصاص كذا في البدائع * وتعذر

محصول الاصل في الشهادة على الشهادة هكذا في البحر الرائق * ومنها ما يرجع الى المشهود به وهو ان يكون بمعلوم فان كان بمجهول لا تقبل لان علم القاضي بالمشهود به شرط صحة قضائه فما لم يعلم لا يمكنه القضاء به وعلى هذا يخرج ما اذا شهد رجلان عند القاضي ان فلانا وارث هذا الميت لا وارث له غيره انه لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا بمجهول لجهالة اسباب الورثة واختلاف احكامها هكذا في البدائع * اما اقسام الشهادة فمنها الشهادة على الزنا وتعتبر فيها اربعة من الرجال ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في الهداية * ومنها الشهادة في الولادة والبراءة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة مسلمة حرة عدلة والثنتان احوط هكذا في فتمم القدير * وهل تشترط لفظ الشهادة قال مشايخ بلخ ومشايخ بخارا تشترط وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط * والقدرى اعتمد على الاول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ولو شهد بذلك رجل بان قال فاجأتها فاتفق نظري اليها فالجواب ان لا يمتنع قبول شهادته اذا كان عدلا في مثل هذا الموضع هكذا في المبسوط * والصحيح انه لا يشترط العدد لان شهادة الرجل اتوى من شهادة امرأة فلما ثبت المشهود به ههنا بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل واحد اولى كذا في النهاية * ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال وشرط فيها شهادة رجلين او رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا او غير مال كالنكاح والطلاق والعناق والوكالة والرصاية ونحو ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين * وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الاحصان من هذا القسم حتى يثبت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين من هذا كذا في المحيط * الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحداداتها والامتناع من ذلك * لا بأس للانسان ان يحتزر من قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الوقعات رجل طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد على مقدفابي ذلك فان كان الطالب يجد غيره جازله الامتناع عنه والا فلا يسعه الامتناع كذا في الذخيرة * وعلى هذا امر التعديل اذا سئل من انسان فان كان هناك سواء من يعد له يسمعه ان لا يجيب والالم يسمعه ان لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلا للحق كذا في المحيط * ويلزم اداء العهدة ويأثم بكتمانها اذا طلب المدمي وانما يأثم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كانوا جماعة فادى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت

قالوا لا يأتهم وان ادعى غيره ولم تقبل شهادته يأتهم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين * وان كان هو اسرع قبولاً من آخرين ليس له الامتناع من الاداء كذا في الوجيز للكبرى * وان كان موضع الشاهد بعيداً من موضع القاضي بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا يأتهم كذا في التبيين * مثل خلف ممن له شهادة ووقعت الخصومة عند قاض غير عدل هل يسعه ان يكتنم الشهادة حتى يشهد عند قاض عدل قال له ذلك كذا في الظهيرية * والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهد بين الستر والاظهار والستر افضل الا انه يجب ان يشهد بما مال في السرقة فيقول اخذ ولا يقول سرق كذا في الهداية * ما يتحمله الشاهد على نوعين نوع يثبت حكمه بنفسه بلا اشهاد كالبيع والافرار وحكم الحاكم والغصب والقتل فاذا سمع شاهد البيع والافرار وحكم الحاكم او رأى الغصب والقتل وسعه ان يشهد وان لم يشهد عليه ويقول اشهد انه باع ولا يقول اشهد نى لئلا يكون كاذباً ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز ان يشهد على شهادته الا ان يشهده كذا في الكافي * ولو سمع من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره ان النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده ودخل وعلم الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جاس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينبغي للقاضي اذا فسر له ان يقبله كذا في التبيين * اختلف المشايخ في تحمل الشهادة على المرأة كانت متنبهة بعض مشايخنا قالوا لا يصح التحمل عليها بدون روثه وجهها وبعض مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا يصح عند التعريف وتعريف الواحد يكفي والمثنى احوط والى هذا مال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده والى القول الاول مال شيخ الاسلام الاوزجندی والشيخ الامام ظهير الدين وعرب من المعقول يدل على هذا فاننا جمعنا على انه يجوز النظر الى وجهها لتحمل الشهادة ثم قول ابي يوسف ومحمد رح اذا اخبره عدلان انها فلانة فذلك يكفي وعلى قول ابي حنيفة رح لا تحل له الشهادة على النسب ما لم يسمع من جماعة لا يتصور ثبوتهم على الكذب كذا في الظهيرية * والفقيه ابو بكر الاسكاف كان يفتي بقولهما في هذه المسئلة وهو اختيار نجم الدين النسفي وعليه الفتوى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان يشهدا على شهادتهما هؤلاء الشهود كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدوا عند القاضي على شهادتهما بالاسم

والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصلالة فيجوز ذلك .
 بخلاف كذا في المحيط * وكان الفقيه
 ابو الليث يقول اذا اقرت المرأة من وراء الحجاب وشهد صنده اثنان انها فلانة لا يجوز لمن سمع
 اقرارها ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها يعنى حال ما اقرت فحينئذ يجوز له ان يشهد
 على اقرارها شرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها كذا في الذخيرة * لو كشفت امرأة وجهها وراة الت
 اذا فلانة بنت فلان لا يحتاجون الى شهود المعرفة فان ماتت يحتاجون الى شاهدين يشهدان انها
 كانت فلانة بنت فلان واذا لم تسفر وجهها وشهد شاهدان انها فلانة بنت فلان لم يحل لهما ان يشهدا
 بذلك يعنى على اقرار فلانة اما يجوز ان يشهدا ان امرأة اقرت بكذا وشهد صندها شاهدان انها فلانة بنت
 فلان هكذا في المتن * اذا شهدا على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضى للشهود هل
 تعرفون المدعى عليهما فلا لانا القاضى لا يقبل شهادتهما ولا تحملنا الشهادة الى امرأة نسبها واسمها
 كذا ولكن لا ندري ان هذه المرأة هل هي بعينها ام لا صحت شهادتهما على المسماة وكانت على
 المدعى اقامة البينة ان هذه هي التى سموها وبينوا نسبها كذا في المحيط * وبصح تعريف من لا يصلح
 شاهد لها سواء كان الاشهاد لها او عليها ومن المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها لا يصح التعريف ممن
 لا يصلح شهادتها واختار نجم الدين النسفى القول الاول كذا في الفصول العمادية * وسئل من ابن
 احمد عن امرأة اقرت عند رجلين انها اعتقت هذه الجارية ولم يريا وجه المعتقة هل لهما ان يشهدا
 بذلك قال لا مالم يرفعا فان لم ينفرا فها مندا اعتقتها وسعها ان يشهدا عليها بالاصفاق كذا في التارخانية
 فافلا من البتيمة * اذا كان لرجل على رجل حق فيقر في السر ويحشد في العلانية ومجز صاحب
 الحق من الوصول الى حقه فاحتمل ذلك واخفى قوما من العدول في بيته ثم استحضروه وطلبه
 الحق واقر ذاك سرا وخرج فسمع الشهود حل لهم ان يشهدوا عند علمائنا لان العلم قد حصل
 وقيل لا يحل لان فيه تدليسا وفردا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه وان كانوا لا يرون
 وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهم ان يشهدوا وان شهدوا وفسر والمقضى لم يقبل شهادتهم
 الا اذا احاطوا به علما كذا في محيط السرخسى * واذا ما بين الملك دون المالك بان عاين ملكا
 بحدوده ينسب الى فلان بن فلان ولم يعاينه بوجهه ولا عرفه بنسبه فعلى الاصح ان يشهد وتقبل
 كذا في خزائن المفتين * وان لم يعاين الملك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان
 في قرية كذا ضيعة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الضيعة ولا يده عليها لا يحل له ان يشهد له بالملك

كتاب الشهادات
 في تعريف المدعى
 (٥)

وان عاين المالك دون الملك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا ضيعة وهو لا يعرف تلك الضيعة بعينها لا يسهه ان يشهد كذا في الكافي * وان ما بين الشاهد المالك والمالك بان عرف المالك بوجهه واسمه ونسبه وعرف الملك بحدوده وحقوقه ورآه في يده يتصرف تصرف الملاك ويدعى انه له ويقع في قلبه انه له حل ان يشهد له بالملك هكذا في المحيط * ذكر في المنتقى اذا رأيت في يد رجل منا ما اودار او وقع في قلبك انه له ثم رأيت بعد ذلك في يد غيره وسعك ان تشهد انه الاول واذا اردت ان تشهد انه الاول فشهد عندك شاهدا مدل انه للمدعى في يده اليوم كان هو اودعه الاول بحضورتهما لم يسعك ان تشهد انه الاول بخلاف ما اذا شهد به مدل واحد الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق ولم يذكر في الجامع الصغير وقوع في قلبه انه له ولم يذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر في المنتقى وكذلك كل امر ظاهر يجوز فيه الشهادة بالسمع كالموت والنكاح والنسب اذا وقع في قلبك انه حق ما سمعت من الخبر فشهد عندك مدلان بخلاف ما لو وقع في قلبك لم يسعك ان تشهد بما وقع في قلبك الا ان تستيقن انهما كانا بان وان شهد به عندك مدل واحد وسعك ان تشهد بما وقع في قلبك من الامر الاول الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد صادق فيما يشهد هكذا في فتاوى قاضيهان * وينبغي ان لا يبين بما استفاد العلم به من معاينة اليد حتى لو بين ذلك ترد كذا في الكافي * والقاضي الامام يقول اذا رأى شيئا في يد رجل يتصرف فيه والناس يقولون انه ملكه الا انه وقع في قلب الراى انه ملك غيره لملكه وانه يتصرف بامر ذاك الغير لا يحل له ان يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشائخنا كذا في المحيط * واذا عاين العبد والامة في يد انسان يخدمه فانه كان يعرف انهما رقيقان جازله ان يشهد انهما ملكه سواء كانا صغيرين او كبيرين وان لم يعرف رقيتهما فان كانا صغيرين لا يعبران من انفسهما فكذلك وان كانا كبيرين يعبران من انفسهما سواء كانا صبيين ما قلين او بالغين لا تحل له الشهادة هكذا في فتح القدير * وفي الوقعات اذا علم الشاهد ان الدار للمدعى فشهد عندهما شاهدان مدلان ان المدعى باع الدار من الذي في يده قال محمد ربح يشهدان بما علما ولا يلتفتان الى شاهدي البيع كذا في المحيط * ذكر الناطقي ما بينا نكاحا او بيعا او قتلا فلما اراد ان يشهد اشهد عندهما مدلان بانه طلقها لثنا او كان البائع امتق العبد قبل بيعه او الولي مفاغنه بعد القتل لا يحل لهما

لهما ان يشهدا بالنكاح وضيعة وان كان واحدا عدلا لا يسهه ترك الشهادة كذا في الوجيز للكردي *
 اذا اقر الرجل بمال بين يدي رجل لرجل آخر ثم انكروا وطلب المقر له شهادته واخبر شاهدان
 عدلان بان ذلك الذي اقر به المقر قد صار له بيع او هبة قال يشهد الشاهد بما كان يعلم من ذلك
 كذا في الذخيرة * رجل اقر بين يدي قوم اقرارا صحيحا ان لفلان عليه الف درهم ثم جاء عدلان
 او ثلثة الى هؤلاء الشهود وقالوا لا تشهدوا لفلان على فلان بالدين فانه قضى جميع ما كان عليه
 من الدين كان لهم الخيار ان شاءوا امتنعوا عن الشهادة وان شاؤوا شهدوا بذلك وذكروا القصة
 للقاضي كيلا يقضى بالباطل هكذا روى عن محمد بن الفضل بن الفاضل رحمه الله ان كان عليه
 ذلك ولا يشهدوا انه عليه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان كان عليه
 الشاهدان ان صاحب المال قد استوفى دينه او انه ابرأ المطلوب من دينه لا يسهما ان يمتنعوا عن
 الشهادة على الاقرار بالدين الا ان يكونا سمعا اقرارا الطالب بالبراءة او بالاستيفاء وهكذا روى
 عن ابي يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضيخان * وبعض مشايخ زماننا اختاروا في هذه المسائل
 كلها انه ان شهد عند الشاهد عدلان ووقع في قلبه انهما صادقان ليس له ان يشهد بما علم من اصل
 الحق وان شهد عنده شاهد واحد او شاهدان الا انه لم يقع في قلبه صدقهما فله ان يشهد بما علم من
 اصل الحق كذا في الذخيرة * اذا اقر الزوج عند الشاهد بالطلاق او اقر المولى بالامتناع ثم دعا
 الى الشهادة على النكاح وعلى البيع فانه يمتنع عن الشهادة ولا يحل له ان يشهد كذا في فتاوى
 قاضيخان * سئل عن ابن مقاتل من اثنين يحاسبان بين يدي جماعة وقال لهم لا تشهدوا علينا بما
 تسمعون منا ثم اقر احدهما للآخر فان للشاهدان يشهد بما سمع من اقراره وهو قول ابن سيرين
 قال الفقيه ابو الليث وهكذا روى عن ابي حنيفة رحمه الله وبه نأخذ كذا في المحيط * اذا تزوج الرجل
 امرأة بشهادة شاهدين على مهر مسمى ومضى على ذلك منون وولدت اولادا ومضى منون
 ثم ماتت الزوجة ثم انها استشهدت بالشهود ان يشهدوا على ذلك المسمى وهم يتذكرون يسعهم
 ان يشهدوا عليه وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * من ما بين دابة تتبع دابة ترضع منها حل له ان يشهد
 بالدابة المر ترضع لصاحب الدابة الاخرى وبالنتاج كذا في المحيط * والشهادة بالنتاج بان يشهد بان
 هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كذا في التاتارخانية ناقلا من الينابيع *
 امرأة اقرت على نفسها بمال لا بيها ولا خيرا تريد به الاضرار لبقية الورثة والشهود يعلمون

بذلك قالوا وسعهم ان يتحملوا الشهادة ويشهدوا بذلك ويكره لها ان تفعل ذلك كذا في فتاوى قاضي
 قاضيجان * اذا كان المقر له سلطانيا فقال المقر اقررت خوفا منه ان وقف الشاهد على خوف
 لا يشهد فان لم يقف شهده واخبر القاضى انه كان في يدهون من اموال السلطان كذا في الوجيز
 للكردري * مثل ابوالقاسم من رجل اخذ مولى التماسين مقاطعة من السلطان كل شهر
 بدراهم معلومة وكتب بذلك صكاهل يجوز ذلك وهل يحل للشهود ان يشهدوا بذلك قال
 قدضل المقاطع والمقاطع من سبيل الرشاد واما الشهود فلو شهدوا على ذلك حل بهم اللعنة قيل
 فلوان الشهود شهدوا على اقراره بالدراهم ولكن مرفوا السبب هل يجوز لهم الشهادة قال ان
 شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز ان يشهدوا بمثل ذلك كذا في النوازل *
 وكذا في كل اقرار سببه حرام وباطل كذا في المحيط * ولو سمع قاضيا يقول لرجل قضيت عليك
 لهذا الرجل بكذا او شهدا على قضائه وبيننا للقاضى وقال سمعنا قاضى كذا حال قضيت على هذا
 الرجل بكذا ولكن لم يشهدنا على قضائه لا يوجب ذلك خلافا في شهادتهما وان بينا انهما سمعا
 منه في غير البلد الذى هو فيه قاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي لهما ان يشهدا هكذا في الدخيرة *
 مثل على ابن احمد وابوحامد عن القاضى اذا شهد شهودا انى قد حكمت لفلان على فلان
 بمكذا ولم يحضروا مجلسه حين حكم فلو شهدوا عند قاض آخر هل تقبل شهادتهم فقال على
 ابن احمد هذه شهادة باطلة فلا عبرة بها قال ابو حامد الجواب كذا لك والحضور شرط القضاء قال
 وانه شرط الاشهاد كذا في التآثر خانية نا فلا من اليتيمة * رأى خطه ولم يتذكر الحادثه او تذكر
 كناية الشهادة ولم يتذكر المال لايسعه ان يشهد وعند محمد رح يسعه ان يشهد قال الحلواني
 يفتى بقول محمد رح هكذا في الوجيز للكردري * وفي النوازل اذا عرف خطه والخط في حرره
 ونسى الشهادة عند ابى يوسف ومحمد رح يسعه ان يشهد قال الفقيه ابوالليث رح وبه نأخذ كذا
 في الخلاصة * وان كان الخط في يد المدعى لا يحل له ان يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاضيجان *
 قال المتأخرون من اصحابنا اذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز ان يشهد وان لم يتذكر
 الحادثه سواء كان الصك في يد الخصم او خيرة وعليه الفتوى كذا في الاختيار شرح المختار * ثم ان
 الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المفتى به وشهدو قلنا بقوله فللقاضى ان يسأله هل تشهد
 من علم او من الخط ان قال من علم قبله وان قال من الخط لا كذا في البحر الرائق * الشاهد اذا كان

يعرف خطه ويحفظ اقراره ويعرف المقر له الا انه لا يعرف الوقت والمكان حل له ان يشهد كذا في الروايات الحسامية * رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماؤنا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وهو الصحيح وانما يحل لهم ان يشهدوا باحد معان ثلثة اما بان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره وقرأه عليه بين ايدي الشهود فيقول هو لهم اشهدوا بما فيه او يكتب هو بين ايدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقول هو اشهدوا على بما فيه وان كتب بين ايدي الشهود صكا وصرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يسعهم ان يشهدوا عليه قال الامام ابو علي النسفي هذا اذا لم يكن الكتاب منكوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين ايدي الشهود والشاهد يعلم بما في الكتاب وصحة ان يشهد وان لم يقل له الكاتب اشهد على بما فيه وانه حسن كذا في فتاوى قاضيخان * والكتابة على وجوه منها ما هو المستبين المرسوم وهو ان يكتبها على صحيفة وصدرها و منون على وجه يكتب الى الغائب فان قال لم انوبه الطلاق او لم ارد به الاقرار بين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء حتى يجوز للشاهد ان يشهد عليه وعلى ما فيه سواء قال للشاهد اشهد على ذلك او لم يقل كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى رجل كتب كتاب رسالة الى رجل فكتب من فلان بن فلان الى فلان بن فلان سلام عليك اما بعد فانك كتبت الى بنقاضي الالف التي كانت لك على وقد كنت قبضت منها خمسمائة وبقي لك على منها خمسمائة انه جاز ان يشهد بذلك ما به وان لم يشهد على نفسه بذلك كذا في المحيط * واما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو ان كتب على الارض او صحيفة او خرقة او لوح او كتبه بغير مداد في صحيفة الا انه يستبين وقال لهم اشهدوا وسعهم ان يشهدوا والا فلا ولوراة قوم كتب ذكر حق على نفسه لرجل ولم يشهد هم به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان يشهد به لانه يحتمل ان يكون للتجربة بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف خط السمسار والصراف فانه حجة فان جحد الكتاب فقامت عليه بينة انه كتبه او صلاه جاز كمالوا دعي اقراره وجحد وكذا سائر التصرفات على هذا بخلاف الجحد ود والقصاص المرسوم وغير المرسوم فيه سواء ولو اقر بخرقة في كتاب مرسوم يضمن المال ولا يقطع واما غير المستبين نحو ان كتب على الماء او على الهواء ثم قال اشهد واعلى بذلك لا يسعهم ان يشهدوا عليه وان علموا ما اذا يكتب لان الكتاب الذي لا يستبين كالللام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذمي فيه

سواء هكذا في خزانة المفتين * ولو كتب رسالة عند امينين لا يقرءان ولا يكتبان وامسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي * اشترى وادعى على البائع ان به عيب فلم يثبت فباده من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فانكر فالذين سمعوا حل لهم ان يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة * صب زيتا وسمنا او خلا غيرهما بمعاينة الشهود وقال مات فيها فأرة كان القول قوله مع يمينه في انكاره امتهلاك الطاهر ولا يسمع للشهود ان يشهدوا عليه انه صب غير نجس ولوان رجلا عمدا الى طوابق لحم فاستهلكه بمعاينة الشهود ثم قال كانت ميتة لا يقبل قوله في ذلك ويسع للشهود ان يشهدوا على انها كانت زكية كذا في فتاوى قاضيخان * الشهادة بالشهرة والتسامع تقبل في اربعة اشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاء كذا في محيط السرخسي * فاذا سمع الرجل من الناس انه فلان بن فلان او رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان او رأى رجلا قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة او سمع الناس يقولون ان فلانة ماتت او أنهم صنعوا به ما يصنع بالموتى وسعه ان يشهدوا ان لم يعاين الولادة على فراشه او عقد النكاح او تقليد الامام اياه قضاء هذه البلدة او الموت كذا في الذخيرة * وكذا اذا رأى رجلا وامرأة يسكنان بيتا وينبسط كل واحد الى الآخر انبساط الزوج وسعه ان يشهد انها زوجته كذا في الهداية * اما الوقف فالصحيح انه نقبل الشهادة بالتسامع على اصله دون شرائطه كذا في الكافي * وكل ما يتعلق به صحة الوقف فهو من اصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من شرائطه كذا في البحر الرائق * قال الامام ظهير الدين المرغيناني لا بد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بان يشهدوا انه وقف على المسجد والمقبرة حتى لو لم يذكر وان لك في شهادتهم لا تقبل كذا في الجوهرة النيرة * اما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز كذا في شرح ادب القاضي للخصاف للمصدر الشهيد وهكذا في الهداية والكنز والكافي * لأن هذا امر يشتهر ويتعلق به احكام مشهورة من النسب والمهر والعدة وثبوت الاحصان كذا في النهاية * واما الشهادة على المهر بالشهرة والتسامع فقد ذكر في نكاح المنتقى انه تجوز كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * والشهادة على العتق بالشهرة والتسامع لا تحل عندنا كذا في المحيط * اما الولاء فالشهادة بالتسامع فيه غير مقبولة

عند أبي حنيفة ومحمد رحم وهو قول أبي يوسف رحم اولاً ثم رجع وقال تقبل والصحيح جواب
ظاهر الرواية كذا في البدائع * وينبغي ان يطلق اداء الشهادة ولا يفسر حتى لو فسر للقاضي انه
يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كذا في الكافي * لو شهد عند القاضي وقالنا شهد ان فلان مات
اخبرنا بذلك من نثق به جازت شهادتهما هو الاصح كذا في الخلاصة * وهكذا في النهاية نقلنا
من العدة * اذا شهد الشهود بما يجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعاين ذلك لكنه اشتهر عندنا
جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقف
بالتسامع وان صدق حابه لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتبين
القاضي ان الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعيان فاذا افرق بين السكوت والانصاح اشار ظهير الدين
المرغيناني الى هذا المعنى كذا في الفصول العمانية * في الفتاوى الصغرى الشهادة با شهرة
في النسب وغيره بطريقتين الحقيقية والحكمية الحقيقية ان تشتهر وتسمع من قوم كثير لا ينصور
تواطؤهم على الكذب ولا تشترط في هذه العداية ولا لفظ الشهادة بل يشترط التواتر والحكمية
ان يشهد عنده رجلان او رجل وامرأتان مدول بلغظ الشهادة كذا في الخلاصة * هذا اذا شهد عنده
من غير استشهاد هذا الرجل فانه ذكر محمد رحم في كتاب الشهادات انه اذا لى رجلين مدلين
شهدا عنده على نسبة ومرفا حاله وسعه ان يشهد ولو اقام هذا الرجل عنده شاهدين شهدا على
نسبه لم يسمع ان يشهد ولو ان رجلا نزل بين ظهرا نى قوم وهم لا يعرفونه وقال انا فلان بن فلان
قال محمد رحم لا يسمعهم ان يشهدوا على نسبة حتى يلقوا من اهل بلده رجلين مدلين فيشهد ان
عندهم على نسبة قال الجصاص في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح كذا في شرح ادب القاضي
للصدر الشهيد * قيل في الموت يكتفى باخبار واحد او واحدة وهو المختار ولا يشترط لفظ الشهادة
بالاتفاق كذا في فتح القدير * من شهدانه حضرد فن فلان او صلى على جنازته فهو معاينة حتى
لو فسر للقاضي قبله كذا في المضمرات * لو جاء خبر موت انسان فصنعوا ما يصنع عند الموت
لم يسمعك ان تخبر بموته حتى يخبرك ثقة انه عاين موته كذا في محيط المرخسي * قال مشائخنا
اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ما اذا يصنع قالوا يخبر بذلك
عدلا مثله فاذ اسمع منه حل له ان يشهد على موته فشهد هو مع ذلك الشاهد حتى يقضى القاضي
بشهادتهما كذا في النهاية * الباب الثالث في صفة اداء الشهادة والاستماع الى الشهود * يحتاج

في الشهادة على الحاضر الى الاشارة الى المدعى عليه والمدعى والشهود به اذا كان المشهود به
نقليا في الشهادة على الميت او الغائب وقد حضر الوصي او الوكيل يحتاج الى تسميه الشهود
اسم الميت واسم الغائب واسم ابيهما واسم جد هما شرط الخصاف ذكر الجدل للتعريف وهكذا
ذكر في الشروط ومن مشائخنا من قال هذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول
ابي يوسف رحم الله عليهما فذكر الاب يكفي كذا في الذخيرة * والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه
كذا في البحر الرائق * فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد بنفذ لانه وقع في فصل مجتهد فيه
كذا في الفصول العمادية * وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كابى حنيفة رحم الله عليهما ولا
حاجة الى ذكر الاب والجد كذا في البحر الرائق * والصناعة لا تقوم مقام ذكر الجد على قول
من شرط ذكر الجد الا اذا كانت صنعة يعرف بها لهالة كذا في الذخيرة * وان ذكر اسمه واسم
ابيه وقبيلته وحرفته ولم يكن في محله رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان مثله آخر
لا يكفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا ذكر في ادب القاضي والحاصل ان الاعتبار
انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك هكذا في الفصول العمادية * ان شهد الشهود على
اقرار رجل بشراء محدود او ببيعة او ما شبه ذلك لا بد وان يذكر في الشهادة انه اقر على نفسه
او يقولوا اقر بشرائه بنفسه او ببيعة بنفسه كذا في الذخيرة * وفي فتاوى الفقيه ابي الليث اذا
ادعى على آخر انه استهلك دواب له عدد معلوما واقام البينة على ذلك ينبغي ان يبين
الشهود الذكر والانثى وان لم يبينوا ذلك قال الفقيه ابو بكر اخاف ان تبطل الشهادة ولا يقضى
للمدعى بشيء من دوايه وان بينوا الذكور والاناث جازت شهادتهم ولا يحتاج الى ذكر اللون
وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس او حمار
ونحوه ولا يكفي بذكر اسم الدابة ومن المشائخ من ابي ذكر الذكورة والانوثة والاول اصح
هكذا في المحيط * ولو سأل القاضي الشهود من لون الدابة وذكر وانهم شهدوا عند الدعوى وذكروا
الصفة على خلافه تقبل والتناقض في ما لا يحتاج اليه لا يضر كذا في الخلاصة * شهد ان هذه
المرأة وهي فلانة حرام على هذا المدعى عليه بثلاث تطبيقات فوجب عليه الكف عنها قال فيه
خلل لا بد من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهو ان يقول في الشهادة انه طلقها
ثلاثا وكذا لا يكفي الشاهد بقوله وقد كان حلف بطلانها وحنث فيها حتى يفسر لفظ اليمين والحنث

كذا في التا تاريخانية نقلا من الحاوي * الشهادة على الافلاس ان يشهدا ويقولالا نعلم له ما سوى ثياب ليله ونهاره كذا في السراجية * رجل جاء الى رجل فساومه ثوبا ودفع الى البائع دراهم واخذ الثوب وانتزعا من غير ان يعقدا بيعا بلسانها جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة الى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين ان يشهدا انه دفع اليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع الا اذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود ان الاخذ والاعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت الخصومة اليه يعتقد جواز البيع بالتعاطي كذا في فتاوى قاضيخان * واذا وقع البيع بالتعاطي بين رجلين ووقعت الحاجة الى الشهادة فالشهود كيف يشهدون قيل يشهدون على الاخذ والاعطاء ولا يشهدون على البيع وقيل لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط * ولو قالوا في شهادتهم (ابن مدمي ملك ابن مدمي است) ولم يقولوا (ردست ابن مدمي عليه بناحق است) اختلف المشايخ فيه والصحيح انه ان طلب المدمي من القاضي القضاء بالملك فانه يقبل هذه البينة وان طلب التسليم لا يقضى بها ما لم يقولوا (ردست ابن مدمي عليه بناحق است) كذا في الفصول العمادية * وهو الاشبه والا قرب الى الصواب وهذا القائل يقول لو سأل القاضي عن الشهود اهو في يدهذا المدمي عليه بغير حق فقال الشاهد لا ادري يقبل هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة * واذا شهد الشهود ان هذا العين ملك هذا المدمي وفي يدهذا المدمي عليه بغير حق ولم يقولوا فوجب عليه قصر يده عنه وتسليمه الى هذا المدمي حكى من شيخ الاسلام ابي الحسن على السغدري ان فيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا بدوان يقولوا ذلك يعنى للقضاء بالتسليم ومنهم من قال لا حاجة الى ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويجبر المدمي عليه على التسليم اذا طلب المدمي ذلك وعليه ادر كنا كثيرا من مشايخنا قال شيخ الاسلام هذا وانا افني ان في الشهادة قصورا كذا في المحيط * وفي فتاوى النسفي ينبغي للشاهدين يقول في شهادته (ابن مبن ملك ابن مدمي است وحق وي است) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق وي ني بنفي) وكان الشيخ الامام فخر الاسلام على البزدوي يقول اذا قال المدمي (فلان جيز ملك من است وحق من) لا يكتفى به وينبغي ان يقول (وحق من است) ويقول في قوله (وبدست فلان بناحق بدست فلان بناحق است) وكذلك في نظائره حتى لا يلحق به كلمة النفي قال الاحتياط في هذا الاحتياط في موضع يطالب بالتسليم كذا في الذخيرة * مثل شمس الاسلام الاوزجندي عن الشهود اذا قالوا بالفارسية

(ما كواهي دهم كتابين عيين مدمي بملك اين مدمي است) هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي ان لا تقبل لان قوله (ما كواهي دهم) في العرف للاستقبال وللحال (ما كواهي مدمي) كذا في المحيط * وفي فتاوى النسفي مثل من شهد كل في لفظ شهادة كل واحد منهم (ما كواهي مدمي) كه فلان جيز آن فلان است) هل يكون هذا بمنزلة قوله (ملك فلان است) قال نعم وكان الامام ظهير الدين المروغيناني يقول ينبغي للقاضي ان يستفسرهم انهم ارادوا الملك او غيره فان فسروا اخذ بتفسيرهم وان لم يفسروا او ابوا او ماتوا فالقاضي يقضي بشهادتهم بالملك كذا في الذخيرة * وفي فتاوى شمس الاسلام الاوزجندی اذا شهد الشهود ان هذا العيين حق هذا المدعى ولم يقولوا ملكه قبلت الشهادة وقيل لا تقبل وتيل ينبغي للقاضي ان يستفسر الشهود من الحق ارادوا به الملك او ما هو حقيقة الحق وبني الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى ان هذه الدار حقى ولم يقل ملكى هل تصح منه هذه الدوى كذا في المحيط * فان شهد شاهد وفسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال اشهد بمثل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته قال الشيخ الامام شمس الائمة ابو محمد عبد العزيز بن احمد الحلواني هذا احتياط من صاحب الكتاب انه لا يقبل من الشهود الاجمال وهذا دابة في هذا الباب اما عندنا فاذا شهد الاول وفسر وقال الثانى اشهد بما شهد به هذا فانه يكفى ثم قال رح المختاران يجعل الجواب على التفصيل ان كان الشاهد فصيحاً يمكنه بيان شهادة الشاهد على وجهها لا يقبل منه الاجمال كما قال صاحب الكتاب وان كان احميا غير فصيح يقبل منه الاجمال اذا كان بحال لولا حشمة مجلس القضاء يمكنه ان يعبر الشهادة بلسانه اما اذا كان بحال لا يمكنه ان يعبر بلسانه فانه لا يقبل ايضا وقال الشيخ الامام ابوبكر محمد بن ابى سهل السرخسى رح المختاران يحول الجواب على التفصيل ان احس القاضي بخيانة من الشهود بشهادة الزور كلف كل شاهد ان يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب وان لم يحس بشئ من الخيانة لا يكلف ويحكم في ذلك رايه كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد * وقال شمس الاسلام الاوزجندی انما يقبل الاجمال من الشاهد الآخر اذا قال في شهادته لهذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى كذا في الخلاصة * ثم قال رح هذه الاقاويل فيما اذا قال الثانى انى اشهد بما شهد به الاول او قال اشهد بمثل ما شهد به الاول اما اذا قال اشهد

على شهادة الاول لا تقبل بالاجماع لان هذه شهادة على الشهادة وليست بشهادة على الحق وكذلك اذا قال اشهد على مثل شهادة الاول وكذلك اذا قال اشهد على مثل ما شهد به الاول لان المثل قد يكون صلة وما قد يكون بمعنى من فيصير مكانه قال اشهد على من شهد به الاول كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد * اذا كتب شهادة الشاهد في بياض وقرئ عليه ذلك فقال اشهد ان لهذا المدعى جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه ا وقال هذا المدعى به الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يد هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى هذا المدعى فهذه شهادة صحيحة وحكى عن الشيخ الامام السرخسي في رجل ادعى دارا من نسخة ارضك قراها فقال الشهود وهم اميون (ما هم جنين كواهي مبدعهم) لهذا المدعى على هذا المدعى عليه ان شهادتهم صحيحة كذا في المحيط * في النوازل اذا شهد احد الشاهدين بنسخة قراها بلسانه ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الآخر يقرأ معه مقارنا بقراءة فلهذا ليس بصحيح كذا في الذخيرة * سئل على ابن احمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعى حين ينظر في الصك واذا لم ينظر لا يقدر على وجهها هل تقبل قال اذا كان ينظر وينقله ويحفظه من النظر فلا تقبل واذا كان يستعين به نوع استعانة كفاري القرآن من المصحف تقبل كذا في التاتارخانية نقلا عن البيهقي * ادعى على آخر عشرة دراهم وشهد الشهود ان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه مبلغ عشرة دراهم قيل تقبل وهو الاصح كذا في المحيط * اذا ادعى بالفارسية (دوازده درم) وشهد الشهود ان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه (ده دوازده درم) لا تقبل لمكان الجهالة وكذلك اذا ادعى (ده دوازده درم) لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في الدعوى على هذا الوجه بان قال (اين عين ملك من است ازده دوازده سال) فانه لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر الشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * لو ادعى على آخر قبض شيء فشهدوا بهذه العبارة (اين مدعى عليه جنين گفت كه اين مدعى اين مدعى به را بر من فرستاد) لا تقبل كذا في الخلاصة * ثلثة شهدوا في حادثة ثم قال احدهم قبل القضاء استغفر الله قد بذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك وام يعلم ايهم قال ذلك فسأهم القاضي بعد ذلك فقالوا كلنا على شاهدتنا فالوا لا يقضى القاضي بشهادتهم ويقيمهم من عنده حتى ينظر في ذلك فان جاء المدعى باثنين منهم في اليوم الثاني بشهادان بذلك جازت شهادتهم كذا

في فتاوى قاضيخان * اذا شهد في حادثة قبل الدعوى ثم اعادها بعد الدعوى قبلت شهادته
 كذا في المحيط * ومن شهد ولم يبرح ثم قال اوهمت بعض شهادتي يعني تركت ما يجب على
 ذكره او اتيت بما لا يجوز لي ان كان غير عدل ترد شهادته مطلقا قاله في المجلس او بعده في موضع
 الشبهة او غيره وان كان عدلا قبلت شهادته في غير موضع الشبهة مثل ان يدع لفظة الشهادة او
 ان يترك ذكر اسم المدعى او المدعى عليه او الاشارة الى احدهما سواء كان في مجلس القضاء
 او في غيره اما في موضع شبهة التلبيس كما اذا شهد بالف ثم قال فلطت بل هي خمسمائة او بالعكس
 تقبل اذا قال في المجلس ويقضى بجميع ما شهد اولا عند بعض المشائخ وبما نفى او زاد عند
 آخرين واليه مال شمس الائمة السرخسي واما بعد ما قام من المجلس فلم تقبل وعلى هذا
 اذا وقع الغلط في بعض الحدود فذكر الشرقي مكان الغربي او في بعض النسب بان ذكر محمد بن
 احمد بن عمر بدل محمد بن علي بن عمر مثلا فان تداركه قبل البراج من المجلس قبلت والا فلا
 ومن ابى حنيفة وابى يوسف رج انه يقبل قوله في غير المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكرناه كذا
 في العناية والكافي والبحر الرائق * من ابن ممامة من ابى يوسف رج اذا شهد شاهدان على رجل بمال
 فقبل ان يقضى القاضي بشهادتهما شهد عليهما رجلا ن بانهما رجعا من شهادتهما ان كان الذي
 اخبر من رجوعهما ممن يعرفه القاضي ويعدله وقف في امرهما ولم ينفذ شهادتهما كذا في المحيط *
 رجل ادعى دارا واقام البينة فابطل القاضي بينته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهدانها لا خرف شهادته
 باطلة وكذا لو قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها ثم شهد انها لفلان آخر لا يقبل كذا في الخلاصة *
 واذا قال المدعى للقاضي لا بينة لي وحلف القاضي المدعى عليه بطلب المدعى ثم جاء المدعى
 ببينة روى الحسن بن زياد انه تقبل بينته ومن محمد رج انه لا تقبل وعلى هذا اذا قال المدعى
 كل بينة آتي بها فهم شهود زور ثم اتى ببينة وعلى هذا اذا قال ليس لي عند فلان شهادة فيما
 ادعى على هذا فلما حلته القاضي جاء بفلان يشهد وعلى هذا الخلاف اذا قال ما لي عند فلان
 وفلان شهادة على هذا ثم ادعى بعد ذلك شهادتهما كذا في المحيط * لو قال كل بينة اقيمها فهي باطلة
 فان اقام بينة لا تسمع في قولهم جميعا قال الحلواني اختلفت الروايات من ابى حنيفة رج في هذا واشهر
 قوله مثل قول الحسن وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يقول قضاؤنا اليوم على ما قال محمد
 رج بانه لا تقبل وقال القاضي الامام فخر الدين الغفوي على انه تقبل كذا في الغيائية * رجلا ن قال لا

لا شهادة لفلان عندنا ثم شهد انه ذكر في المنتقى انه يجوز شهادتهما من محمد رح في النوادر اذا قال لا شهادة لفلان عندى في امر او قال لا علم لى بهذائم شهد بعد ذلك جازت شهادته وكذا لو ان رجلين نالا كل شهادة نشهد بها لفلان على فلان فهو زور ثم جاء او شهد او قال لم نتذكر حيث قلنا ثم تذكرنا جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له دعوى في عبد في يدي رجل وله على ذلك شهود فقال واحد من الشهود عند القاضي لعبد من عبدا المدعى عليه هذا العبد ليس هو العبد الذي لفلان فيه الدعوى ثم ان المدعى ادعى ذلك العبد بعينه لنفسه وشهد بذلك الشاهد الذي قال تلك المقالة بين يدي القاضي فقد قيل يجب ان لا يقبل شهادته وقيل يجب ان يقبل كذا في المحيط * رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعني هذا العبد بالف درهم ونقدتك الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقبض الثمن فشهد المدعى شاهدان على اقرار البائع بالبائع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لنا صدي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف رد الثمن وان نكل البائع من البمين لزمه البيع بنكوله وان شهد الشاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شيء يعرف من عمل او صناعة او حلية او عيب فوافق ذلك هذا العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا انى استحسنا ان نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذا الامة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى شهد شاهدان ان لهذاني هذه الدار الف ذراع فاذا الدار خمسمائة ذراع او شهدا ان له في هذا القراح عشرة اجربة فاذا القراح خمسة اجربة فالشهادة باطله ولو كان اقرب ذلك اخذ المقر له كلها ولو شهدا ان داره في دار هذا هذه ولم يحدد من اى موضع الى اى موضع فالشهادة باطله كذا في المحيط * ولو شهدوا انها امرأتهم وحلاله ولم يذكر العقد المختار انه يجوز كذا في خزائن المفتين * ان ادعى انه رهن عنده هذا ثوبا او غصبه منه فشهد الشهود بذلك فقالوا باننا نعرف الثوب قبلت شهادتهم وبيان الثوب الى الغاصب والمرتهن كذا في المضمرات اذا شهد على رجل انه اقران اسمه عارية في هذا الدين والمال لفلان وفلان يدعيه فذلك جائز كذا في الملنقط * الباب الرابع فيمن تقبل بشهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول * الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته لعدم اهليته لها * لا تجوز شهادة الاخر من عند علمائنا رح كذا في الذخيرة * ولا تقبل شهادة الا عمى مطلقا سواء عمى قبل التحمل او بعده فيما تجوز الشهادة فيه بالتسامع

اولا تجوز وقال ابو يوسف رح تجوز فيما طريقه السماع وما لا يكفي فيه السماع اذا كان بصيرا وقت التحمل اعمى عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه كذا في فتح القدير * هذا اذا كان المدمى شيئا لا يحتاج الى الاشارة اليه وقت الاداء اما اذا كان شيئا يحتاج الى الاشارة لا تقبل شهادته اجماما هكذا في البدائع * ولو عمى بعد الاداء قبل القضاء يمتنع القضاء عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي * الا عمى اذا شهد وردت شهادته ثم صار بصيرا فشهد في تلك الحالة تقبل كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتوه بمنزلة المجنون اذا كان الرجل يجن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حال افاقته تقبل شهادته وقدره شمس الائمة الحوائى يومين وقال اذا كان جنونه يومين او اقل من ذلك ثم يفيق هكذا فشهد في حال افاقته تقبل شهادته كذا في المحيط * ولا تقبل شهادة النساء وحدهن الاشهادة القابلة على الولادة في حق النسب دون الميراث هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاصق وشهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليها كذا في الذخيرة * وكذلك اهل السجن اذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السجن لا تقبل اما شهادة النساء بانفرادهن على استهلال الصبي وهو صياح الولد بعد الانفصال من الام او على تحرك عضو من اعضائه بعد الانفصال من الام مقبولة في حق الصلوة عليه بالاجماع واما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح لا تقبل واشترط شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادة امرأة واحدة اذا كانت عدلة كذا في المحيط * وهو ارجح كذا في فتح القدير * اما شهادة نهن على تحرك الولد قبل الانفصال عندهما وشهادة الرجل وامرأتين او رجلين على تحرك الولد قبل الانفصال او على تحركه حاله الانفصال عند الكل لا تقبل كذا في المحيط * لاشهادة النساء في السرقة في حق القطع وتقبل في حق الضمان كذا في التاتارخانية نقلا من العتابية * رجل قال ان شربت الخمر فمملوكي هذا هر فشهد رجل وامرأتان انه شرب الخمر يعتق العبد ولا يحد وكذا لو قال ان سرقت من مال فلان شيئا فشهد رجل وامرأتان على هذا يعتق العبد ولا يقطع كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة المملوك قنا كان او مدبرا او مكاتبنا او ام ولد وكذلك معتق البعض في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * كل من ردت شهادته

شهادته للرق او للكفر او للصبي ثم زالت هذه الموانع فاداهما قبلت ولوردت لفسق اوزوجيه او العبد لمولاه او المولى لعبده ثم زالت فاداهما لم تقبل ولو تحمل لمولاه او احدا الزوجين للآخر فاداهما بعد العتق والبيئونة قبلت وكذا ان تحملها وهو عبد او كافرا وصبي فاداهما بعد زوال هذه العوارض قبلت لان الاعتبار حالة الاداء ولا مانع ح كذا في خزائنة المفتين * لو شهد لصاحبه حال قيام النكاح فلم يقبل القاضي شهادته ولم يردّها حتى وقعت الفرقة بينهما لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الاصل ومن ابي يوسف رح ان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة الا ان يعيدها كذا في المحيط * الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لغسقه * اتفقوا على ان الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا بنوم فسق مستثنى يسميه الناس بذلك فاسقا مطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن كذلك فان كان صلاحه اكثر من فساد و صوابه اغلب من خطائه ولا يكون ملیم القلب يكون مدلا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيخان * ومن ابي يوسف رح الفاسق اذا كان وجيها في الناس ذا مروءة تقبل شهادته والاصح ان شهادته لا تقبل كذا في الكافي * لا تقبل شهادة آكل الربوا المشهور بذلك المقيم عليه كذا في المبسوط * لا تقبل شهادة من اشتهر باكل الحرام كذا في الجوهرة النيرة * ترد شهادة آكل مال اليتيم باكله مرة هكذا في فتح القدير * ولا تجوز شهادة مدمن الخمر واراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن نيته انه يشرب بعد ذلك اذا وجده قال شمس الائمة الرضى ويشترط مع الادمان ان يظهر ذلك للناس او يخرج سكران فيسخر منه الصبيان حتى ان شرب الخمر في العل لا تسقط العدالة قال في الاصل ولا تجوز شهادة مدمن السكر واراد به في سائر الاشربة سوى الخمر كذا في المحيط * وان شرب للتداوى لا تسقط عدالته كذا في البحر الرائق * لا تقبل شهادة من يجلس مجلس الفجور والمجانة والشرب وان لم يشرب كذا في المحيط * لا تقبل شهادة من يأتي بابا من الكبار النبي يتعلق به الحد للفسق كذا في الهداية * كل فرض له وقت معين كالصلوة والصوم اذا اخر من غير عذر سقطت عدالته وماليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رح ان تاخيرها لا يسقط العدالة وبه اخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم اذا اخر الزكاة والحج من غير عذر ذهب عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الميث قال القاضي الامام فخر الدين الفتوى على ان بتاخير الزكاة من غير عذر تسقط عدالته وبه اخذ الفقيه ابو الميث وبتأخير الحج لا تسقط خصوصاً في زماننا كذا

في المضمرات * والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة وان ترك الجمعة ثلث مرات يصير فاسقا كذا ذكر في بعض المواضع وبه اخذ شمس الاثمة السرخسي وذكر في بعض المواضع انه يبطل العدالة ولم يقدّر ولم يذكر العدد وقال شمس الاثمة الحلواني رح وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجانة ورغبة منها من غير مذكر كذا في فتاوى قاضيخان * وان تركها بعذر كالمرض او بعده من المصر او بتاويل بان كان يفسق الامام او ما اشبهه لا ترد شهادته كذا في الذخيرة * اذ اترك الرجل الصلوة استخفا فافا بالجماعة بان لا يستعظم تقوية الجماعة كما يفعله العوام او مجانة او فسقا لا تجوز شهادته وان تركها متاولا بان كان الامام فاستفكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه فصلى في بيته وحده او كان ممن يضلّل الامام ولا يرى الاقتداء به جائزا فهذا مما لا يسقط العدالة كذا في المحيط * رجلان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه قبل ذلك الا انه قال اكنما مكنما لا تقبل شهادتهما لانهما اقرا على انفسهما بالفسق والفاسق لا قول له كذا في الوقعات الحسامية * من ابى الفاسم اذا شهد اثنان على طلاق امرأة او متق امة وقال لا كان ذلك اول عام جازت شهادتهما وتأخيرهما لا يوهن شهادتهما قال مولانا رضى الله عنه ينبغي ان يكون ذلك وهنا اذا علموا انه يمسكها امساك الزوجات والا ماء لان الدوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا اخروها صاروا فسقة كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان في حقوق العباد اذا طلب المدعى من الشاهد ان يشهد له فاخر من غير مذكر ظاهر ثم ادعى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لان بالتأخير من غير مذكر صار فاسقا كذا في الظهيرية * لا تقبل شهادة المقامر قامر بالشطرنج او باى شيء غيره وان لعب بالشطرنج ولم يقامر ان داوم على ذلك حتى شغله من الصلوة او كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيخان * وفي القنية من لعب بالشطرنج في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية * ومن يلعب بالنرد فهو مردود الشهادته على كل حال واذا كان الرجل يلعب بشيء من الملاهي وذلك لم يشغله من الصلوة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعنة بين الناس كالزماير والطناوير لم تجز شهادته وان لم تكن مستشعنة نحو الحدا وضرب القصب جازت شهادته الا ان يتفاحش بان يرتصوا به فيدخل في حد المعاصي والكبائر وح تسقط به العدالة كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح من لعب بالصور لجان يربد الفرومة جازت شهادته كذا في الملتقط * لا تقبل

شهادة الرقاص والمشعوز كذا في العيني شرح الهداية * ولا شهادة من يلعب بالحمام يطير من فاما اذا كان يمسك الحمام يستأنس بها ولا يطيرها حادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في الكافي وفتاوى قاضيهان * الا اذا كانت تجرح حمامات اخره مملوكة بخيرة فتفرخ في وكرها فيأكل ويبيع منه ولا تقبل شهادة من يغني للناس ويسمعهم اما لو كان لاسماع نفسه حتى يزيل الوحشة من نفسه من غير ان يسمع غيره فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين * ولا تقبل شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تتغن لهم كذا في شرح ابى المكارم * ولا تقبل شهادة النائحة التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة هكذا في المحيط * والتي تنوح في مصيبتها فشهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج * ولا تقبل شهادة المخنث الذي يباشر الردى من الاعمال ويلين كلامه عمدا اما اذا كان في كلامه ايمان وفي اعضائه تكسر خلفه ولم يشتهر بشيء من الافعال الردية فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين * ولا تقبل شهادة الدامر وهو الغاسق المتهتك الذي لا يبالي بما يصنع كذا في الذخيرة * ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيهان * والمعروف بالكذب لا عدالة له فلا تقبل شهادته اهدا وان تاب بخلاف من وقع في الكذب سهوا او ابتلى به مرة ثم تاب كذا في البدائع * والمعروف بالعدالة اذا شهد بزور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتماد كذا في خزائن المفتين * الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يمض عليه زمان يظهر عليه اثر التوبة والصحيح ان ذلك مفروض الى رأى القاضي وغيره لعدله اذا شهد بزور ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان * المحدود في الزنا والسرقه والشرب تقبل شهادته بلا جماع اذا تاب كذا في البدائع * لا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب كذا في الهداية * الصحيح من المذهب عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهداء على صدق مفا لته بعد اقامة الحد عليه تقبل ويصير هو مقبول الشهادة كذا في المبسوط * ولو ضرب بعض الحد فهرب قبل تمامه ففي ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه ولو حد الكافر في قذف ثم اسلم تقبل شهادته بخلاف العبد اذا حد ثم اعتق واما اذا كان الغذف في حالة الكفر وحد في حالة الاسلام بطلت شهادته على التايد ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر وبعضه في حالة الاسلام في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التايد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرة النيرة * والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع * الشايران كان يهجوام تقبل شهادته وان كان يمدح وكان

اغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التاتارخانية * الرجل الصالح اذا تغنى بشعر فيه فحش لا تبطل عدالته لانه حكى فحش غيره والذي تعلم شعر العرب ان كان تعلم لاجل العربية لا تبطل عدالته وان كان فيه فحش كذا في فتاوى قاضيجان * رجل كان يشتم اهله ومواليه واولاده ان صدر منه ذلك احيانا لا يؤثر في اسقاط العدالة لان الانسان قلما يخلو منه وان كان ذلك عادة سقطت عدالته كذا في الوقعات الحسامية * وكذا الشتام للحيوان كذا في فتم القدير * ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف الذين هم الصحابة والتابعون وابو حنيفة وصحابه رضي الله عنهم هكذا في النهاية * وكذا العلماء كذا في فتم القدير * ومن سئل عنه وقالوا انتهمه بشتم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اقبل ذلك واجيز شهادته ولو قالوا انتهمه بالفسق والغرور ونظن ذلك او لم نره قبلت ولم اجز شهادته كذا في المحيط * وتقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطاينة كذا في الهداية * ذكر شيخ الاسلام شهادة اهل الاهواء مقبولة عندنا اذا كان هوى لا يكفر به صاحبه ولا يكون ما جنا ويكره عدلا في تعاطيه وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا تقبل شهادة من يفعل الافعال المستحقرة كالبول على الطريق والاكل عليها كذا في الهداية * وكذا من يأكل في السوق بين الناس كذا في السراج الوهاج * من اكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الاكثر كذا في الزاهدى * وفي مناقب ابي حنيفة رح ان شهادة البخيل لا تقبل كذا في المحيط * ذكر الكرخي لا تقبل شهادة من يمشى في الطريق بسراويل وخده ليس عليه غيره كذا في النهاية * ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير ازارا لم يعرف رجوعه من ذلك كذا في فتاوى قاضيجان * حكى من ابي الحسن ان شيئا لو صار في الاحداث في المجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية * ترد شهادة شيخ معروف بالصالح بمحاسبة ابنه في النفقة في طريق مكة كذا في الزاهدى * لا تقبل شهادة الطفيلي والمجازف في كلامه والمسخرة بلا خلاف هكذا في البحر الرائق * شهادة بائع الاكفان لا تقبل قال شمس الاثمة انما لا تقبل اذا ابتكر لك العمل وترصده اما اذا كان يبيع الثياب ويشتري منه الاكفان تجوز الشهادة كذا في الذخيرة * اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة او ينسجها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية هكذا في المحيط * اذا قدم الامير بلدة فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خلف بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار

فحينئذ لا تبطل مد التهم والفتوى على انهم اذا اخرجوا لتعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار
تبطل مد التهم كذا في الظهيرية وفتاوى قاضيخان * تقبل شهادة الاقلف الا اذا تركه
استخفا فاذ في الهداية * وشهادة الخصي مقبولة كذا في المحيط * تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا
وغيره كذا في فتح القدير * شهادة الخنثى المشكل جائزة وحكمه حكم المرأة كذا في السراج الرواح *
وينبغي ان لا تقبل شهادة الخنثى المشكل في الحدود والقصاص كالنساء كذا في غاية البيان شرح
الهداية * العمال اذا كانوا عدولا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وان اخذوا
بغير حق من الناس ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب انه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط *
اما شهادة الصكاكين فالصحيح انها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح كذا في النخيرة
والغياثة وفتح القدير * وذكر الصدر الشهيد حسام الدين في واقعاته ان شهادة الرئيس والجابي
في السكة او البلدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات والصراف الذي يجمعون الدراهم اليه
ويأخذها طوما لا تقبل كذا في المحيط * اما شهادة اهل الصناعات الدنية كالكساح والزبال
والحائك والحجام فالصحيح انها تقبل لانها قد تولوا ما قوم صالحون فمالهم بعلم القادح لا يبنون على
ظاهر الصناعة وكذا النحاسون والدالون كذا في فتح القدير * الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته
للهمة او لزوم التناقض او لزوم نقض القصاص * لا تجوز شهادة الوالدين لولدهما وولد لدهما
وان سفلوا ولا شهادة الولد لوالديه واجداده وجدته من قبلهما وان علوا ولا شهادة الزوج لامرأته
وان كانت مملوكة ايضا ولا شهادة المرأة لزوجها وان كان مملوكا ايضا كذا في الحاوي * ولا تقبل
شهادة الرجل لمعتدته من طلاق بائن كذا في الخلاصة * اذا شهد رجل لامرأة بحق ثم تزوجها
بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضيخان * وتجوز شهادة الرجل لواده ولوالديه من الرضاعة
كذا في الحاوي * وتقبل شهادة الربيب كذا في القنية * وتجوز شهادة الاخ لاخته كذا في محيط
السرخسي * شهادة الاخ لاخته واولاده جائزة وكذا الاعمام واولادهم والاخوال والحالات
والعمات كذا في فتاوى قاضيخان * وتقبل شهادة الرجل لامرأته وابيها وزوج ابنته وامرأة
ابيه ولاخت امرأته كذا في الخلاصة * اذا شهد الرجل لابن ابنة على ابنة جازت شهادته كذا
في فتاوى قاضيخان * شهادة ولد الملا من وولده المولود على فراشه اذا نفاه لا تقبل للمثاني
لان نسب هذا الولد كان ثابتا من الزوج والمولى نبل اللعان والنفي من حيث الظاهر

وباللعان والنفي وان انقطع في حق بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة لم ينقطع في حق بعض الاحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المناكحة ووضع الزكوة فيه ونسب دومة الغير حتى لو ادعى انسان آخر هذا الولد لم تصح دعوته وان صدقه الولد الملامن ولو ادعى الملامن ان يثبت النسب منه وانما ابقينا النسب في حق هذه الاحكام احتياطاً لامر الحرمة لان هذه الاحكام مما يحتاط فيها ولم يذات بطل بالشبهات كذا في محيط السرخسي * ولا تقبل شهادة اولاد ولد الملامن له هكذا في فتاوى قاضيخان * ولا تقبل شهادة الملامن لولده الذي نغاه هكذا في فتح القدير * باع احد التوامين وحرره مشترى به فشهد ابا نعه تقبل لان شهادة معتق الانسان له جائزة فشهادة معتق غيره اولى فلو ادعى نسب الولد الذي عنده ثبت نسبهما وبطل البيع والعق والقضاء كذا في الكافي * لا يجوز شهادة الرجل لمملوكه ومديره ومكاتبه وام ولده كذا في الحاوي * ولا تجوز شهادة الاجير لاستاذة اراد به التلميذ الخاص وهو الذي يأكل معه وفي ماله وليس له اجرة معلومة اما الاجير المشترك اذا شهد للمستأجر تقبل اما الاجير الواحد وهو الذي استأجره مياومة او مشاهرة او مسانعة باجرة معلومة لا تقبل استحسنانا كذا في الخلاصة * وشهادة الاستاذ مقبولة وكذا المستأجر كذا في اتمم القدير * ولا تقبل شهادة المستأجر للأجير بالمستأجر والمستعير للمعير بالمستعار كذا في البحر الرائق * ذكر في المنتقى لو استأجر داراً شهراً فسكن الشهر كله ثم جاء مدع آخر فشهد بها المستأجر ورجل آخر معه فالقاضي يسأل المدعى من الاجارة اكانت باصرة او بغير اصرة فان قال كانت باصرة لم يقبل شهادة المستأجر لانه مستأجر شهد بالمستأجر للأجير وان قال كانت بغير اصرة يقبل شهادته لانه ليس بمستأجر في حقه ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى ان الاجارة كانت باصرة ولو شهد المستأجر ان المدعى للذي آجرهما لا ثبات الاجارة او لا انسان آخر على الموجه لفسخ الاجارة قال ابو حنيفة رح جازت شهادتهما سواء كانت الاجرة رخيصة او خالية وقال ابو يوسف رح لا تجوز شهادتهما في نفسيهما لانهما يدعيان عن انفسهما الاجرة وان كانا ساكنين في الدار بغير اجر جازت شهادتهما كذا في المحيط السرخسي * اذا شهد الاجير لاستاذة وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن اجيراً ثم صار اجيراً قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضي لم يرد شهادته وهو في اجير ثم صار اجيراً ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة

وان لم يكن اجيراً عند الشهادة ولا عند القضاء فلو ان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيهان * وترد شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانها شهادة لنفسه من وجه ولو شهد بماليس من شركتهما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي * وكذلك اجير احدا لشريكين للشريك الآخر كذا في المبسوط * قال محمد ر ح في الاصل اذا شهد رجلان ان لهما ولفلان ملى هذا الرجل الف درهم فهذا على وجه الاول ان ينصا على الشركة بان شهدا ان لفلان ولهما على هذا الرجل الف درهم مشتركة بينهم وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما اصلاً الثاني اذا نصا على قطع الشركة بان قال شهدا ان لفلان ملى هذا خمسمائة وجب بسبب ملى حدة ولنا عليه خمسمائة وجب بسبب ملى حدة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان الثالث اذا اطلقا الشهادة اطلاقاً وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة اصلاً واذا كان لرجل على ثلثة نفر الف درهم شهد اثنان منهم ان صاحب الدين ابرأهما وفلانا عن الف التي كانت عليه وعليهما فان كان البعض كفيلاً من البعض لا تقبل شهادتهما اصلاً وان لم يكن البعض كفيلاً من البعض فان شهدا انه ابرأهما وفلانا بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما اصلاً وان شهدا انه ابرأهما على حدة وفلانا على حدة تقبل شهادتهما في حق فلان ونظير هذا ما ذكر في كتاب الحدود اذا شهد رجلان ان فلانا قذف امهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا انه قذف امهما على حدة وهذه على حدة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط * ثلثة نفر لهم على رجل الف فشهد اثنان منهم على الثالث انه ابرأ المديون ثم شهدا انه ابرأه عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا لو قبضا شيئاً من المديون ثم شهدا انه ابرأه عن حصته كذا في فتاوى قاضيهان * وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول ابي حنيفة ر ح كذا في الذخيرة * ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضرة القاضي فخاصمه في الف فعزل فان شهد بذلك الالف ردت وان شهد بمال آخر لا ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته واجتمعا بالبينة ثم عزل وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل كذا في الكافي * رجل ادعى عند القاضي على رجل ان فلانا وكله بالخصومة في كل حق له قبل هذا المدعى عليه وقبل فلان وفلان واقام البينة على الوكالة بالصفة التي ادعى ونفى القاضي بذلك ولم يقض ثم عزله الموكل فشهد المعزول للموكل بحق قبل هذا الذي

احضره او قبل الآخرين لا تقبل شهادته الا ان يشهد بحق حادث بعد التوكيل او على رجل غير
 النفر الثلاثة فتقبل شهادته كذا في صنوان القضاء * رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له وقبضه
 من الناس مطلقا او في مصر وقدم الوكيل رجلا واقام البينة وجعله القاضي خصما ثم اخرجته الموكل
 من الوكالة لم تجز شهادته لا على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان الموكل عليه حق يوم وكه
 ولا ما حدث بعد ذلك على الناس الى يوم اخرجته من الوكالة كذا في الخلاصة * لو شهد بحق
 حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا في المحيط * الوكيل بقبض الدين تجوز شهادته بالدين
 كذا في الوجيز للكردي * رجل وكل ثلاثة نفر في خصومة وقال ايهم خصم فهو وكيل فيها فشهد
 اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصما بشهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة
 والقبض جازت شهادة الاثنين لصاحبهما بالوكالة في الخصومة والقبض رجلا ان شهدا على
 رجل انه قال لهما ولرجل آخر ايكم طاق امرأتى فهو جائز او قال امرها في ايدىكم فايكم طلقها
 فهو جائز والزواج يجحد ذلك لم تجز شهادتهما ولو اقر الزوج بالامر وشهد اثنان على طلاق
 الثالث لم تجز شهادتهما من قبل انهم شركاء في الوكالة فاذا اشتركوا في الوكالة لا تقبل شهادة
 بعضهم على بعض لاله ولا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيلان بالبيع والد لالان اذا شهدا
 وقالنا نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * شهدا ان فلانا امرهما
 بتزويج فلانة منه او بخلعها او ان اشترى باله مبدا ففعلناه فاما ان ينكر الموكل الامر والعقد او يقربا الامر
 لا العقد او يقربهما وكل على وجهين اما ان يدعى الخصم العقد مع الوكيل او ينكر فان كان الموكل
 ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامر يقربهما والخصم يقرب العقد قضى بالاقرار الا بشهادتهما
 الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع
 بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لا بشهادتهما وان اقر الامر ولكن يجحد العقد فان كان الخصم
 مقرا يقضى بالعقد كلها الا في النكاح عند الامام رح كذا في الوجيز للكردي * من ابنى يوسف رح
 في النوادر ان اشهد شاهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ فلانا انه قد وكله ببيع عبده وقد علمناه او امرنا
 ان نبلغ امرأته انه جعل امرها بيدها فبلغناها وقد طلقت نفسها جازت شهادتهما ولو قالنا شهدانه
 قال لنا خبرا امرأتى فخبرناها فاخترت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * شهادة ابني الوكيل
 على

على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة ابويه واجداده واحفاده كذا في الخلاصة * اذا شهدا بنا الوكيل على مقد الوكيل فان كان الموكل والوكيل يقران بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعى ذلك كله فالقاضي يقضى بالعقود كلها ولكن بتصادقهم لا بالشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح لا تقبل شهادتهما ولا يقضى بشيء من هذه العقود الا في الخلع فان هناك يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج وهو الموكل وان كان الوكيل والموكل يجحدان ذلك كله فان كان الخصم يجحد ايضا لا يلتفت الى هذه الشهادة وان كان الخصم يدعى تقبل شهادتهما مندهم جميعا وان كان الوكيل يقرب كلا الا مريين والموكل يدعى الامر ويجحد العقد فان كان الخصم يدعى ذلك فانه يقضى بالعقود كلها الا في النكاح على قول ابي حنيفة رح ومندهما القاضي يقضى بالعقود كلها هكذا في الذخيرة * واذا جعل الرجل امرأته بيد اجنبي وطلقها فشهدا بنا المطلق ان الزوج جعل امرأته بيد ابيهما وانه طلقها والاب حي يدعى ذلك او ميت لا تقبل شهادتهما عند ابي حنيفة رح ومن ابي يوسف رح ان فبنته بمنزلة موته كذا في المحيط * لو شهدا بنا الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل بقبضه يونه لا تقبل اذا جحد المطلوب الوكالة كذا في الخلاصة * من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها فغاب فشهدا بنا الموكل ان اباهما وكل هذا الرجل للخصومة في هذه وقبضها لا تقبل شهادتهما سواء جحد المطلوب الوكالة او اقربها هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل هو المطلوب وقدادى الطالب في داره فشهدا بنا المطلوب ان اباهما وكل هذا الرجل بخصومته فان كان الوكيل يجحد الوكالة لا تقبل هذه الشهادة لانها خلت من الدعوى وان كان الوكيل يدعى الوكالة لا تقبل شهادتهما ايضا اقر الطالب بالوكالة او جحد ها لان هذه بينه قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من افعال ابيه * لو ان رجلا اشترى ثوبا من رجل نقد الثمن او لم ينقده فجاء رجل وادعى ان الثوب له فشهدا المشتريان له بالثوب او شهدا على اقرار البائع ان الثوب له لم تجز شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن في ما يجوز من الشهادات وملا يجوز * المشتريان شراء فاسدا اذا شهدا بكون المشتري ملكا للمدعى بعد القبض لا تقبل وكذا لو نقض القاضي العقد بينهما او تراضوا على ذلك والعين في يديهما فان ردا على البائع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة * رجل اشترى من رجل جارية شراء صحيحا وتقابضا وتقايلا البيع او ردها المشتري بالعيب بغير قضاء وقبلها البائع

ثم جاء رجل وادعى ان الجارية له فشهد المشتري ورجل آخر ان الجارية للمدعي فشادتهما باطلة سواء كانت هي محبوسة بالنمن عند المشتري او دفعها الى البائع ولو كان الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بغير قضاء او كان الرد بخيار رؤية او بخيار شرط ثم شهد بها للمدعي مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالنمن فكذلك الجواب ولو حبسها بالنمن فماتت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للمدعي بطلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بعبد وتقاوضا ثم وجد بالجارية عيبا فردها بقضاء وحبس الجارية بالعبد ثم جاء رجل وادعى الجارية بحضرة بائعها فشهد المشتري مع رجل آخر انها للمدعي لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائعها جازت شهادته ولو كان العبد هلك في يد بائع الجارية ثم ان مشتري الجارية وجد بها عيبا فردها بعد القبض بقضاء القاضي صرح رده ويرجع على بائعها بقيمة العبد فان جاء رجل وادعى الجارية في هذه الحالة فشهد المشتري مع آخر انها للمدعي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضي خان * ولو ان رجلا اشترى من آخر عبدا وتبرا البائع من عيوبه فباعه المشتري من رجل آخر ودنس العيب الذي به فخاصم المشتري الآخر المشتري الاول فيه فشهد البائع الاول ورجل آخر ان هذا العيب كان به عند البائع قال اقبل شهادة البائع الاول في رده على البائع الثاني ولا اقبل في تبرئه منه كذا في المحيط * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل انه اشتراه من المشتري فانكر المشتري ذلك فشهد البائع للمدعي بما ادعى من الشراء لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية * لو ادعى المشتري انه باعه من فلان وفلان فشهد له البائع لم تقبل كذا في المحيط * والبائع اذا شهد لغيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضي خان * جارية في يد رجل ادعى رجل انه اشترى هذه الجارية من فلان بمائة دينار وان فلانا ذلك اشتراها منك بالف درهم وقبضها قبل ان يبيعها مني وانكر الذي في يديه الجارية والمشتري الاول فشهدا بنا الذي في يديه الجارية بذلك قبلت شهادتهما على ابيهما وعلى المشتري الاول بالبيع واذا قبلت قضى لصاحب اليد على المشتري الاول بالف درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بمائة دينار وان كان الذي في يديه الجارية يدعي ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضى للذي في يديه الجارية على المشتري الاول بشيء ولا يكون للذي اليد

ان يحبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي الثمن منه سواء ادعى المشتري الآخر انه قبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد في ذلك او لم يدع ذلك ولو كان المشتري الآخر ادعى انه اشتراها بالف وخمسائة حتى لو كان الثمنان من جنس واحد والمشتري الاول يجحد ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الآخر في ما قال فان ادعى المشتري الآخر انه قبض الجارية من المشتري الاول باذنه وصدقه ذ واليد في ذلك لا يكون لذى اليد ان يحبس الجارية من المشتري الآخر ولا يعطيه المشتري الآخر من الثمن شيأ ولكن المشتري الآخر ان خلى بين المشتري الاول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكا للمشتري الاول بتصادق ذى اليد والمشتري الآخر كان لذى اليد ان يأخذه وان لم يكن خلى لايومر المشتري الآخر بالتخلى ولو ان المشتري الآخر اقر انه لم يقبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري الآخر حتى يستوفي منه الفان كان المشتري الآخر اشتراها بالف او بالف وخمسائة وان كان اشترىها بخمسائة يحبسها حتى يستوفي خمسمائة ولو تصادق ذو اليد والمشتري الاول على شراء المشتري الاول وتسليم الجارية اليه الا انها جحد اشراء المشتري الآخر فاقام المشتري الآخر ابني ذى اليد وشهدا له قبلت شهادتهما ويثبت البيع الثاني ثم ينظر ان كان المشتري الآخر يدعى القبض يأخذ الامة ولا يكون لذى اليد حق الحبس وان لم يدع القبض فان كان الثمنان من جنسين مختلفين فكذلك الجواب وان كانا من جنس واحد ففي الاستحسان له حق الحبس كذا في المحيط * رجل اشترى مبددين وامتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن فادعى البائع ان الثمن كان الفادعى المشتري انه كان خمسمائة فشهد المعتقان ان الثمن كان الفالا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا في البيع الفاسد اذا اختلفا في قيمتهما يوم قبضهما فشهد هذان العبدان بعد العتق على قيمتهما يوم قبضهما فانه لا تقبل هكذا في المحيط * ولو لم يختلفا في الثمن ولكن المشتري يدعى الايفاء وانكر البائع فشهد المعتقان للمشتري او شهدا ان البائع ابرأه من الثمن جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح اذا اشترى الرجل مبددين وقبضهما واعتقهما واراد ان يرجع بنقصان ميبب قد انكر البائع فشهد العبدان ان هذا العيب كان بهما لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد الرجل على المشتري انه كان له نصفهما فشهادتهما باطلة كذلك لو شهدا ان المشتري قد كان وهب

نصف كل واحد منهما لرجل قبل ان يعتقهما لم يقبل شهادتهما وكذلك ام ولد الرجل مات عنها او اعتقها فشهدت هي وامرأة ورجل انها كانت بين الميت ورجل آخر لا قبل شهادتهما كذا في المحيط * باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى العبد ان المشتري اعتقه وانكر المشتري وشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهد رجلان ان اباهما باع هذه الجارية من هذا الرجل او قالا هذا العبد وامتنقه المشتري فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما ولكن يعتق العبد والولاء موقوف وان انكر الاب وادعت الجارية وانكر المشتري ايضا وهو غائب فشهادتهما جائزة كذا في المحيط * ولو ان امه لرجل شهد ابناها وهما حران مسلمان ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان ادعى المولى ذلك فالعتق واقع باقراره فتمحض هذه شهادة على امهما بالمال فقبلت وان انكر المولى فان ادعت لا تقبل شهادتهما وان انكرت تقبل وان شهد ابنا المولى بذلك فان ادعى المولى لا تقبل وان انكر المولى قبلت شهادتهما ولو كان مكان الجارية غلام وقد شهد ابنا المولى بذلك وانكر المولى والغلام ذلك لا تقبل شهادتهما عند ابي حنيفة رح وصندهما تقبل كذا في الذخيرة * قال ابن سماعة من محمد رح في رجل اشترى من رجل عبدا فامتنقه فاشترى ذلك العبد عبدا فامتنقه فاشترى ذلك العبد عبدا فامتنقه فمات المولى الاسفل والاولى والا على حيان فاقام رجل البينة ان الميت عبده واراد اخذ تركته فشهد ابنا المولى الا على ان الاولى اشتراه من فلان وهو يملكه فامتنقه جازت شهادتهما وان كان المولى الاولى مات ايضا ولم يترك وارثا الا المولى الا على ثم شهد ابنا المولى الا على بما ذكرنا لم تقبل شهادتهما ولو مات المولى الاولى والمولى الاسفل ايضا ولم يترك وارثا الا بنتاه والمولى الا على وادعى رجل ان المولى الاسفل كان عبدا له واقام البينة وادعت الابنة انه كان حرا وان المولى الاولى واسطاعتقه وهو يملكه والمولى الا على ينكر ذلك فشهد ابنا المولى الا على ان الاولى اشتراه من فلان وهو يملكه ثم اعتقه فاني اجيز شهادتهما واجعله حر من المولى الاولى واسطاعت ويكون الميراث بين ابنته والمولى الا على نصفين كذا في المحيط * في نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل شهد عليه شاهدان لرجل انه باع هذه الدار من هذا الرجل بالف درهم على انهما ضمنا للمشتري الدرك قال اذا كان الضمان في اصل البيع لم تجز شهادتهما وان

وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما كذا في الذخيرة * رجلان شهدا على رجل انه باع دارة من هذا المدعى بالف درهم على انهما كفيلا بالثمن قال محمد رح ان كان ضمانهما في اصل البيع لم تقبل شهادتهما لان البيع يتم بضمانهما فكأنهما باعوا وان لم يكن الضمان في اصل البيع جازت شهادتهما رجل اشترى جارية وكفل له رجلان بما يلحقه فيهما ثم شهد الكفيلان ان البائع انقد الثمن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا ان البائع ابرأه من الثمن كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر ابن سماعة عن محمد رح في رجل ضمن لرجل ما باع فلانا من شيء فقال الطالب قد بايعت فلانا بيعا بالف درهم فجحد الضامن ذلك فشهد عليه ابنه انه قد بايعه بيعا بالف درهم فان شهادتهما جائزة وكذلك اذا جحد الضامن فشهد ابنه ان فلانا امرك ان يضمن منه وانك ضمننت منه لفلان ما باعه وقد باعه بيعا بالف درهم قال شهادتهما جائزة ويؤخذ بالالف ويرجع بها على الذي امره ان يضمن منه كذا في المحيط * لا تجوز شهادة الشفيعين بالبيع على البائع الجاحدان طلبا للشفعة وان سلماها جازت شهادتهما للمشتري وان جحد المشتري الشراء وادعى البائع لم تجز شهادتهما ايضا وان طلب الشفعة غير انهما يأخذانها باقرار البائع وشهادة ولد الشفيع ووالده بمنزلة شهادته في ذلك وان شهد ولد الشفيع بالتسليم جازت شهادتهما ولا تجوز شهادة المولى وولده ووالده على البيع للعبد والمكاتب بطلبان الشفعة وتجوز شهادتهما عليهما بالتسليم كذا في الحاوي * ذكر في شفعة الاصل اذا شهد للبائع اولاده ان الشفيع قد طلب الشفعة من المشتري ينكر والدار في يد المشتري لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر ابن سماعة عن محمد رح رجل باع دارا ولم يقبضها المشتري حتى جاء شفيع الدار وخاصم فيها فشهد ابنا البائع ان المشتري قد سلم الدار للشفيع بشفعته ثم اشتراها منه بالثمن لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهدان الشفيع سلم الشفعة في الدار لا تقبل شهادتهما وهذا اذا ادعى الاب ما شهدا به اما اذا جحد ما شهدا به تقبل شهادتهما ولو كان المشتري قبض الدار من البائع ثم شهد ابنا البائع على تسليم المشتري الدار الى الشفيع بشفعته لا تقبل شهادتهما سواء ادعى البائع ما شهدا به او جحد ذلك كذا في المحيط * وروى ابن سماعة لو شهدا ابنا البائع ان الشفيع سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم تجز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا باع الرجل دارا عبده المأذون الذي عليه دين شفيعها فشهد

كتاب الشهادات (٥٦٦) الباب الرابع * الفصل الثالث

ابنا المولى ان العبد سلم الشفعة للمشتري لم تقبل شهادتهما اذا كانت الدار في يدى المولى
 البائع وكذلك لو باع العبد المأذون والمديون والمولى شفعها فشهادتنا المولى على العبد
 انه سلم الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما كذا في الحاوى * واذا باع المولى داره ومكاتبه
 شفعها فان شهد ابنا المولى ان المكاتب سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة قيل تاويل هذه
 المسئلة ان الدار في يد البائع بعد ما اذا كانت الدار في يد المشتري فالشهادة تقبل لخلوها من التهمة
 وان كان البائع المكاتب ومولاه شفعها والدار في يد البائع فان شهد ابنا المولى انه سلم الشفعة
 للمشتري جازت شهادتهما كذا في المبسوط * واذا كان للدار شفعيان فشهدا هذان ان احدهما
 سلم الشفعة ولا يعلم ان ايهما هو فشهادتهما باطلة وان كان الشفعاء ثلاثة فشهد اثنان منهم على احدهم
 انه قد سلم الشفعة وقال قد سلمنا معه فشهادتهما جائزة وان قالنا نحن نطلبها فشهادتهما باطلة وكذلك
 لو قال سلمنا معه ولا بين احدهما ولا بينه او لمكاتبه او لزوجته شفعة فشهادتهما باطلة كذا
 في الحاوى * احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على ان الدين كان على الميت فانه
 تقبل وتسمع شهادة هذا المقر كذا في خزائن المعتمدين * قال محمد رحمه الله شهادة الوصي للميت بدين او غير
 ذلك باطلة سواء كانت الورثة صغارا او كبارا كذا في المحيط في كتاب الايصاء في النوم الحادي
 والعشرين * ولو شهد بدين على الميت جازت شهادته على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو شهد لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز بالاتفاق وان كان بالغاً
 فكذلك عند ابي حنيفة رحمه الله وصندهما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي تقبل في ظاهر الرواية
 ولو شهد للوارث الكبير والصغير جميعا في غير ميراث لم تجز ولو شهد الرصبيان على اقرار الميت
 بدار معينة لوارث بالغ تقبل كذا في الخلاصة * الوصى اذا عزل فشهد للميت او لليتيم لا تقبل وان
 لم يخاصم كذا في شرح ادب القاضى للصدر الشهيد * ولو ان الوصى لم يقبل الوصاية بعد موت
 الموصى ولم يرد حتى شهد عند القاضى فالقاضى يقول له اتقبل الوصاية ام تردّها فان قبل بطلب شهادته
 وان ردا مضى شهادته وان سكنت ولم يخبره بشي وتوقف القاضى في شهادته هكذا في المتن *
 والغريمان اللذان للميت عليهما دين اذا شهدا بالوصاية او الوصية او الورثة ان كان الخصم جاحدا
 لا تقبل شهادتهما وان كان الخصم يدعي ذلك قبلت شهادتهما سواء كان الموت ظاهرا او لم يكن
 والغريمان اللذان لهما على الميت دين اذا شهدا بالورثة او الوصاية او الوصية فان كان الموت

كتاب الشهادات (٥٦٧) الباب الرابع * الفصل الثالث

غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا فان كان المشهود له لا يدعى ذلك فكذلك لا تقبل شهادتهما وان كان المشهود له يدعى ذلك نفى الاستحسان تقبل شهادتهما والوارثان اذا شهدا بالموصى اليه وكان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما سواء كان المشهود له طالبا لذلك او كان جاحدا وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالبا لذلك تقبل استحسانا والموصى اليهما اذا شهد ابووصى آخر معهما فان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وان كان الموت ظاهرا وكان المشهود له طالبا لذلك تقبل شهادتهما استحسانا والموصى لهما اذا شهدا بالموصى اليه فان كان الموت ظاهرا والمشهود له يطلب ذلك قبلت شهادتهما وان كان الموت غير ظاهر لا تقبل شهادتهما وفي نزاع ابن مائة من محمد رح في رجلين شهدا ان الميت اوصى الى ابينا وورثة الميت يقرون بذلك او ينكرون فان كان ابوهما يدعى الوصاية لا تقبل شهادتهما وان جحد الوصاية قبلت شهادتهما هكذا في المحيط * لو شهد شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقضى به ثم شهد الغريمان او الوارثان او الموصى لهما بالاىصاء الى رجل آخر وهو يدعى ذلك لا تقبل كذا في الكافي * ولو شهدا قبل القضاء انه رجع عنه واوصى الى هذا الثاني قبل القاضي شهادتهما اذا كان الثاني يدعى ذلك هكذا في المحيط * رجل مات وترك ثلثة ابد قيمتهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد لهذا الرجل وقضى بالعبد له وشهد الوارثان بغيره لرجل آخر ردت وان شهدا للثاني قبل القضاء تقبل والعبد للثاني ان ذكر الرجوع من الرصبة الاولى ولا شيء للاول وان لم يذكر الرجوع فلكل نصف عبده هذا اذا شهدا للثاني بعد آخر فان شهدا بعين العبد الاول للثاني بعد القضاء وذكر الرجوع ردت شهادتهما على الرجوع وتقبل شهادتهما بالرصبة للثاني وان لم يذكر الرجوع لا ترد والعبد بينهما فيهما نصفين هذا اذا شهدا بالرصبة للثاني فان شهدا بالعنق بعد القضاء بالرصبة للاول بالعبد او بالثلث ردت سواء شهدا باصناق عبده آخر او بذلك العبد ذكر الرجوع او لم يذكر كذا في الكافي * ولكن يعتق العبد ويجب السعاية عليه هكذا في المحيط * ولو شهد شاهدان بالرصبة بالثلث للاول ثم شهدا الوارثان بالرصبة بالثلث للآخر بعد القضاء للاول ولم يذكر الرجوع تقبل وان ذكر الرجوع تقبل على الوصية دون الرجوع وقسمة القاضي وتسليمه كقضائه حتى لو لم يذكر الرجوع ولكن شهدا بعد قسمة القاضي المال بين الموصى له وبين الورثة ترد لان فيه نقض قسمة القاضي وقسمته قضاه وكذا ان اقر الوارث

ان الميت اوصى بثلاث ماله او بهذا العبد لفلان وقضى به ثم انه شهد مع رجل آخر انه اوصى بثلاث ماله او بذلك العبد او بعد آخر لا تقبل وكذا ان اقر الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين على الميت لرجل آخر ولم تنف التركة بهما لا تقبل حتى لو كان القضاء للاول بشهادة شاهدين تقبل الشهادة بالدين للثاني ولهذا منحصان وان كانت الشهادة للثاني قبل القضاء للاول تقبل في الوجوه كلها الا اذا اقر الوارث بالثلاث او بالعبد او بالدين للاول وسلم الى الاول ما اقر به ثم شهد به للثاني لا تقبل وكذا لا تقبل شهادته للثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضي كذا في الكافي * ولو شهد الوارث مع اجنبي بالثلاث وصية لرجل ثم شهد بالثلاث وصية لرجل آخر قبل القاضي شهادتهما سواء شهد للثاني قبل قضاء القاضي للاول او بعد القضاء رجلا شهدا ان الميت اوصى بثلاث ماله لهذا الرجل ثم شهد وارثان ان الميت رجع من تلك الوصية واوصى بالثلاث لوارثه فلان وان الشاهدين وجميع الورثة اجازوا ذاك بعد الموت فشهادة الوارثين جائزة والثلاث كاذبة في قول ابي يوسف رح الاول وعليه قوله الآخر وهو قول محمد رح شهادة الوارثين على الرجوع هكذا في المحيط * من محمد رح في رجل مات وترك مالا واخا وادعي رجل انه ابنه واقام بينة فشهدوا انه ابنه لا يعلمونه ترك وارثا غيره وقضى له بالمال فاقر الابن ان ابيه اوصى للشاهدين بثلاث ماله واقر لهما بدين قال لا تبطل شهادتهما لانه اقر لهما بعد القضاء ولا اقر لهما بذلك بعد ما شهدا قبل ان يقضى القاضي فشهادتهما باطلة كذا في الحاوي * رجل مات واوصى لفقراء جيرانه بشيء وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلا من جيرانه لهما اولاد يحتاجون قال محمد رح لا تقبل شهادتهما اصلا كما لو شهدا على رجل انه قذف امهما وفلانة لا تقبل شهادتهما واذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك فقير ان من جيرانه جازت شهادتهما كذا في خزائن المفتين * قال فخر الدين الفتوى على انه لا تقبل شهادة من له اولاد يحتاجون في جوار الموصى اذا كان الجيران ممن يحصون وما ذكر في الوقف فتاويله اذا كان فقراء الجيران لا يحصون كذا في التاتارخانية * لو شهدا انه اوصى بثلاث ماله لفقراء اهل بيته وهما فقيران من اهل بيته او ولد لهما فقير من اهل بيته لم تجز الشهادة لهما ولا لغيرهما وان كان فنيبين ولا ولد لهما فقير جازت الشهادة كذا في المحيط *

رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم ذلك المكتب فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض اهل القرية ان هذا وقف فلان بن فلان على مكتب كذا وليس لهؤلاء الشهود اولاد في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب نكذ لك هو الاصح وكذا لو شهد بعض اهل المحلة للمسجد بشيء وكذا شهدا دة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا والشهود من تلك المدرسة تقبل وكذا لو شهدوا ان هذا مصحف وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة • ولو اوصى بشيء من ماله لمسجد حبه وانكر ورثته ذلك فشهد بذلك بعض اهل المسجد جازت شهادتهم وكذا اذا شهدوا على وقف لمسجد الجامع او على ابناء السبيل وهما من ابناء السبيل جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضي خان • ولو شهد بعض اهل القرية على بعض اهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل وان كان خراج كل ارض معين او لا خراج للشاهد تقبل كذا في الخلاصة • وفي فتاوى النسفي اهل القرية او اهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض انها من قريتهم او مسكنهم لا تقبل وان كانت نافذة ان ادعى لنفسه حقا لا تقبل وان قال لا آخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز للكردي • قال محمد رح جلان في ايديهما مال ودبيعة لرجل فادماه رجل فشهد المودهان بذلك جازت شهادتهما ولو ان المدعى اقام شهادتين من مودعين ثم شهد المودعان على اقرار المدعى ان هذا العين للمودع لا تقبل شهادتهما سواء كانت الوديعة قائمة او مستهلكة ولو اتهما كانا ردا الوديعة على المودع ثم شهدا على اقرار المدعى ان الوديعة ملك المودع قبلت شهادتهما وفي المنتقى اذا شهد المودع ان الذي اودعه اقرانه صدد جازت شهادته وكذلك العارية ولو شهد ان الذي استودعها او امارها باءها من هذا المدعى لم تجز شهادته واذا كان العبد ودبيعة في ايدي رجلين شهدا ان المولى كاتبه او دبره او اعتقه والعبد يدعى ذلك جاز ولا يشبه هذا البيع لان العتق خروج من ملك الى غير ملك كذا في المحيط • وجلان في ايديهما رهن لرجلين فجاء رجل وادعى الرهن فشهد له المرتهنان جازت شهادتهما ولو شهد الرادنان لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الراهنين الا ان الراهنين يضمنان قيمة الرهن للمدعى ولو كان الرهن جارية فهلك عند المرتهن وقيمتها مثل الدين او اقل او اكثر فشهد بها المرتهنان للمدعى لا تقبل شهادتهما على الراهنين ويضمنان قيمة الرهن للمدعى لانهما اقرا على انفسهما انهما كانا فاصبين كذا في فتاوى قاضي خان • ولو شهدا على اقرار المدعى بكون المرهون ملك الرهن لا تقبل

قائما كان او هالكا الا اذا شهدا بعد ما رد الرهن على الراهن كذا في الوجيز للكردي * ولو شهد
 الغاصبان بالملك للمدعي لا تقبل وبعد الرد على المنصوب منه تقبل كذا في الخلاصة * ولو شهدا
 بعد هلاك المنصوب في ايديهما لا تقبل سواء قضى القاضي بالقيمة او لم يقض وسواء دفعا القيمة
 الى المنصوب منه او لم يدفعها كذا في المحيط * ولو شهد المستقرضان بكون المستقرض ملك
 المدعي لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده وكذا لو رد عينه لان رد عينه ومثله سواء وشهادة الغريمين
 بالدين الذي عليهما ان الدين للمدعي لا تقبل وكذا لو قضى الدين كذا في الخلاصة * وفي نوادر
 ابن سماعة من محمد رح في مبد ما ذون له في التجارة عليه دين شهد رجلان من غرماء العبد
 ان مولاه اعتقه والمولى ينكر فاما ان يختار الشاهدان اتباع المولى بتضمينهما القيمة ياء او يختاران
 استسعاء العبد فان اختار التضمين لا تقبل شهادتهما وان ابرآه من القيمة واختار اتباع العبد
 المعتقد بدينهما قبلت شهادتهما كذا في المحيط * تجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس
 دينه ولو شهد مديونه بعد موته بمال لم تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * وتجوز شهادة القاسمين
 على قسمتهما عند ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح آخرها كذا في المحيط * وفاسما القاضي
 وغيرهما سواء كذا في الهداية * لو ان القاسمين حرزا الارض وقوماها ثم مرضا ذلك على
 القاضي ثم حضرت الورثة واقروا بالتحرير والقسمة فافزع القاضي بينهم ثم شهدا بالقسمة
 فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الذخيرة * لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك
 اخا فشهد الرجلان لفلان بدهي انه ابن الميت انه ابنه لانعلم له وارثا فبزه اجزت شهادتهما كذا
 في المحيط * رجل مات وله على رجلين الف درهم فشهد الغريمان لرجل انه ابن الميت لا وارث
 له سواء وشهد آخران سواهما لرجل آخر انه اخو الميت ووارثه لا وارث له سواء فانه يقضى بشهادة الغريمين
 فان كان شهود الاخ شهدوا اولا وقضى القاضي للاخ ثم شهد الغريمان لرجل آخر انه ابن الميت لا تقبل
 شهادة الغريمين وكذا لو قضى الدين للاخ بامر القاضي او بغير امره ثم شهد الابن لا تقبل شهادتهما كذا
 في فتاوى قاضيخان * وكذا لو صار فاه على دنا نير او كان الاخ وهب لهما المال على عوض او كان اشترى
 من الاخ جارية من تركته الميت او تصدق الاخ عليهما بصدقة على عوض كذا في المحيط * ولو كان مكان
 الدين مبد فغصب في ايديهما من الميت ولم يدفع العبد الى الاخ حتى شهد انه لابن لا تقبل شهادتهما
 وان دفعاه الى الاخ بقضاء ثم شهد الابن جازت شهادتهما ولو كان العبد مبدعة في ايديهما للميت

نجازت شهادتهما للابن دفعا العبد الى الاخ او لم يدفعا كذا في فتاوى قاضي خان * ولو مات من
 اخ لاب وام وترك ديناً على رجل فابزأ الاخ فريضة او وهب ما عليه له او مينا من تركته ثم شهد
 المديون مع آخر آخرانه ابن الميت تقبل لانه لا تنفع له فيه بل فيه ضرر بعود الدين اورد الهبة بخلاف
 الهبة بعوض لانه متهم المرجوع في العوض كذا في الكافي * في نوادر ابن سماعة عن محمد بن رجل
 تزوج امرأة على مهر مسمى ثم ان هذا الرجل شهد مع رجل آخر انها امه هذا الرجل والرجل
 يدعيها فالقاضي لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعي امرتها بالتزوج او قال لم امرها دخل بها
 الزوج او لم يدخل دفع اليها المهر او لم يدفع وان قال قد كنت امرتها بالتزوج واذنت لها في
 قبض المهر فان كان الزوج لم يدفع اليها المهر لا تقبل شهادته وان كان الزوج قد دفع المهر اليها
 قبلت شهادته قالوا هذا اذا كان تزوجها على مهر مثلها او اكثر فان حطت من مهر مثلها بما لا يتغابن
 الناس فيه كانت مخالفة لا مرد ولا يصح النكاح فينبغي ان لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي ذكرنا يحتمل
 انه قول ابي يوسف ومحمد بن رجل لا قول ابي حنيفة بن رجل لان الوكيل بالنكاح عنده يملك النكاح باي
 مهر شاء وعندهما ينقيد التوكيل بمهر المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج ابو حنيفة بن رجل الى الفرق
 بين امر المولى عبداً او امته بالتزوج وبين امر اجنبيا والفرق ان عند ابي حنيفة بن رجل تصرف المأمور
 بدعين فاحش انما ينفذ على الامر اذا انتفت التهمة والتهمة في حق الوكيل بالنكاح منتفية
 والعبد والامة متهمان فلعلهما تحملا الغبن لتحصيل نفع يعود اليهما هكذا في الذخيرة * رجل
 تزوج امرأة ثم شهد مع رجل آخر ان المرأة اقربت انها امه لفلان يدعيها لا تقبل شهادة
 الزوج الا ان يكون الزوج امطافا مهرها والمدعي يقول كنت اذنت لها في النكاح وقبض المهر
 كذا في فتاوى قاضي خان * اذا شهد رجلان بالمهر لا ختمهما بسبب تزويجهما وقالانا زوجنا اختنا
 بالف درهم والزوج يجحد النكاح او قال كان المهر خمسمائة لا تقبل شهادتهما ولو اقر الزوج بالمهر
 والنكاح وادعى البراءة والاداء فشهدا بذلك للزوج قبلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل تزوج
 ابنته رجلا بشهادة ابنه فشهدا عند جمود الزوج النكاح ودمى الاب اني زوجتها اياه ردت
 هذه الشهادة وعند محمد بن رجل ان كانت كبيرة هكذا في الكافي * رجل وامرأتان شهدوا على
 الزوج للمراتين انه قال لنسائه انتن طوالق لم تجز الشهادة لا على طلاقهما ولا على طلاق غيرهما
 كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد بن رجل في الجامع رجلان شهدا ان اباهما طلق امهما فان كان

الاب يدمى فلا حاجة الى الشهادة وان كان الاب يجحد فان كانت الام تدمى فلا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وفي فتاوى مولانا شمس الدين الاوزجندی ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح قال مولانا وصندی ان ما ذكر في الجامع اصح كذا في المحيط * ولو ان رجلا تزوج امرأة وطلقها قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة اخرى فشهد ابنه انه كان طلقها ثلثا في النكاح الاول فتزوجها ثانيا قبل ان تزوج بزوجة اخرى فان ادعى الاب فان صدقته المرأة ثبت الفرقة وسقط جميع المهر بتصادقهما وان انكرت المرأة لا تقبل شهادتهما وان انكر الاب تقبل شهادتهما ادعت المرأة ذلك او انكرت كذا في الذخيرة * ولو ان رجلين شهدا ان امرأة ابيهما ارتدت من الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان كانت امهما حية وهي في نكاح ابيهما لا تقبل الشهادة ادعى الاب ذلك او جحد وان كانت امهما ميتة فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد تقبل كذا في المحيط * وان شهدا ان اباهما خالع امهما على صداقها فان ادعى الاب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد الاب فان كانت الام تدمى لا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وان اباهما خالع امرأته وامهما ميتة فان كان الاب يدمى لا تقبل شهادتهما وان كان يجحد تقبل كذا في الذخيرة * في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح رجل قال لعبدته ان دخلت دار هذين الرجلين او قال ان مسست ثوبهما فانت حرة ففعل العبد ذلك فجاء الرجلان يشهدان على ذلك فشهادتهما جائزة بخلاف ما اذا قال ان كلمتما عبدي او مسستما ثوبه فهو حرة فشهدا انهما فعلا ذلك لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * لو شهدا ان فلانا قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا وفلانا فشهدا ابها قد كلمتهما كانت شهادتهما با طلة كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لعبدته ان كلمك فلان فانت حرة فادعى فلان انه كام العبد وشهد ابنه بذلك لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في المحيط * رجلان شهدا على رجل انه قال ان كلمت ابا كما فعبدى حر وانه قد كلم ابا هما قال ان كان الاب غائبا او حاضرا مقرا بما يشهد ان فشهادتهما با طلة وان كان الاب منكر للكلام جازت شهادتهما وكذا لو كان اليمين على الضرب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لرجلين ان دخلتما هذه الدار فعبدى حر فماتا فشهدا ابناهما ان ابويهما قد خلا الدار لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح

وابى يوسف رح ولو انكر الابوان وهما حيان جازت شهادة الابنين على دخولهما بلا خلاف وهذا هو الحكم في كل شيء شهد الاثنان به واثبت بشهادته فعلا من ابيه من نكاح او طلاق او بيع او غير ذلك انه لا تجوز شهادته ان كان الاب حيا يدعى او كان ميتا عندهما وان كان حيا وهو ينكر تقبل شهادتهما بلا خلاف هكذا في الذخيرة * وفي العيون ولو ان رجلا حلف بطلاق امرأته ثلثا ان ضرب هذين الرجلين فضر بهما ومعهما ان يشهدا عليه بطلاق امرأته ثلثا ولا يخبران كيف كان وان اخبرا لا تقبل شهادتهما كذا في التاتارخانية * ولو شهدا انه قال عدي حر ان ضربكما فشهد شاهدان سواهما انه ضربهما لم تجز شهادتهما وكذا ان اقر المشهود عليه بضربهما وانكر اليمين كذا في فتاوى قاضيجان * ان دخل دارى هذه احد عبده حر فشهد ثلثة او اربعة انهم دخلوها قال الامام الثاني ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كان اثنين لا تقبل مطلقا شهدا على رجل انه قال ان مسمت جمد كما غا مرأته كذا او عبده حر ومس جمدنا لا تقبل ولو شهدا انه قال ان مسمت ثيا بكما وفعل تقبل وفي فتاوى القاضى لو اراد الشهود ان يشهدوا في هذه المسائل يشهدون بالطلاق والعناق مطلقا بلا بيان السبب كذا في الوجيز للكردي * وكذلك رجل له شهادة على كتاب وصية ميت وله فيه وصية قال الفقيه ابو بكر البلخي ينبغي ان يقول اشهد على جميع ما في هذا الكتاب الا هذا ويضع يده على ما اوصى له ومن ابي القاسم اذا ادعت امرأة على ورثة الزوج مهرها فانكرت الورثة نكاحها وكان الشاهد تولى تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد من نفسه كذا في فتاوى قاضيجان * رجل قال لرجلين ان رأيتما هلال رمضان فعبدى حر فشهدا انهما قد اصرأه قال ابو يوسف رح لم احتق العبد واجزت شهادتهما على الصوم كذا في الذخيرة * رجل قال عدي هذا حر ان كان فلان وفلان رأيا نى ادخل هذه الدار فشهدا وقالوا رأينا دخل لا تقبل حتى يشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما وفي ثلثة نفر قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا انه قد مفا هنا لا يجوز ولو شهد اثنان منهم انه عفا منا وعن هذا فاني اقبل من هذا الواحد وهو قول ابي يوسف رح كذا في الخلاصة * روى الحسن بن زياد فيمن حلف بعنق مماليكه ان لا يستقرض ابدا شيئا فشهد رجلان انهما اقرضا لا تقبل شهادتهما ولو شهدا انه طلب ذلك ولم يقرضا قبلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل حلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فعبدى حر ثم ادعى فلان عليه القرض فشهد

على ذلك أبو العبد مع رجل آخر ذكر في النوازل انه يقضي بالمال للمدعي ولا يقضي بالعق كذا في فتاوى قاضي خان * ولو حلف بعقته ان لا يقرضهما فشهدا انه اقرضهما جازت الشهادة كذا في الخلاصة * ولو حلف ان لا يهدم دارهذين او لا يقطع ايديهما فشهدا على انه فعل ذلك بهما لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضي خان * لو شهد رجلان ان هذا امتق عبده فجنى العبد على احدهما نفقاً مبنه والمولى ينكر العتق فلا شيء للمجنى عليه ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بهما وان المدعى استأجرهما على بنائهما وغير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادتهما وان قالوا استأجريا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك للمدعى ويضمنان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل في يده شاة مريه رجل فقال الذي في يده الشاة للماراذيم هذه الشاة فذبحها ثم جاء رجل وادعى انه شاته اغتصبها منه الذي كانت في يديه واقام على ذلك شاهدان احدهما للذابح لم تجز شهادة الذابح كذا في المحيط * ولو كان الشاهد شيخا لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداء الشهادة الا راكبا وليس منده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له اليه دابة فركبها لاداء الشهادة لا تبطل شهادته وان لم يكن كذا لك وهو يقدر على المشي او كان يجد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول ابي يوسف رح وان اكل الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه ابو الليث رح الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود له هياً طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقد منه اليهم واكلوه لا ترد شهادتهم وان كان هياً لهم طعاما فاكلوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذا لك لكنه جمع الناس للاستشهاد وهياً لهم طعاما او بعث اليهم دواب واخرجهم من المصرفركبوا واكلوا طعاما مختلفوا فيه قال ابو يوسف رح في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام وقال محمد رح لا تقبل فيهما والفتوى على قول ابي يوسف رح لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصا في الانكحة فانهم يبذلون السكر والحلاب وينشرون الدراهم ولو كان ذلك قدحا في الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * رجل لا يحسن الديموى والخصومة فامر القاضي رجلين فعلماه الديموى والخصومة ثم شهدا على تلك الديموى جازت شهادتهما ان كانا

مدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدعوى
 خصوصاً على قول أبي يوسف رح كذا في الظهيرية * نص في الخلاصة شهادة الجند للامير
 لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفي حد الاحصاء مائة ومادونه
 وما زاد عليه فهو لا يحصون كذا في جواهر الاخلاطى * ذكر محمد رح في الزيادات لو ان سرية
 رجعت الى دار الاسلام باسارى وقالت الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة
 اخذنا هؤلاء في دار الاسلام وقالت السرية اخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى
 فان اقامت السرية بينة على دعوام ان كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا
 من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت
 شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه واما الجيش
 فجمع عظيم فلا يعتبر حقهم مانعاً من الشهادة هكذا في فتاوى قاضيخان * الباب الخامس فيما
 يتعلق بالحدود في الشهادة على الحدود * لا بد من ذكر الحدود وكذا في الخلاصة * اذا كانت
 الشهادة بحضرة العقار لا يحتاج الى بيان الحدود كذا في الذخيرة * اذا اذكر الشهود ثلثة حدود
 قبلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب ادب القاضي * ان لم يكن العذر
 مشهوراً فشهد الشهود على الحدود الثلثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحصانا
 ويقضى به المدمى ويجعل الحد الثالث محاذياً للحد الاول كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى
 ارضاً مثلثة وذكر حدين لا غير والشهود ذكر واحد من لا غير يصح الدعوى والشهادة كذا في المحيط *
 لو ذكر الحدود الاربعة لكن احد الحدود بقى مجهولاً لا يضره هو والترك سواء ولو غلط الشاهد
 احد الحدود لا تقبل هكذا ذكر الصدر الشهيد رح في ادب القاضي مطلقاً وذكر شمس الائمة
 الحلواني رح انه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رح والفتوى على ما ورد الصدر
 الشهيد انه لا تقبل كذا في الخلاصة * وانما يثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد انى قد غلطت
 في ذلك اما لو ادعى المدمى عليه ان الشاهد قد غلط في الحدود او في بعضها لا يسمع دواءه و
 اقام البينة على ذلك لا تسمع بينته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الائمة
 السرخسى والشيخ الامام الاوزجندى رح وكذلك لو ادعى المدمى عليه اقرار المدمى
 بغلط الشاهد في الحد لا يسمع دواءه وحكى عن شمس الائمة السرخسى رح انه قال اذا اخطأ

الشاهد في بعض الحدوث تدارك واماد الشهادة واصاب في ذلك قبلت شهادته عند امكان التوفيق سواء تدارك في ذلك المجلس او في مجلس آخر وتفسير امكان التوفيق ان يقال كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان ونحن ما علمنا به او يقول كان صاحب الحد فلانا الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم ونحن ما علمنا به وعلى هذا كذا في المحيط * شهد شهود على رجل بمحدود وبينوا الحدود وذكروها وقالوا انا نعرفها على الحقيقة والمشهود به في بعض القرى فالتمس المدعى عليه من القاضي ان يأمر الشهود بالخروج الى تلك حتى يعينوا الحدود وبينوا الحدود والقاضي لا يلزم الشهود ذلك هو الصحيح كذا في الذخيرة * اذا شهد الشهود لرجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكننا لا نعرف اسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدلا ويبعثهما مع المدعى والمدعى عليه واميين له ليقف الشهود على الحدود بحضور امينى القاضي فاذا وقفا عليها وقالاهذه حدود الدار التي شهدنا بها لهذا المدعى يرجعون الى القاضي فيشهد الا ميان انهما وقفا على الدار وشهدا باسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضي بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والخوانيت وجميع الضياعات كذا في الفصول العمادية * وهذا اظهره كذا في المحيط * ولو شهدان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان الفلاني وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هذا ولكن لا نعرف حدودها ولا نقف عليها فقال المدعى للقاضي انا آتيك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار واتى بشاهدين شهدا ان حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى وكذا القرى والضياعات والخوانيت وجميع العقارات على هذا كذا في الظهيرية * ذكر طهير الدين المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انها تقبل لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض او الكرم في السواد فالظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا ذكر الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحد ود على الحقيقة كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في القنية * وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وان لم يأت المدعى

المدعي بشاهد ين يشهد ان على ان الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضي ان يبعث اليه امينين من امانته الى الدار حتى يتعرفا من حدودها واسماء جيرانها اجابه القاضي الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الامينان للقاضي بذلك قضى القاضي بالدار للمدعي بشهادتهم كذا في المحيط * هذا كله اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو درصرو بن حريث بالكوفة ودارزبير بالبصرة وشهد بها الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول ابي حنيفة رح وتقبل في قول صاحبه والضبعة اذا كانت مشهورة فهي على هذا الخلاف ايضا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الشهود نحن نشهد ان الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلاصق مسجد كذا ملك هذا المدعي وحقه ولكنا لانعلم اسماء الجيران فقال المدعي انا اتى بشاهدين يشهدان على الحدود فان القاضي لا يلتفت الى هذا كذا في الفصول العبادية * الشهود ان لم يعرفوا الحدود وسألوا الثقات وفسروا عند الحاكم تقبل شهادتهما على اقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحدود من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحدود تقبل كذا في الوجيز للكردري * ولو قال احد حدود هالزريق ارض (میان دیهی) لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة * لان (میان دیهی) مجهول جهالة متفاحشة فالارض التي غاب اربابها او مات اربابها ولا وارث لها تسمى (میان دیهی) وكذلك الاراضى التي تركها ملاكها على اهل القرية بالخراج تسمى (میان دیهی) وكذلك الاراضى التي تركت لرعى الدواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى (میان دیهی) كذا في المحيط * والمختار انه ان ذكر اسم ذي اليد ونسبه يكتفى به كذا في الخلاصة * ولو قال احد حدود هالزريق ارض ورثة فلان قبل القسمة قبل تقبل والاصح خلافه ولو قال لزريق ارض الوقف لابد من ذكر المصروف كذا في الوجيز للكردري * ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة * رجلا شهدا على رجل انه نقض حائطاً لفلان ان ذكر احدود الحائط وبيننا الطول والعرض جازت مها دتهما وان لم يذكر اقيمته قال رض وعندى لابد من ان يذكر انه من المدر او من الخشب وبيننا موضعه كذا في فتاوى قاضيخان * قال اذا كان لرجل باب في دار رجل فاراد ان يمر في داره من ذاك الباب فمنعه صاحبه فصاحب الباب هو المدعي للطريق في دار الغير فعليه اثباته بالبينة ورب الدار

منكر فالقول قوله مع يمينه وبفتح الباب لا يستحق شيئاً فان اقام البينة انه كان يمر في دارة من هذا الباب لم يستحق المدعى شيئاً الا ان يشهدوا ان له طريقاً تاماً فتح الثابت كالثابت باقرار الخصم وان لم يحدوا الطريق ولم يسموا اذرع العرض والطول ان يقولوا ان له طريقاً في هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار فالشهادة مقبولة ومن اصحابنا رح من يقول تاويله اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك فالجهالة لا تمنع صحة الاقرار فاما اذا شهدوا على البتات لا تقبل شهادتهم والاصح انها مقبولة ويجعل مرض الباب حكماً فيكون مرض الطريق له بذلك القدر وطوله الى باب الدار كذا في المبسوط في كتاب الدعوى * وكذا لك على هذا اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق وانكراهل الزقاق ذلك واذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فهو على هذا وكذا النهر اذا كان في ارض رجل فاختلفا في ذلك الا اذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فتح القول قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن الما مجارياً زمان الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الى ارض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء وكذلك اذا كان الما مجارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء كذا في الظهيرية * فان شهد الشهود ان له مسيل ماء فيها من الميزاب قبلت الشهادة فان شهدوا انه لما المطر فهو لما المطر وان شهدوا انه لمصب الوضوء فيه فهو لذلك وان لم يفسر واشياء من ذلك فالقول قول رب الدار في ذلك مع يمينه كذا في المبسوط * وذكر الفقيه ابو الليث رح عن المتأخرين من اصحابنا انهم استحسنوا في الميزاب اذا كان تصويب سطح صاحب الميزاب والتصويب قديم يجعل له حق تسبيل الماء والتصويب الحدود وهو بالفارسية (نشب) كذا في الظهيرية * اذا ذكر في الدعوى او الشهادة احد حدود الارض المدعاة لزيق ارض فلان ولفلان في القرية التي فيها الارض المدعاة اراض كثيرة متفرقة صحت الدعوى وصحت الشهادة وان كان فيه نوع جهالة الا انها تحملت للضرورة كذا في المحيط * اذا شهدوا بملكية ارض وبينوا حدودها وقالوا هي بمقدار خمس مكائيل بذروا المدعى يدعى ذلك واصابوا في بيان الحدود واخطؤوا في بيان المقدار فظهر انه تسع قد وثلاثة مكائيل بذروا حكماً من شمس الاسلام ابي الحسن السعدي رح انه قال لا يبطل الدعوى والشهادة واجاب بعض مشائخ زمانه ببطالان الدعوى والشهادة وقيل يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض المدعاة واساروا اليها تقبل وان شهدوا بغيبة الارض لا تثبت بهذه الشهادة

ملكية ارض تسع فيها خمسة مكائيل بذرو قيل لا تقبل هذه البينة على كل حال وهو الاظهر
والاشبه بالفقه كذا في الفصول العمادية * الباب السادس في الشهادة في المواريث * رجل ادعى
انه وارث فلان الميت واقام شاهدين فشهدا انه وارث فلان الميت لا وارث له سواه فان القاضي
يسألهما عن السبب ولا يقضي قبل السؤال لاختلاف اسبابها والقضاء بالمجهول متعذر فان مات
الشاهدان او غابا قبل ان يسألهما لا يقضي بشيء كذا في فتاوى قاضيجان * لو شهد اباه ابن
ابنه واخوه اوجده اوجده اوجده ترد بلا بيان وذا بان بقول في الاول بانه وارثه وفي الاخ
اخوه لابيه وامه اولابيه اولامه ووارثه وفي الجدة ابوابيه او ابوامه وفي الجدة ام امه او ام ابيه
وفي المولى معتقه او معتقه ووارثه لا نعلم له وارثا غيره كذا في الكافي * وكذا لو شهد وا انه عمه
او ابن عمه لا يجوز حتى ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا الى اب واحد وبينوا انه عمه او ابن
عمه لابيه اولامه اولابيه وامه وانه وارثه كذا في خزائن الفتاوى * وفي الشهادة بانه ابنه او بنته او امه
او ابوه لا يحتاج الى قوله ووارثه كذا في الكافي * وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ولا يشترط ذكر
اسم الميت حتى لو شهدوا انه جده ابوابيه ووارثه ولم يسموا الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت
كذا في الوجيز للكردي * اذا شهد الشاهدان ان فلانا اعتق هذا الميت وان هذا الرجل مصبة
الذي اعتق لا تقبل شهادتهما ما لم يبينوا سبب العسوبة انه ابن الذي اعتق او ابوه واخوه او ما
اشبه ذلك كذا في المحيط * اذا شهد الشهود بوراثه رجل وبينوا سببه ولم يزدوا عليه فالشهادة
مقبولة الا ان القاضي لا يدفع المال الى المشهود له للحال بل يتلوم زمانا لجواز ان يظهر وارث
آخر للميت مزاحم للمشهود له او مقدم عليه كذا في الذخيرة * اذا شهدوا بوراثته وبينوا سببه
وقالوا لا نعلم له وارثا آخر فهذه الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال اليه للحال من غير تلوم وقوله
لا نعلم له وارثا سوى هذا ليس من صلب الشهادة بل هو لاسقاط مؤنة التلوم من القاضي كذا
في المحيط * ولو قالوا لا وارث له غيره قبل استحسانا وحمل على العلم كذا في الحاوي * ولو قال
لا وارث له بارض كذا تقبل عندها هي حنيقة راح خلافا لهما كذا في الوجيز للكردي * ثم الشهيد
اذا شهدوا على وارثه شخص وبينوا سببها وهذا الشخص ممن يستحق جميع المال ولا يصير محجوبا
بغيره كالابن والابنة والاب ان قالوا لا نعلم له وارثا غيره فالقاضي يدفع جميع المال اليه من غير
تلوم كذا في المحيط * فاذا شهدوا انه ابنه ولم يزدوا على هذا فالقاضي لا يدفع جميع المال اليه

للحال بل يتلوم زمانا يقع في غالب رأى القاضى انه لو كان معه وارث آخر لظهر في هذه المدة هكذا في الذخيرة * ان اشهدا انه زوجها او شهدا انها زوجته لانعلم له وارثا غيره دفع الى الزوج النصف والى المرأة الربع واما ان اشهدا انه زوجها او شهدا انها زوجته ولم يزيدا على هذا اجمعوا على ان قبل التلوم لا يدفع اليه اكثر النصيبين واما ان اتلوم زمانا ولم يظهر وارث آخر قال محمد رح في دوى الاصل ان القاضى يدفع اليه اكثر النصيبين ان كان زوجا يدفع اليه النصف وان كانت زوجة يدفع اليها الربع وقال ابو يوسف رح يدفع اليه اقل النصيبين ان كان زوجا الربع وان كانت زوجة الثمن والطحاوى في مختصره ذكر قول ابى حنيفة رح مع ابى يوسف رح والخصاف ذكر قوله مع محمد رح كذا في المحيط * شهد رجلان لرجل انه اخو الميت لابيه وامه ووارثه لانعلم له وارثا غيره فتضى ثم شهدا لآخرانه ابن الميت لا تقبل ويضمنان لابن ما اخذ الاخ ولو شهد الآخرانه اخوه لابيه وامه ووارثه لانعلم له وارثا غيره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهد من الاول ولم يغرمما للثانى شيئا شهد شاهدان ان فلانا اخو الميت لابيه وامه لانعلم له وارثا غيره وقضى وشهد آخران لآخرانه ابنه ينتقض القضاء الاول بالوراثة الاول ضرورة فان كان المال قائما في يده دفع الى الابن وان كان هالكا فللابن الخيار ان شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على احد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ كذا في محيط السرخسى * شهدا لرجل انه جد الميت وقضى القاضى بذلك ثم جاء رجل آخر وادعى انه ابو الميت واقام البيينة يقضى به وهو احق بالميراث كذا في الخلاصة * ويجعل الجد ابا لهذا الذى ادعى الابوة فان قال الاب للقاضى ان هذا الذى اقام البيينة انه جد ليس بابى فمرة باعادة البيينة فالقاضى لا يكلفه كذا في المحيط * ولو شهدا ان قاضى بلد كذا قضى بانه وارث الميت ولا وارث له غيره قضى بانه لا بالنسب بين اولاد لوبين وبرهن آخر بنسب يحجبه او يشاركه قبل وحجب او شارك حتى لو بين الاول انه ابن الميت وبرهن الآخرانه ابنه فالارث بينهما ولو برهن الثانى انه ابو الميت جعل للثانى السدس والباقي للاول ولو ذكر الاول انه جد الميت وبرهن الثانى انه ابو الميت فالارث للثانى ولو ذكر الاول انه ابو الميت وبرهن الثانى انه ابن الميت جعل للثانى خمسة اشداس الارث وللأول السدس ولو برهن الثانى انه

انه ابو الميت ايضا فالارث للثاني والجواب في المعتقد كالجواب في الاب ورد بينة الاول على ابوته بعد القضاء للثاني الا اذا برهن الاول على ان القاضي قضى بانه ابو الميت فكان اولي وبطل نسب الثاني ولو برهن الاول على ابوته قبل القضاء للثاني اشتركا في الارث حتى لو مات احدهما تعين الآخر ابا والحكم في الولاء على هذه الوجوه وان كان الاول معتوها او صغيرا لا يقدر على البيان جعله القاضي ابنا لو كان ذكر اذ ان جاء الثاني وبرهن انه ابو الميت جعل للثاني مدهس المال وان برهن انه اخو الميت يجعله محجوبا بالاول وان كان الاول امرأة جعله بنتا للميت وجعل لها جميع المال بالفرض والرد فان جاء آخر وادعى انه اخو الميت يعطيه النصف وان ذكر الثاني انه ابنه يعطيه الثلثين كذا في الكافي * رجل اقام البينة انه عم الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم اقام الآخر البينة انه اخو الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره ثم اقام البينة انه ابن الميت لانعلم له وارثا غيره واقاموا البينة جميعا معا فانه يقضى بالميراث لابن كذا في محيط السرخسي *

اذا مات الرجل فاقام رجل بينة انه فلان بن فلان الفلاني وان الميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة وهو مصبة الميت ووارثه لانعلم له وارثا غيره قضى له بالميراث فان جاء آخر بعد ذلك واقام بينة انه مصبة الميت فان اثبت الثاني مثل ما اثبت الاول بان اثبت انه فلان بن فلان الفلاني والميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا الى اب واحد قبلت بينة الثاني اذا التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة وان كان من قبيلتين بان ادعى الاول انه من العرب وادعى الثاني انه من العجم لا تقبل بينة الثاني وان اثبت الثاني نسبا بعد من الاول بان اثبت الثاني انه ابن ابن عمه فالقاضي لا يلتفت الى بينته وان التقيا الى اب واحد من قبيلة واحدة او من قبيلتين وان اثبت الثاني نسبا فوق الاول بان ادعى الثاني ان الميت ابنه وولد على فراشه وانه ابوه لا وارث له غيره فهذا على وجهين ان ادعى الاب نسبه من القبيلة التي ادعاه ابن العم تقبل بينة الاب وينقض القضاء الاول في حق الميراث دون النسب حتى يبقى الاول ابن عم له حتى لو مات هذا الاب يرث الاول منه اذ لم يكن له وارث اقرب منه وان ادعى نسبه من قبيلة اخرى قبلت بينة الاب ونقض القضاء الاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط * اذا ادعى دارا في يد انسان انها له ورثها من ابيه وجاء بشهود شهدوا انها كانت لابيه الى ان مات وتركها ميراثا لانعلم له وارثا غيره او شهدوا انها كانت لابيه يوم الموت

فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضى بالدار للمدعى وان لم يشهد وا انه تركها ميراثا له وكذا اذا شهدوا انها كانت في يدا بيه الى ان مات او شهدوا انها كانت في يدا بيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضى بالدار للمدعى وهو ظاهر الرواية واصح هكذا في الذخيرة * لو شهدوا ان ابا مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل كذا في المحيط * ولو شهدوا ان ابا مات في هذه الدار او شهدوا ان ابا كان في هذه الدار حتى مات او حتى مات فيها لا تقبل وكذا لو شهدوا ان ابا دخل هذه الدار ومات لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد الشهود ان ابا مات وهو لابس هذا القميص او لابس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * اطلق محمد رح في الجواب في الخاتم وحكى القاضي ابو الهيثم عن القضاة الثلاثة انهم كانوا يفصلون ويقولون ان شهدوا ان الخاتم كان في خنصره او ينصره يوم الموت تقبل الشهادة وان شهدوا انه كان في السبابة او في الوسطى او في الا بهام لا تقبل الشهادة ولكن الصحيح ان يجري على اطلاقه كما ذكره محمد رح كذا في الذخيرة * ولو شهدوا انه مات وهو حامل لهذا الثوب تقبل كذا في المحيط * ولو شهدوا ان ابا مات وهو راكب هذه الدابة قضى بالدابة للوارث ولو شهدوا ان ابا مات وهو قائم على هذا الفراش او على هذا البساط او با ثم عليه لا تقبل هذه الشهادة ولو شهدوا ان ابا مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ولم يشهدوا انه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للوارث كذا في الذخيرة * ولو شهدوا انه كان هو الواضع على رأسه يوم الموت تقبل كذا في محيط السرخسي * والاصل في جنس هذه المسائل ان الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عند موته فهذا على وجهين اما ان يشهدوا بفعل هو دليل اليدا وبفعل هو ليس بدليل اليد فالذي هو دليل اليدا في النقلات فعل لا يتصور ثبوته بدون النقل كاللبس والحمل او فعل يحصل عادة للنقل كالركوب في الدواب وفي غير النقلات دليل اليدا فعل يوجد من الملاك في الغالب كالسكنى في الدار فهذا النوع من الفعل اذا قامت البينة على وجوده من المورث في العين عند موته يقضى بالمدعى للمدعى والذي ليس بدليل اليد في النقلات فعل يتأتى بدون النقل ولا يحصل في الغالب للنقل كالجلوس على البساط وفي غير النقلات الذي ليس بدليل اليدا فعل يوجد من غير الملاك في الغالب كالجلوس والنوم في الدار فهذا النوع من الفعل اذا قامت الشهادة على وجوده من المورث في العين عند موته لا يقضى بالعين للمدعى

كذا في المحيط * اذا شهدوا انها كانت ملك ابيه او ان اياه كان يسكن هذه الدار او يملكها فان
 جرو الميراث فقالوا مات وتركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجروا
 لا تقبل في قول ابي حنيفة ومحمد رح وتقبل في قول ابي يوسف رح الآخرون شهدوا على
 اقرار المدعى عليه شيء من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويأمر بالتسليم كذا
 في فتاوى قاضيخان * لو شهد الشهود انها كانت لابيه ولم يجروا الميراث الى المدعى فالقاضي
 لا يقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح اولا كذا
 في المحيط * لو شهدوا انها كانت لابيه مات فيها فعلى هذا الخلاف كذا في الفصول
 العمادية * ولو شهدوا انها لابيه ولم يقولوا مات وتركها ميراثا له منهم من قال هذا ايضا على
 الخلاف ومنهم من قال ههنا لا تقبل بالاجماع وهو اختيار الفضلى رح وهو الاصح كذا في
 الخلاصة في كتاب الدعوى في الفصل العاشر * وهكذا في الفصول العمادية * اذا مات رجل
 فاقام وارثه بينة على دار انها كانت لابيه امارها او اجرها او ادعها الذي في يده فانه يأخذها
 ولا يكلف البينة على انه مات وتركها ميراثا له كذا في الكافي * اذا شهد شاهدان ان فلانا مات
 وترك هذه الدار ميراثا لفلان ابنه هذا ولا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلانا الميت فشهادتهم
 باطلة كذا في المبسوط * هذا اذا كان نسب المدعى معروفا من الميت وان لم يكن نسبه معروفا منه
 فشهدا انه ابن فلان بن فلان الميت وان فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثا له ولم يدركا
 الميت لم يذكرها هذا الفصل ههنا وذكر في المنتقى اجيز شهادتهما في النسب وابطلها في الميراث
 كذا في المحيط * لو شهدوا على دار في يد رجل انها كانت لفلان جده هذا المدعى وخطته وقد ادركوا
 الجد والمدعى يدعى انها كانت لابيه فان جروا الميراث بان شهدوا انها كانت لجده هذا المدعى
 فلان مات وتركها ميراثا لابى هذا المدعى ثم مات الاب وتركها ميراثا لهذا المدعى تقبل الشهادة
 ويقضى بالدار للمدعى وان لم يجروا الميراث فان لم يعلم تقدم موت الجد على موت الاب
 لا يقضى بالدار للمدعى بالاجماع وان علم فكذا الجواب عند ابي حنيفة ومحمد رح
 وابي يوسف رح اولا وبعض مشائخنا رح قالوا في هذه المسئلة لا تقبل الشهادة بلا خلاف ولو شهدوا
 على اقرار ذي البدن هذه الدار كانت لجده هذا المدعى ولم يجروا الميراث فان القاضي يقضى
 بالدار للمدعى اذا لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة * اذا شهدوا ان هذه الدار لجده

هذا المدعى ولم يقولوا له كانت لجدته فان جروا الميراث تقبل ويقضى بالدار للمدعى وان لم يجروا الميراث فعلى قول ابى حنيفة ومحمد رح لا تقبل واما على قول ابى يوسف رح الآخر فقد اختلف المسائخ رح فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقضى بالدار للمدعى ايضا كذا في المحيط * قال في كتاب الاقضية دار في يدي رجل اقام احد البينة ان ابى اشترها منه بالف درهم وقد مات ابى والبائع يجحد ذلك فانى لا اكلفه البينة ان اباد مات وتركها ميراثا ولكن اسأله البينة انهم لا يعلمون له وارثا غيره فان اقامها امرته بدفع الدار اليه كذا في الذخيرة * ولو كانت الدار في يد غير البائع كلف كليهما كذا في محيط السرخسى * قال في الاصل دار في يدي رجل جاء ابن اخي صاحب اليد واقام بينة ان هذه الدار كانت لجدته مات وتركها ميراثا بين ابيه وبين ممة هذا الذي الدار في يديه نصفان ثم مات ابوه وترك نصيبه ميراثا له فالقاضي يقبل هذه البينة ويقضى بالدار بين المدعى وبين ممة نصفين فان لم يقض القاضي ببينة ابن الاخ حتى اقام بينة ان اخاه وهو ابوهذا المدعى مات قبل موت الجد وورث الجد منه السدس ثم مات الجد وصار جميع الدار ميراثا لي فهذه المسئلة على وجهين الاول ان لا يكون في يد ابن الاخ شئ من تركته ابيه وفي هذا الوجه بينة ابن الاخ اولي والوجه الثاني ان يكون في يد ابن الاخ شئ من ميراث ابيه وباتى المسئلة بحالها وفي هذا الوجه ميراث الجد كله للعم وميراث الاخ كله لابن الاخ ويجعل كأنهما ماتا معا كذا في المحيط * اذا كانت الدار في يدي رجل وابن اخيه فادعى كل واحد ان اياه مات وتركها ميراثا له لا وارث له غيره قضى بهابيهما نصفين فان قال العم كانت بين ابى واخى نصفين وصدقه ابن الاخ الا ان العم قال مات اخى قبل موت الجد وصار النصف الذي لاخى بين الجد وبينك اسداسا ثم مات الجد فورثت السدس منه وقال ابن الاخ مات الجد اولا وصار الذي للجد بينك وبين ابى نصفين ثم مات ابى فورثت ذلك منه فان لم يقم لهما ولا لاحدهما بينة يحلف كل واحد على دعوى صاحبه فان حلفا برياً وصار الحال بعد الحلف كالحال قبله وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين وان حلف احدهما ونكل الآخر يقضى للمحالف بما دكل له صاحبه وان اقام البينة احدهما قضى له بما شهد له ببينة وان اقاما قضيت بينهما نصفين كذا في الذخيرة * رجلا ن اقام كل واحد منهما بينة على دار في يدي رجل انها كانت لابيه

لابية مات وتركها ميراثه لا يعلمون له وارثا غيره واحد هذين الرجلين ابن اخي ذي اليد ووارثه لا وارث له غيره فلم تزك البينتان حتى مات المدعى عليه فصارت الدار في يد ابن اخيه ولم يوص الى احد فان زكيت البينتان جميعا يقضى بها بينهما نصفين وان صار ابن الاخ ذا اليد فلو اقام الاجنبى البينة على ابن الاخ ان الدار دارة ورثها من ابيه لم تسمع ولو ان القاضي زكى شهود احدهما بعد موت العم ولم يزك شهود الآخر فقصى بالدار كلها له ثم زكيت بيته الآخر لم يقض له بشيء الا اذا عاد تلك الشهود او شهودا اخر فشهدوا ان الدار دارة بسبب الارث فحينئذ يقضى بجميع الدار له فان قال الذى قضى بالدار له او لاني اعيد البينة ان الدار دارة لا يلتفت اليه ولو اقام الاجنبى البينة في حيرة العم وابن الاخ بعد موته فزكيت البينتان جميعا قضى بالدار بينهما نصفين ولو ان ابن الاخ لم يقيم البينة حتى قضى بها للاجنبى ثم اقام على الاجنبى قضى بها لابن الاخ ولو اقام ابن الاخ البينة في حيرة العم والاجنبى بعد موته فزكيت البينتان يقضى بها للاجنبى ولو اقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على العم فمات العم فورثه ابن الاخ ثم احضر كل واحد منهما شاهدا آخر فزكيت البينتان يقضى بالدار بينهما نصفان وان قال احدهما بعد ما قضى بها بينهما انا اقيم البينة على صاحبي لا يلتفت الى ذلك ولو اقام كل واحد شاهدا واحدا على العم فلما مات العم اقام الاجنبى شاهدا آخر فزكى شاهدا وقضى له بشها دتهما ثم جاء ابن الاخ بشاهد آخر لا يلتفت الى ذلك فان امار ابن الاخ شاهدين على الاجنبى قضى بها لابن الاخ هكذا في المحيط * رجل توفي فادعى رجلان ميراثه يدعي كل واحد منهما ان الميت مولاه وامتقه لا وارث له غيره واقام البينة على ما ادعى ولم يوقتوا للعتق وقتا فالميراث بينهما ولو وقتوا للعتق وقتا فصاحب الوقت الاول اولى كذا في الذخيرة * في نوادى ربه من ابي يوسف رح رجلان اخوان لاب في ابديهما دار اقام احدهما بينة ان هذه الدار كانت لامى ماتت وتركها ميراثا بيني وبين ابي ارباعا ثم مات الاب وترك ذلك الربع بيني وبينك واقام الآخر بينة ان هذه الدار كانت لابي مات وتركها ميراثا بيني وبينك قال آخذ بيبيته الذى ادعى ثلثة ارباع الدار لنفسه ولا اقبل بيته الآخر كذا في المحيط * الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون اكذابا للشهود وما لا يكون * الشهادة ان وانفت الدعوى قبلت والا فلا كذا في الكنز * ثم المعتبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى

هو الاتفاق في المعنى ولا مبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد ابالاقرار بالغصب تقبل هكذا في خاية البيان شرح الهداية * والموافقة اما المطابقة او كون الشهود به اقل من المدمى به بخلاف ما اذا كان اكثر كذا في فتح القدير * وفي هذا الباب اصول * الفصل الاول فيما يكون المدمى به ديناً اذا ادعى الفاو خمسائة فشهدوا بخمسائة يقضى بخمسائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى الفاو وشهدوا بخمسائة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى على رجل خمسائة وشهد له الشهود بالف درهم لا تقبل شهادتهم الا اذا وفق فقال كان له عليه الف درهم الا انه قضاني خمسائة او ابرأته منهما ولم يعلم الشهود بذلك فتقبل ويقضى بالخمسائة ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق كذا في المحيط * لو ادعى خمسائة فشهد له الشهود بالف فقال الطالب انما لي عليه خمسائة وقد كانت الفا فقبضت منها خمسائة وصل الكلام او فصل فشهدا بها بالخمسائة جائزة ولو قال لم يكن لي الا خمسائة بطلت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى الغريم ان صاحب المال ابرأه او حله وجاء بشهود شهدوا على اقرار صاحب المال بالا ستيفاء فان القاضي يسأل الغريم من البراءة والتحليل ان كانت بالا سقاط او الا ستيفاء وان قال كانت بالا ستيفاء قبلت وان قال كانت بالا سقاط لا تقبل وان سكت ذكر محمدرح في الاصل انه لا يجبر على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في الذخيرة * لو ادعى الغريم الايفاء فشهدا ان صاحب المال ابرأه جازت والقاضي يقضى بالبراءة من غير سؤال ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالا سقاط لا البراءة بالا ستيفاء حتى لو كان الغريم كفيلاً كفلاً بامر المكفول عنه فادعى الايفاء فشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال ان يرجع بدينه على الاصيل ولا يكون للكفيل ان يرجع على المكفول منه بشيء هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى الايفاء فشهدا بالهبة او الصدقة او التحلي او الاحلال او ادعى الهبة او الصدقة او التحلي او الاحلال فشهدا بالا ستيفاء لا تقبل هكذا في محيط السرخسي * ذكر في المنتقى رجلان شهدا ان لهذا على هذا الف درهم قد اقتضى منها مائة وقال الطالب لم اقتض منه شيئاً قال ابو حنيفة وابو يوسف رح يقضى بالالف ويجعل مقتضياً للمائة كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون اذا شهد الرجلان على آخر بالف درهم وشهدا انه قد قضاه خمسائة وقال الطالب لي عليه الف وما قضاني شيئاً والشهود صدقوا في الشهادة على الالف واوهوا في الشهادة على القضاء تقبل شهادتهما ان مدلا

ولو قال شهادتهم بالالف حق وبالفضاء باطل وزور لا تقبل شهادتهما لانه نسبهما الى الفسق كذا في المحيط * لو شهد ان لهذا على هذا الف درهم ولكنه قد ابرأه منها وقال المدمي ما ابرأته وقال المشهود عليه ما كان له على شيء ولا ابرأني من شيء قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدا على رجل بالف درهم والمدمي يدعي ذلك وشهد ايضا للمدمي عليه على المدمي بمائة دينار والمدمي ينكر ذلك قبلت شهادتهما كذا في الذخيرة * ادعى على آخرانه آجره منه وقبض مال الاجارة فمات وانفسخت الاجارة بموته وطلب مال الاجارة فشهد الشهود ان الآجر اقرب قبض مال الاجارة تقبل وان لم يشهدوا على مقد الاجارة كذا في الخلاصة * شاهدان شهدا للرجل بالف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له انه قد اشهدهما هذه الشهادة والذي لي عليه من ثمن متاع اجزت شهادتهما قالوا تاويل المسئلة اذا شهدوا على اقرار المدمي عليه بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة محفوظة انه اذا ادعى على آخر الف درهم من ثمن مبيع وشهد له الشهود بالف من ضمان جارية فصحبها وقد هلكت انه لا تقبل شهادتهم وبمثلته في الاقرار تقبل كذا في المحيط والخلاصة والذخيرة * ولو قال لم يشهدهما لم تقبل كذا في محيط السرخسي * ادعى على آخر مائة قفيز حنطة بسبب السلم مستجمعا لشرائطه وشهد الشهود ان المدمي عليه اقران عليه مائة قفيز حنطة ولم يزيدوا على هذا فقد قيل لا تقبل شهادتهما وقيل ينبغي ان تقبل والاول اصح كذا في الذخيرة * ادعى قرضا على رجل وشهدوا ان المدمي دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدمي عليه يثبت قبض المدمي عليه ويكون القول قول ذي اليد اني قبضت بجهة الامانة فان ادعى انه قبض بجهة القرض يحتاج الى اقامة البينة على القرض كذا في خزائن المفتين * لو ادعى دينارا وشهدوا ان المدمي دفع الدينار الى المدمي عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية * ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو ادعى عشرة دراهم قرضا وشهدوا له بهذا (اللفظ او راد اني است) لا يثبت القرض ولو قال (دادني است) بسبب القرض تقبل كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى رجل على رجل ديناً ولم يبين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * ذكر في شهادات المحيط اذا ادعى الدين بسبب القرض وما اشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق كان شمس الاسلام الاوز جندی رح يقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضيخان والصحيح انها تقبل وفي شهادات المحيط ايضا

إذا ادعى الفارق قال خمسائة منها ثمن عبدا اشتراه منى وقبضه وخمسائة ثمن متاع اشتراه منى وقبضه وشهدوا بخمسائة مطلقا تقبل الشهادة على الخمسائة وذكر السبب ليس بشرط قال وهذه المسئلة تنصيص ان في دعوى الدين بسبب اذا شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفتى ظهير الدين المرفي ناني كذا في الفصول العمادية * الفصل الثاني فيما اذا كان المدعى به مائكا * اذا كانت الدعوى بلفظ الدار وشهدوا بلفظ البيت قيل ينبغي ان تقبل في عرفنا وهو الاشبه والظاهر كذا في الذخيرة * اذا ادعى كل الدار فشهدوا له بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين * وينبغي للقاضي ان يسأل المدعى اتدعى الملك بهذا السبب الذي شهد به الشهود او تدعيه بسبب آخر ان قال ادعيه بهذا السبب فالقاضي يقبل شهادة شهوده ويقضى له بالملك وان قال ادعيه بسبب آخر او قال لا ادعيه بهذا السبب فالقاضي لا يقبل شهادة شهوده كذا في المحيط * لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية * لو ادعى النتاج وشهدوا على الملك المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على النتاج لا تقبل كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى اولا الملك في الدابة بالنتاج وشهد له الشهود انها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم الا ان يوفق فيقول نتجت في ملكي الا اني بعتهام منه ثم اشتريتها منه فما لم يدع التوفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية * اذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا انه ورثه من ابيه او انه اشتراه من فلان وفلان يملكه ولم يقولوا انه ملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للمدعى ولكن للقاضي ان يسأل الشهود هل يعلمون انه خرج من ملكه كذا في الفصول العمادية * لو ادعى انه له ورائه من ابيه وجاء بشهود فشهدوا انه له ولاخيه الغائب ميراث من ابيه جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * في المنتقى ادعى ملكا مطلقا مؤرخا وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على المطلق الملك بلاتاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار ودعوى الملك بالارث كدعوى الملك المطلق كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ منه فشهد الشهود انها له

انها له منذ مشرين منه بطلت شهادتهم فلو ادعى المدعى انها له منذ مشرين سنة والشهود شهدوا منذ سنة جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عينا في يد رجل انه ملكه وان صاحب اليد قبضه بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم وكذا اذا ادعى المدعى القبض مطلقا وشهدوا له بالقبض منذ شهر الا اذا رفق وقال اردت من المطلق القبض من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل وقيل يقبل هذا من غير توفيق كذا في الفصول العمانية * ادعى انه قبض من مالي كذا قبضا موجبا للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض قبضا موجبا للرد تقبل في اصل القبض فيجب رده كذا في البحر الرائق نقلا عن جامع الفصولين * وكذا لو شهدا على اقراره بالقبض تقبل كذا في خزائن المفتين * ادعى انه قبض من مالي كذا رهما قبضا بغير حق وشهد شهوده انه قبضه بجهة الربوا قبلت شهادتهم كذا في الفصول العمانية * ولو ادعى النصب فشهدوا على القبض بجهة الربوا لا تقبل ادعى انك قبضت من مالي حملا بغير حق وذكر قيمته وشيئته وشهد الشهود ان هذا الذي هوذا واليد قبض حملا من فلان غير المدعى تقبل هذه الشهادة حتى يجبر على الاحضار كذا في خزائن المفتين * لو شهدا ان فلانا هذا فصب عبده ولكن قدرده عليه بعد ذلك فمات متد مولاه وقال المصوب منه لم يرد علي وانما مات هذا فاصب وقال المشهود عليه ما فصبته ولا رددته عليه وما كان من هذا شيء ايها القاضي قال ضمنته القيمة كذا في الظهيرية * وكذا لو شهدا انه فصبه عبدا له وان مولاه قتله عند الغاصب وقال المصوب منه ما قتلته ولكنه قد فصبته ومات عنده وقال المشهود عليه ما فصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى ابداله في يدي كان عليه قيمته كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى الاستهلاك وشهد شهوده على القبض ادعى انه استهلك من مالي قمشة كذا وعليه قيمتها وشهد الشهود انه باع وسلم لفلان تقبل ولو شهدوا انه باع ولم يذكر والنسليم لا يكون شهادة على الاستهلاك كذا في الفصول العمانية * اذا ادعى انه فصب حمارة وشهد شهوده ان هذا الحمار ملك المدعى وفي يده هذا بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين * ادعى عشرة امراء من الدقيق مع النخالة شهدا لشهود على الدقيق من غير نخالة لا تقبل وكذا لو ادعى دقيقا منخولا فشهدوا على غير المنحول ولو ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهد الشهود على النقرة والوزن ولم يذكر الصفة انها جيدة او ردية او وسطا تقبل هذه الشهادة ويقضى بالرد كذا

في الخلاصة * ذكر في دعوى المنتقم دار في يدي رجل ادعى رجل انها بينه وبين الذي في يديه
 بصفتان ميراثا من ابيه وجمد ذلك الذي في يديه وادعى ان كلها له فجاء المدعى بشهود وشهدوا ان هذه
 الدار كانت لابي هذا المدعى مات وتركها ميراثا له خاصة لا وارث له فبينة قال ان لم يدع المدعى
 ان النصف خرج الى الذي في يده بسبب من قبله فشهادة شهوده باطله وان قال قد كنت بعت
 نصفها بالف درهم لم يصدقه القاضي على البيع ولم يجعله مكذبا بالشهوده قضى له بنصف الدار
 ميراثا من ابيه وان احضر بينته على انه باع النصف من المدعى عليه بالف درهم او انه صالحه
 من الدار على ان يعلم له النصف منها قبلت بينته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثا للمدعى
 من الوالد وقضى بنصف الدار ببيع من المدعى عليه ان ادعى البيع وكان للمدعى على المدعى عليه
 الثمن وان كان اقام البينة على الصلح اطلت الصلح وردت الدار كلها الى المدعى كذا في المحيط *
 في المنتقم ادعى ان له نصف هذه الدار مشاهدا والدار في يد رجلين اقتسماها وغاب احدهما
 فحياصم الحاضرو في يده نصفها المقسومة فشهدا ان له هذا النصف المقسومة في يد الحاضر لا تقبل
 كذا في الوجيز للکردري * اذا ادعى مينا في يد انسان انه له واقام على ذلك بينة ثم ان المدعى
 قال هذا العين لم يكن لي قط بطلت بينته ولم تقبل ويبطل القضاء ان كان قد قضى له به وكذلك
 اذا لم يقل قط كذا في المحيط * رجل ادعى عبدا في يد رجل واقام البينة فشهدا على اقراره انه
 ملك المدعى تقبل ولو شهدا على اقراره انه اشتراه من المدعى وقال المدعى انه اقرب هذا لكن
 ما بعت منه يا خذ المدعى وكذا الاستيلاء وكذا لو شهدا انه اقربانه آجره بكذا وكذا لو شهدا ان
 المدعى عليه قال بعت بكذا وكذا لو شهدا انه اورد منه ولو شهدا على اقراره ان المدعى دفع اليه لا تقبل
 ولو شهدا انه اقراؤه فصبه او شهدا انه اقراؤه رهنه تقبل ويتقضى بالعبد للمدعى كذا في الخلاصة *
 ادعى رجل جارية في يدي رجل وقال كانت هذه الجارية لي وشهد الشهود انها له هل تقبل
 هذه الشهادة لا ذكر لهذه المسئلة في الكتب وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال
 لا تقبل وهو الاصح كذا في المحيط والذخيرة * لو ادعى انها كانت له وشهدوا انها كانت
 له لا تقبل كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى المدعى انها له وشهد الشهود انها كانت له تقبل
 اذا ادعى رجل دارا في يد رجل وجاء بشاهدين شهدا ان هذه الدار كانت في يد هذا
 المدعى لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدعى بشيء في ظاهر الرواية كذا في المحيط *

أن معي دارا واستثنى بيتا منها ومدخلها وحقوقها وصرفها فشهدوا بالدار ولم يستثنوا الحقوق والمرافق وما ذكره المدعي لا تقبل الا اذا وافق وقال كان الكل لي الا اني بعث البيت والمدخل منها فحينئذ تقبل كذا في الوجيز للكردي * ان شهد الشهود بدار لرجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان لرجل آخر غير المدعي عليه ليس هولي فقد اكذب شهوده ان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشيء وان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي وانما هو لفلان قال ابو يوسف رح اجزت اقراره لفلان وجعلت له البيت واردم ما بقي من الدار على المقضى عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ادعي دارا وبرهن وحكم بالبناء تبعات اقر المقضى له ان البناء للمقضى عليه او برهن المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يبطل القضاء في حق الارض ولونص الشهود في شهادتهم على البناء ايضا واتصل به القضاء ثم اقر المدعي بالبناء له بطل فان برهن المقضى عليه ان البناء له لم يقض له به كذا ذكر في الاصل كذا في الوجيز للكردي في كتاب الدعوى * ذكر في المنتقى اذا شهدوا على دار لرجل فلما زكوا قال المدعي عليه البناء لي انا بنيت و اراد ان يقيم البينة على ذلك فان كان شهود المدعي حضورا يسألهم القاضي من البناء فان قالوا البناء لمدعي الدار لا يلتفت القاضي الى قول المدعي عليه وان قالوا لا ندرى لمن البناء الا انا نشهد ان الارض للمدعي فليس له ذلك با كذاب منهم شهادتهم ويقضى للمدعي عليه بالبناء ان اقام بينة ويؤمر بالهدم وتسليم الارض الى المدعي وان لم يحضر المدعي عليه بينة على البناء قضى عليه القاضي بالارض بشهادة شهود المدعي واتبع الارض البناء فان جاء المدعي عليه بعد ذلك بالبينة ان البناء بناؤه اخذه لان القاضي لم يقض على المدعي عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي كذا في الفصول العمادية * وفي المنتقى لو شهدوا بالدار للمدعي ثم ماتوا او غابوا فلم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يقضي ببنائها قال المدعي عليه انا اقيم البينة ان البناء بنائي انا بنيت لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعي ببنائها كذا في الخلاصة في الاصل الاول في مسائل التناقض من كتاب الدعوى * لو شهد شهود المدعي ان الدار له ولم يزيدوا على هذا ثم ماتوا او غابوا ثم جاء رجل آخر وادعي بناء هذه الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فان القاضي يقضى بالارض للمدعي الذي شهدت شهوده بالدار ويقضى بالبناء بين الدعيين نصفين فان اقام المدعي عليه بينة ان البناء بناؤه قبل القضاء

او بعده لم اقبل ذلك منه ولو ان شهود المدمى شهدوا ان الارض للمدمى وقالوا لا ندري لمن البناء قضى بالارض له وقضى بالبناء للمدمى البناء خاصة كذا في المحيط * والارض التي يكون فيها النخيل والاشجار بمنزلة الدار اذا لم يفسروا فالقاضي يقضى للمدمى بالارض ويتبعها النخيل والشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالنخيل والشجر وكذلك اذا شهدوا ان هذا الخاتم او هذا السيف لفلان ولم يذكروا الفص والحلية فالقاضي يقضى بالسيف والحلية وبالخاتم والفص للمدمى من غير ان تكون الحلية والفص مشهودا بهما حتى لو اتام المشهود عليه بيئته ان الفص والحلية له قبلت بيئته قضى بذلك القاضي للمدمى اولم يقض هكذا في الفصول العمادية * امة في يد رجل وابنتها في يد غيره فجاء رجل واقام البيئته على الذي في يديه التجارية ان التجارية له وقضى القاضي بال تجارية له لا يكون للمقضي له ان يأخذ الابنة بذلك القضاء وبمثلها لو ان رجلا في يده نخلة وثمرتها في يد غيره جاء رجل واقام البيئته على الذي في يده النخلة وقضى القاضي له بها كان للمقضي له ان يأخذ الثمر بذلك القضاء هكذا ذكر في المنتقى كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد الشهود على رجل ب تجارية في يديه انها لهذا المدمى وقضى القاضي له بها ثم غاب الشاهدان او ماتا وظهر لل تجارية ولد في يد المشهود عليه لم يره الشهود اخذ المدمى وكذلك لو كان الولد ظاهرا وشهد الشهود بال تجارية للمدمى ولم يتعرضوا للولد فالقاضي يقضى للمدمى بال تجارية وبالولد فان قال الذي في يديه التجارية انا اقيم بيئته على ان الولد لي لم يلتفت الى بيئته ويقضى بال تجارية وولدها للمدمى فاذا قضى القاضي بذلك ثم حضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للمدمى وانما كان للمدمى عليه فالقاضي لا يقضي بالولد للمدمى عليه وان اقام البيئته على الولد ولو كان الشهود حضورا وسألهم القاضي من الولد قبل القضاء فقالوا هو للمدمى عليه او قالوا لا ندري لمن هو فالقاضي لا يقضي في الولد بشي * ويقضى بال تجارية للمدمى كذا في الذخيرة * رجل ادمى دارا في يد رجل انها له واقام البيئته وقضى له القاضي ثم اقر المقضي له انها دار فلان لرجل غير المقضي عليه لاحق للمدمى فيها صدقة المقر له او كذبه لا يبطل قضاء القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المقضي له هذه الدار ليست لي وانما هي لفلان وصدقة المقر له في ذلك فالدار للمقر له ولا ضمان على المقر للمقضي عليه كذا في المحيط * ولو قال المقضي له بعد القضاء هذه الدار لفلان لم تكن لي قط

لي قط فاما ان بدأ بالاقرار وثني بالنفي او بدأ بالنفي وثني بالاقرار فان صدقه المقر له في جميع ذلك بطل قضاء القاضي وترد الدار على المقضى عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في قوله ما كان لي قط وصدقه في الاقرار فقال كانت للمقر الا انه ملكها مني بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للمقر له ويضمن المقر قيمة الدار للمقضى عليه سواء بدأ المقر بالاقرار وبالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا اذا بدأ بالنفي وثني بالاقرار موصولا فيصح اقراره اما اذا ثني بالاقرار موصولا لا يصح اقراره هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان القاضي لم يقض بالدار للمدعي حتى قال ان هذه الدار لفلان لاحق لي فيها او قال هذه الدار ليست لي انما هي لفلان فالقاضي لا يقضى له بالدار الا ان يقول المقر في هذه الصورة هي دار فلان بعثها منه بعد شهادة الشهودا ويقول وهبتها منه وقبضها مني بعدما فاب من مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بكلامه فحينئذ القاضي يقضى له بالدار كذا في المحيط * رجل ادعى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست في يدي فاقام المدعي بينة فشهدوا ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال يسأل القاضي المدعي فان قال كما شهدوا انها في يديه وفي ملكه فقد اقر بالدار وان قال صدقوا انها في يديه ولا اصدقهم انها في ملكه فله ذلك فيجعل المدعي عليه خصما كذا في فتاوى قاضيخان * الفصل الثالث فيما يكون المدعي به عقدا او يكون سببا من اسباب الملك * ادعى دارا او ثرا او شراء فشهدوا بملك مطلق لا تقبل بينته كذا في التبيين والذخيرة والمحيط * والمشهور ان دعوى الارث كدعوى الملك المطلق كذا في فتح القدير * وجزم به في البازية هكذا في البحر الرائق * وفي الاقضية لو ادعى الملك بالدار وهم شهدوا على الملك المطلق انها لا تقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي اشتريته من فلان بن فلان وذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشتريته من رجل او قال من زيد والشهود شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الخلاصة * لو ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى ابيه وجده غير انه ادعى الشراء مع القبض وهم شهدوا على الملك المطلق تقبل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا في يد رجل انها له اشتراها من فلان غير ذي اليد فجاء بشاهدين وشهدا ان فلانا وهبها له وقبضها منه وهو يملكها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشتريتها منه فمحمدني ثم وهبها لي بعد ذلك واقام البينة على ذلك قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا في يد رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه واقام

شاهد بين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشأديه
وإنما قض في الكلام فلا تسمع دعواه ولا تقبل البينة وإن ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها علي قط
ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألته أن يتصدق بها علي ففعل اجزت
هذا هكذا في المبسوط * ولو ادعى الوديعة وشهدوا على اقرار المودع بالأبداع تقبل كما في النصب
وكذا العارية كذا في الفصول العمادية * ولو ادعى الشراء منذ سنة وهم شهدوا على الشراء
ولم يذكر التاريخ تقبل وعلى القلب لا مدعي الشراء لو ذكر تاريخ الشراء شهرين والشهود شهدوا
على الشراء منذ شهر تقبل وعلى القلب لا كذا في الخلاصة والوجيز للكردي * عبد في يد رجل
ادعى رجل أن الذي في يديه تصدق به عليه منذ سنة وقبضه وجحد الذي في يده فجاء المدعي
بشهود فشهدوا أنه اشتراه من ذي اليد منذ سنتين لا تقبل إلا أن يوفق فيقول اشتريته ثم بعته منه
ثم تصدق به علي منذ سنة فإذا وفق على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه ثم بالصدقة يرضى له
ولو ادعى أولاً الشراء من ذي اليد منذ سنة فشهد الشهود بالصدقة منذ سنتين وادعى المدعي
ذلك لا تقبل إلا أن يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنتين وقبضته ثم بعته منه منذ سنة ثم
اشتريته وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة منذ سنة فشهد الشهود أنه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل
إلا أن يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة وقبضته ثم وصل إليه بسبب من الأسباب وجحد الصدقة
فاشتريته منه منذ شهر فإذا وفق على هذا الوجه وأثبت بالبينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان *
وإذا ادعى الشراء منه منذ سنة وشهد الشهود أنه تصدق به عليه منذ شهر لا تقبل الشهادة إلا
أن يوفق كذا في الذخيرة * ولو ادعى ميراثاً من أبيه منذ سنة وشهد الشهود أنه اشتراه من ذي اليد
بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فإن وفق وقال جحدني الميراث فاشتريته منه الآن قبلت بينته
لكن إذا ادعى البينة على ذلك ولو ادعى أمة في يدي رجل فقال اشتريتها منه بعدي هذا منذ شهر
فجحد البائع ذلك وجاء المدعي بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه بالف منذ قام من عند القاضي لا تقبل
إلا أن يقول اشتريتها بالعبد منه منذ شهر ثم جحدني فاشتريتها منه بالف درهم بعد ذلك فإذا وفق على
هذا الوجه وأعاد البينة على الشراء بالف يقبل ذلك ولو ادعى أولاً أنه اشتراها منه بالعبد منذ شهر ثم
جاء بشهود فشهدوا أنه اشتراها منه منذ سنة أو قبل ذلك لا تقبل إلا أن يوفق فيقول اشتريتها منه منذ
سنة كما شهد به الشهود ثم بعنها منه ثم اشتريتها منذ شهر فإذا وفق على هذا الوجه وشهد الشهود

بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له كذا في فتاوى قاضيجان * رجل في يديه صمد
 آدمي رجل انه اشتراه من ذي اليد يجهل فجاء المدمي بشاهدين شهدا انه باعه منه
 ولا ندري اهل البائع ام لاجازت شهادتهما ولو جاء المدمي بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا به
 المدمي عليه من هذا المدمي فان القاضي يقضى بشهادتهما للمدمي كذا في الظهيرية *
 آدمي شرا دار من رجل فشهدوا له الشراء من وكيله او شهدوا ان فلانا باع وهذا المدمي عليه
 اجاز بيعة لا تقبل كذا في خزائن المفتين * آدمي انها امرأته بسبب انه تزوجها على كذا وشهدا
 انها منكوحته ولم يذكر انها تزوجها تقبل ويقضى بمهر المثل اذا كان بقدر المسمى او اقل وان كان
 رائدا لا يقضى بالزبارة كذا في الوجيز للكردي * رجل آدمي على امرأة انها زوجت نفسها
 منه بخمسين ديناراً والشهود شهدوا على النكاح ولم يذكروا المهر تقبل كذا في الخلاصة *
 ن قال هذه امرأة تى او قال هذه منكوحتي وشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للحال بان
 لم يقولوا بانها منكوحته تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين * وفي الخزائن قال الزوج الكبرى
 لكن لا ندري الكبرى نكفه باقامة البينة ان الكبرى هذه شهدا انها زوجت نفسها منه ولا نعلم
 انها هل في الحال امرأته ام لا او شهدوا انه باع منه هذا العين ولا ندري هل في ملكه في الحال
 ام لا يقضى النكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد على الحال كذا
 في الوجيز للكردي * آدمي ان مولاي اعتقني وشهد الشهود انه حر لا تقبل وقيل تقبل والامة
 اذا ادعت ان فلانا امتقني وشهدوا انها حرة تقبل ولو ادعى العبد حرية الاصل وشهدوا انه
 اعتقه فلان فقد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا في الفصول العمدية * الباب الثامن في الاختلاف
 بين الشاهدين يعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى من ادعى حنيئة رح وقالوا الاتفاق في المعنى هو
 المعنى لا غير والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق
 التضمن كذا في التبيين * حتى لو ادعى الغصب وشهد احدهما على الغصب والاخر على
 الاقرار بالغصب لا تقبل ولو ادعى الوديعة وشهد احدهما على الايداع والاخر على الاقرار
 بالايداع هل تقبل ينبغي ان لا تقبل على قياس مسألة الغصب وعلى قياس مسألة القرض
 ينبغي ان تقبل كذا في الفصول العمدية * سواء كان بعين ذلك اللفظ او بمرادفه حتى لو شهد
 احدهما بالهبة والاخر بالعطية قبلت كذا في فتح القدير * ان شهدا احدهما بالنكاح والاخر

بالتزويج تقبل شهادتهما ذكره في المحيط ولم يحك فيه خلافا كذا في التبیین * لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر أنه قال أنت برة لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه أطلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه أطلقها ان كلمت فلانا وقد كلمت لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه أطلقها ثلثا وشهد الآخر أنه قال لها أنت حرام ونوى الثلث لا تقبل عند الكل كذا في فتاوى قاضيجان * شهد أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل بشيء عند أبي حنيفة رح ومندهما تقبل على الالف اذا كان المدمى يدمى الالفين وعلى هذا المائة والمائتان والطفلة والطلقان والطفلة والثلث كذا في الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رح كذا في المضمرات * لو ادعى خمسة عشر فشهد أحدهما بخمسة عشر والآخر بعشرة لا يقضى بشيء عند أبي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيجان * وان شهد أحدهما بالف والآخر بالف وخمسائة والمدمى يدمى الفا وخمسائة قبلت الشهادة على الالف ونظيره الطفلة والطفلة والنصف والمائة والمائة والخمسون كذا في الهداية * وان قال المدمى لم يكن الا الالف فشهاده الذي شهد بالالف وخمسائة باطلة وكذا اذا سكت الا عن دموع الالف ولو وفق وقال كان اصل حتى الفا وخمسائة كما شهد به ذلك الشاهد ولكني استوفيت خمسمائة او ابرأته منها ولا يعلم ذلك الشاهد قبلت هكذا في الكافي * ولو شهد أحدهما على مشرين والآخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدمى خمسة وعشرين اما اذا ادعى مشرين لا تقبل بالاجماع فلو وفق في هذه المسئلة وفي الالف والالفين فقال كان لي عليه الفان لكني ابرأته من الالف تقبل كذا في الخلاصة * اذا شهد شاهدان لرجل على رجل بالف درهم الا ان أحدهما قال انه سود وقال الآخر بيض وللبيض فضل على السود فان كان المدمى يدمى السود لا تقبل شهادتهما اصلا الا ان يوفق فيقول كان ما شهد به هذا لشاهد الا اني ابرأته من صفة الجودة علم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا فاذا وفق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السود وان كان يدمى البيض تقبل شهادتهما على السود لانهما اتفقا على الاقل لفظا ومعنى كذا في المحيط * وكذا كذا هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا على قدر او وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة في ما اتفقا عليه ان ادعى المدمى انضلهما وان ادعى اقلهما لا تقبل شهادتهما اصلا

أصلاً وأما إذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كيف ما اختلفا بان شهدا أحدهما على
 كرحنطة والآخر على كرسعير كذا في الذخيرة * لو شهدا بالف وقال أحدهما قضاء منها خمسمائة
 تقبل بالف ولم يسمع قوله أنه قضاء إلا أن يشهد معه آخر ويجب عليه أن لا يشهد بالالف كلها إلا إذا
 علم أنه قضاء منها خمسمائة حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة كيلا يصير معينا على الظلم كذا
 في التبیین والكافي * لو أدمى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهدان أحدهما على
 القرض والآخر على القرض والقضاء يقضى بشهادتهما على القرض ولا يقضى بالقضاء في ظاهر الرواية
 وروى عن أبي يوسف رح لا يقضى بشهادتهما على القرض أيضا والصحيح جواب ظاهر الرواية
 كذا في البدائع * إذا أدمى الغريم الأيفاء فشهد أحد الشاهدين بالقرار بالاستيفاء والآخر
 بالبراءة لا تقبل ولو شهد الذي شهد بالبراءة أن صاحب الحق أقران الغريم يرى إليه من المال
 قبلت شهادتهما كذا في محيط السرخسي * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام
 شاهدين شهد أحدهما بالإيفاء والآخر على أقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل لو ادعى الغريم
 الإيفاء فشهد أحد شاهديه على أقرار صاحب المال بالاستيفاء وشهد الآخر بالهبة أو الصدقة أو التحليل
 لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * لو أدمى الغريم البراءة فشهد أحد الشاهدين بذلك وشهد
 الآخر أنه وهب له الحق أو تصدق عليه أو تحله أو حله منه أو أحله له قبلت الشهادة كذا في المحيط *
 لو أدمى الغريم البراءة فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل وإذا أدمى الغريم الهبة
 فشهد أحدهما بالهبة والآخر بالصدقة لم تقبل ولو شهد أحدهما بالبراءة والآخر بالتخلي أو العطية
 أو التحليل أو الإحلال تقبل كذا في محيط السرخسي * أدمى الغريم الأيفاء فشهد أحد شاهديه أن
 صاحب المال أبرأه في بلد كذا وشهد الآخر أنه أبرأه في بلدة أخرى جازت شهادتهما ولو أدمى
 الكفيل الهبة وشهد أحد شاهديه بالهبة والآخر بالبراءة جازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان *

في الباب الرابع من فتاوى رشيد الدين رح أدمت الصداق بعد الطلاق وأدمى الزوج أنها
 وهبت الصداق وأقام البينة فشهد أحدهما على الهبة والآخر على الإبراء تقبل كذا في الفصول
 العمادية * وفي شرح الجامع الصغير هذا إذا لم يدع مقداران كان ذلك في دعوى العقد نهى
 نه أنى مسائل البيع والآجارة والكتابة والرهن والعق على مال والخلع والصلح من دم العمد
 والنكاح كذا في الجلاصة * من شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بالف وشهد آخر أنه اشتراه بالف

وخمسمائة فالشهادة باطلة وكذا اذا كان المدعى هو البائع ولا فرق بين ان يدعى المدعى اقل المالكين او اكثرهما وكذا لك ! الكتابة ان كان المدعى هو العبد نظا هو وكذا اذا كان هو المولى لان العتق لا يثبت قبل الاداء فكان المقصود اثبات السبب كذا في الهداية * ان اطلب الشفيع الشفعة فاقام شاهدين شهد احدهما انه اشترى بالف درهم وشهد الآخر انه اشترى بالفين والمشتري يقول اشتريتها بثلاثة آلاف لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد احد هما بالشرى بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لا تقبل الشهادة وكذلك لو شهد احد هما انه اشترى من فلان وشهد الآخر انه اشترى من فلان آخر لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * والاجارة ان كانت في اول المدة فهي كالبيع ادمى المستأجر او الاجرو ان كانت بعد مضيتها استوفى المنفعة او لم يستوف بعد ان يسلم فان كان المدعى هو المؤجر فهي دهمى المال وان كان المدعى هو المستأجر فهي دهمى العقد بالاجماع وفي الرهن ان كان المدعى هو الراهن لا تقبل وان كان المرتهن فهو كدهمى الدين كذا في الكافي * واذا وقعت الدهمى في الخلع او في الطلاق على مال او العتق على مال او الصلح من دم العمد على مال فان كان المدعى هو الزوج او المولى او ولي القصاص فهو دهمى مال وان كان هو العبد او المرأة او القاتل فهو دهمى عقد فلا تقبل بالاجماع كذا في السراج الوهاج * وفي النكاح يصح باقل المالكين عند ابى حنيفة رح سواء كانت الدعوى من الزوج او من المرأة وقيل ابو يوسف ومحمد رح تبطل الشهادة ولا يقضى بشيء وقيل الخلاف فيما اذا كانت المرأة هي المدعية اما ان كان المدعى هو الزوج فلا تقبل بينه بالاجماع والاول هو الاصح وهو مستحسن ويستوي فيه دعوى باقل المالكين او اكثرهما في الصحيح كذا في التبيين والهداية والكاظمي * رجل ادعى على رجل انه اجر عبده وجحد رب العبد فاقام المستأجر شاهدين احدهما شهد انه استأجره بخمسة وهو يدعى اربعة او خمسة وشهد الآخر انه استأجره بستة فالشهادة باطلة وان ادعى المستأجر انه تكارى دابة الى بغداد بعشرة ليركبها ويحمل عليها واقام شاهدين شهد احدهما انه تكاراها ليركبها بعشرة وشهد الآخر انه تكاراها ليركبها ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة فالشهادة باطلة ولو شهد انه تكارى دابة بعينها باجر مسمى الى بغداد وشهد الآخر انه تكاراها ليحمل عليها حمولة معروفة الى بغداد بعشرة را هم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعاها المستأجر او رب الدابة وكذلك اذا شهد احدهما انه تكاراها ليركبها وشهد الآخر انه تكاراها ليحمل عليها كذا

في المحيط * لو ادعى انه سلم الثوب الى صباغ وجحد الصباغ فشهد احدا الشاهدين انه دفعه اليه ليصبغه احمر وشهدا لآخر انه دفعه ليصبغه امرا او اصغرا لا تقبل هذه الشهادة وكذلك ان جحد رب الثوب فادعاه الصباغ كذا في الفصول العمادية * لو شهد احدهما على الشراء منع العيب والاخر على اقرار البائع بالعيب لا تقبل كذا في الخلاصة * اذا شهد رجلان على رجل انه كفل بالف درهم لفلان من فلان فقال احدهما الى شهر كذا وقال الاخر حاله وادعى الطالب الحصول وجحد الكفيل ذلك كله او اقر بالكفالة وادعى الاجل فالمال حال في الوجهين واذا اقام شاهدا واحدا ان فلانا احاله على هذا بالف درهم واقام شاهدا آخر انه احاله بمائة دينار لا تقبل شهادتهما وان شهد احدهما بالف درهم وشهد الاخر بالف درهم ومائة دينار تقبل شهادتهما على الالف اذا كان المدعى يدعى الدراهم والدنانير جملة اما اذا كان يدعى الدراهم وحدها لا تقبل الشهادة كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة وشهد احدهما على الكفالة والاخر على الحوالة تقبل على الكفالة ويحكم به لانها اقل كذا في الفصول العمادية * شهد احدا الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ (كواهي ميدهم كه فلان جنين كفت كه اكر فلان شش ما در اين مال فلان نذ هدمن ضمان كردم من اين مال را بدهم) وشهدا لآخر بهذا (كواهي ميدهم كه فلان جنين كفت كه اين مال را ضمان كردم اين فلان بن فلان را تا شش ماه) لا تقبل الشهادة كذا في الذخيرة * ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الاصل لو شهد احدا شاهدي الوكالة انه وكله بالخصومة مع فلان في دار سماها وشهدا لآخر انه وكله بالخصومة فيها وفي شيء آخر جازت شهادتهما في الدار التي اجتمعا عليها ولو شهدا أحدهما انه وكله بطلاق فلانة وحدها وشهدا لآخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمعا عليها ومن جنس هذا صارت واقعة الفتوى وصورتها ادعى الوكالة في شيء معين او في خصومة معينة واقام شاهدين شهدا أحدهما انه وكله بالخصومة مع فلان في هذا الشيء المعين وشهدا لآخر انه وكله وكيله مطلقا ما في سائر التصرفات هل تقبل هذه الشهادة في الوكالة المعينة ينبغي ان تثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العمادية * اذا اقام مدعى الوكالة شاهدين شهدا أحدهما ان الطالب وكله بقبض دينه من هذا الرجل وشهد الاخر ان الطالب جراه في ذلك او انه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل او انه جعله وصيا له في حيوته جازت شهادتهما ويصير وكيله بالقبض والخصومة في قول ابي حنيفة رخص وعلى

قول صاحبه يكون وكيلاً بالقبض ولا يكون وكيلاً بالخصومة لو شهد أحدهما أنه وكله بقبض دينه
وشهد الآخر أنه أرسله في اخذ دينه أو أنه أمره بقبض دينه من فلان أو أنه أتابه مناب نفسه أو جعله
نائب نفسه في قبض الدين جازت شهادتهما ولا يصير وكيلاً بالخصومة عند الكل ولو شهد أحدهما
أنه وكله وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حيوته أو شهد أحدهما أنه جعله وصياً في حيوته
وشهد الآخر أنه جعله وصياً ولم يقل في حيوته لا تقبل هذه الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان *
في نوادر ابن جماعة عن محمد رح في رجلين شهدا على وصية رجل فشهد أحدهما أنه قال جميع
مالي لفلان بعد موتي وشهد الآخر أنه قال جميع مالي صدقة على فلان بعد موتي وذلك في مجلس
أو مجلسين فالشهادة جائزة كذا في الذخيرة * ولو شهدا بالوكالة وزاد أحدهما أنه مزله جازت
شهادتهما على الوكالة ولم يجز على العزل كذا في الفصول العمدية * رجل أدهى على مولى
العبد أنه أذن لعبد في التجارة وأقام شاهدين فشهد أحدهما على الأذن والآخر على أن مولى
العبد رآه يشتري ويبيع ولم ينه عنه لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح
في المأذون الكبير إذا الحق العبد دين فقال المولى عبدي محجور عليه وقال الغريم هو مأذون
فالقول قول المولى فإن جاء الغريم بشاهدين شهد أحدهما أن المولى أذن له في شري البزوق قال
الآخر أنه أذن له في شري الطعام فشهادتهما جائزة وكذلك لو شهد أحدهما أن المولى قال له
اشتر البزوق وشهد الآخر أن المولى قال له اشتر الطعام وبيع تقبل الشهادة كذا في المحيط * شاهدان
شهدا بشيء واختلفا في الوقت أو المكان أو في الأثناء أو الأقرار فإن كان المشهود به قولاً محضاً
كالبيع والإجارة والطلاق والعناق والصلح والأبراء وصورة ذلك إذا ادعى الشراء بالف وشهدا
أنه اشتراه منه بالف إلا أنهما اختلفا في البلدان أو في الأيام أو في الساعات أو في الشهور أو شهدا
على البيع بالف فشهد أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على إقراره بالبيع جازت شهادتهما وكذلك
في الطلاق ولو شهد أحدهما أنه طلقها اليوم واحدة والآخر أنه طلقها أمس أو شهد أحدهما على
إقراره بالف اليوم وشهد الآخر أنه أقر بالف أمس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف
الشاهدين في ما بينهما في الأيام والبلدان إلا أن يتولاكنا مع الطالب في موضع واحد في يوم
واحد ثم اختلفا في الأيام والمواطن والبلاد إن كان أباحنيقة رح قال إنا جيز الشهادة وعليهم
أن يحفظوا

ان يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال ابو يوسف رح الامر كما قال ابو حنيفة رح في القياس وانا استحسن وابطل هذه الشهادة بالتهمة الا ان يختلفا في الساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز كذا في فتاوى قاضيجان * وفي فتاوى رشيد الدين رح ادعى انه باع بشرط الوفاء فانكره واليد فشهد احدهما انه باع بشرط الوفاء وشهد الآخر انه اقر المشتري انه اشترى بشرط الوفاء تقبل كذا في الفصول العمادية * شاهدان شهدا ان فلانا طلق امرأته فشهد احدهما انه طلقها يوم الجمعة بالبصرة والآخر انه طلقها في ذلك اليوم بعينه بالكوفة لم تقبل شهادتهما لاننا نتيقن بكذب احدهما فان الانسان في يوم واحد لا يكون بالبصرة والكوفة بخلاف ما اذا شهد احدهما انه طلقها بالكوفة والآخر انه طلقها بالبصرة ولم يوقتا وقتا فهناك الشهادة تقبل كذا في المبسوط * ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين من الايام وبينهما قدر ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في البحر الرائق * اقام شاهدين على الصلح فاجأهما القاضي الى بيان التاريخ فقال احدهما انه كان منذ سبعة اشهر او اقل او اكثر وقال الآخر اظن انه كان منذ ثلث سنين او يزيد لا تقبل لما اختلفا هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ كذا في القنية * واذا كان المشهود به فولا كان صيغة الانشاء والاقرار به مختلفا نحو القذف قال في كتاب الحدود اذا شهد احد الشاهدين على القذف والآخر على الاقرار بالقذف لا تقبل الشهادة باختلاف ولو اتفقا على القذف واختلفا في الزمان او المكان قال ابو حنيفة رح تقبل هذه الشهادة وقال ابو يوسف ومحمد رح لا تقبل هكذا في المحيط وفتاوى قاضيجان * وان كان الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة * وان كان المشهود به فعلا حقيقة او حكما كالغصب والجناية واختلف الشهود في المكان او في الزمان او في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيجان * ولو كان المغصوب هالكا فشهدا بالقيمة فشهد احدهما ان قيمته الف وشهد الآخر على اقرار الغاصب ان قيمته الف لا تقبل شهادتهما كذا في الظهيرية * لو ادعى القتل وشهد احدهما على القتل والآخر على اقراره لا تقبل كذا في الفصول العمادية * لو شهدا على اقرار القاتل في وقتين او مكانين جازت كذا في السراجية * وان اختلفا في آلة الفعل بان شهدا بالقتل خيرا ان احدهما شهد بالقتل بالعصا وشهد الآخر بالقتل بالسيف لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * اذا شهد احدهما انه قتله صمدا وشهد الآخر انه قتله خطأ لا تقبل شهادتهما وان قال احدهما قتله بالسيف وقال الآخر لا احفظ

الذي قتل به لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * ولو كان المشهود به قولاً لا يتم إلا بفعل كالنكاح
و اختلفت الشهود في المكان أو الزمان أو في الانشاء أو لا قرار لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد
لا يثبت حكمه إلا بفعل القبض كالهبة والصدقة والرهن فإن شهدوا على معاينة القبض واختلفوا
في الأيام أو البلد إن جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف روح وتشهدوا على اقرار
الراهن والمتصدق والواهب بالقبض جازت الشهادة في قولهم هكذا في فتاوى قاضي خان *
لو ادعى الرهن فشهد أحدهما على معاينة القبض والآخر على اقرار الراهن بقبض أمارتهم
لا تقبل والرهن في هذا كالفصل العمدية * لو اختلفا في الثياب التي على الطالب
والمطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معناه لأن وقال الآخر لم يكن معناه لأن ذكر في الأصل أنه
يجوز ولا تبطل هذه الشهادة كذا في الظهيرية * إذا شهدا بالقبض واختلفا في لون البقرة فإنها لا تقبل
كذا في المحيط * وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرة واختلفا في لونها قطع من دأبي حنيفة روح
خلافاً لما قبل الخلاف في لونين يتشابهان كالسواد والحمرة أو الحمرة والصفرة لا في لونين
لا يتشابهان كالبياض والسراد والصحيح أن الخلاف في جميع الألوان كذا في الكافي * ولو ادعى المسروق
منه عين لونا حمراء فقال أحدهما سوداء لم يقطع أجما ما كذا في فتح القدير * وعلى هذا الخلاف
فيما إذا اختلفا في ثوب بان قال أحدهما هرومي وقال الآخر مرومي فإن اختلفا في الزمان أو المكان
لم تقبل الشهادة كذا في التبيين * لو شهد أحدهما أنه سرق بقرة وشهد الآخر أنه سرق ثورا وشهد
أحدهما أنه سرق بقرة والآخر أنه سرق حمارا لا تقبل هكذا في المحيط * إذا ادعى الملك مطلقا
وشهد أحد الشاهدين بسبب والآخر مطلقا تقبل ويقضى بالملك الحادث وإن ادعى بسبب
وشهد أحدهما به والآخر مطلقا لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين ولو شهد أحدهما على الملك المؤرخ
والآخر على الملك المطلق إن ادعى الملك المؤرخ لا تقبل شهادتهما وإن ادعى الملك
المطلق تقبل ويقضى بملك مؤرخ هكذا في الفصول العمدية * ذكر في الجامع إذا ادعى
ملكاً فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على اقرار المدعى عليه أنه ملك المدعى
لا تقبل كذا في فتاوى قاضي خان * بخلاف ما إذا شهدا أحدهما على الدين والآخر على الاقرار
بالدين تقبل كذا في الفصول العمدية * إذا شهدا أحدهما على اقرار ذي اليدان العبد للمدعى
وشهد الآخر على اقراره إن المدعى أودعه أياه قبلت شهادتهما وقضى بالعبد للمدعى

ولو شهدا أحدهما على الآخر أني العبد للمدعي وشهد الآخر على إقراره أنه عبده والمدعي
أودعه إياه قضى به للمدعي كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما على إقراره أن العبد للمدعي وشهد
الآخر على إقراره أن المدعي دفع إليه لا تقبل ولا يقضى بالعبد للمدعي كذا في الفصول العمانية *
ولكن يؤمر المدعي عليه بالدفع إلى المدعي كذا في الذخيرة * قال محمد رح في كتاب الغصب
إذا ادعى رجل جارية في يدي رجل وجاء بشاهد ينشهد أحدهما أنها جاريته فغصبها منه هذا
وشهد الآخر أنه جاريته ولم يقل غصبها منه هذا قبلت شهادتهما وإن شهد أحدهما أنها جاريته
وشهد الآخر أنها كانت جاريته تقبل هذه الشهادة أيضاً بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يده
وشهد الآخر أنها في يده فإنه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة رح كذا في المحيط * شهد
أحد الشاهدين على إقرار ذي البدن العبد للمدعي وشهد الآخر أنه إقراره اشتراه من المدعي وقال
المدعي صاحب البدن أقرب ما قال الشاهد إلا أنني لم أبع منه شيئاً تغبل البينة ويقضى بالعبد للمدعي
ولو قال المدعي صاحب البدن أقرب أحد الأمرين لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين *
قال أبو يوسف رح رجل ادعى على رجل ألف درهم فشهد شاهدان المطلوب إقراره عليه
ألف درهم قرضاً وشهد آخران المطلوب إقراره عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه
وقبضه وقال الطالب إنما مالي عليه قرض ولم يشهد لي إلا بالقرض فقدا كذب الشاهد
الذي شهد له أنه ثمن متاع ولو قال قد شهد على هاتين الشهادتين المختلفتين لكن أصل مالي
كان قرضاً قضى له عليه بألف درهم ولو قال مالي من ثمن متاع بعته وقبض مني وقد اشهد
هذين على ما شهد به لا يقضى له بشيء حتى يأتي بشاهد آخر يشهد له بمثل شهادة الذي شهد له
من ثمن المتاع إذا أقر الطالب أن ماله من ثمن متاع فلا بد من شاهدين على قبضه كذا في المحيط *
ولو شهد شاهدان المطلوب إقراره عليه ألف درهم قرضاً وشهد آخران المطلوب إقراره عليه
ألف درهم من ضمان ضمن له عن فلان بأمرة فإن قال الطالب أشهد لي بهاتين الشهادتين
على ما وصدقنا وإن مالي عليه قرض فإنه يقضى له بالمال وإن قال مالي من ضمان كما شهد به الآخر
لا يقضى له عليه بشيء والضمنان في هذا والبيع مواء وأما في قياس قول أبي حنيفة رح المال لازم
في الرجوع بين جميعاً كذا في الذخيرة * رجل ادعى عبداً في يدي رجل وأقام البينة فشهد أحدهما على
إقراره أنه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على إقراره أنه اشتراه منه بمائة ديناراً خذه المدعي

وكذا لو شهد أحدهما أنه اقترانه اشتراه منه بمائة دينار وشهد الآخر أنه اقترانه اشتراه منه بالف درهم هكذا في الخلاصة * أذا شهد أحداً شاهدين أن الذي في يديه العبد اقتران المدعى وهب العبد منه وشهد الآخر أن ذا اليد اقتران المدعى تصدق به عليه وقال المدعى صاحب اليد اقتران المرين إلا أنني ما وهبته منه وما تصدقت به عليه فإنه يقضى بالعبد للمدعى وكذلك لو شهد أحدهما على اقتران ذي اليد أنه قد استأجره من المدعى بعشرة دراهم وشهد الآخر على اقترانه أنه اشتراه منه بالف درهم أو شهد أحدهما أنه سمع ذا اليد أنه يقول للمدعى هب هذا العبد مني والآخر أنه سمعه يقول للمدعى تصدق به على أو شهد أحداً شاهدين أن ذا اليد قال للمدعى بعني بالف درهم والآخر أنه قال للمدعى بعني بمائة دينار وقال المدعى اقترنوا لي بذلك كله إلا أنني ما بعته منه ولا أجرت فالقاضي يقضى في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدعى هكذا في الذخيرة * لو شهد أحد الشاهدين على اقتران ذي اليد العبد للمدعى وشهد الآخر على اقترانه أنه استأجره من المدعى أو ارتنه منه أو فصبه منه قضى بالعبد للمدعى وهذا إذا قال المدعى أن ذا اليد اقترن بما قال الشاهدان إلا أنني ما بعته وما أجرت وما رهنه وما فصب مني كيلاً يصير مكذباً أحد الشاهدين فيما يدعى كذا في الفصول العمادية * لو كان الذي في يديه العبد اقتران للمدعى وادعى أن المدعى أعطاه صلة وجاء بشاهدين شهد أحدهما أن المدعى اقترانه تصدق بهذا العبد على المدعى عليه والآخر شهد أن المدعى اقترانه وهب هذا العبد من المدعى عليه فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة إلا أن يأتي بشاهد آخر يشهد على الهبة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدعى اقترانه وهب للذي في يديه وقبضه منه وشهد الآخر أنه اقترانه نحله للذي في يديه وقبضه هكذا في المحيط * لو شهد أحدهما أنه اقترانه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة * أذا شهد شاهد على رجل أنه اقترانه أخذ هذا العبد من فلان وشهد آخر أنه اقتران هذا العبد لفلان لم يقض للمشهود له بشيء كذا في المحيط * لو شهد أحدهما أنه اقترانه أخذ منه وشهد الآخر أنه اقترانه أودعه أياه جازت شهادتهما حتى يؤمر المدعى عليه برد العبد على المدعى ولكن لا يقضى له بالملك وكذلك لو كان الذي شهد بالوديعة لم يشهد بالوديعة إنما يشهد أنه اقترانه دفعه إليه فلان كذا في الذخيرة * لو شهد أحدهما أن صاحب اليد اقترانه إقتضبه من هذا المدعى وشهد

وشهد الآخر انه اقران هذا المدعى او دمه اياه او انه اقرانه اخذ من هذا المدعى قبلت شهادتهما
وامر المدعى عليه بالرد على المدعى ولكن لا يقضى بالملك للمدعى وبقي المدعى عليه على
حجته في الملك حتى لو اقام المدعى عليه بعد ذلك بينة ان العين له قضى القاضي له بالعين وذكر
في المنتقى من مسئلة العبد ووضعها في الثوب وذكر انه اذا شهد احد الشاهدين على اقرار
صاحب اليد انه فصبه من المدعى وشهد الآخر على اقراره ان المدعى او دمه اياه وزاد ههنا
زيادة على ما ذكر في مسئلة العبد فقال وقال المدعى قد اقر بما قال اجميعا ولكنه اغتصب مني قبلت
له الشهادة وجعلت الذي في يديه الثوب مقرا بملكه للمدعى ولم اقبل من صاحب اليد بعد ذلك
بينته على الثوب ثم قال وان شهد احدهما على اقراره انه اغتصبه من المدعى وشهد الآخر على
اقراره انه اخذه منه قضيت به للمدعى وجعلت المدعى عليه على حجته ثم قال ولو شهد احدهما
على اقرار ذي اليد انه اخذ منه هذا الثوب وشهد الآخر على اقراره انه او دمه اياه وقال المدعى
قد اقر بما قال لكن او دمه منه قال لا تقبل هذه الشهادة ولو شهد احدهما على اقرار ذي اليد
ان العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره انه او دمه منه تقبل هذه الشهادة وقضى بالعبد
للمدعى هكذا في المحيط والذخيرة * لو شهد احدهما انه اقران لهذا المدعى عليه الف درهم فرض
وشهد الآخر انه اقرانه او دمه الف درهم تقبل هذا اذا ادعى المدعى الف مطلقا اما اذا ذكر احد
السببين في الدعوى فقد كذب احد الشاهدين فلا تقبل هذا اذا شهد على اقراره واختلفا في الجهة
اما اذا شهدا احدهما ان لهذا المدعى عليه الف درهم فرض وشهد الآخر انه له صنفه الف درهم ودبعة
فلا تقبل كذا في خزائنة المفتين * اذا ادعى الشراء وشهد احد الشاهدين على البيع بهذا القدر
من الثمن وشهد الآخر (كه بائع ازين مشري بهاي اين بنده طلب ميكرده دينار) تقبل هذه
الشهادة ادعت امرأة ارضا وشهد احدهما ان هذه الارض ملكها لان زوجها فلانا دفع اليها هذه
الارض موصا من المستفيمان وشهد الآخر انها ملكها لان زوجها اقرانها ملكها تقبل شهادتهما
وقيل لا تقبل اما لو شهد احدهما ان زوجها دفع اليها بجهة المستفيمان وشهد الآخر ان زوجها
اقرانه دفعها اليها بجهة المستفيمان تقبل هكذا في الفصول العمادية * ادعى العقار مورا من ابيه
فشهد احد الشاهدين ان هذا العقار ملكه والآخر ان هذه الضيعة ملكه لا تقبل لان العقار اسم للعريضة
المبنية والضيعة اسم للعريضة لا غير فصاركما لو ادعى العقار وشهدوا على البعنان لا تقبل كذا

في خزانة المفتين * الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيانات يدفع بعضها بعضها * شاهدان شهدا على رجل بقول او بفعل يلزمه بذلك اجارة او كتابة او بيع او قصاص او مال او طلاق او عتاق في موضع وصفاه او في يوم سمياه فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع اولا في ذلك اليوم في الموضع الذي وصفاه لم تقبل منه البينة على ذلك كذا في المحيط * وكذا لو اقام المشهود عليه شاهدين انه كان في مكان كذا ذكرنا مكانا آخر سوى المكان الذي ذكره الاولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة * وكذا لك كل بينة قامت على ان فلانا لم يقل لم يفعل لم يقر كذا في المحيط * وكذا لك اذا شهدا لشاهدان ان هذا الشيء لم يكن له وكذلك اذا شهدا انه لم يكن لفلان على فلان دين وكذلك اذا اقام بينة على حق فيقضى له به فيقول المقضى عليه انا اقيم بينة انه لي فهذا لا يقبل منه كذا في المبسوط * كل بينتين لو اجتمعتا في حالة واحدة سقطتا لوجود الكذب في احدهما فاذا بدأ الحاكم الحكم باحد بهما يتعين الكذب في الاخرى مثاله لو شهدوا انه طلق عمرة يوم النحر بالكوفة وشهد شاهدان انه طلق زينب في هذا اليوم بمكة فشهادتهما باطلة ولو حكم الحاكم باحدى البينتين ثم جاءت الاخرى لا تقبل الشهادة الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الايام مقدار ما يسير الراكب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في محيط الدرخصي * لو شهدا اثنان انه طلق امرأته يوم النحر بمكة وشهدا آخران انه امتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فان القاضي يقضى بالطلاق بالوقت الاول فان استقام ان يكون في المكانين جميعا باصرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهما جميعا والا بطل الوقت الثاني كذا في المحيط * ولو اقامت امرأة البينة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وقضى القاضي لها ثم اقامت امرأة اخرى البينة انه تزوجها في ذلك اليوم بحراسان لم تقبل بينتهما كذا في فتاوى قاضيخان * اذا شهد شاهدان انه قتل زيدا يوم النحر بمكة وشهدا آخران انه قتله يوم النحر بكوفة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت احدهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم يقبل كذا في الهداية * رجل اقام بينة على انه جرحه يوم النحر بمكة هذا الجرح وقضيت بذلك ثم اقام المدعى عليه الجراحة على احد الشاهدين بينة انه جرحه يوم النحر بكوفة لم اقبل بينته على ذلك ولو لم يكن قضيت بالاولى حتى اجتمعت البينتان والدعويان ابطلهما كذا في المحيط * في النواذر لو اقام رجل البينة ان هذا قتل ابي يوم النحر

بمكة واقام ابن آخر البينة ان فلانا آخر قتل اباة يوم النحر بكوفة قبلت البينتان وبحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل واحد ابطلت الشهادة ونظيرة ذكر في الجمع لو اقام الابن الا كبر البينة ان الابن الاوسط قتل اباة والاوسط اقام البينة ان الابن الا صغر قتل اباة والا صغر اقام البينة على الاكبر انه قتل اباة فهذه البينات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسى * ولو اقام البينة على دار في يد رجل انها كانت لابيه مات ابوه يوم كذا او ورثها عنه المدعى لا وارث له غيره واقامت امرأة البينة ان اباة تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن موته فيه وولد له هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فان القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي ببينة الابن او لم يقض فان اقامت امرأة اخرى البينة بعد ما قضى القاضي ببينة الاولى انه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينتها ايضا ولو ان الوارث اقام البينة على رجل انه قتل اباة يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم اقامت البينة انه تزوجها بعد ذلك اليوم لا يقبل بينتها لان يوم القتل صار مضى به كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ان الابن اقام البينة ان هذا الرجل قتل اباة عمدا با لسيف منذ مشرين منه وانه لا وارث له غيره واقامت امرأة البينة انه تزوجها منذ خمس عشرة سنة وان هو لا ولد منها وهم وورثته قال ابو حنيفة رح تقبل بينة المرأة ويثبت النسب استحصانا ولا تقبل بينة الابن على القتل كذا في محيط السرخسى * ولو اقامت المرأة البينة على النكاح ولم تات بولد فالبينة بينة الابن والميراث للابن دون المرأة ويقتل القاتل انما استحسن في النسب خاصة وهو قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * وفي الاصل اذا اقام رجل البينة على آخر انه قتل اباة عمدا في الربيع الاول فاقام المدعى عليه البينة انهم رأوا اباة حيا بعد ذلك الوقت او انه كان حيا واقترضه الف درهم بعد ذلك الوقت وانها عليه دين واقام رجل على آخر البينة انه اقترض فلانا اباة امس الف درهم وانها عليه دين واقام الآخر البينة ان اباة مات قبل ذلك الوقت واقامت امرأة رجلين ان فلانا طلق امرأته يوم النحر بالكوفة واقام فلان البينة انه كان في ذلك اليوم حيا جاعلا بمنى فالبينة بينة المدعى لا يلتفت الى بينة المدعى عليه الا ان تأتى العامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم كذا في الذخيرة * ولو اقام رجل البينة على رجل انه قتل اباة عام اول صمد واقام آخر البينة انه باعه امس مبداء الف درهم روى عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح انه يقضى

بالقود ويبطل البيع الذي هو الاحدث وهو قول ابي يوسف ربح كذا في محيط السرخسي *
 اذا شهد اربعة على رجل وامرأة بالزنا فشهاد اربعة اخرى على هؤلاء الشهود انهم زناة فهذا باطل
 على قول ابي حنيفة ربح وعندهما بعد الفريق الاول بشهادة الفريق الثاني والشهود عليه الاول
 لا بعد اتفاقا هكذا في المحيط * لو قال لامرأتين له ايتكما اكلت هذا الرغيف فهي طالق
 وشهد شاهدان ان هذه اكلت هذا الرغيف وشهد آخران ان الاخرى اكلت هذا الرغيف
 لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة احدا لفريقين لا تقبل شهاد الفريق الثاني كذا
 في محيط السرخسي * وان رد القاضى الشهود ثم مات احد الفريقين ثم شهد الفريق الثاني
 بمشهاد واحد وامام واحد لا تقبل شهادتهم فان جاءت الاخرى بشاهدين آخرين قبلت
 شهادتهما كذا في المحيط * اذا شهد شاهدان انه قال لعبده ان مت من مرضى فانت حر و قال لا
 لا ندري آ مات من ذلك المرض ام لا وقال العبد مات من ذلك المرض وقالت الورثة لاهل
 برى فان القول قول الورثة مع اليمين وان قامت لهما بينة اخذت بينة العبد كذا في الذخيرة *
 وان قال ان مت من مرضى هذا فلان حر وان برئت فلان الآخر حر فقال العبد الذي قال له
 ان مت من مرضى هذا فانت حر مات منه وقالت الورثة برى فالقول قول الورثة مع ايمانهم
 ويعتق العبد الاخر من جميع المال فان اقام العبد الذي قال له ان مت من مرضى هذا فانت
 حر البينة انه مات من مرضه ذلك قبلت بينته ويقضى بعنته فيعتق ثلثا ويسعى في ثلث قيمته
 ان لم يكن للميت مال سوى العبدين وكان قيمتهما سواء فان قامت البينتان جميعا اخذت بالبينة
 التي شهدت على موته من ذلك المرض ولا قبل بينة الآخر فان قالت الورثة مات من مرضه
 قبل ان يبرأ يعتق العبد المقر له من ثلث ماله بعد حلق الآخر بشهادة الشهود من جميع المال فيعتق
 ثلثه مجانا ويسعى في ثلثي قيمته ان لم يكن للميت مال غير العبدين هكذا في المحيط * ولو شهد
 شاهدان انه دبر عبده فلانا ان قتل وانه قد قتل وشهد شاهدان انه مات موقافا فاني اجيز العتق
 من ثلثه وكذلك لو شهدا انه اعتقه ان حدث به حادث في مرضه او سفره هذا وانه قد مات في ذلك
 السفر او المرض وشهدا آخران انه رجع من ذلك السفر ومات في اهله فاني اجيز شهادة شهود
 العتق ولن شهد هذان الاخران انه قال ان رجعت من سفرى هذا فمت في اهلي فلان حر
 * وانه قد

وانه قد رجع فمات في اهله وجاءوا جميعا الى القاضي فاني لا اجيز شهادة اللذين شهدا على الرجوع واجيز شهادة اللذين شهدا انه مات في سفره كذا في المبسوط في باب الوصية في العتق من كتاب الوصايا * ان اقامت المرأة البينة ان زوجها طلقها يوم النحر بالركة واقام عبدة البينة انه اعتقه في ذلك اليوم بمنى وجاءت البينتان جميعا والرجل يجحد ذلك كله فالبينتان باطلتان فان صدق الرجل احدى البينتين وجحد الاخرى قضى عليه بالطلاق والعناق جميعا كذا في المحيط * اذا اقام المدعى عليه بينة ان شهود المدعى محدودون في قذف حدهم قاضى بلاد كذا فلان في وقت كذا اذكروا وقتا كان فلانا قاضيا في ذلك الوقت فقال المشهود عليه بجحد القذف انا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه ما جرى حد القذف ولم يوقت واحدة من البينتين وقتا فالقاضى يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمتنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في القذف بحسب بينة الاقرار فان كان شهود القذف قد وقتوا وقتا بان شهدوا ان قاضى كذا حدة القذف سنة سبع وخمسين واربعمائة مثلافاتام المشهود عليه بينة ان ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين واربعمائة او اقام البينة انه كان غائبا في ارض كذا سنة سبع وخمسين واربعمائة فان القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى بينته الا ان يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد او يكون القاضي غائبا في ارض كذا في الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه مستقيضا ظاهرا فيما بين الناس علمه كل صغير وكبير وعالم وجاهل فحينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف ويقضى على المشهود عليه بالمال ومن هذه المسئلة استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الفتنوى صورتها رجل ادعى على رجل انه كان لابي فلان بن فلان عليك مائة دينار وقد مات ابي قبل استيفاء شيء منها وصارت المائة الدينار ميراثا لى بموته لما انه لا وارث له فصرى وطالبه بتسليم المائة الدينار فقال المدعى عليه قد كان لا بيك على مائة دينار كما ادعيت الا انى ادبت منها ثمانين دينارا الى ابيك في حال حيوته وقد اقر ابيك في حال حيوته بقبض ما ادعيت ببلدة سمرقند في بيتي في يوم كذا فقال بالفارسية مخاطبا لى (ان صد دينار كه مرا از تو مى بايست هشتاد دينار قبض كرده ام از تو و مرا بر تو جز بيست دينار نمانده است) واقام على ذلك بينة فقال المدعى للمدعى عليه انك مبطل في دعوات اقر رابى بقبض ثمانين دينارا منك لما ان ابي كان غائبا عن بلدة سمرقند في اليوم

الذى ادعت اقراره فيه وكان ببلدة كبيرة واقام على ذلك بينة هل تندفع بينة المدعى عليه
 بينة المدعى فقبل لا الا ان تكون غيبة ابي المدعى عن سمرقند في اليوم الذى شهد به
 المدعى عليه على اقراره بالا متيغاف بسمرقند وكونه ببلدة كبيرة ظاهرا مستغيبا يعرفه كل صغير
 وكبير وكل عالم وجاهل فحينئذ القاضي يدفع بينته بينة المدعى عليه كذا في الذخيرة * ذكر
 في باب اليمين بالحج من الجامع الصغير اذا قال عبده حران لم احج العام فقال حججت فشهد
 شاهدان انه ضمنى العام بالكوفة لم يعتق العبد وقال محمد راج يعنى كذا في الفصول العمادية *
 وقول محمد راج اوجه كذا في فتح القدير * لو قال لعبده ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر
 واقام العبد بينة انه لم يدخلها تقبل قبل فعلى هذا لو جعل امرها بيدها ان ضربها بغير جناية ثم ضربها
 وقال ضربتها بجناية وقد اقامت هي بينة انه ضربها بغير جناية ينبغى ان تقبل منها بينتها وان اقامت
 على النفي لكونها قائمة على الشرط حلف ان لم تجئنى صهرتى هذه الليلة اولم اكلمها في كذا
 فامرأته طالق ثلثا فشهد شاهدان انه حلف بكذا ولم تجئه صهرته في تلك الليلة اولم يكلمها في ذلك
 وقد طلقت امرأته بحكم هذا اليمين تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية * لو شهد اثنان
 انه اسلم واستثنى في اسلامه وشهد اخران انه اسلم ولم يستثن في ايمانه تقبل الشهادة على اثبات
 الاسلام حكى ان مشايخ بخارا سئلوا عن رجل ادعى ان ارضه ليست بخراجية واقام بينة على
 ذلك وشهد الشهود ان ارض هذا حرة فاجاب اكثرهم بقبول هذه الشهادة وقال بعضهم لا تقبل
 هذه الشهادة لان قصدهم من هذه الشهادة نفى الخراج فرجعوا الى قول هذا القائل وانفقوا على
 انه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة * ادعى انها امرأة فانت بالدفع انى محرمة عليه
 بثلاث طلقات لانه قال (اكر فلان روز يكذرد وآن قماشات بنزدك تونيبارم) فانت طالق ثلثا وقد
 مضى ذلك اليوم ولم يسلم القماشات واقامت البينة على ذلك اندفعت عنها خصومة الزوج
 رب السلم يدعى السلم الصبيح والمسلم اليه يقول وقع فاسد الانه لم يذكر الاجل واقام البينة تقبل
 كذا في الفصول العمادية * ادعى النتاج بانه ملكه وحقه وقد نتج على ملكه وانه لم يزل على ملكه
 ولم يخرج من ملكه بسبب من الاسباب قبل لا تقبل وقيل تقبل وبه نأخذ كذا في جواهر الفتاوى *
 اذا شرط على الظئر الارض ما ع بنفسها فارضته بلبس الاشاة فلا اجر لها فان جمعت ذلك وقالت
 ما ارضعته بلبس البهائم والما ارضعته بلبس فالحق قولها مع يمينها استحسانا وان قامت لاهل الصبي

بينه على ما ادعوا فلا اجر لها قال شمس الاثمة الحلواني روح تاويل المسئلة انهم شهدوا انها ارضعته بلبس الشاة وما ارضعته بلبس نفسها اصابوا كنفوا بقولهم ما ارضعته بلبس نفسها لا تقبل شهادتهم وان اقاما البينة اخذت بينة الظئر كذا في الفصول العمانية * اذا شهدا على رجل انا سمعناه يقول المسيح بن الله ولم يقل قول النصارى فبانب منه امراته والرجل يقول وصلت بقولي قول النصارى تقبل الشهادة وتقع الفرقة ولو قال سمعناه يقول المسيح بن الله ولم نسمع منه خير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن الفتاوى * آدمي على رجل انه امر صبياً ليضرب حماره ويخرجه عن كرمه فضربه الصبي حتى مات واقام عليه بينة واقام المدعى عليه بينة ان ذاك الحمار حي لا تقبل بينته لانها قامت على النفي مقصودا كذا في القنية * الباب العاشر في شهادة اهل الكفر لا تقبل شهادة الكافر على المسلم كذا في محيط السرخسي * تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلفت مللهم بعد ان كانوا عدولا هكذا في البدائع * شهادة اهل الذمة على المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على اهل الذمة وشهادة المستأمنين بعضهم على بعض تقبل اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دارين كالروم والترك لا تقبل كذا في الظهيرية * اما شهادة المرتد المرتدة فقد اختلف المشايخ فيها فقال بعضهم تقبل على الكفار وقال بعضهم تقبل على مرتد مثله والا صم انها لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط * اذا شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر بحق او على قضاء قاضي المسلمين على كافر لمسلم او كافر لم يجز شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جازت كذا في المبسوط * كافر في يده امة اشترها من مسلم فشهد عليه كافران انها لكافرا ولمسلم لم تجز شهادتهما وكذلك لو كان في يده هبة او صدقة من المسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد روح وقول ابي يوسف روح اولاهم رجوع وقال افضى بها على الكافر خاصة ولا افضى بها على غيره كذا في الحاوي والمبسوط * ولا تقبل شهادة ذميين على ذمي انه اسلم لانهما يزعمان انه مرتد وشهادة اهل الذمة على المرتد باطلة كذا في محيط السرخسي * ولو شهد رجل وامرأتان من اهل الاسلام انه اسلم وهو يجحد يجبره الامام على الاسلام ويحبسه ولا يقتله كذا في الظهيرية * ذمي مات فشهد عشرة من النصارى انه اسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا لو شهد فساق من المسلمين ولو كان لهذا الميت ولي مسلم وبقية اولياءه كفار من اهل دينه فادعى الولي المسلم انه اسلم وانه اوصى اليه واراد ان يأخذ

ميراثه وشهد اثنان من اهل الكفر بذلك يأخذ الولي المسلم ميراثه بشهادتهما ويصلى عليه بشهادتهما الولي المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه فبإلزام الولي المسلم يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له الميراث كذا في فتاوى قاضي خان * قال في المنتقى اذا شهد رجل على امرأته مع رجل انها ارندت والعياذ بالله وهي تجحد وتقربا لاسلام فرقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها واجعل جحودها الردة واقرارها بالاسلام توبة ولو شهدا على انها اسلمت وهي تجحد واصل دينها كان هو النصرانية قبلت شهادتهما على الاسلام واجعل جحودها وثباتها على النصرانية ردّة ولا يبرأ من نصف المهر كذا في المحيط * روى عمرو بن ابي عمرو عن محمد بن رح في الاملاء رجل من اهل الذمة مات فشهد مسلم عدل او مسلمة انه اسلم قبل موته وانكرا ولياؤه من اهل الذمة ذلك فميراثه لاوليائه من اهل الذمة بحاله وينبغي للمسلمين ان يغسلوه ويكفّنوه ويصلوا عليه وكذلك ان كان المخبر محمد ودا في قذف بعد ان يكون عدلا كذا في الذخيرة * نصراني مات وله ابنان احدهما مسلم والاخر نصراني فاقام المسلم نصرانيين انه مات مسلما واقام النصراني مسلمين انه مات نصرانيا يقضي بالارث للمسلم كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام النصراني نصرانيين هكذا في الذخيرة * ويصلى على الميت بقول ابنه المسلم انه مات مسلما لا بشهادة النصرانيين ولو قال الابن المسلم اسلم ابي قبل موته وناواريه وقال النصراني ابي لم يسلم فالقول للنصراني في الميراث ويصلى عليه بقول ابنه المسلم كذا في محيط السرخسي * قال في المنتقى فلو لم يتم الابن المسلم بينة على اسلام ابيه قبل موته حتى ادعى رجل على الميت دينا فاقام بينة من النصارى يقضى له بالمال ثم ان لابن المسلم اقام بينة من النصارى على اسلام الاب قبل موته قال محمد بن رح ان كان الغريم مسلما لم ابطال دينه بشهادة اهل الذمة ولم ارد القضاء وان كان ذميا ردت القضاء وانفذت للابن المسلم جميع الميراث ولو لم يترك الميت مالا واقام الابن المسلم شهادة من النصارى على انه مات مسلما وادخل اخوته الصغار لم تقبل بينته على ذلك وهذا الحكم لا يخص بهذا الموضع بل في كل موضع شهد قوم من اهل الذمة على اسلام ميت ان كان الميت لم يترك مالا تقام البينة لاجله لا تقبل شهادتهم ولا يحكم باسلامه كذا في الذخيرة والمحيط * قال ابن ماجة قلت لمحمد بن رح فان كان شهيدا الغريم المسلم

من المسلمين وقضيت بشهادتهم بحضرة الابن النصراني ثم جاء الابن المسلم ببينة من اهل الذمة ان الاب مات مسلماً قال محمد رح هو الوارث في ما كان للنصراني الميت من المال ولا يقضى على الغريم بشيء قال ابن سامة قلت لمحمد رح فان كان الغريم والابن المسلم اقام كل واحد منهما شاهدين ذميين قال فاذا جاءوا معا فالخصم هو الابن المسلم لانه تثبت وراثته بما قام من البينة وانما تقبل بينة الغريم على الوارث اذا كان الوارث مسلماً فشهادة اهل الذمة ليست بحجة عليه فلا يستحق الغريم به شيئاً كذا في المحيط * لو قال احد هما كان ابي مسلماً وانا ايضا قال الآخر بل وانا اسلمت قبل موته وكذبه الآخر فالميراث للمتفق على اسلامه في حال حيوة ابي كذا في محيط الصرخي * لو قال الابن المسلم لم يزل ابي كان مسلماً وقال النصراني لم يزل ابي كان نصرانياً فالقول قول المسلم وان اقام البينة فالبينة للابن المسلم ايضا ولو ان المسلم اقام بينة من المسلمين على اسلام الاب قبل موته لم اقبل ذلك حتى يصفوا الاسلام وكذا اذا شهد شاهدان من المسلمين على نصراني انه اسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفوا الاسلام وذكر القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رح في شرح كتاب السير الكبير ان الشاهد اذا كان فقيهاً تقبل شهادته من غير ان يصف الاسلام وان كان جاهلاً لا تقبل شهادته مالم يصف الاسلام كذا في الذخيرة * مسلمة قالت كل زوجي مسلماً وقال اولاده الكفار لا بل كان كافراً وللمسلم اخ مسلم يصدق المرأة بالميراث للاخ والمرأة ولو ترك ابناً كافراً وابنة مسلمة فقالت الابنة مات ابي مسلماً وصدقها الاخ وقال الابن كان ابي كافراً فالقول للبنت ولو لم تكن زوجة ولكن اخ وابن والاخ يدعي الاسلام دون الابن فالميراث للابن بنت واخ اختلفاً فالقول مدعي الاسلام وكذلك الاب مع الابن كذا في محيط الصرخي * اذا مات الرجل وترك داراً فقال ابن الميت وهو مسلم مات ابي وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لي وجاء اخو الميت وهو مدعي فقال مات اخي وهو كافر على ديني وابنه هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث ولو اقاما جميعاً على مقالتهما بينة اخذت بينة المسلم ولو اقام الاخ بينة من اهل الذمة على ما قال ولم يقم الابن البينة لم اجر بينة الاخ فما اذا اقام الاخ مسلمين على ما ادعى من كفر الميت يقضى بالميراث للاخ كذا في المحيط والذخيرة * قال ابو يوسف رح نصراني مات وترك ابنتين فاسلم احدهما بعد موته ثم اقام نصراني بينة نصرانية انه ابنه فاني اقبل بينته على النسب واجعله

شريك ابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط المرخصي *
وكذلك لو ترك ابنا واحدا نصرانيا فاسلم بعد موت ابيه ثم جاء نصراني وادعى انه ابن الميت
واقام بينة من النصارى فاني اقضى بنسبه من الميت ولا اعطيه شيئا مما في يد الابن المسلم فان خرج
للميت مال كان ذلك كله للمسلم فان مات المسلم ورث احاه يريد به ان بعد ما مات الابن المسلم
فميراث الميت الذمي للابن الذمي قال ابن جماعة انما لا يكون للابن الذمي حق المزاومة مع الابن
المسلم في هذه المسئلة اذا اسلم قبل ان يثبت نسب الابن الذمي اما لو ثبت نسبه قبل اسلامه
بهذه البينة كانت له مزاومة الابن كذا في المحيط * نصراني مات فقالت امرأته وهي مسلمة
اسلمت بعد موته ولي الميراث وقالت الورثة بل قبله ولا ميراث لك فالقول لهم وكذا لو مات مسلم
من نصرانية وهي مسلمة يوم الخصومة فقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة بعده فالقول لهم
كذا في التمر تاشي * ادعى خارجا مسلم وزمى دارا في يد ذمي وادعى الميراث وبرهنا قضى بها
بينهما ان كان شهود الذمي مسلمين والاقضى بها للمسلم وان كان شهوده كفارا هكذا في البحر الرائق
والمحيطين * كل شهادة شهد بها ذمي على ذمي فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى اسلم المشهود
عليه فان الشهادة تبطل فان اسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ما مض عليه ويؤخذ بالحقوق
كلها الا في الحدود واما القصاص في النفس وما دون النفس فالقياس ان ينفذ القاضي وفي
الاستحسان لا ينفذ واما في السرقة اذا اسلم السارق بعد القضاء قبل القطع فالقاضي بضمنه المال
ويدرأ عنه القطع وان اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان او اسلم الشاهدان ثم اسلم المشهود عليه
ان لم يجدد الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وان جدد في الوجه الاول بعد اسلامهما وفي
الوجه الثاني بعد اسلام المشهود عليه قضى بها في الاموال والقصاص وحد القذف ولم يقض بها
في الحدود والحالصة لله تعالى هكذا في شرح ادب الخصاف للصدر الشهيد * لو شهد على
نصراني اربعة من النصارى انه زنى بامه معلومة فان شهدوا انه استكرهها حد الرجل وان قالوا
طاوعته درى الحد منهما ويعزرا لشهود الحق الامة المسلمة كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابن
جماعة من محمد رح في نصرانيين شهدا على معلم ونصراني انهما قتلا مسلما عمدا قال لا يجوز
شهادتهما على المسلم وادرا من النصراني القتل واجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط * قال
ابن جماعة سمعت محمدا رح يقول في مسلم قطع يد نصراني عمدا وزعم القاطع انه مبدل لنصراني

وإن هي المقطوعة يده أنه حر فأقام رجلاً وامرأتين من المسلمين على أنه اعتقه مولاه منذ منه قال
 لجعله حر أو اقتص منه وإن أقام المقطوعة يده نصرانيين إن مولاه اعتقه منذ شهر وإراد أن يقتص له
 فإنه يعتق بهذه الشهادة ولا اقتص من القاطع قالوا ينبغي أن يكون القضاء بالعتق قولهما لا قول
 أبي حنيفة رح فإن أبا حنيفة رح لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد بدون دعواه ولم يوجد
 هنا دعوى العبد فإنه منكر إذا كذا في الذخيرة * قال لو أن مسلماً قال إن طلق فلان النصراني
 امرأته فعبدى حر فشهد نصراني أن فلاناً طلق امرأته بعد هذا القول أنى أطلق امرأة النصراني
 ولا عتق عبد المسلم هكذا في المحيط * مسلم قال إن دخل عبدى هذه الدار فهو حر وقال
 النصراني امرأته طالق ثلثان دخل العبد الدار ثم شهد نصرانيان أنه دخل الدار إن كان العبد
 مسلماً فشهادتهما باطلة وإن كان العبد نصرانياً فشهادتهما على طلاق النصراني جائزة وعلى
 العتق لا تجوز كذا في محيط السرخسي * نصراني في يده طيلسان أقام كل واحد من مسلم ونصراني
 نصرانيين أن النصراني أقربا الطيلسان له قال أنى اقضى به للمسلم كذا في المحيط * نصراني أقام
 بينة على امرأة نصرانية أنه تزوجها في وقت كذا فقضيت بهالة ثم أقام المسلم البينة أنه تزوجها
 في وقت بعد ذلك لا يقضى بهالة عند أبي يوسف رح وعند أبي حنيفة رح يقضى بهالة فلما أقاما
 معاقضى للمسلم عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح يقضى للنصراني نصراني مات وعليه
 دين لمسلم بشهادة نصراني وعليه دين لنصراني بشهادة نصراني قال أبو حنيفة ومحمد وزفر رح
 أبداً بدین المسلم هكذا في محيط السرخسي * فإن فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط *
 ولو كان النصراني حياً وفي يده مبد فادعاه مسلم ونصراني وأقام كل شاهدین نصرانيین فهو
 للمسلم بالأجماع كذا في محيط السرخسي * أن مات ذمی عن مائة درهم فأقام مسلم ذميين بدين
 مائة عليه وأقام مسلم وذمی ذميين بمائة فثلثا المائة للمنفرد وثلثها للشريكين ولو أقام ذمی ذميين
 وأقام مسلم وذمی ذميين فالمائة المتروكة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو أقام الشريكان مسلمين
 وأقام الذمی المنفرد ذميين قسم اثلاثاً ولو أقام الذمی المنفرد مسلمين والشريكان ذميين أو مسلمين
 فنصف المائة للمنفرد والنصف لهما كذا في الكافي * نصراني مات وترك مائتي درهم وترك
 ابنين نصرانيين فاسلم أحدهما ثم جاء رجل فادعى على الميت مائة درهم فأقام شاهدين نصرانيين
 فإن القاضي يقضى بذلك في نصيب الكافر ولا يدخل الابن النصراني على أخيه المسلم في نصيبه كذا

في المحيط * قال محمد بن نصراني توفي وترك مملوكا فاسلم المملوك بعد موته ثم شهد له نصرانيان ان مولاه اعتقه ولا مال له غيره واقام مسلم شاهدين نصرانيين ان له على الميت الف درهم قال اقبل شهادتهما جميعا واعتقه ويسعى الغلام للمسلم كذا في محيط الصرخسي * قال محمد بن نصراني في كتاب الرهن ذمي مات فادعى ذمي بعض متاعه رهنا واقام بينة من اهل الذمة وادعى مسلم عليه ديننا واقام بينة من المسلمين او من اهل الذمة فاتي آخذ بينة المسلم فابدأ بدينه حتى يستوفي المسلم ماله فان بقي شيء كان للذمي ثم قال ولا يجوز الرهن حتى يستوفي المسلم دينه فان كان شهود الذمي مسلمين وشهود المسلم ذميين او مسلمين كل الذمي احق بالرهن حتى يستوفي دينه كذا في المحيط * اذا ادعى مسلم على كافر مالا وادعى كفالة مسلم بذلك واقام بينة من الكفار ثبت المال بهذه البينة على الاصيل دون الكفيل وكذلك لو كان اصل المال على كافر فشهد كافران على مسلم وكافرانهما كفلا عنه بهذا المال وبعضهم من بعض جازت الشهادة على الاصيل وعلى الكفيل الكافر ولا يجوز على الكفيل المسلم واذا ادعى مسلم على مسلم مالا وجحد المطلب وادعى الطالب كفالة رجل من اهل الذمة منه بالمال بأمرة وجحد الكفيل وشهداه بذاك ذميان جازت شهادتهما على الكيل ولم يجز على المسلم حتى ان الكفيل اذا ادعى لم يكن له ان يرجع على المسلم بشيء وكذلك لو كان المال عليهما في الصك والمسلم في صدر الصك والذمي كفيل بعده او كان الصك عليهما وكل واحد منهما من صاحبه فهذه البينة حجة على الكافر دون المسلم كذا في المبسوط * ولو ان رجلا مسلما كفل كافر من كافر بالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصل لم أمره ان يضمن حتى نجاء المسلم بشاهدين من اهل الكفر انه قد أمره بالضمن واقرا الطالب انه قد استوفى منه المال كان له ان يرجع عليه واذا كفل مسلم بنفس ذمي او بمال عليه مسلم او لزمى وشهد عليه اهل الذمة فان جحد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وان اقربها جاز ذلك عليه لا فراره فان ادعى المال وشهد شهود من اهل الذمة انه كفل بأمرة رجوع به كذا في المحيط * تجوز شهادة الكفار على المكاتب الكافرو والعبد المأذون الكافرون كان مولا مسلما كذا في المبسوط * لو شهد نصرانيان على العبد المأذون النصراني للمسلم انه قتل هذا الرجل او فرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل وتجرز قتل الفرس عندهما وعند أبي يوسف رح تقبل البينة عليه في الفصاص دون المال

دون المال في الخطاء هكذا في المحيط * ولو كان العبد الماذون له مسلماً ومولاه كافراً لم تجز شهادة الكفار على العبد كذا في المبسوط * لو أن كافراً وكل مسلماً بشراء أو بيع لم اجز على الوكيل الشهود الا مسلمين ولو أن مسلماً وكل كافراً بذلك اجزت على الوكيل الشهود من اهل الكفر كذا في المحيط * لو مات الكافر وصى الى مسلم فادعى رجل على الميت ديناً واقام شهوداً من اهل الكفر جازت شهادتهم استحساناً وان كان الوصى مسلماً كذا في الظهيرية * قال محمد ربح في الجامع مسلم ادعى ان فلانا النصراني مات وادعى اليه واقام شهوداً من النصارى فان احضر غريباً نصرانياً قبلت الشهادة عليه قياساً واستحساناً ويتعدى الى غيره وأما اذا احضر غريباً مسلماً فالقياس ان لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد ربح اولاً وفي الاستحسان تقبل وكذا واقام النصراني بينة من النصارى ان فلانا مات وانه ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثاً غيره واحضر غريباً للميت كافراً تقبل شهادتهم قياساً واستحساناً وان احضر غريباً مسلماً فالقياس ان لا تقبل وفي الاستحسان تقبل هكذا في الذخيرة * لو أن مسلماً ادعى وكالة من النصراني بكل حق له بالكوفة واحضر غريباً مسلماً واقام عليه شهوداً نصرانيين لا تقبل وان احضر نصرانياً قبلت شهادتهم وان اقبل القاضى هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرماء من المسلمين وغيرهم حتى لو احضر غريباً مسلماً بعد ذلك وهو يجهل وكالته لم يكلفه القاضى اقامة البينة على الوكالة كذا في المحيط * مسلماً باع عبده من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لانه لو قضى لرجع بالنمى على المسلم كذا في الوجيز للكردي * قال ابن سماعة من محمد ربح في نصراني اشترى من مسلم عبداً وقبضه وباعه من نصراني آخر ثم ان المشتري الثاني وجد به ميلاً بعد ما قبضه واقام بينة من النصارى ان هذا العيب كان عند المسلم قبل ان يبيعه من النصراني المشتري كان له ان يردّه على بائعه النصراني وان كان بائعه لا يقدر على رده على بائعه المسلم بهذه البينة كذا في الذخيرة * قال في المنتقى عبد باعه نصراني من نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم حتى تداولته مشرايد من الباعة كلهم نصراني ثم اسلم واحد منهم ثم ادعى العبد انه حر الاصل واقام على ذلك شهوداً من النصارى قال زفر ربح لا تقبل بينته سواء اسلم اولهم او آخرهم او واسطهم حتى يقيم بينة من المسلمين وقال ابو يوسف ربح ان كان المشتري الآخر هو الذي اسلم لم تقبل بينته وان كان غيره اسلم قضى

بعتقه وتراد والنمن في ما بينهم حتى ينتهوا الى المسلم فلا يؤخذ برد النمن ولا من قبله من الباعة وان كان العبد اقام البينة على الامتاق فان كان اقام بينة ان البائع الاول قد اعتقه وقد اسلم الاول والشهود نصاري لا قبل بينته وكذلك ان كان الاوسط هو الذي اسلم لا تقبل بينته لا على متق الاوسط ولا على متق من بعده وتقبل بينته على متق من قبله وهذا قول ابي حنيفة وزفر رح وقال ابو يوسف رح اى الباعة اقام البينة عليه من النصاري انه اعتقه الذي قبل المسلم والذي بعده سواء وتقبل شهادته وقضى بعتقه الا ان تقوم البينة على المسلم فلا تقبل واذا اقام على غيره يراجعون حتى ينتهوا الى المسلم فلا يرجع عليه ولا على من قبله الا ان يقر بذلك المسلم ويترادون بالنمن حتى ينتهوا الى الذي اعتقه كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة * الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بشبهة وهذا استحسان فلا نقبل في ما يندرج بالشبهات كالحدود والقصاص كذا في الهداية * وفي شهادات الاصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين ان قاضى كذا ضرب فلانا حدا في قذف فهو جائز وذكر في ديات الاصل انه لا يجوز كذا في المحيط * اما التعزير ففي الاجناس من نوادر ابن رستم من محمد رح يجوز في التعزير الشهادة على الشهادة كذا في فتح القدير * وكما تجوز في درجة تجوز في درجات حتى تجوز الشهادة على شهادة الفروع ثم وثم صيانة لحقوقهم من الاتواء كذا في الكافي * لا يجوز على شهادة رجل اقل من شهادة رجلين او رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا كذا في الخلاصة * رجلان شهدا على شهادة رجلين او على شهادة قوم جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيهان * لو شهدا احدهما على شهادة نفسه وشهد آخران على رجل آخر تقبل كذا في الخلاصة * ولو شهدا على شهادة رجل واحد بما يشهد بنفسه ايضا لم تجز كذا في محيط السرخسي * وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل لشاهد الفرع اشهد ان لزيد على بكر كذا فاشهد انت على شهادتي بذلك او يقول اشهد على شهادتي ان فلانا اشهد ان فلانا من فلان اقر عندي بكذا او يقول اشهد اني سمعت فلانا يقر لفلان بكذا فاشهد انت على شهادتي بذلك ولا يقول اشهد اعني بذلك وكذا لا يقول فاشهدا بشهادتي ولا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقل الى مجلس القضاء ولا يحتاج الاصل الى ان يقول اشهدني فلان على نفسه كذا في الكافي * لو ان اصلين قال لرجلين اشهدا اننا سمعنا فلانا يقر على نفسه لفلان بالف درهم فاشهدا علينا

بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا لو قال الاصلان نشهد ان فلانا اقران لفلان عليه
الف درهم فاشهد انا نشهد بذلك او قالانا شهد اعلية انا نشهد عليه بذلك او قالانا شهدا علينا
بما شهدنا او قال لفلان على فلان الف درهم فاشهد انا شهدنا عليه او قالانا شهدا على ما شهدنا
وكذا لو قال الاصل للفرع اشهدني اشهد على اقرار فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم
لا يصح الا شهاد في هذه الوجوه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اراد ان يشهد فبره على
شهادته ينبغي ان يحضر الطالب والمطلوب ويشير اليهما واذا اراد ان يشهد عند غيبتهما ينبغي
ان يذكر اسمهما ونسبهما الا انه اذا كان المشهود عليه غائبا فذكر الاسم والنسب يجوز للاشهاد
ولا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط * ويقول شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا شهدني
على شهادته ان فلانا اقر صنده بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك لانه لا بد من شهادته
وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل ولها لفظ اطول من هذا واقصر منه وخير الامور ومطها
كذا في الهداية * وهو الاصح كذا في الزاهدي * لو شهد الفرع ولم يقولوا نحن نشهد على
شهادته هذه لا تقبل شهادتهم كذا في خزائن الفتاوى * وينبغي ان يذكر الفرع اسم الشاهد الاصل
واسم ابيه وجده حتى لو ترك ذلك فالقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * لا تقبل
شهادة شهود الفرع الا ان يموت شهود الاصل او يمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور مجلس
القاضي او يغيبوا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها فصا صا كذا في الكافي * هذا ظاهر الرواية والفتوى
عليه كذا في التاتارخانية * وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان في مكان لو فدا لاداء الشهادة
لا يستطيع ان يبيت في اهله صحح الاشهاد وبها اخذ الفقيه ابو الليث كذا في الزاهدي والهداية *
وكثير من مشائخنا اخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط * وعليه الفتوى كذا في الفتاوى السراجية *
وفي نوادر هشام سألت محمدا راج من رجل خرج وشيعة قوم وهو يريد مكة او سفرا آخر مما
ثم ودعه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم على شهادته وادعى المشهود عليه انه حاضر فقد شهد البينة
على ما سمى ولم يزيدوا على ذلك هل تقبل الشهادة على الشهادة في قول من لا تقبل الشهادة
على حاضر قال بلى لان الغيبة تكون هكذا فان كان ودمهم وهو في منزله ولم يروه حين خرج لا قبل
شهادتهم كذا في التاتارخانية * قال الصدر الشهيد حمام الدين لا تجوز الشهادة على الشهادة من الامير
والسلطان اذا كانا في البلدة كذا في الغنية * وتجوز شهادة الابن على شهادة الاب دون قضائه في رواية

والصحيح الجواز فيهما كذا في فتح القدير * أن كان الأصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي فالقاضي هل يعمل بشهادته لا ذكر لهذه المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلف مشايخ زماننا بعضهم قالوا أن كان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز وأن كان محبوسا في سجن الوالي ولا يمكنه الإخراج من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي أن لا يجوز كذا في الذخيرة * الأصل في الشهادة إذا كان امرأة محدرة يجوز أشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها لقضاء حاجتها ولأجل الحمام ونحوه تكون محدرة بشرط أن لا تخالط الرجال كذا في الفنية * أن كان الأصل معتكفا قال القاضي بديع الدين لا يجوز سواء كان منذورا أو غير منذور كذا في التاتارخانية * وفي الفتاوى الصغرى الأشهاد على شهادة نفسه يجوز وأن لم يكن بالأصول مذر حتى لو حل بهم العذر من مرض أو سفر أو موت يشهد الفروع كذا في الخلاصة * لو أن فروما شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع كذا في فتاوى قاضيخان * شاهد الأصول أشهد غيره على شهادته ولم يتحملها وقال لا قبل ينبغي أن لا يصير شاهدا كذا في الفنية * رجل أشهد رجلا على شهادته ثم نهاه أن يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح حتى لو شهد على شهادته بعد النهي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو شهدا على شهادة رجلين أنه امتنع مبدئ فلم يفض بشهادتهما حتى حضرا لأصلان ونهيا الفروع عن الشهادة صح مندمائة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول أظهر كذا في الخلاصة * وأن أنكر شهود الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفرع كذا في الهداية * لو أن فرعين شهدا على شهادة أصل فحرس المشهود على شهادته أو مسمى أو ارتد أو فسق أو ذهب عقله وصار بحال لا تجوز شهادته بطل أشهاده على شهادته وإذا شهد الفرع على شهادة أصل فردت شهادته لفسق الأصل لا تقبل شهادة أحدهما بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان والمبسوط * وهكذا في الخلاصة * إذا شهد الرجل رجلا على شهادته ثم صار لأصل بحال لا تجوز شهادته ثم صار بحال تجوز شهادته بان فسق ثم تاب ثم أن الفرع شهد على شهادة الأصل جازت شهادتهم وإن أشهد رجلان على شهادتهما والفرعان مدلان ثم صارا فاسقين ثم صارا مدلين فشهدا أو أشهدا على شهادتهما فهو جائز كذا في المحيط

في المحيط * أن شهد الفرمان مندا القاضي فرد القاضي شهادتهما للتهمة في الاولين لا يقبلها بعد ذلك
لا من الاولين ولا ممن شهد على شهادتهما وان كان رد شهادة الفرعين لتهمة فيهما فشهادة الاولين
جائزة اذ اكانا عدلين وكذلك ان اشهدا رجلين مدلين آخرين كذا في الذخيرة * اذا شهد شاهدان
على شهادة صديق او مكاتبين او كافرين على مسلم فردها القاضي بذلك ثم عتق العبدان
والمكاتبان واسلم الكافران وشهدا بذلك او اشهداهما او غيرهما على شهادتهما جاز كذا في المحيط *
ان كان الاصل فاسقا عند الاشهاد ثم تاب لم يشهد الفرع الا ان يعاد الاشهاد كذا في العتائية *
لو ان شاهدي الاصل ارتدائهم اسلم الم تجز شهادة الفرعين على شهادتهما ولو شهد الاصلان بانفسهما
بعد ما اسلمتا قبل شهادتهما كذا في التاتار خانية * اذا قال الفروع اشهدنا الاصول على شهادتهم
لفلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا الا انا لا نعرف فلان بن فلان المشهود عليه بكذا فالقاضي
يقبل الشهادة ويأمر المدعى ان يقيم بينة ان الذي احضره فلان بن فلان كذا في المحيط * فرمان شهدا على
شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف الاصول
بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل من الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكر المحصاف
رح ان القاضي يسأل الفروع من اصولهم ولا يقضى قبل السؤال فان عدلا الاصول تثبت عدالة الاصول
بشهادتهما في ظاهر الرواية ومن محمد رح انه لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح
ظاهر الرواية وان قال الفرمان للقاضي لا نجبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المدعى انا آتيك
بمن يعدلها على قول محمد رح لا يلتفت اليه ولا يقضى بشهادتهما كذا في فتاوى قاضيجان * وان قال
المدعى للقاضي سل من الاصل فانه مدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي *
اذ قال الفرمان لا يعرف الاصل اعدل ام لا قال شمس الائمة الحلواني لا يرد القاضي شهادتهما
ويسأل من الاصول غيرهما وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيجان * وهكذا روى عن ابي يوسف رح
وهو الصحيح كذا في المحيط والذخيرة * لو قال الفرع للقاضي انا اتهمه في الشهادة لا يقبل القاضي
شهادة الفرع على شهادته كذا في فتاوى قاضيجان * وان سكنت الفروع من تعد يلهم صح وينعرف
القاضي عدالة شهود الاصل ممن هو من اهل التزكية وهذا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح
لا يقبل كذا في الكافي * ذكر هشام من محمد رح في مدل اشهد على شهادته شاهدين ثم غاب
خيفة منقطة نحو مشرين منه ولا يدري اهو على عد التهام لا شهدا على تلك الشهادة ولم يجد

الحاكم من يسأله عن حاله ان كان الاصل مشهورا كما بي حنيفة رح وسفيان الثوري قضى
 بشهادتهما لان مشورة المشهور يتحدث بها وان كان غير مشهور لا يقضى بها كذا في فتح القدير*
 قال في الجامع اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على القتل خطأ وقضى القاضي بالدية
 على العاقلة ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على الفروع ولكن يرد الولي الدية على العاقلة
 ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكر الشهادة لم يصح اقرارهما في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما
 الضمان ولا ضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول انا قد اشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ
 انا كنا ناذيين لم بضمنا شيئا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ومنه محمد رح العاقلة بالخيار
 ان شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا الاصلين رجعا على الولي وان
 ضمنوا الولي لم يرجع على الاصلين كذا في الذخيرة* الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل
 لا بد ان يسأل القاضي من الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم او لا عند ابي يوسف
 ومحمد رح ومنه ابي حنيفة رح يقتصر على ظاهر العدالة في الملمح حتى يطعن المشهود عليه الا
 في الحدود والقصاص فانه يسأل في السر ويذكر في العلانية فيهما بالاجماع طعن الخصم او لم يطعن
 والفتوى على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي* فان لم يطعن الخصم في الشهود بل مد لهم
 بان قال هم مدول صدقوا فيما شهدوا على او قال هم مدول جائز شهادتهم لي وعلى القاضي
 يقضي عليه بدوى المدعي ولا يسأل من الشهود لانه اقر بالحق وان قال هم مدول ولم يزد او قال
 هم مدول الا انهم اخطاؤا في الشهادة فان كان المدعي عليه مد لا يصلح للتزكية ينظر ان لم يجحد
 بدوى المدعي عند الجواب بل مكث حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم مدول قال ابو حنيفة
 وابو يوسف رح القاضي يقضى للمدعي بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعي به حقا ثبتت
 مع الشبهات او لا ثبتت معها وقال محمد رح القاضي لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم وان
 جحد بدوى المدعي فلما شهد عليه الشهود قال هم مدول في بعض الروايات جعل هذا على
 الخلاف الذي تقدم مندهما يقضى القاضي من غير سؤال ومنه محمد رح لا يقضى مالم يسأل
 من غيره وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه لا يصح تعديل الخصم في قول ابي يوسف
 ومحمد رح ويكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات عن محمد رح في هذا الوجه يقول
 القاضي للخصم ماذا تقول اصدقوا في الشهادة ام كذبوا ان قال صدقوا فقد اقر بما ادعى المدعي

وان قال كذبوا لا يقضى وان كان فاسقا او مستورا لا يصح تعديله ولا يقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم مدول اقرارا على نفسه بالحق واذا لم يصح تعديله اذا كان فاسقا او مستورا يسأله القاضي صدق الشهود ام كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضى القاضي باقراره وان قال كذبوا لا يقضى هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا اكد لهما قبل ان يشهدا عليه ثم شهدا عليه فانكر المشهود عليه ما شهدا به فالقاضي لا يكتفى بذلك التعديل كذا في المحيط * رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل احدهما فقال هو مدل الا انه غلط او وهم فان القاضي يسأل من الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس بجرح كذا في فتاوى قاضيخان * ان شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان على حق او قال الذي شهد به فلان على هو الحق الزمه القاضي ولم يسأل من الآخر وان قال ذلك قبل ان يشهدا عليه بان قال الذي يشهد به فلان على حق او قال الذي يشهد به فلان على هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا عليّ بباطل وما كنت اظنهما يشهدان عليّ بما شهدا به يلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فان عدلا مضى بشهادتهما وان لم يعد لالا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وهكذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فزكاه المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله ومن ابي سلمة روايتان ومن الفقيه ابي بكر البلخي في ثلثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف الثالث فعدله الاثنان قال يجوز تعديلهما اياه في شهادة اخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وانه موافق لقول نصير وانه يفتى كذا في المحيط * لو اكد يصلى ان يكون مزكيا ورسولا من القاضي الى الزكي و مترجما عن الشاهد عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح والاثنان افضل وهذا في تزكية السرا ما في تزكية العلانية فالعدد شرط بالاجماع كذا في الكافي * اجمعوا على ان ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ والحرية والبصر يشترط ذلك في المزكي في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضيخان * وتزكية المرتقب من العبد والاممي والاصبي والمحدود في القذف عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي * والترجمان اذا كان اعمى فمن ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز ومن ابي يوسف رح انه يجوز كذا في الخلاصة * المرأة الواحدة اذا كانت ثثة حرة جازت ترجمتها

عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح كالرجل وهذا في الأموال وما تجوز شهادته فيه إما فيما لا تجوز شهادتها
 لأن تجوز تزجيمها كذا في المحيط * وتصح تزكية السر من الوالد والولد والفاسق في قول أبي حنيفة و
 أبي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيجان * وكذا كل من لا تقبل شهادته له كذا في الخلاصة * وقبل تعديل
 المرأة لزوجها وخبره إذا كانت امرأة بررة تخالط الناس وتعاملهم كذا في محيط السرخسي * وأجمعوا
 على أن اسلام المزكي شرط إذا كان المشهود عليه مسلما كذا في الخلاصة * وأجمعوا على أنه
 لا يشترط لفظة الشهادة في تزكية العلانية كذا في فتاوى قاضيجان * وينبغي للقاضي أن يختار للمسئلة
 من الشهود من كان عدلا صاحب خبرة بالناس وأن لا يكون طماعا وينبغي أن يكون فقيها
 يعرف أسباب الجرح والتعديل وأن يكون غنيا وأن وجد عالما فقيرا أو غنيا ثقة فريما لم أو عالما
 ثقة لا يخالط الناس وثقة غير عالم يخالط الناس اختار العالم والاولى أن لا يكون المزكي مغفلا
 ولا يكون منزويا لا يخالط الناس هكذا في المحيط * قال في كتاب الاقضية وينبغي أن يكون المعدل
 في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في الذخيرة * وصورة تزكية العلانية أن يجمع
 القاضي بين المعدل والشاهد ويقول للمعدل اهذا الذي مدلته او يقول للمزكي بحضرة الشهود
 أهؤلاء مدول مقبولوا الشهادة كذا في الكفاية * وصورة تزكية السر أن يبعث القاضي رسولا
 الى المزكي او يكتب اليه كتابا فيه أسماء الشهود وانسابهم وحلالمهم ومجالهم وموقفهم ان كان سوقيا
 حتى يتعرف المزكي فيسأل من جيرانهم واصدقائهم كذا في النهاية * وينفذ على يدي امينه محتوما
 بختمه الى ذلك المزكي ولا يطلع احدا على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيجحد كذا في محيط
 السرخسي * ثم القاضي ان شاء يجمع بين تزكية العلانية وبين تزكية السر وان شاء اكتفى بتزكية
 السر وفي زماننا تركوا تزكية العلانية واكتفوا بتزكية السر كذا في فتاوى قاضيجان * وقد كانت العلانية
 وحدها في الصدر الاول ووقع الاكتفاء بالسرف في زماننا تحرزا من الفتنة ويروى عن محمد رح تزكية
 العلانية بلا وقتنة كذا في الهداية * وينبغي للمعدل ان يختار للسؤال من الشهود من كان موصوفا بالوصاف
 التي شرطت في المزكي كذا في النهاية * قال شمس الاثمة الحلواني انما يسأل من جيرانه اذا لم يكن بينه
 وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتحامل هو عليهم نحو ان لا يعطى الجباية وما شبهها وهو اختيار أبي علي
 النخعي ورواه عن محمد رح كذا في الذخيرة * وأن لم يجد في جيرانه واهل سوقه من يصلح
 للتعديل

للتعديل بسأل اهل محلته وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد على ذلك بتواتر الاخبار وكذلك اذا سأل جيرانه واهل محلته وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله او جرحه ووقع في قلبه انهم صدقوا كان ذلك بمنزلة تواتر الاخبار كذا في المحيط * اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان منده وسعه ان يعد له كذا في فتاوى قاضيخان * فمن عرفه باعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه عدل جائز الشهادة كذا في النهاية * ويكون تعديلا وعليه الاجتهاد كذا في فتاوى قاضيخان * وروى من محمد رح انه قال ينبغي ان يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي اليه هو مندى عدل مرضى جائز الشهادة وبه اخذ علماءنا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلا لان قوله مندى لفظ موهم الا يرى ان الشاهد اذا قال الحق مندى لهذا المدعى يكون باطلا كذا في الظهيرية * والفقيه ابو الليث رح زيف هذا القول وقال هذا مندى ليس بشيء لان العالم بالحقائق هو الله تعالى وانما يخبر المكلف بما منده ووقع اجتهاده كذا في المحيط * ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازاً من الهتك او يقول الله يعلم الا اذا عدله غيره وخاف انه لو لم يصرح بذلك يقضي القاضي بشهادته فحينئذ يصرح بذلك كذا في العناية * ومن لم يعرفه بعدالة ولا فسق يكتب تحت اسمه مستور ثم يرد المستورة مع امين القاضي اليه في السر كيلا يظهر فيخدم المزكى او يقصد بالاندي كذا في فتح القدير * ينبغي ان يعدله قطعا ولا يقول انهم عدول مندى لان الثقات اخبروني بعدالتهم ولو قال لا اعلم منهم الاخبار الا اصح انه تعديل ولو قال هم فيما علمناهم عدول الاصح انه ليس بتعديل كذا في الخلاصة * وفي ادب القاضي اذا قال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك اذا قال هم ثقات فالقاضي لا يكتفي به ولو قال انه مزكى يكتفي به وان قال لا اعلم منه الاصله من انواع الخبر لا يكون هذا تعديلا كذا في المحيط * وقبل يكتفي بقوله وهو عدل لان الحرية ثابتة بالدار وهو من اهلها فلا يلزم تلك الزيادة وهذا اصح كذا في فتح القدير * وهكذا في الكافي * وان قال هو عدل ان لم يكن يشرب الخمر فهذا ليس بتعديل كذا في النخبة * ان عرف المزكى الشهود بالعدالة فيرانه علم ان دعوى المدعى كان باطلا وان الشهود او هموا في بعض الشهادة ينبغي ان يبين للقاضي ما صح منده من عدالة الشهود وايهامهم في بعض الشهادة او بطلان دعوى المدعى ثم القاضي يتفحص مما اخبر به المزكى غاية التفحص فان تبين له حقيقة ما اخبر به المزكى رد شهادة الشهود وان لم يبين له قبل هكذا في المحيط * رجل

فريب شهد عند القاضي فان القاضي يقول له من معارفك فان سماهم وهم يصلحون للمسئلة
 منهم سأل منهم في السر فان عدلوا سأل منهم في العلانية فان عدلوه قبل تعديلهم اذا كان القاضي
 يريد ان يجمع بين نزكية السر والعلانية كذا في فتاوى قاضيخان * وان لم يصلحوا توقف فيه وسأل
 من المعدل الذي في بلدته ان كان في ولاية هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته
 يتعرف من حاله هكذا في المحيط * رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خمسين فرسخا من
 بلد فيه القاضي فبعث امينا على جعل لسأل المعدل من الشاهد فاجعل على المدمى كذا
 في محيط السرخسى * ان كانت الشهود شهدوا على حد او قصاص سأل منهم احباءهم وابحث
 عن ذلك بحثا شافيا حتى يستقصى معرفة ذلك لانه اذا استقصى ربما ظهر شيء يوجب سقوط
 الحد منه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * اذا اتاه كتاب التعديل واحتياط
 القاضي واراد ان يسأل من غيره ايضا فينبغي ان يدفع اليه اسماء الشهود ولا يعلمه انه سأل من
 حالهم من غيره فان اتى الثاني بمثل ما جاء به الاول فقد انفذ ذلك كذا في محيط السرخسى *
 وان مد لهم احدهما وجرحهم الآخر قال ابو حنيفة وابو يوسف رح الجرح اولي كما لو عدلهم
 اثنان وجرحهم اثنان كان الجرح اولي في قولهم وان جرحهم واحد وعدلهم اثنان تثبت
 العدالة في قولهم وان جرحهم اثنان وعدلهم عشرة كان الجرح اولي كذا في فتاوى قاضيخان *
 اذا سأل القاضي من الشهود وطعن فيهم لا ينبغي للقاضي ان يصرح للمدمى بان شهودك جرحوا
 بل يقول له زد في شهودك او يقول له لم يحمد شهودك كذا في المحيط * فان قال المدمى انا
 آتى بمن يعدلهم من اهل الثقة والامانة اوقال للقاضي اسمي لك اقواما من اهل الثقة فاسأل
 منهم بذلك فسمى له قوما يصلحون للمسئلة فان القاضي يسمع قوله فان جاء بقوم وعدلوا او سأل
 اولئك فعدلوا ينبغي للقاضي ان يسأل اولئك الذين طعنوا فيهم بم تطعنون عليهم لانهم يجوز
 ان يكونوا جرحوه بشيء يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند المعدلين فبعد
 ذلك المسئلة على وجهين اما ان يبينوا كذا لك او يبينوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الاول
 لا يلتفت الى ذلك ويأخذ بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح اولي كذا في شرح ادب القاضي
 للخصاف للصدر الشهيد * وهكذا في فتاوى قاضيخان والظهيرية والواقعات والمحيط نقل عن العيون *
 وكذا لو عدل المذكي الشهود وطعن المشهود عليه وقال للقاضي هل منهم فلانا وفلانا وسمى قوما

يصلحون للمسئلة من الشهود فان القاضي يسأل منهم فان جرحوا او بينوا جرحا صالحا كان الجرح
اولى كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط نقلا من العيون * وفي نوادر ابن سماعة قلت
لمحمد رح ايامر القاضي المشهود له ان ياتي من يعدل شهوده قال لا كذا في الذخيرة * لو ثبتت عدالة
الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة اخرى اذا كان العهد قريبا
لا يشتغل بتعديلهم وان كان بعيدا يشتغل به واختلفوا في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه قولان احدهما
انه مقدر بسنة اشهر والذاني انه مفوض الى رأى القاضي كذا في محيط السرخسى * والصحيح انه
يفوض ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * والشاهدان لو عدلا بعد ماماتا
فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا او هميا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما
كذا في خزائن المفتين * لو ان رجلا عدلا مشهورا بالرضاء ثم غاب ثم حضر وشهد وسأل المعدل عنه
فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل ان يعدله وان كانت متقطعة مسيرة سنة اشهر او نحوه فان كان
الرجل مشهورا بالرضاء كابيحنيفة وابن ابي ليلى فله ان يعدله وان لم يكن مشهورا فالمعدل
لا يعدل كذا في المحيط * رجل نزل بين ظهرائى قوم لا يعرفونه قبل ذلك فقام بين اظهرهم
ولم يظهر لهم منه الا الصلاح والاستقامة قال محمد رح لا وقت فيه وقتا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه
الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * لو ان صبيا بلغ وشهد شهادة فحكمه حكم الغريب الذي نزل
بين ظهرائى قوم وهو المشهور ولو ان نصرانيا اسلم ثم شهد فان كان القاضي مرفه عدلا في النصرانية
يقبل شهادته ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة يسأل ممن عرفه بالعدالة في النصرانية ويسعه ان يعدله
من غير تأني كذا في الذخيرة * في كتاب الاقضية من محمد رح في نصرانيين شهدا على
نصراني وعدلا في النصرانية ثم اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضى بتلك
الشهادة فان اعادا شهادتهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المحل من حالهما ولو كان
التعديل السابق من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل وقع معتبرا كذا
في المحيط * لو عرف فسق الشاهد فغاب فبينة منقطعة بسنة او اكثر ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح
لا ينبغي للمعدل ان يجرحه كذا في الخلاصة * ولا ينبغي ان يعدله ايضا حتى يتبين عدالته وكذلك
الذمي لو اسلم وعرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل ان يجرحه ولا يعدله حتى
تظهر عدالته كذا في الذخيرة * قال محمد رح في رجل ارتكب ما يصير به مأثما الشهادة من الكبائر

ثم تاب ومهد عند القاضي قبل ان ياتى عليه زمان لا ينبغي للمعدل ان يعدله حتى ياتى عليه زمان وهو على توبته يقع في القلب انه صحت توبته كذا في المحيط * ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد من حق الشرع او العبد وذلك بان يشهدوا ان الشهود فسقة او زناة او آكلة الربوا او شريرة الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور وانهم رجعوا عن الشهادة او على اقرارهم انهم اجروا في هذه الشهادة او اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او اقرارهم على ان لا شهادة لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة هكذا في فتح القدير * ولو اقام المدعى عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد او حق من حقوق الشرع بان اقام البينة انهم زنوا وصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا منى ولم يتقدم العهدا وانهم صيدا واحدا هم عبدا وشريك المدعى والمدعى مال او قاذف والمقذوف يدعيه او محمد ودون في القذف او على اقرار المدعى انه استاجرهم على اداء هذه الشهادة تقبل كذا في الكافي * ثم المدعى عليه اذا اقام البينة ان شاهد المدعى محمد ود في القذف فالقاضي يسأل الشهود من حده هكذا في الاصل * لان اقامة الحدان حصل من السلطان ومن فائبة تبطل شهادته وان حصل من واحد من الرمايا لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال من ذلك وان قال حده قاضي كورة كذا فالقاضي هل يسأله في اى وقت جده لم يذكره محمد رح في الاصل وفي كتاب الاقضية ان القاضي يسأل ليعلم انه هل كان قاضيا في ذلك الوقت كذا في المحيط * فان قال المدعى انا اقيم البينة على اقرار ذلك القاضي انه لم يحده او على انه مات قبل الوقت الذي شهدوا او على اقرار ذلك القاضي اني كنت غائبا عن المصر في ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا في الخلاصة * لو شهدوا ان المدعى استاجرهم بعشرة وامطاهموا من مالى الذي كان في يده او انى صالحتهم على كذا من المال ودعت اليهم على ان لا يشهدوا على الباطل وقد شهدوا وطالبهم بردا لمال او على اقرارهم بانهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الامر او على اقرار المدعى انهم فسقة ونحو ذلك من اقراره بما تبطل شهادتهم تقبل هكذا في فتح القدير * وفي نوادر بن جماعة من محمد رح رجل ادعى دارا في يدى رجل فاقام على ذلك شهودا او اقام المشهود عليه شهودا ان هذا الشاهد كان يدعيها ويضمن انها له فهذا جرح ان عدلت بينته وكذلك لو اقام بيته ان الشاهد كان يدعى الشركة كذا في المحيط *

وإذا أقام المشهود عليه البينة ان المدعى وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاصم قبلت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيين * اذا قال المشهود عليه ان الشاهدين مبدان وقالنا نحن حران لم نملك قط فان مر فها القاضي وعرف حر بينهما لا يلتفت الى قول المشهود عليه وان كان لا يعرفهما وكانا مجهولين قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما الا ان يقيم المدعى او هما بينة انهما حران فحينئذ يقبل شهادتهما فان قالنا مل عنا لا يقبل ذلك فان سأل منهما فاخبرا انهما حران فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزائن المفتين * وان طلب على ذلك بينة فهو احب واحسن ولو جاء انسان وادعى رقية هذا الشاهد بعد ذلك لاذكر لهذه المسئلة في الكتب قال فخر الاسلام على البزدوى وفيه شبهة يجب ان لا يسمع اذا قامت البينة على حريةه ويسمع ان لم تقم البينة كذا في المحيط * وكذا لو قال الشهود كنا صبيد الكنا عتقنا لا يقبل القاضي ذلك الا بينة كذا في فتاوى قاضيين * وكذلك اذا قالت الشهود نحن احرار الاصل وقال المزكون كانوا صبيد الفلان امتنهم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وان اقام المشهود له بينة على المشهود عليه ان فلانا اعتقهم وهو يملكهم وقضى القاضي بعقوبتهم كان ذلك قضاء على العتق حتى لو حضر وانكر الاتفاق لا يحتاج الى اقامة البينة عليه انتصب خصما من المولى كذا في المحيط * ومما يتصل بذلك قال صاحب الافضية وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمدا او يشهد بقتل رجل او بموته فيجىء المشهود بقتله او بموته حيا كذا في المحيط * ولا يحكم به برد شهادته بمخالفته الدعوى او الشاهد الاخر او تكذيب المدعى له كذا في فتح القدير * ولا اذا قال غلطت او اخطأت او ردت شهادته لتهمة هكذا في النهاية * شاهد الزور يعزرا جماعا اتصل القضاء بشهادته ولم يتصل قال ابو حنيفة رح تعزيره تشهيره فقط هكذا في الكافي * فان كان سوقيا يبعث به القاضي الى اهل سوقه وقت الضحوة اجمع ما كانوا وان لم يكن سوقيا يبعث الى محله اجمع ما كانوا ويقول امين القاضي ان القاضي يقرأ بكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاخذروه وحذروه الناس كذا في المحيط * ولا يضرب عند ابى حنيفة رح ومليه الفتوى وقال يضرب وجيعا ويحبس تاديبا كذا في العراجية * ذكر شمس الائمة السرخسي انه يشهر مندهما ايضا كذا في الهداية * قال الحاكم الامام ابو محمد الكاتب ان رجعا على مبيع التوبة والانا بة والندامة لا يغزر من غير خلاف ولورجع على مبيع الاضرار يعزرب بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم فعلى الاختلاف كذا في النهاية * والرجال والنساء وادل الائمة في شهادة الزور سواء كذا في التبيين *

كتاب الرجوع عن الشهادة

وهو مشتمل على ابواب * الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه وحكمه * واما تفسيره فهو نفى ما اثبتته كذا في محيط السرخسي * واما ركنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت بزور . هكذا في السراج الوهاج * واما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضي كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو القاضي المشهود عنده او غيره كذا في فتح القدير * ونمركته تظهر اذا ادعى المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد في غير مجلس القاضي وانكر الشاهد ذلك واراد المشهود عليه اثباته بالبينة او استحلاف الشاهد ليس له ذلك كذا في النهاية * وكذا اذا ادعى الرجوع مطلقا لا تسمع بينته ولا يستحلف المشهود عليه كذا في الذخيرة * لو اقام البينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل كذا في الهداية والكافي * رجع الشاهدان عند قاض آخر يضمنهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الشاهد عند القاضي انه رجع عند غيره صح اقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدئا من الشاهد كذا في المحيط * لو رجعا عند غير قاض وضمننا المال وكتبنا به على انفسهما صكا ونسبا المال الى الوجه الذي هو له ثم جحد اذ لك عند القاضي لم يقض بذلك عليهما وكذلك لو اقر بذلك عند صاحب الشرطة او عامل كورة ليس القضاء اليه كذا في المبسوط * اذا تصادقا عند القاضي على ان الاقرار بهذا السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن المفتين * واما حكمه فايجات التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادته او بعد القضاء بها والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء وكان المشهود به مالا وقد ازاله بغير عوض كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن المشهود به مالا بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان على الشاهد عند ملأنا وان صار الشاهد متلفا بشهادته وكذلك ان كان مالا وكان الاتلاف بعوض يعادله وان كان بعوض لا يعادله فيقدر العوض لاضمان ويجب في ما وراه كذا في المحيط * وانما يضمنان اذا قبض المدعى المال ديننا كان او عيننا كذا في الهداية والكافي * وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام ان كان المشهود به عينا فلم يشهود عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود له العين او لم يقبض بخلاف ما اذا كان المشهود به ديننا كذا في الكافي * قال البرزقي والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال اولا وكذا المغازي يضمن بعد الرجوع ان اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير *

وهكذا في الخلاصة * وينظر الى قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط * فان رجع الشاهدان من شهادتهما قبل الحكم به لم يقض القاضي بشهادتهما ولم يضمنوا وان حكم بشهادتهما ثم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي * اذا رجع الشاهد من شهادته عند غير القاضي الذي شهد عنده فقامت عليه البينة بالرجوع وبقضاء القاضي عليه بالضمنان فهذا القاضي ينفذ ذلك عليه نيأمره باداء الضمان وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي انه اقرانه رجع عند قاض من القضاة وقضى عليه بالضمنان فهذا القاضي يقضى بهذه الشهادة ويلزمه الضمان كذا في المحيط *

الباب الثاني في رجوع بعض الشهود * ان رجع احدهما ضمن النصف والعبرة لمن بقي لا لمن رجع فان شهد ثلثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمننا النصف كذا في الكنز * ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعوا فلا ضمان على المرأة كذا في الذخيرة * ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأتان فلا ضمان عليهما ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال ولو رجع رجل واحد لاشيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فعليهما ربع المال اثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة ولو رجعوا جميعا فالضمان بينهم اثلاثا ثلثاه على الرجلين وثلثه على المرأتين كذا في البدائع * ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت المرأة فعليها ربع المال وان رجعت المرأتان فعليهما النصف وان رجع الرجل وحده فعليه نصف المال وان رجع رجل وامرأة فعليهما ثلثة ارباع المال على الرجل النصف وعلى المرأة الربع وان رجعوا جميعا فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأتين النصف كذا في المبسوط * ولو شهد رجل وثلث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه خمسان وعليهن ثلثة الا خمس ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الراجعة اثلاثا كذا في التبيين * وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليهن فان رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس من الحق وعلى النسوة خمسة امداسه عند ابي حنيفة رج ومندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان رجعت النسوة العشر دون الرجل فعليهن نصف الحق على القولين كذا في الهداية * وان رجع مع الرجل ثمانى نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة كذا في محيط السرخسى * ولو رجع الرجل فعليه نصف المال بالاجماع ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال اثلاثا ثلثاه على الرجل والثلث على المرأة

هكذا في شرح الطحاوي * الباب الثالث في الرجوع من الشهادة في الاموال * الجامع اربعة
شهود على آخر باربع مائة وقضى بها فرجع واحد من مائة وآخر عن تلك المائة ومائة اخرى
والآخر من قينك المائتين ومائة اخرى فعلى الراجعين خمسون درهما اثلاثا فان رجع الرابع
من الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول خمسين ايضا اثلاثا كذا في محيط السرخسي *
في المنتقى رجل مات وترك مائة درهم فادعى رجلان كل واحد منهما على الميت مائة درهم
واقام شاهدين بمحض من الوارث وقضى القاضي لكل واحد منهما بمائة درهم وقسمت المائة
المتركة بينهما نصفان ثم رجع شاهدا احد الرجلين من خمسين درهما وقال لم يكن الا خمسون
درهما فزما للغريم الآخر ثلث الخمسين وذلك ستة عشر وثلثان وفيه ايضا رجل مات وترك
الف درهم فادعى رجل على الميت الف درهم واقام على ذلك بينة وادعى رجل آخر الف
درهم ايضا واقام على ذلك بينة وقضى القاضي بالالف بين المدعين ثم رجعا ضمن كل شاهدين
خمس مائة وان رجع شاهدا احد المدعين لم يضمنوا للورثة شيئا ولم يذكر في الكتاب هل يضمنان
للمدعى الآخر على قياس المسئلة الاولى ينبغي ان يضمنوا وان رجع بعد ذلك شاهدا المدعى
الآخر فهذا وما لورجعوا جملة سواء كذا في المحيط * لو شهد رجل وامرأتان على الف درهم و
رجل وامرأتان عليها وعلى مائة دينار فقضى القاضي بذلك ثم رجع رجل وامرأتان من شهادتهما
على الدراهم دون الدنانير لم يضمنوا شيئا ولورجعوا جميعا من الدراهم والدنانير فضمن الدنانير
على الذين شهدوا بها خاصة وضمن الدراهم عليهم جميعا عند ابي حنيفة ربح ارباعا على كل
امرأتين ربع وعلى كل رجل ربع ومندهما اثلاثا على كل رجل الثلث وعلى النسوة الثلث
كذا في المبسوط * اذا شهد اربعة على رجل بحق فشهد اثنان عليه بخمس مائة وشهد اثنان بالف
وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجع احد شاهدي الف فان عليه ربع الف وان رجع معه
شاهد الخمسمائة فعليه ربع الف خاصة وعليه وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الف اثلاثا وان
رجع احد شاهدي الخمسمائة وحده او رجعا فلا ضمان عليهما وان رجعا جملة فعلى شاهدي
الف ضمان الخمسمائة التي تفرد بها يحا بها والخمسمائة الاخرى ضمانها على الفريقين ارباعا
وان رجع احد شاهدي الخمسمائة وشاهد الف فان على شاهدي الف نصف الف
خمس مائة

خمساً مائة وعليهما وعلى شاهدي الخمسمائة ربع ألف اثنا عشر رجوع احد شاهدي الالف واحد
شاهدي الخمسمائة كان على احد شاهدي الالف ربع الالف ولا شيء على احد شاهدي الخمسمائة كذا
في المحيط * ولو كان لرجل على آخر من شهدا انه وهبه له او تصدق به عليه او ابرأه ثم رجعا بعد القضاء
ضمننا كذا في الخلاصة * وكذا اذا شهدا انه اوفاء ثم رجعا بعد القضاء هكذا في محيط السرخسي * ولو ادعى
رجل على رجل الف درهم فاقام بها عليه شاددين واقام المشهود عليه بالالف شاهدين انه ابرأ منها
او شهدا انه ابرأه من كل قليل وكثير يدعي عليه فعدلوا واجتمعت البيعتان عند القاضي فانه ينبغي
له ان لا يسمع من الشهود الذين شهدوا على المال فان اخذ بشهادة شهود البراءة ففضى بهائم رجعا
يكلف المشهود له بالالف البيعة ثانياً ولا يلتفت الى ما مضى اذا اراد ان يضمن شهود البراءة فان
امادهم فخصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهد الشهود على الالف انها على المدعي عليه
في الاصل قضى بها على شهود البراءة ولا يرجعان بها على المشهود له بالبراءة وانما يأمر
القاضي مدعي المال باعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة بمحض منهما لان المال انما
وجب عليهما سامة رجعا وهو مال حادث وجب عليهما فلا يجتري بشهادة الشهود الذين
شهدوا به قبل وجوب المال عليهما لانهما كانهما فصبها المال سامة ففضى القاضي له ورجعا
هكذا في المبسوط * ولو شهدا انه اجله منه ثم رجعا بعد القضاء قبل الاجل او بعده ضمننا المال
للتطالب ورجعا على المطلوب الى اجله كذا في الخلاصة * ثم هذا يتنضم في رجوعهما قبل حل
الاجل وكذلك لو رجعا بعد حل الاجل لان الضمان انما وجب بسبب انهما بشهادتهما فوتا عليه
حق القبض وبحلول الاجل لم يتبين ان ذلك لم يكن اثلاً فلهذا كان له حق الرجوع عليهما
وكان الخيار له ان شاء اخذ المطلوب وان شاء اخذ الشاهد كذا في المبسوط * فان توى على
المطلوب بموته مفلسا لم يرجعا على الطالب كذا في الخلاصة * ولو اسقط المدين الاجل لم يضمننا
كذا في البحر الرائق * وان اكان الرجوع من الشهادة في مرض الشاهدين وقضى القاضي
بالضمان عليهما فذلك بمنزلة اقرارهما بالدين في المرض حتى لو ماتا في مرضهما وعليهما
ديون الصحة يبدأ بديون الصحة كذا في الذخيرة * لو شهدا على عبد في يدي رجل انه لهذا
الرجل وقضى به له وهو ابيض العين ثم ذهب البياض منه وازداد حبراً او مات عند المقضى له
ثم رجعا من شهدا بهما ضمننا قيمته يوم قضى به ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة

او نقصان والقول فوالهما في القيمة كذا في الحاوي * الباب الرابع في الرجوع من الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة * ان شهدا ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل من القيمة ضمنا النقصان ولا فرق بين ان يكون البيع باثا وفيه خيار البائع كذا في الهداية * فان شهدوا انه باع من هذا عبده بالف درهم وشرطا الخيار للبائع ثلثة ايام وقيمة العبد الفان فانكر البائع فحكم الحاكم بالبيع ثم رجعوا ان فسخ البائع البيع في الثلثة او اجازة فلا زمان عليهم وان لم يغسح ولا اجازة حتى مضت الثلثة واستقر البيع ضمنوا الى تمام القيمة وذلك الف درهم كذا في المضمرات * ولو شهدا على رجل بالشراء فقتضى به ثم رجعا فان كان بمثل القيمة او اقل لم يضمنوا للمشتري شيئا وان كان باكثر من قيمته ضمنا ما زاد على قيمته للمشتري وكذا اذا شهدا عليه بالشراء بشرط الخيار للمشتري وجاز البيع بمضي المدة وان جاز باجازه لا يضمنانه كذا في التبيين * اذا كانت لرجل امة قيمتها مائة فشهد شاهدان عليه انه باع من فلان بخمسمائة وقبض الثمن والبائع يجحد والمشتري يدعى فقتضى به ثم رجعا ضمننا قيمتها مائة للبائع ولو شهدا بالبيع او لا فقتضى به وبالثمن ثم شهدا بقبض الثمن وقتضى به ثم رجعا من الشهادتين ضمننا الثمن خمسمائة كذا في الكافي * ادعى انه اشترى عبده هذا بالفين الى سنة وقيمته الف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعوا فللبائع الخيار ان شاء اتبع المشتري بالفين الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالف حالة وايهما اختار تضمينه برى الآخر فان اتبع الشهود رجعوا الى المشتري بالف درهم متد حلول الاجل ويطيّب لهم الف ويتصدقون بالف اخرى هكذا في المضمرات * فان وجد المشتري بالعبد ميبا فرده فان كان بغير قضاء قاض فهذا بمنزلة بيع جديد فبأخذ من البائع الف درهم ولا سبيل له على الشاهدين وان كان بقضاء القاضي برد العبد على البائع وياخذ من الشاهدين مائة الف درهم ويرجع الشاهدان على البائع بمائة الف درهم كذا في شرح الطحاوي * ولو شهد ببيع عبده قيمته خمسمائة بالف درهم حالة وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهدا ان البائع اجل المشتري الثمن الى سنة وقضى القاضي بالاجل ثم رجعا من الشهادتين جميعا ضمننا الثمن للبائع وذلك الف درهم ولو كانت الشهادة بالتاجيل مع الشهادة بالعقد يدفعه واحدة وقضى القاضي بشهادتهما كان البائع بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حالة وان شاء اتبع المشتري بالف درهم الى سنة هكذا في المحيط * ولو شهدا على البيع بخمسمائة

واتصل به القضاء ثم شهدا ان البائع اخرا الثمن سنة واتصل به القضاء ثم رجعا عن الشهادة تبين
 ضمنا الثمن خمسمائة عند الامام وهو قول الثاني رح اولا كذا في الوجيز للكردي *
 لو شهدا على البائع انه ابرأه عن كل قليل وكثير له قبله وقضى بيمين شهدا عليه انه باعه هذا العبد قبل ذلك
 واخذوا العبد فان رجعا عن البيع ضمنا القيمة وان رجعا عن البراءة ضمنا الثمن كذا في العناية *
 رجلان شهدا لرجل يبيع عبده من فلان بالفين والمشتري محمد فقضى بذاك ولم يدرا ما فعل
 العبد فشهدا خرا ان المشتري قبض العبد فقضى للبائع على المشتري بالفين ثم رجعا جميعا
 فان شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبض وبري شاهدا البيع وان شاء ضمن شاهدي البيع
 قيمة العبد الفاوا خذها ورجع على شاهدي القبض بالفين فسلم له الف منهما ويرد على شاهدي
 البيع الفا وكذا لو قضى بالشهادتين معا او قضى بشهادة البيع اولا كذا في شرح الجامع
 الكبير * فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على شهود العقد لانهم شهدوا على عقد منتقض
 الا ان يتأخرا لحكم بشهادة شهود العقد فيغرمون الزيادة هكذا في الكافي * رجل ادعى على
 رجل انه باع منه جاريته هذه بالف درهم والمشتري محمد ذلك فاقام عليه شاهدين فالزمه
 القاضي البيع والمشتري يعلم انه لم يشتريها ثم رجعا عن شهادتهما لم يصدقا على نقض البيع
 والمشتري في حل من وطئها في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح الآخر وهو قول
 محمد رح لا يحل له ان يطأها كذا في المبسوط * شهدا انه وهب عبده من فلان وقبضه ثم رجعا
 بعد القضاء ضمنا قيمة العبد فان ضمنهما قيمة العبد لم يرجع في هبته ولا يرجع الشاهدان في العبد
 ولو كان ابيض العين يوم القضاء بالهبة ثم رجعا والبياض زائل ضمنا قيمته ابيض كذا في محيط
 السرخسي * ولو لم يضمن المقضى ما به الشاهد القيمة فله الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في
 المبسوط * وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في فصل الرجوع فانه لا رجوع
 في الصدقة بخلاف الهبة كذا في المحيط * مبدى رجل ادعى رجل انه وهبه له وسلم اليه وبرهن
 عليه وادعى آخر عليه مثله وشهدا خرا ان له بذلك ولم يدرا التاريخ قضى بينهما نصفين فان رجعا
 الفريقان ضمن كل فريق للمواهب نصف قيمته ولا يضمن للموهوب له الا خريشا كذا في الكافي *
 ولو شهدا بالهبة لرجل واخرا بالهبة لا خرف رجعا احدا الفريقين ضمنا نصفه للمواهب ونصفه للموهوب
 له كذا في العناية * ادعى من له الف على آخر انه رهنه مبداه قيمته الف والمطلوب مقر الدين وشهد

شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمننا ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمننا مادام العبد حيا فان مات
 في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين فلو ادعى الراهن الرهن وانكر المرتهن لم يضمننا الفضل
 ويضمنان قدر الدين للمرتهن وان رجعا من الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد ومارهنه
 لا يضمنان كذا في محيط السرخسي * رجل له على رجل الف درهم وهو مقر بها وفي يد الطالب
 ثوب يساوي مائة درهم يدعى انه له فقام المطلوب شاهدين انه له رهنه اياه بالمال وقضى به
 ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمننا مائة درهم للطالب ولو كان ذوا اليد مقر بالثوب للراهن
 غير انه يقول هو مندي وديعة وقال الراهن بل هو رهن منك واقام شاهدين عليه فقضى به ثم هلك
 ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا في المبسوط * واذا شهد شاهدان بوديعة في يدي رجل والمودع يجحد
 ذلك فقضى عليه القاضي بالقيمة ثم رجعا فانهما يضمنان ذلك وكذا لك البضاعة والعارية على
 هذا كذا في المحيط * ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعا والربح
 لم يقبض لم يضمنان قبضه واقتسماه نصفين ثم رجعا ضمننا سدس الربح قيل هذا في كل ربح حصل
 قيل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال عرضا فكذلك وان كان نقدا
 قرب المال يملك فسحبا فكان راضيا باستحقاق الربح كذا في محيط السرخسي * ولو شهدا انه اعطاه
 بالثلث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه اذا رجعا لان القول قول رب المال بغير شهود فلم يتلغا على
 المضارب شيئا بشهادتهما ولو توى رأس المال في الوجهين لم يضمننا شيئا كذا في المبسوط * في يد
 رجل مال فشهدا لرجل انه شريكه شركة مفارضة فقضى له بنصف ما في يده ثم رجعا ضمننا ذلك
 النصف للمشهود عليه كذا في البحر الرائق * لو شهدا انهما اشتركا ورأس مال كل واحد منهما الف
 على ان الربح بينهما اتلا ثا وصاحب الثلث يدعي النصف وقد رجعا قبل الشهادة فقسمة القاضي
 بينهما اتلا ثا ثم رجعا من شهادتهما ضمننا لصاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما ربحا فيما اشتريا
 بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل انه آجر داره منه شهرا
 بعشرة والمستأجر ينكر فشهدا شاهدان على ذلك ثم رجعا فان كان في اول المدة ينظر ان كان اجرة مثل
 الدار مثل المسمى فلا ضمان عليهما وان كان دونه يضمنان الزيادة وان كان الدموى بعدمضي المدة
 يضمنان الاجرة كذا في شرح الطحاوي * ولو ادعى رجل انه استأجر هذه الدار منه من فلان
 بعشرة

بعشرة دراهم واجرة مثلها مائة درهم والمواجر ينكرن شهدا شاهدان وقضى القاضى ثم رجعا لم يضمنا للمواجر شيئا كذا فى البدائع * ولو ركب رجل بعيرا الى مكة فعطب فقال رب البعير غصبتنى وقال الراكب استأجرته منك بكذا واقام عليه شاهدين فابراه القاضى من الضمان وانفذ عليه ما وجب من الاجر ثم رجعا من شهدتهما ضمانة البعير الا مقدار ما اخذه صاحبه من الاجر ولو كان البعير اول يوم ركبه يساوى مائتى درهم وآخر يوم عطب فيه يساوى ثمانمائة درهم لزيادة فى بدنه والاجر خمسون درهما فانهما يضمنان مائتى درهم وخمسين درهما بحساب قيمته يوم عطب من اصحابنا راح من يقول هذا فى قولهما اما عنده ابي حنيفة راح انما يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح ان هذا قولهم جميعا كذا فى المبسوط * الباب الخامس فى الرجوع من الشهادة فى النكاح والطلاق والدخول والخلع * اذا ادعت امرأة نكاحها على رجل واقامت عليه بينة وقضى بالنكاح ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمن شيئا وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمننا الزيادة للزوج كذا فى الكافي * ولو ادعى رجل على امرأة النكاح واقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة فنقض القاضى عليها بالنكاح بالبينه ثم رجعا من شهدتهما فانهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها او اكثر او اقل كذا فى الذخيرة * اذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها على مائة درهم وغالت المرأة لابل تزوجتنى بالالف درهم ومهر مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فنقض القاضى بذلك ثم رجعا من شهدتهما فان رجعا من شهدتهما حال قيام النكاح او بعد الطلاق بعد الدخول يضمنان للمرأة تسعمائة فى قول ابي حنيفة ومحمد راح وان رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا فيجبت تحكيم المنعة حتى لو زاد ضمنها الزيادة على خمسين عندهما هكذا فى المحيط * ولو شهدا عليها انه تزوجها على الف ومهر مثلها خمسمائة وانها قبضت الالف وهى تنكر فنقض بشهادتهما ثم رجعا ضمننا لها مهر المثل لا المسمى كذا فى التبيين * ولو شهدا بالنكاح بالالف ولم يشهدا بقبض الالف حتى قضى بالنكاح ثم شهدا بقبض الالف وقضى به ثم رجعا من الشهادتين ضمننا المسمى لها وهو الالف كذا فى الكافي * قال محمد راح فى الجامع واذا شهد شاهدان لامرأة على رجل انه تزوجها بالالف درهم ومهر مثلها الف درهم فنقض القاضى بذلك وقبضت المرأة الفين ثم شهد آخران ان الزوج دخل بها وطلقها ثلثا

والزوج يحدد فترق القاضى بينهما ثم رجع الشهود جميعا من شهادتهم فالزوج بالخيار ان شاء ضمن شهود النكاح الف درهم وان شاء ضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم فان ضمن شهود الدخول والطلاق الف درهم ليس له تضمين شهود النكاح وليس لشهود الطلاق والدخول ايضا ان يرجعوا على شهود النكاح وان ضمن شهود النكاح الف درهم يرجع على شهود الدخول والطلاق بالف اخرى وكان لشهود النكاح ان يرجعوا بالف التى ضمنوا للزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلفت الروايات فى حق قبض تلك الف ذكر فى الرجوع من الشهادات من المبسوط ان شهود النكاح هم الذين يقبضون ذلك وذكر فى الجامع ان الزوج هو الذى يقبض ذلك ثم يدفعه الى شهود النكاح ولوجاء شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وشهدوا عند القاضى معا كانت العبرة بحالة القضاء فان قضى القاضى بشهادة شهود النكاح اولا بان ظهرت عدالتهم اولا فهذا والفصل الاول سواء وان اتصل القضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق اولا بان ظهرت عدالتهم اولا وصورته ان يشهد شاهدان ان هذا الرجل دخل بهذه المرأة امس بحكم النكاح وطلقها وشهد آخران ان هذا الرجل تزوج هذه المرأة اول من امس على الف درهم فعديت شهود الدخول والطلاق او لا فنقضى القاضى على الزوج بضمان البضع وذلك مهر مثلها وهو الف درهم ثم عدلت شهود النكاح فنقضى القاضى عليه بالف اخرى ثم رجعوا جميعا لم يضمن شهود الدخول والطلاق الا الف او يضمن شهود النكاح ايضا الف اخرى ولا يرجع كل فريق على الفريق الاخر بشيء وان ظهرت عدالة الفريقين معا فنقضى القاضى بشهادتهم معا ثم رجعوا جميعا فهذا ومالوقضى القاضى بشهادة شهود النكاح اولا سواء وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهدوا على اقرار الزوج انه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقها ثلثا ونقضى القاضى على الزوج بمهر مثلها اعتبارا للاقرار الثابت بالبيينة بالثابت ميانا فلوجاءت المرأة بعد ذلك بشاهدين يشهدان على اقرار الزوج انه تزوجها على الف درهم ونقضى القاضى عليه بالف الفصل للمرأة ثم رجع الشهود جميعا عن شهادتهم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شهدوا على معاينة الدخول والطلاق وعلى معاينة النكاح فلوان شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق زكوا معا ونقضى القاضى بشهادتهم معا ثم رجع شهود النكاح ضمنهم الف درهم وهو الف الزائدة على مهر المثل فان رجع شهود الدخول بعد ذلك ضمنهم الف درهم الف من ذلك للزوج والف اخرى يعطيها الزوج

الى شهود النكاح وان رجع شهود الدخول او اضمنهم الزوج الفى درهم فلولم يقبضهما الزوج حتى رجع شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح امرأة مرتدة ادمت على رجل انه تزوجها في حال اسلامها على الف درهم ودخل بها وطلقها ثم كانت الردة وانكر الزوج ذلك كله ومهر مثلها الف فشهادتها شاهدان بالنكاح بالفى درهم وقضى القاضى بشهادتهم وشهد آخران على الدخول والطلاق امس وانها ارتدت اليوم وقضى القاضى بشهادتهم ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم فشهود النكاح لا يضمنون للزوج شيئا وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج الفى درهم ولو وقع القضاء بالشاهدين جميعا فهذا وما لو وقع القضاء بشهادة شهود النكاح او لا سواء لان شهود النكاح يجعل متقدما وشهود الدخول يجعل متاخرا كما هو الاصل الا اذا وجد دليل مغير ولم يوجد ولو قضى القاضى بشهادة شهود الدخول او اثم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم ضمن شهود الدخول مهر مثلها ويضمن شهود النكاح الف الاخرى وهو الف الزائدة على مهر المثل ولا يرجع احد الفريقين على الآخر كذا فى المحيط * اذا شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته والزوج ينكر ثم رجعا بعد القضاء فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مقربه فلا ضمان على الشاهدين وان كان قبل الدخول نقضى بنصف المهر او المنعة ثم رجعا فانهما يضمنان الزوج ذلك هكذا فى شرح الطحاوى * قال محمد ربح فى الجامع رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج انه طلقها وفرق القاضى بينهما وقضى بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فانهما يغرمان لورثة الزوج نصف المهر ولا يغرمان لورثة الزوج قيمة منافع بضعها ولا يغرمان للمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوى فى حق هذا الحكم ان يكون الزوج صحيحا او مريضا كذا فى المحيط * ولو شهد بعد موت الزوج انه طلقها فى حيوته قبل الدخول به اثم رجعا لم يضمنوا للورثة وضمنوا للمرأة نصف المهر والميراث كذا فى الكافى * وان شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة ورجل وامرأتان على دخوله بها فنقضى القاضى بالصداق والطلاق ثم رجعوا فعلى شهود الدخول ثلثة ارباع المهر وعلى شهود الطلاق ربع المهر ولو رجع شاهد الدخول وحده ضمن ربع المهر ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يضمن شيئا ولو رجع شهود الدخول كلهم ضمنوا النصف ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجعوا لم يضمنوا شيئا ولو رجعت امرأة من شهود الطلاق وامرأة من شهود الدخول

فعلى الراجعة من شهود الدخول ثمن المهر ولا ضمان على شاهد الطلاق كذا في المبسوط * ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول وقضى بذلك ثم رجع احد شاهدي الدخول ضمن ربع المهر فان رجع بعد ذلك احد شاهدي الطلاق لم يضمن شيأ ولو رجع شاهد الطلاق واحد شاهدي الدخول ضمنوا جميعا نصف المهر على شاهدي الدخول من ذلك نصفه والباقي عليهم اثلاثا كذا في الحاروي * ولو شهد شاهدان انه طلق امرأته واحدة و آخران انه طلقها ثلثا ولم يكن دخل بها فنقض بالفرقة وبنصف المهر لها ثم رجعوا جميعا فضمن نصف المهر على شهود الثالث ولا ضمان على شهود الواحدة كذا في الظهيرية * اذا شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته ما م اول في رمضان قبل ان يدخل بها فاجاز القاضى ذلك والزمه نصف المهر ثم رجعا عن شهادتهما فضمنهما القاضى نصف المهر او لم يضمنهما حتى شهد شاهدان على الزوج انه طلقها ما م اول في شوال قبل الدخول بها لم تقبل شهادة الفريق الثاني كذا في المحيط * ولو اقرا الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنا قبل هذا عند ابي يوسف ومحمد رح خلافا لابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى * ولو شهد الفريق الثاني بالطلاق في وقت متقدم على الوقت الذي شهد به الفريق الاول قبلت الشهادة فيسقط الضمان من الفريق الاول كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن مسمى لهامهر فنقض بذلك ثم رجعوا ضمن شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر كذا في الحاروي * شهد شاهدان انه تزوج هذه المرأة على الف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير تسمية فنقض ثم طلقها ثم رجعا فعليهما فضل ما بين المتعة الى خمسمائة ولو شهد آخران على الدخول ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمسمائة وخاصة وعليهما وعلى شاهدى التسمية فضل ما بين المتعة والخمسمائة نصيغان ولو شهد آخران على الطلاق فنقض ثم رجعوا فعلى شاهدى الدخول خمسمائة وعليهما وعلى شاهدى التسمية ما بين المتعة الى نصف المهر وعلى الفرق الثلث قدر المتعة اثلاثا كذا في محيط السرخسى * ولو شهد على رجل انه تزوج امرأة على الف درهم والزوج يجحد ومهر مثلها خمسمائة درهم وشهد آخران انه طلقها قبل الدخول بها فنقض بذلك ثم رجعوا فعلى شاهدى النكاح مائتان وخمسون وعلى شاهدى الطلاق مائتان وخمسون ولو شهد آخران ايضا بالدخول فالزمه

فالزمة القاضي الف درهم قبل رجوع الاربعة ثم رجعوا فعلى شاهدي النكاح خمسمائة الفضل
 من مهر مثلها وعلى شاهدي الدخول ثلثة ارباع الخمسمائة الاخرى وعلى شاهدي الطلاق
 ربعها كذا في الحاوي * ولو شهد شاهدان انه حلف لا يقربها يوم النحر و آخر ان انه طلقها يوم النحر
 فابا نها القاضي منه ولم يكن دخل بها والزمة نصف المهر ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق
 دون شهود الايلاء كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان على امرأة لم يدخل بها زوجها انها
 اختلعت من زوجها على ان ابرأته من المهر والمرأة تجحد والزوج يدمى وقضى القاضي
 بشهادتهما ثم رجعا من شهادتهما فانهما يضمنان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها
 وباقي المسئلة بحالها ضمننا للمرأة جميع المهر كذا في الذخيرة * واذا ادعى انه خالها على الف
 درهم وهي تنكر فشهد وابد لك عليها ثم رجعوا ضمنوا لها الف وان كانت المرأة هي المدعية
 فلا ضمان عليهم كذا في المضمرات * الباب السادس من الرجوع من الشهادة في العتق
 والتدبير والكتابة * اذا شهدا انه اعتق عبده فقضى بالعتق ثم رجعا ضمننا قيمته سواء كانا موسرين
 او معسرين والولاء للمولى كذا في فتح القدير * اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق امته هذه
 فاجاز القاضي ذلك واعتقها وتزوجت ثم رجعا من شهادتهما ضمننا قيمتها للمولى ولم يسمع المولى
 وطؤها كذا في الحاوي * اذا شهد شاهدان على رجل في شوال انه اعتق عبده في رمضان وقيمة العبد
 يوم الشهادة الفاد درهم وكانت قيمته في رمضان الف درهم فلم يعد لاحتى صارت قيمته ثلثة آلاف درهم
 ثم مد لا وقضيت بشهادتهما ثم رجعا ضمننا قيمة العبد يوم اعتقه القاضي وذلك ثلثة آلاف درهم
 كذا في المحيط * وحكمه في حدوده وجزاء جنايته فيما بين رمضان الى ان اعتقه القاضي حكم
 الحر كذا في محيط السرخسي * اذا شهد شاهدان انه اعتق عبده في رمضان فقضى القاضي بذلك
 ثم رجعا وجب عليهما الضمان ثم انهما اقاما البينة انه اعتقه في شعبان لا يسقط الضمان عنده وعندهما
 يسقط ولو اقاما البينة انه اعتقه في شوال لا يسقط الضمان بالاجماع كذا في شرح الطحاوي * ولو شهد
 انه دبره فقضى القاضي بذلك ثم رجعا ضمننا ناقصه التدبير فان مات المولى ويخرج العبد من ثلثة
 متق وضمن الشاهدان قيمته مدبرا وان لم يكن له مال غيره متق ثلثة ويسعى في ثلثي قيمته مدبرا
 ويضمن الشاهدان ثلث القيمة اذا عجل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد واذا
 لم يعجل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنهما فللورثة ان يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان

بذلك على العبد كذا في المبسوط * اذا شهد شاهدان انه اعتقه البته وشهد آخران انه اعتقه من درهمه وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعا فالضمان على شاهدي الاعتاق لا على شاهدي التدبير ولو شهد شاهد التدبير اول مرة وقضى القاضي بشهادتهم ثم شهد شاهد الاعتاق بالاعتاق وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فان شاهدي التدبير يضمنان ما نقصه التدبير ويضمن شاهد الاعتاق البات قيمته مدبر او ان كان شاهدا العتق البات شهدا انه عتقه قبل التدبير فاعتقه القاضي ثم رجعوا من شهادتهم ضمن شاهد الاعتاق قيمته ولم يضمن شاهد التدبير قالوا يجب ان يكون هذا الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح فينبغي ان لا يقضى القاضي بشهادة العتق كذا في المحيط * ولو شهدا عليه انه كاتب عبده على الف درهم الى سنة فقصى بذلك ثم رجعا من الشهادة وهو ساوي الفا او الفين فانهما يضمنان قيمته ويتبعان العبد بالكتابة على نحوهما ولا يعتق المكاتب حتى يؤدي والولاء للذي كاتبه وان عجز فرد في الرق كان لمولاه ويرد المولى ما اخذ من الشاهدين عليهما كذا في الحاوي *

اذا شهد شاهدان على رجل انه كاتب عبده بالف درهم الى سنة وقيمة العبد خمسمائة وقضى القاضي بالكتابة ثم رجعوا من شهادتهم فان القاضي يحير المولى فان اختار تضمين الشاهدين لا يكون له اختيار اتباع المكاتب ببطل الكتابة ابدان ادى المكاتب الف درهم وقبض الشاهدان ذلك فانه يطيب لهما من ذلك خمسمائة ويتصدقان بالزيادة هذا على قول ابي حنيفة ومحمد رح وان اختار اتباع المكاتب او تقاضاه بلا تخيير القاضي لا يكون له تضمين الشاهدين ابدان ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكتوبة الى تمام قيمته علم المولى برجوع الشاهدين او لم يعلمه الا ان تكون المكتوبة اقل من القيمة فان له ان يرجع على الشاهدين بالفضل على المكتوبة الى تمام قيمته هكذا في المحيط * لو شهدا على رجل انه اعتق عبده على خمسمائة وقيمته الف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا فالشهود عليه مخيران شاء ضمن الشاهدين الف ويرجعان على العبد بخمسمائة وان شاء رجعا على العبد بخمسمائة وابهما اختار ضمانه لم يكن له ان يرجع على الآخر بعد ذلك ابدان بشيء كذا في المبسوط * اذا ادعى عبدا ان مولاه كاتبه على الف درهم وهي قيمته وادعى المولى انه كاتبه على الفين واقام على ذلك بينة انقصى القاضي بالفين على المكاتب فاداهما ثم رجعا الشاهدان يضمنان الف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع المكتوبة ولو قال

المولى كاتبك على الفى درهم وجحد المكاتب فاقام المولى على ذلك بينة فان القاضى لا يقضى بالكتابة بينة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على الكتابة وان شئت فدمها وكن رقبيا فان كان المكاتب ادعى انه حرفجاء المولى بشاهدين فشهد انه كاتبه على الفين وقضى القاضى عليه بذلك فادى المال ثم رجع الشاهدان فانهما يضمنان المكاتب الفين وان كانت قيمته اقل من ذلك كذا فى المحيط * الباب السابع فى الرجوع من الشهادة فى الولاء والنكاح والولادة والاولاد والمواريث * اذا ادعى رجل على رجل انى ابنك والرجل يجحد دواه فاقام الابن البينة انه ابنه وقضى القاضى بذلك وانبت نسبه ثم رجعوا فانهم لا يضمنون شيئا للاب سواء رجعوا حال حيوة الاب او بعد وفاته وكذلك لا يضمنون لسائر الورثة ما ورثه الابن المشهود له وكذلك اذا ادعى رجل ولاء رجل وقال انى اعتنقك والمعتنق يجحد فاقام المدعى البينة على دواه ثم رجعوا لا يضمنون شيئا سواء رجعوا حال حيوة المعتنق او بعد وفاته كذا فى المحيط * لو شهدوا انه ابن هذا القتيل لا وارث له غيره والقاتل يقر بالقتل ممدداً فقضى بالقصاص وقتله الابن ثم رجعوا فلا ضمان عليهم فى القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القتيل لورثته المعروفين وعليهم التعزير كذا فى محيط السرخسى * اذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتنق ثم رجعوا عن شهادتهم فانهم يضمنون جميع ما ورثه المعتنق لورثته المعروفين واذا شهدوا بنكاح امرأة ومات الزوج بعد قضاء لقاضى بالنكاح ثم رجعوا عن شهادتهم او كان الرجوع منهم حال حيوة الزوج فلا ضمان عليهم ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعوا ضمنوا حصتها من الميراث لسائر الورثة كذا فى المحيط * لو شهدوا الرجل مسلماً كان ابوه كافراً ان اباه مات مسلماً وللميت ابن كافراً فقضى القاضى بمال ابيه للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم يضمنون الميراث كله للكافر كذا فى المبسوط * اذا اسلم كافراً ثم مات وله ابنان مسلمان كل واحد يدعى انه اسلم قبل موت ابيه واقام على ذلك شاهدين فورثهما القاضى ثم رجع شاهد الاحد هما ضمنا جميع ما ورثه للآخر وكذلك لو مات رجل من اخ معروف فادعى احد انه ابنه وشهد له بذلك شاهدان وحكم له بالميراث ثم رجعا ضمنا جميع ذلك للاخ ولو كان صبي في يدي رجل لا يعرف اخر او بعد فشهد شاهدان على اقراره انه ابنه فاثبت القاضى نسبه ثم مات الرجل وقضى له بميراثه ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمننا شيئا كذا فى الحاوى * ولو ان صبيا وصبية كبيراً وعقفاً وتزوج

احدهما الآخر ثم جاء حربي مسلما واقام بينة انهما ولداه فنقضى القاضي بذلك وفرق بينهما ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما ويمنع الزوج ان يطأها وان علم انهما شهدا بزور ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا ولو كانت صبية في يد رجل يزعم انها امته فشهد شاهدان انه اقراها ابنته وقضى بذلك القاضي لم يسمع المولى ان يطأها وان علم انهما شهدا بزور فان رجعا ضمنا قيمتها ولوماتها وترك ميراثا وسعه ان يأكل ميراثها وكذلك لومات الاب كانت في سعة من اكل ميراثه كذا في المبسوط * رجل مات وترك عبيدين وامته واموالا فشهد شاهدان لرجل انه اخوه هذا الميت لابيه وامه ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبيدين والامته والاموال ثم شهد شاهدان لاحد العبيدين بعينه انه ابن الميت واجاز القاضي شهادتهما واعطاه الميراث وحرم الاخ ثم شهد آخران ان العبد الثاني ابن الميت واجاز القاضي ذلك وجعله وارثا مع الاول وقسم المال بينهما نصفين ثم شهد شاهدان ان الميت اعتق هذه الامته في صحته وتزوجها وقضى بنكاحها وبالمهر وجعل لها الثمن وكل واحد مجهد صاحبه ان يكون وارثا ثم رجع شاهد الابن الاول فانهما يضمنان جميع قيمة الابن الاول لابن الثاني والمرأة بينهما اثنا تسعة اثمانها لابن الثاني وثمانها للمرأة ويضمنان جميع ما ورثه الابن الاول لابن الثاني ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الاول شيئا وكذلك لا يضمنان للاخ شيئا وكذا ان رجع شاهد الابن الثاني ايضا وان رجع شاهد المرأة ايضا ضمنا قيمة المرأة والمهر وما ورثته بين الابنتين نصفين هذا اذا كان يكذب بعضهم بعضا يزعم انه هو الوارث دون غيره فاما اذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا ضمان عليهما في شيء من ذلك وكذلك الجواب اذا ثبت وراثته لكل بشهادة شاهدين سواء شهدا بذلك في اوقات مختلفة او في وقت واحد بعد ان شهدا بنسب كل ابن بدعوة على حدة بان شهدا انه ادعى هذا ثم ادعى الآخر فنقضى ثم رجعا عن شهادتهما ولا تفرق بين الفرق والفريق الواحد في حق الضمان لابنتين والمرأة وانما الفرق بينهما في ضمان الاخ فقيما اذا كان الشهود فرقا لا يضمن الراجعان للاخ شيئا وان اقرا الراجعان بوراثته الاخ وفيما اذا كان الفريق واحدا ضمنا للاخ اذا اقرا بوراثته هكذا في المحيط * لو كان في يد رجل عبد صغير وامته فشهد شاهدان انه اقرا به ابنته واخران انه اعتق هذه الامته ثم تزوجها على الف وهو مجهد نقضى بجميع ذلك ثم مات

الرجل من بنين سوى الصبي نقضى للمرأة بالمهر وقسم المال بينهم على الميراث ثم رجعوا
 فشهد الابن يضمنون قيمته الانصبية منها ويضمن شهود الامة قيمتها الاميراث منها ولا يضمنون
 غير ذلك الا ان يكون المهر اكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل ولكن يطرح من ذلك
 ميراثها منه هكذا في المبحوط * رجل له جاريتان لكل واحدة منهما ولد وادته في ملكه فشهد
 شاهدان لاحد الولدين انه ادعاه وهوينكر واخران للآخر بمثله فقضى بالبنوة وامية الولد
 ثم رجعوا فان كانت الشهادة والرجوع حال حيوة الوالد ضمن كل شاهدين قيمة الولد الذي
 شهدا به ونقصان قيمة ام الولد فاذا غرما واستهلك الاب ثم مات ولا وارث له غيرهما وكل
 واحد من الابنين يحدد صاحبه ضمن كل شاهدين للولد الآخر نصف قيمة ام الوالد الذي شهدا
 به كذا في محيط المرخسى * ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهدا به كذا في المحيط *
 ويرجع شاهد كل واحد في ميراثه الذي ورثه بجميع ما اخذ منهم الوالد في حيوته كذا في محيط
 السرخسى * ولا يرجع كل فريق من الشهود على الابن المشهود له بما غرم لاخيه من نصف
 قيمة امه بعد النقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهدا به لالا بن الآخر اذا صدق
 كل واحد منهما صاحبه فالشهود لا يضمنون شيئا للابنين وياخذ كل فريق من الشهود ما ضمن
 للميت من قيمة الولد المشهود له ومن نقصان قيمة امه مما ورثا عن ابيهما كذا في المحيط *
 واذا كانت الشهادة حال حيوة الوالد والرجوع بعد وفاته ضمن كل شاهد لمن لم يشهدا له
 نصف قيمة الولد المشهود له ونصف قيمة امه غير ام الولد ولم يضمن الميراث كذا في محيط
 السرخسى * ولا يرجع كل فريق من الشهود بما ضمن للابن الذي لم يشهد له على الابن
 المشهود له هذا اذا كان كل ابن يحدد صاحبه فاما اذا صدق كل ابن صاحبه فالشهود لا يضمنون
 لالا بن شيئا كذا في المحيط * اذا كان كلاهما بعد موته وله اخ لاب وام ضمن كل فريق للذي
 لم يشهدا له قيمة الولد الآخر وقيمة امه وجميع ما ورثا ولم يضمنوا للاخ شيئا كذا في محيط
 المرخسى * ولا يرجع كل فريق بما ضمن في ميراث المشهود له وان كانت الشهادة تان من
 فريق واحد بان شهدا ان المولى قال في كلمة واحدة هذان ابناي من هاتين العجارتين وابنان
 كبيران يدعيان ذلك مع العجارتين فقضى ثم رجعوا فان كانتا في حيوة المولى ضمن المشهود له
 قيمة الولدين ونقصان الا ستيلاد فاذا اخذ ذلك واستهلكه ثم مات لم يغرم الشهود شيئا من قيمة

الابنين ويرجع الشهود بما ضمنوا للمولى فيما ورث الولدان من ابيهما ولا يضمن الشهود
 للآخ شيئاً مما ورثه الابنان ان كان للميت اخ وان كانت الشهادة في حبة المولى والرجوع
 بعد وفاته لم يغرم الشهود شيئاً للابنين ولا للآخ وان كانت الشهادة والرجوع بعد وفاته فالشهود
 لا يغرمون للابن شيئاً ويغرمون للآخ قيمة الجاريتين وقيمة الابنين وما ورثه الابنان واذا كان
 الشهود فريقاً واحداً والولدان صغيرين وقت الشهادة ينتظر بلوغهما فاذا بلغا فان صدق كل
 واحد منهما الشهود في جميع ما شهدوا به فهذا ومالوكا ككبيرين وقت الشهادة وادعيا جميع
 ما شهد به الشهود سواء فان صدق كل واحد منهما الشهود فيما شهد والده وكذبهم فيما شهدوا
 لصاحبه فهذا ومالو شهد لكل ابن فريق على حدة وجحد كل واحد منهما صاحبه سواء ولم يذكر
 محمد رح في الكبيرين هذا الفصل انه اذا كان الشهود فريقاً واحداً وصدق كل واحد من الابنين
 الشهود فيما شهد والده وكذبهم فيما شهدوا لصاحبه هل تقبل شهادتهم وحكي عن القاضي الامام
 ابي علي الحسين بن الخضر النسفي رح انه لا تقبل شهادتهم وعامة المشائخ قالوا لا بل الجواب
 في حق الكبيرين والصغيرين واحد حتى يجوز القضاء للكبيرين بهذه الشهادة لان كل واحد
 من الكبيرين وان كذب الشهود ولكن كذبهم فيما شهدوا عليه لا فيما شهد والده وهذا لا يوجب
 خلافاً في الشهادة اذ المشهود عليه ابدأ يكذب الشهود فيما يشهدون هكذا في المحيط * رجل شهد
 عليه شاهدان انه اقران هذا ابنه من امته هذه والرجل يجحد وقضى القاضي به ثم مات المشهود عليه
 فشهد شاهدان بعد موته لصبي كان في يده من امته له ان الميت اقر صندنا في حال حيوته
 ان هذا الصبي ابنه من امته هذه فان القاضي يقبل هذه الشهادة بمحض من الابن الاول ويثبت
 نسبه ويعتق امه من جميع المال ويعطيه نصف ما في يد الابن الاول فان رجع الشهود بعد هذا عن
 شهادتهم ضمن شاهد الابن الثاني للابن الاول جميع قيمة الابن الثاني وقيمة امه وما اخذ من الميراث
 ويضمن شاهد الابن الاول للثاني نصف قيمة الاول ونصف قيمة امه ولا يضمنان له من ميراثه
 شيئاً كذا في الذخيرة * في البدء نعت شهدا على اقرار المولى ان هذه الامه ولدت منه وهو ينكر فقضى
 القاضي بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حيوته ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قنة وام ولد
 جاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى منعت وضمننا بقيه قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في
 حيوته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث

لم يضمن له شيئاً ورجعوا على الولد بما قبض الاب منهما من تركته ان كانت هـوالا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ ضمن له نصف البقية من قيمتها ويرجعان على الولد بما اخذ الاب منهما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما اخذه الولد من الميراث فان رجعا بعد وفات المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما ولا ضمن للاخ نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة بعد موت المولى بان ترك ولد او عبد او امة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولدت له هذه الامة من الميت وصدت هـما الولد والامة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمنا قيمة العبد والامة ونصف الميراث انتهى كذا في البحر الرائق * ذكر عيسى بن ابيان في نوادره رجل مات وترك اخاه لايه لا يعلم له وارث فبجاء رجل وادعى انه اخو الميت لايه وامة واقام شاهدين انه اخو الميت لايه وشاهد بين انه اخ لامة فان القاضي يقضى انه اخو الميت لايه وامة فان رجعوا عن شهادتهم ضمن للذان شهدا انه اخوة لايه ثلثي الميراث والاخران الثلث كذا في الظهيرية والمحيطين * ولورجع احد الشاهدين اللذين شهدا انه اخ لاب واحد الشاهدين اللذين شهدا انه اخ لام ضمنا النصف بينهما اثلاثا كذا في المحيط * ولو شهد شاهدان انه اخ لاب فقضى القاضي واطاها نصف الميراث ثم شهد آخران انه اخ لام فقضى به واطاها نصفه الباقي ثم رجعوا عن شهادتهم ضمن كل فريق نصف المال كذا في محيط السرخسي * ولو شهد شاهدان انه اخ لام وقضى القاضي له بسدس الميراث ثم شهد آخران انه اخ لاب وقضى القاضي له بباقي الميراث ثم رجعوا فعلى اللذين شهدا انه اخ لام سدس المال وعلى اللذين شهدا انه اخ لاب خمسة اسداس المال وكذلك ان شهدوا معا وعدل احد الفريقين وقضى القاضي بشهادتهم ثم عدل الفريق الثاني وقضى القاضي بشهادتهم فانه ينظر في هذا الى القضاء فمن قضى بشهادته او لافعليه ضمان ما قضى بشهادته والباقي على الفريق الآخر ولو ان الذي ادعى انه اخ لاب وام شهد له شاهد انه اخ لاب وام وشهد له شاهد آخر انه اخ لام وشهد له شاهد آخر انه اخ لاب وقضى القاضي بالميراث ثم رجع الذي شهد انه اخ لاب وام فعليه ضمان نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجع الذي شهد انه اخ لاب فعليه ضمان ثلث المال وان رجع الذي شهد انه اخ لام فعليه ضمان سدس المال وان رجعوا جملة فالضمان عليهم كذلك كذا في المحيط * وفي نوادر عيسى بن ابيان رجل مات وترك اخا معروفا وعبد بن وامة فشهد شاهدان لاحد العبد بن انه ابن الميت وشهد آخران للاخرانه

ابن الميت وشهد آخران للامعة انها ابنة الميت وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث بينهم ثم رجعوا
 عن شهادتهم لم يضمنوا الا لشيء ويضمن كل فريق من الشهود قيمة الذي شهد وانه وميراثه
 للآخرين ولو كان الميت ترك اخا معروفا ومعبدا وامعة فشهد شاهدان للعبد انه ابنه وشهد آخران للامعة
 انها ابنته وقضى القاضي بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم رجعوا جملة عن شهادتهم
 فان شاهدي الابن يضمنان للاخ نصف الميراث ونصف قيمة العبد والابنة سدس الميراث ونصف قيمة
 العبد ويضمن شاهد الامعة قيمتها وميراثها للابن خاصة كذا في الذخيرة * وفي نوادر ميسرة ايضا رجل مات
 وترك ابنة واخا لاب فاعطى القاضي البنت النصف والاخ النصف ثم جاء رجل وادعى انه اخو الميت
 لاب وام فشهد له شاهد انه اخو لاب وام وشهد آخر انه اخو لاب وشهد آخر انه اخو لام وقضى القاضي
 بنصف الميراث له ثم رجع الذي شهد انه اخو لاب وام فان عليه ضمان نصف ما صار له من الميراث
 وان رجع الذي شهد انه اخ لاب فعليه ضمان ثلثة اثمان ما صار له من الميراث وان رجع الذي شهد انه
 اخ لام فعليه ضمان ثمن ما صار له من الميراث كذا في المحيط * في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح
 رجل مات وترك ابن عم وترك الف درهم في يدي ابن العم فاقام رجل البينة انه اخو وقضى القاضي
 له بالالف ثم اقام رجل آخر انه ابنه وقضى القاضي له بالالف ثم رجع شاهدا الاخ من شهادتهما فليهن
 لابن العم ان يضمنهما وان رجع شاهدا الابن بعد ذلك فلاخ ان يضمن شاهدي الابن فاذا اخذ الالف
 من شاهدي الابن فلا ابن العم ان يضمن شاهدي الاخ الالف كذا في الذخيرة * رجل مات وترك
 ابنا واخا وميراثه فجاء رجل آخر وادعى انه ابن الميت واراد ان يشارك الابن المعروف فانكر الابن
 المعروف ونسبه وانكر ان يكون وصل اليه شيء من الميراث فاتى بشاهدين فشهدا انه ابن الميت
 وقضى القاضي له بنسبه ثم بشاهدين آخرين فشهدا انه وصل اليه من مال الميت كذا وكذا فقضى
 القاضي له عليه بنصف ذلك للابن المدعى ثم رجع الشاهدان اللذان شهدا بالنسب ضمنا ما وصل
 الى المدعى من المال فان ضمنا ذلك ثم رجع الآخران رجع شاهدا النسب عليهما به اضمنا ولو كانوا
 رجعوا جميعا فالابن المعروف بالخيار ان شاء ضمن شاهدي النسب فيرجعان على شاهدي المال
 وان شاء ضمن شاهدي المال كذا في المحيط * في الجامع مات رجل من وديعة الف عند رجل
 مقربها فاقام رجل شاهدين على انه ممة لابيها وامه لا يعلمان وارثا غيره فقضى به له ثم جاء آخر
 واقام

واقام البينة انه اخو الميت لابيته وامه فانه يقضى به ويسترد المال من العم فيدفع اليه ان اقام بعده
 آخر البينة انه ابن الميت لا يعلمان له وارثا فيرثه يقضى له ويرده الاخ على الابن فان رجعا جميعا
 ضمن شهود الابن للاخ ولا يضمن شهود الاخ للعم وشهود العم لا يضمنون للمودع وكذلك
 لو جاءوا جميعا وشهدوا جملة كذا في محيط السرخسى * رجل مات وترك بنتا واخا لاب وام
 واخذت البنت نصف الميراث واخذ الاخ نصف الميراث فجاء رجل آخر وادعى انه اخو الميت
 لاب وام وجاء بشاهدين شهدا بذلك وقضى القاضي بالنسبة واشركه مع الاخ المعروف في الميراث
 ثم رجعا من شهدتهما انه اخ لاب وثبتا على شهادتهما انه اخ لام او على العكس ضمنا نصف
 ما صار في يده من الميراث ولا يضمنان جميع ذلك وكذلك لو رجعا احدهما من شهادته انه اخ
 لاب وثبت على شهادته انه اخ لام ورجعا الآخر من شهادته انه اخ لام وثبت على شهادته
 انه اخ لاب ضمن كل واحد منهما الربع مما صار في يده لانهم رجعا من نصف الشهادة وثبتا على نصف
 الشهادة والشاهدان في هذا على النسبين والفريقان اذا شهدا كل فريق على احد النسبين سواء
 ولو شهد كل فريق على نسب بان شهد احد الفريقين انه اخو لابيته وشهد الفريق الآخر انه اخو
 لامه ثم رجعا احد الفريقين من شهادتهم ضمن نصف المال كذا ههنا كذا في المحيط * رجل مات
 وترك اخوين لام واخا لاب وادعى رجل انه اخو لابيته وامه وشهد له شاهدان انه اخ لاب
 وشاهدان انه اخ لام فقضى به واخذ الثلثين اللذين في يد الاخ لاب ثم رجعا ضمن اللذين شهدا
 انه اخ لاب ثلثة ارباع ما اخذوا لآخران ربعة * ولو ترك اخا لام مكان الاخوين لام ثم ادعى
 رجل انه اخو لابيته وامه فشهد له شاهدان انه اخ لام وشاهدان انه اخ لاب واخذ خمسة اسداس
 الميراث ثم رجعا الشهود فعلى اللذين شهدا انه اخ لاب ثلثة اسداس الميراث وربع سدسة وعلي
 الآخرين سدس المال وثلثة ارباع سدسة كذا في محيط السرخسى * رجل مات وترك اخوين
 لام واخا لاب فاعطى القاضي الاخوين لام الثلث واعطى الاخ لاب الثلثين ثم ادعى رجل
 انه اخو لابيته وامه وشهد له شاهدان انه اخو لامه وقال شاهداي على النسب من الاب غائبان
 فان القاضي يقضي بانه اخ لام وله ان يدخل مع اخويه لام فان قضى القاضي بذلك واشركه
 مع الاخوين لام ثم قدم الشاهدان الآخران فشهدا انه اخ لاب فان القاضي يقضي بانه اخ لاب
 وام ويرجع الاخوة من الام على الاخ لاب بما اخذ منهم فيستكمل الاخوة من الام الثلث

ويأخذ الاخ لاب وام الباقي من الاخ لاب فيستكمل الاخ لاب وام الثلثين فان رجعت الشهود بعد ذلك من الشهادة فلا ضمان على الذين شهدا انه اخ لام ويضمن اللذان شهدا انه اخ لاب جميع الثلثين للاخ لاب ولو كان اقام اول شاهدين انه اخ لاب وقضى القاضى له بذلك واخذ نصف ما في يدي الاخ لاب ثم جاء بشاهدين انه اخ لام وقضى القاضى بذلك واخذ ما بقى من يدي الاخ لاب ثم رجعوا جميعا فعلى كل فريق نصف الضمان كذا في المحيط * الباب الثامن في الرجوع من الشهادة في الوصية * ادعى رجل ان فلانا الميت اوصى له بالثالث من كل شيء فاذا ما بينة فقضى ثم رجعوا ضمنوا جميع الثالث وكذلك لو شهدوا انه اوصى له بالثلث في حيوة الميت فلم يختصموا حتى مات كذا في محيط السرخسى * لو شهدوا بعد موته انه اوصى بهذه الجارية لهذا المدهى وهى تخرج من ثلثه نقضى له بها فاستولدها ثم رجعوا من الشهادة ضمنوا قيمتها يوم قضى بها ولم يضمنوا العقر ولا قيمة الولد وكذلك لو ولدت من غيره لم يضمنوا للورثة شيئا من قيمة الولد ومن العقر كذا في المبسوط * فان وقع الاختلاف بين الشهود وبين الورثة في قيمة الجارية يوم القضاء فقالت الشهود كانت قيمتها يوم القضاء الف درهم وقالت الورثة لابل كانت الفى درهم فان كانت الجارية ميتة فالقول قول الشهود وان كانت الجارية قائمة بحكم الحال فان كانت قيمتها فى الحال الفى درهم فالقول قول الورثة وان كانت قيمتها فى الحال الفى درهم فالقول قول الشهود فان كانت قيمتها فى الحال الفى درهم واقام الشهود بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت الف درهم اخذ ببينتهم وكذلك اذا كانت قيمتها فى الحال الف درهم واقامت الورثة بينة ان قيمتها يوم القضاء كانت الفى درهم اخذ ببينتهم وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة الورثة كذا في المحيط * مات رجل من ثلثة آلاف وابن فشهد رجلان ان الميت اوصى لهذا الرجل بثلث ما له واخران لا خير بمثله واخران بالثالث بمثله والا بن جاحد والموصى لهم بعضهم بجحد بعضا فقضى القاضى بالثلث بينهم ثم رجعوا جميعا لم يضمنوا لابن شيئا كذا في محيط السرخسى * ويضمن كل فريق للموصى لهما اللذين لم يشهد لهما هذا الفريق ثلث الثلث وكذلك لو عدلت شهود الاول اولا وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الآخر وقضى له بنصف ما اخذ الاول ثم عدلت شهود الثالث وقضى له بثلث ما اخذ اثم رجعوا كذا في المحيط * لو شهدا بالوصية لواحد فقضى له وشهد آخران انه رجع من هذه الوصية واوصى بالثالث لهذا وقضى بهوا مترد من الاول ثم شهد آخران انه رجع من هذه

الوصية واوصى بالثالث لهذا نقضى به واسترد من الاوسط ثم رجعوا جميعا ضمن الاخير ان الاوسط كل الثالث وضمن الاوسطان الاول نصف الثالث ولا يضمن شاهد الاول شيئا ولم يضمننا للوارث شيئا كذا في محيط السرخسي * ولو لم يرجعوا ولكن وجدا حد شاهدي الاوسط مبداء الثالث بين الاكبر والا صغر نصفان كذا في المحيط * مات وترك ثلثة آلاف واوصى بثلث ماله لرجل ودفع اليه فشهدا ثنان انه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد هذان انه اوصى بالثالث لآخر وتضى به ثم رجعا من الشهادة بين ضمنا الثالث مرتين مرة للورثة ومرة للموصى له الاول ولو شهدا بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء او شهدا بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهدا بالثالث للثاني ضمنا للاول لا للوارث ولو شهدا بهما معا وقضى للآخر ثم رجعا من الوصية الثانية دون الرجوع من الاول ليكنشف وجه الحكم اترجعان من الشهادة بالرجوع ام لا فان مكنا او ثبتا على الرجوع ضمنا الثالث للوارث فان رجعا بعده من الشهادة بالرجوع من الوصية الاول ضمنا للموصى له الاول ثلثا آخر وسلم للوارث ما اخذ منهما وان رجعا من الشهادة بالرجوع حين سئلا ضمنا الثالث للموصى له الاول دون الوارث ولورجعا اولا من الرجوع دون الوصية ضمنا نصف الثالث للاول وان رجعا بعده من الوصية ضمنا للاول بقيته كذا في الكافي * رجل مات عن ثلثة اعبد قيمتهم سواء فشهد شاهدان انه اوصى بهذا العبد لهذا وقضى له ثم شهد آخران بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد الآخر لهذا الآخر وقضى ورد العبد الاول الى الورثة وشهد آخران انه اوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعوا فلا ضمان على شهود الاول لاحد ويضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد الاول ويضمن شهود الثالث للثاني قيمة عبده ولا ضمان الموارث على احد ولو شهدوا جملة وعدلوا جملة وقضى للثالث فان رجعوا بعد ذلك ضمن شهود الثالث للوارث ولا شيء على شهود الاول والثاني فان اراد الاوسط تضمين شهود الثالث بقيم البيعة عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وان اراد الاول تضمين شهود الثاني بقيم البيعة على الوصية فيقضى له عليها بنصف قيمة العبد الاول كذا في محيط السرخسي * وان ترك مبدئين قيمة كل واحد الف وثلث ماله الف فشهد كل فريق لرجل بعبد وصية وقضى لكل واحد بنصف عبده ورجعا لا ضمان للوارث ما بينهما وضمن كل فريق للموصى له الآخر بنصف قيمة عبده وان خرجا من ثلثة ضمن كل فريق الموارث قيمة العبد الذي شهد به وان كان ثلث

ماله العا وخمسائة تضي لكل واحد بثلاثة ارباع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسمائة للورثة
 وضمن كل فريق للموصي له الآخر مائتين وخمسين قيمة ربع العبد ولو كان ثلثه الفين وقيمة
 احدهما الفان وقيمة الآخر الف تضي لكل واحد بثلثي عبده فان رجعوا ضمن فريق الالفين الفا
 للورثة وضمن ثلث الالف للموصي له الآخر وضمن فريق الالف ثلثي الالف للموصي له بالعبد
 الاربعة ولا شيء للورثة عليهما ولو كان كل واحد يساوي الفا وثلث ماله الف وشهد الفريق الثاني
 بالرجوع والوصية ضمنا للموصي له الاول قيمة عبده فلا شيء للورثة على الاول ولا على الثاني
 ولو خرجا من ثلثه وثلثه الفان ضمن شهود الثاني الاول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني ولو كان
 ثلثه الفا وخمسمائة ضمن شهود الثاني الاول قيمة عبده وللورثة نصف قيمة الثاني كذا في الكافي *
 لو شهدا ان الميت اوصى الى هذا في تركته فقصي القاضي ثم رجعا فلا ضمان عليهما ان استهلك
 الوصي شيئا انما الضمان على الوصي كذا في الحاوي * الباب التاسع في الرجوع من الشهادة
 في الحدود والجنايات * اذا شهد شاهدان على رجل بسرقة الف درهم بعينها فقطعت يده ثم رجعا
 ضمنا دية اليدين مالهما ولا قصاص عليهما عندنا وضمننا الالف ايضا لانهما اتلفاه على المشهود عليه
 وكذلك كل قصاص في نفس اود ونها كذا في المبسوط * ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا
 من احدهما فلا ضمان كذا في العنابية * اربعة شهدوا على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه
 بالاخصان فاجاز القاضي شهادتهم وامر برجمه ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم فان شهود الزنا يضمنون
 الدية ويحدون حد القذف عند ملأنا الثلث ولا ضمان على شهود الاخصان كذا في المحيط *
 ولو شهدا ربعة على رجل بالزنا ولم يحصن فجلده الامام وجرحه السياط ثم رجعوا من الشهادة
 فعند ابي حنيفة رح ليس عليهم ارض الجراحة خلا فاليهما ولو لم يجرحه السياط فلا ضمان عليهم
 بالاتفاق وعلى هذا حد القذف وحد الخمر والتعزير كذا في المبسوط * لو رجع واحد من الشهود
 قبل ان يحكم بها حدوا ولو رجع واحد منهم بعد الحكم قبل الاستيفاء قال ابو حنيفة وابو يوسف رح
 يحدون وقال محمد رح يحد الراجع ولو رجع احدهم بعد استيفاء الجلد فعليه الحد خاصة كذا
 في الحاوي * ولو شهدا ربعة على رجل بالزنا والاخصان فقصي القاضي بذلك وامر برجمه
 فرجعوا من الشهادة وجرحته العجارة وهو حي فان القاضي يدرا منه الرجم وهم ضامنون

ارش جراحته كذا في المبسوط * اذا شهد شاهدان على رجل انه اعتق عبدا وشهد عليه اربعة بالزنا والاحصان وقضى القاضى بشهادتهم واعتقه ورجعه ثم رجعوا من شهادتهم فان على شهود العتق قيمته لمولاه وعلى شهود الزنا الدية وتكون الدية للمولى اذا لم يكن للمرجوم وارث اخر من العصباء كذا في المحيط * ولو كان احد شاهدى العتق احدا الاربعة ضمن حصته من الدية مع حصته من القيمة كذا في الحاوى * ولو شهد اربعة على العتق والزنا والاحصان فامضى القاضى ذلك كله ثم رجعوا عن العتق ضمنوا القيمة ولا شىء عليهم من الدية ولو رجع اثنان من الزنا واثنان اخران من العتق لاشىء على اللذين رجعا من العتق وعلى اللذين رجعا عن الزنا نصف الدية وحد القذف كذا في المبسوط * شهدوا على مورثهم اى ابيهم او اخيهم او عمهم او ابن عمهم المحصن بالزنا رجم ولا تعتبر تهمة استعجال الارث فان رجم ولم يصيبوا مقتلة فرجع واحد فرم ربع ديته وورث الراجع فان اصابوا مقتلا فرجع واحد وكذبوه في الرجوع لم يغرم شىء وورث وان قالوا شهدت بباطل لانك ما رأيت زنا ورأينا فرم ربع الدية لهم ولا يرث وان كذبوه في الشهادة وصدقوه في الرجوع فرموا ديته وحد والقذف وجرموا من الارث وصرف الى اقرب الناس اليه كذا في الكافي * اذا شهد بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ولا يقتص منهما كذا في المصمرات * لو شهدا انه قتل فلانا خطأ ثم رجعا ضمنا الدية ويكون في مالهما وكذا لو شهدا انه قطع يد فلان خطأ وقضى القاضى ثم رجعا ضمنا دية اليد كذا في البدائع * ثلثة شهدوا بالقتل عمدا ففضى للمولى بالقود فضربه فقطع يده ثم رجع واحد منهم بالقود على حاله فان قتله المولى ثم رجع آخر فلا ضمان على المولى ويضمن الراجع الاول ربع دية اليد في ماله ثلثا ذلك في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية ويضمن الراجع الثانى نصف دية النفس في ماله في ثلث سنين في كل سنة ثلثه فان رجع آخر مع ذلك فرم نصف الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلثه ويضمن الراجع الاول فضل ما بين ربع دية اليد الى ثلثها فان وجد الشاهد الثالث عبدا كانت دية اليد كاملة على الاول والثانى ودية النفس على ما قتله المولى في ثلث سنين ثلثة شهدوا بالقتل العمد ففضى فقطع المولى يده ثم رجع واحد فقطع رجلاه ثم رجع آخر بطل القود على عامة الروايات فان برى من الجراحين فعلى الاول ربع الدية وعلى الثانى ربع دية ونصف ارش الرجل فان كان الثالث عبدا كانت دية الرجل على المولى فان مات منهما والثالث عبدا فعلى الراجعين نصف

كتاب الرجوع من الشهادة (٦٠٢) الباب التاسع

الدية ونصفها على عاقلة الرلى فان رجع الثالث ولم يظهر انه مبد فان برى منهما فارش اليد عليهم
اثلاثا وارش الرجل على الثانى والثالث نصفان فان مات من ذلك كله بالدية عليهم اثلاثا
كذا في محيط السرخسى * رجل ادمى على رجل انه قطع يدولىه خطأ ومات منها وجاء بيئته
شهدوا عليه انه قطع يدولىه خطأ ولم يشهدوا انه مات منها وجاء بشاهدين آخرين شهدا انه مات
من اليد ولم يشهدوا على النطق نقضى بالدية على عاقلة ثم رجع الشهود على القطع خاصة فانهما
يضمنان جميع الدية ثم ان رجع شاهد الموت فشهود القطع يرجعون عليهم وكذلك لو ان رجلا
ادمى على رجل انه قطع اصبعامنه من المفصل خطأ وان كفه شلت منها وانكر ادمى عليه ذلك
فجاء المدمى بشاهدين شهدا على القطع ولم يشهدا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على ان
كفه شلت منها فنقضى على عاقلة القاطع بدية الكف ثم رجع شاهد القطع فانهما يضمنان جميع ارش
الكف ثم ان رجع اللذان شهدا على الشلل فان شاهدى القطع يرجعان على شاهدى الشلل لجميع ارش
الكف الارش الاصبع فيكون على اللذين شهدا بالضربة خاصة هكذا في الذخيرة * شهدا بقتل عبده
رجلا خطأ وآخران بامتنافه فتضى بهما معا او بالقتل او لافرجعوا ضمن شهود القتل الفاقيمته وشهود
العنق عشرة آلاف الف قيمته وتسعة آلاف تمام الدية فان شهدوا بعنقه او لا وقضى به ثم شهد آخران انه
قتله ببل العنق والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن شهود العنق قيمته وشهود الجناية عشرة آلاف كذا
في الكافي * اذا شهدا بعنق معلق بان شهدا ان عبده قتل على هذا الرجل اول من امس وهو
يعلم وقيمة العبد الف درهم واخران انه قال امس ان دخل مبنى الدار فهو حر واخران انه
دخل الدار اليوم وقضى بهما ثم رجعوا ضمن شهود اليمين ارش الجناية وضمن شهود الجناية الف
درهم ولا شيء على شهود الدخول كذا في محيط السرخسى * ومن محمد رح في الاملاء
شاهدان شهدا على رجل انه قتل ابن هذا الرجل عمدا وشهد هذان الشاهدان على هذا الرجل
ايضا انه قتل ابن هذا الرجل الآخر عمدا والابون يدعيان ولا وارث لهما من المقتولين غير
هذين الابوين فنقضى القاضى بالقصاص وقتله الابون ثم رجعا عن احد الابنين وقتلا لم يقتل
ابن هذا ضمنا نصف الدية ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن جاء احد الابنين حيا فلو لم يقتل
لن يضم من نصف الدية لن شاء الشاهدين وان شاء الاب القاتل الذى جاء به حيا ولو كان المقتولان
ابنى رجل واحد ونقضى القاضى له بالقصاص وقتله الاب بابنيه ثم رجع الشاهدان عن قتل احد

لابنين فلا ضمان عليهما كذا في المحيط * **الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة**
قال محمد روح في الاصل اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لرجل ثم رجع الاصول والفروع
 جميعا قال **ابو حنيفة** و**ابو يوسف** روح لاضمان على الاصول وانما الضمان على الفروع وقال **محمد** روح
 المشهود عليه بالاختيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع كذا في الذخيرة * فان ضمن الفروع
 والفروع لا يرجعون على الاصول وان ضمن الاصول فالاصول لا يرجعون على الفروع كذا في المحيط *
 وان رجع الفروع وحدهم فعليهم الضمان بخلاف كذا في الذخيرة * وان قال شهود الفرع كذب شهود
 الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك ولو قال شهود الفرع رجعنا من شهادتنا وقال
 شهود الاصل قد غلطنا في شهادتنا كان الضمان على شهود الفرع كذا في التاتارخانية * وان قال
 الفرعان للقاضي قد كانا اشهدنا على شهادتهما هذه ولكنهما رجعا من هذه الشهادة اوقالا قد اخبرانا
 انهما قد رجعا من شهادتهما فلا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف
 للصدر الشهيد * ولو رجع الاصول فقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فلا ضمان على الاصول
 بالاجماع وان قالوا اشهدنا هم فالطين او رجعنا من ذلك فكذلك الجواب عند ابي حنيفة و
 ابي يوسف روح وقال **محمد** روح ضمنوا كذا في العناية * اذا شهد شاهدان على شهادة اربعة
 وشاهدان على شهادة شاهدين بحق فغضى به ثم رجعا فعلى الشاهدين اللذين شهدا على شهادة
 الاربعة الثلثان وعلى الشاهدين الآخرين الثلث في قول ابي حنيفة و**ابو يوسف** روح وقال
محمد روح الضمان على الفريقين نصفان كذا في المبسوط * واجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على
 شهادة شاهدين وشهد اربعة على شهادة شاهدين فقضى القاضي به ثم رجعا ان الضمان على
 الفريقين نصفان كذا في المحيط * اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بالف درهم
 وشهد آخران على شهادة شاهد واحد بنلك الالف بعينها وقضى القاضي بالالف بالشهادتين
 جميعا ثم رجع واحد من الفريق الاول وواحد من الفريق الثاني كان عليهما ثلثة اثمان المال الثمنان
 على احد الاولين والنمس على احد الآخرين ولو لم يرجع الا احد الاولين كان عليه ربع الحق
 ولو رجع الآخرين مع احد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه
 على الآخرين كذا في الذخيرة * ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا
 وواحد من ذلك ضمنا ثمنين ونصفا وذكر في المبسوط النصف والاخذ ان المذكور في المبسوط

جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط المرخمي * أذا رجع المذكون
من التزكية ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة رح وقالوا لا ضمان عليهم والصحيح قول أبي حنيفة رح كذا
 في المضمرات * الباب الحادي عشر في المتفرقات * لو أدعت امرأة على زوجها أنه صالحها من
 نفقتها على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صالحتك على خمسة فشهد شاهدان أنه صالحها على
 عشرة فنقض بها ثم رجعا فإن كانت نفقة مثلها عشرة أو أكثر فلا ضمان عليهما وإن كانت أقل ضمنا
 الفضل للزوج فيما مضى كذا في المبسوط * إذا فرض القاضي على الزوج كل شهر لامرأته نفقة مسماة
ومضت لذلك سنة ثم شهد شاهدان أنه قد أوفىها النفقة وأجاز ذلك القاضي ثم رجعا من شهادتهما
 فإنهما يضمنان ذلك للمرأة وكذلك الوالد وكل ذي رحم محرم ممن فرض القاضي له نفقة كذا
 في الذخيرة * إذا طلق امرأة قبل الدخول بها ولم يفرض لها مهر فشهد شاهدان أنه صالحها
 من المتعة على عبدة ودفعه إليها وقبضته وهي تنكر ذلك فنقض القاضي عليها ثم رجعا شاهدان
 من شهادتهما فإنهما يضمنان للمرأة المتعة لأقيمة العبد بخلاف ما لو شهدا أنه صالحها من المتعة
 على العبد ولم يشهدا على قبض العبد ونقض القاضي لها بالعبد ثم رجعا من شهادتهما فإنهما يضمنان
 لها قيمة العبد كذا في المحيط * ولو شهدا أنه صالحه من دم ممد على ألف درهم ثم رجعا لم يضمنا
 شيئا إيهما كان المنكر للصالح ولو شهدا أنه صالحه على مشرين الغاو القاتل يجحد ثم رجعا من شهادتهما
 فعليهما الفضل على الدية وكذلك هذا فيما دون النفس كذا في المبسوط * إذا شهد شاهدان
على رجل أنه مفاعن دم خطأ أو جراحة خطأ أو صمدنيها أرش ونقض القاضي بذلك ثم رجعا
 عن شهادتهما ضمنا الدية وأرش تلك الجراحة وتكون الدية عليهما في ثلث سنين وما بلغ من أرش
 الجراحة خمسمائة فصاعدا إلى ثلث الدية ففي سنة وما زاد إلى الثمانين ففي سنة أخرى وما كان
 أقل من خمسمائة ضمنا حالا وإن كانت الدية قد وجبت حالا ولم يؤخذ منهما شيء وشهد شاهدان
 أنه أبرأه منها ونقض بالبراءة ثم رجعا ضمنا ذلك حالا كذا في الحاوي * شاهدان شهدا بمال
ثم داهما القاضي إلى الصلح فاصطلحا على بعضه ثم رجعا أحد الشاهدين لا يضمن شيئا كذا
 في القنية * لو شهد شاهدان على رجل أنه مبدل هذا الرجل وقضى القاضي به ثم امتنع على
 مال ثم رجعا من شهادتهما لم يضمنا للمشهود عليه شيئا كذا في المبسوط * وفي نوادر ربن صامعة

عن أبي يوسف رح اذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل لرجل وقضى القاضي بشهادتهما
ثم ان المشهود عليه اشترى العبد من المشهود له بمائة دينار ثم رجعت الشهود من الشهادة فالمشهود
عليه يرجع على الشهود بالمائة اذا لم يصدقتهما ان شهادتهما حق بعد ان يرجعا من الشهادة كذا
في الذخيرة * اذا شهد شاهدان على عبد في يدي رجل انه لفلان فقضى به والذي في يديه
العبد يجحد ذلك ثم رجعا من شهادتهما وصنهما القاضي القيمة فادياها او لم يؤدياها حتى وهب
المشهود له العبد من المشهود عليه وقبضه فالشاهدين ببرءان من الضمان ويرجعان فيما ادياه
فان رجعا الواهب في العبد وقبضه رجعا المشهود عليه بالضمان على الشاهدين ولو مات المشهود له
فورث المشهود عليه العبد رجعا الشاهدان عليه بما ادياه اليه من القيمة كذا في الحارثي *
وكذلك اذا شهدا عليه بدين او عيّن وقضى للمشهود له بذلك ثم رجعا من شهادتهما ثم مات
المشهود له وورث المشهود عليه بذلك فقد برئ الشاهدان من الضمان كذا في المحيط * وكذلك
لو كان العبد قتل فاخذ المشهود له قيمته فورث المشهود عليه منه تلك القيمة او مثلها من ميراثه
وكذلك ان كان معه وارث آخرو في حصته من ميراثه وفاء بتلك القيمة كذا في الحارثي * وفي
نواد رميسى بن ابان رجل ادمى جارية في يدي رجل وبنّا لها انهما جاريتاه وانكر الذي
في يديه ان تكون الجارية للمدعى وان تكون الصبية بنتا للجارية فجاء المدعى بشاهدين شهدا
ان الجارية للمدعى وجاء بشاهدين آخرين ان الصبية بنت الجارية فقضى بالجارية وبنتها للمدعى
ثم رجعا اللذان شهدا ان الجارية للمدعى فان القاضي يضمنهما قيمة الامة وقيمة ولد هالان
القاضي انما قضى بالولد بشهادتهم ان الجارية جاريته لانه استحقاق من الاصل فكل ما كان معها
من مال او ولد فهو تبع لها فكانهم شهدوا بالولد كما شهدوا بالجارية قال رأيت رجل في يديه عبد
تاجر كثير المال مات العبد وترك مالا كثيرا فجاء رجل وادعى ان العبد عبده لياخذ ما تركه
العبد وانكر الذي في يديه ان يكون العبد للمدعى وان يكون المال للعبد فجاء المدعى بشاهدين
شهدا ان العبد ملك المدعى اودعه الذي كان العبد في يديه وجاء بشهود كثير شهدوا ان المال
للعبد وقضى القاضي للمدعى بالعبد والمال ثم رجعا الذين شهدوا ان العبد للمدعى فانهم يضمنون
المال للذي كان العبد والمال في يده فبعد ذلك ان رجعا الذين شهدوا ان الصبية بنت الامة
فشهدوا لامة يرجعون على شهود الولد لقيمة الولد وفي المنتقى رجل ادمى امه في يدي رجل

انها امة وقضى القاضي له بالامة وقد كانت للامة ابنة في يد المدعى عليه ولم يعلم القاضي بها فاقام المدعى بعد ذلك بينة انها ابنتها فان القاضي يقضى له بالابنة ايضا تبعاللام فان قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود الذين شهدوا على الام انها للمدعى من شهادتهم فانهم يضمنون قيمة الامة وولدها وقد مرت المسئلة من قبل قال ويستوى في هذه المسئلة ان يكون القاضي قضي بذلك معا او قضي بالام ثم بالولد بعد ذلك لان المعنى لا يوجب الفصل هكذا في المحيط * رجل في يده عبد فشهد شاهدان انه لرجل آخر وقضى به له ثم شهد آخران على المقتضى له بالعبد لرجل آخر انه له وقضى له ثم شهد آخران على المقتضى له الثاني ان العبد لهذا الثالث وقضى للثالث ثم رجعوا ضمن كل فريق للمشهود عليه جميع قيمة العبد كذا في الكافي * اذا اشترى رجل دارا بالف درهم وهي قيمتها ونقد الثمن فشهد شاهدان ان هذا الرجل شفعها بدارتلوق هذه الدار المشتراة فقضى له بالسفعة ثم رجعا ولا ضمان عليهما فان كان المشتري قد بنى فيها بناء فامره القاضي بنقضه ضمن له الشاهدان قيمة بناءه حين رجعا ويكون النقص لهما كذا في الحاوي * وفي المنتقى شاهدان شهدا على رجل انه اقر لهذا المدعى امس بالف درهم وقضى القاضي عليه وقبضها منه ثم رجعا من شهادتهما لما اراد القاضي ان يضمنهما الالف قالان نحن نجيثك بينة ان هذا الذي قضيت عليه قد اقر فلان المقتضى له بهذه الالف منذ سنة قال لا قبل ذاك منهما واضمنهما الالف ولو شهد شاهد على رجل انه اقر بعق عبده منذ شهر وشهد رجل آخر عليه انه اقر بعق عبده منذ سنة وقضى القاضي بعق العبد ثم رجعا من شهادتهما فاراد القاضي ان يضمنهما قيمة العبد فقالان نحن نجىء بشاهدين آخرين يشهدان انه اقر بعق عبده منذ عشرين سنين قال لا قبل ذلك منهما استحسانا كذا في المحيط * لو شهد اهلى رجل انه وكل هذا الرجل بقبض دينه له على فلان وفلان يقر بالدين فتضى القاضي به للوكيل وقبضه واستهلكه ثم قدم صاحبه فانكر الوكالة ثم رجعا من شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استهلك من ذلك وكذلك لو شهد انه وكله بقبض ودبعة او غلة او ميراث او غير ذلك كذا في الحاوي * اذا شهد شاهدان ضمانا للذمى على ذمى بمال او بحمرا او خنزير فتضى بذلك ثم رجعا من شهادتهما ضمنا لمال وقيمة الخنزير ومثل الحمرا وان كان الشاهدان اسلما ثم رجعا من شهادتهما ضمنا قيمة الخنزير وفي الحمرا عند محمد رح يضمنان القيمة وهند ابي يوسف رح لا يضمنان شيئا ولو لم يعلم الشاهدان واسلم

المشهور عليه ثم رجعا ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمننا الخمر كذا في المبسوط * ان شهد شاهدان انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حرا وقال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخران بوجود الشرط ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين دون الشرط وهو قيمة العبد او نصف المهر ولو رجع شهود الشرط وحدهم فالصحيح انهم لا يضمنون بحال ولو شهدا بالتفويض وآخران بانها طلقت او امتق فالتفويض كالشرط كذا في الكافي * لو شهدا انه امره بالتعليق وآخران ان المأمور معلق وآخران على وجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود التعليق كذا في البحر الرائق * ولو شهدوا بالا حضانة ثم رجعوا لم يضمنوا عندنا كذا في الكافي *

كتاب الوكالة

وهو مشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معناها شرعا وركنها وشرطها والفاظها وحكمها وصفتها وما يتصل به * اما معناها شرعا فهو اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معاوم حتى ان التصرف ان لم يكن معلوما يثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في المبسوط وقد قال علماؤنا فيمن قال لا خروكلتك بمالي انه يملك بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية * واما ركنها فالالفاظ التي تثبت بها الوكالة من قوله وكلتك ببيع هذا العبد او شرائه كذا في السراج الوهاج * وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة استحسانا ولكن اذا ارد الوكيل الوكالة ترددها كذا ذكر محمد ربح في الاصل كذا في الذخيرة * ولو قال شئت تبيع كذا فسكت وباع جاز ولو قال لا اقبل بطل كذا في محيط السرخسي في باب ما تقع به الوكالة * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فابى ان يقبلها ثم طلقها لا يقع وان لم يرد ولم يقبل صريحا ولكن طلقها يصح استحسانا ويجعل اقدامه على الطلاق قبولا للوكالة دلالة كذا في المحيط * واذا وكل رجلا غائبا واخبره رجل بالوكالة يصبر وكيله سواء كان المخبر عدلا او فاسقا خبيرة من تلقاء نفسه او على سبيل الرسالة صدقة الوكيل في ذلك او كذب به كذا في الذخيرة * واما شرطها فانواع منها ما يرجع الى الموكل وهو ان يكون ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل اصلا وكذا من الصبي العاقل ما لا يملكه بنفسه كالطلاق والعناق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات الضارة المحضة ويصح بالتصرفات النافعة كقبول الهبة والصدقة من غير اذن الولي واما التصرفات

الدائرة بين الضرر والنفع كالبيع والاجارة فان كان مأذونا في التجارة بصح منه التوكيل وان كان محجورا ينقد موقوف على اجازة وليه او على اذن وليه بالتجارة كما اذا فعله بنفسه هكذا في البدائع * وكل اليتيم واجاز وصيه جاز هكذا في محيط البر خمي * والمجنون الذي يحسن ويفيق اذا وكل في حال جنونه لا يصح وان وكل في حال افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لا فاقتة وقت معلوم حتى تعرف افاقته من جنونه بيقين فاما اذا لم يكن لا فاقتة وقت معلوم لا يجوز والمعتوه المغلوب اذا وكل رجلا يشتري له شيئا او يبيع له شيئا لا يجوز هكذا في المحيط * ولا يصح التوكيل من العبد المحجور هكذا في البدائع * وكل ما جاز للمأذون والمكاتب ان يفعلوا جاز لهما ان يؤكلا به من يفعله وليس للعبد المأذون ان يتزوج ولا يكتب عبده كذا في المبسوط * ولو وكل المأذون مولاه بشيء من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للولي ان يؤكل به غيره فان وكل غيره وانفذه الوكيل جاز ان لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لم يجز كذا في الحاوي * وليس للعبد ان يؤكل وكيل المحصومة احدى رقبته او يدعى رقبته او يدعى جراحه جرحها اياه العبد او جرح هو العبد ولا بالصلح في ذلك لان الخصم في هذه الاشياء مولاه وله ان يوكل في خصومته الآخر حتى على عبده من كسبه او جنى عبده عليه او يدعى رقبته لانه في كسبه خصم كذا في المبسوط في باب وكالة المأذون والمكاتب * عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه بغير اذن شريكه فوكل المكاتب وكيله بالبيع او الشراء او الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه فان كاتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل في نصيبهما جميعا استحسانا وان كان مكاتبهما فوكل وكيلان بشيء من ذلك ثم عجز من نصيب احدهما ففعل ذلك جاز في نصيبهما جميعا كذا في الحاوي * ولو كان المكاتب بين رجلين فوكل احدهما بقبض دين له على آخر او على غيره او ببيع او شراء من الآخر او من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله احدهما ببيع عبده من الآخر او من غيره او بالخصومة مع الآخر او مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكل ابن احدهما بذلك او عبده او مكاتبه او وكله بالبيع او الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر الاجانب كذا في المبسوط * اما توكيل المرتد فموقوف ان اسلم نفذ والا فان قتل او مات او لحق بدار الحرب بطل عند ابي حنيفة رح كذا في البحر الرائق * فلو لحق بدار الحرب ثم جاء معلما بان كان القاضي قضى بلحاظه خرج وكيله عن الوكالة وان عاد قبل ان يقضى بذلك فالوكيل

فالوكيل على وكالته كذا في الحامى * وأن وكل المرتد وهو في دار الحرب وكيلا ببيع شيء من ماله في دار الاسلام لم يجز لان بلحوقه بالدار زال ماله من ملكه كذا في المبسوط * وأما المرتدة فتوكيلها جائز في قولهم جميعا لان ردتها لا تعتبر في حكم ملكها فهي كالمسلمة كذا في السراج الوهاج * وكذا لك ان كان التوكيل قبل ردتها يبقى بعد الردة الا ان يוכל بتزويجها وهي مرتدة فذلك باطل حتى لو تزوجها لوكيل في حال الردة لم يجز وان لم يزوجها حتى اسلمت ثم تزوجها جاز كذا في المبسوط * ولو وكلته بالتزويج وهي مسلمة ثم ارتدت ثم اسلمت فزوجها لم يجز وارتدادها اخراج له من الوكالة كذا في الحامى * ويجوز من الذمي كما يجوز من المسلم لان حقوقهم مرمية مصونة من الضياع كحقوقنا كذا في البدائع * وإذا وكل الذمي المسلم بتقاضي خمره على ذمي يكره للمسلم ان يقبض فان فعل برمي المطلوب كذا في الحامى في فصل الوكالة بتبضع الدين * وإذا وكل الذمي المسلم ان يرهن له عند ذمي بخمرا ويوهن له خمر ابدرا هم فان اضاف الوكيل الى امره واخبر به على وجه الرسالة صح وان قال اقرضني لم يكن رهنا كذا في المبسوط في الوكالة بالرهن * آلب اذا وكل رجلا ببيع شيء لابنه الصغير او بشراء شيء له او بالخصومة فهو جائز ووصي الاب كالأب في جواز التوكيل منه للصبي هكذا في المحيط * ويجوز لوصي اليتيم ان يוכל بكل ما يجوز ان يفعله بنفسه من امر اليتيم كذا في السراجية * فان كان اليتيم وصيان فوكل كل واحد رجلا على حدة بشيء قام وكيل كل واحد من الوكيلين مقام موكله عند أبي حنيفة ومحمد رحم الله في أشياء معدودة هكذا في المبسوط * ومنها ما يرجع الى الوكيل وهو ان يكون ما فلا تصح وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ والحرية فليس بشرط لصحة الوكالة فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد ما دونين كانا او محجورين كذا في البدائع * ولو وكل صبي او عبدا ان يعتق عبده على مال او غير مال او يكاتبه فهو جائز كذا في المبسوط في باب الوكالة في العتق والكتابة * الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض فهو على وكالته ولو اختلط عقله بشرب البسج لم يجز لانه بمنزلة المعتوه كذا في خزائن المفتين * وأما العلم بالتوكيل في الجملة فشرط بلا خلاف ما علم الوكيل وما علم من يعامله حتى لو وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يخبره الموكل او الوكيل بعد علمه بالوكالة وما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل فهل هو شرط ذكر في الزيادات انه شرط وذكر في الوكالة انه ليس

بشرط كذا في البدائع * اذا قال الرجل ان هب بشوي هذا الى فلان حتى يبيعه او اذ هب الى فلان حتى يبيعك ثوبى الذى عنده فهو جائز وهو اذن منه لفلان في بيع ذلك الثوب ان اعلنة المخاطب بما قاله المالك جاز يبيعه رواية واحدة وان لم يعلمه ففيه روايتان ولو قال ان هب بهذا الثوب الى القصار حتى يقصره او الى الخياط حتى يحيطه قميصا فهو اذن منه للقصار والخياط في ذلك العمل حتى لا يصير غامنا بعمله بعد ذلك كذا في المبسوط في باب ما لا يجوز فيه الوكالة * وفي وكالة الاصل اذا قال عبده اذهب الى فلان حتى يعتقك او حتى يكاتبك فاصتقه فلان جاز ويصير فلان وكيلًا بالعناق ولم يعلم كذا في الذخيرة والمحيط * وكذلك لو قال لامرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فطلقها فلان ولم يعلم بقع كذا في محيط السرخسى في باب ما تقع به الوكالة * وملم الوكيل بالوكالة شرط عمل الوكالة حتى ان من وكل غيره ببيع عبده او بطلاق امرأته والوكيل لا يعلم فطلق او باع لا يجوز بيعه ولا طلاقه هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير كذا في المحيط والذخيرة * اذا وكل انسانا لا يصير وكيلًا قبل العلم وهو المختار كذا في جواهر الاخلاطى * وان وكل مسلم حربيا في دار الحرب والمسلم في دار الاسلام فوكالة باطلة وكذا لو وكل حربى في دار الحرب مسلما في دار الاسلام واذا وكل الحربى مسلما او ذميا او حربيا بتقاضى دين له في دار الاسلام واشهد على ذلك من اهل الاسلام فخرج وكيله من دار الحرب بطلب ذلك فهو جائز وكذا اذا وكل ببيع او شرى او قبض وديعة او ما شبه ذلك واذا وكل المسلم او الذمى حربيا مستأثما في دار الاسلام بخصومة او ببيع او فبيد لك جاز واذا التحق بدار الحرب بطلت وكالته كذا في الحاوى * وتجاوز وكالته المرتد بان وكل مسلم مرتدا وكذا لو كان مسلما وقت التوكيل ثم ارتد فهو على وكالته الا ان يلحق بدار الحرب فتبطل وكالته كذا في البدائع * في نوادر ابن سماعة من ابى يوسف رح ان ابا ع المصارب عبدا اشتراه بمال المضاربة من رجل فوكل المشتري رب المال بقبضه لم يجوز وكذلك لو وكل المشتري شريك البائع بقبضه منه وهو مفاوضة او وكل شريك منان وهو من نجارتها قال ثمة كل من كنت اجيز بيعة في العبد لا يكون وكيلًا لمشتريه في قبضه كذا في المحيط * واذا وكل المستأمن معنا منا بخصومة ثم لحق الموكل بالدار وبقي الوكيل بمحاصم فان كان الوكيل هو الذى يدعى للحربى الحق قبلت الخصومة به وان كان الحربى هو الذى يدعى عليه ففى النيا من تنقطع الوكالة حين يلحق بالدار وبه تأخذ لان المقصود من الخصومة

القضاء وليس للقاضي ولاية الزام على اهل الحرب ولو وكل المستامن ذميا ببيع منام او تقاضي دين سوى الخصومة ثم لحق بدار الحرب فهو جائز هكذا في المبسوط * ومنها ما يرجع الى الموكل به اعلم ان الحقوق نوعان حق الله وحق العبد وحق الله نوعان نوع منه يكون الدمي في شرط كحد الغد ف وحد السرقة فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند ابي حنيفة ومحمد رح في الاثبات سواء كان الموكل حاضرا او غائبا ويجوز في الاستيفاء اذا كان الموكل حاضرا ولا يجوز اذا كان غائبا ونوع منه لم يكن الدمي فيه شرطا كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استيفائه ثم الخلاف انما هو في حق اثبات الحد اما التوكيل باثبات المال في السرقة فمقبول بالاجماع هكذا في السراج الوهاج * واما حق العباد فعلى نوعين نوع لا يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل باثباته عند ابي حنيفة ومحمد رح واما التوكيل باستيفاء القصاص فان كان الموكل وهو الولي حاضرا جاز وان كان غائبا لا يجوز ونوع يجوز استيفاؤه مع الشبهة كالديون والايمان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في اثبات الدين والعين وسائر الحقوق سوى القصاص برضاء الخصم بلا خلاف ويجوز التوكيل بالتعزير اثباتا واستيفاء بالاتفاق وللوكيل ان يستوفي سواء كان الموكل حاضرا او غائبا هكذا في البدائع * ويجوز التوكيل بالبياعات والاشربة والاجارات والنكاح والطلاق والعتاق والخلع والصلح والامارة والاستعارة والهبة والصدقة والاداء وقبض الحقوق والخصومات وتقاضي الديون والرهن والارتمان كذا في الذخيرة * ولا تصح الوكالة في المباحات كالاخطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن فما اصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالتكدي كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصح التوكيل بالاستقراض فلا يثبت الملك فيما استقرض للموكل الا اذا بلغ على سبيل الرسالة فيقول ارسلني اليك فلان يستقرض كذا فحينئذ يثبت الملك للمستقرض وما استقرض للوكيل وله ان يمنعها من الامر ولو هلك هلك من ماله كذا في الكافي * ويجوز بطلب الشفعة والرد بالعيب والقحمة والاستيهاب كذا في البدائع * وليس للوكيل في الهبة ان يرجع فيها ولا ان يقبض الودعة من المودع ولا العارية من المستعير ولا القرض ممن هو عليه ولا الرهن من المرتهن وان كانت هذه الوكالة من الملتزمين لذلك من المالك فوكل زجلا ان يرتهن عند فلان بدينة او يستعيره له او يستوفيه فان الوكيل في ذلك يضرى الى

موكله ولا يضيف الى نفسه فيقول ان زيدا يمشو هيك مبدك او يستر هنك بماله عليك من الدين
او يستعير منك وان اضافته الى نفسه فقال هب لي او امرني او اقرضني لذلك كله للوكيل
دون الموكل هكذا في المراج الوهاج * واما الفاظها لكل لفظ يدل على الاطلاق كقوله وكلتك
او هويت او احببت او رضيت او شئت او اردت ولو قال لا انهيك من طلاق المرأة لا يكون
توكيلا كذا في التبيين * ولو قال وافقني فهذا توكيل وامر هكذا في المحيط * واذا قال لغيره اجزت
لك ببيع عدي فهذا توكيل صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال لغيره انت وكيلي في قبض هذا
الدين يصير وكيلا وكذا لو قال انت حريبي وكذا لو قال انت وصيي في حيوتي ولو قال انت
وصيي لا يكون وكيلا ولو قال انت وكيلي في كل شيء يكون وكيلا بحفظ المال لا غير هو الصحيح
وكذا لو قال انت وكيلي بكل قليل وكثير ولو قال انت وكيلي في كل شيء جائزا مركب يصير وكيلا
في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلغو في الاعتاق والطلاق والوقف
قال بعضهم لا يملك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث هكذا
في فتاوى قاضيخان * ولو قال وكلتك في جميع اموري فقال له طلقت امرأتك او وقفت جميع
ارضك الاصح انه لا يجوز ولو انفق ماله في صمارة املاكه او في نفقة ميا له هل يرجع عليه بذلك
قيل ينبغي ان يرجع على الموكل بما انفق في صمارة املاكه وبما انفق على اهله ان كان قال له
جائز ما صنعت كذا في الخلاصة * قال لغيره وكلتك في جميع اموري واقمتك مقام نفسي لا تكون
الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة يتناول
البياعات والا نكحة وفي الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان امرا لرجل مختلفا ليست له صناعته
معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجرا بتجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها رجل له مبيد قال لرجل
ما صنعت في مبيدي فهو جائز فانفق الكل لا يجوز من دأبى حنيقة رح وعليه الفتوى هكذا في فتاوى
قاضيخان * اذا اكره السلطان رجلا ان يوكل غيره بطلاق امرأته فقال المكره لذلك الغير انت وكيلي
فطلق الوكيل امرأته والزوج قال لم ارد به الطلاق طلقت امرأته بخلاف ما لو قال له ابتداء انت
وكيلي وقال لم ارد به الطلاق كذا في المحيط * اذا قال لا امرأته (تو وكيل مني هرجه خواهي كن)
فقال المرأة (اكر من وكيل تو ام خوشتن رادست بازدا شتم بهه طلاق) فقال الزوج لم ارد به
الطلاق

الطلاق فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جوابا بالقول للزوج ويسعها تصديقه اذا حلف وان سبق يقع واحدة رجعية ان كانت المرأة مدخولا بها قالوا انما يقع واحدة اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلث وهذا الجواب على قولهما زنا ما على قول ابي حنيفة رح اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلث لا يقع شيء وان كان سابقا لكلام دليلا يقع الثلث عند الكل هكذا في الذخيرة * قال لا جنسية هل اخالك من زوجك فقالت (توداني) اذ قال هل ازوجك من فلان او قال لغيره هل اباعه * اجابته (توداني) فهو اذن وتوكيل بالخلع والنكاح والبيع كذا في جواهر الاخلاط * قال لا يخرج هذا المال (وهو رجة مصلحت بيني بكن) لا يكون توكيلا ولو قال (هجرة مصلحت است بكن روا است) فهذا توكيل بملك الاضام وغيره كذا في الوجيز المكدري * اذا قالت المرأة لزوجها في حاله اغضب (ناكردني ميكنم) فقال الزوج (چه تواني كردن) فقالت (كنم بدستوري تو) فقال الزوج (بكن) فقالت (خويشتن راسه طلاق دادم) لا تطلق لانه لا يراد بهذا الطلاق مرفا كذا في المحيط * قال لغيره اشتري جاريتة بالف درهم او اشتري جاريتة لا يصير وكيلا ويكون ذلك مشورة ولو قال اشتري جاريتة بالف درهم لك علي شرائك درهم فحينئذ يصير وكيلا ويكون للوكيل اجر مثله ولا يزاد على درهم رجل قال لاديبته شتر لي بما عليك جاريتة لا يصير التوكيل في قول ابي حنيفة رح ولو قال اشتري لي بما عليك جاريتة فلان او قال هذه الجارية صم التوكيل عند الكل وكذا لو قال اسلم مالي عليك في كذا الا يصح التوكيل في قول ابي حنيفة رح ولو قال اسلم مالي عليك الى بلد في كذا صم التوكيل عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان * اذا قال لغيره ان لم تبع عبدي هذا فامرأتني طابق يصير ذلك الغير وكيلا بالبيع كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره ما طنك علي كذ فهو بمنزلة قوله ولكنك كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك امر مستغلاتي وكان آجرها من انسان ملك تقاضي الاجرة وتبضها وكذلك لو قال اليك امرود يورني ملك التقاضي ولو قال فوضت اليك امرود ابي وامر ماله كي ملك الحفظ والرعي والتعليق والنفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امرأتي ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف ما لو قال ملكتك حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البحر الرائق * واما حكمها فممنه قيام الوكيل مقام الموكل في ما وكله به ولا يجبر الوكيل في اتيان ما وكل به الا في دفع اللوديعة بان قال له ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله وغاب الامر يجبر المأمور على دفعه هكذا

في محيط السرخسي * وَأَنْ وَكَلَهُ بِالْعَتَقِ فقبل ثم ابى ان يعتق لم يجبر عليه كذا في الحاوي *
 ومنه ان ليس للوكيل ان يوكل غيره بما وكل الا ان يطلق له الذي وكله او يجبر امره في
 ما وكل به فيكون له ذلك كذا في شرح الطحاوي * وَكَلَّ رَجُلًا بِالْخَصْمَةِ وقال ما صنعت من شيء
 فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكله ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول
 لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول او عزل الموكل او جن او ارتد ولحق بدار
 الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد ولحق بدار الحرب
 ينزل الوكيلان ولو عزل الاول الثاني جاز عزله ولو ان الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت
 من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني ان يوكل غيره كذا في فتاوى قاضيخان * وَكُلُّ الْعَبْدِ
الْتَّاجِرِ مَوْلَاةٌ بِقَبْضِ دِيُونِهِ فليس للمولى ان يوكل غيره فان وكل المولى مع هذا وباشر
 وكيله هل يجوز ينظر ان لم يكن على العبد دين يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط
 السرخسي في توكل العبد المأذون والمكاتب * وَأَمَّا صَفَتُهَا فانها من العقود المجازة الغير اللازمة
 حتى ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحبه كذا في النهاية * وَمِنْهُ انه امين
 فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويبرأ به والقول قوله في دفع الضمان من نفسه
 فلو دفع له ما لا وقال افضه فلانا من ديني فقال قضيته وكذبه صاحب الدين فالقول للوكيل في براءة
 الذمة وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البحر الرائق * وَلَا يَجِبُ الْيَمِينُ عَلَيْهِمَا وانما يجب
 على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الآخر بالله ما قبض
 فان حلف لا يسقط دينه ولم يظهر القبض وان لكل ظهر قبضه ويسقط عن الأمر دينه وان صدق الأمر
 لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف بري وان نكل ازمه ما دفع اليه
 كذا في شرح الطحاوي * وَأَمَّا مَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ فمنه انه يحتمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل
 بالشروط الفاسدة اى شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لازم يجمل
 الفسخ والوكالة غير لازمة كذا في فتاوى قاضيخان * حَتَّى ان قال انت وكيل في طلاق امرأتي
 على انى بالخيار ثلثة ايام او على انها بالخيار ثلثة ايام فالوكالة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط
 في انواع الخيار في الوكالة * وَمِنْهُ صحة اضافتها فتقبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه فدا
 لم يجز بعه اليوم ولو قال امتق عيدي هذا وطلق امرأتي فدا لا يملكه اليوم ولو قال بع عيدي

اليوم او قال اشتراني عبدا اليوم او قال اعتق عبيد اليوم ففعل ذلك فدان فيه روايتان بعضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكله بتقاضي دينه بالشام لميس له ان يتقاضاه بالكوفة كذا في البحر الرائق * ومنه صحة تعليقها ولو قال اذا حل مالي فاقبض واذا قدم فلان فتقاض واذا اد يته شيئا فانت وكيل في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض د يوني صححت الوكالة كذا في محيط السرخسي * ومنه ان كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل الى اضافته الى الموكل ويكتفى بالاضافة الى نفسه كالبيعات والاشرية والاجارات والصلح الذي هو معنى البيع فحقوقه راجعة الى الوكيل ويكون الوكيل في هذه الحقوق كالمالك والمالك كالاجنبي كتسليم المبيع وقبضه وعطالبة الثمن وقبضه وقبض المبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا في البدائع * والملك ينبت الموكل خلافة من الوكيل ابتداء وهو الصحيح حتى لو اشترى ذوى محارمه لا يعتق عليه هكذا في السراج الوهاج * ولا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا كذا في البحر الرائق * وكيل البائع هو الذي يطالب بتسليم المبيع اذا نقده المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج * واذا طلب الموكل المشتري بالثمن فله ان يمنعه اياه فان دفعه اليه جاز ولم يكن للوكيل ان يطالبه ثانيا كذا في الجوهرة النيرة * ولو استحق المبيع رجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقده اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجع به عليه ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا فله ان يخاصم الوكيل واذا ثبت العيب عليه ورده عليه بقضاء قاض اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه وان نقده الى الموكل اخذه من الموكل وكذلك الوكيل بالشراء هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي يقبض المبيع من البائع دون الموكل واذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى انه رمول وقال البائع انه وكيل فطالبه بالثمن فالقول للمشتري والبيينة على البائع عبدا شري من رجل شيئا فقال البائع لا اسلم المك المبيع لانك محجور وقال العبد انا مأذون كان القول قول العبد ولو اقام البائع البيينة على ان العبد اقرانه محجور قبل ان يتقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل بينته عبدا باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعثك لمولاي وانا محجور وقال المشتري بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد للوكيل بالاجارة المخاصمة في اثباتها وقبض الاجر وحبس المستأجر به وان وهب الاجر المستأجرا وبراءه جاز ان لم يكن بعينه وان كان بعينه لا كذا في البحر الرائق * ومنه ان كل عقد

بحسب ما فيه الى اضافته الى الموكل فحقوقه ترجع الى الموكل كالنكاح والطلاق على مال والعناق عليه والخلع والصلح من دم العمد والكتابة والصلح من انكار المدعى عليه كذا في البدائع * ولا يطالب وكيل الزوج بالصدقة ولا يلزم لوكيل المرأة تسليمها وكذا لك اذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع ان كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع وان كان وكيل المرأة فلا يؤخذ بدل الخلع الا اذا ضمن كذا في السراج الوهاج * هذا كله ان كان الوكيل من اهل العهدة هكذا في البدائع * وان اؤكل صبيا محجورا بان يبيع له او وكله بان يشتري له شيئا فباع شيئا او اشترى جازا اذا كان بعقل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما العهدة على الامر كذا في الذخيرة * ولا خيار للمشتري ولا للبائع سواء علما بكونه محجورا او لم يعلم في ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج * وان كان صبيا ما ذكروه في التجارة فان كان وكيل بالبيع بثمن حال او بثمن مؤجل فباع جاز وانتهت العهدة فاما اذا كان وكيل بالشراء ان كان وكيل بالشراء بثمن مؤجل لا تلزمه العهدة قياسا واستحسانا بل تكون العهدة على الامر حتى ان البائع يطالب الامر بالثمن دون الصبي واما اذا وكله بالشراء بالثمن الحال فالقياس ان لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان تلزمه كذا في الذخيرة * اذا وكل الحر عبدا ما ذكروه بان يشتري له عبدا او جارية او طعاما او غير ذلك بالقياس نقد وام بدفع اليه لالف او دفع اليه فاشترى له العبد على ما امر به قاله الشريفي جائز والعهدة على المأذون وليركن الامر مراعبدان يشتري له نسيئة فاشترى العبد ذلك كما امره الامر كان جميع ما اشترى العبد للعبد ولا شيء للامروان وكل المأذون رجلا ببيع شيء مما في يده او شرائه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة الحر وان كان المأمور مرتدا جاز بيعه ولكن يتوقف حكم العهدة عند ابي حنيفة نرح فان اسلم كانت العهدة عليه والافهني على الامر كذا في السراج الوهاج * فصل في اثبات الوكالة والسهادة عليها وما يتعلق به * حضر مجلس الحكم بخوارزم هند حاكمها وكل بقبض كل حق له بخوارزم فان كان الحاكم يعرف الموكل اسما ونسبا يجعله وكيل فاذا حضره عند هذا الحاكم هذا رجلا وادعى حقا للموكل وبرهن على الحق حكم به بلا احتياج الى اثبات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجعله وكيل لان معرفة المقضي له وقت القضاء شرط ليعلم ان الحكم لمن يكون وان اراد الموكل ان يبرهن انه فلان بن فلان الفلاني حتى يحصل العلم

يحصل العلم للقاضي فلا يقبل له لعدم الخصم وان اراد ان يبرهن عليه ليكتب الى القاضي الدشت بذلك يعنى ان فلان بن فلان الفلانى وكل فلان بن فلان الفلانى بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة الخصم ليس بشرط لسام البينة للكتاب الحكمى كذا فى الوجيز للكردرى * ادعى ابن فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة وجاء بالبينة على الوكالة والموكل فائب ولم يحضر احدا قبله للموكل حق فالقاضي لا يسمع من شهوده حتى يحضر خصما جاحدا لذلك او مقرابه فحينئذ يسمع وتنفذ له الوكالة فان احضر بعد ذلك غريبا آخر لم يحتج الى اعادة البينة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حضوره بعينه واذا ثبت بحضوره فجاء بخصم آخر يقيم البينة على الوكالة مرة اخرى كذا فى البحر الرائق فى باب الوكالة بالخصومة * وان برهن على الوكالة على انسان بعينه فى حق ثم ادعى عليه موكله حقا آخر لا يحتاج الى اعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة من موكل آخر كذا فى الوجيز للكردرى * اقام رجل بينة ان فلانا وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذى له على هذا فاقرا لغريم با الدين وجحدا لو وكالة او جحدهما جميعا فاقام الوكيل البينة على الوكالة وعلى الدين فان القاضي يقضى بوكالة الوكيلين جميعا وليس للحاضر ان يقبض الدين حتى يحضر الغائب لان الحاضر ههنا انتصب خصما من الغائب لانه يدعى لنفسه حقا متصلا بحق الغائب لان احدا الوكيلين بالقبض لا ينفرد بالقبض فان حضر الغائب قبضا الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالته كذا فى المحيط فى الفصل الثامن من كتاب الوكالة * ادعى انه وكيل فلان بقبض دينه الذى على هذا المحضر وبرهن على الوكالة والدين برهانا واحدا قال الامام يقبل على الوكالة ويحكم بها ثم تعاد البينة ثانيا على الدين بعده هكذا فى الوجيز للكردرى * وقال محمد راج اذا اقامها على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهو الاستحسان والفتوى على قوله كذا فى جواهر الاخلاطى * رجل وكل رجلا ببيع مبيع من اعيان ماله فاراد الوكيل ان يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الموكل وانكر لا يلتفت الى انكاره فله وجوه احدى ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعى انه وكيل من ماله بالقبض والبيع فسلمه الى فيقول ذو البدلا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه وتانيها ان يقول هذا ملك فلان ابيعه منك فاذا باعه منه يأمره بقبض المبيع فيقول المشتري لا اقبض منك لاني اخاف

ان يجيء المالك وينكر الوكالة وربما يكون المقبوض مال كافي يدي او يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم الوكيل بينة انه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجبره على القبض وثالثها رجل ادعى ان الدار التي في يدك ملك فلان وانت وكيله بالبيع وقد بعث مني فقال بعث منك ولكن لست بوكيل من فلان ولم يوكلني بالبيع فاقام مدعي الشراء انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم تقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيله عنه في البيع كذا في البحر الرائق ناقلا من خزائن المفتين * رجل وكل رجلا بقبض ديونه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بينته لان البينة على الدين لا تقبل الا من الخصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى ان المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة مخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بينته وان كانت البينة قائمة على المقر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل حقا لعائيب واقام بينة ان الغائب وكله بطلب حقه وخصومته في ذلك فاقام المدعي عليه بينة ان الموكل اخرج هذا من الوكالة بمحضرا وبغير محضر منه قبلت هذه البينة وتبطل الوكالة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الوكيل ان الموكل اخرج من الوكالة قبلت البينة وكذلك اذا اقام البينة على اقرار الموكل انه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكالة * ولو دفع الغريم المال الى الوكيل ثم اقام البينة انه ليس بوكيل او اقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله لا تقبل ولو اراد ان يستحلفه على ذاك لا يحلف عليه فان اقام الغريم البينة ان الطالب جحد الوكالة وقبض المال مني تقبل كذا في الكافي في باب التوكيل بالخصومة * التوكيل بقبض الدين اذا اقام بينة على الدين فقضى القاضي على الغريم بذلك وامره بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم اقام الغريم بينة على انه قضاه الى رب المال فلا سبيل له على الوكيل انما سبيله على الموكل لان يد الوكيل يده كذا في المحيط في الفصل الثامن * رجل وكل رجلا بخصومة كل احد فاحضر الوكيل رجلا يدعي عليه مالا لموكله فاقرا المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل انا اقيم البينة على الوكالة لتكون حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويجعله وكيل مع المقر ومع غيره كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى على رجل انك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا فقال المدعي عليه ما وكني فلان بالخصومة يبرهن على انه وكيل بالخصومة تقبل كذا في الوجيز للكردي * وان شهدا بالوكالة والوكيل

لا يدري انه وكله ام لا وقال اخبرني الشهود انه وكلني فانا اطلبه فهو جائز لان بحبر الشاهدين
يثبت العلم للقاضي فلان يثبت العلم للوكيل اولى وان شهدا على وكالته وهو يجحد فان كان وكيل
الطالب فليس له ان يأخذ بتلك الشهادة لانه اكذب شهودا وان كان وكيل المطلوب فان شهدا انه
قبل الوكالة لزمته لانه وكيل المطلوب بعد قبوله يجبر على جواب الخصم وان لم يشهد اعلى قبوله
فله ان يقبل وله ان يرد لان الثابت من التوكيل بالبينة كالثابت بالمعينة هكذا في المبسوط * وان كان
المطلوب فائبا فدعى الطالب في دارة حقا وجاء بها بنى المطلوب فشهد ان المطلوب وكل هذا
بالخصومة في هذه الدار والوكيل يجحد او الطالب بطلت والمطلوب اذا دفع المال الى انما ان
وادعى انه وكيل الطالب بقبضه ثم قدم الطالب فمجحد وشهد للمطلوب ابنا الطالب بالوكالة جازت
ولو كان وكيل الطالب يدعى الوكالة والمطلوب يجحد فشهد ابنا الطالب بالوكالة لم تقبل سواء كانت
الوكالة بالخصومة او قبض الدين او قبض العين فان اقر المطلوب بالوكالة في الدين يوم رد دفع
الدين الى الوكيل لاقراره على نفسه ولو كان بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال انهما توافقا ليقر الوكيل
انه لاحق له وان كان اقر في قبض العين ففي ظاهر الرواية انه لا يصح اقراره ولا يؤمر بتسليم العين
كذا في المحيط * ولو كان مسلم في يديه داراد على ذمى فيها دعوى وكل وكيلة بشهادة اهل الذمة
لم يجز شهادتهم على الوكالة اقر لمسلم بالوكالة او انكر لان اقراره بالوكالة يلزمه الجواب لانه
يصادق حق الغير فاذا يلزمه ذلك بشهادة اهل الذمة على المسلم كذا في المبسوط * رجل وكل
رجلا بقبض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فشهد شادان ان اوكل وكله بقبض
دينه من فلان قال ابو حنيفة رح بصيروكيلا بالقبض والخصومة ولو شهد الشهود ان صاحب الدين
ارسله في اخذ الدين فانه لا يكون وكيل بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا انه امره باخذ دينه منه
لا يصيروكيلا بالخصومة وكذا لو شهدوا ان صاحب الدين انا به مناب نفسه في قبض الدين
ولو شهدوا ان اوكل قال له جعلتك حرا في قبض ديني من فلان او سلطتك على قبض ديني
من فلان او جعلتك وصي في حيوتي في قبض ديني من فلان يصيروكيلا بالخصومة وقبض الدين
في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شهد احد هما انه وكيله بقبض الدين وشهد
الآخر انه امره بقبضه او ارسله ليقبضه وهو مقر بالدين فله اخذه وليس له ان يجحد اذا انكر الدين
كذا في المحيط * ولو شهد احد هما انه وكله بقبضه وشهد الآخر انه وكله بتقاضي او بطلبه منه فالشهادة

جائزة وعلى ما استحسن اصحابنا يجب ان لا يقبل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف *
ولو شهد احد هما انه وكله ببيع هذا العبد مطلقا والاخر انه وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمرني
فباع الوكيل جاز لا تغا قهما على الوكالة بالبيع وانفراد احدهما باشتراط الاستئمان ولو قال احدهما
وكل هذا ببيعة وقال الآخر وكل هذا ببيعة لم يكن لهما ولا لاحدهما ان يبيعه وكذا في قبض العين
ولو كان في الخصومة فللذي اتفقا عليه ان يخاصمه لكن لا يقبض هذا وحده اذا قضى له به كذا في المحيط *
ولو شهد احدهما انه قال له انت وكيل في قبضه وشهد آخر انه قال له انت حري في قبضه قضى به
وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال احدهما وكيل وقال الآخر وصي لم يقبل الا ان يقول
وصي في حيوتي ولو قال احدهما وكله بالخصومة في هذه الدار الى قاضي بلد كذا وقال
الآخر الى قاضي بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المبسوط * ولو كان هذا في الفقيهين
للتحكيم لم تقبل وكذا لو ذكر احدهما قاضي كذا وذكرا آخر فقها للتحكيم وان شهد
احدهما بنوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة وفلانة يثبت في حق الاولى وكذا
في البيع والكتابة والعق ولو قال احدهما وكله بقبضه وقال الآخر سلطه على قبضه فهما سواء في المعنى
كذا في المحيط * شهدا على الوكالة ثم قال احدهما وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ولم تجز شهادة
احدهما على العزل كذا في المبسوط * ولو شهد ابوكالة انسان وقضى به ثم رجع لم يبطل القضاء
بالوكالة ولم يضمن كذا في المحيط * ولو وكله بتقاضي دين له بشهود ثم غاب فشهد ابنا الطالب
ان اباهما قد عزله من الوكالة وادعى المطلوب شهادتهما جازت شهادتهما فان لم يدع المطلوب
شهادتهما اجبرته على دفع المال اليه وكذلك شهادة الاجنبيين في هذا فان جاء الطالب بعد دفع
المال فقال كنت اخرجه من الوكالة فانا ضمن المطلوب فان كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن له
ان يضمن لان شهادتهما الآن لابيهما في بقاء دينه على المطلوب وان كان الشاهدان اجنبيين فقد
ثبت العزل بشهادتهما وكان للطالب ان يرجع بماله على المطلوب كذا في المبسوط * ولو شهد ابنا
الطالب قبل قدوم ابيهما ان اباهما وكل هذا به ومزل الاول فان جحد المطلوب ذاك لم يقبل
لا على مزل هذا ولا على وكالة هذا وبقى الاول وكذا في مؤمر بدفع المال اليه وان اقرا المطلوب
بذلك يثبت العزل بشهادتهما على ابيهما ودفع المال الى الثاني باقرار المطلوب كذا في المحيط *
وان اذمى

وَأَذْأَدَ مِي الْوَكِيل دَمَوِي فِي دَارِي يَدِي رَجُل لَمُوكَلَه فَاكْرَدُوا لِيَدِ الْوَكَالَةِ وَالِدَمَوِي فَشْهَد
 ابْنَا ذِي الْيَدِ عَلَى الْوَكَالَةِ بِالْخَصُومَةِ فَهَوِجَا نَزَلَانِهَا يَشْهَدَانِ عَلَى ابِيهِمَا هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَأَوْشْهَد
 ابْنَا الْوَكِيلِ أَنَّ الطَّالِبَ مَزَلْ أَبَاهُمَا وَوَكَلْ هَذَا الْآخَرُ بِقَبْضِهِ جَازِفَانِ كَانِ الشَّاهِدَانِ ابْنِي الْوَكِيلِ
 الثَّانِي لَمْ يَقْبَلْ عَلَى وَكَالَةِ ابِيهِمَا وَتَقْبَلْ عَلَى مَزَلِ الْآخَرِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَأَنَّ كَانَ الطَّالِبَ ذَمِيًّا
 فَشْهَدَ مُسْلِمَانِ أَنَّهُ وَكَلْ هَذَا الْمُسْلِمَ بِقَبْضِ دَيْنِهِ عَلَى هَذَا الْمَطْلُوبِ مَقْرُوشِ الشَّهَدِ الذَّمِيَّانِ أَنَّهُ مَزَلْهُ
 مِنَ الْوَكَالَةِ وَوَكَلْ هَذَا الْآخَرُ لَمْ يَجُزْ لَكَ عَلَى الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ ذَمِيًّا جَازَعَالِيَهُ كَذَا
 فِي الْمَبْسُوطِ * البَابُ الثَّانِي فِي التَّوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ * الْأَصْلُ أَنَّ الْجَهْلَةَ إِذَا كَانَتْ تَمْنَعُ الْأَمْتَالَ
 وَلَا يُمْكِنُ دَرْكُهَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَكَالَةِ وَالْأَفْلَاكَ ذَا فِي النَّبِيِّينَ * الْجَهْلَةُ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعُ فَاحْشَةٌ وَهِيَ جَهْلَةُ
 الْجِنْسِ كَالْتَّوَكِيلِ بِشَرَى الثَّوْبِ وَالْدَابَّةِ وَالرَّقِيقِ وَهِيَ تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَكَالَةِ وَأَنَّ بَيْنَ الثَّمَنِ وَبَسِيرَةٍ
 وَهِيَ جَهْلَةُ النُّوعِ كَالْتَّوَكِيلِ بِشَرَى الْحِمَارِ وَالْبَغْلِ وَالْفَرَسِ وَالثَّوْبِ الْهَرَوِيِّ وَالْمَرْوِيِّ
 فَانْهَا لَا تَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَكَالَةِ وَأَنَّ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنُ وَتَوَسُّطَةً وَهِيَ بَيْنَ الْجِنْسِ وَالنُّوعِ كَالْتَّوَكِيلِ بِشُرَاءِ
 مَبْدَا وَامَّةٍ أَوْ دَارِفَانِ بَيْنَ الثَّمَنِ أَوِ النُّوعِ تَصِحُّ وَيُلْحَقُ بِجَهْلَةِ النُّوعِ وَأَنَّ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنُ أَوِ النُّوعِ
 لَا تَصِحُّ وَيُلْحَقُ بِجَهْلَةِ الْجِنْسِ كَذَا فِي الْكَفَايَةِ * أَمْرُهُ بِشُرَاءِ ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ أَوْ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ صَحِيحٌ سَمِيٌّ ثَمَنًا أَوْ لَا
 وَبَشُرَاءِ مَبْدَجَارٍ أَوْ سَمِيٍّ ثَمَنًا وَأَنَّ لَمْ يَبَيِّنِ الثَّمَنُ لَمْ يَجُزْ وَبَشُرَاءِ ثَوْبٍ أَوْ دَابَّةٍ لَا يَصِحُّ وَأَنَّ سَمِيٍّ ثَمَنًا
 وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْعُمُومِ فَإِنْ قَالَ ابْنَعْ لِي مَا رَأَيْتَ جَازَتْ الْوَكَالَةُ لِأَنَّهُ فَوْضُ الْأَمْرِ
 إِلَى رَأْيِهِ كَذَا فِي النَّبِيِّينَ * وَكَذَا لَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي بِأَلْفٍ ثِيَابًا أَوْ دَوَابًّا أَوْ أَشْيَاءَ أَوْ مَا شِئْتَ أَوْ مَا رَأَيْتَ
 أَوْ أَدْنَى شَيْءٍ حَضَرَكَ أَوْ مَا يَوْجَدُ أَوْ مَا يَتَّفَقُ صَحِيحٌ وَكَذَا لَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ بِأَلْفٍ أَوْ بَعِ
 أَوْ اجْعَلْ الْفَاسَ مَالِكٍ بِضَامَةٍ لِأَنَّهُ تَفْوِيزٌ كَذَا فِي الْكَافِي * وَكَذَا إِذَا قَالَ أَيُّ ثَوْبٍ شِئْتَ أَوْ أَيُّ دَابَّةٍ
 شِئْتَ أَوْ مَا تَبِشُرُ لَكَ مِنَ الثِّيَابِ وَالْأَدْوَابِ صَحِيحٌ هَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ * وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي أَثَوَابًا أَوْ أَثَوَابَ
 لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْأَثَوَابَ اسْمُ جَمْعٍ وَأَدْنَاهُ ثَلَاثَةٌ وَاللَّامُ تَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ وَكَثَرُ مَا يَتَنَاوَلُ اسْمُ الْجَمْعِ بِهِذَا
 اللَّفْظُ مَشْرُوعٌ فَإِذَا لَمْ يَجُزْ فِي الْوَاحِدِ فَلَا يَجُزْ فِي هَذَا اللَّفْظِ وَلِي إِذَا الْجَهْلَةُ فِيهِ أَكْثَرُ كَذَا فِي
 مَحِيطِ السَّرْحِ * وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي دَارًا لَا يَصِحُّ مَالِمْ يَبَيِّنُ الثَّمَنَ وَهَذَا بَيَانُهُ يَنْصَرِفُ التَّوَكِيلُ إِلَى
 دَارٍ فِي الْمَصْرِ الَّذِي هُمَا فِيهِ وَقَبْلَ مَعَ بَيَانِ الثَّمَنِ لَا بَدَمِنْ بَيَانِ الْمَحَلَّةِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي حَنَانِ *
 وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ لِي دَارًا بِالْكُوفَةِ بِأَلْفٍ صَحِيحٌ اتِّفَاقًا وَلَوْ قَالَ دَارًا بِالْكُوفَةِ فِي مَوْضِعٍ كَذَا وَسَمِيٍّ * وَضَعْنَا مَقَارِبًا

بعضه من بعض جازت ذكر الثمن اولم يذكر وكله بشراء دار يبالغ فاشترى خارجها ان كان الموكل من اهل البلد لا يجوز ان كان من اهل الرستاق جاز كذا في البحر الرائق * ولو قال اشترى دارا بالشام بالف درهم فهذا فاسد لانه متفاوت كذا في المحيط * ولو قال اشترى حبة لؤلؤة او فص يا قوت احمر ولم يسم الثمن لم يجز فان اشترى كان للوكيل دون الموكل هكذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء حنطة او مقدار آخر ولم يسم مقدار او لا ثمننا لا ولو سمى كيلا معروفا صح كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بالشراء يجوز ان يشتري بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس في مثلها قال الامام خواهرزاده هذا فيما ليست له قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد واما ماله قيمة معلومة عندهم كالخبز واللحم ان ازاد لا يلزم الامر قلت الزيادة او كثرت كذا في الجوهرة النيرة * وان قال اشترى جارية حبشية او مولدة او هندية ولم يسم لها ثمننا جاز شراؤها على الصفة التي ذكرها اذا كان بثمن مثلها كذا في السراج الوهاج * اذا قال لغيره اشترى جارية من جنس كذا وكذا ولم يسم ثمننا فهو جائز على ما يتعامله الناس عليه في ذلك الجنس فان جاء بشيء من ذلك مستثنع كثير الثمن لا يتعامل عليه العامة ام يجز على الامر اذا قال اشترى ثوب خز كوفي ولم يسم ثمننا جاز وكذلك اذا قال اشترى ثوب خز بمائة درهم ولم يسم الجنس كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا من اهل البادية امر رجلا ان يشتري له جارية حبشية ولم يسم ثمننا جاز له ان يشتري من الضرب الذي يشتري اهل البادية ويشتري لهم وان تعدى ذلك الى ما لا يشتري اهل البادية لم يجز كذا في المحيط * دفع الى سمحار الفا وقال اشترى بها شيئا ان كان السمحار معروفا بشراء شيء فهو عليه والافاسد كذا في الوجيز للكردي * التوكيل بالشراء اذا كان مقيدا برامى فيه القيد اجما ما سواء كان القيد راجعا الى المشتري او الى الثمن حتى انه اذا خالف يلزمه الشراء الا انه اذا كان خلافا الى خير فيلزم الموكل وان قال اشترى جارية اطأها او اتخذها ام ولد فاشترى جارية مجوسية او اخته من الرضاع او مرتدة لا ينفذ على الموكل وينفذ على الوكيل كذا في البدائع * ولو قال اشترى جارية بكذا فاطأها فاشترى اخذت امرأته او عمنها او خالتها من رضاع او نسب لا يلزم الامر ويكون الوكيل مشتري بالنفسه وكذا لو اشترى جارية لها زوج او في مدة زوج من طلاق بائن او رجعي او وفاة لا يلزم الامر كذا في فتاوى قاضيهان * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى رتقاء فان لم يعلم بها الوكيل جاز على الامر وله حق الرد وان كان الوكيل علم بذلك لا يلزم الامر وكذا لو لم يعلم بشرط البراءة من كل عيب كذا في فتاوى قاضيهان *

رجل قال لغيره ان يشتري له جارية يطاها فاشترى صغيرة لا توطأ مثلها فهو مخالف كذا في الذخيرة *
واليهودية والنصرانية يجوز على الأمر والصابية يجوز على الأمر في قياس قول البيهقي فخره وإذا اشترى
اخت امته هي عند الأمر وقد وطئها الأمر يلزم الأمر كذا في المحيط * ولو قال اشترى جارتين أطاهما
فاشترى اختين في مقدة واحدة واشترى جارية وعمتها او خالتها من رضاع او نسب في مقدة لا يلزم
الأمر عندنا ولو اشترى في صفقتين لزوم الأمر عندهم وذكر في المنتقى لو اشترى هذا الوكيل له جارية
وابنتها لزم الأمر لأنه قادر على وطئ احدهما في الحال انما يحرم عليه وطئ الاخرى بعد وطئ الاولى
كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال اشترى جارية تخدم مني او للخدمة او للخبر او مبدا للخدمة او
لعمل من الاعمال فاشترى جارية ممياء او مقطوعة اليدين او الرجلين لم يلزم الموكل اجماعا كذا
في السراج الوهاج * ولو وكله ان يشتري له دابة يركبها فاشترى مهورا او ممياء او مقطوعة اليد
لم يلزم الأمر هكذا في الوجيز للكردي * رجل وكل رجلا وقال اشترى جارية اعتقها من ظهاري
فاشترى ممياء او مقطوعة اليدين او الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الأمر وكان له ان يرد ولو علم
الوكيل بذلك لا يلزم الأمر كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا قال اشترى جارية تركية فاشترى جارية
حبشية لا يلزم الموكل ويلزم الوكيل كذا في البدائع * ولو وكله ان يشتري له ثوبا يهوديا يقطعه قميصا
فاشترى ثوبا لا يكفيه قميصا لا يلزم الأمر كذا في الذخيرة * ولو وكله ان يشتري ويشترط الخيار
للموكل فاشترى بغير خيار لزم الوكيل كذا في البدائع * قال اشترى جارية بالف درهم او اشترى
جارية بالف درهم من مالي او بهذه الالف واذن مال نفسه يكون توكيلا حتى لو اشترى
المأثور يكون مشتريا للأمر ولو قال اشترى جارية بالف درهم او هذه الجارية بالف لا يكون توكيلا
ويكون المأثور مشتريا لنفسه قال لغيره اشترى جارية بهذه الالف الدراهم وأشار الى الدنانير
كان التوكيل بالدنانير حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتريا لنفسه هكذا في فتاوى قاضيخان *
الوكيل اذا خالف من حيث الجنس لا ينفذ على الأمر وان كان المأني به انفع من المأمور به كما
اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف دينار وان كان من حيث الوصف او القدر ان كان
المأني انفع ينفذ على الأمر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف وخمس مائة وان كان
اضر لا ينفذ على الأمر كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بنعم مائة درهم هكذا في المحيط *
واذا قال اشترى جارية بالف فاشترى باكثر من الالف يلزم الوكيل دون الموكل ولو قال اشترى

جارية بالف درهم او بمائة دينار فاشترى جارية بما سوى الدراهم والدنانير لا يلزم الموكل اجماعا وكذا اذا وكله بان يشتري له جارية بالف نسيت فاشترى بالف حالة لزم الموكل ولو امره بان يشتريه بالف حالة فاشترى بالف نسيت لزم الوكيل كذا في البدائع * ولو وكله بشراء جارية بالف درهم فاشترى جارية بنمان مائة ومثلها يشتري بالف فهو للموكل كذا في الينابيع * وكله بشراء جارية بعينها بمائة دينار فاشترىها بدراهم قيمتها مائة دينار لم يلزم الآمر في قولهم في المشهور من الرواية وروي الحسن من ابى حنيفة رح انه يلزم الآمر كذا في الحاوي * رجل وكل رجلا بان يشتري له عبد فلان بالف وقطعت يده فاشتراه الوكيل لا يلزم الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وكله بشراء جارية وسمى جنسها ونمناها فاشترى له جارية مميأة او مقطوعة اليدين او الرجلين او مقعدة او مجنونة جاز عند ابى حنيفة رح وعندهما لا يجوز والعوراء ومقطوعة احدى اليدين او احدى الرجلين يجوز بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي * واذا اشترى جارية مقطوعة اليد والرجل من خلاف لزم الموكل كذا في البدائع * ولو قال اشتر لي رقبة لم يجز شري العمياء ولا المقطوعة اليدين او الرجلين اجماعا ولو اشترى العوراء او مقطوعة احدى الرجلين لزم الموكل اجماعا كذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء جارية وبين ثمنها وجنسها فاشترى ذات رحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعقها ان ملكها صح ومنعت كذا في الذخيرة * واذا وكله ببيع وضيمة او شرائها فصارت مجوزا فباع ذلك او اشترى يجوز وكذلك الحمل والجدى اذا كبر كذا في الظهيرية والمحيط في فصل العزل * اذا قال اشتر لي خادما بالف درهم فان المحادم يكون على العبد والامة كذا في الذخيرة * ولو وكله ان يشتري له لحما بدرهم فاشترى له لحم ضأن او بقرا او بلى لزم الآمر وان اشترى كرشا او بطونا او كبدا او رؤسا او اكارع او لحما قديدا او لحما الطيور او الوحوش او شاة حية او مذبوحة غير مسلوخة لا يلزم الآمر وان اشترى مسلوخة لزم الآمر الا ان يكون المدفوع قليلا هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو امره ان يشتري له لحما بدرهم فاشترى شحم البطن او الالية او الية فاشترى له شحما او شحما فاشترى له الية لم يلزم الآمر كذا في العراج الوهاج * ولو وكله ان يشتري له لحما فاشترى مشويا او مطبوخا لم يجز على الآمر الا اذا كان مسافرا نزل خانا ولو امره ان يشتري له سمكا بدرهم فهذا على الطري الكبار ولو امره ان يشتري له رأسا فهو على رؤس الغنم دون غيرها من الابل

من الابل والبقر وهو على المشوى منها دون النى كذا في السراج الوهاج * والتوكيل بشراء البيض
ينصرف الى بيع البيض الدجاج خاصة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو امره ان يشتري له لبنا فهذا على
المتعارف في البلد من لبن البقر والغنم وكذلك العسل وان تساوى فهو محمول عليهما كذا في الحاوي *
ولو وكله بشراء دهن فهو على كل دهن يباع في السوق وكذا اذا قال فاكهة فهو على كل فاكهة
تباع في السوق كذا في الذخيرة * ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان يشتري له بهاء طعاما ذكر في الكتاب
ان التوكيل ينصرف الى الحنطة ودقيقها قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة ان كانت الدراهم
كثيرة بحيث ان تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث
لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة
والدقيق ولا ينصرف الى الخبز قالوا هذا في مرفهم اما في مرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ
كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز او وحده كذا في فتاوى قاضيخان * قال الصدر
الشهيد وعليه الفتوى واذا لم يدفع اليه دراهم وقال اشتر لي طعاما لم يجز على الامر لانه وكله ان
يشتري له مكبلا ولا يبين مقداره كذا في التبيين * التوكيل بشراء الكباش لا يملك شري النعجة حتى
لو اشترى لا يملك الموكل وكذا لو وكله بشراء مناق فاشترى جديا كذا في البدائع * ولو امره ان يشتري له
فرسا او برذونا وسمى له ثمنا فاشترى له ركة من الخيل او البراذين فان هذا لا يجوز على اهل الامصار
ويجوز في البلدان التي يتخذ فيها الجحود والرمالك واما البغال فيجوز فيها الذكر والانثى في الامصار
وغيرها مالم يسم انثى فيخالف الى ذكر او ذكر فيخالف الى انثى كذا في السراج الوهاج * والبقر يقع على
الذكر والانثى وكذا البقرة في رواية الجامع وهو الصحيح والذكر والدجاجة على الذكر والانثى والدجاجة
على الانثى والبعير على الذكر والناقة على الانثى ولا يقع اسم البقر على الجاموس وان كان
من جنس البقر كذا في البدائع * ولو ان فاليزيا وكل آخر بشراء حمار فاشترى له حمارا مصريا
يصلح للركوب دون العمل لم يلزم الموكل فان كان مسمى له ثمنا فاشترى حمارا بذلك المسمى من
التمن وقيمته مثل الثمن او اقل او اكثر قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وان كان
خلاف ذلك جاز على التوكيل كذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء الاضحية يتقيد بايام النحر
وبشراء اللحم والجمد بوقته من السنة الاولى حتى لو اشتراه في السنة الثانية في وقته لا يجوز
وكله بشراء بقرة الاضحية سوداء فاشترى بيضاء او حمراء لزم الامر ولو بانثى فاشترى ذكرا لا

وكذا الشاة ولو بقر او لم يقل انشئ ازم الموكل ولو وكله بشراء كبش اقرن ليضحي فاشترى كبشا ليس باقرن لا يلزم الامر هكذا في الوجيز للكردي * دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع اليه الدراهم ليزرعها فاشترى المأمور حنطة قالوا ان كان اشتراها الوكيل في آوان الزراعة وزرعها في غير آوانها يجوز الشراء على المأمور مثل تلك الحنطة وان كان المأمور اشترى الحنطة في غير آوان الزراعة كان المأمور مشتريا لنفسه فيضمن دراهم الامر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو امر انسان ان يشتري له حمارا ينصرف الامر الى ما يركبه الامر حتى لو كان الامر هو القاضي فاشترى المأمور حمارا مقطوع الاذنين او مقطوع الذنت لا يجوز بخلاف ما اذا كان الامر هو القاضي حيث يجوز كذا في خزائن المفتين * الوكيل بشراء عبد حبشي اذا انفق الدارهم على نفسه واشترى بما امر به من عنده يكون المشتري للوكيل دون الامر هو المختار ولو اشترى ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى الى الامر ثم نقد البائع فيرها جاز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل بالبيع في بعض النسخ * وكل رجلا بان يشتري له دارا بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقى لا يلزم الامر النصف الذي اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار او لائم اشترى الوكيل النصف الباقى جاز فان استحق النصف الذي اشتراه الموكل او لا كان له ان يرد الباقي لان شراء الوكيل كشراء الموكل ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له ان يرد الباقي كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بشراء عبد بعينه اذا اشترى نصفه فالشراء موقوف ان اشترى باقيه قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحابنا الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل الى القاضي قبل ان يشتري الوكيل والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي يلزم الوكيل اجما ما وكذلك هذا في كل ما في تبعية ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والادابة والثوب وما اشبه ذلك وان وكله بشراء شيء ليس في تبعية ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى نصفه لزم الموكل ولا يقف لزومه على شراء الباقي نحو ان وكله بشراء كر حنطة بمائة درهم فاشترى نصف الكر بخمسين وكذا لو وكله بشراء عبيدين بالف درهم فاشترى احدهما بمائة لزم الموكل اجما ما وكذا لو وكله بشراء جماعة من العبيد فاشترى واحدا منها كذا في البدائع * ولو وكله ان يشتري له عبيدين باعيانها بالف فاشترى احدهما بمائة لم يجز على الامر اذا اشتراه باكثر من حصته من الالف وان كان اشتراه بحصة منها او باقل جاز وكذا ان اشترى الباقي

بالباقى جازا كل على الأمر كذا فى الحاوى * أمرو رجلا أن يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار ورثها الموكل مع أخيه جاز كذا فى خزائن المفتين * ولو أمر رجلا أن يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه و بطلت قسمته وإن كان ذلك فيما يكال أو يوزن يجوز الشراء والقسمة جميعا كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو وكلة بشراء دار فاشترى دار الابناء فيها جاز لأن الدار اسم العرصه هذا إذا اشترى صحراء كانت مبنية فى الأصل ثم خربت فاما إذا لم تكن مبنية فى الأصل فانه يلزم الوكيل لأن ما اشترى لا يسمى دارا وفى عرفنا لا يلزم الأمر فى الوجهين لأن فى عرفنا لا تسمى الصحراء دارا كذا فى محيط السرخسى * وإذا وكلة بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند ابى حنيفة رح إذا كانت عشرة أرطال من ذلك اللحم تساوى قيمته درهما وإذا كانت عشرة منه لا تساويه نفذ الكل على الوكيل اجماعا وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزم العشرون هكذا فى السراج الوهاج * دفع إلى رجل درهما وضحا وامره أن يشتري له ببعضه لحما وبعضه خبزا قالوا الحية له فى ذلك أن يأمر القصاب ليشتري القصاب لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه بنصف درهم لحما بنصف درهم خبزا ويدفع إليه الدرهم الصحيح أو يأمر الخباز ليشتري لنفسه بنصف درهم لحما ثم يفعل ما قلنا كذا فى فتاوى قاضى خان * أمرو بشراء ثوب هروى بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوى عشرة لا يلزم الأمر واحد منهما عنده لعدم إمكان الترجيح ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسئلة بحالها لزمه ذلك الثوب بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا فى الوجيز للكردرى * الأصل فى هذه المسائل أن الموكل متى جمع بين الإشارة والنسمية فى ثمن ما وكل بشرائه والمشار إليه خلاف جنس المسمى فاما أن يكونا جاهلين بحال المشار إليه أو أحدهما أو كانا جاهلين ولا يعلم أحد بعلم صاحبه أو عالين بهما نفى الثالث الأول تتعلق الوكالة بالمسمى لدفع الغرور عنهما أو من أحدهما وفى الرابع تتعلق بالمشار إليه لأن الإشارة ابلغ فى التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وإن كان المشار إليه من جنس المسمى والوكالة تتعلق بالمشار إليه إلا إذا كان فيه ضرر بالوكيل بأن يتقرر عليه الثمن من غير رضا قال لغيره اشترى جارية بما فى هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس إلى الوكيل فاشترى جارية بالالف درهم كما أمره ثم نظرا إلى الكيس فاذا فيه الف دينار والالف فلس أو تسعمائة درهم فالشراء جائز على

الأمرا إذا كانا جاهلين بما في الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا عالمين إلا أن كل واحد لا يعلم أن صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل إلى ما في الكيس وعلم به ثم اشترى جارية بألف درهم كان الشراء للموكل لأن الوكالة حال وجودها تعلقت بالمسمى وكذلك لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا إذا قال اشتر لي جارية بألف درهم نقد بيت المال التي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر فإذا في الكيس ألف درهم غلة أو قال اشتر لي جارية بألف درهم غلة التي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فإذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الأمر هكذا في المحيط * ولو كان الموكل وزن ألف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر إليها فقال اشتر لي بهذه المائة دينار جارية فاشترى جارية كما سمى الموكل كان مشتريا لنفسه ولو اشترى بملك الدراهم جاز على الموكل وتعلقت الوكالة بالمشار إليه ولو دفع إليه كيسا فامر أن يشتري له جارية بهذه الألف الدراهم التي في هذا الكيس فهلك الكيس بما فيه في يدي الوكيل ثم اشترى الوكيل جارية للأمر بألف درهم وتصادفنا على أن الدراهم كانت متوقفة أو رصاصة فالشراء للموكل وهذا إذا كانا غير عالمين بما في الكيس وقت الدفع أو كان أحدهما غير عالم به أو كانا عالمين ولكن لم يعلم كل واحد منهما بعلم الآخر وأما إذا علما في الكيس وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه وكانت التسمية للمدح والترويع حتى لو اشترى بعد هلاك المشار إليه يصير مشتريا لنفسه ولو أنكر أحدهما العلم بما في الكيس أو العلم بعلم صاحبه فالقول قوله ولو تصادفنا أن الدراهم كانت زبونا أو نبهرجة وباقى المسئلة بحالهما فقيما إذا لم يعلما بما في الكيس وقت الدفع أو علم أحدهما دون الآخر أو علما أو لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه فالشراء للوكيل ولو كانت الزيوف قائمة بعينها في يدي الوكيل فاشترى جارية بألف درهم جيان فغذا الشراء على الموكل فاما إذا علما وعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه تعلقت الوكالة بالمشار إليه والمشتري بعد الهلاك للوكيل كذا في الذخيرة * قال لغيره اشتر هذا العبد ودفع المال إليه فهو توكيل بشرائه له صرفا وإن لم يقل لي أو بهذا المال وليس للمأمور أن يشتريه لنفسه وإن نواه لنفسه فهو للموكل كذا في القنية * وإذا وكله بشراء عبد بعينه أو شراء جارية بعينها فاشترى بمكيل أو موزون بعينه أو اشتراه بعرض لا يجوز إلا خلاف بين علما ثنا ولو اشترى بمكيل

بمكيل او موزون بغير عينه لم يذكر هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط *
 اذا وكل ان يشتري له عبدا بعينه بثمان مسمى وقبل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل
 واشهد انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل ولو اشتراه الوكيل باكثر
 من الثمن الاول او بجنس آخر فانه يصير مشترى بالنفسه فان كان قد وكل هذا الوكيل رجلا آخر بشراء
 هذا الشيء فاشتراه الوكيل الثاني فهو للموكل الاول دون الموكل الثاني وهذا اذا قبل الوكالة
 بغير محضر من الاول فان قبل بمحضر من الاول فان كان الثاني مسمى له جنسا آخر من الثمن بان
 مسمى الاول الف درهم ومسمى الثاني مائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للثاني هكذا في الذخيرة *
 وان كان الامر ان يشتري له هذا العبد بعينه ولم يسم له الثمن ان اشتراه المأمور باحد النقدين
 يصير مشترى بالامر وان كان نوى الشراء لنفسه او صرح به وان اشتراه بشيء آخر غير الدراهم
 والدنانير يصير مشترى لنفسه عند علمائنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشتري له ذلك الشيء بعينه
 فان كان الوكيل الثاني اشترى ذلك الشيء بعينه للوكيل الاول يكون للاول قالوا انما ينفذ الشراء
 على الوكيل الاول في هذه الصورة اذا قال الوكيل الاول للوكيل الثاني اشتر هذا الشيء لي او قال
 اشتر هذا الشيء فاما اذا قال اشتر لو كلى فلان فاشتراه الوكيل الثاني فهو للوكيل الثاني لا للوكيل
 الاول فاما اذا اشتراه الوكيل الثاني بمحضرة الاول فان اشتراه بمثل الثمن الذي هو داخل تحت
 الوكيل الاول او باقل منه ينفذ على الامر الاول وان اشترى باكثر من الثمن الاول او بجنس آخر
 ينفذ على الوكيل الاول لان هذا شري حضره رأى الموكل فان كان الامر قال للوكيل الاول اعمل
 برأيك فوكل الاول آخر فاشتره بغيره الوكيل الاول بمثل ذلك الثمن ينفذ على الامر الاول
 ولا يكون للوكيل الاول كذا في المحيط * قال آخر اشترى جارية فلان فلم يقل المأمور نعم ولم يقل
 لا ذهب فاشترى ان قال اشترينها للأمر فهي للأمر وان قال اشترينها لنفسى فهي له ولو قال اشتريت
 ولم يقل للأمر ولنفسى ثم قال اشترينها لفلان ان قال قبل ان تهلك او يحدث بها عيب يصدق
 وان قال بعد الهلاك او حدوث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة * الوكيل بشراء شيء معين اذا
 اشترى والموكل لا يرتد بعد ذلك فان البيع لازم وليس له ان يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى *
 امر رجلا ان يشتري عبدا بعينه بينه وبين الأمر فقال المأمور نعم ذهب واشتراه واشهد انه يشتريه
 لنفسه خاصة فالعبد بينهما على شرط كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال الرجل لا خراش عبد فلان

بينى وبينك فقال نعم ثم لقي المأمور رجلا آخر وقال اشتر عبد فلان بينى وبينك فقال نعم ثم اشترى المأمور فهو بين الأمرين ولا شيء للمأمور ولولقيه ثالث قبل الشراء فقال له اشتر عبد فلان بينى وبينك فقال نعم ثم اشترى المأمور فان كان المأمور قبل الوكالة بمحض من الأولين فالعبد بين المأمور والثالث نصفان ولا شيء للأولين وان كان قبل الوكالة من الثالث بغير محض من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان كذا في الذخيرة * ولو وكله بشراء عبد بعينه بخمسمائة فاشتراه مع عبد آخر بالف صفقة واحدة كانا جميعا للوكيل ولم يلزم الموكل منهما احد عند ابى حنيفة رح وقال للموكل ما عينه منهما ان كان حصته من الثمن خمسمائة او اقل هذا اذا سمى الثمن عند التوكيل اما اذا لم يسمه يجوز اجماعا اذا كان حصته المشتري للأمر من الثمن مثل قيمته او اكثر بما يتغابن الناس فيه كذا في السراج الوهاج * ولو وكل رجلا ان يشتري له شيئا بعينه بثمن مسمى فاشترى بمثل ذلك الثمن حتى يصير مشتريا للأمر ثم وجد بالمشتري شيئا فرد على بائعه ثم اراد ان يشتريه بعد ذلك لنفسه ان كان الرد بعد القبض بقضاء او قبل القبض او بغير قضاء لا يملك الوكيل ان يشتريه لنفسه الا اذا اشترى بنفسه آخر او بمثل ذلك الثمن ولكن بالزيادة عليه وان كان الرد بعد القبض بغير قضاء كان له ان يشتريه لنفسه ويصير المشتري له بائع ثمن اشتراه كذا في الذخيرة * ولو أمر رجلا ان يشتري له عبدا بعينه بالف درهم فاشترى بالف ومائة ثم حط البائع المائة من المشتري كان العبد للمشتري كذا في البحر الرائق

فصل في التوكيل بشراء شيء بغير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل * وكله بان يشتري له عبدا وكله آخر بمثله ودعا الثمن اليه فاشترى فقال نويت لفلان بقبل وكله كل واحد منهما ان يشتري له نصف عبدا من عبد بعينه فاشترى والثمنان من جنس واحد فقال نويت لفلان فالقول قوله وان كان الثمنان من جنسين بان وكله احدهما ان يشتري نصفه بخمسمائة درهم وكله آخر بان يشتري له نصفه بمائة دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار وبالصاحب الدراهم فالشراء يقع للوكيل كذا في محيط السرخسي * ان وكله بشراء شيء بغير عينه فاشترى عبدا فاما ان يضيف العقد الى ثمن معين او الى مطلق من الثمن فان اضافته الى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن وان نوى خلاف ذلك وان اضافته الى ثمن مطلق اما ان يكون حالا او مؤجلا فان كان حالا فلا يخلو اما ان يتصادقا على وجود النية لاحدهما او على عدمها او يختلفا فيه فان كانا اتفقا على وجود النية لاحدهما كان لمن نوى له وان اختلفا في النية يحكم النقد بالاجماع وان اتفقا على انه لم يحضر

النية فعند محمد بن حمر هو للعائد وعند أبي يوسف رح يحكم النقص من أي البين نقد فقد عين المحتمل به
وان كان الثمن مؤجلاً فهو للوكيل الوكيل بشراء عبد بغير عينه إذا اشترى عبداً قد رآه الموكل
ولم يره الوكيل فاللوكيل خيار الرؤية ولو كان وكلاً بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبداً قد رآه الوكيل
فليس للوكيل ولا للموكل خيار الرؤية كذا في المحيط * ومن وكل رجلاً بشراء أمه بالف دفعها إليه
فاشترىها فقال الآمر اشتريتها بخمس مائة وقال المأمور اشتريتها بالف فالقول قول المأمور إذا
كانت الجارية تساوي ألفاً وان كانت تساوي خمسمائة فالقول للأمرفان لم يدفع ألفاً إليه
وباقى المسئلة بحالها فالقول قول الأمر وتلزم الجارية المأمور بعد ما تحالفا كذا في الكافي * ولو وكله
ان يشتري له جارية بعينها فاشترىها ثم وقع الاختلاف بين الموكل والوكيل فقال الوكيل امرتني
بالشراء بالف وقد اشتريتها بالف كما امرتني وقال الأمر امرتك بالشراء بخمس مائة وقد اشتريتها
بالف فصرت مشترياً لنفسك فالقول للموكل ولا يتحالفان كذا في المحيط * ولو وكله بشراء هذا العبد
ولم يسم له ثمناً فاشترى فقال المأمور اشتريته بالف وصدق البائع المأمور وقال الآمر اشتريته
بخمس مائة تحالفاً وهو اختيار الشيخ أبي منصور وقيل لا تحالف وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وكان
الأول هو الصحيح كذا في الكافي * رجل وكل رجلاً بان يشتري له أخاه فاشترى الوكيل فقال
الموكل ليس هذا أخى كان القول قوله مع يمينه ويكون الوكيل مشترياً لنفسه ويعتق العبد على
الوكيل لانه زعم انه أخو الموكل وعتق على موكله كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا وكل رجلاً بشراء
عبد هندی بكذا فاشترى الوكيل عبداً هندياً كما أمر به وجاء بالعبد إلى الموكل فقال الموكل هذا
عبدى وقد كان فلان فصبة منى وقال الوكيل هذا عبد فلان وقد اشتريته لك فهذا على وجهين
ان كان الثمن مدفوعاً لا يقبل قول الموكل وان لم يكن الثمن مدفوعاً فالقول قوله وان
لا يكون للوكيل حق الرجوع بالنمي عليه ما لم يقم البينة على ما داه فان اقام الوكيل بينة
على دعواه فقد نورد دعواه وان اقام الموكل البينة ان العبد عبده فبينة الوكيل أولى دفع إلى
رجل ألف درهم وامره ان يشتري له بها الوكيل عبداً فجاء بعبد وقال اشتريته من هذا بالف درهم
وقال الأمر لم تشتريه وقد اخرجتك من الوكالة فلا تشتري شيئاً فالقول قول المأمور وكذلك لو قال
قد اشتريت لك من هذا عبداً وقبضته فمات فهو جائز ويدفع إليه ألفاً ولو قال قد اشتريت لك
بالألف عبداً من رجل ولم ينسبه إلى امرأ يعرف وقال له الأمر لم تشتري شيئاً وقد اخرجتك من

الوكالة فلا تشتري شيئاً كان خارجاً من الوكالة ولا يصدق على أن يقر لرجل بعينه بعد هذا وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف ربح في رجل قال اشتريت هذا العبد بالف درهم من مال فلان فقال فلان أنا امرتك بذلك وقال المقر ما امرتني ولكن غصبتك الالف واشتريت بها هذا العبد فالقول قول صاحب الالف كذا في المحيط * رجل وكل رجلاً بأن يشتري له أمة بالف درهم فاشترى أمة بالف درهم وبعث بها إلى الأمر فاستولدها الأمر ثم قال الوكيل بعد ذلك اشتريتها بالف درهم فإن كان الوكيل حين بعثها إلى الأمر قال هي هذه الجارية التي امرتني بشرائها فاشتريتها لك ثم قال اشتريتها بالف درهم لا يصدق وإن أدام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بعثها إليه لم يقل شيئاً ثم قال اشتريتها بالف درهم يقبل قوله وله أن يأخذ الجارية من الأمر وعقرها أو قيده ولدها كذا في فتاوى قاضي خان * أمر رجلاً أن يشتري جارية بالف درهم ودفعها إليه وأمره أن يزيد من مئنته إلى خمسمائة فقال الوكيل اشتريتها بالف وخمسمائة وقال الأمر بالف يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويبدأ يمين الوكيل فإن حلف الجارية بينهما أثلاثاً للوكيل ثلثها والباقي للموكل كذا في محيط السرخسي * وإن قال اشتريت للأمر وقال الأمر اشتريت لنفسك فإن كان ما مورأه شراء عبد بعينه فإن أخبره بشرائه والعبد حتى قائم فالقول للمأمر أجماعاً ما منقود كان الثمن أو غير منقود وإن كان العبد ميتاً حين أخبره فقال هلك مندي بعد الشراء وانكر الموكل فإن كان الثمن غير منقود فالقول للأمر وإن كان الثمن منقود فالقول للمأمر مع يمينه وإن كان العبد بغير يمينه فإن كان حياً فقال المأمور اشتريتك وقال الأمر لا اشتريتك لنفسك فإن كان منقوداً فالقول للمأمر وإن لم يكن منقوداً فالقول الأمر عند أبي حنيفة ربح وعندهما القول للمأمر وإن كان العبد ميتاً فإن كان الثمن منقوداً فالقول للمأمر وإن كان غير منقوداً فالقول للأمر كذا في التبيين * إذا دفع إلى رجل الف درهم وأمره أن يشتري له بها جارية أو شيئاً آخر بعينه فهلك الدراهم في يد الوكيل ثم اشتراه نفذ الشراء على الوكيل وإن هلك بعد الشراء قبل أن ينقده إن هلك قبل الشراء في يد الوكيل فالشراء يكون واقعاً للموكل ويرجع بمثل ذلك على الأمر هذا إذا اتفقا على الهلاك قبل الشراء أو بعده وأما إذا اختلفا فالقول للأمر مع يمينه على عامه ولو لم تهلك الدراهم حتى نقدها الوكيل فجاء رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل ولو كان الوكيل

والوكيل على الموكل ولو هلك في يد الوكيل بعد الشراء ورجع بها على الأمر واخذ منه ثانيا فهلك المأخوذ ثانيا في يد الوكيل لم يرجع على الأمر بعد ذلك وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلك في يده لم يرجع على الأمر وينقد الثمن للبائع من مال نفسه كذا في الذخيرة * دفع إلى رجل ألف درهم وامره ان يشتري له بها عبدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبدا بألف درهم وجاء بالعبد إلى منزله وادان يأخذ الدراهم ليدفعها إلى البائع فاذا الدراهم قد صرقت وهلك العبد في منزله فجاء بالبائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد قالوا يأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها إلى البائع والعبد والدراهم هلك في يده على الأمانة قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفى الضمان من نفسه ولا يصدق في ايجاب الضمان على الأمر كذا في فتاوى قاضيخان * دفع إلى رجل ألف درهم وامره ان يشتري لها جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم زيوتا ونبهرجة أو ستوتة أو رصاصا وجاء بها إلى البائع ليدفعها إليه فلم يقبلها البائع وضاعت في يد الوكيل ضاعت من مال الأمر ويرجع الوكيل على الأمر بان جبار يدفعها إلى البائع ولو كان قبض الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفنا ورد على الوكيل فضاقت في يد الوكيل وان وجدها زيوتا ونبهرجة كان الهلاك على الوكيل فيغرم الفاجياد من مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان كانت الدراهم ستوتة أو رصاصا كان الهلاك من مال الموكل ثم في الستوتة والرصاص اذا هلك في يد الوكيل يرجع الوكيل على الموكل بالف جبار ليدفعها إلى البائع فاذا قبضها لو هلك في يده تهلك من مال الوكيل كذا في المحيط * أمور جبار ان يشتري له جارية بألف درهم فاشترى الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع الثمن إلى البائع حتى أعطى الأمر الوكيل الثمن لينقده ثم ان الوكيل استهلك الثمن وهو معسر للبائع ان يمنع جاريته إلى ان يستوفي الثمن وليس للبائع ان يأخذ الأمر بالثمن وليس للوكيل على الأمر سبيل فان نقدا الأمر الثمن مع انه ليس عليه اخذ الجارية وليس للبائع ان يأبى ثم يرجع الأمر على الوكيل بالثمن وان لم ينقد الأمر الثمن فالقاضي يبيع الجارية بالثمن اذا رضى البائع والأمر بالبيع بالاتفاق وان لم يرض كل واحد منهما او الأمر كذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح فاذا باعها القاضي فان كان في الثمن الثاني فصل على الأول فهو الأمر وان كان فيه نقصان فالبائع يرجع بالنقصان على الوكيل لا على الأمر

ثم الأمر يرجع إلى الوكيل بما كان قبض منه كذا في التاتارخانية * قال لغيره اشترى بهذه الألف الدراهم جارية واره الدراهم ولم يسلمها إلى الوكيل حتى سرقت الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بالف درهم لزم الموكل وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل إلى حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم إلى الوكيل فسرت من يد الوكيل لا ضمان عليه فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم نفذ الشراء على الوكيل ويستوى أن علم الوكيل بهلاك الدراهم أو لم يعلم ولو دفع إليه ألف درهم وأمره أن يشتري له بها جارية فهلك منها خمسمائة في يد الوكيل وبقي خمسمائة فاشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم يصير مشترياً بنفسه وإن اشترى جارية بخمسمائة أن كانت تساوي خمسمائة يصير مشترياً بنفسه وإن كانت تساوي ألف درهم أو أقل قد رما يتغابن الناس فيه يصير مشترياً للموكل كذا في الذخيرة * قال لعبد الغير اشتر لي نفسك من مولاك فقال العبد نعم ثم ذهب إلى مولاه واشترى نفسه فان قال بعني نفسي بالف درهم فباعه وقبل العبد فهو حر وعليه ألف درهم والولاء للمولى وكذلك لو أطلق الكلام إطلاقاً فما إذا أضاف الشراء إلى الأمر بان قال للمولى بعني نفسي لفلان بكذا ففعله وقبل العبد صح والعبد للأمر والمال في رقبة العبد يرجع بها على الأمر ولو راد البائع أن يحبس العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك فان وجد الأمر به عيباً فإراد خصومة البائع فان كان ذلك العيب معلوماً للعبد يوم اشترى نفسه لم يرد به وإن لم يكن العبد ما يذلل فله أن يرد به وهو الذي يلي الخصومة في ذلك العبد وكان له أن يرد من غير استطلاع رأي الأمر ولو كان اشترى نفسه للأمر بالف إلى العطاء كان العقد فاسداً فان مات العبد عقيب العقد ضمن الأمر قيمته بالغلة ما بلغت وإن لم يموت العبد حتى استعمله البائع في بعض عمله فهذا منه نقض للبيع حتى لو مات بعد ذلك يموت من مال البائع ولو كان العبد اشترى نفسه للأمر بالف وعشرة إلى العطاء أو إلى أجل معروف والأمر كان أمره بالف فهو حر حين وقع البيع كذا في المحيط * ولو وكل العبد رجلاً بشراء نفسه من سيده بالف ودفع الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيدة وقت الشراء أنا اشترى عبدك لنفسه فباعه على هذا متق وولاؤه لسيدة وإن قال اشتريته ولم يبين أنه يشتريه لنفس العبد كان العبد ملكاً للوكيل والألف الذي أخذه من العبد كان للمولى فيهما مجازاً ويجب على المشتري أو على المعتق الألف ثمناً أو بدل العتق ثم إذا لم يبين يرجع المولى بالثمن على الوكيل لأنه العاقد والمالك للعبد وإن بين أنه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد ربح في باب الوكالة

بالعتق ان العتق يقع والمال على العبد دون الوكيل وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو كان هذا العبد مدبراً فالمدبر حر حين وقع الشراء سواء كان اشتراه المأمور مطلقاً او اضاف الشراء الى نفسه او الى المدبر ولو كان صماه الى العطاء فالمال الى ذلك الاجل والمال في هذه الوجوه كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال لان المدبر مما لا يجوز شراؤه ويجوز اعتاقه فعملنا بالمعنى فصار وكيلاً من جهة المدبر لقبول الاعتاق هكذا في المحيط * الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً له الرد من غير استئثار الأمر ان كان المشتري في يده كذا في الخلاصة * الوكيل بالشراء اذا سلم المشتري الى الأمر ثم جاء بمخاصم البائع في العيب لم يكن له ان يردّه الا ان يجيء ببينة ان الأمر امره بالرد كذا في الذخيرة * وان لم يقبض الأمر المبيع حتى وجد به الوكيل عيباً فامر الأمر بردّه بالعيب فرضى الوكيل بالعيب وبرأ منه البائع فالموكل بالخيار ان شاء اخذ الجارية ولا شيء له غيرها وان شاء الزمها الوكيل بالعيب واخذ منه الثمن فان لم يختر الأمر اخذ الجارية ولا الزامها الوكيل حتى ماتت في يد الوكيل فانها تموت من مال الوكيل ويرجع الموكل على الوكيل بحصة العيب كذا في السراج الوهاج * ولو لم تمت الجارية لكنها اموتت لزم الأمر وكان للأمر ان يرجع على الوكيل بحصة العيب الذي رضى به ولو لم تعور واختار الأمر الزام الوكيل الجارية فالزامها اياه وقبض الثمن ثم وجد الوكيل بها عيباً آخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك العيب عند البائع لم يستطع ردها بذلك العيب على الأمر ولا على البائع كذا في المحيط * الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً ورضى به وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاك مثل العمى وغيره لزم الأمر وان كان استهلاكاً مما لا يتغابن الناس في مثله لم يلزم الأمر وكان للأمر ان يلزم المشتري وهذا قولهما وقال ابو حنيفة رحهما سواء ويلزم الأمر اذا كان مع ذلك العيب يساوى الثمن الذي اشتراه به او ما يتغابن الناس فيه كذا في الذخيرة * رجل اشترى لرجل عبداً بأمرة وقبضه فوجد به عيباً فابراً البائع من العيب فقال له الأمر قد الزمتك العبد ببراءتك من العيب فلم يقبله المأمور لم يلزمه ذلك الا بقضاء القاضي وان الزمة القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الأمر فان وجد به عيباً لم يستطع رده على البائع حتى يردّه على الأمر ثم يدفع الأمر اليه حتى يردّه على البائع كذا في المحيط * وان كانت الجارية في يد الوكيل بالشراء فاراد ان يردّها بالعيب فادعى البائع رضى الأمر بهذا العيب لم يصدق على ذلك من غير بينة وان اراد البائع استحلاف الوكيل على علمه برضى الأمر

لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع بينة على رضى الأمر بالعيب ورد الوكيل الجارية على البائع بالعيب
ثم حضر الأمر وصى الرضى وأراد اخذ الجارية فابى البائع ان يدفعها فقال قد نقض القاضي البيع
فلا سبيل لك عليها فان القاضي لا يلتفت الى قول البائع ويرد الجارية على الأمر بعض
مشائخنا قالوا هذا على قول محمد ربح وبعضهم قالوا لا بل هذا قول الكل وهو الأصح كذا في الذخيرة *
ولو ان الوكيل حين رد الجارية على البائع بالعيب اخذ الثمن من البائع فضاغ الثمن من يده ضاع
من مال الوكيل ويغرم الوكيل للأمر من مال نفسه ثم اذا صدق الأمر البائع في الرضاء بالعيب وقبض
الجارية يدفع الأمر الثمن الى البائع من مال نفسه والأمر هو الذي يلى دفع الثمن وقبض الجارية وليس
للموكل ان يقول للبائع انك اقررت مرة بقبض الثمن من الوكيل فليس لك ان تقبض منى مرة اخرى
فان وجد الأمر بها ميبا آخر كان هو الخصم بالرد دون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما ردها بالعيب وبعد
ما منع القاضي البيع اقر برضى الأمر بالعيب كان للبائع الخيار ان شاء امسك الجارية وان شاء ردها
على الوكيل ولو اقر الأمر انه كان رضى بالعيب كانت الجارية للأمر يأخذها الوكيل من البائع ويدفعها
الى الأمر ويكون الثمن للبائع على الوكيل ان كان الوكيل قبض الثمن من البائع حين رد الجارية
عليه لو وجد بالجارية ميبا آخر كان هو الخصم فيه كذا في المحيط * واذا أمر رجلا ان يشتري له جارية
فاشتراها الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيب بها فرضى الأمر بذلك العيب فذلك جائز
وان نقض الموكل العقد لا يعمل نقضه كذا في الخلاصة * الوكيل بالشرء اذا اشترى عبدا يساوى
ثلاثة آلاف درهم بالف درهم فوجد به ميبا فليس له ان يرده ولو كان ذلك في خيار رؤية او خيار شرط
فله ان يرده كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشرء اذا وجد بالمبيع ميبا * والوكيل بشرء عبدا بغير مينة
اذا اشترى عبدا به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو وكيل ان يرده بالعيب كذا في المحيط
في نوع الخيار في الوكالة * الوكيل بالشرء اذا مات ثم وجد الموكل به ميبا يرد وارثه او وصيه وان
لم يكن له وارث او وصى يرد الموكل كذا في الخلاصة * الوكيل بالشرء يطالب بالثمن من مال
نفسه وان يدفع اليه الموكل بعد ولو وكيل ان يرجع على الموكل بالثمن قبل ان يؤدي من مال نفسه
وله ان يحبس المشتري من الموكل الى ان يأخذ منه ما نقد وان هلك المشتري في يد الوكيل قبل
الحبس هلك على الموكل من غير ضمان على الوكيل وان هلك بعد الحبس يهلك بالثمن كهلاك
المبيع

المبيع قبل القبض هنداى حنيفه رح ولم يذكر محمد رح فى شىء من الكتب ان الوكيل اذا لم يتقد الثمن والبائع يسلم المبيع اليه هل له حق الحبس من الموكل الى ان يستوفى الدراهم منه حكمي من الشيخ الامام شمس الانمة الحلوائى رح ان له ذلك وهو صحيح كذا فى المحيط * وان نقدا الوكيل بالشراء الثمن من ماله ثم لقيه الموكل فى بلد آخر والمشتري ليس هنده وطلب منه الثمن فابى الا ان يسلم المشتري فان كان الامر طالبا به بتسليمه حين كان المشتري بحضرتها ولم يسلمه حتى يقبض الثمن له ان لا يدفع الثمن حتى يقبل المشتري وان كان الامر لم يطلبه منه حال حضرة المشتري ليس له ان يمتنع من دفع الثمن لانه صار دينا فى ذمة الامر كذا فى البحر الرائق * الوكيل بشراء جارية بالالف اذا اشتراها بالالف كما امر ونقدا الف وقبضها ولم يحبسها من الامر حتى نقدا الامر خمسمائة ثم طلبها منه فمنعها فهلك فى يده سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة ويطلب الباقية من الامر ولو كان حبسها فى الابتداء فعليه رد المقبوضة ايضا كذا فى المحيط * وتكون هبت مينه منده بعد حبسه ام بسقط شىء من الثمن ويحبر الموكل ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء ترك هكذا فى البحر الرائق * الوكيل اذا اشترى مبداء بالف درهم الى سنة وقبضه فلم يقبضه الامر حتى حل المال واخذ البائع الوكيل به فاراد الوكيل منعه من الموكل حتى ياتيه الثمن لم يكن له ذلك ولو منعه صار ضامتا ولو قبضه الامر ثم حضر الوكيل واخذه بغير محضر من الامر ولم يذكر انه يأخذه حتى يعطيه الثمن فمات فى يده بطل الثمن من الامر وجعل الاخذ منعا للمبداء كانه منعه حتى يعطيه الثمن كذا فى الذخيرة * ولو كان الامر امره ان يشتري له جارين كل جارية بالف درهم او امر ان يشتريهما جميعا بالف درهم فاشترىهما وقبضهما ثم الامر طلب منه احدتهما بغيره فمنعها اياه حتى ماتت بطل ثمنها فان قال الامر لا حاجة لى فى الباقية لا يلتفت الى قوله ولزمته بحصنها فان لم تمت التى منعها اياه الوكيل ولكن ماتت الاخرى فالباقية لازمة للامر وعليه ثمنهما جميعا ولو كان الامر امره ان يشتري له جارين احدهما بالف والاخرى بالالف والاخرى بالف درهم الى سنة فى صفقة واحدة فاشترىهما كما امر به وقبضهما وطلبهما منه الامر فمنعهما اياه حتى يعطيه الثمن فليس له ذلك ويعطيه الجارية التى ثمنها الى اجل فان منعها اياه حتى ماتت فعليه قيمتهما للامر واما الاخرى فله ان يمنعها اياه حتى يعطيه الثمن فان منعها اياه حتى ماتت فقال الامر لا حاجة لى بالنى ثمنها الى اجل لا يلتفت الى قوله ويلزمها النى ثمنها الى اجل وكذلك لو وكله بان يشتريهما له بالفين هاتين فاشترىهما كذلك فامر بمنعهما من الامر حتى اخذ

البائع المشتري بثمان احدهما كان هذا والا ول سواء في جميع ما وصفت لك هكذا في المحيط *
ولو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وتصدق الموكل وكذب به البائع لم يرجع الوكيل على
الموكل كذا في البحر الرائق * الوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى ولم ينقد الثمن حتى اخبر البائع
الثمن من الوكيل صح وثبت التأخير في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل
قبل حلول الاجل وان حط البائع من الوكيل بعض الثمن فانه يحطه من الموكل ولو حط البائع جميع
الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل حتى لو كان للوكيل ان يرجع على الموكل بجميع الثمن ولو وهب
البائع بعض الثمن من الوكيل يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل ان يرجع على الموكل
بذلك القدر ولو وهب كل الثمن لا يظهر ذلك في حق الموكل ولو ابراء البائع من جميع الثمن
فالجواب فيه كالجواب في هبة جميع الثمن كذا في المحيط * ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب
الخمس مائة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمس مائة الاولى ويرجع بالخمس مائة الثانية لانه هبة
ولو وهب تسعمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل الالبانة وهذا كله قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث في الوكالة بالبيع * الوكيل بالبيع يجوز
بيعه بالقليل والكثير والعرض عند ابي حنيفة رح وقال يجوز بيعه بنقصان لا يتغابن الناس فيه ولا يجوز
الا بالدراهم والدنانير كذا في الهداية * ويفتى بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بما زو هان باي ثمن
كان كذا في الوجيز للكردي * والخلاف في الوكالة المطلق ما اذا قال الموكل بعه بالف او بمائة لا يجوز
ان ينقص بالاجماع كذا في السراج الزاهج * الوكيل ببيع العبد بعرض موصوف اذا باعه بعرض بغبن
فاحش جاز عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * الوكيل بالبيع يملك البيع بالنسيئة وفي المنتقى قال ابو يوسف
رح هذا اذا كان للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت عزلا الى رجل لبيعه لها فهذا على
ان يبيعه بالنقد وبه يفتى كذا في الخلاصة * الوكيل بالبيع المطلق اذا باع باجل متعارف فيما بين التجار
في تلك السلعة جاز عند علمائنا وان باع باجل غير متعارف فيما بين التجار بان باع مثلاً الى خمسين
سنة او ما اشبه ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح يجوز وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يجوز
قال مشائخنا وانما يجوز البيع بالنسيئة اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد واذا كان في لفظه
ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك نحو ان يقول بع هذا العبد واقض ديني او قال
بع فان الغرماء بلازموني او قال بع فاني احتاج الى نفقة مالي نفى هذه الصور ليس له ان يبيع بالنسيئة كذا

في المحيط * التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوقه لان مادون الشهر ما جل قتلوان هذا الوكيل باعه بالنقد اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان بابه بالنقد مما يباع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد باقل مما يباع بالنسيئة لا يجوز وقال غيره يجوز مطلقا وكذا لو قال لا تبعه الا بالنقد وكل رجلا يبيع ماله حمل ومؤنة فهو على البلد الذي فيه الوكيل والموكل ان كانا في بلدة واحدة فان خرج الوكيل بذلك الى بلدة اخرى فمرق او ضاع كان ضامنا ولو لم يخرج به الوكيل الى مكان آخر او خرج هو فبأيه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وان لم يكن له حمل ومؤنة لا ينقيد الامر بملك البلدة كذا في فتاوى قاضيجان * الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بيعا فاسدا لا يضمن بالبيع والتسليم وللوكيل ان يسرده واما امور بالبيع الفاسد اذا اتى بالبيع الجائز جاز استحسانا كذا في الخلاصة * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مستريا وبائعا كذا في الوجيز للكردري * ولو امره ان يبيع من نفسه او يشتري لم يجز ايضا وكذا لو باع الوكيل من ابن له صغير لم يجز ولو باع من عبده او مكاتبه لا يجوز بالاجماع كذا في السراج الوهاج * الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته له ان كان باكثر من القيمة يجوز بخلاف وان كان باقل من القيمة بغبن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان بغبن يسير لا يجوز عند ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وان باع بمثل القيمة فيه روايتان من ابي حنيفة رح والظاهر انه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيجان * وان امره الموكل بالبيع من هؤلاء اوجاز له ما صنع بان قال بع ممن شئت فانه يجوز بيعه من هؤلاء بالاجماع الا ان يبيعه من نفسه او من ولده الصغير او من عبده ولاديين عليه فانه لا يجوز له ذلك قطعا وان صرح له الموكل بذلك وكذلك حكم الوكيل بالشراء اذا اشترى من هؤلاء كذا في السراج الوهاج * وفي الزيادات في الوكالة بالبيع والشراء لو باع الوكيل من اب الموكل او ابنه او مكاتبه او عبده المأذون جاز وكذا وكيل العبد لو باع من هؤلاء كذا في الخلاصة * وكله يبيع متاعه فقال بكم ابيعه فقال انت اعلم بذلك وبثمنه فبأيه يضمن حقير فله الرد وبه يفتى كذا في القنية * الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مقيدا بمن كل وجه بان كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاته اكده بالنفي او لم يؤكد كما اذا قال بعه بخيار فبأيه بالخيار لا يجوز كذا في الذخيرة * امر رجلا ان يبيع عبده وامره ان يشترط الخيار للامر ثلثة ايام فبأيه ولم يشترط الخيار لم يجز البيع وان بابه وشرط الخيار للامر نفذ تصرفه عليه ويثبت له الخيار وللامر ولو كان الامر بالبيع

مطلقاً ببيع وشرط الخيار للآمر أو للجنبى صح كذا في المحيط * وأن شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بل بضره لا تجب على الوكيل مراعاته أكد بالنفى أو لم يؤكد كما إذا قال بعه بالف نسيتُهُ أو قال لا تبعه إلا بالف نسيتُهُ فباع بالف نقد يجوز على الأمر وإذا شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه إن أكد بالنفى تجب مراعاته كما إذا قال بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكد بالنفى ينفذ على الأمر وإن أكد بالنفى لا ينفذ على الأمر كذا في الذخيرة * لو قال بع مبدى هذا واشهد فباع ولم يشهد كان جائزاً ولو قال لا تبع إلا بشهود فباع بغير شهود لم يجوز وكذا الوفاة وكلتك ببيع هذا العبد على أن يشهد فباعه ولم يشهد لم يجوز وكذلك إذا قال بع بشهود كذا في فتاوى قاضى خان * وكله بالبيع ونهاه عن البيع إلا بمحض فلان لا يبيع إلا بمحضته كذا في الوجيز للكردرى * وإن أمر أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لم يجز أكد بالنفى أو لم يؤكد وإذا قال برهن ثقة لم يجوز إلا برهن يكون بقيمته وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بمقدار ما يتغابن فيه وإذا طاق جاز بالرهن القليل كذا في المحيط * ولو قال بعه وخذ كفلاً أو قال بعه وخذ رهناً لا يجوز إلا كذلك كذا في فتاوى قاضى خان * فإن اختلفا في الاشتراط فالقول للموكل وكذلك لو قال امرتك بغير هذا الثمن فالقول له كذا في الوجيز للكردرى * ولو وكله بأن يبيعه بالف درهم فباعه بأكثر نفذ البيع وإن باعه بأقل لم ينفذ وكذا لو باعه بغير الدراهم لم يجوز وإن كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في الصراج الوهاج * أمر رجل ببيع مبدله بالف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز بيع النصف الأول ولا يجوز بيع النصف الثانى ولو باع كله بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل كذا في المحيط * وإن باع نصفه بالف درهم إلا درهماً وكرحطة بطل وإن باع العبد بالف وكر من طعام بعينه كان الأمر بالخيار إن شاء أبطل البيع كله وإن شاء أجاز ويصير الكر للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وإن باعه بالف درهم ثم زاد المشتري كراً بعينه أو بغيره جاز من غير خيار والكر للأمر كذا في فتاوى قاضى خان * ولو وكله ببيع مبدله فباع نصفه أو جزءاً منه معلوماً جاز بيعه في قول أبى حنيفة رح سواء باع الباقي منه أو لم يبيع وعنده ما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في تبعضه مضرة ويكون الابتعاض فيه صيباً وما إذا لم يكن في تبعضه مضرة ولا يكون الابتعاض فيه صيباً كالكيلى والنوزنى والعددى المتقارب إذا وكله ببيعة فباع بعضه جاز البيع في قولهم

في قولهم جميعا وكذلك لو وكله ببيع جماعة من العدد في المتقارب فباع واحدا منها جاز البيع في قولهم جميعا هكذا في شرح الطحاوي * وإذا أمره ان يبيعه من فلان بثلثين دين فباعه من رجل آخر بثلثين دين لا يجوز وان باعه منه ومن الآخر لا يجوز البيع في النصف الذي باعه من آخر ويجوز البيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة ربح وعلى قولهما لا يجوز الا ان يبيع الباقي هكذا في الذخيرة * الوكيل ببيع جاريتين بالف اذا باع احدتهما بخمسائة او اقل او اكثر لم يجز الا ان يبيع الاخرى بتمام الالف او اكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح كذا في المحيط * ولو قال بعه وبع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضيهان * اذا قال بعه بالف نسيت سنة فباعه بالف او اكثر بالنقد جاز وان باعه باقل من الالف بالنقد لا يجوز فان باعه بالفين نسيت سنة وشهرا لا يجوز كذا في المحيط * وكله بالبيع مطلقا ثم قال لا تبع اليوم فباعه فذا من غير تجديد الوكالة جاز كذا في الوجيز للكردي * اذا أمر رجلا ان يبيع له عبدا ودفع العبد اليه ونهاه الأمر من دفع العبد بعد البيع حتى لا يقبض الثمن قال محمد ربح هذا النهي باطل ولو هلك العبد في يد المشتري هلك على المشتري والوكيل هو الذي يتولى قبض الثمن وللموكل ان يضمّن الوكيل الثمن كذا في المحيط * فان سلم الوكيل قبل قبضة الثمن وتوى الثمن على المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو أن الأمر دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى تقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في بدا الأمر بالف درهم حاله لم يكن له ان يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الأمر نهاه عن الدفع الى المشتري قبل قبض الثمن او لم ينهه ولو باعه بالف درهم نسيت الى شهر والعبد في بدا الأمر صحيح البيع وليس للموكل ان يحبس منه المشتري لانه داخل تحت الأمر فصار بمنزلة بيع الأمر بنفسه وهو يجبر على التسليم ببيعه نسيت هكذا في المحيط * ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى اخذ الموكل من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح نهيه ولم يكن له ان يأخذ من بيت الأمر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن هكذا في فتاوى قاضيهان * ولو أمره ببيع عبده والعبد في بدا الأمر ولم يأمر الأمر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الأمر ليدفعه الى المشتري فمات العبد في يد المأمور قبل الدفع الى المشتري فلا ضمان على المأمور لان المأمور حق قبض العبد من منزل الأمر ليتمكن التسليم عند نقد الثمن الا اذا وجد المنع من الموكل

ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم المأمور الى المشتري قبل قبض الثمن فللمرء ان يأخذه من المشتري حتى ينقد الثمن فان استرد الأمر العبد ثم احضر المشتري الثمن فالأمر يدفع العبد الى المأمور ويأمره بدفعه الى المشتري ويأخذ الثمن كذا في المحيط * فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان للأمر على احد على الوكيل ولا على المشتري ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الأمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أمره بالبيع ونهاه من قبضه فقبضه قبل البيع فمات في يده قبل ان يبيعه فهو ضامن لقيمته وانتقض البيع وان اراد المشتري القيمة وهو الأصح وان لم يمت العبد حين باعه كان بيعه صحيحاً وان كان العبد مضموناً عليه ولو لم يمت حتى سلمه الى المشتري فمات في يده لم يضمن البائع القيمة وان صار فاصبا بالقبض قبل البيع لان الأمر بالبيع بعد النصب باق وهل يضمن الوكيل الثمن للأمر على قياس قول ابي حنيفة ومحمد رحم لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الأمر ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر الأمر واخذه من المشتري ثم اخذ البائع من منزل الأمر ليدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن فمات في يد الوكيل قبل ان يدفعه الى المشتري لا ضمان على الوكيل لان له حق القبض بعد البيع وانتقض البيع كذا في المحيط * ولو أمر رجلاً ان يبيع عبده ونهاه من قبض الثمن الا بمحض من فلان او بيئته لا يصح نهيه حتى كان له ان يقبض الثمن من غير فلان ومن غير بيئته ولو باع الأمر العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن ثم نهاه عن القبض الا بمحض شهود صح نهيه كذا في الذخيرة * ولو أمر المكاتب رجلاً ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره وليس بوكيله لم يجز كذا في المبسوط * رجل وكل رجلاً يبيع عبده بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال الوكيل بعث العبد وقال الموكل اجزته جاز بالف كذا في الخلاصة * ولو قال الأمر قد اجزت ما امرتك به لم يجز بيعه بالدراهم كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل يبيع الدينار اذا امسك الدينار بنفسه وباع ديناره لا يجوز كذا في الخلاصة * ولو دفع اليه عبداً فقال بعه بالف درهم وزن سبعة فباعه بالف درهم وزن خمسة فهذا جائز لانه باعه باكثر مما سمى له من جنسه كذا في المبسوط * وكل رجلان يبيع عبده بالف درهم وقيمته الف فتغير السعر وصارت قيمته الفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف ولو باعه بالخيار فازدادت قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساوي الفين له ان يمضي البيع منداً يحنيفة رحم خلافاً لابي يوسف ومحمد رحم ولو لم يمض الوكيل بالبيع لكنه مكث حتى مضت مدة الخيار

فالبيع باطل عند محمد رَحَّ ومندابي يوسف رَحَّ يجوز كذا في الخلاصة * وكذلك اذا كانت التجارية حاملا فولدت ولدا يساوي الف درهم وكذا اذا اثمر النخيل كذا في المحيط * اذا قال الرجل لغيره خذ عدي هذا وبعه بعبد او قال اشتر لي به عبدا صح التوكيل فان كان قد وُكِّلَ بالشراء فاشترى عبدا بغير قيمته لا يجوز وان اشترى عبدا بغيره ان كانت قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن الناس لا يجوز وان كان قد وُكِّلَ بالبيع فباعه بعبد بغير قيمته لا يجوز ولو باع بعبد بغيره فان كان قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد او اقل بمقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو امره ان يبيع عبده هذا بكر حنطة او بعشرة اواب هروية فللوكيل ان يبيعه بما ساءه معينه موصوفة في الذمة موجلا ويشترط ان يكون الكر على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط * ولو وُكِّلَ ببيع طعام فقال بعه كل كربخمسين فباعه كله فهو جائز كذا في المبسوط * ولو قال بعه بمثل ما باع به فلان الكر فقال فلان بعت الكر باربعين فباع به اثم وجد فلانا باع بخمسين خمسين فالبيع مردود لانه وُكِّلَ بمثل ما باع به فلان لا بمثل ما اخبره فان كان باع كرا باربعين وكرا بخمسين فباع الوكيل طعامه كله باربعين اربعين اجزاء استحسانا كذا في محيط المرحمى * ان اذفع الى رجل جراب هروى لبيعه وهما بالكوفة فباعي اسواق الكوفة بامه جاز ولو نقله الى بصرة تصير مغالفا استحسانا حتى لو هلك هناك يضمن ولو لم يهلك حتى بامه بالبصرة ذكر في وكالة الاصل انه لا يجوز بعه على الامر ذكر في كتاب الصرف في رواية ابي سليمان انه يجوز قيل ما ذكر في كتاب الوكالة جواب الاستحسان وهو قول ابي حنيفة رَحَّ وقيل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قيد الامر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فنقل الى بصرة ضمن قياسا واستحسانا واذا باع بالبصرة مائة المشائخ على انه لا يجوز بعه على الامر كذا في الذخيرة * وهو الاصح كذا في المبسوط * اذا وكل رجلا بعدل زطى او جراب هروى يبيعه له فان باع العدل جملة صفقة واحدة بمثل قيمته او باقل مما يتغابن الناس فيه يجوز في قولهم جميعا وان باع باقل من قيمته بحيث لا يتغابن في مثله فالمسئلة على الاختلاف واما اذا باع ثوبا ثوبا حتى اتى على جميع العدل ان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة يبلغ ثمن جميع العدل لو باع العدل جملة او اقل من ثمن الكل لو باع جملة بحيث يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعا وان كان ثمن ما باع بصفقات متفرقة

بلغ ثمن جميع العدل لوبام العدل جملة او اقل من ثمن الكل لوباع جملة بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا شك انه يجوز على قول ابي حنيفة رج وأما على قولهما فقد اختلف المشايخ قال بعضهم بانه لا يجوز ومنهم من قال يجوز على قولهما وأما اذا باع ثوبا واحدا ولم يبيع الباقي فذكر ان على قول ابي حنيفة رج يجوز سواء اضر بالباقي ضررا لا يتغابن الناس في مثله او يتغابن الناس في مثله وعلى قولهما ان كان لا يضر بالباقي او اضر بالباقي ضررا يتغابن الناس في مثله بان كان يدخل تحت تقويم القومين يجوز وان كان لا يتغابن الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي ذكرنا في الثياب وأما اذا امره ببيع مكيل او موزون في وعاء واحد باع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعا هكذا في المحيط * وإذا وكل الرجل رجلا ان يبيع عبده بالف درهم وقيمته الف درهم او خمسة مائة فباعه بالف الى العطاء وسلمه الى المشتري فمات في يده او اعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة * أمر رجلا ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسة مائة الى العطاء وقيمته الف او خمسة مائة وقبضه المشتري لا يملكه فلهومات في يد المشتري كان الأمر الخياران شاء اخذ القيمة من المشتري وان شاء اخذ من الوكيل فان اخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وان ضمن الوكيل رجوع بما ضمن وهو القيمة على المشتري ولو وكله ان يبيع عبده بالف درهم الى اول عطاء يكون فباع الى العطاء الثاني وقبضه المشتري فمات في يده لم ينفذ على الأمر ولو باعه الى اجل دون العطاء نفذ على الأمر حتى لا يضمن الوكيل كذا في المحيط * وإذا أمر رجلا ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف درهم ورطل من خمر بغير مئة فمات في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة ولا ضمان على البائع ولو باعه بالف درهم ورطل من خمر فمات في يد المشتري فعلى قياس قول ابي حنيفة رج ان شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع بشيء وان شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على الف درهم وعلى قيمة الخمر فما اصاب الالف من العبد لم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري وما اصاب قيمة الخمر فان شاء الأمر ضمن البائع ذلك القدر وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة فان ضمن البائع يوجع بما تضمن على المشتري وهذا كله على قول ابي حنيفة رج وأما على قياس قول ابي يوسف ومحمد رج فللمالك الخياران شاء ضمن البائع جميع القيمة وان شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باعه.

ولو باعه بالف وخنزير بعينه أو بغير عينه فالجواب فيه كالجواب فيما إذا باعه بالف وخنزير بعينه
ولو باعه بالف وميته أو دم أو شيء لا قيمة له ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالتفريق
وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويدفعها إلى الأمر ولو أمره أن يبيع كونه حنطة له
بمائة درهم فباعه من مائة درهم ورطل من خمر بعينه فهلك الطعام في يد المشتري فالجواب
هنا الكل كالجواب عند أبي حنيفة روح في العبد إذا باعه المأمور بالف وخنزير بعينه هكذا في المحيط *
ولو أمره أن يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخنزير أو امرأته يبيع عبده بخنزير فباعه بمائة
رطل من خمر لا يملكه المشتري حتى لو أصغته بعدما قبضه لا ينفذ صفقه ولو مات في يد المشتري
كان الأمر بالخيار أن شاء ضمن البائع القيمة ورجع بها على المشتري وأن شاء ضمن المشتري
ولا يرجع بها على أحد كذا في المحيط * وكل رجل أن يبيع عبدا له فباعه فوجد به المشتري
عيبا قبل القبض فرده على الوكيل فقبل فانه يلزم الموكل ولو وجد به عيبا بعد القبض فرده على
الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا في الذخيرة * الوكيل بالبيع إذا مات ووجد المشتري بالمبيع عيبا
رده على وصي الوكيل أو على وارثه وإن لم يكن له وصي ولا وارث يرده على الموكل وفي الفتاوى
الصغرى الوكيل إذا كان فائضا مادام حيا لا تنتقل الحقوق إلى الموكل كذا في الخلاصة في فصل
الوكالة بالشراء * ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل ومسلمة وقبض الثمن أو لم يقبضه حتى
وجد المشتري به عيبا لا يحدث مثله كالأصبع الزائد والسن الزائد فرده بقضاء بينة أو باليمين أو
بإقرار من المأمور فللمأمور أن يرده على الأمر وإن كان عيبا يحدث مثله فان رده بالبينة فهو
لازم للموكل وكذا إن رده بالنكول وإن كان رده بإقرار لزم الوكيل وإن كان المشتري رده بنفسه
بغير قضاء القاضي والعيب مما يحتمل الحدوث لزم الوكيل ولا يكون له أن يخاصم موكله بحال
وإن كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء بإقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصومة في رواية
وفي مائة الروايات ليس له أن يخاصم الموكل بل يلزم الوكيل هكذا في الكافي * وكل رجل
يبيع خبيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردها على الوكيل فافر
الوكيل بذلك كان له أن يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد على موكله فأنسدت على الوكيل
البينة كان للوكيل أن يردها على الموكل وهل يفسد العقد في الباقي قال هامة المشايخ لا يفسد البيع
في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان * الوكيل بالبيع إذا باعه العبد بالف درهم كما

أمره للموكل وتقابضا وهلك الثمن عنده أورد نفعه إلى الموثم ادعى المشتري بالعبد ميبا يحدث مثله وانكره البائع وهو الوكيل واقرا لا مربة لم ينقض البيع باقرار الأمر ولم يلزم الأمر ولا البائع شيء وكذلك لو حدث عند المشتري به عيب آخر وأراد المشتري أن يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة * ولو أقر الوكيل وانكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقرا به صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل إلا أن يكون ميبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وإن أمكن حدوث مثله في تلك المدة لا يرد على الموكل إلا ببرهان على كونه عند موكله أو يحلفه فإن نكل رده والألزم الوكيل مادام حيا ما فلان مات ولم يدع خلفا أولم يكن من أهل لزوم العهدة بأن كان محجورا يرد على الموكل وليس للموكل أن يخاصم بأبعه كذا في الوجيز للكردي * ولو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل أن نقد الثمن إليه وإن نقد الثمن إلى الموكل رجوع إليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجد به عيبا له أن يخاصم مع الموكل فإذا ثبت عليه العيب ورده عليه بالفضاء اخذ الثمن من الوكيل إذا نقده إليه ولو نقد الثمن إلى الموكل اخذ منه كذا في شرح الطحاوي * وأن ادعى المشتري الشراء على الوكيل وانكر الوكيل ذلك واقربه الأمر وجعل القاضي العهدة على الأمر وتقابضا ثم عاد الوكيل إلى تصديقهما تحولت العهدة من الموكل إلى الوكيل وبرئ الموكل منها فإن ادعى المشتري بعد ذلك ميبا قد دلسه البائع وجدد البائع أن يكون دلسه شيئا وحلف على ذلك وصدق الأمر لمشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الأمر كذا في المحيط * الوكيل بالبيع لا يطالب بأداء الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضيجان * ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فإن تقاضى وقبض فيها ولا يقال له أحل الموكل على المشتري أو وكلة بالتقاضى فإن قال الوكيل بالبيع أنا اتقاضى وقال الموكل أنا اتقاضى فالتقاضى إلى الوكيل ولا يجبر على أن يحيل الموكل على المشتري هذا إذا كان وكيلًا بغير أجر فإما إذا كان وكيلًا باجر نحو السمسار والدلال والبيع يجبر على استيفاء الثمن كذا في المحيط * ولا يملك الموكل وإن كتب الصك باسم الموكل كذا في الذخيرة * الوكيل بالبيع إذا باع وكفل بالثمن من المشتري لا تصح كفالته والوكيل بقبض الثمن من المشتري إذا كفل بالثمن من المشتري جازت كفالته وإذا أبرأ المشتري من الثمن لا يصح براؤه كذا في فتاوى قاضيجان * ولو أن الموكل احتال بالثمن على الوكيل كانت

الحالة باطلة ولو صالح الأمر من الثمن الذي على المشتري على عبد للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن من المشتري كان ذلك جائزاً ويبرأ المشتري ويصير عبد للموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء إلا على الأمر ولا على المشتري ولو باع الوكيل التجارية من الأمر بها ثمن الذي للأمر على المشتري كان البيع باطلاً وكذلك لو صالح الوكيل الأمر على جارية نفسه على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فذلك باطل وكذلك لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلاً أيضاً ولو أقال الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضى به المشتري صح وكانت هذه وكالة لا حوالة فإن طالب الأمر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضاً وإن نهى الوكيل المشتري من الدفع إلى الأمر صح نهيه حتى لا يجب على المشتري دفعه إلى الأمر كذا في المحيط * الوكيل بالبيع إذا أخرج الثمن من المشتري أو أبرأه منه أو قبل الحوالة أو اقتضى الزيوف ونجوز به جاز وضمن الثمن للأمر وهو قول أبي حنيفة رح واجمعوا على أن الثمن إذا كان مينا فوهبه الوكيل من المشتري أنه لا يصح وكذلك لو كان الثمن ديناً فقبضه الوكيل ثم وهبه من المشتري لا يصح بالأجماع كذا في الذخيرة * ولو أقال الوكيل البيع صحته أقالته عندهما ويكون ضامناً للثمن وعلى قول أبي يوسف رح بالوكالة يصير الوكيل مشترياً لنفسه كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا دفع إلى رجل جارية وامره أن يبيعها فباعها المأمور من رجل له على الأمر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فالبيع جائز والثمن يصير قصاصاً به عندهم جميعاً وإن كان الوكيل باعه من رجل له على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن يصير قصاصاً بدين الوكيل عنده أبي حنيفة ومحمد رح كذا في الذخيرة * ولو أن هذا الوكيل لم يسلم ما باع حتى هلك المبيع في يده بطلت المقاصة ولا ضمان على الوكيل لموكله كذا في فتاوى قاضيخان * وإن كان الوكيل باعه من رجل له على المأمور دين ألف درهم وسلم الجارية صا والثمن قصاصاً بدين الأمر ولا يصير قصاصاً بدين المأمور حتى لا يرجع الأمر على المأمور شيء من الثمن كذا في الذخيرة * الأصل أن الوكيل بالبيع متى أقر على موكله بما يوجب براءة المشتري من الثمن وكذبه الموكل في ذلك أن كان ما أقر به شيئاً لو أقر بذلك على نفسه صح إقراره وبرئ المشتري من الثمن ولم يضمن للموكل شيئاً فإذا أقر على موكله كان كذا وإن كان ما أقر به على الموكل شيئاً لو أقر به على نفسه صح ويبرأ المشتري من الثمن عندي أبي حنيفة ومحمد رح وضمن الأمر

مثل ذلك وعند أبي يوسف رح لا يبرأ إذا اقربته على موكله كان كذلك لان الوكيل اقر بما يملكه بنفسه مضافا الى غيره واقرار الانسان بما يملكه مضافا الى غيره وذلك الغير مالك له بمنزلة اقراره بذلك على نفسه الا يرى ان من اشترى مبداءا فاقران البائع كان اعتقه قبل البيع كان بمنزلة مالواقر على نفسه انه امتقه للحال كذا هنا كذا في المحيط * الوكيل ببيع العبد اذا باع ثم اقر الوكيل ان موكله قبض الثمن من المشتري كان القول قوله مع يمينه ويبرأ المشتري من الثمن فان حلف الوكيل لاضمان عليه وان نكل ضمن الثمن للموكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقر الوكيل ان الامر مستقرض الغامس المشتري او اختصب منه العاقل الشراء يرى المشتري من الثمن وضمن الوكيل الثمن للامر في قياس قول ابي حنيفة ومحمد رح ثم يحلف الموكل عندهما فان ابى يرى الوكيل وان حلف ضمنه ولو اقران الا مراغتصبا واستقرض منه الف درهم بعد الشراء كان القول قوله مع يمينه وكذا لو اقران الموكل جرح المشتري بعد الشراء او قبله جراحة ارشها الف حال يريد به اذا كان عمدا حتى يكون الارش في ماله ويكون حالا فهو كالاقرار بالبراء وكذا لو كان المشتري امرأة فاقرا الوكيل ان الموكل تزوجها على الف مثل الثمن ودخل بها واقرت المرأة بذلك وانكرا الامر وكذا لو اقران الامر استأجر المشتري بمال هو مثل الثمن واوفاه المشتري علمه حتى صار الثمن قصاصا بالاجر وكذا لو اقر على الامر انه اشترى مائة دينار من المشتري بالثمن وانه قبض الدنانير كذا في المحيط * جارية بين الرجلين وكل احدهما صاحبه ببيعها فباها بالف فاقرا الذي لم يبع ان البائع قد قبض الثمن وانكرا البائع يرى المشتري من حصته المقر ويدفع نصف الثمن الى البائع لانه اقرب براءة المشتري من الثمن لما اقرب قبض البائع الثمن فصم اقراره في حقه كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن * ثم يحلف الامر المقر المأمور بالله ما قبض ما ادماه الامر فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمه تسليم نصيب الامر فان كان المأمور هو الذي اقر على الامر ان الامر قبض الثمن من المشتري وصدقه المشتري وانكر الامر فالمشتري يبرأ من نصف الثمن ايضا وياخذ البائع من المشتري ذلك النصف فلا يسلم له بل يشارك الامر فيه ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط * الوكيل بالبيع اذا لم يقل له الميركل ما صنعت من شيء فهو جائر لا يملك التوكيل فان وكل غيره

فبا ع

فباع الوكيل الثاني بحضرة الاول جاز وذكر في الاصل ان الحقوق ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيهان * وان كان فائبا لم يجوز ان يباعه رجل غير الوكيل فبلغ الوكيل فسلم البيع فهو جائز واذا وكل رجل رجلا يبيع وقال اعمل برائك فوكل الوكيل وكيله وقال له اعمل برائك لم يكن للثاني ان يوكل الثالث كذا في المحيط * ولو وكله بالبيع وسمى له الثمن وامر الوكيل غيره وسمى له الثمن كان جائزا لانه وجد في فقد الثاني ما اراده الموكل وهو حضور رأى الاول بتسمية الثمن كذا في محيط السرخسي * العدل وكل يبيع الرهن فباع بمحض العدل جاز وان كان العدل فائبا لم يجوز الا باجازه وان كان العدل عين ثمنه فباعه الثاني به ان كان بمحض منه نظاهروا ان كان بغيته ففي رواية هذا الكتاب جواز حضور راية وفي رواية غيره هذا الكتاب لا بلا اجازة كذا في الوجيز للكردي * وفي نوادر بن سماعة رجل وكل رجلا ان يبيع عبده واجاز امره في ذلك وجعل له ان يوكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثم ان الوكيل الاول اشترى العبد من الوكيل الثاني جاز لان الثاني صار وكيله لمولى العبد رجل باع عبده غيره بغير امره ثم ان صاحب العبد قال للمشتري وكلتك ببيع هذا العبد وان توكل بذلك من احببت فوكل المشتري رجلا يبيع ذلك العبد واجاز ذلك البيع كان جائزا كذا في المحيط * الوكيل بالبيع والنكاح وكل عقد هو معاوضة لو فعل غير الوكيل بحضرة الوكيل فاجاز فهو جائز وحال فيبته لا يجوز والوكيل بالطلاق والعنق بغير المعاوضة لو فعله غيره بغير حضرة الوكيل لم يجوز ان اجازة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لرجل امرتك ان تبيع عبدي بنقد فبعته بنسيئة وقال امرتني ببيعه ولم تقل شيئا فالقول قول الامر واذا قال لغيره امرتك ان تبيع عبدي على ان لي فيه الخيار وقال المأمر لم تأمرني ان اشترط لك الخيار فالقول قول المأمر وكذلك لو قال امرتك ان تبيع بيعة فاسدا كذا في المحيط * امر رجلا بان يبيع عبده ودفع اليه فقال بعته من فلان بالف درهم وقبضت الثمن فهاك عندي او قال دفعته الى الامر وكذه الامر في البيع او اقر بالبيع لكن انكر قبض الثمن منه فالقول قول الوكيل ولا يمين عليه كذا في الذخيرة * ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله برى هو ايضا وان نكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل اذا لم يصدقه في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان من نفسه لا في حق الرجوع على الموكل والوكيل تحليف موكله

على عدم علمه بقبضه فان نكل او اقربا لقبض وكذبه في الدفع والهلاك رجع بما ضمنه
اذا اقر بقبض الوكيل اما اذا اقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل
وان وجد المشتري به عيبا ورده على وكيله بقضاء ان كان الوكيل اقر بقبضه الثمن اخذ منه الثمن
ورجع هو على موكله به ان كان صدقه في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف
الموكل على العلم فان نكل رجع وان حلف لا وباع العبد واستوفى ثمنه فان فضل رده على الموكل
فان نقص فرم ولا يرجع بالنقصان على احد كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا
في الذخيرة * وان كان اقر بقبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف
الموكل بانه فان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع العبد واستوفى منه الثمن كما مر
كذا في الوجيز للكردي * وان كان الامر لم يدفع الى المأمور فادعى المأمور انه باعه وقبض
الثمن وهلك او دفع الى الامر وانكر المالك له ان يحبس المبيع حتى يستوفى الثمن ويقال للمشتري
ان شئت فادفع اليه الفا آخروا ان شئت فانقض البيع كذا في الخلاصة * فان اخذ الجارية
وادى اليه الف درهم واخذ الجارية من الامر فامشترى يرجع على الوكيل بالف درهم كذا
في المحيط * فان مات الامر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبضت الثمن وهلك وصدق
المشتري ان كان العبد قائما فالقول قول الوكيل استحسانا وان كان هالكا لا يصدق الا بينة تقوم
على البيع في حياة الامر كذا في الخلاصة * امر رجلا ان يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد
في يدي رجل فقال الوكيل بعته منه وصدقه الذي في يديه وكذبهما الموكل فله ان يأخذ العبد ولا يصدق
على ان يضمن الوكيل ان هلك بعد ذلك في يد الرجل واذا وكل رجلا ببيع عبده فقال الامر قد اخرجتك
من الوكالة فقال الوكيل قد بعته امس لا يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل من الوكالة قالوا هذا
اذا كان الشيء قائما بعينه واما اذا كان هالكا فالقول قول الوكيل مع يمينه الوكيل بالبيع اذا ادعى
انه كان باع بعد موت الموكل وانكرت الورثة ذلك ان كان الشيء قائما فالقول قول الورثة وان كان
هالكا فالقول قول الوكيل كذا في المحيط * ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلام من قبل رب السلم
اما من قبل المعلم اليه لا يجوز وان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة
الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض واما اذا جاء في مجلس العقد فانه ينتقل العقد الى الموكل ويعتبر
مفارقته ولا يصح الصرف بالرمالة ولو تعاند الرجلان في الصرف ثم امر كل واحد منهما رجلا

ان ينقد الثمن ثم قام الأمر من المجلس فذهب بطل الصرف وان كان الوكيل حاضرا مع الآخرين وان قام المأمور بالدفع لم يبطل الصرف هكذا في الحراج الوهاج * وكذا بشراء ابريق فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشترى بوزنه دراهم او دنائير يجوز ولو وكلة بشراء ابريق فضة بدراهم فاشتراه بدنائير كان للوكيل وكلة ببيع تراب الصياغة فباع بغير النقدين جاز على الموكل مندابي حنيفة رح ومندهما لا يجوز وكلة بصرف الف بعينها فاخذ الوكيل الف اخرى من مال الموكل قبل قبض المعينة فصرف جاز وان قبض الالف فصرف الف اخرى لا يجوز امره ببيع مصوغ فضة بعينها فباع غيرها لم يجز وكذلك التبر في احدى الروايتين امره بالكوفة بان يصرف الدنائير بدراهم فصرفها بدراهم كوفية يجوز مند ابى حنيفة رح ومندهما لا يجوز ولو قال بع هذه الدراهم بدنائير شامية فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جاز ولو صارف الوكيل مع مبد الموكل لم يضمن عليه دين ام لا علم انه مبد ام لا ولو صرف مع مفاوض الموكل او الوكيل او شريك الوكيل او مضارب به لم يجز وان صرف مع شريك الموكل غير مفاوض جاز ولو صارف واسلم الى ابويه او ولده او زوجته لم يجز مند ابى حنيفة رح وقال لا يجوز وكلة بشراء فلوس فكمدت بعد القبض لزم الأمر وان كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكساد بمنزلة الهلاك فانتقض البيع فاذا اخذها الوكيل انعقد بينهما بيع جديد بالتعاطى فله ان يمنعه من الموكل وان اعطى الأمر انعقد بينهما بيع جديد وكل رجلا ليسلم له عشرة في كرحنطة جاز وان اداه من مال نفسه يرجع على الموكل ولو امره ان يأخذ له عشرة في طعام نفعل لزم الوكيل لانه وكلة ببيع ما ليس عنده قال اسلم مالى عليك في كرحنطة فاسلم لا ينفذ على الموكل مند ابى حنيفة رح لانه امره بتملك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال اسلم مالى عليك الى فلان ينفذ على الموكل بالاجماع وكل المضارب رجلا ليسلم له جاز وكلة رجلا ن كل واحد منهما ليسلم له دراهم في طعام فخلط صار مستهلكا فلم يبق وكلا ولو لم يخلط فاسلم كلها في عقد واحد جاز كذا في محيط العرصى * ولو وكلة ببيع خاتم ذهب فيه فضة يا قوتية فباعه بفضة او ذهب اكثر مما فيه او بخاتم ذهب اكثر وزنا منه وليس فيه نص فهو جائز كما لو باعه الموكل بنفسه ولو باعه بخاتم ذهب اكثر مما فيه من الذهب او اقل وفيه نص وتقا بضا جاز وان دفع اليه عشرة دراهم يعلمها في ثوب ولم يسم جنسه لم يجز فان اسلمها الوكيل في ثوب موصوف فاسلم للوكيل ثم للموكل ان يضمن دراهمه ايها شاء فان ضمنها الوكيل نقد ملكها بالضمان وتبين انه نقد دراهم نفسه فكان العلم له وان ضمنها الملم اليه بعدما افترقا

بطل السلم وان سمي ثوبا يهودي ياجاز التوكيل لبيان الجنس كذا في المبسوط * والوكيل بالسلم يملك
الاقالة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في فتاوى قاضي خان * فصل في الوكيل بالهبة * يجوز للواهب
ان يوكل بالتسليم وللموهوب له ان يوكل بالقبض وكذلك الصدقة وليس لو كبل الواهب
ان يرجع في الهبة وكذلك لو كان هو الذي وهبها باذن صاحبه ولو اراد الواهب ان يرجع
فهي في يدي وكيل الموهوب له لم يكن له ان يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصما له فيه كذا
في الحاوي * واذا آوّهب الذمي خمر او خنزير او كل الموهوب له بقبضها مسلما
او وكل الواهب بدفعها الى الموهوب له مسلما جاز ولو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة بقبضها
احدهما لم يجز وان كان الواهب وكلهما بدفعها فدمها جاز وعلى هذا لو وكل الوكيل غيره
بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له بقبضها لم يجز الا ان يكون الموكل قال ما صنعت من شيء
فهو جائز فله ان يوكل غيره بذلك واذا وكل رجلا ان يهب الثوب لفلان على عرض بقبض
منه ففعل ذلك غير ان العوض اقل من قيمة الهبة فهو جائز في قول ابي حنيفة رحم ولا يجوز في قولهما
الا ان يكون العوض مثل الموهوب او اقل مما يتغابن الناس في مثله وان قال عوض عني من مالك
على اني ضامن فعوضه عوضا جاز ورجع بمثله ان كان له مثل وبقيمته ان لم يكن له مثل ولو امره
ان يعوضه من ملك نفسه ولم يشترط الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على الامر بشيء كذا
في المبسوط * وللواهب ان يوكل وكيلا في الرجوع في الهبة ولو وهب رجلا لرجل عبدا او دارا
ثم وكلا رجلا لدفع اليه فهو جائز وكذا لو وكلا رجلين او وكل واحد منهما رجلا على حدة
فان دفع اليه احدهما او قبض هو من غير دفعهما جاز كذا في الحاوي * وكل الموهوب له
بلن يعرض ولم يسم فدفع موضه لم يجز وان قال عوضني من مالي ما شئت جاز لانه مني عوض
الى مشيئته فان اوضه بشيء من ماله ليس للموكل ان يقول ما عنيبت هذا فيمكنه الامتنال
كذا في محيط السرخسي * ولو وكل رجلين بالرجوع فيهما لم يكن لاحدهما ان يتفرد به دون
صاحبه كذا في المبسوط * الباب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها * وفيه ثلاثة فصول
الفصل الاول في الوكالة بالاجارة والاستيجار والمزارعة والمعاملة * الوكيل بالاجارة الدار خصم
في اثبات الاتجار وفي قبض الاجر وحبس الاستأجر به لان ذلك من حقوق مقدرة واذا ابرأ
الوكيل

الوكيل بالاجارة المستأجر من الاجرة فان كانت الاجرة عيناً فلا بد ان لا يصح وان كانت ديناً فان
 ابراءه بعد الوجوب بان مضت المدة او شرط التعجيل في الاجرة فعلى قول ابي حنيفة ومحمد
 يجوز ويضمن مثل ذلك للأمر وان ابراءه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية ان هذه ابي حنيفة ومحمد
 رح يجوز كذا في المحيط * الوكيل بالقيام على الدار واجارتها وقبض فلتها ليس له ان يبيع وان يرم
 منها شيئاً ولا يكون وكيل في خصومنها ولو هدم رجل منها بيتاً كان وكيل في الخصومة في ذلك لانه
 استهلك شيئاً في يده وكذا لو آجرها من رجل فجدد ذلك الرجل الاجارة كان خصماً في اثباتها
 عليه وليس له ان يوكل بالاجارة غيره وان وكل الوكيل رجلاً ليس في صياله بقبض الاجرة فهو جائز
 ويبرأ المستأجر والوكيل الذي آجره يصير صامناً للآجر حيث قبضه وكيله كذا في الحاوي *
 ولو وكيل بالاجارة ان يؤجر بعرض او خادم وانما وكل بالاجارة ارض وفيها بيوت او ابنية ولم يسم
 البيوت والابنية فله ان يؤجر الارض مع البيوت وكذلك اذا كان فيها رحن ماء ولو وكله ان يؤجر
 ارضه بدرهم فآجرها بدينارين او دفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله ان يؤجرها ولم يسم
 البديل فدفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله ان يدفعها مزارعة بالنصف وآجرها بدرهم
 او دينارين لا يجوز ولو آجرها بحنطة او شعير او ما اشبه ذلك مما يخرج من الارض ذكر طهنا انه لا يجوز
 وذكر في المزارعة انه يجوز ان اكل ما آجره من الحنطة مثل نصف ما يخرج من هذه الارض كذا
 في الذخيرة * الوكيل بالاستيجار يملك الاستيجار بالدرهم والدينارين والوكيل والموزون اذا كان
 غير عينه ولا يملك الاستيجار بعرض بعينه ولا بمكيل او موزون بعينه كذا في المحيط * ولو آجرها
 بما كثر مما يسمي له من الدارهم جاز وكذلك الوكيل بالاستيجار ومدة معلومة بدرهم مسماة اذا
 استأجرها بأقل من ذلك كذا في المحيط * واذا وكله ان يستأجر له سنة فاستأجر سنتين فالسنة الاولى
 للأمر والثانية للوكيل وانما انهم بعض الدار قبل قبض الوكيل الدار او بعده فقال المستأجر انا
 لا ارضى بها فانها يلزم الوكيل دون الأمر كذا في الحاوي * امر رجلاً ان يستأجر ارضاً بميثاق ثم انه
 اشتريها من صاحبها بعد ما استأجر الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم فانه لا يكون له ان يرد ها او يكون
 في يده بالاجارة امر رجلاً ان يستأجر له دابة بعشرة الى الكوفة فاستأجرها بعشرة عشر ثم ائادها فقال
 المستأجر استأجرتها بعشرة فركبها لاجر على الأمر على الأمور الاجر لرب الدابة امر رجلاً ان
 يؤجر دابة بعشرة فآجرها بعشرة فاستأجرها بعشرة فاستأجرها بعشرة فاستأجرها بعشرة *

وكل رجلان يستأجر له دارا سنة بعينها بمائة درهم فاستأجرها الوكيل وقبضها ومنعها من الموكل حتى يأخذ الاجرة ان كانت الاجارة مطلقة لم يكن لذلك فان منعها الوكيل بالاجر حتى مضت السنة كانت الاجرة للأجير على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل وكذا لو كان الاجر الى سنة فهذا والاول سواء هكذا وقعت هذه المسئلة في بعض الروايات وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالاجر على الأمر استحصانا قال القاضي الامام جمال الدين جدي هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستيجار ثم مدي عليه الوكيل واخرجهما من يدا الأمر حتى مضت السنة كان للأجير ان يطالب الوكيل بالاجرة ثم الوكيل يرجع بذلك على الموكل فان انهدمت الدار من سكنى الوكيل فلا ضمان عليه ولو ان الوكيل حبس الدار على الموكل ثم جاء اجنبي وفصب الدار من الوكيل ولم يدفع الى الوكيل حتى مضت السنة سقط الاجر من الوكيل والموكل جميعا وإذا شرط الوكيل تعجيل الاجرة صح عليه وعلى الأمر فان قبض الوكيل الدار ودفع الاجر ولم يدفع فله ان يمنع الدار من الأمر حتى يمتن في الاجر فاذا منع حتى مضت السنة والدار في يدا الوكيل فالاجر للأجير على الوكيل ولا يكون للوكيل ان يرجع على الموكل ههنا ولو لم يطلب الأمر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الاجر ورجع على الأمر وان مضى نصف السنة ثم طالب الأمر الدار فمتنع الوكيل منه حتى تمت السنة وجب الاجر كله على الوكيل ويرجع بحصة ما مضى من السنة على الأمر كذا في الذخيرة * وللوكيل بالاستيجار ان يأخذ الموكل بدفع الاجرة اليه قبل ان يؤديه الوكيل كذا في الحاوي * وللوكيل بالاجارة ان يؤاجر بالغيب القادش مندابي حنيفة رح الوكيل بالاجارة اذا أجرة الدار لاب الموكل او ابنه جاز كما في البيع ولو أجرة من ابنه او ابنته او من لا تقبل شهادته لا يجوز عند أبي حنيفة رح ولا يضمن الوكيل بالاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بحال الاجارة عند الفسخ وان اخرا لا جر من الوكيل او ابراء صح وللوكيل ان يرجع بالاجر على الأمر كذا في الخلاصة * واذا كانت الارض بين جماعة فوكل احدهم وكيلا بالاجارة نصيبه فأجرة من جميعهم جاز وان أجرة من احدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رح وجاز عندهما كذا في الحاوي * ولو أجرة من اجتبي لم يجز في قول أبي حنيفة رح وجاز مندهما كذا في المبسوط * والوكيل بالاجارة اذا ناقض الاجارة مع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت منا فضته سواء كان الاجر دينارا مينا الا ان يكون الوكيل قبض الاجر فحينئذ لا يجوز منا فضته

لان المقبوض صار ملكا للموكل وثبتت عليه بد الموكل بيد الوكيل فاما قبل القبض ان كان الاجر مينا لم يصير ملكا للموكل بنفس العقد وعند اشتراط التعجيل لم تثبت عليه يد الموكل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو ناقض وكيل المستأجر رب الارض الاجارة والارض في يد المؤجر جاز ان دفعها الى الوكيل او الى الموكل لم يجز استحسانا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالبيع * الوكيل بدفع الاراضى مزارعة اذا دفعها الى رجل يزرع فيها وطبة او شيئا من الحبوب يجوز وان دفعها الى رجل يغرس فيها الاشجار والنخيل لا يجوز وان وكله ان يدفع ارضه الى رجل يغرس فيها النخيل فدفعها الى رجل يغرس فيها اشجارا او على العكس لا يجوز كذا في المحيط * وكل رجلا ان يدفع ارضه مزارعة فدفعها بما لا يتغابن فيه لم يجز والمخارج بين الوكيل والمزارع على شرطهما ولا شيء لرب الارض منه ويضمن رب الارض ايها شاء نقصان الارض مندهما خلافا لابي حنيفة رح وان لم ينقض الزرعة لم يذكره محمد رح نصا قال مامة مشائخنا المزارعة جائزة والمخارج بين الوكيل والمزارع ولا شيء للموكل منه فان دفع بما يتغابن فيه جاز والمخارج بين الموكل والمزارع على الشرط وللوكيل قبض نصيب الموكل فان كان البذر من رب الارض ودفع بما يتغابن فيه فرب الارض هو الذي يلي قبض حصته في رواية المزارعة وكذا في المعاملة صاحب النخيل هو الذي يلي قبض حصته وفي رواية الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع بما لا يتغابن فالوكيل خاضع للارض والبذر فلرب الارض تضمنه من نقصان الارض ولا يتصدق المزارع بشيء مما اصابه في مماثل الخلاف ويتصدق الوكيل بالفضل كذا في محيط السرخسى * وللوكيل بالمزارعة والمعاملة ان يقبض نصيب رب الارض من المخارج ولو وهبه للعامل او ابراء منه لم يجز في قول من يجيز المعاملة والمزارعة كذا في الحاوى * ولو وكله ان يدفع ارضه مزارعة ولم يبين الوقت للوكيل جاز على اول سنة واول مزارعة فان دفعها اكثر من ذلك او غير هذه السنة ولم يدفعها هذه السنة لم يجز استحسانا ولو وكله بان يأخذ هذه الارض مزارعة هذه السنة على ان البذر من الموكل فاخذ بما يتغابن فيه جاز وما لا يتغابن لا يجوز الا ان يرضى الموكل به ويزرعها فيجوز والوكيل هو المأخوذ بحصة رب الارض حتى يسلمها اليه فان اخذ بما لا يتغابن فيه ولم يجزه حتى زرعه وامره الوكيل بالمزارعة فالمخارج للموكل وعلى الوكيل اجر مثل الارض لصاحبها بما اخرجت ولا شيء لرب الارض على الموكل وعلى المزارع نقصان الارض لصاحبها ولو كان

لم يجزه ولم يأمره بالزراعة فزرع فالحارج للمزارع ولا شيء لرب الأرض على الوكيل وعلى المزارع نقصان الأرض لصاحبها ولا يرجع به على الوكيل ولو أمره أن يأخذ له أرضاً مزارعة لو نخلت معاملة ولا يبين لم يجز فإن بين الأرض ولم يبين البذر جاز ولو أمره أن يدفع مزارعة أو معاملة ولم يبين المدفوع إليه جاز كما لو وكله أن يستأجر رجلاً ولم يبين الأجير أمره أن يدفع أرضه مزارعة في الحنطة فأجرها بكر حنطة وسط جاز وللزارع أن يزرع ما بدا له من الزروعات مما هو مثل الحنطة أو أقل ضرراً منها وإن أجرها بغير الحنطة لم يجز وكله بأن يدفع أرضه مزارعة بالثلث فأجرها بكر حنطة وسط فهو مخالف فإن زرعها المستأجر فالحارج له وعليه كرحنطة وسط للمؤجر ويضمن نقصان الأرض للمالكها ويرجع به على المؤجر وإن شاء رب الأرض ضمن المؤجر وبدفع المؤجر من الكر الذي أجر به الأرض ما ضمن ويتصدق بالفضل وكله بأن يأخذ هذه الأرض مزارعة بالثلث فاستأجرها الوكيل بكر حنطة وسط لم يجز إلا أن يرضى به ولو وكله أن يأخذ له هذا النخل معاملة وأخذته على أن الخارج لصاحب النخل والمعامل كرم من تمر فأرصى جيداً فإن شرط كرم قتل فإن كان النخل وتلا جازوا فلا ولو شرط له حنطة لم يجز ولو وكله أن يأخذ له نخل فلان معاملة بالثلث وأخذته بكر تمر فأرصى لم يلزم العامل إلا أن يعلم أن الكراقل من الثلث أو مثله كذا في محيط السرخسي * الفصل الثاني في توكيل المضارب والشريك الأصل أن كل تجارة لو باهرها المضارب صح على رب المال فإذا وكل بذلك يصح على رب المال وتوكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والخصومة جائز وكل المضارب غيره بالخصومة في الدين فافر الوكيل أن المضارب أخذ جاز فإن قال المضارب لم يقبضه فلا ضمان عليه وقد يرى الغريم كما لو أقر بالقبض من المطلوب فأنكر المضارب هكذا في محيط السرخسي * وإذا وكل المضارب بأن يشتري له عبداً بالمضاربة فاشترى له مالاً فاشترى على المضارب دون رب المال وإن أخذ المضارب فإن لم يكن فيه فصل مجاز على المضاربة وإن كان فيه فصل مجاز على المضارب خاصة هكذا في المبسوط * وإذا وكل المضارب وكيلاً بقبض مال المضاربة من رب المال أو يدفع شيء منه إليه كان جائزاً وإذا أمر رب المال المضارب أن ينفق على أهله فوكل المضارب وكيلاً بالنفقة عليهم فهو جائز قلن قال الوكيل انفقت عليهم بجأته درهم في مدة ينفق مثلاً على مثلهم وقال المضارب انفقت مائتي

مأني درهم في مدة ينفق مثلها على مثلهم وقال رب المال ما انفقت شيئاً فالقول قول المضارب وقد ذهب من المال ما أتادهم ولا يضمن الوكيل شيئاً وإنما يصدق المضارب لأن المال في يديه وكذلك وكيل يدفع إليه مال ويؤمر به أن ينفقه على شيء من الأشياء كان صدقاً على ذلك بالمعروف كذا في الحارثي * وأن وكل المضارب وكيلاً ينفق على رقيق من المضاربة ولم يدفع إليه ما لا فقال الوكيل انفقت عليه كذا وكذا وكذا به المضارب فإن الوكيل لا يصدق وكذا لك لو وكله في مال نفسه ينفق على رقبته فهذا والاول سواء ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم أن رب المال نهى المضارب عن البيع ونقض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يعلم أولاً يعلم ببيعته جائز لأن المال بعد ما صار مروضاً لا يملك رب المال فيه نهى المضارب عن البيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله بعد موته فباع جاز كذا في المبسوط * وإذا وكل أحد المتفاوضين وكيلاً بشيء هو وليه ثم تفرقا واقتسما واشهدا أنه لا شركة بينهما ثم أمضى الوكيل ما وكله به وهو يعلم أولاً يعلم جاز ذلك عليهما وكذلك لو كانا وكلاء جميعاً كذا في الحارثي * وإذا وكل أحد شريكه العنان وكيلاً ببيع شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحساناً لأن كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزله وكيل فوض عليه الأمر على العموم هكذا في المبسوط * وأن وكله ببيع أو شري شيء أو اجارة أو تقاضي دين ثم أخرج الشريك الآخر من الوكالة فإنه يخرج من الوكالة في جميع ذلك إلا في تقاضي الدين فإن الموكل لو كان هو الذي أداه فخرج هذا إياه باطل وإن كان الموكل لم يدنه لم يكن توكيله في التقاضي جائزاً كذا في الحارثي * أشترى أحد المتفاوضين عبداً فوجد به عيباً فوكل وكيلاً في رده إذا كان شريكه هو الذي يخاصم فيه لم يكن بدم من أن يحضر الذي اشتراه حتى يحلف ما رضى بالعيب وإن كان الذي اشترى حاضراً يخاصم وطلب البائع يمين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وإن وكل أحدهما وكيلاً بالخصومة في عبداً فباعه فطعن المشتري فيه بعيب وفاب لم يكن على الوكيل فيه يمين وإن أراد المشتري أن يخاصم الشريك الآخر وحلفه على علمه فعل لأن كل واحد من الشريكين في المفاوضة قائم مقام صاحبه في ما يدعي عليه كذا في المبسوط * الفصل الثالث في البضاعة * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم بضاعة وقال اشترى بها ثوباً أو قال اثواباً أو قال ثلثة أثواب صح وكذلك إذا دفع إليه ألف درهم بضاعة وقال اشترى بها شيئاً جاز ولو قال له اجعل لي مالك بضاعة ألف درهم فاشترى بها شيئاً ففعل كان جائزاً

واشئ شيء اشترى فهو الأمر ولو قال خذ هذه الالف بضاعة جازو يصير ما ذونا بالبيع ثم في الثوب ينفذ بيعه بما مر وهان وبأى ثمن كان خذ هذا الثوب بضاعة جازو يصير ما ذونا بالبيع ثم في الثوب ينفذ بيعه بما مر وهان وبأى ثمن كان صندا بى حنيفة رح وعند همالا ينفذ بيعه الا بالدرهم والدنانير بما يتغابن الناس وفي الدراهم لا ينفذ شراؤه على الأمر الا بمثل القيمة او بما يتغابن الناس في مثله ولو قال خذ هذه الالف بضاعة واشترى بها وبع لعل الله يوزقنى شيئاً كان جائزاً وله ان يشتري بها ويبيع كذا في الذخيرة * ولو قال رجل لغيره انى اريد ان آتى مصراً فاشترى الرقيق او الثياب فقال له رجل خذ هذه الالف بضاعة لى او قال اجعل لى من مالك بضاعة الف درهم كان جائزاً ويصير ما ذونا بشراء الرقيق والثياب ولو قال خذ هذه الالف بضاعة الى الراى في الثياب او قال في الرقيق او قال في الطعام فاشترى المستبضع بجميع المال ما امر به ثم حمل ذلك وانفق من ماله حتى اتى به صاحبه كان منطوماً في ذلك وكان الشراء جائزاً على رب المال ولو اشترى ببعض المال ما امر به وحمل ذلك بباقي المال وانفق حتى اتى به صاحبه فهو جائز وان كان رب البضاعة امره ان يشتري له هذه الاشياء في المصر الذي هو فيه فاشترى بالبعض وانفق البعض حتى حملها الى منزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وأما اذا اشترى هذه الاشياء بجميع المال في المصر وانفق من مال نفسه حتى حملها الى منزل صاحب المال ففي الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشترى المستبضع ببعض المال هذه الاشياء وامسك الباقي للانفاق والحمل ولم ينفق حتى مات صاحب المال ثم انفق فان كان يعلم بموته فهو صامن لما نفق وان لم يعلم بموته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينزل ماله يعلم كذا في المحيط * ولو ان المستبضع لم يشتري بمال شيئاً حتى مات رب المال ثم اشترى فانه يضمن علم بموته او لم يعلم ثم في مسألة البضاعة اذا علم بموت رب المال او علم بالنهاى ويخاف الضيعة على الرقيق او لم ينفق عليهم وقد اشترى ببعض المال رفع الأمر الى القاضي ليأمره بما رأى المصلحة من البيع وامساك الثمن على الغائب او الانفاق عليهم بما بقى من المال في يد المستبضع ولكن لا يأمرو به بشيء مالم يقيم البينة عليه فان لم يكن له بينة فمضى القاضي ان يشهد له فيقول ان هذا الرجل ذكر كذا وكذا فان كان الأمر على ما قال فقد اذنت له بالانفاق عليه او في بيعه كان جائزاً كذا في الذخيرة * ولو اشترى المستبضع ببعض المال ثم مات المبضع ثم اشترى بالباقي او انفق الباقي في الكراء او النفقة ففي الشراء يضمن علم بموت

المبضع لو لم يعلم وفي الاتفاق ان علم يضمن وان لم يعلم لا يضمن استحسانا كذا في الصغير *
دفع الى رجل الف درهم بضاعة يشتري له بها متاعا صماه وان يوكل بذلك من احب فدفع الوكيل
الى رجل وامره ان يشتري بها المتاع الذي امره رب المال ففعل ذلك فللوكيل الاول ان يقبض
المتاع من المشتري وان مات الوكيل الاول لا تبطل وكالة الثاني ولو ان رب المال حين دفع الدراهم
قال وكلتك لفلان ان تشتري له بهذه الالف كذا فهذا وكيل رب المال وليس للذي دفع الدراهم ان يقبض
المتاع من المشتري وكذلك لو دفع اليه الدراهم وقال وكلتك ان تشتري بهذه الالف لفلان كذا ولم يقل
وكلتك لفلان وكذا وقال وكلتك بان تشتري بهذه الالف كذا ثم تصادقوا ان المال لفلان وانه انما وكله
ليشتري لفلان وان فلانا قد امره ان يوكل من احب كذا في المحيط في فصل بيان حكم وكيل الوكيل *
رجل دفع الى رجل الف درهم بضاعة ليشتري له متاعا فدفع المنقود اليه الدراهم الى سمسار واشتري
السمسار المتاع وبعث الى صاحبه فاصيب في الطريق لا يضمن المبعوث اليه فلو لم يقل صاحب
الدراهم انه بضاعة وباقي المسئلة بحالها يضمن المبعوث اليه الا ان يكون السمسار اشتري بمحض رمنه
كذا في الذخيرة * الباب الخامس في الوكالة بالرهن * اذا دفع الى رجل متاعا فقال بعه لي
وارتبهن به رهنا ففعل فهو جائز فان كان الرهن اقل من الثمن مما لا يتغابن الناس فيه جاز في قول
ابي حنيفة رح فان قال بعه برهن ثقة فارتبهن رهنا يكون قيمته اقل من الثمن بما يتغابن الناس فيه
جاز وبما لا يتغابن لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم رده على صاحبه جاز رده ولم يضمنه للموكل
والبيع بحاله وان وضع الوكيل الرهن على يدي عدل كان جائزا وليس للموكل قبض الرهن
واذا دفع الى رجل دراهم وقال ايت بها فلانا فقل له ان فلانا اقترضها على ان تعطيه بها رهنا
وامرني ان اقبض الرهن منك فانه ففعل ذلك وقبض الرهن جاز ولا امر ان يقبضه من الوكيل
فان هلك الرهن عند الوكيل هلك من مال المروان قال له خذ هذه الدراهم واقترضها وخذ بها
رهنا فنعمل لم يكن للراهن ان يقبض الرهن من الوكيل وان هلك في يدي الوكيل هلك من مال
الامر كذا في الحاوي * واذا دفع الى رجل ثوبا يساوي عشرة دراهم وامره ان يرهنه له بعشرة
دراهم يستقرضها له فان اخرج الامر الكلام مخرج الرهن بان قال اذهب الى فلان وقل له
ان فلانا يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب ان اخرج المأمور بعد ذلك الكلام
مخرج الرسالة بان اضاف القرض والرهن الى الامر وقبض الدراهم ودفع ثمن الرهن يكون القرض

للأمر حتى كان له ان يأخذ الدراهم التي اخذها الرسول من المقرض وتكون المطالبة بالدين للمقرض على المرسل لا على الرسول وان امتلك الرهن يكون للمرسل لا للرسول فان هلكت الدراهم بعد ما قبض الرسول من المقرض فانه يهلك على الأمر وان اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بان اضاف القرض والرهن الى نفسه بان قال لفلان اقرضني عشرة دراهم وارتهن هذا الثوب مني ففعل المقرض ذلك فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى لم يكن للأمر ان يأخذ الدراهم من يده ويصير ضامنا للثوب الذي دفع الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فضايب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغته ما بلغت فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدينه وبقية الثوب وان اخرج الأمر الكلام مخرج الوكالة بان قال ولكنك بان تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان اخرج الكلام الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بان قال لفلان ان فلانا ارسلني اليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض فما استقرض من الدراهم يكون للأمر حتى لا يكون للوكيل ان يمنع ذلك منه ويكون رهنه جائزا على الموكل حتى لا يصير ضامنا للثوب بالدفع اليه ويكون امتلك الرهن للأمر وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بان قال للمقرض اقرضني عشرة دراهم وارتهن هذا الثوب مني بعشرة دراهم فالعشرة للوكيل وله ان يمنعها من الأمر ولا يصير ضامنا للرهن وان صار راهنا بدينه فان هلك في يد اارتهن ضمن الوكيل الاقل من قيمته ومن الدين هكذا في الذخيرة * وإذا دفع الى رجل ثوبا وامره ان يرهن له بدراهم قرضا وسمى له الدراهم فاستزاد المأثور على ما سمي او نقص فان اخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة بان قال ايت فلانا وقل له ان فلانا يقول لك اقبض هذا الثوب رهنا واعطه عشرة فان اخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة و اضاف القرض والرهن الى الأمر الا انه زاد على ما سماه المرسل او نقص يصير مخالفا وكان ما يستقرض له ولا سبيل للأمر على الدراهم التي اخذها الرسول ويصير ضامنا للرهن وكان الصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض قيمة الثوب بالغته ما بلغت زاد او نقص على ما سماه فان ضمن الوكيل صح الرهن وان ضمن امارتهن قيمة الثوب فالمرتهن يرجع بما ضمن من قيمة

من قيمة الرهن وبد منه على الرمول وان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة او زاد او نقص يصير مخالفا او ضامنا للثوب وان اخرج الامر الكلام مخرج الوكالة بان قال وكلتك ان تستقرض لي عشرة دراهم وترهن هذا الثوب به ان اخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بان قال له اقترضني وارتهن هذا الثوب فزاد على ما سمي او نقص فما استقرض يكون له ويضمن متى زاده على ما سمي له وكلن لصاحب الثوب الخيار متى هلك الثوب ان شاء ضمن الوكيل وان شاء ضمن المرتهن فان ضمن الوكيل ملك الثوب بالضمان فصار رهننا ملك نفسه ولا يرجع بما ضمن على المرتهن وان ضمن المرتهن يرجع بدنه وبما ضمن من قيمة الثوب على الراهن واما ان نقص ما سمي فان كان الدين مثل قيمة الثوب او اكثر فانه لا يضمن واما اذا كان الدين اقل من قيمة الثوب فانه يضمن ولصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض وان اخرج الامر الكلام مخرج الرسالة فزاد او نقص مما سمي يضمن على كل حال فان جاء الوكيل الى الموكل بدراهم مثل ما سمي الموكل فاعطاها اياه فهو دين له عليه ولا يكون الثوب رهنا والمرتهن ان يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في المحيط والذخيرة * وان كان المرتهن صدقه في الرسالة فالوكيل مؤتمن فان هلك الدراهم في يده لم يضمن للمرتهن شيئا فان قال دفعتها الى رب الثوب فالقول قوله في براءة نفسه من الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على رب الثوب فان قال الوكيل انما امرتني ان ارهنه بخمسة مشروقال رب الثوب امرتك بعشرة او بعشرين فالقول قول رب الثوب في الوجهين مع بيمينه فان حلف كان هذا الفصل الاول سواء ولو وكله ان يرهن له شيئا ولم يسم ما يرهنه فما رهنه به فهو جائز كذا في المبسوط * وليس للوكيل بالرهن ان يوكل غيره ولا ان يسلط المرتهن على بيعه وان كان قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فان امر الوكيل غيره ان يرهنه فهو جائز ولو رهنه الوكيل بنفسه وسلط المرتهن على بيعه جاز كذا في الحاوي * وان وكله ان يرهن له ثوبا بدراهم مائة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم الى الامر ولم يبين له الامر ولم يكن الثوب رهنا وهو امين في هذا الثوب ان هلك لم يضمن والدراهم قرض له على الامر وكذلك ان رهنه عند ابن له صغير وكذا لك ان رهنه عند عبدة ولادين عليه ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير او عند عبده تاجر وعليه دين كان جائزا فان كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا او غير تاجر او مكاتب او صبيا فان كان قال ان فلانا يقول لك اقترضني كذا وامسك كذا رهنا فهو جائز فان كان قال اقترضني وامسك هذا رهنا لم يجز في الصبي والعبد المحجور وجاز في غيرههما ولو كان

العبد تاجر او عليه دين فرهنته عند مولاه جاز وان لم يكن عليه دين فان قال له اقض فلانا فهو جائز وان قال اقضني وامسك هذا رهنا لم يكن رهنا كذا في المبسوط * واذا وكله ان يرهن عبدا له بالف درهم فقال الوكيل قد رهنته عند فلان وتقبضت منه المال وهلك وقد دفعت اليه الرهن وقد قلت له اقض فلانا فانه ارسلني اليك وبذلك امره الموكل وصدقه المرتهن وقال الموكل لم تقبض لي هذا القرض ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع يمينه كذا في الحاوي * ولو كان الوكيل هو استقرض المال فرهن العبد واذ لك امره رب العبد كان المال دينا عليه دون الموكل كذا في المبسوط * وكله ان يرهن فرهنته وكتب شراء والوكيل والمشتري معقرا ان يرهن وكتب الشراء سمعة فهو رهن استحسانا لانهما تصادقانه رهن وان الشراء كان سمعة ورياء والعقد حقهما لا يعدوهما فيكون القول قولهما في كيفية ما عقد او صار الثابت بقولهما كالثابت معاينة كذا في محيط السرخسي * واذا اذن الوكيل المرتهن في ركوب الرهن واستخدامه ففعل فهو ضامن وطعام الرهن وصلفه على الموكل وان كان الوكيل استقرض المال لنفسه فيقال له اما ان تنفق لتنفع به او ترده على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك متى البستان واجر رمى الغنم على الموكل بخلاف اجرا لحافظ والمكان الذي يحفظ فيه كذا في المبسوط * الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه سعي او لا يرجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق وفيه فصلان * الفصل الاول في الوكالة بالنكاح * منكوحة رجل قلت لآخراني اريدان اختلعا نفسي من زوجي فاذا اختلعت وانقضت عدتي فزوجني من فلان صح كذا في الخلاصة * الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان وكل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز رجل وكل رجلا ان يزوج امرأتين في مقدرة فزوجه ثلثا في مقدرة ذكر في بعض الروايات ان ذلك يتوقف على الاجازة وكذا لو امره ان يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في مقدرة واحدة وكذا لو امره ان يزوجه ثلثا في مقدرة فزوجه اربع في مقدرة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة على ان امرها في يدها جاز النكاح ويبطل الشرط اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه واجازت ما يصنع فوصى الوكيل الى رجل ان يزوجه اثم مات الوكيل كان الوصي ان يزوجه وكذا في سائر الوكالات وكل رجلا ان يزوجه امرأة من بلدة فلان او من قبيلة فلان فزوجه من بلدة اخرى او من قبيلة اخرى لا يجوز كذا في فتاوى قاضي خان * اذا وكل العبد بالصحور رجلا ان يزوجه له امرأة ثم اذن له المولى في النكاح او متق العبد صار

الوكيل وكيل لزوج امرأه يجوز كذا في الذخيرة * ولو وكلة ان يزوج امرأه بعينها لم يرتد الأمر
ولحق بالدار فقال الوكيل زوجته في اسلامه وكذبته الورثة والموكل بعدما جاء مسلماً فانه لا يقبل
قول الوكيل والمرأة لان الوكيل يخبر بما لا يملك استينافه بعدما انعزل برودة الأمر وان اقاموا
البينة فالبينة بينة المرأة وان لم تكن لهما بينة تستحلف الورثة على علمهم لانهم لو اقرروا بما ادعت
لزمهم فان قضى القاضي لهم بالميراث بعد ما حلفوا ثم رجع المرتد مسلماً فارادت المرأة ان تستحلفه ايضاً
فلها ذلك لانها تدمي الصداق ديناً في ذمته كذا في المبسوط في الوكالة من اهل الكفر *
الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع * اذا وكل الرجل رجلاً ان يطلق امرأته للسنة وهي
ممن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض او طهر جامعاً مع ما فيه فطلقها في حالة الحيض اوفي ذلك الطهر
لا يقع الطلاق كذا في المحيط * ولا تبطل وكالته حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه
كذا في فتاوى قاضيخان * وكذا لك لو قال لها في هذه الحالة انت طالق للسنة انت طالق
اذا طهرت في الصورة الاولى انت طالق اذا حضت وطهرت في الصورة الثانية لا يقع الطلاق
واذا طهرت في الصورة الاولى او حضت وطهرت في الصورة الثانية فطلقها الوكيل يقع الطلاق
كذا في المحيط * رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلثا للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جامع فيه
انت طالق ثلثا للسنة يقع للحال واحدة ثم اذا حضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الا يقع رجل
قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر مثل ذلك فطلقها معها في طهر واحد لا جامع فيه وقع
واحدة ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها الوكيل والزوج
معاً في طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة اخرى رجل قال لغيره طلق امرأتى
بائناً للسنة وقال لآخر طلقها رجعياً للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين
الواقع كذا في فتاوى قاضيخان * وان وكلة ان يطلقها ثم طلقها الزوج فان طلق الوكيل يقع عليها
مادة مت في العدة وان لم يطلقها الوكيل حتى تنقضي العدة ثم تزوجها فطلقها الوكيل لم يقع
عليها طلاقه ولو ارتدت او ارتد الزوج فان طلق الوكيل يقع عليها في العدة وان تحقق الزوج
بداً والحرب مرتد ان طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع طلاقه عليها وكذلك ان طهرت مسلماً فتزوجها
كذا في الحاوي * وكل رجلاً ان يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل تنتين لا يقع شيء في قول
ابن حنيفة رح وقال صاحباه يقع واحدة رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلثان كان

الزوج نوى الثلث يقع الثلث والالم يقع شيء في قول أبي حنيفة رخ وفي قول صاحبيه يقع واحدة وكل رجلان يطلق امرأته تطليقة بآثثة نطقها واحدة رجعية يقع واحدة بآثثة وكذا الزوج كل ان يطلقها واحدة رجعية نطقها واحدة بآثثة يقع واحدة رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بآثثة فان قال ابنتها قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لامرأته طلقا انفسكما ثلثا فطلقت احدتهما نفسها وصاحبها ثلثا طلقا لكن ينبغي ان تطلق نفسها في مجلسها وتطبق صاحبها يجوز في مجلسها وغير مجلسها اذا وكل رجلان يطلق نساء : نطق واحدة منهن بعينها صم وليس للزوج ان يصرف الطلاق الى غيرها ولو طلق واحدة منهن لا بعينها صم ويكون الخيار للزوج كذا في الذخيرة * اذا وكله ان يطلق امرأته وله اربع نسوة ولم يسم له امرأة بعينها فان وقع الطلاق على احد من نساءه جاز وان طلقهن جميعا جاز على واحدة ووقع الزوج على ابنتهن شاء كذا في الحاوي * ولو قال لهما طلقا انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احدتهما لا يقع مالم تجتمعا على الثلث في المجلس كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال انت وكيل في طلاق امرأتى ان شاءت و ارادت او هويت لم يكن وكىلا حتى تشاء هي ذلك في مجلسها ان شاءت صار وكىلا وان قام الوكيل من المجلس قبل ان يطلق بطلت الوكالة ولو قال انت وكيل في طلاقها ان شئت فان شاء ذلك في المجلس جاز وان قام قبل ان يشاء فلا وكالة له هكذا في الحاوي * رجل قال لغيره اذا تزوجت فلانة فطلقها فتزوج فلانة فطلقها الوكيل صم هكذا في الذخيرة * الوكيل بالطلاق اذا وكل غيره لا يصح وان وكل غيره فطلقها الثانى بخضرة الاول او طلقها اجنبى فاجاز الوكيل لا يقع طلاق الفضولى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لامرأة الغير اذا دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج ذلك فدخلت بعد الاجازة طلفت ولو دخلت قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلفت كذا في المحيط * اذا وكل صبد بطلاق امرأته ثم باع العبد فهو على وكالته هكذا في الذخيرة * رجل قال لرجل طلق امرأتى فنجعلت ذاك اليك يقتصر ذاك على المجلس وكل رجل بالطلاق فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بالطلاق اذا خالع على مال ان كانت مدخولة فخلاف الى شروان كانت غير مدخولة فالى خير وعليه اكثر المشايخ واختاره الصفا و قال ظهير الدين لا يصح في غير المدخولة ايضا لانه خلاف فيها

خلاف فيها إلى شر كذا في الوجيز للكردي * وكل رجلان يبيع ثلث تطليقات من المرأة بالف درهم فباعه الوكيل واحدة بثلث ألف لا يقع شيء رجل قال لامرأته اشترى طلاقك مني بما شئت فقد وكلتك بذلك فقالت اشتريت بكذا أو كذا كان ذلك باطلا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو وكله ان يطلقها ثلثا بالف درهم أو على الف يطلقها واحدة أو اثنين لم يقع وإن طلقها بالف درهم أو أكثر جاز كذا في المبسوط * وإذا وكله بالخلع فله ان يحلها في ذلك المجلس وفي غيره مالم يعزله كذا في الحاوي * الوكيل بالخلع لا يملك قبض البدل كذا في فتاوى قاضيهان * الوكيل بالخلع لا يطلق يملكه بقليل وكثير حنده وعند ما لا يجوز باقل من مهر منبها كذا في التاتارخانية * إذا وكل رجلا بالخلع وقال له ان ابنت فطلقها ما بئت الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت اختلعت فان خالعهما وهي في العدة والطلاق رجعي جاز الخلع كذا في الحاوي * وكل رجلان يخلع امرأته ثم خلعها الزوج أو بانيت بوجه من الوجوه ثم تزوجها في العدة أو بعدها لا يكون للوكيل ان يخلع إذا كان الرجل وكيلا بالخلع من الجانبين فإنه لا يلي العقد من الجانبين في إحدى الروايتين كذا في فتاوى قاضيهان * الوكيل بالخلع إذا خالع بالف على انه ضامن يصح وان لم تأمره المرأة بالضمان وإذا أدى الوكيل رجوع على المرأة وكذا يرجع أيضا قبل الأداء كذا في السراجية * ولو وكل الرجل امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه بمال أو عرض لا يجوز الا ان يرضى الزوج به امرأة قالت لزوجها إذا جاء فدا فاخلعني على الف درهم كان ذلك توكيلا حتى لو نهته من ذلك صح نهيها كذا في فتاوى قاضيهان * إذا وكلت الذميمة مسلما بخلعها من الذمي على خمر أو خنزير جاز ولو كان أحد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع ويبطل الجعل كذا في المبسوط * إذا وكل الرجل ان يخلع امرأته على مال أو بطلها ثلثا بغير مال ثم ارتد الزوج ولحق بالدار أو مات وخلعها الوكيل أو طلقها فقالت البراءة فعلت ذلك بعد موت زوجي أو بعد لحاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حيوته وإسلامه فالقول قول المرأة والطلاق باطل وماله مردود عليها ولها الميراث كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر * ويجوز التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال أو على غير مال وليس للوكيل ان يقضي المال إذا عتق ولا يقصر التوكيل على المجلس الوكيل بالامتياز مطلقا لا يملك التدبير والكتابة والإعتاق على مال وكذلك لا يملك التعليق بالشرط والإضافة إلى الأوقات فلا يبطل التوكيل بالعتق بتدبير الموكل كذا في المحيط * ولو وكله بعتق عبده فاعتق على دين أو على مال أو بشرط وقال ان شئت فانت حر لم يجوز

لأنه بالتخيير وهو اتى بالتعليق وهما مخالفان جنهما كذا في محيط السرخسي * ولو وكله ان يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولا يعتق شيء * وقال لا يجوز ويعتق كله ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه عتق النصف عنده والكل عندهما كذا في الذخيرة * ولو ان رجلين لكل واحد منهما عبد فوكل احدهما رجلا ان يعتق عبده ووكل الآخر هذا الوكيل ايضا ان يعتق عبده فقال الوكيل اعتقت احدهما ثم مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق احد منهما وفي الاستحسان متقا جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وكل الرجل رجلا يعتق عبدا بعينه فقال الوكيل اعتقته امس فانه لا يصدق على ذلك من غير بينة كذا في الذخيرة في فصل الوكيل اذا اخبر من مباشرة ما وكل به فيما مضى * ولو وكله يعتق امته فولدت قبل ان يعتقها لم يكن له ان يعتق ولدها وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على خمر او خنزير فاعتق جائز وعلى العبد قيمة نفسه ولو اعتقه على مائة او دم لم يجوز لو قال اعتقه على هذا العبد فاعتقه عليه فاذا هو حر جاز العتق وعليه قيمة نفسه ولو اعتقه على مبدن فاستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول ابي حنيفة رح الآخر وهو قول ابي يوسف رح كذا في الحاوي * ولو اعتقه على شاة مذبوحة فاذا هي ميتة لم يجوز ان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على الف جاز ان كان مثله يعتق على مثله استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا قال لعبده اعتق نفسك بما شئت فاعتقه على درهم فهو جائز اذا رضي به المولى لان الواحد لا يصلح وكلا من الجانبين اذا لم يكن البديل مسمى وروى ابن سماعة عن محمد رح انه يصلح وكلا من الجانبين وان لم يكن البديل مسمى وبعض مشايخنا صححوا رواية ابن سماعة ولو كان البديل مسمى في هذه الصورة فقال العبد اعتقت نفسي على كذا جاز ولا يشترط رضي المولى بعد ذلك كذا في المحيط * قال اعتقه على مال فاعتقه على درهم جاز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * وان وكله بان يعتقه على شيء فما اعتقه عليه من اصناف المال فهو جائز وان اختلف الوكيل والمولى في جنس ما امر به من البديل او مقداره فالقول قول المولى كذا في المبسوط * رجل وكله آخربان يكاتب عبده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت البديل وانكر المولى فالقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة ولو كاتبه ثم قال قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق كذا في الخلاصة * ولو وكله ان يكاتب عبده فكاتبت لم يكن للوكيل ان يقبض المكاتبة لانه في العقد مفير ومعبر وان دفعها اليه المكاتب لم يبرأ ولو وكله ان يكاتب

عبد فكتبه على شيء لا يتغابن الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رح وان كاتبه على ضم
او وصيف او صنف من الثياب او من المكبل او من الموزون جاز ذلك كذا في المبسوط *
ولو وكله ان يكتب عبيد بن له فكتب احدهما جاز ولو وكله ان يكتبهما مكاتبه واحدة ويجعل
كل واحد منهما كفيلا فكتب احدهما لم يحز ولو وكله ان يكتبه او يبيعه ثم قتل العبد رجلا
خطاء ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم او لا يعلم جاز ما صنعه الوكيل لان استحقاق العبد بجناية
لا يمنع الموكل من التصرف فيه بالبيع والكتابة ولا يوجب عزل الوكيل ايضا وعلى الاول
قيمه كذا في المبسوط * ولو قال بع عبيدي هذا او كاتبه او اعتقه على مال فأتى ذلك فعل الوكيل
جاز ولو قال كاتب هذا او هذا فله ان يكتب ايهما شاء كذا في الحاوي * فان كاتب كل واحد
منهما مولى حرة جازت مكاتبه الاول وان كاتبهما معا فكتابتهم با طلة ولو وكله ان يكتب
عبد يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته امس بعد الوكالة على كذا وكذا وكذبه
المولى فالقول قول المولى في القياس ولكنه استحسن فقال يجوز اقراره لانه كان مسلطا على
مباشرة العقد في وقت معلوم وقد اخبر بما سلطه عليه ولو وكله ان يكتب فقال الوكيل وكلتني
امس وكاتبته آخر النهار بعد الوكالة وقال رب العبد انما وكلتك اليوم فالقول قول رب العبد
كذا في المبسوط * ولو قال اتي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فأيهما كاتبه جاز ولو وكل رجلا
ان يكتب عبدا فابى العبد ان يقبل ثم بدله قبول ذلك فكتبه الوكيل جاز كذا في الحاوي *
ولو وكل وكيفا بعق عبده على مال او غير مال او مكاتبه ثم ارتد الموكل ولحق بدار الحرب
او مات فقال الوكيل فعلت ذلك في اسلامه وكذبته الورثة فالقول قول الورثة لان سبب ملكهم
في العبد ظاهر فالوكيل محبر بما يبطل ملكهم من العبد وهو لا يملك انشاء في حال فلا يقبل قوله
كذا في المبسوط * الباب السابع في التوكيل بالخصومة والصلح وما يناسبه * التوكيل بالخصومة
بغير رضاء الخصم لا يلزم وقال لا يلزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضاء الخصم ليس
بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * حتى لا يلزم الخصم
الحضور والجواب بالخصومة الوكيل كذا في المحيط * والفقيه ابو الليث اختلف قولهما للفتوى
كذا في خزائن المفتين * وقال العنابي وهو المختار وبه اخذ الصغار كذا في البحر الرائق * والذي
يختار في هذه المسئلة من الجواب ان القاضي اذا علم بالمدعى التعنت في اداء التوكيل لا يمكنه

من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم وإذا علم بالموكل التقصد إلى الإضرار بما لمده في التوكيل لا يقبل ذلك منه إلا برضى الخصم كذا في المبسوط * أجمعوا على أن الموكل لو كان غائبا أدنى مدة السفر أو كان مريضا في المصر الذي لا يقدر أن يمشى على قدميه إلى باب القاضي كان له أن يوكل مدعيا كان أو مدعى عليه وأن كان لا يستطيع أن يمشى على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشى على ظهر دابة أو ظهرا نسان فان ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وإن كان لايزداد اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يوكل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيجان * وهذا القول أصح وارفق كذا في المحيط * وأن قال أنا أريد السفر يلزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلوبا ولكن يكفل المطلوب لينمكن الطالب من استيفاء دينه وإن كذبه الخصم في إرادته السفر اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر وهو اختيار الخصاص رح وقال بعضهم يسأل عن رفقائه سرا ومن إلا هذا را لحيف والنفاس إذا كان القاضي يقضى في المسجد وهذه المسئلة على وجهين إما كانت طالبة أو مطلوبة إن كانت طالبة قبل منها التوكيل وإن كانت مطلوبة إن أخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وإن لم يؤخرها قبل منها التوكيل وإن كان الموكل محبوسا في سجن هذا القاضي الذي وقعت الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل وإن كان محبوسا في سجن الوالي وهو لا يمكنه الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل هكذا في الظهيرية * ويجوز للمرأة المخدرة أن توكل وهي التي لم تحالط الرجال بكرة كانت أو ثيبا كذا ذكره أبو بكر الرازي وعامة المشائخ أخذوا به وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيجان * وإذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية * وإن ركت بالخصومة فوجب عليها اليمين وهي لم تعرف بخروج فان الحاكم يبعث إليها بثلاثة من العدول ليستحلفها أحدهم ويشهد آخران على حلفها وعلى هذا المريض الذي لا يستطيع الحضور لانه معذور كذا في السراج الوهاج * ولو اختلفا في كونها مخدرة فان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بكرة أو ثيبا لانه اظهر لانه هو الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها بالبكرة وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين والخروج للحاجة لا يقدح ما لم يكثر بان يخرج بغير حاجة كذا في الوجيز للكردي * إذا علم القاضي بان الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل

التوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * رجل من الاشراف وقعت خصومته مع رجل وضيع فاراد ان يوكل وكيل ولا يحضر بنفسه اختلف فيها قال الفقيه ابو الليث نحن نرى ان تقبل الوكالة كان الموكل شريفا او وضيعا كذا في جواهر الاطلاعي * امرأة مستورة في دار زوجها باعلة لا يمكنها الخروج من دار زوجها اذ هي عليها رجل دهموي من غير شاهدين ليس لهذا المدعي ان يخاصم زوجها وليس للزوج ان يمنعه من الخصومة مع وكيل المرأة او معها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حق لي قبل اهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق له قبل اهل تلك البلدة يوم التوكيل وما يحدث استحسانا ولو قال وكلتك بالخصومة قبل فلان يكون وكيل بالخصومة في كل حق يكون موجود اليوم التوكيل كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره وكلتك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكيل او ما اذا قال وكلتك بالخصومة التي بيننا او جعلتك وكيل بالخصومة بيننا او ما شبه ذلك فقد ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده والشيخ الامام احمد الطواويسى انه يصير وكيل او ما ذكر شمس الاثمة انه لا يصير وكيل كذا في الذخيرة * ولو وكله بقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة اجماعا كذا في السراج الوهاج * والوكيل بطلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة وكيل بالخصومة بالاجماع كذا في الحاوي * حتى ان الوكيل يأخذ الشفعة واذا ادعى المشتري ان الموكل سلم الشفعة واقام البينة على الوكيل بان الموكل سلمها تقبل وكذا المشتري لو وجد بالمبيع عيبا فوكل رجلا بالرد فقال البائع قد رضيت المشتري بالعيب وانكر الوكيل فاقام البائع البينة على الرضاء تقبل وكذا الوكيل باسئراج الهبة اذا اقام الموهب له البينة على ان الواهب اخذ موصوا او على ان الهبة زادت قبلت وكذا الوكيل بالقسمة اذا قال احد الشريكين وهو الذي لم يوكل ان شريكي قد استوفيت نصيبه وانكر الوكيل فاقام الشريك البينة على الاستيفاء تقبل كذا في السراج الوهاج * وكله بقبض دين وغاب الطالب وقامت البينة على الخصم بالدين فقال المطلوب اريد يمين الطالب انه ما استوفاه مني يلزمه الاداء الى الوكيل وكذلك الوكيل بطلب الشفعة اذا ادعى تسليم الشفعة على الموكل يؤمر بتسليم الدار الى الوكيل ثم يحلف الشفيع مني حضر وكذلك وكيل المستحق بقبض المستحق اذا ادعى المشتري الاجارة على المستحق يؤمر بتسليم الوكيل ثم يحلف المشتري المستحق مني حضر كذا في محيط السرخسي * الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رح حتى لو اقيمت عليه البينة على استيفاء الموكل

أو إبرائمه تقبل عنده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رح كذا في الهداية *
وإذا جحد الغريم الدين وأراد الوكيل بالقبض أن يقيم البينة على الدين هل تقبل بينته على قول
أبي حنيفة رح تقبل بينته وعلى قولهما لا تقبل والأصل في جنس هذه المسائل أن التوكيل إذا حصل
بقبض ماله ملك الموكل فالوكيل لا يصير خصما في الإثبات وإذا حصل التوكيل بقبض ماله ملك
الغير من كل وجه بحق للموكل عليه فالوكيل ينتصب خصما في الإثبات كذا في الذخيرة *
القاضي إذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلًا بالخصومة في قولهم
كذا في فتاوى قاضيخان * إذا وكل رجلا بالخصومة فهو على وجه الأول أن يوكله بالخصومة
ولا يتعرض لشيء آخر وفي هذا الوجه يصير وكيلًا بالانكار بالاجماع ويصير وكيلًا بالافرار بضامند
علمائنا الثلاثة وبعد هذا اختلف علماءنا قال أبو حنيفة ومحمد رح التوكيل بالخصومة توكيل بالافرار
في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في مجلس الحكم يصح إقراره ولو أقر في غير مجلس الحكم لا يصح
وقال أبو يوسف رح التوكيل بالخصومة توكيل بالافرار في مجلس الحكم وغير مجلسه فإثران
عندهما أن أقر في غير مجلس الحكم ولم يصح إقراره لا يبقى وكيلًا حتى يمنع من الخصومة
بعد ذلك كذا في الذخيرة * ولو أقر الوكيل بالخصومة في حد القذف والقصاص لا يصح إقراره
كذا في التبيين * والثاني أن يوكله بالخصومة فيرجأ إقراره وفي هذا الوجه يصير وكيلًا
بالانكار والثالث أن يوكله بالخصومة فيرجأ إقراره وفي هذا الوجه يصير وكيلًا بالافرار ويصح
الاستثناء في ظاهر الرواية والرابع أن يوكله بالخصومة جائز إقراره عليه وفي هذا الوجه يصير
وكيلًا بالخصومة والافرار حتى لو أقر صح إقراره عندنا على الموكل والخامس إذا قال وكلتك
بالخصومة فيرجأ إقراره والافرار فقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل
أصلا وحكى من قاضي الإمام ضاحد النيسابوري أنه قال يصح التوكيل ويصير الوكيل وكيل
السكوت حتى حضر مجلس الحكم حتى يسمع عليه البينة كذا في الذخيرة * والتوكيل بالافرار
جائز ولا يصير الموكل مقرا بنفس التوكيل ومعنى التوكيل بالافرار أن يقول للوكيل وكلتك
بالخصومة وبالذبح عني فإذا رأيت مذمة تلحقني بالانكار واستصوبت الافرار فافر على فاني
قدما جزت ذلك وإذا وكل بخصوماته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلًا فيما يدعي
على الموكل فهذا التوكيل جائز كذا في خزائن المفتين * فلو أثبت الوكيل المال لموكله ثم أراد

المدعى عليه الدفع لا يسمع على الوكيل هكذا فتوى صدر الشهيد برهان الدين كذا في المحيط *
 في كتاب الاقضية اذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب فوكل رجلا بخصومة الطالب وقال
 على ان لا يجوز اقراره فهو جائز في قول ابي يوسف ربح على ما وكله به قال محمد ربح اذا كان
 المطلوب هو الذى ينصب الوكيل فقال الطالب لا ارضى الا ان تقيم لى رجلا يقوم مقامك
 ويجوز اقراره كما يجوز اقرارك والا فاحضر وخصمنى فانه يقال للمطلوب خصمه او اقم
 رجلا يجوز اقراره عليك وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فقال المطلوب لا ارضى الا ان
 تخصمنى او توكل من يقوم مقامك لا يمتنع من خصومتى وخصمنى اذا جئت بها ويجوز
 اقراره عليك بقبض المال فله ذلك اذا كان الطالب حاضرا وان كان غائبا ووكلا لا يجوز
 اقراره عليه بان استثنى الاقرار من المطلوب بدفع ما وجب الى الوكيل لا يكون له الامتناع
 من خصومة الوكيل بان يقول لا اخاصمك حتى يجوز اقرارك على الذى وكلك كذا
 في الذخيرة * رجل عليه لرجل دوى وخصومة فوكل المدمى عليه من الدقاسى بطلب خصمه
 وكيلا بالخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضى قال المدمى عليه للمدمى اخرجت
 الاول من الوكالة وولت فلان بن فلان الفلانى في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك فائب كان
 للطالب ان لا يقبل هذه الوكالة وكل رجلا في خصومة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى
 القاضى مع رجل آخر فقال الموكل للقاضى قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وان هذا
 الوكيل يريد السفر وانا اتهمه بان يقر على شىء يلزمنى فاخرجته من الوكالة وولت هذا الآخر
 في خصومته فان القاضى لا يقبل ذلك بامر حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بمحضته وينصب
 القاضى من اموانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الاول
 من الوكالة ويوكل الثانى ويستوثق منه المدمى عليه كذا في فتاوى قاضى خان * ولو وكل رجلا
 بطلب حقوقه وقبضها والخصومة فيها على ان لا يجوز صلحته ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشىء
 يبطل حقا فالوكالة على هذا الشرط جائز فان اقر هذا الوكيل ان الطالب قبض هذا الحق
 من الغريم لم يجز ذلك على الموكل فان قال الوكيل قد قبضت انا هذا الحق من الغريم
 فضع او قال دفعته الى الطالب صح اقراره وبرئ الغريم كذا في ادب القاضى للخصاف *
 اذا وكل في خصومته ثم اراد ان يمتثنى اقرار الوكيل عليه ان كان بمحض من الطالب جاز

وان كان بغير محضر من الطالب فكذلك مند محمد رح خلافا لابي يوسف رح وعلى هذا
 الخلاف اذا اذن المطلوب لو كيله ان يوكل ثم اراد بعد ذلك ان يحجر عليه في حق هذه الزيادة
 حتى لا يملك الوكيل الاول التوكيل مند محمد رح يصح حجرة وان كان بغير محضر من الطالب
 كذا في المحيط * وكل رجلا بالخصومة في دارة وبقبضها فباع الذي في يديه الدار وقبضها المشتري
 كان للوكيل ان يخاصم المشتري ولو كان وكيل بالخصومة مع فلان في هذه الدار فباعها من آخر
 لم يكن للوكيل ان يخاصم المشتري كذا في الذخيرة * واذا وكل ذواليد وكيل بالخصومة ولم يبعها
 فان لهذا الوكيل ان يخاصم وكيل ذى اليد ولو كلة ان يخاصم فلانا في هذه الدار فاذا اراد
 في يدى غير فلان لم يكن له ان يخاصم غير فلان ولا فلانا وان لم يسم له احدا كان له ان يخاصم
 من وجدت الدار في يده ولو كانت الدار في يدى العبد فوكل وكيل بالخصومة فيها بفلان المدهى
 فادعاهما آخر لم يكن الوكيل وكيلة في خصومة هذا الثانى وهو وكيل في خصومة الاول وخصومة
 وكيله كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب * ولو وكل بالخصومة مند قاضى
 فلان كان للوكيل ان يخاصم الى قاض آخر ولو وكل بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخاصمه
 الى فقيه آخر كذا في المحيط * رجل قال لرجل انت وكيلى في خصومة كل ضيعة لى بخراسان
 فقد م الرجل الذي في يديه الضيعة من خراسان الى كوفة له ان يخاصمه بالكوفة وان كانت الوكالة في
 دين فليس له ان يخاصمه بالكوفة لو قال في كل دين لى بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة وعاليهم
 دين الموكل فله ان يخاصمهم بالكوفة وكل رجلا بطلب كل حق له وبالخصومة فيه فغصب انسان
 دارا من موكله فلو كبل ان يخاصم فيها ولو بيعت دار وفيها شفعة للموكل لم يكن هذا وكيلة
 في طلبها وله ان يقبض شفعة قد قضى بها للموكل كذا في الحاوى * عبد في يد رجل يقول انا عبد
 فلان وادت في ملكه وقد وكلنى بخصومتك في نفسى ليس للذي في يده العبد ان يمنع العبد
 اذا كان للعبد بينة على الوكالة ولو قال العبد باعنى فلان منك ولم يقبض الثمن فوكلنى بقبض
 الثمن منك كان للذي في يده ان يمنعه من الخصومة لان هذا العبد مقر بملك ذى اليد وكان له
 ان يمنع العبد من صرف المنافع الى غيره وفي الوجه الاول العبد منكر ملك ذى اليد فلا يكون
 له ان يمنعه من الخصومة كذا في فتاوى قاضيجان * وكل المطلوب وكيل في خصومة فلان هذا
 فيما يدعى

فيما يدعى قبله من الحقوق واجاز له ان يوكل بمثل ما وكله من ذلك من رأى كان ذلك جائزا
ولن وكل الاول وكيلاً ثابت الطالب حقه عليه اولم ينبت حتى يخرج الاول الثاني من الوكالة
فانه يجوز سواء كان بمحض من الطالب اولم يكن ولوان الوكيل الاول وكل وكيلاً بخصوصة هذا
الطالب من فلان بمحض من الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الاول ثم ان الوكيل الاول
مات فالوكيل الثاني وكيل على حاله في خصوصة الطالب وكذا لو ان المطلوب اخرج الوكيل الاول
من الوكالة كان خارجاً منها وكان الوكيل الثاني على حاله في خصوصة الطالب كذا في ادب القاضي
للخصاف * ان اوكل رجلاً بالخصوصة على ان للوكيل ان يوكل من احب ثم ان المدعى عليه
اشهد بغير محضر من المدعى انه حجر على الوكيل ان يوكل غيره جاز حجرة عند محمد رح وعليه
الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان * ومن احكام الوكيل بالخصوصة ان الحق ان ثبت على موكله
لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاً عاماً لانها لا ينتظم الامر بالاداء والضمان كذا في البحر الرائق *
وكل رجلاً بالخصوصة وقال انه ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكيله ويكون
الوكيل الثاني وكيل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول او مزل او جن او ارتد ولحق
بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول او جن او ارتد ولحق بدار الحرب ينزل الوكيلان
ولو مزل الوكيل الاول الوكيل الثاني جاز مزله كذا في فتاوى قاضيهان * فصل في احكام
الوكيل بتقاضي الدين وقبضه * اذا وكل رجلاً بتقاضي دينه فهو جائز رضي المطلوب او لم يرز
سواء كان الموكل حاضراً او غائباً وسواء كان صحيحاً او مريضاً قالوا هذا ان كان المطلوب مقرباً بالدين
فاما ان كان جاحداً لا يصح التوكيل عند ابي حنيفة رح من غير رمي الخصم اذا كان الموكل صحيحاً
حاضراً او اليه مال شمس الاسلام الحلواني رح وذكر شيخ الاسلام ان التوكيل صحيح على كل حال
كذا في المحيط * والوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض لان التقاضي تعامل من الاقتضاء وهو عبارة
من القبض وكان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالاقتضاء نصاً وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضي
القبض لان العادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلف المشايخ فيه وقيل
يجب ان يملك الخصومة عند ابي حنيفة رح وهو الاصول والاشبه فان محمداً رح ذكر عقيب هذه
المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضي وكيل بالخصوصة والوكيل بملازمة غيره بماله عليه
لا يكون وكيلاً بالقبض كذا في محيط المعر خسي * والتوكيل بالخصوصة توكيل بقبض الدين عند

اصحابنا الثلاثة وقال زفر رح لا يكون توكيلا بقبض قال الصدر الشهيد في الجامع الصغير لا يفتى
 بقول اصحابنا في هذه المسئلة والغنوي على قول زفر رح وفي النوازل اختار الفقيه ابو الليث انه
 لا يملك القبض قال وهكذا اختاره المتأخرون وبه نأخذ كذا في الخلاصة * ولو وكله بتقاضي
 كل دين له او وكله بكل حق له على الناس او وكله بطالب كل حق له في مصر كذا انصرف
 التوكيل الى القائم والحادث استحسانا ولو وكله بقبض دين له على فلان او وكله بقبض كل دين له
 على فلان وفلان ذكر في الزيادات انه ينصرف الى القائم لاني الحادث قياسا واستحسانا كذا
 في المذخيرة في الفصل الثالث * ولو قال انت وكيلي في قبض كل دين لي وليس له دين يومئذ
 ثم حدث له دين كان وكيلا في قبضه كذا في الحاوي * واذا وكله بقبض كل حق يحدث له والخصومة
 فيه جائزا صره فانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق ملكه الموكل اما النفقة فمن الحقوق
 التي لا يملكها كذا في البحر الرائق * رجل وكل رجلا بقبض كل حق له على الناس ومندهم
 ومعهم وفي ايديهم و بقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه ويحبس من يورى حبسه وبالتخليفة
 منه اذا رأى ذلك وكتب في ذلك كتابا وكتب في آخره انه مخصص ومخصص ثم ان قوما يدهون
 قبل الموكل مالا والموكل فائب واقر الوكيل عند القاضي انه وكيله وانكر المال فاحضر الخصوم
 شهودهم على الموكل لا يكون لهم ان يحبسوا الوكيل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المكاتب
 بين رجلين فوكل احدهما بقبض دين له على آخر او على غيره او بيع او شراء من الآخر او من غيره
 فهو جائز وكذلك ان وكله احدهما ببيع عبد من الآخر او غيره او بالخصومة مع الآخر او مع غيره فهو جائز
 وكذلك لو كانت الخصومة بينه وبين موليه جميعا فوكل ابن احدهما بذلك او عبده او مكاتبه او وكله
 بالبيع والشراء فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة كذا
 في الخلاصة * وليس للوكيل بقبض الدين ان يهب الدين للغريم او ان يؤخره او ان يبرأه منه
 او ان يأخذ رهنا ولو اخذ منه كفيلا بالمال جاز فان كان اخذ الكفيل على ان يبرأ الغريم لم تجز البراءة
 ولو اخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل ان يتقاضي من الكفيل كذا في الحاوي * فان هلك الرهن
 في يد الوكيل هل للمطلوب ان يضمه الاقل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الاول ان يقول
 الوكيل امرني الطالب بقبض الرهن فدفع المطلوب اليه رهنا في هذا الوجه له ان يضمه ذكر المسئلة
 في الاصل مطلقا وذكر شيخ الاسلام في شرحه فقال ان كذبه المطلوب في الوكالة او سكنت او صدقه وشرط

عليه الضمان له ان يضمنه وان صدقه ولم يضمنه فليس له ان يضمنه الوجه الثاني اذا قال الوكيل لم يأمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطلوب اليه رهنا وهلك في يد الوكيل لا ضمان على الوكيل كذا في المحيط * اذا وجب لرجل دين باق وجهه وجب فوكل وكيله بقبضه فهو جائز فاذا قبضه برى الذي عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل ملكا للموكل وامانة في يد الوكيل يضمنه بما يضمن به الوديعة كذا في الصراج الوهاج * ولو وكل رجلا ان يقبض له دينامن فلان فبدفعه الى فلان هبته له منه فهو جائز فان قال الغريم قد دفعته اليه فصدقه الموهوب له فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم ولو وكل وكيله بقبضه منه و دفعه الى الموهوب له فقال الغريم قد دفعته الى الوكيل وصدقه الوكيل وقال الوكيل قد دفعته الى الموهوب له فالغريم والوكيل بريان الغريم بتصديق الوكيل له والوكيل باداء الامانة ولكن لا يصدق الوكيل على الموهوب له حتى لا يرجع الواهب عليه بشيء وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبه ويأمر آخر بقبضه ودفعه الى الموهوب له كذا في المبسوط * الوكيل بقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضو وكيل آخر بقبض الدين ليس له ان يقبض من الوكيل الاول ولو وكل الثاني بقبض كل شيء له ان يقبض من يد الوكيل وليس للوكيل الاول ان يقبض من الثاني شيئا كذا في الخلاصة * ولو وكل المسلم مرتدا بقبض دينه فقبضه او اقر بقبضه وهلاكه منه ثم قتل على رده جاز قبضه وكذلك ان كان الوكيل حربيا فقبضه ثم لحق بدار الحرب كذا في المبسوط * ولو وكل الدائن العبد المديون في قبض دينه من مولا جاز ولو اقر العبد بالقبض والهلاك برى المولى ولو وكل الغريم مولى العبد المديون بالقبض من عبده لم يجز توكيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق * المحتال له اذا وكل المحيل بقبض الدين من المحتال عليه لا يصح وكذلك رب الدين اذا وكل المديون بقبض الدين من نفسه لا يصح وفي نوادر بشر اذا كان بالمال كفيل فوكله الطالب بقبضه من المطلوب فقبض لم يجز قبضه وان هلك عنده فلا ضمان كذا في الذخيرة * عبد مديون اعتقه مولا حتى ضمن قيمته للفرماء ويطالب العبد بجميع الدين ان وكله الطالب بقبض المال من العبد كان باطلا كذا في الهداية * وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل له على رجلين الف درهم وكل واحد منهما كفيل من صاحبه فوكل رب الدين رجلا بقبضه من احدهما بعينه فقبضه من الآخر جاز وكذلك لو ان رجلا له على رجل الف درهم وبها كفيل فوكل الطالب رجلا بقبض المال من الذي عليه الاصل فقبضه من الكفيل جاز كذا في المحيط * ولو وكل رجلا بقبض دين له فابى الوكيل ان يقبل ثم ذهب

الوكيل بعد ذلك فقبضه فان الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه كقبض الاجنبي كذا في السراج الوهاج * واذا وكل رجلاً بقبض دين له على رجل فقبضه الوكيل ووجدها زيوفاً او ستوقه او نبهرجة او رصاصاً فردها فالقياس ان يضمن وفي الاستحسان لا يضمن والصحيح ان هذا القياس والاستحسان فيما اذا وجدها زيوفاً او نبهرجة فاراد ان يردّها فالقياس ان لا يكون له الرد منه من غير استطلاع رأى الموكل واذا ردها ضمن وفي الاستحسان له الرد من غير استطلاع رأى الموكل فاذا رد لا يضمن واما في الستوقه والرصاص فله ان يردّها من غير استطلاع رأى الموكل واذا ردها لا يضمن قياساً ولا استحساناً كذا في المحيط * الوكيل بقبض الدين اذا اخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فللوكيل ان يرد العروض على الغريم وبطالبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى * رجل له على رجل الف درهم وضع فوكل رجلاً بقبضها واعلمه انها وضع فقبض الوكيل الف درهم غلّه وهو يعلم انها غلّه لم يجز على الأمر فان ضامته في يده ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء ولو قبضها وهو لا يعلم انها غلّه فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله ان يردّها ويأخذ وضمان ضامته من يده فكانها ضامته من يده الأمر ولا يرجع بشيء في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قول ابي يوسف رح يرد مثلها ويأخذ الوضع كذا في الفتاوى * الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك مندى او قال دفعته الى الموكل وكذبه الموكل بصدق في حق برأء المديون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل كذا في المحيط * المديون اذا دفع الى صاحب الدين مينا فقال له بعه وخذ حقك منه فباعه وقبض الثمن وهلك في يده يهلك من مال المديون ما لم يحدث رب الدين فيها قبضاً لنفسه ولو قال بعه بحقك فباعه وقبض الثمن يصير قابضاً حقه حتى لو هلك بعد ذلك يهلك من مال القابض ولو وكل المديون ببراء نفسه من الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون وكيله وما لا يكون * واذا قال لمديونه تصدق بالعشرة التي لي عليك على الفقراء منى او قال كفر يميني بمالي عليك او قال ادركوا مالي من العشرة التي لي عليك تصح الوكالة بالاجماع هكذا ذكر شمس الائمة وذكر في كتاب الاجارات فيمن امنأ جرد اية ليركبها من بلدة الى بلدة ثم ان الاجر وكل المستأجر بان يستأجر من الاجرة فلا ما ليسوفها ان الوكالة صحيحة ولم يحك خلافاً وذكرتم ايضاً اذا استأجر

ذارئ قال لأجر للمستأجر من الدار من الأجرة التي عليك ان الوكالة صحيحة كذا
 في الذخيرة في نوع الوكيل بالشراء بالدين * رجل قال لا خروكلني فلان بقبض ماله عليك
 من الدين لا يخلوا ما ان يصدقه المديون او يكذبه او يسكت ان صدقه يجبر على ان يدفعه اليه
 وليس له ان يسترد بعد ذلك وان كذبه او سكت لا يجبر على دفعه لكن لو دفعه مع هذا ثم اراد
 ان يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ثم ان جاء الموكل ان اقر بالوكالة مضى الامر كذا في الخلاصة *
 وان جحد الوكالة وارا دان يرجع على الغريم فادعى الغريم على الطالب توكيل القابض ويبرهن
 او استحلف صح التوكيل فان نكل برى الغريم وان حلف واخذ المال من الغريم فليس للغريم
 ان يضمن الوكيل ولكن ان يسترد المدفوع ان بقى هكذا في الكافي * وان استهلكه يضمن
 مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع عليه وان صدقه وشرط عليه الضمان او كذبه
 او سكت فانه يرجع وليس له ان يرجع على الوكيل ثانيا ولو اراد الغريم ان يحلفه بالله
 ما وكلته كان له ذلك وان دفع من سكوت ليس له ان يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق
 وان دفع من جحد ليس له ان يحلف الطالب سواء عاد الى التصديق او لم يعد لكه يرجع على
 الوكيل وللوكيل ان يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما تعلم انه وكله ان حلف مضى الامر
 وان نكل لاضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف
 استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا اذا ادعى انه وكيل فان قال
 لم يوكلني ولكن ادفع الدين الى فانه سيجب قبضى وعلى ضمانه ليس له ان يدفع الدين وان دفع صار
 ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان كذا في الخلاصة * ولو لم يحضر الموكل
 ولم يعرف جحوده حتى توفي فورثه الغريم فقال الغريم للوكيل ان صاحب المال لم يكن
 وكلك وقد صرت وارثا له فامامقامه وكان له تكذيبك فانا اكذبك ايضا واضمنك المال لا يكون
 له ذلك فان اراد الغريم يمين الوكيل بالله لقد وكلك فلان لا يكون له ذلك فان اقر الوكيل
 عند القاضي ان فلانا لم يوكله بشيء صح اقراره وكان للغريم ان يضمنه المال وان قال الغريم
 انا اقيم البينة على ان فلانا لم يوكله بالخصوص او على اقرار الوكيل بذلك فبليت بينته هكذا في المحيط *
 وان وهب الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل اخذه منه في الوجوه كلها لانه ملكه وان كان
 هالكا ضمنه الا في صورة وهو ما اذا صدقه في الوكالة هكذا في التبيين * ولو مات الموكل فورثه الغريم

ورجل آخر نصفين فالجواب في نصف الاجنبى كالجواب فيما اذا حضره الطالب وجحد الوكالة
 فيأخذ بنصف الدين من الغريم ويرجع بذلك الى الوكيل والجواب في نصف الغريم ما ذكرنا
 في الكل لو كان هو الوارث وحده لا يرجع الى الوكيل الا اذا كان المال قائما في يد الوكيل فيأخذ
 منه فان ادمى الوكيل هلاكه ولا يعرف ذلك الا بقوله وادمى الغريم انه لم يهلك كان له ان يحلف
 الوكيل فان حلف برى وان نكل لزمه ذلك النصف ولولم يمت الموكل ولم يهب المال من الغريم
 ولكن حضر وجحد الوكالة ولم يقدم الغريم الى القاضى حتى مات والغريم وارثه او هب المال منه
 فاقام الغريم بينة عند القاضى على جحد الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حق تضمين
 الوكيل فان وجد شيئا مما دفع الى الوكيل قائما في يده بعينه كان له ان يأخذ منه فان كان الموكل
 جحد الوكالة في مجلس القاضى فلم يقض القاضى له على الغريم بشي حتى مات كان للغريم
 ان يرجع على الوكيل وعليه رد على الغريم ان كان قائما ورد قيمته ان كان هالكا وان مات الموكل
 بعد ذلك فورثه الغريم او هب المال للغريم او ابرأه منه كان للغريم ان يأخذ الوكيل بالمال كما كان
 قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم ان الطالب وكله بقبض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل
 في دعوى الوكالة وضمنه ودفع اليه المال ثم حضر الموكل وجحد الوكالة وحلف وقضى القاضى له
 على الغريم بما له ثم مات الموكل قبل ان يأخذ من الغريم فورثه الغريم او هب المال من الغريم
 لا يرجع الغريم على الوكيل بشي ولو كان اخذ المال من الغريم حين حضر ورجع به الغريم على
 الوكيل بحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثه الغريم فللوكيل ان يرجع فيأخذ من ميراث الموكل
 مثل ما فرمه الغريم ولو ورثه رجلان احدهما الغريم كان للوكيل ان يأخذ من حصته الغريم
 من الميراث مثل ما فرمه الوكيل ولولم يمت الطالب وباقي المسئلة بحالها ثم هب الطالب
 للغريم الفا ان وهبه الالف التي اخذها من الغريم رجع على الغريم بما ادى وان وهبه الفا اخرى
 لا يرجع على الغريم بشي ولو مات الطالب واوصى للغريم بالالف درهم يرجع على الغريم هكذا
 في المحيط * ومن وكل وكيل بقبض ماله وادمى الغريم ان صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال
 الى الوكيل ويتبع رب المال فيستحلفه ولا يستحلف الوكيل كذا في السراج الوهاج * واذا وكل
 رجلا بقبض ماله على فلان ثم الموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خاصم الغريم فادمى الغريم قضاء
 بعض ما كان عليه وجحد الوكيل ولا بينة للغريم على ذلك واخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر

الموكل فاقام الغريم بينة بالقضاء فله ان يأخذ الطالب بذلك الا ان يكون ذلك قائما بعينه في يد الوكيل فبأخذ من الوكيل وان كان قد ضاع في يد الوكيل او قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وكذلك ان اقر الطالب انه قد كان قبضه وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه رجع على الوكيل بذلك ان اقام بينة انه قضى الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قولهم وان اقر الطالب بذلك لم يرجع على ائحدا الا ان يكون ذلك المال بعينه في يد الوكيل فيرده عليه اذا وكله بقبض ماله على فلان ودفع اليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسئلة بحالها رجع به ان شاء على الطالب وان شاء على الوكيل فان رجع به على الوكيل رجع الوكيل على الطالب كذا في المحيط * ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض ان يقبضه من المحتال عليه ولا من المحيل فانه توى ماله وما الدين على المحيل فالوكيل يملك الطلب وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق في يده او رده بعيب بقضاء بعد القبض او بغير قضاء قبل القبض او بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو قبض الدراهم فوجدها زبوا كذا في البحر الرائق * ائحد ربي الدين اذا وكل اجنبيا بقبض نصيبه نقبض صم حتى لو هلك في يد الوكيل يهلك من مال الامر ولكن اذا كان قائما للشريك الاخران يشاركه كما لو قبض ائحد ربي الدين بنفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائما للشريك ان يشاركه فيما قبض كذا في المحيط * الوكيل بقبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة * رجل وكل رجلا باقتضاء ديونه وحبس الغرماء وكيلا محاصما ومحاصفا فحبس الوكيل فريما او كله ثم اخرجه من الحبس واخذ منه كفيلا بنفسه ثم مات الوكيل فاراد صاحب المال ان يأخذ الكفيل كان له ان يطلب من القاضي حتى يأمر الكفيل باحضار نفس المكفول منه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له على رجل الف درهم وقال من له الف لمن عليه الف ادفعها الى فلان ثم قال من له الف لا تدفعها اليه فقال من عليه الف قد كنت دفعت اليه وصدقته المدفوع اليه فهو جائز والغريم بريء كذا في المحيط في الفصل الثامن مشرف الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل * رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذ زكوة مالي من الدين الذي لي على فلان فاخذ المأمور مكان الدراهم الدنانير لم يجز ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاتبضها منه نقبض مكانها دنانير رجاء كذا في فتاوى قاضيخان *

فصل رجل له على رجل دين فبعث الى المديون رسولا ان ابعث الى بالدين الذي اى عليك فان بعث
 به مع رسول الامر فهو من مال الامر كذا في فتاوى قاضي خان * قال للمديون ابعث به مع فلان وارسل
 به مع ابني او قال مع ابنك او مع فلان * او مع فلانك ففعل المديون فضاغ منه فهو من مال المطلوب
 لان رسول المطلوب وقوله ابعث مع فلان ايسر توكلوا ولو قال ادفع الى ابني او ابنك او غلامي او غلامك
 يا تيني به فهذا توكل وان ضاع فمن الطالب كذا في الذخيرة * رجل له على رجل مائة درهم فارسل اليه
 ليقبض منه المائة فوثر له المطلوب مائتين صفقة واحدة فقبضها الرسول فضاغت فاما على المطلوب
 كما هو لا شيء * على الرسول وان ادفع اليه مائة اخرى فخطبها الرسول فهو ضامن للمائة وبرى
 المطلوب من المائة كذا في المحيط * ولو قال ادفع الى رسول فلان الالف التي لي عليك فقال الذي عليه
 الدين قد دفعت فصدقه الرسول فقال قبضت الا انها ضاغت وكذبها الموكل في الدفع والقبض يبرأ
 الغريم كذا في الذخيرة * ولو ارسل رسولا الى رجل ليستقرضه فقال الرسول قبضت وهلك في يدي صدق
 ولا شيء عليه والضمان على المستقرض كذا في التاتارخانية * ولو بعث رسولا الى بزاز ان ابعث الى يثوب
 كذا وكذا بثمن كذا وكذا فبعث اليه البزاز مع رسوله او مع غيره فضاغ الثوب قبل ان يصل الى الامر
 وتصادقوا على ذلك وافروا به فلا ضمان على الرسول في شيء وان بعث البزاز مع رسول الامر
 فبالضمان على الامر وان كان رسول رب الثوب فاذا وصل الثوب الى الامر يكون ضامنا
 ولو ان رجلا بعث الى رجل بكتاب مع رسول ان ابعث الى ثوب كذا بثمن كذا ففعل وبعث به
 مع الذي اتاه بالكتاب لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه وكذا القرض والاقتضاء في هذا انما الرسول
 ويقول بالكتاب قال لآخر ان وكيلك حضرني وادى رسالتك وقال ان المرسل يقول ابعث الى
 ثوب كذا بثمن كذا وبمن ثمنه فبعثته فانكر المرسل وصول الثوب اليه والوكيل يقول اوصلت قال
 الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل ان المرسل بقبض الرسول الثوب منه وانكر الوصول اليه بضمن
 المرسل فبينة الثوب على انكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه رجل جاء الى رجل
 برسالته من آخر ان يدفع اليه خمسين فقال لا ادفع حتى القي الامر فبأمرني بنفسه ثم قال للرسول
 جدد لي ثوبك فمرني يدفعها اليك ثم امتنع من الاداء او قال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له ان يمتنع
 الا ان يكون المال دينا عليه للامر فلا يصدق في التهي من ذلك كذا في فتاوى قاضي خان *

فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه فهو جائز ويرجع الوكيل على الا مربما يؤديه فاما اذا قال لغيره اطعم من كفارة يميني او اذ زكوتي لم يرجع عليه الا ان يقول على اني ضامن كذا في الحاوي * وان قال لغيره ادفع فلانا الف درهم قضاء له ولم يقل مني او قال اقض فلانا الف درهم ولم يقل مني ولا على اني ضامن او على انها لك على فدفعها المأمور الى فلان ان كان المأمور شريكا للأمر او كان خليطا له وتفسير الخليفة ان يكون المأمور في الموق بينهما اخذ واعطاء وبينهما مواضعة على انه متى جاء رسوله او وكيله يبيع منه او يقرض منه فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذلك اذا كان المأمور بعض من في عياله عيال الأمر او كان المأمور معول الأمر يرجع على الأمر بالاجماع وان لم يقل على اني ضامن اعتبار اللعرف وان لم يوجد شيء من هذا لا يرجع على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في الذخيرة * اذا قال لغيره انقد فلانا عنى الف درهم او اقض او ادفع او امط وذكر عنى وكذلك اذا لم يقل مني ولكن قال الالف التي له على ففعل المأمور ذلك كان له ان يرجع على الأمر بذلك وان لم يشترط الرجوع والضمان وان قال لآخر ادعني زكاة مالي او قال اطعم مني عشرة مساكين او تصدق مني بعشرة دراهم على المساكين او قال هب فلانا عنى الف درهم ففعل لا يرجع على الأمر الا بالشرط او بالضمان كذا في المحيط * ولو قال اقض مني هذه الالف فلانا او فلانا فايهما قضيت فهو جائز كذا في الحاوي * قالوا لو وكله بقضاء دينه فحماه الوكيل وزعم قضاءه وصدقه موكله فيه فلما طال به وكيله برد ما قضاة لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاءه وكيلى ويأخذه منى ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويؤمر بالخروج من حق وكيله فاذا حضر الدائن واخذ من الموكل يرجع على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه في القضاء كذا في البحر الرائق * ولو ان الأمر جحد القضاء فاقام المأمور بينة على القضاء ليرجع بذلك على الأمر ورب الدين فائت قبلت بينته حتى لو حضر وانكر القبض لا يلتفت الى انكاره كذا في المحيط * ولا يجوز ان يكون الواحد وكيلًا للمطلوب في القضاء وكيلًا للطالب في الاقتضاء كذا في المبسوط * وان ادفع الوكيل المال بغير بينة ولم يكتب براءة فلا ضمان عليه الا ان يكون الموكل قال لا تدفع الا بشهود فدفع بغير شهود كان ضامنا فان قال الوكيل قد اشهدت وجحد الطالب ولم يكن للوكيل شهود كان الوكيل برياً عن الضمان اذا حلف على ذلك ولو قال الموكل لا تدفع الا بمحض فلان فدفع بغير محضر منه فهو ضامن كذا في الحاوي * الديون اذا دفع

ماله الى رجل ليقضى دينه وقال له المديون ادفع هذا المال الى فلان قضاء مما له على وخذ الصك
فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل اخذ الصك
فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا دفع الى رجل الف درهم وقال ادفعها الى فلان قضاء مني
فدفع الوكيل غيرها واحتبسها عنده كان القياس ان يدفع الالف التي احتبسها عنده على الموكل
ويكون منطوقها وجه الاستحسان ان مقصود الامر تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق في هذا المقصود
بين الالف المدفوعة الى الوكيل وبين مثلها من مال الموكل كذا في المبسوط * دفع الى رجل
دراهم ليقضى عنه دين فلان ثم ان الطالب ارتد عن الاسلام فنقض الوكيل في حال رده ومات
الطالب على الردة ان علم من الفقه ان دفعه اليه لا يجوز فهو ضامن لما دفع للوكيل وان لم يعلم ذلك
فلا ضمان عليه ويصير جهلة مذرا الا ان هذا يشبه على كثير من الفقهاء فكيف لا يشبه على العوام
كذا في الوقعات في باب الوكالة بعلامة الواو * وفي نوادر بن جماعة من محمد رح رجل امر
رجلا بقضاء دينه ثم ان الامر قضى الطالب ماله ثم الامور دفع المال اليه فان المأمور يرجع بما دفع على
القابض ولا يرجع به على الامر فقد اثبت العزل بدفع الامر حتى لم يثبت للمأمور حق الرجوع
على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر وذكر هذه المسئلة في وكالة الاصل وشرط علم المأمور
بدفع الامر وان اقام المأمور بينة على انه كان قضاء بعد الامر قبل اداء الامر فللدافع ان يرجع بماله
ان شاء على القابض وان شاء على الامر كذا في المحيط * المأمور بقضاء الدين اذا قضى اجوده
مما امر به يرجع بمثل ما امر به ولو قضى اردا مما امر به يرجع بمثل ما ادعى كذا في الذخيرة *
وفي نوادر هشام من محمد رح رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يعطيها خريمه فاعطاه
المأمور غيرها من عنده او بامره بها ثوبا او كان للمأمور عليه الف درهم فجعلها قصاصا منه فهدا كله جائز
ولا يكون منطوقا فيما ادعى وان دفع عليه غلاما وثقل بعه واسط فلان امنه قضاء له مما على فاعطاه من عنده
مثل ثمن الغلام قبل ان يبيعه قضاء بماله على وب الغلام فهو متطوع في هذا كذا في المحيط * امر غير
بان يقضى دينه الذي لفلان عليه فقضاء ثم جاء الامر ليرجع عليه فقال الامر للمأمور ما كان
لفلان على دين ولا امرتك ان تقضيه ولا انت قضيت شيئا والذي له الدين خائب فاقام المأمور
البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور
على الامر وان كان صاحب الدين غائبا كذا في الفتاوى الصغرى * اذا دفع الى رجل ما لا يدفعه

الى رجل فذكر انه دفعه اليه وكذبه في ذلك الأمر والمأموره بالمال فالقول قوله في براءة نفسه
عن الضمان والقول قول الآخر انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا يجب اليمين عليه ما جميعا
وانما يجب على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدقه المأمور في الدفع فانه يحلف الآخر بالله
ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وان صدقه الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف
المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل لزمه ما دفع اليه ولو كان المال مضمونا على رجل
كالمغصوب في يد الغاصب او الدين فامره صاحب الدين او المغصوب منه بان يدفعها الى فلان
فتال المأمور قد فعلت ذلك وقال فلان لم اقبض لا يصدق المأمور على الدافع الا ببينة الا اذا صدقه
الأمور في الدفع فحينئذ يبرأ من الضمان ولا يصدقان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه
ولو كذب الأمر المأمور انه لم يدفع وطلب المأمور يمينه يحلف على العلم ما يعلم انه دفع فان حلف
اخذ منه الضمان فان نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي * ولو وكل المكتب بين الرجلين
وكيلا بدفع نصيب احدهما اليه وغاب لم يكن للآخر ان يأخذ من الوكيل شيئا لانه في نصيبه ليس
بوكيل من جهته في الدفع وكذلك لو كان وكل وكيلا بقضاء دين عليه ودفع اليه المال فاراد موليا
او غيرهما ان يقبضوا ذلك من الوكيل لم يكن لهم ذلك كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون
والمكاتب * فصل في الوكيل بقبض العين * الوكيل بقبض العين لا يكون وكيلا بالخصومة حتى
ان من وكل وكيلا بقبض عبده فاقام ذواليد البينة ان الموكل باعه اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب
استحسانا حتى لو حضر تعاد البينة على البيع وكذلك اذا اقامت المرأة البينة على الطلاق او العبد
او الامته على العتاق على الوكيل بنقلهم تقبل في قصر يده حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق
والطلاق هكذا في السراج الوهاج * وكل انسانا بقبض عين فجاء رجل واستهلك العين قبل
القبض ليس للوكيل ان يخاصم المستهلك بقبض القيمة فان كان الوكيل قبض العين فاستهلكه
رجل كان للوكيل ان يخاصم المستهلك باخذ القيمة كذا في الذخيرة * اذا وكل رجلا بقبض امامة
له في يدى آخر فقال الذي في يده قد دفعته الى الموكل فالقول قوله وكذا لو قال دفعته الى
الوكيل فهو مصدق في براءة نفسه كذا في الحاوي * رجل اودع رجلا الغائب قال في قبضة المودع
امرت فلانا ان يقبض الالف التي هي ودعة لي هند فلان فلم يعلم المأمور بذلك الا انه قبض
الالف من المودع فصاغت فلرب الودعة الخيار ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض

ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر ولم يعلم به المأمور فندفع المودع المال الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على احدهما بالامر ولو لم يعلم احدهما بالامر فقال المأمور للمودع ادفع اليّ ودعة فلان ادفعها اليّ صاحبها او قال ادفعها اليّ يكون مندعي فلان ودعة فندفع فضايت فلرب الودعة ان يضمن ايها شاء في قول ابي يوسف ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكل رجلا قبض ودعة فقبض بعضها جاز الا ان يكون امرا ان لا يقبضها الا جميعا فحينئذ لا يجوز له ان يقبض بعضها ويصير ضامنا وان قبض ما بقى قبل ان يهلك الاول جاز القبض على الموكل كذا في المبسوط * وكل قبض مبدع من المودع وقتل العبد خطأ للمودع اخذ القيمة ون الوكيل وكذا لك لو جنى عليه واخذ ارشاله اخذ العبد لا الارش وكذلك مهرها واجرتها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده له ان ياخذ القيمة كذا في محيط السرخسي * ولو وكله بقبض امته او شاة فولدت كان للوكيل ان يتبض الولد مع الام ولو كانت قبل ان يوكله بقبضها لم يكن له قبض الولد وثمره البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس النخلة بامر رب الارض لم يكن للوكيل ان يقبضها وكذلك ولد الجارية كذا في البحر الرائق * واذا وكله بقبض ودعة له عند رجل قبضها الموكل ثم استودعها اياه ثانيا لم يكن وكيله بقبضها علم بذلك او لم يعلم وكذلك لو قبضها الوكيل اولا ودفعها الى الموكل ثم استودعها الاول لم يكن للوكيل ان يقبضها منه فلرب الودعة ان يضمن ايها شاء فان ضمن الوكيل لم يرجع على المستودع وان ضمن المستودع رجع على الوكيل وهذا اذا لم يصدقه على انه وكيل في المرة الثانية كذا في المبسوط * وكل قبض مكيل او موزون ودعة فامتهلكه رجل وقبض المستودع مثله يأخذ الوكيل استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولو وكل رجلا قبض الودعة في اليوم فله ان يقبضه غدا ولو وكله ان يقبضه غدا ليس له ان يقبض اليوم وكذا لو قال اقبضها الساعة فله ان يقبض بعد الساعة ولو قال اقبضها بمحضرة من فلان فقبضها وهو غير حاضر جاز وكذا لو قال اقبضها بشهود كان له ان يقبض بغير شهود بخلاف ما لو قال لا تقبضها الا بمحضرة من فلان حيث لا يملك ان يقبض بغير محضرة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والثلاثين * رجل قال انا وكيل فلان بقبض الودعة منك فصدقه المدعي عليه في الوكالة والودعة ثم ابي ان يدفع لم يجبر كذا في المراجعة * اذا قبض رجل ودعة رجل فقال رب الودعة

ما وكلته وحلف على ذلك وضمن ماله المستودع رجع على القابض ان كان قائما بعينه وان قال قد هلك مني او قال دفعته الى الموكل ان صدقته المستودع بالوكالة لم يرجع عليه بشيء وان كذب به او لم يصدقته ولم يكذب بها وصدقته وضمنه المال كان له ان يضمنه واذا لم يضمنه بالتسليم ومع هذا سلم او اراد استردادها بعد ما دفعها اليه لم يملك ذلك لكونه ساعيا في نفس مائمه من جهته ولو هلك الوديعة عنده بعد ما منع قبل لا يضمن وكان ينبغي التضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع هكذا في النهاية * رجل استودع رجلا مائة مائة وكل رجلا بقبضة فدفع المستودع الى الوكيل غير متاع المودع فدفعه الوكيل الى الموكل فهلك عنده فضا له على الموكل كذا في الذخيرة * واذا وكل رجلا بقبض مائة استعارها من رجل فقبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع به على موكله لانه في الركوب ما كان ماملا له ولا مأمورا من جهته قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تنقاد للسوق من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب فقد صار راضيا بركوبه كذا في المبسوط * وان كان للمديون في يدرجل وديعة فجاء المودع الى صاحب الوديعة فقال له اجعل وديعتك قضاء لفلان من حقه الذي عليك فانه سيسبغ قبضي لذلك ففعل المديون ذلك وجعلها قضاء لفلان بدينه وامرا او دفع بقبضها لصاحب الدين ثم قدم الطالب وازاد ذلك وقال صاحب الوديعة للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له صريح نهية اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع قبضها لصاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين وان كان الطالب قبضها من المودع كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه بامر صاحب الوديعة وانكر صاحب الوديعة الامر فالقول قوله مع يمينه انه لم يأمره بذلك كذا في البدائع * وكله بدفع عبده الى فلان فاته فقال لن فلانا استودعك هذا فقبل ثم رده على الوكيل ثم هلك عنده فلرب العبدان يضمن ايها شاء ولو قال الوكيل ابن فلانا مركب ان تستخدمه او تدفعه الى فلان ففعل وهلك لم يضمن الوكيل لانه لم يوجد من الوكيل الا مجرد الغرور بالقول كذا في مجرد الغرور من غير اخذ البدل لا يوجب ضمانا على الغاروا المستخدم يضمن لانه استخدم عبدا غيره بغير امره كذا في محيط السرخسي فصل * الوكيل بالصلح لا يكون وكيل بالخصومة وليس له ان يوكل آخر بالصلح فان وكل وصالح الوكيل الثاني فان كانت الدراهم من مال الامر رجوع بها وان كان دفع المال

من مندء لم يلزم الموكل الاول شيء وجاز الصلح على الوكيل الاول وهو متطوع وكذا لو وكل اثنين بالصلح فصالح احدهما بماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو متطوع فيه وكذا لو وكله ان يصالح بالف درهم ويضمن المال فصالح بالفين او بمائة دينار ونقده من ماله او صالح على شيء من العروض او المكبل او الموزون من مندء فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء ولو صالحه على اقل من الف درهم وصمته جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل في جنس ما امره بالصلح او وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاروي * اذا وكل الرجل رجلا ان يصالح منه رجلا او من عليه شيئا من عيين او دين وان يعمل في ذلك برأيه فصالحه الوكيل على مائة درهم فهو جائز ولا مال على الامر دون الوكيل كذا في المبسوط * الوكيل بالصلح من جانب المدمي عليه اذا ضمن بدل الصلح او اضاف الصلح الى ماله حتى لزمه بدل الصلح لو ادعى يرجع بما ادعى الى الموكل وان كان الضمان بغير امر الامر الوكيل بالصلح من دم العمد من جانب المطلوب بمنزلة الوكيل بشراء النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس او اقل من قيمة النفس او اكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز بالاخلاف وان صالح على بدل هو اكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغابن الناس فيه لا يجوز بالاخلاف والوكيل بالصلح من جانب الطالب من دم العمد ووكيل ببيع النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس او اقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز بالاخلاف وان صالح على بدل اقل من قيمة النفس مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فعلى الخلاف كذا في المحيط * واذا وكل بالصلح من دم عمد او من عليه فصالح اي جنس كان مما يؤخذ في الدية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية مما لا يتغابن الناس في مثله وضمن ذلك جاز له عليه دون الامر ولو وكل الطالب بالدم بالصلح فصالح على جنس من اجناس الدية جاز فان صالح على اقل من الدية جاز على الطالب في قول ابي حنيفة رجع وعند همالا يجوز الا ان انقص بقدر ما يتغابن الناس في مثله كذا في الحاروي * ولو وكله ان يصالح على كرحنطة فصالحه على كرشعير او درهم جاز على الوكيل دون الامر ولو وكله على عبد بعينه فصالح على انه للوكيل جاز عليه ان يضمن او نفع ولا يجوز على الموكل ولو وكله المدمي عليه ان يصالح على بيت من هذه الدار بعينه فصالح عليه ولا بيت آخر فهو جائز لانه زاده خير ولو وكله ان يصالح من هذا البيت بمائة درهم فصالح منه ومن بيت آخر والوكيل

من جانب المدعى عليه جاز في حصة ذلك البيت كذا في المبسوط * ولو أمره ان يصالح على كرحنطة بعينه فصالحه على غيره من صنغه اجود منه وضمنه جاز على الوكيل دون الموكل ولو صالحه على كرحنطة وسط ولم يعينه والكرالذى دفع اليه وسط اجزت على الموكل استحسانا واذ اوكله بان يصالح في دعوى دار ولم يسم له شيئا فصالح على مال كثير وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فان زاد قدر ما يتغابن الناس في مثله جاز على الموكل وان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار كذا في الحاوي * فان كان الوكيل وكيل المدعى فصالح على شيء يسير فهو جائز على المدعى في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لا يجوز الا ان يحيط منه فيما يتغابن الناس في مثله وان لم يعرف الدعوى فالصالح جائز على كل حال يريد به ان كان الخصم منكرا ولا حجة للمدعى كذا في المبسوط * واذ اقر وكيل المطلوب بالدم عند القاضي ان الطالب يطالب موكله بحق جاز اقراره عليه قياسا وفي الاستحسان لا يجوز وكذلك اذا اشترى شيئا وطعن فيه بالعيب ووكل رجلا بالصالح من العيب فاقر الوكيل ان المشتري ابطال العيب ورضى به لا يجوز اقراره على الموكل ولو صالح وكيل المطلوب على عيب المطلوب ولم يكن المطلوب مسمى شيئا جاز والمطلوب بالخيار ان شاء اعطى ميين العبد وان شاء اعطى قيمته وكذلك كل ميين لا مثل له وان صالحه على ميين له مثل فان شاء المطلوب اعطى ميينه وان شاء ادعى مثله فاذا ادعى رجل ميينا في يدى رجل فوكل المدعى عليه رجلا بالصالح مع المدعى وامره بالضمان فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للوكيل على الموكل مؤجلا ولو صالح على مال حال فللوكيل على الموكل كذلك وله ان يطالب الموكل قبل ان يؤدى واذ اصالح الوكيل الطالب على مال على انه على الموكل دون الوكيل صح ولو ان الطالب وكل وكيل بالصالح والقبض فله القبض ولو وكل الطالب رجلا يصالح المطلوب والمطلوب وكل رجلا يصالح الطالب فالتقى الوكيلان واصطلحا جاز ولو كان دم الخطاء بين ورثة فوكل احدهم بالصالح في حصته فصالح على درهم فقبضها فليس اثرهم ان يشاركوه فيما قبض بالحصص ولو هلك المال في الخطاء في يد الوكيل فهو كهلاكه في يد الموكل ولا يضمن الوكيل لهم ولهم ان يأخذوا الموكل بحصصهم لانه كانه قبضه واذا قضى بالابل في الدية فوكل الطالب وكيل بقبضها فقبضها وانفق عليه فهو متبرع في الانفاق واذا قضى بالدية من جنس فقبض الوكيل من جنس آخر لم يجز لكان الخلاف كذا في المحيط * واذا وكل المطلوب رجلا بالخصومة فادى

الوكيل المال من عند نفسه لم يرجع به على الموكل وإذا دفع المطلوب الدية درهم إلى رجلين وقال اد ياها مني فصالحا الطالب من المال على دنانير او عروض فهو جائز ولو قضيا الدراهم غير الذي اعطاهما في القياس يردان درهمه وفي الاستحسان لهما اداء مثل تلك الدراهم هكذا في المبسوط * وإذا وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت عليه ولمره ان يضمن ما صالح عليه فصالح الوكيل على اكثر من خمسمائة فان كانت الشجرة خطأ جاز بخمسائة وبطل الفضل ولو كانت عمدا جازت الزيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن فيها لم يجزها لاجماع فان مات المشجور بطل الصلح في الوجهين على قياس قول ابي حنيفة رح فان كان الوكيل صالحا من العذابة ثم برأ من الشجرة بطل الصلح عنده وان مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة ان ضمن وكيل المشجور من الموضحة اذا حط شيئا من خمسمائة فان كان قدر ما يتغابن فيه يجوز اجماعا وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فيه لم يجز وان كان هذا الوكيل صالحا منها ومن جرح آخر مثلها جاز على الموكل نصفها اذا استوى ارشاهما فان اختلف الارش لزمه بحسابه اذا قسم البديل عليهما والزيادة على الوكيل اذا ضمن كذا في المحيط * وإذا وكل بالصلح في موضحة وما يحدث منها فصالح من موضحتين وما يحدث منهما وضمن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات او عاش كذا في المبسوط * وإذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شجرة يدعى قبله وان يضمن البديل فصالح على وصي بغير عينه او عشرة من الغنم او على خمس من الابل فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك وسط كما لو كان الموكل صالحا بنفسه ولو وكله المطلوب وكيلا بالصلح في موضحة عمدا فصالح الوكيل على خمسة مبدل الموكل عشر منين فالصلح جائز ولو صالحه على خمر او خنزير فهو مفسد ولا شيء على الثلج ولا على الوكيل ولو قال الوكيل اصالحك على هذا العبد او على هذا الخل فانما الحل خمر والعبد مفسد فعلى الوكيل ارش الشجرة ولو صالحه على صدين فانما احد هما حر فليس للمصالح غير العبد الباقي في قول ابي حنيفة رح ولو صالحه على عبد فانما هو مدبر او مكاتب او على امه فانما هي ام ولد ضمن الوكيل تعليمه فعليه قيمته في ماله ويرجع بها على الموكل كذا في المبسوط * وإذا اشج رجلان موضحة فوكلا وكيلا يصالح منهما فصالح من احدهما على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الارش وان صالح من احدهما بعينه ولم يعين جازو البيان اليه وكذلك اذا اشج رجلين

رجلين ووكلا بالصلح من أحدهما بعينه جاز وإن صالح من أحدهما ولم يبين جاز والبيان إليه وإذا شح حر وعبد رجلاً موضحة فوكلا الحر ومولى العبد وكيلا فصالح منهما على خمسمائة فعلى المولى نصفها وعلى الحر نصفها وإن كان قيمة العبد خمسين كذا في المحيط * ولو قتل رجل حر أو عبداً فوكلا مولى العبد ومولى الحر رجلاً يصالح مع القاتل فإن كان عبداً وقيمة العبد خمسمائة والصلح وقع على أحد عشر ألف درهم بقسم البديل بينهما بضرب فيه ورثة الحر عشرة آلاف درهم ويضرب فيه المولى بخمسمائة فيصير على أحد وعشرين ولو كان كلاهما خطأً لورثة الحر منها عشرة آلاف درهم والباقي يكون لمولى العبد ولو كان قتل العبد عبداً وقتل الحر خطأً فكذلك الجواب لورثة الحر عشرة آلاف درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد خطأً وقتل الحر ممدداً فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كانا ممددين هكذا في المبسوط * ولو قتل عبد خطأً فوكلا مولاه رجلاً بالصلح منه فصالحه على عشرة آلاف درهم جاز ويرد المولى عشرة ولو نكحت ميم العبد فصالح منها على مئة ألف درهم جاز عند أبي يوسف رح ولو كان مكان نقي العين موضحة فصالح منها على ألف درهم جاز عند أبي يوسف رح ولو صالحه عنها على عشرة آلاف درهم نقص منها عشرة دراهم وعند محمد رح لا يجب في لقاء العين إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في الموضحة إلا خمسمائة درهم غير نصف درهم كذا في المحيط * وإذا وكل المكاتب بالصلح من جناية أدميت عليه أو على عبده ثم رد في الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يعلم بعجزه وضمن بدل الصلح فإنه لا يجوز على المكاتب في رقبته كما لو صالح بنفسه بعد العجز فيكون الوكيل مطالباً بالمال لأنه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب إذا اعتق كذا في المبسوط * ولو قال وكلتك بشجتي ولم يزد على هذا فليس أن يصالح عنها ولا أن يعفو ولا أن يخاصم فيها ولو أخذ ارشها ما فأن كانت الشجة خطأً ففي الاستحسان يجوز ولو كانت الشجة ممدد أفليس له قبض ارشها كذا في المحيط * ولو قال المشجوج ما صنعت في شجتي من شيء فهو في حل فصالح عليها يجوز ذلك استحساناً ولو أهرأ منها لم يجوز ولو قال ما صنعت فيها من شيء فهو جائز اجزت البراءة والصلح وغيرها كذا في المبسوط * الباب الثامن في توكيل الرجلين * إذا وكل رجلين فليس لأحدهما أن يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر هذا إذا وكلهما بكلام واحد بأن قال وكلتكما ببيع مبدى هذا إذا وكلهما بكلامين بأن وكل أحدهما ببيعة

ثم وكل آخر ايضا فاليهما باع جاز كذا في العراج الوهاج * وكل رجلا ان يزوجه امرأه وكل
آخر بذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما اختان فان وقع النكاحان على التعاقب
جاز الاول وبطل الاخرى وان وقع معا بطل النكاحان جميعا وكل رجلين بنكاح امرأه اذ وكلت
امرأة بذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمى الموكل المهر كذا في فتاوى قاضيجان *
الوكيلان بالطلاق والعناق ينفرد احدهما اذا كان بغير المال وكذا الوكيلان برد الودائع والعواري
والفصوب والرد في البيع الفاسد كذا في الخلاصة * ولو وكل رجلين بطلاق امرأته فطلق احدهما
وابى الآخر ان يطلق فهو جائز لان الايقاع المفرد لا يحتاج فيه الى الراى وكذلك في احتاق
عبده واذا وكل وكيلين بالطلاق وقال لا يطلقن احدكما دون صاحبه فطلق احدهما دون الآخر
او طلق احدهما واجاز الآخر لم يجوز وكذلك الوكيلان بالعنق وتوفال لهما طلقا جميعا نكاحا فطلق
احدهما واحدة ثم طلق الآخر تطليقتين لم يقع شيء حتى يجتمعا على ثلث تطليقات وان وكلهما
بطلاق امرأة بغير مينها او بعنق عبد بغير مينه لم يجوز حتى يجتمعا على ذلك كذا في النهاية *
ولو وكل رجلين بالخلع فخلع احدهما لم يجوز وان سمى لهما البدل فكذلك كذا في الذخيرة *
وكذا لو خلعها احدهما واجاز الآخر لا يجوز حتى يقول الآخر خلعنها كذا في فتاوى قاضيجان *
الأصل في جنس هذه المسائل ان كل تصرف يحتاج فيه الى رأى فاذا وكل به رجلين ففعل
ذلك احدهما دون الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه الى رأى اذا وكل به رجلين ففعل
احدهما دون الآخر جاز ولو جعل امرأته بيد رجلين لا ينفرد به احدهما واذا وكل رجلين
ان يدفعوا الى رجل بضامة الف درهم ودفع الالف اليهما فدفعها احدهما دون الآخر في القياس
ان يضمن وفي الاستحسان لا يضمن ولو وكل رجلا ان يدفعها الى فلان الذي سماه المالك ودفعها
اليه المالك فدفعها الوكيل اليه فالقياس ان يضمن وفي الاستحسان لا ضمان عليهما لان المال
قد وصل الى من كان مأمورا بالقبض من جهة المالك كذا في المحيط * رجل وكل
رجلين بقبض دين له على غيره وغاب الموكل وغاب الوكيلين فجاء الوكيل الحاضر
بالغريم فاقوال الغريم بالدين وحجدا الوكيل فاقام الوكيل البينة ان فلانا وكله بقبض الدين
النفي له على هذا فالقاضي يعصى بوكالتهما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على
وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس في التوكيل بالخصومة * اذا وكل رجلين بالخصومة

في دين ادعاه وبقبضه فلاحدهما ان يخاصم دون صاحبه ولكن لا يقبضان الامعان قبض احدهما لم يبرأ الغريم حتى يصل الى صاحبه فيقع في ايديهما او يصل الى الموكل كذا في الحاروي *
 نوادر ابن سماعة من ابي يوسف رح رجل وكل رجلين بشصومة رجل في دار ماها وقبضها منه فخاصماه فيها ثم مات احد الوكيلين قال اقبل من الحي البينة على الدار واقضى بها للموكل ولا اقضى بدفع الدار اليه ولكن جعلت للوكيل المبيت وكيلامع هذا الحي ودفعت الدار اليهما وكذلك لو كان الركيل واحدا وانا م البينة على الدار وقضيت بالدار للموكل فمات هذا الركيل قبل ان يدفع الدار اليه اجعل له وكيلامقبض الدار وامر المقضى عليه بدفع الدار اليه ولا اتركها في يد الغاصب الذي قضيت عليه هكذا في الذخيرة * ولو وكل رجلين بالبيع واحد هما مبد مسحور لم يجز الاخران يتفرد ببيعة لعدم رضاه برأى واحد فان مات احد الوكيلين او ذهب عقله لم يكن للآخران ببيعة اذا وكل رجلين ببيع مبدوا بتامه ففعل احدهما دون الآخر لم يجز حتى يجيزه الموكل او الوكيل الآخر سواء كان الثمن مسمى او لا وسواء كان الوكيل الاخر غائبا او حاضرا الا ان بين البيع والشراء فرقا فان في الشراء اذا فعله احدهما ينفذ عليه ولا يتوقف بخلاف البيع فانه يتوقف على اجازة الموكل او الوكيل الاخر وكذا الوكيلان بالكتابة والعنق على مال اذا فعل احدهما لا يجوز حتى يجيز الموكل او الركيل الآخر ولو وكل اثنين بتسليم ما وهب الى الموهب له فسلم احدهما صحبت الهبة ولو وكل اثنين بقضاء الدين وسلم اليهما فقضاء احدهما جاز هكذا في السراج الوهاج * رجل وكل رجلين ان يخلعا امرأتين له بمال معلوم او يبيعا مبددين له بمال معلوم فخلعا احدي المرأتين او با ما احد العبددين بمال معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيهان *
 ولو وكل رجلين بان يهباه هذه العين ولم يعين الموهب له يتفرد احدهما عند الكل كذا في البحر الرائق * وليس لاحد الوكيلين بالرهن ان يتفرد بذلك كذا في الحاروي * واذا وكل رجلين باستيجار دار او ارض فاستأجرا احدهما وقع العقد له فان دفعها الوكيل الى الموكل انعقدت بينه وبين الموكل اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في المحيط في الفصل السادس والعشرين في التوكيل بالاجارة * وان وكل رجلين بقبض ودفعه له وقبضها لغير امر الاخر فهو ضامن فان قبضها جميعا جاز ولا حدهما ان يستودعها الاخر ولاهما ان يستودعها ميا ل احدهما كذا في الحاروي في فصل في الوكالة بقبض الوديعة * رجل قال لرجلين وكما يشراء جاريتي بالف درهم

فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية
 ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيخان *
 وإذا وكل رجلا ببيع عبده فباع ذلك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فان
 علم الاول فهو له وان لم يعلم الاول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن ويخدمه كل واحد
 منهما وان كان العبد في يد أحد الوكيلين او في يد الموكل فهما سواء وان كان العبد في يد أحد المشتريين
 كان هو والى الا ان يؤرخ الآخر شراءه قبل شراء هذا ولم يذكر ما اذا باع أحد الوكيلين من رجل
 والموكل من رجل آخر او كان الوكيل واحد باع الوكيل من رجل والموكل من رجل آخر ولا شك
 انه اذا علم الاول كان الاول والى وان لم يعلم روى الحسن من ابي حنيفة رح ان بيع الموكل كان
 والى وروى ابن سماعة من محمد رح ان المشتري يكون بين المشتريين نصفين كذا في المحيط
 في الفصل الرابع عشر * وإذا دفع رجل الى رجلين الف درهم فدفعها الى رجل فدفعها
 احدهما فهو ضامن للنصف في القياس ولكنه استحس فقال لاضمان لان دفع المال الى
 الغير لا يحتاج فيه الى الرأي كذا في المبسوط * ولو قال لرجل اقض مني هذه الالف فلانا
 او فلانا فايهما قضى فهو جائز كذا في الحاوي * رجل وكل رجلا ببيع عبده بعينه و وكل وكيل ببيع
 هذا العبد فباعه احدهما ثم باعه الوكيل الثاني من المشتري باكثر من ذلك قال ابو بكر البلخي
 جاز بيع الثاني لان الثاني لم يخرج من الوكالة ببيع الاول وبيع الثاني لا يكون فسخا لبيع الاول
 حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكل رجلين ببيع عبدين له بالالف درهم فباع احدهما
 بأربع مائة فان كان ذلك حصته من الالف جاز لانه ليس في التفريق بين العبدتين اضرار
 بالموكل وكذلك ان باعه باكثر من حصته ففيه زيادة منفعة للموكل وان باعه باقل من حصته
 لم يجز وسوى في الكتاب بين النقصان اليسير والكثير وهو قول ابي حنيفة رح فاما عندهما ان كان
 النقصان يسيرا جاز وان كان النقصان فاحشا لم يجز كذا في المبسوط * امر رجلا ان يرهنا ويسلطا
 على بيعه فرهنا واذن احدهما المرتهن في البيع لا يصير المرتهن مسلطا على البيع لان ليس لاحدهما التفرد
 بالبيع فكذا بالتسليط فان قالان فلانا يستقرض منك ودفعنا اليه الرهن فقال احدهما امرنا المرسل ان
 يجعل مسلطا على بيعه والاخر سكت يصير مسلطا لان احدا الرسولين التفرد بالبيع فيتفرد بالتسليط
 على

على البيع كذا في محيط العرخسى * الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل من الوكالة منه أن ينصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل نحو ما إذا وكله ببيع عبده فباعه الموكل أو اعتقه أو دبره أو كاتبه وكذا إذا استحق أو كان حرا لأصل كذا في البدائع * ولو وهب أو تصدق أو وطى واستولد فالوكيل يخرج من الوكالة ولو وطى ولم يستولد أو استخدم أو اذن له في التجارة كان على الوكالة وإن أراه من أو أجر وسلم ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يخرج من الوكالة وإن باع الأمر أو الوكيل العبد ثم رد عليه بالعيب بقضاء فان للوكيل أن يبيعه وإن باعه الموكل واشترط الخيار لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض للوكيل أن يبيعه وإن كان الموكل مختارا في الرد حين كان الخيار له كذا في المحيط * ولو وكله أن يعتق عبده أو يكاتبه ثم باعه المولى فقد خرج الوكيل من الوكالة فان رجع إلى ملك المولى فإن كان رجوعه بسبب هوفسخ للبيع من الأصل فقدم له إليه قديم ملكه فكان الوكيل على وكالته وإن كان بسبب هو تملك مبتدأ من وجه كالرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء أو بالاقالة أو بالميراث لم تعد الوكالة ولو أسره أهل الحرب فدخلوه دأروهم ثم رجع إلى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لم تعد الوكالة وأخذ من المشتري منهم أو ممن وقع في سهمه من الغنائمين بالقيمة فهو على وكالته ولو وكله أن يعتق أمته ثم امتنعها المولى فارتدت ولحققت بدار الحرب فأمرت وملكها المولى لم يجز متق الوكيل فيها كذا في المبسوط * ولو وكله أن يهب عبده فوهبه الموكل بنفسه ثم رجع في هبته لا تعود الوكالة حتى لا يملك الوكيل أن يهبه وكذلك لو وكله بشيء ثم اشتراه بنفسه كذا في البدائع * رجل أمر رجلا بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فجعلت دقيقا أو سويقا خرج من الوكالة كذا في الخلاصة * ولو أمره بشراء دار بعينها وهي أرض بيضاء فبنيت فاشتراها الوكيل لم يجز فان كانت مبنية فزاد فيها حائطا أو جصصها أو طينها لزم الأمر وكذلك الوكالة بالبيع ولو قال اشتر لي هذه الأرض البيضاء أو هذا القراح أو قال له بعه لي ففرس نخلا أو شجرا أو بنى دارا أو حماما أو حائطا أو جعلها مستانا لا يجوز ذلك على الأمر في البيع والشراء وكذلك لو زرع حنطة أو غرس كرما كذا في محيط العرخسى * ولو دفع إليه ما لا يقضى منه دينه ثم قضاه الأمر بنفسه ثم قضاه الوكيل فان كان الوكيل لا يعلم بما فعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين ما قبض من الوكيل وإن كان عالما بذلك فهو ضامن والقول قول الوكيل مع يمينه في أنه لم يكن عالما كذا في الحاوي * ولو وكله بأن يكاتب عبده فكاتبه ثم

عجز لم يكن له ان يكتبه مرة ثانية وكذا لو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه وابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه مرة اخرى كذا في البدائع * ولو تزوج الموكل ام تلك المرأة او ذات رحم محرم منها او اربعة سواها انعزل الوكيل كذا في الخلاصة * وكذا لو امره بخلع امرأته ثم خلعها لان الخلع لا تحتمل الجمع كذا في البدائع * ولو وكله ان يزوجه امرأة بعينها ثم ان الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم زوجها الوكيل اياه لم يجز وكلت امرأة رجلا ان يزوجه من رجل ثم ان المرأة تزوجت بنفسها فتد خرج الوكيل من الوكالة علم اولم يعلم كذا في المحيط * وكل رجلا ان يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته باثنا اورجعي وانقضت عدتها فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو زوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل ان يطلقها ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في عدة وقع طلاقه عليها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وكله ان يطلقها ثم خالعهما الزوج يقع طلاق الوكيل ما دامت في عدة لان طلاق الزوج يقع عليها في هذه الحالة فيبقى الوكيل على وكالته كذا في التبيين * ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل بنفسه ثم افنته لا يرهنه الوكيل ولو وكل آخر بالرهن والاول قدره فانتك الاول كان للثاني ان يرهن لانه لما وكله بالرهن بعد ما رهن الاول فقد وكله بالرهن بعد انفكاك دلالة بخلاف ما اذا لم يكن الاول قدره فوكل آخر ثم رهنه الاول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للمحال فصار وكيلين بالرهن فايهما رهن جاز كذا في محيط السرخسي في الوكالة بالرهن * الوكيل باداء الزكاة اذا ادبى بعد ما ادبى الموكل بنفسه ضمن عند ابي حنيفة رح علم الوكيل بذلك اولم يعلم وعندهما ان علم بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالانفاق والصدقة * ومنه عزل الموكل اياه ولصحة العزل شرطان احدهما علم الوكيل به لان العزل فسخ للعقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ فاذا عزل وهو حاضر انعزل وكذا لو كان غائبا فكتب اليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم بما فيه انعزل وكذلك ارسل اليه رسولا فبلغ الرسالة وقال ان فلانا ارسلني اليك ويقول اني عزلت من الوكالة فانه ينعزل كان الرسول عدلا او غير عدل حرا او عبدا صغيرا او كبيرا بعد ان يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب اليه كتابا ولا ارسل رسولا ولكنه اخبره بالعزل رجلا عدلا كانا او غير مدلين او رجلا واحدا ينعزل في قولهم جميعا سواء صدقه الوكيل اولم يصدق اذا ظهر صدق الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن هذا لان اخبره واحد غير عدل فان صدقه ينعزل بالاجماع وان كذبه لا ينعزل

وان ظهر صدق الخبر في قول ابي حنيفة ربح وصنדהما ينعتزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزل الموكل واشهد على عزله وهو غائب ولم يخبره بالغزل احدا لا ينعتزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كتصرفه قبل العزل في جميع الاحكام والثاني ان لا يتعلق بالوكالة حق الغير فاما اذا تعلق بها حق الغير فلا يصح العزل بغير رضا صاحب الحق كمن رهن ماله وسلط على البيع عند حل الاجل ثم عزل الراهن المسلط على البيع لا يصح عزله وكذلك ان اوكل المدمي عليه وكبلا بالخصومة مع المدمي بالنماس المدمي فعزله المدمي عليه بغير حضرة المدمي لا ينعتزل كذا في البدائع * رجل امر رجلا ببيع عبده ثم اخبره من الوكالة وهو لا يعلم فباع العبد وتبض الثمن فهلك في يده ومات العبد في يده ايضا قبل التسليم كان للمشي ان يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل على الامر وكذا لو كان مولى العبد بامه او برة او امتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو استحق العبد وتبين انه كان حرا الاصل كذا في الحارثي * وكل رجلا ببيع عين من اعيان ماله ثم اراد اخراجه من الوكالة فله ذلك الا اذا تعلق به حق الوكيل نحو ان امره ان يبيع ويستوفي الدين من ثمنه كذا في الذخيرة * واذا عزل الوكيل حال غيبة الخصم فاما ان يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان المطلوب غائبا واما ان يكون الوكيل وكيل المطلوب فاما ان يكون التوكيل من غير انماس احد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا او بالنماس اما من الطالب او القاضي وفي هذا الوجه ان كان الوكيل وقت التوكيل غائبا ولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او كان غائبا لكن قد علم بالوكالة ولم يردّها فان كانت بالنماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح حال حضرته رضى به الطالب او سخط وان كان التوكيل بالنماس القاضي حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي صح وان كان الطالب غائبا وان عزل بحضرة الطالب صح العزل ايضا كذا في المحيط * رجل اراد سفرا فطلبت امرأته ان يوكل وكبلا بطلاقها ان لم يجيئ الى وقت كذا ففعل ثم كتب الى الوكيل بانى قد اخرجتك من الوكالة هل يصح عزله قال نصير بن يحيى يجوز عزله وقال محمد بن سلمة لا يصح عزله كذا في محيط البحر محي * ومنه موت الموكل لان التوكيل بامر الموكل وقد بطلت اهلية الامر بما لموت فتبطل الوكالة فلم يوكيل بموته اولا كذا في البدائع * ولو مات الطالب ولم يعلم المطلوب فدفع المال الى الوكيل

لا يبرأ وله ان يسترد ولو علم بموته ليس له ان يضمن الوكيل لوضاع عنده كذا في الخلاصة *
 بآءه جائزا بوكالة ثم مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل والبيع الجائز هو بيع الوفاء كذا
 في البحر الرائق * ولو وكل رجلا بالصلح في شجرة ادعيت قبله ثم مات الموكل بطلت الوكالة
 فان صالح الوكيل وضمن جاز عليه في ماله خاصة وان لم يمت الموكل ومات الطالب فصالح
 الوكيل ورثة الطالب جاز لان ورثة الطالب بعد موته يقومون مقامه في المطالبة كذا في المبسوط *
 ومنه جنونه جنونا مطبقا لانه مبطل لاهلية الا امره كذا في البدائع * وحد الجنون المطبق شهر عند
 ابي يوسف ربح وعند محمد ربح حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي * قالوا وما ذكرنا في الجنون
 الا طبق محمول على ما اذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يملك الموكل عزله في كل ساعة
 كالوكيل بخصومة من جانب الطالب واما اذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله
 كالعدل اذا سلط على بيع الرهن وكان التمليط مشروطا في مقد الرهن لا ينعزل الوكيل بجنون الموكل
 وان كان مطبقا واما اذا جن الوكيل فان جن جنونا مطبقا وصار بحال لا يعقل الانابة والبيع والشراء
 يخرج من الوكالة حتى لو باع او اشترى لا يجوز واما اذا كان يعقل الانابة والبيع والشراء بان كان
 جنونه في شيء آخر فانه يبقى وكيل ولا ينعزل فان ابا ع او اشترى ذكر في اصل انه يجوز قالوا
 وما ذكر في الاصل محمول على ما اذا رضى الموكل بذلك فاما اذا لم يرض بذلك لا يجوز تصرفه
 على الموكل كذا في المحيط * ومنه لحاقه بدار الحرب مرثدا عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا يخرج
 به الوكيل من الوكالة وان كان الموكل امرأة فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت او تلحق
 بدار الحرب اجما لان ردة المرأة لا تمنع ثقات تصرفها كذا في البدائع * فان قال الوكيل فعلته
 في حيوتها فما كان من بيع او شراء او تقاضي دين او قضاء فهو مصدق في كل شيء مستهلك ولا يصدق
 في القائم بعينه ولو كان قال قبضت دينا لها من فلان لم يصدق على ذلك الا ببينة وان كان قائما بعينه كذا
 في الحاوي * وان كان قال قد قبضت المال الذي اعطتني فلانة وقد كانت امرته بذلك فهو
 مصدق اذا كان المال غير قائم بعينه كذا في المبسوط في الوكالة من اهل الكفر * ولو وكل رجلا
 لن يزوجه هذه المرأة فارتدت ولحققت بدار الحرب الفياض بالله ثم سببت فاسلمت فزوجها
 الوكيل من موكله جاز كذا في فتاوى خاضيجان * ولو وكل الرجلان رجلا ان يشتري لهما جارية
 بعينها

بعينها ثم ارتدا أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لزم الوكيل نصفها والموكل الثاني نصفها فان قال ورثة المرتد اشتريتها قبل ان يرتد صاحبنا وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع يمينه ولو كان الوكيل فقد مال المرتد كان القول قول الورثة فان اقاما البينة فالبينة بينة الورثة ولو قال الوكيل اشتريتها قبل لحاقه بالدار وكذبه الورثة فالقول قول الوكيل اذا كان المال مدفوعا اليه وهو ليس بعينه مال قائم في يده او يدفيرة وان لم يكن المال مدفوعا اليه فالقول قول الورثة وكذا لك ان كان المال المدفوع اليه بعينه في يده او في يد البائع كذا في المبسوط * ومنه عجز الموكل والحجر عليه بان وكل المكاتب رجلا فعجز الموكل وكذا اذا وكل المأذون انسانا فحجر عليه بطلت اهلية امره بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع * واذا وكل المكاتب ثم عجزا والمأذون فحجر عليه تبطل الوكالة علم الوكيل او لم يعلم وفي المنتصفى الوكالة انما تبطل بالعجز والحجر اذا كان وكيلاً بالبيع والشراء اما اذا كان التوكيل بالتقاضي او بقضاء الدين فلا تبطل كذا في السراج الوهاج * ومنه افتراق الشريكين وان لم يعلم به الوكيل لانه مزل حكى والعزل الحكمى لا يشترط فيه العلم هكذا في التبيين * ومنه موت الوكيل وجنونه المطبق وان لحق بدار الحرب مرتد لم يجزله التصرف الا ان يعود مسلماً الا ان امره قبل الحكم بلحاظه بدار الحرب كان موقوفاً فان عاد مسلماً زال بالتوقف وصار كانه لم يرتد اصلاً وان حكم بلحاظه بدار الحرب ثم عاد مسلماً هل تعود الوكالة قال ابو يوسف رح لا تعود وقال محمد رح تعود وما الوكيل اذا ارتد ولحق بدار الحرب ثم عاد مسلماً لا تعود الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو وكل مسلم مسلماً بالطلاق وارتد الوكيل ولحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً كان على وكالته كذا في الحاوى * ومنه هلاك العبد الذي وكل ببيعه او بائنتاه او بهبته او بتدبيره او بكتابه او نحوه لك لان التصرف في المحل لا يتصور بعده لانه كذا في البدائع * ومنه تغيير الموكل به وكل ببيع الكفرى الذى في نخلة فلان او شرى الكفرى الذى في نخيل فلان فصار الكفرى بمرأى او رطباً او تمرابطلت الوكالة لتغير الاسم وكذلك البسرا اذا صار رطباً بطلت في البيع والشراء واذا صار بعض البسر رطباً بطلت الوكالة فيما صار رطباً في البيع والشراء ولم تبطل فيما بقي بسراً الا اذا كان الذى صار رطباً شيئاً قليلاً كرتبين او ثلثة فحينئذ تبقى الوكالة في الكل والرطب اذا صار تمرالم تبطل الوكالة في البيع والشراء استحساناً بخلاف العنب اذا صار زبيباً والبسر الصغير اذا صار كبيراً لا تبطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط * ولو امره ببيع بيض او شرائه فخرج

منه فرار يخ او بيع طلغ فصار تفر او بيع عصيرا و صنب فصار خلا او زيبا او عصيرا او بيع لبن فصار زيدا
او سمن اخرج الوكيل من الوكالة وذكر بن سامة عن محمد بن لو باع بيضا على انه بالخيار ثلثة
ايام فخرج الفرج منه في الثلث بطل البيع ابن سامة عن ابي يوسف رح لو امره بشراء لبن حليب
بعينه فحمض ثم اشتراه لم يجز على الموكل وان لم يسم حليباً جاز لان يطلق عليه اسم اللبن ولو امره
ببيع لبن حليب فحمض ثم باعه جاز لان المحل الذي وكله ببيعه لم يستهلك اذ المقصود من البيع
تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي * واذا وكل الذمي ذمياً بقبض خمر بعينها فصار خلا
له ان يقبضها كذا في الحاوي * وكذلك المسلم يوكل المسلم بقبض مصير له بعينه فيصير العصير خلا فله
ان يقبضه ولم يذكر اذا صار خمر او الصحيح انه له ان يقبضه كذا في المبسوط * ولو امره بشراء سويق
بعينه فلت بسمن او زيت او حلى بعسل او سكر لم يجز شراؤه على الامر والبيع يجوز ولو امره بشراء
سمن بعينه فربى بعد ذلك بينفسج او خيري لم يجز الشراء على الامر والبيع يجوز ولو امره بشراء
ثوب ابيض بعينه فصبغ لم يجز الشراء على الامر والبيع يجوز وكذا اذا لم ينسبه الى البياض في الامر
ولكن اشار اليه في الامر يجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط * ولو امره بشراء سمك بعينه طرى
فاتخذ ما للحائم اشتراه لم يجز على الامر ويجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي * ولو وكل العبد
بتقاضي دينه وكيلاً ثم باعه المولى باذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به او لم يعلم كان
على العبد دين او لم يكن ولو لم يكن عليه دين فالمولى يتقاضاه وان كان عليه دين نصيب القاضي
وكيلاً بتقاضي الدين فينقضي به حق الغرماء واما اذا امتق المولى فالوكيل على وكالته وكذلك
لو كاتبه باذن الغرماء واذا وكل المكاتب وكيلاً بقبض هبة له فقبضها الوكيل بعد مجز المكاتب
او بعد متقه جاز كذا في المبسوط * واذا وكل العبد التاجر وكيلاً ببيع او شراء او غير ذلك فخرج
المولى الوكيل من الوكالة فليس ذلك بشيء كان على العبد دين او لم يكن كذا في الحاوي *
ولو كان مكاتباً بالرجلين فوكل وكيلاً ببيع او شراء او خصومة ثم مجز في نصيب احدهما ففعل ذلك الوكيل
جاز في نصيبهما جميعاً كذا في المبسوط * مسائل متفرقة من العزل وفيرة * ولو طلقها ثلثا بعد ما وكلها
لم ينزل كذا في البحر الرائق * واذا امر رجلاً ببيع عبد له ثم مات العبد والامر ولم يعلم به الوكيل
لباع وقبض الثمن وهلك عنده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الامر ان كان العبد قد مات
ولا في تركه الموكل ان كان الموكل قد مات كذا في المحيط * واذا وكل العربي حربياً في دار الحرب

ثم اسلما واسلم احدهما فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في اول كتاب الوكالة * الوكيل اذا ارد الوكالة يرتدها
اذا سلم الموكل بالرد واما ان لم يعلم لا يرتد حتى ان من وكل فائبا فبلغه الخبر فرد الوكالة ولم يعلم الموكل
به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيلاً وكذلك اذا قبل الوكالة ثم قال له الموكل رد الوكالة فقال رددت يخرج
من الوكالة كذا في المحيط في الفصل الثاني في رد الوكالة * واذا اجحد الموكل الوكالة وقال لم اوكله
لم يكن عزلاً وكذا اذا قال اشهد واني لم اوكل فلانا فهذا كذاب وهو وكيل لا ينعزل من المشائخ
من قال في المسئلة روايتان وهو الصحيح كذا في الذخيرة * الاب اذا وكل رجلاً ببيع متاع الصبي ثم
مات الاب او الصبي انعزل الوكيل اذا كان الاب وارث الصبي وهذا عند علمائنا الثلاثة كذا في الخلاصة *
ان بلغ الصبي قبل ان يصنع الوكيل شيئاً من ذلك انعزل الوكيل من الوكالة ووكيل الاب ووكيل الوصي
على السراء وان وكل وكيل بالخصوصية وقال له كلما عزلتوك فانت وكيل فيها وكالة مستقبلة لاختلاف المشائخ
في جواز هذه الوكالة وقال عامة المشائخ تجوز هذه الوكالة كيف ما كان وبه كان يقول ابو زيد الشروطي
كذا في المحيط * ثم اذا جازت الوكالة بهذا الشرط واراد اخراجها من الوكالة اختلفوا في لفظ الاخراج قال
بعضهم يقول الموكل رجعت من قبلي كلما اخرجتك من الوكالة فانت وكيل فيصح رجوعه ثم يقول
بعد ذلك اخرجتك من هذه الوكالة فاذا عزل من الوكالة المنجزة لا يصير وكيلاً وقال شمس الائمة
السرخسي رح الاصح مندي ان يقول عزلتك من هذه الوكالات فيصير ذلك الى المعلق والمنجز كذا
في فتاوى قاضيخان * اذا وكل رجلاً وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود الشرط عند ابي يوسف رح
لا يصح ومنه محمد رح صح ومليه الفتوى لو قال لا اخرجك من الوكالة فانت وكيل ثم قال كلما عدت
وكيلي فقد عزلتك اختلف المشائخ رح فيه والمختار انه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق
والعناق وما خلا توكيله بسؤال الخصم ويقول عزلتك من الوكالات المطلقة ورجعت من الوكالات
المعلقة وبه يفتي هكذا في الخلاصة * ولو وكل المطلوب وكيل بالخصوصية على ان للوكيل ان يوكل
غيره ثم حجر من توكله غيره بغير محضر الطالب او قال اخرجتك من الاقرار ان اقررت فلا يجوز
على يصح حجره عند محمد رح وعند ابي يوسف رح لا يصح حجره الا بمحض من الطالب كذا
في محيط السرخسي * رجل دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له بها جارية وقال ما صنعت
من شيء فهو جائز فوكل الوكيل رجلاً آخر بذلك ثم ان الامر عزل الوكيل الاول فاشترى الوكيل
الثاني جاز شراؤه علم الوكيل الثاني بعزل الموكل الاول اولم يعلم دفع الوكيل الاول الى الوكيل

الثاني اولم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جاز شراؤه على الموكل ولو ان الموكل اخرج الوكيل الثاني من الوكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا او ميتا ولو ان الوكيل الاول اشترى قبل ان عزاله وقبل ان يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان يشتري لنفسه فلم يشراء الاول اولم يعلم دفع اليه الاول المال اولم يدفع ولو اشترى كل واحد منهما جارية للأمر على حدة ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم مات رب المال اوجز ثم اشترى الوكيل لزم المضارب خاصة كما لو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم تناقضا المضاربة والوكيل لا يعلم فاشترى لزم المضارب كذا في محيط السرخسي * رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل ووكله بدفع المال الى الطالب ثم ان الطالب وهب الدين من المديون يضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وكل رجلا بقبض وديعة له عند مولاه او عند غيره فباع المولى العبد او امتقه او امته فاستولدها فالوكيل على وكالته لان ما عترض لا ينافي ابتداء التوكيل فلان لا ينافي في بقائه اولى كذا في المبسوط * واذا وكل العبد وكيلا في خصومة او بيع او شراء ثم ابق العبد خرج الوكيل من الوكالة ولو كان الوكيل عبدا فابق فهو على الوكالة غير انه لا يلزمه مهدة من شيء كذا في المبسوط * الباب العاشر في المتفرقات * الوكيل بالشراء اذا اخذ السلعة على سوم الشراء وسمى الثمن فاداه الموكل فلم يرص بها وردا على الوكيل فهلك عند الوكيل ضمن الوكيل قيمتها للبائع فان امره الموكل بالاخذ على وجه السوم يرجع وان لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل المتفرقات * قال لا خرائت وكيلى في اقتضاء دينى ووكل من شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فلو وكيل ان يخرج من الوكالة اذا شاء ولو قال انت وكيلى في اقتضاء دينى وكل فلانا بذلك فوكل الوكيل بذلك لم يكن للوكيل ان يعزله وقال وكل فلانا ان شئت فوكله كان للوكيل ان يعزله كذا في الحاوى * رجل اشترى عبدا واشهد انه يشترى لفلان وقال فلان رضيت كان للمشتري ان يمنع العبد منه فان دفع المشتري العبد اليه واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما بالتعاطى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الوكالة بالشراء والبيع * ومن له على آخر الف درهم فامره

فأمرو بان يشتري بها هذا العبد فاشتره جاز وان امره ان يشتري بها عبدا بغير عينه فاشتره ثم مات في يده قبل ان يقبضه الأمر مات من مال المشتري وان قبضه الأمر فهو له وهذا عند ابي حنيفة رح وقالوا لازم للأمر اذا قبضه المأمور هكذا في الهداية * من أبي يوسف رح فيمن اطلق آخر دينارا يبيعه فباع الوكيل دينار نفسه الأمر واحتبس دينار الأمر لنفسه لا يجوز ولو دفع اليه دينارا ليشتري له ثوبا فاشترى بدينار من عند نفسه جاز الشراء للأمر والدينار له كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى بدينار غيره ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل ديناره للتعدي كذا في الخلاصة * الوكيل بالشراء اذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض المشتري ودفعه الى الأمر واخذ منه ثمنه ثم استحق المشتري من يدي الأمر فاراد الأمر ان يرجع بالثمن على المشتري قبل ان يقبض المشتري الثمن من البائع فليس له ذلك فلو لم يكن الأمر نقد الثمن كان للوكيل ان يأخذه به فاذا قبضه من البائع يرد عليه رجل امر رجلا ان يشتري له ثوبا مسمى بدراهم دفعها اليه فاشترى الوكيل ذلك ونقد الدراهم ثم ان البائع رد تلك الدراهم على الوكيل وقال انها زيوف وصدقه الوكيل او كذبه وانكرا لأمر ان تكون دراهمه فان للوكيل ان يردّها على الأمر والقول قول البائع في ذلك وكذلك الدنانير وليس العرض كذا هكذا في المحيط * رجل في يده عبد لانسان وكل صاحب اليد رجلا ان يشتري هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك اشتريت ونقدت الثمن من مالي وصدقه الموكل يؤمر الموكل باء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله اني اخاف ان يجيء صاحب العبد وينكر البيع ويسترد العبد مني كذا في الذخيرة * رجل تحت امره لرجل فوكل الزوج رجلا ليشتري له امرأته من مولاه فاشترها الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر من الزوج لان هذه فرقة جاءت من قبل من له المهر فيبطل المهر هذا اذا علم الموكل ان الوكيل يشتريها لزوجها ولو باعها الموكل من رجل ثم ان الزوج اشترها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهرها لمولاها الاول لان الفرقة ما جاءت من قبل من له المهر هذا اذا اقر الموكل ان المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها او صرف ذلك بالبينة فان لم يعرف وكالته الا باقرار الوكيل بعد الشراء كان القول قول البائع مع يمينه على العلم الا ان يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل امر رجلا ان يشتري له عبداً فلان بعد للمأمور صريح هذا التوكيل فان اشترى الوكيل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل للمأمور قيمة عبده كذا في فتاوى قاضي خان *

رجل اشترى عبدا واشهد قبل الشراء او بعده انه اشتراه لفلان بامره ثم اشهد انه اشتراه لفلان الآخر بامره وماله ثم حضر الآخر ولم يحضر الاول قضي بالعقد له والا ول على حجته فاذا جاء وادماه قضي له به وكذلك لو كان على الامر الاول شهود كذا في المحيطه ولو وكله ان يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان اشترى جارية وظهر انها حرة ضمن الوكيل كذا في فتاوى قاضيهان * ولو وكله ان يشتري له دقيقا ودفع اليه الدراهم فارى الوكيل رجل نورة ظن انها دقيق فاشترى ذلك منه على انه دقيق ودفع الثمن فهو ضامن لما دفع وكذلك ما يخالف فيه ان لم يعلم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن * اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له كرحنطة فاشتراه له فاستأجر بعيرا فحمله عليه فان وكله ان يشتري له حنطة او طعاما في نواحي مصر الذي هما فيه فالقياس ان يكون متبرعا في النقل ولا يرجع بالاجر وفي الاستحسان لا يصير ضامنا ويرجع بالكراء وان وكله ان يشتري له حنطة في قرية من قرى مصر الذي هما فيها يصير الوكيل متبرعا ولا يرجع بالكراء قياسا واستحسانا وان وكل ان يشتري له حنطة في مصر آخر يصير متبرعا ايضا قياسا واستحسانا وان كان الامر وكله بان يشتري له طعاما وان يستأجر له بعيرا بدراهم ونصف فان الكراء على المستأجر ولو كان استأجر بعيرا بدراهم كما امره جاز على الامر ولم يكن له ان يحبس الطعام بالاجر كما كان له ان يحبس الطعام بالكراء هكذا في الذخيرة في نوع الوكيل بشراء ماله حمل ومؤنة * وكله بشراء جارية بعينها فاشترها لنفسه ووطنها لا يحد ولا يثبت النسب وتكون الامة وولدها الامور ولم يذكر هل يلزم العقر فال مشائخنا ينظرون ان كان قبل احداث الحبس الثمن فانه يغرم العقر وان كان بعد احداث الحبس عند ابي حنيفة رح لا يلزمه العقر وعند محمد رح يقسم الثمن على الجارية والعقر فما اصاب العقر يسقط وما اصاب الجارية يبقى كذا في محيط السرخسي * ولو امره ان يشتري له عبدا بالف درهم فاشتراه بالف الى العطاء ومات العبد في يد الوكيل كان على الوكيل القيمة ثم يرجع بما ضمن من القيمة على الامر وان كان اكثر من الالف ولو لم يمت العبد حتى اعتقه الموكل صح ولو امتقه الوكيل لا يصح فلوان هذا الوكيل اشترى بالف ومشرة الى العطاء وباقي المسئلة بعالها لا يرجع بما ضمن من القيمة على الامر لانه لم يصير مشتريا لنفسه حتى لو امتقه الموكل قبل ان يموت لم يصح ولو امتقه الوكيل صح كذا في المحيط في فصل التوكيل بالبيع * رجل وكل رجلا بان يشتري له غلاما بالف درهم فاشترى الوكيل بالف غلاما يساوى

الفا على ان الوكيل بالخيار ثلثة ايام ثم ترا جعت قيمة الغلام الى خمسمائة فاختر الوكيل الغلام
كان الغلام للوكيل في قول محمد رح وكذا في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان *
رجل اشترى عبدا فلم ينقد الثمن حتى وكل وكيلاً بعنقه فامتنقه الوكيل لم يضمن كذا في محيط
السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل ومالا يضمن * في المنتقى رواية بشر عن ابي يوسف رح
رجل وكل رجلا ان يشتري له شياً مسمى وبين جنسه وصفته من عبداودار او فرس او ما اشبه
ذلك وكان في ملك الامرشيء من ذلك يوم امر فباعه ثم اشتراه اما مور للأمر لا يجوز ولو كان
في ملك المأمور فباعه ثم اشتراه المأمور فهو جائز على الأمر كذا في المحيط في الفصل الرابع عشر *
وكل رجلا ان يشتري له عبداً فلان بالف درهم فجاء الوكيل الى البائع فطلب منه البيع قال
بعت عبدي هذا من فلان يعني الموكل بالف درهم فقال الوكيل قبلت لا يلزم العبد الموكل
والصحيح ان الوكيل يصير فضولياً فينوقف العقد على اجازة الموكل كذا في المحيط في فصل المتفرقات *
وكله بشراء جارية وبين جنسها دون الثمن فاشترى امة وارسلها اليه فوطئها الا مرفعلقت منه
فقال الوكيل ما اشتريتها لك فالقول له ويثبت النصب من الأمر ولا يثبت الاستيلاء وهكذا في محيط
السرخسي في باب ما يصدق فيه الوكيل ومالا يصدق * امر رجلا ان يشتري له كرحنطة بمائة
درهم من ماله ففعل ولم يقدر على الأمر فرفع الأمر الى القاضي فالقاضي يبيعه ويضع الثمن
على يدي المأمور ويضع مائة درهم على المأمور ولا يدفع اليه قضاء بها لثمن الذي اشتراه به الصكر كذا
في المحيط * امر رجلا بان يشتري له كرا من طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وادى المائة
ثم ان المأمور دفع الى البائع خمسين درهماً على ان زاده البائع كرا من طعام ففعل ذلك قالوا
الكر الاول يكون للأمر والكر الزائد يكون للمأمور ويضمن المأمور الأمر الخمسة ومشرين درهماً
كذا في فتاوى قاضيخان * واذا وكله ان يأخذ له دراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم دفعها
الى الموكل فالطعام على الوكيل وللوكيل على الموكل درهم فرض كذا في النهاية * اذا كان
لرجل عدل زطي قال لرجلين ايكمما باعه فهو جائز فابهما باع وكذا ان اقال ان باعه احد هذين
الرجلين فهو جائز فابهما باع كان جائزاً ولو قال وكلت هذا او هذا ببيع هذا فباع احدهما جازاً متحصناً
هكذا في المحيط في فصل التوكيل للمجهول * ولو قال من باعك عبدي هذا فقد جزته فليس هو
وكيلاً كذا في التاتارخانية ناقلاً عن العتابية * ومن قال لرجل بعني هذا العبد فلان فباعه ثم انكر يكون

فلان امره فان فلانا يأخذه لان قوله السابق اقرار منه بالوكالة فان قال لم آمر لم يكن له الا ان يسلمه
المشتري اليه فيكون بيعا بالتعاطي كذا في السراج الوهاج * قال بعه او كاتبه او اعتقه فامى ذلك فعل
الوكيل جاز والاصل ان كل ما يجوز تعليقه بالشروط ينعقد في المجهول لانه تعليق صمله في المعلوم بالبيان
فيفيد انعقاد العقد في المجهول فائدته وكل ما يجوز تعليقه بالشروط لا ينعقد في المجهول لان العقد في المجهول
لا يفيد فائدة وكذا بان يبيع عبده هذا او هذا او كله ان يزوج هذه او هذه فبأيهما معا بثمن واحد او بثمنين
مختلفين او زوجهما معا لا يجوز في احدهما لان المعقود عليه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة وكذا
بطلاق احدى امرأتيه او يعتق احدى صديقه فطلقهما او اعتقهما معا على مال او غير مال يجوز في احدهما
والخيار الى الموكل لانه صح تعليقهما بالشروط فيصح تعليقهما بشرط البيان وكذلك الخلع لو وكله
ان يحل احدى امرأتيه هذه او هذه فخلعهما معا ببدل مال او ببديلين قيل يجوز الخلع في احدهما
ويجبر الزوج على البيان ولو قال كاتب عبدي هذا او هذا او كاتبهما معا لم يجز ان جعل النجوم واحدة
وان لم يجعل اختار ايها شاء كذا في محيط السرخسي في باب الوكالة بالعتق * رجلا ان شهدا
بعثق عبدا فردهما القاضى لتهمة ثم المولى وكل احدهما ببيع العبد فباع من صاحبه صح ويعتق
العبد على المشتري والبائع ضامن للثمن للأمر والمشتري برى من الثمن عند ابى حنيفة ومحمد ربح
وان باع من رجل آخر صح ويقبض الثمن ولا يعتق فان صدقه المشتري بعد ما قبض البائع الثمن صححت
البراءة وعتق العبد ويضمن البائع من ماله للمشتري ولو صدقته قبل القبض برى المشتري ويضمن
البائع للأمر عندهما كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن * وكل رجل
ببيع عبده من نفسه بالف درهم وبأيه من نفسه بالف درهم الى الاطباء او الى الحصاد او الى
الدياس فقبل العبد جاز وعتق العبد والالف الى ذلك الاجل والمولى هو الذى يلى القبض
من العبد كذا في المحيط * واذا باع الوكيل العبد ثم قتله المولى بطل البيع لان الوكيل نائب عنه
في البيع وعلى هذا لو قطع المولى يده وكان للمشتري ان يأخذ بنصف الثمن ان شاء كما لو باعه
بنفسه كذا في المبسوط * ولو باع الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل قبض المشتري فان شاء ادى
الثمن كله ويأخذ العبد وضمن الوكيل نصف قيمته وان شاء فسخ البيع ويضمن الوكيل للأمر نصف
القيمة ويتصدق بالفضل كذا في محيط السرخسي في باب ما يضمن به الوكيل * رجل وكل رجلا

ببيع عبده بألف درهم فباعه فقبض الثمن وسلم العبد إلى المشتري ثم إن الوكيل زاد للمشتري دارا جاز وكانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعا في الزيادة وكان للشفيع أن يأخذ الدار بخصتها من الألف فإن استحققت الدار رجع المشتري على الوكيل بحصة الدار من الألف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشيء وإن استحق العبد رجع الوكيل بجميع الألف على الموكل ثم يدفع الوكيل إلى المشتري بحصة العبد وتبقى حصة الدار للوكيل الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع يرجع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالبيع إذا قال بعته من رجل لا يعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه يضمن الوكيل الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب ذلك الرجل وذهب بالمبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزائن المفتين وهو الأصح * قال رضي الله عنه وكان والدي يقول إذا كان الذي دفعه إليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية * رجل دفع إلى رجل طستاً فامرته أن يبيعه فكسره الوكيل ثم باعه فإن كان كسرا يقضى للأمير على الوكيل بالنقصان فبيعه جائز وإن كان كسرا يقال للأمر مط الطست وخذ قيمته فبيعه على الموكل باطل كذا في خزائن المفتين * الوكيل ببيع الثوب إذا سلم الثوب إلى الفصار ليقصره فقصره فهو ضامن فإن رجع الثوب إلى الوكيل برئ من الضمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيئا ولو باع الوكيل بعد ذلك جاز والتمن كله للموكل لا يكون للوكيل بازاء القسارة شيء ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر القسارة كذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل ثوبا وقال بعه لي فباعه ولم يقبض الثمن حتى لقي الأمر وقال بعث ثوبك من فلان وأنا أقضيك عنه فقضاه عنه ثمن الثوب فهو متطوع ولا يرجع على المشتري بشيء ولو كان قال أقضيك عنه على أن يكون المال الذي على المشتري لك لي لم يجز ويرجع الوكيل على الموكل بما أمطاه وكان المال على المشتري على حاله يقبضه منه الوكيل ويدفعه إلى الأمر ولو أن الوكيل باع من صاحب الثوب مائة دراهم مثل وزن تلك الدراهم التي له على مشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصا صا بمالك على فلان ولم يقل على أن مالك على فلان لي فهذا جائز وهو مؤد من فلان متطوع كذا في الذخيرة * الوكيل ببيع التجارية إذا باعها بألف درهم كما أمر به وتقابضها من المشتري بعد

ذلك انه اشترىها على انها كاتبة او خبازة او على انها بكر ولم يجد هاكذا كذالك وكذبه البائع وصدقه
الامر لم ينقص البيع باقرار الامر ولو ادعى المشتري ان البائع شرط له الخيار ثلثة ايام وانه قد
نقض البيع وهو في الثلث فمجدد البائع ان يكون شرط له الخيار واقربه الامر فقضى القاضي برد
الجارية على الامر واخذ المشتري الثمن من الامر وكذلك لو لم يقبض المشتري الجارية حتى
وجد ها ثيبا فقال المشتري شرط لي البائع انها بكر فوجدتها ثيبا فلا حاجة لي فيها وقد نقضت البيع
وكذبه البائع فيما ادعى من الشرط وصدقه الامر فالجارية للامر بقضى له بها وياخذ المشتري
الثمن من الامر وكذلك لو ادعى قبل القبض انه شرط انها خبازة او كاتبة ولم يجد ها كذا كذا
كذا في المحيط * ولو وكله ببيع مدل زطي فباعه وقبضه المشتري ثم رده على البائع بخيار الرؤية
فقال الامر ليس هذا مدلى فالقول قول الوكيل ولو باع الوكيل منه ثوبا ولم يبع ما سواه جاز
في قول ابي حنيفة رح ولم يجز عندهما ان كان يضر ذلك بالعدل كذا في المبسوط * الوكيل
اذا دفع قمعة الى انسان لاصلاحها بامر الموكل ونسى من دفعها اليه لا يضمن كذا في الظهيرية *
رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره ان يتصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق من الامر
بعشرة دراهم من ماله لا يجوز ويكون ضامنا للعشرة ولو كانت الدراهم قائمة فامسكها الوكيل
وتصدق من عنده بعشرة جاز استحسانا وتكون العشرة له بعشرته دفع الى رجل مالا وامره
ان يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبيره جاز في قولهم رجل امر وكيله ان يتصدق
على فلان بكذا ففيزا من الحنطة النى في يد الوكيل وامر فلان ذلك الوكيل ببيع الحنطة فباعها
يتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح توكيل وكيل فلان اياه بالبيع لان الصدقة لا تملك قبل
القبض كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال لغيره انفق الى فانفق رجوع على الامر وان لم يشترط
الرجوع وكذلك اذا قال انفق على اولادى فانفق كان له ان يرجع عليه وان لم يشترط وفي نوادر
ابن سامة عن محمد رح امر رجلا ان ينفق على اهله كل شهر عشرة دراهم فقال انفقت وكذبه
الامر فاراد المأمور بمين الامر حلفه القاضي بالله ما نعلم انفق على اهلي كل شهر كذا كذا
في المحيط * الوكيل بالا متقراض قال قد قبضت الغامنة وقال المقرض قد دعتني اليه وانكر الموكل
قال محمد رح القول قول الموكل وقال ابو يوسف رح القول قول الوكيل وكله بان يكتب
بده ويقبض بدل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت وانكر الموكل ذلك قال محمد رح يسمع قول

الوكيل في الكتابة لانه لا منفعة فيها ولا يسمع في قبض بدل الكتابة لانه متهم فيه ولو كاتبه ثم قال بعد اثبات الكتابة قبضت بدل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق لانه امين كذا في محيط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا * مريض دنا موته فوكل رجلا وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها الى ابني واخي ولم يبين شيئا غير هذا فهذا وكيل ولا يحل له ان يدفع ذلك الى الورثة وانما يدفع الى الغرماء كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى امره ان يقبض من مديونه الفاقه فتصدق بالف ليرجع على المديون جازا استحسانا كذا في البحر الرائق * روى المعلى عن ابي يرمى روح في رجل دفع الى رجل عبدا ليعتقه فلم يعتقه حتى سأل مولى العبد فوجد ان يكون دفع اليه العبد ثم اعتقه فامتنع باطل كذا في الظهيرية * اكرى حمالا وحمل الحملات عليها الى بلخ وامر الحمل بان يسلمها الى الوكيل ويقبض الكراء منه فقبل وكين الحملات وادى بعض الكراء ويمتنع عن اداء الباقي ان كان لصاحب الحملات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والا فمقبض الكراء اجبر على دفع الباقي وان انكر الامر فللمحمل ان يحلفه بالله ما نعلم انه امره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزائن المفتين * الوكيل بعد ما قبل الوكالة اذا قال (لعنت بروكيلى باد) او قال انا برى من هذه الوكالة او قال (كجا افتادم بوكيلى) وكان ذلك بمحض من الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية *



ص	ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص
احدهما	١٢٢	١٨	احدها	١٢٢	البائع	١٦	١٢
قبضه	١٢٣	٢١	فضه	١٢٣	قروى	٦	٢٥
يمينه	١٢٥	١٧	يمينه	١٢٥	يعبر	١٢	٢٥
ايهما	١٢١	٧	يهما	١٢١	والافضان	٧	٢٧
الضرر	١٢٩	٢٣	الرر	١٢٩	يساوى	١٧	ايضا
السواد	١٥٣	٢٢	السود	١٥٣	اوبين	٢	٥٢
وفيها	١٥٥	١١	فيها	١٥٥	مدة	٢	٥٨
الفيلق	١٥٧	٣	الفليق	١٥٧	البائع	١٩	٥٩
بثانة	١٦٨	١٩	بثله	١٦٨	المبيع	٢٢	٦١
الذراعان	١٦٦	١	الذراعان	١٦٦	مباح	٢٠	٦٥
اكثر	١٧٢	١٥	كثر	١٧٢	يريد	٢٢	٦٦
استحسانا	١٨٣	١	استحانا	١٨٣	الفائق	١٢	٦٨
يعطيه	١٩٥	١٥	يطعبه	١٩٥	نصف	٢٢	٧٢
نصفه	٢١٢	٢١	نصفه	٢١٢	اقبضتنى	١٥	٧٦
يزيد	٢١٦	١٦	لايزيد	٢١٦	بعشرة	١١	٧٩
بنشرة	٢١٧	١٤	ينشرة	٢١٧	امتقه	١٦	٨٢
بايعه	٢٢١	٢٣	بايغه	٢٢١	حتى	١٩	٨٥
بمثل	٢٣٠	٧	بمثل	٢٣٠	البيت	٣	٨٦
لايجبر	٢٢٣	٢٢	لايجبر	٢٢٣	رجلا	٣	٨٩
بدفع	٢٢٥	١٥	يدفع	٢٢٥	تتفرق	٥	٩٨
وجد	٢٥٣	١٢	وجد	٢٥٣	يرد	٨	١٠٠
دينارا	٢٦٢	٢٢	دينار	٢٦٢	بحصته	٢٠	١١١
في المحيط	٢٦٣	١٢	المحيط	٢٦٣	كسر	١٨	١١٢
اسلم	٢٦٣	١٢	اشام	٢٦٣	لايصح	٢٠	١١٥
لمعنها	٢٦٦	١٨	يمعنها	٢٦٦	يرد	٧	١٢٠

ص	ص	ف	ص	ص	ص	ف	ص
٢٦٨	٦	الصحيح	الصحيح	٢٨٣	ص	ف	ص
٢٦٩	١٢	ال	الى	٢٠٦	٨	٥	المسنوخ
ايضا	١٧	بشر	بشرط	٢١٢	١٨	يقتى	يقتى
٢٧١	٩	كرا	كر	٢٣٥	٨	اهرزوهم	اهرزوهم
ايضا	٢٢	اختكر	اختكر	٢٣٧	٩	شهادته	شهادته
٢٧٥	١٠	يقتى	يقتى	٢٢٠	٢٢	تبل	قبل
ايضا	١٢	فيها	فيها	٢٢١	١١	التويض	التفويض
٢٨٢	١٢	التميز	التميز	٢٢٢	٢	الخصمين	الخصمين
٢٨٦	٢٢	بالفوس	بالفوس	٢٣٦	٨	اجمين	اجمعين
٢٩٦	٩	الديار	الديار	٢٣٨	١٩	الشهاد	الشاهد
ايضا	٢١	فالصحيح	فالصحيح	٢٠٢	٨	المشور	المشهور
٢٩٨	٢٢	خايز	جائز	٢٧٢	٨	كتيب	كتبت
٣٠٠	١١	بخصته	بخصته	٢٧٨	١٢	بينهما	بينهما
٣٠١	٦	جميعا	جميعا	٢٨٢	٢٢	نسته	نفسه
٣١٢	٢٢	الصحيح	الصحيح	٢٨٧	٨	البينة	البينة
٣٢٦	٨	محبوس	محبوس	٢٩١	٩	اجتمعما	اجتمعما
٣٢٧	٢٢	جنبيا	جنبيا	٣٠٠	٢٢	لم نجس	لم نجس
٣٢٩	١٩	وارثة	وارثة	٣٠٢	١٩	جميع	جميع
٣٣٠	١٩	بشرط	بشرط	٣٠٢	٧	المشري	المشترى
٣٣٥	٢٢	لبائع	لبائع	٣٠٥	١٠	قض	قضى
٣٣٥	٢٢	فيفسخ	فيفسخ	ايضا	١٩	بيته	بيته
٣٣٣	٢٠	مذا	مذا	٣١٢	٢٠	ينفذ	ينفذ
٣٥٢	٩	الكفيلين	الكفيلين	٣١٧	٢٢	يملكها	يملكها
٣٥٣	١٥	بالكفيلين	بالكفيلين	٣٢٨	٦	الفيل	الكفيل
٣٥٢	٢٢	الى	الى	٣٢٢	١٢	يعتبر	يعتبر

ص	س	غ	ص	ص	ص	غ	س	ص
شهادتها	٦٢٢	١	شهادتها	شهادتها	النفقة	٢٢	٥٢٣	النفقة
يعرفونه	٦٢٧	١٢	يعرفونه	يعرفونه	الرائق	٦	٥٢٦	الرائع
المدعي	٦٢٩	٢	المدعي	المدعي	وجهها	١٩	٥٢٨	وجهها
المسئلة	ايضا	٧	المسئلة	المسئلة	مكتوبا	٧	٥٢٣	منكوبا
فلا ضمان	٦٣٢	٦	فلا ضمان	فلا ضمان	لا محالة	٩	٥٢٦	لامهاله
اختار	٦٣٢	١٦	اختيار	اختيار	شهادتهما	١٢	٥٥٢	شهادتها
الرجوع	٦٥١	١٠	لرجوع	لرجوع	ولم نره	٩	٥٥٦	اولم نره
اشهدنا	٦٥٥	١٢	اشهدانا	اشهدانا	حكى	١٧	ايضا	حك
الاصح	ايضا	٢٢	الاصح	الاصح	فتح	١٢	٥٥٨	افتتح
يجحد	٦٥٦	١٢	يجحد	يجحد	محيط	٢١	ايضا	المحيط
امنه	٦٥٨	١	امنه	امنه	محبوسة	٢	٥٦٢	محبسومة
المال	ايضا	٢٢	لمال	لمال	الشفيع	٢٣	٥٦٥	الشفيع
شئت	٦٦٢	٢	شئب	شئب	شاهدين	١٣	٥٦٩	شاهدين
فيه	٦٧٠	١	قيه	قيه	وارثه	١٠	٥٨٠	اورثه
الخبز	٦٧٧	١٠	الخيز	الخيز	الثلثة	٨	٥٨٢	الثلثة
الذنب	٦٧٨	٧	الذنت	الذنت	لا البراءة	١٦	٥٨٦	لا البروة
واحد	٦٨٠	١	واجد	واجد	خمسة	١	٥٨٨	خمسائه
دفعها	٦٨٢	١٠	دفعها	دفعها	ان قال	١٠	٥٩٥	ن قال
لم يدفع	٦٨٨	٢١	يدفع	يدفع	الخصومة	٢٢	٥٩٩	الخصومة
فزلا	٦٩٠	١٨	عزلا	عزلا	الشاهدين	٢٢	٦٠٠	الشاهدين
الزراعات	٧٠٨	٥	الزراعات	الزراعات	شهد	١٩	٦٠٣	شد
كرحنة	ايضا	١٢	حنة	حنة	شهادة	٦	٦٠٨	شهاد
بمنزلة	٧٠٩	١٣	بمنزله	بمنزله	الكفيل	١٣	٦١٦	الكيل

(٢)

ص	غ	ص	ص	ص	غ	ص	ص
فلبس	فلبس	١٨	٧٢٤	خذ	خذ	٢	٧١٠
بالتماش	بالتماش	١٥	٧٢٧	اخرج	اخر	١٨	٧١٢
بدرهم	بدرهم	١٢	٧٥٢	لصاحب	الصاحب	٢١	ايضا
ايضا	ايضا	ايضا	ايضا	فكاتب	فكانت	٢٣	٧١٨
فتاوى	فتاوى	٧	٧٥٧	الغريم	الغريم	٢٣	٧٢٩

